

تاريخ مصر

بين المنهج العلمي والصراع الحزبي

أعمال ندوة

« الإلتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ »

القاهرة ١٩٨٧

المحرر

د . أحمد عبد الله

أحمد صادق سعد

د . سيد عثماوى

عزه وهبى

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

طارق البشرى

عطية الصبرى

د . أنور عبد الملك

طه سعد عثمان

على فهمى

بشير السباعى

د . طه عبد العليم طه

د . عواطف عبد الرحمن

جمال سليم

د . عاصم الدسوقى

نبيل عبد الفتاح

د . زكريا سليمان يومى

د . عبد الخالق لاشين

د . نجوى خليل

د . سليمان نسيم

د . عبد الرحيم عبد الرحمن

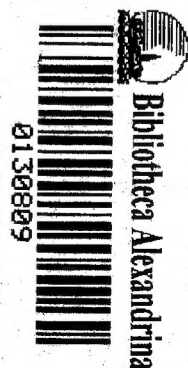
د . يونان لبيب رزق

د . عبد العظيم رمضان

بيترجران

جودرون كرامر

رول ماير



تاريخ مصر

بين المنهج العلمي والصراع الحزبي

أعمال ندوة

« الإلتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ »

القاهرة ١٩٨٧

المحرر

د . أحمد عبد الله

أحمد صادق سعد

د . سيد عثماوى

عزه وهبى

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

طارق البشرى

عطية الصرق

د . أنور عبد الملك

طه سعد عثمان

على فهمى

بشير السباعى

د . طه عبد العليم طه

د . عواطف عبد الرحمن

جمال سليم

د . عاصم الدسوقى

نبيل عبد الفتاح

د . زكريا سليمان يومى

د . عبد الخالق لاشين

د . نجوى خليل

د . سليمان نسيم

د . عبد الرحيم عبد الرحمن

د . يونان ليب رزق

د . عبد العظيم رمضان

رول مايسر

جودرون كرامر

بيترجران



الطبعة الأولى

١٩٨٨

الناشر :

دار شهادى للنشر

١٧ ش اسماعيل محمد - الزمالك

ت : ٣٤١٠٨٥٨

الاشراف الفنى :

مكتب الفنون وبحوث الاعلان (عرب)

ت : ٦٠٥٩٧٤

شكر وتقدير

أقام المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة بالتعاون مع قسم التاريخ بجامعة القاهرة وقسم الدراسات العربية بجامعة استردام والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ندوة « الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ » في الفترة ما بين ٣١ أغسطس إلى ٣ سبتمبر ١٩٨٧ تحت إشراف السيد يوست فيرمولن المدير السابق للمعهد الهولندي .

أود أن أشكر كل الذين شاركوا في تنظيم الندوة .

أولاً - أولئك الذين بادروا بالفكرة :

السيد رول ماير والدكتور رودلف بيترز .

ثانياً - من قام بتنسيق أعمال الندوة :

السيدة مريز وإيرجانيج والدكتور أحمد عبد الله الذي مثل الجانب المصري .

كما نتقدم بالشكر إلى إدارة فندق ماريوت الذي عقدت فيه جلسة الافتتاح وكذلك نشكر المعهد الثقافي الإيطالي الذي استضاف أعمال الندوة .

وقد قررنا نشر الأربعة والعشرين بحثا التي قدمت في الندوة في كتاب حيث إنها تعبر عن معظم الأفكار المختلفة في كيفية كتابة تاريخ مصر الحديث .

وقد أوضحت ردود فعل الصحافة أهمية نشر هذه الأوراق العلمية والمناقشات التي دارت حولها لأنها تقدم مساهمة قيمة بالنسبة للتحليل العلمي لهذا الموضوع .

إن مسؤلية إعداد مادة هذا الكتاب كانت من اختصاص الدكتور أحمد عبد الله الذي يستحق التهئة على نتائج عمله فقد بذل بالاشتراك مع الناشر السيد رعوف مسعد جهداً كبيراً لإخراج هذا الكتاب للقارئ .

كما نسجل تقديراً للدكتور عاصم الدسوقي والسيد أحمد صادق سعد والسيد علي فهمي لما قدموه من نصيح .

وأخيراً فإنه من دواعي سروري أن أشكر الزميلتين في المعهد الهولندي ، السيدة دجوكه بونيجا والسيدة ريمانه تامز اللتين جعلتا من المستحيل ممكنا .

د . كايس فير ستيخ

مدير المعهد الهولندي .

Acknowledgements

From August 31 to September 3 1987 The Netherlands Institute of Archaeology and Arabic Studies in Cairo in cooperation with the National Centre of Social and Criminological Research, the Department of History of the Cairo University and the Department of Arabic Studies of the University of Amsterdam organized a conference on "Commitment and Objectivity in Contemporary Historiography of Egypt 1919 - 1952" under the directorship of Drs. Joost Vermeulen.

I Should very much like to thank all those who participated in the organisation of the conference. I am particularly grateful to those who took the initiative: Drs. Roel Meijer and Dr. Rudolph Peters. The conference itself was organised by Dr. Ahmad Abdalla, who represented the Egyptian counterpart, and Drs. Marlies Weijergang from the Dutch Institute. I would also like to thank the Marriott Hotel for allowing us to hold the inaugural session in one of their halls and the Italian Cultural Institute, which was kind enough to give us the use of their auditorium for the regular sessions.

After the conference it was decided that the 24 papers, which may be considered to be a cross-section of opinions on the writing of the modern history of Egypt, should be published. The reactions of the press make it clear that the publication of the papers and the discussions which followed the lectures, would be an important contribution towards the scholarly analysis of this subject.

The editorial responsibility for this publication was in the hands of Dr. Ahmad Abdalla, who is to be congratulated for the results of his work.

Both he and the publisher, Mr. Ra'uf Musad, put an enormous amount of energy into this publication. Dr. Asim El-Dessouki, Mr. Ahmad Sadik Saad and Mr. Aly Fahmi were kind enough to give their invaluable advice during the process of editing.

Finally, it is my pleasant duty to thank two staff-members of the Netherlands Institute, Drs. Rianne Tamis and Ms. Djûke Poppinga, whose thankless task it was to make the seemingly impossible happen.

Dr. C.H.M. Versteegh
Director of the Netherlands Institute.

مقدمة

بين يدي القارئ الكريم نتاج جهد بذلناه بإخلاص لكي تصل إليه بأقصى سرعة أعمال ندوة « الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ » سواء في ذلك الأوراق البحثية التي قدمت للندوة ، أو المناقشات الواسعة التي دارت حولها والتي استلزم تسجيلها وتفريغها جهدا خاصا قام به مشكورا الأخ سعيد عكاشة . وقد كانت نيتنا الأصلية أن يشمل هذا الكتاب النص الكامل للأوراق والمناقشات معا لتكون تحت ناظر كل من لم تسمح ظروفه بالمشاركة في الندوة بشخصه . لكن ما كل مايتمنى المرء يدركه . فقد أجبرتنا اعتبارات عدد الصفحات على شيء من الاختصار الاضطراري الذي نرجو مع ذلك ألا يكون قد أدخل بشيء أسامى من مضمون وصورة العمل الذي جسده الندوة . كذلك فقد كنا نأمل أن يصل هذا الكتاب لدائرة واسعة من القراء من خلال طبعة رخيصة الثمن تتولاها الهيئة المصرية العامة للكتاب عملا بتوصية الندوة نفسها . لكن الإخراج السريع للكتاب قد استلزم نشره بصورة خاصة ، وهو ما قامت به « دار شهادى للنشر » بالتعاون مع مكتب الفنون وبحوث الإعلان (عرب) مع الشكر لكلهما . كما استلزم ذلك تكلفة كبيرة تقاسمها الناشر مع « المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية » الذي سبق وأن ساهم في تحمل تكلفة عقد الندوة نفسها ، مما يستوجب شكرا خاصا لهذه الهيئة العلمية الأجنبية التي أعانت على تجسيد جهد علمي وطني من خلال التعاون العلمي المتكافئ ودونما أدنى تدخل في مضمون هذا العمل الذي بقى وطنيا خالصا والذي قامت عليه هيتان وطنيتان هما قسم التاريخ بجامعة القاهرة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جينا إلى جنب مع المعهد الهولندي وقسم الدراسات العربية بجامعة امستردام .

إن الندوة التي يحتوى أعمالها هذا الكتاب قد مثلت من حيث دوافع عقدها نقطة التقاء بين دافع علمي تعنى به الهيئات العلمية الوطنية والأجنبية على السواء وهو منهجية كتابة التاريخ ، ودافع وطني يختص به المثقفون الوطنيون وهو الحرص على احترام التاريخ الوطني وتقادى الرج به في المعارك السياسية دون دواع موضوعية . ولأن استخدام التاريخ في المعارك السياسية قد بلغ على صفحات بعض الصحف مبلغا مجاوزا للحد اعتبره بعض المثقفين الوطنيين نوعا من « المرمطة » لتاريخ الأمة كلها ، فقد كان من الطبيعي أن يتولد إزاء ذلك رد فعل يسعى إلى « الفرمة » في مواجهة الجنوح . ومن الطبيعي كذلك أن يلود المثقف الوطني بالعلم ليستخدم أدواته في فرض شيء من الرصانة والاحترام على أسلوب تناول تاريخ بلده ، دون أن يعنى ذلك أى فصل تحكمى بين كتابة التاريخ وخوض غمار الصراع السياسى .

أما من حيث النتائج فقد تمخضت الندوة عن حدث فكرى متميز استحث العديد من ردود الفعل المرحبة والغاضبة في نفس الوقت . فمن ناحية الاستجابة لدعوة المشاركة في أعمال الندوة كانت هناك استجابة طيبة سواء من طرف المؤرخين والباحثين الذين تقدموا مشكورين بأوراق بحثية ، أو من طرف عشرات المثقفين المخضرمين والشبان الذين شاركوا في نقاشات الندوة بمثابة تثير الاحترام ، أو من طرف الأكثر من ثلاثمائة من الحضور الذى شرفت بهم الندوة والذين مثلوا شريحة متنوعة من أبناء الصفوة المثقفة المصرية .

أما من ناحية الاستجابة الإعلامية للندوة فقد جاءت أيضا واسعة النطاق لتشمل خبرا على شاشة التلفزيون وبرنامجا إذاعيا وخمسين مادة صحفية في الصحف والمجلات المصرية توزعت ما بين خبر وتغطية وتعليق ومقال وإشارة ، بجانب عدد آخر من المواد في الصحف والمجلات العربية . حيث شارك في تغطية الندوة خمسة وسبعون صحفيا وإعلاميا .

ولئن عكست هذه الاستجابة الإعلامية جهدا مشكورا من قبل الكتاب والصحفيين الذين اهتموا بموضوع الندوة ، فقد شابتها مع ذلك بعض الأخطاء العمدية وغير العمدية التي نشير إليها بإيجاز في هذه المقدمة تاركيين محتوى هذا الكتاب ليرد بنفسه على المخطئين وأمام القراء المعبرين عن رأى العام الوطنى الذى ندين له وحده بالولاء . وأول الأخطاء هو عرض

أعمال الندوة بصورة انتقائية تمكس التحيزات السياسية الفجة لأطراف الساحة السياسية المصرية في الصحف المعبرة عنها ، وهو ما بلغ في حالة بعض الصحف مبلغا معينا اقرب من حد الكذب الذى لا يلقى بصحافة بلد نام تبغى الإسهام في تقدمه بشهر الحقيقة وتبوير الرأى العام . أما ثانى الأخطاء فهو التركيز المبالغ على كلمة الأستاذ فصحى رضوان في الجلسة الافتتاحية للندوة والتي دعى إليها بحكم سنه كشاهد على العصر لا بحكم انخياز منظمى الندوة لوجهة نظره السياسة المعادية لتاريخ حزب الوفد وقياداته . ونفس الأمر يسرى على مساهمة المؤرخ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في الندوة بصفته المهنية لأمن باب التحجيز لآرائه المعادية للوفد وقياداته . وقد احتوت أعمال الندوة ككل على آراء مخالفة ومتعاطفة مع الوفد بما لا يبرر الحفاوة الشامتة والغضب المستعيط للذين تم بهما تلقى آراء هذين الأستاذين . كذلك فقد كان فحوى الندوة التناول الموضوعى لتاريخ الزعماء الوطنيين وليس لإصاق التهم بهم أو اغتيالهم طبقا للاتطباع الذى تركته بعض المجلات في تغطيتها للندوة والذى لم يجاوز في مجافاة الحقيقة سوى مقالين لأستاذين جامعيين شاركا في الندوة وسعيا ماقيل فيها وأسهما في بعض الذى قيل ثم اختارا بعدها التشكيك في نوايا منظمى الندوة إزاء التاريخ الوطنى والزعامات الوطنية .

أما الخطأ الثالث الذى وقع فيه البعض فكان التشكيك في مغزى القول الأجنبى للندوة . ولكن كان من المشروع أن يتساءل المثقفون الوطنيون حول موضوع التعامل مع الهيئات الأجنبية بشكل عام إلا أنه من غير المفهوم أن يطلب من المثقفين الأفراد الالتزام بشئ لم يتفق عليه ، حيث لم يتفق المثقفون المصريون حتى الآن على معايير للتعامل مع هذه الهيئات من عدمه . وفي غياب هذا الاتفاق يكون الأمر متروكا للضمير الوطنى لكل مثقف فرد . لكنه قد كان هناك الذين تجاوزوا فافترضوا أنهم وحدهم أصحاب الضمائر الوطنية ، وتناسوا أن الندوة قد شاركت في تنظيمها هيئات وطنية ، وادعوا أن موضوع تمويل الندوة لم يطرح على الملأ بينما هو قد طرح على لسان منسق الندوة في جلستها الافتتاحية ، وخلطوا بين الجانب الأكاديمى والجانب السياسى للموضوع ، واعتبروا أن كل ما هو أجنبى لابد وأن يكون استعماريا . وهؤلاء بحاجة لمراجعة تجاوزاتهم قبل أن يحولوا بلدهم إلى سجن وقبل أن يجعلوا جميع الوطنيين متهمين بالخيانة العظمى . والأمر يستلزم مراجعة خاصة من قبل سكان بيوت الزجاج الذين يرمون الناس بالطوب .

ويبقى الخطأ الرابع الذى اتخذ شكل تصفية الحسابات الذاتية على حساب النظرة الموضوعية للحدث . وهو ما بدأ مع مقاطعة عدد محدود من كتاب التاريخ للندوة ، وانتهى برفض صحيفتين مجرد كتابة خبر عن الندوة ثم بتأول أعمالها ومنظمتها بروح عنادية على يد بعض الكتاب الصحفيين الذين ساءتهم ملاحظات منسق الندوة في جلستى الافتتاح والختام حول « صحفى العلاقات العامة والوجاهة الذين يرصعون صفحاتهم بصور النجوم بدلاً من البحث عن الجنود المجهولين والذين لا يتقنون للرأى العامة صورة أمينة لما يحدث في صفوف الصفوة لأنهم لا يدينون بالولاء لهذا الرأى العام » . وهى ملاحظات لا تسرى على جميع الصحفيين بالطبع ، كما أنها لا تستوجب الاعتذار لأنها تعبر عن جانب من الصورة الحقيقية لأوضاع الصحافة المصرية . والصحفيون المصريون يمثلون جناحا هاما من أجنحة الصفوة المثقفة بل لعلهم يمثلون حلقة الوصل الوحيدة بين أبناء الصفوة والجمهور الأوسع نسبيا من القراء . ومن هنا تزداد مسؤوليتهم عن وضع الصورة الأمينة لنشاط الصفوة تحت ناظر الجمهور ، ليتاح له حق الاختيار على أساس المعلومات الحقيقية لا الصور المجتزأة أو المشوهة . ومن هنا أيضا أهمية وجود علاقة صحية بين الجناح الصحفى والجناح الأكاديمى للصفوة المصرية ، علاقة تقوم على الأمانة والتعلم المتبادل والولاء المشترك للأمة لا على الغطرسة وشراء النجومية الرخيصة .

لقد بدأت ندوتنا بمحاولة للارتقاء إلى مستوى الموضوع الذى اختارته لنفسها ، فكانت « الموضوعية » الشديدة في توجيه دعوة المشاركة لكل أطراف الساحة الفكرية والعلمية والسياسية في مصر . ثم تخللتها نقاشات حادة لمختلف وجهات النظر شملت بعض الاحتداد على الأشخاص . وبعدها انتهت بإجماع الفرقاء على أنها كانت ندوة « بناء جسور » بين المدارس الفكرية والتيارات الوطنية ذات الهموم المشتركة في بلد يتلمس طريقة إلى المستقبل وسط عراقيل شتى .

وقبل أن نترك للقارئ الكريم مهمة القراءة والتقويم نود إضافة هامش صغير . فربما يلاحظ القارئ أن الكثير من كلمات هذه المقدمة قد انصب على الصفوة المصرية التي جاءت الندوة في سياق نشاطها وهدفت للإسهام في بناء الجسور بين صفوفها . وهو ما نراه أمرا طبيعيا باعتبار أن الندوة لم تدع لنفسها أن تكون عملا شعبيا وإن رغب منظموها في توسيع دائرة الاهتمام بموضوعها من خلال نشر هذا الكتاب . لكنه . يبقى لدينا اليقين بأن أوضاع بلدنا مصر لن تتطور إلا من خلال إصلاح صفوف الصفوة من ناحية وارتباط هذه الصفوة بجماهير الشعب من ناحية أخرى . أما مسألة اختيار المثقفين الأفراد لموقعهم من الصفوة والجماهير فأمر متروك لحرية اختيار كل منهم ، وإن بقى الأمل في أن يزداد عدد وعتاد أولئك الحاملين لمؤهلات الصفوة ويحاولون في نفس الوقت الارتباط العضوي بالشارع . فبجانب الدراسة العلمية لتاريخ البلاد يظل الأمل في حسن فهم التاريخ لحسن صناعة المستقبل منوطا بذلك الفرع من المثقفين العضويين الممثلين لنبت شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء .

المحرر

أ) كلمة التقديم

د . أحمد عبد الله

إن قضية إعادة كتابة التاريخ وتقويم الكتابات التاريخية ليست قضية مصرية أو موضوعاً قومياً ، وإنما هي قضية دولية فعي إفريقيا على سبيل المثال هناك الآن اهتمام بقضايا التاريخ وتقويم الكتابات التاريخية ، وفي الصين هناك تقويم للكتابات التاريخية التي تناولت الثورة الصينية بقيادة الدكتور « صن يات صن » .

وفي أوروبا هناك أكثر من مؤشر للاهتمام بهذا الموضوع . فهناك الرسالة العلمية التي أعدت في باريس حول مسألة اضطهاد اليهود في معسكرات النازي ، حيث شكك الباحث في هذه المسألة أو الأرقام الخاصة بها ، ومقدار الجدل الذي أثارته داخل فرنسا . هناك أيضاً مسألة إعادة دراسة الأعمال العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية وقد أعد فيلم وتناقش مثلاً يدل على أن الوحشية في الحرب لم تكن فقط من الطرف الألماني الهتلري وإنما الحلفاء أيضاً كانوا وحشيين ، حيث تناول هذا الفيلم الوثائقي عملية ضرب مدينة « درسدن » الألمانية أثناء الحرب . وهناك أيضاً اتفاق مؤخراً بين المؤرخين السوفييت والبولنديين حول إعادة تقويم الموقف السوفييتي من حصار « وارسو » أثناء الحرب العالمية الثانية . حيث يميل المؤرخون السوفييت إلى تبرئة ذمة الاتحاد السوفييتي الذي لم يساعد المحاصرين بالدرجة الكافية ، بينما يميل البولنديون إلى إدانة الاتحاد السوفييتي تحت قيادة « ستالين » في تلك الفترة .

إذن فهذه القضية لا تخصنا وحدنا وإنما هي قضية دولية . ومع ذلك فإن لمصر خصوصيتها دائماً . فثمة فيض من الكتابات التاريخية التي بدأت مع فترة الانفتاح الاقتصادي والسياسي النسبي في منتصف السبعينيات ، هذا الفيض اتخذ شكل الكتب والمؤلفات العديدة ، اتخذ شكل الندوات المختلفة ، وأيضاً شكل الكتابة الصحفية تقريباً بصورة منتظمة حتى لحظتنا هذه حيث تحول التاريخ إلى قضية من قضايا الصراع السياسي الحاد في مصر حالياً .

ومن حيث إن التاريخ أصبح يقع في أتون المعركة السياسية ، فإن الأمر يفرض علينا أن نتوقف لحظة لتناقش منهجية الكتابة التاريخية ومدى صحة أسلوب الاستخدام السائد للتاريخ في المعارك السياسية .

واعتقد أن تلك مهمة ملحة بالنسبة للصفوة المثقفة المصرية ، ليس فقط فيما يخص الكتابة التاريخية ، وإنما فيما يخص أموراً عديدة أثبتت الصفوة المصرية تخلفاً مدهشاً عن تناولها في الوقت المناسب . فعلى سبيل المثال ودون استطراد ، قضية التعامل مع الهيئات الأجنبية تثير لغطاً في صفوف الصفوة ، ويتهم البعض البعض الآخر بالعمالة لجهات أجنبية ... إلى آخره .

وبدلاً من ذلك كان باستطاعة المثقفين أن يعقدوا اجتماعاً أو مؤتمراً ليضعوا فيه « ميثاق شرف » لأسلوب التعامل مع الهيئات الأجنبية ، ثم بعد ذلك من يخرج على هذا الميثاق الذي تتفق عليه بشكل جماعي نعتبره خائفاً . أما الآن فليس هناك ثمة معايير للتحديد . هذا جانب من جوانب تخلف الصفوة المصرية .

جانب آخر يتعلق بالمعارك السياسية الموجودة في البلاد حالياً . كل امرئ يحمل سلاحه وبدأ يمارس دوره ونصيبه في المعركة المقدسة . وقليلون هم الذين تنبهوا إلى أهمية أن يتوقف المثقف لحظة ليفكر في جلوى الصراع والأشكال والأساليب المستخدمة في هذا الصراع .

فلعلها تكون أساليب جنونية بدرجة لا تسمح للصراع أن يكون مثمراً على الإطلاق . لحظة التوقف ليس المقصود بها الخروج من « معمعان » معركة التغيير الاجتماعي والسياسي ، وإنما المقصود بها إعمال العقل وإعمال العلم في قلب المعارك السياسية . وأتصور أن الصفوة المثقفة المصرية متخلفة أيضاً في هذا الصدد ، قليلاً ما تتوقف لحظة للتفكير في جدوى ما يحدث وإلى أين يقودنا هذا السلوك ؟ !

وأبأ ما كان غرض الاستخدام السياسي للتاريخ ، شريفاً كان أم خيباً ، ولا بد أن تذكر الحقيقة التاريخية كما هي . ومع ذلك قد يردُّ البعض على هذه الأطروحة بقولهم إن التاريخ موضع مجادلات عديدة لأن القضية ليست فقط قضية رواية الأحداث التاريخية ، وبالتالي ذكر الحقيقة التاريخية المجردة ، وإنما هي أيضاً التفسيرات . وعند التفسير تتعدد المدارس ووجهات النظر بالطبع . لكن علينا أن نميز بين « عرض » المؤرخ للحقائق التاريخية ، سواء أكان ذلك في كتاب أو مقال صحفي ، حيث لا قبول هنا للافتتاحات على الحقيقة التاريخية ولا بد من أن يحاسب حساباً عسيراً على أى خطأ يرتكبه ، و « تفسير » المؤرخ لهذه الحقائق ، فلا شك أن هامش الاجتهاد هنا واسع ووجهات النظر متعددة ، ويستطيع أن يرد عليه أكثر من طرف بتفسير مضاد كلياً أو جزئياً .

وسواء تعلق الأمر بذكر الحقيقة التاريخية أو تفسيرها فلا بد من احترام المؤرخ أو الكاتب للرأى العام أو الناس الذين يقرأون ، لأن المؤرخ مسئول أمامهم عن كل كلمة يكتبها . فالإنسان حين يخلد إلى نفسه ويكتب في التاريخ أو في أي موضوع آخر لابد أن يفهم أن هناك رقيباً عليه ، هذا الرقيب هو هؤلاء الناس لأنهم ليسوا نكرة وليسوا سقط متاع . بالعكس هؤلاء هم المقصد في النهاية ، فلا بد أن يعالى الكاتب ولا يتسبط في الكتابة مضموناً ولغة . عليه أن يختار كلماته ويختار مضامينه بعناية ، أن يجهد نفسه ليقدم للناس شيئاً محترماً . فليست القضية أن ينتج الواحد منهم عشرين كتاباً في عشر دقائق ! هذا إنتاج كمي و « العدد في الليمون » كما يقول أولاد البلد .

ولابد من التمييز بين أمرين : بين موضوعية التناول العلمي أو الصحفي ، وبين حرية الاختيار الفكري والسياسي . كل امرئ يمكن أن يجمع بين الصفتين . حرية الاختيار مكفولة للجميع ولانتملك سوى أن نحترم اختيارات بعضنا البعض ، ليس فقط لكي نكون ديمقراطيين ولكن أيضاً لنفهم ألف باء التطور في عصرنا . إن من حق كل إنسان أن يكون له اختياره السياسي والفكري والأيدولوجي أو ألا يكون له اختيار ، كما يرى . ويحترم الناس على اختياراتهم فليس هناك اختيار واحد مطلق منذ وجد الإنسان . وحرية الاختيار شيء محترم ومقدس وقمعهام قمعاً سياسياً يتنهي إلى بروزها مرة أخرى . ومع ذلك لا يجب أن يكون الاختيار السياسي مبرراً للافتتاحات على الحقيقة التاريخية . لا يجب أن يكون مبرراً للطعن في الآخرين مجرد أنني في حالة تنافس سياسي معهم . فلا بد من التمييز بين الأمرين : موضوعية التناول وحرية الاختيار .

قد أتنمى للحركة الاشتراكية باختيارى الأيدولوجي ، باقتناعي العقلي ، برغبتي الاجتماعية وانتائي لمصالح بعينها ، ومع ذلك حين أتحدث عن تاريخ الحركة الاشتراكية لا يجب أن أكذب ، إذا كان فيها عيوب يجب أن أذكرها قبل غيرها ، وإذا عرفت سراً تاريخياً أكشفه لأن الحقيقة ملك للناس — كل الناس وليس من واجب المثقف أو المؤرخ أن يكذب على الناس أو أن يخفي الحقيقة لتحقيق غرض سياسي قصير الأجل ورخيص يتمثل في تدعيم موقعه السياسي الراهن . إذ ذكر الحقيقة كلها لمن وجدها ويكفل الاختيار حراً كاملاً لمن أراد في نفس اللحظة . ذاك هو تعقد الظاهرة البشرية ، وعلى الناس أن يفهموا هذا التعقد .

تناول التاريخ بمعنى المستقبل وليس الماضي ، هو ما يعنيني ويعنى أبناء جيلي من الناحية العملية . فالذي يحدث في مصر اليوم هو ما أطلق عليه د . عبد الحالقي لاشين : « قتال الأموات » . أضيف إلى ذلك أنه « شق الأموات » بتعبير أحد

الشعراء . فإذا كانت هذه الأمة تُتَجَب زعماء سياسيين على هذا القدر من الرذالة — مثل النحاس باشا وعبد الناصر حسيما يصور لواعات جريدة « صوت العرب » وباشاوات جريدة « الوفد » في معاركهم مع بعضهم البعض — إذا كان زعماء هذه الأمة يمثل تلك الرذالة فلا شك أن هذه الأمة نفسها رديئة لأنها لا تتجَب إلا هذا النوع ، ويكون من حق الناس عندئذ أن يكونوا « لا مبالين » !

فبأى مناسبة يُضَيِّعُ الناس وقتهم في قضايا التغيير السياسي والتطور إذا كان الزعماء على هذه الشاكلة وليس للناس اختيار بشأنهم ؟ ! هذه الصورة مفروضة على الأجيال الجديدة من الشباب ، وهي في رأي طعن بسيف قديمة في قلب الشباب .

أنا لا أقول إن الزعماء السياسيين مبرِّأون من العيوب . يمكن أن ندرس « سعد باشا » أو « النحاس باشا » أو « حسن البنا » أو « جمال عبد الناصر » ونضعهم تحت ميكروسكوب البحث التاريخي . فهم بشر على أي حال وليسوا من صنف الملائكة . لكن في النهاية حين تكون النية مبيتة مع سبق الإصرار والترصد على إبراز زعيم معين في صورة معينة على أنه من جنس الشياطين أو جنس الملائكة — وهو ليس هذا أو ذاك بالقطع — فمعنى هذا أن هناك عبثا بالتاريخ . ليس فقط قتال الموتى بلذرائع الحاضر وإنما عبث بتاريخ الأمة كله . والبحث بتاريخ الأمة هو إضاعة لمستقبلها .

في تصوري أن الأجيال الصغيرة لم تُبَيَّنْ على أي وعي فكري يشتمل على حسن تاريخي من أي نوع — التاريخ بالنسبة لها سوف يصبح تاريخ هذا الصنف من زعماء السوء كما تصوره الصحف في هذه الأيام .

إن الصفوة المصرية في نزوعها إلى التاريخ لا تخدم المستقبل بقدر ما تخدم أغراضها السياسية الآتية . إنني أشك في أن أى فريق من فرق الصفوة المصرية لديه أي مشروع للمستقبل — كلهم سلفيون : — الليبراليون في مصر اليوم ليبراليون على طريقة القرن الثامن عشر . واقرأ صحيفة « الوفد » لتجد الدليل ... حرية الكلمة — المسؤولية الوزارية أمام البرلمان ، هذا هو ما يطرحونه اليوم . أما ليبرالية أوروبا اليوم فهي تعنى إعادة توزيع الثروة الاجتماعية . وعلى ما يبدو فإن هؤلاء لم يقرأوا كتاباً جديداً من كتب الفكر الليبرالي الحديث .

— الماركسيون حين أرادوا أن يعودوا للتاريخ عادوا إلى التجربة « الستالينية » — الفكر الاشتراكي القمعي وليس الفكر الاشتراكي التحرري ، الكثيرون منهم تبدو عليهم ملامح الستالينية في التفكير وفي الممارسة و « أسأل مجرب » ! أنا لا أعتقد أن هذا الصنف من الاشتراكية القمعية يمكن أن يكون مشروعاً للمستقبل في مصر ، هذه سلفية اشتراكية .

— الإسلاميون حين أرادوا أن يعودوا إلى منابع الاسلام الأولى احتلوا في عودتهم فرجعوا بضع سنوات إلى الوراء فكانت عودة إلى الجاهلية وليس إلى الاسلام . وانظروا بعض ملامح التشدد لدى بعض الشبان الإسلاميين ، أى مشروع للمستقبل يملك هؤلاء غير الشكليات والرمزيات التي لا تفي بغرض ؟

إذن هي سلفية ، سلفية اشتراكية — سلفية ليبرالية — سلفية إسلامية . حتى الفرق السياسية الأحدث مثل « الناصريين » البعض منهم عاد إلى متون « الميثاق الوطني » لا ييغون عنه حولا .

في تصوري أن الصفوة السياسية المصرية مهترئة ولا تقدم مشروعاً للمستقبل ، سواء كل فصيل منها على حدة أو الفصائل مجتمعة . لأن أى مشروع للتطور المستقبلي للأمة ككل لابد وأن يكون مشروعاً إجمالياً ، لابد وأن يلى كل فريق فيه بلوه — هذا غائب عندنا .

ولذلك كل ما هو موجود في الساحة السياسية اليوم من « لامبالاة » واسعة النطاق له مبرراته .

فهل من المعقول أن يكون مجموع الصعوة السياسية — وهي تضم أعضاء الأحزاب وكتاب الصحف الحزبية وقراء تلك الصحف — كلها مليون مواطن فقط ؟ ! وهناك ٤٩ مليون مواطن لا مبالى لا يعنهم هذا الكلام من قريب أو بعيد ! شيء طبيعي أن توجد تلك اللامبالاة .. شيء طبيعي أن تكون أحيال التباب محبطة قتلجاً إلى بعض أعمال العنف كسبيل للتعبير .. لأن مشروع المستقبل « غائب » — القدرة على التفاهم لصياغة بين القوى المختلفة غير موجودة . إن البحث عن الشرعية في الماضي وليس في المستقبل موقف متخلف من الناحية الفكرية ولا يخدم تطور الأمة من الناحية العملية .

إننى من أنصار الصراع الفكرى والاجتماعى والسياسى ، ولكنى أفهم الصراع بمعنى الصراع « الرشيد » — الصراع الذى له معنى ، والذى يؤدى إلى شيء في النهاية .

إنه الصراع الذى يدفع التطور إلى المستقبل ، فإذا كانت هناك طبقة مستغلة يؤدى هذا الصراع إلى إيقاف استغلالها أو التخفيف منه على الأقل . وإذا كان هناك حُكام طغاة يؤدى الصراع السياسى إلى إيقاف طغيانهم أو التخفيف منه على الأقل . وإذا كان هناك صراع ثقافى يكون هناك محال للتطور الثقافى من خلال أن البقاء للأفضل ، ... إلى آخره .

الصراع الذى له معنى هو الصراع الذى يفضى إلى شيء — الصراع الرشيد وليس صراع الكلمات والمبارزة بسيوف قديمة وتضييع وقت الأمة والإساءة إلى تاريخها وإلى مستقبلها وإلى أجيالها الشابة ! وبالتالي : معركة التاريخ التى تحدث عنها اليوم هي معركة المستقبل ومن يُرد أن يصفى حساباته فليصغها مع المستقبل وليس مع الماضي . فليضع كل برنامجة لنحسب الحسابات : من الذى يضع البرنامج الأفضل للمستقبل . ثم فليضع الجميع المشروع المشترك للتطور .

إن الصراع الرشيد هو الصراع الذى يتم على أرضية من الحد الأدنى لوحدة الأمة بوحدة بمعناها الاجتماعى أي أن تضمن الحد الأدنى من المعيشة للطبقات الدنيا والوحدة بمعناها الثقافى أي أن يكون للعلمانيين والدينيين القدرة على التفاهم سوياً لأن البعض منا « خواجات » والبعض منا تقليديون ومحافظون ، ولا توجد لغة مشتركة بيننا إلا بصعوبة شديدة ، مع أننا ننتمى إلى نفس الأمة ونحمل نفس الجنسية . فنحن نعيش في عوالم مختلفة تماماً . ويجب أن تكون هناك وحدة وطنية بالمعنى الواسع ، فالأمة التى يتقاتل مسلموها ومسيحيوها لن تستطيع أن تنتصر على عدو آخر . إن الوحدة الوطنية بمعنى مواجهة العدو الخارجى تستلزم أمة متماسكة رغم كل صراعاتها السياسية الداخلية . وأنا في حل من ضرب المثل بإسرائيل ، فالصراعات السياسية لديهم كبيرة ولكن هناك شيء اسمه « الخطر القومى » و« الأمن القومى » ، إلى آخره .

في تصورى أن الصراع السياسى والطبقى والثقافى والأيدىولوجى والفكرى « الرشيد » الذى له معنى ووعى ويجذب الناس ولا يجعل ٤٩ مليون لامبالين هو الصراع الذى :

أولاً : يتم بأساليب رشيدة غير أساليب الافتتاحات على الحقيقة التاريخية .

ثانياً : هو الصراع الذى يتم على أرضية الحد الأدنى لوحدة الأمة بالمعنى المختلفة التى أشرت إليها .

أيها السادة :

هذا هو عنوان مشروع المستقبل الذى أتحدث عنه .. وبهذا المعنى أفهم التاريخ .

المبارزون بسيوف قديمة
يطعنون الأجيال الجديدة
حول كتابة التاريخ المصرى بحجر الدب المسنون

د . أحمد عبد الله

مع ازدياد كمّ الكتابات التاريخية في عصر الإنتاج الكبير للمعرفة يفرض علم التاريخ historiography نفسه كضابط كیفى إزاء الكم المتزايد . إن الكتابة التاريخية نفسها تقع عند مفترق طرق العلم والفن والفلسفة . لكن تقويمها لابد وأن يتم من خلال أداة موضوعية تقع في قلب دائرة العلم . وبغض النظر عن مدى تطور هذه الآداء وكفاءة استخدامها الفعل يظل إعمالها منشودا لئلا تصبح الكتابة التاريخية موضعا للعبث فيكتب التاريخ من يشاء .. كيما يشاء . إذ عند ذاك يصبح التاريخ تصورا ذاتيا محضا في ذهن من يتصادف أن يقوموا بكتابه . وهو ما يتصادم مع منطق التاريخ نفسه باعتباره الفعل الحادث لا التصور الذهني أو المخالطة الشعورية .

وتختلف الصورة بالنسبة لعلم التاريخ من مكان لآخر في العالم المعاصر سواء من حيث مدى تقدم مفاهيمه النظرية concepts وأدواته المنهجية methodology أو من حيث متابعته الفعلية للكتابات التاريخية لتقويمها أولا بأول ، أو من حيث استقراره كعلم أصيل في الجامعات ويحظى باهتمام دائرة أوسع من الناس . وهو بذلك أشبه بالنقد الأدبي والفنى كأداة لتقويم إبداعات الأدب والفن يختلف مدى تقدمها من مكان لآخر في العالم . لكنه يلاحظ نمو الاهتمام بعلم التاريخ بالتوازي مع ازدياد كم الكتابة التاريخية واتساع دائرة نشرها . وهو الاهتمام الذى انعكس في مناطق مثل قارة إفريقيا^(١) والصين التى تشهد حاليا تقويما للكتابات التاريخية حول زعيم ثورتها الوطنية صن يات صن^(٢) . ومن المنطقي تماما أن يتزايد نفس الاهتمام في دولة ذات تاريخ يمتد كمصر برغم التخلف العام لعلم التاريخ بها وعدم مواكبته لطوفان الكتابة التاريخية الذى حفزته التغيرات السياسية الحادة .

والملاحظ أن الصفوة المثقفة المصرية قد حفظت في هذا المجال عاداتها التاريخية المتمثلة في الاستغراق في الضراعات دون التوقف لحظة لبحث وتقويم أساليب الصراع . فهي قد فعلت ذلك في مجال الصراع السياسى الذى انخرطت فيه منذ انفتاح منتصف السبعينيات واستمر انخراطها تلقائيا دون لحظة توقف لرسم إطار مجد للصراع . وهي قد فعلت ذلك في بعض المجالات المهنية مثل مجال التعاون العلمى مع الهيئات الأجنبية والذى يثير داخل صفوف الصفوة لغطا كان يمكن معالجته باتفاق أطراف الصفوة على قواعد للعمل في هذا المجال منذ عقد من الزمان . وهي تفعل ذلك أخيراً في مجال الكتابة التاريخية

Bogumił Jewszewski, *African Historiography*, Sage, London, 1985.

(١) انظر مثلا :

Sergei Tikhvinsky, *Contemporary Western and Chinese Historiography about Sun Yat-Sen*, *Social Sciences*, no 1, 1987, pp 213 - 229. انظر : (٢)

التي انتشرت دون لحظة توقف لبحث منهجية الكتابة نفسها ، اللهم إلا شذرات من المقالات الصحفية حول بعض جوانب هذا الأمر^(٣) .

ولعل فقدان الصفوة المثقفة المصرية لأداة تقويم حركتها الخاصة بالملاحظة - المشاركة هو الذى جعل هذا التقويم أجنبي المصدر . فباستثناء المقالات الصحفية المشار إليها والاهتمام الخاص الذى أولته مجلة « فكر » غير الدورية لموضوع الكتابة التاريخية ومنهجيتها^(٤) تبرز دراسة « الكتابة التاريخية المصرية في الفترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ »^(٥) ، ودراسة الفرنسية جيسلين أولوم عن « مصر وتاريخها : القضايا والمجادلات » ، (والتي نشر الجزء الأول منها الذى يعالج تناول التاريخ في الصحافة المصرية)^(٦) كأهم دراستين في هذا المجال .

على أن الباحثين الأجانب إنما يجدون مادة جاهزة للتقويم في الأعمال التي أنجزها بالفعل المؤرخون وكتاب التاريخ المصريون . لكنه بالنسبة لهؤلاء الآخرين تبقى مشكلة التقويم أبعد عمقا من حيث إنها لا بد أن تشمل الإطار العام للكتابة التاريخية المصرية بغض النظر عن كم وكيف الأعمال التي أنجزت بالفعل . إذ يستلزم الأمر تفحصا قبليا للقواعد والأسس التي ترسخت للكتابة التاريخية في مصر سواء باستقرار المفاهيم العلمية أو بحكم العادة واستمرارية القصور الذاتي . وهنا تندرج القائمة المفصلة لمشاكل الكتابة التاريخية والتي تجعل من الإطار العام لها إشكالية في حد ذاتها . وتشمل تلك القائمة مشاكل توافر مصادر الكتابة التاريخية ، ومنهجية البحث التاريخي ، وأسلوب عرض النتائج البحثي ووسائل نقله للجمهور ... إلخ^(٧) . وفي هذا النطاق تطرح الإشكالية المفهومية للالتزام والتجرد ، الذاتية والموضوعية ، الإنصاف والتحيز .

ولئن كانت تلك إشكالية كونية لم تزل موضعا للجدل بين المدارس المختلفة للبحث التاريخي^(٨) فإنها في السياق المصري تحمل مذاقا خاصا . ويرجع ذلك في سببه الأول إلى اتساع نطاق الكتابة التاريخية في الصحف السيارة خلال السنوات الأخيرة بما جعل الصحافة المصرية وسيطا رئيسيا لنقل نتائج البحث والتأمل التاريخيين إلى الجمهور ، بل وبحيث غدا النشر الصحفي مقدمة للانتشار الناجح في صورة الكتاب^(٩) . ولما كان للصحافة لغتها بالوسيط الذي تهدف للانتقال من خلاله إلى جمهور واسع نسبيا ويمكن التأثير فيه بدرجة من السرعة بعكم كونه غير متخصص في الدراسة التاريخية . ومن هنا جاءت الحلة غير المعهودة في الجدل بين المتخصصين على مرأى من جمهور المترجمين الذي اعتاد لغة الإثارة الصحفية . وذلك على النحو الذي اتخذته معركة الأستاذين عبد العظيم رمضان وعبد الحائق لاشين بشأن تقويم الدور التاريخي للزعيم سعد زغلول ، وما استدعاه ذلك من مجادلة تبعية حول منهجية البحث التاريخي في أرض بعيدة تماما عن الخراب المقترض أن تطرح فيه القضايا التخصصية المعقدة^(١٠) . صحيح أن القضايا التاريخية يفترض أن تكون ملكا عاما للناس تناقش أمامهم ومعهم دونما محاذير . لكن انتقال الحوار إلى مستوى تناول « المنهجية » كان يفترض تأطيرا جديدا لعملية التناحر وإلا لكان في الصحافة غنى عن كل أقسام التاريخ بالجامعات .

(٣) مثلا : صلاح العقاد ، دراسة التاريخ وتدريبه والفكرة القومية ، الأهرام ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ، جمال مدوى ، أنا الماضي ، الولد ، ١٩٨٧/٥/٢١ ، وعبد الوالد ، لقاء مع طارق الشرب ، الولد ، ١٩٨٧/١/٢٥ ، وعمود عبد العليل ، من التاريخ والتأريخ ، صوت العرب ، ١٩٨٧/٧/٥ ، ولاروق جويته ، التاريخ وسجنه المأسى ، الأهرام ، ١٩٨٧/٧/١٦ ، جمال مدوى ، التاريخ في مطبات ، الولد ، ١٩٨٧/٧/٣٠ ، صلاح العقاد ، هوية الشخصية المصرية من حلال التاريخ ، الأهرام ، ١٩٨٧/٨/٢١ .

(٤) في العدد ٥ : مارس ١٩٨٥ : « ندوة حول مشاكل كتابة تاريخ مصر الحديث » . في العدد ٩ : مارس ١٩٨٦ : على تركت ، مصادر دراسة تاريخ مصر الاجتماعي وعاصم الدسوق ، الشخصية الوطنية ومشكلة فهم تاريخ مصر الاجتماعي .

في العدد ١٠ : مارس ١٩٨٦ : عاصم الدسوق ، نحو منهج كتابة تاريخ مصر الاجتماعي .

(٥) Roel Meijer, Contemporary Egyptian Historiography of the period 1936-1952: A Study of its Scientific and Political Character, Amsterdam, 1985 .

(٦) Ghislaine Alleaume, L'Égypte et son Histoire: Actualité et Controverses, Bulletin du CEDEJ, no 20, 2nd sem 1986, pp 9-34

(٧) انظر ندوة مشاكل كتابة تاريخ مصر الحديث المشار إليها أعلاه . وأنظر ذلك مشروع تسجيل التاريخ الشفوي للبحر الأبيض المتوسط وللقدم من الكتب إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية .

(٨) انظر مثلا : آرماندو مومبليانو ، التاريخ في عصر الأيديولوجيات . ترجمة على حسين حجاج ، القاهرة العالمية ، يوليو ١٩٨٣ .

(٩) Ghislaine Alleaume, op. cit

(١٠) انظر : عبد العظيم رمضان ، تاريخ سعد زغلول جرحى للتقويم ، الولد ، ١٩٨٧/١/٢٢ ، وأحمد عبد الرحمن مصطفى : من هم حملة المشرع وصانعو الخطأ في السياسة ولي التاريخ ، الهلال ، مارس ١٩٨٧ ، وعبد الحائق لاشين ، بطلان الفألة في نشر مذكرات سعد زغلول ، الهلال ، مارس ١٩٨٧ .

وحتى دوغما انزلاق إلى المجادلة حول المنهجية على صفحات الصحف يظل من الضروري طرح سؤال عام بشأن المؤرخين وكتاب وأساتذة التاريخ الذين اتخذوا من الصحف منبرا لتناول القضايا التاريخية . فهل يبقى هؤلاء عند اعتبارهم كعلماء في المجال ، أم يفترض التعامل معهم كصحفيين يستخدمون التاريخ كأداة صحفية شأنها في ذلك شأن أى مادة صحفية أخرى مقتبسة من الواقع المعاش ؟

إن المفترض في عصر انتشار العلم وانسياب المعلومات أن الخطوط الفاصلة بين رجل العلم الأكاديمي ، والصحافي المحترف ، ورجل السياسة لم تعد قاطعة . إذ أصبح من دعائم مهارة كل منهم على حدة التسلح بقدر من المعرفة المتاحة للآخرين . كما استتبع ذلك الاستخدام المتبادل للمنابر المتاحة لكل منهم . ومثلما أن خبرة الصحفي المخضرم أو رجل السياسة المتمرس تصلح أساسا لمادة علمية تدرس أو تبحث في المؤسسات الأكاديمية فإن من حق رجل العلم الأكاديمي أن يخرج بعلمه إلى دائرة أوسع من الناس من خلال منبر الصحافة طالما كانت له المقدرة على تطويع أسلوب عرضه لعلمه بما يضمن حسن استقبال الدائرة الواسعة بل والتفاعل معها . لكنه مع ذلك يبقى لكل من هؤلاء الرجال رداؤه المتميز والمفترض أن يغطي تميزا في الجوهر من حيث إن لكل منهم منطقة تخصص واختصاص جنبا إلى جنب مع المناطق المتداخلة . فكلن وجدت الملامح المشتركة فيما بينهم يظل لكل منهم مع ذلك ملمح متميز هو قاعدة وجود نعمته المتميز *raison d'être* . ومن هنا وجوب خضوع المؤرخين وكتاب التاريخ الذين يكتبون عن التاريخ في الصحف السيارة إلى قواعد الكتابة التاريخية المتخصصة وبالتالي وجوب محاسبتهم لأنفسهم قبل محاسبة الآخرين لهم على هذا الأساس . إذ يبقى التاريخ تاريخنا أيما كانت لغة التعبير عنه أو واسطة انتقاله إلى الناس ، شأنه في ذلك شأن الطب الذي يفترض أن يبقى الطبيب طبيبا سواء كان عمله من خلال مستشفى أو عيادة أو مستوصف أو كان واحدا من الأطباء الحفاة الذين يعالجون الناس على قارعة الطريق . إذ لاذرعية في العلم وهو يطلب ولو في الصين .

ولامتثل دعوة المؤرخين لالتزام جانب العلم حين يكتبون في الصحف سوى أضعف الإيمان لمقتضيات القيام بواجبهم . فثمة مستوى أعلى يفترض أيضاً بلوغهم إياه . وذلك هو التصدى الموجب لعرض وتصحيح الحقائق التاريخية التي أصبحت تنتهك في يسر بواسطة الكتاب السياسيين الذين حولوا التاريخ وقودا لتحريك دعاوهم الدوجماتية وإشعال لهيب شعاراتهم الديماغوجية . فكلن كان الوعي العام لدى القراء لا يسمع سوى بجمعة الفرجة على « مرمطة » تاريخ البلاد بأفلام الكتاب السياسيين أو استهجان ذلك بجمعة من اللامبالاة المألوفة فإن دواعي تدخل المؤرخين تصبح أكثر إلحاحا . بل إن في ذلك مخبرا لجدارتهم حين لا تجد الحقيقة التاريخية سواهم للدفاع عنها ، وحين يتجرد كل واحد منهم من تحيزات اختياره الفكري الخاص فيدافع عن الحقيقة في عمومها وإطلاقها ولو كان في ذلك صالح خصومه الفكريين وإضرار بموقفه السياسي الخاص إن وجد . إن من حق السياسي الغوغائي أن يكذب على الناس فيعدهم ببحور العسل حين يحملونه إلى مقاعد الحكم . فالفيصل هنا هو اختيار الناس أو رغبتهم في تقبل الكذب وهم في النهاية الذين سيدفعون ثمن اختيارهم أحسنوا أم أسعوا . لكن ليس من حق أحد أن يكذب بشأن الحقيقة التي انتقضت والناس الذين قضوا نحبهم . وماتقاس المؤرخين عن مواجهة الديماغوجية السياسية المتمحكة في التاريخ سوى قبول لهذا الدرك الأشد وضاعة في الكذب ولا يتوقع لهم بعد ذلك من مكانة سوى مكانة الدرك الأسفل حيث لا تكلل رأس المؤرخ إلا بما يكلل رأس الشيطان الأخرس

ولا ينبغي عن الذهن الرد الجاهز على مثل هذا النقد المرير . ذلك أن الأمر ليس كله كذبا صراحا ، ولو كان كذلك لا تنصب المؤرخون يدافعون عن شرف المهنة بقدر ما يدافعون عن الحقيقة التاريخية . ولا شك أن الحقائق التاريخية إنما تخضع لمتغير التفسيرات ، وفي إعادة تركيب صورة الحدث التاريخي مجال واسع لذاتية الفنان سياسيا كان أم مؤرخا . لكن

للتفسير قواعده ومذاهبه المفترض أن يلزم المؤرخون انفسهم بها ولو جاءت النتائج غير مطابقة للصور التي تعلم بها ذواتهم . فقد يحلم المؤرخ بإبراز الوجه العظيم لشخصية تاريخية معينة فإذا بقواعد البحث التاريخي تلزمه أيضا بإبراز الوجه الضعيف لنفس الشخصية . وهو مالا يلتزم به السياسيون في العادة فيأتى تصويرهم للشخصيات التاريخية رسوماً كاريكاتورية للامتانة ذوى أجنحة وشياطين ذوى قرون . وإد يضيئ الهامش المتاح لرسم صورة البشر العاديين — التي هي عصب الحقيقة التاريخية — لا يبقى في الساحة إلا المؤرخون ليدكروا الساسة المبالغين والدراويش التابعين بأن ماكان بالفعل يختلف عما تفتعل القرائح الواهمة . وما يسرى على الشخصيات التاريخية يسرى من باب أولى على الحقب التاريخية التي يصنعها البشر فتحمل بصمات أصابعهم المتمكنة والمرتعشة في نفس الوقت . إن التصدى لتزوير الحقيقة التاريخية ليس أقل نبلا من التصدى لتزوير الانتخابات . ومثلما أن التزوير الانتخاى أنواع وفنون لا تقتصر على التصويت نيابة عن المولى فإن التزوير التاريخى متنوع بالمثل ولا يقتصر على الكذب الصريح .

ولعل أشد أنواع التزوير التاريخى تأثراً هو أقلها كذبا بالمعنى الضيق وأكثرها حكمة بالمعنى الواسع . فالصورة الكلية — الجشطالتية — لإعادة تركيب وعرض الحدث التاريخى قد تأتى صورة كاذبة أو على الأقل خادعة وإن امتلأت بالتفاصيل الحقيقية جيدة التوثيق . ويتضح ذلك في أبرز صورة في حالة التأريخ للحركات السياسية بواسطة المؤرخين وكتاب التاريخ الذين يجمعهم بهذه الحركات الانتهاء الأيديولوجى والذي يؤدي في الخلاصة إلى توحيد ذات الباحث identification مع موضوع بحثه لا من حيث تعلقه واحتفاؤه به — وهو أمر مفيد من حيث إعانته على جدية البحث — ولكن من حيث توفر سبق الإصرار على رسم صورة محددة — رائعة — لتاريخ الحركة السياسية المعنية^(١١) .

ويتضح ذلك بجلاء في أعمال ثالث مؤرخى الحركات السياسية الليبرالية والاشتراكية والإسلامية : عبد العظيم رمضان ورفعت السعيد وزكريا سليمان ييومى على الترتيب . والقاسم المشترك بين هؤلاء الثلاثة هو أن كلا منهم إنما ينجر في نهاية أعماله الأثر الكلى total effect الذى توخاه عند نقطة البداية ، ألا وهو ترك الانطباع في ذهن قارئه بأن الحركة السياسية التى يؤرخ لها هي الحركة الأكثر شرعية في التاريخ المصرى العام سواء لكونها حركة « الأغلبية الشعبية » أو « الأغلبية الكادحة » أو « الأغلبية الإسلامية » ، وأن بعض الهفوات هنا وهناك لا تنقص من شرعيتها التاريخية . إن كتابة التاريخ على هذا النحو لا يقصد بها تقديم قاعدة معلومات تعين القارئ على سير العمق التاريخى لاختياره السياسى وإنما هي أقرب إلى « دعوة للانضمام » للحركة السياسية المعنية . وكتب التاريخ هي عنها بطاقات الدعوة . أما الدعاة فهم المؤرخون . وهو ما يطرح إشكالية اعتبار هؤلاء مؤرخين أم كتاب حركات سياسية يستخدمون التاريخ . وإذ ينطق الجهد البحثى الذى بذله المؤرخون الثلاثة المذكورون وأغوا به مكتبة التاريخ المصرى بمبادئهم بهذه الصفة ، إلا أن تلك تحتلط بصفاتهم الأخرى ككتاب حركات سياسية متحيزين لها .

والواضح في حالة عبد العظيم رمضان أنه يؤرخ للحركة السياسية الليبرالية باعتبارها مرادفاً للحركة الوطنية عنها وفي القلب من كليهما الوفد حزباً وحركة . والثابت أن الوفد قد احتل موقع القلب . لكن الجسم الوطنى قد احتوى أطرافاً تراوحت علاقتها بالقلب بين التفاهم والتصادم مما أثر على حركة هذا وأولئك وما يفرض تحليلاً تاريخياً للحركة الوطنية المصرية أكثر تعقيداً من مجرد قياس حركة الكل على حركة الوفد . فأحزاب الأقلية ، والقوى السياسية الجديدة التى ارتضت الصراع السياسى في الإطار البرلمانى ، والسياسيون المستقلون كانوا في غالبيتهم وطنيين وليبراليين بمفاهيم وممارسات متعددة

(١١) لا يلفت من هذه الملاحظة كاتب هذه السطور عند تأريخه للحركة الطلابية المصرية . على أن قدر « المائة » الذى كادته الباحث ليبلغ ثلثاً من « الموضوع » يلمس إليه ضميره العلمى هو ما قد يتاح للقارئ العربى استعمله حين تشر النسخة العربية من أطروحه العلمية التالية :

(مهادنة ومتشددة ، قمعية وديمقراطية ، نحوية وشعبوية ... إلخ) . وفارق بين حركة وطنية تركيبيّة تقوم في إطار تعددية سياسية رسمية وحركة وطنية أحادية تقوم على أساس « جبهة وطنية » تقود مجموع الأمة . وهو الدور الذي كان يمكن أن يلعبه الوفد لولا انشقاقاته المبكرة وتعجل إقامة نظام الليبرالية السياسية قبل تحقيق درجة أعلى من الاستقلال انتهى في الحقيقة إلى ليبرالية تابعة تحكمت السفارة البريطانية في فعاليتها اليومية وفشلت بمجموع قواها في تحقيق الاستقلال .

ولاشك أن الثورة الوفدية في متطور عبد العظيم رمضان قد أدت به إلى التبسط في معالجة تعقيدات هيكل الأطراف فلم يجد غضاضة في اعتبار أحمد حسين « فاشيا إسلاميا » واعتبار حسن البنا « إسلاميا فاشيا »^(١٢) . وبغض المنطق جاء الإطار العام لتقويمه للحقبة الناصرية التي أهال عليها التراب بعد انتهائها — عن صواب في سرد التفاصيل وعن خطأ في رسم الصورة العامة — حسبما تدلل كتبه ومقالاته الصحفية العديدة و المنشورة « بدرجة تغني عن ذكرها . والمفترض من وجهة نظر علم التاريخ أنه كلما توقع الكاتب أو المؤرخ انتشارا « أكبر لأعماله كلما توخى الدقة الموضوعية والرصانة خشية أن تأتى التريية السياسية للجمهور من خلال التاريخ بمرعات إضافية من التحيز والديماجوجية المنتشرين أصلا بدرجة كافية .

على أي حال لقد أحسن عبد العظيم رمضان وأستاذه محمد أنيس حين أعادا الاعتبار للوفد في وقت كان ذلك فيه ضروريا لإعادة الأثران في فهم التاريخ الوطني . لكن « الأستاذ الدكتور » رمضان قد أتبع الحسنة السيئة فمحاهها من ذهن جيل أصغر من جيله هو نشأ على تعلم مبادئ التاريخ الوطني بعون كبير من الكتابات المبكرة للدكتور رمضان فاعتبره دون مجاملة واحدا من معلميه . لكن الأمر الآن قد اختلف باعتبار أن هذا عينه هو الجيل الذي نشأ في ظل ثورة يوليو بإنجازاتها وعثراتها التي يتوقع من المؤرخين المنصفين تناولها بتعقيداتها لا بتبسط الانحياز الحزبي والمنافسة السياسية . ولعل المنحى الأخلاقي في صياغة هذه الفقرة ومفرداتها من « الإحسان » و « الإساءة » يشيران إلى الجرح الغائر الذي يصيب ضمير القارئ إن لم يحمل عنه الكاتب مقدما هذا العبء . وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان ؟ .

ولئن بدت على عبد العظيم رمضان ملامح المؤرخ المتأثر بالتطورات السياسية الحالية في تحليلاته للحركات التاريخية — على الأقل عند مستوى الصياغة^(١٣) — فإن مؤرخي الحركة الإسلامية إنما يقدمون نموذجاً زاعفاً بدرجة أعلى في هذا الشأن . فعبد المتعال الجابري مثلاً يجعل الحركة الوطنية لطلاب الجامعات ما قبل ١٩٥٢ حكرًا على الإخوان المسلمين ولا يتردد في إيجاز دور اليسار فيها في « التهرج وركوب الموجة »^(١٤) . ومن المفهوم « إنسانيا » أن يصطبغ التأريخ للحركة الإسلامية بطعم المحنة التي عانتها في الحقبة الناصرية ونشوة الفرح يصعودها الشعبي بعد ذلك وبرغم المحنة . هذا إلى جانب العاطفة الدينية القابعة في قلب الموقف السياسي لأية حركة سياسية ذات منطلقات دينية والتي تضيف لنظرتها لنفسها وللآخرين في الحاضر والماضى جرعة من التحيز المختوم الذي يبدو تميزا للعقيدة . لكنه من غير المقبول « علميا » معالجة تاريخ الحركة الإسلامية بطريقة تظهره كما لو كان تلويحا للملائكة — أو الشياطين في ميزان خصوم الحركة^(١٥) — لا تاريخا للبشر العاديين^(١٦) . ولاشك أن دراسة زكريا سليمان بيومي حول تاريخ الإخوان المسلمين قد مثلت خطوة نحو الموضوعية

(١٢) انظر : عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، الوطن العربي ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٣٦ .

(١٣) انظر مثلا تحسن لوجه في الحديث عن الإخوان في مساجلاته مع صلاح شادي على صفحات « الوطن » و « الهدف » للكويتيين في نوفمبر وديسمبر ١٩٨٠ .

(١٤) عبد الفضل الجابري ، لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا ؟ ، دار الانصاف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩٩ .

(١٥) هناك على سبيل التذكير نفس الكلاسيكي « الإخوان المسلمون في ليبيا » .

(١٦) انظر دحس هذا المثير في السياق العام للتاريخ الإسلامي ككل ، أحمد كمال أبو النجد : « إن للمسلمي ناس من الناس ، والإسلام ليس فرما لنا فلا نأخذ من تاريخ الإنسانية وسار تطورها » ، (المحاولون من الإسلام والمحاثلون عليه ، الجمهورية ، ١٩٨٧/٢٠) .

المنشودة في البحث التاريخي (١٧) . لكن يبدو أن ييومي قد اتجه القهقري في دراسته لثورة ١٩١٩ والتي تتضح فيها إعادة الصياغة التحكيمية لمراحل تاريخية جرت رايحها الفكرية والحركية بعكس ما تشتبهى سفينة الاختيار الأيديولوجى للمؤرخ (١٨) . وهو موقف لا يختلف في جوهره عن إلحاح لويس عوض على « علمانية » مصر في مراحل تاريخية سابقة بمقدار يفوق الشواهد التاريخية مثلما يفوق أمانتى عمد عمارة المترصد دائما للويس عوض بالمقادير المضادة المنكرة للتطور العلمانى في مصر .

ويشير اتجاه « الدكتور » ييومي إلى مشكلة ذاتية أعم ترك ظللا على موضوعية البحث التاريخى في مصر . وتلك هي حصول بعض الباحثين على درجات الدكتوراه من خلال رسائل معتبرة تستولى الكثير من قواعد المنهج العلمى ، لكن ما أن يم ذلك للباحث لا يلبث أن يخرج بإنتاج جديد نازلا فيه عن المستوى الذى بلغه عند إعداد رسالة الدكتوراه . ولعل المثال الأبرز على ذلك هو « الدكتور » عمود متولى الذى أعد رسالة معتبرة عن تطور الرأسمالية المصرية (١٩) لم يلبث أن أتبعها بدراسة سياسية فجأة حول الحركة الشيوعية المصرية (٢٠) . وبالطبع ينوه ذلك إلى أهمية الأستاذ المشرف على الرسالة كقريب وضابط لعمل الباحث . لكنه يعنى بالمثل أن الأساتذة الكبار يخرجون لنا بحوث دكتوراه وحللة دكتوراه بأكثر مما يخرجون بمائة ودكاترة حقيقيين . والأدهى من ذلك أنه يعنى غياب الإحساس بوجود الرأى العام المتخصص وغير المتخصص كقريب وضابط دائم على عمل الباحثين والكتاب . وهو مايسرى على دائرة واسعة من الباحثين كما يسرى على سائر فروع العلم وليس فقط التاريخ .

وربما لا يعادل فجاجة عمود متولى في تشويه صورة الحركة الشيوعية المصرية في كتابه المذكور سوى استغراق مؤرخها الرئيس رفعت السعيد في تجميل هذه الصورة من خلال إنتاجه الغزير في كتبه المنتشرة بدرجة لا تستدعى ذكرها . وقبل الإشارة إلى بعض أوجه النقد الموجه لرفعت السعيد لابد من الإشارة إلى احتمال وجود درجة من التحيز لدى كاتب هذه السطور لزاء هذا المؤرخ بالذات — التحيز ضده لأمعه — بحكم انتهاء الطرفين لليسار المصرى بمفهومه الواسع ووقوع كاتب السطور موقع « المتحدين على الحرس القديم » الذين يعتبرون أن « الدكتور » رفعت السعيد شخصيا — بموقعه القيادى في حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وفي الحزب الشيوعى المصرى — هو أحد المسؤولين الرئيسيين عن الهزيمة السياسية لليسار المصرى — في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٧ . ومع الإقرار بأن رفعت السعيد قد أضاف للكتابة التاريخية المصرية باختيائه التاريخ لحركة سياسية شكلت وتشكل جزءا من الحقيقة السياسية في مصر رغم خضوعها للتجريم القانونى بدرجات اختلفت — نصا وتطبيقا — حسب الفترات ، إلا أن كتاباته تتحورها أوجه قصور بالغة .

فهو أولا يؤرخ للحركة الاشتراكية للماركسية (الشيوعية) دون اهتمام كاف بالفروع الاشتراكية غير الماركسية أو غير المنضوية في التنظيمات الشيوعية . إذ تناول بشيء من الاستخفاف العناصر الاشتراكية غير الماركسية التى ساهمت في تأسيس أول حزب اشتراكى في مصر (الحزب الاشتراكى المصرى ، ١٩٢٢) بل وكان منها سكرتيره العام الأول (الدكتور محمد عبد الله عنان) وكان حكمه على « إصلاحيتها » أقسى من حكمه على « مغامرة » حسنى العرابى الذى قاد عملية تحويل الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى وانضم إلى الكومنترن في ظروف غير مواتية على الإطلاق . كما أفاد رفعت السعيد

(١٧) زكريا سليمان يونس ، الأبحران للسلوم والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية للصربية ١٩٢٨ — ١٩٤٨ م ، مكتبة ومة ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ويلاحظ أن كاتب هذه السطور لم يطالع كتاب عمود عبد الحليم « الإخوان المسلمون : أحداث صنعت التاريخ » ليكون رأيا بمضمون موضوعيته من علمها .

(١٨) زكريا سليمان يونس ، الاتجاه الإسلامى في الثورة المصرية ١٩١٩ ، دار الكتاب الجاسى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

(١٩) عمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية للصربية ، لجنة الصلة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

(٢٠) صبري متولى ، مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، دار لوقت للدراسات ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

بأن أنطون مارون كان أكثر تعبيراً عن القاعدة الماركسية للحزب على خلاف الحقيقة التاريخية التي وإن أكدت كون مارون مناضلاً ماركسياً واعياً (مات في السجن من الإضراب عن الطعام) إلا أن العمال الأعضاء في الحزب كانوا مرتبطين به على أساس من صلابته النضالية لا على أساس تبنى أيديولوجيته الماركسية بصورة واعية . والأرجح أن الفكر السائد لدى هؤلاء العمال كان هو الفكر الاشتراكي النقابي (السنديكالي) حسباً أبرز النشاط الرئيسى للحزب في اتحاد العمال بالإسكندرية وقبل اضطرابات ١٩٢٤ التي أودت بالحزب نفسه ، وحسباً يثير منطوق الشهادات التاريخية التي سجلها رفعت السعيد نفسه للمخضرمين الأحياء الذين عاشوا تلك التجربة^(٢١) . وقد فعل رفعت السعيد نفس الشيء — الاستخفاف — بشأن الجماعات الماركسية التي ظهرت في الأربعينيات والتي نعت البعض منها بالتروتسكية بينما اقتضب تناول تاريخ منظمات شيوعية مثل جماعة الفجر الجديد في الأربعينيات وطلبة العمال والفلاحين والحزب الشيوعى المصرى في الخمسينيات بالمقارنة بإفاضته في سرد تاريخ منظمة الحركة الديمقراطية لتحرير الوطنى (حدتو) التي انتمى إليها هو شخصياً .

كما يؤخذ على رفعت السعيد تصويره الرومانسى العام للحركة الشيوعية واللغة العاطفية التي يخدم بها هذا الغرض . إلا أن الأدهى أنه أحياناً ما يوظف المادة التاريخية بصورة تقتعل للحركة القوة والتأثير اختعالا . من ذلك إكثاره من الإشارة إلى « البيانات » التي أصدرها لجان ومنظمات الحركة في المناسبات المختلفة دون التفات إلى أن قيمة البيان ليست في صياغته أو الجهة الصادر عنها وإنما في مدى انتشاره وتأثيره ، أى في الإجابة على السؤال : من الذى قرأ هذه البيانات ؟ وإلى أي مدى تأثر بها ؟ ومن ذلك أيضاً حديثه عن نشاط خلية شيوعية في قرية مصرية واحدة بما يترك الانطباع بانتشار الحركة الشيوعية في « الريف » المصرى ككل على غير الحقيقة^(٢٢) .

على أن أسوأ مكونات بضاعة رفعت السعيد هي أعماله التي يتناول فيها القيادات التاريخية للحركات السياسية المناوئة للحركة الشيوعية والتي تطنى فيها صفته ككاتب حركة سياسية متحيز على صفته كمؤرخ موضوعيا كان أم متحيزاً . وأهم عمليتين له في هذا الصدد هما كتابه عن الشيخ حسن البنا^(٢٣) وكتابه عن أحمد حسين^(٢٤) ، واللذين لا يتركان للقارئ هامشاً للشك في أن هذين الرجلين كانا من جنس الشياطين لا من القيادات السياسية الوطنية بما لها وما عليها . ولعل هذا المنحى هو الذى دفع بأحد مرتدى الحركة الشيوعية للقول في مرارة أنه إذا كان حسن البنا « رجعياً » وأحمد حسين « فاشياً » فلم يبقَ أحد قلبه على مصر إلا هنرى كوريل .

وفي تقدير كاتب هذه السطور أن طارق البشرى هو أقرب المؤرخين المعاصرين إلى الموضوعية والرصانة في تناول تاريخ الفترة السابقة على ١٩٥٢ . وهو يبقى كذلك بقديمه وجديده^(٢٥) ، أى بعمله الأصلى عن تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢^(٢٦) ومعه « المقدمة » التي كتبها للطبعة الأحدث منه^(٢٧) والتي أصبحت موضعاً لإشارة خاصة من قبل مؤيديه ومعارضيه كما لو كانت مقدمة ابن خلدون .

(٢١) انظر مثلاً اللقاءات مع السعيد صبرى وحافظ سد في : رمت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ — ١٩٢٥ ، دار الفاروق ، بيروت ، ١٩٧٥ .

(٢٢) انظر : رمت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠ .

(٢٣) رمت السعيد ، حسن البنا : منى وكيف ولماذا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٢٤) رمت السعيد ، أحمد حسين .. كلمات ومواقف ، العرفى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٢٥) انظر حديثه إلى عماد القزالي ، الولد ، ١٩٨٧/٦/٢٥ .

(٢٦) طارق البشرى ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٢٧) نفسه ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

ولا يستوجب هذا الحكم العام « التحيز » لموضوعية ووصانة طارق البشرى — على غير معرفة شخصية بالرجل قط — مزيدا من التعليق ، اللهم بضع ملاحظات حول « المقدمة » . فعل عكس ما يرى البعض لا تؤدي هذه المقدمة إلى هدم البنيان الأصلي للبحث المذكور . بل أكثر من ذلك ، فهي لا تشير إلى تحول تقويض في الذاتية الفكرية لهذا المؤرخ — بمعنى تحوله من التقدمية إلى الرجعية أو من المادية إلى الروحانية أو من العصرية إلى السلفية . فتلك كلها إيماءات يستخلصها الخصوم والأنصار من قراءة نص علمي (متأدب) قراءة سطحية ذرائعية تهدف أساسا لاستخلاص دلائل تغير موقفهم هم من الرجل . فالرجل لم يزل جدليا في فهمه لحركة التاريخ ، ولم يزل عصريا في موقفه الفكري العام ، بل أكثر تقدمية في نظريته للمستقبل الذي يفترض مشاركة أكثر من قوة سياسية على أرض مصر في بنائه رغم مكابرة الجميع . كل ما هنالك أن ثمة قسما في ذاتية الفكرية صارت أكثر بروزا ربما بمجة بروزها في الساحة الفكرية والثقافية والسياسية العامة في مصر ككل . لكنها ليست مستحدثة . إذ كانت بارزة في كمنها داخل ثنانيا الذاتية الفكرية لهذا المؤرخ والذاتية الثقافية للمجتمع الذي يؤرخ له . ولئن اصطدم ذلك بالتقسيمات الفكرية الكلاسيكية والتحكمية التي اعتادها منظرو الحركات السياسية المصرية فليس هذا مما يعيب « المقدمة » أو صاحبها في شيء ، بل يبقى ضيق الأفق الفكري هو المعيب لدى أنصار البشرى القرحين بإسلاميته (بما في ذلك نشر كتابه بواسطة دار نشر إسلامية) وخصومه الناعين عليه نبذ تقدميته .

ومع ذلك فلا بد من إيضاح أن الظروف قد خدمت الرجل من ناحيتين انقلبتاه من الوقوع موقع الجدل المحيط بعبد العظيم رمضان ورفعت السعيد . فهو أولا قد اختار لعمله كمؤرخ تأريخ حقبة زمنية بما احتوته من حركات سياسية متعددة ولم يختص واحدة منها بجهده كله . وهو ثانيا غير منحرف في ساحة النشاط السياسي المباشر الذي دفع بآثاره في التطور الفكري لاغذاء مواقف محددة تخضع للتقويم ، كحالة عادل حسين الذي أصبح معتدا في مناصره للحركة الإسلامية « الجاهزة » رغم أن ملامحها التي تشكلت تاريخيا ليست هي بالضرورة ملاع البديل الإسلامي العصري الذي يعمل في ذهنه .

وفوق ذلك فإن على التحفظات الثلاثة التي وضعها طارق البشرى على نفسه في المقدمة تساؤلات ، وربما تحفظات . ففي الشق الخاص بنفوذ العناصر اليهودية في الحركة الشيوعية المصرية لم يفعل البشرى سوى ما يفعله حتى اليوم بعض الشيوعيين الخضرمين والشبان من صياغة عنوان للموضوع الكلمة الأبرز فيه هي « التأثير الصهيوني » ، صحيح أن بعض العناصر اليهودية عاشت وماتت والشبهات القوية تحوم من حولها (انظر حياة ومات هنري كوربيل مثلا) . لكن هناك عناصر أخرى حاربت الصهيونية في مهدها وامترجت في الكيان المصري إلى حد اعتناق الإسلام وعاشت ولم تول عسوبة ضمن عداد الوطنيين المصريين دون ذرة من شك (أحمد صادق سعد ويوسف درويش مثلا) . فمن أي يهود وصهاينة يتحدث البشرى ؟ ألم يكن من واجبه كمؤرخ البحث عن أدلة تدعم الأطروحة — العنوان التي تقدم بها أو أن يسقطها أصلا من المقدمة ؟ إن الحكم على الحدث التاريخي بأثر رجعي in retrospect أو بالنظرة الماورائية hindsight (تأثرا في هذه الحالة بآل الصراخ العرفي — الصهيوني) دون إقامة الدليل على الحدث نفسه هو من نوع إدانة التهم بالدليل الظني الوحيد المستمد من السياق وهو أن له مصلحة في الجريمة . وطارق البشرى بالذات بحكم عمله الأصلي كرجل قانون لا يجب أن يقع في مثل هذه السقطة حتى وإن أرضت عواطفه الدينية (وجميع العواطف الدينية لجميع الأديان متحيزة بالطبيعة) على نحو ما يطرب له بعض الشبان الإسلاميين المتعصبين وبرغم الدعوة القرآنية إلى العدل برغم الشنآن .

أما عن التحفظ الثاني في المقدمة والخاص بعلم أفراد قسم متميز للحزب الوطني الجديد في الدراسة الأصلية وتخطيء البشرى لنفسه بهذا الصدد ، فسؤال عابر عما إذا كان ذلك من آثار حضور فتحي رضوان في الساحة السياسية حتى اليوم إلى حد ربما يكون قد « أصبح » ذاتية البشرى أكثر مما تحدى موضوعيته العلمية ؟

ويبقى التحفظ الثالث هو دون وراء بيت القصيد في النقد الذاتي الذي أعمله البشرى إزاء نفسه . وذلك هو الخاص بموقفه من حركة الإخوان المسلمين استقصاءً أو تقويماً . فهنا مرتبط القرس في بروز سمات بعينها في الذاتية الفكرية — بل الذاتية العامة — للبشرى ، وأعنى بذلك أساساً تمكن اليقين الدينى من وجدانه . أليس لذلك من أثر في الميل الذاتي لإعادة تقويم الإخوان باعتبارهم « مسلمين » ؟ هذا رغم الاتفاق على أهمية البعد الحضارى في حركة الاستقلال الوطنى بما في ذلك استمساك الأمة بدينها ودون أن يعنى ذلك الافتراض التلقائى بأن الإخوان كحركة سياسية هم الأكثر قدرة على الصياغة التفصيلية لهذا المعنى برغم كونهم الأكثر شعبية (وما أكثر ارتباط الشعبية بالديماجوجية لا بالمقدرة الفكرية لدى مختلف الحركات السياسية) ، ناهيك عن أن يكونوا وحدهم نواب الأمة في الدفاع عن أصالتها الحضارية أو الاستمساك بدينها — فذلك بالذات مهمة لا تؤدى بالنيابة لأن لكل فصليل بنوب مفاهيمه وممارساته الخاصة بهذا الشأن مما يجعلها واحدة من كبريات المهام التى تنجز بالتراضى القومى لا بالقسر الفصيل . وهى النقطة التى استغرق الإخوان لفهمها حوالى ربع قرن من الزمان — وإن لم يستوعبها بعضهم حتى اللحظة — حين أعلنوا كونهم « دعاة لاقضاء » .

ولكن تمسك البشرى في المقدمة بنقد الرقيق لتحالف حركة الإخوان مع حكومتى صدق والنقراش في الأربعينيات فهو لم يقرن ذلك بنقد أو تقويم عام للتكتيك السياسى لحركة الإخوان والذي تراوح بين الحصافة الملامية للظروف والنفعية السياسية — الانتهازية — التى توخت تعظيم مكاسبهم كحركة سياسية على حساب بقية الحركات السياسية المكونة لمجمل الحركة الوطنية . والمشكلة أن الإخوان كانوا ومازالوا على عادة إلbas تكتيكهم السياسى لباس العقيدة الدينية (سواء تعلق الأمر بمبادئ صغيرة كالاستشهاد بالقرآن لصالح إسماعيل صدق أو بما هو أهم) برغم أن التكتيك السياسى هو بالتعريف حقيقة دنيوية عرّفها الخلفاء المسلمون الأقدمون بأنها « كياسة السياسة » . كذلك فقد ألح البشرى على إبراز الجانب الحضارى في حركة الإخوان كحركة مدافعة عن الموروث ولو في رموزه على حساب نقدها كحركة سياسية ذات برنامج . والحقيقة أن قوى اليسار القديمة والحديثة قد ألحت دائماً على نقد حركة الإخوان بل والحركة الإسلامية عموماً باعتبارها حركة بلا برنامج سوى الشعارات المعروفة على امتداد الرقعة من « الله أكبر والله الحمد » إلى « الإسلام هو الحل » . وليس ذلك سوى نوع من المبالغة من طرف قوى اليسار . ذلك أنه قد كان للحركة الإسلامية دوماً برنامج موجز مصاغ على غير الطريقة المألوفة لصياغة البرامج المفصلة لدى اليسار . وحتى بافتراض أن برنامج الحركة يقتصر على قيام المواطنين بأداء الفروض الدينية بانتظام وإبراز مظاهر الدين الإسلامى كبناء المساجد وتحجيب المرأة فهو برنامج على أي حال ، ولا تدان الحركة الإسلامية لغياب برنامجها وإنما تنتقد لقصوره أو سطحيته أو عدم صلاحيته للمكان والزمان والناس أو خدمته لمصالح الناس دون بقية الناس . ومن هذا المنطلق كان يتوجب على البشرى تقويم برنامج الإخوان كحركة سياسية — اجتماعية لا إعفاؤهم منه باعتبارهم حراس حضارة موروثة . فعدة الحراسة هي في النهاية النظام الاجتماعى الذى يقيمه الجنود ، بافتراض أنهم دون سواهم الفرسان المضطلعون بهذه المهمة النبيلة .

على أى حال يبقى للبشرى فضل تميزه كمؤرخ يحاول توظيف تاريخ الأمة من أجل « مستقبلها العام » على عكس أثرائه من المؤرخين الذين يوظفونه من أجل « الحاضر الخاص » لهذه الحركة السياسية أو تلك ، بافتراض أنه لامتدوحة عن توظيف التاريخ توظيفاً حميداً أو توظيفاً خبيثاً ودونما هبوط لمستوى الافتات على الحقيقة التاريخية أو شق الأموات .

ولعل مدخل المستقبل هذا هو المدخل الملائم للولوج من جانب للموضوع إلى جانبه الآخر الذى استأثر بعنوانه المختار . ذلك أن المجتمع المصرى اليوم يضم في قلبه صفوة سياسية متعددة المشارب من الناحية الأيديولوجية لكنها تبدو بمختلف أطرافها متعلقة بالماضى أكثر من تعلقها بالحاضر أو من تعلقها بالمستقبل . فلسان حال الكثرة من أبناء الصفوة — بل لسان

مقاوم — ينطق بالسلفية لدى كل الأطراف دون استثناء . فكثرة من الإسلاميين الذين اجتفوا العودة إلى منابع الإسلام احتلوا في طريق عودتهم فسادوا إلى الجاهلية بأكثر مما عادوا إلى الإسلام . وكثرة من الليبراليين عادت إلى ليبرالية القرن الثامن عشر كأن لم يحدث في مصر حادث غير سنوات من غياب الليبرالية وكأنهم لم يقرأوا كتابا واحدا عن ليبرالية عالم اليوم التي صارت مرتبطة بإعادة توزيع الثروة بقدر ارتباطها بحرية الكلمة . وكثرة من الماركسيين عادت إلى الستالينية أو اشتراكية القمع الفكرى والحركى . وكثرة من الناصريين عادت إلى متون الميثاق الوطنى لاتبغى عنها عوجا . وهلم جرا . أما القلة التي تقدر الذهن وتعاود التفكير وتجهد للبحث عن سبيل فقد دمغت مقلماً بالتحريف أو التخريف .. بالهروبية أو التلفيقية .

وما زاد الطين بلة أن كل فريق قد استل سيف فكره السلفى وممارساته العتيقة وانتصب للدفاع عن الحمام في مبارزة كحرب الجميع ضد الجميع .. يهزم فيها الجميع ولا ينتصر أحد . بينما تتجه الطعنات الطائشة إلى طرف ثالث هو صغار أبناء الأمة من الأجيال الشابة المكونة لعصب المستقبل .

وإذ تبحث كل قوة سياسية لنفسها عن شرعية من الماضى ، لا من مشروع المستقبل يتم استحضار التاريخ استحضارا لتعاد كتابته أو يوضع في قوالب جديدة تؤدي الغرض للنشود . وإذ تجد كل حركة سياسية قوتها في ضعف بقية الحركات تصبح مكلفة بعبء مزدوج لإعادة كتابة تاريخها وتاريخ خصومها في نفس الوقت لترفع من شأن هذا وتبسط بشأن ذاك . ومن الطبيعى في هذا الجو أن تتور الكتابة التاريخية — أو بالأحرى الاستخدام السياسى للتاريخ — أعراض اللاتاريخية حيث المطلقات التي لا يعرفها التاريخ البشرى وإنما تعرفها التواريخ المفتعلة حيث تمجيد النفس وتخفيف الآخرين ، وحيث الاجتزاء والتحكم في الحدث التاريخى الصغير على حساب رسم الصورة العامة الصحيحة للحقبة أو الحركة أو الحدث التاريخى الكبير ، وحيث ترتفع هامة الأشباح وتقزم هامات صناع التاريخ ، وحيث استبعاد القوى السياسية لبعضها البعض من صفحات التاريخ أو إبقاء صورها المشوهة ، وحيث التاريخ كله تاريخ أحلام اليقظة والوهم لا الحدث والحقيقة .

وإذ يتحول تاريخ الوطن والأمة إلى مسخ من اللاتاريخ أو إلى تاريخ فتوى لا مكان فيه لوحدة الوطن واتحاد الأمة ، ذلك أنه لم يكتب بقلم طبيعى تململه أباد بشرية واثقة بل كتب بحجر مسنون مغموس في مداد آسن وعمول بيد الدب القاتلة لصاحبها ولو بحسن نية ، لامتجد الأجيال الجديدة وهى تشاهد معارك باشوات «الوفد» ولواعات «صوت العرب» من اختيار سوى اختيار الانسحاب من مجرد الفرجة على المعركة أو الاحتراق في أتونها . إن الحركات السياسية التي تجند شبابها على أساس من الصورة المضللة لهم عن نفسها وعن الآخرين تحقق فقط كسبا مؤقتا حين تنهار بعد فترة قواعد التجنيد العاطفى ليحل عليها الاختيار العقل الناضج ، وحين يؤدي فقدان الحس التاريخى العام والتربية السياسية القوية المقتانة على التاريخ إلى فقدان للاتجاه والاتزان يقضى إلى السقوط في منتصف الطريق أو إلى لحظة اختيار جديدة يجد الشباب نفسه مضطرا فيها لمراجعة العواطف والأفكار والممارسات بحثا عن طريق جديد لمستقبل معلوم .

إن في مصر اليوم تجربة ديمقراطية صغيرة تهددها ضغوط حالة ومحتملة اقتصادية وسياسية يعلمها الكافة . وليس للفرق السياسية المستفينة من البناء الديمقراطى حديث العهد أن تساهم في هدمه لأنها لن تجلس بعدها على ركامه بل ستصبح بعض ركامه . صحيح أن الديمقراطية تعنى تفتح مائة زهرة من الأفكار والمجادلات والصراعات الطبيعية . ويشمل ذلك حق الكتابة في التاريخ وقراءة التاريخ واللجوء للتاريخ على أي صورة بما في ذلك الإحالة إليه في معترك الصراع السياسى^(٢٨) . لكن الصراع الذى يصنع التاريخ — المستقبل — هو الذى يجرى بعد استيفاء مستوى معين من الوحدة بين عناصر الأمة : وحدة وطنية في مواجهة التهديدات الخارجية ، ووحدة سياسية بمعنى الاتفاق على أساليب الصراع السياسى والالتزام بها ،

(٢٨) انظر : جمال بدوى، هفارج في مبلات ، الولد ، ١٩٨٧/٧/٣٠ .

ووحدة اجتماعية بمعنى الاتفاق على حد أدنى من مستوى المعيشة لأفقر الطبقات ، ووحدة ثقافية بين المواطنين على تمايزهم الدينى والمذهبى . وبدون ذلك لا يجدر الحديث عن الأمة والوطن بل عن أطراف الحرب الأهلية التى تبدأ بالكلمات والمقالات ثم تنتهى بالحجارة والرصاصات . فالأمة التى يتقاتل موتاه^(٢٩) بأحجار أحيائها ويتبارز أحيائها بسيف موتاه ، الأمة التى يصنع بعض أبنائها مهما قل عددهم « قراطيس مولوتوف » من صفحات كتب التاريخ الممزقة ، الأمة التى لم تتفق حتى على رموزها وينشغل أبنائها عن صياغة مشروع المستقبل بالألعاب التسلية بالأرقام من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ ومن ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ ... إلخ . هي أمة لا يهددها خطر موات تجربتها الديمقراطية الوليدة وحسب وإنما يهددها كذلك خطر على استمرار كيانها الذى اعتادت أن تباهى الأمم بعمقه التاريخي إلى حد اعتبار نفسها « أم الدنيا » .

(٢٩) الصبر للدكتور عبد الحنان لاشين في مقاله : للرق يتقاتلون ، صوت العرب ، ١٩٨٧/١/٢٥ .

ملحق : مشروع تسجيل التاريخ الشفوي المقدم إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

يعتبر تسجيل التاريخ الشفوي واحداً من أهم مصادر المعلومات في الدراسات الاجتماعية السياسية التي تحوى التاريخ المعاصر كمشروع يبنى . وقد انتشر اللجوء إلى هذا المصدر لدى العديد من المؤسسات البحثية على امتداد العالم وبالأخص في أمريكا اللاتينية في مجال دراسة الحركات الاجتماعية السياسية كحركات الفلاحين . وفي العالم العربي لحق لمصدر عالم الاجتماع السياسي الفلسطيني هشام شرابي في دراسته للحركة العمالية الفلسطينية في سياق مقاومتها للاستيطان الصهيوني في فلسطين . حيث تم التسجيل للعصر لتاريخ الشفوي المودع في ذاكرة القائد العمالي المحضرم صالح البرانسي .

وقد جرت العادة على أن يلحق الباحثون لهذا المصدر حين توزعهم المصادر الأخرى المتاحة بشكل منظم . من ذلك اللجوء إليه في دراسة التاريخ المعاصر للحركات السياسية في مناطق المجتمعات القبلية مثل منطقة القرن الإفريقي حيث غياب المؤسسات البحثية المعنية بالحفاظ على المادة التاريخية بحيث إن أرشيف الحكومات المحلية التي تواجدت في تلك المنطقة أصبح هو المصدر الدليل للمادة المحلية . بل إنه حتى في دولة كمصر أصبح أرشيف دار المحفوظات البريطانية هو المصدر الأساسي للمادة المتعلقة ببعض حوالب الحقبة المعاصرة من تاريخ مصر في ظل الاحتلال . ويرجع ذلك إلى الاحتلال نفسه كحقيقة موضوعية بقدر ما يرجع إلى تغلب المؤسسات البحثية الوطنية في مجال العناية بتسجيل المادة التاريخية وبالأخص تلك المتعلقة بالحركات الاجتماعية السياسية التي ارتبطت بها حساسيات سياسية فحوالها كون الصدام مع سلطات الدولة هو أحد معالم تاريخها . ولا يعنى ذلك أن الجهات المنوط بها أمر الأمن السياسي قد تابعت بعض تفاصيل هذا الحجاب واحتفظت في ملفاتها بمادة تاريخية هامة بشأنه . إلا أن قدرنا من التحيز السياسي العمل قد أثر على أصالة هذه المادة ، كذلك فهى غير متاحة على الإطلاق للعاملين في مجال البحث العلمى وإن تعلقت بفترات سابقة انقصت حساسياتها السياسية .

ولئن كان من حق الباحثين المصريين السعى نحو استصدار تشريعات تتيح قدرأ أكبر من حرية الحصول على المعلومات التاريخية والآية من أجهزة الدولة المعنية فإن من واجهم كذلك تبويب ما هنالك من قصور في مجال تسجيل المادة التاريخية . ومن هنا تأتي أهمية تسجيل التاريخ الشفوي للحركات الاجتماعية السياسية في تاريخ مصر المعاصر .

ويمكن القيام بهذه المهمة من خلال ثلاثة أشكال مختلفة . أعلاها برنامج متكامل لتسجيل التاريخ الشفوي للحركات الاجتماعية السياسية في الفترة ما بين الثورة الوطنية الكبرى في ١٩١٩ والوقت الراهن . ويمكن لهذا البرنامج أن يكون دائماً . بمعنى قيامه بمهمة تسجيل التاريخ الشفوي القريب في أعقاب العلامات الهامة لتطور الحركات الاجتماعية السياسية أو الأحداث الكبرى التي تمس وجودها فيها وحلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ تلك العلامات والأحداث . ويعنى ذلك وجود عوز متحرك للتاريخ الشفوي المسجل يستلزم تخصيص موارد كافية لتحويله من قبل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية على افتراض أن ذلك المحور سيكون ملحقاً بالمركز .

أما الشكل الأبسط لتسجيل التاريخ الشفوي فهو الاختصار على عمل ذلك بالنسبة لواحدة أو اثنين من الحركات الاجتماعية السياسية وربما لفترة زمنية أقصر قد تمتد فيما بين نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ والوقت الراهن . ويمكن أن يقصد بهذا الشكل خدمة مشروع يبنى حال . وبين هذين الشكلين يتواجد شكل وسيط يتمثل في تسجيل التاريخ الشفوي لعند من أهم الحركات الاجتماعية السياسية في الفترة المتاحة لتسجيل تاريخها أياً كانت ويهدف خدمة مشروع يبنى حال هو في حالتنا مشروع الخريطة الاجتماعية للمصرية بجانب هدف خلق نواة المشروع أكثر طموحاً لتأسيس عوز التاريخ الشفوي المشار إليه . ومعنى هذا أن تكون المادة المسجلة متاحة في صورتها الخام للباحثين في غير مشروع الخريطة الاجتماعية .

ويقترح هنا أن يكون الشكل الوسيط هو هدف المشروع الذى يستقر عليه للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية من خلال مشروع الخريطة الاجتماعية المصرية . وبناءً على ذلك يقترح تسجيل التاريخ الشفوي للحركات الاجتماعية السياسية الآتية :

- الحركة العمالية .
- الحركة الطلابية .
- الحركة النقابية المهنية (كتعبير عن الطبقة الوسطى) .
- الحركة الوطنية الوفدية .
- الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون والجماعات الدينية الأحدث) .
- الحركة الشيوعية .
- حركة مصر الفتاة .
- الحركة الناصرية الحديثة (خارج السلطة) .

ويمكن الشروع بصورة فورية في تسجيل التاريخ الشفوي لواحدة من هذه الحركات كمقدمة اختيارية للمشروع تستمر مثلا لمدة عام واحد هو عام ١٩٨٧ . وبعد أن يستقر الاختيار على إحدى الحركات يمكن كتابة مقترح آخر يتعلق بإطار وإجراءات القيام بمهمة تسجيل تاريخها الشفوي . إلا أنه من الواضح مبدئيا أن مسؤولية العمل متقع على عاتق خبير مطلع على التاريخ المكتوب - أو القدر المتاح منه - للحركة المعنية ويساعده في ذلك باحث مساعد واحد على الأقل بحيث يعمل كلاهما نصف الوقت على مدار العام . وعلى سبيل المثال فإن مهمة تسجيل التاريخ المودع في ذاكرة ٢٥ - ٥٠ شخصا من العناصر الفاعلة في الحركة المعنية إنما يستلزم جهدا أسبوعيا لا يقل عن ٤ - ٨ ساعات على مدار العام بالنسبة لكل من الخبير والباحث المساعد .

وثمة اقتراح موازي بتسجيل التاريخ الشفوي المودع في ذاكرة العناصر الفاعلة في جميع الحركات المذكورة بصورة عاجلة لكل من تجاوز سن الستين من هذه العناصر . فلا شك أن تسجيل التاريخ الشفوي للحركة الطلائية مثلا كان يمكن أن يكون أفضل لو تم تسجيل ما حفظته ذاكرة أشخاص مثل مصطفى موسى وفؤاد محي الدين وسيد البكار وعبد الرؤوف أبو علم قل أن توافهم المنية . وإذا تم المثل تبنى هذا الاقتراح يمكن إعداد قائمة بأسماء الأشخاص المعنيين والذين سيتطلب مجموعهم جهداً مماثلاً لجهد تسجيل التاريخ الشفوي لحركة معردة .

وأخيراً يجدر تسجيل مجموعة من الملاحظات :

أولاً : أن تسجيل التاريخ الشفوي لم يعد اليوم مجرد أداة استعاضة عن غياب المصادر الأخرى للمادة التاريخية بل أصبح مطلوباً في جميع الأحوال باعتباره واحداً من أهم أنواع المصادر الأولية لأي بحث اجتماعي أو سياسي ذي بعد تاريخي .

ثانياً : أن تسجيل التاريخ الشفوي لا يقتصر بالضرورة على تاريخ الحركات الاجتماعية السياسية حيث يمكن أن يشمل مثلا تاريخ أداء جهاز الدولة أو أحد فروع مثل السياسة الخارجية مثلا ، وهو ما يشهده اليوم بصورة تلقائية من خلال المذكرات الشخصية المنشورة على هيئة كتب لبعض السياسيين المعاصرين والتي تمثل نوعاً من التسجيل الذاتي للتاريخ الشفوي تنقصه أداة الضبط العلمي المتمثلة في تدخلات الباحث الهادفة لاعتصار التفاصيل المكونة لصورة عامة أقل تحيزاً .

ثالثاً : وأخيراً فإن مهمة تسجيل أي مقدار من التاريخ الشفوي إنما تستلزم نظاماً فعالاً لإنجازها بجانب الإمكانيات الكافية الواجب تخصيصها لمهمة جادة ومختلفة نوعياً عن بعض مهام تحصيل الحاصل والأداء الروتيني اللذين تفرقهما حلقة البحث الاجتماعي في مصر . فالمهمة هنا هي باختصار استنساخ ذاكرة الأمة .

تغير المنظورات السياسية في كتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢*

رول ماير

منذ ظهور التاريخ كدراسة أكاديمية في القرن التاسع عشر ، ظل المؤرخون يتلاعبون بثلاثة مفاهيم تشكل معاً موضوع هذه الندوة : الالتزام ، والتجرد ، والموضوعية . وطالما ترددت تساؤلات على شاكلة : هل يستطيع المؤرخ أن يكون ملتزماً مع الاحتفاظ بموضوعيته ؟ أم هل من الضروري للمؤرخ أن يكون غير ملتزم لكي يكون موضوعياً ؟ أو هل لا يوجد هناك أي اختلاف حقيقى بين المفهومين ، الالتزام والموضوعية ؟ بمعنى آخر ، يستطيع المرء أن يكون موضوعياً فقط عن طريق كونه ملتزماً ، لأن كونه متجرداً تماماً فيه استحالة أو ببساطة لن يمكنه من كتابة تاريخ ذى معنى .

اليوم ، قد يوافق أغلب المؤرخين على أن الكتابة التاريخية تحتوى ضمنياً على مزيج من المفاهيم الثلاثة السابقة . إن المؤرخ لا مناص له من أن يكون ملتزماً بمعنى أنه يتبنى أفكاراً سياسية وفلسفية معينة ، إما ضمنياً أو صراحة ، والتي توجه انتباهه إلى موضوعات بعينها وتحدد تفسير المادة موضوع البحث ، من ناحية أخرى ، فإن المؤرخ الأكاديمى لابد له من أن يكون متجرداً إلى حد معين لكي يزن المعلومات التي جمعها ويضعها في شكل مترابط مكتوب . إن الموضوعية كحقيقة أبدية ليس لها وجود ، لأن المؤرخ نفسه هو جزء من التاريخ ويعكس آراء وأهواء زمانه . مع ذلك ، رغم أن معظم المؤرخين يدركون نسبة أعمالهم في لحظات التأمل الفلسفى ، فإن المؤرخ يبقى أكثر من مجرد باحث سلبى ، خاصة في النشاطات اليومية وفي بيئة مُسببة بدرجة عالية . إن المؤرخ هو مشارك نشط في المجتمع وضالع في المجادلات السياسية . أكثر من هذا ، ونظراً لطبيعة عمله ، يحدد المؤرخ إلى حد كبير صورة البلد التي يتمنى إليها ولذلك فإن له مهمة أيديولوجية هامة .

إن المحتوى الأيديولوجى للدراسات التاريخية في مصر واضح إلى درجة كبيرة ، لأن هوية البلد تتغير على الدوام وهي موضع جدل بين التيارات السياسية المختلفة . وينطبق هذا بصورة أقوى على كتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ . إن انتهاء التجربة الناصرية الاشتراكية ، وتحول مصر الحاد إلى اليمين في عهد « السادات » وإعادة تأسيس الأحزاب السياسية ، والتي كان لأغلبها جلورها التي تعود إلى فترة ما قبل الثورة ، كان له أثر واضح على المحتوى الأيديولوجى للكتابة التاريخية . إن الهدف من هذه الورقة ليس تقديم حساب واف لكتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، أو البحث في الإنجازات العلمية للمؤرخين المصريين ، ولكن فقط تحديد التغيرات الأيديولوجية التي مرت بها كتابة التاريخ المصرى من الستينات وحتى الثمانينات .

في كتابة تاريخ الفترة الليبرالية ، يفصل عام ١٩٦٥ ما بين فترتين . ففي هذا العام ، نشر « محمد أنيس » سلسلة من المقالات تحت عنوان « دراسة في المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية » في مجلة « الكاتب »^(١) . ورغم أن هذه المقالات لم تكن الأولى من نوعها تماماً — فقد كتب مؤرخون ماركسيون مثل « شهدى عطية الشافعى » على نفس الوتيرة قبل أنيس^(٢) — إلا أنها خلصت بإيجاز المنحى الجديد في كتابة التاريخ المصرى والذي كان يروج له النظام الناصرى . قدم « محمد أنيس » وآخرون مثل « أحمد عبد الرحيم مصطفى » أنفسهم على أنهم الجيل الجديد للمؤرخين . ورغم استعدادهم

* كتبت هذه الورقة أصلاً باللغة الإنجليزية وقام جرجيس « محمد حلى » .

(١) محمد أنيس : دراسة في المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية ، الكاتب ، يونيو — نوفمبر ١٩٦٥ .

(٢) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

للاعترااف بالإسهام الضخم الذى أسهم به الجيل السابق من المؤرخين المصريين ، مثل « شفيق غربال » و« عبد الرحمن الرافعى » فى كتابة التاريخ المصرى ، إلا أنهم اعتبروا أن أساليبهم وإفراضاتهم لم تعد مناسبة . لقد ركز الجيل القديم من المؤرخين أكثر من اللازم على زعماء سياسيين بعينهم ، وعلى التاريخ الدبلوماسى ، متجاهلين الدور الذى لعبه الشعب فى التاريخ .^(٣)

كان من الواضح أن سلسلة مقالات محمد أنيس لم تكن مجرد قطعة إضافية من الكتابة التاريخية . بل كانت « بياناً » (مانيفستو) ومنهجاً جديداً لجيل جديد من المؤرخين . وهى لم تكن كذلك فقط ، وإنما كانت أيضاً منهجاً سياسياً لدعم النظام الناصرى وخاصة فى مرحلته الاشتراكية . كما يتضح ضمناً من العنوان أنه لا مندوحة للتاريخ فى مصر من أن يسير من الإقطاع إلى الاشتراكية . ويسمى أنيس هذا بالضرورة التاريخية ، ومن واجب المؤرخين أن يكشفوا كيفية حدوث هذا^(٤) . لقد تم هذا ، طبقاً لكلام أنيس ، عن طريق تحليل صراع الطبقات فى التاريخ المصرى وكشف الغطاء عن الإمكانات الثورية للجماهير ، بدءاً من مقاومتهم للاحتلال الفرنسى بقيادة نابليون ، ثم ثورة عرابى ، وثورة ١٩١٩ ، وانهاءً بثورة يوليو ١٩٥٢ ، والتى حققت الجماهير فيها . أخيراً أهدافها فى العدالة الاجتماعية .

داخل هذا الإطار ، فإن ثورة ١٩١٩ ليست إلا ثورة فاشلة . ويسرد أنيس عدة عناصر منعت نجاح ثورة ١٩١٩ . أولها ، أن التطور الرأسمالى لمصر خلال القرن التاسع عشر أفرز طبقة قوية من ملاك الأرض ، وأوقف نمو طبقة صناعية من أبناء البلد الأصليين . حددت بنية الطبقات فى مصر خلال العقدين الأولين من القرن العشرين نتيجة ثورة ١٩١٩ . كانت طبقة كبار ملاك الأرض ، ممثلة فى حزب الأمة ، مستعدة للتسوية مع الإنجليز الذين تشاركهم نفس المصالح الاقتصادية . أما البرجوازية الصغيرة ، التى كانت ممثلة فى « الحزب الوطنى » الراديكالى ، فقد كانت مصالحها تتعارض مع مصالح الإنجليز . ولكن نتيجة لقمع الإنجليز وضعف هذه الطبقة ، لم يطور الحزب الوطنى من إمكاناته لإمداد الحركة الوطنية بمحتوى أكثر اجتماعية ، أو حتى أكثر اشتراكية .

وإذا سلمنا بحقيقة أن قيادة الحركة الوطنية حتى عام ١٩١٨ ، ممثلة فى رجال الوفد ، كانت تسيطر عليها العناصر المعتدلة ، فإن ثورة ١٩١٩ كانت ستبوء بالفشل التام إذا لم ينشر الفلاحون والطبقة العاملة الصغيرة ضد الاحتلال البريطانى . غير أن قيادة الوفد تحولت ضد جماهيرها بمجرد أن طرحت المطالب الاجتماعية . فى محاولة لاحتواء الثورة وقصر مطالبها على الاستغلال السياسى ، كانت قيادة الوفد على استعداد للتسوية مع الإنجليز وقبول قيود دستور ١٩٢٣ .

إن الطبقة الوحيدة التى حققت كسباً من الثورة ، طبقاً لكلام محمد أنيس ، هى الطبقة البرجوازية ، خاصة كبار البرجوازيين . فرغم أن ثورة ١٩١٩ لم تحقق الاستقلال التام ، كسب البرجوازيون تنازلات جوهرية من الإنجليز فى شكل مشاركة أكبر فى السلطة وفرصة لتصنيع الدولة ، بيد أن المكاسب المحدودة للثورة ، مهدت لإثبات عدم صلاحية النظام البرلمانى السياسى والنظام الرأسمالى الاقتصادى ، اللذين سيتحللان تحت ضغط تناقضاتهما^(٥) .

عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت هذه التناقضات تقسم الدولة إلى معسكرين ، أحدهما معسكر ملاك الأرضى والبرجوازية الصناعية ، والآخر معسكر البرجوازية الصغيرة : المثقفون ، العمال ، والفلاحون . كان التقسيم الاقتصادى

(٣) محمد أنيس : شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث ، المجلد ٥٨ ، ١٩٦١ ، أحمد عبد الرحمن مصطفى : عبد الرحمن الرافعى وتاريخ الحركة القومية ، المجلد ١ ، ١٩٦٢ ، ٦٠ .

(٤) محمد أنيس ، الكاتب ، عدد ٥١ ، ص ٣٩ .

(٥) محمد أنيس : الكاتب ، عدد ٥٣ ، ص ١٤ - ٤٣ .

والاجتماعى للدولة نتيجة للعملية المسمرة لتركيز الأرض في أيدي كبار ملاك الأراضي والممارسات الاحتكارية للبرجوازية الصناعية ، التى بدأت في التوسع بعد تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ . طبقاً لكلام أنيس ، تجاوزت البرجوازية مجدها عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، بالدخول في مرحلة الانحطاط والاستغلال بالاعتماد على الممارسات الاحتكارية التى تضر نمو وتطور الدولة ككل^(٦) .

أدت الأزمة الاقتصادية إلى ظهور تيارات سياسية جديدة تحلت النظام السائد ودعت إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية صارمة . بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الحركة الشيوعية على وجه الخصوص هي التى أضفت على الحركة الوطنية محتوى ثورياً جديداً لم يوجه الحركة الوطنية فقط ضد الاحتلال البريطانى ، بل ضد الطبقة المصرية الحاكمة أيضاً والتى كان من المفترض أنها في تحالف مع الإمبريالية البريطانية . اتهمت الحركة الشيوعية أحزاب الأقلية ، التى انسحبت عن الوفد ونححت في إبعاد الوفد عن الحكم ، اتهمتها بالتعاون مع الإنجليز دفاعاً عن مصالح ملاك الأرض والصناعيين ضد الحركة الوطنية . وكان الوفد محصوراً وسط هذه القوى المتارعة . فمند توقيعه لمعاهدة ١٩٣٦ مع الإنجليز وحدث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فقد الوفد بدرجة كبيرة هيئته وقيادته للشعب . إلا أن الأكثر أهمية ، هو حقيقة أن الوفد قد رفض إصلاح نفسه ، متمسكاً بعناد بأساليبه السياسية السريعة في صراعه مع القصر والإنجليز^(٧) .

خلال الأعوام الأخيرة من النظام الليبرالى ، كانت القوى الثورية والقوى الثورية المضادة غير قادرتين على تقرير مصر في هذا الاتجاه أو ذاك . لم تنجح القوى الثورية في حسم الصراع خلال الكفاح في منطقة قناة السويس عام ١٩٥١ ، بينما فشلت القوى الثورية المضادة في كسر الجمود خلال حريق القاهرة في السادس والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ . وفي يوليو ، تقدم الضباط الأحرار أخيراً لوضع مصر في مرحلة أعلى من التاريخ^(٨) .

تعتبر دراسة « محمد أنيس » عن الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٥٢ تعبيراً نموذجياً عن كتابة التاريخ المصرى بواسطة اليسار في الستينات . وينضج هذا في كل نواحي منهجه تقريباً بادية ذى بدء ، يتضح هذا في تركيزه على الهوية العلمانية للحركة الوطنية . فإذا ما أعار اهتماماً للحركة الإسلامية ، فهو إما أن يعتبرها الرجعية أو المتخلفة ، وإما أن يتجاهلها ببساطة . هذا الموقف يؤدي به في التور إلى متاعب عند وصفه للحركة الوطنية قبل ثورة ١٩١٩ . فهو يصنف الحزب الوطنى على سبيل المثال ، بكل ثقة كجناح للحركة الوطنية الليبرالية ، بينما من المفترض أن يكون الأزهر ممثلاً للحركة الإسلامية المتخلفة^(٩) . وخلال الفترة بعد ثورة ١٩١٩ ، يشير أنيس إلى الإخوان المسلمين ومصر الفتاة بنفس المصطلحات المهينة^(١٠) . وهكذا كان هذان التنظيمان دائماً متواطئين مع أحزاب الأقلية ضد الحركة الوطنية . إن الغرض من هذا الأسلوب بوضوح هو محو أى أثر للحركة الإسلامية من التاريخ .

ومن سمات الكتابة التاريخية لليسار أيضاً ، الموقف المتناقض تجاه الوفد . فمن ناحية ، هناك إعجاب بالوفد كمثال عظيم للحركة الوطنية العلمانية الليبرالية ذات الدعم الجماهيرى . ومن ناحية أخرى ، ينتقد الوفد لموقفه القانونى تجاه الكفاح الوطنى والذي أعاقه عن التخلص من قيود دستور ١٩٢٣ وتبنى موقف أكثر ثورية يتفق ورغبات الجماهير . إن افتقار

(٦) محمد أنيس : الكاتب ، سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٣٨ - ٤٠ .

(٧) من المرجع ص ٢٨ - ٤٠ .

(٨) محمد أنيس : الكاتب ، أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٣١ - ٣٦ .

(٩) محمد أنيس ، الكاتب ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ٢٩ .

(١٠) محمد أنيس ، الكاتب ، أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٢٣ .

الوفد لبرنامج اجتماعي أدى بالنظام الليبرالي جميعه إلى الهلاك^(١١) . إن غموض موقف أنيس الخاص من الوفد يصبح أكثر وضوحاً في أعماله الأخيرة عن الوفد عند تعامله مع حادث ٤ فبراير وحريق القاهرة ، والتي تعطي صورة إيجابية عن الوفد أكثر من سلسلة مقالاته المنشورة في الكاتب^(١٢) .

إن مشروع محمد أنيس يبدو أنه هو الذي أعطى الخلفية النظرية لأغلب الأبحاث التاريخية التي تمت في النصف الثاني من الستينات والسبعينات . فخلال هذه الفترة ، قام المؤرخون بعمل أبحاث واسعة النطاق حول العديد من الموضوعات التي تناولها أنيس في سلسلة مقالاته . ومع ذلك ، فقد تم تعديل الإطار الذي قدمه أنيس تدريجياً ثم الاعتراض عليه في النهاية . لقد عكس هذا إلى حد كبير المناخ المتغير الذي تم فيه عمل الأبحاث التاريخية . فأنشاء حكم الرئيس السادات ، أصبح من الواضح أن التاريخ المصري لم يكن خطأً تقديمياً مستمراً تجاه الاشتراكية . في الحقيقة ، عادت الرأسمالية ، التي اعتقد أنيس أن الاشتراكية قد تجاوزتها إلى الظهور ومعها التيارات السياسية التي لها جذورها في فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . بدلاً من الخط المستقيم ، كان التاريخ المصري يصنع كل أنواع المنحنيات وبدأ وكأنه يدور حول نفسه .

وبالفعل في عام ١٩٦٨ ، عندما نشر كتاب عبد العظيم رمضان عن الفترة ما بين ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، كانت الفرضيات أنيس الأساسية قد تم تعديلها^(١٣) . ورغم أن الرسالة الأصلية قد أشرف عليها أنيس ، إلا أنها اختلفت في كثير من النواحي عن المنهج الذي قدمه . أولاً يقدم رمضان دراسة مختلفة كلية عن التيارات السياسية التي سبقت ثورة ١٩١٩ . على عكس أنيس ، يضع رمضان الحزب الوطني في موضعه الصحيح داخل المعسكر الإسلامي وتمشياً مع منهج أنيس ، انتقد رمضان الحزب الوطني لسماته المتخلفة المستقاة من الحركة الإسلامية بخصوص موقفه من الإمبراطورية العثمانية ، والحدوي ، وتحرير المرأة . من ناحية أخرى ، هناك ثناء على حزب الأمة لهويته الأكثر ثقافة وعلمانية .

يختلف رمضان أيضاً عن أنيس في تقييمه للسياسات الرئيسية لكلا الحزبين . فهو ينجح بصورة أكبر لانتقاد الحزب الوطني بسبب راديكاليته عديمة الأثر ، في حين يميل أكثر إلى حزب الأمة الذي يمتدحه لاعتداله وواقعيته بخصوص الإنجليز^(١٤) .

إن ثورة ١٩١٩ ، طبقاً لكلام رمضان ، هي خليط مثالي من حزبي ما قبل الثورة . فقد مزج الوفد العلمانية والموقف الواقعي لحزب الأمة مع الراديكالية والدعم الجماهيري للحزب الوطني^(١٥) . إن الشخصية العلمانية لثورة ١٩١٩ ، التي وحدثت المسلمين والأقباط ، ضمنت في نفسها النجاح لهذه الثورة^(١٦) .

وعلى الإجمال ، فإن دراسة عبد العظيم رمضان عن الوفد والفترة الليبرالية تبدو أكثر تعاطفاً من دراسة (محمد أنيس) وبينما يتفق (عبد العظيم رمضان) مع (محمد أنيس) في أن ثورة ١٩١٩ كانت بالأساس كفاحاً سياسياً من أجل الاستقلال ، فهو قلما يستخدم هذا كاتهام للوفد . على العكس ، يعتبر عبد العظيم رمضان هذا شيئاً حتمياً وله ما يبرره تماماً . وحيثه الأساسية هي أن ثورة ١٩١٩ والفترة الليبرالية التالية يسيطر عليهما الكفاح السياسي بين القوى الوطنية الديمقراطية ممثلة في الوفد والجماهير من ناحية ، والقوى الأتوقراطية ممثلة في القصر ، وأحزاب الأقلية ، والإنجليز من ناحية أخرى^(١٧) . والحال ، أن الصراع الطبقي قد تم طرحه جانباً وأصبح محسوساً بالكاد^(١٨) .

(١١) محمد أنيس : الكاتب ، مستمر ١٩٦٥ ، ص ٩٢ - ٣١ .

(١٢) محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تلغ مصر السياسي ، القاهرة ١٩٧٢ وحريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ على صورة وثائق نشر لأول مرة

(١٣) تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، القاهرة .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ٢٩ - ٤٦ .

(١٥) المرجع نفسه ، ص ٤٥ .

(١٦) المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .

(١٧) المرجع نفسه ، ص ٥ - ٦ وتطور الحركة الوطنية من سنة ١٩٤٨ الجزء الأول ، ص ٣٣ - ٥٠ .

(١٨) د . عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

حتى في كتبه عن الفترة التالية بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٨ ، أبرز عبد العظيم رمضان نفسه على أنه نصير وفي للوفد . ورغم أن الوفد في هذه الفترة كان في انحدار وكان يفقد تابعيه للإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، إلا أن رمضان ظل مؤيداً للعقيدة الأساسية للوفد بكونه الممثل الوحيد ووكيل الأمة^(١٩) . أما الدور الذي لعبه الوفد في حادث ٤ فبراير فقد أعطاه تفسيراً متعاطفاً إلى حد كبير مما يدع هيبة الوفد دونما تلوث أو أذى^(٢٠) .

إن ما يعتقده عبد العظيم رمضان عن الوفد بعد عام ١٩٤٥ غير واضح تماماً ، لكن يستطيع المرء أن يستنتج من منطلق مجادلاته أنه لا يعتقد أن سقوط النظام البرلماني كان غلطة الوفد . فهو يضع مسئولية ماحدث على عاتق أعداء الوفد : القصر ، وأحزاب الأقلية ، وأنصار هاتين القوتين ، الإنجليز ، الإخوان المسلمون ، ومصر الفتاة . إن استنتاج رمضان النهائي هو أن الوفد لم يكن لديه في الواقع أية فرصة لتنفيذ ومتابعة سياساته ، نتيجة بقاءه في الحكم لأقل من ثمان سنوات فقط خلال الفترة الليبرالية كلها . والحال ، أن النظام الليبرالي كان يمكن أن يحقق نجاحاً وأن يرتقى إلى ديمقراطية ذات طابع جماعي ، إذا لم يعمل أعداء الوفد على إفشال سياساته^(٢١) . إن مغزى هذا الموقف واضح . وعندما عاد الوفد إلى الظهور خلال السبعينات والثمانينات ، فقد كان باستطاعته ، واستطاع بالفعل استخدام أعمال عبد العظيم رمضان التاريخية ليعطي لنفسه شرعية .

لكن لا يمكن القيام بمثل هذا الاستخدام لدراسة طارق البشرى التاريخية « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ »^(٢٢) ، والتي تكمل ما توقف عنده رمضان . هذا العمل ، نتيجة لاتساع نطاقه ، وعمق تحليله ، وتقديره المتوازن والمنطقي عن التطورات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية المختلفة ، يعد واحداً من أفضل الأمثلة على الكتابة اليسارية للتاريخ ، وهو في نفس الوقت محاولة لتجاوز اليسار . فتمشيا مع الإطار العام لكتابة اليسار للتاريخ ، يمجّد هذا العمل الحركة الشيوعية لإعطائها الحركة الوطنية برنامجاً أكثر راديكالية بعد الحرب العالمية الثانية . غير أنه ، في نفس الوقت ، ينتقد الحركة الشيوعية لانقساماتها الداخلية ، والأكثر أهمية ، لقصور وجود تحليلها للسياسة المصرية ، خاصة فيما يتعلق بمصر الفتاة^(٢٣) . ففي عرضه المتعاطف مع مصر الفتاة ، يتجاوز طارق البشرى بوضوح النظرة اليسارية التقليدية لهذا التنظيم السياسي . وفيما يتعلق بالوفد ، فهو يبدو بصورة أكبر سائراً في نفس الخط مع المشروع الذي وضعه محمد أنيس . إن نقده لافتقار الوفد لبرنامج اجتماعي واحتفاظه بسياسته الشرعية تجاه الملك ، والإنجليز يعكس بوضوح النقد المعتاد للييسار للموجة للوفد^(٢٤) . وعلى الرغم من هذا ، فإن تناول طارق البشرى لتحطيم النظام الليبرالي يعد أكثر تماسكاً من معظم الكتابات التي تناولت هذه الفترة .

يتعقب طارق البشرى ، بالتفاصيل الدقيقة ، المراحل المتعاقبة لاشتداد الحركة الوطنية التي قوضت بصورة متزايدة المنطق الداخلي للنظام السياسي الموجود وميزان القوى الذي اعتمد عليه^(٢٥) . يحلل طارق البشرى بمنتهى الذكاء الموقف المرعزع للوفد خلال فترة حكمه . فبسبب دعمه لمطالب الحركة الوطنية ضد حكومات الأقلية قبل أن يصل هو نفسه إلى الحكم في يناير ١٩٥٠ ، وجد الوفد نفسه بعد الفوز في الانتخابات ، التي دمرت أحزاب الأقلية ، وجهاً لوجه مع القطبين المتضادين

(١٩) د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، الجزء الأول ص ٩٢ - ٩٣ .

(٢٠) د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، الجزء الثاني ، ص ١٩٢ - ٢١٨ ، والوفد ، العدد ٧ ، ٣ مايو ١٩٨٤ والوفد ، العدد ٨ ، ١٠ مايو ١٩٨٤ .

(٢١) نظرة جديدة إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الجمهورية في ١٦ فبراير ١٩٧٧ .

(٢٢) طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، للجنة القلم للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٢٣) المرجع نفسه ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٢٤) المرجع نفسه ، ص ٢٢ - ٤١ .

(٢٥) المرجع نفسه ، ص ١٣٣ - ١٣٤ ، ص ١٧٤ - ١٧٦ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٤ .

على الساحة السياسية ، الملك من ناحية ، والحركة الوطنية من ناحية أخرى^(٢٦) . ونتيجة لانقسامه من الداخل إلى جناح يميني وجناح يساري ، لم تكن للوفد القدرة على التعامل مع القوى الخارجية المتطرفة ، فأثر الاستسلام للملك أكثر من الحركة الوطنية . وطبقاً لكلام طارق البشرى ، أعلن الوفد أخيراً إفلاسه بنفسه ، والنظام البرلماني الذي ناضل من أجله منذ عام ١٩٢٣ فصاعداً ، بحل معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد والحكم المشترك مع بريطانيا للسودان في أكتوبر ١٩٥١^(٢٧) .

إن ما يجعل دراسة طارق البشرى لهذه الفترة تسترعى الانتباه ، ليس فقط تحليله المتأني للقوى السياسية والاقتصادية الاجتماعية المختلفة ، بل أيضاً بسبب حقيقة أنه لا يلجأ إلى نظريات التآمر . فالوفد لم يكن ضحية خصومه ، لكنه ضحية سياسته والنظام الذي التزم به . نفس الشيء ينطبق على الحركة الثورية . فقد فشلت بسبب أوجه قصورها الخاصة . وبالتالي ، فإن حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ لم يعد يحلل كعمل من أعمال القوى الثورية المضادة ، لكن نتيجة لانفجار تلقائي لإحباط الجماهير^(٢٨) .

على الإجمال ، يبدو طارق البشرى أكثر نجاحاً في فهم الفترة الليبرالية أكثر من معظم المؤرخين . وكما ذكرت من قبل ، يبدو هذا واضحاً ضمن أشياء أخرى في وصفه لمصر الفتاة ، التي يقر لها بالانتماء إلى الحركة الوطنية غير أنه في وصفه للإخوان المسلمين ، يظل طارق البشرى داخل تقاليد كتابة اليسار للتاريخ تماماً^(٢٩) . فالكثافة الموضوعية غير المنحازة ، عن الإخوان المسلمين في كتابة اليسار للتاريخ غير موجودة تقريباً ولا معنى هذا أن الأعمال التي كتبت عن الإخوان المسلمين غير ذات قيمة . على العكس ، فتناول كل من « طارق البشرى » و« رفعت السعيد »^(٣٠) للإخوان المسلمين يلقي بالضوء على عدة نواحي من الحركة الإسلامية ، خاصة فيما يتعلق بمفوضها الأيديولوجي . ولكن لا يجد المرء دراسة أكاديمية في الستينات والسبعينات عن الإخوان المسلمين تصف هذا التنظيم بمصطلحاته الخاصة ويعترف أنها كانت حركة أصيلة وليست مجرد عميل لأحزاب الأقلية أو القصر . هذا الموقف العدائي تجاه الإخوان المسلمين يعود تاريخه إلى الفترة التي تلى الحرب العالمية الثانية مباشرة عندما اصطدمت حركة اليسار مع الإخوان المسلمين . وامتد ذلك إلى فترة ناصر بعد قمع ناصر للإخوان المسلمين .

لم تظهر أية دراسة أكاديمية مصرية عن الإخوان المسلمين حتى عام ١٩٧٨ ، حين ظهرت الدراسة التي كتبها « زكريا سليمان بيومي »^(٣١) . هذه الدراسة تقع بوضوح خارج إطار كتابة اليسار للتاريخ وتحاول أن تضع إطاراً إسلامياً منقحاً بديلاً . ومن المثير أن نذكر على سبيل المثال ، أنه على التقيض من « محمد أنيس » و« عبد العظيم رمضان » ، فإن « بيومي » لم يقر فقط بانتماء الحزب الوطني للحركة الإسلامية ، بل يعجب به أيضاً لشدة تمسكه بموقفه تجاه الإنجليز . يشتد بيومي في نقد الفترة الليبرالية أكثر من اليسار أو المؤرخين الوفديين ، ولو أن ذلك لأسباب مختلفة . كما يضع دعم الجماهير للوفد ، خاصة الهوية العلمانية لثورة ١٩١٩ موضع تساؤل^(٣٢) . والحال ، أن النظام الليبرالي يصبح موضع إدانة

(٢٦) المرجع نفسه ، ص ٣٤١ - ٣٤٩ .

(٢٧) المرجع نفسه ، ص ٤٨٥ .

(٢٨) المرجع نفسه ، ص ٥٠٩ - ٥٣٩ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ٤٧ - ٧٤ .

(٣٠) رفعت السعيد . حس البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمون ، متى .. كيف .. ولماذا ؟ القاهرة ١٩٧٧ .

(٣١) زكريا سليمان بيومي . الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية ١٩٢٨ - ١٩٤٨ ، القاهرة ١٩٧٨ .

(٣٢) المرجع نفسه ، ص ٣٧ - ٣٩ .

لأنه وارد الغرب الذى فوض انفاهيم السياسة والأخلاق الإسلامية^(٣٣) . لذلك ، وطبقاً لكلام بيومى ، فليس من المدهش أن نطيقاً للدفاع عن الإسلام قد تم تأسيسه في شكل الإخوان المسلمين .

من واقع ملاحظات ومراجع بيومى ، يتضح أن دراسته هي محاولة لدحض دراسات رفعت السعيد وطارق البشرى عن الإخوان المسلمين . فإسماهما لأندولوجية الإخوان المسلمين بأنها عامضة ، يدحضه بالتعار المألوف بأن الإسلام على وشامل^(٣٤) . عر أن الأكثر أهمية ، هو دفاعه عن الإخوان المسلمين ضد الاتهام بالتعاون مع الإمبريالية البريطانية ، والقصر ، وحكومات الأقلية . ورغم أن بيومى يقر حقيقة أنه هاك شك في أن الإخوان المسلمين بدأوا أول نشاطهم السياسى العلنى خلال حكومة الأقلية التى كان على رأسها محمد محمود عام ١٩٣٨ ، إلا أنه يرفض بشدة فكرة أن الإخوان المسلمين كانوا من خلق أحزاب الأقلية^(٣٥) . كورثة للحزب الوطنى ، كان الإخوان المسلمون من أكثر أعداء الإمبريالية البريطانية تمسكاً بمبادئهم . كان الإخوان المسلمون قبل وبعد الحرب العالمية الثانية متشددين في مطالبهم بالتححر الوطنى مثلهم في ذلك مثل التيارات السياسية الأخرى التى شكلت الحركة الوطنية . إن السبب الوحيد الذى جعل الإخوان المسلمين دائماً على معدة ، طبقاً لكلام « بيومى » ، خلال الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ، هو أن الوفد حتى أن يعوى الإخوان المسلمون أتباعه ، خاصة بين الطلاب . أما كون الإخوان المسلمين حركة أصيلة ، فقد تم البرهنة على ذلك أخيراً عندما قامت حكومة الأقلية بقمعها عام ١٩٤٨ . بغض النظر عن دفاع بيومى الحار عن الإخوان المسلمين ، من المتبر أن نذكر أنه لم يهدر لخصومهم نقطة أن الأساليب السياسية والاستراتيجية التى اتبعها الإخوان المسلمون كانت غامضة وتفتقر إلى الوضوح . إن حقيقة أن الإخوان المسلمين لم يفسروا كيف سيؤسسون الدولة الإسلامية أسهم في اللبس العام في ذلك الوقت^(٣٦) .

إن إحدى التناقضات الجديدة بالملاحظة لظهور الحركة الإسلامية خلال السبعينات على كتابة التاريخ المصرى هي دون شك مراجعة طارق البشرى لأفكاره التى كان قد قدمها في دراسته « الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » . ففي عام ١٩٨٣ ، كتب « البشرى » مقدمة لطبعة جديدة من كتابه لام فيها نفسه لفشله في الالتزام بمشروعه لكتابة التاريخ موضوعية ، خاصة فيما يتعلق بالإخوان المسلمين . بمعنى ما ، من المخجل أنه لم يُعد كتابة الكتاب ، لأنه عندئذ كان من الممكن تتبع تطور تفكيره خطوة بخطوة . لكنه في هذه الحدود ، نستطيع أن نستخلص من المقدمة الجديدة ومن كتابه « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية »^(٣٨) ، كيف تطورت أفكاره .

تتعلق مراجعة « البشرى » الرئيسية بالافتراض الأساسى للكتابة اليسارية الليبرالية للتاريخ ، بأن هناك علاقة منطقية بين العلمة ، والوطنية ، والتقدم . ومثل بيومى ، يؤكد طارق البشرى أنه قبل ١٩١٩ ، كانت الحركة الإسلامية هي الحركة التقدمية ، بينما كان حزب الأمة رجعيّاً في سياساته الاقتصادية الاجتماعية^(٣٩) . ويعزى البشرى انتصار العلمانية مع الوفد وثورة ١٩١٩ ، إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية والوضع الدول الاستثنائى في ذلك الوقت . هذا الخط من الاستدلال العقلى تبرهن عليه حقيقة أنه بعد أربع سنوات فقط من الفوز الساحق للوفد في انتخابات ١٩٢٤ ، تأسست جماعة الإخوان المسلمين^(٤٠) . ويتم طارق البشرى كتابة اليسار للتاريخ ، بتجاهل هذه الحقائق ، وبالتالى تجاهل ما يسميه التراث

(٣٣) المرجع نفسه ، ص ٣٩

(٣٤) المرجع نفسه ، ص ٥٠ - ٥٤

(٣٥) المرجع نفسه ، ص ٩٢ - ٩٦ ، ص ١١٨ .

(٣٦) المرجع نفسه ، ص ١٠٣ - ١١٦

(٣٧) المرجع نفسه ، ص ٩٣ ، ص ١٣١ .

(٣٨) طارق البشرى : المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية بيروت . ١٩٨٢

(٣٩) المقدمة المندفة . ص ٣٥ - ٣٦

(٤٠) نفس المرجع ، ص ٣٧ - ٣٨

الإسلامي ، الذي ستقوم على حراسته جماعة الإخوان المسلمين . يقر طارق البشرى أخيراً ، بسبب هذه المهمة ، بأن الإخوان المسلمين كانوا جزءاً أصيلاً من الحركة الوطنية^(٤١) .

ورغم أن هذه « الحركة التصحيحية » لها ما يبررها عندما ينظر المرء على سبيل المثال إلى تفسير محمد أنيس للتاريخ ، إلا أن طارق البشرى يتحده للركون إلى حد كبير إلى أقصى الطرف الآخر ، مرتكباً نفس الخطأ الذي وقع فيه بعض مؤرخي اليسار حين طمسوا دور خصومهم . إن أفضل مثال لهذا الأسلوب ، هو وصفه لقيادة الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة القيادة اليهودية ، التي يتهمها بالمحاولة المتعمدة للاحتفاظ بمزاياها عن طريق تأسيس الحركة الشيوعية^(٤٢) .

استخلاصاً للنتائج من هذه الأمثلة للكتابة التاريخية المصرية ، نرى أن الهوية التاريخية المصرية قد ازدادت لبساً وتعقيداً . فإذا كان هناك إجماع خلال عهد « ناصر » على التطور التاريخي الذي سارت فيه مصر وشعور بالانتماء الذي كانت تسير فيه ، فقد شهدت الفترة التالية انحساراً كاملاً لهذا الإجماع وشعوراً طاعياً بفقدان الاتجاه ومن الناحية النظامية ، فقد عكست كتابة التاريخ التحول من دعم الدولة الفاتر للكتابة التاريخية في ظل قمع الحوار المفتوح إلى مناخ سياسي أكثر تنوعاً ، تشدد فيه التيارات السياسية المختلفة ليس فقط احتكار السلطة ، ولكن أيضاً احتكار هوية مصر التاريخية .

وإذا عدنا إلى التعامل الحاذق مع المفاهيم الثلاثة لهذه الندوة ، يمكننا أن نصرح بأن الالتزام قد أحرز كتابة تاريخية جيدة . ومع ذلك ، فبدون درجة معينة من التجرد ستم الحيلولة بين المؤرخ والتاريخ الذي هو حرفته الحقيقية .

(٤١) نفس المرجع ، ص ٣٣

(٤٢) المسلمون والأماط في إطار الجماعة الوطنية ، ص ٦٤٥ - ٦٤٨ .

المناقشة

(١) د . محمود متولى :

إن كل من سمع بـ د أحمد عبد الله أعجب بشخصيته وكأنه يخارب في ساحه قتال عنمه حرمها جميعا ، ليس فقط من تعداد قراءاته . ولكن أيضا لشخصيته في الاعتراف بخلقيته وأيديولوجيه بلا أى نوع من الخرج سوى أنه مؤمن وبصر أن هذا هو ' ما يكون الإنسان المتقف ' . لعائده وفلسفه الكرام .

لكن من ناحية أخرى أنا أعقد أن كل من استمع إلى كل ما قيل أصبح يشتكك في المستقبل ، وأصحت هناك صورة من التشاؤم جعلنا جميعا غر فاديين على الحركة أو الخروج حل نتفق عليه .

نقد صور د أحمد عبد الله المجتمع المصرى على أن هناك ٤٩ مليون في سكوت وحمود لا يتحركون .. علما بأن سمات هذا المجتمع — سيكولوجيته على مدى التاريخ — تؤكد ما أن الذى كان يحرك المتقنين هم القاعدة الشعبية ، الذى حرك الثورات هي القرى والريف ، الذى يحرك المجتمع هم البسطاء . هذه قصية تاريخية يمكن أن نصل إليها من استقرار تاريخنا ويمكن أيضا أن نتأكد من صحتها .

النقطة الثانية . هي أن د أحمد عبد الله قد أتاح لنفسه أن يقف على مصفا القضاء لينقد الجميع . والحق ... أنا مجتمع مثقف يؤمن بالحوار ، وحس نسأله لماذا حسى أو تجاهل الانتقادات التى يجب أن توجه لمفهوم وإطار الحركة اليسارية في بعض من تاريخها .

حد مثلا موقفها من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ... ماذا كان موقفها ؟ كانت مصر كلها في ناحية واليسار في ناحية أخرى ، مصر تريد أن تخارب إسرائيل اليساريون مع بناء إسرائيل . هذه نقطة هامة .

النقطة الثالثة : عندما تحدث د أحمد عن « الكاتبة السياسية المؤرخ » ، الواقع أنا ذهبت .. هل يقصد « بالكاتبة السياسية المؤرخ » أنه المؤرخ الذى له موقف ويشرح هذا الموقف من خلال الصحف ؟ أو المؤرخ الذى يكتب في الشؤون السياسية ؟ أم هو المؤرخ الذى يزوج نفسه في بعض المعتركات في قضايا معاصرة هم الوطن ؟ والحقيقة أن أيا من الأنواع السابقة مطلوب وله دوره . فالمؤرخ الذى يشرح فلسفته ومبادئه وقيمه مطلوب ، لأن المؤرخ هو طبيب المجتمع وهو الذى يخرج به من الخنة ، هو الذى يعطيه الرضاة السليمة وليس الرضاة المسمومة . هو الذى يغذى شخصية الوطن وشخصية الأمة .

ولذلك لابد وأن يشرح فلسفته وأفكاره للمجتمع . وهو لذلك مطلوب وله دور هام في حياتنا الفكرية والسياسية . ومطلوب منه أن ينتقل من روحه العاجى ، من أكاديميته ، ليمتزج مع هذا المجتمع .

ومن خلال ريشة الفنان ومن خلال إبداع الأديب يستطيع أن يُعطى للتاريخ حركة بدلاً من السكون وبدلاً من عرض التاريخ الميت الذى عتته أعواماً طويلة .

النقطة الهامة التى أريد أن أقولها : إن أى تحرك في مجال التاريخ يرتبط بثلاثية مقدسة ... الإنسان والزمان والمكان .

وكل من هذه الأطراف الثلاثة في صراعها تؤدي إلى التغيير ، فقد يكون هناك موقف الآن .. وقد يكون هناك موقف في الغد ولكن المهم أن تكون النتيجة لصالح المجموع ولصالح الأغلبية ، لابد أن تكون النتيجة أيضاً لصالح التطور والتقدم . هذا هو معيار نجاح أى مثقف في أداء رسالته .

لو نظرنا إلى « الإخوان » .. هم حركة سياسية ! .. نعم ، هم أنكروا ذلك في البداية ! ... نعم .

عام ١٩٣٨ أعلنوها صراحة . ولكن كون أن هناك قيادات قد استمرت هذا العامل السياسى وتسببت في أضرار فهذا لا يدين حركة الإخوان التى تفلقت في الشارع المصرى حتى وصل عدد شعبها إلى ٥٠٠ شعبة . نحن لا نستطيع أن ندين حركة الإخوان كلها بناء على تصرفات قادتها وتكتيكاتهم السياسية . هذه نقطة لابد من أخذها في الاعتبار عند الحديث عن حركة الإخوان .

وعموماً فإن كل التنظيمات السياسية بما فيها التنظيمات اليسارية — وأنا تحدث عن هذا في كتابي عن مصر والحركة الشيوعية — قد سارعت بإيجاد أو تقديم حلول لمديد من المشكلات الاجتماعية .

كل التنظيمات السياسية في مصر قد قدمت في وقت من الأوقات صورة لما يمكن أن سمي « دفعا لحركة التاريخ » .

أريد الآن أن أتحدث عن النظرة المستقبلية .. هناك دول كثيرة سبقتنا في نقل التاريخ من الماضى إلى المستقبل ، في جامعة المنيا أصدرنا دورية علمية أطلقنا عليها اسم « التاريخ والمستقبل » وبدلنا في محاولة خلق أجيال جديدة من الباحثين ، اهتمامهم الأصلية هي بالقضايا المستقبلية . مع أن هذا ضد النظرة الأكاديمية الصرفة التي تعتبر التاريخ « ماضياً » .

أما نحن فنقول : لا . إن التاريخ إذا لم يساهم في بناء المستقبل لا يصبح تاريخاً .

النقطة الأخيرة : أن مناهج البحث تعلمنا ألا نحكم في أية قضية حكماً مطلقاً . وهذه نقطة هامة لأن الحكم المطلق غير مقبول أكاديمياً والكثير من الأشياء قد يبحث عنها المؤرخون ويذهبون وراءها إلى مجاهل بعيدة ثم تظهر وثيقة واحدة في وقت ما تغير التفسير وتغير المفاهيم وتغير كل ما ارتبط بهذا الحكم المطلق .

أنا في الواقع أرى أن الكتابة التاريخية والالتزام بالموضوعية في حاجة إلى ثلاثة أشياء أساسية :

أولاً : مؤرخ واع بمشكلات مجتمعه .

ثانياً : لديه مجموعة من الوثائق ولديه القدرة على تحليلها . بدون اختيار وبدون أن يتأثر بالفلسفة السياسية التي يؤمن بها .

ثالثاً : أن يربط الذات بالموضوع بعد أن يترك طرح تحليلاته إلى نهاية ما يقول .

نقطة إضافية أود أن أتحدث فيها وهي : أن كثيراً من المؤرخين يواجهون فجوة تاريخية ، وأنا أتفق مع الأستاذ فحى رضوان حين قال إن هناك أشياء في التاريخ المصري لا يمكن تفسيرها . مثلاً حادث ٤ فبراير أو حادث حريق القاهرة . ونأخذ مثلاً بسيطاً .. الملك فاروق يقوم بدعوة كل قواد جيشه وكل قواد البوليس إلى حفلة في القصر ولا يدعو وزير الداخلية ليلة حريق القاهرة . هذا يوضح أنه كان أكثر شخص يفضى على عرشه عندما حدث الحريق . ويتضح من الوثائق أنه لم يكن سبباً مباشراً في حريق القاهرة .. هذا شيء يدل على أن هناك « فجوات » تاريخية ، وذلك يستدعى أن يكون هناك دائماً « فريق عمل » لوضع حد أدنى من المفاهيم لكتابة تاريخنا المصري بأسلوب واع ، ويكون في النهاية في مصلحة الشعب وليس في مصلحة الحاكم .

(٢) د . كريمة كريم :

سؤالي الأول لمستمر ماير هو أنه عندما نقوم موضوعية كتابة التاريخ فإن المسألة التي تثار هي مدى التزام المؤرخ التاريخي ، بحيث هل من الأفضل أن يكون ملتزماً أم لا . وحتى لو كان صراحة غير ملتزم فإن هذا الالتزام موجود ضمناً . وهنا أثير نقطة أخرى : في تقويمنا لمدى موضوعية ماكتبه أى مؤرخ لماذا نتجاهل الوقت أو ظروف الفترة التي كتب فيها هذا المؤرخ كتاباته ؟

أو بصورة أوضح هل كان هذا العصر يسمح بتعدد الآراء والديمقراطية أم لا .. في تصوري أن هذا متغير أساسي في تقويم موضوعية كتابة التاريخ لأنه في حالة الرأي الواحد وعدم السماح بأى تعدد في الآراء ، حينئذ لا يجوز المؤرخ أن يقول رأيه بصراحة حتى لو كان ملتزماً ، فإنه لا يعرف مصيره ونتيجة عمله تبدأ بالمصادرة وأحياناً الاعتقال أو الإساءة له .

بالنسبة للدكتور أحمد عبد الله هناك ثلاث نقاط أود أن أناقشها معه :

أولاً : بخصوص ما أثاره عن تخلف الصفوة المصرية ..

أنا أختلف مع د . أحمد عبد الله فهو يصف تلك الصفوة بأنها متخلفة لأنها لا تقف للتفكير قبل الدخول في معارك . ولكن هل هي دائماً ترفع السلاح وتدخل المعركة دون أن تعطى لنفسها فرصة التفكير ؟ اسمح لي يادكتور أحمد أن أنفي ذلك ، فالصفوة

السياسية تفكر قبل أن ترفع الأسلحة ويدخل معارك والدليل على ذلك أنها حتى عدلت معبر جوهرى من الناحية السياسية من فترة إلى أخرى أو من عهد إلى آخر فإن هناك أخطاءنا تصمت وأصواتنا جديدة تطهر أو وحوها قدمت سكنت فرفة عادت للظهور سجمة جديدة وحجتهم في ذلك أنهم يتطورون . وليس هناك مآخذ على أن يطور المفكر أو السياسي نفسه وأفكاره .

صحيح أن السؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا عيرت تلك الصفوة وأبنا الآن وليس مد فترة !! لكن هذا سؤال إجابته واضحة . ما أريد أن أقوله أن الصفوة المصرية تقف ونعكر ثم تختار إما مع السلطان والمناصب أو صدها ويكون لها المالى تصور آخر ورؤية أخرى وتحوص معركتها ماء على ذلك . ودليل آخر على أن تلك الصفوة السياسية تفكر قبل أن تحوص معركتها ما نتأهده من بعض أفراد تلك الصفوة واستمرارهم وتغير أفكارهم وخاصة من تلك الوجوه التى عاصرت الأحداث منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن وتناعت عليها ثلاثة أنظمة مختلفة هي أنظمة ناصر ، والسادات ، ومارك .

ثانياً : بخصوص ما أتاره د . أحمد عن الحقيقة التاريخية ، والاقتات عليها . الحقيقة التاريخية تشمل الحدث التاريخي ثم تفسير هذا الحدث كما ذكرته أنت في حديثك . وأن الحدث يتحمل أكثر من تفسير ، الوجد أدانه المعص في حريق القاهرة ، والبعض قال إن تاريخه وطنى ، والآخرين اتهموه بالحياة .. إلى هذا الحد كان الاختلاف في تفسير الحدث وتداعياته بالنسبة للأحزاب والتظيمات السياسية . ولكن ما لا يمكن أن تختلف عليه هو الحريق ذاته . وإذا كنا نرفض الاقتات على الحقيقة التاريخية فحين نقصد هـا الحدث التاريخي فقط ناعتار أنه الحقيقة التاريخية . أي لكنه ليس هناك اقتات عندما يفسر الحدث التاريخي ، وهناك مساحة مسموح بها من الاختلاف والحق مكفول للجميع في ذلك .

النقطة الأخيرة التى أريد أن أتبرها هي السلفية بالنسبة للاتجاهات السياسية المعاصرة . إنها نقطة بالفضل متيرة للاهتمام ، وإعادة الماصى بالفعل نعمة يضبط عليها الكثير من الاتجاهات المعاصرة . ولكن دعنى أسألك هل تلك نعمة جديدة ؟ .. منذ متى كان لدينا رؤية للمستقبل في مصر ؟ .. عندما قامت ثورة ١٩٥٢ كان مهبها هو النجج التحريري البراهمانى .

والدليل على ذلك ما حدث .. القوانين الاشتراكية أعلنت عندما قتلنا في عمل تمويل للخطة الخمسية ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، والانفتاح ثم عندما فقدنا القدرة على جذب العملات الحرة وتناقصت مواردنا منها . وهذا معناه أن الظروف الاقتصادية هي التى « محورت » الظروف السياسية .. هذا ليس عيباً ، ولكن ما نلوم عليه أنفسنا أنه إذا كان لدينا مرور لهذا السلوك بعد عام ١٩٥٢ بقليل لأننا كما حديثى العهد بحكم أنفسنا ، فبعد مرور حسة وثلاثين عاماً على ثورة يوليو ما هي حجتنا في استمرار الأوضاع على ما هي عليه ؟ . الآن لاند من وقفة وأن نلظر للمستقبل .. ما أريد أن أقوله باختصار أن هذه السلفية وعدم وضوح الرؤية للمستقبل هي المشكلة الآن .

(٣) الشيخ / عبد اللطيف الكومى :

أود أن أسلط الضوء على بعض نقاط حاءت في ورقة الدكتور أحمد عد الله ، وهي هجوم البعض على المجموعه اليهودية في الحركة اليسارية . وأن هذا الهجوم لا دليل ولا برهان عليه .

لقد قال إن هناك شبهات حول « هنرى كوريل » ، ونحن لا نحاول أن نمنح في الشبهات حتى تكون أدلة ساقمة . ولكن ما أود أن أستعسر عنه هو البيانات التى حرجت من حركة « حدتو » إيمان نواجد السيد هنرى كوريل حيث أيدت هذه البيانات نواجد اليهود على أرض العرب . كذلك أيدت الحركة الديمقراطية الاشتراكية (دُش) والتي كان يقودها « يوسف درويش » وه صادق سعد - اغتصاب اليهود لأرض العرب ،

ولو كنت أعلم أن ورقة د . أحمد عبد الله ستناول هذه الموضوعات لأجهزت بصري الضعيف لإحضار الوثائق والبيانات التى أيدت الاتحاد السوفيتى في موقفه من قضية التقسيم .

الشيء الثاني الذي أود أن أسلط الضوء عليه .. إن كنت برصاق لحققة حية تاريخية نفوذ ما عاصرت .. هو أن ما تردد عن قصور الإخوان المسلمين في وضع برنامج لس صحيحا .

فقد جمع الإمام الشهيد « حسن السا » ذات يوم مورييس محرى عبد الور وتوقع دوس « كيرا » من رحلات القابون لكي يظهروا في تقنين الشريعة الإسلامية .. وعندما تقدموا بنصورتهم قال الإمام الشهيد « إن متلى ومثل المسلمين في هذه الأمة كمثل رجل يحمل « طيلة » بدق عليها فيجمع الناس لكي يفعلوا شيئا من أجل أمتهم ودينهم » . ولقد سمعت الأح الذي يتشاركك على المنصة يُكرر اسم د . محمد أنس (والكلمات التي هممتها منه هي عبد العظيم رمضان وعبد أنيس !) .

وعن محمد أنيس أقول إنه حين وقع انقلاب أو حركة مايو كان د . أنيس في الجزائر وكانت البيانات غير واضحة عن هوية الذين قاموا بانقلابهم ، فاستفسرت منه فقال قولة الإمام الشهيد وقال : « يا عبد اللطيف المهم أن من يأتون للحكم سواء كانوا جزائريين أو ساسكين أن يكونوا وضيئين ويخلصون هذه الأمة من العت والإرهاق » .

الشيء الثالث الذي أود أن أؤكد عليه هو أن التيار الإسلامي إبان الصال الوطني لم يكن متوقعا والدليل على ذلك أن جامعة القاهرة عندما فتحت معسكراتها للمتطوعين كان يقود هذه الجماعة نيار (الإخوان المسلمون) وقد حلع « حسن دوح » ردايه الحزبي وأصر على تمثيل عناصر الأمة في ذلك العمل وشارك وليم مكرم عبيد في انتاج هذا المعسكر . وقد نال عدد من المسبيين شرف الجهاد في منطقة القتال وأذكر منهم إدوارد وليم وآخرين .

ولكن لا تبث على التيار الإسلامي إحكامه عن التعامل مع الحركة اليسارية التي كان يقودها اليهود . يأخى .. إن الباصرة مختلفة بين فريد عبد الكريم وكال أحمد . والوفديي تختلف عند عبد الحسنى حمودة عن فؤاد سراج الدين . فما العيب إذن في اختلاف الإخوان مع العلمانيين .. لأن هناك قضية حاسمة .. ولأن لله أم للمستحدثات ؟ فليس مهمة الإخوان أن يصعروا « كوكبيل » وطني !! ونحن لعمد لهم موقفهم في عدم التعامل مع التيار اليساري .

(٤) المستشار طارق البشري :

أولاً : أشكر د . أحمد عبد الله على هذه الندوة ومشاركتنا فيها والموضوع الشيق الذي اختاره ليكون مجال الحوار فيها .

أسف للأستاذ « رول ماير » فلم أستطع أن أتعقب حديثاً نتيجة لسرعة حديثه بالإنجليزية ، ولعل حين أقرأ ورقته أتكلم معه في هذا الأمر . بالنسبة لما قاله د . أحمد عبد الله أكرر شكرى له على الإحاطة بالموضوع بنظرة تحاول أن تحتضن التيارات المختلفة لهذا الوطن وتهد في هذا . لا أدعى أننا نستطيع — كل منا مكانه — أن نخط بكل هذه التيارات المختلفة . وقد نسأل وقد نغضب ، وقد يضيئ صدرا ، ولكن المهم أن نكون دائماً على مستوى الحوار وأن نحاول دائماً نفهم وجهات نظرنا المختلفة وأن يعبر بعضنا البعض حين نختلف .

بهذه الروح تكلم د . أحمد عبد الله وأنا أشكره على ذلك .

نقاط قلنا عن جوانب التحلف في أعمالنا الفكرية الحالية . قضية التعامل مع الهيئات الأجنبية ، وهي تثير الحساسيات المعروفة . واعتبر هذا جانباً من جوانب التحلف . كنت أحب أن يكون أكثر من يعترفنا في هذا الأمر . فمن يشعرون بهذه الحساسية اليوم لم يكونوا يشعرون بمثل هذا القدر بها في الستينيات مثلاً . فقد أصبحنا بلداً مفتوحاً من كل ناحية معرضاً لأعاصير هوجاء ، فمن يطالب بمواربة الأبواب والنوافذ قليلاً وبالحذر كثيراً أظن أنه يكون على صواب أو على بعض الصواب ، أو يُناقش في هذا الأمر ولا يعتبر موقفه من جوانب التحلف .

النقطة الأخرى والتي أوافق فيها هي قوله إن الكل يعمل سلاحاً . ومشكلة السلاح هنا هي أنه ليس السلاح المادي ، ولكننا في مجال الحديث عن حوار الأفكار . يضيئ جداً ما أشعر به خلال العامين الماضيين أو الثلاثة — على وجه التحديد — بالنسبة للحرب الفكرية التي تقوم حالياً من بعضنا البعض ، أغلقت الحدود الفكرية وأرتج السباح تماماً .

الوسائط التي كانت تقوم بين مجموعة من الأفكار ومجموعة أخرى ، أصبح عليها الآن أن تضع نفسها في مجال من هذين المجالين وغير مسموح بالموقف « الوسط » في هذا الأمر أبداً .

ردود الفعل بالنسبة لقضايا الحوار لم تعد تحديد مساحة اللقاء ، إنما إبراز نقاط الاختلاف . وهو وضع متحاربين يقفون صفين متقاتلين ولا يقومون متحاورين . وهذه مسألة يتعين أن تتجاوزها ، وأنصوب أنها لم تكن موجودة منذ أكثر من ثلاث سنوات فقط . كان هناك أمل كبير في أن تنسى جسور ويفهم كل منا الآخر أكثر من الآن . فلعل كلمة د . أحمد تفيدينا في هذا المجال . وبالنسبة لما قاله عنى . فأنا أشكره وأرجو أن أكون مستحقاً لبعض ما قال ، وأشكره أكثر بالنسبة لما ذكره عن جوانب النقد التي أوصحها في الحقيقة إنني عندما أواجه بهجوم يكون رد فعل هو الابتعاد . فأنا أكره أن أقف موقف الدفاع ، وأتسرع أنه لا شيء يدعو إلى الدفاع عن نفسي وموقفي معروف ولا داعي للإطالة .

أما المناقشة فإنني أسعى إليها سعيًا وأحاول في هذا أن أتبع قول الإمام الشافعي « ما ناظرْتُ أحدًا قط » . وفي هذه النقطة أعتقد عن قوله إن الرجل الشخصي هو الذي دعاني إن أتخفظ على تجاهلي للأستاذ فتحي رضوان وللحزب الوطني أقول أن الدكتور أحمد كان على صواب أو على بعض الصواب .

النقطة الأخرى بالنسبة لتاريخ اليهود الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية . فأنا ترخصت في الاختصار في هذا لأن كنت قد أفردت لهذا الموضوع فصلاً مستقلاً في كتابي « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية » . ولم أنشأ أن أضم هذا الفصل إلى الكتاب وأكرر ما قلته في مجال آخر .

وبالنسبة لوضع اليهود فأنا لم أتكلم عن اليهود فقط ولكني أعتقد — إن لم تخنني الذاكرة — أنني كنت ألتزم بمقولة اليهود — الأجانب وليس اليهود فقط ، فقد كنت أستغرب أن يكون على رأس التنظيمات السياسية المصرية — وهي بحكم التعريف لابد أن تصل للحك — يهود أجانب . الحقيقة اتفقت أن يحدث هذا لمصر قد أكون مخطئاً في ذلك ولكني لازلت في هذا الخطأ !

بالنسبة للموقف من « الإخوان » : كنت أحاول في مقدمتي الجديدة أن أعدل تقويماً للحكم — معيار التقويم بالنسبة للتنظيمات السياسية المختلفة — وأردت أن أجعل هناك معياراً مركباً من الإخوان ومن غيرهم بعد أن كان التقويم يستبعد هؤلاء كمعيار . وفيما يتعلق بفكر الإخوان ، وأحد جوانبه هو المسألة الحضارية أو مسألة الحضارة ، كان الهدف هو إبراز هذه النقطة ومن استبعاد النقاط الأخرى في هذا المعيار .

(٥) أ . أحمد ثابت :

شكراً للدكتور أحمد عبد الله على هذا البحث الذي يعد بالفعل دخولاً في مناطق متوترة جداً في الواقع المصري والتاريخ المعاصر . لقد استطاع الدكتور أحمد أن يتجاوز انحيازاته الفكرية والسياسية بينا أن قليلاً من أفراد الصفوة السياسية « المتخلفة » لم يستطيعوا أن يقدموا على مثل تلك المغامرة .

الدكتور أحمد عبد الله قام في ورقته بتقويم أربعة من المؤرخين المصريين وتناول موقفهم من التاريخ لفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ . وأفضل هنا أن أتحدث في نقطة منهجية ، وأرجو أن يضعها د . أحمد في اعتباره ، وهي : هل لنا أن نبحث من الأساس حول أسس التاريخ لدى هؤلاء المؤرخين ؟ هل كان لديهم « مصطلحات » معينة أو أسس معينة لتقويم الحركة الوطنية المصرية ؟ انطلاقاً من أن كل حركة سياسية لها مصطلحاتها ومفاهيمها وفي نفس الوقت لها منطقها الخاص في فهم الأمور .

الإخوان المسلمون — على سبيل المثال — لا يجدون غضاضة في التعاون مع القصر ولا يجدون غضاضة في التعامل مع فصائل أخرى مكروهة كرهاً شديداً من فصائل الحركة الوطنية . هذا منطق قد يختلف معه أو تتفق ، ولكنه منطوق بخد للأصف من يروجون له بخماس كبير .

الوفد أيضاً له منطقة وكذلك الحال بالنسبة للحركة الماركسية .. هذه قصية .

القضية الثانية : أن سلفية الحركات السياسية المصرية نفسها لا تعود إلى الثابنتين أو السبعينيات وإنما تعود أيضاً إلى ثورة ١٩١٩ ، ثورة ١٩١٩ قامت على أساس من المبادئ الوطنية العامة ولكن دون التفاعل والجدل مع الواقع المصرى في هذه الفترة .. هذا رأى بعض المؤرخين .

وهناك نقطة أخرى هامة ، وهي الخاصة بمسألة تفويك للصفوة المصرية ، الصفوة السياسية ، في السبعينيات والثابنتين . أنا أوافقك في أنها صفوة متخلفة بالفعل ، ولكن من ناحية أخرى لا يستطيع أن تتصور ، أو بمعنى أدق أنه من الصعب ، الجمع بالنسبة للصفوة السياسية المصرية والمؤرخين بين الالتزام والموضوعية . لا يمكن أن تتصور تياراً سياسياً يحكم على نفسه بأنه قد أخطأ في فترة ما وهو الآن يراجع نفسه .. هذا لا يتم إلا بمقدار تفاعله مع الواقع . لكن في تفاعله مع التيارات الأخرى عادة — وهذا شيء لا يمكن أن نهرب منه — لا يمكن أن يلتقي مثلاً الإخوان مع الاشتراكيين مع الناصريين مع الوفديين مع السلطة على أسس محددة . وهذا شيء لا يمكن أن نهرب منه . كانت التيارات السياسية فيما مضى تلتقى معاً على معاداة الاستعمار البريطاني ، وفي نفس الوقت كان لكل منهم مصلحة محددة وقوى احتجاجية محددة . إنما ما يجب أن نقول به هو أن الصفوة السياسية المصرية متخلفة قياساً على الواقع وليس قياساً على الموضوعية ، لأن لكل منهم مفهوماً مختلفاً عن الموضوعية .

(٦) أ . آمال سعد :

د . أحمد عبد الله ..

(١) جاء في كلمتكم .. « أن هناك رقيقاً دائماً هو الرأى العام فالناس ليسوا نكرة وليسوا سقط المتاع » ..

وتعليقى .. أين هو الرأى العام ؟ أين هي القنوات الشرعية وغير الشرعية التى تعبر عن أو يعبر عن نفسه من خلالها ؟ . ما أريد أن أقول هو أن الرأى العام غير موجود .. وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف نأخذ اعتباراً لغالب ؟ !

(٢) جاء في نقدكم للدكتور رفعت السعيد اعتماده على البيانات ولا يهتم من قرأ أو من تأثر .

إن المؤرخ عندما يتناول موضوعاً فهو يفرص في بطن تاريخ غير قريب .. ومعنى آخر كيف يعرف الصدى .. أو رد الفعل ؟ ان هذا يستلزم نوعاً من الدراسات الآتية ، وبالتالي لا تنطبق ملحوظتكم على الكتابة التاريخية .

(٧) د . حسام عيسى :

شكراً للأخ والزميل د . أحمد عبد الله على نجاحه في عقد مثل هذا الجمع العظيم وعلى المحاضرة القيمة التى ألقاها .

وإذا كنا قد انتهينا من واجب الشكر فأدخل مباشرة إلى واجب أهم وهو النقد .. ولعل في نقدك أستمتر في حوار معك كنا قد بدأناه منذ وقت .. وإذا كنا قد بدأناه في عصبية شديدة فسأحاول أن أستمتر فيه بدون العصبية .

دخلت ياسيدى في معركة من العبث بالتاريخ .. وهذا حقك بل وواجبك العلمى والمهنى . ولكن اسمح لي أن أكون عنيفاً بعض الشيء فأقول إنك قد أضفت إلى العبث الكثير !!

وقد فوجئت تماماً بطريقتك على الأقل في عرض الموضوع . وسمح لي أن أذكر واقعة واحدة . ففي نقدك لمن يعثون بالتاريخ قلت : « أي أمة هذه التي يكون رعاؤها الكبار كمبد الناصر والنحاس على مثل هذا القدر من الرداءة » (كما يصورهم) ! ولكنك في نفس الوقت وصفت الفئة السياسية أو الجماعة السياسية (Classe Politique) — بالمعى الجرامتى — بأنها جماعة رديئة بكل معنى الكلمة . أي أمة هذه ياسيدى التي يكون كل أبنائها بهذا القدر من الرداءة الذى وصفته ! ولكن هذه ليست القضية ، القضية تكمن في المسح وأنت اتعت مهباً معياريا normatic تقوم فيه كما لو كان التقويم على علم التاريخ !!

العبارات التي استخدمتها — مثل من أعظم الزعماء عندما ، من أفضل ، هم من أردأ ... إلخ . هذا ليس موضوع علم التاريخ لا كما تعلمته أنا أو أنت . المشكلة الحقيقية هنا أما لا يعيش لا كتابة التاريخ ولا تقويم التاريخ ، ويتبغى ألا يندع أحد ما نفسه وألا يندع الآخرين . نحن نعيش معركة سياسية واجتماعية من أحد المعارك في تاريخنا القومى كله .

إذ كل ما يحدث في هذا هو مجرد جزء من هذه المعركة السياسية ، وبالتالي ليس هنا اعتداء على الماضى على الإطلاق .. هذا عث !! لا أحد يعتدى على الماضى ، السب والشتائم في الحاضر أو عبد الناصر ليست هي القضية ، والقضية أنه ليس هناك صراع أموات ومن قال بهذه العبارة لم ير طريقه على الإطلاق . ليس هناك صراع بين أموات ، هذه معركة حول مستقبل مصر ، معركة أيديولوجية تعكس معركة اجتماعية حول مستقبل مصر . ولكن لأنها معركة أيديولوجية فلا بد وأن تبحث لها عن مشروعية . هذه المشروعية تجدها في التاريخ أو في الأسطورة . ليكن ، هل في التاريخ كله وجدت جماعة سياسية دون أن يكون لها أسطورتها السياسية ؟ الديولوجية لها مشروعيها .. التحرير وديبول ومشروعية ١٩٤٥ .

الإخوان المسلمون مشروعتهم في الإمبراطورية الإسلامية أو العصر الذهبي الأول . إذن لابد من البحث عن أسطورة ، هذا في طبيعة الأمور وليس هنا إذن معركة بين أموات .. هذا عث آخر بالتاريخ (تاريخ المعارك الأيديولوجية) .

النقطة الثانية : أن هذه المعارك لا تدور على أرضها الحقيقية ، كل المعارك الأيديولوجية معارك وهمية بالضرورة وهي في حقيقتها معركة بين فئات اجتماعية . ولتأخذ مثلاً على ذلك حزب الوفد الذى يخوض صراعاً حقيقياً حول مشروع اجتماعى محدد حول تصور لمستقبل مصر . وترى جريدة الوفد أن المجتمع المثالي هو المجتمع المفتوح . الرأسمالى أى باختصار مشروع مرتبط بالغرب . هذا هو الوجه الحقيقى للصراع . ولكن الوفد في ظاهر الأمر يخوض صراعاً حول مطلقات مثل الحرية والمساواة .

وفي مقابل هذا المشروع تطرح التجمعات السياسية الأخرى مثل الناصريين والشيوعيين والجماعات الإسلامية مشروعاً مستقبلياً آخر .

وبخلاصة الأمر فأنتى أرى أن هناك مشروعين مطروحين على الساحة الوطنية ، للمشروع الأول وأسميه بالبناء القومى المستقل وتطرحه قوى عديدة على مستويات مختلفة أيديولوجياً . فمشروع الحركة الإسلامية مشروع مستقل ولكن في إطار إسلامى ، والمشروع الناصرى مشروع للبناء الوطنى وهو مشروع مستقل في مواجهة مشروع الانفتاح والارتباط بالغرب . هذه هي المعركة التى أرى أنها دائرة منذ عام ١٨٠٥ وحتى اليوم .

والفارق أنها تدور اليوم بشكل مختلف نظراً لمحاولات التأميم التى حدثت لكى تأخذ الفئات الفقيرة مكانها في المجتمع . وقد دفعت محاولات التأميم البرجوازية إلى أن تكون أكثر حدة في طرحها وأكثر شراسة في الشتام .

النقطة الأخيرة : هي مسألة اليهود . القضية ليست اليهود أو غير اليهود . فالأحزاب الشيوعية التى لم تكن تحت سيطرة اليهود أخذت نفس المواقف التى اتخذتها الأحزاب التى يتزعمها اليهود . وعلينا أن نبحث عن تفسير آخر . فعلى سبيل المثال الحزب الشيوعى في فرنسا أخذ موقفاً ضد القضية الوطنية الجزائرية ، والحزب الشيوعى السورى تحت القيادة الشيوعية الدرزية ، وهي قيادة غير يهودية بالطبع ، أخذ نفس الموقف من قضية فلسطين .

المجموعة اليهودية في مصر أحدثت نفس الموقف الذي اتخذه الحزب السيوعى اليسوى حيال ثورة (سقيف) ضد الفرنسيين حيث قال « لاصحوة للجزائر إلا في إطار فرنسا » وكانت صرعة القصة الخزائرية القومية . والحقبة أن القصة الفلسطينية صُرحت في ذلك الوقت على الشكل السناليلى المعنى بعد مواقف رائعة « لليسى » في العشرينيات . وعليها الآن كما قلت أن سحت في تلك بدلا من البحث عن اليهود أو الأفاض أو عرهم .

وفي نهاية الأمر أقول إن موضوع علم التاريخ ليس هو « الخدوة التاريخية » ، موضوع علم التاريخ موضوع مختلف . وليس أدعى في محاضرة في هذا الموضوع . ولكن في نفس الوقت القصة أنما ليست أمانة الباحث ، والعاصم من التحيزات هو الالتزام بمفهوه علم التاريخ الحقيقى وليس في اللجوء إلى المعايير الأخلاقية المضحكة مثل أمانة الباحث أو غيره !

(٨) د . جهاد عودة :

تحية للدكتور أحمد عبد الله على حماسه وبساطته الكبير والذى معده فيه دائما .

لى ملاحظات بسيطة . أولا فيما يتعلق بالشكل أو الأسلوب . لقد وضح من لحة د . أحمد عبد الله أنه يستحده أسلوب الرواية والتبسيط في الحديث وعدم التقيد برسميات الحوار والتقد . عبر أن المعنى الأعظم هذا — وهذه مسألة حضرة — هو علة أسلوب الزعيم السياسى على أسلوب التقى الأكاديمى . نلاحظ في أسلوب د . أحمد عبد الله الخروج من القدر إلى محال تعليم الخاصين القيم الأخلاقية فيقول إن « الصراع كان يجب أن يكون رتيباً » ، وقوله إن « الأمة يجب أن تكون موحدة » !! وأنا كمعاصر للدكتور أحمد عبد الله مد أيام الحركة الطلابية في مطلع السبعينيات أعرف عه أنه يبيد هذا الأسلوب .

أما الملاحظات الأخرى فأولاً أنا أعتقد أن قضية الالتزام والموضوعية قضية وهمية .. فالعرب مثلا قد ترك مسألة الموضوعية هذه ويقول جوناثان ميردال في « الدراما الآسبوية » إن الموضوعية هي « أن أعلن ذاتيتى بصراحة » .

ولكن هذا ليس معناه أن نريف التاريخ .

عندما نكتب أو نفكر فإننا لا نستطيع التجرد من رؤيتنا القليلة للأشياء ، وهذا يقنى الموضوعية .

النقطة الأخرى : هي النظرة الأخلاقية للصراع . وقد فوجئت بشدة عندما استلخدم د . أحمد عبد الله مصطلحات مثل « الصراع الرشيد » ، أن الأفراد غير واعين بضرورة العقل والحكمة ، الحرص على « وحدة الأمة » ، وهكذا .. لقد أعطانى الإحساس بأنه سوف يقول « إن الفتنة أشد من القتل » ! وهناك ملاحظة أخرى ، فهو يأخذ على الشعب المصرى قلة مشاركته العددية في العمل السياسى ويقول إن هناك ٤٩ مليون صامتا في بلد تعداد ٥٠ مليون سمة !! ومادا في هذا ؟ ففي جميع أنحاء العالم السبة المشاركة في النظام السياسى لا تزيد عن ٣٪ . وهذه ليست القضية في النهاية . والشائع أن الناس لا تشارك في العمل السياسى بحماس لمدة طويلة لأن ذلك يؤدى إلى عدم استقرار وتفتت وغيره وهناك قضايا أخرى يهتم بها الناس مثل العمل ومحاولة تأسيس حياة سعيدة .. وهذه هي قضية الغالبية العظمى من الناس في أي مكان .

والدكتور أحمد في عرضه لم يبين في تحليله لكتابات المؤرخين الأربعة ما عكسته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على كل مؤرخ منهم .

نقطة أخرى حول ماكتبه د . رفعت السعيد عن حسن البنا . فهذه ليست قضية « ومن يقرأ لرفعت السعيد عن حسن البنا ؟ (ضحك في القاعة) نعم هناك كتب تُقرأ لرفعت السعيد مثل دراساته عن الحركة الشيوعية ..

النقطة الأخيرة هي أن د . أحمد عبد الله قد أغفل أهمية د . محمد أنيس ، وكذلك أهمية أ . طارق البشرى و د . عيد العظيم رمضان ، وكذلك أهمية المؤرخين الجدد .. وهؤلاء لا يقترحون عن عبد الرحمن الرافعى ، عبد الرحمن الرافعى كان يقص الوتقة ويلصقها إذا كانت لا تعرض لمصطفى كامل أو محمد فريد بسوء .

أما المؤرخون الجدد فلا يكتبون ما حدث ويسردون وقائع وأحداثاً فقط ، ولكهم يكتبون من منظور المشكلة البحثية التاريخية .
وهنا تظهر أهمية المقدمة التي قلت عنها ساخراً « مقدمة ابن خلدون » للأستاذ طارق البشرى .
طارق البشرى كان يطرح مشكلة بحثية و التاريخ وقد أوضحها في تعليقه . من هنا نقول إن القضية الآن هي : كيف تصاغ المشكلة
البحثية التاريخية و إطار الالتزام والموضوعية ؟

(٩) أ . أحمد صادق سعد :

بالسبب محاضرة د . أحمد عبد الله وكذلك « رول ماير » ظهر أن المسألة المركزية هي أن الحقيقة التاريخية تثير جدلاً واسعاً حول
هل هي مطلقة أم نسبية . وبالطبع أنا أرى أنه لا وجود لما يسمى بالحقيقة المطلقة . وهناك ملاحظة ذكرت هنا وتقول إن الحقيقة
تختلف حسب زمانها ووفق زمن الرأى أو الكاتب ، وقد أضيف أنا إلى ذلك أن الحقيقة أيضا تخضع للموقف الطبقي للمؤرخ أو
مركزه الفكرى .

وهناك أيضا حقائق كثيرة عن الطبقات الشعبية مجهولة تماماً بسبب غياب الوثائق ، وهذه المسألة ليست جديدة فنحن لا نعرف
شيئاً عن تاريخ الشعب المصرى فى الفترة الفرعونية وتاريخ تلك الفترة مكتوب كتاريخ للحكام والكهنة .

وأنا لست متزعجاً كما هو الحال عند د . أحمد عبد الله وروول ماير من الاضطراب الحادث فى الكتابة التاريخية فى الفترة الأخيرة ،
وعلى العكس من ذلك أن هذا السيل من الكتابات يمنحنا الفرصة لكى ننظر إلى الحقائق من زوايا مختلفة ، وبالجهد والمثابرة نستطيع
التغلب على عجز الأدوات النظرية التى نستخدمها فى دراسة التاريخ .

ملاحظة أخرى حول ما قال به د . أحمد وسماه « الصراع الرشيد » فأنا أعتقد أن هنا أمل مشكوك فى تحقيقه خصوصاً فى الفترة
الحالية . الفترة التى نعيشها الآن تشهد صراعات دولية ضخمة تؤثر على الوضع فى مصر الذى يماهى أيضاً من الصراعات على النطاق
القومى ، وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط تعاني من العواطف الملتبئة . وهذه سمة من سماتها التى تضخم المخاوف والقلق ، ونحن
لا نعرف سبباً موضوعياً لهذا القلق .

الصراع الرشيد فى رأىي مستحيل ، فالصراع هو الصراع له قوانين وقواعد ولا يمكن ترشيده . ربما يكون هذا الصراع فى الكتابة
التاريخية منظوراً إليه من خلال عين المثقف المصرى والمؤرخ المصرى . ولكن حتى دور المثقف قد تغير أيضاً . وقد أدى ذلك إلى
حالة من التثبيت على الرؤية القديمة للأريينيات وأصبح المثقف غير قادر على رؤية الحقائق الجديدة التى تظهر تباعاً وتسبب هذا القلق
والاضطراب .

فى ملاحظة واحدة على حديث رول ماير .. يقول ماير عن اليسار إنه اتخذ موقفاً مزدوجاً من الوفد ، ambivalent أى أنه موقف
مزدوج القيمة . وأنا أعتقد أن هذا القول يحمل عدم فهم لما حدث وما زال يحدث الآن .. وأقصد بذلك أن اليسار فى هذا الوقت
كما هو الآن وكما سيكون فى المستقبل (غالباً) سيواجه قوى مختلفة وبعض قوى اليسار يرى إمكانية التحالف معها والبعض الآخر
يرى محاربتها . وبالتالي فى مسألة موقف التحالف ترى موقف للوحدة والصراع مثلما كان يقول ماوتسى تونج ، ومن ثم نجد موقفاً
مزدوجاً إلى درجة ما ولكنه ليس مزدوجاً بالمعنى القيمى ambivalent . هو فى الحقيقة موحد ولكنه ذو وجهين .

القضية الأخيرة هى مسألة موقف الشيوعيين من دولة إسرائيل .

هناك وثائق غائبة ربما تكون فى أرشيف الشرطة وهى لذلك بعيدة عن مئالتنا . هذه الوثائق اعتمد عليها رفعت السعيد فى دراسته
عن الحركة الشيوعية ، وإن كان قد اعتمد عليها بشكل فيه تحيز إلى حد ما . وهذه الوثائق ربما توضح بعض الأمور وعلى رأسها
للموقف من دولة إسرائيل .. صحيح أن الحركات الشيوعية أبدت قرار التقسيم فى فلسطين ولم يكن هذا الموقف خاصاً باليهود فقد
كان موقفاً عاماً ، ولكننى أذكر مقالاً كتبته فى مجلة شيوعية سرية وكان اسمها « الهدف » وكانت توزع سرّاً بين الأعضاء ولا توجد
نسخة منها الآن . وفى هذا المقال كتبت معترضاً على قرار الاتحاد السوفيتى ، ليس لأنه اتخذ هذا القرار ولكن على تبييتنا نحن فى

بأيدي قرار لا يتعلق بالحزب الشيوعي السوفيتي وإنما يتعلق أكثر بمصالح الدولة السوفيتية ، وحتى غير ملتزمين بمصالح الدولة السوفيتية وإنما نلتم مصالحنا القومية المصرية .. هذه المجلة ربما موحودة في أرشيف الشرطة .. وهذا حرق من الحقيقة أردت أن أصنع أمامكم .

(١٠) أ . على نجيب :

الحقيقة أنني سوف أبدي اعتراضى مبدئيا — وقد يبدو غريبا — على موضوع الندوة لأنه يناقش قضية أعتمد أنها مثل الفصاها العديدة التي تثار في العلوم الاجتماعية وتُعطي اختيارات غير حقيقية ، لأن التاريخ صاعته عمل ذاتي في مستوى الأفراد والجماعات الاجتماعية . الشايط الإنسانى في محله نشاط ذاتي وإن كان البعض يرى أن العلوم الطبيعية لها اختيار ذاتي أيضا selective of subject رغم أن لها منها علميا !

وبصرف النظر عن صحة هذا الرأي ، أم خطته فالتاريخ لا يمكن أن يهرب من الذاتية والتحيز الشخصى للمؤرخ أو الكاتب .

عندما يتحدث المؤرخون عن الموضوعية فإن الأمر يثير الصحك . فهم يعتقدون أنهم يقومون بنشاط متناه لنشاط العلوم الطبيعية ، لكن مع الأسف التاريخ من العلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية وليس من العلوم الطبيعية . لذا فأنا أرى أن عنوان الندوة ليس صحيحا .

ولأننا معتقد أن التاريخ صاعته ذاتية وشرحه ذاتي فمن الضرورة أن يكون هناك أكثر من شرح وتعدد النظرات والاختيارات للوقائع وللحقائق والتفسيرات ، والمعايير الذى نحكم له هنا ليس الموضوعية ولكن يمكننا أن نحكم هنا نوعين من الاختيارات :

أولا : نوع من الأحكام مبنى على شرح أوسع لوقائع التاريخ الإنسانى ، وهذا النوع صعب تطبيقه على الفترات الزمنية الصغرى .
ثانيا : نوع ثانٍ من الأحكام أو الشرح وهو الخاص بالتاريخ كعلم للمستقبل .

ونقص بذلك أن يكون لدينا القدرة على رسم منحنى يبان لتاريخ العالم في الماضى وعندما نعد هذا المنحنى نستطيع التنبؤ بالمستقبل مثلما يحدث في العلوم الطبيعية التي تستجج أحداثا مستقبلية من رسوماتها البيانية .

وفي هذه الحالة يمكن أن نتحدث عن موضوعية في كتابة التاريخ في وقت من الأوقات كان البعض يرى أن النازية هي الحقيقة (حدث هذا في أوروبا) ولو كان هنتر قد انتصر لأصبح هذا هو تاريخ العالم لمدة ألف عام .

ولكننا نقول هنا إن هذا الغرض يعمل بخلا موضوعيا لأنه من المستحيل أن ينتصر هنتر . تاريخ العالم إذن ملء بالتناقضات ولا يسمح باستمرار مثل هذه الظواهر ، وبالتالي فنحن لا نستطيع أن نراهن على هذا النوع الثانى من الأحكام . ومن ثم ليس هناك موضوعية في تناول الأحداث التاريخية .

أما ما يمكن أن نناقشه هنا فهو مسألة الالتزام ومدى تأثير الأفكار والأيدىولوجيا على المؤرخ والكاتب حين يتصدى للكتابة التاريخية . وهناك مثال جيد على ذلك فقد ضخمت الأفلام اليسارية والفكر اليسارى في مصر من دور الرأسمالية الوطنية والكبرى ثم بعد ذلك ظهرت رسالة دكتوراه قيمة جداً ومنشورة في هيئة الكتاب تتحدث عن دور رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد المصرى !! إذن أين الرأسمالية المزعومة هذه ؟

كان هذا بالطبع نتيجة للحاجز الأيدىولوجى الذى يطمس الحقيقة . نحن نتحدث عن ثلاثة أو أربعة باشوات وتصور أن هؤلاء الرأسمالية المصرية ، والحقيقة أن « الخواجات » قد وضعوا بعض الأسماء المصرية في مجالس إدارة الشركات وهم مجرد « طرزانات » وليس أكثر من ذلك . الأيدىولوجية غارس دورها إذن في حجب الحقيقة عن أعيننا . فهناك من تحدوا عن الاحتكار وشبه الاحتكار بعد قوانين التأمين في عام 1961 . وكانت كتابات حماسية وغير علمية ، وهذا ليس أكثر من عبت آخر ويعكس الذاتية . هذه الذاتية التي جعلت من في داخل سجون النظام يرمون الذنن خارجه بأنهم أعداء للطبقة العاملة !!

القطعة الأخيرة هي مسألة أهمية الزمن وعامل الوقت في فهم ما يجري من أمور . الكتيرون لا يراعون ذلك ولا يستطيعون ملاحظة التعبير . ولذلك هالك من يضلون يدافعون عن الوفد ، هالك بعض من الناس يقارنون بين شخصية سعد زغلول — بغض الطر عن تحفظات أى شخص بداية من الكلام الذى قاله « واجل كبير » مثل فتحى رضوان — وبين شخصية قواد سراج الدين .

الدور الذى قام به الوفد فى الماضى والذى يقوم به اليوم لا يعصم ، ولكنى أخذت عن الحلال المكربى فى النظرة إلى مثل تلك الأمور من حيث المدى الرمنى . إن أفكارنا عاجزة عن التواصل مع التغيرات الاجتماعية ، ومن ثم نتست نظرات قديمة ونصارع فى الماضى ولا نفكر فى المستقبل .. هذه مشكلة .

ناحية أخرى أود أن أخذت عنها وهى مسألة « التكيف » التاريخى . التاريخ لا يمكن أن يرق إلى مستوى « التكيف » العلمى ، ففى العلم يستطيع القيام بقياسات دقيقة وهذا مستحيل فى التاريخ . التاريخ حركة قوى اجتماعية أو فئات اجتماعية وحصر هذه التفاعلات الداخلية يمثل كمية هائلة من المعلومات data لا يمكن تحليلها بدقة . وقد وضع من سلوك بعض المؤرخين فى الكتابة وجود حلال من حيث القدرة على التنبؤ فيتنبئون بشكل متأخر أو متخلف عن الأحداث التى يدرسوها . وقد تغير تقييمهم وأفكارهم كأفراد مثل الأحرار التى تحدث عنها « أبنستين » والتى تترلق على المنحنيات الأقل مقاومة . وهذا يعكس ندرا غير ضئيل من الذاتية ويتر مشكلة الأمانة الموضوعية والعجز عن رؤية الحقيقة بمعناها الواقعى .

(١١) د . محمد مندور :

بالنسبة للدكتور أحمد عبد الله من ناحية جوهر الموضوع .. أعتقد أنه فى معركة لا بد وأن تُحاض وليست معركة رائية أو وهمية . لقد ابرلق د . أحمد فى حديثه إلى وصف الصفوة بالرداءة . ولو فهمته على وجهه الظاهرية لكاد ما تصيده فيه د . حسام عيسى صحيحاً . لكى أعتقد أنه يتحدث عن « خلف » الصفوة وعن « ترسيد الصراع » بمعنى خلف الأساليب التى تلجأ إليها هذه الصفوة فى صراعاتها وبالتالي ضرورة ترشيدها أى تطويرها .

أما بالنسبة للدكتور محمود متولى فقد وحه انتقاداً للدكتور أحمد عبد الله على أساس أنه قال « إن على المؤرخ ألا يكتب فى السياسة » . ولكن د . أحمد لم يقل هذا بشكل مباشر أو غير مباشر .

ومن ناحية ثانية انهم د . متولى د . أحمد عبد الله بأنه يدافع عن أخطار اليسار ! . وهذا لم يحدث على الإطلاق .. فقد طالب الدكتور أحمد مكتانة تاريخ اليسار بشكل موضوعى وكشف أخطاء وآثار هذه الحركة فى التاريخ المصرى .

والشئ المدهش أن هالك من يتهمون د . أحمد بأنه يحاول أن يمارس دور الزعيم ! وأحسى أن يُتهم لكونه يسارياً أنه أيضاً مسئول عن تأييد اليسار لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ! أما عن مسألة الموضوعية ففى رأى أنه إذا كان الرعماء والطبقات الاجتماعية والسياسيون والجماهير يشكلون الذات التى تصنع التاريخ فإن الزمان والمكان يشكلان الجانب الموضوعى فى هذا الإطار .. ولقد احتهد العديد من مؤرخينا كُلاً على قدر طاقته للوصول للحقيقة ، ونحن نشكر لهم ذلك . وفى النهاية أشكر حظى أنى فهمت عنوان ورقة د . أحمد من خلال ما أراه الآن ! .

(١٢) أ . عطية الصيرفى :

قال د . أحمد عبد الله (مشكوراً) إن التاريخ كتب بطريقة قوية . فالشيوعيون أرخوا لأنفسهم وكذلك فعل الليبراليون وغيرهم .. وهنا أود أن أسأل : أى من تلك الكتابات يمكن أن يخدم المستقبل ؟ . الحقيقة ومع احترامى للاختلافات المختلفة فى التاريخ لا توجد نظرة مستقبلية عد أغلب هذه الاتجاهات .

فالإخوان المسلمون بالأمس واليوم موقفهم غير « طيب » على الإطلاق من الفئات الشعبية والحركة الوطنية ، وما زلنا نذكر موقفهم من لجنة العمال والطلبة عام ١٩٤٦ عندما قال مصطفى مؤمن « واذكر فى الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبياً » ! .

حتى الشيوعيون وقعوا في شرك البعد عن المنطق والاضطراب في المنطق . ونحن أمام مستقبلي لا تأتت لهما : إما قوى الاحملاح وإما قوى الإرهاب . وقوى الإرهاب تتعدد من الإرهاب السلطوى وحتى الإرهاب الرأسمالى والدينى و مواجهة الديمقراطيةين واليساريين ومعهم الفقراء .

النقطة الثانية هى غياب « المتل » . فلماذا نتجاهل تاريخ أبطال إضرابات المسكة الحديد مثل تاريخ الطفل إبراهيم موسى الذى قاد حرب المدن وقاد العديد من الإضرابات ولا يذكره أحد .. هذا التجاهل يؤدى إلى عياب القدوة أمام العلاج والعامل المصرى . وأنا لا أتفق مع د . أحمد: فيما قاله عن الصراع فليس هناك صراع رشيد ، فاللقاء الاجتماعى عامة وحتبة والصراع فى مصر لا يمكن أن يكون رشيداً فى ظل هذه الظروف ! .

ثانيا

مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر

أ (التاريخ العام والسياسى :

- (١) د . أنور عبد الملك :
مدخل إلى فلسفة تاريخ مصر المعاصرة
- (٢) د . عبد العظيم رمضان :
مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر
- (٣) أ . على فهمى :
الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر — الحدود بين الممكن والخيال
- (٤) د . عبد الخالق لاشين :
ملاحظات نقدية حول منهج الكتابات التاريخية في مصر المعاصرة
- (٥) بيتر جران :
نحو منهج مقارنة لكتابة التاريخ المصرى الحديث
- (٦) المناقشة .

مدخل إلى فلسفة تاريخ مصر المعاصرة*

د. أنور عبد الملك

مقدمة :

- ١ -

حول دور فلسفة التاريخ في تاريخ مصر عامة ، ومصر المعاصرة خاصة ، لا نكاد ننتدى إلى دراسات منهجية متكاملة ، وكأن الموضوع محصور في : مناهج البحث بوصفها هي التي تحدد المدارس المختلفة في تاريخ مصر .

الملاحظ في هذا الصدد أن ترجمات أعمال كبار فلاسفة التاريخ محدودة بالنسبة لعدد الأعمال المعنية بالتاريخ العالمي والإسلامي والعربي والمصري ، وكذا مناهج البحث .

وعندنا أن أرجح الأسباب لتفسير هذا التباين يرجع إلى هيمنة الضغوط والتحديات وبالتالي الاهتمام بمتابعة دروبها وتحليل وجهاتها المرتقبة . أى أن أولوية السياسة هي التي فرضت فرضاً أولوية التناول السياسي على معظم المؤرخين المصريين ، أسوة بزملائهم في قطاعات الفكر والثقافة الأخرى الموازية — وسوف يكون لنا عود إلى هذه النقطة فيما بعد .

لم إذن هذه المحاولة ، للتقريب عن أبعاد فلسفة تاريخ مصر عامة ، وتاريخ مصر المعاصر — وهو موضوع تابع بالضرورة — خاصة ؟ نقول بادية ذى بدء إن فلسفة التاريخ تمكنا من التعمق في فهم مغزى حركة التاريخ الواقعية ، ما دام أن المؤرخ ، كل مؤرخ ، لا يستطيع أن يتخلى عن نظرتة العامة للعالم وتحوله ، خاصة وإن كان يؤرخ لأعر جزء في هذا العالم ، أى المجتمع الوطنى ، شعب مصر المخروسة وحركته في تفاعل مستمر مع المؤسسات والأنظمة الداخلية ، في إطار دوائر الجيو — سياسية المحيطة ، الضاغطة .

ومن قال بالمفهوم العام ، أو الرؤية العامة ، لحركة التاريخ قال بالضرورة بأن ذلك المفهوم يتحرك في إطار مفهوم الزمان : فهل ترى يحقق الزمان شروعا أو مشروعا ؟ أو أن الزمان يكرر مضمونا ثابتا في صورة مختلفة ؟ أم أن الزمان لا يمكن إدراكه ، ما دام أن المستقبل لم يمارسه الإنسان قبل أنه وأوانه ؟ أى أن فلسفة التاريخ التي ترتبط بالمنظور العام إلى مغزى حركة التاريخ تمتد إلى أعماق التساؤل الفلسفى ، إلى دور الإنسان على تنوع مجتمعاته ، عبر الزمان .

من هذين الرافدين يتضح نوع الإجابة الأقرب إلى إدراك الرأى العام المستمر على تساؤلنا : لم الاهتمام بفلسفة التاريخ ؟ إن فلسفة التاريخ تلعب دورا رئيسيا في تفهم ، ومن ثم في تحديد ، معالم الشخصية الوطنية ، والقومية ، والحضارية — التي بدورها ، تلعب دورا توجيبيا رئيسيا في تحديد الحراك السياسى والحضارى للمجتمعات البشرية ، أى في فهم السياسات الاستراتيجية بعيدة المدى ، وكذا السياسات الاستراتيجية — التكتيكية — الوسيطة ، والسياسات التكتيكية المباشرة .

ومن هنا ، نرى كيف أن مختلف الاتجاهات في فلسفة التاريخ لشعب أو بلد على وجه التحديد هي في واقع الأمر * مدارس فكر وعمل — وليس مجرد مدارس منهجية أكاديمية مجردة .

- ٢ -

على ضوء هذه المقدمة المقتضية ، نساءل : ماذا يمكن أن تنتبه بالنسبة لفلسفة التاريخ في تأريخ مصر ؟ (٢ - ١) وجهة أولى يبدو وكأنها تهيم على الساحة ، ساحة التاريخ المعاصر على وجه التخصيص : يمكن أن نصطلح على تسميتها بأنها وجهة التأريخ السياسى الاتجاهاى . نقطة البدء ، ومن ثم الانطلاق في البحث التاريخى ، وهي محاولة

* ألفت هذه الورقة من حرار معصل بناء مع الصديق الأستاذ ضياء وهزان ، لله الذكر والاحسان . وهي مهداة إلى الأستاذ الجليل فصي وهزان عميد الحركة الوطنية المصرية
** لم يتمكن الكاتب من المشاركة في الندوة بخصه

للجمع بين روافد ثلاث : تأزم الواقع الحاضر ؛ التوجه إلى مستقبل لا بد وأن يتخطى هذا التأزم ؛ الأمل في أن تبرهن عملية التأريخ على إمكان تحقيق هذا الممكن وذلك الأمل على صورة تتفق وأهداف وجهة سياسية عامة .

وبدئى أن هذه الوجهة الأولى — الغالبة ، على الأقل في تاريخ مصر المعاصرة كما كتبه ويكتبه المؤرخون والمفكرون المصريون — نتاج ضرورى لأولوية البعد السياسى في تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة موضوعيا . أفلم يتحرك الشعب في تشكيلاته الاجتماعية والسياسية والفكرية المختلفة من أجل فك الحصار ، وتحقيق الاستقلال ، والسعى إلى المزيد من الحرية والتقدم ؟ ثم ، أفلم تواكب هذه الحركة الجبارة حركة مضادة من قوى الهيمنة — الخارجية والداخلية — أى القوى الاستعمارية والرجعية المتشابكة لقهر التقدم ؟ أم أن تاريخ مصر الحديث والمعاصر كان بلا هدف ، ومن ثم بلا عقبات ؟ لا داعى للإطالة في هذا الصدد : فالواقع الحى يفرض نفسه على الجميع ، بل وفي كل لحظة . ومن ثم كانت هيمنة التأريخ السياسى الاتجاهى في معظم الأحيان على تصورنا لتاريخنا الحديث والمعاصر على وجه التخصيص .

هكذا ظهرت مدارس تأريخ مصر في الفترتين الحديثة والمعاصرة على التوالي ، تيارات التحديث الليبرالى ، ابتداءً من عبد الرحمن الجبرى ورفاعة رافع الطهطاوى إلى عبد العظيم رمضان ؛ تيار الأصولية الإسلامية ابتداءً من كتابات محمد عبده وتفرعها في شتى قطاعات التأريخ ؛ التيار الاشتراكى ، حول النواة الماركسية منذ الأربعينات حول شهيدى عطية الشافعى ؛ التيار القومى ابتداءً من تأريخ الحركة الوطنية لعبد الرحمن الرافعى ، حول نواته الناصرية ، كما تجلّى في كتابات رجال ثورة ٢٣ يوليو . تبادر فتيصيف أن هذه التشكيلات ، والأسماء — الرموز ليست مسحا لساحة تأريخ مصر الحديث والمعاصر وإنما إشارات إلى بعض المعالم لتنظيم الساحة في هذه الوجهة الأولى ، المهيمنة كما قلنا ، ومن ثم ، يمكن التعديل والإضافة بكل تأكيد ، مثلا بالتمييز بين الاتجاهين الوطنى المصرى والقومى العربى في كل من هذه المدارس ،... إلخ .

أ — والملاحظ ، في هذا المسح الأول ، أن كل تيار من هذه الوجهة الأولى واكب ، بل وأحيانا ساعد على تكون مدرسة الفكر والعمل السياسية التى عرفت بنفس التسمية وكانت ولا تزال الإطار التكوينى لتغذية الكتابات التاريخية الصادرة عن كل منها .

ب — ثم نلاحظ أن كتابات مختلف مؤرخى تيارات هذه الوجهة الأولى تتباين ، ليس فقط من حيث الاتجاه السياسى المروق المتخصص ، وإنما أيضا من حيث القدرة على الجمع بين تأريخ ما هو قائم أو حديث الحلوث وبين الأرضية التكوينية التاريخية البعيدة . فالكتابات الليبرالية والاشتراكية تبدأ عادة من عصر النهضة الأوروبية ثم الغزوة الاستعمارية الغربية لمصر ؛ بينما تسعى الكتابات التاريخية للتيار القومى إلى توسيع الرقعة في بعض الأحيان إلى تاريخ ظهور الأمة العربية الإسلامية — ورمزها معركة حطين على وجه التخصيص — أسوة بالتيار الإسلامى الذى يفتتح على الساحة الآسيوية والإفريقية والأوروبية الجنوبية بطبيعة الأمر منذ القرن التاسع .

ج — ماذا عن فلسفة التاريخ على وجه التخصيص ؟

إن فلسفة التاريخ متواجدة في كتابات مختلف تيارات الوجهة الأولى ، ولكنها فلسفة تاريخ تستلهم معانيها من مدارس فلسفة التاريخ الكبرى حول ابن خلدون والفارابى ولوك ومونتسكيو وماركس واشتجلر على وجه التخصيص . أى أنها فلسفة تاريخ بالتوازى أو التقليد — وليست فلسفة تاريخ تابعة من خصوصية التحرك الحضارى لمصر عبر الأجيال .

(٢ — ٢) من منطقة النقص هذه ظهرت الحاجة إلى تغطية الساحة بشكل يفى بمختلف أبعادها ، خاصة وأنها أقدم ساحة مجتمعية وقومية عرفها تاريخ الإنسانية ، عبر المراحل المختلفة ، أى المراحل الحضارية الرئيسية الثلاث لتاريخ مصر .

من هنا تكونت الوجهة الثانية — التالية للوجهة الأولى زمنياً — لتاريخ مصر ، ألا وهى وجهة تأريخ مصر الحديثة ابتداءً من خصوصيتها الحضارية ، ومن حيث الاستمرارية والتجديد . فمن بين الأسئلة التى بدت وكأنها فى حاجة إلى تفسير تمتد لأركان عمق المجال التاريخى المصرى عدد من القضايا التى فرضتها أولوية البعد السياسى الاتجاهى ذاته : الدور الأكبر نسبياً لمؤسسات الدولة والجيش فى حركة المجتمع ؛ تأثير البعد الجيو — سياسى ، وكذا الجغرافى المكائى الداخلى (أيدىولوجيا) فى تحديد إطارات تحرك مصر وإمكان الإجابة على التحديات الكبرى التى تواجهها ؛ أهمية البعد الروحى والإيمانية ، فى قلب الدائرة الثقافية ، عبر العصور وربما ، فوق هذا وذلك ، القدرة النادرة للأمة المصرية فى الاستمرارية رغم توالى الانكسارات .

هنا أيضاً نرى أهمية أولوية السياسى فى طرح هذه الإشكالية ، أى فى الحفز إلى تكون وصياغة وجهة فلسفة تاريخ الخصوصية الحضارية المصرية . ذلك أن تأزم وثبة مصر بعد انكسار محمد على وإبراهيم ، ثم الانفتاح ، فالاحتلال الاستعمارى آثار التساؤلات الجدلية — تساؤلات فلسفة تاريخ الخصوصية الحضارية — فى قلب الموجة الأولى ، من هنا وضع رفاعة الطهطاوى آخر مؤلفاته : « مناهج الألباب المصرية (١٨٦٩) » ؛ من هنا ثار عبد الله النديم ؛ من هنا نبغ الإسلام الحضارى والسياسى معا .

من هنا ، على وجه التحديد ، بدأت هذه الوجهة الثانية تقدم سلسلة من الأعمال التجديدية الإبداعية المؤثرة ، طفت شيئاً فشيئاً على التأريخ السياسى والاتجاهى الذى كان ، وما يزال ، يمثل القطاع الأكبر من الإنتاج التاريخى المصرى .

كيف يمكن أن نحدد القسّمات المميزة لهذه الوجهة الثانية فى فلسفة تاريخ مصر ؟

أ — كانت نقطة الانطلاق فى وجهة التأريخ السياسى الاتجاهى ، كما رأينا ، تتركز حول دراسة وتحليل تحرك الذات الوطنية والشخصية القومية فى المقام الأول فى مواجهة الهجمات والتحديات السياسية الخارجية أساساً . وكذا ، فإن الوجهة الثانية ، وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية ، بدت وكأنها بطبيعة الأمر تبدأ من الذات ، من أعماق مصر . ولكنها بدأت من دراسة هذه الذات ، لا فى آتيا المباشر ، أى ليس فى تاريخها القريب ، فى معاركها الدائرة فى مواجهة الهجمات والتحدى ، وإنما وبشكل أساسى ابتداءً من استخلاص معالم خصوصية شخصية مصر للحضارية عبر العصور .

التحديات والتأزم وضرورة التحدى التأزم تجمع بين الاتجاهين . إلا أن الاتجاه الثانى أدرك أن فى مقدور الإنسان المصرى أن يتركز على ترسانة هائلة تراكمت عبر تاريخ مصر — شعباً ودولة — السبع ألفى على وجه التخصص . ومعنى ذلك أن أفضل سبيل لفهم الحاضر ، سواء كان مآسواً أو فائزاً ، وكذا فترات الركود ، يتم دوماً بالارتكاز إلى عمق المجال التاريخى الفريد لشخصية مصر .

ب — وابتداءً من هذه النقطة المركزية ، بدلا من الانطواء على الذات القومية الحضارية ، بل وقدر ما كان التحرك المصرى دوماً فى تفاعل جدلى مستمر بالعالم المحيط ، كان من الواضح أن هذا الاتجاه إلى التركيز على الخصوصية الحضارية لا بد وأن يربط دوماً بين خصوصية مصر والخصوصيات الأخرى المحيطة ، أى بين الخصوصية والعالمية ، بشكل أترى الأعمال النابعة من هذه الوجهة الثانية بشكل ملحوظ وارتفع بها إلى أرقى مستوى للإنتاج الدولى .

إن هذا التناول الجدلى المستمر لتأريخ مصر — أى تفاعل جدلية الخصوصية بالعالمية ، أو بمختلف الطروح القائمة للعالمية ، دفع المؤرخين والمفكرين إلى وجهة تصور إمكان مختلف مسارات المستقبل ، بدلا من التوقف عند حد إقرار الواقع ومحاولة إدراك معانيه فى دائرة زمنية محصورة . من هنا كانت أعمال هذه الوجهة ، وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية ، تتجه دوماً إلى المستقبل ما دام أن دراسة مختلف نواحي تاريخ مصر فى تفاعلها مع العالم بمكوناته الحضارية والثقافية والقومية

المغايرة دراسة ديامية ، تتصف بالتحرك المستمر من أعماق الماضي إلى تصورات المستقبلات واقعية ، ممكنة ، دون القوالب الجامدة والفروض المسبقة التى يتشجع عليها التأريخ السياسى الاتجاهى ، وخاصة عندما يترك الزمام للعناصر الأيديولوجية فى المقام الأول دون إمعان النظر فى الدوائر المحيطة بمصر .

جـ — سوف يتور سؤال أو تساؤل : هل هذه الوجهة تتناول تاريخ مصر المعاصر على وجه التحديد ، وخاصة فترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ ؟ تساؤل فى محله ولا شك . والحق أن وجهة الخصوصية الحضارية تتناول تاريخ مصر الحديث والمعاصر بالضرورة فى إطار أوسع بكثير ؛ بل إنها تسعى إلى توسيع مساحة الدراسة والتحليل إما إلى مرحلة تاريخية كاملة ، أو إلى تاريخ مصر الشامل . من هنا كانت أعمال هذه الوجهة فى فلسفة تأريخ مصر أقل نسبيا فى مجال التأريخ الحديث والمعاصر من أعمال الوجهة الأولى السياسية الاتجاهية ، وإن بدأ الميزان يتبدل تدريجيا بقدر ما تأكدت مكانة وتأثير فلسفة تاريخ مصر التى تندرج بشكل ساطع فى وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية .

د — وما نحن قد أوشكنا أن نقترن من قسمة مميزة لهذه الوجهة الثانية تمثل الأمل الواسع فى تحقيق ضرورة تعبئة الترسانة الفكرية والعلمية المصرية على أوسع صورها وحتى أعماقها الراسخة لمواجهة اشتداد الأزمة وحجم التحديات تأميننا لمستقبل مصر . فبينما يسهل على الباحث أن يحلل مختلف الاتجاهات السياسية داخل وجهة التأريخ السياسى الاتجاهى ، فإنه يرى من الأقرب إلى واقع الأمر أن يقرر أن هذه الاتجاهات السياسية — وهى قائمة ولا شك فى قلب الوجهة الثانية — لا ترتفع إلى مستوى أهمية ظاهرة وجود أرضية مشتركة للإشكالية والتساؤل بين مختلف مدارس الفكر والعمل المعنية بتأريخ مصر ابتداء من رسائل الوجهة الثانية ، وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية .

من الواضح أن أعمال محمد صبرى وشفيق غربال ولويس عوض تمثل اتجاهها متماسكا وهى أيضا فى ترابط مع العمل الرائد لحسين فوزى من نواح عدة ، وإن كان حسين فوزى يعبر عن الربط بين هذا الاتجاه الليبرالى النهوضى واتجاه الثورة الوطنية — فى تلاق واضح مع صبحى وحيدة بشكل أساسى . وكذا فإن أعمال حسين مؤنس وعبد الرزاق السنهورى ونعمات أحمد فؤاد وطارق البشرى تعنى بالإسلام الحضارى فى ترابطه مع محاور الوطنية والقومية والنهضة . ثم إن تركيز جمال حمدان فى موسوعته الجغرافية التاريخية يتشابه مع العديد من الكتابات الوطنية التقدمية لإبراهيم عامر وأنور عبد الملك . وسعد زهران .

من أين نبدأ ؟ كيف ندرك واقع الأمر ؟ ما السبيل إلى مواجهة التحدى ؟ فوق هذا وذاك : ما الطريق إلى تأمين المستقبل ، إلى تحقيق النهضة ؟ .

فى كل لحظة ، وأمام كل تساؤل ، نرى أن نقطة البدء هى محاولة صياغة فلسفة تاريخ مناسبة لواقع مصر ، ابتداء من شخصية مصر — وليس الاكتفاء بما تم خارج ديارها رغم قيمته الكبيرة ، بل والعظيمة أحيانا . أى أن هذه الوجهة الثانية تكاد تكون المستوى الثانى ، الأرقى والأكثر تقدما ، للوجهة الأولى — وليس مجرد بديل لها .

— ٣ —

نعود إلى ذى بدء ، ونراجع — معا — العرض الذى قدمناه لكل من هذين الاتجاهين التكوينيين لتاريخ مصر .
أ — لم تم الانتقال الذى قلنا به بين وجهة التأريخ الاتجاهى السياسى ووجهة تأريخ الخصوصية الحضارية ؟ وهل هناك أسباب موضوعية يمكن تبنيها بوضوح ؟ . من الواضح أن الأرضية السياسية مشتركة بين أعلام الوجهتين ، وكذا هم تغطى الأزمة وتحقيق النهضة . يبدو أن العامل الفاصل فى الانتقال من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية ، أو الأخذ بالوجهة الثانية أصلا يعود إلى أزمة الحركة الوطنية التقليدية بين ١٩٢٧ ، ١٩٣٥ .

فقد ترتب على اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى القضاء على الديمقراطية التي كانت ستفتح المجال لمرحلة ثورية جديدة في مصر ، بالإضافة إلى إنجازات الحركة الوطنية في مجال المؤسسات السياسية وبناء الاقتصاد الوطنى وتخطيط مسار التعليم والثقافة الوطنية في هذه المرحلة . فأصبح التساؤل هو : هل أن هناك بعدا آخر ، أعمق تأثيرا من البعد السياسى المباشر ، دون أن ينتفى بمجال من الأحوال دور العامل السياسى في حد ذاته ؟ من هنا بدأت فلسفة التاريخ في تأريخ مصر — العام ، وكذا الحديث والمعاصر — تنجس إلى البحث في اتجاه الخصوصية . ومن هنا بدأت أولى وأهم كتابات هذه الوجهة بين التحرك الثورى في ١٩٣٥ — ١٩٣٦ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ب — وكذا فإن هذه النظرة تستطيع أن تحيى عن تساؤل آخر . لقد حددنا ظهور طرح القضية الحضارية بعام ١٨٦٩ . ولم تظهر الأعمال الأولى المتعمقة في هذا المجال إلا في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين . إن هذه الفجوة الزمنية يمكن تفسيرها أيضا بنفس التحليل .

ج — ولعل النظرة الأولى إلى عرض الوجهة الثانية المعنية بالخصوصية الحضارية تقدم العنصر الثقافى — الحضارى ، ظاهريا ، على التحرك الاجتماعى — السياسى الموضوعى للبلاد . ولكن هذا التقدم هو في الواقع تأكيد على الجديد في القاسم المشترك لعموم فلسفة التاريخ في تأريخ مصر ، ألا وهو أولوية السياسى ، العنصر الجديد . ويكفى هنا أن نراجع الأمثلة المذكورة ، على سبيل التمثيل دون الحصر ، ليتأكد هذا المعنى بجلاء ودون إبهام .

د — بقيت مسألة المقابلة بين فلسفة التاريخ بالتوازي ، وفلسفة التاريخ النابعة من خصوصية مصر : فهل هذا التمييز خاص بمصر والتاريخ المصرى دون غيره ؟ أم أننا نراه في التاريخ الخاص لبلدان ودوائر جيو — ثقافية أخرى ؟ والجواب هو أن التمييز قائم في معظم الحالات : في المجموعة الغربية المدروسة جيدا في بلادنا (إنجلترا — فرنسا — ألمانيا — إيطاليا — إسبانيا — روسيا .. إلخ) وكذا في الشرق الحضارى عموما ، في الصين واليابان والهند ودوائر الحضارة الإسلامية الإفريقية — الآسيوية . التمييز قائم ؛ وإن كانت نسبة التلاق بين مختلف الجهات مغايرة في كل حالة حسب الظروف الموضوعية للبلد المعنى ، وكذا حسب فعالية اجتهاد المؤرخين والمفكرين في كل منها . ولنتكف بمثل واحد ألا وهو الهوة الشاسعة بين مدارس التاريخ القائلة بأن تحديث اليابان جاء بتقليد الغرب كنتيجة لمزجة اليابان وخضوعه للهيمنة الغربية ؛ وبين المدارس التي تؤكد منذ زمن قريب خصوصية اليابان في تكوين فلسفة لتاريخه نابعة من جذوره الحضارية وعزلته الجغرافية في آن واحد .

هـ — بقى أن بروز وجهة الخصوصية الحضارية تدريجيا يظل دوما في تواكب وثيق مع تطوير كبرى فلسفات التاريخ العالمية المتفاعلة مع العمل التاريخى الوطنى بدرجات متفاوتة من حيث الفاعلية حسب علاقات القوى الداخلية والعالمية . لا انغلاق هنا بمجال من الأحوال ، والأخرى لا رفض للفلسفات التوجيهية ذات الوجهة المستقبلية : بل وعلى العكس الاهتمام البالغ بتطوير هذه الفلسفات ومجهودها المتصل ، منذ وقت قريب ، لتعدى الجمود والركود ، بغية مواكبة تغيير العالم في كافة القطاعات والمجالات في عصرنا .

و — ننتقل إلى سؤال يطرح نفسه بطبيعة الأمر ، ابتداء من التحليل العام إلى الوجهتين الرئيسيتين : فهل يمكن أن تبين اتجاهها ثالثا لفلسفة التاريخ هذه داخل صفوف المؤرخين والمفكرين المصريين ؟

نعم ، ولا . سيل جارف من المطبوعات المعنية بالتأريخ ، وهى في واقع الأمر أعمال مواكبة للعلوم التاريخية والاجتماعية العلمية الدقيقة . أعمال قائمة ، بل ولها رواج ووجود ، نوع من « الريبورتاج » الصحفى المتعمق . الطابع الغالب على هذه الكتابات أنها تأخذ ضمنا بفلسفة تاريخ يمكن تعريفها بأنها التاريخ الوصفى الذى يقرر على الدوام أنه لا معنى بالفلسفة عامة وبفلسفة التاريخ خاصة ، مكتفيا بتقرير الواقع . وكأن الواقع لا جذور له ، ولا وجهة ، ومن ثم فهو دون مغزى .

ولذا قلنا نعم ولا ، وإن ذهب البعض إلى أن هذا التأريخ الوصفى يمكن أن ينعث بأنه موضوعى ، ما دام يؤكد أنه بلا وجهة .
 ز — ولكن هناك مجموعة هامة من الدراسات والرسائل الجامعية ، وخاصة تلك التى أعدت وتعد خارج مصر ، حصرت وتحصرت اهتمامها فى أضيق نطاق مثل « تاريخ القرية الاجتماعى » ، « والسلوك السياسى » لشخصية بارزة ، وكذا التجميع الوثائقى النافع والضرورى لكل تحليل علمى . ماذا نقول عنها ، كيف نصفها من حيث فلسفة التاريخ ؟ ظاهرها التدقيق فى الوقائع . إلا أن غياب الإطار الأعم — وهو الإطار التاريخى — الاجتماعى — الفلسفى — يجعل من هذه الأعمال نوعا من الأعمال المساعدة النافعة الضرورية لا يرق بشكل أساسى إلى مستوى التأريخ كعلم له رسالة فعالة فى إضاءة حركة المجتمع ، وخاصة فى قلب مرحلة تغيير العالم .

ح — تتصل هذه الظاهرة بمسألة المنهج الوضعى فى العلوم الاجتماعية والإنسانية . ذلك أن تبدل موازين القوى فى العالم بعد ١٩٤٥ — وخاصة ظهور مجموعة من الدول الاشتراكية تصل إلى ما يقرب من ٤٠ — ٤٥ ٪ من الإنسانية ؛ وكذا اندلاع موجات حركات التحرر الوطنى ، حول بانلونج ، فى آسيا وإفريقيا ، ثم فى أمريكا اللاتينية أحدث رد فعل عنيف فى القطاع الغربى المركزى للمهيم . كان لا بد من صد حركة المبادرة التاريخية الجبارة بكافة الوسائل ابتداء من الأحلاف العسكرية وأحكام السيطرة الاقتصادية والمالية . وبلغت الهجمة الاستراتيجية المضادة المستوى الثقافى والفكرى والحضارى بسرعة بالغة فاجأت العديد من المراقبين بل والعاملين فى هذه المجالات . وقد بينا فى سلسلة « الجدلية الاجتماعية » منذ ١٩٧٢ « حتى ربيع الشرق » ١٩٨٣ أن هذه الحملة اتخذت شكل الفكر العدمى أى ، على وجه التدقيق : مستوى جديد من الفكر الوضعى ، الوصفى ، هو الفكر الوضعى الجديد الذى تبدى على صورة البنيوية فى الفلسفة والدراسات الإنسانية ، وعلى صورة منهج الوظيفية فى العلوم الاجتماعية ، الجوهر — الهدف هو : أن يتوقف الباحث عند حدّ الوصف ، وكأنّ الظواهر الاجتماعية ، بل والمجتمعات القومية — وهى بيت القصيد فى لعبة الأمم — « أمر واقع » لا جدور له فى الماضى ، يجب دراسته تفصيليا فى حد ذاته بأدوات فلسفة الظاهريات وهى الإطار الأعم للفلسفة البنيوية . وإذا كان الأمر كذلك ، لاستحال على الباحث والمواطن معا أن يدرك الأسباب التى صاغت هذا الواقع الآتى ، ولا تزال فعالة . وإذا قيل إنه لا بد من هذا التعمق فى هذا التحليل السببى ، كان جواب الفكر العدمى أن هذا الموقف سوف يسحقنا إلى الذاتية والأيدولوجية — مما ينتفى مع الموقف « العلمى » . والحق ، كما يدرك كل من مارس دراسة المجتمع والمشاركة فى صيانة حركته المستقبلية ، عكس ذلك تماما أن دراسة التكون التاريخى للظواهر الاجتماعية ، هى وحدها ، التى تفتح المجال لإدراك أسباب التأزم ، وعوامل التناقض ، وحدود إطارات التحرك الممكن ، كلها هى التى تبين كيف يمكن الاستفادة من الطاقات الهائلة الكامنة لتعدى العوائق والسلبيات ومواجهة التحدى وصياغة المستقبل . ومن هنا ، فإن الوضعية لا علاقة لها بالموضوعية ، كما أن الموضوعية تتناهى مع الموقف الوضعى .

ومن هنا أيضا كان لازما علينا أن نضع حدا للانهيار بموجات يقال إنها « جديدة » ، لا لشيء إلا لأنها يمكن أن تجعل البعض يستشعر الرضا من مراكز النفوذ الفكرى فى الغرب الاستعمارى ، وخاصة فى قطاعات واسعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية فى هذه المرحلة التاريخية التى تصاعدت فيها المعارك السياسية الحضارية حول تشكيل وصياغة العالم الجديد .

— ٤ —

نعم : تغيير العالم وصياغة العالم الجديد .

(٤ — ١) لا تزال موازين القوى السياسية والاقتصادية والثقافية فى صالح النظام العالمى القائم — على الأكل فى الظاهر . ولكننا حركة التاريخ ودينامية الحركات الشعبية والقومية ، وكلتا التحديات والرؤية الفكرية والحضارية الجديدة تتدلع عبر

جبهة هائلة تجمع بين مفاهيم التحرر والديموقراطية الاجتماعية والاشتراكية ، وتحاصر بشكل متصل الوضع الراهن . أو بالأحرى : ترفض الجمود ، والتتكر للتغيير ، ورفض المستقبلات الممكنة .

ولا شك أن العلماء والمفكرين المعنيين بتاريخ هذا الحاضر المتأجج يشعرون ، كما يشعر كل مواطن ، بأولوية السياسى ، ومركزية الجدلية التاريخية قدر ما يشعرون بأهمية تدقيق مناهج البحث ، ووزن الأمور وتأريخها بحذر وأمانة .

(٤ — ٢) وإذا كانت الوضعية ليست هى الموضوعية ، فكيف تكون الموضوعية ، فى عصرنا ، تأريخا لحياتنا المعاصرة ؟ حاولنا فى هذه الورقة أن ندقق النظر فى الوجهتين ، فى المرحلتين لتأريخ مصر المعاصرة . ولا شك أن أوراقا أخرى سوف تعنى بالمناهج والإتقان المهنى لتأريخ حياتنا المعاصرة .

وربما يمكن أن نجيب ، مؤقتا ، على التساؤل المطروح ابتداء من شعورنا بأن أولوية السياسى فى عصرنا لا تتناقى مع التدقيق العلمى ، وأن رفض الجمود الحركى يسوق تأريخ مصر المعاصر — فى قلب عالمنا المتغير — إلى أن يكون تأريخا يجمع بين هذه الدقة العلمية وتلك الوجهة السياسية والحضارية — أى أن يصبح ، فى واقع الأمر ، وعبر تعدد المدارس والمناهج على أرض الوطن ، تأريخا علميا ذا وجهة سياسية — حضارية لا مفر منها أو لا تنازل عنها .

من هنا تزول التناقضات الزائفة . من هنا تتلاقى الأيدى العاملة فى حق تاريخنا الوطنى على أرض الوطن . من هنا تتشابه أعمال مؤرخى مصر مع القطاع العلمى المتقدم المتحرر من أعمال طلائع المؤرخين العالميين الملتزمين بتغيير العالم وصياغة العالم الجديد ، رغم تباين الظروف المحلية .

من هنا ، إذن صياغة تاريخنا المعاصر بوجهة مستقبلية ناضجة ، تجمع بين الواقعية السياسية والاستراتيجية الحضارية الفعالة .

مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر

د . عبد العظيم رمضان

تقديم

ربما كان السؤال الذى يطرح نفسه وحسب فى صدد الكلام عن مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر ، هو أن نحدد أولاً من هو مؤرخ تاريخ مصر المعاصر ؟ هل هو المؤرخ الأكاديمي ، الذى تخرج فى أقسام التاريخ فى الجامعات المختلفة — سواء فى مصر أو فى الخارج — وحصل على درجاة علمية فى فرع التاريخ الحديث والمعاصر ، وشغل وظائف أكاديمية فى الجامعات أو مراكز الأبحاث أو المعاهد العلمية ، وله مؤلفات ودراسات علمية فى تاريخ مصر المعاصر — أم هو صاحب القلم الذى يصعدى لكتابة التاريخ من موقع علمي غير منحصر فى التاريخ ؟ .

فى رأى أن الأمر بربط بنظرنا إلى التاريخ : هل هو علم أم فن ؟ . ولسنا ننوى الخوض فى هذه القضية التى تعرض لها الدكتور ج . ب . بيورى J. B. Bury أستاذ التاريخ الحديث بجامعة كامبردج فى أوائل هذا القرن ، أو المناقشة التى طرحها الأستاذ هاريس Hearnshaw فى حقه عن « علم التاريخ » — فلست أعتقد أنه يوجد فى هذا الوقت المتأخر من القرن العشرين من يشك لحظة واحدة فى « علمية » علم التاريخ ، أو فى أنه « فن » كذلك بنفس الدرجة ، وأن هذه هى خصوصية علم التاريخ ! .

ومن هنا فقد يبدو لنا قد اخترنا مد المدابة أن نقصر كلامنا على المدارس الأكاديمية ، ولا نمتد بها إلى كُتّاب التاريخ — أو بصورة أخرى ، أننا سوف نقصر حديثنا على المؤرخين دون كتاب التاريخ — لولا أننا نلاحظ أن الأخذ بهذا الرأى — وهو رأى صائب دون شك — سوف يفعل أعمالاً علمية ترقى إلى مستوى الأعمال الأكاديمية ، دون أن يكون قد كتبها مؤرخون أكاديميون . كى أنه سوف يعمل أعمالاً تحمل رؤية فكرية ذات وزن ، حتى ولو لم ترتق إلى مستوى الأعمال الأكاديمية ! .

وتبتدى أهميه هذه الملاحظه إذا عرفنا أن هناك أعمالاً قدمها مؤرخون أكاديميون لا ترقى إلى مستوى الأعمال الأكاديمية الحقة ، بل هى من أعمال القس واللصق العبيدة عن علم التاريخ ، سواء من ناحية كونه « علماً » أو « فناً » . ومع ذلك فمثل هذه الأعمال محسوبة على العمل الأكاديمي والدراسة الأكاديمية ! .

لا مفر لنا — إذن — من توسيع نطاق مناقشتنا بحث تتجاوز الأعمال الأكاديمية الحقة إلى الأعمال التى ترقى إلى مستوى هذه الأعمال ، أو تحمل رؤية فكرية ، دون أن يكون قد كتبها مؤرخون أكاديميون .

على هذا النحو تتحدد معاً هذه الدراسة ، وهى أنها دراسة تناول أعمال كل من المؤرخين وكتاب التاريخ . ولكن هذا التناول من شأنه أن يثير قضية أخرى خامة ، هى أنه إذا كان من الخاطئ أن يتحدث عن « مدارس » فى كتابة تاريخ مصر المعاصر بالنسبة للمؤرخين الأكاديميين فهل يجوز وأن يتحدث عن مدارس كتابته التاريخ بالنسبة للأعمال غير الأكاديمية ؟ . بل هل يجوز لنا أن نسحب مصطلح « مدرّس » بالنسبة لأعمال غير أكاديمية ؟ . ذلك أن مصطلح « مدارس » هو مصطلح علمي شديد الخصوصية . حيث يصعب على الباحث 'مها' وهو يتحدث عن أعمال غير أكاديمية ! ، بل يصعب استخدامه أيضاً لأن « المدرّس » إمّا هو « منجّ مسح » . بنهجه العارفون به ممن قاموا بدراسته واقتنعوا به ضيقاً للمحت وعمدوا إلى تصنيفه بالحدود بينهم محققه . وهذا منجّ هو منجّ أكاديمي بالضرورة . فإذا انتفت صفة الأكاديمية فى الباحث انتفت — بالتالى — صفة المنجّ أو المدرّس فما نكتبه . وأصبح ما نكتبه يسمى إليه ، ولا يسمى إلى منجّ أو مدرّس .

ومن هنا فإننا حين نتكلم عن الأعمال التى كتبها كتاب للتاريخ ، فلن نتحدث عن « مدارس » بالمعنى الأكاديمى ، وإنما نحن سوف نتحدث عن تقسيمات أخرى تبعد عن معنى « المدرسة » الأكاديمى .

وهنا قد يلاحظ القارئ أننى لم أصف كتاب التاريخ غير الأكاديميين بأنهم « مؤرخون » ، بل وصفتهم بأنهم « كتاب التاريخ » . ولعل فى ذلك كنت متعمدا ، فمع اعترافى بأن هناك من الأعمال التى كتبها هؤلاء الكتاب ما يرق إلى مستوى الأعمال الأكاديمية ، وأن هناك من الأعمال التى كتبها مؤرخون أكاديميون ما لا يرق إلى مستوى الأعمال الأكاديمية — إلا أنه يبقى من الضروري أن تقصر « وصف مؤرخ » على المؤرخ الأكاديمى ، طالما أننا قد اعترفنا بأن التاريخ « علم » و « فن » ، وليس نوعا من الكتابة الأدبية ! .

وفى ذلك فنحن لا نخرج على المألوف ، فالطبيب هو من تخرج فى كلية الطب والمهندس هو من تخرج فى كلية الهندسة والمحامى أو القاضى هو من تخرج فى كلية الحقوق ، والمؤرخ هو من تخرج فى أقسام التاريخ وحصل على درجات علمية عليا فى فرع التاريخ الذى يتخصص فيه .

وبعد أن انتبهنا من هذا التدخل الضرورى ، فقد يكون السؤال الأمثل الذى نبدأ به موضوعنا الرئيسى عن المدارس التاريخية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ، هو ماذا نعنى بتاريخ مصر المعاصر ؟ — وبمعنى أدق متى تبدأ الفترة التاريخية التى نطلق عليها اسم « التاريخ المعاصر » ؟ . فبدون الإجابة على هذا السؤال يصعب تحديد الدراسات التاريخية التى تدخل تحت اسم التاريخ المعاصر .

ولدينا فى هذا الصدد ثلاثة تواريخ هامة يمكن اتخاذ أحدها بداية للتاريخ المعاصر : أولها الثورة العربية ، والثانى ، ثورة ١٩١٩ ، والثالث ، ثورة يوليو . وبالنسبة للثورة العربية فقد يركى اختيارها بداية لتاريخ مصر المعاصر ، أنها أول ثورة تقوم بها الطبقة البورجوازية الجديدة التى أنشأها محمد على فى عام ١٨٣٧ — ١٨٤٢ فى سعيها للحصول على السلطة من يد الوصاية الأجنبية والخليوية ، وتحرير وسائل الإنتاج من العناصر الأجنبية ، كما أنها أول ثورة يشترك فيها الجيش المصرى الحديث المكون من عناصر مصرية ، كما أنها السبب المباشر فى الاحتلال البريطانى الذى استمر حتى عام ١٩٥٦ .

أما ثورة ١٩١٩ فقد يركى اختيارها بداية لتاريخ مصر المعاصر أنها أول ثورة قومية بالمعنى الغربى — أى المعنى المتخلص من كل نزعة إسلامية تربط مصر بالعالم الإسلامى أو بفكرة الجامعة الإسلامية — فهى بهذا الشكل تمثل انتقال الشعب المصرى من أيديولوجية الجامعة الإسلامية التى عاش فى ظلها قرونا عديدة وطويلة منذ الفتح الإسلامى — إلى القومية المصرية بمعناها الحديث .

أما ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلعلها أصحح بداية لتاريخ مصر المعاصر ، نظرا لأنها الثورة الوحيدة التى غيرت علاقات الإنتاج بقوانين الإصلاح الزراعى أولا وبالتأميم ثانيا ، وغيرت بالتالى البناء الفوق كله فكان التغيير الذى أصاب مصر فى عهدها تغييراً شاملاً يشمل البناء التحتى والبناء الفوق معاً .

على أنه يعاب على الاختيار الأخير أن الثورة حديثة العهد جدا ، ولم تكتب فيها كتابات تاريخية كافية للتقويم ، كما أن الأخذ بهذا الاختيار ينفى صفة المعاصرة عن الفترة السابقة عليها ، ويلحقها — بالضرورة — بالتاريخ الحديث ، وهو أمر غير معقول .

أما الاختيار الثانى ، وهو ثورة ١٩١٩ فعليه أنه يقطع الصلة بمسبباتها ، وهى الاحتلال البريطانى ، مع عدم إمكانية دراسة ثورة ١٩١٩ دون دراسة الاحتلال البريطانى . وليس من المناسب اختيار بداية للتاريخ المعاصر تكون وثيقة الارتباط بما سبقها من أحداث ، لأن ذلك يقطع ما بين الظاهرة التاريخية وأصولها .

بقى الاختيار الأول ، وهو النورة العراية ، وهى تمثل الظروف التى وقع فيها الاحتلال البريطانى ، الذى يمثل عهده التاريخ المعاصر لمصر ، كما تقدم فترة زمنية خصبة تقدمت فيها دراسات تاريخية كافية لظهور مدارس تاريخية في معالجتها يمكن تتبعها والتبصير بينها . وهو ما تأخذ به في هذه الدراسة .

نشأة كتابة تاريخ مصر المعاصر :

على المستوى الأكاديمي يمكن القول إن تاريخ الكتابة التاريخية في تاريخ مصر المعاصر لم يبدأ بصورة جدية إلا بعد التغيير الذى طرأ على البناء التحتي في مصر بقرارات التأميم في يوليو ١٩٦١ ، وبعد صدور الميثاق الوطنى في ٢١ مايو ١٩٦٢ .

فحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ظلت الرسائل العلمية في موضوعات تاريخ مصر الحديث منحسرة في موضوعات التاريخ الحديث وحدها دون أن تتخطاها إلى أية موضوعات معاصرة . ويرجع السبب في ذلك إلى الاعتقاد السائد في ذلك الحين بين المؤرخين بعدم إمكانية كتابة التاريخ المعاصر ، وبضرورة مضي خمسين عاما على انتهاء الحدث التاريخي حتى تتوفر وثائقه ومصادره الأساسية ، ويمكن بالتالى كتابته .

وقد كان الدكتور محمد مصطفى صفوت هو المؤرخ الوحيد الذى تناول موضوعا معاصرا يبحثه الذى نشره في المجلة التاريخية المصرية عن « موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية ١٨٧٦ — ١٩١٤ » (مج ١ — ١٩٤٨) ، وبخه الآخر الذى نشره بنفس المجلة عن « الجلاء الإنجليزي عن مصر ، وبمعه سير هنرى درمند وولف » (مج ٢ ، ج ١ — ١٩٤٩) .

وقد استمر هذا الإغفال لتاريخ مصر المعاصر طوال السنوات الخمس الأولى من الثورة ، حيث لا نجد أية رسائل علمية أو مقالات تاريخية عن تاريخ مصر المعاصر . على أنه في الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٣ أخذ الاهتمام بتاريخ مصر المعاصر يظهر على استحياء ، فقد نوقشت في جامعة القاهرة رسائلان للمجستير عن « حياد قناة السويس ١٨٥٤ — ١٩١٩ » (١٩٥٧) ، و « التنظيمات الإدارية والحكومية وتأثيرها في مصر في الفترة ما بين ١٨٨٢ — ١٩١٤ » (١٩٥٨) . كما قدمت رسالة للدكتوراه عن « تطور الحركة القومية في مصر ١٨٨٢ — ١٩١٩ » (١٩٥٧) ، وقدمت رسالة أخرى عن « أهمية قناة السويس الاستراتيجية والسياسية ١٩١٤ — ١٩٥٤ » (١٩٦١) . وفي جامعة الإسكندرية نوقشت رسالة للدكتوراه عن « تطور النظام النيابي في مصر ١٨٨٠ — ١٩١٤ » (١٩٥٨) ، كما نوقشت في جامعة القاهرة رسالة للدكتوراه عن « تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية وأثرها في تطور الحركة الوطنية ١٩١٤ — ١٩٥٢ » . وهى من رسائل القص واللصق .

ويلاحظ أن هذه الرسائل المحدودة قد تناولت موضوعات تنتهى زمنيا بالحرب العالمية الأولى أو عام ١٩١٩ ، فيما عدا تلك الرسالة عن « تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية » التى انتهت زمنيا بعام ١٩٥٢ ، ولا تعد عملا علميا ذا قيمة ، ومن الأفضل إسقاطها احتراما للبحث العلمى التاريخي .

ويمكن القول إن الاهتمام بالكتابة التاريخية عن مصر المعاصرة قد بدأ بعد عام ١٩٦٢ ، وبصفة خاصة بعد أن طلب الميثاق الوطنى ، الذى قدمه عبد الناصر للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ، إعادة كتابة تاريخ مصر القومى على نحو يهدم ادعاءات أسرة محمد على ويكشف بطولات الشعب المصرى . وقد عبرت عن ذلك تلك الفقرة من الميثاق بقولها : « إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال في تاريخها

تأهين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها ^(١) . وهذه الفقرة لا تقتصر على حكام أسرة محمد علي ، بل وتتاول زعماء مصر في المرحلة السابقة أنفسهم من رجال الوفد ، ممن قادوا كفاح مصر واصطدم بهم الثورة عند قيامها ^(٢) .

وقد رافق تلك الدعوة دعوة أخرى بإعادة كتابة التاريخ القومي من مفهوم اشتراكي ، خصوصا بعد ما أحدثته الثورة من تغيير في البناء التحتي بقوانين التأمين في يوليو ١٩٦١ . وأخذت هذه الدعوة تتهاجم ما أسمته « بالمدرسة الوطنية » في كتابة التاريخ ، على أساس أن هذه المدرسة « على فضلها وقدرها — أقل إمكانية في تسجيل الحركة الوطنية والتاريخ السياسي ، من أصحاب النظرة الاشتراكية » . ومعروف أن هذه المدرسة الوطنية ، التي كانت تقصدها تلك الدعوة والتي رفعها الدكتور محمد أنيس هي مدرسة خارج الدائرة الأكاديمية ، التي رأينا ضالة اهتمامها بكتابة تاريخ مصر المعاصر طوال السنوات العشر الأولى من الثورة .

وقد تصادف في نفس الوقت تقريبا أن صدرت دراسة للماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة عن « تطور الحركة الوطنية في مصر من عام ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ » . أثبتت إمكانية كتابة التاريخ المعاصر . وكان قد احتدم خلاف في الرأي بين أساتذة التاريخ الحديث حول إمكانية كتابة التاريخ المعاصر بمناسبة تسجيل هذه الرسالة للماجستير ، حيث اعترض الدكتور حسن عثمان ، أستاذ التاريخ الحديث بمعهد الدراسات الإفريقية على تسجيل رسائل للماجستير والدكتوراه في التاريخ الحديث إلا عن فترة يكون قد مر عليها ٥٠ سنة حتى تتوفر وثائقها . ومعنى ذلك توقف الدراسة التاريخية حتى بداية الحرب العالمية الثانية . ولكن الدكتور محمد أنيس — يؤيده المؤرخ شفيق غربال — وقفا ضد هذا الرأي ، وكان من رأى الدكتور محمد أنيس أنه من الحكمة دراسة أية فترة زمنية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ما دامت أصبحت تمثل وحدة زمنية ومرحلة تاريخية مستقلة بذاتها ، وبذلك يمكن دراسة القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٨ ، ودراسة الأحزاب في مصر ، وتناول العالم العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتاريخ الحركات الوطنية حتى مرحلة الاستقلال الوطني ^(٣) .

ويتضح من ذلك تواضع الدعوة إلى كتابة تاريخ مصر المعاصر ، حيث إن الدراسات التاريخية الحالية قد تجاوزت ثورة يوليو ، بل ووصلت حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ^(٤) ، بل إن دراسة الدكتور يونان لييب رزقي قد وصلت بالأحزاب السياسية في مصر إلى عام ١٩٨٤ .

والمهم هو أنه بدأت منذ ذلك الحين كتابة تاريخ مصر المعاصر بشكل جدي ومكثف في الجامعات المصرية ابتداء من عام ١٩٦٤ ، حتى أنه في السنوات العشر التالية كان مجموع جوع رسائل للماجستير والدكتوراه التي أجيّزت بالفعل قد بلغ عشرين رسالة ^(٥) — أي أربعة أضعاف الرسائل التي قدمت في السنوات العشر الأولى من الثورة ^(٦) . هذا عدا المقالات التاريخية التي ظهرت في « المجلة المصرية للدراسات التاريخية في تاريخ مصر المعاصر » ، والتي تأخرت في الصدور عن الرسائل العلمية ، حيث بدأ أول مقال للدكتور يونان لييب عن « أزمة العقبة المعروفة بمحادثة طابا ١٩٠٦ » في سنة ١٩٦٧ ، وبلغ عددها حتى سنة ١٩٨٥ خمسة عشر مقالا ^(٧) . يضاف إلى ذلك الكتب التي صدرت في تلك الفترة تعالج موضوعات معاصرة ، مثل كتاب : « ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ » ، الذي أصدرته مؤسسة الأهرام في سنة ١٩٦٩ ، وكتاب « تاريخ الوزارات المصرية » للدكتور يونان لييب ، الذي صدر عن دار الأهرام أيضا في ١٩٧٥ ، والكتب التي صدرت لمؤلف هذا البحث في تلك الفترة ، وتناولت : « الجيش المصري في السياسة » (سنة ١٩٧٧) ، و « صراع الطبقات في مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٥٢ م في سنة ١٩٧٨ . « والصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ — ١٩٣٩ »

(١) حلال السيد : أول رسالة عن تاريخ الحديث تأليف نخامة القاهرة ، مقال بحرية الجمهورية في يونيو ١٩٦٤ . ويلاحظ أن الكتاب يستعمل مصطلح « التاريخ الحديث » لأن هذا المصطلح لم يكن شائعا .

(٢) انظر للمؤلف كتاب : « حرب أكتوبر في حكمة التاريخ » (مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .

(٣) احصلنا على ثلث الرسائل الجامعية في التاريخ والآثار لدرجتي الماجستير والدكتوراه ، الذي نشرته المجلة التاريخية المصرية تعافاً في أبحاثنا من المجلد الثالث عشر ١٩٦٧ إلى المجلد الثامن والعشرين (١٩٧٥) .

(٤) انظر كشاف علة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (١٩٤٨ — ١٩٨٥) ، إعداد رفعت موسى محمد ، ومراجعة الدكتور عبد النعم الجميحي (١٩٨٥) .

(في سنة ١٩٧٩) ، و « الفكر الثوري في مصر قبل ثورة يوليو » (في سنة ١٩٨١) والمواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩ — ١٩٧٩ (في سنة ١٩٨٢) ، و « الإخوان المسلمون والتنظيم السري » (في سنة ١٩٨٣) ، و « مذكرات السياسيين والزعماء في مصر » في سنة ١٩٨٤ .

كان الحد الفاصل للدراسة التاريخية في التاريخ المعاصر هو ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ولكن تم تجاوز هذا الحد الفاصل بدراسة « الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ » الذي صدر في سنة ١٩٧٥ ، ثم « عبد الناصر وأزمة مارس » ، الذي صدر في سنة ١٩٧٦ ، و « تحطيم الآلة » ، حرب يونيو ١٩٦٧ ، و « حرب أكتوبر في محكمة التاريخ » — وهذه الكتب لمؤلف هذا البحث . كما كتب الدكتور صلاح العقاد « مأساة يونيو ١٩٦٧ » ، الصادر سنة ١٩٧٥ ، وكتب الدكتور يونان لبيب « الأحزاب السياسية في مصر من ١٩٠٧ — ١٩٨١ » .

المدارس التاريخية :

وكان من الطبيعي أن تتجه هذه الدراسات في تاريخ مصر المعاصر انجابهين رئيسيين : الأول ، التاريخ السياسي ، والثاني ، التاريخ الاجتماعي . ومن هنا نشأت مدرستان متخصصتان .

وقد اتجهت مدرسة التاريخ السياسي إلى دراسة الحركة الوطنية ، والعلاقات المصرية البريطانية ، والأحزاب السياسية المصرية ، والزعامات السياسية . بينما اتجهت مدرسة التاريخ الاجتماعي إلى دراسة الطبقات الاجتماعية ، وعلاقات الإنتاج في المجتمع المصري . وليس معنى ذلك أن المدرستين كانتا منفصلتين ، بمعنى أن بعض المؤرخين تخصصوا كلية في التاريخ الاجتماعي ، وإنما معناه أن بعض المؤرخين انصرفوا لدراساتهم الرئيسية إلى التاريخ الاجتماعي ، والبعض الآخر انصرفوا لدراساتهم الرئيسية إلى التاريخ السياسي .

وعلى سبيل المثال فقد كتب الدكتور رؤف عباس دراساته الرئيسية عن « كبار الملاك » و « الحركة العمالية » ، كما قدم دراسة عن « حزب الملاح الاشتراكي » ، ولكنه حقق جزءا من مذكرات محمد فريد ، وكتب كتابا عن « جماعة النهضة القومية » . وقد كتب الدكتور عاصم الدسوقي دراسته الرئيسية — وهي رسالته للدكتوراه — عن « كبار ملاك الأراضي الزراعية » ، ولكن رسالته للماجستير كانت عن « مصر في الحرب العالمية الثانية » . وقد كتب صاحب هذا البحث كتابه النظري عن « صراع الطبقات في مصر » ، ولكن كتبه الأخرى تناولت موضوعات شتى من التاريخ السياسي ، سواء فيما يتصل بالحركة الوطنية ، أو الجيش المصري ، أو حروب ثورة يوليو . وقد كتبت الدكتور لطيفة محمد سالم دراسة اجتماعية عن « النظام القضائي المصري الحديث ١٩١٤ — ١٩٥٢ » ، كما كتبت عن « المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي » ، ولكن لها مؤلفات أخرى في التاريخ السياسي ، مثل « مصر في الحرب العالمية الأولى » . وقد كتب الدكتور على بركات عمله الرئيسي عن « تطور الملكية الزراعية ١٨٤٦ — ١٩١٤ » ولكن له مؤلفات في التاريخ السياسي . على أن هذا لا ينفي أن غالبية المؤرخين المصريين انصرفوا في كتابة تاريخ مصر المعاصر إلى التاريخ السياسي .

وفي الوقت نفسه كانت تظهر مدرسة التفسير المادي للتاريخ ، التي تختلف عن المدرستين السابقتين ، فمنذ بداية الأمر — أي منذ أن انتقل زمام الدراسات التاريخية في مصر إلى أيدي المؤرخين المصريين ، حصر هؤلاء المؤرخون اهتمامهم في منهج البحث التاريخي العلمي ، كما توصل إليه لانجلو وسينيوبوس Langlois et Seignobos في كتابها الرائع ، الذي صدر في أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٨) تحت عنوان « مقدمة إلى الدراسات التاريخية » Introduction aux Etudes Historiques — ولم ينتقل هذا الاهتمام إلى فلسفة التاريخ .

ومعنى هذا الكلام هو أن المؤرخين المصريين حصرُوا أنفسهم بوقائع التاريخ المحدودة بحدود الزمان والمكان ، ولم ينتقلوا

بهذا الاهتمام إلى التاريخ نفسه وقوانين حركته . وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن للمادية التاريخية ، وهى المنهج العلمى لكشف قوانين الحركة التاريخية ، وهى إحدى أسس الماركسية ، وهى أيديولوجية لا يعتنقها المؤرخون المصريون .

وهذا يفسر أن استخدام المادية التاريخية في تفسير الأحداث التاريخية كان على يد مؤرخين ماركسيين أو يتعاطفون مع الفكر الماركسى ، كما يفسر أيضا أن استخدام المادية التاريخية في تفسير أحداث التاريخ المصرى جرى لأول مرة على يد مفكرين مصريين وليس على يد مؤرخين ، وهو ما سوف نتناوله في القسم الثالث من بحثنا .

وعلى كل حال قد جرت أول محاولة لتفسير تاريخ مصر الاجتماعى في ضوء المادية التاريخية على يد الدكتور محمد أنيس في عام ١٩٦٥ ، في دراسته التى نشرها تباعا في مجلة « الكاتب » اليسارية ، تحت عنوان : « دراسة في المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية » . وتتسم بسمات التجارب الأولى ، حيث يعوزها المعلومات التفصيلية الضرورية لتكوين الصورة التاريخية الدقيقة المطلوبة ، كما أنها تسير في خط الميثاق الوطنى بالضرورة ، حيث كان الدكتور محمد أنيس عضوا في « مكتب الفكر والتجارب الاشتراكية في الخارج » ، التابع لأمانة الدعوة والفكر ، ولذلك اعتبرت الدراسة تاريخ مصر قبل ثورة يوليو تمهيدا لقيام الثورة ، مع ما أصبح الآن معروفا من أن الثورة لم تتم لإجراء التغييرات الاجتماعية التى قامت بها بالفعل ، وإنما قامت لخلق الملك فاروق فقط ، كما أنها لم تتم للاصطدام بالوفد ، وإنما قامت لإزالة العوائق في طريق الدستور ، بما يعنيه ذلك من إزالة العوائق في طريق وصول حزب الأغلبية إلى الحكم ، وأنه لم يكن إلا بعد أن قرر الضباط الاستيلاء على الحكم في البلاد حين أخذ يعاد صياغة التاريخ المصرى المعاصر بما يبرر استيلاء الثورة على السلطة .

وعلى كل حال ، فإن الدراسة الثانية التى استخدمت المادية التاريخية كانت هى الدراسة التى نشرت لكاتب هذا البحث تحت عنوان : « صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ » — وكانت في الأصل الفصل الأول في رسالة الدكتوراه التى نوقشت في عام ١٩٧٠ بجامعة القاهرة تحت إشراف الدكتور محمد أنيس ، تحت عنوان : « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦ — ١٩٤٥ » . وهى أول دراسة أكاديمية لصراع الطبقات في مصر تستخدم المادية التاريخية في التفسير وفى الوقت نفسه تطبق قواعد منهج البحث التاريخى . وقد أدى هذا المزج إلى طرح النموذج الذى قدمته النظرية الماركسية للصراع الطبقي جانبا ، بعد أن تم اكتشاف أن هذا النموذج خاص بأوروبا ، لكنه لا يصلح للتطبيق في البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة ، حيث يتقلب هذا الصراع من صراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، إلى صراع بين الذين يملكون والذين يملكون أيضا ، ثم يتحول إلى صراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون بعد أن تستقر وسائل الإنتاج في يد الطبقة المالكة الوطنية .

ومن ذلك يتضح أن مدرسة التاريخ الاجتماعى ليست مرادفا لمدرسة التفسير المادى للتاريخ ، فالأولى تركز على التخصص ، فتوجه اهتمامها إلى دراسة الطبقات الاجتماعية ، والثانية تركز على المنهج — أى على التفسير المادى للتاريخ — فتفسر الحدث التاريخى في إطار قوانين الحركة التاريخية .

وفى نفس الوقت ، وعلى مستوى المؤرخ ، ظهرت مدرسة الحياد التاريخى ، التى ترى أن يتجرد المؤرخ من ذاته عند إعداد دراسته لكى يوفق لها الحد المطلوب من الموضوعية . وهذه المدرسة تشمل الغالبية العظمى من المؤرخين . بينما ظهرت مدرسة أخرى وجدت من الشجاعة ما تعترف به من استحالة التجرد من الذات ، بل ترى أن مثل هذا التجرد لو تم يؤدى إلى تحويل الدراسة التاريخية إلى وقائع أو حوليات ، أو فى أحسن الأحوال — مجرد تكديس لأحداث ميتة لا نبض فيها ولا حياة .

وكان أول من جرؤ من المؤرخين المصريين على الاعتراف بالمظور التاريخي — أى استحالة التجرد من الذات — هو المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة ، أستاذ التاريخ الوسيط بجامعة القاهرة ، فى تصدير ترجمته لكتاب المؤرخ الانجليزى هيربرت فيشر عن تاريخ أوروبا ، حيث اعترف فى وضوح تام بأن « المؤرخ لا يستطيع أن يتجرد من حصيلته الثقافية ووضعه الجغرافى ، لأن ثقافته وجغرافيته تتكون منها نافذته ، أى شبكه الذى يستنشق منه المعنويات والماديات من أوصاف المعرفة والحياة اليومية . وليس معنى هذا أن اختلاف التوافذ يقرر الحقائق التاريخية ، أو يعدل فى ترتيبها التاريخى ، بل معناه أنها تغير النظرة إليها تغيراً زعيماً بعرض أصناف الحقائق الثابتة عروضاً مختلفة » .

ومن سوء الحظ أن القليل من المؤرخين قد قرأ هذا الاعتراف الخطير لأنه صدر فى تصدير كتاب مترجم ، ولم يصدر فى مقال فى مجلة علمية متخصصة . وأغلب الظن أن الكثيرين ممن قرأوه لم يفهموا مغزاه ، لقلة اهتمام المؤرخين المصريين والعرب بالمسائل المنهجية فى علم التاريخ .

على أنه مع ذلك أمكن رصد عدد من المؤرخين ممن يمكن القول إنهم يعبرون عن مواقف فكرية وأيديولوجية واجتماعية ، ومن هؤلاء الدكتور محمد أنيس والدكتور صلاح العقاد والدكتور يونان لبيب وكاتب هذا البحث . وكل ذلك فى إطار منهج البحث التاريخى العلمى الذى يلزم صاحبه بالموضوعية . وهناك آخرون لهم مواقف على حساب منهج البحث التاريخى العلمى ، وهو ما يتمثل فى الدراسات التى شوهت تاريخ زعماء الوفد ، مسابقة لثورة يوليو فى مغاليتها نحو تاريخ الوفد من تاريخ النضال الوطنى والحركة الوطنية .

وعلى مستوى تطبيق منهج البحث التاريخى ، فقد ظهرت مدرستان : الأولى السرد التاريخى — أو مدرسة القص واللقى — ومدرسة التحليل والنقد . ويمكن القول دون مبالغة إن غالبية الدراسات التاريخية التى صدرت فى شكل رسائل للماجستير أو الدكتوراه من الجامعات المصرية ، تعتمد على السرد التاريخى والقص واللقى . فهى تكتفى بتقسيم الموضوعات التى تعالجها إلى أبواب وفصول ، ثم تقوم بتجميع المادة المطلوبة ، وتبدأ فى رصها حسب أبوابها وفصولها المختلفة ، بما يقدم معلومات تفصيلية غزيرة ، ولكنها غير مترابطة ، وقد تكون فى كثير من الأحيان متناقضة . ومثل هذه الدراسات يصعب وصفها بدراسات تاريخية أكاديمية حقيقية ، وقد أساء أصحابها إلى أنفسهم بقدر ما أساء المشرفون على هذه الرسائل إلى أنفسهم أيضاً .

أما مدرسة التحليل والنقد التاريخى فيمثلها الأستاذ محمد شفيق غربال ، والدكتور محمد أنيس ، والدكتور صلاح العقاد ، والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، والدكتور يونان لبيب ، والدكتور رؤف عباس ، والدكتور عبد العظيم رمضان ، والدكتور أحمد زكريا الشلق . ونحن هنا لا نعرض للأستاذة الذين تبعد تخصصاتهم عن تاريخ مصر المعاصر .

وربما كان خير ما يمثل منهج الأستاذ محمد شفيق غربال التحليل ، كتابه عن « المفاوضات المصرية البريطانية » ، وكتابه : « تكوين مصر » ، الذى يشتمل على عشرة أحاديث أذاعها باللغة الإنجليزية من دار الإذاعة المصرية ، ونقلها إلى العربية بمعاونة محمد رفعت فى عام ١٩٥٧ . أما الدكتور محمد أنيس فيمثل منهجه كتاباه : « حادث ٤ فبراير » ، و « حريق القاهرة » . ويمثل منهج الدكتور صلاح العقاد كتاباه : « مأساة يونيو ١٩٦٧ » ، « حقائق وتحليل » ، و « السادات وكاتب ديفيد » . وبالنسبة للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فيمثل منهجه التحليل كتابه « تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة » . أما الدكتور يونان لبيب فيمثل منهجه كتبه عن « تاريخ الوزارات المصرية » ، و « الأصول التاريخية لمسألة طابا » ، و « الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ » . ويمثل منهج الدكتور رؤف عباس التحليل كتاباه : « مذكرات محمد فريد » و « الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٣٧ » . وبالنسبة للدكتور أحمد زكريا الشلق

فكتابته عن « الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ — ١٩٥٣ » . أما كاتب هذا البحث فيمكن اتخاذ كتاب « تطور الحركة الوطنية » و « الإخوان المسلمون والتنظيم السرى » ، و « حرب أكتوبر في محكمة التاريخ » كمنهج ١ .

ويتضح من هذا العرض أن بعض المدارس التاريخية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ليست منفصلة عن بعضها البعض كلية . فمدرسة الحياض التاريخية تتداخل مع مدرسة السرد التاريخي ، ومدرسة التحليل والنقد التاريخي تتداخل مع مدرسة التفسير المادى للتاريخ ومدرسة المنظور التاريخي . وفي الوقت نفسه فإن بعض المدارس تنفصل عن بعضها انفصالا تاما . وعلى سبيل المثال فإن المؤرخ الذى ينتمى لمدرسة التفسير المادى للتاريخ ، لا يمكن أن ينتمى لمدرسة الحياض التاريخي أو مدرسة السرد التاريخي ، لأن انتباهه الأيديولوجي يتأى به عن الحياض ، كما أن أيديولوجيته تقوم على التحليل لا السرد . وفي الوقت نفسه فإن كثيرا من المؤرخين الذين ينتمون إلى مدرسة التاريخ الاجتماعى — بمعنى أن دراساتهم تناولت بعض الطبقات الاجتماعية في مصر — هم أبعد ما يكونون عن مدرسة التفسير المادى للتاريخ ١ ، وكثيرون ممن ينتمون إلى مدرسة التاريخ السياسى هم أقرب ما يكونون إلى مدرسة التفسير المادى ١ ، ومنهم الدكتور يونان لبيب ، فهو يربط العمل السياسى بالقوى الاجتماعية التى تقوم به ، ويربط هذه القوى الاجتماعية بأصولها الاقتصادية — وهذا من صميم عمل مؤرخ التفسير المادى . والمثال على ذلك كتابته عن « تاريخ الوزارات المصرية » ، وكتابته الأخير عن « الأحزاب السياسية في مصر » . وكذلك الحال بالنسبة للدكتور رؤوف عباس ، خصوصا في كتابته عن « جماعة النهضة القومية » ، حيث قدم لموضوعه بفصل عن « المسألة الاجتماعية في مصر بين الحرين » .

على كل حال فإن هذا الكلام عن مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر على الصعيد الأكاديمي ، ينصب — كما رأينا — على المؤرخين المحدثين ، أى على مؤرخي التاريخ الحديث . على أنه ظهر في الفترة الأخيرة كتب تاريخية في تاريخ مصر المعاصر كتبها مؤرخون في التاريخ الإسلامى ، مثل الدكتور حسين مؤنس ، الذى كتب « باشوات وسوبر باشوات » ، والدكتور أحمد شلبي ، الذى كتب كتابه « حرب ٧٦ — ٧٣ ، دراسة مقارنة » . ومثل هذه الدراسات ، التى كتبت للتعبير عن آراء سياسية ، تخرج عن إطار الدراسة التاريخية ، وتدخل في إطار الكتب السياسية . فالهدف الرئيسى من البحث التاريخي هو استرداد الماضى كما كان أو قريبا مما كان ، وليس خدمة غرض معين أو فكرة مسبقة .

وهذا ينقلنا إلى الكتابات التاريخية التى كتبها غير أكاديميين . وهذه الكتابات جميعها لا ينطبق عليها مقاييس الدراسة التاريخية العلمية ، ولا تستخدم منهج البحث العلمى التاريخي ، فيما عدا دراسات الأستاذ طارق البشرى ، التى تقترب لحد كبير من الدراسات الأكاديمية نظراً لأن الدراسة القانونية لطارق البشرى تقترب من الدراسة التاريخية من ناحية أن كلتا الدراستين تستهدفان الوصول إلى الحقيقة التاريخية — الأولى بالنسبة لحوادث الأفراد ، والثانية بالنسبة لوقائع الأمم .

ويمكن — مع ذلك — تمييز المدارس الآتية في دراسات غير الأكاديميين :

الأولى ، مدرسة الرافعى — أو مدرسة الحزب الوطنى . وهى مدرسة سياسية أكثر منها مدرسة تاريخية ، إذ لا يهتمها الحقيقة التاريخية بقدر ما يهتمها صيغ هذه الحقيقة بصيغة الحزب الوطنى . وقد مر الحزب الوطنى بدورين فهى تاريخية الأول قبل الحرب العالمية الأولى وهو دور وطنى لا شبهة فيه أما الثانى فهو دور مزايده وانتهازى ومتواطئ مع القصر ضد الشعب ، وبالتالي فهو دور سلبى ومن هنا خطورة الكتابات التاريخية التى كتبها كتّاب هذه المدرسة وأبرزهم عبد الرحمن الرافعى وصبرى أبو الجعد ، وفتحى رضوان كتابات تزيف تاريخ مصر لصالح الحزب الوطنى وتأكيد آرائه . ومن هذا التزييف ما كتبه عبد الرحمن الرافعى عن عودة الوفد إلى الحكم في عام ١٩٥٠ ، فقد كتبه تحت عنوان : « عودة الحكم المطلق » ١ .

حل أن عبد الرحمن الرافعى خدم الدراسة التاريخية خدمات جلى بما قدمه من وثائق ومعلومات وتفصيلات ، مما يمكن أن يفيد منه الباحث الأكاديمي الذى يسعى للوصول إلى الحقيقة ، إذا هو جردها من صبغة التحيز التى اصطبغت بها . وتعتبر كتبه عن الفترة الزمنية السابقة على ظهور الحزب الوطنى ذات أهمية أكبر ، لانعدام شبهة التحيز فيها لحد كبير .

أما المدرسة الثانية فهي التفسير المادى للتاريخ ، وأبرزها : إبراهيم عامر ، وشهدى عطية الشافعى ، ورفعت السعيد ، وصلاح عيسى . وهى تركز على الجانب النظرى ، وتتقى من الأحداث ما يؤكد تصورها المسبق لتاريخ مصر المعاصر ، الذى تقترض فيه أنه تم وفقا للنموذج الغربى ، كما أنها تعتمد لتضخيم دور الحركة الشيوعية فى مصر ، وإعطائه شكلا دعائيا يخدم الدعوة الشيوعية فى مصر ، كما أنها تدير ظهرها لمنهج البحث التاريخى العلمى ، لعدم إلمامها به ، وفى نفس الوقت فإن افتقار أفراده للعقلية التاريخية ، التى يكتسبها المؤرخ من خلال دراساته الطويلة ، يؤثر تأثيرا سلبيا على النتائج التى تستخرجها من الدراسات . وعلى سبيل المثال فعلى الرغم من اهتمام اثنين من أفراد هذه المدرسة ، وهما رفعت السعيد وصلاح عيسى ، بدراسة الثورة العربية ، إلا أن أيا منهما لم يستطع استيعاب روح وفكر العصر الذى يؤرخان له ، فهما يفتلان كلية أن القرن التاسع عشر فى مصر كان امتدادا للتاريخ الإسلامى العام ، وأن المصريين كانوا يعيشون تحت أيديولوجية الجامعة الإسلامية وليس تحت أيديولوجية القومية المصرية التى لم تبرز إلا فى ثورة ١٩١٩ . ومن هنا فقد تصورا أن الصراع فى الثورة العربية كان دائرا بين فلاحين مصريين وباشوات شركسة وأتراك ، وهو خطأ فادح ، فوق أنه خطأ أيديولوجى يعفل نظرية صراع الطبقات .

ولقد ناقشنا فى كتابنا « صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ » ، وعلى مدى عشرين صفحة كاملة (من ص ١١ إلى ص ٣١) أخطاء هذه المدرسة فى تفسير تاريخ مصر المعاصر ، وهى الأخطاء التى أدى إليها محاولتها كى عنق التاريخ المصرى وإخضاعه لأنموذج التطور الاجتماعى الأوروبى ، مع أن ما حدث فى أوروبا كان نسيجاً وحيداً . ويكفى هنا أن نورد رؤوس القضايا التى ناقشناها فى هذا الكتاب ، فمنها مقولة أن « من يملك الأقدنة يملك مقاعد البرلمان ويملك بعدها مقاعد الحكم » ، وقد حطم الفلاح المصرى هذه المقولة ، ثم ظروف نشأة الفاشية فى مصر فى أواخر العشرينيات وطوال الثلاثينيات ، وخطأ هذه المدرسة فى تفسيرها . ومسألة نشأة الحزب السعدى فى عام ١٩٣٧ ، والخطأ النظرى الذى وقعت فيه هذه المدرسة فى تحليلها . ومسألة صلة التركيب الطبقي لقيادة الوفد بالسياسة الاقتصادية للحزب ، وخطأ تلك المدرسة فى تحليلها . ومسألة رجعية طبقة كبار الملاك وثورية الطبقة الرأسمالية ، وانسياق هذه المدرسة وراء النموذج الأوروبى فى تفسيرها . ومسألة خروج رجال حزب الأمة من حزب الوفد وتأليفهم حزب الأحرار الدستوريين ، وخطأ هذه المدرسة فى تفسير هذه المسألة . وأخيراً أخطاء هذه المدرسة فى استعمال مصطلح « البورجوازية المصرية » و « الإقطاع » ، مما يوضح خضوعها خضوعاً تاماً للقياس على أوروبا فى تفسير ظاهرات تاريخ مصر المعاصر ، وعجزها عن استخدام منهج البحث التاريخى أو استخدام النظرية نفسها — وهى المادية التاريخية — فى تفسير ظاهرات تاريخ مصر الاجتماعى والسياسى المعاصر .

أما المدرسة الثالثة من هذا الفريق من كتاب التاريخ ، فهى المدرسة العسكرية ، ويمثلها اللواء جمال حماد ، وأحمد حمروش . وهى مدرسة جادة ، قدمت دراسات طيبة للغاية فى تاريخ مصر المعاصر . فقد قدم الأخير دراسته عن « قصة ثورة يوليو » فى أربع مجلدات ، ويقترب لحد كبير من منهج البحث التاريخى والدراسات الأكاديمية . كما قدم الأول دراسته المطولة « من سيناء إلى الجولان » . وهذه الدراسات تقدم معلومات وفيرة بذل مؤلفوها جهداً عظيماً فى الحصول عليها ، كما أنها تتميز بقدر كبير من التحليل والتحقيق . ودراسة أحمد حمروش تتميز بأنها كتبت من منطلق تقلىمى فى فهم حركة التاريخ ، بحكم عضوية المؤلف السابقة فى تنظيم حدثو الشيوعى .

أما المدرسة الرابعة ، فيمكن إطلاق اسم « المدرسة الصحفية » عليها ، نظراً لأن الذين قدموا دراسات فيها هم من الصحفيين ، ويمثلها بالدرجة الأولى محسن محمد وموسى صبرى ومحمد حسنين هيكل ، وهم أغزر هذه المدرسة إنتاجاً ، وأكثرها اعتماداً على التوثيق ، وإن كان اعتماد محسن محمد على الوثائق البريطانية غير المنشورة يعطى أعماله أهمية خاصة ، كما أن خلو غرضه فى الكتابة التاريخية من الأهداف السياسية التى تميز أعمال الآخرين ، يجعل كتابته أقرب إلى منهج البحث

التاريخى من الأعمال الأخرى .

وفيما عدا هذه المدارس الأربع ، فهناك دراسات تاريخية كثيرة ظهرت فى تاريخ مصر المعاصر ، ولكنها متفرقة المنهج والفرض والقيمة التاريخية بحيث يصعب تصنيفها فى إطار مدرسة واحدة .

وبما لا شك فيه أن هذا الاهتمام من جانب غير الأكاديميين بكتابة تاريخ مصر يشير إلى شدة جذب أحداث التاريخ المصرى للكتاب والمفكرين والقانونيين ، بما يدفعهم إلى محاولة كشف النقاب عنها ، وبذل الجهد بين المصادر والوثائق المختلفة لمعرفة أسرارها . وكثير من هذه الأبحاث قد صادفها التوفيق ، وكثير من أخطأها التوفيق . وهى فى ذلك تتفق مع الدراسات الأكاديمية ذاتها ، حيث رأينا أن الكثير منها يعتمد على السرد التاريخى والقص واللصق ، مما يمكن معه القول بدون مبالغة أن مدرسة القص واللصق فى الكتابة التاريخية الأكاديمية هى أكبر هذه المدارس التاريخية على الإطلاق ، ولعل هذه الدراسة تعطينا الفرصة للاعتراف بهذه الحقيقة المرة ! .

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر (١٩١٩ - ١٩٥٢) الحدود بين الممكن والمُحال

على فهمي

توطئة :

أ - الالتزام ولفاق المصطلحات :

- ١ - الالتزام لفظة مُراوغة ، محملة - في الظاهر - بطابع قيمى إيجابى . بيد أن التمعن في اللفظ يُسلم إلى معنى محمل بطابع قيمى يبدو بالسالب في الظاهر ، إذ ما الالتزام إلا تحيز وتخوّب وتَقَوُّلٌ وانحياز .
- ٢ - ومن ثم فنحن نميل إلى تبني لفظ آخر أكثر صراحة وصرامة ، ألا وهو الانحياز في مقابل حياد وهمي بالضرورة . فقناعتنا المُعمّلة منذ زمن بعيد أنه لا حياد في العلم الاجتماعى وبضمنه التاريخ . فالباحث في العلوم الاجتماعية منحاز بالضرورة ، وإلا فهو (لا أدري) ، يخرج من دائرة البحث يُيقِن(١) .

ب - الموضوعية بين الحُلم والشهادة :

- ٣ - ينزع الباحثون في التاريخ إلى ادعاء الموضوعية ، وهو نُزوعٌ مشروعٌ ما بقى في دائرة الحُلم ، بيد أن هذا الادعاء يبدو متهازناً أمام محكات العمل ، إذ سرعان ما تبدو الفجوة واسعة بين هذا الحُلم المُعلن من جهة والعمل البحثي ذاته من جهة أخرى .
- ٤ - وعلى مستوى العمليات النفسية المعقدة ، يصعب على المرء أن يتجاهل الحُلم ، مهما كان واقعُ الشهادة ، مبدئاً ومهدراً لهذا الحُلم . فالجدل بين الحلم والشهادة أمر بالغ التجذر في النفس الإنسانية ، والقرآن الكريم يحدثنا : ﴿ وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ﴾ .

ج - كتابة التاريخ : « ريتوار كامل » أم محاولة في إعادة التركيب

- ٥ - يتنازع المتصدي لكتابة التاريخ ، الأمل في أن يقوم بتسجيل المعرفة (الماضية) بأكملها وفي تفاصيلها جميعاً من جهة ، والشك ، - في الوقت ذاته - في الوصول إلى حقيقة تاريخية موضوعية من جهة أخرى(٢) .
- ٦ - فالوقائع الماضية (التاريخية) ، قد حدثت في زمن مضى قريب أو بعيد ، وفي ظروف ذات أبعاد وتفاصيل بعينها ، وشارك في أحداثها أشخاص بلواتهم ، كانوا على مسرح الأحداث مُضطَرِّين بالحوية وبالحركة وبالذوافع . وقد أسدل الستار الآن نهائياً ، على المسرح وعلى الممثلين وعلى الجمهور . ثم يأتي المؤرخ محاولاً استعادة ذلك كله بدقائقه وبتفاصيله وبخيوته ، يراوده الأمل ويُخَيِّطُهُ الشك .
- ٧ - وبين قوى الأمل الدافعة وقوى الشك المُحيطَة ، يلعب المؤرخ دورَه في كتابة التاريخ ، يجمع المادة عن وقائع جزئية حدثت في الماضي ، هذه الوقائع الجزئية تشكل كلاً هو الواقعة التاريخية ، ومع ذلك يبقى السؤال الهام حول ما إذا كانت هذه المواد التي يجمعها للمؤرخ تكفى لعمل « ريتوار كامل » .
- ٨ - من واجب المؤرخ أن يتحرى أقصى درجات الدقة في جمع المادة ، وعليه أن يقوم بكافة الإجراءات الضرورية في سبيل التحقق والتثبت والمقارنات والتدقيق ، ثم يلجأ المؤرخ إلى محاولات دورية في إعادة تركيب المواد الجزئية عن جزئيات الواقعة التاريخية . ومن هنا يكون ما يقدمه المؤرخ هو مجرد محاولات في إعادة التركيب لا ترقى إلى مستوى « الريتوار التام » ، وإن كان يظل متشبهاً بالأمل في الوصول بعمله العلمى إلى هذا المستوى ، وهو لن يصل إليه مهما بذل ، لأن « الريتوار التام » - هنا - هو من قبيل الوهم المستحيل .

د - المرحلة الفارقة : قراءة التاريخ ، أو في التفسير :

٩ - على الرغم من أن مرحلة جمع المادة عن الوقائع التاريخية الجزئية ومحاولة إعادة التركيب ، يداخلها الانحياز الذاتي للمؤرخ ، كما سنورد تفصيلا فيما بعد . فإن انحياز المؤرخ في هذه المرحلة هو أقل صراحة من انحيازه عند التصدي للتفسير .

١٠ - فالتفسير - في جوهره - هو قراءة للتاريخ ، وهو ترجمة لموقف المؤرخ تجاه المادة الخام التي تمثل مصادر الكتابة التاريخية . ومن ثم تبدو قسمات وملامح الانحياز من جانب المؤرخ المعنى واضحة جلية ، مهما حاول تغليف انحيازه . في التفسير بأردية شكلية تكسى ألفاظ الجياد والموضوعية .

هـ - خطة الدراسة :

١١ - تناول - فيما يلي - بُعْدَى الانحياز والموضوعية ، عَبْرَ محاور ثلاث على التوالي :

المحور الأول : مصادر الكتابة التاريخية .

المحور الثاني : في إعادة التركيب .

المحور الثالث : في التفسير .

١٢ - وفي مبحثٍ رابعٍ نعرض لتصوراتٍ محددة لترشيد الكتابة التاريخية فيما يتعلق بمصادر كتابة تاريخ مصر المعاصرة بالأخص ، وأيضا تصوراتٍ أخرى حول ترشيد عمل الفريق في ميدان البحث التاريخي . ونذيل الدراسة بنبذة بأهم الإشارات والإحالات .

المبحث الأول - الانحياز والموضوعية ومصادر الكتابة التاريخية :

١٣ - تتنوع مصادر الكتابة التاريخية تنوعا كبيرا ، وتضيق وتتسع بحسب الجزئية محل الدراسة والفترة التاريخية المعنية . ولعل هذه المصادر أن تكون بالغة التنوع والغناء بالنسبة لتاريخ مصر المعاصر منذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢ . فإذا اتسع نطاق البحث إلى كافة مناحي التاريخ الاجتماعي المصري خلال هذه الفترة ، فإن مصادر الكتابة التاريخية تغدو أكثر تنوعا لتشمل مصادر إضافية قد لا ترد عند الاقتصار على التاريخ السياسي ، مثل بعض الأعمال الإبداعية ذات العلاقة .

١٤ - ولسنا بصدد التعرض - بالتفصيل - لكافة مصادر الكتابة التاريخية حول هذه الفترة من تاريخ مصر المعاصر ، وبيان أوزان أهمية كل من هذه المصادر عند الكتابة التاريخية . إذ لاشك في أن أوان أهمية المصادر نسبية ، إذ هي تختلف بحسب الجزئية المدروسة .

١٥ - وما يهنا - في هذا المقام - هو الكشف عن مدى الموضوعية التي تكتسبها هذه المصادر ، بما يؤثر - بالضرورة - على موضوعية الحقيقة التاريخية التي تُظهرها الكتابة التاريخية .

١٦ - ولاشك في أن الوثائق الرسمية هي أجدر المصادر بالثقة وأكثرها تحميلا بالموضوعية . وهذه الوثائق الرسمية تتنوع تنوعا بالغاً ، فبعض هذه الوثائق ذات طبيعة قانونية ، مثل دستور عام ١٩٢٣ ، ودستور عام ١٩٣٠ ، وكافة القوانين ، والكثير من الأوامر الملكية واللوائح والقرارات الوزارية وقرارات رؤساء المصالح ، بما تزخر به الجريدة الرسمية . وعلى الرغم من الثقة (الظاهرية) التي تتشعق بها هذه الوثائق القانونية ، فهي لا تكفي - في حد ذاتها - في الكشف عن نوايا المشرع ، إذ من الضروري الرجوع إلى الأعمال التحضيرية ، مثل المذكرات الإيضاحية ،

والمضابط الكاملة لمداولات المجالس النيابية ونحو ذلك . وحتى مع الرجوع إلى هذه الأعمال التحضيرية ، تظل هذه الوثائق ذات الطابع القانوني مُعبرةً فقط عن إرادة المشرع ، بدون أن تكشف عن واقع التطبيق الفعلي للتشريع ، أو ما نسميه « بالقانون الحى » ، ومن هنا تكمن أهمية الإفادة من الأعمال القضائية الكاملة ، بالرجوع إلى ملفات الدعاوى القضائية ذات الأهمية في الدراسة التاريخية المعنية .

١٧ — ومن بين الوثائق الرسمية الهامة ، التعدادات العامة (الدورية) للسكان ولخصائصهم ، والميزانية العامة (السنوية) للدولة من حيث الإيرادات والمصروفات ، وكذلك الموازنات المالية (السنوية) للمصارف والشركات والمجالس المحلية ، والموانات المالية (المستقلة) للأزهر والأوقاف الإسلامية والقبطية (وللكنيسة القبطية الأرثوذكسية وغيرها من الكنائس العاملة في مصر ، بل والموازنات المالية للمؤسسات التعليمية الأجنبية والخاصة بمصر . ويدخل في عداد الوثائق الرسمية — أيضا — التقارير الدورية التي تصدرها مثل هذه الهيئات عن أنشطتها . ولا شك في أن هذه الطائفة من الوثائق حقيقةً بدرجة كبيرة من الثقة في بعض جوانبها الرقمية ، يَبْدُ أن الجوانب الخاصة بالأنشطة لما يمكن أن يُفترض فيه بعض المبالغات لسبب أو لآخر أو بعض الحجب لأنشطة سرية غير مشروعة كما في حالات الإرساليات الأجنبية التبشيرية مثلا .

١٨ — وتُعد خطط الحكومة أمام البرلمان فيما كان يسمى « بخطاب العرش » ، من بين الوثائق الرسمية الهامة ، إذ هي من قبيل الخطاب الرسمي . وقد يكون من الطريف ومن المفيد معا ، أن تعقد دراسات متعمقة حول مدى قيام الحكومة بتنفيذ وعودها في « خطاب العرش » على مدى فترات الحكم النيابي قبل ثورة ١٩٥٢ .

١٩ — ويعلق كثير من المؤرخين المعاصرين أهمية كبرى على المذكرات الشخصية للقادة السياسيين بخاصة ، كمصدر هام للكتابة التاريخية (السياسة في الغالب) عن هذه الفترة . فلقد شهدت هذه الفترة قيام الكثير من الأحزاب السياسية ، وبرزت وتعاقبت الكثير من القيادات السياسية الحزبية والمستقلة . وبالتأكيد فإن عددا من هذه القيادات قد لعبوا أدواراً بالغة الأهمية على صعيد السياسات المصرية خلال هذه الفترة . ومن الطبيعي أن تكون المذكرات الشخصية التي قام البعض من هذه القيادات بكتابتها (والتي نشرت أغلبها بعد وفاتهم) ، من الطبيعي أن تكون مثل هذه المذكرات مصدرا هاما للكتابات التاريخية . يَبْدُ أننا نثير دفوعا جديّة حول مدى الثقة التي يجدرُ بالمؤرخ أن يولها لمثل هذه المذكرات . فلاشك في أن هذه المذكرات كُتبت وفي أذهان أصحابها احتمال راجع لنشرها مستقبلا ، ومثل الفرد إلى تجميل صورته في نظر الأجيال المقبلة ميل مُرجّح على المستوى الإنساني ، كما أن الميل إلى تجميل الخصوم ومحاولة النيل منهم هو أمر مُرجّح على المستوى الإنساني أيضا . فإذا أُضيف إلى هذا كله ، بُعدُ ثقافي هام لدى المصريين بعامّة ، وهو الاهتمام بصورة الذات بعد الموت في إطار قدسية الموت والرغبة الشعورية واللاشعورية في الامتداد بعد الموت في إطار التراث الثقافي المصري حول الخلود^(٣) ، نقول إن هذا البُعد الثقافي المصري يلعب دورا في إذكاء الرغبة المشروعة في تجميل صورة الذات . وقريب من هذا إسرافُ المصريين في احترام الموتى (اذكروا محاسن موتاكم) و (الضرب في الميت حرام) وغير ذلك ، ولاشك في أن هذا الإسراف في احترام الموتى والذي لا يفرق بين حدود الحياة الشخصية وحدود العمل العام للشخصية العامة ، لمّا يُلَوّن النظرة نحو المذكرات الشخصية للقيادات السياسية . ولا ينبغي للمؤرخ المصري المعاصر من مثل هذه السمات الثقافية .

٢٠ — وغير القادة السياسيين ، فإن العديد من كتاب ومفكرين وفنانين ، قد نشرت مذكراتهم الشخصية سواء أثناء حياتهم أو بعد موتهم . وقد تلعب مثل هذه المذكرات دورا هاما في تزويد المؤرخ بمصادر إضافية^(٤) . وبالنسبة للمذكرات

الشخصية — ها — فإن ما أوردناه متعلقاً بمذكرات السياسيين ، يصدق أيضاً إلى درجة كبيرة . ومن ثم فإننا ندعو إلى الحذر عند اللجوء إلى مذكرات الشخصيات المصرية بخاصة كمصادر أساسية للكتابة التاريخية عن تلك الفترة .

٢١ — ويشار — عادة — إلى أهمية المواد المنشورة بالصحافة كمصدر للكتابة التاريخية . يتبد أنه من الهام إجراء تفرقة أساسية بين أجناس هذه المواد الصحفية ، فالبيانات الرسمية المنشورة مُحَمَّلة بثقة أكبر — بالضرورة — من تلك التي تكتسبها الإعلانات التجارية مثلاً . والإعلانات القضائية المتعلقة بالحجز والرهن ويتكوين الشركات وبإشهار الإفلاس حقيقةً بثقة في مضمونها أكبر من الإعلان عن برامج السهرات في الملاهي مثلاً . وحتى في مجال الخير الصحفي ، فإن الأخبار ذات الطابع الرسمي أجدر بالثقة من غيرها من أخبار المجتمع ، كذلك المتعلقة بأخبار وبأسرار فناني المسرح والسينما مثلاً .

٢٢ — أما صحافة الرأي المتمثلة في المقالات ، فإنها — في الغالب محمَّلة بكل انحياز كاتب المقال أيديولوجياً وحزبياً وعلى كافة الأصعدة . فالمقال الصحفي هو تعبير عن رأى معين للكاتب ، فإن لم يكن مُعَبِّراً عن رأى محدد ، غدا من قبيل اللَّغو . ولقد شهدت مصر خلال فترة الدراسة ، العليد من الصحف الحزبية والمستقلة ، وكان البعض من الصحف المستقلة (ظاهرياً) تُعَبِّر عن جماعات مصالح معينة تفضل ألا تعلن عن هويتها . فالقصر الملكي له صحافته وكتابه ، والسفارة البريطانية التي تمثل الاحتلال البريطاني لمصر لها من يعبر عنها ولو على استحياء ، والأمر نفسه مع أصحاب المصالح المالية ، مصريين وأجانب ، بل لقد كانت للمصالح وللأطماع الصهيونية في فلسطين صحافتها المعبرة عنها في مصر^(٥) .

٢٣ — وإذا كانت بعض القوى السياسية في مصر خلال هذه الفترة ، محظور أن تمارس نشاطها السياسي علانية مثل القوى الشيوعية ، فكان من المنطقي أن تلجأ التنظيمات الشيوعية السرية إلى نوع من النشر السري ، سواء على شكل كراسات أو دراسات أو حتى دوريات أو بيانات أو نشرات غير دورية . ولا تمارى في أهمية الرجوع إلى مثل هذه المنشورات عند دراسة بعض جزئيات التاريخ الاجتماعي المصري المعاصر . وقد يكون من الصعب الرجوع إلى معظم هذه المواد (السرية) ، لأنها كانت تصدر باستمرار ، إلا أن اللجوء إلى الملفات القضائية (ذات العلاقة) ، ومحفوفات الجهات المختصة بوزارة الداخلية ، لما يفيد في هذا الصدد .

٢٤ — وبالنسبة للمادة الصحفية بعامة ، وصحافة الرأي بخاصة ، فإن على المتصدى للكتابة التاريخية أن يربط بين المادة من جهة وانتعاجات الكاتب من جهة أخرى ، نحو مزيد من الدقة في فهم مضمون المادة الصحفية المدروسة .

٢٥ — وإذا عرفت مصر السينما منذ ما قبل فترة الدراسة ، ومارست صناعة السينما بُعَيْدَ بداية هذه الفترة ، فإن الأفلام السينمائية التسجيلية (مثل جريدة مصر الناطقة) قد تكون ذات أهمية كمصدر للكتابة التاريخية حول بعض الجزئيات الموثقة سينمائياً ، وبخاصة أن التوثيق قد جرى بالصورة والصوت معاً . وبلدرجة أقل من الأهمية ، فإن التسجيلات الإذاعية (بالصوت فقط) قد تكون أحد مصادر الكتابة التاريخية عن بعض جوانب هذه الفترة .

٢٦ — وفيما يتعلق ببعض جوانب التاريخ الاجتماعي لمصر المعاصرة خلال فترة الدراسة ، فقد نهينا — منذ زمن — إلى أهمية بعض أجناس الأدب الإبداعي مثل الرواية بخاصة وبعض الروايتين بالأخص ، كمصدر هام وغصب لكتابة التاريخ الاجتماعي ، فثلاثية « نجيب محفوظ » الشهيرة ، تُفيد في رسم صورة — ولو تقريبية — لبعض مناحي الحياة الاجتماعية للطبقة المتوسطة القاهرية خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات من هذا القرن ، غير ثلاثة أجيال عُمرية

متتالية ورواية « الأرض » لعبد الرحمن الشرفاوى ، تلقى الضوء على بعض أبعاد وآليات الصراع الطبقي المكموم في الريف المصرى قُبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ . و « بوميات نائب في الأرياف » « لتوفيق الحكيم » ، تعطى صورة تقريبية لبعض أبعاد العمل القضائى بالريف المصرى خلال الثلاثينات .

٢٧ — وقد يثير البعض شكوكا حول جدوى الاعتماد على مثل هذه الأعمال الإبداعية ، التى سقنا مجرد أمثلة منها ، عند الكتابة التاريخية ، بمقولة أن العمل الإبداعي يتراوح فيه الخيال بالواقع ، مما يقلل من أهميته وموضوعيته في رصد بعض جزئيات الواقعة التاريخية . وعلى الرغم من بريق هذه الحجج ، فلاشك — عندما — في أن حساسية الفنان المبدع تجاه جزئيات الواقع الحياتى المجتمعى الذى يتناوله بالكتابة الإبداعية ، يمكن أن تنقل للمؤرخ صورا أكثر مصداقية ، وبخاصة في غيبة البحوث الاجتماعية الميدانية خلال الفترة التاريخية التى تهتم بها الدراسة الماثلة .

٢٨ — وواضح من العرض الوجيز الذى أشرنا فيه لأهم مصادر الكتابة التاريخية عن مصر المعاصرة ، أنه ليس بالجامع ولا بالمانع ، فثمة مصادر أخرى يمكن أن يلجأ إليها المؤرخ ، مثل تقارير الرحالة ، والتقارير التى يكتبها بعض كبار الموظفين عن زيارتهم الميدانية لمواقع العمل التى يشرفون عليها (مفتشو الرى والزراعة مثلا) ، ولاشك في أن بعض هذه التقارير قد تتضمن مادة مفيدة في رصد بعض الجزئيات ذات العلاقة بالتاريخ الاجتماعى الاقتصادى خلال لحظة تاريخية جزئية .

٢٩ — كما أن ثمة مصادر أخرى ذات أهمية خاصة ، مثل الدراسات والتعليقات التى كتبها ونشرها مؤرخون أو مفكرون حول واقعة بعينها في تاريخ لاحق مباشرة لحدوث الواقعة . وقد يكون النشر في دورية علمية أو ثقافية فضلا عن الصحافة ، أو في محاضرة عامة ينشر نصها في مجلد مثلا . ولاشك في أن المادة المنشورة في مثل هذه الحالات تكون لها أهمية متميزة نظرا للتوقيت المعاصر للواقعة . بيد أن المصداقية للكتابة التاريخية من المعاصرين ، عليه عند الرجوع إلى مثل هذه المادة ، أن يرصدها في السياق التاريخى الذى نشرت فيه ، وأن يراعى الانتقادات الفكرية والحزبية للكاتب الذى يأخذ عنه .

٣٠ — ثم تأتى الكتب والدراسات الآتية أو التى صدرت في فترة زمنية قريبة ، في درجة أقل من الأهمية كمصادر للكتابة التاريخية ، مع التسليم بأن بعض هذه الدراسات بالغة الرصانة . فحداثة الدراسة (المصدر) ليست عيبا في حد ذاتها ، بيد أنه يجدر الانتباه لجدية مصادر الدراسة ، كما يجدر الانتباه — أيضا — إلى المواقف والانتقادات الفكرية للدراس .

٣١ — ولا مشاحة في أن مصادر كتابة تاريخ مصر المعاصر (١٩١٩ — ١٩٥٢) ، ليست جميعها متساوية الأوزان من حيث ماتوحى به من ثقة ، وما يمكن أن تُتناول به من موضوعية . فالوثائق الرسمية — كما أسلفنا — أكثر مَدْعَاة للثقة ، واستخدامها كمصادر مباشرة للكتابة التاريخية يمكن أن يكفل أقصى درجة من الموضوعية ، بشرط عدم التحيز في الانتقاء والاختيار بحسب هوى الباحث .

٣٢ — أما معظم المصادر الأخرى ، فنزعم أنها تتمتع بدرجة أدنى بكثير من الثقة ، ومن ثم فإن الباحث التاريخى يكون في موقف يسمح له بالانتقاء والاختيار بحسب انتباهاته في الغالب . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الفترة التاريخية محل الدراسة وهي عقود العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات تعد فترة قريبة منا زمنيا ، الأمر الذى يؤثر — بالضرورة — في رؤانا وتقييمنا لأحداثها ويؤثر في أحكامنا القيمية لأشخاصها .

٣٣ — كما نضيف إلى ذلك ، أن هذه الفترة بعينها شهدت صراعات حزبية طاحنة ، ومعارك فكرية ثرية ، ومدارس واتجاهات ثقافية وفنية ، وازدهار فيها التعليم الجامعي (العلماني) ، وشهدت تكوين الجمعيات والمنتديات واللجان العلمية والفكرية والأدبية والثقافية والفنية ، لدرجة يمكن معها القول بأنها من أخصب فترات التاريخ المصرى المعاصر . وإذا كان ذلك ، فمن المنطقي ومن الطبيعي أن تختلف وجهات النظر حيال أحداثها ومعاركها السياسية والثقافية والفكرية ، الأمر الذى نعتقد أنه ينعكس — بالضرورة — على رؤى المؤرخ المعاصر لهذه الفترة (٦) .

٣٤ — نخلص من هذا ، إلى أن الموضوعية الكاملة في كتابة تاريخ مصر المعاصر مستحيلة أو تكاد . بل وأكثر من هذا ، فنرى أنها غير مطلوبة ، إذ لا بد أن تتنوع وجهات النظر ، وبذلك تثرى حركة الكتابة التاريخية .

المبحث الثالث : في مرحلة إعادة التركيب :

٣٥ — تعد مرحلة إعادة تركيب المواد المعرفية المستمدة من المصادر حول جزئيات الوقائع محل الدراسة ، من أهم وأخطر المراحل التى تواجه المتصدى للكتابة التاريخية . وإذا كانت الانحيازات واتجاهات الباحث التاريخي تظهر — بدرجة أو بأخرى — عند تناوله للمصادر ، وانتقائه من بينها ، وتركيزه على بعض الخبرات وإهماله لجزئيات أخرى ، إذا كان ذلك فإن درجة الانحياز تكون أكبر في مرحلة إعادة التركيب .

٣٦ — فإعادة التركيب تتضمن — بحكم التعريف — إعمال قدر كبير من الانتقاء والاختيار والموازنات والتراتب ، بين المادة المتاحة لدى الباحث . حقيقى أن عوامل أخرى تلعب دورا في عمليات الاختيار والانتقاء ، مثل وفرة أو قلة أو ندرة مصادر المادة التاريخية ، أو المدى الزمني المتاح أمام الباحث لإنجاز دراسته ، أو درجة المتابعة لدى الباحث في مواجهة الكثير من المصاعب التى تتعلق بالحصول على المادة العلمية اللازمة (٧) ، وغير ذلك . بيد أن كل هذه الأمور تخرج عن نطاق انحيازات الباحث .

٣٧ — أما مانعيه بتأثير الانحيازات في مجال إعادة تركيب المادة العلمية المتاحة ، فهو أن يقصد الباحث المَعْنَى إلى تحييش وإبراز المادة التى تؤيد وجهات نظره ، والتى تتفق مع انتائاته الأيديولوجية والفكرية . وقد يحدث هذا — أحيانا — على المستويات اللاشعورية العميقة ، التى تؤثر تأثيرا كبيرا في طريقة عرض المادة ، بدون أن يدرك الباحث ذلك على نحو واضح لديه .

٣٨ — فلكل منا رؤاه وانتائاته وأحكامه القيمية المسبقة ، وانتائاته الأيديولوجية ، وطريقة حياته وأهدافه المعلنة وغير المعلنة ، ولكل منا آليات تفكيره المعقلن ، وآليات جهازه النفسى على المستوى الشعورى واللاشعورى . فالباحث التاريخي إنسان ؛ وكل فرد هو وحدة نفسية متفردة . وعلى الرغم من أن وضع القضية بهذه الصورة يكتنفه قدر من التطرف ، فيمكن التسليم — بالأقل — بدرجة معقولة من تأثير الانحيازات الشخصية والفكرية والنفسية للباحث ، عند محاولته إعادة تركيب المادة التاريخية الخام ، وعرضها من جديد في دراسته .

٣٩ — وعلى الرغم من الإنجازات الباهرة للدراسات النفسية في ميدان العمليات النفسية والعقلية ، فيبدو أن الشوط ما يزال طويلا أمام الكثير من الاكتشافات العلمية في هذه المجالات ، والتى يمكن أن تحدث ثورة حقيقية في فهمنا لآليات العمليات النفسية والعقلية المختلفة . بيد أنه يمكن التقرير — ببعض الثقة — بأن أطر التشبث والتربية فضلا عن القدرات الخاصة ، لما تؤدي إلى اختلافات فردية فارقة على المستويات النفسية والعقلية ، وبالتالي فلا يسوغ — في المنطق ووفقا للمعرفة العلمية المتاحة — إغفال هذه الفروق الفردية ، والتى تسهم في تشكيل الانحيازات الفردية ؛ لا يمكن إغفال تأثير هذا كله على العمليات العقلية ، التى تصاحب العمل البحثي ، وبالأخص في مجال العلوم الاجتماعية ، ومن بينها التاريخ .

٤٠ — إعادة تركيب المواد ذات العلاقة بواقعة أو بوقائع تاريخية معينة ، يقتضى إعمال فرز دقيق لهذه المواد ولجزئياتها . ولاشك في أن عمليات الفرز هذه تتضمن اللجوء إلى معايير موضوعية — بالضرورة — مثل علاقة المادة المعرفية بالواقعة التاريخية محل الدراسة ، ومدى هذه العلاقة ومتانتها ونحو ذلك ، إلا أن الفرز لا يقتصر على هذا فحسب ، فالباحث التاريخي ، كأى باحث في العلم الاجتماعى ، له فرضياته المعلنة وغير المعلنة . ولا شك في أن هذه الفرضيات ، تتداخل في تكوينها وبلورتها ، عواملٌ معقدة متشابكة ، بعضها موضوعى يستند إلى معارف دقيقة محصنة ، والبعض الآخر ذاتى ولو على المستويات اللاشعورية من حيث الميل إلى اتجاه فكري أو إلى شخصية تاريخية محددة أو إلى كاتب بعينه . بالإضافة إلى انحيازات الباحث الأيديولوجية المعلنة أو المضمرة ومن هنا فإن فرضيات الباحث التاريخي ، هي مُحتملة بنوع من الانحياز بالضرورة ومن ثم فإن عمليات فرز المواد المتاحة لديه المتعلقة بجزئية تاريخية ما ، لابد وأن تتجه قصداً أو بغير قصد ، وصراحة أو إضماراً — إلى انتقاء ما يدعم فرضياته المنحازة مُسبقاً كما ذكرنا .

٤١ — ويأتى بعد الانتقاء والاستبعاد والفرز ، عمليات أخرى أكثر تعقيداً ، وهي عرض المادة بعد الفرز ، أى إخراجها في الناس على نحو مكتوب . وهنا تلعب العوامل اللغوية دوراً بارزاً . إذ أن إثبات الفرضيات التي يبنيناها الباحث التاريخي وهي فرضيات محتملة بالانحياز كما أوضحنا ، هذا الإثبات يتوقف على طريقة العرض وسياقاته .

٤٢ — وفي كثير من الأحيان ، يضطر الباحث التاريخي إلى محاولة تفنيد الافتراضات المعاكسة ، والحجج والآراء المعارضة لوجهات نظره . وهنا فإن الباحث التاريخي كثيراً ما يلجأ إلى إعادة تركيب المادة المتاحة له على نحو يحقق أغراضه .

٤٣ — وثمة مسألة على جانب كبير من الأهمية والخطر ، تجدر الإشارة إليها ، ولو أنها لاتأخذ حتى الآن شكل الظاهرة أو حتى التيار القار ألا وهي مسألة التكليفات المحددة بالكتابة التاريخية في موضوعات محددة لكتاب بلواتهم ، من قبل هيئات ودور نشر لها اتجاهاتها الفكرية الصريحة والمستترة ، والمدعمة مالياً — على نحو قوى — من حكومات أو هيئات أو تنظيمات بهدف الدعوة لاتجاه معين والدعاية إليه .

٤٤ — فقد بدأت تظهر على خارطة النشر في العالم العربي ، بل وفي خارجه ، خلال الحقبة النفطية بخاصة ، دور نشر مدعمة مالياً من جهات بعينها ، ولاشك في أن هذه الجهات الممولة مصالح أيديولوجية وسياسية وفكرية ، في إعادة الكتابة التاريخية حول جزئيات كثيرة وفترات محددة في تاريخ مصر المعاصر ، في اتجاهات تخدم أهداف هذه الجهات ، على حساب الحدود الدنيا من النزاهة والدقة العملية .

٤٥ — وواكب هذا ، نزول بعض الأفراد المقومرين ، من مجهولى الهوية ، حلبة التأليف التاريخي ، مقابل مكافآت مالية ذات سخاء بالغ . وتظهر بين الحين والآخر ، مؤلفات وكتب ودراسات (تاريخية) ، في إخراج بالغ الألفة وبأسعار مدعومة ، تغمر أسواق الكتب .

٤٦ — وقد أردنا — هنا — مجرد التنبيه إلى هذه المسألة ، التي لانشك في أنها يمكن أن تؤدي إلى إفساد الكتابة التاريخية ، والزج بعدد يتزايد من الكتاب المرتزقة إلى ساحة الكتابة (التاريخية) ، لخدمة أغراض مشبوهة في الغالب .

المبحث الثالث : التفسير بين الانحياز والموضوعية :

٤٧ — في أى دراسة علمية ، فإن التفسير هو غايتها القريبة . والتفسير هو فهم للمسألة المدروسة أو — بالأكل — محاولة منظمة للفهم . والبحث التأريخي ليس باستثناء في هذا النظر . وفي العلم الاجتماعى — بهامة — ونظراً لتعدد وتشابك آليات الظاهرة الاجتماعية ، فإن التفسير يغدو مجرد مقارنة اجتهادية من الباحث ، تتداخل في صياغته عوامل كثيرة .

٤٨ — وفي البحث التأريخي ، فإن التفسير أكثر تعقيدا وأشد صعوبة ، ذلك أنه ينطوي على « حكم » ما ، تجاه أعضاء واقعة محددة أو شخصية معينة . و « الحكم » تقييم ، والتقييم محمل بقدر من الذاتية يقيين .

٤٩ — ألا يختلف الحكم (التفسير) التاريخي ، تجاه أعضاء الديوان في عهد احتلال الحملة الفرنسية على مصر ؟ ، يراهم البعض وطنيين ، ويراهم آخرون عمالين للاحتلال الفرنسي ، وليس في هذه المسألة حكم نهائي ، على حد قول « لويس عوض » (٨) .

٥٠ — ألم يعد « لويس عوض » ذاته ، « المعلم يعقوب » بطلا وطنيا ، بالتحالفة لغالبية المؤرخين ، الذين رموه بالخيانة ، بل وبالتحالفة للرأى العام المصري المعاصر للاحتلال الفرنسي وللمعلم « يعقوب » ؟

٥١ — ألم يشهد « لويس عوض » عما يشبه الإجماع ، حول شخصية « جمال الدين الأفغاني » وأصله وانتائعاته وأيديولوجيته وحركيته ، معتمدا على وثائق الخارجية البريطانية دون غيرها (٩) ؟ .

٥٢ — ويمكن في هذا السياق سرد الكثير من الأمثلة ، فيما يتعلق بتاريخ مصر المعاصر (١٩١٩ - ١٩٥٢) ، حول شخصيات قيادية : من أمثال ، « سعد زغلول » و « عبد الرحمن الرافعي » و « مصطفى النحاس » و « عباس حلمي » وغيرهم كثيرون .

٥٣ — فإذا عمدنا إلى توسيع الدائرة ، ألا تشير دراسات التاريخ العام — صراحة أو ضمنا — إلى أن مسار التقدم العالمي هو في إطار رسالة الغرب التاريخية (١٠) ؟.. وألا يعتمد التحقيب التاريخي السائد عالميا ، على التحقيب الغربي ؟ .

٥٤ — إن واحدا من ألمع مؤرخي القرن وهو « توينبي » ، يعترف — صراحة — باعتياده في التفسير على الخبرة الداخلية الذاتية ، وأنه قد تأثر بالعهد القديم « وبالعهد الجديد » ، والفردوس المفقود ، ليلتون ، وفلاست لجوته ، وبعض كتابات « شكسبير » و « بول فاليري » (المجلد العاشر من « دراسة في التاريخ » « للأستاذ « توينبي » (١١) .

٥٥ — وفي مرحلة التفسير ، التي هي أخطر مراحل الكتابة التاريخية ، والتي نعدها — بحق — تنويجا للجهود البحثي التاريخي ، لا يستطيع المؤرخ أن ينجو — تماما — من تأثير أحكامه المسبقة ، الضملة بكل قيمة المورثة والمكتسبة وبانتائعاته الأيديولوجية والفكرية ، بل وبمزاجه النفسي ، وآليات تفكيره المعقلن . هذا فضلا عن ثقافته وتكوينه ومرانه الأكاديمي والعلمي ، وغير ذلك من العوامل والظروف المعقدة والمعقدة .

٥٦ — وهنا لا يمكن قياس عمل المؤرخ (التفسيري) ، على عمل القاضي لدى الفصل في دعوى قضائية مطروحة عليه . فهذا القياس هو من قبيل القياس الفاسد ، من حيث إن القاضي لديه معايير قانونية محددة بدقة ينزلها عند الفصل في الدعوى الماثلة ، على أرضية الواقع ، ومن ثم يصدر أحكامه .

٥٧ — ومع ذلك ، فحتى في ميدان الفصل القضائي في الدعاوى ، وفي نطاق السلطة التقديرية الممنوحة للقاضي ، تبرز الفروق بين قاضي وآخر ، في اختيار البدائل القضائية المتاحة ، بحسب عوامل وظروف فردية شديدة التنوع والتباين ، ولسنا في مجال الخوض في التفاصيل حول هذه الجزئية ، التي يعرفها الدارسون المتخصصون في مجالات التفريد العقابي القضائي بخاصة .

٥٨ — الحيايد في التفسير التاريخي حُلُم ، والموضوعية في هذا الميدان محض ادعاء وهم . يُدَّعى أنه يجدر التفرقة بين التحيز المؤرخ والمفسر لقناعاته وأيديولوجيته وخلفيته الفكرية وغير ذلك من جهة ، وبين أن يعمد إلى التزوير الصريح أو الخفي من جهة أخرى . فالتزوير مُدان يُخْرِج العمل (البحثي) عن دائرة العلمية . أما الانحياز فهو مُبَرَّر ومفهوم ومشروع ، إن لم نقل إنه مرغوب فيه ومنسوب إليه ، أو بالأقل لا يمكن تقاديه ، حسب ما تطيقه القدرة الإنسانية .

المبحث الرابع : ما العمل ؟

٥٩ — على أن ماسقناه — آنفاً — يجدر أن يعرض في سياق محدد فقط وهو ، العمل البحثي الفردي في ميدان الكتابة التاريخية ، ومن ثم فلا يمكن التسليم به على نحو مطلق بمدى على كافة ضروب الكتابة التاريخية في ظروف مختلفة .

٦٠ — وعلى هذا فإننا نعمد إلى تخصيص هذا المبحث ، لرؤى ولتصورات محددة لترشيد الكتابة التاريخية بعامة ، وكتابة تاريخ مصر المعاصر بخاصة ، وأيضاً لترشيد العمل البحثي في إطار ما استقر عليه العمل البحثي المتقدم عالمياً ، أى في إطار عمل الفريق .

٦١ — لعل من الأمور التي يعرفها كافة المتصدين للكتابة التاريخية حول مصر المعاصرة ، هو الحال المتردية التي عليها عمليات التوثيق والحفظ . وليست هذه الحالة المؤسفة والشاذة بمقصورة على مصادر كتابة التاريخ المصري المعاصر ، بل لعلها أكثر تردداً فيما يتعلق بكتابة تاريخ مصر العثمانية تحديداً (١٢) .

٦٢ — وكثيرة هي الشكاوى حول هذا الموضوع ، كما هي كثيرة المحاولات لإيقاف التردى وإصلاح الأمور ، يُدَّعى أن هذه المحاولات تغلب عليها الجزئية والانتسار الدواوينية ، والأهم يغلب عليها عدم الاستمرار .

٦٣ — وقد يكون الإصلاح أكثر جدوى ، إذا تم في ضوء خطة قومية مركزية ، بإحداث أرشيف قومي ، على أحدث النظم العلمية ، وباستخدام أحدث التقنيات الملائمة في التجميع والتصنيف والحفظ والعرض والإفادة .

٦٤ — وبما يزيد الأمر صعوبة في مرحلة التجميع للأرشيف القومي المركزي ، أن الكثير من الوثائق والمواد ذات العلاقة بتاريخ مصر المعاصر ، غير متوفرة أصلاً بمصر ، فهي موزعة بأرشفات الكثير من الدول الأجنبية ، نظراً لعلاقة هذه الدول بمصر وبالأمور المصرية . ويقتضى هذا الأمر عمل مسح شامل لكافة الوثائق ذات العلاقة ، وفقاً لخطة علمية دقيقة ، وعن طريق فرق ملازمة من المتخصصين . وبما يسر هذه المهمة ، انقضاء فترة زمنية ملائمة تسمح بإباحة معظم وثائق هذه الفترة (١٩١٩ - ١٩٥٢) في أرشفات الدول المختلفة . يلي هذه المهمة الخطوة المسحية الهامة ، تصوير لكافة الوثائق ذات العلاقة بتاريخ مصر المعاصر — في مظانها ، وإرسالها إلى إدارة الأرشيف القومي (المصري) المركزي . حيث تدرس وتوصف علمياً وتصنف وتُحفظ ، بما يكفل إتاحتها للباحثين والدارسين . ويمكن — وفق خطط مستقبلية — التصوير من وثائق الأرشيف القومي المركزي ، لحساب الهيئات الأكاديمية والبحثية بل وللأفراد من الباحثين والدارسين .

٦٥ — كما يجدر تصميم وتزويد مقر هذا الأرشيف القومي المركزي ، بكافة التقنيات الملائمة لجودة الحفظ وللدقة العرض وتيسير الاستفادة ، وكذلك كافة التقنيات لتفادي الحوادث كالحريق .

٦٦ — وقد تكون من أكثر الأمور أهمية ، أن يسير العمل في الأرشيف القومي المركزي ، بطرق وبأساليب مرنة بعيدة عن الدواوينية (البيروقراطية) ، وندعو من الآن — أن يفتح الأرشيف القومي المركزي لجمهور الباحثين والدارسين ، على مدى ٢٤ ساعة بدون توقف . كما نقترح بأن يتبع هذا الأرشيف القومي المركزي رئاسة الجمهورية

أو رئاسة مجلس الوزراء ، ضمانا للاستمرارية من جهة ، وضمانا لتدفق الاعتمادات المالية من جهة ثانية ، وتأكيذا لاستمرارية دفع العمل بالأرشيف القومى من جهة ثالثة .

٦٧ — ولطالما جرت محاولات لإعادة كتابة التاريخ القومى ، عن طريق العمل الجماعى البحثى . ولعل أكثر هذه المحاولات شهرة هى ما أطلق عليه (لجنة كتابة التاريخ) فى أواسط السبعينيات تحت إشراف نائب رئيس الجمهورية آنذاك . وواضح أن هذه المحاولة أجهضت فى المهد كغيرها من المحاولات السابقة عليها .

٦٨ — وإذ كان ذلك ، فإننا ندعو إلى اقتراح محدد ، بأن تحدث فى إطار الأرشيف القومى المركزى ، هيئات بحثية نوعية قارة وقادرة . وأن يعمل فى إطار هذه الهيئات البحثية أساتذة وباحثون متفرغون تماما لمهامهم البحثية . ويلحق بهذه الهيئات — على سبيل التفرغ التام لفترات زمنية ملائمة — من يرغبون فى ذلك من الأساتذة والباحث والدارسين وفق شروط العمل بهذه الهيئات البحثية ، وفى إطار الخطط البحثية القائمة .

٦٩ — ولسنا فى حاجة إلى تردد وتأكيذ ، أهمية الإنفاق المالى السخى ، على هذه الهيئات البحثية المقترحة ، وعلى إطاراتها البحثية ، بعيدا عن مناخ التعقيدات الإدارية واللوائح الدواوينية العقيمة السائدة .

٧٠ — وقد يساعد هذا فى اتجاه خلق مناخ موات لعمل الفرق البحثية ، والذي نقرر — بثقة نتيجة خبرات عيانية طويلة — أنه ينقص العمل البحثى الجماعى فى مصر على كافة الأصعدة وفى كافة المجالات ، على الرغم من بريق الزيف فى الكناشات والتقارير الرسمية .

٧١ — ولاشك فى أن إحداث هذا كله وفق خطط علمية دقيقة ، وتنفيذ كافة الجزئيات فى تناغم وبدقة ، والعمل على الاستمرارية ، كل هذا لقيمين بالنهوض بالكتابة التاريخية حول فترات التاريخ المصرى المعاصر ، بل وما يسبقها بكثير ، ولكفيل بأن يحجّم الآثار السلبية لتحيزات المؤرخ الفرد ، وليزيد من جرعات الموضوعية فى الكتابة التاريخية العلمية .

ثبت بأهم الإشارات والإحالات :

- (١) على لهجى ، العلوم الاجتماعية بين الأنثروبولوجيا والواقع ، من أعمال الدعوة العلمية حول : « إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربى » (القاهرة / يوليو / تشرين الثانى ، ١٩٨٣) ، دار النور للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، ص ١٨٧ / ص ٢١٢ .
- (٢) بشو — ها — إلى تقديم « أكتون » ، فنارج كموندج الحفيت (الأول) عام ١٨٩٦ ، تقديم سبر « جورج كلارك » ، فنارج شم دى الحفيت (الثانى) عام ١٩٥٧ ، نقلا عن : إدوارد كار ، ماهو التاريخ ؟ ترجمه إلى العربية : أحمد حمدى محمود ، ورواستة على أدهم ، سلسلة الألف كتاب ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ١٩٢٢ ، ص ١١ ، ص ١٢ .
- (٣) سيد عويس ، الخلود في التراث الثقافى المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- (٤) نكفى هنا بالتفصيل للذكرات الآتية .
- أ — فرح لطفى ايوبيات مان في باريس (١٩٣٨) ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، المند ٢٤٧ ، أغسطس ١٩٧١
- ب — أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة المند ٣٣٧ ، مايو ١٩٨٢ .
- ج — سيد عويس : التاريخ الذى أحمله على ظهرى (دراسة حقة) ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، المند ٤٢٩ ، سبتمبر ١٩٨٦
- د — سيد عويس : التاريخ الذى أحمله على ظهرى (ماء الحياة) ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، المند ٤٢٩ ، سبتمبر ١٩٨٦

ملاحظات نقدية

حول منهج الكتابات التاريخية في مصر المعاصرة*

د. عبد الخالق محمد لاشين

لعل المتابع للحركة الثقافية والفكرية في مصر المعاصرة قد يعثره نوع من الدهشة — ولا أقول الصدمة — للسيل الجارف من الكتابات والأعمال التي تتناول الماضي وأحداثه ووقائعه ، يزعم معظم كاتبها أنها كتابات تاريخية علمية .

ولقد كان من الممكن النظر إلى هذه الظاهرة الفريدة على أنها تمثل قدراً من الوعي التاريخي قد يتسق وظروف مجتمع وشعب يُنظر إليه باعتباره صاحب أقدم حضارة تاريخية عرفها الإنسان على الأرض .

غير أن نظرة متأنية ودقيقة لفحص هذه الظاهرة ربما تجد نفسها مدفوعة إلى ردها إلى عوامل كثيرة متشابكة لعل أخطرها في تقديري ترجع إلى عاملين أساسيين وما قد يتفرع عنهما من عوامل أخرى :

أولهما : اختصار الفرد المواطن — عاذاً كان أم مثقفاً — إلى حرية حقيقية تتيح له قدراً أوسع من التعبير عن رأيه — قولاً وفعلًا وكتابة ونشراً وممارسة — بما لا يسمح له بمشاركة فعلية في تقرير ما يجري على أرضه . وعجزه عن إدارة حوار أو صراع حول صياغة الحاضر والمستقبل . كل ذلك وغيره دفع الكثيرين إلى ما يمكن أن نطلق عليه بظاهرة « الاستئثار بالموثق » والتي أعنى بها أننا رحنا نقتل بالتاريخ والماضي القريب والبعيد معاً . واستخدم كل فصيل منا حقبة زمنية بعينها راح يتبرس خلفها ويقاتل بموتها ، بأفكارهم وسلوكهم وبأدواتهم وربما بأجنداتهم . فأصبح الأمر غاية في الشلوذ والغرابة ، حينما ابتهت الأحياء الموتى يتقاتلون نيابة عنهم وفي زمن غير زمانهم ، بينا راح الأحياء يعيشون ويعيشون .

وما زاد الطين بلة أن فكرة الكثيرين منا عن الحوار والمناقشة ظلت أسيرة آفة اجتماعية خطيرة نجمت عن أن الحوار يعني الانتصار على خصم وليس هدفه إجلاء الحقيقة وكشفها والتوصل إليها .

العامل الثاني : أننا حتى وقت قريب جداً كنا نفتقر إلى المنهج العلمي اللازم للكتابة التاريخية ، وليس يخاف أن تقدّم العلم والبحث العلمي رهقاً بالمنهج يدور معه وجودا وعدما ، دقة وتخلخل . ومن هنا كان الاهتمام البالغ بتقنين مناهج البحث العلمي منذ أرسطو وحتى أيامنا هذه .

ولعله قد يكون مناسبا وربما مفيداً أن نحاول إلقاء قدر من ضوء على هذه القضية الهامة ، ونعنى بها قضية المنهج ودلالاته منذ أن بدأ — على استحياء — يشق طريقه في المجال التاريخي في مصر الحديثة ويفرض نفسه على الكتابات التاريخية ، كيف ؟ وبمن ؟ ونود ابتداءً أن نسجل عدة ملاحظات هامة لعلها تساعد في فهم موضوعنا وهي :

١ — أن برامج أقسام التاريخ في جامعاتنا ظلت إلى وقت قريب جداً (مطلع الستينات) تخلو من تدريس علم المناهج سواء في جانبه التطبيقي أو النظري ، وتركزت أمر ذلك لجهود فردية من جانب بعض الأساتذة ضمن برامج مقرراتهم ومحاضراتهم .

٢ — أن أقدم كتابات طبعت في علم المنهج التاريخي بلغتنا العربية نشرت عام ١٩٣٨ (إما مترجمة أو مؤلفة) وتتابع بعد ذلك عمليات النشر والتأليف والترجمة بشكل متواضع خلال حقبة الأربعينات ثم تكثفت خلال خمسينات وستينات هذا القرن وما تلاها .

* لم تكن هذه الورقة ضمن الأعمال الأصلية للندوة . لكن الكاتب قام بتقديمها في جلسة الحوار به والدكتور عبد العظيم رمضان حيث قرر المشاركون صحتها لأعمال الندوة .

٣ — أن كثيرين من اشتعلوا بكتابة التاريخ المصرى خلال الثلث الأول من القرن العشرين — وربما يزيد — ظلوا أسرى الرؤية التاريخية الدينية الإسلامية — في بعض جوانبها — لعلم التاريخ وقواعده التى أرسى دعائمها المؤرخون المسلمون طيلة العصر الوسيط من أمثال ابن هشام وابن خلدون والسخاوى وحاجى خليفة والمقرئى وغيرهم من المحدثين والمؤرخين .

ولقد كان ذلك الأثر الإسلامى الدينى في تقديرى أشد وضوحاً في جانبين :

أ — من حيث تأثير الكتابة التاريخية بعلم الحديث — الذى نشأت في أحضانه — فيما يتعلق بنقد الرواية الشفهية دون الوثائق لسبب تاريخي تم لأن العرب كانوا أميل إلى الحفظ شعرا ونثرا .

ب — أن تلك القاعدة التى طبقت في كتابة التاريخ وقفت عند حد الشكل ؛ بمعنى نقد الرواية أو الوسيط الناقل ، دون أن تحفل كثيرا بنقد المنقول ذاته في أغلب الأحيان باعتبارها نُقلت عن علم الحديث الذى كان يرى أن المنقول قواعد وأحكام وأوامر دينية تصل إلى حد القداسة ، ومن ثم فهى الأخرى قد لا تقبل المناقشة .

ولقد أثر ذلك — في تقديرى — تأثيراً سلبياً على الكتابة التاريخية في ناحيتين :

أولاً : من حيث عدم العناية بنقد الوثائق والنقوش والكتابات وضبط قواعدها ومن هنا ورثنا أمراً على درجة بالغة من الشذوذ والقرابة يكاد يصل إلى حد « تقديس الوثائق وعبادتها » . "Documentalism & Recordphobia" .

ثانياً : ونظراً لما ترتب على القصور الناتج الموروث من التراث ، وأعنى به نقد الوسيط دون الرواية أو المنقول ذاته أن عجزت الرؤية التاريخية العربية والمصرية عن التغلغل الحقيقى في دراسة القوى الفاعلة الحقيقية في التاريخ بروح نقدية وكيفية في محاولة للجمع بين الظواهر المختلفة والمتشابهة بغرض سير أغوارها وفهمها وتحليلها ونقدها ثم تفسيرها ، شأنها شأن أي ظواهر علمية — طبيعية أو اجتماعية أخرى — لاستخراج العلاقات والقوانين الكامنة وراءها . حدث ذلك مع استثناءات تكاد تكون نادرة أبرزها ابن خلدون العظيم .

لكل ذلك وغيره ، فقد طُبعت معظم تلك الكتابات بالشكل الوصفى التراكمى ، حتى ولو تناقض الكثير من جزئياته .

٤ — أن مصر — خلال النصف الأول من القرن العشرين شهدت — وربما للمرة الأولى — ظاهرة وجود المؤرخ الدارس والمتخصص سواء في معاهدنا العلمية المحلية (مدارس عليا وجامعات) — أو من خلال المبعوثين لمثل هذه الدراسة المتخصصة . الأمر الذى ساهم في وجود مدرسة تاريخية حديثة على أسس علمية منهجية . غير أن تلك المدرسة الجديدة ظلت في معظمها — باستثناءات معدودة للغاية حتى نهاية حقبة الأربعينات ومطلع الخمسينات — بحكم عوامل كثيرة متشابكة أسيرة المدارس التاريخية الغربية الكلاسيكية المثالية ، سواء منها المدرسة الفرنسية بزعامة فولتير وديكارت وكوندرايسيه وغيرهم . أو المدرسة البريطانية بزعامة توماس كارلايل وتوينبى وغيرهما ، أو حتى المدرسة الألمانية بزعامة هيجل ونيتشة وكأنت ، وغيرهم . ولنا أن نتصور مبلغ تأثير اتجاه تلك المدرسة الجديدة ليس فقط على حركة التأريخ والكتابة التاريخية ، ولكن كذلك في تكوين الكوادر العلمية الجديدة من المتخصصين المصريين .

٥ — أن رياح التغيير في الجانب النظرى للمنهج وأعنى به تفسير التاريخ ومدارسه ونظرياته والتي هبت على المجتمع المصرى بشكل محدد منذ حقبة الأربعينات تقريبا قد انعكست على الجامعة ودمتها من خارجها بحكم أوضاع المجتمع وظروفه وتركيبه الذى انعكس على الجامعة بطبيعة الحال . وقد تمثل ذلك في الكتابات التاريخية سواء للهواة من غير المحترفين من أمثال صبحى وحيدة وإبراهيم عامر وشهدى عطية وفوزى جرجس وغيرهم ، بل حتى عند قلة من المتخصصين والدارسين خلال حقبة الخمسينات بصفة خاصة .

٦ — أن ذلك الجيل من الهواة من غير المتخصصين — سواء خلال الأربعينات وماتلاها — من أولئك الذين التزموا بوجهة نظر علمية في تفسير التاريخ خارج أسوار المدرسة المثالية وقلاعها قد نجحوا إلى حد كبير في تقديم دراسات رائدة حقا وإن كان قد شاب بعضها قصور بعينه تمثل في :

أ — أن معظمها قد أخضعت التطور التاريخي المصري لقوالب نظرية راحت تصب فيها مادتها التاريخية المتفتاة في كثير من جوانبها وليس العكس . وهو الأمر الذي يتطلب قلداً أوسع من الجهد والوقت والإعداد والأدوات ربما كان يفوق قدرات وطاقات بعضهم .

ب — أنهم في معظمهم — وهذا أمر شكلي — لم يلزموا أنفسهم بقواعد الكتابة التاريخية الحرفية ، قلعة المحترفين وحصنهم الحصين ، مما سمح بتوجيه سهام النقد للكثير من اجتهاداتهم . وإن كانت في حقيقتها ترجع — أى تلك الانتقادات — إلى أسباب موضوعية أخرى — تتخطى إطار الشكل .

٧ — وفي الستينات عندما تبنت الدولة بشكل رسمي الفلسفة الاشتراكية (١٩٦٢/٦١ متجسداً في الميثاق) بدأنا نسمع عن تبنى قطاعات من المتخصصين لثل هذا الخط وتلك الفلسفة الجديدة . فراحوا يكتبون — دون فهم حقيقى حيناً ، أو إقناع في أحيان أخرى — لأصول المنهج وقواعده ونظرياته . فتعارضت بذلك كتاباتهم الجديدة مع السابقة وجاءت الكثير من أعمالهم مشوبة بقصور حقيقى ، انعكست بطبيعة الحال في التردى الخطير للكتابة التاريخية .

ومن المدهش حقا أن الدولة — حسب اعتقادنا — لم تلزم أحداً بشيء وربما لم تتدخل لفرض وجهة نظر معينة ، وإنما كانت محاولاتهم هذه اختياراً حراً . ولهذا سرعان ما تراجعوا عنها ونكصوا على أعقابهم ولكن بعد أن كان الخط والفلسفة قد تبدلاً كليةً خلال حقبتى السبعينات والثمانينات .

٨ — أن حقبة الستينات وما تلاها شهدت كذلك بروز جيل من المؤرخين الشبان دخل الحلبة تحت إشراف وتوجيه نخبة معدودة من أعلام المؤرخين المصريين الأكاديميين — على تفاوت واسع في رؤاهم وتوجهاتهم — لتدلل بدلوها في حركة الكتابة التاريخية لتاريخ مصر الحديثة والمعاصرة . وقد تميزت كتابات ذلك الجيل الجديد في مجموعه بعدة سمات هامة نحدد أبرز قسماتها :

أ — أنها تخطت بشكل واسع حاجز الكتابات السياسية الضيقة إلى مجالات أرحب وأوسع سواء في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والفكرية أو غيرها .

ب — أنها أعطت اهتماماً أوسع وحيزاً أرحب للقوى والطبقات الشعبية التى ظلت لفترات طويلة خلت مغفية أو متجاهلة في معظم الكتابات السابقة .

ج — أنها امتطادت إلى حد كبير وتأثرت بالمناخ السائد سواء على الصعيد العام السياسى والاجتماعى لتوجهات الدولة والمجتمع أو على الصعيد الأكاديمى التخصصى من حيث المنهج والطروحات الفكرية والانحيازات الجديدة ، فجاءت معظم كتاباتهم نتاجاً لهذا الوضع الجديد . كل ذلك يمكن النظر إليه مقارناً بكتابات وتوجهات المرحلة السابقة سواء من حيث المنهج أو مجال الكتابة أو موضوعاتها وتركيزها .

و فى هذا كذلك يمكن رصد الدعوة إلى كتابة وإعادة كتابة تاريخنا القومى خلال الستينات وتبنى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لهذه الدعوة فى عدة محاضرات (ندوة نوفمبر وديسمبر ١٩٦٥) . كما يمكن أن تقارن بحركة ودعوة الملك فؤاد لكتابة تاريخ مصر الحديثة التى كانت تعنى تاريخ الأسرة الحاكمة خلال العشرينات من هذا القرن . بل يمكن أن تدرج كذلك فى هذا السياق محاولة السلطة خلال السبعينات لتسجيل تاريخ الثورة من خلال لجنة ترأسها نائب رئيس الجمهورية آنذاك . ومآل إليه أمرها . وما كانت تهدف إليه من وراء تشكيلها .

٩ — وجنبا إلى جنب مع هذه التيارات والاتجاهات المختلفة التى عرضنا لها وأهمها :

أ — تيار المدرسة الوصفية الكلاسيكية بتأثيراتها وتأثيراتها .

ب — تيار الاتجاه النقدي التفسيري الحديث .

ج — تيار الجيل الجديد من الشبان المؤرخين — على تفاوته وتباين أصوله ومنابعه بحيث ضم الكثير من التوجهات المختلفة والمتباينة بل والمتعارضة .

د — بقايا تيار المدرسة الدينية في كتابة التاريخ التفسيري السردى التراكمى وربما الميتافيزيقى .

نقول إلى جانب كل ذلك ؛ دخل مجال الكتابة التاريخية وخاصة خلال حقبة السبعينات وما تلاها سماسرة التاريخ وتجارة ومضاربوه بعد أن افتتحوا للتاريخ بوتيكاك جديدة ليس لها من هدف سوى تشويه التاريخ المصرى والحركة الوطنية من منطلق سياسى ثأرى وربما تآمري إذا مازلنا نستخدم هذه التعبيرات ، اقتحموا هذا المجال تحكيمهم مصالحهم ومنطقتاتهم وتوجهاتهم بل وفي أحيان كثيرة الجهات والمؤسسات التى تخدمهم أو يخدمونها في تشابك خطير .

١٠ — ولقد عقد من أمر هذه الظاهرة وخطورتها أن شهدت نفس الفترة وفرة كاسحة من كتبه ونشرى ما أسعوه بالمذكرات للكثيرين ممن اتصلوا بصناعة التاريخ وأحداثه سواء من قريب أو بعيد بشكل يدعو إلى الريبة — ساندت الدولة في اعتقادي محاولات بعضهم بشكل سافر ووقفت ضد البعض الآخر بشكل مثير ، الأمر الذى كان ينطوى ربما على انجاء مقصود .

كل ذلك وغيره أربك عقل القارئ والمتلقى العادى ، خاصة وأن الظاهرة الأخيرة هذه ارتبطت بالتغير الواسع في أهداف الدولة وتوجهاتها ، وهو ما ساهم كثيرا في تسطيح عقل الأمة ودفع أبنائها إلى القهر وألوان الاغتراب بإبعادها عن الفهم الحقيقى لتاريخها ، وهو الذى يعدّ مسئولا إلى حد بعيد عن أكران التطرف العنيف التى طففت مؤخرا في مجتمعات بشكل لم تألفه من قبل .

١١ — كما أن أخطر ما في الأمر أننا في خضم هذه الفوضى الضاربة سمعنا أصواتاً تلعو هنا وهناك — ربما بأركانها السلطة في بعض جوانبها — تدعو إلى ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاحا « بالمصالحة التاريخية » وهى دعوى توفيقية في جوهرها تعنى أن ننظر إلى ماضينا وقادتنا نظرة مقدسة لا تمس تحت دعوى « اذكروا محاسن موتاكم » وهى صيحة أقل ما توصف به أنها ردة حقيقة إلى عصر الخرافات والميتافيزيكا ، تحجب العقل وتجرد الإنسان من إنسانيته ، بل وتحاول نفى أخفى خصائصه بهدف تجميد الواقع والوقوف حجر عثرة أمام الإبداع والتطور الذى هو قرين النظرة النقدية الموضوعية ومن هنا فلا يخفى على أحد حقيقة أولئك الذين يقفون وراء هذه الدعوة الخطيرة ويقومون بتسويقها ، لأنهم يشكلون القطاع الأكثر استفادة من وراء تكريسها وترويجها .

١٢ — ولعلنا أخيرا يمكن أن نشير إلى ملاحظة أخيرة لا تحفظها عين وأعنى بها التدهور بل والتردى العام الذى أصاب حياتنا التعليمية برمتها بدءا بيدايات السلم التعليمى وأعنى به مرحلة التعليم الأساسى والإلزامى وحتى ليس فقط المرحلة الجامعية ولكن كذلك مرحلة الدراسات العليا التى تعدّ مسئولة إلى حد كبير عن إفراز الكوادر غير المؤهلة التى ينقصها الكثير سواء في الثقافة والفكر أو الوعى أو الخبرة أو حتى المنهج وأدواته . وهو الأمر الذى ينعكس على الكثير ومنها الكتابات التاريخية الأكاديمية الأخيرة ، خاصة إذا ما انضاف إلى ذلك العامل الأخلاقى سواء عند الاختيار لشغل الوظائف الأكاديمية أو ترقياتها وهو أمر فيما نعتقد على درجة خطيرة من الأهمية .

أخلص من كل ذلك إلى أننا — وحتى الآن — تنقصنا مدرسة تاريخية علمية مصرية عربية حقيقية تلتزم بالمنهج العلمى وقواعده ، أقدامها مغروسة في تراب الوطن وتلفح عقولها وفكرها نسمات العصر وتياراته .

وليس معنى ذلك فى تقديرى أن نسطنع قوالب جامدة ندور فى فلکها ؛ ولكن داخل إطار من المنهجية العلمية الصارمة التى تتعدد معها الرؤى والاجتهادات .

ولعل مردّ ذلك التباين التشتت الذى عرضنا لطرف منه يعزى فى أهم جوانبه إلى الظروف المصاحبة لحركة التطور والتغير التى أصابت مجتمعنا المصرى الحديث خلال فترة تزيد على القرن ونصف القرن الماضى ، وما اقترن بها من تحديث مست كل جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية بأبنيتها القديمة الحديثة على حد سواء وما أصاب المجتمع من علل وأمراض .

كما أنه ربما يعزى فى بعض جوانبه — فى تقديرى — إلى ذلك الشتات والضياح والانفلات الذى قد يصل إلى حد التخريب المتعمد والمقصود — لمصادر تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة وأساليب حفظها وتنظيمها والتعامل معها .

تلك فى تقديرى هى الجذور الحقيقية لمشكلة التواصل والحوار التى دارت وتدور حاليا فى أروقة تياراتنا الفكرية والثقافية المعاصرة والراهنه ليس فقط بينى وبين غيرى من الكتاب والباحثين وغيرهم .. ولكن بين جموع أبناء هذا البلد — عاديين ومتقفيين ؛ أكاديميين وغير أكاديميين ؛ فى السلطة وخارجها ، وهى مشكلة مستظل فى تقديرى بغير حسم أو حل حقيقى ؛ لفترة قد تطول ، ما بقيت أوضاعنا وعقليتنا وطرائق تفكيرنا وأسلوب حياتنا على النحو الذى تسير به الآن .

نحو منهج تاريخي مقارن لدراسة تاريخ مصر الحديث (٤)

يتمس بـ

هناك خمسة أنماط من الكتابة التاريخية تغلب على كتابة التاريخ المصري الحديث ، يسهم كل نمط منها بنوع مختلف ن الخصوصية . ويقدم هذا المقال نمطاً سادساً يؤكد الحاجة لتفسير هوية مصر الحديثة في العالم من خلال منهج مقارن للتاريخ ، تبدأ هذه الورقة بمسح للاتجاهات الموجودة وهي : الفرعونية ، والإسلامية ، والعربية ، والقومية ، والماركسية . ثم تنتقل لتقارن مصر الحديثة بإيطاليا الحديثة . باتباع أساليب وفرضيات « أنطونيو جرامشي » .

يعد الاتجاه الفرعوني منحى مصرياً وأجنبياً ، كما أن له جناحاً يسارياً وجناحاً يمينياً (١) . وتنبع دولية محتواه من مفاهيم الغرب حول تراثه الخاص . وفي فترات مختلفة ، أكدت الحضارة الغربية جلورها في النزعة الدينية المصرية . أما في مصر فقد أكدت المدرسة الفرعونية على الاستمرارية الظاهرة للتقاليد الفلاحية في الصعيد كأساس للاعتقاد بأن المصريين من غابر الزمان وحتى الآن لهم سمات معينة . ويحاجج النحى الماركس لهذا الاتجاه في أن هناك استبداداً آسيوياً ومجتمعاً نهرياً (هيدروليكي) ، بينما تؤكد المدرسة الأكثر مثالية على أصالة الأقباط باعتبارهم المصريين الحقيقيين . ورغم أن المرء يستطيع أن يجادل ضد كلا المدخلين من زاوية اتساقهما المنطقي واستخدامهما للحقائق . فإن هذا النموذج المعاري يظل محفظاً ببعض القوة باعتباره أداة العرض الوحيدة للفلاح .

وثمة مدرسة عربية تتحدى المدرسة الفرعونية في العديد من النقاط . وهي أيضاً ذات جاذبية دولية خصوصاً بالنسبة للمستشرقين البريطانيين وعموم الكتاب من أمثال أرنولد توينبي . وطبقاً لتقاليد هذه المدرسة ، فإن مصر ليست متفردة تماماً لأنها مرتبطة لغوياً ، وثقافياً ، وتجارياً بالعالم العربي (٢) . وتشبه المدرسة العربية المدرسة الفرعونية في أنها ترتكن إلى نموذج لعصر ذهبي ، مما يجعل الماضي يبدو وكأنه مثال للتاريخ ، ويضع التاريخ الحديث في مرتبة أدنى . تغلب المدرسة العربية على الطائفية الضمنية للمدرسة الفرعونية ، فالعربي يمكن أن يكون مسيحياً أو مسلماً ، لكن لها مشاكل خاصة بالشوفينية مرتبطة بالأتراك والعثمانيين .

تبدو المدرسة العربية قادرة على التوسع في تعريف العربي ليشمل كلا من هياكل الدولة الحضرية ، مثل تلك الخاصة بالأمويين ، والقبائل . لكنها تعاني مناعب أكثر مع الأصول الأنثوية في التاريخ . فرغم أن هناك الكثير من النساء الغربيات في التاريخ ، والوجه الأنثوي لطبقة الفلاحين ، وجماعات تقديس العذراء ، وجماعات تقديس فاطمة ، والفولكلور المحلي الخاص بقرية أو إقليم ، فإن كل ذلك يتم إسقاطه في سبيل ما هو أكثر عالمية ، والذي يميل أيضاً نحو أن يكون الأكثر ذكورة . إن التاريخ العربي ذو تمييز ضمني للحضر ، وهذا لا ينبع فقط من الثقافة التجارية ولكن أيضاً من أهمية مدرسة نحوية بعينها ، والتي تتطلب طبقة من المثقفين (انتلجنسيا) خاصة بها ويبدو تأثير هذه المدرسة على مصر أكثر وعورة من تأثيرها على ليبيا أو تونس ، أو السعودية ، أو البلدان العربية الأخرى . لأن مصر يغلب عليها الطابع الريفي ، كما أن أهمية اللغة المشتركة أقل .

(١) كتبت هذه الدراسة أصلاً باللغة الإنجليزية وقام بترجمتها محمد حلي . ولم يشارك الكاتب بشخصية في كلوة سبب وجود مشكلة مطبعة بينه وبين السلطات المصرية حول السماح له بدخول مصر . وقد استحدثت المشاركة في الدولة السلطات كل هذه المشكلة .

(٢) يضم الاتجاه الفرعوني الممارسين المشهورين لفكرة الخصوصية وحسب ، مثل ليب حشي وركي اسكنر ، لكنه يضم آخرين على مطبعة ، مثل حبيب غبروط ، وجمال حمدان ، وكول في كتابه : *Of a Recurring theme in the history of taste* (London : Allen unwin , 1982) وهو *Curly the Egyptian Revival : An Introductory study* .

ثباته أو مدرسة تضم الماركسيين ، والرومانسيين ، والوطنيين ، إلخ ، وليست رؤية عالمية ، أو نموذج معاري ، أو سباح .
(٣) ومثال الكتاب المصري المعاصر من المدرسة العربية هو عبد الحميد مولي في كتابه : *التاريخ العربي للعصر : مصر والعراق ، بيروت ، ١٩٧٣* . ويصنف هذا الاتجاه في مجال العصور الوسطى والحديثة ، لكنه يواجه بعض الماعب في الفترة ما بين هذه العصور والتي استحوذت عليها الدراسات المعاصرة .

أما المدرسة الإسلامية فمن الواضح أن لها موقعين في الكتابة التاريخية ، الأول تقليدي والآخر جديد نوعاً والموقف الأول هو الذي يمكن دراسته بسهولة من الكتب (٣) ومثل المدرسة الفرعونية والعربية فإنه يرتكز على عصر ذهبي يعينه كما أن له أيضاً نطقاً واسعاً يقبل التطبيق على كل العصور . إن تطبيق المدرسة الإسلامية على الفترة الأموية يوضح الانفصال عن الماضي البيزنطي دون السماح باستمراره نسبية أو جرتية . فإذا تبني المرء المنهج العربي أو الإسلامي ، يُصبح الفتح العربي موضوعاً جديداً تماماً ، بينما عند تبني المنهج الفرعوني تكون الاستمرارية مفترضة ، ويُصبح الفتح ببساطة ظاهرة سطحية . مشكلة مشابهة نتجت ، تجدها في صعوبة تطوير إسلام مصري أو نزعة عربية مصرية ، آخذاً في الاعتبار الطريقة التي يضع بها المجتمع المصري الأيديولوجيا في قالب يفرق به بين الإسلام والنزعة العربية وبين تجليهما في مكان آخر . إن الذي يبدو قوياً ضمنياً بخصوص هذه المدارس الثلاث هو فكرة أن الإسلام كدين ، واللغة العربية كثقافة ، ومصر كبلد فرعوني ، هي سبل لوصف انتشار رأسمالية مبكرة عن طريق اللغة والدين وقبلوها جزئياً ورفضها جزئياً من قبل مصر .

إن الليبرالية هي الاتجاه الغالب لدراسة تاريخ مصر الحديث في دوائر المشتغلين بالتاريخ . وقد تم استغلالها أيديولوجياً من قبل الاستعمار ، والقوى الوطنية ، وحتى المتعاطفين مع الملكية . وروابطها تتصل بالغرب ، بعصر النهضة الإيطالي وبيزوغ تاريخ عالمي حديث (٤) . تطمح الليبرالية إلى إيجاد تقدم في التجربة الإنسانية وفي إعطاء خصوصية للتجربة الإنسانية الحديثة ، بالمجادلة في أنها تختلف نوعياً عن تلك الخاصة بالعصور الوسطى والعصور القديمة . الليبرالية لها طريقتان للتطبيق على تاريخ العصور الوسطى . أولاهما تأني في المنهج القائل بأن على المرء أن يدرس الماضي في حد ذاته والآخر أن يدرس هذا الماضي لإيجاد جذور الزمن الذي يحياه . إن صعوبات الليبرالية في دراسة مصر تبدو ذات وجهين . أولهما ، أن العالمية البارزة للنموذج الليبرالي للفرد ، كموطن ، يحكمه القانون ، ويصوت للبرلمان ، تجعل المؤرخ يحكم على مصر دائماً كنسخة مشوهة لتجربة قومية أخرى . لذلك ، فمن السهل قبول الفكرة القائلة بأن مصر من الدول المتخلفة . ومن الصعوبة بمكان التشدد بنسخة مصرية لليبرالية . الوجه الثاني ، أن تطبيق الليبرالية في سياق إسلامي يتطلب التسليم بمسألة عصر النهضة والغرب كنماذج عالمية . إن كثيراً مما ناضل الغرب من أجله في حقبة الثورات البرجوازية قد وجد بالفعل على الأقل في شكل مختلف في العالم الإسلامي . لهذا ، فرغم أن الليبرالية دونما شك جاءت كنزيرة للغرب أو لمناطق أخرى كان بها إقطاع حقيقي ، إلا أن ذلك لم يكن هو الحال في الشرق الأوسط . ولقد كانت دراسة التاريخ علماً بالفعل في العصور الوسطى بالعالم العربي ، وكان هناك بالفعل نقد للنصوص . النقطة الأخيرة بخصوص الليبرالية هي أن واحدة من أعظم رؤاها عن السياسة ، وهي علمنة المجتمع في القرون الحديثة ، قد صرح بها المؤرخون والمنظرون الاجتماعيون بشكل صارم إلى الدرجة التي تفهم بها على أنها على النقيض من الدين . واليوم ، هناك تراجع عن هذا الموقف .

(٣) إن كتاب محمد عبد الفتاح عاشور ، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى (بيروت ، ١٩٧٧) هو مثال على المدرسة الإسلامية الكلاسيكية . وقد كان لهذا المدرسة نظماً والمهنية ، لكنها سقطت في الفترة الفاصلة بينهما

(٤) هناك لطفي السيد مثلاً معاصراً على المدرسة الليبرالية . ويمكن للمرء أيضاً أن يراجع كتاب تشارلز سميت : Charles smith, Islam & the Search for Social History (Albany: in Egypt: A Biography of Muhammad husayn Haykal) يد كتاب سميت ليبرالياً لتجده وليس لوجوده . لقد سادت الليبرالية جميع الفترات . وارجعت سميتاً على دراسات العصور القديمة والوسطى حيث وجدت السوابق وهي تلي الفترة الحديثة . إن الليبرالية هي الصور السائدة عن الرؤية العالمية للوحدة .

تتشارك المدرسة الماركسية في الكتابة المصرية للتاريخ مع المدرسة الليبرالية في النظر للتاريخ كضرب من ضروب النشاط العلمي ، وهى النظرة التى ظهرت في الغرب في الماضى القريب مع العلوم الأخرى^(٥) . وعلى القيقض من المدارس الأخرى التى إما أن تكون مادية أو مثالية ، فإن المدرسة الماركسية مدرسة مادية . وهى أيضا عالمية تتبع نموذج العلوم الطبيعية . ومثل عدم إمكان وجود علم طب أطفال مصرى ، هناك عدم إمكان وجود منهج مصرى لماركس . وقد يتساءل المرء إن كان هناك نجاح يمكن تحقيقه في أى من المجالين إذا تم اتباع مثل هذه المناهج . أشك في هذا ، وقد أجادل في أنه في مصر يحقق أطباء الأطفال خصوصية معتبرة ، فهم ينفصلون عن تدريسيهم في إنجلترا وينجحون ، بينما يفتقد العلماء الماركسيون للسياق لاختيار النظرية والتخلص منها إذا لزم الأمر . على الجانب الإيجابى ، تمتلك المدرسة الماركسية الخاصية العظيمة في تحديد الطبيعة الصراعية الكامنة للمجتمع بأغنيائه وفقرائه ، وفي إظهار كفاح الطبقة العاملة بتفصيل كبير قد تقوم الليبرالية بدراسة العمال كموضوع ، لكنها تعمل طبقا لنموذج المجتمع المتوافق والمراضى ، وتسلم بأن الصراعات عارضة . إن الليبرالية لا تقدم نمودجا لعلاقة الأجزاء بالكل . فهى تعنى بدراسة الصفوة والأغنياء بمعزل عن المجتمع . لكن ما يبدو ضعيفا في الماركسية الحالية ، في الكتابة المصرية وفي الكتابات الأخرى ، هو أن التحديد الاقتصادى للسلوك الإنسانى ، بالإضافة إلى التركيز على الطبقة العاملة باعتبارها الجماعة المضطهدة وباعتبارها طليعة التغيير الاجتماعى ، لا يناسب مجتمعات الفلاحين بنفس الطريقة المقنعة التى يناسب بها المجتمعات الصناعية .

٢ - التاريخ المصرى مقارنا بالتاريخ الإيطالى

يتبنى النصف الثانى من هذه الورقة مشكلة الخصوصية من منظور ماركس ويطرح سؤالاً عن كيفية إمكان المرء أن يكتب التاريخ المصرى دون أن تكون المقولات عالمية أو مصرية تماماً ؟ إن المنهج الذى وصلنا إليه له خطوتان : الأولى ، تحتاج لمقارنات بين البلدان التى لها تقريبا نفس بنية الحاكم والمحكومين مثل مصر . الثانية ، تحتاج دراسة مقارنة لهذه المجموعة من البلدان لتحديد أى الملامح تملكها مصر ولا تملكها بقية البلدان . وقد يجادل المرء في أن هذا المنهج إنما يحفظ معنى لكلمة خصوصية ، فهو يحرر المرء من القول بأن مصر بلد فريد في كل شيء ، ويحرره كذلك من استخدام الولايات المتحدة أو إنجلترا كنموذج للقياس . وهو أيضا أكثر دقة في الوصف من التركيز على البلدان التى تشترك في لغة أو دين لأن اللغات والأديان تنتشر انتشاراً كبيراً بين شعوب تختلف كل الاختلاف . إن التركيز على الحاكم والمحكومين يتضمن اختياراً من كل منهما في إطار من القيود . وهذا استخدام لكتابات ماركس أفضل من الحتمية الاقتصادية الخالصة .

من دراسة للفيلسوف الإيطالى أنطونيو جرامشى ، اتضح أن أفضل طريقة للشروع في دراسة مجموع المشتغلين بالتاريخ ، أو لتفسير رواد جيل معين ، أو لشرح الأشكال المميزة لمعرفة تاريخية ، هى النظر إلى المؤرخين الأكاديميين باعتبارهم « متفقى الدولة » الذين يعملون من خلال « طرق تاريخية » متنوعة . ويؤدى هذا إلى وضع دراسة المؤرخ السائد ، وكتابات وخبرته في التدريس ، في سياق مشروع الدولة للهيمنة ومحاولتها لقمع المعارضة . ومن قراءة كل من جرامشى والكتابة التاريخية الأكاديمية المعاصرة ، استخلصت أن هناك أربع « طرق تاريخية » أساسية في العالم الحديث . توجد أمثلة لهذه الطرق الأربعة في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى بالطبع . ويبدو من الأفضل تقديم الطرق الأربعة باختصار ، ثم تطوير نمودج « الطريق الإيطالى » في صورة أكمل لكى نقيم الجدل بأن هذه هى الطريقة المثمرة للنظر إلى تطور التاريخ الأكاديمى في مصر .

٥ - للماركسية شكلان . فهى مدرسة للفكر تشكلت بظهور الرأسمالية في العصور الحديثة ويؤكد هذا الوصف كثافة الكتب الماركسية عن القضايا المعاصرة . وهى أيضا رؤية عالمية وجدت عبر الفكر التاريخى بأكمله والمثال على تطبيق الشكل الأول يوجد في كتاب : « حركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر وآثاره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤ » (القاهرة ، ١٩٧٧) .

حدد جرامسكى شكلاً للحكم أسماه « الطريق الرومى » ، وآخر أسماه « الطريق الإيطالى » وطريق « إنجليزى أو أمريكى » و « طريق قبل » والذى أفضل أن أسميه « الطريق الألبانى » . هذه الأشكال ليست أشكالاً سياسية فقط لكنها تصنيفات ثقافية أيضاً ، لأن جرامسكى كانت لديه رؤية نافذة بأن الأنظمة فى العالم الحديث تحكم من خلال الإقناع بنفس الدرجة التى تحكم من خلال القوة وبأن الإقناع يحدث من خلال التعليم والتنشئة الاجتماعية لهذا ، فكما لاحظ هو نفسه ، فإن دور الأستاذ الجامعى كباحث ومعلم يدخل بشكل معقد فى هذه العملية . على أقل تقدير ، فإنه يشارك فى عملية ترتيب درجات الانتهاء للثقافة الجماعية بالإضافة إلى عمل حسمى عام مشترك بين الطلاب وحين ننظر إلى شكل « الطريق الرومى » ، نجد الدولة البيروقراطية فى مواجهة طبقة الفلاحين غير المتأيزين . إن دور المؤرخ هنا هو أن يضع حضارة الأمة فى العالم داخل علم اجتماع تاريخى عالمى فوق . لقد تطورت دراسة علاقة الدولة بالشعب فى مجالات غير تاريخية مثل علم الإنسان (الأنثروبولوجى) وعلم الاجتماع . ويشارك المؤرخ الرومى السائد فى الحكم عن طريق إخراج الفلاح من التاريخ على الأقل كعامل للتغير التاريخى . وبالنظر إلى أمثلة الشرق الأوسط لثقافة الطريق الرومى ، يمكن أن نلاحظ أهمية علم الاجتماع التاريخى كما يمثل ضياء جوكلب فى تركيا والعالم المتميز على الوردى فى العراق (٦) . ويمكن أن نلاحظ أيضاً العالمية الماثلة لأيدولوجية البعث فى العراق الحديث وفى سوريا تحت حكم حافظ الأسد . وتوجد أيضاً نسخ يسارية لعلم الاجتماع التاريخى العالمى ، وأكثرها ذيوغاً الليبنية .

فى الطريق « الأمريكى أو الإنجليزى » ، كانت رؤية جرامسكى هى أن القوى العاملة بأجمعها قد تم توليدها كمواطنين أفراد ويتم علاج عدم الاستقرار ، الكامن فى السياق الذى يملك العمال من خلاله حقوقاً قانونية ، عن طريق الاحتفاظ بطبقة دنيا عنصرياً حيث يتم جذب المجموعة العنصرية السائدة إلى الدولة ، عن طريق رغبتها فى ألا تتعرض لمزيد من القمع كما هو الحال بالنسبة للطبقة الدنيا . فى هذا السياق ، لا يتعمش علم الاجتماع التاريخى ، ولا أية نظرية تاريخية أخرى واسعة النطاق ، فالروح الغالبة تكون فنية واللغة الغالبة هى التشدد بالموضوعية . وعن طريق تجزئ اللوحة التاريخية ، يتوأم المؤرخ مع هذا السياق . إن الأمريكى يمكن أن يصبح خبيراً فى تاريخ السود ويمكن للإسرائيل أن يدرس الفلسطينيين كمتخصص بمفرداته اللغوية الخاصة ونشراته الصحفية والأكاديمية ... إلخ . إن تيارين من التقاليد هما اللذان يسودان : الأول يؤكد أن التاريخ هو مجموعة من الحقائق الصحيحة التى تتراكم جيلاً بعد جيل ، والآخر ، ويسمى فى الولايات المتحدة (٧) . « التاريخ الجديد » أو التقليد البرجمائى ، يفند هذا ويشير إلى النسبية . وتستفيد الدول من الاحتفاظ بكلتا الرأيين . فهى تتساع مع المعارضة الماركسية من النوع الميجلى التى تسلم بالطبيعة المطلقة للدولة مثلاً على طريقة شلومو أفينيرى أو كما نرى على طريقة مدرسة فرانكفورت (٨) .

أما فكرة « الطريق القبلى » أو « الطريق الألبانى » فقد نشأت من الكتابات الجبانية لجرامسكى عن المارابوتس والجماعات المنقادة للقديسين . ومن منظور عصورنا نحن ، تبدو هذه الدول لنا أكثر ديمومة مما بدت لجرامسكى . فهى تتحرك

(٦) All Wardi and Fund Basli, *Ibn Khaldun and Islamic Thought-styles: A social perspective* (Boston: G k Hall 1981); Ziya Gokalp, *turkish Nationalism and Western civilization* (Westport Greenwood press, 1981)

(٧) من أجل رؤية واضحة للكتابة الأمريكية الفارغ النظر :

Higam, *History : Professional Scholarship in America* (Baltimore: John Hopkins, 1983), S M Cohen, *Historical culture: On the Recoding of an Academic Discipline* (Berkeley: U. of California, 1986

(٨) Shlomo Avineri, *Hegel's Theory of the Modern State* (London: CUP, 1972), Herbert Marcuse, *Reason and Revolution: Hegel and the Rise of Social Theory* (London: OUP, 1941)

في تسييس ما هو قُبلي باعتباره العنصر الأول في المجتمع مع بيان راديكالي لسيطرة الرجل على المرأة وقد وجد المؤرخون في هذا السياق — وأعني بهذا مجتمعات مثل الأردن ، وشبه الجزيرة العربية ، وشمال إفريقيا ، وبعض دول إفريقيا الاستوائية ، وبعض أجزاء من البلقان ، وأجزاء من جنوب شرق آسيا أن دور المؤرخ هنا محدود نوعاً ما . إن أحد السياقات المألوفة ، هو سياق علماء الأنساب الملكيين . فإذا كانت الحكومة يسارية كما هو الحال في ألبانيا أو اليمن الجنوبي ، يصبح المؤرخ عالم أنساب للحزب والأساطير المتنوعة المرتبطة بنشأته . وعلى الإجمال ، فإن مهنة التأريخ تقع في مرتبة أدنى نوعاً ما ، وغالباً ما يقوم الأجانب بمعظم الدراسة التاريخية . إن أكثر ما يهم النظام هو إدماج الأنواع المختلفة من الثقافة الشعبية والشعر . ويصبح الفلاسفة وعلماء الدين « المثقفين العظام » . يتضح هنا من تتبع تطور ألقاب القذافي من « العقيد » حتى « الفيلسوف » ، مؤلف « الكتاب الأخضر » . ويتضح هذا أيضاً في الارتباك — وليس فقط التخلف المجرد الذي يعترى الفكر التاريخي عن ليبيا ، ليس فقط من قبل الكتاب الليبيين ولكن من قبل الكتاب من جميع الجنسيات . وحتى تطوير دراسة تاريخ قومي يصبح بصورة مدمرة ذا نوعية إدماجية ، مما يجعل عمل « مركز التاريخ الليبي » المسمى المجلة التاريخية الليبية أمراً صعباً . ومن ثم ، نجد التركيز الجامد على الغزو الإيطالي منذ زمن بعيد . بالقياس على ذلك ، يمكننا أن نلاحظ التركيز الطويل على العصور الوسطى من قبل عدنان يحيى في الأردن . أيضاً ، يمكننا أن نلاحظ كيف أن جامعة عمان قد اعتمدت على علماء من خارج الأردن لتدريس التاريخ ، وعند عقد قسم التاريخ لمؤتمرات كان يتم الإشراف عليها بالتعاون مع جامعة دمشق . وعندما تبرز للتاريخ مكانة أدبية ، فهو يكون جزءاً من فلسفة عبد الله العروي في المغرب أو محمد الرميحي في الكويت . إن الفكر التاريخي ينتشر شعبياً من خلال الشعر ، وهو ملمح آخر يضع المؤرخ في وضع غير متميز (٩) .

نتجه الآن إلى أنظمة « الطريق الإيطالي » حيث يمكننا أن نحدد ليس فقط إيطاليا ومصر ، ولكن أيضاً الهند ، والمكسيك ، والبرازيل ، وتنزانيا . إذ تشترك كل هذه البلدان في نموذج عام لاستراتيجية الحكم ، مما يبرر تضمينها هنا ، لكن كلاهما يختلف عن الآخرين في طبيعة الصراع من أسفل ضد هذا الحكم حيث تقوم قوى المقاومة بعمل الكثير من التحركات التكتيكية ، وفي الحالات المتطرفة تغير تحالفاتها الأساسية . لهذا ، تسهم دراسة المقاومة إسهاماً جاداً في فهم هوية تاريخية معينة داخل إطار أكبر من الأمثلة المقارنة . وبالطبع ، فإن هذه الخصوصية هي الهدف الثقافي الرئيسي . فكيف يمكن للمرء أن يطبق كلمات مثل « شبه » أو « يختلف » على الفكر التاريخي المصري ؟

إن الملاحظ الرئيسية للطريق الإيطالي هي أن التطور الرأسمالي يستغل الاختلافات الإقليمية ويخلق عدم مساواة سياسية — ثقافية . لهذا ، فإن صياغة الدولة الإيطالية الحديثة خلقت شمالاً متميزاً ، وجنوباً مستغلاً خدم كأيدٍ عاملة رخيصة للشمال . تشكل الشمال حول الحكم بالقانون والمجتمع المدني بينما كان النموذج للجنوب هو الزراعة . ودراسة التاريخ هي بشكل غالب من أوجه نشاط الشمال الأكثر تميزاً وبالنسبة لمصر ، نجد هذا في القاهرة عبر الدلتا . غير أنه يبقى « للمثقف الجنوبي » دور هام يلعبه (١٠) . إنني أعترز الآن تطوير هذا النموذج معترفاً بالتنوع غير السوية لسنوات السادات التي حاول فيها النظام تحويل مصر في اتجاه أسبانيا هنا « الطريق الروسي » ، وهي محاولة قد فشلت من وجهة نظري (١١) .

(٩) من علم الآثار كتاريخ الفن :

Adnan Hadidi (ed.) *Studies in the History and Archaeology of Jordan* (Amman, 1982); Patrick scale, *the shaping of an Arab statesman: sharaf Abd al-Hamid Sharaf and the Modern Arab World* (New York: Quartet Books, 1983).

(١٠) من بين « المثقفين الجنوبيين » ما يجب أن يركز المرء على عباس العقاد ، وحيداً د . لويس عوض انظر لعليام د . عوض بالقوة في : مقدمة في لغة اللغة العربية (القاهرة ، ١٩٨٠) وهو العمل الذي يمثل امتداداً لتقاليد الفكر وكروش ، ولما من تاولي .

(١١) John Waterbury, *The Egypt of nasser and sadat: the political Economy of Two Regimes* (Princeton: Princeton U. Press, 1983) .

إن الحركة التاريخية لأنظمة الطرق الإيطالية عامل مهم لتكييف الدور الذي يلعبه المثقفون . وبالطبع ، يؤثر هذا على الكتابة التاريخية بشكل مباشر . هناك نوعان من الفترات التاريخية يدوان في حالة رواح وجمىء في تاريخ أنظمة الطرق الإيطالية سواء أكانت تحت السيطرة الاستعمارية أو كما في حالة المكسيك في سياق مستقل اسماً . النوع الأول ليبرالي على العموم ، والثاني همولى مثل فاروق وناصر . وقبل التعليق على كيفية تأثير هذه الفترات على الثقافة المصرية ، يجب على الأقل ذكر اعتبارين آخرين . الأول هو أن طبيعة الدولة هى من نوع نظام الحزب الواحد وأن لها بنية بيروقراطية واسعة . أهمية هذا هى أن كتاب الطرق الإيطالية وليس جرامشى فقط — كانوا في طليعة من حللوا الدولة كعامل سياسى يجب دراسته بطريقة مختلفة تماماً عن تلك التى تغلبها هيجل أو لوك . أخيراً ، فإن جزءاً من خصوصية مصر هو أن الثقافة الدينية التى تشكل جزءاً من قاعدة الثقافة السائدة هى ثقافة إسلامية لقد قادت الثقافة الإسلامية الفكر الوضعى الحديث بشكل مختلف . لهذا ، نجد من الملاحظ ما قد يعتبر شاذاً تماماً في أوروبا ، إلى الدرجة التى قد يصبح معها مؤرخ للعصور الوسطى مثل المقرئى أكثر تعقيداً بمعاييرنا من الكثير من معاصرينا . هذا هو أحد أبعاد الخصوصية التى تفصل مصر عن إيطاليا ، لكنه ليس البعد الأكبر للخصوصية لأن المرء يمكنه أن يتعلم من دراسة المقاومة للحكم .

والآن لنقم بمحاولة في الاقتصاد السياسى للكتابة المصرية للتاريخ في إطار المعايير المقامة . يمكن للمرء أن يطبق الرؤية الجرامشية على مصر من حيث إن الرأسمالية واللا رأسمالية يواجدان معاً بسهولة وهما ليسا بالضرورة أعداء ألداء تماماً . وبوضع هذا نصب أعيننا ، فليس من المدهش أن نجد مدرسة ملكية من العلماء الأوربيين تدافع عن سمعة العائلة المالكة ، بينما في نفس فترة الحرب كانت المدرسة الوطنية تنتقل من مرحلة الصحافة إلى الجامعات . لهذا ، يجد المرء دراسات فرنسية اللغة وكبيرة الحجم تعتمد على وثائق الأرشيف الأوربية في تنافس مع الكتابات عربية اللغة لشفيق غربال وعهد فؤاد شكرى (١٢) . وعند مقارنة الوطنيين الليبراليين في كل من مصر والهند ، وكلا البلدين كانا مستعمرين على عكس نظريتهما في المكسيك وإيطاليا . من المثير أن نلاحظ ثقة المصريين في إمكانية التحرر من خلال تنمية رأسمالية وطنية . وهناك اتجاه رئيسى ثالث يمثل المثقفون الصاعدة ، مثل الناقد الأدبى عباس محمود العقاد الذى ، مثل كروشى في إيطاليا ، أشاد بالعالمية في مقابل الثقافة الوطنية . ونموذج الاستمرار في وقتنا هذا لما اصطلاح جرامشى على تسميته « المثقف الجنوى » هو زميلنا الدكتور لويس عوض .

لقد انهارت المراحل الليبرالية لأن رأسمالية السوق المفتوح تخلق صراعات لا يتم تنظيمها بسهولة من خلال ديمقراطية برلمانية مما يخلق ، نتيجة لهذا ، حاجة منتظمة لفواصل من سيطرة الدولة أو الحكم الشمولى . ويختلف محتوى هذه المراحل طبقاً للعناصر السائدة التى تتضمنها . لهذا ففى إيطاليا ، فرض ملاك الأرض صورة كاثوليكية تقليدية وصورة الإمبراطورية الرومانية على محاولة موسولبنى لتحديث الصناعة وفى مصر في فترة عبد الناصر ، والمكسيك في فترة الكارديناس ، وفى الهند تحت حكم نهرو ، كانت فترة الحكم الشمولى هى واحدة من فترات اشتراكية الدولة بتحالف أكثر تقارباً بين الدولة والصناعة . وبالتنقل إلى الشمولية ، نجد أن دور المؤرخين كحراس للكلاسيكيات قد تغير بطريقة ملحوظة . في إيطاليا ، انتقد المشتغلون بالتاريخ تحت رعاية ليبرالية موسولبنى واضطر الكثير منهم للهرب . وقد وُجد هذا المحتوى أيضاً في مصر ولكن عند حلول الستينيات ، حيث شجعت النزعة التنموية للدولة نحو التاريخ الاجتماعى من دوائر الأستاذ محمد أنيس بجامعة عين شمس . وقد تمثل جيل

(١٢) وظف المرش الأوربيين لكتابة تاريخ العائلة المالكة والدفاع عنه ضد المدرسة الوطنية . ومن المهم أن نرى كيفية ملامة الكتب الناشئة الليبرالية والمصر الليبرالى . انظر . Angelo sammarco, les Regnes de 'Abbas, de sa'id et d'Isma'II (Rome, 1935) .

التلاميذ الذى نشأ آنذاك فى على بركات ، وعاصم الدسوق ورؤوف عباس والذين مثلوا قطيعة واضحة فى تاريخ المعرفة التاريخية فى مصر (١٣). وقد لوحظ هذا فى حينه ، سواء حيث ما قاموا بتغطيته أو ما لم يقوموا بتغطيته دون أن يكون ثمة تفسير نظرى للأمر وأخيراً ، بإعادة تأسيس الليبرالية تحت حكم السادات ، تراجع التاريخ الاجتماعى ليحل محله علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، والتاريخ السياسى الذى عاود الظهور مستنداً على الأحزاب والشخصيات السياسية وبالطبع ، لم تمن إعادة التأسيس عودة إلى الماضى . إن المرء لا يعود إلى الأكاديميات والجمعيات العلمية لصفوة القرن التاسع عشر ، غير أن الاتجاه الواضح نحو روح احترام التاريخ التى ظهرت فى الحقبة القومية توقف . أصبح لليبرالية الجديدة عناصرها الجديدة . حيث تميزها جماعات المستشارين ومراكز البحث أكثر من أقسام الجامعة . بالإضافة إلى ذلك ، يلعب النظام بالماضى الفرعونى ، فى مقابل إغراقه بواسطة الناصريين ، لكن هبة التاريخ الحديث ليست موضع شك ، بهذا المعنى ، فالثقافة تراكمية .

إن هدف هذه الورقة كان أخذ هذا الموجز الجرد ووضعه فى إطار مقارن لدول الطريق الإيطالى . وللقيام بهذا يحتاج الأمر لبعض التقييم بطبيعة التحديات التى تواجهها « الهيمنة » فى مصر فى كل من الحاضر والماضى ، الفعل منها والكامن ، لأنها تؤثر فى الطريقة المعينة التى تطور بها الدولة المصرية الثقافة وتشهرها . حيث يستطيع المرء أن يستخلص بعض الافتراضات عن دور المؤرخين فى مواجهة أنواع أخرى من مثقفى الدولة فى الطريق الإيطالى .

كان زعم جرامشى الرئيسى أنه بينما لكل بلد تقاليده ، والتى يجادل من داخلها أحياناً ، ففى الواقع أن كفاح الجماهير ضد الهيمنة المقتنة يفسر الاتجاه الذى تتخذه السياسة والثقافة . ومع ظهور الرأسمالية ، خاصة فى مرحلة المصنع ، شكلت الأحزاب الشيوعية الموضوع الخطير للمعارضة . وكانت الأحزاب الدينية مثل حزب PAN فى المكسيك أو RSS (Jan Sanghi) تفتقر إلى قاعدة شعبية عربية وبالنسبة للأحزاب الشيوعية التى اختارت الارتباط بالجناح التنموى للدولة وقبلت التغيير من خلال القانون فهى قد أعطت مجتمعاتها نكهة « شيوعية أوربية » ، بينما تلك الأحزاب الشيوعية التى انقسمت وناصرت جزئياً قضية الفلاحين قد خلقت رأسمالية دولة عسكرية . ومن بين البلدان التى تسودها الشيوعية الأوربية إيطاليا ، وإسبانيا ، والمكسيك ، ومصر ، أما الهند فليست من بينها . فى الفكر التاريخى ، يمكن للمرء أن يرى التداخليات الأكاديمية فى الجهود لتأريخ لطبقة الفلاحين الهندية كما فى أعمال فريق « دراسات الطبقات » (Subaltern) فى كلكتا بالمقارنة بجهود شخص وحيد . مثل الراحل إبراهيم عامر . وتصبح إيطاليا محل مقارنة دقيقة ، عندما ما يفكر المرء فى الأنماط المشابهة جداً لتأريخ الحزب المكتوب بواسطة سيريانو ورفعت السعيد ، ونجارب ألتوسير وماريا ماكيوتشى وحسام عيسى ، ومشكلات القرآن بين الماركسية والدين كما انعكست فى مجلة اليسار الإسلامى ، وفى سياسات بيرلينجوير فى إيطاليا .

فى أول هذه الورقة ، كانت هناك محاولة لتصنيف الأهمية النسبية للمؤرخين فى مقابل شخصيات أخرى فى أنماط مختلفة من الأنظمة ، لتعنى ضمناً أن المنزلة التى منحت لمجالات مختلفة يمكن اعتبارها سوسولوجياً وسياسياً . طبقاً لما ورد فى كتابات جرامشى ، يمكن لنا أن نستنبط أن الأنظمة تتبنى أفكار « المثقفين العظام » ، أو الشخصيات التى تعتبر أبنيتها الفكرية أفضل تمثيل لمواقف ككل السلطة . وعلى الإجمال ، لا ييل المؤرخون على هذا المستوى بلاءً حسناً ، فهم إلى حد كبير يتلقون أفكارهم عن علماء الاجتماع وعلماء الإنسانيات ويعملون من خلالها . هذا الإنتاج من الأفكار يجعلهم مفيدين ولكن تابعين . وتقل أهمية المؤرخين أيضاً لأن الوسط الذى يفتنونه لبث أفكارهم . أى الكتب والمقالات ، لا يمكنه النفاذ

إلى طبقة الفلاحين ، والتي تعد جزءاً ضرورياً من المجتمع . لهذا ، نجد أن المثقفين الذين تتعقد لهم السيادة هم كتاب النثر في الطريق الإيطالي ، وكتاب الشعر في « الطريق الألباني » ومنه المشرق العربي . إن من الممكن أن تكون قصص يوسف إدريس قد كتبت على أساس من تاريخ حقيقى لكنها يمكن ترويجها وإعدادها للتلفزيون . إن المنتج التلفزيونى يمكنه أن يحتفظ بالخط الأساسى فى القصة مراعاة للطبقة المتعلمة ، فى الوقت الذى يحشر فيه مكونات شعبية مثل الرقص الشرقى . ويوفر هذا برنامجاً قومياً للجميع . إن الشخصية التلفزيونية لا تظهر بالكامل لأن تنوع السكان يحول دون تولد كتلة هائلة من المثقفين كذلك التى ينفذ إليها ممثل من نوع روثالد ريجان .

(١٤) تارخ تاريخ الحرب لرتت المعيد مكاتبات باولوسويانو ، على سبل المثال :

pacio Sprano, Antonio Gramsci and the party : The prison Years (London, 1979) .

المناقشة

(١) د . عبد العظيم رمضان :

ل تعقيب صغير على كلمة أ . على فهمي . وهى مسألة تجرد الإنسان من ذاته .. أنا أرى أن المؤرخ ليس مطلوباً منه أن يتجرد من ذاته لأن التاريخ ذاتي (Subjective) وليس موضوعياً (Objective) . وقد عبرت عن ذلك حين أطلقت على هذا اسم « المنظور التاريخي » ولم أكن أنا مكتشف هذا « المنظور التاريخي » ولكنه أستاذنا المرحوم محمد مصطفى زيادة .

أيضاً ليس المطلوب مني أن أتجرد من ذاتي لكى أكتب تاريخاً ! إنه ذاتي — كما يقول « كسرى » « هى الصباح الذى أتذكر من خلاله من فهم الأحداث وإلقاء الضوء عليها للراستيا » . والمطلوب فقط من المؤرخ أن يلتزم بمنهج علمي في دراسة التاريخ . وبم هذا في أثناء مناقشتنا للرسائل الجامعية على سبيل المثال ، وكذلك في لجان ترقية الأساتذة حيث نبحث هل كان الباحث ملتزماً بمنهج البحث العلمى التاريخى أم لا . ولذلك نحن لا نكتب التاريخ ولكننا نكتب وتقدم رؤيتنا للحدث التاريخي ، وأى مؤرخ حين يقدم رؤيته سواء أكانت تقديمية أم رجعية فهو يقدم هذه الرؤية من خلال رؤيته للحدث التاريخي . وكل هذه الرؤى تتكامل ولكن تحت شرط الالتزام بالمنهج العلمى التاريخي وإلا نُزعت منه صفة المؤرخ .. ولقد ذكر الأستاذ على فهمي الدكتور لويس عوض ، ولكن لويس عوض ليس مؤرخاً . هناك فرق بين « مفكر » و « مؤرخ » . د . حسين مؤنس كتب « باشوات وسوبر باشوات » . هذا ليس تاريخاً .. رغم أن حسين مؤنس مؤرخ ، لكن في هذا الكتاب هو يكتب رؤيته كمفكر وليس كمؤرخ ، ونحن لا نستطيع أن نحاسبه بمنهج علم التاريخ على ما يكتب .

(٢) أ . على فهمي :

كُنْتُ أريدُ فقط أن أزيد من اتساع دائرة المؤرخ . وربما تكون هذه الكتابات أفضل بكثير من بعض الكتابات الأكاديمية المتخصصة .

(٣) د . صلاح عبد المتعال :

فيما يتعلق بموضوع التلوة هناك قضايا هامة جداً وأخشى أن يقودنا الحماس في الموضوعية إلى أبعد أمرين : الأول هو الإصرار على مصطلح الموضوعية بشكل مطلق حتى تتساوى قامات العلوم الإنسانية بقامات العلوم الطبيعية من ناحية رد الفعل لفشل العلوم الإنسانية والتاريخ كعمل تجريبي إنساني في حل المشكلات الحاضرة .

أو من ناحية ثانية أن تكون هناك حدود أمام تحقيق الموضوعية بمعناها الحقيقي وأن نعترف بنسبية هذا المصطلح والصعوبات التي يجب أن نواجهها للوصول إلى حقيقتها ولعل عدداً كبيراً منا قد خاض تجربة أسقية الانتفاء للمدرسة من المدارس قبل أن تتكون لديه العقلية العلمية الجيدة .. بعضنا أعجبه أستاذ معين واتخذ مثله الأعلى وسار على دربه ، والكثير من أبناء هذا الجيل قد تأثر بمدرسة من المدارس أو أستاذ من الأساتذة في باكورة حياته . وبالطبع هذا يؤثر على موضوعيته في تناول القضايا المختلفة . هناك صعوبة أخرى وهي انحسار علم الاجتماع وعلم التاريخ في دائرة تخصص دقيق . وقد أدى التطور الهائل في المعرفة البشرية إلى أن أصبح الشخص أو الباحث يتخصص في جزء معين فقط في علم من العلوم مثل علم التاريخ مثلاً ، ومن ثم هذه العزلة الإجبارية وصعوبة إقامة الروابط تؤدي إلى مشاكل عديدة علينا أن نفكر في كيفية حلها وتجاوزها . كذلك القهر الفكرى الذى نعيش فيه أو القهر « المذهبي » والأيديولوجي . في العالم الرأسمالي لا يستطيع الباحث أن يواصل عمله إذا قال بمقولات مخالفة للمنظومة العامة ، وفي المجتمع الاشتراكي نفس المشكلة تتكرر ، ذلك أن البحث العلمى في يد الدولة . ناهيك عن الهوية الثقافية التى أُنتمى إليها والتي لا أستطيع أن أنسلخ عنها . هناك أيضاً القهر السياسى خصوصاً في النظام الاستبدادى ، وفي مثل هذا المناخ يدخل المؤرخون إلى الجحور بصفة مؤقتة وربما بصفة دائمة .

لقد أصبح البحث العلمى تحت رحمة لقمة العيش . لقد فشلنا في مجال العلوم الاجتماعية ولم نستطع حتى الآن أن نقدم حلولاً واضحة أو جريئة لمشاكلنا لأن كلاً منا يسعى لكسب رزقه ويخاف عليه . فما هو الحل ؟

هناك بعض الأصوات الجريئة التي شقت طريقها رغم كل الصعوبات فظهرت أعمالهم كومضات في تاريخ الإنسانية . ولولا هذا لما ظهرت الماركسية مثلاً .. ولكن هذه كما قلت « ومضات » وليست القاعدة في تاريخ الإنسانية .

إن فكرة التحيز واردة بالطبع . ولكن لابد من اختبار هذا التحيز ، وعلينا الاعتراف أولاً بهذا التحيز ولكن من أجل اختباره في نظرية أو في إطار معين أو نموذج فكري أو غيره .. يجب أن نختبر تحيزنا ، وإلا أصبحت المسألة إضاعة الوقت فقط . ولقد جال في خاطري أن أذكر حضراتكم بمنهج الأقدمين وتعلم منهم بقلوب الإمكان . وهو محاولتهم في الالتزام الأخلاقي أو الديني في نقل الخبر ، وظهور منهج التسلسل في نقل الخبر ، ومن ذلك بزغ — كما نعلم — علم « الحديث » الذي لا نظير له في حقبة حضارية سابقة . وعلم « الفقه » خرجت منه قاعدة المنهج التجريبي الذي تعلم منه الغرب وانطلق للمستقبل ومبقتنا .

على أية حال أنا أرى أنه إذا أفاد هذا المنهج أو أردنا أن نستفيد به فهو أمامنا .

(٤) د . محمود متولى :

الواقع أنني أعدد ثلاث دوائر أساسية : أولاً المنهج ثم الفلسفة وأخيراً النظرية .. وهي الدوائر الأساسية في كتابة التاريخ . وأنا أعتقد أن المنهج إما أن يكون منهجاً « وصفيّاً » وهو ما نعبه « بالسرد » ، أو هو ببساطة وضع المادة العلمية التي حصل عليها الباحث في قالب دون محاولة للتعليل أو التفسير . ثم منهج « وصفي تحليلي » ثم منهج « مقارن » . وتأتي قصة المنهج « الاستردادي » التي يختص بها المؤرخ دون غيره من علماء العلوم الإنسانية .

والمنهج الاستردادي أو المنهج التاريخي هو استرداد الواقعة التاريخية وقت وقوعها والحكم عليها بالظروف التي وقعت فيها .. هذا عن المنهج . أما عن الفلسفة فمن المؤكد أن لكل مؤرخ فلسفة حتى ولو كانت الفلسفة النقية . ثم تبدأ بعد ذلك القضية الحقيقية والأساسية لكتابة التاريخ وهي النظريات التفسيرية . هناك عدة نظريات سبقنا الغرب إليها .. هناك نظرية « البطل » أو دور الفرد في التاريخ ، هناك نظرية الدورة الهندسية : يُقال إن تاريخ مجتمع ما — هو عبارة عن ارتفاعات وانخفاضات ، قوة ومللة ، وهكذا . ففي مصر على سبيل المثال إذا طبقنا هذه النظرية نجد أن فترة « محمد علي » كانت تمثل فترة قوة ثم تبدأ بعد ذلك فترات أخرى من الضعف . وعلى هذا الأساس تم تفسير الفعل التاريخي .

هناك أيضاً نظرية التفسير الديني وكذلك نظرية التفسير المادي ...

إلى أن عملية كتابة التاريخ بها صور ثلاث ، وكنت أكتفى من الأستاذ على فهمي وهو متخصص في وحدة البحوث في المركز القومي والخاصة بالتاريخ الاجتماعي أن يحدد لنا الفصيل بين كتابة التاريخ الاجتماعي بواسطة عالم الاجتماع وكتابة نفس التاريخ من قبل المؤرخ ..

كذلك كنت أريد منه أن يحدد : من هو المؤرخ ؟ كيف نصنع المؤرخ ؟ ماهي الشروط التي يجب توافرها في هذا المؤرخ ؟ هل المؤرخ هو الذي درس ليسانس الآداب وتخرج في قسم التاريخ ؟ وهل أصبح التاريخ حكراً على كل من درس التاريخ بطريقة أكاديمية فقط ؟ أم أن هناك أعمالاً يمكن ضمها إلى سجل أعمال المؤرخين / مثل أعمال « الجبرقي » وغيره رغم أن هؤلاء لم يدرسوا أكاديمياً .. من وجهة نظري أن دائرة تكوين المؤرخ هي ثقافة شاملة تختلف عن دائرة تكوين أي عالم آخر في العلوم الاجتماعية . فالمؤرخ لابد وأن يحظى إلى جانب المهية الطبيعية وما نسميه الحس التاريخي بنوع من الثقافة . ومن هنا لا أعجب على « أرنولد توينبي » أنه تأثر بالكتاب المقدس أو بالوراثة لأن المؤرخ هو نتيجة الثقافة التي يحوزها والتي يُعاشها وقد تساعده ثقافته على التوصل إلى الحقيقة .

(٥) د . سيد عسماوى :

سوف أقدم بملاحظتين الأولى للدكتور عبد العظيم رمضان حول ما أثاره من قضية الفصل — وأنا اعتبره فصلاً تصفياً — ما بين « المؤرخ » « المفكر » ومدى قدرة كل منهما على العطاء للكتابة التاريخية . هذه القضية قضية هامة لأنني أعرف — من خلال

الرعى التاريخى — أن عصور الازدهار العرى الإسلامى لم يكن هناك فما ما نسميه المؤرخ ، المفهوم الواضح الآن لهذه الكلمة ، المؤرخ بالمعنى الأكادى . بل كان هناك المؤرخ للموسوى . ولدينا عشرات الأسماء ، ولدينا أيضاً شخصية « اس حلدون » الذى نعتبه شخصية بارزة في تراثنا العرى — الإسلامى وهناك من يعبه مؤرخاً والبعض الآخر يعبه عالم اجتماع . ولذا أطرح سؤالاً حول إمكانية الفصل — التعسفى — بين المؤرخ الأكادى والشخص المهم بالدراسات التاريخية .. أما الدكتور محمود متولى فهو يقول في تعقيبه إن هناك منهجاً وصفيًا تحليليًا مقارنا استرداديا ، ومن وجهة نظرى أنه هناك منهج ولا منهج .. والمنهج له وظيفة وهي تقييم المسلمات والاحتميات . وعموماً فكل المناهج سواء الوصفى أو التحليلى أو السردى هى طرق للبحث لا أكثر ولا أقل .

(٦) د . عبد العظيم رمضان :

مرة ثانية أقول إن المؤرخ هو الذى يجعل بالتأريخ .. يوسف إدريس طبيب ولكنه الآن لا يعمل بالطب ، إذن هو الآن ليس طبيباً ولا يصلح أن يذهب إليه مريض أو أن يصف الدواء لمريض ..

وليس من المقول أن يعمل طبيب مثلاً في مهنة « السمكرى » فأقول حضرة الطبيب السمكرى !!

(٧) أ . شريف يونس :

سوف أتعرض لمسألة الموضوعية في الدراسات التاريخية والإنسانية عموماً . فالمشكلة في رأى تكمن في تعريف « الذات » و« الموضوع » .. الموضوع يُعرف على أنه خارج الذات . ولكن ما هي « الذات » ؟ هل هي ذات الفرد (ذاتي أنا مثلاً) ؟ في تصورى أن المقصود هنا هو « ذات » المؤرخ ، ذات الشخص الذى يقوم بعملية التأريخ .. وأنا أعتقد أن هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق .

الصحيح أن الذات هي « ذات البشرية » من حيث هي نوع . فلو حدث أنني تلاشيت أو اختفى أحد من الحاضرين فإن شيئاً لن يحدث في العالم . لأن الجانب الضرورى في الوجود البشرى هو وجود الإنسان كنوع وعند ما تظهر ضرورة هذا الوجود يُمارسها الإنسان بصفته أو كونه « نوعاً » . فالذات الإنسانية هي الذات الضرورية للوجود .

فعلى المؤرخ أن يتوجه بالتحليل إلى الجانب الضرورى في الوجود البشرى ، وتحليل هذا الجانب الضرورى هو الذى يؤدي إلى وجود « علم التاريخ » .

أما عن المناهج فالنتج « الاستردادى » لا يفعل أكثر من التأكيد على وجود حادثة معينة مثل أن نقول إن الإنجليز احتلوا مصر سنة ١٨٨٢ .. ولكن ما فائدة هذا الخبر أو تلك المعلومة ؟ إذن التركيز على الجانب الضرورى في أي واقعة هو الذى يؤدي بنا إلى كتابة التاريخ بشكل علمى . وعلى المؤرخ — وهو فرد — أن يلتزم بالموضوعية بهذا المعنى ، أى أن يبحث عن القوانين الكامنة في سير العملية التاريخية . والعلم هو علم بالضرورة وهذا موجود حتى في العلوم الطبيعية . أي المطلوب باختصار هو البحث عن القوانين الخفية في العملية التاريخية .

(٨) أ . بشير السباعى :

تكلم د . عبد العظيم رمضان عن تقسيم العصور التاريخية إلى كلاسيكى ووسيط وحديث ومعاصر . وقد رأى د . رمضان أن بدء التاريخ المصرى المعاصر يتطلب مع حدوث تغيير على مستوى « البنية التحتية » .. طبعاً هذا المصطلح لا يساوى infrastructure . وربما كان يقصد base أو mode of production أي نمط الإنتاج .

وهذه المشكلة مازال الكتاب والباحثون الاقتصاديون غارقين فيها حتى الآن . ولا يمكن الاتقاء بتحول نمط الإنتاج في أعوام ١٩٦١ — ١٩٦٤ . وحتى البلدان التى شهدت ثورات سياسية واجتماعية بشكل جلى عانت أيضاً مشاكل الانتقال إلى نمط إنتاج جديد ، وهذه المشاكل غاية في التعقيد ولم تصل حتى الآن لتأنيج حاسمة .

وتدخل الآن في مشكلة تحديد تاريخ مصر المعاصر كمرحلة .. متى يبدأ ؟ قال د . رمضان كلاماً يفهم منه أن البعد الخاص بالتعامل مع العملية التاريخية الحديثة والمعاصرة بوصفها عملية « عالمية » — هذا البعد ساقط تماماً في الكلام الذي قاله د . رمضان ، على الأقل في العرض الشفوي .

إن أى عملية خاصة بالتاريخ الحديث والمعاصر لا تُفهم إلا في إطار العملية العالمية كلها . ونحن لا نستطيع أن نحدد خصائص عصر من العصور ولا نستطيع أن نحدد بدايات أية مرحلة تاريخية على سبيل المثال ، نحن لا نستطيع القول إن بداية التاريخ الحديث هي مرحلة بدء الإنتاج الرأسمالي . فتمط الإنتاج الرأسمالي نفسه ومشاكل الانتقال إلى هذا النمط مازالت معلقة على المستوى العلمي حتى الآن .

وحى « الجروند ريسا » "Grundrisse" (أسس نقد الاقتصاد السياسي) لماركس حاولت أن تقترب من المشكلة ولكنها لم تحسمها .

إذا قلنا إن ظهور نمط إنتاج جديد معناه بداية للتاريخ المصري الحديث أو بداية للتاريخ المعاصر مشكلة معقدة جداً وتعنى بالأساس المؤرخين الاقتصاديين والدكتور عبد العظيم رمضان ليس منهم . حتى سمير أمين ، وعدد آخر من المهتمين بهذا الموضوع مازالوا عاجزين عن الوصول إلى نتيجة نهائية وحاسمة .

إذن لابد أن يبحث عن معايير أخرى للتعامل مع المشكلة لأنها خاصة بعمليات تأخذ زمناً طويلاً ، وهو ما نسميه « التحول على مستوى أنماط الإنتاج » . التحول من نمط إنتاج إلى آخر لا يحدث أو يتم بقرار من أحد الرؤساء أو مجموعة من القرارات . هذا غير ممكن لأن نمط الإنتاج لا يشمل تغيير علاقات الملكية لوسائل الإنتاج فقط . وإنما يشمل أيضاً تغييراً في قوى الإنتاج نفسها على المستوى الأمثل . وهذا التحول يتم كما قلت ببطء وعلى مسافة زمنية كبيرة .

وعلى هذا نعود للسؤال مرة أخرى ما هي المعايير الأخرى للتعامل مع هذه المهمة ؟ التاريخ الحديث يتحدد على أساس الانتقال إلى المجتمع البرجوازي الحديث ونشوء السوق العالمية فمع هذه العملية — عملية الثورة البرجوازية — ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى وأثناء ثورة أكتوبر الاشتراكية ١٩١٧ بدأ ما يسمى بالتاريخ المعاصر ، لأنه قد تم في هذه الحالة انتقال من عصر كان فيه طبقة اجتماعية تلعب دوراً ثورياً ، ألا وهي البرجوازية الأوروبية ، وقد انتهى دورها الآن . ومنذ زمن وظهرت طبقة اجتماعية جديدة أنشأت عمليات ثورية جديدة وقد أثر ذلك على الأحداث في العالم كله .

الحرب العالمية الأولى كان من نتائجها سقوط الإمبراطورية العثمانية . وهو ما أدى لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا وبالتالي دخولنا في حقبة التاريخ المعاصر بمعناها العالمي المشار إليه .

(٩) أ . حسنين توفيق إبراهيم :

يقولون إن قيمة العلم تكمن في منهجيته .. وما أكثر ما يُرتكب في مصر باسم المنهج العلمي .. هذا ينتقد ذلك باسم المنهج العلمي .. وهذا يرد على ذلك باسم الموضوعية .. وفي نهاية الأمر اللامنهج هو المنهج ! يبدأ الباحث قوله بأنه سيلتزم بالمنهج المقارن أو المنهج الماركسي .. ثم في بقية البحث يلتزم « باللامنهج » . هذا جانب من الخلل الأساسي « للنخبة » المثقفة المصرية .. يمكن الخطأ إذن في قضية المنهج . ما قاله البعض حول المنهج الوصفي أو المنهج المقارن ، ليس هذا منهجاً أو ليست هذه مناهج بالمعنى الدقيق للكلمة . ولكن هناك دراسات وصفية وهناك دراسات تحليلية ، هذه الدراسات تستند إلى مناهج وكل منهج يفترض مجموعة من المقولات مجموعة من الافتراضات . الجانب الثالث للفشل هو استعارة مناهج غريبة بطريقة « تسليم المفتاح » .. المنهج الماركسي أو منهج البناء الوظيفي أو غيرها ، كلها مناهج ارتبطت بتجارب تاريخية معينة وهي في الغالب غير صالحة لتفسير التاريخ العربي أو التاريخ المصري .

ونحن نسأل ما هي المناهج الذاتية التي طورها المثقفون المصريون للتعامل مع التاريخ وغيره من الدراسات الإنسانية ؟

لا يختلف اثنان على ضرورة الالتزام الصارم بذكر الحقائق التاريخية وعدم التسامح في محاولة تزويرها أو إخفائها .

الأمر الثاني الذى حدث فيه خلط أثناء هذه الجلسة هو الخلط بين منهج التعامل مع الحقائق التاريخية ومنهج رؤية الأحداث بشكل حقيقى ودون تزيف . بخصوص التعامل مع الحقائق التاريخية أرى أن رأس المنهجية وعمودها وذروة سنامها هو أن يكون الباحث أو المؤرخ — خصوصاً إذا كان يؤرخ لحركات سياسية — على علم ودراية كاملة بالمنطق الداخلى الذى يُحرك هذه الجماعة السياسية أو الحركة السياسية . ثم أخصص كلامى أكثر وأطبقه على الدراسات الخاصة بالحركة السياسية الإسلامية وخاصة ماكتب بخصوص حركة جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السياسية الإسلامية فيما بعد .. أقول إن فهم هذه النقطة المنهجية التى لابد من توافرها هو الذى جعل أستاذاً كبيراً وعالماً فاضلاً وجليلاً مثل المستشار طارق البشري يفتح الله عليه بهذا الفتح المبين فى المقدمة العظيمة فى كتابه وهى فى غاية الإشراف فى هذا المجال ، وهناك من يحاربونها ويشنون على أستاذنا الكبير إرهاباً فكرياً . ولقد أسفت كثيراً لأن د . أحمد عبد الله — ربما عن غير قصد — حاول أن يساهم فى هذا الإرهاب الفكرى ضد هذا الاتجاه الجديد لدى أستاذنا الكبير .

وبالنسبة لفهم هذا المنطق أيضاً نأخذ مثلاً لكتابات عن الإخوان المسلمين مثل كتاب « الإخوان المسلمون والتنظيم السرى » ، والذى وضعه د . عبد العظيم رمضان ، والحوار الذى دار بينه وبين الداعية « صلاح شادى » ، يوضح لنا مدى تهافت منطق د . عبد العظيم رمضان نظراً لأنه لا يفهم المنطق الداخلى الذى يحكم حركة الإخوان المسلمين والذى يُفسر كل حركة وكل سكة فى هذه الجماعة .

وبالمناسبة هذا الكتاب تم إخراجها بصورة بوليسية فى التحليل . وأيضاً فهم هذه النقاط المنهجية وفهم المنطق الداخلى الذى يحرك الحركة السياسية فى تعاملها مع الواقع يجعلنا نفهم ونفسر كثيراً من الأمور .

وأنا أخصص كلامى هنا كما قلت على حركة الإخوان والجماعات الإسلامية فى مصر . هناك مواقف كثيرة تبدو غريبة ومستغربة من أنصار الاتجاهات اليسارية الأخرى (المختصرة على أية حال) . فالإمام حسن البنا ظهر من وسط الظلام ، وعندما فرض الظروف التاريخية والملابسات التى ظهر فيها الإمام « حسن البنا » نجد أن المجتمع المصرى — بصراحة شديدة — ولم يعد مجتمعاً ، لم يعد يملك مقومات المجتمع . لذلك أُمس نظرية متكاملة ومشروعاً حضارياً طويل المدى ، ربما لا يعجب بعض المتسرعين والذين يحاولون أن يبرزوا كتنجوم على مسرح السياسة المصرية أو غير المصرية . الإمام حسن البنا وضع مشروعاً اجتماعياً لبناء مجتمع وأمة من جديد كما فعل الرسول (ﷺ) عندما أُمس مجتمعاً ثم خبر السلطة بعد ذلك . وأى منهج ضد ذلك هو منهج ضد حركة التاريخ وضد حركة الاجتماع والسياسة التى عرفناها سواء هنا أو فى أى مكان من العالم . فلا تأتى السلطة السياسية إلا بعد أن يستوفى المجتمع شروطه ويصبح مجتمعاً يستحق أن تبرز منه سلطة سياسية تستطيع أن تحكم وتوجه المجتمع إلى الغايات المنشودة .

هناك نقطة خاصة بالمفاهيم — هناك عدم فهم لمفاهيم ومصطلحات التيار الإسلامى ومحاولة تجميعها من بعض التيارات الأخرى ، مثل مصطلح الكفر . القضية ليست قضية يهود أو مسيحية أو قضية وطنية .

ماذا تعنى كلمة « وطنية » ؟ « الوطنية » تذهب إلى « الجحيم » وتظل المفاهيم ثابتة . والحركة الإسلامية سوف تظل تقدم الشهداء والمفكرين إلى أن تؤسس السلطة الإسلامية التى تفرض هذه الأمور على المجتمع .

ثالثا

مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر

ب (التاريخ النوعى (نماذج) :

(١) د . طه عبد العليم طه :

التاريخ الاقتصادى — الاجتماعى لمصر المعاصرة بين المنهجية والأيدىولوجية

(٢) مناقشة .

(٣) أ . نبيل عبد الفتاح :

ملاحظات حول كتابة تاريخ القانون المصرى فى المجموعة الثانية الرؤى اللاتاريخية .

(٤) مناقشة .

التاريخ الاقتصادي — الاجتماعى لمصر المعاصرة بين المنهجية والأيدىولوجية

د . طه عبد العليم طه

- ١ -

في مصر ، كما في كل البلدان ، يصطلم الباحثون في مجال دراسة التاريخ الاقتصادى بالعديد من العقبات . وإذا استبعدنا الصعوبات المتعلقة بقصور مادة البحث ، فإن العقبات تجد جذورها في أسباب موضوعية وذاتية ، كما تنعكس مظاهرها في تعدد القراءات لنفس التطورات التاريخية . ونكتفى في هذا الصدد بالإشارة إلى أمرين :

الأول : أن العقبات التي تواجه محاولة الكتابة — أو القراءة العلمية للتاريخ الاقتصادي — الاجتماعي تتصل من ناحية ، بموضوع الدراسة ومنهج البحث ، ومن ناحية أخرى ، بذات الدارس وموقف الباحث . والأمر ، أن موضوع الدراسة ذاته ، مثل غيره من الموضوعات التي تدرس تطور الظواهر الاجتماعية ، لا يتيح إمكانية التسليم بأدوات منهجية للبحث متفق عليها ، من قبل كافة الباحثين في هذا المجال . كما يصعب هنا الوصول إلى نتائج موحدة ذات براهين قاطعة لا تقبل الدحض في كل الأحوال . أضف إلى هذا ، أن للموقف الأيدىولوجي للباحث — في تعبيره عن هذه المصالح أو تلك — يطبع بظاهمه كتابة التاريخ الاقتصادي — الاجتماعي . كما أن خشية الصدام مع هذه المصالح أو تلك ، كثيرا ما تدفع الباحث التاريخي إلى تشويه الحقيقة التاريخية بإغفال الإحاطة الشاملة الدقيقة بها .

والثانية : أن العقبات أمام البحث العلمي تزداد وعورة في حال كتابة التاريخ الاقتصادي — الاجتماعي المعاصر . ذلك أنه إذا كان يمثل المصالح المتعارضة في التاريخ « القديم » قد طوهم صفحاته ، فإن أصحاب المصالح القائمة يؤرقهم — أو يلهمهم — استدعاء أشباح التاريخ « المعاصر » حين تقلب صفحاته .

والواقع أن الصراع ، في الحالة الأخيرة ، يبقى مستمرا بين أصحاب المصالح الذين أفادوا من — أو أضربوا بسبب — التطورات غير البعيدة ، ويتطلعون في هذا الصراع إلى إحياء المكاسب القديمة ، أو إلى الحد من الخسائر الجديدة . أضف إلى هذا ، أن أصحاب المصالح الذين نالوا في مجرى التطور مزيجا من المكاسب والخسائر متفاوتة الأوزان ، يتقاطع صراهم بهذه الدرجة أو تلك مع الطرفين السابقين . وهكذا ، فإن الرؤوس ، التي لم يمر زمن طويل على اصطدامها ، مازال ساخنة . وتظهر خطورة ارتفاع درجات حرارة الصراع ، حين تصيب بالعدوى رؤوس المشتغلين بكتابة التاريخ ، وخاصة الذين يناط بهم — أو يأخذون على عاتقهم — مهمة البرهنة على صحة هذه القراءة « الأيدىولوجية » أو تلك ، لهذا التاريخ ، فتزداد خطورة تشويه وقائمه ودروسه .

- ٢ -

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة في تحديد مدى التشويه الذي يلحق بالحقيقة التاريخية ومغزاها من جراء الموقف الأيدىولوجي المسبق للباحث في هذا الحقل . ولتحقيق هذا الهدف ، فإننا نقدم تحليلا نقديا للكتابات التاريخية الأيدىولوجية ، ونقدم على محاولة وصف أهم خصائص هذه الكتابات وإذ نركز على الفترة ما بين ثوري ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، فإننا لا ندعي إمكانية فصل نقد الكتابات حول هذه الفترة عن تلك التي تتناول ما سبقها أو لحقها من عقود .

وفي تقديرنا أنه يمكن التمييز هنا بين الكتابات التالية لهذا التاريخ :

الأولى : الكتابة الأيدىولوجية الاستعمارية . وقد عبرت عن مصالح الرأسمالية الاستعمارية ، والطبقات والفئات الاجتماعية التي قامت بدور الوكيل المباشر لمصالح هذه الرأسمالية . وتقسم الكتابة التاريخية هنا بالنظرة العنصرية المتعالية على الشعب

المصرى ، مثل غيره من شعوب المستعمرات ، كما تتصف هذه الكتابة بتزييف الوقائع التاريخية بالشكل الذى يقدم تبريرا للسيطرة الاستعمارية — الكومبرادورية على مجريات التطور الاقتصادى والاجتماعى في مصر المستعمرة أو شبه المستعمرة .

والثانية : الكتابة الأيديولوجية الرجعية . وقد دافعت عن مصالح كبار الملاك الإقطاعيين أو أشباه الإقطاعيين ونخبة الرأسمالية المصرية التي أحبرت على ، أو سعت إلى التوافق مع المصالح السابقة . وتتصف الكتابة التاريخية من هذا المنظور بالروح المحافظة الرافضة للتغيرات الراديكالية التاريخية التي فرضتها الضرورات الموضوعية للتطور . وتتصف هذه الكتابة بنزعة سلفية تتطلع إلى بعث الماضي ، مهما بدا هذا « البعث » مناوئا لحركة التقدم التاريخي وما خلقت من واقع اقتصادى واجتماعي جديد .

والثالثة : الكتابة الأيديولوجية الوطنية . وتجد أساسها في الدفاع عن المصالح الرأسمالية القومية المتعارضة مع المصالح الاستعمارية والرجعية وأن تفاوت مدى انسجام هذه المعارضة حسب الموقع الاجتماعي الطبقي الذى تنطلق منه أو نقطة الصدام القصوى التي تبدو مستعدة للوصول إليها . وتبلى الكتابة هنا قاصرة بقدر ما تتسم بميل « مثالية » تتجسد في المبالغة في دور البطل في التطور ، أو تجاهل المنطق الموضوعي للتطور ، أو التيهين من شأن التناقضات الداخلية كباعث للتطور .. إلخ .

والرابعة : الكتابة الأيديولوجية الماركسية . وتعلن دفاعها عن المصالح الطبقة للعمال وغيرهم من الطبقات الشعبية ، دون أن تتكرر تقاطع هذه المصالح مع المصالح الوطنية الديمقراطية العامة للرأسمالية القومية .

وفي أحوال كثيرة ، فإن الأحكام الجامدة المسبقة وحيدة الجانب تطبع بطابعها الكتابة هنا ، ومن ثم تشويه الحقيقة التاريخية ، رغم الإضافات الهامة التي قدمتها محاولات قراءة الفترة المدروسة انطلاقا من منهج المادية التاريخية . وتبرز سلبية هذه الكتابات حين تستعير نتائج التطور في مجتمعات أخرى وتحاول تفصيلها على مقياس الجسد التاريخي للموس لمصر المعاصرة .

- ٣ -

أن غالب هذه الكتابات تعاني بدرجات متفاوتة من غياب الموضوعية . ذلك أن الموقف الأيديولوجي المسبق يقودها في كثير من الأحوال إلى المبالغة — أو التقليل — من شأن دور هذا العامل أو ذاك في التطور التاريخي ، دون العوامل الأخرى ، أو يقودها إلى إغفال التفاعل المتبادل بين العوامل المختلفة ، مع عدم تحديد العامل الحاسم بينها . لكن هذا كله لا يتقصص بحال من الأحوال من الأهمية الفائقة والمغزى الرائد للعديد من هذه الكتابات ، لدى محاولة المعرفة الموضوعية لعوامل وجوانب ووقائع تطور تاريخ مصر المعاصرة الاقتصادى الاجتماعي . وفي حدود هذه الورقة فإننا نقتصر على التحليل النقدي لعدد محدود من هذه الكتابات .

وبداية لأبد من التأكيد على مسألتين . الأولى : أن النقد المنهجي لهذه الكتابات ، لا يعني بحال من الأحوال غياب الموقف الأيديولوجي — الذاتي للباحث ، ولكن هذا النقد قد يسهم في محاولة إعادة كتابة (أو قراءة) التاريخ بشكل موضوعي ، بقدر ما يساعد في صياغة الأدوات المنهجية الضرورية . والثانية : أن مثل هذا النقد مهما اتسم بالموضوعية ، فإنه لا يعلو غمرنا سهلاً لا يغني عن المهمة الأشد صعوبة ، أي كتابة التاريخ ذاته ، بما تتطلبه إعادة قراءة مواده ، في مصادرها الأولية قبل الثانوية ، من جهد ووقت .

والواقع أنه في الكتابات الغزيرة المتنوعة — المصرية والأجنبية حول تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعي المعاصر ، نلاحظ تناقض مناهج العرض والتحليل . وهكذا ، مقابل غلبة المنهج الوصفي وسرد الوقائع ومعالجة الظواهر الجزئية رغم غنى المادة

التاريخية المعروضة — كما هو الحال لدى محمد فهيم لمطة^(١) نجد محاولات رائدة للكتابة تسعى إلى تحليل الوقائع والظواهر بغية الوصول إلى تعميم نظرى يحاول فهم قوانين التطور في الخصوصية التاريخية لمصر ، كما هو الأمر لدى فوزى جرجس^(٢) .

وفي مواجهة « المثالية التاريخية » والمبالغة في دور الحكام والزعماء والعامل الخارجي في صنع مجرى تاريخ مصر المعاصر والنزعة إلى إغفال الدور الحاسم الأهمية للتطور الاقتصادى الاجتماعى والتناقضات الداخلية الاجتماعية الاقتصادية في هذه العملية ، كما هو الأمر في كتابات عبد الرحمن الرافعي^(٣) ، فإننا نجد محاولات رائدة لدراسة هذا التاريخ على أساس « المادية التاريخية » — وإن بالغت في شأن « العامل الاقتصادى » بما يقرب بها من « التفسير الاقتصادى » على حساب « التفسير المادى » للتاريخ ، كما هو الأمر عند صبحي وحيدة^(٤) .

وبدلاً من التحليل الملموس ، الذى يرى تطور الظواهر التاريخية في تناقضاتها الداخلية العميقة . ويدرك الطابع الخاص لظهور قوانين التطور الاقتصادى الاجتماعى للمجتمعات المحددة تاريخياً ، نجد نقداً متسرعاً يشارك بدوره في القراءة « الأحادية » لتطور الرأسمالية في مصر . وهكذا ، نلاحظ أن المبالغة في دور الملكية الخاصة والزراعة السلعية وبنوك الرهن .. إلخ في تغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية في مصر ، مثلما فعل إبراهيم عامر^(٥) يقابلها التيهون من شأن هذا كله في تغلغل العلاقات السلعية النقدية وظهور العمل المأجور وميلاد الرأسمالية عند صالح محمد صالح^(٦) .

وتفقد الأحكام المتعجلة (على أساس الاطلاع غير الكافي على المادة التاريخية المتعلقة بأحداث هامة في تاريخ مصر الاقتصادى المعاصر) إلى قراءة خاطئة لهذه الواقعة التاريخية أو تلك . ويظهر هذا ، على سبيل المثال ، في قراءة فريدمان^(٧) لأزمة بنك مصر في نهاية الثلاثينيات حيث نلاحظ المبالغة في شأن دور الدولة في « إنقاذ بنك مصر من الإفلاس » . حيث توضع بشكل أكثر دقة ، إعادة قراءة هذه الأزمة لدى د . فؤاد مرسى^(٨) الدور الهام الذى لعبته الدولة شبه الإقطاعية التابعة في صنع هذه الأزمة ثم حلها على أساس « تقييد » الدور الرائد لهذا البنك في تصنيع مصر .

وإذا كان الشعب المصرى قد صنع تاريخه ، مثل غيره من الشعوب ، إن في إطار القبضة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة في هذه الفترة المدروسة ، فإن هذا الفعل « للأمة » لم يكن من شأنه أن يتحقق بغير الدور الفعال للفرد في صنع هذا التاريخ . وإذا نحينا جانباً التاريخ السياسى ، فإن دور طلعت حرب في قيادة الرأسمالية الصناعية الوطنية الصاعدة لا يمكن التقليل من شأنه . بيد أنه ليس من الصحيح بنفس الدرجة المبالغة في شأن هذا الدور . وهكذا ، فإن دور « الرائد » قد تحقق حين توفرت ونضجت الظروف الموضوعية المواتية للظفر الجزئى لهذه الرأسمالية بحققها في مكان « تحت الشمس » وكان لصفاته الشخصية بلا شك أثر في هذا كله- . بيد أن « ابتعاد » أو « إبعاد » طلعت حرب بدوره « الرائد » ، في أعقاب الأزمة ، كان تعبيراً عن تناقض التركيب الاجتماعى للسيطرتين على البنك وشركاته ، أي نخبة الرأسمالية الصناعية

(١) محمد فهيم لمطة : تاريخ مصر الاقتصادى في الصور المتجددة (القاهرة ، د . ١٩٤٤) .

(٢) فوزى جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر الملوكى (القاهرة : الفكر للصيرة للكتب ، ١٩٥٨) .

(٣) أنظر على سبيل المثال : عبد الرحمن الرافعي بك . مصر والسودان في أوائل عصر الاحتلال . (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٢) .

(٤) صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ .

(٥) إبراهيم عامر : المسألة الزراعية في مصر (القاهرة : الفكر للصيرة للكتب ، ١٩٥٨) .

(٦) صالح محمد صالح : الانقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٩) .

(٧) ل . أ . فريد مان : تطور مصر الرأسمالي (موسكو : دار جامعة موسكو ، ١٩٦٣) . باللغة الروسية ، ص ٢٦٩ — ٢٧٣ .

(٨) د . فؤاد مرسى : نظرة جديدة على تكوين النظام المصرى للمصرى ، مصر للمطبعة . المجلد ٣٤٦ ، أكتوبر ١٩٧١ ، القاهرة ، ص ٣٧ .

القومية ذات الصلات شبه الإقطاعية شبه الكوميرادورية . وهو ما يبدو غائبا من التحليل الشامل للأزمة المذكورة عند محمد رشدي^(٩) .

— ٤ —

والواقع أن قراءة تاريخ مصر الاقتصادي المعاصر تشير إلى التطور الاقتصادي — وخاصة الصناعي — الذي أعقب ثورة ١٩١٩ . وكان قيام وتطور الصناعة الرأسمالية القومية الحديثة في مصر نتيجة للدور الرائد لبنك مصر وأما الأوضاع « الحماية » الاستثنائية للحرب العالمية الثانية فقد وفرت شرطا مواتيا لاتساع صفوف الرأسمالية الصناعية الوطنية الفنية .

وهكذا ، عشية ثورة ١٩٥٢ ، كان قد قام في مصر نمط رأسمالي في شكل صناعة مصنعة كبيرة في المراكز الصناعية — التجارية الكبيرة نسبيا في مصر . وفي هذا النمط تقدمت عمليات تركيز وتمركز رأس المال والإنتاج وقوة العمل . وبقدرة تطور الصناعة الآلية الكبيرة تراجع دور مصر كملحق زراعي ينتج القطن للسوق الرأسمالي العالمي . لكنه لا ينبغي المبالغة في مغزى هذا التطور . ذلك أنه في مصر حتى عام ١٩٥٢ ، تطورت رأسمالية مشوهة تابعة متخلفة في الصناعة .

ولم يتأخر فقط الانقلاب الصناعي في مصر المستعمرة ، والذي توارخ لبدائياته الحقيقية بملاد شركات بنك مصر الصناعية ، وإنما جرى معدلات بطيئة . ولم تتمكن الصناعة الآلية التي ظهرت في مجرى هذا الانقلاب من تصفية أشكال الإنتاج ما قبل الصناعية — الحرفية واليدوية . واستمر إنتاج القطن يتم أساسا لأغراض التصدير . ولم تعرف مصر تقدما في الصناعة الثقيلة ، وهيمنت الصناعات الخفيفة والغذائية ، ولم يتجاوز نصيب الصناعة ٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي^(١٠) .

إن معاداة التصنيع والنهب المكثف في مصر من قبل الاستعمار ، وإضعاف الرأسمالية المصرية الفتية من قبل الاحتكارات الأجنبية والبرجوازية الأجنبية — الكوميرادورية المسيطرة في الصناعة والمال والتجارة الخارجية .. إلخ إن هذا كله مثل قيودا على تطور الصناعة المصرية الحديثة ، وبجمل الاقتصاد الحديث في مصر^(١١) .

وحتى بداية الخمسينيات ، استمرت البقايا الثقيلة للإقطاع في الزراعة ، مما أعاق تطور الصناعة الآلية الكبيرة ، نتيجة ما خلقت العلاقات شبه الإقطاعية من صعوبات أمام عمليات تصريف المنتجات وتمويل النشاط . فقد أصطدمت هذه الصناعة ، من ناحية ، بمشكلات ضيق سوق السلع في الريف ، حيث اتسمت بالتدني المائل القدرة الشرائية للفلاحين أشباه الأتقان الذين انتزع منهم ليس فقط الناتج الفائض وإنما قسم من الناتج الضروري . وعانت الصناعة الحديثة من هذه المشكلات في المدن أيضاً ، حيث تشكل جيش العمل من الفلاحين الذين جردتهم من الأرض عملية التطور الرأسمالي التدريجي في الزراعة . ومن ناحية أخرى ، فإن كبار ملاك الأرض أشباه الإقطاعيين الذين سيطروا على « ثروة الأمة » العقارية — الزراعية ، يهدوا العائد المالي لهذه الثروة على الأغراض غير الإنتاجية الترفيفية وعلى الاستثمارات المضاربة الربوية وفاقموا ثم مشكلة ضيق سوق رأس المال المتاح للتوظيف الصناعي^(١٢) .

وفي نهاية الأربعينيات ، فإن البرجوازية المصرية ، رغم امتلاكها نحو ٤١٪ من إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة الصناعية التي سيطرت في مجال الصناعة الآلية الكبيرة ، فقد استمرت القسم الأضعف في صفوف البرجوازية الكبيرة في مصر . وتشكلت نخبة البرجوازية المصرية الكبيرة من عدد محدود من الأفراد ، وجمعت في الوقت نفسه بين الأنشطة التجارية

(٩) محمد رشدي : التطور الاقتصادي في مصر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢) . الجزء الثاني ، ص ٤٦ — ٥٠ .

(١٠) د . طه عبد الحليم طه : تطور الصناعة الآلية الكبيرة في مصر قبل ١٩٥٢ . مجلة الفكر الاستراتيجي العربي . المجلد ١٥ — ١٦ يناير — أبريل ١٩٨٦ ، ص ١٣٦ — ١٤٥ .

(١١) انظر : للمصدر السابق ، ص ٢٠٩ — ٢٣٠ .

(١٢) انظر : للمصدر السابق ، ص ١٨٨ — ٢٠٨ .

— الكوميرادورية ، والزراعة شبه الإقطاعية ، والمقارية — المضاربة ، والمالية — الربوية ، إلى جانب النشاط الصناعي الرأسمالي الحديث . وبرز الطابع الطفيلي لهذه الطبقة مبكرا ، في تغليب الأنشطة الأولى على نشاطها الأخير ، وهو ما جسده تطور أنشطة « بنك مصر » منذ بداية الأربعينيات . وإذا كانت هذه « النخبة » احتكارات كولونيالية و الطراز (لا يرتبط ظهورها بخط التطور الذي انبثقت منه الاحتكارات الأمبريالية ، فقد دخلت في اتحادات احتكارية (وإن كانت غير متكافئة في جميع الأحوال ، وغير اختيارية أحيانا) مع الاحتكارات الأجنبية . ونالت ، بهذا ، السمات نفسها التي اعاققت تطور الصناعة والاقتصاد في مصر ، من ميل إلى الأنشطة ذات الطابع الطفيلي وتقييد الإنتاج والاستثمار الإنتاجي .. إلخ والواقع أن مصر لم تعرف « الطريق الثوري » ليلاد رأس المال الصناعي ، إذ يتحول الحرلي إلى صاحب « مانيفاكتورية » ثم إلى صاحب مصنع ، مما حد من طاقاتها على استكمال الثورة الصناعية^(١٣) .

ولقد أمكن رغم هذا للبورجوازية الصناعية المصرية ، أن تخفف بالصراع والمساومة ، من القيود الاستعمارية الأقطاعية التي تقيّد تطورها . بيد أن النخبة المسيطرة للطبقة ، لم تطرح على بساط البحث قضايا تصفية العقبات القائمة على طريق التطور اللاحق للصناعة الرأسمالية الحديثة . أنها لم ترغب ، ولم تكن قادرة على ، توجيه الضربات إلى الاستعمار ورأس المال الأجنبي ، وكبار ملاك الأرض أشباه الإقطاعيين ، طالما أن هؤلاء ذاتهم قد مثلوا حلفاءها ، وبطيمة الحال ، فإن هذه الطبقة في مجموعها ، خاضت مشاركة الجماهير الشعبية في النضال الوطني — التحرري ، البورجوازي — الديمقراطية من أجل الاستقلال والتنمية والتصنيع^(١٤) .

ولقد كانت خصائص تطور الرأسمالية في مصر ، وبالذات في الصناعة ، والعقبات شبه الاستعمارية شبه الأقطاعية ، والتركيب المتناقض لبورجوازية القومية الكبيرة ، والسياسة الاقتصادية غير المواتية للمتطلبات الأساسية لتطور الصناعة .. إلخ كان هذا كله مقدمة لنضوج الثورة المعادية للاستعمار والإقطاع ، التي جرت من أعلى وتدرجيا ، بدلا من استيلاء الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر على السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وفتحت هذه الثورة ، بواسطة السياسة الاقتصادية التي تبنتها ، الطريق أمام تطور علاقات الإنتاج التقدمية — الرأسمالية في الزراعة والصناعة . وازاحت الإجراءات المتلاحقة للثورة عن طريق الإصلاح الزراعي والتأميم وإقامة القطاع العام وتأكيد دورة القيادي في الاقتصاد القومي .. إلخ .. أزاحت العديد من الحواجز التي ترسخت تاريخيا على طريق التطور الاقتصادي الاجتماعي ، وأمام تصنيع مصر .

وتتجاهل الكتابة الأيديولوجية الاستعمارية لتاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي هذه الحقائق ، وبالذات واقع التقدم الاقتصادي على أسس قومية ، والتدهور اللاحق بتأثير التدخل الاستعماري . وتبرز هذه الكتابة بشكل زائف وحيد الجانب دور الاستعمار والاحتلال في تطوير قوى الإنتاج وإجراء الإصلاح الاقتصادي . وإذا كان الزيف يظهر من تجاهل أسباب التقدم المذكور ، وهي أسباب داخلية بالاساس ، فإن النظرة وحيدة الجانب تظهر لدى المبالغة في — والتركيز على — جانب التطورات الاقتصادية الإيجابية في أعقاب الاحتلال البريطاني . وفي الحالة الأخيرة يجرى التأكيد على الأثر « الإيجابي » للسياسة الاقتصادية في عهد الإدارة المباشرة للاحتلال ، وتزيف غايات هذه السياسة ، والأهم تجاهل الأثر « السلبي » الأعظم اقتصاديا واجتماعيا لهذه السياسة التي حجزت إمكانية التطور اللاحق لقوى الإنتاج — في الصناعة وجزئيا في الزراعة ، وفي جوانب كثيرة جلبت النفع للاستعمار والضرر لمصر .

(١٣) انظر : للمصدر السابق ، ص ١٥٨ — ١٦٧ ، ٢١١ — ٢١٩ .

(١٤) انظر : للمصدر السابق ، ص ٢٠٩ — ٢٣٠ .

ويقدم البريطاني باتريك أوبراين مثالا لهذا النوع من الكتابة ، في دفاعه عن السياسة الاقتصادية الاحتلال البريطاني في مصر ، وفي تشويبه لدوافع هذه السياسة ، وتجاهله لآثارها السلبية . وهكذا ، يزعم : أن « الرغبة في تنظيم أوضاع مصر المالية » كانت مبرر الاحتلال ، وأن غياب سياسة طموحة للتنمية الاقتصادية من قبل الحكام البريطانيين كان مرجعه « أن آرائهم في السياسات الاقتصادية ظلت مقيدة بتقاليدهم وأمزجتهم » ، وأن السياسة الضريبية للإدارة البريطانية استهدفت « تخفيف أعباء الضرائب عن عاتق المواطنين المصريين وجعلها معقولة » ، وأن هذه الإدارة حاولت « تحسين ميزان المبادلة بين صغار الفلاحين الأميين من ناحية ، وبين الوسطاء والسماسرة من تجار القطن والتقاوى والمرايين من ناحية أخرى » . بل يزعم أن إدارة الاحتلال « وضعت — على الأقل — أسس سياسات الإصلاح الزراعي المقبلة ، ووضعت خطوطها العريضة » .. إلخ (١٥) .

كما يقدم « البنك الأهلي المصري » الخاضع رأسمالا وإدارة للرأسمالية الاستعمارية البريطانية ، وللرأسمالية الكومبرادورية الأجنبية ، مثالا آخر لهذا النوع من الكتابة ، في قراءته لتاريخ مصر الاقتصادي وخاصة دور « البنك الأهلي المصري » خلال النصف الأول من القرن العشرين . وهكذا ، يزعم أن انشاءه « كان إحدى مراحل ترقية الشؤون الاقتصادية للبلاد » ، وفي القاهرة « تركز سياسته وإدارته .. بقصد أن يكون بنكا أهليا مصرية صميما » . وأما غيره من البنوك الأجنبية فقد « قامت بتزويد البلاد برؤوس الأموال الأجنبية التي طالما افتقرت إليها ، فساهمت في تقدم مصر الاقتصادي » . ويقدم مبررات للدفاع . عن دور البنك الأهلي المصري وسياسته إبان الأزمات حين فرض الانكماش بدلا من التوسع في الائتمان ، وعن إحلاله لأفونات الخزائنة البريطانية بدلا من الذهب كغطاء لإصدار النقد المصري ، وتقرير سعر صرف ثابت بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني حيث الأول هو المتغير التابع ، وعن سلوكه في الحرب العالمية الثانية إذ يزعم أن « البنك قد أثبت في خلال ظروف الحرب العصية ، وبالدليل العملي في حدود سلطته ، مقدرته كأمين على أموال الحكومة وكنك للدولة » (١٦) .

والواقع أن الاستعمار قد أعطي بعض الدفع لعملية تطوير قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، حيث تطور وأن كان بشكل مقيد ومشوه الاقتصاد الرأسمالي في مصر ، في أعقاب الاحتلال . ولقد بدأ هذا التطوير نتاجا منطقيا وتاريخيا للتوسع الاستعماري الرأسمالي ومصلحه ، كما أملت ضرورات موضوعية لا تتصل من قريب أو بعيد بنوايا المستعمرين . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن مصلحة الاستعمار البريطاني في توسيع إنتاج القطن المصري الضروري للصناعة البريطانية ، دفعت إلى تطوير البنية الأساسية ، مثل بناء خزان أسوان ، وتوسيع طاقة السكك الحديدية والموانئ ، وزيادة المساحة المزروعة والمحصولية ، وزيادة إنتاج وتصدير وعائدات القطن ، ونمو التناول النقدي والنشاط المصري .. إلخ ورغم تكريس العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ضمانا للقطن الرخيص ، فإن تغلغل العلاقات السلعية النقدية في الزراعة ، ونمو نشاط الرهن العقاري المصري ، ونمو إمكانيات الاستيراد .. إلخ دفع إلى نمو عملية تمايز الفلاحين (إلى بورجوازية وبروليتاريا) ، وانتشار أشكال انتقالية من العلاقات الرأسمالية في أراضي كبار الملاك ، وبدء استخدام التكنيك الحديث في الزراعة والصناعات الزراعية .. إلخ (١٧)

(١٥) باتريك أوبراين : ثورة النظام الاقتصادي في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب والنشر ، ١٩٧٠) ، ص ٦٦ — ٦٧ ، ٧٠ ، ٨٩ .

(١٦) البنك الأهلي المصري : كتابه العهد الحسبي ١٨٩٨ — ١٩٤٨ . (القاهرة : ١٩٤٩ ، مطابع البنك الأهلي للمصري) ، ص ٤١ — ٤٢ ، ٤٨ .

(١٧) د . د . عبد الحفيظ طه : نصل سابق ، ص ١٣٤ .

يبد أن ما يهنا الإشارة إليه هنا ، هو أن السياسة الاقتصادية التي صاغتها الإدارة المباشرة للاحتلال البريطاني ، كانت — هدفا ونتيجة — على خلاف ما عرضه أوبراين والبنك الأهلي المصري . لقد زاد الذهب المالي لمصر المحتلة ، بأدوات الاستغلال الاقتصادي بالأساس وإن بغير استبعاد لأدوات الاعتصاب السافر ، وتم فرض التخصص التابع المشوه في زراعة القطن بحماية أية محاولة لتصنيع مصر وبالذات عبر تصنيع محصولها الرئيسي — القطن ، وإلى جانب الاستغلال الإقطاعي والتجاري الربوي للفلاحين فقد فرضت عليهم الضرائب الثقيلة التي اقتضى جمعها إبان الأزمات وهبوط أسعار القطن جلد الفلاحين وتجريدتهم من الملكية . وبشكل خاص ، فإن « البنك الأهلي المصري » ، الذي قام عمليا بمهام البنك المركزي لمصر ، فقد قام بإصدار النقد المصري لتغطية نفقات قوات الاحتلال في مصر بما حقق الفائدة لاجتراء والخسارة لمصر ، وفرض سياسة نقدية اثبتت فاقته آثار الأزمات الانكماشية على الاقتصاد المصري ، وقام بالتحريك الآلي لحصيلة مصر من النقد الأجنبي إلى لندن وحرماها من استخدام أرصدها الاسنرلينة ، وقاوم تمويل النشاط الجارى والاستثمارى التأسيس في الصناعة بما في ذلك مشاركته في إجبار « بنك مصر » على التراجع عن دوره الرائد في تصنيع مصر^(١٨) .

والواقع أن قوى الإنتاج في مصر قد تطورت بشكل هائل في ظل الدولة الإقطاعية المركزية القوية التي أقامها محمد علي . وهكذا ، على سبيل المثال ، زادت مساحة الأرض المنزرعة من ٢٠٨٢ ألف فدان إلى ٢٨٥٧ ألف فدان (أو نحو ١,٨٥ مرة) ، وزاد عدد السكان من ٢٥٣٢ ألف نسمة إلى ٣٩٠٦ ألف نسمة (أو نحو ١,٥٤ مرة) ، وذلك بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٤٠ ، كما زاد إنتاج القطن من ٩٤٤ قنطارا إلى ٣٥٤ ألف قنطار (أو نحو ٣٧٥ مرة) بين عامي ١٨٢١ و ١٨٤٥ . وإلى جانب هذا قامت وتوسعت الصناعة الآلية الكبيرة (الحكومية الإقطاعية) ، واستوعبت مصانعها نحو ٦٠ إلى ٧٠ ألف مشغول (أو نحو ٧ — ٨ ٪ من إجمالي قوة العمل) بينهم ٣٠ إلى ٤٠ ألف مشغول في مصانع الغزل والنسيج ، وضمت بعض هذه المصانع مئات المشغولين ، وقدرت تكلفة إقامتها بنحو ١٢ مليون جنيه حتى عام ١٨٣٨ وهو مبلغ تظهر ضخامته لدى المقارنة مع دخل الحكومة الذي لم يتعد ٣ ملايين جنيه عام ١٨٣٦^(١٩) .

ولقد تعددت العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت إلى إنبهار صناعة محمد علي وإلى تشويه التطور اللاحق للزراعة المصرية . ولكن هذا التطور الصناعي والزراعي والتجاري .. إنخ الذي شهدته مصر محمد علي يؤكد حقيقتين :

الأولى : أن مصر — مثل غيرها من البلدان التي أخضعت فيما بعد للسيطرة الاستعمارية — كان بمقدورها ، بل وحققت بالفعل في الحالة المصرية ، تقدما اقتصاديا ، كان يمكن في حال استمراره أن يقوض « التخلف » الذي طال قرونا .

والثانية : أن التدخل الاستعماري ، وما صاحبه من نهب مالي واقتصادي واسع ، وإخضاع مصر لسياسة الباب المفتوح التي قطعت الطريق على استكمال تصنيع مصر ، كان عاملاً حاسماً في تقويض أساس الانتقال إلى المستوى المعاصر لتطور قوى الإنتاج على أساس الصناعة الآلية والزراعة الحديثة ، دون إغفال الدور الهام للعوامل الداخلية في هذه العملية .

وفي كتابة أحد أهم الباحثين في مجال تطور الاقتصاد المصري ، نلاحظ غلبة المعالجة الجزئية — الفنية لمشكلات التصنيع في مصر في ظل السيطرة الاستعمارية ، والتأثر بالنظريات الاقتصادية التي استخدمها الفكر الغربي الرأسمالي في تعبيره عن مصالح هذه السيطرة . ونقصد هنا كتابة د . جمال الدين سعيد ، الذي قادته هذه المعالجة وهذا التأثير إلى موقف معاد لاستكمال تصنيع مصر . والواقع أنه في ظروف الضعف الشديد للصناعة الحديثة في مصر ما قبل ١٩٥٢ ، والتي حاصرتها السياسة الاقتصادية المعرقة بالأساس لتطورها ، وخاصة الأثر المقيّد لهذا التطور الناجم عن المنافسة الأجنبية ، فإن نظرية

(١٨) المصدر السابق ، ص ٢٢٢ — ٢٢٤ .

(١٩) المصدر السابق ص ١٣٣ .

« النفقات النسبية » التي استخدمت كسلاح فكري لتبرير السياسة المعادية للصنـيـع في المستعمرات وأشباه المستعمرات (فضلاً عن دورها كسلاح فكري من قبل الرأسمالية الصناعية البريطانية ضد الرأسماليات الغربية الأضعف بما يضمن السيادة للأولى المتمتعة بالحماية والتقدم) ، وجدت بين المفكرين والمؤرخين الاقتصاديين المصريين من يؤيدها ويدعو إلى تصفية الصناعة التي قامت رغم المقاومة الاستعمارية .

وهكذا ، كتب جمال الدين سعيد قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، يطلب بإلغاء الحماية الجمركية (التي مثلت للرأسمالية الصناعية المصرية أحد أهم شروط الميلاد) حتى وإن دمرت الصناعة المصرية نتيجة للمنافسة الأجنبية . كما طالب بالتخصيص الزراعي (الذي جعل مصر مزعة قطن للصناعة البريطانية وحارب الاستعمار صراحة تصنيعه في مصر) رغم ما أضر عنه هذا التخصيص الذي أعلن « ميزة نسبية » من نهب مصر . ودعا إلى « فترة انتقال » لا تزيد عن خمس سنوات لكي تتجاوز الصناعة المصرية « عهد الطفولة » أو أطلق عليها نيران المنافسة « لتقضي نحبا » ، رغم استمرار « طفولة » الصناعة الغربية لقرون امتدت حتى الآن متمتعة بالحماية ، حتى في أكثر البلدان الصناعية الرأسمالية تقدماً . وبعد هذا — بكلماته ذاتها — لا مانع من التسليم بقيام صناعة صغيرة أو متوسطة خفيفة أو غذائية ، تقوم بالأساس على تجهيز الخامات الزراعية^(٢٠) أي أننا إزاء مطالبة بالعودة إلى الخلف ، إلى ما قبل قيام الصناعة القومية الحديثة ، إلى دون ما استطاعت الرأسمالية الصناعية أن تحققه ، وهو قليل . وكأننا بالمؤرخ الاقتصادي ، بدلاً من بحث الأسباب التاريخية الموضوعية الجذرية للمرض وبدلاً من الدعوة إلى استئصال أسباب هذا المرض ، يدعو « بغير رحمة » إلى قتل المريض بزعم اليأس من شفائه .

يبد أننا في المقابل ، نجد في كتاب « صبحي وحيد » في بداية الخمسينيات أيضاً ، دفاعاً عن « التصنيع » ، ومطالبة برفع حصار « المحيط الزراعي المتخلف » الذي يعرقل تطوره . ويعلن صراحة موقفه ضد فريق يضم غالب « ملاك الأرض » ، ويمسك بالحكم والسياسة الاقتصادية ، ويستمد فلسفته من البلدان المناوئة لتصنيع مصر . ومشيراً إلى ما تقدمه الصناعة من موارد ومنتجات وفرص عمل ، وإلى ما تجسده من نمط حياة « الحواضر الصناعية التي نعجب بها جميعاً » ، أكد أن ما يعوق تطور الصناعة « عقبات تقتضي التذليل ، لا شروطاً يشترط بقيامها هذا التصنيع » . ويوضح أن إنجلترا أكبر الدول المنتجة للمنسوجات القطنية لم تزرع القطن قط . وأنه ليس في العالم دولة لا تحمي شيئاً مما تزرع أو تصنع . والمنافسة أمر إلتقان لابد آت مع الزمن ، ولاسيما إذا قامت عليه الدولة ومدت له الأسباب . وأن تكاليف الإنتاج لابد منخفضة مع توسعة وتراكم التقاليد والخبرة ورأس المال . ويؤكد ، أن التصنيع ضرورة « للأمن القومي » بدوره في إنتاج أو توفير إمكانية إنتاج السلاح . ومعونة الدولة للصناعة ضرورة « في ظروف عدم تأصل التقاليد الصناعية أو شلوك الأوضاع الاقتصادية أو الفقر في الموارد »^(٢١) . أي أننا إزاء دعوة للتقدم إلى الأمام ، إلى أبعد مما تحقق من بناء في الصناعة القومية الحديثة ، إلى أكثر مما كان بمقدور الرأسمالية الصناعية القومية المصرية أن تحققه ، في ظروف تشابهك نخبها عضويها بنخبة كبار الملاك الزراعيين .

إننا هنا ، إزاء مؤرخ اقتصادي ، يبحث مجدية الأسباب العميقة لأزمة الصناعة المصرية ، ودعوة إلى استئصال هذه الأسباب ، انطلاقاً من اعتبارات التقدم الاجتماعي والأمن القومي .

إن « الأيديولوجية الاستعمارية » هنا تتصادم مع « الأيديولوجية الوطنية » والأخيرة — لدى صبحي وحيد — لا تعارض المشاركة الأجنبية في بناء الصناعة الحديثة في مصر . وربما كانت المراهنة الأخيرة وراء تشجيع ثورة يوليو لمساهمة رأس

(٢٠) د . جمال الدين سعيد : « مصنفات مصر » ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٢٩ — ٢٣٥ .

(٢١) صبحي وحيد : « مصدر سابق » ، ص ٢٢٩ — ٢٣٥ .

المال الأجنبي في تصنيع مصر . لكن ما يبدو هاما في الفرق بين معالجة سعيد وحيد لمشكلات التصنيع ، هو الفرق بين منهج « المادية التاريخية » الذي يعلن الأخير صراحة تبنيه ، وبين « المثالية التاريخية » التي تبرز في ثانيا معالجة سعيد لذات القضايا .

ولقد كانت السياسة الاقتصادية في مصر شبه المستعمرة وشبه الإقطاعية بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، كأية سياسة في كل مكان وزمان ، تعبيرا مكثفا عن الاقتصاد . وتحدد مضمون وأدوات وأهداف ونتائج هذه السياسة ، بالمصالح الطبقية والسياسية التي جسدها الدولة ، كما تأثرت بالأحداث والأزمات السياسية والاقتصادية ، المحلية والعالمية . واستجابت إجراءات ونشاطات وتشريعات الدولة — وإن جزئيا وتدرجيا — لمتطلبات تطور الصناعة المصنعية الآلية الرأسمالية الكبيرة منذ عشرينيات هذا القرن . لكن هذا التغير في السياسة الاقتصادية ، جرى في الحدود التي عيّنها استمرار السيطرة الاستعمارية الامبريالية على الاقتصاد التابع ، والبقايا الثقيلة لعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي جسدها طبقة كبار ملاك الأرض في الزراعة ، وخصائص ميلاد وتشكل البورجوازية القومية الكبيرة في الصناعة .

والواقع أن تباین سلوك ومواقف أحزاب البورجوازية وكبار الملاك قبل ١٩٥٢ ، لم يخلق « الألفاظ المصرية التي تبدو مستعصية على التفسير المادي للتاريخ » كما كتب د . عبد العظيم رمضان^(٢٢) . إذ أنه أيا كانت الأحزاب السياسية التي تولت الحكم في أعقاب إعلان الاستقلال « الشكلي » للبلاد منذ عام ١٩٢٢ ، وسواء جاءت الحكومات المتعاقبة عن طريق الانتخابات البرلمانية ، أو بمؤامرات الاستعمار والقصر ، فإنه لم يكن بمقدور هذه الأحزاب والحكومات أو زعمائها ، أيا كان تمثيلهم لهذا القسم أو ذاك من الحلف الطبقي الحاكم ، أن تخرج عن الأساس المحدد لسياستها الاقتصادية ، كما عرضنا أعلاه . ولا ينفي هذا ، الأثر الفعلي المحدد للأحزاب والحكومات والزعماء ، والمصالح التي عبرت عنها ، على الإسراع بتطور الاقتصاد والصناعة والاستجابة لمتطلبات هذا التطور ، أو عرقلة والتعبير السافر عن مصالح الاستعمار والرجعية المتعارضة مع احتياجات تصنيع البلاد .

ونكتفي هنا بالإشارة إلى الطابع الأيديولوجي في معالجة دور كبار ملاك الأرض والتحيز — موضوعيا — لصف هذه الطبقة الرجعية . والواقع أن الأخيرة قد مثلت « الجناح الرجعي » المتواطئ مع الاستعمار من الناحية الوطنية ، والمعرقل الأكبر لـ « الإصلاحات الاجتماعية » عبر سيطرتها المستمرة على « البرلمان » وخاصة مجلس الشيوخ ، وبواسطة القصر الذي مثل أهم مراكز « الرجعية الخليفة مع الاستعمار » وأكبر كبار ملاك الأرض ، وبنفوذها في جميع الأحزاب السياسية التي تولت الحكم ، مهما كانت درجات هذا النفوذ .

ولقد وضعت هذه الطبقة العقبات أمام التطور اللاحق لـ « البورجوازية الصناعية » التي مثلت بحق الجناح التقدمي ، تاريخيا في ذلك الوقت . وكان اعتبار كبار ملاك الأرض جناحا بورجوازيا تقدميا من الناحية الوطنية والاجتماعية كما يؤكد د . عبد العظيم رمضان ، ونفيه قيام الإقطاع على مدى التاريخ المصري ، وإعلانه سيادة الرأسمالية في الزراعة المصرية منذ القرن التاسع عشر ، هو ما دفعه إلى القول بأن « نمو البورجوازية المصرية كان مرتبطا بتصفية الاستعمار الأجنبي وانتيار العناصر الأجنبية الحاكمة وليس مرتبطا بانتيار الإقطاع » .

(٢٢) د . عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ (القاهرة : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ص ٢٩٢ .

« الواقع أن هذا الموقف « الأيديولوجي » المسبق ، هو الذى يفسر تجاهل حقيقة البقايا الثقيلة للإقطاع التي جسدها سيطرة كبار الملاك وعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية (رغم الإيجار النقدي والأحور النقدية مع شفاء الأشكال الانتقالية من العمل الأجنبي) ، والتي مثلت أساسا لحدودية تطور الرأسمالية في الزراعة ، وحرمت البورجوازية الصناعية من الآثار الإيجابية لأعمالها ، وفتحت حل مشكلات التمويل والتسويق .

ولقد خففت السياسة الضريبية والسياسة الزراعية بشكل مكثف السياسة الاقتصادية قبل ١٩٥٢ والمصالح التي حددتها . وهكذا ، رغم أن قانون « صندوق الدين العام » رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ ، قد خفض فئات الضرائب على الأرض ، حيث كانت ، الاتفاقات تقضي بأن ضرائب الأرض التي تدفع لصندوق الدين يجب ألا تقل عن ٤ ملايين جنيه ، كما أوضح وزير المالية أمام البرلمان في عام ١٩٣٢ حين طالب كبار الملاك بخفض هذه الضرائب حين احتدمت الأزمة الزراعية^(٢٣) . إلا أن هذه الطبقة التي تعاطف نفوذها مع إلغاء (الإدارة المباشرة للاحتلال) وأمكنها الحصول على تخفيضات في الضرائب على الأرض ، وأعفى القصر أراضي الأوقاف (التي زادت سيطرته عليها من الضرائب^(٢٤)) . وتمكنت من منع فرض ضرائب على الاستغلال الزراعي بدعوى أن المزارعين لا يسكنون حسابات منتظمة^(٢٥) وأمكنها رفع الرسوم الجمركية على المواد الغذائية الزراعية اللازمة لسكان المراكز الصناعية المتنامية (مثل الأرز) رغم مطالبة رجالات الصناعة بخفضها أو إلغاؤها وفي نفس الاتجاه أمكن لهذه الطبقة شبه الإقطاعية أن ترفع الرسوم على المواد الخام الزراعية اللازمة لخفض تكلفة الإنتاج الصناعي (البنجر والأقطان الرخيصة مثلا) . في الوقت الذي قاومت فيه إقرار المزيد من المساحة المخصصة للحبوب^(٢٦) .

وأما فيما يتعلق بالسياسة الزراعية ، فإنه تكفي الإشارة إلى موقف هذه الطبقة المسيطرة في البرلمان من اقتراحات إجراء إصلاح زراعي تدريجي . وهكذا ، حين طالب بعض أعضاء مجلس النواب في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بتنظيم « العلاقة بين المالك والمستأجر » ، لوضع حد لارتفاع الإيجارات الزراعية التي تحد من القدرة الشرائية للمستأجر وترفع أسعار الحاصلات الزراعية ، ومن ثم نفقات المعيشة في المدن ، وتشييع « القلق في البيئة الصناعية » ، ورغم تلويح بمثل الرأسمالية الصناعية الوطنية بخطر « الشيوعية الزاحف » ، نتيجة نقص المواد الغذائية وارتفاع أسعارها ، ورغم إشارة مجلس النواب إلى مخاطر تفاوت الدخل الزراعي نتيجة تفاوت الملكيات الزراعية ، فإن هيمنة كبار الملاك تمكنت من فرض إرادتها المعادية للإصلاح . وتمكن مجلس الشيوخ الذي وجد ليحد من المشروعات الثورية ، كما أعلن رئيسه ، من رفض مشروع للإصلاح الزراعي عام ١٩٤٥ ، طالب بتحديد الملكية « للمستقبل » بـ ٥٠ فدانا ليتحقق « خلال جيلين أو ثلاثة »^(٢٧) .

(٢٣) محمد توفيق يونس : المزاوية المصرية في السنوات الخمسين الأخيرة ، من بحوث المعهد الحسيني (١٩٠٩ - ١٩٥٩) للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع (القاهرة : مطابع شركة الإعلانات الشرقية ١٩٦٢) ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

(٢٤) إبراهيم عامر ، مصدر سابق ، ص ١١٢ . وانظر د : محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الثاني (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢٥) محمد بلرمان : مجموعة قوانين الضرائب في مصر (القاهرة : مطابع مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٦٢) ، ص ٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٢٨٠ .

(٢٦) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) ، ص ٣٢١ .

(٢٧) المصدر السابق ، ص ١٩٤ - ١٩٩ .

المنافسة

(١) أ . أحمد صادق سعد :

الحقيقة أنني أود التعرض للتقسيمات التي ذكرها د . طه عبد العليم في ورقته . صحيح أن هذه التقسيمات موجودة كإشادات عامة ومدارس في دراسة تطور مصر الاقتصادي ، ولكن هذا التقدير الشديد الذي أبرزه أعتقد أنه يحتاج إلى ظلال كثيرة جداً . التاريخ المصري الحديث له اتجاهات شبيهة جداً بهذا . من الممكن القول أن هناك تأثيرات شديدة من الفكر القائل بأن الاستعمار الأحسى طور مصر أو من الممكن أن يساهم في تطوير مصر — هذه الأفكار تتردد بشكل رسمي في قاعدة الحزب الوطنى الديمقراطى . من ناحية أخرى فالموقف من هذه التيارات المختلفة هو موقف من تراثنا الفكرى أو الملهمى في الاقتصاد والتطور الاقتصادى .. وهذا هو التراث الموجود بظلاله . ومن الصعب أن يحكم المرء عليه اليوم وبغلبة اليوم ، ومن الواجب وضع هذا التراث في مكانه وزمانه وفي الطبقات المختلفة التى دعت له .

(٢) د . طلعت رمضان :

هناك خطأ وقع فيه الدكتور طه عندما قال إن هدف الاحتلال الإنجليزي كان إعادة تنظيم مصر من الناحية المالية . فالصحيح والثابت أن هدف الاحتلال كان أبعد ما يكون عن ذلك . وإذا طالعنا تقرير « دافرن » في هذا الخصوص وقرأنا أيضاً ما بين السطور لأدركنا عيافت هذا التبرير . والمعروف أن الاحتلال للمالى والإدارى سبق الاحتلال العسكرية . وحتى إذا صديقنا تلك الحجة ، فهل من المعقول أن تبقى إنجلترا في مصر منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٥٤ ولا تكون تلك الفترة كافية لتنظيم مصر مالياً وإدارياً ؟ لا اتفق مع د . طه في ذلك .

(٣) د . سيد عشمواى :

يبدو أن القضية المثارة منذ البداية حتى الآن هي قضية العلاقة بين الموضوعية والالتزام ، أو بين الحياد والموضوعية من ناحية والانحياز في الكتابة التاريخية من ناحية أخرى . على ما أتصور أن هذه القضية لم ولن تُحسم حتى في الدراسات الخاصة بالعلوم الطبيعية . لم أجد هناك المؤرخ الموضوعى المحايد طوال أى عصر من العصور التاريخية . فدائماً المؤرخ منحاز مهما كان ، حتى في اختياره لموضوع دراسته أو حتى في استخدامه للمصطلحات التى يرددها في كتاباته التاريخية .

في الدراسات العلمية الآن أصبح هناك ما يُسمى بنظرية المعرفة التى تحدد العلاقة بين الباحث والموضوع الذى يتناوله بالبحث فالمناهج العلمية متطورة مع تطور العلم وبالتالي كما قال الأستاذ ضحى رضوان في حديثه في جلسة الافتتاح إن « الإنسان حيوان منحاز » والسؤال المطروح الآن : هل يمكن — من وجهة نظر د . طه — إيجاد علاقة محايدة موضوعية في الكتابة التاريخية ؟ هل الحياد مطلوب الآن أم الانحياز ؟ أم هل ستظل علاقة التصادم موجودة وهى الغالبة ؟

(٤) د . محمود متولى :

سوف أثير مجموعة من النقاط النظرية بالنسبة لعملية التاريخ الاقتصادى . هناك قضايا في التاريخ مثل أنه لو كانت الظروف مهيبة ولم تظهر الشخصية القيادية هل كان الحدث التاريخى سيقع ؟ أنا أعتقد أنه لابد من تقابل الحدث والشخص لتحدث الظاهرة التاريخية هنا ما أريد أن أظنّه على حالة طلعت حرب وبنك مصر .. د . طه يقول إن الظروف طالما كانت مهيبة لظهور البنك فكان لا من ظهوره بأية وسيلة حتى لو لم توجد شخصية طلعت حرب .. ولكننى أقول إنه لو لم تظهر شخصية طلعت حرب بتركيبها كان بنك مصر قد ظهر على مسرح الوجود .. لماذا ؟

طلعت حرب أولاً كان زميل مصطفى كامل ومحمد فريد ، طلعت حرب قضى فترة تعلم فيها اللغة الفرنسية كأساس وحصل على دبلوم ترجمة وعندما كان موظفاً في « الدائرة السنية » أقام العديد من الصلات مع صفوف المجتمع المصرى وكبار الملاك ، وعندما تم تصفية الدائرة السنية عام ١٩٠٥ فصل من عمله ولكن « سوارس » اليهودى أسس له شركة خاصة باسم شركة « كوم امبو » وعينه مديراً لها ، ومن خلال هذه الوظيفة تعرف طلعت حرب إلى الجالية اليهودية ذات النفوذ المالى الكبير واستطاع عن طريق هذه العلاقات أن ييسر الجو لإنشاء بنك مصر .

نقطة أخرى ، د . طه عبد العليم قال أن « جمال سعيد » ذكر في كتابه (اقتصاديات مصر) أنه ضد الصناعة الوطنية . وأنا أقول أن هذا لم يرد في كتاب جمال سعيد وأرجو من د . طه إعادة قراءة هذا الكتاب مرة ثانية . الصراع الذى أثاره جمال سعيد كان حول زراعة القطن أم زراعة القمح . وقد أعقب جمال سعيد كتابه الأول بكتاب آخر بعده بسبعة شهور عن الحماية الجمركية ودورها في دعم الصناعة الوطنية .

النقطة الأخيرة هى مسألة نقل المصطلحات والمفاهيم الغربية وسحبها على الواقع المصرى . فلقد سمعت د . طه يسمي فترة محمد على باسم نظام « إقطاع المصانع » !! نظام محمد على باتفاق المؤرخين الاقتصاديين يسمي رأسمالية الدولة .

(٥) أ . شريف يونس :

جرى العرف في الكتابات الاقتصادية على أن الإقطاع يأتي في « مرحلة إقطاعية » ليعبر عن مصالح طبقة متخلفة وبعد ذلك هناك « مرحلة الرأسمالية » والتي تعبر عن الطبقة البرجوازية وهي أكثر تقدماً بالنسبة لمرحلة الإقطاع . ولكن في الواقع الفعلي للفترة محل البحث من ١٩١٩ — ١٩٥٢ سوف نكتشف ظواهر متناقضة وغريبة جداً .

إسماعيل صدقي مثلاً كان مثلاً لعدد كبير جداً من الشركات الصناعية ورغم موقفه الرجعى الواضح ، وعلى العكس كان حزب « الوفد » — المرتبط بشكل وثيق مع مصالح كبار الملاك — له دور أكثر تقدماً بغض النظر عن قيمة هذا الدور في الحركة الوطنية المصرية .

هناك إغفال لظواهر عديدة مثل أن الصناعة كانت دائماً احتكارية حتى بشكل يفوق الزراعة ، وهذا قد يفسر مواقفها الأكثر تخلفاً . وأشير لمرجع هام للمؤرخ (إيريك ديفيز) ، تكلم فيه عن ظاهرة بنك مصر حتى عام ١٩٤١ وأوضح في دراسته أن هذه الظاهرة إن كانت تعبر عن شيء فإنما تعبر عن عدم وجود طبقة برجوازية تستطيع قيادة حركة تقدمية إلى الأمام ، وليس لدى هذه الطبقة الأفق لتتحرف بفشلها .

خلاصة الأمر أنه يصعب القول بالصراع بين البرجوازية والإقطاع أو الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا .. وعلى الرغم من هذا فإننا لا ننفي التفسير الاقتصادي لتاريخ مصر والدول المتخلفة ، ولا معنى هذا أيضاً نفى مبادئ حمية التاريخ .

رد د . طه عبد العليم على التعليقات :

أرجو ألا تكون السرعة في الرد سبباً في سوء الفهم مثلما حدث في ملاحظة د . طلعت ، فقد كنت أتحدث عن دور الاحتلال وهدف الاحتلال بعبارات (باتريك أوبراين) وكنت أختلف معه ولا أردد رأيه .

يقول أ . أحمد صادق سعد إنه ينبغي التمييز بين الاتجاهات العامة وبين الظلال ، وأتفق معه في ذلك تماماً حيث إن التقسيمات عموماً في مراحل التاريخ أو تقسيمات الاتجاهات الفكرية هي تقسيمات ذات «ابع تحكى» بهذا القدر أو ذاك .. ولا أختلف في ذلك حتى حين أتحدث عن الاتجاهات الوطنية .

الاتجاهات الوطنية تمتد وتتقاطع من الرأسمالية الوطنية — بإضافة الوفد في لحظة ما من تاريخه — إلى مثل الفئات الوسطى .. وكنت أقصد هنا إنعكاس المصالح الاجتماعية الداخلية وإنعكاس المصالح الخارجية الاستعمارية أو الرأسمالية التي تمثل رأس المال الأجنبي أو التي تمثل رأس المال « الكومبرادورى » . لكنه يمكن بشكل عام وفي اتجاه عام تحديد اتجاهات قراءة تاريخ مصر دون الزعم بأن هذا التقسيم جامع مانع بالضرورة .

أما عن دور الاستعمار فقد رأينا بعض الكتاب الماركسيين يتحدثون عن دور الاستعمار « الثورى » في تطوير البلدان المستعمرة . وشتان بين اللونين من الكتابات : من يهاجم الاستعمار دون أن يغفل واقع دوره في تطوير قوى الإنتاج لأهداف ومصالح محددة ، ولكنه في نفس الوقت يبرز كيف تم هذا بشكل وحشى وبسرقة قوى البشرية السوداء من الأفارقة وبيعهم كالعقود في أسواق الرقيق في أمريكا ، ومن يتحدث عن دور الاستعمار الإيجابى في تطوير قوى الإنتاج من أجل تبرير التبعية والارتباط برأس المال الأجنبي من موقع تابع أو غير متكافئ أو خاضع .

بشأن ما أثاره أ . شريف أقول إن التعبير عن مصالح طبقة من قبل بعض الأحزاب أو الشخصيات لا يعنى التأثير بالأيديولوجية الاستعمارية .

فمثلاً مصطفى كامل حين يتحدث عن الحضارة الفرنسية والوحشية المصرية يعكس تفكيراً حياً ودقيقاً لكيف يمكن أحياناً أن تبنى فكرة معادية لنا ، وحتى أفكاراً لا إنسانية بدون وعى .. ولكن هذا لا يعنى أننا نربط بمصالح خاضية في نشر هذه الأيديولوجية أو الأفكار .

بالنسبة لما قال د . عشموى حول هل الانحياز مطلوب ؟

في رأى أن هذه القضية شائكة حيث يستحيل الفصل بين ذات الباحث وبين المضمون الأيديولوجى لكتابه .

القضية هنا .. هل من الممكن في مجال التاريخ الاقتصادى وفي غيره من مجالات البحث الاجتماعى أن يتحلى الباحث بدرجة أعلى من الموضوعية ؟ الموضوعية هنا قضية صراع ، صراع ضد الخوف وصراع من أجل التجرد عن رؤية الأمور من هذا الجانب وإغفال ذلك .. والأمثلة كثيرة : اللحظة الراهنة مثلاً وكيف يُقرأ تاريخ مصر الاقتصادى في عقد أو عقود لاحقة لثورة ١٩٥٢ .

في تقديرى أنه لا يمكن الفصل ما بين العقود السابقة على ثورة ١٩١٩ والعقود اللاحقة لثورة ١٩٥٢ . ولكن سنجد هنا الخلط الشديد بين الموقف الأيديولوجى وبين إمكانية التجرد من هذا الموقف الأيديولوجى .

لقد أصبح الخلاف مع عبد الناصر مثلاً يمتد حتى المطالبة ببيع قناة السويس ، والخلاف مع عبد الناصر يمتد حتى كما لو أنه إذا تحطمت سيارة أو انفجر إطارها فذلك بسبب أن عبد الناصر قد ألقى « طوبة » في طريقها !!

إن الدفاع عن مصالح اجتماعية اقتصادية محددة تضررت في هذه الفترة أو تلك ، يجعل من يحدث في التاريخ الاقتصادى يدخل في مغالطات يمكن بسهولة دحضها .

إننى لا أزعم وجود الباحث الموضوعى مئة بالمئة .. ولكن الحياد مطلوب إذا كان هذا معناه النظرة الموضوعية التى نستطيع بها أن نرى تناقضات الحياة ، أن نرى العالم كما هو وليس كما نريد .. الحياد بهذا المعنى مطلوب .

د . محمود متولى تحدث في نقطة هامة وهى موضوع دور الفرد في التاريخ . وأنا لا أنكر دور الفرد في التاريخ ، لا أنكر دور زعيم أو بطل .. « وطلعت حرب » لا يمكن إنكار دوره ودور صفاته الشخصية في ذلك . ولكنى أتحدث عن الضرورة الموضوعية التى عبر عنها طلعت حرب والتى كانت ستخلق طلعت حرب آخر حتى لو كان في زمان آخر ومكان آخر .. من الممكن أن يتأخر ذلك لمدة عشرين عاماً ، ولكن حتماً لابد وأن يأتى من يركب الطائرة ليذهب إلى إسرائيل أو يؤم قناة السويس أو يأتى من يترجم بناء الصناعة المصرية مثلما فعل طلعت حرب . إن بحث الأسباب الموضوعية التاريخية يبدو شديد الأهمية في تفسير دور الفرد .

بالنسبة لما قلته عن « جمال الدين سعيد » .. لقد قرأت كلماته وتعبيراته باللفظ . جمال سعيد لا يتحدث بشكل مجرد عن تدمير الصناعة المصرية وإلا تهمه بالعلم المتعلق والجنون المطبق ، وهو ليس كذلك بالتأكيد .

كان « جمال سعيد » يدافع عن نظرية النفقات النسبية وعن للزاي النسبية ، وكان يرى أن تخصص مصر يجب أن يكون في زراعة القطن وليس في الصناعة .

وفي الجزء الأخير من الكتاب وبشكل مُفصل يتحدث عن مشكلة التكاليف في الصناعة المصرية وأسبابها الإدارية والعقبات الاقتصادية ، إلى آخره . دون أن يبحث عن الأسباب الأعماق لهذه الأزمة كما فعل « صبحي وحيدة » في دراسته لفترة « محمد علي » .

أما من يتقنون استخدام المصطلحات الأوروبية فإنني أقول — كما يقولون — « عند باب العلم كما عند باب جهنم » ، هنا يجب أن تكون الروح قوية ولا ينبغي أن يكون الخوف هو الناصح .. وإذا كانت كلمات ماركس هي الأكثر تعبيراً سوف نستخدمها ، وإذا كان هيجل أو سميت أكثر دقة فسوف نستخدم مصطلحاته .. وإذا كانت تعبيرات مثل البرجوازية والبروليتاريا والثورة والإقطاع والرأسمالية قد راجت وشاعت وأصبحت تعبر عن مضمون مجرد فسوف نستخدمها ، ولا يعني ذلك بالضرورة التطابق مع صاحب هذه الأيديولوجية أو تلك .. وعلى أية حال لم تكن مصانع محمد علي رأسمالية دولة بل كانت مصانع إقطاعية ، وهذا بسبب أننا إذا تحدثنا عن مصانع رأسمالية أو مصانع إقطاعية فالأمر يتوقف على الشكل الذي تم به الجمع بين العمل ووسائل الإنتاج .. كان الفلاحون الملاحقون قسراً والحرفيون الذين انتزعوا من أعمالهم هم للمادة البشرية التي أدارت العمل إلى جانب الثيران لغياب البخار والفحم .

كان الفلاح إذا هرب قُطعت أذنه وحتى أنه يُعدم في بعض الأحيان . وكذلك الأمر بالنسبة للعامل في المصنع ، كان العامل يتقاضى أجره سكرًا وعسلًا وبعض منتجات المنسوجات .. إلى آخره . وكان يخضع لاستغلال ربوى مالى في تلقى أجره .. بهذا المعنى لا أرى عاملاً حراً ، ولا أرى عاملاً يبيع قوة عمله لهذا الرأسمال أو ذاك .. بهذا المعنى أتحدث عن مصانع إقطاعية لا عن رأسمالية دولة على الرغم أن هذه المصانع كان يمكن أن تكون مقدمة لتطور لاحق على أساس رأسمال .

وقد أشرت بشكل سريع لتدخل الاستعمار وفرض السياسة الاحتكارية لقطع الطريق على هذا التطور .. وتبقى هذه نقطة للخلاف والنقاش بالنسبة لما قال أ . شريف أيضاً وهو يتحدث عن إسماعيل صدق والصناعة وعلاقته بالاحتكارات الصناعية وفي نفس الوقت يتبنى أفكاراً رجعية على عكس الوفد الذي ضم كبار الملاك وفي نفس الوقت تبنى مواقف وطنية ، في تقديري — ولقد ذكرت ذلك في الورقة وكنت أرد على د . عبد العظيم رمضان الذي يرى أن هناك مواقف في التاريخ المصري تعتبر لغزاً عصياً على التفسير المادي للتاريخ مثل تساؤله كيف يمكن للسعديين (حزب الرجعية) أن يصمدوا قانوناً يرفع من مساهمة رأس المال القومي في الشركات المشتركة أو الشركات التي تأسست برأس مال مشترك إلى نسبة ٥١٪ ؟ كيف يمكن لحزب الرجعية أن يُصدر هذا القانون ؟ — إن المسألة أكثر تعقيداً ، فالرأسمالية الصناعية المصرية لم تكن شيئاً متجانساً فقد كان هناك قبل ثورة ١٩٥٢ ثلاثة أقسام :

أولاً : الرأسمالية التي تمثل امتداداً للشركات الاستعمارية الأوروبية .

ثانياً : القسم الكوميرادورى والأجنبي المقيم والذي ضم الفئات اليهودية واليونانية والسورية وغيرها .

ثالثاً : الرأسمالية الوطنية الصاعدة حتى عام ١٩٤٩ . وكانت هذه الرأسمالية تمتلك ما يقرب من ٤١٪ من رؤوس أموال الشركات المساهمة . وحتى في بعض الشركات التي كان رأس المال الوطني فيها يساهم بنسبة أكبر من ٥٠٪ كانت السيطرة الإدارية في أيدي رأس المال الأجنبي .

المسألة أن إسماعيل صدق باشا كان مثل « صبحي وحيدة » ، وكانا يعبران عن قمة الرأسمالية الصناعية في مصر وهذه الرأسمالية كانت في قبضة الشركات الأجنبية . وهنا ظهر التناقض ، كان من مصلحة رأس المال الأجنبي المقيم في مصر أن يُطالب بالحماية الجمركية .. وكان الأجانب الذين يمتلكون الصناعة الوطنية التي تأسست بشكل محدود في أواخر القرن التاسع عشر هم نواة لجنة الصناعات التي تشكلت عام ١٩١٦ وأصدرت تقريرها عام ١٩١٧ .

وهنا نستطيع أن نميز بين مصالح الشركات الاستعمارية الرأسمالية في المركز وبين امتدادات رأس المال الأجنبي في مصر . لقد دافع اتحاد الصناعات — الذي كان سكرتيره صبحى وحيد و رئيسه إسماعيل صدوق — عن الصناعة المصرية ، ونجلى ذلك في دفاعهم عن الحماية الجمركية .. إلى آخره . ويبدو هذا واضحاً ولا يدخل في مجال الألفاظ ويمكن فهمه كما أوضحت .. ولكن هذا الموقف يظل غير منسجم إلى النهاية وتناقضاته يمكن أن تكون عل حديث آخر .

أما عن طبقة كبار ملاك الأرض والوفد فأنا أزعـم أن الوفد لم يكن معبراً من حيث الأساس عن نخبة أشباه الملاك الإقطاعيـين في مصر ، بل كان معبراً عن البرجوازية الريفية بهذا الشكل أو بـذلك ، وقد دخل القسم الأعلى من كبار الملاك في حزب الوفد في سنواته الأخيرة قبل عام ١٩٥٢ . وذلك يفسر تراجع حزب الوفد في مواقفه واتخاذ مواقف أقل تصادماً مع الاستعمار ومع القصر .

ملاحظات حول كتابة تاريخ القانون المصري الرؤى اللاتاريخية

نبيل عبد الفتاح

القانون يمثل واحداً من أكثر نظم الضبط الاجتماعي أهمية ، وخطورة في تنظيم وترتيب العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وهو بهذه المثابة ليس مجرد قواعد معيارية ، وسلوكية تحدد الأشكال العامة الموجهة للسلوك الاجتماعي ، والاقتصادي بين القوى الاجتماعية المختلفة في علاقاتها ، وصراعاتها ، وإنما ينطوي على أبعاد ثقافية وقيمية وتاريخية عديدة لأنه لا ينشأ من الفراغ ، وليس تعبيراً عن أفكار طوباوية ومثالية عن العدل الاجتماعي أو عن الحق في ذاته ، والحق بين الناس — بحسب التعبير الشائع ، ولا السلوك الصالح والسلوك الطالح من وجهة نظر معيارية .

والقانون الحديث ليس منظومات من الصياغات الفنية — على نحو ما يطرح في المناهج السائدة — وإنما هو أداة كلية تنطوي على أهداف ، ومضامين ومصالح اجتماعية واقتصادية مختلفة ، وهو ينظم ويرعي مصالح وعلاقات اجتماعية محددة ^(١) . والنظام القانوني في أي مجتمع ، وفي أي مرحلة تاريخية ، هو نتاج للقوى الاجتماعية المسيطرة على أدوات الإنتاج — وعلى علاقاتها — ليس هذا فحسب بل يعبر في البلدان النامية عامة ومصر خاصة عن مستوى التطور الثقافي والسياسي والاجتماعي وحيث تلعب أيضاً أنساق القيم ، والثقافات الفرعية أدواراً ووظائف في صياغة الأنساق القانونية الفرعية ، وفي التأثير على تطورها وإمكانات تمثلها واستيعابها أي في مدى فعاليتها وكفاءتها التطبيقية والسلوكية .

ويكتسب النظام القانوني أهمية استثنائية بوصفه أداة في أيدي القوى المسيطرة وفي كونه تعبيراً عن إرادتها ومصالحها لأنه يهدف إلى إشباع أهداف هذه القوى ، من خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية وترتيبها وتنسيقها وتوطيدها والدفاع عنها ^(٢) .

ولا يعني ما سبق أن القوى السائدة لا تقبل في مراحل تطور النظامين الاجتماعي والقانوني ببعض مصالح القوى الاجتماعية موضوع السيطرة والضغط والحكم وإنما تقبل بعضها إذا كان ذلك ضرورياً لاستقرار السياسي والاجتماعي ولمنع أية ضغوط قد تلحق بحو الانفجارات الاجتماعية . فالتنازلات الطبقية تستهدف تلافي الآثار الهيكلية لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي . وبعض هذه المصالح الاجتماعية التي قد تقبل بها القوى المسيطرة وصفتها الحاكمة قد تمثل في جوانب من الثقافة الشعبية القومية أو الثقافات الفرعية أي بالسماح لبعض جوانب القانون غير الرسمي في التطبيق على بعض القوى الاجتماعية أو العرفية في منطقة ما .

القانون إذاً كيان معقد سواء في تركيبه العضوي وفي العلاقات التي ينظمها ، والظروف والمحددات الموضوعية التي صاغته وفي المدرجات والمفاهيم التي ساهمت في صياغته ، أو في الإدراك الجمعي له ولقواعده ومعاييره ، وفي مدى تعبيره عن العدل ، أو الحق .. إلخ .

فهو ليس كياناً مجرداً ومبسطاً تصوغه قوى الإنتاج أو العلاقات الناشئة عنها فقط ، خاصة في ظل مجتمعات تمر فيها عوامل متشابكة ومعقدة تتحكم في مسيرتها وخاصة في مصر ، المجتمع الذي عرف الدولة والقانون منذ آماد سحيقة في

(١) علي فهمي : علم الاجتماع القانوني وترشيد السياسة التشريعية ص ٢. ورقة نحو منشورة مقدمة للمؤتمر الأول للعلقة مارس ١٩٨٦

(٢) د . صفاء الحافظ : نظرية القانون الاشتراكي وبعض تطبيقاتها التشريعية ص ٢٥ وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٦ .

القدم وحقق إنجازات تاريخية هائلة على هذا الصعيد . سواء من حيث خبراته القومية الخاصة في مجال الثقافة القانونية أو في نمط تفاعلاته مع الثقافة والحضارة القانونية العالمية في كافة مراحل تطوره الكبرى ، سواء كان المجتمع خاضعاً للاحتلال الأجنبي أو متفاعلاً مع الثقافات القانونية الأخرى ، يعطي ويأخذ يؤثر ويتأثر في روابط جدلية جَد عميقة ومركبة وغير مبسطة وهي تجربة تاريخية غريضة ندر أن نجد مجتمعات سياسية أخرى خاضتها في العالم الثالث ، أو في بعض البلدان المتقدمة .

وتكتسب التجارب التاريخية للقانون والدولة والمجتمع في مصر أهمية استثنائية مستمدة من بداية النظام القانوني المصري منذ عام ٣٢٠٠ ق . م أي تاريخ نشأة الدولة المصرية المتحدة إلى ٣٣٢ ق . م تاريخ نهاية الدولة الفرعونية وبداية الحكم البطلمي ، أي ما يقارب ثلاثين قرناً^(٣) ، ثم في ظل الغزو الإغريقي لمصر بعد انتصار الإمبراطور أكتافوروس في موقعة أكتيوم البحرية عام ٣١ ق . م حتى عام ٦٤١ بدخول قوات عمرو بن العاص مصر^(٤) ، ومنذ ذلك دخل الحكم الجديد ، وهو يحمل رؤيا قانونية مختلفة مستمدة من الدين الإسلامي حيث تخلت مصر عن لغتها ودينها حتى حكم محمد علي لمصر عام ١٨٠٥ وبدء دخول المنظومات القانونية الحديثة لتضبط النظام الاجتماعي وعلاقاته وروابطه منذ ذلك ، وحتى اللحظة المعاصرة مع التغير الاجتماعي والسياسي الذي ساد مصر آنذاك ، مع اقتصار تطبيق النظام القانوني للشرعية الإسلامية على نظم الأحوال الشخصية — بالتعبير الغربي — أو قانون الأسرة حيث نظم الزواج والطلاق والميراث والإرث ، أو كمجرد أحد مصادر تشريع القانون المدني المصري (١٣١ لعام ١٩٤٨)^(٥) ، أو كمصدر رئيسي للتشريع مع دستور ١٩٧١ وتعديلاته التي جعلت من مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع كمحصلة لعوامل وأهداف ومصالح سياسية واجتماعية شتى . هذه المسيرة التاريخية المديدة للقانون في مصر ، تمثل تراثاً غنياً لبحث والدراسات التاريخية وتصلح مادة للتأمل التاريخي والقانوني للأنساق القانونية وأدوارها ووظائفها في مجتمع من مجتمعات العالم الثالث ، وبحيث يمكن للباحثين استخلاص جوانب الخصوصية في التجارب القانونية الوطنية والسمات القومية للنظم والثقافات القانونية في العالم المعاصر ، وبيان مدى فعالية هذا الموروث القانوني وقدرته وكفاءته على التطور ، أو التطوير ، وكشف جوانب القصور البنياني في تكوينه وبنائه الاساسية .

هل استطاعت التجارب الحديثة في نقل الأنساق القانونية الغربية الحديثة ، أن تحقق نجاحاً وإلى أي مدى استطاعت أن تساهم في تطوير الثقافة الوطنية في مجال القانون ؟ أو أن القانون الحديث يهمل جوانب الخصوصية القومية في نظرته للروابط القانونية ، والاجتماعية .

إن التجارب القانونية المصرية في مراحل تطورها الحضارية والثقافية والسياسية كافة ، تضع البحث التاريخي ومناهجه أمام إشكاليات معقدة فمازال تاريخ القانون وصناعاته ، وتطبيقه ومواقف القوى الاجتماعية المختلفة — أياً كانت تسميتها — منه في كل مرحلة تاريخية لا يجيب عن أسئلة أساسية كثيرة .

ولاشك في أهمية تاريخ القانون في المجتمعات والدول كافة ، من حيث إنه يساعد على دراسة وتحليل تطور القانون الأمر الذي يرفد التجارب القانونية الحديثة بالخبرات العديدة ، ويساعد على فهم أكثر عمقا لحركة القانون ، وفعاليتها ويمكننا من الكشف دائماً عن صراع المصالح والقيم والثقافات الكامن فيما وراء النصوص القانونية الساكنة ناهيك عن أنه يساعد

(٣) محمود السقا : تاريخ القانون للمصري من العصر الفرعوني حتى نهاية العصر الإسلامي من ١٠ ناشر مكتبة القاهرة للدراسات .

(٤) محمود السقا : المرجع السابق من ١١ ، ١٢ .

(٥) محمود السقا : المرجع السابق من ١٢ وما بعدها .

على وضوح المسافة بين الخطابات والأيدولوجيات الرائجة في مرحلة تاريخية ما ، وتساهم في تزييف الوعي ، وبين المضمر في هذه الخطابات والأيدولوجيات .

ولا غرو أن تحليل النصوص التاريخية للقانون في مصر هو عمل حرى بالإنجاز ، لأسباب شتى ، وفي مراحل تطور هذا التاريخ ، وهذه النصوص كافة . فالكتابة التاريخية من حيث منهجيتها ، وكتنصوص تنطوى على رؤى ومصالح وقيم ومدرجات وأيدولوجيات — سواء صرح الكاتب بذلك أم لا ، وبوعي منه أو بغير وعي — ومن ثم تكتسب عملية تحليل الواقع الاجتماعي — الاقتصادي والمصالح والقوى السائدة في مرحلة تاريخية ما ، وبين الواقع كما تحول إلى وقائع وفعالية وقوى ومعايير ونظم في النص التاريخي — أهمية استثنائية في تحليل نظم الأفكار ومناهج البحث وأدواته تلك التي ما زالت في بدايتها التكوينية إن لم تقل إنها مهمة علمية ومعرفية لم يتم إنجازها حتى اللحظة الراهنة في مصر .

وهذه المهمة العلمية تحتاج إلى جهد بحثي جماعي يتم في دأب وأناة ، ونظراً للحدود الزمنية المطروحة للأبحاث في هذه الندوة . فسوف نحاول طرح بعض الأفكار الأساسية حول الكيفية والمنهجية التي كتب بها تاريخنا القانوني في المؤلفات الأساسية في هذا الصدد ، وهي جد قليلة ووضعت بهدف التدريس في كليات الحقوق . وهذه الملاحظات مستمدة من قراءة معمقة للكتابات السائدة ، ولكنها كأى ملاحظات تحتاج إلى المزيد من الضبط النظري والتطبيقي .

ولكن ، ولأنها ملاحظات عامة إن لم نقل عابرة فهي تفتح المجال نحو الأسئلة واختلاف الرؤى والمناهج ، فهي أقرب إلى نقاط للتفكير ، وإعمال النظر أكثر منها أحكام قيمة أو أحكام تاريخية صارمة وقاطعة على نحو ما يقرأ في النصوص التاريخية الرائجة التي تدرس مرحلة تاريخية أو نظاماً ما ، أو حادثة محددة أو قضية أو إشكالية في سياق التاريخ المصري .

ونظراً لأننا لا نستطيع التركيز على القانون المصري في مرحلة تحوله الفارقة في التاريخ الحديث حول محمد علي ثم الخديوي إسماعيل في حكم مصر ، وحتى بعد توقيع معاهدة مونتريه عام ١٩٣٧ واستقلال مصر التشريعي . فسوف نشر في قسم أول للكتابة التاريخية السائدة عن القانون المصري في ظل الحكم الإسلامي بتطورات مختلفة ، لأنه بدون ذلك لا يمكننا تحليل الوضع الصراع بين القانون والمجتمع والدولة في الحقبة شبه الليبرالية حول المرحلة من ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، ولا المشهد الراهن للصراع بين القانون الوضعي والشرعية الإسلامية الغراء في قلب الثابنتين بكل ما يمثله ذلك من دلالات .

أولاً : تاريخ القانون المصري في ظل الحكم الإسلامي

وهذه المرحلة التاريخية الهامة في تاريخ مصر ، والتي تعاقبت عليها قوى ودول في إطار الحكم الإسلامي حتى الحكم العثماني لازالت تمثل أهمية كبرى في السجلات الأيدولوجية والفكرية الراهنة بين مدارس الفكر والعمل السياسي في مصر ، وأيضاً في العالم العربي . حيث مازلنا نشهد مراجعات عديدة للأحكام التاريخية التي أصدرها الباحثون والكتاب على الدولة العثمانية ، وهل هي دولة مفترى عليها^(١) ، من المؤسسة الاستشرافية — الغربية ، أو من المدارس التاريخية المصرية أم لا . وعودة التقييم العلمي ، والسياسي لهذه المرحلة هو تعبير عن الصراع الضاري ، والراهن حول تطبيق نظام الشريعة في مقابل النظام القانوني الغربي الحديث . وي طرح الجدل إشكالية أساسية هل شهدت مصر تطبيقاً للشريعة الإسلامية طيلة هذه المراحل التاريخية تحت راية الحكم الإسلامي أم لا ؟ وبالطبع ثمة من يطرح من المؤرخين المصريين رأياً تقليدياً مفاده أن الشريعة كانت هي القانون الواجب التطبيق على العلاقات والنظم الاجتماعية السائدة في مصر منذ دخول عمرو بن العاص وحتى

(١) عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها — الناشر الأجلو للصرة أربعة أجزاء ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ القاهرة .

صعود محمد علي إلى سدة حكم مصر . وهذا الرأي يكاد يكون هو الرأي السائد لدى جبهة المؤرخين ، والفقهاء الذين تناولوا هذه المراحل الكبرى بالكتابة والدرس والتحليل .

وثمة رأى آخر مفاده أن الشريعة الإسلامية لم تكن تطبق على النحو الذى يصاغ به رأى السائد ، وإنما كان هناك أيضاً القانون المصرى الفرعوى — المتأثر بالقانونين البطلمي ، والإغريقي ، يسود في مجال العلاقات المدنية . وأن البرديات التى اكتشفت تؤكد ذلك ، خاصة في ظل رأى السائد في نظرية مصادر الشريعة الإسلامية وهي أنها عرف ، والعرف مصدر من مصادر الشريعة ، وأن النظام الحدودى والجنائى لم يكن يطبق إلا وفقاً لمصالح الحكام في كل مرحلة تاريخية . وأن الدليل الساطع على قوة القانون المصرى القديم ، والأعراف والعادات المصرية هو تغير الإمام الشافعي للمذهب في مصر .

والثابت أن كلا الرأيين في الكتابة التاريخية عن القانون المصرى يأتي تعبيراً عن انطباعات — أو تأملات — أو أحكام قيمة حول تاريخ القانون ومؤسسته في مصر في هذه المراحل التاريخية . وباستثناء دراسة تنتمي إلى التاريخ الاجتماعي للقانون ، والتى يفترض أنها لا تدرس النصوص والنظم القانونية الصماء المنقولة عن واقعها الاجتماعي والاقتصادى والثقافى بل تدرس هذه النصوص والنظم في حالة تفاعل مع هذا الواقع وتحليل مدى التأثير والتأثر المتبادل بينه وبين القانون .^(٧) وهي دراسة حول العصر العثماني الذي بدأ بفتح السلطان سليم الأول لمصر عام ١٥١٧ . ومن خلال بدء الباحث بتحليل السلطة السياسية كمدخل لفهم نظم القانون والمجتمع ، وأن هذه السلطة كانت سلطة غير قانونية أى غير مقيدة بالقانون الرسمي في تصرفاتها وسواء أكان ذلك على مستوى الولاى أم على مستوى مساعديه وهو ما جعل دور قاضي الشرع يندرج في تطبيق القانون على الفئات الدنيا من المجتمع تلك الفئات التي لا تهم منازعاتها في قليل أو كثير طبقة الحكام .^(٨) وأنه إزاء تسلط السلطة الحاكمة كان المصريون يعطون ظهورهم للحاكم ويطبقون نظامهم القانوني الخاص ومن ثم سادت في نظام الضبط الاجتماعي المصرى قوة العرف والتقاليد .^(٩) إذا تجاوزنا هذا المرجع ووضعتنا في حدوده الموضوعية والتاريخية وبصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معه . فإننا سوف نكتشف أن تاريخ التشريع والقضاء الإسلامى تم تناوله من خلال دراسة وسرد مصادر التشريع الإسلامى وتأصيلها الشرعي وذلك باعتبارها أنساقاً من القواعد وبحيث تبدو وكأنها معزولة عن الزمان والمكان . صحيح أن هناك قواعد قطعية البتوت والدلالة بالإضافة إلى المبادئ العامة الموجهة للسلوك الاجتماعي للمسلم ، وللحاکم ، أو ولي أمر المسلمين ، في مجال المعاملات المدنية وقانون الأسرة . ولكن أن ندرس تاريخ التشريع والفقه الإسلامى على أنه دراسة داخلية لهية القواعد والنصوص معزولة عن السياقات التى طبقت فيها هذه النصوص ، وكيف كانت تطبق وعلى أي من المخاطبين بها ، هل كانت شاملة من حيث تطبيقها وسريانها الواقعي على الجميع أي على الصفوة الحاكمة وعلى القوى الاجتماعية المختلفة ، وهل كان التطبيق يحقق فقط الالتزامات الدينية والأخلاقية الواقعة على كاهل المخاطبين بأحكامها أم كانت هناك وإزعاجات أخلاقية أو جزائية أخرى ، أم ثم غياب للوازعات القانونية أو الأخلاقية أو الجزائية . ما المدى الذى طبقته فيه القواعد القانونية المحلية في شكل العرف أو التقاليد . وفي أي المناطق وعلى أي الأفراد والقوى الاجتماعية هل كانت عامة التطبيق أم قاصرة على بعض المناطق أو الجماعات . وفي ظل أية ثقافة فرعية سائدة إلخ . وما مدى التوافق والانسجام أو التناقض بين أوامر الولاة ومراسيمهم ، وبين النظام القانوني للشريعة أو العرف السائد بما ينطوى عليه من قواعد قانونية قديمة ؟

(٧) نور فرحات : الطرح الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة ص ٩ در الثقافة للنشر والبيروت ١٩٨٤ .

(٨) محمد نور فرحات : المرجع السابق ص ١٢ ، ١٣ .

(٩) محمد نور فرحات : المرجع السابق ص ١٣ .

كل هذه الأسئلة ، والإشكاليات المطروحة على بساط البحث والفحص العلمي لا يعطي عنها النص التأريخي عن الإسلام الشرعي — والإسلام السياسي — إجابات علمية ومحددة وبينة عن أهواء الميل في الحكم التاريخي . وما موقف المصيرين من غير المسلمين في كل هذه الاجواء ومركزهم القانوني والواقعي وليس كمجرد سرد للنصوص الحاكمة لهذه العلاقات في أصول ومبادئ الشريعة .

وما شكل الحكم السائد آنذاك وفي ظل أي الظروف والآليات كان يعمل في علاقته بالواقع الاقتصادي — الاجتماعي ، والثقافي . وليس باعتباره شكلاً من النصوص أو القواعد أو المبادئ النظرية التي تسردها الكتابات التأريخية عن القانون .

كيف ظهرت الحيوية السياسية ، والاجتماعية والثقافية للقوى الاجتماعية المختلفة أيا كان توصيفها في النص التأريخي المكتوب وكيف تفاعلت مع القانون ، وما الأشكال السياسية للحكم ؟ .

المنهج الذي ساد كتابات تاريخ القانون للمصري في العصر الإسلامي يركز على مقولة شاعت في غالب هذه النصوص التأريخية ، وهي « أن تاريخ القانون المصري في هذا العصر هو نفسه تاريخ التشريع الإسلامي والنظم الإسلامية . وعلى أن هذا القول وإن صح في مجمله إلا أنه يلاحظ أن تطبيق الشريعة في مصر في هذا العصر قد تأثر بعاملين رئيسيين : العامل الأول ، تخصيص القضاء في مصر بمذهب معين من المذاهب الإسلامية ، والعامل الثاني الأوامر والقوانين التي كان يصدرها الخلفاء والولاة بمأمر من سلطات وهي الأوامر والقوانين التي كان يقتضها التنظيم السياسي والإداري للدولة .^(١٠)

وهذا الاتجاه السابق يركز على الرأي الفقهي الذي يسود الكتابات والنصوص الفقهية لجمهور فقهاء الشريعة الإسلامية حول تاريخ الفقه والتشريع الإسلامي والذي يدور حول دراسة أصول الشريعة ، ومقاصدها ونظريته مصادر القاعدة القانونية في نطاقها ، وعمليات تطور الفقه ونشأة المدارس الفقهية الكبرى الأساسية في مذاهب السنة والجمهور . وهي دراسات أقرب إلى منهج الشرح على المتن ، والتفسيرات اللغوية للنصوص الأساسية الحاكمة للشرع الإسلامي سواء مصدرها مقدس كالقرآن الكريم أو سنوية مأخوذة من السنة الشريفة للرسول الكريم (ﷺ) سواء قولية أو عملية .

وبعض فقهاء تاريخ القانون اهتموا بدراسة تاريخ القانون العام في العصر الإسلامي وذلك تأسيساً على أن نظم القانون الخاص تدخل في صلب المادة العلمية التي تدرس في الشريعة الإسلامية ، وأصول الفقه الإسلامي وأحكام الأسرة من خطبة وزواج وانحلال لعقد الزواج والميراث والوصايا .. إلخ .^(١١) وذلك وفقاً للتقسيم الشائع في الدراسات القانونية الغربية — الحضارة القانونية اللاتينية — الذي يقسم النظم القانونية إلى نظم القانون العام ونظم القانون الخاص وعلى الرغم من التحفظ الذي يبديه ذلك البعض .

(١٠) عمر مخلوح مصطفى : تاريخ القانون — تكوين الشرائع وتاريخ القانون المصري من ٢٨٨ الطبعة الثانية دار نشر مطبعة الثقافة الاسكندرية ١٩٥٢ .

ول هذا الصدد يرى محمود لسان أنه « كتب للشريعة الإسلامية أن تكون الشريعة العامة في البلاد التي أظلمها الإسلام حتى صدور التفتيش الحديثة ، للرجع السابق ص ٣٣٣ . وانظر صولي أبو طالب مبادئ تاريخ القانون ص ٥٩٤ دار الطبعة العربية القاهرة ١٩٦٧ . وانظر أيضاً قصي لرحماني تاريخ القانون المصري دراسة تحليلية للمصريين الروماني والإسلامي ص ٢٠٨ دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٨ . وأخذت بملت الرأي محمود سلام زياتي تاريخ القانون للمصري في العصور الفرعونية والبطلمية والرومانية والإسلامي ص ٤٤٨ دار الطبعة العربية القاهرة ١٩٧٣ .

(١١) بلحم عبد المجيد محمد الخفانوي في خطبه لدراسة العصر الإسلامي إلى تناول نظام الخلافة والتدريبات التي أدخلت على النظام الإداري والنظام القضائي في مصر الإسلامية من خلال ما يسميه بالألغام الفخية يوضع هذه النظم في مصر ، لابد من الدراسة العامة لها في الإسلام وإلى عدم معالجة نظم القانون الخاص ، لأن مجال دراستها هو الشريعة الإسلامية انظر في ذلك مؤلفه : تاريخ القانون المصري .

والانجاء الغالب في فقه تاريخ القانون المصري هو تناول نظم القانون العام ، والخاص خلال العصر الإسلامي مع الإشارة إلى خضوع المصريين الأقباط في شئون احوالهم الشخصية إلى مقتضى شرائعهم .^(١٢)

وباستثناء بعض الإشارات السريعة إلى ما يسمى بظروف الحياة في مصر في العصر الإسلامي من حيث أوضاعها السياسية والاقتصادية والحياة الدينية والأحوال الاجتماعية^(١٣) لا نكاد نمر على اهتمام الباحثين بمعالجة الظروف المجتمعية التي يتم في إطارها تطبيق القانون الإسلامي .

ولكن مع ذلك فإن الفقه السائد يعالج النظم القانونية من خلال رصد وسرد نظم القانون العام من حيث مصادر القانون ونظام الحكم والإدارة وفيها يدرس نظام الخلافة في الإسلام من حيث نشأتها وتعريفها وتولية الخليفة وسلطاته وأعوانه من الولاة والوزير . والكتاب والحاجب ونظام القضاء والقاضي وشروط توليه لمنصب القضاء ونظر المظالم والمحاسب .. إلخ ، وتطور هذا النظام منذ عهد الرسول (ﷺ) ، وأسس التنظيم القضائي في الإسلام واختصاصات القاضي .^(١٤)

والمنهج الذي ساد في أغلب هذه الدراسات حول نظم القانون العام هو الدراسة الفقهية التقليدية التي تتعامل مع النظم القانونية من خلال سرد لتطوراتها من الناحية الشكلية أي تلك التي تتعامل مع هذه النظم وكأنها حلقة في الفراغ التاريخي مع إشارات مبتسرة لبعض عوامل تطورها ، وفي إشارات مجملة لا تكشف عن المحددات الاجتماعية — الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في إنتاج هذه النظم ، وحتى تلك النظم التي تستند إلى مصادر « ميتا وضعية » أو « مباوية » . لم تكشف مثل هذه الدراسات الفنية عن الكيفية التي طبقت بها ، والثابت أن الفاعلين الاجتماعيين غائبان عن مساحة الفعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكأن مصر في هذا العصر قد شهدت ضرباً من السلام الاجتماعي التاريخي — إذا جاز استخدام هذا التعبير الغربي والذي تحتفظ عليه ولم تشهد ضربوا من الصراعات الاجتماعية والسياسية والثقافية . ألقت بظلمها الكثيف على عمليات التطبيق القانوني . أو كأن الاكتفاء بالقول أن الشريعة الإسلامية كانت هي الشريعة العامة الواجبة التطبيق آنذاك ، وشرح أساسياتها والنظم التي كانت سائدة يكفي في شأن معرفة التطور التاريخي للنظم الاجتماعية والقانونية وحتى في طرح نظم القانون الخاص ، فإن أغلب فقهاء تاريخ القانون المصري لم يكشفوا لنا عن حركية هذه النظم أي كيف كانت تطبق وما هي نوعية وحدود المشكلات الناجمة عنها في المجتمع . إن الخشية من أن يبحث هذه المشكلة بمس أصول الشريعة وثوابتها أمر حري بالمنافسة فئمة من يذهب إلى أن الانحراف في التطبيق لا يمس هذه الشريعة في خلودها وتحليقها عبر الزمان والمكان والأهم والشعوب ولا يقدح في صلاحيتها ، وثمة اتجاه آخر يرى العكس تماماً وهو أن الصلاحية مرتبطة بالخبرات التاريخية الناشئة عن تطبيقها في الزمان والمكان المحددين .

ولاشك في أن هذا التطبيق قد انغلج في كل مجتمع استظل بلواء الإسلام العقيدة ، والشريعة أشكالا مختلفة ناتجة عن اختلاف البنيات الاجتماعية — الاقتصادية والثقافية التي سادت هذه المجتمعات .

إن أزمة النص التاريخي عن القانون المصري تتمثل في أنه عزل النظم عن المجتمع وعن ثقافته وخصوصيته وسماته ، وتحول التاريخ القانوني إلى تأريخ للوقائع وسرد لها أو شرح لأصول تاريخ الفقه الإسلامي . وتاريخ التكوين الشكلي لهذه الانساق

(١٢) محمود سلام زناتي تاريخ القانون المصري الكتاب الخامس القسم الثاني ص ٤٤٧ إلى ص ٥٠١ دار النهضة العربية ١٩٧٣ .

(١٣) محمود سلام زناتي : المرجع السابق ص ٤٢٣ حتى ٤٤٣ .

(١٤) محمود سلام زناتي : المرجع السابق ص ٤٤٧ إلى ص ٤٨٢ وأنظر كذلك أحمد إبراهيم حسن تاريخ القانون للمصري في العصور الرومانية والإسلامية ص ٧٦ إلى ص ٢٤٧ على الألة النافذة الألكندرية ١٩٨٧ ومحمود السقا للرجع السابق ص ٣٦٧ إلى ص ٣٨٢ وعبد المجيد محمد الحفناوي ص ٣٩٠ إلى ٤٢٤ ومن ص ٤٣٥ إلى ص ٤٥٦ .
وهي للرسلوى تاريخ القانون للمصري ص ٢٥٧ إلى ص ٣١٦ ود . عمر محمود مصطفي للرجع السابق ص ٣٣٠ إلى ص ٣٣٣ والفصل الثاني حول نظام الحكم السياسي من ص ٣٣٦ إلى ص ٣٥٧ ثم النظم في العهد العثماني من ص ٣٥٩ إلى ص ٣٦٨ حيث يدرس القضاء في عهد الدولة العثمانية .
وأنظر للأستاذ دكي عبد الصالح تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية الفصل الثالث منذ الفتح الإسلامي من ص ١٥٧ إلى ص ١٦٣ منذ الفتح العثماني .

القانونية معزولة عن سياقاتها ويبدو الزمان القانوني — بحسب التعبير الشهير — زماناً مثاقلاً وسكونياً لا تظهر على مسرحه آثار الفعل الاجتماعي والسياسي . أي تاريخ ثم تجميده عند حدود الشرح على المتن والوضعية القانونية في أكثر صورها وأشكالها دوجائية .

وحتى في ظل العصر العثماني وحتى قنوم الحملة الفرنسية وما أدخلته من مفاهيم حديثة عن القانون الجنائي والتنظيم الإداري . والمجالس يتم تناولها من المنظور الشكلي والسردى للاختصاصات والأدوار فقط دون دراسة عميقة لآثارها بعيدة المدى في الوعي القانوني وفي إلقاتها لبلور التغيير في العقل والمجتمع المصرى وصفوته السائدة آنذاك الرسمية والشعبية تحديداً .

إن غالبية فقهاء تاريخ القانون المصرى في العصر الإسلامي لا يكشفون عن « العلاقة بين القانون ونظمه وبين الظروف الاجتماعية التي نشأ فيها القانون ونبت منها نظمته »^(١٥) لأن مهمة علم التاريخ والمؤرخين لا تقتصر على « الإعلام بمجموعة من الأخبار والأحداث في المجال السياسي أو القانوني بل عليه أن يعطي صورة عامة عن التطور الاجتماعي وأن يفسر الظواهر من خلال الأسباب وأن يجيب عن سؤال : لماذا ؟ ... لماذا كانت هذه النظم ولم يكن غيرها .. »^(١٦) وليس تقديم قرارات عن الأشكال القانونية أو الهيكل الداخلي لنظرية مصادر القاعدة القانونية في هذا العصر ، ولا الاقتصار على دراسة مدى استقلالية الشريعة الإسلامية عن القانون الروماني ومدى تفاعلها أو استقلالها في تطورهما التاريخي على نحو شكلي وتقريرى مجرد عن الواقع الاجتماعي الذى تفاعلا فيه أو طبقا عليه ، ليس تاريخ القانون هو تاريخ في المباشرة النظرية — الشكلية الفارغة من المحتوى الاجتماعي — الاقتصادى والثقافي والتاريخي في مرحلة محددة وزمان معين .^(١٧)

ولم تستطع الدراسات التاريخية المدرسية أن تكشف عن التطورات التي لحقت بالقضاء كمؤسسة والانتهايات الاجتماعية لمؤلاء القضاة وكيف تم اختيارهم في الواقع السياسي والاجتماعي . وكيف كان هذا الانتها أو الانحياز الاجتماعي يؤثر في تطبيق قواعد الشرع الإسلامى على الوقائع موضوع التقاضى أو الخصومة أمام القضاء . أم أن هذه الانتهايات والانحيازات غير مؤثرة وما مدى توافر الشروط اللازمة لكي يتولى الفرد وظيفة القضاء في الحالات كافة ؟ .

وهل حدثت صراعات داخل الهيكل القانوني السائد وهل ظهرت بدايات للصراع بين العرف كمصدر من مصادر الشريعة وبين بعض قواعدها الأصولية وهل صحيح ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن تطبيق الإسلام الجنائي أو نسق الحدود قد خضع لقيود الصفوة العسكرية التي حكمت في بعض مراحل تطور القانون المصرى وأخضعت القضاء وتطبيق الشرع لأهوائها ومصالحها . حيث وضعت قيوداً على تطبيق العقوبات الإسلامية وكانت لهم السلطة في إقامة الدعوى الجنائية على المجرمين والحكم عليهم بعقوبة الموت دون أي تدخل من القضاء وبعيداً عن القيود والشرائط التي وضعت لتطبيق هذه العقوبات .^(١٨)

ولم يظهر في النصوص التاريخية السائدة تأثير التغيير في المذهب الفقهي في مصر على التطور القانوني والقضائي .^(١٩) ولا كيف أدى قفل باب الاجتهاد ، إلى حدوث تطورات أخرى استطاع بها السلاطين العثمانيون ومن خلال جماعة من

(١٥) ثروت أنيس الأسيوطي : مبادئ القانون (١) للقانون ص ٥ النبعة القرية القاهرة ١٩٧٤ .

(١٦) ثروت أنيس الأسيوطي : المرجع السابق ص ٨ . وأنظر للمراجع المشار إليها هناك .

(١٧) أنظر حول هذه المسائل صولي حسن أبو طالب للمرجع السابق ص ٥٩٧ إلى ص ٦١٩ وأحمد إبراهيم حسن للمرجع السابق ص ٢٥١ إلى ص ٢٦٩ وعمود السقا ، للرجع السابق ص ٣٩٧ إلى ص ٤١٩ .

(١٨) نبيل عبد الفتاح : تطور النظام القانوني المصرى — الصراع بين القانون والشريعة في النظام السياسي المصرى بحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام هو منشور القاهرة ١٩٨٠ .

(١٩) راجع نبيل عبد الفتاح البحث السابق والمراجع المشار إليها هناك .

المشتغلين بالقانون — إلى التدخل بالتشريع — أيا كان شكله — لمواجهة المشكلات وضبط النظام الاجتماعي ، شريطة أن يكون ذلك نظرياً موافقاً لأحكام الشرع الإسلامي وكيف تم تجاوز ذلك في التطبيق .^(٢٠)

ليس هذا فحسب وكيف أثر البناء الاجتماعي المصري في العصر العثماني مثلاً ، وتركيبه من مجموعات اجتماعية صغيرة ذات مهام اقتصادية كالتجار والحرفيين .. إلخ في بروز الدور الذي يلعبه العرف في تنظيم العلاقات بين أعضاء هذه المجموعات والطوائف .^(٢١)

ولا تأثيرات ظاهرة خطيرة كالامتيازات الأجنبية ، واتساع نطاقها في الواقع المصري^(٢٢) إن هذه التطورات لم تظهر في النص التاريخي للقانون المصري ولا تأثيرات الحملة الفرنسية^(٢٣) ولا محاولات التجديد القانوني في داخل الدولة العثمانية وكأن النظام القانوني تحول إلى نسق مغلق دون الرياح الاجتماعية المتغيرة .

وسوف نحاول أن نبحث إلى أي مدى استمرت هذه النظرة التي وسمت النص التاريخي الذي يجمد الحركة الاجتماعية ، والفعل السياسي والحياة الجماعية التاريخية في النص ، وحولته إلى نص شكلي يسبح في فضاء الفراغ التجريدي حيث الهاجس الأساسي للفقه هو الاختصاصات والتعريفات والمعايير الشكلية للنظم القانونية المصرية في مسار تطورها التاريخي . ونستطيع أن نقول — مع قدر من التحفظ — أن غالب هذه النصوص يبدو فيها القانون غير موصول بالمجتمع وبالفضاء التاريخي له ، بالمعنى المعرفي والاجتماعي والثقافي لهذا التعبير .

هل استمرت هذه السمات التي لحقت بالكتابة التاريخية عن القانون وخاصة في مرحلة التحول والانتقال الكبرى على أيام محمد علي حتى صلور التقنيات الحديثة .

ثانياً : النظام القانوني المصري الحديث

الحدالة والعرب

تمثل هذه المرحلة واحدة من أهم التجارب السياسية — الثقافية ، والقانونية في التاريخ المصري ، إن لم نقل إنها من لحظات التغير الهيكلي الفارقة ، على الأبهة المجتمعية كافة . ليس هذا فحسب بل إنها مرحلة الجروح العميقة التي أصابت نسج الدولة والمجتمع في مصر . ولا زالت آثارها الدامية تؤثر بقوة على مسرح السياسة والثقافة ، والقيم ، والاجتماع الإنساني في مصر حتى اللحظة المعاصرة ، ويبدو أنها ستستمر في قلب العمليات السياسية والتاريخية إلى مرحلة طويلة وغير منظورة . وهذه التجربة المصرية في الحدالة القانونية ، والثقافية ، والمؤسسية تمثل نموذجاً رائداً في تجارب التحول القانوني ، والتغير الاجتماعي والسياسي في العالم الثالث قاطبة .

وتمثل التجربة المصرية العريقة ، واحدة من الأطر المرجعية للتطوير القانوني في المنطقة العربية ، لأنها أصبحت رافداً من روافد التغير النظامي في أبنية القانون ، والعلم القانوني ، سواء في تطبيع نظرياته ، وقواعده ، وأطره النظامية ، والتفسيرية ، من خلال الفقه والقضاء المصري .

(٢٠) ليل عبد الفتاح المرجع للمشار إليها هناك وخاصة جب ويوبون للمجمع الاسلامي والقرب .

(٢١) المرجع السابق .

(٢٢) المرجع السابق أنظر البحث الثالث البناء القانوني للمصري وتأثيرات الحملة الفرنسية وخاصة عرض نابليون في بداية اجتياح الديوان العام في ١٥ أكتوبر ١٧٩٨ مسألة تطبيق القوانين النابليونية وخاصة للنقل والجنائي وبعض التفويضات في النظام القضائي وعدم تحقيق التجربة للرجو منها وتفسير أسباب ذلك .

ولا شك في أن وراء هذه التجربة — النموذج عوامل هيكلية عديدة على مستوى الأبنية الداخلية ، وفي المحددات الخارجية الناشئة عن النظام الدولي ، وتوازناته على أيام محمد علي . وحتى لحظة تولي الخديو إسماعيل الحكم ، ودعوته إلى أن تكون « مصر قطعة من أوروبا » بحسب التعبير الدائع الصيت .

كيف تناولت كتب ، ودراسات تاريخ القانون هذا التحول الكبير وآثاره العميقة المدى ؟

بداءة لابد من الإشارة إلى أن هذه المرحلة ، لازالت بعيدة نسبياً عن النصوص التاريخية للقانون في مصر ، بل أن الكتابات التي تناولتها جد محدودة^(٢٤) ، إذ لا زالت أغلبية فقهاء تاريخ القانون ، وفلسفته يتناولون تاريخ القانون المصري ، أو النظم الاجتماعية والقانونية ، منذ تكوين الدولة المصرية الفرعونية ، حتى الاحتلال الإغريقي ، ثم العصر الإسلامي ، وذلك وفقاً للمناهج ، وأساليب التحليل الشككية ، التي أشرنا إليها سلفاً .

وتمة ملاحظة أخرى تتمثل في أن فقهاء القانون على اختلاف تخصصاتهم وفروعهم ، يدرسون تاريخ كل فرع من فروع العلم القانوني أثناء دراسة بعض موضوعات هذا الفرع أو ذاك من فروع العلم . وذلك كمقدمات تمهيدية لدراسة القانون الوضعي الراهن في التطبيق ، وفي غالب الأمر فإن القسم المخصص لبحث التطور التاريخي — للقانون الجنائي أو الدستوري ، أو المدني ، أو قانون القضاء المدني — يكون منفصلاً عن سياق البحث من الناحية الموضوعية ، بمعنى مدى دلالة هذا التطور وانعكاسه في هيكل البحث ، والقانون الحالي موضوع الدراسة ، أو البحث .

والإشكالية التي تطرحها القراءة العميقة للدراسات التاريخية للقانون المصري الحديث ، تتمثل فيما يلي : كيف كتب هذا التاريخ ، ولماذا كانت هذه النظم وليس غيرها ؟ وما عوامل ذلك ودوافعه ومراميه في الدولة ، والمجتمع ، والسلطة الحاكمة منذ محمد علي حتى النزوع شبه الليبرالي في دستور ١٩٢٣ ؟

أولاً : القانون المصري من محمد علي إلى مرحلة الثعنيات الحديثة :

النصوص التاريخية حول الوضع القانوني أيام محمد علي ، محدودة .

وذلك على الرغم من كون هذه الحقبة التاريخية تمثل محور عمليات التحديث الكبرى لبناء الدولة القومية ، إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير مع قدر من التحفظ .

وكان جوهر عملية البناء يقوم على تأسيس مغاير للمؤسسات المجتمعية ، وبناء مؤسسات جديدة . كل هذا من أجل خلق روافد جديدة لشرعية الحاكم ، وصياغة مجتمع ودولة أقرب إلى الحديثة في وجوه عديدة .

وفي نطاق استمرارية بعض الموارث الثقافية القانونية القومية التي كانت سائدة قبل وصوله إلى سدة حكم مصر . ولكن كتابات تاريخ القانون المصري ركزت على دراسة الأوضاع الدستورية والإدارية منذ عهد محمد علي إلى عهد الدستور (١٨٠٥ — ١٩٢٣) .

وفي هذا الصدد تناولت السلطة التنفيذية — قبل عهد محمد علي ، وفي عهده — وسلطات الوالي ، والدواوين والمجالس ، وتطور نظام الحكم بعد محمد علي ، وسرد تجربة مجلس شوري النواب ومجلس النظار ودراسة المجالس القضائية المختلفة ، كـ

(٢٤) من هذه الكتابات القليلة شفيق شحاته لتاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد علي الناشئة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ١٩٦١ . د . عمر مملوح مصطلحي المرجع السابق من ص ٣٧٠ حتى ص ٤٧١ ، ذكي عبد الصالح للرجع السابق وأشر أيضاً للرجع المأم الكتاب الذهبي للحاكم المظلة ج ١ ، ٢ ، وخاصة عبد الحميد بنوي أثر الإصلاحات في القضاء والتشريع في مصر ص ١ وما بعدها والتشريع والقضاء قبل إنشاء النظام الأملي عزير عاكفي ص ٦٢ وما بعدها .. القاهرة ١٩٢٣ .

الوالى والمجلس العالى الملكى ومجلس الإسكندرية ودمياط ومجلس جمعية الحفانية والمجالس التجارية المختلطة ، والقضاء فى الأقاليم . وبعد ذلك سرد للقوانين ، ونظرة إلى المجالس القضائية بعد محمد على كمجالس الأقاليم ، ومجلس استئناف المسائل التجارية ، ومجلس قومسيون مصر والمجالس المحلية ، ودراسة لنظام الملكية ، فى عهد محمد على والملكية العقارية بعد عهد محمد على ونظام التعاقد والالتزام بوجه عام^(٢٥) .

والمنهج الغالب هنا ، هو سرد ، وشرح هذه التغيرات القانونية والنظامية ، على نحو شكلى محض ، ووصف للاختصاصات والتركيب الفنى الداخلى لهذه القوانين والنظم . وقد يشير البعض إلى عناصر من المشهد السياسى فى مصر آنذاك ، وتأثير الوضع الدولى لمصر ، وعلاقتها بالدولة العثمانية ، ولكن دون تحليل لدلالاته .

ودعما كشف عن مصادر هذا التغيير القانونى فى بنيان المجتمع ، وتوجه السلطة الجديدة ، وتأثير مفاهيمها ، ومصالحها ، ومدركتها على صياغة النظام القانونى ، وإدخالها لعناصر جديدة وافدة من النظام القانونى الفرنسى .

إن الرؤية السردية ، والشكلية للقانون ، ولتاريخه على أساس أنه تاريخ السرد والتطورات فى البنية القانونية وليس تاريخا للتطور الاجتماعى ، والسياسى للقانون ، أى للقانون كمسرح للصراع والتفاعل السياسى — الاجتماعى . وباستثناء بعض البحوث القليلة ، لا نستطيع أن نلمس مدى تأثير هذه التطورات المجتمعية الهائلة بمعايير هذا الزمان على المجتمع ومؤسساته ، ومفاهيمه ، وهو يسعى لدخول العصر ، وحدائمه ، ولبناء دولة إقليمية كبرى فى المنطقة^(٢٦) . لقد كان مشروع محمد على يقوم على تحديث المجتمع المصرى ، وفى إطار هذه العملية الكبرى ، قام « بتطوير النظام القانونى المصرى أيضاً حتى يساعده على تحقيق خطته الطموح ، ولعل ما استحدثه محمد على من تشريعات قانونية هى أول علاقة واضحة فى تاريخ مصر الحديث بين القانون والتنمية والتحديث »^(٢٧) .

« وكان أمام محمد على خياران : إما أن يطور النظام القانونى للشريعة الإسلامية الذى كان سائدا فى عصره ، أو أن يسن تشريعات وضعية جديدة مستفيدة من الخبرة الغربية فى التقنين . وقد اختار محمد على لأسباب شتى الخيار الثانى »^(٢٨) . ولعل أهم هذه الأسباب هو سعى الحاكم الجديد لصياغة روافد جديدة لشرعية الحاكم ، مع الإبقاء على بعض روافد الشرعية التقليدية — من خلال تصفية الممالك ، والأساس الاجتماعى للعلماء والحقاق المؤسسة الأصولية بالدولة^(٢٩) . وتم بناء على ذلك تجديد بعض عناصر النظام القانونى السائد ، وأدخلت أنماط جديدة فى نظام التجريم والعقاب ، تخالف الأحكام الحدودية فى الشريعة الإسلامية^(٣٠) .

وأصبح النظام القانونى الذى يتأسس على الشريعة الإسلامية يخضع للمصلحة السياسية للحاكم ، وبحيث يترك لها المجال للتطبيق فى النطاقات التى لا تمس مصالحه ويخالفها بنصوص وضعية مستمدة من القانون الفرنسى الحديث إذا كانت هناك مجموعة مصالح وراء هذه المخالفة^(٣١) . أو بقواعد وضعية استنها الحاكم آنذاك .

(٢٥) انظر فى ذلك شفيق شحاته المرجع السابق وعمر مخلوح مصطلحى للمرجع السابق .

(٢٦) د . أحمد محمد خليفة النظرة العامة للتجريم القاهرة : دار المعارف ١٩٥٩ . وأنظر نيل عبد الفتاح : تطور النظام القانونى المصرى للمرجع السابق . وأنظر مؤلفنا للمصحف والسيف صراع الدين والدولة فى مصر القاهرة ١٩٨٤ .

(٢٧) السيد ياسين : القانون والتنمية فى مصر دراسة فى علم الاجتماع القانونى ص ١٨ دراسة نحو منشورة .

(٢٨) السيد ياسين : المرجع السابق ص ١٨ — ١٩ .

(٢٩) نيل عبد الفتاح : للمصحف والسيف صراع الدين والدولة فى مصر ص ٢٥ وما بعدها .

(٣٠) نيل عبد الفتاح : تطور النظام القانونى المصرى للمصحف والسيف للمرجعين السابقين وأحمد خليفة النظرة العامة للتجريم للمرجع السابق وللرابع المشار إليها فى هذه المؤلفات .

(٣١) نيل عبد الفتاح : تطور النظام القانونى المصرى للمرجع السابق .

وهنا نستطيع أن نقرر أن النظام القانوني المصري بدأ مرحلة الانتقال من نظام المكانة إلى نظام العقد ، وبدء الاتجاه نحو تقليص سلطان الموروث الديني والاتجاه صوب عملية التحديث .^(٣٢) حيث قام محمد علي بإرساء جوانب من نظام العقد الذي يقوم على أن الحقوق والالتزامات تتحدد بحسب الرضا والقبول . وقد تم تدعيم نظام التقاضي من خلال إصلاحات إدارية شتى أدت إلى تحديث نظام المحاكم^(٣٣) ، مع استمرارية نظام الامتيازات الأجنبية بكل تأثيراته في خلق ازدواجية في النظامين القانوني ، والقضائي ، والتي استمرت حتى عقد اتفاقية مونتره عام ١٩٣٧ .

ولكن هذه العلاقات المركبة والمتشعبة بين القانون والدولة ، وبين عمليات التحول في المجتمع لم تظهر إلا على نحو شكلي ، ومبتسر في الكتابات التاريخية السائدة عن القانون . وكأن أنماط التفاعل الثقافي والمجتمعي بين النصوص وعالمها المغلق ، وبين القوى التي ساهمت في إنتاجها ، هو تعبير عن ضروب من التفاعل الشكلي ، والخيارات الفنية وليست تغيرات واسعة المدى ، وتعكس خيارات سياسية وسلطوية ، وثقافية جديدة على الواقع المصري آنذاك . وحيث بدأت رياح الحداثة الغربية تطرق الواقع المصري بقوة .

ثانياً : التقنيات الحديثة وسيادة القانون الغربي في مصر

مرحلة صياغة التقنيات القانونية المصرية على النسق الغربي لتطبيق على المجتمع المصري ، تمثل عملية استكمال التحديث القانوني التي ظهرت أبعادها الهيكلية في حقبة محمد علي ، وانعكاساتها المختلفة حتى عصر الحديدي إسماعيل .

وفي هذه المرحلة حدث التحول الكبير في النظام القانوني المصري من نظام يتأسس على الموروث القانوني الإسلامي ، والوطني إلى نظام حديث يقوم على استمداد أنساق كاملة من النظم القانونية الوضعية لتطبيق في مجتمع يختلف عن المجتمعات التي نشأت فيها هذه القوانين ، ومن خلال صراعات اجتماعية ضارية كرست مصالح الطبقة البورجوازية الفرنسية التي انتصرت على الإقطاع ، وقتت مصالحها في القوانين المختلفة . ولكن هذه الصراعات ، وطوابعها المختلفة قد تكون من طبيعة مختلفة نسبياً عن تلك الصراعات التي سادت المجتمع المصري آنذاك ، ومن ثم تكتسب الدراسة التحليلية الثقافية والاجتماعية والسياسية أهمية متزايدة ، في إطار منهج في التاريخ الاجتماعي يستفيد من منجزات الثورة المنهجية الحديثة ، وذلك لبلورة السمات القومية للقانون في المجتمع المصري . ولأمكنية تفسير بعض من جوانب الصراع الهيكلي السائد حالياً بينه وبين نظام الشريعة ، والذي يخوضه أطرافه على المستويات السياسية والفكرية ، والاجتماعية ، والأيدولوجية كافة .

واختلطت فيه القضايا والإشكاليات المختلفة على نحو يشير إلى التعقيد والغموض في مسار الحوار والجدل الاجتماعي للأمة . كيف تم استيراد هذه القوانين الغربية ؟ ولماذا هذه القوانين دون غيرها ، ومن هي القوى التي وقفت وراء عملية انتقال الأنساق القانونية الغربية لأقلمتها في الواقع المصري ؟ كيف تم استقبالها على مستوى الوعي الاجتماعي ، والقانوني ؟ ما هي دلالات هذا الحدث في تطور مصر الحديث ؟ !

(٣٢) نيل عبد الفتاح : المصحف والسيف للرجع السابق وانظر للرجع للشار إليها هنا .

(٣٣) السيد حسن : المرجع السابق ص ٢١ .

هل في المرسوم التاريخي السائدة إجابات عن هذه الأسئلة أو بعضها ؟

إن مطالعة هذه النصوص المخلوذة ، تكشف عن أن هذه الأسئلة لازالت تفتقد إلى إجابات علمية ، وتاريخية ، وذلك لأن ذات المراجع التي أشرنا إليها سابقاً لا تكشف سوى عن تطور التشريعات ، والظروف القاهرة التي أحاطت بها وذلك على الرغم من بعض الاستثناءات التي أشرنا إليها ، والتي حاولت الكشف عن تلك الظاهرة الهامة ، وتفسير أسبابها ، ومبدلواها البنائية في مصر^(٣٤) إن الفقه السائد في تاريخ القانون المصري يقرر أن الانتقال إلى ما يسمى بـ « عهد الإصلاح التشريعي والقضائي » (من سنة ١٨٧٥ - ١٩٣٧) يمثل في الإصلاح المختلط حيث رأت الحكومة المصرية في عهد الخديو إسماعيل باشا أن النظام القضائي الذي يخضع له الأجانب في مصر ويقرر علاقاتهم بالحكومة وسائر السكان لم يعد مطابقاً نصاً وروحاً للامتيازات الأساسية الأولى التي حصلت عليها الدول من الباب العالي ، وأنه أصبح حجر عثرة في سبيل تنظيم البلاد وتنمية مواردها وإن الوقت قد حان للتفكير في إصلاحه^(٣٥) . إن نوبار باشا قد وضع تقريراً في هذا الخصوص رفعه للخديو إسماعيل في سنة ١٨٦٧ ندد فيه بالنظام السائد ، وطلب إصلاح النظام القضائي وإنشاء محاكم مصرية مختلطة مكونة من مصريين وأوروبيين وتمتد ولايتها لسائر المسائل المدنية والتجارية والجنائية مع الاحتفاظ بالمسائل المتعلقة بالمحاكم الشرعية ، كما أوصى بإصدار تشريعات جديدة يعمل بها أمام المحاكم الجديدة^(٣٦) . وكان هدف نوبار باشا هو توحيد النظام القانوني المصري ، الذي تحكمه الأزواجيات ، مع سيادة الامتيازات الأجنبية والقضائية والتي كانت تمثل منطقة نفوذ للقانون الغربي ، والدول صاحبات الامتياز في مصر . وقد حاول نوبار باشا القيام بهذه المهمة ، إلا أنه ووجه باحتجاج الجاليات الأجنبية في مصر ، والتي طالبت بإبقاء الامتيازات على وضعها السائد ، واعترضت كذلك الدول الأجنبية عندما بلغها التقرير بصفة رسمية ، وخاصة فرنسا^(٣٧) . ولكنه تمكن بعد صراع دام سنتين في عواصم الدول الكبرى من الحصول على موافقة هذه الدول على عقد لجنة دولية مكونة من ممثلهم وممثل الحكومة المصرية للنظر في مشروع الحكومة التفصيلي الذي وضعه نوبار باشا للإصلاح القضائي ، واجتمعت اللجنة الدولية أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، وبدأت أعمالها في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ وانتهت منها في ٥ يناير ١٨٧٠ بالموافقة على مبدأ الإصلاح مع إدخال تعديلات هامة على مشروع الحكومة المصرية ولم يقتصر الأمر على هذه اللجان وإنما شكلت الحكومة الفرنسية لجنة ثانية لبحث الموضوع وبدأت مفاوضات بين مصر وفرنسا ، قطعت في سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١ بسبب نشوب الحرب بين فرنسا وبروسيا (ألمانيا) واتصلت ثانية في نهاية سنة ١٨٧٢ . ولم يقتصر الأمر على اعتراض الدول الأوروبية وإنما الحكومة العثمانية أنكرت على مصر مفاوضاتها مع الدول الأجنبية . ولولا حزم إسماعيل باشا وجهود نوبار باشا لما تحقق المشروع^(٣٨) .

« وقد تطور الأمر بصلور فرمان في ٨ يونيو سنة ١٨٧١ الذي أتاح للحكومة المصرية أن تسقط اتفاقات مع الدول الأجنبية بشأن الجمارك والتجارة وعلاقات الأجانب بالحكومة والسكان^(٣٩) .

ثم انتهت جهود مصر في وضع مشروع نهائي للإصلاح القضائي ينطوي على إنشاء محاكم مختلطة وموافقة الدول عليه فيما بين سنتي ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ وكذلك الحكومة المصرية بعد تنازها عن بعض المسائل التي كان نوبار باشا يطالب بها

(٣٤) راجع في هذا الصدد : حسام عيسى مذكرات حول تطور النظام القانوني للشركات المساهمة في مصر . (على الآلة النسخة د . ت) ورسائله عن الرأسمالية والشركات المساهمة في مصر (بالفرنسية) .

(٣٥) ، (٣٦) عمر مملوح مصطلحي : المرجع السابق ص ٤٦٠ ، وص ٤٦١ .

(٣٧) عمر مملوح مصطلحي : والمرجع السابق ص ٤٦١ ، والمرجع المشار إليها في هذا المرجع .

(٣٨) استعملنا في هذا السرد التاريخي على عمر مملوح مصطلحي المرجع السابق ص ٤٦١ ، ص ٤٦٢ .

(٣٩) عمر مملوح : مصطلحي المرجع السابق ص ٤٦٢ .

في مشروعه الأصلي بإدخالها في نطاق اختصاصات المحاكم الجديدة ، وفي ٢٨ يونيو ١٨٧٥ افتتح الخديو إسماعيل باشا المحاكم المختلطة رسمياً وعقدت أول جلسة لها في أول فبراير ١٨٧٦ .^(٤٠)

وقد تشكل النظام القانوني المصري من محاكم مختلطة ، وقوانين مختلطة ثم محاكم وطنية وقوانين وطنية . وتشكلت الأولى من قضاة أجانب في معظمهم وكانت تصدر أحكامها باسم الحكومة المصرية ، وتطبق القوانين التي أصدرتها الحكومة المصرية بعد موافقة الدول الأجنبية صاحبات الامتيازات ، وتمثل أنساق القوانين الستة الأولى في تاريخ مصر الحديث . والتي قام بوضعها المحامي الفرنسي المقيم بالإسكندرية مونوري ، وقام باقتباسها من القوانين الفرنسية بعد اختصارها ، وأدخل عليها بعض التعديلات من خلال تطبيقات القضاء الفرنسي والعرف السائد في البلاد ، وبعض أحكام الشريعة وقد تمثلت هذه التقنيات في القانون المدني المختلط وقانون التجارة المختلط ، وقانون التجارة البحرية المختلط ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط ، وقانون العقوبات المختلط ، وقانون تحقيق الجنايات المختلط .

وقد استمرت هذه الثنائية والازدواجية في النظامين القانوني والقضائي المصري في تطور في أشكالها ، إلى حين عقد إتفاقية مونتره في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ والتي انتهت فترة الانتقال الواردة فيها — ١٢ عاماً — حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٩ وألغيت المحاكم المختلطة نهائياً ونقل اختصاصها إلى المحاكم الوطنية .^(٤١)

إن فقه تاريخ القانون يقوم بسرد مثل هذه الوقائع ، وأرقام القوانين ، والإشارة إلى بعض ملامحها التكوينية الداخلية ، ولكنه لا يفسر ، ولا يقول لنا لماذا ؟ . وإذا فسر فإنه يقول « كان للنظام القضائي المختلط رغم مساوئه أثره الحمود في تاريخ القانون المصري . فقد انتقلت إلى البلاد عن طريقه لأول مرة التقنيات الحديثة ، وقد صدرت عن قضائه أحكام ذات مبادئ ساعدت في إرساء هذه القوانين المستحدثة في البلاد ، وهي لا تزال مرجعاً للباحثين في القوانين المصرية »^(٤٢) .

أما الإصلاح الأهلي ، فكان الهدف منه « القضاء على الفوضى القائمة في المجالس القضائية المحلية وتنظيم المحاكم الجديدة ، بحيث يمكن الاستغناء عن المحاكم المختلطة بعد ثلاثة أو أربعة أشهر من تاريخ إنشاء المحاكم الأهلية ، إلا أن هذه الأمنية لم تتحقق إلا في سنة ١٩٤٩^(٤٣) وقد مرت الفكرة بتطورات عديدة وصدرت أول لائحة لها في سنة ١٨٨١ ، إلا أن الثورة العرابية والاحتلال البريطاني حالاً دون إنشاء المحاكم الأهلية آنذاك إلى أن كلف مجلس النظائر حسين فخري باشا ناظر الحفانية بتشكيل لجنة لترتيب هذه المحاكم وإعداد القوانين التي تقوم بتطبيقها »^(٤٤)

وفي ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وافتتح الخديو توفيق رسمياً المحاكم الجديدة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ وبإنشاء هذه المحاكم ، لم تعد المحاكم الشرعية هي صاحبة الاختصاص العام ، بل انتقل الاختصاص إلى المحاكم الأهلية المؤسسة على أساس حديث^(٤٥) . كان قد عهد إلى لجنة مكونة من ناظر الحفانية ، رئيساً وفاشير النائب

(٤٠) راجع في ذلك عمر ممدوح مصطفى المرجع السابق ص ٤٦٢ وللمرجع الذي أعتمد عليه في هذا الصدد هو : *Jury d'or cinquantenaire des Juridictions Mixtes : l'Egypte, 1876 - 1926 Alexandria 1926.*

(٤١) شفيق شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٤٢) شفيق شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٦٠٤ .

(٤٣) شفيق شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٤٤) عمر ممدوح ، المرجع السابق ، ص ٤٦٢ ، ص ٤٦٣ .

(٤٥) عمر ممدوح مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ .

(٤٦) شفيق شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

العمومي المخطط وموريوندو ، ولو ، القاضين بالحكم المختلطة ، ويطرس غالي باشا أعضاء بوضع المجموعات القانونية المختلفة التي تطبيقها الحكم الجديدة في المسائل الداخلية في اختصاصها . وقامت اللجنة بوضع ست مجموعات قانونية ماثلة للمجموعات المختلطة الست ، ولكنها مطعنة ببعض التعديلات التي اقتضتها ظروف البلاد^(٤٧) وهذه القوانين تمثلت في المجموعة المدنية الأهلية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ، أما المجموعات الأخرى . فهي :

(١) قانون التجارة ، (٢) قانون التجارة البحرية ، (٣) قانون المرافعات المدنية والتجارية ، (٤) قانون العقوبات (٥) قانون تحقيق الجنايات الذي صدر في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣^(٤٨) وبعد إلغاء الحكم المختلطة وتوحيد النظام القضائي المصري ، صدر القانون المدني الجديد في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨ ، وهو القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، وقانون تحقيق الجنايات رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠^(٤٩) .

والنظام القضائي المصري الحديث ، يعتمد في الأساس على النظام الذي استحدث في سنة ١٨٨٣ بإنشاء الحكم الأهلية ، وأدخلت عليه تعديلات عديدة ، واتسع اختصاصه ليشمل المنازعات ذات العنصر الأجنبي ، ومسائل الأحوال الشخصية وأصبح نظاماً قضائياً موحداً ، شأنه في ذلك شأن الأنظمة القضائية المعمول بها في مختلف الأمم المتحضرة بتعبير الفقيه البارز شفيق شحاته^(٥٠) حتى صدر قانون نظام القضاء ، وهو القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وتطوراته المختلفة . حتى صدر آخر القوانين الصادرة في هذا الشأن . وفي ظل هيكل قضائي مختلف ، ونظام قانوني أدخلت عليه تعديلات عديدة^(٥١) .

هذه محصلة التطور في النظام القانوني المصري الذي توردته كتب تاريخ القانون على قلتها . إن هذه المعالجات المنهجية التي تفصل بين القانون ، وبين الواقع الاجتماعي ، وتعامل مع القانون على أنه أبنية مجردة من القواعد القانونية ، وغاية البحث هو رصد تطوراتها الواقعية أو التشريعية هي النظرة الغالبة في المعالجة الفنية لتاريخنا القانوني — مع بعض الاستثناءات — على الرغم من عراققة هذا التاريخ وثرائه على كافة المستويات الفنية والثقافية ، والاجتماعية والسياسية كافة ولكن هذه المعالجات لا تظهر على مسرحها القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة ولا الدولة ولا الصفوة القائدة . على الرغم من أن القانون الحديث كان محصلة تطور كبير ثقافي واجتماعي وسياسي .

كان التحول تعبيراً عن تحولات في روى القوى الحاكمة وضرورة تحديث القانون كجزء من تحديث الدولة والمجتمع ، وكانت هناك تأثيرات للصفوة التي أرادت الابتعاد تدريجياً عن عالم الدولة العثمانية — على الرغم من أن رياح التغيير القانوني فيها — بكل سطوتها البالية . وكانت الأفكار والمقولات تتجه صوب منابع جديدة للإلهام ، والاستمداد الفكري والعقلي تمثلت في أوروبا ، والغرب . والتي ستظل جرحاً في التكوين الثقافي القومي لمصر ، ولكنه في ذات الوقت إلهام ، ومركز للجذب الساحر على الأصعدة كافة . فقد ظلت أوروبا — ومن بعدها أمريكا — مركز الحزب في الخيال الجماعي للصفوة السياسية ، والثقافية ، ومستظل الازدواجية تشب أجيال الصفوة المصرية بين كونها عدواً ، وصديقاً . ولكن بدايات التكوين الحديث للصفوة المصرية ، لم تكن العامل الأوحده ، ولا مشيئة حاكمها إسماعيل باشا الذي أراد أن يجعل منها قطعة من أوروبا .

(٤٧) راجع شفيق شحاته المرجع سالف الذكر ص ٦٦ .

(٤٨) شفيق شحاته المرجع سالف الذكر ص ٦٧ .

(٤٩) شفيق شحاته المرجع السابق ص ٦٧ .

(٥٠) شفيق شحاته المرجع السابق ص ٦٧ .

(٥١) راجع بحوث عبد الحمسي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ١٩٠٩ — ١٩٥٩ القاهرة ١٩٦٠ وراجع بحوث الدكتور السيد مصطفى السيد عن تطور التشريع الجنائي في الخمسين سنة الأخيرة .

والدكتور هلال خليل القانون الإداري في الخمسين سنة الأخيرة ، والدكتور همد كامل تلتش عن تطور الشركات وتطورها خلال الخمسين عاماً الأخيرة والدكتور جمال الدين زكي : قانون العمل — نشأته وتطوره . والدكتور وديع فرج التجهيزات الأساسية للتشريع السنوي في الخمسين سنة الأخيرة . من ص ٥٠١ حتى ص ٦١٩ وما بعدها في المرجع سالف الذكر .

ولكنه أيضا التحول في علاقات مصر الدولية ، ومركزها الدولي وتحول اقتصادها بعد سقوط محمد علي إلى جزء من بنية النظام الرأسمالي العالمي وهذا التحول الميكلي كان يقتضى أن يكون النظام القانوني المصري السائد ، جزءاً من منظومة القانون الغربي الحديث ، حتى تتساند ، وتتناسق قواعده ، مع قواعد منظومة المركز التي أرادها الغرب . بمثابة هامش له ويتبع التطورات الداخلية فيه . هل هي محاولة جعل العالم القانوني في الهامش صورة مصبغة على مثال النظام القانوني الغربي ؟ . كانت هناك أيضاً مؤثرات داخلية تمثلت في ضرورة البحث عن صيغ لبناء دولة حديثة على النمط الغربي ، وخاصة في القانون لدى الصفوة الجديدة .

وهناك أيضاً البعثات المصرية إلى أوروبا ، والفترة الثقافية التي وقع تحت ظلها أبناء الصفوة المصرية هناك . وثمة تأثيرات لنفوذ الجاليات الأجنبية هذه ليست تفسيرات نهائية ، وحاسمة وإنما هي محاولة للإجابة عن بعض التساؤلات التي لم نجد لها تفسيراً في تاريخ شرح القانون وسرده في مصر ، وليس التاريخ الاجتماعي للقانون . إن تحليل مناهجيات التأريخ الثانوي في مصر عن الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٥٢ تكاد تسرى عليها هذه الملاحظات ، خاصة وأن جوهر الأبنية القانونية التي سادت فيها لم تتقيد كثيراً ، وبقيت التقنيات الأساسية في جوهرها واحدة من حيث مضمونها الاجتماعي وتركيبها الداخلي ، وطبيعة المصالح التي تحميها .

إن التاريخ الدستوري المصري طبق عليه الفقه ذات النظرة ، والمنهج الشكلي السردى السائد حيث يتم سرد التطورات في الوثائق الدستورية ، وشرح لتركيبها الداخلي ، ونظام الحكم ، واختصاصات السلطات المختلفة .^(٥٢) .

والتاريخ الدستوري ، ليس تاريخاً للوثائق الدستورية وإنما لتطور شكل النظام السياسي ، وهو بهذه المثابة لا بد وأن يعكس الظروف والمحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أملت على الصفوة السياسية — والطبقة الاجتماعية التي ترتكز عليها — في اختيار هذا الشكل من أنظمة الحكم الدستورية دون غيره ، ومدى ارتباط هذا الخيار بالصراعات الاجتماعية وبوضع النظام الدولي السائد . فالنظم السياسية ليست اختيارات تتم في المطلق أو الفراغ ، وإنما هي تعبير عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، وتشكل الصراع والتوازن الاجتماعي في لحظة تاريخية ما . والكتابات القانونية المصرية عن تاريخ النظم الدستورية ليست سوى سرد للنصوص وتفسير لغوي ، أو قانوني لها ونكاد لا نعثر على المجتمع والقوى السياسية والطبقات الاجتماعية التي ينظمها هذا الشكل الدستوري السائد في مرحلة تاريخية ما في تطور مصر ولا على مشاكل الشرعية السياسية والأزمات المختلفة التي واجهت النظام السياسي المصري في مراحل تطوره المختلفة هل هي مجرد أزمة في المنهج التاريخي أم انحياز لرؤية محددة في النظر إلى المجتمع ، والقانون ، والعالم ؟ .

إن أي منهج هو تعبير عن رؤية ، وانحياز لموقف اجتماعي وسياسي ، وثقافي محدد . وفي تقديري المتواضع أن هذه المناهج الشكلية تتضمن رؤية للقانون الغربي البورجوازي الذي يعالج القانون كأبنية من القواعد المجردة ، بهدف إخفاء المصالح الاجتماعية التي تنطوي عليها هذه القواعد . ومدى الحيف الاجتماعي الذي تمثله . فليست المسألة مجرد تعبير عن سيادة

(٥٢) انظر في هذا الصدد — فؤاد العطار — النظم السياسية والقانون الدستوري ص ٤٤٦ إلى ص ٤٩٨ . دار النهضة العربية د . ت . ، لروت بدوي : القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر من ص ١٨٠ إلى ص ٢٦٧ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧١ .

طبعة الحرف : موجز القانون الدستوري من ص ١٢٣٥ إلى ص ٢٩٨ ، وهذا للزلف به حتى مستويات قانونية فقط .

وهناك مؤلف لإبراهيم شامي عن تطور النظم السياسية والدستورية — للناسر دار للنشر وهو يختلف نسبياً في منهجه وتساؤلاته السياسية عن الاتجاه الغالب في الكتابة عن التاريخ الدستوري المصري .

مناهج محددة فقط أو أساليب محددة للتنشئة العلمية والأكاديمية في كليات الحقوق ، لا تمد الباحث بمناهج وروى مختلفة توسع من منظور الرؤية ولفتح آفاق نظرية ، وتطبيقية مختلفة . هذا جائز ، ولكن السبب الرئيسى يكمن في أننا لآزاء إنجازات للجماعة البحثية القانونية ، واختيارات اجتماعية محددة . حيث المعقد شريعة المتعاقدين وسلطان الإرادة والملكية حق مقدس إلى آخر هذه الأرقام التي كرستها الثورة الفرنسية في المجموعة المدنية النابوليونية .

رؤية شامية

القانون كما أشرنا هو تعبير عن الصراع بين المصالح الاجتماعية والنظام القانونى ، يمثل نتاجا فكريا يعكس أوضاع الأزمان التي نبت فيها ، ولا يصح فصله عن الظروف الاجتماعية التي صاحبت نشأته وتطوره^(٥٣) والفقهاء السائد سواء في شرح القانون ، أو تطوره وتاريخه لا يزال خاضعا لسطوة التفسيرات اللغوية ، والقانونية المجردة المعزولة عن السياقات التي أنتجتها . إنها الدوجمائية ، والشرح على المتون ومازالت المناهج السائدة في التأريخ للقانون ، خاضعة لسطوة مناهج التفسير القانونى التقليدية ولهذا الأسباب فإن التحليل الاجتماعي لتاريخ القانون لا يستهدف رصد وبلورة السمات القومية في الثقافة القانونية فقط ، لأن العلم لا يعرف خصائص ثابتة ، ومطلقه لأية مجموعة بشرية^(٥٤) . ولكن العلم أقر بتاريخية الظاهرة الثقافية - قوميتها وطبيعتها^(٥٥) .

والقانون في قلب الثقافة المصرية ، وفقهاء تاريخ القانون المصرى يتناولون في بحثهم تطورات هذا التاريخ لوقوعهم في المناهجية الشكلية^(٥٦) ودونما نظر للأبعاد القومية والطبقية والثقافية والسياسية في ظاهرة القانون . والمناهجية الشكلية لا تؤدي إلى اكتشاف جوانب ، وقسمات الشخصية القانونية المصرية ، ولا السمات القومية لها .

وذلك على الرغم من قدم هذا التاريخ القانونى ، والخبرات التاريخية العميقة وراء تطوره . خاصة وأن الفكرة الحديثة ، والمفاهيم الليبرالية — بالمعنى الذى ساد في تكوين العقل السياسى المصرى الحديث — دخلت عبر القانون ، والجماعة القانونية التي تشكلت تاريخيا من الفقه والقضاء والحاماة ومن ثم فإن الحاجة الموضوعية إلى استخلاص السمات القومية للثقافة القانونية المصرية تزداد أهميتها في هذه المرحلة ، خاصة في ظل الصراعات الضاربة بين القانون الوضعى الراهن ، وبين الثقافة القانونية القومية الموروثة ، متمثلة في الشريعة الإسلامية وتحول المسألة من صراع أيديولوجى إلى صراع سياسى محتلم سوف يظل ساريا إلى أجل غير منظور .

(٥٣) ثروت أبس الأسبوطى : المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٥٤) قضية الأمالة وللطبعة ص ١ مركز الدراسة السياسية والاستراتيجية دون اسم ، دون تاريخ نشر عل الآلة الباسخة .

(٥٥) البحث السابق ص ٣ .

(٥٦) راجع محاولة حليلة : لطيفة محمد سالم — النظام القضائى الحديث ١٨٧٥ — ١٩١٤ ج ١ ، الجزء الثانى من ١٩١٤ إلى ١٩٥٢ ، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ .

١ - أ . على فهمي :

الحقيقة أن الأستاذ نبيل عبد الفتاح قد أثار إشكاليه كبرى ، وغير قابلة للحل في تقديري . هذه الإشكالية تتمثل في كيفية الحصول على الوثائق الغائبة . إن هذا يبدو مستحيلا فعلى سبيل المثال لاتوحد من الأصل وثنائى للمحاكم قبل بداية العصر العثماني .

وهناك مجموعة من الزملاء تبذل جهودا كبيرة لتجميع وثائق ما بعد العصر العثماني وأسأهم أنا شخصيا بمجهود متواضع في ذلك الطريق إلى حوار جهود زملاء أذكر منهم د . عبد الرحيم عبد الرحمن ، ود . نور فرحات .

٢ - أ . عطية الصري :

أود هنا أن أنه بدور محمد على في مجال القانون . كان محمد على هو الذى وضع لائحة الفلاح وسن العديد من القوانين الهامة ، وكان حرصه على نزاهة القضاء لانظير له حتى أنه عين « خرس » كسعاة في المحاكم حتى لا يتصنتون على المداولات .

وأنا أوجه اللوم للأستاذ طارق الشرى وللاستاذ المحاضر ، وأهيب بكل المهتمين أن يكون لتاريخ القانون نصيب من الأهمية لديهم حتى يصبح جزءا من تاريخنا القومى . وإذا كان هناك من يعترض على كتابة تاريخ المحاكم بحجة أن هناك تجاوزات في القضاء في الماضي وأن إخراج هذا التاريخ قد يؤذى شعور بعض القضاة الآن فإننا نرد بأن هناك أيضاً نقاطا ومواقف مضيفة للقضاء في كل العصور . والقانون وتاريخه له ارتباط مباشر بالمشاكل والقضايا الاجتماعية ، ومن هنا تبدو أهميته وأهمية كتابة تاريخه .

٣ - أ . طارق البشرى :

لدى حوالى أربعة أسئلة :

أولا مع إعجابى بكل ماكتبه الأستاذ نبيل واهتمامى وصلتى بهذا الموضوع الذى تحدث فيه إلا أنني لا أعرف بالضبط صلة ما عرضه علينا بالتدو من زاوية الفترة الزمنية ١٩١٩ - ١٩٥٢ !

ثانياً أن الأستاذ نبيل قد أثار من الأسئلة أكثر مما أثار من إجابات إن وإذا كان السؤال نصف العلم — كما يقولون — فقد أصبح عند الأستاذ نبيل كل العلم !

وأنا أقول للأستاذ نبيل هل كانت هناك كتابات في التاريخ الوضعى أجابت على هذا السيل من الأسئلة التى طرحها في ورقته وتركها دون إجابة ؟ وهل عدم وجود إجابات على هذه الأسئلة يعنى أن التاريخ الوضعى غير موجود ؟

ثالثاً أنا أوافق على ما قاله الزميل « على فهمي » حول استحالة دراسة تلك الفترة التى ليس لدينا عنها أى وثائق .

رابعاً تحدث الأستاذ نبيل حول نوع القانون الذى طُبّق في بعض الفترات ورأى هو أن العديد من القوانين قد استمدت من الأعراف السائدة .. ولم يقل لنا ما هى تلك الأعراف وما هى مصادرها .. الأزهر كان يُدرس للناس علماً يحصل بحياتهم ولولا ذلك لا نفذوا من حوله وانصرفوا إلى مايفيد حياتهم وشعوبهم .. كان الأزهر شريكا في صياغة القوانين ولم تكن تلك التشريعات بعيدة عن الشريعة الإسلامية . هناك حقائق كثيرة غائبة علينا أن نبحث عنها حتى تكتمل الصورة في واقعها الصحيح .

٤ - أ . أحمد كامل :

ملاحظتي تنصب على ما تردد في تعليقات الزملاء حول فكرة الأسئلة في ورقة الأستاذ نبيل وخاصة تلك الأسئلة التى تركزت حول أسباب عزلة التشريع القانونى عن التطور الاجتماعى . وفي رأى أن الإجابة كامنة في هذا التطور ذاته .

فبينما نجد « الفقه » الأوروبى المركزى الشامل — الذى أردنا أن نقبسه كقانونين — قد مر بمراحل عديدة في تطوره بداية من المدرسة الأخلاقية (المسؤولية العقابية) — مع صعود الرجوعية الأوروبية وثورتها — مروراً بالمدرسة الوضعية التى انعكست أيضاً في الفقه القانونى الجبانى

وحتى المدرسة الوصفية سوف نجد انعكاساً للبنائية الاجتماعية فيما يسمى باتجاه الدفاع الاجتماعي في القانون .. كل هذا التطور المتشابه في المجتمع الأوربي لا نجدّه على الإطلاق ممثلاً في بلدان الشرق .

وهناك ظاهرة ذات دلالة وأقصد بها « التشريعات الجنائية » التي لم يكن يسبقها فلسفة تتحدث عن « عقد اجتماعي » وإذا تأملنا فترة « محمد علي » سوف نجد أنه بدأ بالقانون العقالى . في عام ١٨٣٧ صدرت لائحة السياسة الملكية ثم لائحة الجسور ، وفي عام ١٨٣٨ لائحة الفلاح ثم تلت ذلك في العقود المتعاقبة لوائح مثل اللائحة السعيدية ١٨٥٥ ثم لائحة إسماعيل عام ١٨٧٥ .. كل هذه التشريعات في الحقيقة تشريعات « جنائية » سبقت حتى تقسيم السلطات .. وحين نتحدث عن تقسيم السلطات يقصد الزملاء .. « قاضى القاهرة » ، قاضى القاهرة كانت تُعينه الآستانة لمدة عام وبعد ذلك تبع هذه الوظيفة فتقوم السلطة في مصر بشرائها لقاء مبلغ ٢٥٠ حتىها تركيا لمدة ثلاثة سنوات .. إلى آخر هذه التطورات . خلاصة الأمر أنه ليست هناك إجابة لسؤال « لماذا » في ورقة الأستاذ نبيل عبد الفتاح إلا يبحث قصة « الانتقال — التفسخ » داخل المجتمع المصرى والتي عكست بالتالى عزلة الفقه القانونى عن علم اجتماع شامل .

٥ — أ . أحمد ثابت :

في ملاحظات على بحث الأستاذ نبيل عبد الفتاح . لقد تناول البحث قضية شائكة جداً وفهمت منها أنها تتناول العلاقة بين النظام بين النظام القانونى المصرى الحديث والتطور السياسى والاجتماعى . في هذه القضية تناول البحث دخول النظام القانونى الوضعى بصورة لم يتضح معها هل دخل بشكل « صراعى » بين قوى ومصالح وقات عملية ودولية (مثلاً دور الدولة العليا) ودور رجال الأهرام ودور النخبة المثقفة ثقافة غريبة . هل تم ذلك في إطار صيرامى أم أن النظام القانونى الوضعى في طبعه الغريبة الفرنسية وما أدخل عليه من تعديلات جاء في شكل معزول عن تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ .

فيما يبدو من ورقتك أنك ترى أن دخول النظام الوضعى الغربى كان ضرورة حتمية بل سبق انتفاضة الطبقة الوسطى المصرية مع ثورة ١٩١٩ وكان إلهاماً بتحديث النظام القانونى والقضائى في مصر . وفي فترة أخرى ترى أنه كان دغياً وما زال معزولاً ومنبوذاً . القضية الأخرى — وكانت هى الأولى بالتحليل في قضية الصراع بين إدخال النظام القانونى الغربى عام ١٨٨٣ والنظام العرقى أو الإسلامى غير المدون والذي نشر عنه أ . طارق البشرى دراسة في جريدة « الشعب » ثم نشرتها جريدة « الحوار » بعد ذلك .

٦ — د . محمود مولى :

أولاً أود أن أصبح للأستاذ نبيل معلومة .. قال في عرضه الشفوى للإمبراطور « الإغريق » أو كاتايوس والصحيح هو الإمبراطور الرومانى وليس الإغريقى .

ثانياً لقد تجاهل الباحث بعض المحاولات الجادة في التأريخ للقانون مثل كتابات د . لطيفة سالم التي كتبت دراسة ممتازة عن تاريخ القضاء المصرى في جزئين نشرهما مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . وسوف يجد الأستاذ نبيل فيها شيئاً مما يطالب به إلى حد ما .

القطعة الثانية: في رأى أن من يعرض لكتابة تاريخ القانون يجب أن يكون حارماً للتاريخ إلى جوار القانون . وعلى سبيل المثال عندما شرعت في كتابة كتاب عن الاغتيالات السياسية كان لابد لي من الحصول على ثقافة قانونية قبل التعرض لقضايا الاغتيالات وكان لابد من معرفة التشريعات التي حكمت المجتمع في هذا الوقت وكذلك النظام القضائى المصرى . ولحسن الحظ أننى حاصل على ليسانس الحقوق إلى جوار ليسانس الآداب واستطعت بذلك أن أصنع « توليفة » .. والأمر يحتاج إلى وقت طويل بلا شك حتى يستطيع الدارس أن يستوعب الثقافتين في آن واحد .. وسوف نجد الحال نفسه أيضاً بالنسبة للتأريخ الاقتصادى والتأريخ الاجتماعى . وهذه مسألة هامة لبناء المؤرخ الذى نطالب به لتحقيق بوجوده ما يطالب به الأستاذ نبيل .

٧ - د . وليم سليمان :

في الحقيقة سؤالي متعلق بشخصية لم تأخذ بعد حقها في دراسة تاريخ مصر بصفة عامة وتاريخ النظام السياسي على وجه الخصوص ، وأعني شخصية « رفاة الطهطاوى » .

كان رفاة الطهطاوى قريباً من محمد على ومشروعه وعاصر ثورة ١٨٣٠ في فرنسا ونتائجها واستطاع أن يرصد دور الشعب في هذه الثورة ولقد كتب عن تلك الثورة قاتلاً في وصف الأحداث : إن هذا كان شبيهاً بما حدث في مصر أيام « المهامية » . بالطبع أخفى رفاة ما كان يود أن يقوله للمصريين — خوفاً من محمد على — بأنهم يمكنهم أن يفعلوا مثل ما فعله الشعب الفرنسي عام ١٨٣٠ .

أيضاً كان رفاة الطهطاوى ذا نظرة متسعة الأفق برغم احتفاظه بالتراث وتمسكه الشديد بالدين الإسلامى .. وما قدمه لم يكن « توليفاً » لقراءاته أو مشاهداته ، بل تحدث أيضاً عن التفاعلات الحادثة بين تلك المشاهد والقراءات .

وللطهطاوى نصٌ خطير يقول فيه إن « من استوعب أصول الفقه وفهم قواعده أدرك أن ما يحدث هناك في تلك البلاد ليس مختلفاً عما تحويه الشريعة » .. هذا نصٌ بالغ الخطورة في رأيي وفي رأي أيضاً أن للطهطاوى وقفات اجتماعية تستحق النظر .. هناك مثلاً حديثه عن الدولة العثمانية وهو يقول إن اختيارهم للمذهب « الحنفى » كان نتيجة لفهمهم أن هذا المذهب أوفى لمصالح الحكام .. ويضرب أمثلة كثيرة على ذلك . وأنا أدعو إلى أن يُدرس هذا الرجل بشكل متأنٍ في إطار مشروع كتابة تاريخ مصر المعاصر .

من زاوية أخرى .. لم يكن الطهطاوى « منظرًا » ولا يمكن أن ننقده أو نمدحه لأنه فيلسوف ومفكر نظري .. وهناك الكثيرون عنه إنه لم يفعل شيئاً وأنه لم يستوعب فلسفة التنوير ولم يفهم « رومو » وغير ذلك .. وأنا أقول لهم إن الطهطاوى كان رجلاً متواضعاً وكل ما أراد أن يفعله هو ترشيد التجربة الواقعية الناجحة لـ محمد على .

وللرجل إنجازات حقيقية لا يمكن تجاهلها . فلقد عاصر الطهطاوى التجربة منذ نشأتها في عام ١٧٧٣ حتى نهايتها عام ١٨٠٥ وكتب كتاباً اسمه « مناهج الألباب » عندما أنشئ مجلس شورى النواب ، وفي هذا الكتاب قدم خطة تنمية شاملة وكان سعيداً بتقويم النوايا لهذه الخطة لأنه رأى فيها ما كان يراه هناك في فرنسا .

وفي النهاية أدعو مرة أخرى السادة المؤرخين إلى الاهتمام بالطهطاوى باعتباره أحد الرواد الرئيسيين في التاريخ القانوني المصري .

٨ - د . عبد الرحيم عبد الرحمن :

من المعروف أن النظام القضائي كان موجوداً قبل عصر محمد على وهذا ثابت من سجلات المحاكم الشرعية في العصر العثماني ومازالت محفوظة حتى الآن .

ومن المعروف أيضاً أن القضاء العادى كان مختصاً بالمسائل التجارية والزراعية وكذلك المسائل الشخصية والتكرات والموارث .. كل تلك القضايا كانت لدى قضاة المحاكم ونوابهم ، أما القضاء الجنائي فكان يتم بحضور « قاضى القضاة » أو « قاضى عسكر أفسدى » وحضور الجمعية التى كانت تجمع الأشراف المماليك والباشا و « كخدا الباشا » ، وبعد ذلك يرسل قاضى القضاة إلى « المجرم » ثلاث مرات يطلب منه التول أمام الجمعية للمحاكمة فإذا رفض فإن القاضى يُصدر فتوى بأنه أصبح مخالفاً والجريمة ثابتة عليه .. وهنا يصدر فرمان « باشوى » بقتل هذا التهم .

ومن هنا نخلص إلى أن عملية القضاء الجنائي والقصاص والإعدام كانت موجودة أيضاً قبل عصر محمد على .

إن اللوائح التى صدرت في عصر محمد على كانت كلها لوائح لتنظيم الحياة الاقتصادية ، ولم تكن لوائح للنص على العقوبات الجنائية .. وكان القضاء متروكاً للمحاكم التى كانت قائمة في العصر العثماني ولم تلغ منها إلا محكمة واحدة .

أولاً أقدم التحية الأستاذ نبيل عيد الفلاح على طرحه لهذه الإشكالية الهامة كذلك أشكر د . عبد العزيز بوار لأنه في كلية الآداب على حد علمي — منذ عدة سنوات وحتى الآن يفتح باب قسم التاريخ واسم الاحتاج للدراسة تاريخ القانون الذي لا يجد مكاناً لهذه الدراسة في كلية الحقوق .

إن الإشكالية التي طرحها الأستاذ نبيل سليمة .. تاريخ القانون كما يُدرس الآن تماماً كما وصفه وليس له علاقة بالطريقة التي يجب أن يُدرس بها القانون .

تاريخ القانون لا يُدرس منفصلاً بالشكل الذي نعرفه الآن ويمثل في رؤية التاريخ القانوني رؤية فوقية (القانون فوق المجتمع .. فوق التاريخ .. القانون له تاريخه الخاص الذي لا يرتبط بالتاريخ الاجتماعي وله ذاتية ويتطور تطوراً مستقلاً) — هكذا يروونه في دراستهم . وعندهم مثلاً أن القاعدة القانونية تطورت لأن « الفقيه » اكتشف أنه يجب تطويرها . بهذا الشكل الساذج يُدرس تاريخ القانون في الكليات المصرية .

أينما لا يُدرس تاريخ القانون إلا في مادة واحدة على مدى أربع سنوات وبعد ذلك يقوم كل دارس أو باحث بعمل عرض مسبق لا علاقة له بما يدرسه .. وسوف أعطي مثلاً طريفاً .. عندما حدث التأميم في الستينات كانت « المودة » أن يكتب الجميع عن النظام الاشتراكي ورأينا كيف يملأون في عمل مقدمة عن ضرورة النظام الاشتراكي ثم يكتب خمس صفحات عن أهمية تطور القاعدة القانونية لتتلاءم مع مطالب التنمية والتطور الاشتراكي وحاجات الشعب العامل .. وبعد ذلك ينهي مقدمته ويدخل في الموضوع فتجده قد نقل ما كان يكتبه في الأربعينات !!

وبالطبع يكون من الساذجة أن تتكلم بعد ذلك عن كتابات جادة .. لأنها لم توجد بعد . إذن كان طرح الأستاذ نبيل طرحاً سليماً وعلينا أن ندرس أسباب تناول تاريخ القانون بهذه الطريقة ولماذا كان القانون معزولاً تماماً عن الدراسات الاجتماعية ؟

وهناك قضية هامة وهي نظرة العلوم الإنسانية لعلوم القانون . فالقانون لديهم ليس علماً ومن المحتمل أن يكون علماً في المستقبل وعلوم الاجتماع تُخرج القانون من إطارها (فلقانون رجاله ولا شأن لنا به) .. ومن النادر أن نجد كلاماً جريماً في هذا الموضوع . وأنا أرى أن كل الأيديولوجيات المعاصرة تتبع أصولها من الفكر القانوني ، وحتى الفلسفة الحديثة مناهجها من علم القانون وبالتحديد القانون بشكله الذي بدأ في القرن السادس عشر . ومع ذلك نجد أن علماء التاريخ والاجتماع ينظرون إليه على أنه « كيان خارج » ولا شأن لهم به . والسبب في تصوري هو سيطرة الوضعية القانونية على رجال القانون . للمشكلة دائماً هي أننا ننقل عن أوروبا الأيديولوجيا في لحظة أزمتها ونبتناها .. لقد نقلنا الوضعية القانونية وهي في أشد لحظات أزمتها فأخذناها مشوهة للغاية ومتقلبة .

هل هناك حل ؟ .. الإجابة كما أراها أن الدراسة الاجتماعية للقانون ضرورة الآن ، وسوف تلغ الإشكالية القائمة بين الشريعة والقانون الوضعي إلى خلق مثل هذه الدراسات في أسرع وقت ممكن . وهناك نقاط أخرى أود أن أتحدث فيها :

أولاً : فيما يتعلق بدخول التشريعات الوضعية الجديدة للمأخوذة عن القانون الفرنسي تكلم الأستاذ طارق البشري مع الأستاذ نبيل وقال له هل من المعقول أن ما كان يُدرسه الأزهر كان معزولاً عن حاجات الناس ؟ وهنا في رأيي يعكس مفهوماً مضاداً لنفسه فإذا كان كل ما هو موجود بالضرورة يعبر عن مصالح الناس فلماذا ينكر الأستاذ طارق هذا على القانون الوضعي ؟

ثانياً : إذا كنا نريد أن تثبت أن الشريعة الإسلامية ظلت مُطبقة حتى عام ١٩٠٥ وأن ما يحدث الآن هو مجرد مرحلة عابرة نتيجة للاختراق الغربي وأنه من المفترض أن تعود الأمور إلى سبورها الطبيعي إذا كانت هذه هي القضية ففي رأيي أن هذا لا يؤدي إلى حل المشكلة . والأجدى أن نسأل هل هناك شيء اسمه الشريعة الإسلامية الخالدة أم أن هناك شريعة إسلامية تتغير مع تغير الزمن وتغير بفترات انحطاط وفترات صعود ؟ ومن ناحية أخرى القانون الأوروبي أصبح جزءاً من تراثنا بنفس الشكل الذي أدخله القانون الإسلامي كجزء من تراثنا .

ثالثاً : فيما يتعلق بدخول القوانين الأجنبية ١٨٧٥ - ١٨٨٣ — وهنا أعطى للأستاذ طارق حجمه لصالحه — لم تكن قضية التحديث بسبب أن الحكومة المصرية تود أن تدخل عصر الحضارة .. فقبل ذلك كانت الحكومة المصرية تسعى للتحديث ولكنها لم تفعل !!

والسؤال هو لماذا استطاعت الحكومة المصرية أن تفعل ذلك في عام ١٩٧٥ ؟ قال البعض في عام ١٨٦٧ قدم تقرير للوالى اسماعيل باشا بضرورة التعديل . ولكن هناك تاريخ أهم من ١٩٨٦ .. « ديليسيس » تقدم بمذكرة صغيرة من اثني عشر صفحة عنوانها .. « الإصلاح القضائى والقانون المصرى : ضرورته وحتميته » . في مصر عندما تقدم « ديليسيس » بهذا باتت المسألة في غاية الوضوح فالاستثمار الأوروبى في مصر كان قد انتقل من مرحلة الاستثمار في القروض إلى الاستثمار المباشر .. والاستثمار المباشر يحتاج إلى نظام قانونى يمكن توقعه وهذه هي فكرة « ماكس فير » القائلة بأن النظام القانونى العقلانى هو النظام القائم على التوقع . ولم يكن هذا طابع النظام القانونى القائم في مصر آنذاك .. كان هذا النظام التعمدى يقوم على أن لكل قضية الحق في الحكم بقانون دولتها وبالتالي لم يكن المستثمر الأوروبى يعرف أى القوانين ستنطبق عليه ، وهذا ضد الشرعية بمعناها الرأسمالى .. والحداثة معناها القدرة على التوقع ، لذلك كان لابد من إحداث تعديل كبير في النظام القانونى المصرى .. كانت هذه هي فكرة « ماكس فير » وهذه هي الشرعية الدستورية والتي لم تكن موجودة لدينا آنذاك ..

لقد استُخدم القانون الغربى لضرب مصر وإختراقها .. نفس القوانين التى كانت تُحدث أوروبا وتقلها إلى مستوى أرق هي التى استخدمت لضرب مصر والقضية ليست شكل القانون ولكن هذا الجوهر السئ لهذه القوانين .

١٠ - د . عبد العزيز لوار :

اسمحوا لى أن أبدي بعض الملاحظات على النقاشات التى درت في هذه الجلسة .

أولاً : الكثرة من الباحثين والمستمعين كانوا يطلبون من أهل القرن السادس عشر أو ما قبل ذلك أن يكونوا علماء اجتماع .. وعلم الاجتماع لم تتوطد أركانه بعد ، ولم يستقر إلا منذ وقت قريب لانيزد عن ثلاثين عاماً ، وهذا نوع من تحميل الناس أكثر مما يجب .. وأنا أرى أنه على القانونيين الحاليين دراسة الاجتماع حتى تسد تلك الثغرة .

ثانياً : هناك انفصال بين أهل القانون وأهل التاريخ ، أهل القانون يحقرون التاريخ وأهل التاريخ يحقرون القانون .

لقد رفض قسم التاريخ أن يقوم أستاذ اجتماع بتدريس مادة علم الاجتماع السياسى ، وحُذفت مادة النظم السياسية حتى لا يُدرسها أهل القانون ، القانون الرومانى في الحقوق حُذفت منه كلمة تاريخ .. مع أنه تاريخ !!

هناك إذن فواصل خطيرة بين العلوم وبعضها البعض ولا بد من اجتيازها .

ثالثاً : هناك من يتحدثون عن الوثائق .. أين هي هذه الوثائق ؟ .. هذه الوثائق لم يشاهدها إلا عدد قليل جداً من الباحثين .. وبعد ذلك نريد أن نتكلم عن تاريخ مصر !!

إننى أتحدى أى باحث قانونى أن يكون قد اطلع على وثائق مصرية !! (ترددت في الصالة عبارة « وثائق الحكم الشرعية ») . المحكمة الشرعية من الذى يذهب إليها ؟ هل اطلع أحد منكم على الدراسة التى قدمها « علاء يوسف » عن القانون العثمانى .. أتحدى أن يكون واحد من الجالسين قد قرأ هذه الدراسة ؟

(١١) د . عبد الرحيم عبد الرحمن :

بالنسبة لتاريخ القانون الوثائق قليلة جداً لا تقدم ولا تؤخر ولا بد من حلة ضخمة للإفراج عن هذه الوثائق لكي يتعاون أهل التاريخ وأهل القانون وأهل الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد ، لا بد من تكوين فريق من هؤلاء لفحص الوثائق الأصلية واستخراج هذه الدراسات من مخارج الوطن ويكتب تاريخ مصر على الطريقة البريطانية أو الأمريكية .. إلى آخره .

رد أ . نبل عبد الفتاح على الحقيبات :

ما أريد أن أقوله هو أن ثقافة تقوم على « الحوادث » ، المثقفون عموماً مولعون بالحكايات والكلام .. الكلام له شهوته العارمة في الجماعات الثقافية العربية والمصرية .. وهذا — في رأيي — واحد من أهم أسباب تعثر هذه الجماعة في الثقافة والعلمى . عندما يضع الباحث قيوداً على نفسه ويحدد مبادئه وذى يمد طبيعة المشاكل التى سيتناولها تكون النقاط متركزة في هذا الإطار . ولقد ذكرت في بداية حديثي أن ما أطرحه ليس أكثر من نقاط التفكير فقط . هناك دراسة لى كبيرة (تحت النشر) عن تطور النظام المصرى وبها تفصيلات كثيرة جداً وبها تحليل من وجهة نظر مغايرة لما هو سائد .

بالنسبة لما أثاره الصديق : . على فهمي .. أعتقد معك في أن الورقة تطرح إشكالية غير قابلة للحل ولكن هذا هو الوضع الآن فقط ، أما إذا ما تم تشكيل فرق خفية حول هذه الإشكاليات فمن الممكن حلها .. ومن خلال الوثائق الموجودة يمكن الكشف على نحو واضح إلى أى مدى هذه الإشكالية قابلة للحل .. صحيح أنها غير قابلة للحل الآن ، ولكن ثمة مشروعية للأسئلة التى تطرحها وطرحاتها أيضاً في مؤتمر العدالة الأول وطرحها على التيار الذى يقول بأن الشريعة الإسلامية كانت مطبقة تطبيقاً شاملاً في الفترة من دخول « عمرو بن العاص » حتى « محمد على » . أيضاً هناك نقطة هامة .. أن من واثقه الفرصة للاطلاع على الوثائق السرية التى تعكس التصورات الأيديولوجية للحركات الإسلامية للمعاصرة في مصر وغير المشهورة وغير المعروفة حتى الآن سوف يكشف أن كافة منظري هذه الحركات لا يشغلون بالهم كثيراً بالكلام حول أن الشريعة طبقت أم لم تطبق منذ دخول عمرو بن العاص حتى بناء الدولة الحديثة .. المشغول بهذا هو مجموعة المفكرين والكتاب المنظمين حول حركة الإخوان المسلمين فقط . في السجال الأيديولوجي القائم الآن في مصر .. أما الحركات الإسلامية « المعارضة » — إذا شئنا استخدام هذا التعبير — فقد أسقطت الفترة المشار إليها من تاريخها لأن كتابها هم من أبناء المدارس الحديثة ، هم منظرو الحركات الإسلامية المعارضة التى نشأت في منتصف الستينيات من أعداء الإخوان المسلمين حتى اللحظة الراهنة .. جميع هؤلاء أسقطوا من اعتبارهم فترات العنف والانحلال وتمحوروا حول النموذج الذهبي الذى طبقت فيه الشريعة الإسلامية . في نهاية الأمر ، من يدخل في السجال الأيديولوجي حول فترة عمرو بن العاص — محمد على وسألة تطبيق الشريعة سوف يدخل في منطقة خاسرة إذا كان من القائلين باستمرار تطبيق الشريعة في تلك الفترة .

بالنسبة للأستاذ « عطية الصيرى » أنا أتفق معه في أن القيد الفقهي الذى أنتجته المؤسسة القضائية المصرية لا يخضع حتى الآن للتحليل حين توجد نظرة وضعية .. بمعنى تاريخ للقواعد القضائية التى أرساها القضاء المصرى .

بالنسبة للصديق الكبير أ . طارق البشرى .. أنا سعيد جداً بمداخلته وبأسئلته التى طرحها وفيما يخص علاقة الورقة بالفترة الزمنية التى حددتها الندوة فأنتى أرى أن التطورات التى تناولتها ورقة البحث من ١٩١٩ — ١٩٥٢ لا يمكن فهمها إلا بفحص القضايا الأساسية الأولى وقد قمت بعمل فحص سريع للفترات السابقة للتعرف على طبيعة التطورات التى حدثت بعد ذلك .

لقد قال الأستاذ البشرى أن الورقة طرحت الأسئلة أكثر مما طرحت من إجابات وهذا صحيح لأن موضوع الورقة ليس تقديم إجابات .

لكن في اللحظات الفارقة لتطور تاريخ القانون في مصر أشرت إلى التفاصيل ، مثلاً عندما تناولت فترة « محمد على » وتحدثت عن الدراسة الهامة لأستاذى د . حسام عيسى والمرجع العام في هذه النقطة هو رسالته بالفرنسية حول الرأسمالية والشركات في مصر ، وقد حوت السالة تحليلاً رفيع المستوى لهذه الفترة ، كذلك كتاب د . أحمد خليفة (النظرية العامة للتجريم) ، تحدثت في تلك النقطة بشكل موسع .

بالنسبة لسؤال الأستاذ البشرى حول الكتابات عن القانون الوضعى .. ففى رأيي أنه لا توجد هذه الكتابات حتى الآن مازالت الكتابات جميعها تقريباً تشرح القانون الوضعى ولكن لا تقوم بتحليل اجتماعى له .

أما عن مشكلة الوثائق .. فأنا أتفق مع القول بأهميتها وأهمية البحث عن الوثائق الغائبة ولكن هناك أيضاً بعض الوثائق مثل وثائق المحكمة الشرعية موجودة ولكنها لم تستخدم الاستخدام الجيد ، باللات فيما يتعلق بالقانون القائم في مصر الآن .

الأستاذ البشرى يقول ماذا كان يدرس الأزهر ، ألم يكن يُدرس مناهج مرتبطة بمصالح الناس ؟ أقوله له هل معنى ذلك أن كل ما يُدرس الآن في الجامعة يُطبق ؟ هل كما ما تقوله الأيديولوجية المعلنة يُطبق ؟ .

بالنسبة لسؤال الأستاذ أحمد كامل (لماذا كان قه القانون بمنزل عن التطور الاجتماعى في مصر ؟) ،

الإجابة كما ذكرت أن كل منهج يتضمن رؤية ويتضمن أيديولوجية حتى لو لم يصرح الباحث — بوعى منه أو بغير وعى — بهذا التحيز . هناك مثلاً أقوال عنا الملكية المقدسة والعقد شريعة للمعاقدن .. كل هذه المقولات « أغانيم » البرجوازية الفرنسية الطائفة آنذاك وجاءت المجموعة « النابوليونية » لتفتنها .

وسؤاله الثانى حول لماذا بدأ محمد على بالقانون العقائى ، .. نعم محمد على بدأ بالقانون العقائى لارتباطه بالمصالح الجديدة لبناء الدولة وعلى سبيل المثال عندما أدخل فكرة الاتفاق الجنائى والتي كانت ممثلة في قانون العقوبات الفرنسى ، وعندما جعل الحدود في شأن الجرائم التى تنظمها قواعد حدودية في نظم القرآن بدلاً من عقوبة قطع يد السارق فيستند إلى عقوبة النفى ألى « فيظا أو غل » في السودان .. محمد على كان مرتبطاً بعملية التنمية الاقتصادية وكانت هذه السياسة تستهدف من وراء تلك التنمية تمويل مشروعه الكبير في المنطقة .

بالنسبة لما قاله الأستاذ أحمد ثابت حول أسلوب إدخال القوانين الأجنبية أعتقد أنها دخلت بشكل صراعى طفيف وهناك عن أن إسماعيل باشا كلف الشيخ « خليفة المنياوى » وهو من رجال الملعب المالكى بعمل مجموعة قوانين مدنية على النسخ الغربى ، فقام الشيخ بوضع مشروعه ، وكان مأخوذاً من الملعب المالكى و قريباً جداً من التقنيات الحديثة ، ولكن إسماعيل باشا رفض هذا المشروع .. وكان يأمل في عمل تغطية حتى تنتهى المجموعات الحديثة من عملها .. وقد طلب إسماعيل باشا من أنطهطاوى أن يقوم بعرض القوانين الحديثة على شيوخ الأزهر فرفض وقال إنهم صنوف يحكمون عليه بالخروج من الملة . هذه الرواية ذكرها الأستاذ عزيز خانكى في بعض كتاباته عن تاريخ القضاء والقانون في مصر .

بالنسبة للملاحظات د . محمود متولى .. أتفق معه في أهمية ثقافة المؤرخ القانونية عندما يؤرخ للقانون ولكنى أقول له أنا أيضاً حاصل على ليسانس الحقوق ! وبالنسبة لما قاله د . ولیم سلیمان فأنا أوافق تماماً على رأيه في شخصية الطهطاوى ، وأخيراً أتبنى وجهة نظر أستاذى د . حسام عيسى كليةً وبعض أصداء حديثه موجودة في الورقة .. وشكراً على ملاحظتكم .

رابعاً

مصادر كتابة التاريخ وتوثيق المادة التاريخية

(١) د . نجوى تحليل :

الصحافة كمصدر موضوعي لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو
١٩٥٢

(٢) مناقشة .

(٣) أ . جمال سليم :

الوثائق الضائعة وأثرها على الموضوعية في كتابة التاريخ المصرى

(٤) مناقشة .

(٥) د . عواطف عبد الرحمن :

الصحافة المصرية كمصدر للدراسات التاريخية

الصحافة كمصدر موضوعي لكتابة تاريخ مصر الاجتماعي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

د . نجوى حسين خليل

مقدمة :

هناك اتفاق بين الباحثين على أن الصحافة تعد أحد المصادر الأساسية لكتابة التاريخ الاجتماعي لأى من البلاد . إن الصحافة — كما نعرف جميعا — تسجل الوقائع والأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتتابع تطوراتها يوما بعد يوم . وتهم الصحافة أيضا بنشر مواد الرأى والمقالات التحليلية التى تلقى الضوء على ظروف نشأة الأحداث وتطوراتها عبر الزمن .

ويمكننا القول إن أهمية الصحافة كمصدر لكتابة التاريخ الاجتماعى تشد فى مصر على وجه الخصوص . وذلك يرجع إلى مواكبة نشأة الصحافة المصرية (جرنال الخديو وجريدة الوقائع المصرية والجريدة العسكرية^(١)) لعملية النهضة فى مصر ، والتى حاولت منذ عهد محمد على الانتقال بالمجتمع المصرى من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم . وفى غمار عملية التحديث التى بدأت مع هذه النهضة ومازالت مستمرة حتى الآن يمكن القول إن الصحافة المصرية تعتبر سجلا حافلا لعمليات التغيير الاجتماعى ومقاومة هذا التغيير وحركة الجماعات والأحزاب السياسية المصرية . وبعبارة مختصرة لكل صور النشاط الاجتماعى .

وعلى الرغم من توافر الإجماع على أهمية الصحافة كمصدر للتاريخ الاجتماعى ، فإن هناك خلافا على مدى موضوعيتها . ويدور الخلاف حول كونها مصدرا موضوعيا أم لا .

وبما لاشك فيه أن هذا الخلاف لا يتعلق بالصحافة وإنما يشمل إمكانية تحقيق الموضوعية فى العلوم الاجتماعية والإنسانية . فمن المعروف أن مشكلة الذاتية والموضوعية من المشكلات الخلافية الكبرى التى احتدم حولها الجدل منذ نشأة العلوم الاجتماعية ولم تحسم إلى الآن^(٢) . فهناك فى هذا الصدد موقفان متطرفان أحدهما يزعم إمكانية تحقيق الموضوعية تماما كما هو الحال فى العلوم الطبيعية . والثانى يرى أن العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تحقق الموضوعية التامة ولا يمكن أن تكون إلا ذاتية .

ويبدو أن الأمر ليس بهذه الحدة وأن الحقيقة وسط بين الموقفين المتطرفين . وهذا يعتمد فى الواقع على تعريف الموضوعية وتحديد أبعادها المختلفة . ويمكن أن نتمدد على تعريف مبدئى للموضوعية ، ومؤداه : أنها « قدرة الفرد على أن يعزل نفسه عن المواقف المتدجج فيها وأن ينظر إلى الحقائق على أساس الأدلة والعقل لا على أساس التحيز والعاطفة وبدون محاباة أو الاستناد على رأى سابق فيما يتعلق بوضعها الحقيقى . وبعبارة أخرى ، فإن الموضوعية فى البحث العلمى هى الصفة التى يعبر عنها الجهد الذى ينطوى على إبعاد الانحرافات فى الإدراك أو التفسير الناتجين عن التحيز الاجتماعى أو السيكولوجى للجماعة أو للفرد ، وتحقيق أكثر التعميمات العامة حيادا فى ضوء المعرفة المتوفرة^(٣) .

ولزاما علينا أن نبين أن الموضوعية تتبر من المشكلات النظرية والمنهجية أكثر مما يقدمه هذا التعريف المبدئى .

(١) لإبراهيم عبده ، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ — ١٩٨١ ، مؤسسة سجل العرب ، قطبة الرباط ، ١٩٨٢ ، ص ٣٣ : ٣٤ .

(٢) ر . بوردون وف . بوريكو ، المصمم التقليدى لعلوم الاجتماع ، ترجمة د . سليم حنيد ، للرسالة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، القطبة الأولى ، ١٩٨٦ .

(٣) أحمد زكى بدوى ، مصمم مطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان — بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٩ .

أولا مفهوم الموضوعية في الصحافة تحليل نقدي^(١)

يتعلق التحليل النقدي اليسارى لمفهوم الموضوعية في الفكر الغربى المحافظ من مسلمة رئيسية منها أن وسائل الاتصال في المجتمع الرأسمالى تقوم بخدمة الطبقات المسيطرة وتفرض أيديولوجيتها البورجوازية . وأن التكنيكات التى طورتها كل وسيلة من وسائل الاتصال حددت شروطها آليات معينة تضمن القيام بهذه الوظيفة الأيديولوجية .

كما ينطلق النقد اليسارى لمفهوم الموضوعية من تحديد معانيها المتعددة وأبعادها في الفكر الغربى المحافظ قبل أن يقوم بتفنيدها

(١) تحديد المعانى المتعددة للموضوعية في الفكر الغربى المحافظ من وجهة النظر اليسارية :

يطرح الكتاب الذين ينتقدون المفهوم الغربى المحافظ سؤالا مبدئيا ، مؤداه : ما هو معانى الموضوعية في الفكر الغربى المحافظ ؟ فمن المعروف أن واحدا من أعمدة المفهوم البورجوازى للصحافة هو الموضوعية . وهى فكرة لها تطبيقات عملية وأخلاقية معا . وعبر تاريخ الصحافة فإن مطلب الموضوعية تم التأكيد عليه كوسيلة للاقترب من الواقع^(٢) ، وكمسألة بالغة الأهمية للدرجة اعتبارها تمثل الهدف الأخلاقى الأقصى الذى تحاول مهنة الصحافة الوصول إلى تحقيقه ، بحيث أصبحت الموضوعية مرادفا لضرورها للنشاط المهني الصحفى .

ولكن ماهى طبيعة هذه الموضوعية ؟

الموضوعية وفق هذه النظرية تفترض أولا ؟ وجود واقع خارجى يبنى وصفه (تماما كما هو) بواسطة شخص يمتلك المهارة المناسبة . وتتضمن فكرة الموضوعية ثانيا ، أن وجهة نظر الشخص المسئول عن الوصف قادرة على النفاذ بطريقة انتقائية للواقع مميزة بين المهم والعارض وما يستحق أن يوصف وما لا يتحقق . وتتطلب الموضوعية ثالثا ، أن الوصف يبنى أن يكون كافيا بذاته . بعبارة أخرى ، أن الأحكام التى تميز بين الجيد والسيئ — على سبيل المثال — لا تدخل صراحة في الوصف . وهكذا فإن أى حكم أو تقييم سيتبقى إلى عالم تأثير مانشر ، والذى يكون عادة ، محصلة تفاعل القارئ مع الوصف .

ومعنى ذلك أن الصحافة تصبح ممارسة للتأثير على القراء مستخدمة الوصف الموضوعى أكثر من كونها مسئولة عن الأحكام التى يصدرها القارئ الفرد بعد تأمله لما نشر . ووفقا لهذه النظرية ، فإن وصف الواقع (تماما كما هو) سيفعل فعله على الوعى الفردى والذى سيكون مسئولا عن استخلاص دلالاته واعطائه قيمة سياسية وتفسيره في ضوء مفهوم محدد عن العالم . ورابعا ، تفترض الموضوعية فيما يتعلق بالجوانب الفنية ذاتها ، استبعاد ذاتية الصحفى التى ستستخدم فقط وبالكامل في عملية اختيار المواد وفي ممارسته لذكاكه في مجال التمييز بين ما هو مهم وما يعد خبراً وما لا يعد كذلك . والموضوعية بهذا المعنى أيضا تؤثر على ممارسة إنتاج الأخبار والمعايير التى على ضوءها يتحدد كيق تنقل الأخبار . ووفقا

(١) نظرا لقلّة المراجعات المحددة لموضوع الموضوعية في الصحافة نضد التحليل النقدي المطروح على تلخيصا للدراسة الحالية (Revolutionary left Movement (MIR an Jauenallism and Objectvty, In Communication and Class Struggle, IG/ IMMRC; 1979; P. 130: 135.

(١) لى ملا الحى انظر :

William E. Franools, introduction to Mass Communications and Mass Media, Grid Inc., Columbus, Ohio, U. S. A. 1977, P. 298.

الذى يحاول تعريف الموضوعية في الصحافة الأمريكية ، وبين أن المصطلح الموضوعى هو الذى ينشر الظواهر التى يمكن رصدنا فى الواقع .

لذلك فإن أى خبر ينبغي كتابته وبوضوح وتفصيل محدد كيف حدث وأين ولماذا ؟ . وتتضمن (كيف وأين ؟) وصف حدث محدد وقع فى مكان محدد . أما (لماذا ؟) فينبغى وفقاً لمطلوبات الموضوعية أن تقدم فقط من خلال الآراء التى أبدتها جهود الحدث أو الفاعلون الرئيسيون . خامساً وأخيراً ، فإن الموضوعية بهذا المعنى تتلاءم مع فكرة مؤداها أن القارئ فى مجتمع تتحدد فيه بدقة أدوار الأفراد والجماعات . وحيث يوجد تمييز واضح بين العمل اليدوى والذهنى فإن ذلك يتضمن فكرة أن هناك فئة قليلة من القراء قادرة على إنتاج الأفكار وتداولها ، فى حين أن الأغلبية لا تستطيع سوى استقبال الأخبار . بعبارة أخرى ، فإن هذا المفهوم يفترض قراء سلبين معدّين كى يتلقوا كل يوم الأخبار التى سرعان ما يسونها فى اليوم التالى لتلقوهم أخباراً جديدة .

(٢) نقد التعريف السائد للموضوعية فى الصحافة من وجهة النظر اليسارية :

أ — يثير أصحاب هذا النقد سؤالاً ، هو : هل توجد حقيقة خارجية يمكن أن توصف تماماً كما هى ؟ . ويؤكدون أن الفكرة التى منها أنه يوجد حقيقة خارجية يمكن إدراك واجبتها بقدر أى تشويه أو تزييف هو خطأ مفهوماً . فإن ما يوجد ليس حقيقة . ولكنه معرفة من نوع ما ، حقيقة لها طابع إنسانى أنتجها الفعل الفردى وحدد شروطها البناء الكلى للمجتمع . فالبورجوازية تعتقد أنها تعرف الحقيقة ، ولكنها لا تعرف سوى الحقيقة الظاهرة للمجتمع الرأسمالى أو الحقيقة التى تعمل لصالح هذا المجتمع أما الطبقات المقهورة فى المجتمع والمستعبدة من السلطة ، فإن هذه الطبقات تصوغ لها رؤية أخرى للعالم . ب — وفى ضوء القول بأن الصحفى عادة ما يكون له منظور قادر على انتقاء الحقائق ، ويميز بين الهام وغير الهام منها ، فإن هذا يعنى أن الصحفى لديه قائمة من الأولويات ، يعتبر على أساسها الحدث المعين بأنه يعد خبراً أم لا . وهكذا يمكن القول إن ما يطلق عليه الموضوعية ليس أكثر من الاختيار المتحيز للأحداث . ونلاحظ أن الصحافة الأمريكية « تعترف بأن العديد من التحقيقات الصحفية لا يتوخى الإنصاف والموضوعية إلا أنها تؤكد لنا على أنها نتيجة للخطأ الإنسانى لا يمكن أن تفسر على أنها عيوب جوهرية فى نظم نشر المعلومات السليمة بصفة أساسية^(١) » . وهكذا فإن الحدس الأساسى للصحفى أى قدرته على التقاط الأخبار من العالم الخارجى الممتد ليس سوى تغطية أو قناع .

ج — إن الوصف الصحفى يفترض أن يكون كافياً بذاته فى حين أن الأحكام أو التقييمات يفترض فيها أن تكون محدودة بحدود العالم الخارجى الذى يتم وصفه ، وأن هناك تأثيراً يمارسه الوصف من خلال التفاعل بين الأخبار والقراء . فإن فكرة التفاعل بين القارئ والخبر تخفى حقيقة الدور الذى يلعبه الفعل الصحفى كوسيلة من وسائل نقل الأيديولوجيا فالأحكام تكون كامنة فى عملية الاختيار . وبهذا المعنى يصبح واضحاً أنه حتى فيما يتعلق بشكل يبدو ظاهرياً أنه وصفي مثل صورة فإنها قد تحمل رسالة أيديولوجية . ليس فقط فيما يتعلق بموضوعها ، بل أيضاً شيئاً يتشكّل بإطارها وفى الزاوية التى تحدد المقدمة والخلفية .

د — إن الفكرة عن الموضوعية فى الصحافة تفرض شكلاً لكتابة الأخبار ، يقوم على الإجابة عن ثلاث أسئلة هى كيف وأين ولماذا ؟ ولكن هذه الأسئلة الثلاثة يمكن أن تكون فى الواقع أداة لإخفاء الذاتية فى انتقاء الأخبار وتحليلها من وجهة نظر الصحيفة .

ه — إن دور الصحفى فى الرأسمالية يتمثل فى أن يبرز صوت وحضور هؤلاء الذين حرّموا من وسائلهم الخاصة فى التعبير والذين ينبغي عليهم أن يستمدوها من (الخبراء) أى هؤلاء الذين أعطوا هذا الامتياز بحكم تقسيم العمل . والصحافة بهذا المفهوم تقدم لهذا القارئ السلبى الأخبار بطريقة لا تسمح له أن يعمل فكره الخاص لكى يستخلص الدلالات الحقيقية لما يقرأه من أخبار .

(١) هيربرت . أ . شيلر ، للتلاميذ بالعلوم ، ترجمة : عبد السلام رضوان ، علم للفرقة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب — الكويت ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٧ .

ثانياً

تحليل لممارسة الموضوعية في الصحافة

بعد أن أشرنا إلى أهمية الصحافة كمصدر لكتابة تاريخ مصر الاجتماعي ، وعرضنا التعريف السائد للموضوعية في الصحافة والذي يتبناه الفكر الغربي المحافظ ، وأبرزنا النقد الذي يوجه لهذا التعريف من وجهة النظر اليسارية ، يمكننا أن نتقل إلى تحليل للممارسة الموضوعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وذلك بناء على نتائج دراسة (١) قمنا بها عن المشكلات والقضايا الاجتماعية المصرية كما أبرزتها الصحافة المصرية في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٢ .

ويمكننا القول إن أبرز نتيجة توصلنا إليها أن هناك علاقة بين الموضوعية وحرية الصحافة لأن مناخ الحرية يسمح بنشر المعالجات النقدية لمشكلات المجتمع وقضاياها . فقد تكشف لنا أن عام ١٩٤٦ قد كان أكثر الأعوام التي عالجت فيها الصحف المصرية الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية التي استغفلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، يليه عام ١٩٥١ . وذلك يمكن أن يفسر في ضوء حقيقة رفع الرقابة عن الصحف في يونيو ١٩٤٥ وإلغاء الأحكام العرفية في أكتوبر من العام نفسه فتتمتع الصحافة بحريتها وأخذت تعبر عن المسألة الاجتماعية . وكذا في ظل حكومة النحاس الوفدية التي رفعت الرقابة عن الصحف في ١٣ يناير ١٩٥٠ ولم تصدر صحيفة إلا بأمر قضائي ولم تمنع صحيفة أو تعوقها عن الصدور . ويؤكد ذلك أيضاً أن عام ١٩٤٧ كان أقل الأعوام التي عالجت فيها الصحف القضايا والمشكلات الاجتماعية حيث ظهرت آثار قمع حكومة إسماعيل صدق وحكومة النجاشي الثانية للصحافة حيث تم إلغاء صحف « البعث » و « الوفد المصري » و « الفجر الجديد » وضرب الحركة الشيوعية في مصر ومصادرة الصحف التي تنشر أنباء المظاهرات . ومن ثم ، يتضح أنه كلما ازداد قدر حرية الصحافة في المجتمع ، تأسع نطاق طرحها لقضايا المجتمع ومشكلاته الملحة ، ازداد احتمال تحقق الموضوعية مع تعدد الأصوات الصحفية وتنوع اتجاهاتها السياسية وانطلاقاتها .

ويمكننا تحديد مقاييس حكمنا على موضوعية ممارسة الصحافة المصرية من واقع سمات الموضوعية وأهميتها كمطلب مهم في الصحافة ، والتي تتضمن ضرورة الاقتراب من الواقع وتحقيق الهدف الأخلاقي الأقصى لمهنة الصحافة . وذلك بوصف الواقع كما هو ، وأن تكون وجهة نظر المسقول عن الوصف نافذة للواقع ومميزة بين المهم والعارض ، وأن يعتمد الوصف على آراء أطراف الحدث أو الموضوع أو آراء الفاعلين الرئيسيين .

من ثم فإن محكات التقييم التي نعتمد عليها لقياس الموضوعية في ممارسة الصحافة المصرية تتضمن :

١ — مقياس الأداء الفعلي ، وذلك اعتماداً على ما كتبه الكتاب في الجرائد المصرية حول القضايا والمشكلات الاجتماعية (١٩٤٥ : ١٩٥٢) . وينقسم إلى :

أ — قياس التحيز والتعصب ، وهو يكشف تحيز الصحيفة لوجهة نظرها الأيديولوجية مع اغفالها باقي وجهات النظر المطروحة في المجتمع .

ب — قياس الأداء مقارناً بالأيديولوجية ، وهو يبين تغليب تبني أيديولوجية ما بغض النظر عن الواقع وما يظهره من مشكلات وتجاهل بعض الصحف عرض وقائع بما قد يؤثر على سلامة أيديولوجيتها .

(١) مجرى حسن خليل ، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام .
تسم الصحافة والنشر ، ١٩٨٦ .

ج — الشمول ، وذلك بقياس فعول المعالجة في مقابل جزئيتها وعرض السلبات والإيجابيات للموضوع الواحد وإبراز أصوات الأطراف المتعارضة بقدر متوازن وبشكل عادل .

٢ — ممارسة النقد الذاتي دليل من دلائل توافر الموضوعية .

٣ — ما وقع من أحداث بعد مرحلة تاريخية ما ، عاجلت فيها الصحافة مشكلات المجتمع وشخصتها بشكل محدد ، أثبت صدقه الأحداث اللاحقة (مثال قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، باعتبارها تأكيداً للنقد الاجتماعي في المرحلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، والذي أبرز ظواهر الانهيار في المجتمع) .

ونقتصر في عرضنا لممارسة الموضوعية في الصحافة المصرية (١٩٤٥ — ١٩٥٢) على اختيارنا لممارسة يسارية وأخرى يمينية وممارسة وسطية .

كما نبين من نتائج دراستنا — السابق الإشارة إليها — فعول معالجة الصحافة المصرية* بعمامة للمسألة الاجتماعية التي احتلت في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، وانتقاعها المميز بين المهم والعارض وقتذاك . ونستدل على ذلك بارتفاع وتميز مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب واختفاء العدالة الاجتماعية حيث كانت الشغل الشاغل للصحافة المصرية ، ومن ثم عملت على تبعية الرأي العام للاعتقاد في أهمية تحقيق المساواة والعدالة بين طبقات الشعب . مع ملاحظة تقارب اهتمامها بالقضايا الاجتماعية الأخرى كقضايا تالية في الأهمية للقضية الأساسية المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية .

وتمثل تلك القضايا في القضية التعليمية التي تبرزها الصحافة أكثر مما تلاها بما ينعكس الوعى الصحفى بأهمية توفير العقول المصرية لإدراك مشكلاتها الحقيقية . ثم يظهر حرص الصحافة على كشف مشكلات الساعة المتفاقمة في أعقاب الحرب ، ألا وهي القوم والغلاء وارتفاع الأسعار . بالإضافة إلى مشكلة الأمراض الاجتماعية التي عانى منها المجتمع المصرى .

تلاها قضية وضع المرأة ودورها التي تميزت عن المشكلة الصحية وسوء التغذية حيث إن المشكلة الأخيرة قد قلت نسبياً ، وذلك يرجع إلى أن عام ١٩٤٧ كان آخر الأعوام التي شهدت الأوبئة في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ مما يكون له بعض الأثر في الحد من إبرازها نسبة إلى القضايا الأخرى . ونرى أن قضية وضع المرأة ودورها قد تميزت عن القضايا التي تليها نتيجة لازدياد الجدل حولها بعد صدور قرارات المؤتمر النسائي في ٢١ ديسمبر ١٩٤٤ الذى طالب فيه بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق .

ولكن هذا لا يعنى أن المشكلة العمالية قد سقطت من اعتبار الصحف المصرية وقتذاك ، حيث إنها حظيت باهتمام متقارب وإن كانت قد جاءت في مرتبة تالية لقضية المرأة .

كما أن الإسكان والسكان قد نالا بعض الاهتمام من الصحافة المصرية رغم حداثةهما كقضايا اجتماعية ملحة وقتذاك .

وفي تحليلنا لطريقة كتابة المواد الصحفية التي قمنا بتحليلها (٤١٦ مادة رأى) ، وضعنا إطاراً للتحليل يقوم على النقاط

التالية :

— التعميم (بدون أمثلة) .

— البرهنة باستخدام شواهد تاريخية أو معتقدات دينية أو عوامل فنية تكنولوجية .

* تكلت مادة الرأى المخللة من مايو ١٩٤٥ إلى يوليو ١٩٥٢ في عدد (٤١٦) مقالاً وعود رأى .

— الاعتماد على الآراء الشخصية .

— الاعتماد على المصادر .

— التنبؤ .

— التشخيص مع اقتراح الحلول .

— إبراز الأسباب والدوافع .

ووفقاً لهذا الإطار التحليلي تبين لنا أن الأولوية الأولى كانت للآراء الشخصية حيث وردت في ٣٩٥ مادة رأى . تلاها الاهتمام بالبرهنة باستخدام شواهد أو معتقدات أو عوامل فنية أو إبراز أمثلة ، ووردت في ٣٥٨ مادة رأى . ثم جاء الاهتمام بالتشخيص مع اقتراح حلول في ٢٨٥ مادة رأى . وفي المرتبة الرابعة جاء التعميم بدون أمثلة أى صياغة تعميمات جارفة في ٢٤٥ مادة رأى . ثم إبراز الأسباب والدوافع في ٢١٢ مادة رأى ، ثم التنبؤ في ١٠٨ مادة رأى ، وأخيراً الاعتماد على المصادر في ١٠٠ مادة رأى .

وتبين من نتائج الدراسة أنه كلما تمتعت الصحف ببعض الحريات ، تعددت طرق الكتابة في مواد الرأى . فقد أظهرت النتائج أن الأعمام التى تم فيها رفع الرقابة عن الصحف وإلغاء الأحكام العرفية هي أكثر الأعمام اهتماماً بإبراز طرق مختلفة ومتعددة لكتابة الرأى الصحفى . ونجد أن أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ كانت أكثر الأعمام على التوالى لإبرازاً لأسباب ودوافع المشكلات والقضايا الاجتماعية . مما يعكس محاولة موضوعية للصحافة المصرية وقتذاك لتحقيق التغير الاجتماعى بكشف واقع المجتمع وما هو موجود فيه . كما نجد أن كتابات الرأى قد اهتمت بذكر مصادرها الصحفية من عام ١٩٤٩ لخشيته قبل ذلك من النتائج التى تترتب على الكشف عن المصادر الصحفية والتى تمثل في البطش بهذه المصادر ، خاصة فترات الحكومات التى سادت فيها سياسة اضطهاد حريات الصحافة .

وهنا نشير إلى أن انتشار المشكلات والقضايا الاجتماعية في معالجات الصحف المصرية بعامة (الأهرام ، وأخبار اليوم ، وروزاليوسف ، وبت النيل ، ومصر الفتاة / الاشتراكية ، واللواء الجديد ، والأساس ، والوفد المصرى ، وصوت الأمة ، والبعث ، والإخوان المسلمون ، والدعوة ، والفجر الجديد ، والملايين) وإن كان يبين شمولية المعالجة الصحفية للمسألة الاجتماعية بأبعادها ، إلا أنه يبينى علينا أن نوضح مدى التحيز الأيديولوجى في الصحافة من حيث التهوين من قضايا معينة وتضخيم أخرى متأثرة بإطارها الأيديولوجى أو بموقفها الأساسى .

هنا نقصر على ثلاث جرائد* تمثل ممارسات أساسية كى نبين أدعاءها الفعلى لقياس موضوعية ممارساتها ، وهى : جريدة « الملايين » ماركسية الاتجاه ، وجريدة « الإخوان المسلمون » يمينية الاتجاه ، وجريدة « الأهرام » كتمارسة وسطية تقع فيما بينهما .

(١) جريدة « الملايين » :

وقد تبين من نتائج التحليل أن « الملايين » قد عكست اتجاهها الماركسى بمعالجة كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية معالجة اتسمت بالشمول والترابط . وأبرزت مشكلات الطبقات الفقيرة التى تمثل الأغلبية ألا وهى عدم المساواة بين طبقات

* جريدة للملايين الأسبوعية ، أسسها « حنتو » منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى في ٢٢ أبريل ١٩٥١ حتى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ . كان رئيس تحريرها وصاحبها هو « أحمد صادق حرم » . ولد حلتا منها عدد (١٧) مادة رأى . وجريدة الإخوان المسلمون اليومية ، أسسها حسن البنا لساناً لحال جماعة الإخوان في ٥ مايو ١٩٤٦ إلى أن صدر قرار حل الجماعة في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ وتم شطب اسم الجريدة بطرح ٢٣ مارس ١٩٤٩ . ولد حلتا منها عدد (١٢) مادة رأى . وجريدة الأهرام قد حلتا منها عدد (٩٤) مادة رأى .

الشعب، والعدالة الاجتماعية . ثم أكدت على المشكلة العمالية ، ثم مشكلة التلّاء وارتفاع الأسعار . ولم تغفل القضايا والمشكلات الأخرى التي تنسم بها المسألة الاجتماعية وقتذاك . وهي قضية وضع المرأة ودورها ، والقضية التعليمية ، ومشكلة الأُمراض الاجتماعية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة الإسكان .

ونلاحظ من نتائج الدراسة أن « الملايين » قد تحيزت لوجهة نظرها الأيديولوجية ولم تشر إلى وجهات النظر الأخرى التي تضاد منظورها الماركسي . وذلك يتضح من تناولها لمشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية . فأبرزت جوانب معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ، وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة . وأوضحت أن الأسباب في ذلك ترجع إلى سوء توزيع الملكية الزراعية ، وفشل السياسات الحكومية في توزيع الثروة والدخل ، ومقاومة كبار الملاك لفكرتي تحديد الملكيات أو فرض ضرائب ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأقطان الزراعية ومستأجريها ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب ، ووجود الاستثمار الذي يسند الأوضاع البالية . وأكدت على عدد من الحلول للمشكلة تمثلت في: نزع الملكيات الزراعية فوق حد أعلى معين مع تعويض أصحابها وإعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين وأن الإصلاح الزراعي هو أمل الفلاحين والإصلاح الضرائبي بفرض ضرائب عالية جلتا على الدخول والتركات الكبيرة وتخفيف العبء الضريبي على الفقراء ومن تشريع جديد لحماية صغار المستأجرين من تعسف ملاك الأراضي الزراعية .

أما القضية العمالية فقد تناولتها « الملايين » . وأكدت على ازدياد نسبة البطالة ومعاناة العمال من القهر وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل . وركزت الأسباب في التقصير الحكومي ومحاصرة الحكومة للحركة العمالية وتعسفها لجزء العمال . وأكدت في الحلول على ضرورة إنشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوق العمال وتوحيدهم وتحسين مستواهم ، وضرورة إصدار تشريعات وقوانين العمل . وأكدت على حقهم في الإضراب عن العمل . وأوضحت أن مشروع قانون الحد الأدنى للأجور لن يترتب عليه زيادة جديدة في الأجور إلا بنحو ٥% من جملة ما يدفع وقتذاك ، ولن تصل الزيادة في تكاليف الإنتاج إلا بنحو ١% وإذا أدخلنا ما يترتب على رفع الأجور من رواج للمنتجات لانخفضت النسبة إلى العدم . وأوضحت أن أصحاب الأعمال لن يضاروا من القانون .

كما أظهرت مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار والغلاء لفشل سياساتها والاحتكار والمال الفاقص . وأبرزت ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية للبلاد وعلى الأسعار والقوانين . ووقفت إلى جانب قضية المرأة ، مبينة نظرة الرجل للمرأة نظرة متعصبة وظالمة . وأكدت على حق المرأة المصرية في العمل وتأدية الضرائب والحقوق السياسية التي يقرها الدستور وحقوقها في التصويت والدفاع عن حقوقها داخل البرلمان والترشيح لعضوية المجالس النيابية كى تغير كثيراً من الأوضاع . كما عالجت القضية التعليمية ، وأبرزت عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظراً لارتفاع المصروفات . مشيرة إلى ضرورة أن يكون التعليم مجانياً بالفعل ، وأن يكون تعليمياً واحداً بالنسبة لجميع المواطنين لأن التعدد يتتالي مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي تضمنه الإعلان الدولي لحقوق الإنسان . وأبرزت لطفه حسين الوعود التي ارتبط بها أمام الشعب كوزير ، مؤكدة أن آلاف الطلبة في الجامعات مهددون بالفصل بالحرمان من الدراسة إذا لم يدفعوا رسوم الالتحاق مقدماً وعشرات الأكواف من طلبة الثانوية مهددون بالحرمان من الدراسة إذا صلبقوا ما قاله طه حسين حين أعلن أن التعليم الثانوى أصبح مجانياً . وبينت فساد الإدارة الحكومية ومعاناة ملايين الكادحين من عجز التغذية والمجوع وأن على الدولة أن تكفل للمواطنين المعيشة الكريمة وتؤمنهم ضد المرض . وأشارت لأزمة المساكن بالنسبة للفقراء فأخذت تحت على تشييد المساكن الشعبية كحل .

من هنا ، يمكننا القول إن « الملايين » أخذت تعكس الشعور العام برفض الواقع الاجتماعي والحث على تغييره من منطق اتجاهاتها الماركسية . فقد عكست المسألة الاجتماعية من منظور كلي وشامل ، إلا أنها تميزت لقطاع الأغلبية من المستأجرين الزراعيين والعمال ولم تكن بإبراز أصوات الأطراف الأخرى وهي الملاك وأصحاب الأعمال .

وهكذا يتضح أنه قد توافقت بها مقاييس الإقتراب من الواقع والتمييز بين المهم والعارض . إلا أن وصفها للمسألة الاجتماعية لم يعتمد على آراء أطراف الموضوع .

(٢) جريدة « الإخوان المسلمون » :

هي واحدة من صحف جماعة الإخوان ، إلا أنها تميزت عن بقية صحف الجماعة بكونها صدرت في فترة حققت فيها الجماعة انتشاراً واسعاً ووصلت إلى قمة نشاطها .

وقد تبين من الدراسة أن الأسباب الكامنة وراء الاهتمام المتزايد لدى جريدة « الإخوان المسلمون » بمواد الرأي التي تبرز القضايا والمشكلات الاجتماعية يمكن إرجاعها إلى انتشار الدعوة وحتمية تحديث الجماعة لموقفها الفكري من القضايا العامة .

كما أظهرت النتائج أن الجريدة قد شغلتها القضية التعليمية بخاصة مما يعكس رؤيتها لأهمية الجانب التعليمي الذي يشكل عقل المجتمع . ثم مشكلة الأمراض الاجتماعية بهدف تظهير المجتمع من الفساد . ووردت بها مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، متقاربة مع اهتمامها بإبراز الأمراض الاجتماعية . مما يعكس عدم تغليب تبني أيديولوجية ما على ما يظهره الواقع من مشكلات حاسمة . وإن كانت قد عنتت بإبراز جانب أكثر من الآخر ، فأنها قد أظهرت كافة القضايا والمشكلات مثل التكوين والغلاء ، والمشاكل الصحية ، والمشكلة العمالية ، وقضية وضع المرأة ودورها من المنظور الإسلامي .

وقد تبين أيضاً أن جريدة « الإخوان المسلمون » قد عالجت المسألة الاجتماعية في إطار مترابط غير جزئي .

كما اهتمت الجريدة بتناول الجاليات الأجنبية أثناء عرضها لأسباب تفاقم القضايا والمشكلات الاجتماعية وكذلك رجال الدين الرسميين كأسباب لتدهور المجتمع في مصر من وجهة نظر أيديولوجية الإخوان .

وطبقاً للنتائج لم يرد بالجريدة ذكر أدوات إحداث التغيير في المجتمع مما يعكس حرص الجماعة على تطبيق أيديولوجيتها الاجتماعية بنفسها . وذلك يرجع إلى اعتماد الجماعة على العنف السياسي الذي يعكس فقدان التوازن بين ما هو كائن والمجتمع الإسلامي الذي ينبغي أن يكون .

كما تبين أن جريدة « الإخوان المسلمون » قد عالجت المسألة الاجتماعية بما يجعل الرأي العام أكثر استعداداً للتغيير الجذري ولكن بالرؤية التي تنبثق من اتجاه الجماعة مما يعكس العلاقة بين الاتجاه السياسي الذي تعبر عنه الجريدة وبين وجهة النظر التي تدعو إليها في الجانب الاجتماعي .

فعندما تناولت القضية التعليمية ، أبرزت سوء السياسة والأهداف التعليمية وخلافها حول سياسة إرسال البعثات التعليمية إلى الخارج . كما تبينت لنا معالجتها النقدية لمناهج الدراسة . فأكدت على سطحية التعليم الذي لا يسعى إلا لتخريج الموظفين الحكوميين ولتخريج المعلم مجرد آلة تتحرك بإرادة الغير لا رأساً مفكراً بمبادئ وأهداف . وبنيت خطأ المسئولين في الاهتمام بتغيير أشكال البرامج التعليمية دون الاهتمام بالتربية المتعلقة بالنفوس والعقول والقلوب . وهاجمت الذين يلحقون أبنائهم بالمدارس الأجنبية لأن المتخرج منها يتسلخ عن كيانه القومي وماضيه الإسلامي . ودعت إلى مقاطعة الثقافة الاستعمارية

التي تفسد الأخلاق وتضعف العقول . وأشارت إلى وجوب أن تعُدّل الحكومة في سياستها بصدد إرسال البعثات إلى الخارج ، وتحاول ترقية تعليمها في الوطن نفسه ، واستقدام خبرات أجنبية إلى مصر لا العكس ، واستحضار معدات وأجهزة علمية حديثة من الخارج . وأشارت للمدرس الصالح وأنه لا بد أن يكمل من دينه وتاريخه ما قد يكون في المناهج من نقص .

وفيما يتعلق بمعالجتها لمشكلة الأمراض الاجتماعية ، فقد أبرزت انتشار البغاء وتعاطى المخدرات والإسراف والمخسوية والوساطة واستغلال النفوذ نتيجة لفساد الحكومة وتناقض مواقفها حيث تنفق على الشيء وضده بلا انجاء معين ولا هدف واضح .

وعندما عالجت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، فقد أبرزت أن الحكومة تعنى بالأغنياء وتترك الفلاح لفقره والعامل لتسكمه . ورأت أن الاستعمار والمدنية الغربية هما المسئولان عن نشر الفقر والبؤس في مصر . وأكدت على ضرورة الإصلاح الاجتماعي . كما أشارت الجريدة إلى مسؤولية الحكومة في استمرار ارتفاع أسعار السلع والغلاء وتفشي الأمراض والأوبئة وانتشار سوء التغذية .

كما أوضحت أن المشكلة العمالية تنحصر في ازدياد نسبة البطالة التي نتجت عن استغناء الإنجليز عن العمال بعد انتهاء الحرب العالمية وترحيل الحكومة لمن لاحقة له إلى بلده . وأكدت على أهمية القيام بمشاريع صناعية عمليّة تفتح مجالات للعمل والكسب .

أما موقفها من قضية المرأة ودورها ، فقد تبين في رؤيتها لضرورة النهوض بمستوى المرأة إلى قمة الكمال في المعرفة والتدريب . وهاجمت أعضاء مجلس الشيوخ الذين ينافقون عن اقتراح اشتراك المرأة المتعلمة في الانتخابات .

ومن ثم يتبين أن رؤية جريدة « الإخوان المسلمون » التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، قد أُلقت الضوء على تصورها الشامل والكوني لضرورة إصلاح المجتمع وتغييره بناء على الفكر الإسلامي والتراث العربي والعلم العالمي مع الابتعاد عن الفكر الغربي الاستعماري التقالي ، وذلك في صورة نقدية للنظام القائم في جميع النواحي والمسائل المجتمعية مما يعكس تحيزها لوجهة نظرها مع إغفالها باقي وجهات النظر . إلا أنها عالجت ما يظهره الواقع من مشكلات ولم تكف بعرض جزء دون الآخر .

(٣) جريدة الأهرام :

يمكننا أن نلاحظ من نتائج الدراسة ، وعى جريدة الأهرام بإبراز المشكلة الاجتماعية الأولى في المجتمع المصري وقتذاك ألا وهي عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية . وأعطت الجريدة اهتماماً مقارباً للقضايا الاجتماعية الأساسية وعلى رأسها القضية التعليمية . ثم أوردت قضايا ومشكلات متصلة بمحاجات الجمهور في مرتبة تالية كالفلاء وارتفاع الأسعار ، ووضع المرأة ودورها ، وسوء التغذية والمشكلة الصحية والعمالية ومشكلة الإسكان والسكان . إلا أنه قد تبين أن الأهرام لم تعط الأمراض الاجتماعية اهتماماً بارزاً ، مع أن الأمراض الاجتماعية كانت منتشرة في معالجات الصحف الأخرى — ماعداً الوفدية — وهذا من شأنه أن يعكس دون شك موضوعية الأهرام في إبراز القضايا الاجتماعية الأساسية ، والإقلال من معالجة القضايا غير المحددة والتي تشوبها الاتهامات غير المؤكدة ، أو القضايا غير الملحة وقتئذ كالإسكان والسكان .

وقد ذكر « إبراهيم عبده » رأيه في جريدة « الأهرام » بقوله إنها لا تعالج حدثاً إلا من الناحية الموضوعية .^(١)

(١) إبراهيم عبده ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

ومن واقع دراستنا التي أشرنا إليها ، يمكننا استخلاص استدلالات حول طرح جريدة الأهرام للقضايا والمشكلات الاجتماعية دون أن نلتزم بوجهة نظر حزبية أو اتجاه سياسي محدد وذلك لدورها موجهة للمجتمع ككل وليس فئة أو طبقة أو جماعة بعينها .

كما تبين عزوف « الأهرام » عن إبراز قضايا تم حلها بعض الشيء ، وعلى سبيل المثال فالقضية التعليمية قد انخفض إهتمام الجريدة بها خلال عامي ٥١ ، ١٩٥٢ حيث إن حكومة الوفد قد أصدرت القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ بتعميم المجانية في المرحلة الثانوية ، وقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ لتنظيم التعليم الثانوي وتوحيد المناهج ونظم القبول والامتحانات . بالإضافة إلى ذلك فإن « الأهرام » لم تعالج القضايا والمشكلات الاجتماعية في إطار جزئي ، وإنما عكست نمطا مترابطاً في معالجتها حيث بينت أن المشكلة الواحدة مرتبطة بالمشكلات الاجتماعية الأخرى .

ونلاحظ من النتائج أن « الأهرام » كانت تؤيد الحلول الإصلاحية التي يكون من شأنها بقاء الوضع على ما هو عليه ، فهي لا تريد بأي حال أن ينهار النظام القائم . وعندما عاجلت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فإنها عنت بإبراز حلول مقترحة لمواجهة المشكلة بإسنادها للمسؤولين والمشرعين وأفراد الشعب في إطار إصلاحى . وأشارت إلى إدراك الحكومة للمشكلة ، وبينت الإصلاحات التي تبنتها الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية للتخفيف عن صغار الفلاحين وبيع أراضي الحكومة لهم بشروط سخية مع فرض الضرائب التصاعدية بحيث تنصف الفقراء ولا تظلم الأغنياء . كما أوضحت رأى كبار الملاك الذين هاجموا اقتراح تحديد الملكية الزراعية ، ونادوا بتنمية الثروة والحث على العمل واستصلاح الأراضي البور وبيعها لصغار الزراع . وأكدت الجريدة ازدياد التفاوت بين الأغنياء والفقراء بما يجعل بانيار دولة الأغنياء الذين عليهم أن يبادروا بمساعدة الفقراء بالبر والإحسان والزكاة . وأشارت إلى جدولى مشروع الضمان الاجتماعى الذى تقررته الحكومة .

ومن ثم يتبين لنا أن « الأهرام » قد أبرزت أصوات الأطراف المتعارضة بشكل متقارب فعكست رأى الفقراء وصغار المستأجرين ورأى كبار الملاك دون التحيز لأحدهما ودون تبني أية أيديولوجية واضحة المعالم .

وفي تناولها للقضية التعليمية ، أبرزت عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظراً لارتفاع المصروفات وأشارت مرة واحدة برفض تكافؤ الفرص التعليمية على أساس أن كثيراً من العلم لأغلبية الشعب ليس له لزوم (أحمد الصاوى محمد ، عمود مائل ودل ، ١٧/٤/١٩٥١ عن رأى محمد كامل أمين بوزارة الشؤون) محاولاً أن يظهر أهمية تكافؤ الفرص العلاجية أكثر من التعليم . إلا أن هذا منطق غير مقبول وإن كان له ما يبرره تاريخياً حيث إنه طرح بعد تعميم المجانية في المرحلة الثانوية أى بعد إتاحة تكافؤ الفرص في المجال التعليمى الثانوى . وقد تبين أن الجريدة قد أتاحت لكل مسئول وصاحب رأى متخصص أن يطرح فكره بخصوص القضية التعليمية وسبل إصلاح التعليم .

وعندما تناولت مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار ، طرحت رأياً يرى ضرورة تدخل الحكومة ورأياً آخر ينادى بتسهيل حركة التصدير والاستيراد . ومن ثم يظهر لنا عدم انتهاء الجريدة لسياسة أيديولوجية واحدة مما انعكس على معالجتها للمشكلة .

كما تبين خطتها التحريرية الشائع عند تناولها لقضية المرأة ، فأكدت حق المرأة في العمل السياسى وردود الفعل الاجتماعية إزاء هذا الحق المنبثق عن المناصرين والمعادين والحذرين في اتخاذ موقف مشدد ، وذلك يعكس سياستها التحريرية التى تتيح لكل الآراء مجالاً للنشر في سياقها . كما فححت باب النشر للمتخصصين وذوى الرأى كافة . كما حرصت عند معالجتها للمشكلة العمالية على الحقوق العمالية فأخذت تدافع عنها منادية بضرورة إصدار تشريعات وقوانين العمل وضرورة تشجيع الصناعات

الوطنية وتشغيل الحكومة للعمال المتعطلين وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل . ونادت بضرورة مساهمة الهيئات الخاصة مع الحكومة في مكافحة البطالة بإنشاء المصانع والمشروعات الكبرى . وأنه يمكن امتصاص جزء من الأموال المدخرة بإنشاء مصانع يساهم فيها كبار الملاك الزراعيين وكبار الموظفين وكبار التجار بنسب أرباح معروفة تخصص لهم . وأبرزت — بمعالجة موضوعية واعية — ما سيكون عليه الأمر في حالة عدم حل المشكلة العمالية .

وأخذت تدافع عن مصلحة الأغلبية من محدودى الدخل حيث اعترضت على إعلان زيادة أجور المساكن الذى سيضر محدودى الدخل ويفيد طبقة الملاك وأكدت على سياسة بناء المساكن الشعبية التى تستفيد منها أغلبية المواطنين .

من هنا يمكننا القول إن جريدة الأهرام قد اتسمت في معالجتها للمسألة الاجتماعية بالشمول حيث عرضت الكليات والجزئيات وأبرزت الأصوات المؤيدة والمعارضة كافة ، بقدر متوازن وبشكل عادل .

خاتمة :

وهكذا يمكن القول — إذا طبقنا محكات تقييم الموضوعية التى أشرنا إليها من قبل — إن الصحافة المصرية ، وذلك من واقع دراستنا التفصيلية التى اعتمدت على تحليل المضمون في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، قد مارست الموضوعية بدرجات متفاوتة في معالجتها لمشكلات المجتمع المصرى في هذه الحقبة .

وإذا كنا لا نجد لى تيار سياسى في هذه الحقبة محاولات بارزة في النقد الذاتى الذى من شأنه أن يكشف عن قصور النظر إلى مشكلة ما مما قد يعد ضعفا في ممارسة الموضوعية ، فيكفى أن المعيار الأخير للموضوعية قد انطبق على ممارساتها بشكل بارز . ونقصد بهذا ، قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كدليل على توافر الموضوعية للكتابات الصحفية المصرية التى اشتد نقدنا لنظام ما قبل الثورة (١٩٤٥ — ١٩٥٢) وبرزت دعوتها للتغيير الاجتماعى الجلىرى .

كما أكدت الأحداث اللاحقة لثورة يوليو ١٩٥٢ وبرنامج التغيير الاجتماعى الذى تبنته التشخيص الذى سبق للصحافة المصرية أن قدمته لجوانب الخلل في النظام الاجتماعى المصرى .

ويمكننا القول إن سجل الصحافة المصرية في المرحلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ يؤكد أن الموضوعية ليست هدفاً بعيد التحقيق ، بل أنها يمكن أن تتحقق بشرط توافر حرية التعبير وتعدد الرأى الصحى .

مناقشة

(١) د . سيد عشاوى :

هل المقصود عندما نتحدث عن الصحافة كمصدر موضوعى — هل « كموضوع » في حد ذاته أم « موضوعى » من « الموضوعية » كاتجاه فكرى في العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية بمعنى الحياد وعدم التحيز ؟ فكما أتصور ليست الصحافة « مصدراً موضوعياً » وإن كانت مصدراً من المصادر الأساسية في دراسة التاريخ الاجتماعى .

وهناك التقييم المثالى اللائق عندما نظرت إلى صحيفة « للملايين » وقالت في وصفها للقضية الاجتماعية أنها لم تعتمد على آراء وأطراف مختلفة للموضوع . فهل من الممكن أن نطلب من صحافة رأى — معبرة عن تيار معين ماركسى مثلاً كما يحدث الآن في جريدة « الأهالى » — نطلب منها أن تعبر عن رأى الحكومة أيضاً ؟

أيضاً بالنسبة لجريدة « الأهرام » إن حكمها عليها كمصدر موضوعى تعرض للكليات والجزئيات وأبرز الأصوات المؤيدة والمعارضة كافة بشكل متواز يحتاج إلى إعادة نظر .

(٢) أ . طه سعد عثمان :

فترة الدراسة كانت حافلة بالمجالات العمالية التى كان لها اتجاه واضح والثى حررها العمال ، سواء أكانت مجلاتهم الخاصة أو المجلات التى استأجروها . فهل أطمع من د . نجوى إذا كانت قد أطلعت على هذه المجلات أن تقدم رؤية صحافة العمال من حيث الموضوعية ومن حيث معالجة القضايا الاجتماعية التى أثرت في المجتمع المصرى في فترة الدراسة ؟

(٣) أ . عطية الصيرفى :

كنت أود لو أن د . نجوى وضعت عينها على موقعين واضحين :

أولاً : موقف الصحافة المصرية عام ١٩١٩ من الثورة وأحداثها .

ثانياً : موقف الصحافة المصرية من اقتسام ثمار ثورة ١٩١٩ وخاصة في أعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٤ .

(٤) د . زكى البحيرى :

في تصورى أن الصحافة لا تصلح كمصدر وحيد لدراسة التاريخ ، وإنما تصلح كمصدر لبعض المعلومات بما تحمله من دراسات وقضايا ذاتية مختلفة تحمل شخصية الكاتب وعارض الموضوع فضلاً عن أنها تحمل وجهات نظر سياسية مختلفة . فمثلاً جريدة « الشعب » تحمل وجهة نظر الإخوان المسلمين في الآونة الأخيرة وقبل ذلك كانت تحمل وجهة نظر « مصر الفتاة » . ونفس الشيء بالنسبة لجريدة « الأهرام » والتى ظلت طوال تاريخها محتلة .

إن المقارنة بين وجهات نظر الكتاب بين أمس واليوم غير دقيقة لأن هناك فارقاً بين الواقع المُعاش وبين ما كان يُكتب في الصحافة . الملاحظة الأخرى أن شكل الموضوعية الذى وُجد في الأربعينات بالنسبة لبعض الجرائد كان مرجعه أن هذه الفترة نفسها شهدت احتدام الصراع الاجتماعى خاصة بالنسبة للطبقة العاملة المصرية ، وبالتالي بدأت تطفو على السطح قضايا لم تكن مطروقة من قبل . لقد حاولت الصحافة في الأربعينات أن تكون موضوعية لأنها حاولت أن تعبر عن الواقع المرفوض من أغلب الطبقات الاجتماعية الموجودة في مصر باستثناء الطبقة الأرستقراطية والإقطاعية ، ولكن هذه الموضوعية لا يميز سحبا على فترات تاريخية أخرى .

الموضوع الأخير هو أن الصحافة كمصدر للمعلومات التاريخية تحمل خطراً يجب التحلير منه . فعلى سبيل المثال الآن المعلومات التى توردها الصحف في أغلبها تأتى من مصادر غربية وتحمل أيديولوجية غربية وهي تركز على قضايا معينة يريد الغرب أن يروج لها في بلدان العالم الثالث .

(٥) أ . جمال زهران :

أولاً : إن البحث قد قسم وجهات النظر إلى موقفين متطرفين .. وأنا أسجل اعتراضى على كلمة « متطرف » خصوصاً أنها في غير موضعها . هناك اتجاهان رئيسيان وبينهما اتجاهات كثيرة في مسألة الموضوعية .

ثانياً : واضح أن د . نجوى ترى أن فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ كانت فترة تتسم بحرية التعبير ، وهذا أمر يثير جدلاً وخلافاً شديداً بين الاتجاهات السياسية . وحتى في الوسط الأكاديمى هذا الأمر مازال محل جدل شديد .

والسؤال هنا هل حرية الرأى في حد ذاتها تعتبر مؤشراً للموضوعية ؟ وما دور « حارس البوابة » كما يسمى في الدراسات الإعلامية ؟ أعتقد أن هذا الدور ملموس فمنصب الرقيب يعادل تقريباً منصب رئيس التحرير .

ثالثاً : هل هناك إمكانية لوجود موضوعية بصفة عامة في الصحافة المصرية ؟ في اعتقادى أن الأمر محصور بين رؤوس ثلاثة أساسية هي التى نتحد من مسألة الموضوعية . أولاً السلطة ثم الفرد ثم أخيراً الجماهير . وفي تصورى أن الصحفى كلما اقترب من السلطة أصبح معبراً عنها وبالتالي يعتمد عن الموضوعية بمقدار اقترابه من هذا الالتزام .

أما لو حدث العكس فإنه يستطيع أن يجمع بين الالتزام بقضايا الجماهير والموضوعية في تناول هذه القضايا .

رابعاً : أن الموضوعية مسألة نسبية ولا بد أن نقر بهذا . أما الالتزام الذى يضعه الكاتب على نفسه فهو المعيار الوحيد لقياس الالتزام والموضوعية عند كل كاتب .

(٦) أ . حماد إبراهيم :

إن الباحثة قد ارتادت أرضاً بكراً في مجال الدراسات الصحفية ، حيث خرجت بنا من مجال التأريخ للمواقف السياسية للصحافة المصرية إلى مجال التأريخ لمواقفها الاجتماعية .

ومع ذلك فإن الدراسة تُعطي إجماعاً بأن الصحافة المصرية تصلح كمصدر موضوعى للتأريخ للقضايا الاجتماعية . وهذا يثير مشكلة أساسية هي مشكلة العلاقة بين الصحافة ومؤسسات صنع القرار السياسى . فنحن نعرف كحقيقه تاريخية أن القضية الاجتماعية كانت تال اهتماماً في المؤخرة قبل ثورة عام ١٩٥٢ على مستوى مؤسسات صنع القرار السياسى ، وتتبع القرارات المعنية بالقضايا الاجتماعية في هذه الفترة يقدم أدلة موثقة في هذا المجال . فإذا كانت الدراسات الصحفية تشير إلى أن القضايا الاجتماعية تحتل مرتبة متقدمة في اهتمامات صحف العينة ، ففي هذه الحالة نشعر بفجوة كبيرة بين الصحافة ومؤسسات صنع القرار . وفي هذه الحالة من الضروري أن نحدد موقف مؤسسات صنع القرار وتأثيرها على المعالجة الصحفية لهذه القضايا .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو ما جدوى أن تستمر الصحافة — على الرغم مما يسمى بتجربة التعددية الحزبية قبل عام ١٩٥٢ — في صراع حول القضية الاجتماعية بينما مؤسسات صنع القرار السياسى في وإد آخر . في هذه الحالة لا يتعدى دور الصحافة دور « الديكور الديمقراطي » الذى لا يمكن أن يساهم في التغيير الاجتماعى .

القضية الثانية هي أهمية المنطق الداخلى للحركات السياسية . والذى يلغى إلى التركيز عليها هو ما أشارت إليه د . نجوى خليل من أن صحيفة الإخوان المسلمين في هذه الفترة قد ركزت على القضية الاجتماعية من زاوية واحدة وهي زاوية القضايا التعليمية . فالتركيز على القضية الاجتماعية من زاوية التعليم بالنسبة للإخوان المسلمين يعود إلى سبب أساسى ضمن أهداف حركة الإخوان المسلمين نفسها . فقد بدأ الإمام حسن البنا بالتركيز على الدور التربوى لصحافة الإخوان المسلمين على أمل أن هذا الدور التربوى سوف يأتى على المدى الطويل بتشكيل قوة ضاغطة تستطيع أن تغير الأمر الواقع . وقد جاء الوقت الذى انتقل فيه حسن البنا إلى حيز مخاطبة الخاصة وعلى رأسهم الملك في شأن تطبيق الشريعة الإسلامية .

القضية الثالثة أثارها د . زكي البحري ، والحقيقة أنني أخالفه في مفيه لدور الصحافة كمصدر تاريخي . لأن، يمكن تصحيحه إلى أمرين : الأول هو الاعتقاد على الصحافة كمصدر في التأريخ العام لحركة المجتمع ، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون مصدراً أولياً أو مصدراً ثانوياً تبعاً لعلية البحث والأهداف التي يروجها . أما إذا كان ذلك في مجال كتابة تاريخ الصحافة ، فإنه لا يمكن أن لا يكون مطلقاً وإنما يخضع لتوعين من النقد . أولاً النقد الداخلي للصحيفة من حيث إنها مؤسسة إعلامية ذات إمارة وتوجهات ، وهذا مجموعة أفراد وتتوجه إلى جمهور نوعي محدد وتصدر لفترة زمنية تتيح الاعتقاد عليها أو لا تتيح ، يومية أو أسبوعية أو شهرية ، وتصدر باسم حزب من الأحزاب أو قوة سياسية ما .. والنقد الخارجي الذي يقوم على رصد حركة التفاعل بين الصحفية والقوى الاقتصادية الاجتماعية السياسية السائلة والمسيطرة وتأثير العلاقات بين القوى المسيطرة على نوع المادة الصحفية الموجودة فيها ومن ثم على مواقف الصحفية والصحفيين .

(٧) أ . عزة وهسي :

سؤال محدد في كيفية تجاهل الصحافة الوفدية في هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر . وخصوصاً مع ما شهدته السنوات التالية للحرب العالمية الثانية من تصاعد لتيار « الطليعة الوفدية » باتجاهاتها التقدمية حتى أنها شكلت قوة ضاغطة على قيادة الوفد ، وكلنا نذكر مقالات د . مندور والرحوم عزيز فهمي .. فكيف يمكن تجاهل هذه النوعية الهامة من الصحافة ؟

(٨) أ . فتحية محمود :

بالنسبة لموضوع الصحافة كمصدر للتأريخ أرى أن الصحافة تُعامل بنوع من الشك في هذا الخصوص . وهذا راجع إلى قوانين الرقابة والأحكام العرفية من جانب الدولة . وسواء أكانت الصحيفة يسارية أم يمينية فإن إطارها الرسوم لا يمكن تحطيه .

النقطة الثانية ، ما هو رأى د . نجوى في الصحفيين للموظفين ؟ تلك الفئة من الصحفيين التي تلعب دوراً متميزاً في كل العصور لصالح الحاكم !

لقد أخذت د . نجوى مثلاً يصلح لمناقشة أمر هؤلاء الموظفين . وأقصد هنا جريدة « الأهرام » التي تعبر لسان حال النظام الحاكم ، وهي بذلك ليست معتدلة وليس لها اتجاه وسطى كما أسمته د . نجوى ، وإنما تعبر عن رأى الدولة أو النظام الحاكم !

(٩) د . صلاح عبد المتعال :

أولاً — أرى أن الموضوعية لن تتحقق على أي مستوى إلا في مناخ الحرية ، الحرية بمعناها الواسع والحقيقي ، وأن يكون للصحافة حصانة تشبه الحصانة البرلمانية .

ثانياً — في تنظير د . نجوى اكتفاء بوجهة نظر التحليلات اليسارية عن مفهوم الموضوعية ! فلماذا هذه النظرة الأحادية ؟ ولماذا لم نحدثنا عن صحافة النظم الشمولية ، خاصة وأن ما يحدث اليوم في الاتحاد السوفيتي يثير الاهتمام وتصفه صحيفة « البرافدا » بأنه « مواربة للباب » في مسألة الحرية . فكنت أتصور لاستكمال الصورة في البحث أن يتحقق نوع من العادلة في تناول الموضوع بين الانحياجين — القطبيين في البحث .

ثالثاً — أن د . نجوى قد صنفت الجرائد إلى يمين ويسار ووسط ، وقالت عن صحافة الإخوان المسلمين أنها « يمينية » . ولكن هذا التصنيف عام وفضفاض ، في داخل كل فكر نجد رأياً معتدلاً ويميناً لهذا الرأى ويساراً له .. وحتى الجماعات الإسلامية تجد منها جماعة يمينية وأخرى معتدلة وثالثة تميل إلى اليسار ، على الرغم من أنها إسلامية التسمية وذات أصل واحد . وإذا كانت القيم الإسلامية دائماً تفضل « اليمين » فهذا لا يعنى على الإطلاق اليمين في السلوك السياسي . كان الرسول (ﷺ) يحب التيمن في كل شيء في سلوكياته ، ولكننا لا ننسبه إلى اليمين السياسي !!

هناك ثلاثة مستويات لمناقشة هذا الموضوع :

المستوى الأول : هو أن هناك خلطاً بين « الموضوعية » و « الوضعية » . الكاتب الموضوعي ليس بالضرورة وضعياً والكاتب الوضعي ليس بالضرورة موضوعياً . وتلك هي النقطة التي أشار إليها د . « أنور عبد الملك » في ورقته التي قدمها إلى هذه الندوة . ذلك أن الوضعية هي الأساس منهج محافظ ، يحافظ على فنية (تكتيكية) البحث العلمي بما في ذلك البحث التاريخي ويحصر الكتابة في هذا الإطار إلى حد كبير . وليس ذلك بالضرورة موضوعية ، بل قد يشتمل على جوانب عديدة من الهروب من الحقيقة الاجتماعية والسياسية . لكن يمكن أن يكون الإنسان موضوعياً مع اتجاؤه لأفكار سياسية مختلفة .. وهذا ينقلني إلى المستوى الثاني من مناقشة هذا الموضوع وهو أن ثمة خلطاً بين « الموضوعية » و « الأيديولوجيا الوسطية » أيما كانت نسبته هذه الوسطية في السياق المعنى . وفي تاريخ مصر هناك من كانوا موضوعيين وهناك من كانوا غير موضوعيين . كانت هناك حركات سياسية عانت لكي تكون موضوعية ، وعلى النقيض كانت هناك حركات أخرى لم يُعْتَبَرها الأمر كثيراً وركزت على « دهاجوية » عرض قضيتها السياسية . وكذلك الحال بالنسبة للأفراد . مثلاً د . « وحيد رأفت » يعنى .. ولكنه موضوعي ، « فهمي هويدي » اتجاه إسلامي ولكنه موضوعي . وبالتأكيد سيأتي اليوم الذي نرى فيه يساريين موضوعيين . القضية هنا ليست « الأيديولوجية السياسية » وإنما « الاختيار المنهجي » ، أن يعانى الباحث في سبيل أن يكون موضوعياً أو ألا يعنيه ذلك .

د . نجوى رأت في جريدة « الأهرام » « الوسطية » فقالت عنها إنها « موضوعية » . وهذا معناه أن الأيديولوجية الوسطية هي فقط التي يمكن أن نسميها موضوعية . وهذا غير صحيح . فني رأيت أن جريدة « الأهرام » قد أبرزت الاتجاه الأيديولوجي الوسطي أكثر مما أبرزت موضوعيتها ، أبرزت أنها تعبر شبه رسمي عن الدولة أكثر مما أبرزت موضوعيتها .. أتى ذلك ببعض الموضوعية دون شك ، ولكن لا يعنى احتكاراً للموضوعية بواسطة الأيديولوجية الوسطية .

ثم إن الدولة المصرية تاريخياً كان عندها بطور وسطية ، على الرغم من أنها قد تكون دولة في اتجاه اليسار كما كان الحال عند عبد الناصر مثلاً ، أو تكون دولة يمينية كما هو الحال في الحقبة الليبرالية ، بالمعنى الواسع لهذه المصطلحات .. دائماً عندها هذه الوسطية ربما منذ العصور الفرعونية بحكم دورها المركزي ومحاولة توفيقها في إطار الصراعات الاجتماعية . فيكون لها الحيز واضح وفي نفس الوقت اتجاه لتشليب الصراعات الاجتماعية منعاً لانتهاب الدولة المركزية نفسها . هذا الدور لعبته الدولة المصرية دائماً واتضح في المنابر الصحفية التي تُعبر عنها .

المستوى الثالث لمناقشة هذه المسألة هو أن هناك فرقاً بين الحديث عن الصحافة « كمصدر موضوعي » لكتابة التاريخ والحديث عن « موضوعية الصحافة » نفسها . فني تصوري أن الصحافة يمكن أن تكون مصدرراً موضوعياً لكتابة التاريخ حتى لو كانت متحيزة . ونحن في هذه التدويع معنيون « بموضوعية التأريخ » أكثر مما نعنى « بموضوعية الصحافة » أو غيرها من الوثائق . إن أية صحيفة متحيزة أو أية وثيقة مزيفة يمكن أن تكون مصدرراً موضوعياً للكتابة التاريخية . لأن هناك دوراً للمؤرخ في هذه الحالة .. أن يقرأ السياق ، وأن يقرأ ما بين السطور ، وأن يقارن هذا بذلك ، والزمن يلعب دوره في الحكم على ذلك . فمثلاً الصحافة اليومية التي تصدر في مصر اليوم ، ما تكتبه وما لا تكتبه ، ستدرس في يوم من الأيام وستحكم الأجيال القادمة على هذه الصحافة من خلال دراستها ، ليس فقط لما كُتب في هذه الصحافة وإنما للسياق السياسي الذي صدرت فيه هذه الصحافة وما احتوته من موضوعية وأكاذيب وتحيزات واختيارات فكرية . وفي نهاية المطاف أي مادة تاريخية متاحة للباحث يمكن له أن يستخدمها استخداماً موضوعياً ، حتى لو كانت هي نفسها متحيزة وغير موضوعية .

(٩١) يوهان مولامان :

تحدثت الدكتوراة المحترمة في ورقتها عن الصحافة كمصدر أو وسيلة للإعلام بالأخبار أو الأحداث . ولكن أود أن أشير إلى دور آخر للصحافة كمصدر لتصورات أصحاب جريدة مثلاً وتطورات هذه التصورات ، وكمصدر كذلك للاهتمامات التي ينتهجها أصحاب الجرائد المختلفة .. وهذه زاوية أخرى يمكن أن تُدرس منها الجرائد والصحف .

(١٢) د . هدى عبد الناصر :

هناك نقطة متعلقة بالصحافة كمصدر موضوعي للتأريخ أو للدراسات الاجتماعية والسياسية ، والصحافة كمصدر لدراسة الإعلام أو القضايا المتعلقة بالصحافة نفسها ، وهنا يجدر بما أن نفرق بين هذا المصدر في الحالتين .

أولاً : في دراسة الاعلام والصحافة يمكن أن نأخذ الصحافة كمصدر لأننا في هذه الحالة ندرس الأداة الإعلامية من جهات مختلفة .
ثانياً : في الدراسات السياسية والاجتماعية هذا المصدر له محاذير كثيرة . وهذه المحاذير لا تتعلق فقط بعملية الحرية في المجتمع أو الاتجاه السياسي الذي تتخذه السلطة الحاكمة ، وإنما تتعلق بطبيعة الصحافة كأداة إعلامية ودعائية . ولنعطى مثلاً على ذلك الفترة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٢ في الصحافة الوفدية . والحقيقة أن الباحث في الصحافة الحزبية يجد نفسه أمام مشكلة ، هل هذه الصحافة تتكلم عما هو كائن فعلاً أم عما يجب أن يكون ؟ هل المسألة دعابة سياسية أم هي واقع فعلي ؟

النقطة الثانية هي الفرق في أسلوب الصحافة الحزبية عندما يكون الحزب في السلطة وعندما يكون خارجها . وعندما تباعد الفترة الزمنية ويجد الباحث السياسي نفسه أمام الجريدة تظهر للمشكلة ، مشكلة موضوعية الباحث نفسه ومشكلة موضوعية الصحيفة وتعبيرها عن هذا الواقع .

على هذا الأساس أرى أن عملية استخدام الصحافة كمصدر للتأريخ الاجتماعي والسياسي محفوفة بالمخاطر إذا ابتعدنا عن تاريخ الصحافة أو تاريخ الإعلام المصري .

(١٣) أ . نبيل عبد الفتاح :

إن الموضوعية هي أن يعلن الباحث ابتداءً عن انحيازاته الأيديولوجية والمنهجية . وسواءً أعلنها الباحث أو لم يعلن فإن ذلك لا يعنى عدم إمكانية اكتشافها من خلال عملية العرض أو التركيب أو مسار البرهنة في البحث أو في النص التاريخي .

النقطة الثانية ، هي أن الحوار يجري عن الموضوعية والانحياز بعيداً عن مسألة المنهج ، وهو أمرٌ معيب . إذ أجد أن هناك فقراً منهجياً تعاني منه الدراسات التاريخية والاجتماعية في مصر مع استثناءات معددة ، بينما الجماعات الثقافية في العالم المعاصر تشهد الآن ثورة منهجية كبيرة . وعلى سبيل المثال إذا تابعتها قسم الدراسات التاريخية والمعاصرة في جامعة السوربون — باريس الرابعة تحت إشراف د . دومينيك شيفالبيه نرى إلى أى مدى يستخدمون أحدث الأساليب المنهجية في التحليل التاريخي ، وأيضاً سوف نرى الثورة الموجودة الآن في الإنسانيات وفي تحليل الخطاب . كذلك هناك الجهد الذي يقوم به د . أوليفيه كاريه في جامعة باريس الثالثة .

النقطة الثالثة ، أننا لسنا بصدد مجتمع تعددي وتتاح فيه الفرصة كاملة للتيارات الفكرية والثقافية كافة في المجتمع والسياسة أن تعبر عن نفسها في حرية ومساواة . ففي مرحلة تاريخية ما أجد أنه لابد من التعامل بحذر شديد مع المادة التحريرية المنشورة في الصحف لأننا لو أخذنا الفترة التاريخية موضوع الحوار في هذه الندوة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ فسوف نكتشف أن ثمة قوى سياسية كانت محجوبة عن الشرعية وكانت تصدر من نشراتها الصحفية الكثير . كانت هذه الاتجاهات ممنوعة من توزيع كتاباتها ونشراتها فكيف يمكن التعامل مع هذه النصوص ؟

النقطة الأخيرة ، أنه حتى في ظل مجتمع تعددي فسوف نواجه بأن لكل حزب سياسي أو لكل زمرة أو جماعة سياسية سياسة تحريرية محددة تعطيها الحق في فرض قيود على الجماعة التحريرية العاملة داخل الصحف التي تسيطر عليها ، على الأقل في الخطوط الأساسية التي لا يمكن أن يتجاوزها المحرر الذي يقوم بجمع الخبر أو كاتب الرأي .

وفي غالب الأمر يكون كتاب الرأي بعيدين عن السياسات التحريرية للحزب أو للجماعة السياسية . صحيح أنه في بعض الأحيان هناك كتاب يتمتعون بميزات خاصة منها الموضوعية أو محاولة الموضوعية في الطرح الذي يطرحونه في صلب مقالاتهم ، لكن هذا في النهاية لا يخرج إطلاقاً عن السياسة التحريرية . وهنا تبرز أهمية الموازنة بين هذه التيارات في استخدام المادة الصحفية في التأريخ .

خلال الفترة من ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ كانت هناك صحف تصدر بلغات أجنبية في القاهرة والإسكندرية . هذه الصحافة كانت تتمتع بهامش واسع جداً من حرية التعبير لم تكن تتمتع به الصحافة الصادرة باللغة العربية . ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يلجأ ممثلو « الائتلاف » المصرية الحديثة إلى هذه الصحف التي تحولت إلى مصدر حقيقي ومجال لبلورة الأفكار التي أعتقد أنها لعبت دوراً مؤثراً في تطور الفكر الاجتماعي والسياسي المصري المعاصر . فعلى سبيل المثال لا يمكن مثلاً تصور العمليات الفكرية التي قادت إلى ظهور الحركة الاشتراكية والحزب الشيوعي المصري الأول دون الرجوع إلى مقالات « أنطون مارون » سكرتير عام الحزب والتي نُشرت في صحيفة "Voix du Caire" (صوت القاهرة) . ولا يمكن الوقوف على الرؤى الاجتماعية السياسية للحزب الشيوعي المصري الأول أو موقعه من المسألة القومية ومن الوفد بشكل خاص إلا بالرجوع إلى مقالات « روبرت جولدنبرج » أحد أعضاء لجنة الحزب وسكرتير لجنة الحزب في القاهرة والنشورة في مجلة "L'Egypte Nouvelle" (مصر الحديثة) . والجيل الأول الذي بدأ في الظهور لممثل الائتلاف الإبداعية اليسارية المعاصرة في الثلاثينات كانوا يمثلين مصريين حقيقين خلافاً للجيل الذي سبقه (جيل أنطون مارون وروبرت جولدنبرج) . ولا يمكن تتبع الاتجاه الفكري السياسي اليساري دون الاطلاع على الدور الذي لعبته صحيفة "Un Effort" (المحاولة) لسان حال « جماعة المحاولين » بدءاً من عام ١٩٣٣ ، ودن أن نرى النقاشات التي دارت على صفحات مجلة "Don Quichotte" (دون كيشوت) الأسبوعية التي صدرت عام ٣٩ — ١٩٤٠ . حتى فيما يتعلق بمنظمة مثل « حديث » فقد اضطرت لإصدار نشرة فرنسية حتى تسمح لها بهامش حرية أوسع في النقاش لم يكن ليتوفر لها في الإصدارات العربية لصحافتها .

وبالتالي أعتقد أنه من الصعب جداً دراسة تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي وتشكل التكوينات السياسية المصرية الجديدة في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ دون الرجوع إلى الصحافة الصادرة باللغات الأجنبية في القاهرة والإسكندرية .

رد د . نجوى خليل على التعليقات :

كانت فترة الدراسة التي قدمتها من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٢ ومن ثم فإن بعض الملاحظات التي تحدثت عن فترة مغايرة كانت خارج سياق واهتمام البحث — والحقيقة أنني لم أقل أن الصحيفة التي تمتلك أيديولوجية معينة لا يمكن أن تكون موضوعية . على العكس تظهر جوانب ودرجات من الموضوعية مهما تكن أيديولوجية الصحيفة . وبالنسبة للأهرام لم أقل إنها كاملة الموضوعية ، ولكن توافر عندها بعض المعايير التي اعتمدها لقياس الموضوعية . فمثلاً الأهرام في قضية المرأة عرضت لرأي متشدد جداً ومتزمت وهو الذي يلزم المرأة بالبقاء في المنزل ولا يرى لها مكاناً في المجتمع خارج هذا البيت ، ثم نشرت الأهرام آراء تحريرية جداً في هذه القضية .

— بالنسبة لما أثاره أ . حماد إبراهيم لا أعتقد أننا مختلفان حول نظرة الإخوان المسلمين للمجتمع من خلال التركيز على القضايا التعليمية . أما مسألة الثبات والتغير فقد أخذت فترة معينة وناقشتها في مجملها لكنني قد ناقشت ورصدت التغيرات من عام إلى آخر في توجه الصحيفة ونوع القضايا التي ركزت عليها .

— الأستاذة عزة وهي سألتني عن معيار الاختيار ولماذا تجاهلت صحافة الوفد ! أنا لم أتجاهل الصحافة الوفدية ولكنني أردت أن أحدد بعض التيارات من خلال مقاييس الموضوعية التي وضعتها وكان أن اتخذت صحيفة « الملائين » بالتقابل مع صحيفة « الإخوان » على اعتبار أنهما على طرفي نقيض وجريدة « الأهرام » كوسط بينهما .

أما عينة البحث فقد تم تحديدها بناء على عملية مسح للصحف التي ظهرت في هذه الفترة ، ثم قمت بعد ذلك بعرضها على عدد من المحكمين من الذين عملوا في هذه الفترة ومن الخبراء في المجال الصحفي^١ . وقد حددت لهم سؤالاً أولاً هو : ما هو ترتيب الأولوية لهذه الصحف والتي تستحق التحليل ؟

وقد اخترت ثلاثا فقط من هذه الجرائد لأحدث عنها في البحث .

— أما بالنسبة لما قالته أ . فتحية محمود .. فأنا لا اتفق معها لأن الأهرام جريدة غير مملوكة للدولة ، ولكنها صحيفة قومية وتعبير عن كافة الاتجاهات .

— د . صلاح عبد المتعال .. أوافق معه في أهمية توفير مناخ الحرية لكي تتحقق الموضوعية .

— أوافق مع د . أحمد عبد الله في مسألة أن الموضوعية ليست ضد النظرة الأيديولوجية . وقد أوضحت ذلك في معرض تحليلي لجريدة الملايين والتي انتهجت الماركسية وعلى الرغم من ذلك كانت موضوعية في تناولها للقضايا الاجتماعية على الأقل من خلال التزامها بأدوات التحليل الماركسي . وعلى الرغم من تحيزها لأيديولوجيتها فإنها تناولت هذه القضايا بشكل شامل لكل أطرافها الاجتماعية ولم تغفل جانبها لحساب جانب آخر .

— بالنسبة للملاحظة أ . طه عثمان ، لقد تناولت القضايا العمالية من خلال موقف الصحف من القضايا العمالية . أما ما يطالب به من رصد لهذه القضايا في المجلات العمالية فهو أمر يحتاج إلى دراسة مستقلة لتلك الجرائد ، وهو موضوع هام .

— لم أقل إن الصحافة مصدر وحيد للتاريخ كما تصور د . زكي البحيري ، ولكنني قلت إنه يمكن الاعتماد على الصحافة كمصدر من مصادر كتابة التاريخ الموضوعي فقط . وعن رأيه في أن الصحف لا تعرض الواقع فأنا أعترض على هذا الرأي ، وأرى من خلال تحليل المضمون لما نشرته الجرائد في تلك الفترة أن تلك الصحف قد وضعت يدها على المشاكل الحقيقية والتي احتدمت في تلك الفترة ، وإن كانت قد عرضتها من منطلق مفاهيمها الفكرية والسياسية المختلفة .

الوثائق الضائعة وأثرها على الموضوعية في كتابة التاريخ المصرى

جمال سليم

الوثيقة جوهر المادة التاريخية ، هي الذخيرة للسلاح الذى بمسكه المؤرخ ، دون هذه الذخيرة لا يحقق المؤرخ تقدما يذكر في معركته .

ولاشك فى أن المؤرخ وكفاءته العلمية وتجاربه الذاتية ورأيه وموقفه ووجهة نظره عوامل مشتركة تساعد في إنضاج موضوعه ، لكن بدون الوثيقة يظل القمح أخضر ولا يمكن حصده .

ويحكى معبد الدير البحرى بقرية القرنه بغرب الأقصر أهمية الوثيقة التاريخية وكيف استطاع الفرعون الملك أن يتقن من شقيقته الملكة حتشبسوت بعد موتها بإلغاء فترة حكمها من التاريخ وطمس معالمها ، فانهال على جدران معبدها يحو مأسطر عليها من أعمال أخته ومن إنجازاتها ، مدركا أن هذا وحده هو الذى يلقى تاريخ أخته الملكة ، ويفرغ عصرها من كل عمل عظيم قامت به . وقد سبق الفرعون إلى مثل هذا العمل اللا أخلاق كثير من الفراعنة وسار على منواله عدد آخر من الحكام الذين كانوا يقدمون أنفسهم على حساب غيرهم وينسبون إلى عهدهم ما صنعه الآخرون .

في العصر الحديث لم يختلف الأمر كثيرا ، ولكن ظهرت تفرقة واضحة فالمجتمعات التي تتوافر فيها الوثائق التاريخية مجتمعات ديمقراطية متمدينة ، بينما تندر الوثائق وتختفى وتضيع في المجتمعات المغلقة والمتخلفة على السواء ، وهذا أمر طبيعي ، ويكفى أن نذكر أنه من بين ٣٧ جلسة سرية عقدت في مجلس النواب ومجلس الأمة ومجلس الشعب في مصرنا العزيزة في الفترة ما بين عام ١٩٣٤ وهو العام الذى بدأت فيه الحياة النيابية في مصر وعام ١٩٧٥ تقريبا لا يوجد سوى ١٩ جلسة فالأغلب والأعم من الجلسات السرية ضاع أو فقد ، أو استولى عليه صاحب سلطة أو نفوذ .

ومن هنا أصبح من المقرر على المؤرخين والباحثين والدارسين للتاريخ المصرى أن يوثقوا موضوعاتهم التاريخية من مكاتب الدولة في لندن وباريس وأمستردام وواشنطن ، وأصبح من المألوف أن تقرأ على الدوام كتباً وموضوعات تاريخية تحت عناوين أصبحت لدينا مألوفاً مثل :

— ثورة يوليو في الوثائق البريطانية .

— القصر والوفد في الوثائق الأمريكية .

— الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ... إلخ .

ولاشك في أنه من الطبيعي أن يلجأ المؤرخ لإثراء مادته إلى المصادر المختلفة ولكن يجب أن يكون المصدر الرئيسى في مادته موجوداً ومتاحاً في الدولة أو المنطقة التي وقع فيها الحدث أولاً .

ويحضرني في هذا المقام ثلاثة نماذج قد تصلح مثالا للموضوعية المهترة بسبب ضياع الوثائق أو اختفائها :

(١) في الحركة العمالية المصرية في العشرينات والثلاثينات .

(٢) في حادثة هروب الفريق عزيز المصرى باشا سنة ١٩٤١ إبان الحرب العالمية الثانية .

(٣) في دخول مصر حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، على إثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين .. ، حيث أعلنت بريطانيا أنها ستنبى انتدابها على تلك البلاد ، وحددت لانتهاه يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .

أولاً .. في الحركة العمالية المصرية

كانت حركة العمال في مصر قد اشتدت إبان ثورة ١٩١٩ بسبب تحول جزء من رأس المال المصرى من الزراعة إلى الصناعة خلال الحرب العالمية الأولى ، ونتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة بعد الحرب العالمية الأولى ، فشاهدت فترة ١٩١٩ تأليف عدد كبير من النقابات ، ذكر لاكثر — وفق الإحصاءات الرسمية كما يقول — أنها بلغت في سنة ١٩٢٢ في القاهرة ٣٨ وفي الإسكندرية ٢٣ وفي منطقة القناة ١٨ . وكثرت اعتصامات العمال مما دفع الصحف الأجنبية إلى اتهام الحركة العمالية ، والحركة الوطنية كلها بالبلشفية ، وكذبت جريدة المنبر في مقالين في ١٣ ، ١٧ أغسطس سنة ١٩١٩ تحت عنوان (البلشفية في مصر) هذا الاتهام وأكدت أن السبب في هذا الاتهام الأجنبي يرجع إلى حركة انتقابات التي انتشرت في مصر : « يقولون إن حركتنا بلشفية من جميع وجوهها وكأنهم لا يعلمون أن لنا من ديننا الخفيف عاصم يعصمنا من مبادئ البلشفية وأن الدين المسيحي كذلك بنى عنها بتاتا ، وهذان الدينان مكونان لمجموعنا المصرى ، ليس فينا من يميل إلى إباحة الأعراض حتى يميل إلى البلشفية بل نحن أول من يحاربها في بلدنا إن كان لها أنصار ، إن العامل المصرى عندنا لا يقبل أو لا يرضى أن يأخذ مليما واحدا فوق أجره دون حق ، فإذا قالوا إن هذه الاعتصامات دليل على تحييد العمال للبلشفية قلنا كلا فكل ما هنالك أن حاجة العيش قضت على العمال المساكين أن يطالبوا بزيادة من الأجر تساعدهم على القوت .. »^(١) .

وفي ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ أصدر مفتى الديار المصرية الشيخ محمد بخيت بناء على طلب مراسل جريدة التمسى فتوى ندد فيها بالشيوعية ذاكراً أن طريقة جماعة البلشفية طريقة تهدم الشرائع السماوية وعلى الأخص الشريعة الإسلامية .

وكانت عناصر اليسار قد نشطت إبان ثورة ١٩١٩ في أوساط العمال ولا سيما بالإسكندرية ، واتهمت الدوائر الحاكمة البريطانية هذا النشاط بأنه نتيجة لعناصر أجنبية كانت تروج للأفكار السياسية المتطرفة في مصر ، فذكر لويد في كتابه (مصر بعد كرومر) أن الحزب الاشتراكي الإيطالي كان نشطاً في مصر نشاطاً لا يقل عن نشاطه في إيطاليا . ويلاحظ في خطاب سعد زغلول إلى عيد الرحمن فهمى بتاريخ ٢٣ يونيو هذه العبارة في آخر الخطاب : « الوفد غير راضى عن المنشورات التي تفيد إعتاد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبلشفية فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان ، والحركة البلشفية وهذا يضر بقضيتنا »^(٢) .

وقد شاع بين المؤرخين التقدميين في مصر رواية تفيد أن لينين قد أرسل إلى سعد زغلول تلغرافاً يؤيد الثورة المصرية ويعد بالمساعدة ، ولكن الوثائق الروسية ووثائق الشيوعية الدولية لا تحمل أى ذكر لهذا التلغراف وأغلب الظن أنه لا حقيقة لهذا الموضوع .

وحين بدأت الاتصالات بين الوفد المصرى وهو في باريس وبين دوائر حزب العمال البريطانى وتبنت صحيفة الحزب الدبلى هيرالد الدفاع عن القضية المصرية ، كان سعد زغلول حريصاً على أن ينفى أى التقاء بينه وبين حزب العمال من ناحية المبادئ الاجتماعية ، ففي خطاب لسعد زغلول لجريدة الجازيت في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ردّ فيه على اتهام هذه الجريدة القائلة بأن الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدة الدبلى هيرالد الاجتماعية ، فقال :

(١) د . محمد أبس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، جزء (١) ، مكتبة الأنجلو ، سنة ١٩٦٣ .

(٢) المصدر السابق ، كذلك يلاحظ في مقالات لصحف البريطانية تكرار هذا الاتهام .

« أدهشني ما قرأته في صحيفتكم عن ارتياحي لحطة الدبلي هيرالد الاجتماعية ولكني أقول لكم ولقراءكم إنني لست ممن يهتمون بالمباحثات في هذه الشؤون الاجتماعية ، وإن العلاقة الموجودة بين الوفد المصري والدبلي هيرالد علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لآرائها الاجتماعية ... » إلخ .

فإذا أراد باحث أو مؤرخ الكتابة عن الحركة العمالية المصرية فهل يمكن أن يتجاهل موقف السلطة من العمال ، خاصة إذا كانت هذه السلطة تنظر بشك وريبة إلى كل نشاط عمالي ونقابي .. ؟

السلطة ممثلة في وزارة الداخلية وإدارتها المختلفة لابد أن يكون لديها من أدوات الرقابة والرصد ما يفيهم نهم الباحث والدارس ، ولابد أن تحتوي تقاريرها المختلفة والمتنوعة على كل صغيرة وكبيرة في المساحة التي تنشط وتتحرك فيها الجماعات العمالية والتنظيمات النقابية .. حقاً إن لدى الباحث جوانب أخرى يمكن أن يستكمل بها زوايا الصورة مثل الصحف وأرشيف النقابات ورؤساء النقابات وزعماء العمال وما سجلوه من ملاحظات أو مذكرات ، لكننا نعرف أن كثيراً من الزعامات العمالية قضت رداً كبيراً من عمرها ضيقاً على معتقلات الحكومة وسجونها ، وكان خوفهم الدائم من الملاحقات يحول بينهم وبين الاحتفاظ بأية أوراق تكشف عن نشاطهم الذي كان عملاً غير مشروع من وجهة نظر الحكومة ، بالإضافة إلى أن الصحف في فترات معينة لا يمكن أن تعد وثائق يعتد بها نظراً للرقابة التي كانت مفروضة عليها ، فلم يكن هناك ثمة مصدر يعتد به إلا مالدى السلطة من معلومات ووثائق .

ويحكى الدكتور رعوف عباس حامد في مقدمة كتابه (الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٣٧) ، يحكى أنه عندما سجل موضوع (الحركة العمالية المصرية) للماجستير صرف نحو أربع سنوات في جمع مادة البحث من أيدي القادة النقابيين الذين استطاع الوصول إليهم ، ومن أفواههم حين كان يتعرض لمسألة لا يجد بين يديه بصيصاً من النور يرشده إلى الحقيقة حولها ، ويقول بالنص : « طرقت أبواب وزارة الداخلية المصرية حيث تقبع في أرشيفها أوراق القسم المخصوص والإدارة الأوروبية وهما وحدتان اختصتا بمراقبة النشاط السياسي والنشاط العمالي ، وكنت على يقين من أن الكثير من وقائع الحركة العمالية تفيض به أضاير هذا الأرشيف ، غير أنني عدت بخفي حين فلم يسمح لي بالاطلاع على هذه الوثائق الهامة ، ولا يزال الاطلاع عليها محظوراً حتى الآن (عام ١٩٧٥) على الرغم من تغير العهد ، واختلاف الظروف ، لذلك حاولت أن أعوض هذا النقص الخطير في مادة البحث برصد أخبار الحركة العمالية في الصحف المعاصرة ، والرجوع إلى من وجدتهم على قيد الحياة من القادة النقابيين ، لاستجلاء بعض ماغض منها ، محاولاً الوصول إلى صورة دقيقة إلى حد ما لوقائع الحركة العمالية المصرية ودورها في تاريخ مصر المعاصر ، وأنهيت هذه الدراسة عام ١٩٦٦ ونلت بها درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، ونشرت في كتاب صدر سنة ١٩٦٨ ، (٣) »

وقد ظل الباحث المؤرخ يعتقد في أن نقص الوثائق وعدم التصريح بالاطلاع عليها يغل بالموضوعية في دراسته للحركة العمالية المصرية ، إلى أن أتيت له فرصة الاطلاع على الوثائق البريطانية الخاصة بالفترة من ١٩٢٤ - ١٩٣٧ فوجد أنها تلتقى أضواء على بعض جوانب الحركة النقابية والنشاط العمالي تضيف الكثير إلى معلوماتنا حول هذا الموضوع .

ويذكر المؤرخ الدكتور رعوف عباس أن الوثائق . التي يتضمنها الكتاب مصدرها الأصلي وزارة الداخلية المصرية وإدارة الأمن العام بها على وجه التحديد ، فهي تتيح لنا الالتفاف حول قرار الحظر غير المنطقي الذي يحول بين الباحثين وبين الاطلاع على وثائق الحركة السياسية عامة والمودعة بأرشيف الداخلية ، فهذه الوثائق عبارة عن مجموعة من التقارير كتبها مدير الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية وكان إنجليزيا يدعى كين بويد ، أو كتبها بعض مساعديه مثل جريفز الذي اختص

(٣) د . روف عباس ، الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٣٧ ، عالم الكتب ، ١٩٧٥ .

بشؤون العمل والعمال ، أو الميجور أنسون الذى أسند إليه القسم المخصوص مهمة مراقبة النشاط العمالى ، وكتبته هذه التقارير استجابة لطلب دار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة أحيانا ، ووزارة الخارجية البريطانية أحيانا أخرى ، وأصول هذه الوثائق مودعة بدار المحفوظات البريطانية بلندن .. (٤)

ترى كيف وصلت هذه الوثائق إلى الخارجية البريطانية .. ؟

لقد أنهت ثورة ١٩١٩ السيادة الإنجليزية على مصر ، فنالت مصر استقلالها بناء على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع التحفظات المشهورة التى ترك أمر بحثها لمفاوضات تجرى بين مصر وبريطانيا فيما بعد ، وبذلك انتهت من الناحية النظرية السيطرة المباشرة لبريطانيا على شؤون مصر ، وقنع المندوب السامى البريطانى بتوجيه السياسة المصرية من وراء ستار من خلال أعوان الإنجليز من الساسة المصريين ، وكبار الموظفين الإنجليز الذين ظلوا يحتلون مراكز هامة بوزارات الداخلية والمالية والعدل والأشغال العمومية وغيرها من الوزارات والمصالح الحكومية ، واستطاع المندوب السامى البريطانى أن يضع أسس مواجهة المشاكل التى تعتبر من أدق الشؤون الداخلية للبلاد وأن يضمن تنفيذ تلك السياسة من خلال الأعوان المصريين ، وكبار الموظفين الإنجليز ، وقدر تلك السياسات أن تعمّر طويلا بفضل بقاء أولئك الموظفين الكبار في مراكزهم الهامة . وكانت الحركة العمالية من المسائل الدقيقة التى نالت قسطاً كبيراً من اهتمام الإنجليز ، وبصفة خاصة في مطلع العشرينات وعلى مرّ الفترة التى سبقت وتلت توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، لما ترتب على تلك الحركة من آثار هامة على الحركة السياسية في البلاد وعلى المصالح الاقتصادية الأجنبية والوطنية ، لذلك راح كبار الموظفين بوزارة الداخلية — الذين دخل في اختصاصهم مراقبة العمل والعمال — يمدون المندوب السامى البريطانى ووزارة الخارجية البريطانية بتفاصيل الحركة اليومية للطبقة العاملة المصرية وتنظيمها النقائى ، وارتباطاتها السياسية ، وقدموا الأفكار التى يرون فيها الحل الأمثل الذى يضمن وضع الطبقة العاملة المصرية داخل إطار محدد يقلل من فعاليتها في الحركة السياسية .

ولما كان هؤلاء الموظفون في نهاية الأمر يعملون لدى الحكومة المصرية فإن نسخاً من هذه التقارير كانت بطبيعة الحال تصل إلى إدارة الأمن وأرشيف الداخلية لأن انجلترا إذا أرادت أن تضمن تنفيذ سياساتها أو توجيهاتها فعلى الأقل ينبغى أن يكون لدى هؤلاء صورة لما يجرى على أرض وطنهم . وعلى أية حال فهذه الوثائق المصرية الأصل والمصدر ليس لها وجود هنا أو ضائعة أو ممنوعة لكنها موجودة في دار المحفوظات البريطانية بلندن .

وهذه الوثائق يصل مجموعها في الكتاب إلى ٣٣ وثيقة تتناول الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٧ ، وللتلقط واحدة من هذه الوثائق لنرى أهميتها ، ونذكر ضرورة وجود مثل هذه الوثائق تحت يد الباحثين .

الوثيقة الأولى رقم ٩٣٢١/١٢٣ : مؤرخة ١٩٢٤/٧/٢٤ من جريفز مرفق بها تقرير الميجور كابير وآخرون تحت عنوان (مذكرة عن الاضطرابات العمالية في مصر) ، يقول نص الوثيقة :

الاضطرابات العمالية في مصر ثمرة الظروف الحالية ، ورغم أن الاضطرابات كانت تقع أحيانا في الماضى فإنه من النادر أن تبلغ درجة كبيرة من الحدة أو تستمر لوقت طويل . وخلال العام الماضى أو العامين الماضيين أثمر نشاط جوزيف روزنتال في نشر الدعوة الشيوعية بعد أن قضى سنوات عديدة في دراسة المبادئ الروسية السوفيتية التى تربطها بها نوع من العلاقات الرسمية . وقام محمود حسنى العرابى تلميذ روزنتال بتأسيس الحزب الاشتراكى المصرى أخيراً بمساعدة الحامى السورى أنطون مارون والشيخ صفوان أبو الفتح وعدد محدود من الأفراد . وعلى الرغم من أن المبادئ التى أعلنها الحزب أقل تطرفاً من

(٤) المصدر السابق ص ٤ ، ٥ .

تلك التى تدعو لها الشيوعية فإنه يبدو أن الحزب يريد القيام بثورة اجتماعية وعملية . ولم يتم روزنتال حتى الآن بدور على فى نشاط الحزب الاشتراكى المصرى ولكن من المعتقد أنه يعمل الآن على توحيد الصفوف بين الوطنيين والعمال . وترجع معظم الإضرابات التى وقعت خلال الشهور الاثنى عشر الأخيرة إلى تمريض أعضاء الحزب الاشتراكى ، وقد وجهت الإضرابات الأولى التى وقعت خلال هذه الفترة بصورة تجاوزت حدود الشرعية القانونية وازدادت الاضرابات انتشاراً فى المرحلة الأخيرة كما أوغلت فى التصرفات غير القانونية .

ومرفق ملخص مستقى من مقتطفات من التقارير التى تُعد كل أسبوعين عن « الأحوال العامة » يتضح منها أبعاد هذه الحركة وتبين الطريقة التى تنتشر بها الإضرابات واتجاهات تلك الإضرابات .

وقد مرت بضعة أيام دون أن يقع إضراب أو أن يكون ثمة إنذار بوقوع إضراب ، ولا ريب أن تقديم مشروع قانون رشيد إلى الدورة البرلمانية القادمة ، مع ارتباطه بقرارات صارمة تصدر عن مجلس الوزراء لإقرار النظام إنما هو أمر ضرورى للعودة بالأوضاع العمالية إلى ما يقرب من الحالة الطبيعية .

وقد ألقى القبض على روزنتال أخيراً وتعزمت الحكومة ترحيله خارج البلاد إذا وجدوا دولة تقبله ، وهو يزعم أنه من الرعايا المصريين ، ولكن لن يودى ذلك من الناحية القانونية إلى تعويق عملية ترحيله إذا أقيم برهان — على سبيل المثال — على أنه من أصل فلسطينى .

وسيقدم قادة الحزب الاشتراكى المصرى الذين ألقى القبض عليهم فى ٢٤ مارس إلى محكمة الجنايات بتهمة الترويج لأفكار ثورية تتعارض مع مبادئ الدستور المصرى ، وتمريض العمال على استخدام العنف فى مواجهة أصحاب الأعمال .

ولاشك أن الاتحاد العام لنقابات العمال الذى تكونَ أخيراً برئاسة عبد الرحمن فهمى بك يقوم بتدعيم الرعى الطبقي فى نفوس العمال المصريين كما أن نفوذ رئيسه الذى يتسم بالجهل التام بمسائل العمال ، والذى لم يسع لأن ينتخب لهذا المنصب إلا لإرضاء طموحه السياسى ، لابد أن يكون ضاراً . وللحيلولة دون ذلك ، يتم السعى لحض العمال على عدم الثقة بعبد الرحمن فهمى ، بما يحول دون تحوله إلى ديكتاتور للعمال ، ومن المحتمل لو بقى الزغوليون فى الحكم أن يكافئوه على خدماته السابقة بتعيينه أول وزير للعمل فى مصر .

ومن بين أسباب الاضطرابات الحالية ما يأتى :

١ — عجز التشريعات العمالية الحالية عن مواجهة المتطلبات الضرورية لتوفير الحماية لكل من الشعب وأصحاب الأعمال والعمال .

٢ — عولجت الاضطرابات عند قيامها فى معظم الأحوال بالتخاذل والتردد ، فإن سياسة التوفيق التى تتجه إلى التركيز على الاحتفاظ بأصوات الناضحين ، أدت فى كثير من الأحوال إلى منع البوليس من التدخل الضرورى .

٣ — عومل المخرضون على الشغب بقدر كبير من اللبونة رغم تجمع بعض الأدلة ضدهم وكان يطلق سراهم عادة بكفالة دون تقديمهم إلى المحاكمة .

٤ — فى كثير من الأحوال اعتُرف بالمشاغبين المحترفين ممثلين للعمال ومتحدثين بلسانهم ، رغم أنهم لم يكونوا من بين عمال الشركات التى حدثت بها الاضطرابات .

٥ — وجود سعد زغلول باشا فى السلطة الذى يعده معظم العمال المصريين أقوى الرجال وأكثرهم محبة لديهم شجعهم على الاعتقاد أنه سيتدخل بصورة فعالة لصالحهم ، عندما ينشب أى صراع بينهم وبين أصحاب الأعمال ، وخاصة إذا كان الآخرون من الأوروبيين . كما أن الإجراءات الغامضة نسبياً التى اتخذتها الحكومة لمواجهة الاشتراكيين الشيوعيين

لم تجدد الكثير من العمال ، ولكننا لا يجب أن ننسى أن رئيس الوزراء عبر عن نفسه في حفل شاي أقامه عمال هليوبوليس بصورة تنضح بالتعلق للجماهير .

ويقدم الملخص المرفق صورة للأوضاع العمالية منذ ٦ فبراير ١٩٢٤ وقد أضفنا إليها مذكرة قدمها لي المدير الحالي بشركة سكك حديد الدلتا بشأن إضراب عمال شركته وهي تحتوي على معلومات هامة .^(٥)

ثانياً .. في حادثة هروب الفريق عزيز المصرى باشا

على الرغم من مضى أكثر من أربعين عاماً على حادثة هروب الفريق عزيز المصرى أول رئيس أركان حرب مصرى للقوات المسلحة المصرية سنة ١٩٣٨ وقائد عام جيوش العرب والترک في بنى غازى إبان الحرب التركية الإيطالية والمدرس المصرى الوحيد بكلية أركان الحرب الألمانية في الحرب العالمية الأولى وصاحب الدور البارز في الحركة الوطنية المصرية ، ويصفه الأستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بأنه بمثابة الأب الروحى لأجيال من الثوار المصريين ومن أبرزهم الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢^(٦) بل هو يعد بمثابة أكبر من الأب الروحى بالنسبة للرئيس الراحل أنور السادات وقد خصه بصفحات كاملة من كتابه البحث عن الذات .^(٧) نعم على الرغم من مضى أكثر من أربعين عاماً على هذا الحادث فما زالت غوامضه كما هي منذ وقوع الحادث في الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٦ مايو سنة ١٩٤١ ، لا يعرف أحد على وجه الدقة لماذا شرع في الحرب هذا القائد الكبير وإلى أين كان يريد أن يتجه والحرب دائرة بين المحور والحلفاء ، أكان يريد الذهاب إلى الألمان ليتحالف معهم ضد الإنجليز ويضع خبرته بين أيديهم ، أم كان يريد حقا التوسط للصلح بين التوار في العراق وبين الإنجليز .. ؟ أم كان يريد الذهاب إلى أبعد من ذلك وينضم إلى العراقيين في ثورتهم ضد المستعمرين ، أم كان حادث الهروب مجرد نزوة .. ؟ ثم عندما قبض عليه وحوكم وظلت المحكمة أكثر من عام وأفرج عنه فجأة بمجرد عودة حكومة النحاس إلى الحكم إثر حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، من أفرج عنه ، أو على وجه الدقة من هي السلطة التى تدخلت لدى رئيس الوزراء في ذلك الوقت وأوحت إليه بصدر قرار الإفراج عنه .. ولماذا .. ؟

إن المؤرخ المدقق الدكتور محمد عبد الرحمن برج في كتابه عن عزيز المصرى يذكر بمرارة في الصفحة ١٢١ من كتابه : « حين أتحدث عن الإفراج عن عزيز المصرى بشأن محاولته الهروب لا أجد الأدلة التى تجعلنى أقطع بأن هذه الجهة أو تلك هي التى قررت الإفراج عنه .. » .^(٨) ماذا يعنى هذا ؟.. يعنى ضياع الوثائق والأدلة التى تجعل المؤرخ أكثر ثقة وموضوعية في التاريخ الذى يقدمه .

ولنتعرف في إيجاز شديد على حادث الحرب أولاً ..

في الساعة الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٦ مايو سنة ١٩٤١ تلقى عبد الرحمن الطوير النائب العام بلاغا « تليفونيا » من سليم زكى (بك) وكيل حكمدار بوليس القاهرة بأن حسين سرى باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكرى العام يطلب منه الانتقال لمقابلته بمكتب وزير الدفاع .. وكان حسين سرى باشا — بالإضافة إلى منصبه رئيس الوزراء ووزير الداخلية — يتولى منصب وزير الدفاع .. فذهب النائب العام إلى هناك حيث أبلغه بأن طائرة حربية مصرية سقطت بأرض

(٥) الصابر السابق ص ٦٧ — ٧٠ .

(٦) د . محمد عبد الرحمن برج ، عرب للمصرى والحركة الوطنية المصرية جزء (٢) ، ١٩٨٠ ، ص ٢ .

(٧) أنور السادات ، البحث عن الذات ، ص ٣١ وما بعدها .

(٨) د . برج — عرب للمصرى والحركة الوطنية المصرية — جزء (٢) ، ١٩٨٠ ، ص ١٢١ .

تابعة لمركز قليوب .. وأن عزيز المصرى باشا الرئيس السابق لميعة أركان حرب الجيش المصرى ذهب في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل إلى منزل معاون قليوب وطلب منه سيارة لتوصيله إلى القاهرة لأنه كان عائداً من عقد قران في ميت غمر وتعطلت سيارته وكان معه شخصان لم يتعرف عليهما المعاون .. ولم يجد المعاون سيارة وأحضر بوكسفورد مركز قليوب وأركب فيه عزيز باشا وزميله ووصلوا إلى نقطة بوليس شبرا وهناك استأجروا سيارة تاكسى إلى القاهرة وفي الساعة الرابعة من صباح اليوم (١٦ مايو) لوحظ انقطاع التيار الكهربائى في منطقة بلدة قها وظهر أن السبب وجود سلك كهربائى مقطوع وبالتقرب منه طائرة حربية واقعة على الأرض .

كان هذا هو أول بلاغ عن الطائرة التى هرب بها عزيز المصرى وسقوطها في قليوب .. وبعد معاينة الطائرة والخفاف التى كانت بها .. تبين أن الذى كان يركبها ثلاثة هم عزيز المصرى ، والضابط الطيار حسين ذو الفقار صبرى ، والضابط الطيار عبد المنعم عبد الرؤوف .

وبدا البحث عن الأشخاص الثلاثة فلم يعثر لهم على أثر .. وسألت النيابة الفريق لإبراهيم عطالله (باشا) رئيس هيئة أركان الحرب فقال إن الطائرة ماركه إنشن ثمة ٢٠٥ بمحركين وكان بها عشر حقائب خاصة بعزيز المصرى والضابطين .

وسأل النائب العام عدداً من الطيارين الذين كانوا بقاعدة ألماتة وهي القاعدة التى أفلتت منها الطائرة .. ومن الطيارين المذكور أبو المز وهو وقتها ضابط طيار ثان يعمل بصيانة الأسراب فقال إن الطيار حسين ذو الفقار صبرى كان يسأل عن الطائرة ٢٠٥ الإنشن وصلاحياتها لأهميتها مستتجاً أن هناك سفراً قريباً لأن مدير سلاح الطيران يمر كل يوم ويسأل عن صلاحية الطائرات .

وكانت أقوال عبد اللطيف البغدادى وهو وقتها ضابط ثان — وقد ذهب مع قائد الجناح الميقاتى لمعاينة الطائرة — أن بعض الخرائط التى وجدها بالطائرة مرسوم عليها بالقلم الرصاص طريق من ألماتة إلى مرسى مطروح وآخر من ألماتة إلى الإسكندرية إلى مرسى مطروح ثم وجد خريطة أخرى مرسوماً عليها طريق ألماتة — بورسعيد — بيروت .. وثالثة عليها رسم من ألماتة — دمياط — بيروت .. وذكر عبد اللطيف البغدادى أن الطريق يتراوح طوله بين ٣٦٠ و ٣٨٠ كيلو مترا . وسأل عدد من الطيارين عن اتجاهات الضابطين حسين وعبد المنعم فأجمعوا على أنهما كانا متأثرين بألمانيا ويعتقدان أن الألمان سوف ينتصرون في الحرب .

وقرر سعيد الألفى قائد كتية السوارى وسلاح الكلاب البوليسية بكلية البوليس الملكية — وهي الكلية التى كان يديرها فيما مضى عزيز المصرى — أنه كان يعرف عزيز المصرى وأنه هو الذى عينه في هذا المنصب وهو مدين له بالفضل .. وأنه لا يعرف من أصدقاء عزيز المصرى سوى الدكتور سيد شكرى وحافظ عفيفى باشا وقال إنه يبدو أن هذه العلاقة نشأت أيام حرب طرابلس .. وقال إنه كان يشرف على حديقة عزيز باشا بعين فمس عندما كان مع « مولانا الملك فاروق في إنجلترا » .

فاستدعت النيابة الدكتور سيد شكرى (بك) وسأله عن نوع العلاقة التى تربطه بعزيز المصرى باشا في محاولة لتعرف أسباب هروب عزيز المصرى والمكان الذى قد يكون قد لجأ إليه .. فقال الدكتور شكرى إن العلاقة بينهما نشأت سنة ١٩١١ عندما قامت الحرب بين تركيا وإيطاليا وكان الدكتور شكرى أحد أفراد البعثة الطبية للهلال الأحمر في المستشفيات المصرية ببني غازى وكان عزيز المصرى باشا قائد جيوش العرب والأتراك في بني غازى .. وقد وقعت فيها حوادث دعمت هذه الصلة وعندما عاد عزيز باشا إلى تركيا حوكم وصدر عليه حكم بالإعدام « وقامت في مصر حركة شعبية للدفاع عنه » .. وبعد ذلك « قامت الحرب العظمى (الأولى) وانقطعت أخباره عنا ثم قابلته صدقة في خط المطربة وقال لي أنا

لي بيت هنا ثم بعد ذلك ذهب إلى أوروبا ومُنِع من دخول مصر في ذلك الوقت ولجأ إلى أصدقائه في مصر ولم أكن منهم في ذلك الوقت لانقطاع أخباره عنا بعد سفره إلى أوروبا .. وإنما كان منهم حافظ عفيفي باشا الذي كان في مركز يسمح له بأن يساعد وقبلاً ساعده وعاد إلى مصر ولم تكن الظروف تسمح بتعيينه في وظيفة ما .. إنما عينوا زوجته الأمريكية مدرسة في مدرسة السنية وعندما جاءت وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٢٩ عين مديراً لمدرسة البوليس فعاتت علاقاتنا مع بعض .. »

وسأله النائب العام عن رأى عزيز المصرى في السياسة المصرية .. فقال إن رأيه « أنها كانت (مش كويسة) وكان يجهر بهذا الرأى دائما . ومن جهة أنه كان رئيس هيئة أركان حرب الجيش كان يقول إنه يجب أن يكون لمصر جيش ولكن الإنجليز يعارضون في عمل جيش لمصر ولو كان لمصر جيش كان حارب الآن بجانب الإنجليز .. »

وقال الدكتور سيد شكرى إن عزيز باشا لم يكن يتكلم في (عَمَن سوف يتنصر في الحرب) لأنه لا يمكن أن يقدر ما عند الطرفين من القوة وكان يقول إن ألمانيا ستخسر الحرب إذا دخلتها أمريكا .

وسأله النائب العام هل كان له أصدقاء في سوريا أو العراق .. فنفى .. فسأله ألم تكن لديه مشروعات سياسية فقال إنه رجل خيالى .. فستل : ألم يذكر العراق وحوادثها الأخيرة (يقصد ثورة رشيد عالي الكيلانى وانهياره وحربه ضد الإنجليز) .. فرد الدكتور شكرى بأنه كان يقول « الجماعة العراقيين لازم يكونوا مجانين إن كانوا عملوا هذه الثورة من غير مايكونوا متفهمين مع ألمانيا » .. وقال « إن عزيز باشا كان قد سافر إلى كل من سوريا والعراق وإيران للبحث عن عمل فلم يجد وأرسل للدكتور شكرى فنصحته بالرجوع إلى مصر وكان قد تزوج في العراق بزوجته الأمريكية « وأنا أعرف أنه — أى عزيز المصرى — يؤمن بالوحدة العربية ويعتقد أنه من الممكن للأثم العربية أن تتحد وتعمل حلفا عربيا . »

وسألت النيابة فتحنى رضوان الحامى وكان مازال شابا عمره ٣٠ عاما ، وكان محامياً عن عزيز المصرى في قضية رفعها ضد وزارتي المالية والدفاع بالتعويض لإحالاته إلى المعاش قبل بلوغه السن القانونية ومازالت جلساتها مستمرة وكان آخر جلسة لها منذ عدة أيام .. وقد قابل عزيز المصرى قبلها يومين .. وكانت المقابلة خاصة بورقة خاصة بخلفته في تركيا فطلب أن يؤجل القضية أجلا واسعا فسأله النائب العام ألم تلاحظ أنه كان يصفى بعض أمواله وأملكه في مصر .. ؟

فرد فتحنى رضوان بأن وزارة المالية كانت قد صرفت له مكانة ٢٠٠٠ جنيه وكان مدينا لعبد العزيز فهمى باشا الحامى ومدينا أيضا للدكتور سيد شكرى « إنما هو أصغر توكيلاً لى ولحام فرنسى اسمه لا هو فارى لبيع منزله في عين شمس والذي كان المسيو لا هو فارى قد عثر له على مشتر بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه . »

فسأله النائب العام عن ميول عزيز المصرى السياسية .. فقال فتحنى رضوان بأن « عزيز المصرى كان راجل صريح » وكان دائم السخط على السياسة التى تنتهجها جميع الأحزاب لأنها سياسة ارجالية وكان لا يفرق بين حزب وحزب ولا بين شخص وشخص فيما عدا محمد محمود باشا الذى كان يقول إننى مدين له لأنه عيننى مديرا لمدرسة البوليس ، وفيما عدا على باشا ماهر الذى كان يلومه في الفترة الأخيرة لأنه طلب إليه أن ينقله من وزارة الحرية إلى عمل مدنى يعده عن الاحتكاك بالمسائل الحرجة وكان يقول لو أن على باشا عيننى ناظراً لمدرسة بنات لكنت أكثر إنتاجاً للبلد ، وأما رأيه في حزب مصر الفتاة — فتحنى رضوان كان سكرتيراً للحزب — فكان يتلخص في أنه لم يحقق الأمل الذى عُقد عليه إذ كان يرجو من مصر الفتاة أن تكون مدرسة ثقافية وجسمانية وأن حزب مصر الفتاة بعد مضى ٧ سنين من تكوينه لا يجد الإنسان في جريدته شيئا مغلياً يُقرأ ولا في خطب رؤسائه شيئا يختلف كثيراً عن الأقوال التى تلقى في الأحزاب الأخرى

وكان يعبرنا لأننا لا نعرف تاريخ بلدنا على الوجه الصحيح وأن سياسة أحمد حسين وطريقة إدارته للحزب لا تدع مجالاً لغيره من زملائه الشباب في التعاون معه وأما رأى عزيز المصرى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فتقار في دورين :

أولهما أيام كان رئيساً لأركان حرب الجيش فكان يقول إن الإنجليز يظلمونه إذ يعتبرونه عدواً لهم وأنه بذل كل ما في وسعه لإضعاف هذه الفكرة عندهم فكان يزورهم ويدعوهم إلى بيته وأنه نجح أخيراً في ثنائهم عليه ورضائهم عنه حتى أن أول أزمة حدثت في وزارة الدفاع بعد تعيينه كانت بسبب أن رئيس البعثة العسكرية البريطانية أرسل إلى عزيز باشا خطاباً يقول له فيه إن اتصال البعثة سيكون معه مباشرة فرأى وزير الدفاع وقتئذٍ في هذا تخفلاً له واتهم عزيز باشا بأن هذا التخطي كان بالتواطؤ بينه وبين البعثة .

وثانيهما .. كان بعد خروجه من الجيش فكان عزيز المصرى يقول إن مركز الإنجليز الحزى إذا كان قد ساء في الشرق الأدنى فجزيرة هذا واقعة على المصريين لا على الإنجليز لأنهم لم يحسنوا تدعيم مركزه — أى مركز عزيز باشا — الأمر الذى لو تم لاستطاع أن يذل لهم نصحاً عسكرياً أو سياسياً فيلدهم كثيراً من الوجهة الحربية وأن السياسيين الإنجليز يسرون في مصر على سياسة قديمة أساسها الاعتقاد على بعض باشوات فاقدى الشخصية وأن إنجلترا تدفع ثمن هذه السياسة الذى يلخصه في انتصارات الألمان المتكررة ولست في حاجة إلى القول بأن عزيز باشا يهضم للألمان إعجاباً شديداً يبرره بأنه قضى عهداً طويلاً في ألمانيا تتلمذ فيه عليهم وعرف بعض كبارهم مع احتقار ظاهر للطلبان » (١).

هذا وقد قبض على عزيز المصرى في ٦ يونيو سنة ١٩٤١ وبدأت محاكمته عسكرياً في ١٠/٩/١٩٤١ ثم تأجلت القضية إلى ٢٢/١١/١٩٤١ ثم إلى ٢٩/١١/١٩٤١ ثم إلى ٥/١/١٩٤٢ وساعت صحت عزيز المصرى ونقل إلى المستشفى وتغيرت الحكومة ووقعت أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وجاء التحاس باشا إلى الحكم حيث أصدر قراراً بالإفراج عنه في السادس من مارس سنة ١٩٤٢ وأغلق ملف قضية هروبه ، لكن كانت هناك ورقة لم تصل إلى هذا الملف أو لم تعرف طريقها إليه رغم أن هذه الورقة أو هذه الوثيقة وصلت إلى القاهرة قبل إغلاق هذا الملف فهى مؤرخة في الثامن من أغسطس سنة ١٩٤١ ، وهذه الوثيقة التى ضاعت من ملف القضية عثرت عليها بمحض الصدفة أثناء اشتراكي مع صديقى وأستاذى الراحل الدكتور محمد أنيس ومع عدد من الزملاء الآخرين في فرز أوراق قصر عابدين التى كانت نواة لمركز تاريخ مصر المعاصر الذى تولى رئاسته الدكتور أنيس في بداية إنشائه ..

وهذه الوثيقة التى كان يجب أن يوضع أصلها في ملف قضية هروب عزيز المصرى فتكشف غموضها وتجيّب عن كثير من الأسئلة المثارة وتجعل مادة « هروب عزيز المصرى » أكثر موضوعية ، هذه الوثيقة عبارة عن شهادة رسمية قدمتها السفارة البريطانية بالقاهرة إلى المحكمة — لكنها بالطبع لم تصل إليها أو وصلت إليها ثم سلّخت من ملف القضية ووصلت صورة منها إلى القصر الملكى ، يتضح منها أن الضابط ثورنيل الذى كان مشكوكاً في وجوده كان في إنجلترا وقد استفسرت منه السفارة عن اتصاله بعزيز المصرى فكتب إليها تقريراً عن الاتصال قال فيه إنه قابل عزيز المصرى صباح يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤١ — أى قبل الهروب بأربعة أيام — حيث أخبره أن لديه اقتراحاً للبريجادير كلايتون رئيس المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط والمشرف على القلم السياسى وقال إنه يمكن إيجاد وسيلة للتضام مع قواد الثورة العراقية ... وقال ثورنيل إن هذه المقابلة تمت في بنسيون فينواز حيث دار فيها الاتفاق على سفره إلى العراق .. فالسفر إذن بناء على اتفاق .. II

(٩) جمال سليم — قرابة جديدة في حادث ٤ فبراير — دار الشعب ، ١٩٧٥ ، ص ٥٢ وما بعدها .

وقال ثورنهيل في تقريره إننى سألت الباشا ليوضح اقتراحه أكثر للبريجادير كلايتون وإن عزيز المصرى عرض نظام الدومنيون للشعوب العربية وأنه خير حال للشعوب العربية أن تنضم إلى جامعة الأمم البريطانية تحت نظام الدومنيون — ما يشبه الكومنولث البريطانى — وهذا المشروع كان يؤيده الشيخ ضيا طيطاها رئيس الوزارة الإيرانية سابقا والسكرتير الحالى للجامعة الإسلامية إلخ^(١٠) فظهور الوثيقة من شأنه أن يغير الفكرة التى كانت سائدة عن حادث الهروب .. !

ثالثا .. دخول مصر حرب فلسطين سنة ١٩٤٨

مما لا شك فيه أن دخول مصر حرب فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وتوقيت دخول الحرب وظروف هذا التوقيت كانت فذا أعد بعناية^(١١) ، وقد ترددت أقوال كثيرة في صفحات مذكرات الساسة والمؤرخين والباحثين والكتاب الصحفيين أن الوزارة المسعولة كانت آخر من يعلم أن قواتها دخلت الحرب ، وأن الذى أعلن الحرب هو القائد الأعلى للجيش المصرى وهو الملك فاروق ، ويذكر الكاتب الصحفى جلال الدين الحماصى في كتابه معركة نزاهة الحكم أنه بعد أن خرجت الصحف في صباح ذلك اليوم (١٥ مايو سنة ١٩٤٨) لتعلن دخول القوات المصرية أرض فلسطين لتطهرها من العصابات الصهيونية ، في ذلك اليوم ، ذهب أحد الوزراء السعدين إلى النقرائى باشا في بيته ليلومه ويعتابه باعتباره رئيس الوزراء ورئيس الحزب السعدى ، لأن أعضاء الوزارة علموا بالنبا من الصحف ، فصمت النقرائى باشا ، ثم واجه زميله قائلا « وأنا أيضاً علمته من الصحف »^(١٢)

وفي أحدث كتاب تناول هذا الموضوع وأعنى به « ملفات السويس لمحمد حسنين هيكل » أن الرأى في مصر الرسمية كان يتجه إلى التروى في دخول الحرب ، والتركيز على جلاء البريطانيين ، وإعادة تسليح الجيش المصرى قبل الاقتراب من ساحة الصراع المسلح في فلسطين ضد الدولة الإسرائيلية .

« وقد وقف النقرائى باشا رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت ، وقف بالفعل في جلسات سرية أمام البرلمان المصرى في شهر أبريل من سنة ١٩٤٨ ، وأوضح الأسباب التى تدعو حكومته إلى التروى قبل دخول ساحة الصراع المسلح في فلسطين ، وكانت وجهة نظر النقرائى باشا كما شرحها أمام البرلمان ، أن دخول قوات مصرية إلى فلسطين في هذه الظروف قد يكون محفوفا بمخاطر أبرزها مايلى :

١ — إن أية قوات مصرية تدخل إلى فلسطين سوف تجد أن قاعدة قناة السويس البريطانية تقف وراءها حاجزا دون الأراضي المصرية ، التى هي قاعدتها الأساسية في كل ما تحتاج إليه من دعم وإمداد وهذا وضع خطر .

٢ — إنه في مفاوضاته مع الإنجليز من أجل الجلاء أصبر دائما على قدرة الجيش المصرى ، إذا تم تسليحه ، على ملء الفراغ الذى يمكن أن ينشأ عن جلاء بريطانيا عن قاعدة قناة السويس ، فإذا حدث — لا سمح الله (نص كلامه) — أن واجه الجيش مشكلة في فلسطين ، فإن حجته أمام الإنجليز سوف تنهار ، لأنه سوف يظهر أمامهم وأمام غيرهم ، أن الجيش المصرى غير قادر على ملء الفراغ ، ومن ثم يكون ذلك مبررا لاستمرار البقاء البريطانى في قاعدة قناة السويس بل وتدعيمه .

٣ — إن أوضاع الجيش المصرى في الوقت الراهن لم تمكنه من تسليح نفسه على النحو الكافى وأن الحكومة على أى حال في صدد محاولة تسليح الجيش المصرى بما يلزمه من خلال مصادر غير بريطانية .

(١٠) المصدر السابق ، صورة الوثيقة ص ٥١ ثم ص ٦٤ — ٦٦ .

(١١) محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٩١ .

(١٢) جلال الحماصى ، معركة نزاهة الحكم — القلعة ١٩٥٧ ، ص ٢٢١ .

وبدا الكلام مقنعا أمام البرلمان ، وكانت هناك حماسة شديدة لقوات من المتطوعين المصريين تذهب للقتال في فلسطين جنياً إلى جنب مع قوات شعبية فلسطينية وعربية ، والحقيقة أن هذه القوات جرى إرسالها إلى فلسطين بقيادة ضابط مصري ممتاز وهو القائمقام أحمد عبد العزيز بموافقة وترتيب من الحكومة المصرية التي وجدت أن قوة من المتطوعين المصريين ، حتى وإن كانت قيادتها لضابط من الجيش المصري النظامي ، أمر يختلف عن دخول الجيش المصري رسمياً إلى حرب فلسطين ، كان ذلك في الواقع حلاً توفيقياً بين ضرورتين (١) ضرورة مساعدة الشعب الفلسطيني خصوصاً إذا كان نضاله يحقق مصلحة أمنية وتاريخية مصرية في نفس الوقت ، (٢) والضرورة الثانية هي مجموعة الحجج العملية التي أبدتها رئيس الوزراء أمام البرلمان المصري . (١٣)

وواضح أن هذا الكتاب الحديث جداً وتناول موضوع حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ يستند إلى وثائق هامة وحاسمة وهي الجلسات السرية للبرلمان المصري ، والواقع أن هذه الجلسات ضائعة ولا وجود لها ، وبالتالي لا يمكن للمرء الاطمئنان إلى موضوعية هذه المادة التاريخية .. ، والمرة الوحيدة التي ظهرت فيها هذه الوثائق الهامة هي محادثات عمكة الثورة التي عقدت في سبتمبر سنة ١٩٥٣ بمجلس قيادة الثورة بالجزيرة وكان يرأسها عبد اللطيف البغدادي وعضوية أنور السادات وحسن إبراهيم وكان المتهم هو إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس وزراء مصر في أواخر الأربعينات وبعد أن انتهت محاكمته بالحكم عليه بالإعدام شنقاً ومصادرة أمواله وممتلكاته في الأول من أكتوبر سنة ١٩٥٣ اختفت هذه الوثائق ولم تظهر بعد ذلك أبداً .. فماذا تقول هذه الوثائق .. ؟

● إن حيدر باشا وزير الحرية ذكر لمجلس النواب والشيخ أن الجيش مستعد لدخول الحرب وأن الاستعداد على أتمه (١٤) طبقاً لأقوال إبراهيم عبد الهادي .

● عندما حضر حيدر باشا للشهادة قال عكس ذلك وذكر أن البيانات كلها كانت تقول بتعذر دخول الجيش في الحرب وبأن حالة التسليح في الجيش كانت سيئة ، وأن التقارير التي باشا رغم سماعه لهذه البيانات قال لا بد من دخول الحرب (١٥) .

● البغدادي يسأل الشاهد حيدر باشا

— يعني الضباط تقدموا ببيان عن الحالة السيئة ورئيس الحكومة بالرغم من ذلك قال لا بد من دخول الحرب وكان قراره هذا قبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء .. ؟

— أبوه .. أظن ..

— بعد كده عرض على مجلس الوزراء .. ؟

— نعم ..

— هل وافق مجلس الوزراء على دخول الحرب .. ؟

— وافق ..

— بالأغلبية أو بالإجماع .. ؟

— بالإجماع ..

— لما بدأ تم المعركة ولم يستمر النقص الموجود في الجيش والجيش مش قادر يقوم بمهمته

(١٣) محمد حسين هيكل — ملفات السورس — الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

(١٤) صاغ صالح أمين حسان كامل — عمكة الثورة — جزء (١) ، ص ١٠١ (الطبعة الأولى ديسمبر ١٩٥٢ محاكمة إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء الأسبق ورئيس الديوان الملكي ورئيس الحرب السعدى) .

(١٥) المصدر السابق ص ١٠٣ .

— بدأت المعركة وكان الجيش له الشرف في أن أحرز بعد انتصارات وبعدين مشى لغاية أسدود وبعدين حصل ماحصل وما هو معروف بأن جيش الأردن وعلى رأسه جلوب باشا السحبوا من اللد والرملة وحصل أن مجلس الأمن بالذات قرر وقف إطلاق النار فأوقف إطلاق النار .. (١٦)

● ويتنقل المدعى العام ورئيس الجلسة مع الشاهد حيدر باشا والمتهم إبراهيم عبد الهادي حول تحديد مسؤولية دخول الحرب ..

س — من هم الأفراد المسؤولون عن دخول مصر حرب فلسطين .. ؟
حيدر — الملك قبل كل شيء وبعده رئيس الحكومة .

س — الملك وحده .. ؟

حيدر — يعني إذا كان الملك له مستشار يبقى المستشار ينقل الرأي من رئيس الحكومة للملك .

س — هل أفهم من هذا أن المسؤولين عن دخول الحرب هم فاروق ثم رئيس الديوان المتهم إبراهيم عبد الهادي ثم رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي .. ؟

حيدر — الكلام الذي قلته إن الملك هو المسؤول وبعد ذلك سئلت سؤالاً فقلت بالطبع إن مستشاريه الاثنين هما رئيس الحكومة ورئيس الديوان ولا بد أن يكون أخطر بوجهة نظرهما في الموضوع .

س — ما الذي عمله رئيس الحكومة ورئيس الديوان لعدم وقوع الحرب .. ؟

حيدر — يجوز رئيس الحكومة له الأغلبية البرلمانية وطبعاً رئيس الديوان كان ينتمي لهذه الناحية ، ربما لو كانت الأغلبية البرلمانية ترفض دخول الحرب .. دخول الجيش الحرب لرجع الملك عن موقفه .

س — هل فعل البرلمان ذلك .. ؟

حيدر — لا أعرف ..

س — هل حضرت الجلسة السرية لمجلس النواب والشيوخ .. ؟

حيدر — أظن .

وهنا تدخل إبراهيم عبد الهادي باشا وقال للمحكمة « أنا سمعت أن المضايقات موجودة والمحاضر موجودة شوفوها » .

وهنا قلب المدعى العام في الأوراق التي أمامه فسأله رئيس الجلسة عما إذا كانت الأوراق توضح أن الموقف العسكري كان في حالة سيئة .. ؟ فأجابته المدعى العام بأن الأوراق توضح أن الجيش مستعد وأن هذه الجلسة السرية كانت في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ ، وقدم المدعى العام لرئيس المحكمة بيده محضراً وهو يقول .. « هذا هو محضر الجلسة السرية لمجلس الشيوخ وقد أوضح فيه رئيس الحكومة — النقراشي — وقتئذ أن الجيش مستعد والقوات العربية كلها تستطيع سحق القوات الصهيونية ولم يقل إن الجيش مش مستعد لا في مجلس النواب ولا في مجلس الشيوخ » .

وذكر مصطفى الملباوى وكيل النائب العام نص عبارة النقراشي باشا بقوله .. « وختم دولته بيانه بقوله إن الجيش المصري كفاية وأسلحته واهية وذخيرته متوفرة وأن الذي يقوم على مثل هذا الأمر يتخذ له كل عدته .. » (١٧)

(١٦) للصدر السابق ص ١٠٥ .

(١٧) للصدر السابق ص ١٠٨ — ١١٠

وفي هذه المحاكمة نفسها قدم اللواء أحمد على المواوى تقريراً لرئيس أركان حرب الجيش المصرى في ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ ،
وقدم اللواء المواوى مذكرة بهذا التقرير في الجلسة الثانية من المحاكمة والمذكرة مؤرخة في ١٩٥٣/٩/٢٥ ، وثابت بهذه
المذكرة الحالة التفصيلية للجيش المصرى .^(١٨)

وبالتالى فالموضوعية تصبح مفقودة إذا لم يكن لدى المؤرخ أو الباحث مثل هذه الوثائق التى يمكن اعتبارها وثائق ضائعة

^(١٨) المصدر السابق ص ١١٥ .

مناقشة (٥)

د . عبد العظيم رمضان :

يقول أ . جمال سليم نحن في حاجة إلى الوثيقة ولنا في حاجة إلى المؤرخ !! وأنا أقول إنه لا وجود لمؤرخ بلا وثيقة ولا معنى لوثيقة بلا مؤرخ . المؤرخ يقدم رؤيته للحدث التاريخي ، وتتكامل الرؤى من قبل المؤرخين لتقدم صورة واضحة للحدث التاريخي .

الوثيقة في حد ذاتها ليست أكثر من جهاد وليس بمقدورها وحدها أن تقدم شيئا ذا قيمة . ولكن المؤرخ هو القادر على منح هذا الجهاد الروح والحياة . وليس غريباً أن يسمى المؤرخ « بالثنى الاستردادي » . وللمؤرخ يستطيع أن يأخذ من الوثيقة بقدر ثقافته ، فإذا كان تخصصه في التاريخ فيحصل فقط على ما يتصل بعلم التاريخ ، أما إذا كان ذا ثقافة موسوعية فاستطاعته أن يحصل من الوثيقة على ما يريد .

٢ - أ . على فهمي :

أخلف مع د . عبد العظيم رمضان . فالوثيقة ليست جهاداً ولكنها أداة حية لازالت لها أهميتها في الدراسة التاريخية . وأسجل اعتراضى على لفظ « الوثائق الضائعة » ، لأن الوثائق موجودة ولكن تحول قوانين بعض البلدان دون الاطلاع عليها . وكلنا يعرف وثائق الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية وبالتحديد الوثائق الخاصة بـ « كين بويد » وقد رأيناها جميعاً أكثر من مرة في لندن في « كيو جاردنز » (دار المحفوظات العامة) . هذه الوثائق ليست مفقودة أو ضائعة ولكنها محفوظة ، وأرجو من المسؤولين سرعة السماح للباحثين بالاطلاع عليها وخاصة وثائق وزارة الداخلية .

٣ . د . جمال المسدي :

الحقيقة أن حديث أ . جمال سليم مثير للاستفزاز ويدعو إلى ذلك أنه من دارسى التاريخ .

فهو يقول إننا لسا في حاجة إلى مؤرخين ! وهذا معناه أن نأق بالوثائق ونشرها كما هي ، وسوف تقوم الوثائق بالمهمة كلها دون تدخل !!

وقد جاء وقت على طلبة قسم التاريخ عانوا فيه من مثل هذه النظرة الغريبة ، وكانت بسبب هجوم طلبة العلوم الطبيعية عليهم وقولهم إن التاريخ ليس علماً وقد استدعى الأمر من بعض أقسام التاريخ إنشاء مادة جديدة هي « علم التاريخ » . عموماً فيما يخص دور المؤرخ .

أود أن أقول إن الوثيقة تمثل حقيقة قائمة على الرغم من أنها حقيقة نسبية ، لكن ما القول في الذين يأتون بالوثائق فيصورونها بعد طيها بطريقة معينة لإخفاء سطر أو بضعة أسطر منها ؟ أليس هذا نوعاً من التصرف في عرض الوثيقة ؟ وفي هذه الحالة .. من غير المؤرخ يستطيع الكشف عن ذلك الفعل المتعمد وإبراز أسبابه ؟

هل إذا جئنا بكتاب « الجبري » كما هو هل يمكن أن يقبل الناس على قراءته كما يقبلون على قراءة ما يكتب في التاريخ على أيدي مؤرخين يقدمون التاريخ كما ينبغي أن يقدم ؟ نحن نعرف أن التاريخ ليس مجرد وثيقة في التاريخ وثيقة تمثل حقيقة قائمة بذاتها ، ولكن هذه الحقيقة تتضمن بالإضافة إلى ذلك الثغرات التي نستخرج من هذه الحقيقة التي تمثلها الوثيقة وفقاً لما يراه المؤرخ وتبعاً للمدرسة التاريخية التي ينتمي إليها في تفسيره للتاريخ .

الوثيقة الواحدة يختلف تفسيرها من مؤرخ لآخر ، والتغير يُعد جزءاً من الحقيقة التاريخية والتي تساهم الوثيقة فيها بجزء معين .

(٥) أضاف الأستاذ جمال سليم في عرضه الختوم بعض الأطروحات غير المتضمنة في نفس ورقته . وأهمها أطروحة « توليد الحاجة للوثيقة وتقتض الحاجة للمؤرخ » في العصر الحالي والتي لم تكن على مناقشة هذه الجلسة .

وفى اعتقادي أن الوثيقة والمؤرخ كقطعة الحجر والفنان أو كقطعة الحديد « الخردة » في وكالة البيع والفنان التشكيلي ، هي في « وكالة البيع » لا تعني سوى يكون قطعة حديد « خردة » وحين يجمع الفنان التشكيلي هذه القطع سوف يكون منها حقيقة أخرى مختلفة تماماً عن الحقيقة التي رأيناها في وكالة البيع .

النقطة الثانية وهي تتعلق بما سماه الأستاذ جمال سليم الوثائق الضائعة . كيف نحكم أن هذه الوثائق « ضائعة » لماذا لا نقول الوثائق الغائبة « لأي سبب من الأسباب ؟

النقطة الأخيرة .. أود أن أوضح موضوع ما نسميه بأوراق « حسن نشأت » أو وثائق عابدين .. ولهذا الموضوع قصة ، فقد ظهرت الحاجة إلى غرف خالية في قصر عابدين لإنشاء بعض المكاتب للموظفين ففكر الإداريون في القصر في غرفة مهملية بها أوراق قديمة وأرادوا أن يخلوها من الأوراق فأرسلوا لشركة (راكتا) لكي تأخذ هذه الأوراق لمعالجتها وإعادة تصنيعها . ومن حسن الحظ أن أمين مكتبة القصر كان رجلاً مثقفاً فأرسل إلى د . محمد أنيس ليطلعه على الأمر فذهبنا إلى هناك وقمنا بفحص الأوراق فوجدنا أنها أوراق الديوان الملكي في عصر حسن نشأت . وقد قمنا بنقلها إلى مركز دراسات تاريخ مصر المعاصر ثم انتقلت بعد ذلك إلى دار الوثائق التاريخية وتم توثيق بعضها واعتقد أنه جاهز الآن للاطلاع عليه .

أخيراً .. في اعتقادي أن الأستاذ جمال سليم من رجال التاريخ الذين تصيهم أحياناً « حُمى » الوثائق ، وهذه الحمى تُصيب الكثيرين من المشتغلين بالتاريخ .. ورغم أهمية الوثيقة إلا أن المؤرخ مازال ضرورة ذات أهمية في تفسير هذه الوثائق وشرحها .

د . محمد معولي :

أولاً كنت أود أن يقول الباحث الوثائق « المجهولة » وأثرها على الموضوعية ، لأن هذه الوثائق ليست « مفقودة » ولا هي « ضائعة » إنما هي مجهولة للمؤرخ لحظة كتابته الموضوع الذي يتصدى له . بل دليل أنه لا توجد وثيقة ضائعة أبداً وإن لم توجد اليوم فستوجد في الغد . وكنت بالأمس أتناقش مع د . هدى عبد الناصر وسألتها عن مذكرات جمال عبد الناصر فأجابته بأنه لم يترك مذكرات ولكن هناك من يعتقدون بأن عبد الناصر قد ترك مذكرات ويستمرون في بناء نتائج على تصورات من بعض الخيال .

نفس الشيء بالنسبة لحسن البنا والذي أشيع أنه ترك خلفه مذكرات وظللنا أنا وبمجموعة من الزملاء برعاية المرحوم د . أحمد الزفرم « — نبحت ونبحت حتى تأكدنا بأنه لم يكتب مذكرات بمعنى المذكرات وكل ما تركه منشور .

ثانياً عن حاجة المجتمع إلى المؤرخ فإنني أتفق مع الباحث جزئياً في أن الإنسان قد وجد فيه في مرحلة ما من تاريخه نوعاً من الإغراء لإرضاء رغبته في المعرفة ولكن ظروف الحياة الآن تطورت وحدثت ثورة كبرى في وسائل الاتصال وتطور وسائل المعرفة جعل الإنسان لا يملك الوقت في ظل الأضهاد الاقتصادي والقهر المعنوي للاستمتاع بالثقافة . ولكن للمؤرخ هو « مصبل المناعة » للمجتمع وهو الذي يحميه من الأمراض ويقيه من النكسات إذا استوعب هذا المجتمع حركة التاريخ وإذا كان المؤرخ صادقاً ، أو ميتاً .

النقطة الأخيرة تتعلق بالوثائق الممنوع الاطلاع عليها .. وقد صادفتني تلك المشكلة في إحدى المرات عندما كنت أقوم بالإشراف على إحدى الرسائل مؤرخاً ، وكانت الرسالة تناقش تطور اتجاهات السياسة الأمريكية نحو مصر ، حيث روعت حين وجدت جميع وثائق حادثة اغتيال « حسن البنا » في عام ١٩٤٩ موجودة في أرشيف الخارجية الأمريكية وقبل أن يُعاد التحقيق وقبل أن يتم دفن حسن البنا كانت كل الوثائق الخاصة بالمؤامرة التي دُبرت موجودة في مكتب أرشيف الخارجية .. ولم أعرف كيف تم هذا وكيف نفرط في كثير من الأشياء العامة دون ندم !

ونظراً لغيب الوثائق فنحن لا نعرف أيضاً حقيقة ما حدث في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ولا نعرف حتى الآن حقيقة لقاء أمين عثمان ومهندس حادث ٤ فبراير بالنحاس وهل كان هناك اتفاق بينهما على ذلك أم لا !

أما عن موضوع موقف الفقراء شيء من حرب فلسطين فقد كاد النقراشي أن يقدم استقالته من منصبه إذ ذهب الجيش إلى الحرب ،

غير أن مجموعة من الوزراء ذهبت إليه وأخبرته أن الملك أعلن الحرب بالقفل منذ ٢٤ ساعة وأن هذه الاستغالة ستكون بمثابة ضعة للجيش المصرى وهو في ميدان المعركة .

وأخيراً فإن الرسائل الجامعية العلمية يمكن أن تعمل ككشف لكثير من الوثائق التى لا يمكن الحصول عليها عن الطريق الرسمى

(٥) د . وجيه عتيق :

سوف أضيف مثلاً جديداً يؤكد على كيفية أن غياب الوثيقة يؤثر على الكتابة التاريخية . هناك العديد من الكتب التى كتبت عن تاريخ مصر في الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من الجهد الجاد في هذه الكتابات إلا أن غياب الوثيقة الألمانية أدى إلى عدم وصح الصورة التى رسمت عن موقع مصر في الحرب العالمية الثانية .

وقد كنت في ألمانيا في الصيف الماضى وعثرت على وثيقة في الأرشيف الألمانى ، هذه الوثيقة تتحدث عن خطط « روميل » في الحرب الدائرة في منطقة العلمين .. وقد بينت هذه الوثيقة خطأ المفهوم الشائع بأن روميل كان سيعبر بقواته على الدلتا لكى يحتل القاهرة ، الأمر الذى جعل الإنجليز يفكرون في إغراق الدلتا عن طريق هدم سد أسوان . أما الحقيقة التى كانت الوثيقة تتكلم عنها فهى خطة روميل في عبور النيل عند بنى سويف عن طريق استخدام المعابر العامة .

ولو استطعنا أن ندرس الأرشيف الألمانى الذى لا يقل أهمية بأى حال من الأحوال عن الأرشيف الإنجليزى والفرنسى فإن كثيراً من الحقائق الغائبة سوف تأخذ طريقها إلى النور ، وإذا كانت اللغة تقف عائقاً أمام هذا الطريق فعلى أن نبذل جهداً مضاعفاً في ترجمتها وتوثيقها .

وقد انتهزت الفرصة أثناء وجودى في الأرشيف الألمانى واطلعت على بعض الوثائق الخاصة بمسألة هروب عزيز المصرى . ويمكن لهذه الوثائق أن تزيل الغموض الذى غلف تلك الحادثة حتى الآن ، فالوثيقة تقول إن اتصالات مكثفة جرت بين الألمان وجواسيسهم في مصر وكانت خططهم مؤسسه على هروب عزيز المصرى إلى العراق ومنها إلى الشام وإعداد قوات عربية تستغل الجيش الألمانى في مصر ، تساعد « رشيد على الكيلانى » في ثورته على الإنجليز ثم تأتى بعد ذلك إلى مصر لاستقبال روميل .

(٦) أ . لمى المطيعي :

عن عزيز المصرى وهروبه أحب أن أنه إلى إحدى المقالات التى كتبها في هذا الشأن . فقد كانت هناك مقابلات بينى وبينه وعرفت أشياء كثيرة . وبشأن مسألة هروبه إلى الشام أود أن أصبح ماثلاً الزميل وجيه ، يبقى فالشام وبيروت في ذلك الوقت كانا تحت الاحتلال الفرنسى ولم يكن بمقدور أحد أن يجهز جيشاً هناك . وكانت الخطة المرسومة وقتها أن يهرب عزيز المصرى بالطائرة التى أعدها حسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف وحسن عزت ثم يهبط في بيروت ومنها إلى بغداد للمشاركة في ثورة رشيد على الكيلانى .

(٧) د . محمود عبد الفضيل :

أثار أ . جمال سليم قضية هامة حول العلاقة بين الوثيقة والمؤرخ ، والتقى مع د . عبد العظيم رمضان و د . جمال المسدى في أهمية أن تعامل الوثائق بحرص شديد لأنها بالفعل جهاد وتحياج إلى الحرص عند بحث الروح فيها . وهنا — كما يقول رجال القانون — البحث عن « حجية أدلة الألبات » لأن الوثيقة تعتبر أحد الأدلة ولكنها ليست الدليل الوحيد .

كما أود أن أقول إن الحصول على الوثيقة الآن لا يُعتبر صيداً ثميناً لأننا نعيش في عالم اختلط فيه الخابل بالنايل ، وهناك عدد من الوثائق السرية المزودة عن عمد والمسرقة لإخفاء التاريخية .

وهناك الاعتماد أيضاً على بعض التقارير وروايات الأشخاص مثل « كافر » ورجال السفارة الأمريكية في مصر . فمن الممكن أن يكون بعض هؤلاء الرجال عملاء مزدوجين مثل بعض الموظفين في المخابرات البريطانية MI 5 .. فما هي مصداقية ما يكتبه هؤلاء ؟ هؤلاء العملاء يرسلون تقاريرهم مثلاً عن حدث عمال أو سياسي معين ولهم وجهة نظر محددة تجاه هذا الحدث . وعندما آخذ أنا هذه الوثيقة بعد عشرين عاماً .. كيف أنظر إليها ؟ .. هذه للمشكلة قد أصبحت من الخطورة بمكان في العصر الحديث أكثر من أي عصر معنى .. حتى البيانات السياسية والتي تصدر من الأحزاب والتجمعات السياسية في العشرينات والثلاثينات أمكن تزويرها بمعرفة رجال الأمن ! أما الذين يعترضون على لفظ الوثائق الضائعة فأنا أقول إن هذا اللفظ صحيح نسبياً لأن هناك وثائق تم إعدامها عمداً من البداية أو وثائق يتم أخفاؤها وإظهار أخرى مزورة وهكذا ..

وهناك تحفظ آخر على استخدام مذكرات الزعماء في البحوث التاريخية ، فهؤلاء الزعماء كان لهم كُتاب خطب مخصصون Speech writers . وبالطبع هناك كثير من المقولات ليست من بنات أفكار هؤلاء الزعماء وتسرّب أفكار كُتاب الخطب إلى هذه المقولات والمذكرات . ومن ثم على من يستخدم هذه المذكرات في بحثه أن يراعى تلك النقطة وعليه أن يعم بمعرفة حياة هذا الزعيم وعلاقته بالأشخاص المقربين له حتى يتسنى له معرفة الأفكار الأصيلة للزعيم من الأفكار الدخيلة على فكره .

(٨) د . أحمد عبد الله :

اعتقد أنه لا خلاف على أهمية الوثيقة التاريخية ، إلا أنه من الضروري أن نحدد مفهوم الوثيقة . فما يدور بالذهن غالباً هو الوثيقة المكتوبة . ولكن الوثائق أنواع : فهناك الوثيقة المنطوقة ، ومع تقدم العلم ظهر الفيلم السينمائي وشريط الفيديو وشريط الكاسيت والصورة ، إلى آخره .. كل هذه وثائق تاريخية وليس فقط الوثائق الكتابية بمعناها الكلاسيكي .

والوثيقة أهميتها خصوصاً في الصراعات السياسية . فإذا ضربنا مثلاً من التاريخ المعاصر نجد أن الرئيس « السادات » في صراعه على السلطة عام ١٩٧١ قد استخدم الوثائق — الشرائط على الأقل في الجانب الدعائي لمحركة صراع السلطة . هذه الشرائط حُرقت فكان لما أثر سياسي في تلك الفترة بلاشك .

الوثيقة إذن (كمفهوم) أوسع من مفهوم الوثيقة المكتوبة فقط . فهناك أيضاً الوثيقة الشفوية .. شهادة الأحياء المخضرمين الذين شاركوا في حركات سياسية بعينها . أعتقد أن هذا الموضوع لا يلقى إهتماماً حقيقياً في مصر . لكنه قد أتيح لي في الفترة الأخيرة التقدم للمركز القومي للبحوث الاجتماعية بمشروع لكتابة « التاريخ الشفوي » للحركات السياسية والاجتماعية في المجتمع المصري خصوصاً في الفترة عمل البحث . حيث مازال هناك مخضرمون أحياء شاركوا في هذه الحركات ، ومع الأسف غاب البعض عن ديانا منذ سنوات قلائل قبل أن يسجل شهادته الشفوية . ولذلك وجب « الاستدراك » بسرعة شديدة حتى أننا اقترحنا أن يسجل التاريخ الشفوي لكل من وصل إلى سن الستين بأسرع ما يمكن .

النقطة الثانية وهي خاصة بالوثائق المودعة لدى الهيئات الأجنبية أو الأرشيف الأجنبية . ومثالها البارز دار المحفوظات البريطانية التي أعتقد أنها في غاية الأهمية دراسة تاريخ مصر في الفترة عمل البحث ، على الأقل بالمنطق الذي طرحه الاستاذ محمد حستين هيكل في مقدمته لكتاب « ملفات السويس » ، باعتبار أن جزءاً من الحقيقة السياسية أن بريطانيا كانت تحكم مصر وبالتالي الوثائق البريطانية لتلك الفترة تظل على قدر من الأهمية رغم تحيزات الاستعمار . وقد عمل في هذه الدار عدد من الباحثين المصريين مثل د . رمضان ، د . متولى ، والأستاذ محسن محمد وغيرهم ولا تقتصر أهمية هذه الدار على دراسة تاريخ مصر بل لها أهمية خاصة كمستطقة لتعليم المؤرخين . الباحثين المصريين أصول حفظ الوثائق والرجوع إليها بطريقة علمية .. وهل من المعقول أن مصر العريقة بتاريخها حتى الآن لم تبق مثل هذه الدار ؟ هذا موضوع آن الأوان لإنجازه حتى يتم الاستقلال الوطني على مستوى التأريخ وأرشفة المادة التاريخية . وهذه نقطة أخرى « للاستدراك » !

وقد أشار أ. ح. فهمى في ورقته إلى مشروع إقامة « دار للمحفوظات » أو « أرشيف قومى مركزى » . وأرجو أن يتم هذا المشروع وأن تخصص له موارد كافية على أن يقوم على قواعد وأسس عصرية حديثة . فطالما كان من غير المألوف لدى الباحثين أن يدخلوا إلى أماكن مثل مصر مباحث أمن الدولة ويطلبوا على بعض الوثائق — رغم أن « باحثى » مباحث أمن الدولة يستضافون عادة في اجتماعات المثقفين في علاقة مودة من طرف واحد ! فعلى الأقل يكون على الباحثين أن يسعوا لتأسيس دار قومية معنية بتاريخ البلاد وحفظ الوثائق المختلفة .

(٩) أ. هشام عبد الغفار :

هل من يرتكب جريمة أو يخطط لمؤامرة يترك وراءه وثيقة تدل على نواياه ؟
ثانياً ، ما هو القول في التهديد الشفوى الذى يرويه شهود عيان ؟ فهؤلاء الشهود أطراف في الصراع ولا يمكن الاعتماد على شهادتهم لأن أقوالهم ستكون بعيدة عن الموضوعية . كذلك بالنسبة للاعتماد على أرشيف الدول الأجنبية ، هل من الممكن أن تعطينا بريطانيا مثلاً الوثيقة التى تثبت أنهم دبروا حريق القاهرة دون أن يسىء ذلك للعلاقات القائمة بين مصر وبريطانيا الآن ؟ !

(١٠) أ. الحبيب مسعود :

لست مؤرخاً ولكن تخصصى في الجغرافيا ، وكنت أود أن أتحدث عن المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية في الحفاظ على الوثائق المكتوبة أو المصورة . وقد كنت أبحر في منطقة الحسين ووجدت في بعض المحلات المخصصة لبيع الكتب القديمة مجموعة من الرسوم المعمارية لأكثر من عشرة قصور قديمة في مصر ومنها قصر عابدين .. وهذه الرسوم أصلية وإمضاء المهندس عليها إمضاء أصلى !! فمن أين خرجت هذه الرسومات ؟ ولماذا لم تحفظ في المكتبات الخاصة في أرشيف الوثائق المصرية ؟
وعندما سألت البائع عن مصدر هذه الرسومات قال إنها بيعت بالمزاد في أعقاب ثورة ١٩٥٢ . وعندما اتصلت بالمهندس للمعماري المعروف « حسن فتحى » وهو جدير بالثقة في أقواله أكد لى ما قاله البائع .

وإذا كانت هذه الوثائق تُباع هكذا بمنتهى البساطة فكيف يطمعن الباحث إلى الوثائق المصرية الموجودة في الأرشيف القومى دون أن يداخله الشك في أصلها ؟ !

(١١) أ. نبيل عبد الفتاح :

أولاً : قضية الانحياز الباحث لموضوع معين . هذه ظاهرة عامة متفشية الآن بحيث يتحول هذا الموضوع أو الأطروحة إلى قضية مركزية يدور حولها غالب العلم في هذا التخصص أو ذاك بناءً على عدم وضع الأطروحات في سياقها الموضوعي .

أما عن عدم أهمية المؤرخ في العصر الحديث فهذه رؤية تقليدية للمؤرخ وللتاريخ باعتباره تاريخ السرد (سرد الوقائع المجتمعية) . ولكن هذا ليس دور المؤرخ ، للمؤرخ دوره يتمثل في التحليل الكلى لواقعة أو حدث أو أزمة أو ظاهرة في إطار تاريخى محدد من كافة أبعادها بحثاً عن العوامل الموضوعية في تطورها .

إن هذه الفكرة يكمن وراءها أن المؤرخ هو الذى يسرد الوقائع التاريخية « الماضية » في حين أنه في الخارج مثلاً في دراسات « التاريخ المعاصر » توجد دراسات على الواقع السياسى « الحالى » . مثلاً الكتاب الذى كتبه « جيل كيبيل » عن الحركات الإسلامية في مصر .

ثانياً : عن الوثيقة والانحياز الاجتماعى أو الأيديولوجى لصانع الوثيقة لابد من سؤال : ما هي الظروف التى تُصنع فيها الوثيقة ؟ على سبيل المثال تحقيقات رجال الضبط القضائى ، التحقيقات التى تُجرىها المحاكم ، وكيف تم ومدى الإعتماد عليها . أو وضع المتهم السياسى في بيئة نفسية سياسية محددة تؤثر على استجابته وإجابته .. إلى آخره .

أما ما يخص الوثائق الأجنبية التي تتحدث عن أحداث سياسية معينة فهي مكتوبة من وجهة نظر السفارة أو ربما المخابرات ، وهذا لا يعنى عدم إمكانية الاستفادة منها . ولكن التعامل مع الوثائق يجب أن يكون بحذر ومن خلال ضبط منهجى صارم ، وإلا وقع المؤرخ في أسر الرؤية الخاصة الكامنة وراء نصوص الوثيقة .

والمسألة أيضاً ليست في تحقيق الوثيقة ففى هذا العصر — عصر الثورة المعلوماتية — أصبحت مهمة التوثيق مهمة تقوم بها الأجهزة الإلكترونية . وإنما في الواقع القضية هي منهجية قراءة الوثيقة واختلاف قراءة الوثيقة من باحث إلى آخر .. وهو ما يثير موضوع ضعف مستوى قراءات الباحثين — وإن كان هناك بعض الاستثناءات بالطبع — وهو ما يؤدي في الغالب لقراءة ضعيفة للوثيقة وكيفية وضعها في سياقها . وهذا يطرح مسألة ضعف ثقافة المؤرخ وإعداده وتنشئته من الناحية العلمية .

وأخيراً بمناسبة الحديث عن الوثائق الضائعة أو الوثائق المجهولة ، فإن صديقنا د . رعوف عباس مثلاً كان يروى بمرارة شديدة كيف رأى أوراق الرافعى ومكرم عبيد مهلة إهمالاً شديداً في منزلها بسبب ضعف الإحساس بالأهمية القصوى للوثيقة لدى بعض عوائل السياسيين الذين أثروا في حياة مصر السياسية أ

(١٢) د . هدى عبد الناصر :

في تعليق خاص على مسألة أوراق عبد الناصر .. عبد الناصر لم يكتب مذكرات أو يوميات ولكنه كان منظماً جداً بالنسبة لجميع محاضر الاجتماعات والمباحثات التي حضرها (وهذا يؤرق البعض من كتبة التاريخ الذين يكتبون دون الاستناد إلى وثائق أو بالاستناد إلى شهادة المعاصرين لهذه الفترة) . كانت جميع محاضر جلسات الوزارة والاتحاد الاشتراكي والمباحثات مع الأجانب جميعها كانت مسجلة على أشرطة ومفرغة . وقد نقلت كاملة إلى قصر عابدين في أواخر عام ١٩٧١ . ومن المعروف أن هذه الوثائق لا تظهر إلا بعد فترة زمنية تحددها قوانين الدولة صاحبة هذه الوثائق .

النقطة الثانية والتي كان في ذهني أن أتكلم عنها قبل أن يحدث د . أحمد عبد الله هو الاقتراح بإصدار توصية من الندوة إلى مجلس الشعب بإصدار قانون يُنظم حفظ هذه الوثائق ويضمن الحماية القانونية للوثائق في فترات معينة .

أما عن إهمال عوائل السياسيين في أوراق ذويهم فالمسألة تبدو عبثاً عليهم . إذ كيف يحفظون بهذه الأوراق في حالة جيدة دون أن تمتد لها أيدي الزمن وتفسد مادها .

وأنا أختلف مع د . أحمد عبد الله ، فليس من المهم أن يكون المبنى المقترح للأرشيف القومى فخماً وحديثاً . يكفي مبنى صغير لحفظ هذه الأوراق وعدد قليل من الموظفين لخدمة الباحثين الذين يترددون على مثل تلك المراكز .

وأنا أأمل أن يتولى بعض أعضاء مجلس الشعب الدعوة لإقامة مثل هذا المركز ، وسن قوانين تنظيم حفظ الوثائق والحفاظ على سريتها دون أن يترتب على ذلك منع الاطلاع عليها من قبل الباحثين .

(١٣) أ . لمى المطيحي :

هذا القانون قائم بالفعل ، وموجب هذا القانون هناك عدد من مذكرات الزعماء مثل محمد فريد ومصطفى كامل وسعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ومحمد علي علوبة موجودة . لكن الجزء الجديد في الأمر هو ضمان السرية والذي اقترحه د . هدى عبد الناصر . وعلى أية حال يمكن للندوة أن تأخذ بمهمة لتكامل الجزء القائم من القانون مع الجزء المقترح .

(١٤) أ . جمال سليم :

في فقط تعقيب بسيط . عندما تحدثت عن أهمية الوثيقة كنت أعني ما أقول ولم أكتب في ورقتي ما قلته في العرض الشفهي عن أننا لسنا في حاجة إلى مؤرخين .

بالنسبة لما قاله أستاذي جمال للمبدى إن « التاريخ ليس منشعاً » ، ففي الواقع أن للمؤرخ لا ينشئ مادة إطلافاً والحديث يقع في الماضي وعندما ينتقل هذا الحديث من الماضي يُصبح تاريخاً . إذن فالمؤرخ لا ينشئ تاريخاً ولكنه يعيد صياغة الماضي بطريقة جديدة .

الصحافة المصرية كمصدر للدراسات التاريخية

د . عواطف عبد الرحمن*

إذا كان التاريخ كما يعرفه ابن خلدون هو « خير عن حدث » فإن نشأة المجتمعات الإنسانية وتطورها يعد الحدث الأكبر في هذا الكون . ولذلك فإن أى حديث يتناول هذه المجتمعات مهما تباينت أبعاده وتفاوتت شموليته أو جزئيته يمكن اعتباره في المحصلة النهائية بمثابة صياغة لخير أى تاريخ أو تنظيم وعرض للتاريخ . ومن هنا نجىء الصلة الخميمة التى تربط العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة أو بأخرى بعلم التاريخ . وتبرز علاقات التداخل والتبادل بين علم التاريخ وسائر العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص فى مجالات الاجتماع والسياسة والصحافة . ولكن تتمايز العلاقة التى تربط بين الصحافة والتاريخ كعلمين ينتميان فى الأساس إلى دائرة واحدة وهى دائرة العلوم الإنسانية المعنية بدراسة الإنسان (أفعاله وعلاقاته) والتى تنقسم لفرعين متداخلين (إنسانى واجتماعى) كفرد وكعضو فى جماعة ، وتسعى إلى محاولة اكتشاف القوانين التى تحكم حركة الكون ككل ودور الفرد والجماعات فى تشكيل صورة الحياة من خلال الصور المتباينة للصراع والوحدة عبر الأزمنة المختلفة . وتتجسد مظاهر القرابة بين علمى التاريخ والصحافة فى أن كليهما يلون قصة البشرية بهراءاتها وأحداثها وانكسارها وطموحاتها وهزائمها وإنجازاتها وذلك مع اختلاف السياق الزمنى الذى يتحرك فى إطاره كل منهما .

وإذا كان التاريخ يركز فى الأغلب على شتى المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية للنشاط الإنسانى مع منح عناية خاصة للأحداث الهامة والشخصيات المؤثرة فى حياة مجتمعاتها ، أى أنه يتناول كل ما هو جدير بالمعرفة ، نلاحظ أن الصحافة لا تقصر اهتمامها على الأحداث الكبيرة دون الصغيرة ولا تولى عنايتها للشخصيات البارزة فحسب بل تحرص على أن تعرض صورة كاملة للمجتمع والعصر الذى تنتمى إليه من حيث إنجازاته وقصوراته وزعمائه وصعاليكه وجرائمه الفردية والجماعية وأهم من ذلك كله تحرص الصحافة على تسجيل ورصد الأحداث الكبيرة والصغيرة على حد سواء .

وبعد الإعلام الوظيفة الأساسية التى بررت ظهور الصحافة وصاحبها منذ نشأتها الحديثة فى أوروبا فى القرن السادس عشر بعد اختراع المطبعة بما لا يقل عن قرن من الزمان وظهور القوى الاجتماعية الجديدة التى قامت على أشلاء النظام الإقطاعى وحملت عبء بناء الرأسمالية الصناعية فى العالم الغربى . وبمرور الزمن تعددت الوظائف التى أقيمت على عاتق الصحف والصحافة وتباينت صورها طبقا لاعتبارات عديدة أهمها طبيعة السلطة السياسية الحاكمة ونوعية القوى الاجتماعية التى تسيطر على مصادر النفوذ السياسى والاقتصادى علاوة على التركيب الحضارى والثقافى للمجتمع ككل .

هذا وقد تفاوتت وظائف الصحافة من مجتمع إلى آخر وتراوح ما بين الإعلان والتثقيف والترفيه فى المجتمعات الرأسمالية والصعفة والتوعية والتنظيم الجماعى والنقد الذاتى فى المجتمعات الاشتراكية ومساندة قضايا التحرر الوطنى والتنمية المستقلة فى دول العالم الثالث . وقد بقيت الوظيفة الأولى أى الإعلام هى القاسم المشترك للصحافة فى ظل الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة . ولكن أضيفت إليها وظيفة أخرى هى التوثيق التى ترتبت على ثورة المعلومات التى أصبحت السمة البارزة للعصر

* لم تتمكن الكاتبة من المشاركة بشخصها فى الندوة . ولنشر هنا هو جزء فقط من الورقة للندوة . حيث قام المقرر بإعصارها بسبب ضيق الساحة ولعدم مناقشة الورقة داخل الندوة ، كما قام بصقل العنوان ليلائم النص .

الراهن حيث أقيمت على أكتاف الصحافة المعاصرة مسؤولية تجديد المعلومات وملاحظتها وذلك بسبب دوريتها التي تسمح لها بهذا الدور أفضل مما يقوم به الكتاب الذي يتميز بضيق دائرة توزيعه وبطء دوريته عن الصحف^(١).

إذن فالإعلام والتوثيق يمثلان نقطة الاقتراب الوظيفي بين كل من الصحافة والتاريخ. وإذا كانت الصحافة المعاصرة قد أصبحت مرجعا وثائقيا لا يمكن تجاهله أو الاستغناء عنه فإن ذلك يثير عدة إشكاليات تتعلق باستخدام الصحافة كمصدر للتاريخ ومدى اعتماد المؤرخين على الصحف كمصادر أولية أو ثانوية للبحوث والدراسات التاريخية.

ويختلف المؤرخون بوجه عام في نظرهم إلى الدور الذي تقوم به الصحف في البحوث التاريخية ولكنهم يجمعون على شيء واحد هو أهمية المعلومات التي تتضمنها الصحف وعدم استغناء المؤرخ عنها مهما شابها من تحيزات أو مبالغيات فهي تعد مصدرا أوليا هاما للتاريخ الوطني وللدراسة التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع.

إشكاليات استخدام الصحافة في الدراسات التاريخية :

قد يصادف الباحث التاريخي بعض الصعوبات في العثور على المادة التاريخية التي ينشدها سواء كانت معلومات وحقائق أو وجهات نظر وآراء منشورة على صفحات الصحف التي تنتمي للفترة التاريخية المدروسة. ولكن إذا كان العامل الزمني يمثل الظهور الرئيسي لاهتمام المؤرخ فلا شك أنه لن يجد ذلك متوفرا إلا في الصحف التي تقوم بحفظ تسجيل الأحداث كوحداث زمنية. فرغم التحفظات التي تتعلق بطبيعة ونوع المادة التاريخية التي يتطلبها كل بحث يظل للصحيفة دورها الهام في تزويد البحث بالمادة التاريخية المطلوبة ويزداد هذا الدور أهمية خصوصا إذا كانت المادة ذات طابع إخباري أي تتضمن أحداثا أو وقائع لأنه من الصعب استقاؤها بنفس الدقة من المصادر الأخرى. وهذه هي السمة الرئيسية التي تنفرد بها الصحف عن سائر المصادر التاريخية^(٢).

ورغم أن المواد الإعلامية المختلفة التي تنشرها الصحف اليومية تشكل العمود الفقري للمادة التاريخية فإن البعض يرى أن هذه الصحف لا تنشر جميع الأحداث بنفس درجة الاهتمام بل تختار بعضها وتبرزه على حساب الآخر مما يجعل تحيزها أمرا واردا ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها إلا في التأريخ للأحداث الهامة مع مراعاة إجراء المقارنات بينها وبين المصادر التاريخية الأخرى للتأكد من دقة الوقائع وشمولها.

وهناك بعض المؤرخين الذين يرجحون كفة صحافة الرأي على الصحف الخيرية خصوصا في الدراسات التاريخية التي تتناول أيديولوجية وفكر الأحزاب أو حركات التحرر الوطني والثورات مثال : دراسة الثورة الجزائرية من خلال جريدة المجاهد لسان حال الثورة — أو دراسة الثورة العراقية ١٨٨١ من خلال صحيفة اللطائف والتكتيك والتبكيك والأستاذ.

هذا ويختلف ترتيب وضع الصحيفة كمصدر تاريخي طبقا لطبيعة البحث وأهدافه. فإذا كان البحث يهدف إلى تتبع نشأة ظواهر أو أحداث معينة ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو ديني عندئذ تستخدم الصحيفة كمصدر من مصادر الدرجة الثانية وذلك للتأكد من صحة حدث معين أو موقف مثار خلاف. أما إذا كان الهدف هو دراسة الصحيفة أو مجموعة صحف تنتمي إلى حزب سياسي أو تيار فكري معين وتنتمي إلى مرحلة تاريخية ماضية وذلك بهدف التعرف على

(١) لرشد من التفاصيل انظر :

١ — خليل ساهبات : نشأة وسائل الاتصال — الأنجلو — القاهرة ١٩٨٢ .

ب — عرواط عبد الرحمن : الصحافة كوثيقة تاريخية متى ولماذا ؟ — مجلة العلوم الاجتماعية — الكويت — يناير ١٩٨٢ .

ج — عبد العزيز الغنام : مدخل في علم الصحافة — الأنجلو المصرية — القاهرة ١٩٧٧ .

(٢) انظر : Karl - Hugo Wren : The press as a narrative source - IAMCR, 1984 Conference - Prague, PP 2 - 3.

اتجاهات هذه الصحف إزاء قضايا عصرها فإن ذلك يدخل في نطاق تاريخ الصحافة وليس التاريخ العام . وتصبح الصحيفة حينئذ هي الوثيقة الأولى للدراسة ويمكن نقد ما ورد بها من خلال المقارنة المنهجية مع المصادر المعاصرة لها سواء أكانت مصادر مباشرة تتمثل في هؤلاء الذين عاصروا الحدث أو شاركوا في صنعه أم كانت صحفا أخرى .

أمثلة : دراسة عن اتجاهات الصحافة الوفدية إزاء الاحتلال والقصر في الثلاثينات والأربعينات — دراسة عن صحافة الأحرار الدستوريين — دراسة عن الصحافة الحزبية ١٩٠٧ — ١٩١٤ .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الصحف تستخدم كمصدر أولى أو ثانوي في دراسات التاريخ العام ولا تقوم بوظيفة التأريخ إلا إذا أصبحت هي الغاية الأساسية والمحرك الرئيسي الذي تلور حوله الدراسة . وفي هذه الحالة تصبح جزءا من تاريخ الصحافة^(٣) .

وفي إطار تاريخ الصحافة يتغير موقع الصحيفة حيث تشغل مكان الصدارة وينظر إليها الباحثون الإعلاميون باعتبارها وثيقة من الدرجة الأولى يهتمون عليها بصورة أساسية في الدراسات التي تتناول القضايا ووجهات النظر التي ركزت عليها هذه الصحف أو تناولت فنون التحرير الصحفي أو اهتمت بدراسة الكوادر البشرية أي (الصحفيين) .

وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها في نطاق الدراسات التي تتناول تاريخ الصحافة والتي توجب الاستعانة بالصحيفة كمصدر أولى وأساسي يمكن إنجازها على النحو التالي :

أولاً : دراسة تاريخ الصحافة الحزبية مثل صحف اللواء والمؤيد والجريدة الناطقة بلسان كل من الحزب الوطني والاطلاع على المبادئ الدستورية والأمة وجميعها تمثل الفترة الحزبية الأولى في مصر (١٩٠٧ — ١٩١٤) . ومثال آخر : تناول الصحافة الحزبية في مصر في الفترة الحزبية الثانية ويشمل الصحف الوفدية والأحرار الدستوريين وصحف أحزاب الأقلية وصحف اليسار المصري .

ثانياً : دراسة الإعلام في تاريخ الصحافة المصرية مثال أمين الرافعي صاحب جريدة الأخبار وفكري أباطة وطه حسين والعقاد وتوفيق دياب وعبد حسنين هيكل ولطفى السيد وعبد الله النديم وأديب إسحق ويعقوب صنوع والشيخ علي يوسف .. إلخ .

ثالثاً : دراسة اتجاهات ومواقف الصحف إزاء قضايا تاريخية محلية أو إقليمية سياسية أو اجتماعية من ١٩٤٨ — ١٩٨٥ مثال : اتجاهات الصحافة المصرية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي — موقف الصحف المصرية من حرب فلسطين ١٩٤٨ — موقف الصحافة المصرية من قضية تعليم المرأة في العشرينات والثلاثينات .

وإذا كان هناك العديد من الضوابط التي يجب مراعاتها عند استخدام الصحيفة كمصدر أولى أو ثانوي في الدراسات التاريخية فإن إخضاع هذه الصحيفة ذاتها للدراسة التاريخية يستلزم مراعاة بعض الشروط المنهجية الصارمة التي تتخذ صورة خطوات مكتملة بعضها بعضاً تبدأ بنقد وتمحيص الصحف ذاتها للدراسة التاريخية يستلزم مراعاة بعض الشروط المنهجية الصارمة التي استقر الرأي على دراستها . ويتم ذلك على مرحلتين أولاهما تتمثل في إجراء ما يسمى بالنقد الخارجي للصحيفة

(٣) انظر :

١ — عواطف عبد الرحمن : الصحافة كوثيقة تاريخية — مصدر سابق . ص ٢١٠ — ٢١٣ .

ب — رأفت الشيخ : الملائكة النظرية والمنهجية بين علم الصحافة وعلم التاريخ — الحلقة الدراسية الأولى لمشكلة البحث في الصحافة — كلية الإعلام — أبريل ١٩٨٦ — ص ١٠ — ١٢ .

ج — محمد سيد محمد : الصحافة بين التاريخ والأدب — دار الفكر العربي — القاهرة — ١٩٨٥ — ص ١٤ — ٧ .

Karl Hugo : Op cit, PP 8-10.

أى الإحاطة الشاملة بالمناخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى والإعلامى السائد أثناء فترة صدور الصحيفة وتمثل ثانيتهما فى إجراء النقد الداخلى للصحيفة أى رصد كل ما يتعلق بالصحيفة ذاتها من حيث :

- ١ — دورية صدورها (يومية أو غير يومية) .
- ب — نطاقها الجغرافى (تصدر فى العاصمة أم الأقاليم) .
- ج — طبيعتها الإعلامية (صحيفة رأى أم صحيفة خبر) .
- د — هويتها السياسية (البعد السياسى) .
- هـ — مصادر تمويلها (البعد الاقتصادى) .
- و — نوع الجمهور الذى تتوجه إليه (عام أم نوعى) .
- ز — مصادر الأنباء التى تعتمد عليها .
- ح — البعد التكنولوجى للصحيفة .

هذا ويراعى أن الصحف التى لا تلتزم بموقف حزى أو برنامج سياسى محدد ومعلن أى تنتمى إلى ما يعرف بالصحافة التجارية التى تقدم خدمات إعلامية للقراء وتتوجه إلى الجمهور العام والتى تشبه إلى حد كبير ما يسمى الصحف القومية فى مصر وتشمل الأهرام والأخبار والجمهورية والمساء يمكن الاستعانة بهذه الصحف كمصادر أولية فى كتابة تاريخ الصحافة المصرية مع تطبيق الشروط السالفة الذكر . والواقع أن دراسة هذه الصحف تتطلب من الباحث الإعلامى الكثير من الحذر المنهجى والدقة العلمية وخصوصا عند تطبيق الشروط الخاصة بتحديد هويتها السياسية ونمط ملكيتها وبالتالى تحديد انتاجها الأيديولوجى .

أما التساؤلات التى تطرحها الدراسات الأكاديمية التى تم إنجازها فى مجال التاريخ للصحافة المصرية فيمكن تلخيصها وطرحها على صورة تساؤل محورى عن ماهية المهام المطروحة على الباحثين الإعلاميين فى مجال التاريخ للصحافة المصرية ؟

وفى محاولة للإجابة على هذا التساؤل نرى أن هناك مهمتين محددتين على الباحثين الإعلاميين الالتزام بهما . تتعلق أولاهما بنقد وتقييم الصحف التى يستقر الرأى على اختيارها وإخضاعها للدراسة التاريخية ، وبم ذلك على مرحلتين مرحلة النقد الخارجى للصحيفة والمقصود بها الإحاطة الشاملة بالإطار المجتمعى الذى يحيط بالصحيفة أو الصحف المدروسة فى المرحلة التاريخية المحددة ثم تليها مرحلة النقد الداخلى للصحيفة والمقصود بها تناول الأبعاد الدلالية التى تتعلق بالصحيفة كمؤسسة إعلامية ذات أدوار متعددة .

وتتعلق ثانيتهما بعملية التركيب التاريخى التى يقوم فيها الباحث أو المؤرخ الإعلامى بتنظيم وترتيب المادة التاريخية سواء الخاصة بالصحف أو بالأوضاع المجتمعية السائدة آنذاك ثم يقوم بعملية الربط بينهما بصورة جدلية مراعى علاقة الخاص (الصحف) بالعام (المجتمع ككل) ومحاولة إبراز التفاعل بينهما وساعيا للعثور على أسباب الظواهر الصحفية التى قد تكون فى الأغلب أسبابا سياسية أو اقتصادية أو حضارية أو اجتماعية .

ونظرا لأهمية الخطوة الأولى الخاصة بفحص الصحيفة وتقدمها موضوعيا ذاتيا ستعرض لها بشىء من التفصيل فمن الناحية الموضوعية لا بد أن يركز على دراسة وتغطية الأبعاد التالية :

١ — البعد السياسى للفترة التى عاصرتها الصحيفة من حيث طبيعة السلطة السياسية : هل هى ملكية أم جمهورية وهل تلتزم الأساليب الديمقراطية أم الشمولية وعلاقة السلطة السياسية بالقوى السياسية والاجتماعية الأخرى القائمة فى المجتمع فى تلك المرحلة وعلاقتها بأحداث التعبير الإعلامى السائدة وخصوصا الصحافة .

٢ — البعد الاقتصادي للفترة التاريخية موضع الدراسة ونوعية النظام الاقتصادي الذي تبتته السلطة السياسية القائمة آنذاك هل النظام الرأسمالي أم النظام الاشتراكي أم النظام المختلط . كما يجب دراسة مصادر الثروة والدخل وكيفية توزيعها على الفئات الاجتماعية .

٣ — البعد الاجتماعي للفترة ويتضمن الخريطة الطبقيّة بكل شرائحها المنتجة والطبقيّة التي ظهرت أو اندثرت ودراسة العلاقة بين هذه الشرائح وبعضها وبينها وبين السلطة السياسية .

٤ — البعد الإعلامي للفترة ويتضمن تحديدا دقيقا للخريطة الإعلامية من حيث وسائل الإعلام السائدة سواء المسموعة والمرئية أو المقروءة مع التركيز على دراسة قوانين النشر والطبوعات وإدماج الخريطة الإعلامية أو بمعنى أدق الخريطة الصحفية مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستخراج تصور متكامل للواقع الصحفي بأنماطه المتعددة (الاجتماعية والسياسية والفكرية) وذلك في داخل إطاره التاريخي الصحيح .

وبعد الانتهاء من هذه المهمة تأتي مباشرة المرحلة الثانية من عملية النقد التي يقوم بها المؤرخ للصحيفة وتتناول الأبعاد الذاتية التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ — البعد المكاني للصحيفة ويتضمن خريطة الانتشار الجغرافي للصحيفة هل صحيفة قومية أم إقليمية .
٢ — البعد الزمني للصحيفة ويتضمن دورية صدورها يومية أم أسبوعية أم شهرية أم فصلية وكذلك ما إذا كانت صباحية أم مساءية .

٣ — البعد البشري للصحيفة ويتضمن كتاب الصحيفة وجمهورها (من يحررها ولمن تتوجه) أي دراسة اتجاهات محرريها وكتابها اجتماعيا وسياسيا وفكريا ومنها . كذلك يتضمن نوعية الجمهور الذي تتوجه إليه الصحيفة جمهور عام أم جمهور نوعي (عمال — فلاحون — طلبة — سكان مدن — سكان ريف) .

٤ — البعد الاقتصادي للصحيفة ويتضمن دراسة تمويل الصحيفة (الإعلانات — الاشتراكات — مصادر أخرى) . وهذا البعد يتميز بأهمية خاصة نظرا لاستخدامه في تحديد نوعية المصالح الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها الصحيفة من خلال تبويبها الاقتصادية والمالية . وما يساعد على إدراك هذا البعد ، تحديد حجم ودور الإعلانات وتأثيرها على سياسة الصحيفة التحريرية ومدى التزامها بنشر الحقائق في إطارها الموضوعي أو التكتيكي أي الجزئي .

٥ — البعد السياسي للصحيفة ويتضمن علاقة الصحيفة بالسلطة السياسية . وبم هذا من خلال دراسة التشريعات والقوانين الخاصة بحرية التعبير والنشر بالإضافة إلى ضرورة رصد ممارسات السلطة السياسية تجاه الصحيفة على الخريطة السياسية لعصرها : هل كانت تعبر عن السلطة السياسية بجميع أجنحتها اليسارية واليمينية أم كانت تمثل القوى المعارضة ودراسة مدى تأثير ذلك على الالتزام العام للصحيفة تجاه قضايا عصرها : هل كانت تعبر بموضوعية عن الواقع التاريخي الذي عاصرت أم كانت تعبر عن جهاز الدولة الذي يمثل قوى اجتماعية وطبقية من مصلحتها إقناع الرأي العام المعاصر لها بأفكار وصياغات تخدع هذه القوى ولا تعبر عن الحقيقة الموضوعية للواقع السائد .

٦ — الطابع الإعلامي للصحيفة ويتضمن التمييز بين كونها صحيفة رأي أو صحيفة خبرية . فالمعروف أن صحف الرأي تحمل هويتها الفكرية والسياسية التي يمكن إدراكها بسهولة ويسر بينما يصعب كشف الاتجاه الفكري والسياسي للصحيفة ذات الطابع الخبري . كذلك يتحدد مجال استخدام الصحيفة في الدراسات التاريخية طبقا لتحديد هذا البعد الخاص بكونها صحيفة رأي أم صحيفة إخبارية ، وقد سبق الإشارة إليه .

٧ — البعد التكنولوجي للصحيفة ومدى تأثيره على إخراج وتحرير الصحيفة ويتضمن دراسة الوسائل والإمكانيات الخاصة بالطباعة والإخراج الصحفي ومدى تلاؤم ذلك مع طبيعة وواقع الفترة التاريخية التي تصدر أثناءها الصحيفة .

٨ — مضمون المادة الإعلامية التي تنشرها الصحيفة ، وتتضمن أشكال الإخراج وأنماط التحرير فضلا عن السياسة التحريرية العامة للصحيفة ومدى التزامها القضايا الجادة أم الموضوعات الخفيفة ، علاوة على أسلوب يعتمد على الإثارة والتهويل المبالغ أم تتميز بالجدية والموضوعية والصدق في صياغة الأحداث والظواهر ، وهل تركز على الجوانب الإيجابية البناءة في تناولها للوقائع والحقائق أم تهتم بإبراز الجوانب السلبية الهدامة جريا وراء الإثارة والتشويق ؟ وهل تلتزم بعرض وجهات النظر المختلفة في معالجتها لقضايا عصرها أم تنحصر منحى منحازا لأحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى ؟

وهناك بعض الاعتبارات أو التحفظات الجانبية التي لا بد أن يضعها المورخ أمام عينيه أثناء تعامله مع الصحف كمصدر للتاريخ منها :

١ — قد تنشر الصحيفة خبرا ثم يرد تكذيب له بعد فترة زمنية قد تصل إلى شهور أو أكثر وهنا يجب التحفظ والرجوع إلى معاصري تلك الفترة أو المصادر التاريخية الأخرى للثبوت من صحة الخبر أو الحادث .

٢ — قد تنشر الصحيفة خبرا في إحدى طبعاتها وتحذفه في الطبعة الأخرى .

٣ — تحاول أغلب الصحف التأكيد على أنها تعبر عن الرأي العام في مجتمعاتها . وبالطبع يجب أخذ هذا الأمر بكثير من التحفظ فقد تحرم إحدى القوى الاجتماعية الرئيسية من التعبير عن آرائها ومصالحها ، وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على الصحيفة كمصدر تاريخي. فقد تقع أحداث هامة كالانتفاضات الشعبية التي يقوم بها الكادحون للتعبير عن مصالحهم في مواجهة الطبقات المسيطرة على وسائل التعبير السياسي والإعلامي وبالتالي يتم تجاهل الحدث أو تشويهه .

٤ — الصحافة باعتبارها ظاهرة يومية كثيرا ما تستغرقها الأحداث غير الهامة والتي قد لا يكون لها قيمة تاريخية فيما بعد . فليس كل ما تحويه صفحات الصحف يستحق الاستعانة به كمادة تاريخية . هل رصد الوقائع والأحداث ومحاولة تفسيرها أم تتبع نشأة وتطور الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أم رصد الظواهر الفكرية والأيدولوجية . أى مجال من مجالات الدراسة التاريخية تصلح له الصحف كمصدر أو كوثيقة أكثر من سواه ؟ لا شك أن مجالات التاريخ المختلفة سواء تاريخ البنى المادية أو تاريخ الظواهر الفكرية والأيدولوجية أو حتى سرد الأحداث تلبو حاجتها واضحة للصحيفة كأحد المصادر الأولية أو الثانوية ولكن ينفرد المجال الخاص بدراسة تاريخ الظواهر الفكرية والأيدولوجية بمحاجته الأساسية للصحف كمصدر أولى وخصوصا صحف الرأي .

خامسا

كتاب تاريخ ثورة ١٩١٩

(١) د . عاصم الدسوقي :

نقد المدخل الأخلاق في تقويم وقائع التاريخ
دراسة تطبيقية على التأريخ لثورة ١٩١٩

(٢) د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :

الكتابات المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام

(٣) المناقشة .

نقد المدخل الأخلاقي في تقويم وقائع التاريخ : دراسة تطبيقية على التاريخ لفورة ١٩١٩

د . عاصم الدسوقي

يقصد بالمدخل الأخلاقي في تقويم وقائع التاريخ انطلاق الباحث في قراءة الواقعة اعتماداً على مفاهيم مطلقة لمعاني الحق والعدل والأمن لا تقبل الجدل عنده ، وتقويم أطراف الواقعة تقويمًا يعتمد أساساً على تحكم تفضيلاته الذاتية في الشخصيات وفي مجرى الحوادث ، واعتقاداً بوجود تلازم بين الأخلاق والسياسة يقوم على تبعية الحركة السياسية للأخلاق ، وأن السياسي يترسم خطى تلك الأخلاق فيما يصدر عنه من سياسات .

والحق أن تبعية السياسة للأخلاق كانت قائمة في التصور الفكري لدى الإنسان ، وفي الفكر السياسي الذي كان يعبر عنه منذ القدم إلى أن أدت الظروف الموضوعية والمتغيرات السياسية إلى إسقاط هذه التبعية ، لتحل محلها تبعية الأخلاق للسياسة ، وتبعية السياسة للاقتصاد . ومع هذا التطور ، وثبات انفصال الأخلاق المطلقة عن السياسة ، وتبعية للسياسة ، إلا أن الحكم الأخلاقي على الحدث التاريخي بمفهومه الفطري لازال يحرك أذهان بعض من يتصلون للكتابة التاريخية .

كانت الفلسفة عند اليونان القدماء تدور حول الأخلاق والسياسة ، وليس الاقتصاد . وهكذا فعندما كانوا يبحثون عن أفضل أنظمة الحكم السياسية التي تحقق العدل تعرضوا بالضرورة للمشكلات الاقتصادية والنظم الاقتصادية في النظام الأمثل المطلوب . وهذا يعنى أن الاقتصاد كان يتبع السياسة ، وأن السياسة كانت تتبع الأخلاق . فأفلاطون في كتابه « الجمهورية » الذى يبحث فيه موضوع الدولة أو المدينة المثلى ، يبدأ بالتساؤل عن معنى فكرة الحق والعدالة في المدينة ، ثم تأتى الأفكار الاقتصادية بمناسبة البحث عن تلك المدينة العادلة أو المثلى . وكان الحال كذلك بالنسبة لأرسطو . وعند الانتهاء من بحث المسائل الاقتصادية ، وتقسيم سكان المدينة إلى ثلاث طبقات ، للإنتاج والدفاع وللحكم ، جعل أفلاطون الحكم من نصيب الفلاسفة لأنهم المسئولون في النهاية عن تطبيق مفاهيم العدل والحق في مجتمع يقوم كما نعلم على العبودية والاسترقاق .

وبانتشار المسيحية في أوروبا ، ظهرت الكنيسة كمؤسسة أخلاقية ، تمثل سلطة أعلى من سلطة الإمبراطورية الزمنية ، لأن كل شيء بما في ذلك الحكم السياسي وصلاحياته الدينية ، كان يجب أن يكون خاضعاً للدين ، والكنيسة هي التي تمثل الدين ، وآباء الكنيسة يقومون بحماية العقيدة ومراقبة الأخلاق ، والمناداة بإخضاع أوجه النشاط لمبادئ الدين ، فهو القيمة العليا التي تخضع لها كل أعمال الإنسان وأفكاره .^(١)

وفي المجتمعات التي انتشر فيها الإسلام وتكونت سلطة وحكومة مستقلة إلى تعاليمه ، انتهى الأمر إلى أنه الخليفة أصبح يمثل سلطة لا تنازع ، رغم ما هو معروف من وجود مبادئ الشورى ، ووجود أهل الحل والعقد . كما أصبح دور الفقهاء وعلماء الدين يمثل أيضاً في حماية العقيدة ومراقبة الأخلاق والقيم الدينية . بل انتهى الأمر على يد الجماعات الإسلامية السياسية إلى بلورة شعار « الإسلام دين ودولة » .

هكذا نشأ التلازم بين السياسة والأخلاق المطلقة ، وتبعية السياسة للأخلاق . غير أن الظروف الموضوعية التي مرت بها تلك المجتمعات « الأخلاقية » أدت إلى إسقاط هذا التلازم ، وانفصال الأخلاق عن السياسة ، بل وتبعية الأخلاق للسياسة ، والسياسة للاقتصاد .

(١) راجع لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ط ٢ ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة .

ففي أوروبا ظهرت الدولة الحديثة في أواخر القرن الخامس عشر ، وقامت حركة الإصلاح الديني (البروتستانتية) في مطلع القرن السادس عشر والتي أدت فيما أدت من متغيرات إلى تراجع زعامة الكنيسة والبابوية العالمية على السلطة الدنيوية ، وانحسارها في مربع الفاتيكان تؤدي مغزى للوجود والكون والأخلاق دون سلطة تمتد لسلوك البشر . وفرضت تلك المتغيرات قيام الكنيسة المحلية وخضوعها للسلطة الدنيوية للحاكم الدنيوي .

في نفس الوقت كتب نيقولا مكيافيللي من فلورنسا بإيطاليا (١٤٦٩ — ١٥٢٧) كتابه المشهور « الأمير » في ١٥١٢ ، ليسجل انفصال السياسة عن الأخلاق المطلقة انفصالا نهائيا ، مقررًا أن القوة هي خير سبيل لتحقيق الهدف السياسي بعيدا عن الولاء للبابوية ، وأن الأخلاق المطلقة (الدينية) تصلح للعلاقات بين الأفراد ؛ أما في السياسة فلا مكان فيها لتلك الأخلاق ، ومهما الأخلاق المسيحية بأنها أضعفت عند معاصريه الفضائل القوية التي كان يتصف بها القدامى ؛ وأن الزهد ليس سوى طريق لليأس .^(٢) حتى إذا جاء القرن التاسع عشر ، كان الواجب المقدس في العمل والسلوك قد أخلى مكانه لمبدأ الحساب المنفعي ، أي لم يعد العمل ضرورة أخلاقية دينية ، وإنما أصبح يقاس بمدى النفع الذي يحققه لصاحبه .^(٣) وهو المبدأ الذي تبلور في القرن العشرين في فلسفة البراجماتية الأمريكية . وفي نفس هذا القرن (التاسع عشر) حدث تطور آخر حين أخرج كارل ماركس منتج هيجل الجدلي من صدقة الغيبية ليثبت على أرضية المادة ، مؤكدا دور المادة في صياغة السياسة والأخلاق .^(٤)

أما فيما يتعلق بالجماعات الإسلامية ، فقد تعرضت هي الأخرى لنوع من ذلك الانفصال بين السياسة والأخلاق ، حين سقطت الخلافة العثمانية في عشرينات القرن العشرين ، وكان حكمها الشامل قد تعرض قبل ذلك لقدر ملحوظ من الخلل والمفازات ، حيث سقطت أجزاء من مناطق نفوذها في يد القوى الأوروبية أو القوى المحلية (راجع على سبيل المثال محمد علي في مصر) ، وأصبح الحاكم لا يستمد قوته من الدين ، وإن كان يرفع شعاراته في الوقت المناسب . كما ظهرت أفكار تنادي بأن الخلافة ليست من أصول الحكم في الإسلام ، ثم ما كان من قيام الحاكم بالتدخل في شؤون المؤسسات الدينية لمراقبتها وإخضاعها لنفوذه مثل الأزهر في مصر الذي فقد استقلاله الفكري بشكل ملحوظ بتدخل الدولة في إدارته منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وتقديم إعانة مالية للصرف منها على شؤون ، وتعيين شيخه بمعرفة الحاكم .^(٥)

انتهى تطور العلاقة بين السياسة والأخلاق إذن إلى الانفصال بينهما ، بل وتبعية الأخلاق للسياسة وخضوع السياسة للاقتصاد . وأصبحت الأخلاق إما مطلقة تحددها العقائد والشرائع الدينية ولا تقبل الجدل والخلاف فيما يتعلق بمعايير الخطأ والصواب والحق والعدل والأمن ، أو نسبية تحددها البيئة الاجتماعية والتقاليد والعادات والظروف الموضوعية كافة ، التي يمر بها المجتمع ، بحيث ما يكون صوابا في مجتمع ما يكون خطأ في مجتمع آخر ؛ وما يعتبر أمنا لمجتمع ما ، يعتبر مهدداً لمجتمع آخر ؛ وما يعتبر دفاعا بالنسبة لمجتمع ، يعتبر عدوانا بالنسبة لآخر ؛ وما يعد بطلا بين قومه ، يعد مهيبجا ومثيرا للقلقل لدى قوم آخرين وهكذا .

(٢) راجع عبد العزيز السنوسي ، أوروبا في مطلع العصور الحديثة ، ج ١ ، ص ٧١ — ٨٧ ، ط ٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ . وكلا مكيافيللي قد كتب هذا الكتاب متأثر بالظروف السياسية التي كانت تمر بها بلدته فلورنسا وسائر الولايات الإيطالية من حراء حروب أطماع الفرس بين فرنسا وإسبانيا والبابوية والإمبراطورية والتي كانت الولايات الإيطالية مسرحا لما خلال للده من ١٤٩٤ — ١٥٥٩ .

(٣) رفضت المحجوب ، الاشتراكية ، ص ١٤٥ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٤) راجع أحمد محمود صبيح ، في فلسفة التاريخ ، ص ٢١٩ ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية (د ت) .

(٥) راجع بها بعنوان : مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥ — ١٩٦١ ، دار الثقافة الحديثة ، القاهرة ١٩٨٠ .

ما هو الموقف بالنسبة للمؤرخ في تقويمه وحكمه على الفترات التاريخية وتجارب الأمم والشعوب ودور الأفراد والأبطال ؟ . هل يحكم بالأخلاق المطلقة وتفضيلاته الذاتية في العقائد الدينية والسياسية ، ويجعل الكون محوراً لذاته في الحسنات والسيئات والسلبيات والإيجابيات والصواب والخطأ ؟ . أم يعتمد على المفهوم النسبي للأخلاق ، ومن ثم ضرورة أن ينطلق في البحث من واقع الظروف الموضوعية ؟ . ويعنى آخر أكثر تحديداً .. هل يجوز للمؤرخ أن يصف شخصية تاريخية بالمعجزة أو الغرور أو التهور ، ويصف تياراً فكرياً أو سياسياً بالانحراف أو التخريب أو التدمير ؟ .

ورغم هذه المحاذير فإن المفهوم المطلق للأخلاق هو الأكثر شيوعاً في التفكير ، حيث إن مضمون الأخلاق والأخلاق يتحدد بالقيم الدينية السائدة . ومن هنا ، أدى اعتماد هذا المفهوم في النظر إلى وقائع التاريخ إلى كثير من الاضطراب والتشويش ، لأنها تعنى الحكم بثوابت على متغيرات ، كما تعنى تحكيم الدائق على ما هو موضوعي ، وهي من ناحية أخرى تقديرية على حين أن وقائع التاريخ تقريرية .

ولقد انقسم الرأي بين المؤرخين إلى فريقين فيما يتعلق باستخدام الأحكام الأخلاقية بالمعنى السائد أو الأكثر شيوعاً . فإدانة الشخصيات التاريخية عند « كروتشه » فيه تجاهل لأصول القضاء ، لأن الإدانة تتم دون محاكمة من جهة ، ولاستحالة المحاكمة من جهة أخرى لصعوبة استدعاء المتهم للدفاع عن نفسه ولتبرير تصرفاته . ويكفي الشخصية التاريخية في نظره ، أن تكون موضوع دراسة تاريخية لتفهم دوافع أعمالها . والمؤرخ الذي يجعل من نفسه قاضياً يدين هذا ويرى ذاك وفق مفاهيم أخلاقية ، اعتقاداً منه أن هذه هي وظيفة التاريخ ، فإنه يفتقر إلى الحاسة التاريخية . والتقويم الأخلاقي عند « رانكه » يعد خروجاً على الموضوعية ، لأن مهمة المؤرخ عنده عبارة عن تصوير الواقع كما كان تصويراً مطابقاً بقدر الإمكان .^(٦)

على أن الذين يقولون بأن حكم التاريخ يجب أن يكون أخلاقياً ، هم أولئك الذين لا يرون في التاريخ سوى أنه درس للعظة والعبرة ، وهؤلاء عادة من أصحاب الثقافة الدينية . فكتابات مؤرخين أمثال المسعودي وابن الأثير والمقريزي وأضرابهم وهم كثير ، تستهدف استخلاص العبر والعظات . ومارتن لوتر يقول مثلاً : إن دراسة التاريخ تبين لنا كيف نحسن خاتمة المتمسكين بالفضيلة والتقوى وكيف يسوء مصير من يسلمون أنفسهم للشيطان . وفي ظل هذا المفهوم يصبح المنتصر من نصره الله ، والمهزوم من خطئه الله ، دون البحث في أسباب النصر وأسباب الهزيمة القرية .^(٧)

على أن استخلاص مغزى أخلاق من وقائع التاريخ لا يعنى أن يتخذ المؤرخ موقفاً أخلاقياً إزاء شخصيات وحوادث التاريخ ليحكم عليها بموجب قوانين الأخلاق ، ذلك أن استقلال التاريخ عن الأخلاق مطلوب وجوهري .^(٨)

ويبدو أن السبب في اللجوء للأحكام الأخلاقية يرجع إلى ميل الإنسان إلى تشخيص ما هو عام ، أي تعليق المزامم والانتصارات ، والكوارث والإنجازات على شخص الزعيم الحاكم . مع أن أية نتيجة من هذا كله أو بعضه ، هي حصيلة عوامل مختلفة .^(٩) وهذا التشخيص يتناسب مع العقلية البسيطة التي تبحث عن أقرب مشجب لتعلق عليه الموم بدلاً من إجهاد الذهن والنفس ، والاجتهاد في البحث في الظروف الموضوعية القرية وراء كل نتيجة من تلك النتائج .

والذين يرون ضرورة محاكمة شخصيات التاريخ محاكمة أخلاقية ، يبنون هذا الرأي على أساس أن تلك الشخصيات تموت عادة دون أن تحاكم في حياتها . لكن المحاكمة بعد الممات ضرب من المستحيل ، لأن حق الدفاع عن النفس وهو

(٦) أحمد مهي ، المرجع السابق ، ص ٩٠ - ٩٢ - ١٠٠ .

(٧) نفسه ، ص ١١٠ .

(٨) نفسه ، ص ١٠٦ .

(٩) نفسه ، ص ٩٢ .

عنصر رئيسى من عناصر المحاكمة ، غير متوفر . فإذا قال هؤلاء بإمكان المؤرخ استخدام الحكم الأخلاقى الرصين في غير تحامل أو تحيز حتى يظل لفظ حكم التاريخ مهابا ،^(١٠) ينسون أن كلمات : الرصانة والتحامل والتحيز ، كلمات فضفاضة ونسبية في النهاية ، إلا إذا ربطت بالمفهوم المطلق للأخلاق .

والبدليل في رأينا أن يكتفى بالبحث عن الدوافع ومدى تناسق ذلك مع الظروف الموضوعية التى يمر بها المجتمع . وعليه أن يتساءل .. هل كانت الشخصية التاريخية استجابة حقيقية لتلك الظروف أم كانت غير ذلك . فمن شأن هذا وضع التجربة التاريخية موضعها الصحيح في إطار الظروف ، ووضع دور الفرد أو البطل في التاريخ موضعه الصحيح أيضاً ، ويصبح ركوب هذا الفرد أو ذاك الموجة الثورية دليل استجابة الزعيم للحركة التاريخية وتوجيهها في اللحظة المناسبة ، دون تأخر أو إسراع ، وليس دليل انتهازية .

والظروف الموضوعية ضرورية جداً لفهم الدوافع والأفكار وراء الأفعال . وعلى المؤرخ أن يعايش من يكتب عنهم هذه حتى يتأى بنفسه عن الإدانة أو التحامل . ففي عصر القوميات مثلاً تصبح الحروب من أجل العقيدة الدينية غير مستحبة ، وبالتالي فليس من حق المؤرخ أن يلوم الذين لم يستحسنوا الحروب الدينية في عصر القوميات ونفروا منها . وفي المناطق القبلية حيث القبيلة هي الوحدة الرئيسية وليس الشعب الواحد الذى يضم القبائل في مجموعها ، لا يصح للباحث أن يوجه لوما وتقرعاً للقتال بين القبائل .^(١١)

نخلص من هذا إلى إنه لا مجال للتقويم الأخلاقى في التاريخ . فالأخلاق إن لم تكن مطلقة فهى نسبية ، وتعبر عن ذاتية ، على حين أن التاريخ حركة مطردة تدفعها الظروف الموضوعية . ومن الضروري أيضاً أن يستقل التاريخ عن السياسة كما لاحظ أحمد صبحى . ومن الضروري كذلك أن يستقل فكر المؤرخ وحكمه عن إرادة الحاكم وعمله ، وإلا تدهورت مكانة التاريخ كعلم وتحول إلى حاشية للسياسة لتحققه بالدعاية . كما يجب أن يترك المؤرخ جانباً ، واقعه الذاتى : المذهبى والسياسى والدينى واليهي عند دراسة ظاهرة أو تجربة أو دور . وإذا كنا نقول إن التاريخ علم ، فمن خصائص العلم التجرد عن الأهواء الذاتية .

سوف نستعرض الآن عينة من الأعمال التى أرخت لثورة ١٩١٩ لنرى أثر المدخل الأخلاقى في تناولها ، وفي تقويم وقائعها وأبطالها . ولم يتم اختيار العينة عشوائياً ، بل روعى في اختيارها توفر البعد الزمنى ، بمعنى وجود نوعين من الكتابات : نوع كتب قبل عام ١٩٥٢ ، وآخر كتب بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . كما روعى أن تمثل العينة مواقع مختلفة خلال الفترتين ، بحيث شملت كتابات المعاصرين للحدث نفسه ، والسياسيين ، والأكاديميين ، والصحفيين ، والمتقنين الثوريين ، معتقداً أن كل مفردة من مفردات العينة تمثل اتجاهاً شائعاً بين الكتاب اللاحقين ، وخاصة في كتابات الجامعيين الذين تأثروا بشكل أو بآخر بهذا المخطط أو ذاك في فهم ثورة ١٩١٩ .

ومن الملاحظ بداية أن كتاباً معاصراً للحدث ومصاحباً لأطرافه في باريس ، أهدى تنوفه من إطلاق أحكام تقديرية قبل الأوان . ففي تعليقه على جهود الوفد في باريس بعد اعتراف مؤتمر فرساي بالحماية البريطانية على مصر ، قال : « لم يمن بعد الوقت الذى يصح فيه للكتاب أن يتناولوا أعمال الوفد بالانتقاد أو الفحص ، أو أن يصدرُوا أحكاماً في شأنها ، إذ لا تزال هناك ظروف تحول دون ذلك » .^(١٢) ويادر بنفى تهم الحيانة المتبادلة بين الخصوم السياسيين ، وهي تهم أصبح

(١٠) نفسه ، ص ٦٥ .

(١١) راجع كتابا بعنوان : البحث في التاريخ : قضايا المنهج والإشكالات ، ص ١٢٧ — ١٢٩ ، مكتبة القنصل للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٦ .

(١٢) محمود أبو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٨٩ ، القاهرة ١٩٦١ .

إطلاقها فيما بعد شيئا سهلاً . ففي تعليقه على فصل إسماعيل صدق ومحمود أبو النصر من الوفد وهو في باريس يقول : « إنه لا صحة مطلقاً للإشاعات الغربية التي نشرت عن انصالحهما بالسفارة البريطانية ونحو ذلك من تهمة الخيانة الشنيعة » .^(١٣) ومع هذا لم يستطع أن يقاوم إغراء إطلاق الأحكام التقديرية ، وإن كان يستهدف الخيلولة دون إصدار أحكام الإدانة ، حيث يقول : « إن الخدمات التي أداها الوفد للقضية المصرية كبيرة ، فقد كان جهاده صراعاً بين الحق والقوة التي تعتمد على ساسة دهاء قادرين لا ند لهم ولا قرين » .^(١٤)

ولكن .. كلما بعد العهد عن وقائع ثورة ١٩١٩ وتراكمت عليها أحداث وأحداث ، كان هناك ميل لإصدار الأحكام التقديرية في ضوء الانتماءات الحزبية ، والمقارنة بمواقف أخرى ، أو في ضوء نظرية من نظريات تفسير التاريخ .

وفي هذا الخصوص جاءت كتابات عبد الرحمن الرافعي الحامي المؤرخ ، المنتمى للحزب الوطني ، والمؤمن بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد إيماناً راسخاً ، زعامة لا تعلوها أخرى في نظره ، وتصرفاتها بشأن القضية الوطنية تعتبر مقياساً تقاس به تصرفات الآخرين .. ومن هنا كان بعض الخلل والاضطراب في أحكامه كما سوف نرى .

ومنذ البداية نلمس هذا الخط الواضح في كتابات الرافعي عن ثورة ١٩١٩ . ففي حديثه عن دور مبادئ الرئيس ولسن في التمهيد للثورة يقول : « إن جهاد الحزب الوطني له الفضل الكبير في تهيئة البلاد وذلك بما يشهدها فيها على تعاقب السنين من روح الوطنية الصادقة ، وما غرسه الزعماني في نفوس الجيل من المثل العليا بحيث صارت الأمة في سنة ١٩١٩ على استعداد لبذل كل تضحية مهما تعظم في سبيل الاستقلال » .^(١٥)

وفي تأريخ الرافعي لمقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ (عيد الجهاد) بين سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي والسير ونجبت ، يقول : « إن في الحديث مواطن ضعف ملموسة لا يمكن السكوت عليها » . وسرعان ما يكشف القارئ أن مواطن الضعف التي قصدها الرافعي قد وردت في حوار سعد زغلول وحده دون زميله . ويقول الرافعي إن من مواطن الضعف على سبيل المثال « تعهد سعد باشا بإعطاء إنجلترا الضمانات المعقولة التي تكفل مصالحها في مصر وعدم تمكين أي دولة من استقلالها ، كأن مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لإنجلترا ، وعرض سعد زغلول أن تكون قناة السويس ضماناً لإنجلترا لطريقها للهند وتخويلها حق احتلالها عند الاقتضاء ، واعتراف سعد باشا بأن لإنجلترا أعمالاً عظيمة قامت بها في مصر ، وقوله للسير ونجبت إنه لا يلتجئ لغير رجال الدولة الإنجليزية في داخل مصر وفي خارجها .. وكل هذا في رأى الرافعي يعد مواطن ضعف ، ويعمل معنى التنازل مقدماً عن الجلاء^(١٦) » .

ولو كان الرافعي كتب ما كتب بعيداً عن التمسك بأهداف المثل العليا للحزب الوطني في أسلوب تحقيق الجلاء « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، واستند بدلاً من هذا إلى الظروف الموضوعية الواقعية ، لربما وصف سعد زغلول بالحكمة ، على أساس أن سعداً لوح لبريطانيا بالمصالح التي تجعلها تتمسك باحتلال مصر ، ألا وهي قناة السويس وأهميتها في طريق المواصلات إلى الهند ، ذرة التاج البريطاني . وهنا في العرف السياسي يدخل في باب المناورة ، وفن الممكن ، وفن الاختيار بين البدائل المطروحة في مواجهة خصم قوى وعتيد .

(١٣) نفسه ، ص ١٢٥ .

(١٤) نفسه ، ص ٨٩ .

(١٥) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ : تاريخ مصر القوي ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ج ١ ، ص ٦ ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ . وقد أشار في المقدمة إلى أن الطبعة الأولى من الكتاب صدرت في أبريل ١٩٤٦ ، وأن الطبعة الثانية (١٩٥٥) لا تختلف عن الأولى (١٩٤٦) في إيرادها للحوادث وتسميها والصلب عليها ولا في العبارة والإخراج (ص ٣ - ٤) .

(١٦) نفسه ، ص ٩٧ - ٩٨ .

والرافعي في بحثه عن مواطن الضعف الملموسة في المقابلة ، لا تقع عينه إلا على كلمات سعد زغلول . وهو يفعل ذلك بنزع كلمات سعد زغلول من السياق العام للبيانات والجمل ، فيبدو قائلها ملوثاً بشبهة التنازل والتفريط في المستولية . فمثلاً أخذ الرافعي على سعد زغلول تعهده بإعطاء إنجلترا ضمانات تتمثل في احتلال قناة السويس عند الاقتضاء .. إلخ ، دون أن يقول لنا إن قول سعد زغلول جاء رداً على تعليق ونجت بأن « مركز مصر الحرفى والجغرافى يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير إنجلترا ... » لأن سعداً قال رداً على ذلك : « متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام فإننا نعطىها ضماناً معقولة على عدم تمكن أي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا ، فنعطىها ضماناً في طريقها للهند وهي قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المخالفة من الجنود » . وكأنى بسعد يقول لونجت : إذا كانت هذه حججكم .. أي موقع مصر الحرفى والجغرافى فلا بأس ساعتها من تقديم كذا وكذا .. بمنطق تقويت الفرصة وإسقاط كل الحجج .

واستكمالاً للكلام سعد زغلول للسير ونجت قال على شعراوى : « يبقى أمر آخر عند هذا الحد ، وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الإنجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومى .. » . فإذا نزعنا هذا القول من السياق العام على طريقة الرافعي ، لاعتبرنا قول على شعراوى « موطن ضعف ملموس لا يمكن السكوت عليه » ، ذلك أن استبقاء سلطة صندوق الدين عار وأى عار عند الوطنيين .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالعبارة الأخرى التى أخذها الرافعي على سعد زغلول . فالعبارة كما وردت كاملة بالمخضر على لسان سعد تقول : « نحن نعرف الآن أن إنجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها حرية ، وإننا نعرف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ أن نجعلنا أصدقاء وحلفاء صداقة الحر للحر وإننا نتكلم بهذه المطالبات هنا معكم .. »^(١٧) . وهذا يعنى أن اعتراف سعد زغلول بأعمال عظيمة لإنجلترا في مصر قد رتب عليه المطالبة بندية المساواة بين الأحرار .

ولي كتابات الرافعي ما يثبت تغير أحكامه بتغير الزمن . فعندما قامت الثورة في ١٩١٩ كان في الثلاثين من عمره تغلب عليه نزعة الشباب ويتوقى إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف في جهادها . وعندما كان يضع الكتاب في عام ١٩٤٥ ، كان عمره سبعا وخمسين سنة ، فصار أميل إلى مبدأ عدم العنف ، ويراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم ، بل ويصرح بوضوح أنه ليس من « دعاة الثورة Revolution ويؤثر عليها التطور في النهضة Evolution »^(١٨) ولا بد أن رأى الرافعي في الثورة والتطور والعنف والسلم ، قد أثر على تقويمه للأحداث . فلما كان شاباً في الثلاثين يؤيد العنف لم يؤرخ للثورة . وحين أرخ للثورة وهو في السابعة والخمسين ، كان قد بغض العنف وفضل عليه سبيل التفاهم ، على حين أنه أخذ على سعد زغلول جنوحه لسبيل التفاهم دون أن يأخذ في الاعتبار أن سعد زغلول حين قاد الثورة كان في الستين من العمر .

وهذا كاتب آخر ينتمى إلى حزب الأحرار الدستوريين (محمد حسين هيكل) ، وكتب يؤرخ لثورة ١٩١٩ ضمن مذكراته السياسية ، بعد وقوع الأحداث بنحو ثلاثين عاماً . ولم يخل تقويمه لبعض ما حدث من التأثير بهذا الانتماء من ناحية ، وتغير النظرة مع تغير مراحل العمر من ناحية أخرى ، مثبناً بذلك عدم قدرة المعاصر للحدث وهو يُصنع ، على تقويمه في ضوء نظرة شاملة تجمع فيها كل الزاوياء وكل الجزئيات . فعندما قرر الوفد وهو في باريس إيفاد محمد محمود

(١٧) انظر : من مذكرات اللقاء سعد الرافعي ؛ للرجع السابق ، ص ٩٦ — ٩٧ .

(١٨) انظر : مقدمة الطبعة الأولى من كتاب : ثورة ١٩١٩ ، ص ٩ (أبريل ١٩٤٦) ، وانظر أيضاً : ص ٢٣٥ من كتاب : لي أعتاب الثورة المصرية .

باشا (رئيس حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد) إلى الولايات المتحدة للاتصال بأعضاء الكونغرس ودفعهم لمساندة قضية مصر ، اعتماداً على ما كان يشاع من أن الكونغرس لا يؤيد الرئيس ولنس فيما انتهى إليه مؤتمر الصلح (الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر) ، كان محمد حسين هيكل مقتنعا آنذاك بتلك الخطوة والدافع الذي سوغ السفر ، حتى أنه قد يتلقى بارتياح مع زملائه الأنباء المتعلقة بكلمات النواب الأمريكيين والتي يحسبونها مؤيدة للقضية المصرية . ولكن ردهم لم يكن أكثر من ثلاثين عاماً ، وكانت الحوادث قد تراكمت ، وتراكمت معها الخبرات السياسية للرجل ، لم يجد في حركة ذلك مصر تلك سوى « حقنة أمل حين غاض معين الأمل » . كما اكتشف أن الكونغرس الأمريكي لم يكن يعنيه إذ ذاك من شأن مصر إلا ما يتعلق بمصلحة السياسة الأمريكية ، وأن خلاف الكونغرس مع الرئيس ولنس لم يكن حول اعتراف الرئيس بالحماية البريطانية على مصر ، وإنما كان حول الإبقاء على سياسة العزلة الأمريكية أم الخروج منها ، لأن تصرف الإدارة الأمريكية في المؤتمر كان يعنى الخروج من سياسة العزلة .^(١٩)

ثم هو (أى محمد حسين هيكل) يفسر قول سعد زغلول إن وجود عدلى يبارس على مقربة من الوفد نكبة على النهوض الوطنية ، تفسيرا أخلاقيا بحثا فيقول : « إن بعض رجال الوفد لمسوا في عدلى هدوءاً في المناقشة من غير أن يخاول فرض رأيه ، واستعدادا لقبول الرأى المخالف إذا اقتنع بصحته » . ويعقب على هذا قائلاً : « وهي خلة لم تكن من خلال سعد باشا البارزة ، فقد قضى حياته محامياً كبيراً وكان رجلاً قوى المعارضة قوى الحجة عتيفاً في المناقشة ، وكان لذلك ميالاً بطبعه لفرض رأيه على غيره وإلزامه به » . ثم يقول « إنه نتيجة لتغير نظر بعض أعضاء الوفد تجاه عدلى تأثراً بتلك الحوادث الطيبة ، استراب سعد في الأمر ، ولعله خشى أن يكسب عدلى باشا تأييد هذا البعض من الأعضاء ، ومن هنا قوله سعد في برقية من باريس نشرتها جريدة الأخبار بشأن وجود عدلى في باريس على مقربة من الوفد إنه سيحارب « كل شخصي مهما كان مركزه يفاوض الإنجليز ليوقع معهم »^(٢٠) . ولا شك أن هذا التفسير يسقط كثيراً من الاعتبارات الموضوعية المعروفة في مسار الثورة . لكن الكاتب بعد ثلاثين عاماً من الحدث لم يستطع التخلص من ولائه لعدلى باشا ، وعمله معه في حزب الأحرار الدستوريين وجريدته ، بل ورئاسة الحزب فيما بعد .

وأمامنا في هذه المرة كاتبة (سنية قراعة) ، آمنت بعقيدة إسماعيل صدق وتفردته وبطلوته ومستواه العالى على من عداه من الحكمة والتفكير ، فناصرت في مواقفه على طول الخط ، وانتقصت من قدر الآخرين وخاصة سعد زغلول . فهي تفسر — شأن الرافعى وهيكل — الصراع داخل الوفد « بالنزوع نحو المطالبة بعروض وشخص » ، وأن هجوم سعد زغلول على عدلى وأنصاره في خطبة شبوا المشهورة (٢٨ أبريل ١٩٢١) ووصفه ليأهم بأنهم برادع الإنجليز كان مرجعه — في رأيها — رفض أنصار عدلى تغيير الأوضاع الدستورية من حيث جعل عدلى مرعوساً لسعد ، وجعل سعد رئيساً لعدلى . ثم هي تقرر أن التفاف الشعب المصرى حول زعامة سعد زغلول دليل سذاجة ، وتلتبس له العلى ، وترى في سقوط إسماعيل صدق في انتخابات ١٩٢٤ « دليل عدم الوفاء ، وقلة النظر إلى المستقبل بعين بصيرة ، بل بعين تخضع لوحى العاطفة ، وقلب لا يعرف ماهية الصالح العام » .^(٢١)

ومن الملاحظ أنها لم تضع تصرف سعد زغلول وتمسكه بالزعامة موضعه الصحيح داخل إطار الظروف الخاصة بوكالته عن الأمة ، والاعتقاد بأن الأمة فوق الحكومة ، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن حكومات مصر قبل ١٩٢٤ كانت تتولاها عناصر من أصل غير مصرى صميم .

(١٩) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٩٨ — ٩٩ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .

(٢٠) نفسه ، ١١٢ — ١١٣ .

(٢١) سنية قراعة ، نثر السياسة المصرية ، ص ١٥٣ — ١٥٨ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، مكتب لصحافة الدول القارة ، مارس ١٩٥٢ .

بعد استعراض نماذج من كتابات السياسيين التي أرخت لثورة ١٩١٩ قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بما تضمنته من نظرات التعاطف حسب الانتهاء السياسي الحزبي في ضوء الانشقاقات والصراعات الحزبية ، نحاول أن نتعرف على رؤية أكاديمية لنفس تلك الحوادث كتبت قبل ١٩٥٢ .

وصاحب هذه الرؤية المؤرخ شفيق غريال ، أول أستاذ مصري يرأس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة . ولقد تميزت رؤيته لبعض الوقائع بموضوعية تأخذ في الاعتبار الظروف والملايسات المصاحبة . وهي رؤية تبدو مستقلة عن دائرة الصراع الحزبي وانشقاقاته في العشرينات . ولكنه لم يستطع مقاومة إغراء إصدار الأحكام التقديرية .

فيما يتعلق بمقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يقول : « إن التاريخ الصحيح ينظر لها بظروفها ونتائجها ، فهي لم تكن مفاوضة حول مائدة مستديرة ، وإنما كان فتحا لموضوع وبدءاً لعمل ، وخطوة تتبعها خطى ، وربما لخطوط رئيسية ، وإن الزعماء الثلاثة قرروا المطلب الأساسي وهو الاستقلال التام وبينوا أهلية بلادهم له وأبدوا الاستعداد لبحث الشيء المعقول الذي يمكن للخصم أن يدعيه .. »^(٢٢) وكأني به يرد على ملحوظة الراحل التي اتهمت حديث سعد زغلول مع ونجت بأنه تقربط في الاستقلال ومفاوضة قبل الجلاء .

ولكن في تعليقه على مفاوضات عدلي بانجلترا عام ١٩٢١ واستقطاب الإنجليز له ، واعتراض سعد على ذلك ، قال : « إن سعد زغلول كان عمقا في فهمه مغبة استقطاب الإنجليز لعدلي يكن وما قد ينتج عنه من نتائج على الحركة الوطنية .. ، ولكنه لم يكن عمقا في أن يرتب على هذا الفهم حملة العداء التي شنها ضد زميله وصديقه القديم » . ثم يقول : « كان سعد على حق حينما قال إن قضية الوطن لا يمكن أن يعهد بها إلا إلى أيدي أمينة ، ولكنه كان ظالما حينما أكد أن يد عدلي ليست اليد الأمينة »^(٢٣) .

والسؤال هنا .. لماذا دعا مؤرخنا إلى ضرورة فهم مقابلة ١٣ نوفمبر بظروفها ونتائجها على نحو ما سبق ، ولم يدعنا لفهم الترشق بين عدلي وسعد في إطار ظروفه الحاكمة ، والتي تلخص في استناد عدلي إلى الوزارة وإلى السلطة واستطاعته إصدار القرارات ، وابتعاد سعد زغلول عن السلطة والوزارة مجردا إلا من الكلمات يلقيها في وجه الخصوم لترتيب المواقف .

وفي نفس العام الذي أصدر فيه الراحل الطبعة الأولى من كتابه « ثورة ١٩١٩ » (عام ١٩٤٦) ، يصدر أستاذان جامعيان بكلية التجارة (جامعة فؤاد الأول) كتابا بعنوان : النظام الاشتراكي — عرض وتحليل ونقد ، حاولا فيه تطبيق التفسير المادي للتاريخ على وقائع ثورة ١٩١٩ بعد أن استعرضا النظرية في زاويتيها الاقتصادية والفلسفية . وتكمن قيمة المحاولة في أن المؤلفين ابتعدا عن الالتزام الحزبي في رؤية الوقائع وتقويمها . واعتادا على التفسير المادي لوقائع التاريخ ، كان لابد وأن تتوارى الشخصيات جانبها ، وأن يسقط دور الأفراد والزعماء ، بحثا عن المضمون الاجتماعي الطبقي في الثورة الذي يضم الأفراد قيادة وجماعه ، وتقويم الوقائع طبقاً لمعنى الثورة اصطلاحا . كما تكمن قيمة المحاولة أيضاً في أنها تمت في عام ١٩٤٦ في عصر الملكية وقيادات ثورة ١٩١٩ من الصف الأول والثاني تتولى أعباء الحكم .

(٢٢) محمد شفيق غريال ، تاريخ للمفاوضات المصرية البريطانية ، ج ١ ، ص ٥٤ ، الجزء سونان : بحث في العلاقات البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ — ١٩٣٦ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ (ومقدمة المؤلف في مايو ١٩٥٢) .

(٢٣) نفسه ، ص ٨٤ .

فماذا قال المؤلفان ؟ ..

تحت عنوان « النظرية المادية في تفسير التاريخ — تحليل ثورة مصر سنة ١٩١٩ » يستعرض المؤلفان التكوين الطبقي للثورة قائلين إن : « الحقيقة السافرة تكمن في أن الحركة قامت بزعامة الطبقة البرجوازية الكبيرة بنوع خاص مؤيدة من البرجوازية الصغيرة ، وانحازت لها الأرستقراطية الزراعية ، حتى يعود الكسب النهائي عليها ولتحافظ على مركزها وتفوقها فلا يخرج الأمر من يدها .. وانضمت إلى الحركة الثورية طوائف العمال وصغار الزراع والأجراء الزراعيين » . ثم يبحث المؤلفان في عوامل هدم الحركة فيجدان أن الحركة « كانت تمثل طبقات ذات مصالح متضاربة ، فالبرجوازية همها السيطرة السياسية ، وأعيان الزراع وجُلُون من النتائج ، والعمال يأملون في عمل المستطاع لإصلاح أحوالهم » . ثم يبحثان عن أسباب تصفية الثورة ، فلا يجدان سوى « استعداد الأعيان والبرجوازية لقبول ما رغب الاستعمار في منحه من امتيازات ذات صفة داخلية قاصرة عن المطلوب ، ومن ثم بدأ التفاهم الذي انتهى بصدر تصريح فبراير ١٩٢٢ وإعلان الدستور ، وهو الوضع الذي حقق الكثير من مطالب البرجوازية مثل الانتخاب المباشر الذي يمكنها من القفز إلى كراسي المجالس النيابية ، وملء الإدارة الحكومية برجالها وأتباعها ، وتسخير الأقلام لخدمة مصالحها ، والمطالبة بالزيد حتى تكمل سيطرتها اقتصاديا وسياسيا » .

ثم يعلق المؤلفان في النهاية قائلين : « لقد دبرت الثورة جماعة البرجوازية واستخدمت العامة والعمال في الريف والمدن ، فلما حققت أغراضها نبذت هذه الطوائف وهي الأغلبية الساحقة من الشعب وتركهم طلعاما للفر والجهل والعطل » .^(٢٤)

ثم قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلم تعد ثورة مارس ١٩١٩ الثورة التي حققت كل الآمال . واستطاع ثوار يوليو بفعل الظروف المتغيرة أن يستكملوا بعض أهداف ثورة ١٩١٩ السياسية ، وأن يتجاوزوها اجتماعيا واقتصاديا نتيجة اختلاف التركيب الطبقي للقائدتين .

وإذا كانت معظم كتابات ما قبل ١٩٥٢ قد انغمست بشكل ملحوظ في عوار ذاتية عن الأشخاص والأحزاب وتفسير الحركة السياسية تفسيراً نفسياً حول الفرق في السلوك والتكوين والأصل الاجتماعي بين شخص وآخر ، ومن ثم إدانة هذا الشخص أو ذاك بمعيار الأخلاق الثابتة ، فإن معظم كتابات ما بعد ١٩٥٢ انصرفت إلى تقويم ثورة ١٩١٩ قياسا على ما حققته ثورة ١٩٥٢ في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما لم تستطع تحقيقه ثورة ١٩١٩ . ومن هنا غلبت على تلك الكتابات التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية والبحث عن المضمون الاجتماعي أو الطبقي لتفسير إخفاق ثورة ١٩١٩ ونجاح ثورة يوليو . وفي نفس الوقت صدرت كتابات من نوع المذكرات الشخصية لسياسيين قدامى انطلقوا في كتاباتهم من مواقفهم السياسية قبل ١٩٥٢ ، فهذا الأمر وكأنه تفاضل بين الماضي الذي ينتمون إليه وبين الحاضر الذي رفضوه أو رفضهم ، ولم تخل كتاباتهم من الأحكام التقديرية مثل نظرائهم من كتاب قبل ١٩٥٢ .

في مطلع ١٩٥٥ نشر محمد زكي عبد القادر كتابه « محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ » مؤكداً أن الثورة في ١٩١٩ لا ترجع لأسباب اقتصادية ، إذ كانت البلاد في رخاء ، ولا ترجع إلى الوضع الاجتماعي في البلاد من حيث قيام طبقة غنية قليلة العدد وطبقة معذمة أو تكاد كثيرة العدد ، إذ أن الوعي الاجتماعي لم يكن قد نضج في البلاد ، ولم يكن شيء من هذا أو يقرب منه — موضع جدل أو دعوة إلى الإصلاح ، بل كانت ثورة سياسية .^(٢٥)

(٢٤) أحمد نظمي عبد الحميد ، وراشد الولوى ، النظم الاشتراكي : عرض وتحليل وقد ، ص ١١٧ — ١١٨ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٦ .

(٢٥) محمد زكي عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، ص ٣٦ — ٣٧ ، كتاب روزاليوسف ، العدد السادس ، القاهرة ، يناير ١٩٥٥ .

ولكنه عندما نشر مذكراته في عام ١٩٦٧ وكان تيار الواقعية في التفسير التاريخي قد فعل فعله في أعقاب التحولات الاجتماعية منذ أواخر الخمسينات ، نجدته يتناول ثورة ١٩١٩ في إطار المضمون الاجتماعي الذي استبعد تأثيره عندما كتب « حنة الدستور » في ١٩٥٥ . فيقول في مذكراته إن ثورة ١٩١٩ كسبت تأييد البلاد كلها ، ولكن أسباب التأيد كانت تختلف من طبقة إلى طبقة ومن فريق إلى فريق ، طبقة آرتها مؤمنة ومتحمسة وهى طبقة الفلاحين من الملاك الصغار والمتوسطين ومن لا أملاك لهم من الأجراء ؛ وطبقة أيدتها إلى حين وهى طبقة كبار الملاك من الفلاحين ثم انفصلت عنها بصورة أو بأخرى حينما أوغلت الثورة في مراحلها وبدأ التناقض بين مصلحة كبار الملاك وبين مصلحة جماهير الفلاحين ؛ وطبقة مالأتها خوفا أو رغبة في استئمان المصالح في ظل المد الجديد ، وهؤلاء كانوا من المصريين غير الخالص من الأتراك والشراسة الأرمن ومن إلهم من أثروا في مصر وأصبحوا سادة .^(٢٦)

وفي مايو ١٩٧٥ نشر محمد كامل سليم (السكرتير الخاص لسعد زغلول) الجزء الأول من مذكراته بعنوان « ثورة ١٩١٩ كما عشنا وعرفنا » ، وتلاه الجزء الثاني بعنوان « صراع سعد في أوروبا » (يونيو ١٩٧٥) ، والجزء الثالث بعنوان : « أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلى » في مارس ١٩٧٦ .

ويلاحظ أن الكاتب حاول تفسير الخلاف بين سعد وعدلى على أساس الاختلاف بين صفات « الزعيم » التى يمثلها سعد ، وبين صفات « السياسى » التى يمثلها عدلى يكن . وهما صفتان متناقضتان في رأيه ، ولا يمكن أن تجعما في شخص واحد . وهذا المدخل يتجاهل ولا شك كافة الظروف الموضوعية وراء الخلاف بما تذكره الوثائق والدراسات التاريخية . ففي البداية عرّف الكاتب الزعامة ومواصفات الزعيم ، ويبدو أنه أخذها من مظاهر السلوك عند سعد زغلول ، كذلك عرّف السياسى ومواصفاته كما لو كان قد أخذها من مظاهر السلوك عند عدلى يكن . وهو يضح صفات الشخصيتين (الزعيم والسياسى) متقابلة موجهة ذهن القارئ نحو إجراء التفاضل بين سعد وعدلى حسبما رسم من مواصفات .

فالزعيم عند محمد كامل سليم رجل الشعب ، والدبلوماسى رجل الصالونات وحل المشكلات بالمفاوضات . والزعامة أخلاق وإرادة ومقاومة ، والسياسة مداورة وملاينة ومساومة . والزعامة مبادئ وعهود ترم فلا تنقض ، والسياسة انتهاز للفرص وعود ترم ثم تنقض . والزعامة خطابة وإثارة وصراحة وعمل صحاب في وضوح النهار ، والسياسة مفاوضة وتسكين وتكتم وعمل هادئ وراء الأبواب . والزعامة جد لا هزل فيه ولا مجاملات ، والسياسة مزيج من جد وهزل ومجاملة . والزعيم يخدم الحق أو ما يعتقد حقا والحق دائم لا يتغير بتغير الأوقات ، والسياسى يخدم المصلحة أو ما يظنه مصلحة والمصلحة وقتية تتغير بتغير الأحوال والمناسبات . والزعيم يكره المعارضة ولا يحتملها إلا على مضض وفي ألم ، والسياسى يقبل المعارضة وينتظرها ويتلقاها من غير ملل أو برم ، إلى آخر هذا النوع من المقابلات .

ثم يعقب قائلا : « هذه صفات الزعامة والزعماء ، وهذه صفات السياسة والسياسيين ، وكانت صفات الزعامة كلها من مقومات سعد مائة في المائة .. فهل كنت تنتظر منه أن يجمع بين التقيضين ويمتص جسمه روحين مختلفين ويكون زعيما وسياسيا في وقت واحد .. أنت إذن تكلف الطبيعة شططا وتطمح منها بالجمال » .^(٢٧) فهو إذن يعطينا مفتاحا أخلاقيا لفهم وقائع الخلاف بين شخصيتين حول مسار الحركة الوطنية .

(٢٦) محمد زكى عبد القادر ، ألقم حل الطريق ، ص ٢٠ . در الكاتب العرب للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٢٧) محمد كامل سليم ، ثورة ١٩١٩ كما عشنا وعرفنا ، ص ١٦ - ١٧ ، العدد رقم ٩٥ من سلسلة كتاب اليوم ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، مايو ١٩٧٥ .

وفي الجزء الثالث من مذكراته يعقد مقارنة بين سعد زغلول وعدلى يكن من حيث الأصل الاجتماعي والثقافة والأخلاق ، تعتمد أساساً على مواصفات الزعيم والسياسي التي رسمها في الجزء الأول ، بحيث يسهل فهم الغاية والقصد من المقارنة ، « فسعد زغلول رجل الشعب ديموقراطي فلاح ابن فلاح نبت في بيئة المحكومين يتحرق إلى الحرية للشعب والاستقلال لمصر ، وعدلى رجل الديوان استقرطي فيه دم تركي أجنبي نبت في بيئة الحكام وليس في قلبه ما يضرم الشوق إلى الحرية والاستقلال » وسعد رجل ثقافته عربية أدبية دينية إسلامية ، وعدلى ثقافته فرنسية ونشأته وعاداته وتربيته فرنسية ؛ وسعد رجل أخلاق ومبادئ مطبوع على الصراحة والشجاعة والثقة بالنفس والصدق والأمانة ، وعدلى رجل مصالح أولاً وأخيراً ولا يعنى بسواها وكل وسيلة تحقق مصالحه مقبولة فوراً مادامت لا تعرضه للمتعاب والأفكار ؛ وسعد رجل عاطفي يحب بكل قلبه ويكره مع السخط والاحتقار ويفض في عنف ويجزن في عمق ، وعدلى متكبر لا يترك أية عاطفة تسيطر عليه ولا يعترف بالمثل العليا ولا يعرف القداء . (٢٨)

ومن الواضح إذن أن محمد كامل سليم كسكرتير خاص لسعد زغلول أخذ جانباً على طول الخط ، ولا شك في أن التفرقة بين شخصية الزعيم وبين شخصية السياسي التي اهتدى إليها ، كانت وسيلة بارعة للتفرقة بين الشخصيتين بحيث يخرج القارئ بالإعجاب الشديد لشخصية الزعيم والاحتقار الشديد لشخصية السياسي .

نحن الآن أمام تصور آخر يقابل التصور السابق الذي وضعه سكرتير سعد زغلول للتحكيم في الخلاف بين سعد وعدلى . ونعني به ما كتبه محمد على علوبة في ذكرياته التي أملأها في ١٩٥٥ تقريباً ونشرها المركز العربي للبحث والنشر في مارس ١٩٨٢ . ومحمد على علوبة كان عضواً بالحزب الوطني ثم بحزب الوفد وأميناً لصندوق الوفد في باريس ، ثم خرج مع الخارجين من الوفد مسهماً في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ومتولياً سكرتاريته إلى أن خرج من الحياة الحزبية بشكل عام في ١٩٣٤ . (٢٩)

كان علوبة من غلاة المناصرين لعلى في خصومته مع سعد زغلول حتى لكان مذكراته تؤرخ لعلى أكثر مما تؤرخ له . وقارئ مذكرات علوبة يخرج بانطباع مؤداه أن سعد زغلول لم يحظ من علوبة بكلمة إنصاف واحدة . فلم يذكر إنجازاته وسليباته ، والمسألة عنده إما أبيض أو أسود دون ظلال بين الجانبين . والناس عنده صنفان : نبلاء الأصل وغير نبلاء . ففي تعليقه على مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يبدى إعجابه بأسلوب على شعراوى في حديثه إلى السير ونجت ، وأنه يعد « رائعا وجديرا برجل وطني وشجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة إلى أن يواجه السير ونجت بما لم يقله سواه .. » . كما أبدى إعجابه « بمنطق عبد العزيز فهمي القائم على الحكمة والقانون باعتباره محاميا ويريد السماح بالسفر وعرض القضية في الخارج » .

وعلى العكس من ذلك أبدى نفوراً شديداً من أسلوب سعد زغلول لأن سعداً أبدى استعداداً لأن يكون لا إنجلترا حتى احتلال قناة السويس عند الانقضاء والدخول في محالفة مع إنجلترا وتقديم ما تستلزمه المحالفة من الجنود . (٣٠) وعلوبة يعتبر هذا تفريطاً من جانب سعد في حق البلاد والتكلم في أمور خطيرة دون الاتفاق عليها مسبقاً مع زملائه . ولو أن علوبة كتب هذه الذكريات على شكل يوميات مع الحدث أولاً بأول ، فربما لم يقل ذلك ، ولوصف سعد زغلول بالحكمة .

(٢٨) محمد كامل سليم ، أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلى ، ص ٤ - ٥ ، العدد رقم ١٠٧ من سلسلة كتاب اليوم ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .

(٢٩) النظر مقابلتنا من : محمد على علوبة سياسياً مفكراً ، ص ١٧٤ ، مجلة كلية الآداب/جامعة أسيوط ، العدد الأول ١٩٨٠ .

(٣٠) محمد على علوبة ، ذكريات إيجابية وسياسية ، ص ١٠٤ وما بعدها ، نسخة مصورة ومودعة بمركز وثائق وتاريخ مصر للمعبر ، الهيئة العامة للكتاب .

لكن علوبة كتب ما كتب بعد الخلاف الذى شجر بين عدلى وسعد وانضمام علوبة إلى جانب عدلى وولائه له ، فكانت ذكرياته تبريرا للتصرف السياسى فى الانضمام لعدلى ليبدو موضوعيا وليس ذاتيا .^(٣١)

وعلوبة يفسر خلاف على شعراوى مع سعد زغلول بأن سعداً جرح شعراوى عندما قال له : « أنت فى الوفد لثروتك » . وكان سعد قد طلب من شعراوى بعض المال ولكنه تردد فى إجابة طلبه . ويقول علوبة إن هذا الموقف أساء إلى شعراوى كما أساء إلى أصلقاته وهم محمد محمود وعبد العزيز ، ولطفى السيد ، وإن شعراوى ترك الوفد فى باريس غاضبا لكرامته ، وإن أصلقاته ناصرته .^(٣٢) وهو يرجع الخلاف داخل الوفد إلى نزوع سعد زغلول نحو الزعامة الشخصية على حساب القضية المصرية ، مدللًا على ذلك بقول سعد إنه « سيحارب كل شخص مهما كان مركزه يفاوض الإنجليز ليوقع معهم » . وهو قول يفسر عند علوبة افعال سعد زغلول الخلافات ووضع العقبات أمام طريق المفاوضة ، حيث كان يرفض ما يقبله المفاوضون ويقبل ما كانوا يرفضون ، ويظهر لهم أنه يوافقهم ويصرح فى الخارج أنه ليس كذلك .^(٣٣)

والحق أنه لا يمكن أن تكون هذه أو تلك أسبابا موضوعية تفسر الخلاف إلا وسط قوم كل منهم يتطلع للزعامة . ولا يعد أن تكون هي وغيرها ظواهر أو عوارض تعكس الخلاف الحقيقى حول طبيعة المفاوضات وحجم التنازلات التى لم يشر إليها علوبة ، والتى دفعت سعداً لأن يقول جملة المشهورة تعليقا على الموقف كله : لقد دعونا لأن نتنحر فأبينا الانتحار .

ثم يأتى فتحى رضوان من موقع الحزب الوطنى ليستكمل ما بدأه محمد على علوبة من موقع حزب الأحرار الدستوريين ، وليتواصل معه بل ويعيد تقويم سعد زغلول بمقياس محمد على علوبة . ففي يولية ١٩٨٢ نشر فتحى رضوان مقالا بعنوان : سعد زغلول فى قصص الأهم ، منددا به وبزعامته . وهو لم يفعل ذلك من خلال أوراق القضية ودراسة حيثيات الحكم فيها كما تقضى أصول المهنة ، وما يتطلب ذلك من الاستماع إلى أقوال التهم (تاريخ سعد زغلول أو مذكراته الشخصية على الأقل) ، وأقوال الشهود العدول (مختلف المصادر أو المذكرات السياسية على الأقل لشخصيات الفترة) ، بل اكتفى بالاستماع إلى واحد من الشهود فقط ، وهو محمد على علوبة ، مسقطا كل عناصر الحيثيات الأخرى الواجبة عند إصدار الحكم .

ومن الملاحظ أن فتحى رضوان نقل حرفيا فى مقاله كل ما أخذه محمد على علوبة على سعد زغلول حيث انتهى إلى وضعه فى قصص الأهم . والغريب أن فتحى رضوان فى مقاله يعتب على محمد كامل سليم سكرتير سعد زغلول إعجابه الشديد بسعد زغلول قائلا : « إن هذا الإعجاب أدى إلى الخط من قدرة وإخلاص زملاء سعد الذين خاصموه واختلفوا معه ثم خرجوا عليه » .^(٣٤) لكنه لم يعتب على محمد على علوبة مع أن الموقف واحد ، إذ ما هو الفارق بين إثارة محمد كامل سليم لسعد زغلول وبين إثارة محمد على علوبة لعدلى يكن ، وما الفارق بين فتحى رضوان ومحمد على علوبة فى هذا الخصوص ، وكيف يستخدم مقياساً سبق وأن رفضه .

نتنقل أخيراً إلى نوع آخر من كتابات ما بعد عام ١٩٥٢ عن ثورة ١٩١٩ ، وهي الكتابات الرائدة لليسار المصرى من المثقفين الثوريين . وهذه الكتابات وإن كانت قد اعتمدت النهج المادى فى تفسير الثورة ، إلا أنها تأثرت بشكل أو بآخر بالمتناخ. العام الذى أحدثته ثورة ١٩٥٢ ، بل إن كتابة تاريخ مصر العام جاءت بوحي من المنجزات الثورية .

(٣١) انظر مقالاتنا عن علوبة السابق ذكرهما ، ص ١٧٩ .

(٣٢) مذكرات سعد على علوبة ، ص ١٦٦ — ١٧٠ .

(٣٣) نفسه ، ص ١٨٥ — ١٨٦ .

(٣٤) فتحى رضوان ، سعد زغلول فى قصص الأهم ، مجلة الندوة ، قطر ، يولية ١٩٨٢ .

فمن واقع الأزمة المصاحبة لتأميم قناة السويس في يولييه ١٩٥٦ وقيام حرب السويس في أكتوبر من نفس العام والمعروفة بالعدوان الثلاثي ، كتب شهدي عطية الشافعي كتابه « تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ » ليقول في التمهيد إن منهجه في الدراسة « قوامه أن تاريخ التطور الاجتماعي هو أولاً وقبل كل شيء تاريخ الشعوب ، وأن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً حقيقياً إذا قصر نفسه على دراسة أعمال الملوك وقواد الجيش وأخبار الغزاة وتفصيل المفاوضات والمعاهدات .. وأنه مع وجود دور للزعماء والقادة في التاريخ ، إلا أنهم لا يستطيعون أن يلعبوا هذا الدور إلا بمقدار ما يمثلون من مصالح شعوبهم وإدراكهم قوانين التطور للمجتمع » . (٣٥)

ومن الملاحظ أن المؤلف عقد فصلاً لبحث نتائج ثورة ١٩١٩ (الفصل الخامس) قسمه إلى قسمين : قسم يتعلق بما حققته الثورة ، والقسم الآخر يتعلق بما لم تحققه الثورة . وما حققته الثورة يتلخص في إلغاء الحماية ، وإعلان الدستور والحياة النيابية ، وإقامة نهضة صناعية وتجارية واجتماعية وأدبية . وأما ما لم تحققه ثورة ١٩١٩ فتلخص في : عدم التخلص من سيطرة الاستعمار ، وسيطرة الإقطاع وعلى رأسه السراي ، وسيطرة كبار رجال المال وضعف الصناعة المصرية . (٣٦)

ويلاحظ هنا أن الأهداف التي أخفقت الثورة في تحقيقها كما رتبها المؤلف هي نفسها أهداف ثورة يوليو كما وردت في المبادئ الستة ، مما يوحي بالتأثير بالمنح السياسي . ولكنه كمثقف ثوري يبحث في الأسباب الموضوعية لهذا الفشل . فنراه ينسب الفشل إلى أن « توازن القوى لم يكن في صالح الشعب ، فالرأسمالية هي النظام العالمي السائد آنذاك بصرف النظر عن وجود دولة اشتراكية وُلِدت (روسيا ١٩١٧) ، والبلاد محطلة بالإنجليز ، وعلى رأس الدولة ملك مدين بالعرش للمستعمر ، وطبقة من كبار الملاك ورجال المال ارتبطوا بالاحتكارات الأجنبية . وأما الطبقات الثورية (من العمال والفلاحين والمتقنين الوطنيين وصغار التجار وأصحاب المصانع الصغيرة) فكانت تحت قيادة الوفد في يد ممثلي الرأسمالية الوطنية في المدن وأثرياء الفلاحين ، لكنها قيادة ضعيفة اقتصادياً وسياسياً وغير واضحة فكرياً ، ومن ناحية أخرى ترتبط أكثر بكبار الملاك وكبار رجال المال ، وتخشى الاتصال بالأحزاب الاشتراكية الفرنسية عندما كانت في باريس ١٩٢٠ ، وتتهيب الثورة المسلحة للشعب ، وتؤثر عليها ما تسميه بالوسائل المشروعة ، كما تؤثر الحملات الصحفية وهي في المعارضة ثم أساليب المفاوضات والمساومات وهي في الحكم ، وتخشى تنظيمها ثورياً حقيقياً في المصانع والقرى والحواري ، تستمر اللجان الوفدية المختلفة مجرد أجهزة للدعاية الانتخابية وللتأييد أو الاحتجاج بالتلغراف » . (٣٧)

وعلى نفس المنهج يكتب فوزي جرجس موضحاً أن قدرات التطور الاجتماعي والاقتصادي لم تكن بقادرة أن تصل بالثورة إلى أكثر مما وصلت إليه ، وأن أي تفكير خلاف ذلك يعد تفكيراً مثالياً لا يقف على أساس علمي ومحاولة لإعطاء هذه الطبقة أو القهدة قدرات ثورية ليس في طاقتها أن تحققها » . (٣٨)

وبعد .. ما هو موقف القارئ هذه الزوايا المختلفة في تقدير الحدث الواحد ؟ . أيها يصدق ؟ .. وأيها لا يصدق ؟ .. أيها يوصف بأنه علم ؟ .. وأيها يوصف بغير ذلك . إن كل وجهة نظر تعتبر علماً في حد ذاتها ، ولكن هل تمثل العلم بمعناه الاصطلاحي ، أي العلم الذي لا يختلف على حقائقه .

(٣٥) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، ص ٣ ، القلعة ١٥ يناير ١٩٥٧ .

(٣٦) نفسه ، ص ٥٤ — ٧٠ .

(٣٧) نفسه ، ص ٧٠ — ٧٣ .

(٣٨) فوزي جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر الملكي ، ص ١٣٧ — ١٤٢ ، القلعة ١٩٥٨ .

الحى أن هناك شخصيات في تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة لعبت دوراً في مرحلة من المراحل وأعطت بقدر ما سمحت به الظروف ، بعضها كان مرتبطاً بمصالحه الطبقية متمسكاً بالتعبير عنها بكل الوسائل المتاحة ، وبعضها تجاوز حدود تلك المصالح واندمج في تيارات واتجاهات معارضة بطبيعتها لمصالح طبقة اجتماعياً . والبعض الآخر وقف متوسطاً بين هؤلاء وأولئك محاولاً الوصول إلى نقاط مشتركة تجمع بين الحسنيين في محاولة من المحاولات التوفيقية بين الأضداد ، وهي تلك المحاولات التي شهدتها المجتمع البشرى بشكل عام ابتداء من التوفيق بين الدين والفلسفة وانتهاء بالرأسمالية والاشتراكية .

وهذه الشخصيات سواء في المجال السيماسى أو في المجال الثقافى ، فرضت تنظيمات وفرضت اتجاهات أدت دورها في صياغة وتشكيل العقل المصرى ، وظلت سائدة طالما أن الظروف الموضوعية كانت تسمح بذلك ، ثم دخلت في صراع لإثبات الذات مع الاتجاهات الجديدة التي ظهرت تعبيراً عن المتغيرات الجديدة في المجتمع . وهكذا مع كل مرحلة هناك القديم وهناك الجديد وهناك المحاولات التوفيقية . والتفاضل بين هذا وذاك أحد المواقف الصعبة التي يجابهها اختيار الإنسان . والقياس قد يكون بالمصلحة الخاصة وقد يكون بالمصلحة العامة . قد يكون بمصلحة الأقلية ، وقد يكون بمصلحة الأغلبية . والارتباط بأحد هذه المصالح يحدد اتجاه الفرد ودوره في المجتمع إذا قدر له أن يلعب دوراً .

على أن نقد هذه الاتجاهات وتقويمها يواجه نفس صعوبة اختيارها . ويبقى التساؤل المنهجى .. ما هو الخطأ ؟ .. وما هو الصواب ؟ .. متى يمكن وصف اتجاه بأنه خطأ ؟ .. ومتى يمكن استصوابه . ولكن إذا نظرنا إلى الاتجاه في ضوء الظروف الموضوعية السائدة ، وفي ضوء أبعاد عملية التحول التي تحدث داخل المجتمع ، وعقدنا مقارنة بينه وبين الاتجاهات المعاصرة له ، يصبح في الإمكان وضعه موضعاً صحيحاً . وتقدير صاحب الاتجاه يكون أيضاً في تقدير البيئة التي نبت منها وعاش فيها . وهكذا تتكامل النظرة إلى حد ما .

والاحتكام إلى المذكرات الشخصية للزعامات لا يجب أن يعول عليه كثيراً ، ذلك أن بعض الشخصيات تجعل من المذكرات وقائع تبريرية لتصرفاتها . والأفضل أن تعامل كأحد المصادر أي تخضع للمناقشة والتحليل والمقارنة وخاصة في النقاط الخلافية بينها وبين المصادر المختلفة .

بقى أن نقول إنه إذا كان من الممكن التماس العذر للكاتب الذى حكمته النظرة الحزبية الضيقة في تقويم وقائع الثورة أو وقائع الأحداث بشكل عام من واقع الولاء والالتزام الحزبى ، سواء الذين كتبوا قبل ١٩٥٢ أو الذين كتبوا بعدها . فهل يمكن التماس نفس العذر للباحث الأكاديمى وهو الباحث الذى يفترض تجرده من الأردية الحزبية . إن الباحث الأكاديمى الحق يعرض وجهات النظر الحزبية والذاتية عرضاً نقدياً استناداً إلى الظروف الموضوعية التى صنعت الأحداث من حيث مدى اتساق النتائج مع حركة الظروف وليس من خلال المفاضلات الذاتية .

الكتابات المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام

د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

إن دراسة ثورة ١٩١٩ ، دراسة أكاديمية موضوعية ، ملتزمة بالمنهج العلمى ، لا زالت تعتبر إحدى إشكاليات دراسة تاريخنا المعاصر ، ولا يعنى ذلك قلة الدراسات عن هذه الثورة ، حيث هناك كثير من الدراسات التى تناولت جوانب من هذه الثورة من زوايا مختلفة^(١) ، تبعاً لموضوع كل دراسة وأيديولوجية كاتبها ، ولكن دراسة ثورة ١٩١٩ م ، من حيث أسبابها ومقدماتها والوضع الدولى المصاحب لها ، ودور الفئات المختلفة التى شاركت فيها ، لم تدرس حتى الآن دراسة أكاديمية موضوعية ملتزمة بالمنهج العلمى . وهناك كثير من الآراء والتفسيرات المختلفة التى تقوم على رؤية أصحابها لهذه الثورة وجميعها لا تصمد أمام النقد التاريخى الجاد ، حيث يتضح علم موضوعيتها وعدم التزامها بالمنهج العلمى^(٢) ، فمعظم هذه الدراسات نظرت للثورة ودرستها من خلال شخصية سعد زغلول ، وليس من خلال مقدماتها التى كان سعد زغلول ورفاقه تناحوا لها ، ولا يعنى ذلك أننا ننكر دور سعد زغلول ، ولا دور رفاقه فى الثورة ، فهم جزء منها ويجب دراسة دورهم فى إطار الثورة ، وليس بالعكس أى الثورة فى إطارهم .

فمن الثابت والمعروف أن هناك عوامل ضغط كثيرة ، تحملها الشعب المصرى قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ / ١٩١٨ م) ، أذكت — فى أبناء الشعب فى الريف والمدن على السواء — روح الثورة ، وكان نفى سعد زغلول ورفاقه على حد التعبير الشائع « القشة التى قسمت ظهر البعير » فمن الثابت أن الشعب المصرى عانى بشاعة الاستعمار البريطانى الذى ازداد ضراوة بعد تحويل مصر إلى محمية بريطانية منذ ١٢ / ١٢ / ١٩١٤ ، وإلغاء السيادة العثمانية على مصر ، حيث ازداد الاستغلال الاقتصادى والبشرى للشعب المصرى إلى جانب الظلم السياسى والاجتماعى ، ومن هنا فإننا نجد أن الشعب المصرى عانى الكثير مما لم يعان مثله شعب من الشعوب ، فقد جندت السلطات البريطانية العمال والفلاحين ، وأرسلتهم ليعملوا فى ظروف قاسية فى ميادين القتال فى سيناء وفلسطين ، يملون السكك الحديدية ، ويمهدون الطرق ويجفرون الخنادق ويشتغلون حمالين وسقائين لجنود الاستعمار ، ولم يجندوا كمحاربين خوفاً من حملهم السلاح ضد الاستعمار بعد انتهاء الحرب ، هذا فقط ما حدث مع المصريين ، وإنما نجد أن السلطة الاستعمارية قامت بمصادرة المواد الغذائية وماشية ودواب الفلاحين ، وبسطت سيطرتها الكاملة على تسويق القطن^(٣) ذلك المحصول الرئيسى لثروة البلاد ، حتى أن الأزمة المالية حلت ببعض كبار الملاك وصغار الملاك والمستأجرين على السواء ، صحيح أن هناك البعض الذى استفاد من حالة الحرب ، ولكن هذا البعض كان استثناء ، ولم تكن حالة عامة ، وإذا أضفنا إلى استغلال الاستعمار ، اشتداد الحكومة المصرية بالنسبة لحالة الحرب فى جمع الضرائب لأدركنا بما حل بأهل الريف من أزمة اقتصادية كبيرة ، جعلت الفلاحين يقومون ببعض المصادمات مع رجال الحكومة فى بعض المناطق^(٤) وفى فترة سابقة على الثورة ، وهنا دليل على أن المجتمع الريفى أصبح مهيباً للثورة فى أية لحظة مواتية للثورة فيها .

(١) د. رفوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الكتاب العرب للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ م ، ص ٦٨ — ٨٦ ، حيث ناقش باختصار دور العمال فى ثورة ١٩١٩ م .

(٢) د. زكريا سليمان يوسى ، الاتجاه الإسلامى فى الثورة المصرية ١٩١٩ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٣ ، وهذا الكتاب يحور دليل على هذه التفسيرات ، وهو يمثل الاتجاه الدينى فى دراسة الثورة .

(٣) د. مصطفى القنصلى جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ — ١٩٣٦ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥ م ، ص ٢٤ — ٢٦ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٦ .

ولم يكن حال المجتمع في المدينة بأسعد حالا منه في الريف ، حيث انتشرت البطالة لدى فئات العمال الصناعيين ، نتيجة لتأثر بعض المهن والصناعات بالحرب ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب إلى الخارج ، بالإضافة إلى توقف مشروعات البناء والتشييد ، مما جعل العمال يضطرون إلى التظاهر ، ومن استقراء أحداث الفترة نجد أن الأزمة قد امتدت إلى صغار التجار ، فقد ازدادت عمليات الإفلاس بينهم ، وكذلك قامت الحكومة نتيجة للأزمة الاقتصادية بتوفير صغار الموظفين من المصريين ، كذلك فعلت بعض الشركات حيث قامت بفصل بعض الموظفين ، وأصبحت مصر تعيش أزمة مالية ، وأزمة اجتماعية كذلك حيث تزايد عدد اللصوص والختالين وانتشر البغاء بصورة كبيرة لدوافع اقتصادية واجتماعية^(٥) ، وأصبح المجتمع المصري بمختلف طوائفه مهيباً للثورة .

ودراسة ثورة ١٩١٩ ، كحدث كبير من أحداث التاريخ المصري المعاصر وكحلقة من حلقات الوطنية المصرية ، يجب أن تدرس في ضوء مقدماتها وأسبابها الموضوعية التي أوجدها الاستعمار ، من سوء الحياة السياسية ، واستغلال الشعب وضعف اقتصاده ، وحدثت الأزمة الاجتماعية ، وتطور الفكر المصري .

ولا شك في أن هذه الأحداث مهدت للثورة وهبأت الشعب لها ، ولذا فإنه يجب أن تدرس الثورة بموضوعية من خلالها ، وأن ننظر إلى الأحداث نظرة كلية متعمقة ، وأن تم عملية الربط بينهما ، وتعليقها تعليلاً دقيقاً وألا نبالغ في دور الفرد ، وأن نلتزم بالموضوعية ، وأن تدرس بمنهج علمي ، لأننا إذا ما طبقنا النقد التاريخي على كل الدراسات التي كتبت أو تناولت ثورة ١٩١٩ ، فإننا نجد جميعها إلا القليل النادر^(٦) تسير في ثلاثة اتجاهات لا موضوعية وغير ملتزمة هي : أولاً : الاتجاه الفردي الذي ضخم في دور سعد زغلول ، إلى حد عبادة الفرد ، ودرس الثورة من خلال سعد زغلول ، وليس العكس ، دراسة دور سعد من خلال الثورة : أسبابها ، أحداثها ، نتائجها ، وتناسى أصحاب هذا الاتجاه دور رفاق سعد ، حيث أجمعوا دورهم ، وجعلوا سعداً وراء كل حدث من أحداث الثورة ، وهذا اتجاه نحا منحىً فردياً ، وهو اتجاه غير موضوعي .

ثانياً : اتجاه مضاد للأول ، أنكر دور قيادة الفرد وتقديمه ، وجرد الثورة من دور سعد ورفاقه أي حطم قيادة الثورة ، وجعل دور سعد قائماً ، وهذا اتجاه لا يصمد أمام النقد التاريخي لأنه غير ملتزم بموضوعية المنهج .

ثالثاً : الاتجاه الديني المتطرف الذي حصر أسباب الثورة في أسباب دينية ، متجاهلاً واقع مصر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري ، منكراً اجتماع أبناء مصر على المشاركة في هذه الثورة ، وهذا اتجاه أبعد ما يكون عن الموضوعية والالتزام .

(٥) نفس المرجع ، ص ٢٧ - ٣٩ ، وكذلك ذكرته لطيفة سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، لفظة للصورة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ ، وكذلك ذكرته لطيفة سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، لفظة للصورة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٩٢ - ١٥٦ ، ولا ننسى هنا قول سيد درويش الشهير :

فوتنا في الاقتصادية	وفين كيارنا وفين ألولاميم
حاطبتنا في ابنين لمرجعة	وأهم بالرحا بكريم
للصري أول شورش للصرى	بممثل في بلده ميتعزقش
فمُ بلغم واحنا بروحنا	دى أيد لوحنا مصقش

نقلا عن نفس المرجع ص ١٢٦ .

(٦) (١) شهندي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٦٥ م ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٨ - ٥٣ .

(ب) د . حليم النسيور : ثورة ١٩١٩ م في الأقليم من الوثائق البريطانية طر الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨١ . وهو عبارة عن عرض للوثائق البريطانية السرية وهي المراسلات السرية بين الخارجية وبين مخطيا في مصر .

(ج) محمد أنيس ، دراسات في وثائق ١٩١٩ ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ . د . محمد أنيس .

ولذا فإننا سنناقش كل اتجاه على حدة ، ثم نخلص في النهاية إلى تقويم كل دور ليكون الموضوع أكثر وضوحا .

الاتجاه الأول :

نجد من قراءة أعمال أصحاب هذا الاتجاه ، أنهم ضخموا دور الفرد في الثورة إلى درجة التقديس ، وجعل أصحاب هذا الاتجاه الثورة جزءاً من شخصية سعد ، وأن الثورة قامت بسعد ومن أجله ، فقد غضب الشعب له^(٧) وأن سعدا هو علامة الثورة وبطلها الأوحده ، وليس هناك نصيب لفئات الشعب جميعها ، ويتكبرون أن سعدا جزء من كل ، وفي نظرهم يجب ألا تذكر الثورة ، إلا ويكون اسم سعد محورها^(٨) ، وأن يكون تزعمه لأحداثها أساسا ، وهذا قلب للحقيقة التاريخية فالذى قام بالثورة هم أفراد الشعب من موظفين وطلاب وعمال وفلاحين ، في الوقت الذي كان فيه سعد في منفاه وبيافون عند دراستهم لثورة ١٩١٩ ، فيلدمون حياة سعد ونسبه وطفولته وشبابه وتعليمه ، وحضوره إلى القاهرة للالتحاق بالأزهر ، والوظائف التي تقلدها بعد تخرجه ، ودفاعه عن قضايا وطنه عند شغله منصب وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ، كموقفه من مشروع مد امتياز قناة السويس ، وكأن العناية الإلهية قد اختارته لقيادة مصر إلى شاطئ الأمان^(٩) ، ومع اعترافنا بدور سعد في الحركة الوطنية ، فإن ذلك التصوير للدور البطولي مبالغ فيه ، فهناك دور لرفاق سعد ، وهناك الدور الأكبر لفئات الشعب الأخرى التي قامت بالمظاهرات ، وهاجمت معسكرات الاحتلال وقطعت وسائل الاتصال وكان لها قيادتها التي قادت الأحداث ، ولكن أصحاب هذا الاتجاه يرون بتدليلهم على أن سعدا هو الزعيم الأوحده ، والقائد المفرد ، يقولون إنه هو الذي تزعم حركة تأليف الوفد منذ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ م ، وهو الذي اختير رئيسا للوفد وهو الذي أعد صيغة التوكيل وأمر بطبعه وهو الذي عمل على إذاعته بين فئات الشعب في أنحاء القطر ، وهو الذي قام بتعديل صيغة التوكيل بعد احتجاج الحزب الوطني ، ونص فيه على السعي بالطرق السلمية من أجل استقلال مصر استقلالا تاما ، وسعد هو الذي سعى لضم أعضاء جدد للوفد لاستكمال عنصر الأمة وأصحاب العصبية ، مثل حمد الباسل وممثلين من الأقباط مثل سنوات حنا وجورج خياط وواصف غالي ، وسعد هو الذي رفض التفاوض على أساس الحماية وهو الذي قاد حركة تبعية الرأي العام ، وحث الشعب على التوقيع على التوكيلات لتعزيز وكالة أعضاء الوفد عن الأمة ، للتحديث عن قضية مصر الوطن^(١٠) ، وإن سعدا كثيرا ما خطب يعرف أبناء الأمة بقضية بلادهم ، فقد وقف يخطب في اجتماع الجمعية السلطانية للاقتصاد والإحصاء والتشريع داعيا إلى استقلال مصر ، مطالبا بإلغاء الحماية مدلا على بطلانها بأنها لم تقم على عقد بين أمتين^(١١) ، وكل ذلك حدث بعد أن ذهب سعد زغلول وعبد العزيز فهمي بك وعلى شعراوي باشا زميلا في الجمعية التشريعية لمقابلة السير رونالد ونجت Ronald wingate المندوب السامي البريطاني ، حيث طلبوا منه الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية ، فصدمهم بأدب عن هذا الأمر ،

(٧) عبد العظيم رمضان ، تقديم الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ، للجنة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ م ، ص ٢٦ .

(٨) هذه المبالغات ردها أو ردد معناها أصحاب هذا الاتجاه .

(٩) انظر على سبيل المثال :

(١) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ م ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٨ .

(ب) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ، ط ٣ مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥ م .

(ج) عبد العزيز رفاعي : ثورة ١٩١٩ ، دار الكتاب العربي ١٩٦٨ .

(د) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

(هـ) د. حسين فوزي النجار : سعد زغلول الرامة والزعيم ، مكتبة مدبولي ١٩٨٦ .

(و) مصطفى أمين : للكتاب المتنوع ١٩١٩ م ج ١ ، ج ٢ دار للمعارف ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

(١٠) نفس المرجع ، مع ملاحظة أن هناك تكرا من الأراء حول فكرة تشكيل الوفد .

(١١) عبد الرحمن الرافعي ، نفس المرجع ج ١ ص ١٥٢ .

متطللاً بحجج واهية ومن هنا بدأ تفكير سعد جدياً في تكوين الوفد وكتابة التوكيلات .

وأصحاب هذا الاتجاه يبالغون في تضخيم دور الفرد ، ويتناسون الشعور بالوطن الذى نما في تلك الفترة ومن استقرار أحداث تلك الفترة نجد أدلة كثيرة على ذلك . فقد شهدت مصر في العقد الأول من قرننا هذا فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط ، وكان المنطقي أن هذه ساعة يُستغل فيها اشتعال أحداث الثورة ، ولكن الذى حدث عكس ذلك تماماً ، حيث إننا نجد أن متزعمي هذه الفتنة الطائفية ، نسوا كل شيء عنها ، وأصبحوا من الدعاة لأجل الوطن ومن أنصع الأمثلة على ذلك موقف القمص مرقس سرجيوس الذى كان يحكى الوضع الذى آل إليه القبط ، فقد لمع في أثناء الثورة كوجه براق للألفة بين أبناء الوطن الواحد^(١٢) ، وكذلك كان موقف قرياقوس ميخائيل الذى كان يدعو إلى تحقيق مطالب الأقباط ، وألف كتاباً عن قضية الأقباط ، وفتح مكتباً في لندن للدفاع عن هذه القضية ، نجده يتحول إلى الدعوة لقضية الوطن ويعمل على نصرة الوفد ، ويكتب المقالات يكشف فيها عن مساوئ الاستعمار ، ويصل به الشعور الوطنى إلى حد ذهابه إلى مجلس العموم داعياً لقضية وطنه مصر ، وتضيق الحكومة الإنجليزية بنشاطه ذرعاً فتقبض عليه وتضعه في السجن عدة أيام ، يُرحّل بعدها إلى مصر ، وعلى أرض وطنه تقدمه سلطات الاستعمار إلى المحاكمة في قضية عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد^(١٣) وسنوت حنا الذى كان أحد خطباء المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ م ، تحول إلى اتجاه الحركة الوطنية ، وأصبح عضواً بارزاً في الوفد المصرى ، وكذلك كان موقف توفيق حبيب الذى كان يعمل محرراً بصحيفة مصر التى كان لها أثر كبير في إثارة التفرقة الطائفية ، وكانت ظاهرة للاحتلال وقد ألف كتاباً بعنوان « تذكارات المؤتمر القبطى الأول » ، أصبح في عام ١٩١٩ م محرراً في جريدة الأخبار التى كان يصدرها أمين الرافعى وأصبح « يخطب في اجتماعات القبط ضد تولي يوسف وهبه رئاسة الوزراء على خلاف خطة الوفد » وكذلك كان موقف صحيفة « مصر » التى أصدرها تادرس شنودة المنقبادى ، والتى كان لها دور معروف في إثارة التفرقة الطائفية ، أصبحت منذ يناير ١٩١٩ ، أحد منابر^(١٤) الوفد الرئيسية ، وتحولت إلى الدفاع عن البلاد ، وتقف في وجه الاستعمار والتفرقة بين أبناء الوطن وقد كان من بين أعضاء الوفد الذين يقومون بالإشراف على الدعاية للمطالب الوطنية في باريس « ويصا واصف » ، و« واصف بطرس » غالى الذى قال « لم يعد للمصريين قاطبة إلا إيمان واحد ، وعقيدة واحدة ودين واحد ، هو دين الوطنية^(١٥) » ، وكذلك كان موقف المسلمين بقيادة سعد زغلول وقد كتب زكى مبارك يقول « رعى الله العهد الذى كانت موسيقانا فيه (مصر للمصريين) نضراً لله وجه ذلك . العهد وعطر صحائفه بين صحائف التاريخ » وعلى هذه النغمة كتب الكتاب المسلمون في كتاباتهم يدعون إلى الوحدة للوقوف في وجه الاستعمار ويحثون على المطالبة باستقلال بلادهم ، وعلى هذه النغمة أنشد الشعراء للمسلمون قصائدهم^(١٦) ، وهذا كله يحض فكر أصحاب الاتجاه الفردى حيث إن الثورة لم تكن من صنع فرد ، وإنما هى من صنع شعب مصر ، ولذا فإننا يجب أن ندرس الثورة دراسة موضوعية وملتزمة بالمنهج العلمى ، تعطى لسعد حقه ، ولنعطى لفئات الشعب الأخرى حقها .

الاتجاه الثانى :

ينكر أصحاب هذا الاتجاه دور الفرد في صنع الحدث التاريخى ، محطمين أسطورة البطل الزعيم والنظرة إلى الزعيم الفرد

(١٢) طارق البشرى : المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(١٣) نفس المرجع ، ص ١٣٠ .

(١٤) نفس ، ص ١٣٠ .

(١٥) نفسه ، ص ١٣٤ .

(١٦) نفسه ، ص ١٣٢ .

نظرة تقليدية ، ويرون أنه يجب أن يكون تقويم الزعماء موضوعيا ، وأن النظرة إلى التاريخ على أنه سجل للأبطال وإهمال الشعوب نظرة غير موضوعية ، وأن الزعيم يجب أن يقوم في إطار عصره ويجمعه ومن هذا المنظور أنكر أصحاب هذا الاتجاه ما جاء في الدراسات التي تناولت سعداً كأنه صانع لثورة ١٩١٩ م واعتبروا هذه الدراسات بعيدة عن الموضوعية واعتبروها بعيدة عن القدرة على تقويم دور الزعامة^(١٧) ، ولكن أصحاب هذا الاتجاه وقعوا في نفس الخطأ حينما ألفوا دور سعد زغلول في الحركة الوطنية ، وهم يخللون ذلك بأن سعدا ليس هو الوحيد الذي شغلته قضية مصر والبحث عن صيغة قانونية لتحديد العلاقة بين مصر وبريطانيا ، وإنما كانت هناك فئة كبيرة من السياسيين والمثقفين المصريين الذين شغلوا بهذه القضية وقام كل منهم بدور في هذا النضال من أجل حصول مصر على استقلالها^(١٨) وعاب أصحاب هذا الاتجاه على سعد زغلول كثيرا من مواقفه أثناء توليه أمر وزارة المعارف وأثناء عمله كوكيل للجمعية التشريعية ، واعتبروها مواقف فخرية ، وأن مواقف سعد زغلول أثناء الحرب وبعدها كانت أكثر خزيا على حد قولهم ، ويستدلون على ذلك بتفسيرهم لمواقف سعد تفسيراً عكسياً ، فيتهمونه بأنه لم يهتم بالرأى العام أثناء توليه وزارة المعارف لأنه لم يرد « أن يضحي بصداقة الإنجليز له ، والتي كانت من وراء تعيينه في منصب النظارة إن لم تكن من وراء تاريخه الوظيفي منذ أن عُيِّن في القضاء^(١٩) » وموقفه من الجامعة بعد تعيينه وزيرا^(٢٠) ، وبذلك على حد زعمهم ، خالف كل مواطنيه بموقفه من مساندة الجامعة ، ورده على مطالب الأمة الخاصة بالتعليم أمام الجمعية العمومية ، فيجعلون من ذلك أمراً بالغ الأهمية دون النظر إلى وجهة نظر سعد الحقيقية وهم ينكرون على ناظر مصرى أن يرد على مطالب الأمة ، ودون النظر بأن الوزارة كانت مقيدة بميزانية خاصة لا تستطيع أن تتعداها ، وهكذا يدللون من مواقف كانت في واقع الأمر أنها وطنية ومعتدلة على أنها مواقف خائفة ، وهذا طبعاً بعيد تماماً عن استقراء أحداث التاريخ بموضوعية والتمسك بهم ينكرون على سعد دوره في الحركة ، ويطلبون بوجوب أن يوضع سعد في مكانه الحقيقي ويحطمون زعامته ويعتبرونها أنها عبادة للفرد يجب القضاء عليها ، ويؤكدون أن دور الفرد « كبطل عظيم » قد أفلس في خلق الحدث التاريخي^(٢١) وأن سعداً في قيادته للحركة الوطنية ، كان واحداً من الساسة المصريين المحترفين الذين خبروا الحياة السياسية ، وأن قيادته للحركة الوطنية في الجمعية التشريعية منذ سنة ١٩١٤ كانت نتيجة لغياب قيادات الحزب الوطنى ، ودعم رجال حزب الأمة الذى كانوا يتفقون معه في الخط السياسى والفكرى ، مما شجعه على المشاركة في أحداث مصر وتقديم العديد من المشروعات السياسية لتحديد العلاقة بين مصر وبريطانيا^(٢٢) ، ويرون في شخصية سعد أنها شخصية مستبدة فعلى حد رأيهم أنه بعد تشكيل الوفد نجح في « أن يفرض على تحرك الوفد المصرى الالتزام بكامل مطالبه ، وإطراح سياسة الاعتدال والملائمة التى ميزت حركته في بدايتها^(٢٣) » وأن تردى سعد في الموافقة على التنازلات التى قبلها الوفد في مفاوضاته مع لجنة ملتر كان « حرصاً منه على تاريخه وزعامته » أى كان يعمل لعوامل شخصية ، مما قاد إلى وقوع خلاف بين أعضاء الوفد ، ولم يتمكنوا من توحيد كلمتهم حول وضع خطة عمل للمرحلة القادمة ، مما جعل سعداً يمارس بنفسه شؤون الوفد بأسلوب الفرد الدكتاتور ، مما أدى إلى زيادة هوة الخلاف بينه وبين زملائه من أعضاء الوفد وراح سعد يسعى منفرداً لدى السلطات البريطانية للحصول

(١٧) د . عبد الحالى محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية المصرية حتى ١٩١٤ م ، دار للمعارف ١٩٧١ ، ص ١١ - ١٢ .

(١٨) نفس المرجع ، ص ٢٦٨ .

(١٩) نفس المرجع ، ص ١١١ .

(٢٠) نفس المرجع ، ص ١١٢ ، ولكن بما يجب ذكره أن سعد زغلول كان يريد أن يترك للجامعة استقلالاً ، وهذا مطلب حرير لكل الجامعات ، لقد قال « الأحسن لنا ولما عدم التدخل في شؤونها » .

(٢١) د . عبد الحالى محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية في العروة ، بيروت ، مكتبة المجلد ١٩٧٥ ، ص ٥٠٥ .

(٢٢) نفس المرجع ، ص ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٢٣) نفس المرجع ، ص ٥٠٢ .

على إلغاء الحماية كضمن لمواقفته على مشروع الاتفاق على الرغم من رفضه له وعدم اقتناعه بفائدته وأنه عمل على تحطيم عدلى لما تقلد الوزارة حتى لا يحصل على شرف المعاهدة ذلك الشرف العظيم ، وأن سعدا عمل على أن يكون رئيس حزب سياسى « الوفد » خوفا من مكافحة خصومه السياسيين من أجل الوصول إلى السلطة ، وممارسة شعون الحكم فى ظل أوضاع ما كانت تختلف كثيرا عن ظروف مصر فى ظل الحماية البريطانية ، ويرون أن سعداً استخدم الجماهير المصرية فى حركة الصراع الداخلى ، أكثر من استخدامه لها فى النضال ضد الاحتلال ، وأنه عندما تقلد الحكم اتبع سياسة حزبية صارخة^(٢٤) ، وبهذا على حد تعبيرهم فإن سعداً ركب « قمة الموجة الثورية الجديدة^(٢٥) » ، وسيطر على المد الثورى .

وبطبيعة الحال عند تقويمنا لهذا الاتجاه نرى أن أصحابه قد بالغوا فى تحطيم دور سعد الوطنى ، وأنكروا دوره تماما ، ونظروا إلى الأمور بمعيار عصرنا وليس بمعيار ظروف العصر الذى عاشه سعد زغلول ، ولذلك جاء اتجاههم هذه الوجهة بعيدا عن الموضوعية والالتزام معا .

الاتجاه الثالث :

هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات بعدا عن الموضوعية ، وعدم الالتزام ، وهو اتجاه متطرف إلى أبعد الحدود^(٢٦) ، ويفسر الأحداث التاريخية بموامل دينية دون النظر إلى أية عوامل أخرى ، ويعيب على هذه الدراسات التى سبقته بمجحج واهية ليس فيها منطق على الإطلاق ، فهى فى رأيه دراسات علمانية وأنها تنظر إلى الثورة نظرة وطنية قومية ، ويرد على ذلك بأن أفكار هؤلاء العلمانيين الذين قادوا الثورة ، قد اصطدمت بالجماهير التى ورثت إيمانا جذوره عميقة مستمدة من الشرائع السماوية^(٢٧) ، وأن العلمانيين لم يراعوا نقطة التقاء النظام الديموقراطى والنظام الإسلامى فى شكل نظام الحكم ، ويؤكد على ذلك حينما يذكر أن كل الدراسات التى اعتبرها علمانية قد تجاهلت « دور الدين عامة ، والوجه الإسلامى لثورة ١٩١٩^(٢٨) » وتقلب التيار الوطنى على التيار الدينى لانحسار الإسلامى ، يؤكد حقيقة الاندماج الكامل بين الفكرة الإسلامية والفكرة الوطنية ، أو تلاقى الانتماء الوطنى والانتماء العقائدى الإسلامى فى هذه الثورة^(٢٩) وهذا تفكير مغالط فيه وبعيد عن أى موضوعية غير ملتزم بقواعد البحث العلمى ، ولكنه يستمر فى إثبات ما يريد فرضه فيرى أنه نظرا لسماحة الإسلام « فى معاملة الأقليات غير الإسلامية التى نصت عليها الشريعة » التى جعلت هذه الأقليات تتساوى مع المسلمين فى الحقوق طبعاً ، قد أسهم كل هذا فى أن تنصهر الأقليات وبخاصة النصارى فى الكل الإسلامى^(٣٠) ويأتى بأقوال بعض المشاهير من الأقباط ليدلل على أن الأقلية القبطية قد انصهرت انصهارا كاملا فى الكل الإسلامى^(٣١) ، وهذا قول يعكس الحقيقة والمعروف أن الأقباط والمسلمين يندمجون بشعور وطنية وليس لأن هناك كلا وجزءاً ، فهذا قول بعيد عن الموضوعية كذلك ، ثم يؤكد على أن العامل الدينى كان هو الأساس فى قيام الثورة قائلا « إنه إذا كانت العوامل السياسية والاقتصادية

(٢٤) نفس المرجع ، ص ٥٠٣ — ٥٠٤ .

(٢٥) الجمهورية العربية المتحدة ، مشروع الميثاق الوطنى ، طبعة مصلحة الاستعلامات ١٩٦٢ ، ص ٢٦ .

(٢٦) زكريا سليمان يونس : الاتجاه الإسلامى فى الثورة المصرية ١٩١٩ ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٣ م ، ص ٥ حيث قام كل هذا الكتيب للنفاق عن الوجه الإسلامى للثورة .

(٢٧) نفس المرجع ، ص ٦ .

(٢٨) نفس المرجع ، ص ٩ .

(٢٩) نفس المرجع ، ص ٩ .

(٣٠) نفس المرجع ، ص ١٠ .

(٣١) نفس المرجع ، ص ١٩ ، وبعض الأقوال التى يستغل بها هى : قول سلامة موسى « إنه يفتتح من الإسلام لأنه دين وطنه » وقول مكرم حميد « إله مسيحى دينا ولكنه مسلم وطنا » ويصر أن هذه الأقوال تعبرنا عن انصهار الأقباط فى الكل الإسلامى .

والاجتماعية عوامل لها أهمية بالغة في قيام الثورة ، إلا أن العامل الدينى يأتى في مقدمة هذه العوامل^(٣٢) ، مستدلا على قوله هذا بعدم ثورة المصريين ضد العثمانيين لاتحادهم معهم في الدين ، ناسيا أنه حينما قامت اليقظة العربية بثوراتها ضد العثمانيين كانت مصر خاضعة للتدخل الأجنبى أولا ثم الاحتلال الإنجليزي بعد ذلك من سنة ١٨٨٢ ، ثم يذكر أن المصريين ثاروا ١٩١٩ ضد محتل أجنبى غير مسلم^(٣٣) ، أى أن مصر لو كانت محلة حسب رأيه بدولة مسلمة لما ثارت ، لهذا يرى أن العامل الدينى ظل طوال الحرب يحرك المصريين للثورة ، وأن العاطفة الدينية كانت نحو الدولة العثمانية دولة الخلافة^(٣٤) ، ويدلل على ذلك بأن المصريين الذين كانوا في صفوف الجيش البريطانى ، رفضوا إطلاق النار على قوات حملة جمال باشا^(٣٥) ، ولنا أن تتساءل هل قوانين الحرب تسمح للجندى ساعة القتال بأن يرفض إطلاق النار ، وهو يؤيد قوله باتجاه عاطفة المصريين نحو دولة الخلافة بأن الشعراء المصريين والمفكرين قالوا قولهم في دولة الخلافة ، والصحيح أن هؤلاء الشعراء والمفكرين قالوا شعرهم ودبج الأدباء مقالاتهم ، تحمسا على إلغاء الخلافة^(٣٦) ، وهو يستدل من قوله هذا على أن الوجه الإسلامى للثورة كان يميزها من أول يوم^(٣٧) ، وطبعاً هذا افتراء على مشاعر المصريين الوطنية ، ويزداد افتراء صاحب هذا الرأى على الوطنية المصرية حينما يعمل وجود الخطباء الأقباط في الأزهر بالتساع الدينى وتآخى المسلمين مع غيرهم^(٣٨) ، وهنا تتساءل بماذا تمل وجود الخطباء المسلمين داخل الكتس ، هل بالتساع القبطى أم بالتساع الإسلامى ، والدليل في رأيه كذلك أن الفلاحين ثاروا تحت تأثير مفاهيم دينية^(٣٩) ، ولنا أن تتساءل هل يثور الفلاح لمفاهيم دينية ولا يثور من أجل عوامل الضغط الاقتصادى الذى كان واقعا عليه ، ثم ينكر وصف الثورة بالعلمانية ، ويرى أن هذا الوصف جاء من جانب المثقفين العلمانيين ولكن هذا الوصف لم يقلل من أثر العامل الدينى عند أغلبية المصريين في قيام الثورة^(٤٠) ، وهذا طبعاً يخالف الأسباب الحقيقية التى دفعت المصريين إلى الثورة ، ثم يأتى صاحب هذا الاتجاه إلى تقويم دور سعد ، فينتق مع الاتجاه الثانى فينكر زعامة سعد ، ويرى أن سعد زغلول لم يكن موضعاً لثقة أحد ، وأنه أصبح بطلاً ساعة القبض عليه^(٤١) وأن ذلك حدث ساعة هزيمة الدولة العثمانية ، وضعف حركة الجامعة الإسلامية ، والتخلص من زعماء الحزب الوطنى ، وهذا ما ساعد على بروز سعد وأنصاره ، وهذا أدى بدوره إلى انتقال الحركة الوطنية من المفهوم العام للجامعة الإسلامية إلى المعنى المحدود للوطنية المصرية . وهذا ما سعت المجلثرا إلى تعميقة^(٤٢) أى أنه كان يعمل ما تراه المجلثرا ، وينكر على الأقباط دورهم في الثورة .. ويرى أن دورهم « كان محدوداً وفي إطار أضيق مما اشتهر عنه^(٤٣) » ويعيب عليهم مواقفهم قبل الثورة وأنهم يؤمنون بسياسة التفاهم مع الإنجليز ، وأن سعداً حينما سمع نبأ الثورة في مالطة اعتبرها ثمرة دسائس بريطانية^(٤٤) ، وأن قادة الوفد حينما رأوا تزايد الحركة الثورية ، استخدمت في بياناتها الأسلوب الدينى لتحض الجماهير على الكف عن الثورة^(٤٥) ، وهكذا يتظاهر القادة بمساندة بريطانيا ضد الدولة العثمانية . وهكذا نرى أن هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات التى ظهرت في الكتابة عن ثورة ١٩١٩ بعداً عن الموضوعية ، وأشد ضرورة في تحويل أهداف وأسباب الثورة إلى وجهة غير حقيقية ، حينما أراد أن يجعلها ثورة إسلامية في جميع جوانبها ، وهذا أسلوب غير موضوعى في دراسة وتقويم مواقف الفئات التى اشتركت فيها حيث يقرم جميع المواقف في إطار دينى .

(٣٦) نفسه ، ص ٣٧ .

(٤٠) نفسه ، ص ٤١ .

(٤١) نفسه ، ص ٤٦ .

(٤٢) نفسه ، ص ٤٩ .

(٤٣) نفسه ، ص ٥٨ .

(٤٤) نفسه ، ص ٤٧ .

(٤٥) نفسه ، ص ٤٧ .

(٣٢) نفسه ، ص ٢٣ .

(٣٣) نفسه ، ص ٢٤ .

(٣٤) نفسه ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٣٥) نفسه ، ص ٢١ .

(٣٦) نفسه ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣٧) نفسه ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣٨) نفسه ، ص ٣٤ .

تقويم :

من العرض السابق للاتجاهات التى تناولت ثورة ١٩١٩ م بالدراسة نجد أن هذه الاتجاهات تناقضت مع بعضها فى أسلوب تناول الثورة بالدراسة فمن الاتجاه الفردى إلى الاتجاه اللافردى إلى الاتجاه الدينى ، وكل من هذه الاتجاهات لم يتناول الثورة بأسلوب موضوعى وعلمى مطلقا ، بل نحا كل منها طريقا يتفق ورؤية أصحابه ، لكن دراسة الثورة من حيث أسبابها الموضوعية وأهدافها والفتات التى شاركت فيها ودور كل فئة بأسلوب أكاديمى موضوعى ، فإن ذلك لم يحدث ، ولذا فإن الثورة لم تدرس حتى الآن دراسة موضوعية ملتزمة بالمنهج العلمى ويجب أن تدرس فى إطار التقويم الشامل الذى وضعه لها سعد زغلول نفسه عندما قال « إن المسألة ليست لعبة أطفال بل جد أمة ، ولاقتة حزب بل ثورة شعب ، ولا تعصبا لدين ، بل حبا فى وطن ولا كراهة أجنبية ، بل وطنية مصرى ، ولا تأثيرا بدسياسة بل تشبعا بعقيدة ولا شكاية من إدارة بل رفضا لحماية معتلة ، وتمسكا بحق تمتعت به كل الأمم » فإذا أضفنا إلى ذلك الظلم الاقتصادى والاجتماعى الذى وقع على أغلبية فئات الشعب ، ودرسنا الثورة فى ذلك الإطار دراسة موضوعية لأنصفنا الثورة التى تعتبر مرحلة هامة من مراحل الحركة الوطنية المصرية حقها .

المنافسة

(١) د . وليم سليمان :

أكدت الورقة المقدمة من د . عبد الرحيم عبد الرحمن — على الأكل بالنسبة لى — أن هناك نقصاً خطيراً أدى إلى تجاهل إنجاز عظيم في تاريخ مصر المعاصر . وأقصد بهذا الإنجاز « الوحدة الوطنية » ، تلك التي توجت بها ثورة ١٩١٩ مسار التاريخ المصري . وهو العامل الذي أدى إلى انتصار الأمة في النهاية . وفي اعتقادي أن وجود هذا العامل والاهتمام به في دراسة هذه الحقبة أمر هام جداً

فبالنسبة للعامل الديني وأثره في الثورة ، أود أن أشير هنا إلى كتاب باسم (Egypt in Search of Political Community) وهو لمؤرخ معروف (صفران ناداف) ، وهذا الرجل من هارفارد وتلميذ لكينسنجر وكان مستشاراً « لجولندا ماثير » وقد فصل من هارفارد مؤخراً لثبوت علاقته بالتحريات الأمريكية ، وقد قال هذا الرجل إن المصريين لم يثوروا في تاريخهم كله إلا مرتين الأولى ضد الفرنسيين والثانية ضد الإنجليز وفي كليهما لعب العامل الديني الدور الأكبر والحاسم !!

وقد تجاهل هذا الرجل كل الهبات التي تمت في العصر العثماني وعصر المماليك ... إلخ . ويجدر بي هنا أن أذكر حقيقة أعقد أنها غائبة عنا وهي أن شعار « الهلال والصليب » لم يكن وليد ثورة الشعب في عام ١٩١٩ بل كان قديماً موطناً في الزمن ، وقد تأكد لي هذا الأمر ذات مرة حينما كنت في مطار القاهرة وقمت بزيارة لمتحف المطار ، وقد اختارت هيئة الآثار نماذج من الآثار تمثل فترات مختلفة في التاريخ المصري ، وتصادف أن رأيت قطعة « برونز » عبارة عن صليب يحيط به هلال وتاريخ صنع هذه القطعة هو القرن الثاني عشر !! أي في أيام الحروب الصليبية . ونستنتج من ذلك أن لحظات الصديق الثوري عام ١٩١٩ أدت إلى استعادة المصريين لكل تراثهم المضيء فكان ذلك يبعث شعار الهلال مع الصليب من جديد تعبيراً عن مسيرة مصرية متواصلة .

(٢) ١ . طارق البشري :

بالنسبة لما ذكره د . عبد الرحيم عبد الرحمن عن أسباب قيادة سعد لثورة ١٩١٩ فلأني أرى أن هذا تحقيق لسببين :

أولاً : أن سعد زغلول أدرك الحسيلة الأساسية التي يمكن أن يتفق عليها الرأي العام المصري الفعال في ذلك الوقت .

ثانياً : أنه أدرك أن هناك قوى سياسية ظاهرة ولها تأييد شعبي تستطيع أن تحركه عند اللزوم لغرض هذا المطلب ، ولذلك تستطيع أن تمارس الضغط على السلطة لتحقيق ذلك .. وقد بنا هذا واضحاً من خروج الأحرار الدستوريين .

هذا الإدراك الذي واهاه سعد زغلول هو نفس ما أدركه محمد علي في ١٨٠٣ — ١٨٠٥ من ضرورة إحلال القوة المصرية محل قوة المماليك في شغل المركز المصري في مجمل السياسات التي تحدد المصير .

النقطة الثانية بالنسبة لفكرة أن هناك اتجاهات يتبنى التفسير الديني لثورة ١٩١٩ ، أود أن أوضح أنني لأوافق على هذا الكلام مطلقاً والمسألة في رأيي هي شكل الجماعة السياسية وأي العناصر تغلبت في تكوين هذه الجماعة في ذلك الوقت . هل كان الغالب هو العنصر الديني أم العنصر القومي أم الاثنين معاً ؟

ومن حيث ثورات الشعب المصري فقد تعددت أسبابها فهناك ثورات الشعب المصري ضد الفرنسيين وكانت بهدف طردهم ، ثم حدثت ثورات بعد ذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ثم تطورت لتتخذ شكل ثورة من أجل الاستقلال أو ثورة ضد الحاكم إذا كان قد خرج عن نطاق الجماعة السياسية التي يؤمن بها الشعب في ذلك الوقت ، أو ثورة إصلاح اجتماعي إذا كان الحاكم يدخل ضمن الإطار السياسي الذي يدور في حدود الجماعة السياسية الموجودة آنذاك . وقد كان عنصر الجماعة — السياسية إسلامياً في الغالب في القرن التاسع عشر لذلك كانت الثورة ضد الظلم ومن أجل الاستقلال ولم تكن ثورة ضد الحكم الإسلامي .

بالنسبة للصديق عاصم الدسوقي لم أستطع تبين معنى « السياسة » التي قصدها ، هل هي السياسة في التطبيق ، أم هي النظام السياسي ، أم الفكر السياسي ؟ أم هذا كله ف آن واحد ؟ وأعتقد أن تحديد المقصد هنا على درجة من الأهمية حتى نستطيع أن نتحدث عن المقابلة بين الأخلاق والسياسة .

فيما يتعلق بالأخلاق فإنني أتصور أنها — بصفة عامة — ذات وضع فردي وباطني وغير منضبط . ومن ناحية أخرى فإن هناك علاقة عكسية بين الأخلاق وحجم الجماعة ، فكلما كبرت الجماعة كبر معها النظام القانوني الذي يحكم الجماعة وضعف دور الأخلاق فيها .

وسواء أكان النظام القانوني الذي يحكم الجماعات أم كانت الأخلاق التي تحكم الأفراد فإن كليهما لا بد وأن يصدر من شرعية واحدة وإلا اختل حال المجتمع .

النقطة الثانية هي حديث د . عاصم عن محمود أبو الفتح وعبد كامل سليم ومذكرات د . هيكل . أعتقد أننا لا نستطيع أن نوجه نقداً لمثل تلك الكتابات لأن النقد الذي وجهه د . عاصم إليهم لا يوجه إلا للمؤرخين ، وهذه مذكرات وليست كتابات تأريخية .

النقطة الأخيرة .. كنت أود من د . عاصم أن يعقد لنا مقابلة بين « مكيا فيلي » وابن خلدون ، وكنت أود أيضاً أن أجد عند واقعة انفصلت فيها الأخلاق عن السياسة انفصلاً تاماً ، مثلاً ملحة الممالك وأتبع كتابات المؤرخين المختلفين عن هذه الواقعة باللات وأقارن بينها لأرى كيف كان مسارها .

(٣) ١ . عل فهمي :

حول الكتابات الإسلامية التي قالت بالتفسير الديني لثورة ١٩١٩ ، هل هلا يمثل اتجاهها ؟ هل إذا ظهر كاتب يكتب مثل هذه الوجهة نقول إنه أصبح اتجاهها ؟

الحقيقة أنني أود أن أثير القضية بهذا الشكل لأن هناك كثيرين منا لا يشعرون أن هذه الوجهة كانت تياراً في ثورة ١٩١٩ ، وقد سمعت الزميل في تعليقه يقول : إن مصر كانت منشغلة عن فكرة القومية العربية والعروبة عندما ظهرت في منتصف القرن الماضي في الشام واللات في سوريا وذلك لمشاكلها المالية ومشاكلها مع الاحتلال .. وهذا صحيح ففكرة العروبة لم تظهر في مصر لأسباب موضوعية وهي أن مصر كانت متمتعة باستقلال نسبي ولم تكن فكرة العروبة مطروحة في ذلك الوقت لهذا السبب .

وبالنسبة للزميل د . عاصم اللسوقي وقد أثار مسألة « الدوافع » لم أفهم في الحقيقة أى دوافع يقصد هل هي دوافع القائد ؟ أم دوافع السماسي أو متخذ القرار ؟

أنا أوافق في أهمية دراسة « الدوافع » ، ولكنها مسألة في غاية الصعوبة فإن بلداً مثل مصر يتعاطف فيها دور الحكومة ودور الحكم الفردي وحتى دور الباشكاتب .. يجب أن يكون مصدر ذلك أشياء ربما لم ندرسها بعد . ومن هنا تظهر أهمية دراسة النفسية اللاشعورية وحتى الدوافع الجنسية . ولكن كيف يتم ذلك ؟ أعتقد أنها مسألة صعبة بالفعل !

(٤) د . محمود متولى :

سؤالي موجه أولاً للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن : هل — حتى الآن — ما كُتب عن ثورة ١٩١٩ أكمله لا يدخل في نطاق التاريخ الموضوعي ؟

أعتقد أن الإجابة أن هذا ليس صحيحاً لسبب بسيط ، فلدينا مؤرخ عظيم جداً وهو الأستاذ « محمد صبرى السربولى » ، وقد كتب هذا الرجل دراسة كاملة عن ثورة ١٩١٩ وكانت دراسة رائعة في تحليلاتها التطبيقية وتحليلات قواها الاجتماعية وتحرير من المصادر الرئيسية للذين يكتبون عن ثورة ١٩١٩ . وكللك كتب أستاذنا د . محمد أنيس دراسة عظيمة عن ثورة ١٩١٩ ، إلى جانب دراسات جيدة لمديد من الزملاء نُشرت على صفحات الجرائد واستطلاعات هذه الكتابات أن تُبرز دور القوى الاجتماعية بشكل أو بآخر .

وأود أن أشير هنا إلى اتفاق مع الزميل على فهمي في أن كتابا واحدا يتحدث عن اتجاه معين في ثورة ١٩١٩ لا يبرر أن نتحدث

عن ذلك الكتاب بوصفه اتجاهاً أو مدرسة في تحليل ثورة ١٩١٩ ، فالتيار مدرسة كبيرة ومجموعة تؤمن بهذا التفكير .

بقى أن نقول إن هناك بعض الدراسات في الجامعات المصرية تناولت دور الريف المصرى في ثورة ١٩١٩ ، وكذلك دراسات تناولت الثورة في الصعيد ، وقد اجتمعت بعض هذه الدراسات عن التقسيمات الثلاثة التي قال بها د . عبد الرحيم في ورقته .

النقطة الثانية أن د . عبد الرحيم قال « إن هناك كتابا صدر ويثير وثيقة رسمية » ، وكان يقصد بذلك كتاب « محسون عاما على ثورة ١٩١٩ » . ولكن هذا الكتاب ليس وثيقة رسمية فهو صادر عن مركز الدراسات السياسية .
(قاطعه د . عبد الرحيم قائلًا « لقد ذكرت الميثاق ولم أذكر هذا الكتاب »)

النقطة الثالثة .. د . عبد الرحيم قال في بعض النقاشات التي دارت بشأن سعد زغلول « لو كان هناك أعضاء من الحزب الوطنى ... » وأنا أعتقد أن لفظ « لو » لا شأن له بالتاريخ فلو دخلت « لو » في التاريخ لتغيرت أشياء كثيرة !

النقطة الأخيرة .. أعتقد أنه قد آن الأوان للمؤرخ للموضوعى الجاد ألا يقتصر على فلسفة مجردة يؤمن بها ويُخضع حركة التاريخ لها ، وأنا أحترم من يؤمن بالفكر المادى ومن يؤمن بالفكر الإسلامى ولكنى لا أحترم تفسيره للتاريخ من خلال تحليل أحادى أو « معلول أوحده » ، لأن هناك مجموعة من العوامل تحرك التاريخ ، ولا يمكن أن تتجاهل العامل الدينى في مجتمعاتنا بالذات والتي لا زال للدين تأثير كبير في تحريك الجماهير فيها ، الدين مهم جداً ولكنه ليس العنصر الأساسى بل هو جزء من عدة عوامل تؤثر في التفاعلات التي تؤدي إلى الحدث التاريخى .

وبالنسبة للصديق عاصم الدسوقي كنت أود لو حدثنا عما يقصده « بالمعايير الأخلاقية » في التاريخ والسياسة وفي الأدبيات وأشياء كثيرة ، لأننا نعلم جميعاً أن الفاصل بين الخيانة والوطنية مثلاً قد يكون ضئيلاً جداً . فتوار يوليو مثلاً ، ماذا كنا تصور مصيرهم لو فشلت حركتهم ؟ كانوا بالقطع سيتحولون — في عرف المؤرخين من توار إلى خونة ! أقول هذا لأتنبأ أن د . عاصم قد قسا على عبد الرحمن الرافعى جداً ، وعبد الرحمن الرافعى في الواقع لا يستحق هذا فقد كان الرجل ممن تصدوا لكاتبه التاريخ وكان له فضل كبير على كثير من الدارسين ، ومن دلائل موضوعيته أنه كان يروى الأحداث ثم يقول في النهاية إن رأى الحزب الوطنى كان كذا .. هذه نقطة .

والنقطة الثانية وهي تمس الأخلاق أيضاً ، فعلى سبيل المثال كانت مغامرات « فاروق » في حياته الخاصة تلعب دوراً ما بهلا شك في اتخاذ القرارات ، وقد حدث هذا لكثير من الحكام حتى بعد عام ١٩٥٢ . وأنا لا أجد غضاضة في المطالبة بدراسة الحياة الخاصة لتخذ القرار إذا كان لتلك الحياة دخل في القرار السياسى .

(٥) د . صلاح عبد المصالح :

هناك خطأ منهجى أشار إليه د . محمود متولى يرتبط بأحادية التفسير وانتقاء عامل واحد وتغليب على بقية العوامل . وهو نفس الخطأ الذى يُنسب إلى التفسير بالعامل الاقتصادى أو المادى . ولكن كثيراً ما أعذر الذين يفسرون التاريخ بالعامل الدينى .. لماذا ؟

لأنه في الواقع لا يتناقض مع العنصر الوطنى بل ينصهر العنصر الوطنى مع الدينى كما نشاهد في الأحداث التاريخية في مصر باعتبار أن العامل الدينى عنصر لتجميع الطاقات وشحن هم الأمم ، وهذا في اعتقادى من الصعب إنكاره .

وإذا أقمنا جسراً بين ثورة ١٩١٩ وحرب فلسطين وحرب القناة عام ١٩٥١ سوف نجد أن أغلب المتطوعين من قوى الاتجاهات الدينية ، ويشهد على ذلك الأعداء قبل الأصدقاء ، وما قاموا به من إنجازات واضح ولا يحتاج للمزيد .

وهنا لا يوجد تناقض بين الرغبة في رفع الظلم المادى والاقتصادى والسياسى (الظروف المادية والموضوعية) وبين تبنى قوى الاتجاه الدينى للتفسير الدينى ، باعتبار أن هذا الاتجاه نظرياً يحترق فرض « عين » سيماقبون عليه إن لم يقوموا بمناصرة الأمة . وهنا على عكس من ينظر إلى المسألة الوطنية ويرفض الخوض في مشاكل الأمة على اعتبار أن الحكماء غير إسلاميين .

بالنسبة لماضرة د . عاصم الدسوقي ورغم زعم الانفصال بين الأخلاق والسياسة ، وبين الأخلاق والاقتصاد فمنذ البداية يجب أن نأخذ في الاعتبار الصدمات القومية التي تعدت لبض الشعوب عندما تُنتك قاعده أخلاقية بالنسبة لأحد السياسيين ، وشاهدنا ذلك بالنسبة لفضيحة « ووترجيت » وموضوع الغانية وعلاقتها بزعم سياسي في إنجلترا .. ولجورد الشببات التي حامت حول هؤلاء الأشخاص فقد أطاحت بمستقبلهم السياسي .

هذا على الرغم من تمرر المجتمع الأوروبي فإنه في هذه المسألة يعتبرها مسألة أخلاقية عامة والجميع يتفقون عليها .

النقطة الأخيرة حول ألا يتخذ المؤرخ موقفاً أخلاقياً إزاء شخصيات وحوادث التاريخ . والسؤال هو هل يمكن نزع الصفة الأخلاقية ؟ وهل يمكن محاكمة الشخصيات التاريخية محاكمة أخلاقية ؟ الحقيقة أن هنا يحدث في الجهود الاستبدادية فقط .

بالنسبة أيضاً لما قاله د . عاصم حول أنه لا مجال للتقويم الأخلاقي في التاريخ والشروط التي وضعها لاستقلال التاريخ عن السياسة (١) استقلال فكر المؤرخ عن إرادة الحاكم ، (٢) أن يترك للمؤرخ واقعه اللاتي فهذه الشروط أيضاً معايير أخلاقية وأعتقد أنه لا يمكن التحرر منها .

وأعتقد أن حل هذه الإشكالية لا يتأتى إلا بعملية تكامل تاريخي لتصحيح فكر المؤرخين بعضهم البعض مثلما يحدث في العلوم الطبيعية والتي قد يحدث فيها أن تظهر نظرية وتُحدث إضافات نتيجة التسلسل العلمي أو البناء للمعرفي . وقد تحدث د . عبد العظيم رمضان عن أهمية المؤرخ الموسوعي الذي حاز ثقافات متعددة ، ولكنني أعتقد أن مثل هذه الشخصيات قد صارت مستحيلة الآن وليس أماننا إلا عمل مشروعات بحثية بشكل فريق متعاون للوصول إلى نتائج أقرب ما تكون للصحة .

(٦) ١ . ليل عبد الفتاح :

في الواقع في ثلاث ملاحظات جزئية على الورقتين . أولاً فيما يخص تصنيف د . عبد الرحيم عبد الرحمن اتجاه الكتابة عن ثورة ١٩١٩ إلى ثلاثة اتجاهات ، أعتقد أنه قد تناسى أن هذه الاتجاهات — سواء من المؤرخين أو من كاتبي المذكرات — تضعنا أمام خطاب حول ثورة ١٩١٩ . نحن نتعامل مع خطاب عن تلك الثورة ، ولأنه كذلك أو لأن الاتجاهات كذلك ، فهي تحمل تحيزات النصوص كافة حول ثورة ١٩١٩ . وأبرز مثال لذلك هو الرؤية السلطوية أو الحزبية تجاه ثورة ١٩١٩ ، على سبيل المثال رؤية الخطاب الناصري لمحمد علي ورؤيته لثورة ١٩١٩ وكذلك رؤية حزب الوفد لتاريخ مصر ورؤيته للحركة الناصرية .. هذه رؤى مبسطة وأحادية الجوانب وتعكس في ذاتها قراءة الحدث وثائقه ورواياته . وهنا مسألة علاقة السلطة بعملية كتابة التاريخ والتي تطرح أيضاً مسألة المنهجية في كتابة تاريخ الثورات والأحداث التاريخية .

فهناك تفكيك منهجي يسود في أغلب الكتابات التاريخية . فنحن نعرف على سبيل المثال أن هناك عدداً من المؤثرات على شخصية الزعيم ، ورغم ذلك لا توجد دراسة لتأثير هذه العوامل على مسار الثورة أو مسار سياسة ما .

هناك نقطة هامة أيضاً وهي الخاصة بغياب التحليل التاريخي في سياق المجتمع وفي سياق الواقع التاريخي . فعلى سبيل المثال هناك الدراسة التي أعدها « آلان رسيو » حول تطور علم الاجتماع في مصر . فجزء من دراسة تطور علم الاجتماع في مصر يكون بدراسة الباحثين والكتاب في العلم الاجتماعي في مصر . وهذه مسألة أعتقد بأهميتها من خلال دراسة النص التاريخي والسياق المجتمعي وفي سياق مُنتج النص نفسه من خلال منهج مثل « سوسيولوجية المعرفة » . وهذا يفتح باباً واسعاً في اعتقادي لمسألة تطوير جماعة المؤرخين وإثراء سجلاتها ، فبدلاً من أن تكون هذه السجلات مشوبة بمناح أيديولوجية يغلب عليها تزييف الوعي تتحول إلى سجلات موضوعية ومنهجية .

أما بشأن ورقة د . عاصم .. فأنا أعتقد أن الأخلاق نسبية — وهذه حقيقة بدئية — فهناك نظرة لمطية تنظر للأخلاق على أنها مجموعة من الأقاليم الشابة تاريخياً وبعضها سرمدى يرتفع فوق الزمان والمكان . وهذا هو ما تنهيه النظرة الدينية أو النظرة الميتافيزيقية أو المثالية ، وهذا يسرى على البحوث التاريخية أو المذكرات التاريخية . لكن الثابت من وجهة نظر الأنثروبولوجيا أنه سواء أكان المجتمع

مقدماً أو المجموعة الإنسانية متقدمة أم متخلفة من وجهة نظر معينة فلكل أيديولوجية أو نظام للأفكار أخلاقياته الخاصة وعقلايته الخاصة . ومسألة العزل المطلق لوجهات النظر الأخلاقية في إنتاج نصر ما أو عيب ما مسألة من الصعوبة بمكان لأن لكل نسق أخلاقياته الخاصة .

النقطة الثانية ، فيما يتعلق بأنه لا يمكن الحديث في عصر القوميات عن صراعات ذات طابع ديني أو صراعات ذات طابع « قبل » . كيف نفسر التاريخ الحديث أو التاريخ المعاصر الآن لمجموعة البلدان أو المشيخيات الموجودة في الخليج العربي بعيداً عن تحليل السبق القبلي في هذه البلدان ؟ .

(٧) يوهان مولا مان :

عندى ملاحظتان .. الأولى تتعلق بورقة د . عبد الرحيم حيث لي سؤال هو هل أشار د . عبد الرحيم إلى اتجاهات مختلفة أو تناولات مختلفة لدراسة التاريخ . تناول الأول يركز على عوامل فردية وشخصية والثاني عوامل غير شخصية ، والأخير يقتصر على العوامل الدينية فقط ، والسؤال الآن : هل هناك تأثير للتعليم الأسامي أو الابتدائي والتعليم الثانوي على هذه التناولات المختلفة ؟ ليس لدى علم بنوع التعليم في مصر ولكن هناك أمثلة أخرى ، فقد كنت أدرس في الجزائر وقبل نصف عام تحدثت مع الطلبة عن الفترحات الإسلامية والتحولت في بداية العصر الإسلامي هناك ، مثلاً تحول مركز السلطة من دمشق إلى بغداد ، إلى آخر ذلك . وأشارت إلى بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية في هذه التطورات بجانب عوامل أخرى ولكن الطلبة قالوا لي إنه ليس هناك إلا العوامل الدينية في هذه التطورات . و انتهت المحاضرة في فوضى كبيرة ، وبعدما وقفت أتحدث مع بعض الطلبة فقالوا لي إن التعليم الثانوي والابتدائي في الجزائر لا يشير إلى عوامل أخرى بخلاف العامل الديني في هذه التطورات . وهذا يوضح لي أي مدى يؤثر التعليم على التناول التاريخي . وقد يكون هناك في هولندا وضع مشابه وخاصة في المدارس الابتدائية التي تتفرق بين مدارس كاثوليكية وأخرى بروتستانتية ، ولكل منهما وجهة نظر مغالطة في رؤية التاريخ . ولكن في المستويات الأعلى وخاصة في الجامعة بأخذ الوضع في التحسن .

بالنسبة لورقة د . عاصم والذي قدم عرضاً قهما بالفعل يبدو لي أن الورقة اختصت بشيء من الخوض في إشكاليتين بشكل منفصل : الأولى هي دور العوامل الأخلاقية في الواقعية التاريخية ، والثانية تتعلق بإمكان أو حق المؤرخ في أن يقوم التاريخ تقوياً موضوعياً وأنا أعتقد أن هناك علاقة بين الاثنين وأنها غير منفصلين .

(٨) د . سيد هشماوى :

سألخص حديثي إلى د . عاصم الدسوقي في قضية « الفصل » — وأنا أسميه الفصل التحسفي — في نقطتين : الأولى تتعلق بما بين التاريخ والسياسة والأخلاق ، وكنت أريد من د . عاصم أن يجرى لنا شكلاً من التأصيل النظري البسيط كمدخل لبيان لنا كيف أتى بقضية « الفصل » هذه ، وكيف تم ذلك ؟ .

في تصووري أن هذه القضية لم تُفصل في أي علم من العلوم ، وأنا أرى ضرورة تأصيل ذلك بالنظر في الفكر العربي الإسلامي للفلاسفة الإسلاميين أو عند « كانت » و « هيجل » و « كارل ماركس » .. إلخ .

النقطة الثانية .. نحن نقول دائماً إن المؤرخ لا بد أن يوازن ما بين السلبيات والإيجابيات ، ويجب أن نفرق بين التاريخ كفن والتاريخ كعلم . وهناك من يقولون إن التاريخ ليس فناً . ولكن ما قولهم في من يسرد التاريخ بطريقة تؤثر في نفسية المستمع ؟ أليس ذلك نوعاً من أنواع الفن ؟ . عموماً إن قضية الفصل بين الأخلاق والسياسة وبين العلم والفن وغير ذلك من أنواع الفصل ، تعد شكلاً متعسفاً من التناول التاريخي . وأعتقد أنه لا بد من « التوفيق » بدلاً من « الصراع » في ذلك .

(٩) د . حسام عيسى :

يبدو أن البديهيات قد أصبحت غير ذلك ، فما زال الحاضرون يتناقشون في موضوع هل التاريخ « علم » أو أنه ليس علماً !! ...

د . عاصم الدسوقي يتحدث عن بديهية في نشأة علم التاريخ وهي أنه لا فصل بين الأخلاق والتاريخ وتلدور حولها مناقشة ١١ .. أنا آسف لأن أقول إنها قامت على سوء فهم كامل في رأيي .. فكل العلوم الإنسانية في بدايتها كانت محاولة للفصل ما بين « ما قبل العلم » و « العلم » . وكانت محاولة « آتوسير » لعمل قطع معرفي مع الفلسفة أو مع الأخلاق خطوة على الطريق . « ابن خلدون » حاول أن يفعل ذلك منذ قرون وهو يقول أن التاريخ « علم » ، وأي علم له موضوع وله منهج ، فما هو موضوع علم التاريخ ؟ . علم التاريخ يبحث في حركة أنساق اجتماعية ، والمؤرخ وظيفته الأساسية هي دراسة سياق الأحداث ثورة كانت أم حدثاً تاريخياً ثم يربط ما بين السياق والبناء (وهذا هو ما يسميه « باشلار » l'articulation) .. هذه هي مهمة المؤرخ ، وهذه المهمة تميزه عن « الكلامنتجية » الذين يتحدثون ليلاً ونهاراً عن التاريخ المصري .

هناك من يعتقدون أن « العلم » في مقدور أي إنسان . ولو كان هذا صحيحاً — أي أن العلم يُقرأ في الظاهرة — لما احتجنا للعلماء أو المؤرخين . إنما العلم يقتضى وجود نظرية سابقة وهي التي تحدد للعالم ما يختاره وما لا يختاره ، ونحدد للمؤرخ أى وثيقة يعتمد عليها وأى وثيقة يهملها .

البراجماتية « السخيفة » هي التي تطرح ذلك في الواقع . عندما يقولون إن الشمس تشرق من الشرق كانوا يقرأون الظاهرة ويظنون أن العلم في الظاهرة وعندما أتى من يقول لهم إن الشمس تاجئة والأرض متحركة .. اعتبروا هذا جنونا مطبقاً ، وذلك لأنه خلاف الظاهر مع أن العلم دائماً خلاف الظاهر وقياساً على ذلك فمن يتصور أن في خطاب سعد زغلول علم ثورة ١٩١٩ فلماذا أنه « ساذج » أو « عبيط » ولن تناقشه !

من يقول إن مكيافيل كان يرى أن الحاكم لا بد أن يتجرد من الوازع الأخلاقي .. فإن فهمه يقترب من فهم أنيس منصور ! مكيافيل لم يقصد ذلك على الإطلاق . ومن يتصور ذلك فإنه مع الأسف يذكرني بفهم بعض أساتذة القانون في كلية الحقوق « لجان جاك روسو » ، هم يتصورون أن العقد الاجتماعي لم يكن موجوداً ويكتبون صفحات طويلة في إثبات أنه فعلاً لم يكن موجوداً ١١ ومن يقرأ جان جاك روسو يجد أنه لا يتكلم في ذلك وأن العقد الاجتماعي هذا مجرد أداة في معركة أبديولوجية ضد الإقطاع ، وكان مقصده في ذلك أن النظم من صنع البشر ويمكن تغييرها وعمل ثورات ضد الحكم الظالم .

نعود لمكيافيل ، كان مكيافيل يقصد أن للتاريخ قوانينه وهي التي تحكمه ، ولم يكن يقصد أنه على الأمير أو الحاكم أن يتزع الأخلاق جانباً في تعامله مع الشعب الذي يحكمه .. هذا فهمٌ ساذج لمكيافيل بلا شك .

وهذه القوانين التي تحكم العملية التاريخية ليس لها علاقة بالأخلاق وليس هدفها الوصول إلى غاية أخلاقية معروفة مقدماً . ولذلك فالفكر الديني الذي تحدث عنه د . عبد الرحيم لا يؤمن بالتاريخ ولا وجود للتاريخ في عرفة لأن البداية هي النهاية . ونفس الشيء عند هيجل فليس عنده أيضاً تاريخ ، ولكنه كان يتكلم عن فلسفة التاريخ لأن التاريخ بالنسبة له هو تحقيق فكرة كانت موجودة في البداية . وكذلك فعل ابن خلدون مثل مكيافيل ، فقد ركز ابن خلدون على أن مسألة « العصبية » هي المحرك للصراعات وليس الأهواء أو الغايات الأخلاقية .

وقبل أن أنعم حديثي أقول إنني سمعت أحد السادة الحاضرين يقول في تعليقه « يجب أن ندرس سلوكيات فاروق الشخصية والسيفة » . وأنا أتساءل كيف يمكن للمؤرخ أن يقع في هذا الخلط المبدئي ؟

(١٠) د . عبد العظيم رمضان :

في تصوري أن هدف هذه الندوة هو تحريك الأفكار وليس طرح الأسئلة والإجابة عليها . وهكذا حياتنا العلمية تمضى في محاولة لإثارة التفكير أكثر منها بحثاً عن إجابات نرجح بها أنفسنا حتى ولو جافت الحقيقة .

وأود هنا أن أقوم « بنقض اشتباك » في قضية علم التاريخ ، فالمؤرخ يكتب رؤيته للحدث التاريخي ومن الممكن أن تتغير هذه الرؤية

كما فعل الزميل الأستاذ طارق البشرى فى مقدمته الشهيرة ، فقد صكّر بها طبعة جديدة من الكتاب القديم . فالتناول العلمى لا يتغير ولكن الشئ القابل للتغير هو وجهة الرؤية ذاتها وزاوية التناول .

ويؤسفنى أن أقول إن معظم الكتابات التاريخية تفتقر إلى المحتوى العلمى الحقيقى ، وأقسام التاريخ فى الجامعات مليئة برسائل علمية لا تستحق بأى حال من الأحوال وصف رسائل ، وزملائى يعرفون أننى ممتنع منذ فترة طويلة عن مناقشة أى رسائل لأننى لا أريد المشاركة فى جرم إعطاء ماجستير أو دكتوراه لعمل علمى أشعر أنه لا يصل إلى هذا المستوى .

سادس

كتابة تاريخ الصفوة السيامية (نموذج الصفوة البرلمانية)

(١) أ . عزة وهبي :

تطور النخبة البرلمانية في مصر وكتابة تاريخها
في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢

(٢) د . سليمان نسيم :

المواقف الاجتماعية للصفوة البرلمانية المصرية من خلال
محاضر جلسات البرلمان في الفترة ١٩٢٤ — ١٩٥٢
مع التركيز على قضية التعليم

(٣) المناقشة .

تطور النخبة البرلمانية في مصر وكثافة تاريخها في الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢

عزة وهبي

١ - أهمية الدراسات البرلمانية :

في مصر كما في غيرها من البلاد التي عرفت المؤسسات البرلمانية تصبح الدراسة العلمية لهذه المؤسسات مسألة ذات أهمية بالغة ، ذلك أنها أى تلك المؤسسات — تكون مرآة عاكسة للنظام السياسي ككل بحيث يكون التحليل الاجتماعي الاقتصادي للبرلمان في بلد من البلدان ذا دلالة كبيرة على طبيعة أى نظام سياسي بافتراض أن هذه الطبيعة موضع جدل أو خلاف أو غموض سواء في بعدها الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي . كذلك يكون هذا التحليل عندما يمتد نظامه الزمني ليشمل مرحلة تاريخية متميزة أو أكثر مفيداً للغاية في بيان مسار تطور النظام السياسي في البلد المعنى من خلال تحديد مدى التغير الذي يطرأ على الخريطة الاجتماعية للبرلمان ومن ثم الاختلاف الذي يحدث في المواقف السياسية داخله .

ويلاحظ أن هذا التحليل يبقى صحيحاً سواء أكانت المؤسسات البرلمانية ذات طبيعة ديمقراطية صرف أو كانت لسلطة الحكم التنفيذية يد مباشرة أو غير مباشرة في تكوينها . ففي الحالة الأولى يكون المجتمع قد فرض الإطار الليبرالي للممارسة السياسية واطمأن لتتاج عملية الفرز الاجتماعي التي تتم من خلال الممارسة الحرة لحق التصويت وتضع في مقاعد السلطة التشريعية ممثلين لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية معينة ، وفي الحالة الثانية تلعب السلطة التنفيذية عادة دوراً مسيطراً أو مؤثراً في تكوين السلطة التشريعية بحيث تعبر عن ميزان اجتماعي — اقتصادي معين ، وطالما استمرت تؤدي هذا الدور فإن الأمر يعني أنها القوة المحورية في النظام السياسي وأنها تمهد لإيقاعه إلى حد بعيد ، ومن ثم فإن ميزان القوى الاجتماعي — الاقتصادي داخل البرلمان يكون مفيداً في تحديد طبيعة النظام السياسي ولو في لحظة زمنية معينة .

وما يزيد من أهمية وجدوى الدراسات البرلمانية أن موضوعاتها عادة ما تتوفر عنها معلومات غزيرة ودقيقة لا تتاح لغيرها من الموضوعات ، كالموضوعات الخاصة باتخاذ القرارات من قبل السلطة التنفيذية على سبيل المثال خاصة في مستوياتها العليا . ويرجع ذلك إلى تقليد المضابط البرلمانية التي تتضمن تسجيلاً دقيقاً لمشروعات القوانين والاقتراحات والأسئلة والاستجابات ... إلخ ، وما يدور بشأن هذا كله من مناقشات ، وتكون هذه المضابط عادة في متناول الباحثين بعكس غيرها من محاضر جلسات مجالس الوزراء مثلاً أو مجالس الأمن القومي وما إلى هذا . وحتى عندما يفرض نوع أو آخر من القيود على الوصول إلى هذه المضابط بالنسبة للباحثين العاديين فإن هذه القيود عادة لا تكون مطلقة .

كذلك فإن هناك حداً أدنى من البيانات يتوفر بدرجة أو بأخرى من الدقة عن أعضاء البرلمان ، الأمر الذي يفيد في تحليل انتماعاتهم الاجتماعية وأدوارهم الاقتصادية وذلك حيث إنهم يسجلون عادة بيانات أولية عن أنفسهم بمناسبة الترشح في الانتخابات ثم الانضمام للبرلمان في حالة الفوز . وبطبيعة الحال فإنه من المتصور أن يوجد ق ر أو آخر من عدم الدقة المتعمدة أو غير المتعمدة في هذه البيانات ، فقد يغفل المرشح أو العضو قدراً من البيانات لتظهر درجة ثروته أو للتمسك بانتفاء وظيفي أو مهني أو بدور سياسي سابق كان يؤديه أو للتأكيد على دوره الحالي سياسياً أو اقتصادياً دون إشارة إلى خلفيته السابقة . كما أن بعض البيانات أو كثيراً منها قد لا يكون بالتفصيل المطلوب لإعطاء دلالات دقيقة عن النشاط الاقتصادي للمرشح أو العضو ومن ثم انتماؤه الاجتماعي .

ومع ذلك يبقى أن هذه البيانات تمثل حداً أدنى مفيداً يمكن الاعتماد عليه في بناء أساس لتحليل علمي عن الانتماعات الاجتماعية لأعضاء النخبة البرلمانية .

وإذا ما حاولنا أن ننقل الكلام السابق من المستوى النظري المجرد إلى المستوى العملي التجريبي فإن الباحثة يمكن أن تشير إلى محاولة سابقة لها لدراسة النظام السياسى المصرى قبل ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ومن خلال تحليل الشق البرلمانى فى هذا النظام . وقد وقع الاختيار على دراسة آخر برلمان مصرى قبل الثورة (مجلس النواب فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ومجلس الشيوخ فى ذات الفترة) باعتبار أن هذا البرلمان يمثل آخر ما تطور إليه النظام السياسى المصرى فى ذلك الوقت ، خاصة وأن البرلمان كان محكوماً فى هاتين السنتين بأغلبية وفدية فى مجلس النواب وفى أعقاب انتخابات يناير ١٩٥٠ وفى مجلس الشيوخ منذ التجديد التصفى لأعضائه فى مايو ١٩٥١ ، ولما كان حزب الوفد فى ذلك الوقت يمثل أقوى الأحزاب ذات التوجهات الوطنية والإصلاحية بل والتقدمية فى بعض الأحيان فى داخل البنية الحزبية الرسمية فى النظام السياسى المصرى فى ذلك الوقت فإن سيطرته على البرلمان فى تلك الفترة تصبح ذات فائدة واضحة فى بيان الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام فى أفضل أوضاعه .

وفى تحليل البنية السياسية والاجتماعية لهذا البرلمان تم الاعتماد أولاً على البيانات الرسمية الخاصة بالأعضاء ، وقد كانت كافية بطبيعة الحال فيما يتعلق بانتخاباتهم الحزبية ، غير أنها كانت عامة أكثر مما ينبغى فيما يتعلق بالانتخابات الاجتماعية كما فى وصف أحد الأعضاء بأنه من الأعيان أو يعمل بالأعمال الحرة مثلاً ، وهكذا تم اللجوء إلى عدة مصادر للوصول إلى تحديد أدق للانتخابات الاجتماعية للأعضاء على النحو التالى :

أ - فهرست إقرارات الملك طبقاً للمرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وهو غير منشور وصادر عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . وكذلك تصنيف الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعى وهو تصنيف غير منشور أعده د . عاصم الدسوقى وكان الغرض من الاعتماد على هذه المصادر هو تحديد كبار الملاك بين أعضاء البرلمان باعتبار أن من خضع لقانون الإصلاح الزراعى الصادر عام ١٩٥٢ لابد وأن يكون منهم .

ب - إحصاءات الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر لسنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، وهو منشور فى القاهرة عن المطبعة الأموية عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ على التوالى ، وقد كان مفيداً فى بيان مدى تمتع عضو البرلمان بعضوية مجالس إدارة الشركات الصناعية لبيان انتكاه إلى الرأسمالية الصناعية من عدمه .

ج - الدليل المصرى ، وهو موسوعة سنوية للتجارة والصناعة وعناوين أصحاب الأعمال والأعيان وموظفى الحكومة فى القطر المصرى وذلك فى سنواته الأربع والثلاثين ، وهو صادر فى القاهرة عن مطبعة شركة الإعلانات الشرقية فى السنوات من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، وتم الاعتماد عليه فى تحديد المتمتعين من أعضاء البرلمان بعضوية مكاتب الغرف التجارية بما يعنى انتماءهم إلى فئة الرأسمالية التجارية .

وبالإضافة إلى ما سبق تم الاعتماد على العمل المتفرد للمرحوم محمد خليل صبحى « تاريخ الحياة النيابية فى مصر » الملحق الأول للجزعين الخامس والسادس وهو صادر عن دار الكتب المصرية فى القاهرة عام ١٩٤٧ ، وذلك لأخذ بعض البيانات التكميلية عن أعضاء برلمان ١٩٥٠ - ١٩٥٢ الذين لم توجد بيانات كافية عنهم وكانوا أعضاء فى برلمانات سابقة بحيث وردت عنهم بيانات فى هذا الملحق ، كما تم الحصول على بيانات شغوية من خلال مقابلات شخصية مع مسئولين حزبيين سابقين فى عهد ما قبل الثورة أو موظفين عملوا فى البرلمان فى ذلك العهد فترات طويلة قد أكسبتهم قدراً معتد به من المعرفة بهذه الأمور .

وقد كانت النتيجة هى الوصول إلى درجة عالية من الدقة فيما يتعلق ببيانات أعضاء البرلمان موضوع الدراسة حيث لم تتجاوز نسبة الذين لم يمكن تحديد هويتهم الاجتماعية ٤,٣٩% كما بين جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)
البنية الاجتماعية لمجلس النواب (١٩٥٠ - ١٩٥٢)

الطبقة أو الفئة	العدد	%
كبار ملاك زراعيين	١١٤	٣٥,٧٤%
متوسطو ملاك زراعيين	٨٦	٢٦,٩٦%
رأسماليون صناعيون	٤٥	١٤,١١%
رأسماليون تجاريون	١٩	٥,٩٦%
مهنسون	٦٦	٢,٩٦%
موظفون حكوميون	١٦	٥,٠٢%
غير محددى الهوية	١٤	٤,٣٩%

كما مكنت الطريقة السابقة في تحليل الانتماعات الاجتماعية لأعضاء الصفوة البرلمانية قبل الثورة من بيان مدى تراكم عناصر السيطرة الاقتصادية لدى أفراد هذه الصفوة حيث تم التوصل إلى أن ٢١ من كبار الملاك كانوا يجمعون بين هذه الصفة والانتفاء لفئة الرأسمالية الصناعية ، بينما كان هناك ٣ يجمعون بين نفس الصفة (أي كبار الملاك) والانتفاء للرأسمالية التجارية وكان هناك ثلاثة يجمعون بين الانتماعات الثلاثة (كبار ملاك + رأسمالية صناعية + رأسمالية تجارية) .

كذلك فإن التحليل السابق كان مفيداً للغاية في بيان الطبيعة الاجتماعية للأحزاب الموجودة في الساحة السياسية الرسمية في ذلك الوقت . وعلى سبيل المثال فقد أفاد في بيان الطبيعة الاجتماعية لحزب الوفد كما يبين جدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
البنية الاجتماعية للأغلبية الوفدية داخل مجلس النواب (١٩٥٠ - ١٩٥٢)

الفئة	النسبة المئوية داخل الأغلبية الوفدية	النسبة المئوية داخل المجلس ككل
كبار الملاك الزراعيين	٣١,٩٠	٣٥,٧٤
متوسطو الملاك الزراعيين	٢٦,١٩	٢٦,٩٦
رأسماليون صناعيون	١٠,٩٥	١٤,١١
رأسماليون تجاريون	٦,١٩	٥,٩٦
مهنسون	٢٧,١٤	٢٠,٦٩
موظفون	٣,٨١	٥,٠٢
لم تحدد هويتهم	٢,٣٨	٤,٣٩

• عزة وهبي ، تجربة الديمقراطية البرلمانية في مصر ، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصري قبل ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٥ ، ص ٨٠ .
• النظر : عزة وهبي ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

ولعل الأمر الذى يثير للملاحظة للهولة الأولى هو التقارب الواضح في النسب المثلثة لكل فئة من الفئات بين المجلس ككل وبين الأغلبية الوفدية كما يوضح الجدول . وإذا كانت نسب الملاك الزراعيين والرأسماليين الصناعيين أقل في الوفد منها في المجلس ككل فإنها ليست كما هو واضح أقل إلى الدرجة التى تجعل الوفد معبراً عن نسيج اجتماعى مختلف وإنما هي تبين فروقاً طفيفة في الدرجة .

ومع ذلك فمن الواضح أن الشيء الأسامى الذى تتميز به الأغلبية الوفدية هنا هو الوضع الخاص للمهنيين الذين يمثلون أعلى نسبة بعد كبار الملاك الزراعيين متبادلين في هذا مكانهم مع متوسطى الملاك الذين يحتلون هذا الوضع بالنسبة للمجلس ككل ، وبفارق واضح في النسبة (٢٧,١٤ ٪ داخل الأغلبية الوفدية مقابل ٢٠,٦٩ ٪ داخل المجلس ككل) وهو الأمر الذى يعكس التقليل الخاص للمهنيين — وبصفة خاصة المحامين — داخل الوفد والبرلمانات ذات الأغلبية الوفدية بصفة عامة .

كذلك أفاد التحليل في المساهمة في النقاش الدائر حول ما إذا كان الحزب السعدى هو الممثل الرئيسى لفئة الرأسمالية الصناعية في الساحة المصرية أم لا . وقد انتهى د . عبد العظيم رمضان على عكس كثير من الكتابات إلى خطأ الرأى القائل بتمثيل السعديين لمصالح البورجوازية الصناعية الكبيرة^(١) . والواقع أن نتائج التحليل السابق تؤيد رأى د . رمضان ، فمن بين ٤٥ عضواً يمثلون الرأسمالية الصناعية في مجلس النواب لم يكن هناك سوى ٢ فقط من السعديين بنسبة ٤,٤٤ ٪ مع العلم بأن حزب الوفد مثلاً قدم ٢٣ منهم بنسبة ٥١,١١ ٪ ، ولما كان عدد ممثلى كل من السعديين والوفديين في مجلس النواب يبلغ ٢٨ و ٢٢٦ على التوالى فإن هذا يعنى أن نسبة ممثلى الرأسمالية الصناعية داخل مجلس النواب السعديين والوفديين على التوالى ٧,١٤ ٪ ، ١٠,١٨ ٪ . وفي كل الأحوال فإن هذه الأرقام تؤيد وجهة النظر السابقة المنسوبة للدكتور عبد العظيم رمضان ، وتتسق عموماً مع الفكرة القائلة بأن الأحزاب المصرية بصفة عامة تعبر عن نسيج اجتماعى واقتصادى واحد^(٢) .

وربما كان الأهم من ذلك كله هو ما أفضى إليه التحليل من نتائج حاسمة بخصوص الجمود شبه المطلق الذى وصل إليه النظام السامى المصرى قبل يوليو ١٩٥٢ تجاه محاولات الإصلاح وليس التغيير ، ويتضح ذلك في أقوى أمثله في موقف البرلمان من المحاولات المبكرة لتحديد الملكية الزراعية في ذلك الوقت . حيث وُوجّه البرلمان بمجلسيه في الأربعينات والخمسينات بموقف واحد لا يتغير . كل المشروعات التى قدمت له بخصوص تحديد الملكية الزراعية على الرغم من الاعتدال الشديد لمعظمها ، وهي على سبيل الحصر المشروعات المقدمة من كل من محمد خطاب وإبراهيم بيومى مذكور ومريت غالى وإبراهيم شكرى .

وكان التكنيك الثابت الذى استخدم في البرلمان هو وأد هذه المشروعات بإغراقها في سلسلة من الإجراءات التى تصل في النهاية إلى عدم مناقشة هذه المشروعات أصلاً مع عدم الاعتراف بداية بوجود مشكلة سوء توزيع للملكية الزراعية . ومن الواضح أن سيطرة كبار الملاك الزراعيين على البرلمان — بما في ذلك البرلمان الوفدى ١٩٥٠ — ١٩٥٢ تمثل التفسير الأساسى لهذا الموقف المتحجر^(٣) .

(١) د . عبد العظيم رمضان ، صراح الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والبحوث ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٤ — ١٨ .

(٢) عزوة وهى ، تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر (دراسة تحليلية لأحرر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاقتصادية بالأهرام ، ١٩٨٥ ، ص ٨٣ .

(٣) انظر التفاصيل في : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ — ٢٢٦ .

وهكذا يؤكد التحليل الواقعي للبرلمان في العمل مدى تعبيره عن مصالح طبقية محددة بل ومدى جهوده في حماية هذه 'مصالح حيث تصدى لأية محاولة يخشى منها المساس المباشر ولو التلطيف بهذه المصالح مما أكد افتقاد صفوة النظام ممثلة هنا في الصفوة البرلمانية لأية رحابة في الأفق تمكن من اتخاذ خطوات إصلاحية تطيل عمر النظام ، وهو الأمر الذي أفضى في النهاية إلى إنهياره بالكامل .

٢ - واقع الدراسات البرلمانية :

إذا كانت الدراسات البرلمانية المتعمقة يمكن أن تكون — كما أوضح التحليل السابق — ذات فائدة كبيرة في تحليل النظام السياسي وتطوره في بلد من البلدان في فترة تاريخية معينة فإن ذلك قد يدفعنا للتساؤل عن الواقع الراهن لهذه الدراسات في البيئة العلمية المصرية . وقد لا يكون من قبيل المبالغة أن تقدم فرضية مؤداها أن هذا الواقع يقصر كثيراً عن المستوى المطلوب . ولكي نحاول إثبات صحة هذه الفرضية فإننا نسوق عدداً من المؤشرات أولها أنه لا يوجد اهتمام بالتحليل العلمي للتطور البرلماني في حد ذاته ، بمعنى أنه إذا كان من المسلم به أن هناك محاولات جادة ومتعددة ومتميزة لتحليل التطور التاريخي المصري بصفة عامة فإن هذه المحاولات اتسمت في جانب كبير منها بالعمومية بمعنى التأريخ لمراحل أو جهود بأكملها كما يتضح في أعمال الرواد من المؤرخين المصريين كافة التي لا نجد بنا حاجة لتكرار عناوينها بعد أن أصبحت علامات بارزة في تسجيل التاريخ المصري وتحليله بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع مضمونها .

ومن المهم أن نوضح أن وصف العمومية هنا لا ينصرف إلى نقد هذه الأعمال وإنما يقصد به من منظور هذه الورقة أن تلك الأعمال لم تتجه إلى التطور البرلماني في ذاته وإنما تناولته كأحد عناصر التأريخ لمرحلة معينة . ومن الواضح أننا لا نقصد أن هذا يعيب هذه الأعمال في حد ذاتها ، حيث إنها حددت لنفسها نطاقاً زمنياً وموضوعياً معيناً . ولكن هذه الحقيقة تشير إلى أنه لم يقدّر للتطور البرلماني أن يلقى اهتماماً أصيلاً ومتعمقاً . وتنطبق نفس الملاحظة السابقة حتى على الأعمال التي تناولت فترة زمنية محددة بعدد قليل من السنوات أو بمحدث هام^(٤) .

ويلاحظ أن الدراسات التي خرجت من إطار العمومية بالمعنى السابق لم تهتم هي الأخرى بالتطور البرلماني في حد ذاته وإنما ركزت على بؤرة بحثية أخرى كالأحزاب السياسية^(٥) ، أو تاريخ طبقة من الطبقات^(٦) .

ولا يمثل كتاب جاكوب لاندو عن الحياة النيابية في مصر استثناء من الملاحظة السابقة ، حيث إن اتساع نطاق الفترة الزمنية التي تناولها بالإضافة إلى اهتمامه بتناول موضوع الأحزاب وتطور الحياة النيابية لم يجعله يتناول التطور البرلماني بدراسة عميقة ، وإنما اقتصر الأمر على تسجيل مواقف بعض المجالس النيابية إزاء قضايا معينة أو لموقف الأحزاب فيها^(٧) .

(٤) انظر على سبيل المثال :

— طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

— عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ ، بيروت : دار الوطن العربي ، ١٩٧٣ .

— عاصم أحمد المنصوري ، مصر في الحروب العالمية الثانية ، جامعة الدول العربية — معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ .

(٥) على سبيل المثال :

— زكريا سليمان بيومي ، الحروب الوطنية ودوره في السيادة المصرية من عام ١٩١٢ — ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٧٦ .

— محمد فريد حشيش ، حزب الوفد ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، يونيو ١٩٧٠ .

— Zaheer Masood Quraishi, Liberal Nationalism in Egypt Rise and Fall of the Watd Party, Delhi: Kitab Mehal, 1967.

— انظر روفف عباس حامد ، الحركة العمالية في مصر (١٨٩٩ — ١٩٥٢) ، القاهرة : دار للكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .

— Gabriel Baer, A History of Land Ownership in Modern Egypt 1800 - 1950, London: Oxford Univ. Press 1962.

(٧) انظر : جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ ، ترجمة وتعليق سامي البليبي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، بدون تاريخ نشر .

وربما كان الميل الوحيد الذى جعل من الظاهرة البرلمانية بؤرة لبحثه هو عمل الدكتور محمد فتح الله الخطيب عن المؤسسات البرلمانية^(٨) ، وهو يدخل بطبيعة الحال في إطار دراسات النظم السياسية ، لكنه باعتبار الفترة التى يدرسها يسد فراغاً كبيراً في مجال الدراسات البرلمانية لهذه الفترة . غير أنه يلاحظ أن هذا العمل لم تعقبه أعمال أخرى من قبل باحثين آخرين تكمل ما بدأ من جهد رائد في هذا المجال بحيث تصبح لدينا قاعدة قوية لمدرسة للدراسات البرلمانية المصرية .

ومن ناحية أخرى فإن الملاحظات السابقة المتعلقة بتصور الاهتمام بالدراسات البرلمانية في ذاتها تنطبق أيضاً على الدراسات غير التاريخية وتقتصد بها بالذات الدراسات القانونية والسياسية . فمن جانب تم تناول المؤسسات البرلمانية دائماً في دراسات القانون الدستوري كجزء من النظام السيامى الأشمل ولم يحدث أن خضعت لدراسة خاصة بها^(٩) ، ونفس الوضع بالنسبة للكتب التى تناولت النظام السيامى المصرى في الفترة السابقة على يوليو ١٩٥٢^(١٠) .

ومن هنا يمكن القول بأن الدراسات البرلمانية تعانى أصلاً من ظاهرة عدم الاهتمام ، أو لنقل إنها لم تلق الاهتمام الذى يتسق والأهمية التى سبق التنويه عنها ، وبالإضافة إلى ذلك فقد عانت مما عانت منه الدراسات التاريخية الأخرى من تحيز بعض المؤرخين نتيجة انتهاء حزى معين لهم أو غيره .

ولا تختلف الصورة كثيراً بل لعلها تتضح أكثر إذا ما خصصنا الحديث عن الدراسات التحليلية لتطور الصفوة البرلمانية بصفة خاصة ، وإن كان الأمر يقتضى منا وقفة عند جهدين متميزين بهذا الصدد يصلحان لإلقاء الضوء على واقع الدراسات الخاصة بالصفوة البرلمانية المصرية قبل ١٩٥٢ . الأول هو الجهد المتفرد الذى قام به الأستاذ محمد خليل صبحى عن تاريخ الحياة النيابية في مصر في عدة أجزاء ، حيث تضمن الملحق الأول للجزئين الخامس والسادس من كتابه سجلاً كاملاً لجميع أعضاء الهيئات النيابية منذ عهد محمد على وحتى الهيئة النيابية التاسعة ١٩٤٦ ، والصفات الاجتماعية التى انتخبوا على أساسها وبيانات دوائهم الانتخابية ، وتكرار عضويتهم في المجالس إن وجد^(١١) . وبطبيعة الحال فإن جهود الأستاذ محمد خليل صبحى قد توقفت عند هذا المستوى التسجيلي وعلى الرغم من فائدتها الجمة لأى تحليل علمي للصفوة البرلمانية المصرية فإنها تقف عند مجرد كونها المتطلب الاساسى لإجراء مثل هذا التحليل .

أما الجهد المتميز الثانى فهو الدراسة القيمة للدكتور عاصم الدسوقي بعنوان « كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى (١٩١٤ — ١٩٥٢) »^(١٢) ، وهو يعد بالنسبة لتحليل الصفوة البرلمانية عملاً جزئياً حيث قام المؤلف بتحليل علمي دقيق لهذه الشريحة من الملاك الزراعيين وتحدث عن دورهم في الحياة السياسية المصرية بما في ذلك المؤسسات البرلمانية وهكذا غطى العنصر الخاص بكبار الملاك من الصفوة البرلمانية فاتحاً الباب لمزيد من الدراسات التى تنهج نفس المنهج وتركز على شرائح أو طبقات اجتماعية أخرى من الصفوة البرلمانية المصرية .

M.F.EL-Khatib, The Working of Parliamentary Institutions in Egypt 1824 - 1862, ph D Thesis, Univ. of Edinburgh, 1954.

(٨) نماذج ما عينة نذكر منها على سبيل المثال :

... د . السيد صبرى ، مبادئ القانون المصرى ولقارن ، ط ٤ ، القاهرة : مكتبة عبد الله وهبة ، ١٩٤٩ . وأنظر أيضاً : د . عثمان خليل ود . سليمان الطحاوى ، موجز القانون المصرى ، ط ٤ ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٥١ — ١٩٥٢ ود . مصطفى كامل ، فرح القانون المصرى ، ط ١ ، القاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٩٥٠ .

(١٠) د . حل الدين حلال ، السياسة والحكم في مصر ، القاهرة : مكتبة النهضة العربى ، ١٩٧٥ .

(١١) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجناح محمد على باشا ، الملحق الأول للجزئين الخامس والسادس ، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ .

(١٢) د . عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى (١٩١٤ — ١٩٥٢) ، ط ١ ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ديسمبر ١٩٧٥ .

وقد قامت الباحثة بمحاولة في إطار داسة تطور الصفوة البرلمانية في مصر قبل ١٩٥٢ من متطور الاستمرار والتغير مدفوعة في هذا بمجموعة من الملاحظات توفرت من خلال قراءة كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر للأستاذ محمد خليل صبحي وتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ١٩٥٠ حيث يبدو واضحاً للوهلة الأولى من قِراءة كتاب تاريخ الحياة النيابية تكرار أسماء أسر معينة على نحو لافت للنظر منذ المجلس العالى في عهد محمد علي وحتى نهاية النطاق الزمنى للكتاب في عام ١٩٤٦ .

كذلك لفت تحليل نتائج انتخابات مجلس النواب في مصر في يناير ١٩٥٠ إلى أن هناك ٣١ أسرة استلمعت أن تحافظ على نفوذها العائلى ، كما أظهرت الإحصائيات وجود ١٣ أسرة في هذا المجلس يمثلها نائبان ، و٤ أسر يمثلها ثلاثة ، وأسرة واحدة يمثلها أربعة ، كذلك أظهرت أن هناك ١٩ أسرة ممثلة في كلا مجلسي البرلمان وأن ١٠ من هذه الأسر ممثلة بممثلين و ٦ ممثلة بثلاثة و ٢ ممثلة بأربعة و ٢ ممثلة بستة أعضاء .^(١٣)

وقد كانت هذه الملاحظات كافية لأن تثير تساؤلات علمية حول مدى استمرار النفوذ الأسرى في المجالس النيابية المصرية عبر الزمن . ولاشك في أن هذا النفوذ يرتبط بأوضاع اقتصادية معينة وبالذات في مجال الملكية الزراعية .

ومحاولة قياس درجة هذا الاستمرار قامت الباحثة بتتبع تمثيل الأسر في المجالس النيابية المختلفة منذ المجلس العالى في عهد محمد علي وحتى آخر برلمان قبل ثورة ١٩٥٢ ، وقد اعتمد هذا المسح الشامل على البيانات التي أوردها الأستاذ محمد خليل صبحي في كتاب تاريخ الحياة النيابية ، غير أنه لما كان الأستاذ صبحي قد توقف عند الهيئة النيابية التاسعة لمجلس النواب (١٩٤٥ — ١٩٤٦) والهيئة الثالثة لمجلس الشيوخ في نفس الفترة فقد تم جمع أسماء جميع أعضاء الهيئات النيابية بعد ذلك التاريخ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وذلك من مصادرها الرسمية .

ومحاولة قياس درجة استمرار النفوذ الأسرى في المجالس التشريعية المصرية عبر هذه الفترة الطويلة تم ترتيب جميع أسماء أعضاء الصفوة البرلمانية في هذه الفترة أبجدياً بحسب اسم الأسرة وليس اسم العضو ، واعتبر أنه لتسجيل وجود تمثيل لأسرة معينة في أحد المجالس النيابية لابد من توفر معيارين ؟ الأول اسم الأسرة بمعنى أنه لابد من أن يكون عضو المجلس الذى سيحسب منتحياً لأسرة معينة حاملاً لاسمها ، والثاني الموقع الجغرافى بمعنى أن أعضاء المجلس كافة الذين سيحسبون متمين لأسرة معينة لابد وأن ينتموا لمكان معين ثابت لا يتغير ، وقد اعتبر الحد الأقصى للنطاق الجغرافى للأسرة هو المديرية .

وقد أسفر هذا عن الجدول رقم (٣) الذى يبين أعداد الأسر التى مثلت في أكثر من مجلس في الفترة السابقة على

١٩٥٢ .

جدول رقم (٣)

استمرار النخبة البرلمانية في المجالس النيابية المصرية قبل ١٩٥٢

عدد المجالس	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢١	٢٢
عدد الأسر	٦٦	٦٤	٤٨	٤٢	٣٦	٢٩	٢٥	٢٠	١٤	٩	٩	٤	٤	٤	١	٢	—	٢	١	١

ولعل من المناسب للإدراك الدقيق لدلالة هذا الجدول أن نذكر بأن عدد المجالس التي خضعت للمسح بلغ ٢١ مجلساً منذ المجلس العالى في عهد محمد على وحتى آخر برلمان قبل ثورة ١٩٥٢ .

ومن الواضح من الجدول أننا قد اعتبرنا أن الأسر التي حافظت على قدر من الاستمرار هي تلك التي مثلت في أكثر من مجلس ، ومن البديهي أن درجة هذا الاستمرار ترتبط طردياً بعدد المجالس التي مثلت فيها أسرة ما بحيث تصل أقصاها في حالة الأسرة التي نجحت في أن تمثل في جميع المجالس (وهي أسرة أباطة من الشرقية) . كذلك فإنه من الواضح أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأسر التي نجحت في تحقيق استمرار في التمثيل في المجالس التشريعية وبين عدد المجالس التي مثلت فيها . بمعنى أنه كلما زاد عدد الأسر قل عدد المجالس التي مثلت فيها وكلما قل عددها (أى الأسر) زاد عدد هذه المجالس .

ومع ذلك إذا حاولنا إيجاد مقياس للدرجة الاستمرار ينقسم إلى استمرار ضعيف ومتوسط وقوى واعتبرنا أن الاستمرار الضعيف هو من مجلسين إلى خمسة والمتوسط من ستة إلى تسعة والقوى من عشرة مجالس فأكثر فسوف نجد أن هناك ٥١ أسرة بنسبة ١٣,٢٨% من مجموع الأسر المسجلة في الجدول نجحت في تحقيق هذا الاستمرار القوى ، و ١١٠ أسرة نجحت في تحقيق الاستمرار المتوسط بنسبة ٢٨,٨٧% . وعموماً فإن بيانات الجدول تشير إلى وجود نفوذ سياسى متأصل على الأقل على المستوى المحلى لعدد يمتد به من الأسر .

ويبقى الموضوع الأهم الذى يتجاوز هذا التحليل الأول هو البحث عن الأساس الاجتماعى والاقتصادى لنفوذ هذه الأسر . وهو موضوع مازال يحتاج إلى أبحاث ودراسات متعمقة يشارك فيها باحثون لا ينتمون إلى ميدان الدراسات التاريخية فحسب وإنما إلى ميدان الدراسات الاجتماعية والسياسية وربما الاقتصادية أيضاً . ومع ذلك فإن المؤشرات المستمدة من النتائج الأولية للتحليل السابق تعطى أساساً للافتراض بأن ملكية الأرض الزراعية ربما تكون هي العنصر الأساسى في قاعدة النفوذ لهذه الأسر والدليل على ذلك أن الأسر المسجلة في جدول رقم (٣) تنتمى في أغليتها الكبيرة إلى الريف وليس إلى الحضر حيث بلغ عدد الأسر الحضرية من المجموع العام للأسر في جدول (٣) ٢٧ من ٣٨١ أسرة بما نسبته ٧,٠٨% . فضلاً عن أن ثلث عدد هذه الأسر (أى تسع) من الأسر ذات التمثيل في مجلسين فقط و ٢٣ أسرة من الـ ٢٧ (أى بنسبة مئوية ٨٥,١٨%) تنتمى إلى شريحة الاستمرار الضعيف بينما تنتمى ٣ أسر فقط إلى شريحة الاستمرار المتوسط بنسبة ١١,١١% وأسرة واحدة فقط (مثلت في عشرة مجالس) إلى شريحة الاستمرار القوى بنسبة ٣,٧% . ولعل هذه المؤشرات الأولية تمثل خطوة البداية في دراسات أكثر تفصيلاً وعميقاً في هذا الموضوع فضلاً عن أنها ستمكن من مواصلة الدراسة بعد ١٩٥٢ لمحاولة قياس درجة التغير الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى حدث بعد الثورة .

المواقف الاجتماعية للصفوة البرلمانية المصرية من خلال محاضر جلسات البرلمان في الفترة ١٩٢٤ - ١٩٥٢ مع التركيز على قضية التعليم*

د . سليمان نسيم

« إن إفريقيا وروما تحيان في مصراعهما الروحية ، معلنة
الإنسانية ، وما كان للبائتون في أثينا ، أو القورم في روما ،
وجود ، بغير أطلال طيبة »

دكتور مارجريت

كاتب فرنسي

مدخل الدراسة : التشريع أداة بناء المجتمع ومظهر حركته وتطوره . والقوانين للشعوب تربية . وإذا كنت في هذا البحث
أقرن بين محاضر جلسات البرلمان ومسار مصر الاجتماعي ، في تاريخنا المعاصر ، فلأن البرلمان هو مركز التشريع الذي يوجه
حياة المجتمع . إن سلماً أو إيجاباً .

وإذا كان حديثي عن المسار الاجتماعي ، بوجه عام ، فقد وجدت من الضروري أن يكون للتعليم نصيب ملحوظ منه :
ذلك أن التعليم هو الوسيلة الأساسية لتحقيق استنارة الأمة إذ يمكنها من اختيار ممثليها الصالحين للتعبير عنها في الأجهزة التشريعية
وبالتالي لإدارة دفة الحكم . ونعرف أن الأمة الجاهلة لا يمكنها ، في الغالب ، أن تتحمل مسؤولية انتخاب ممثليها في المجالس
النيابية انتخاباً سليماً . ومن هنا كانت الرابطة وثيقة ، بل وعضوية ، بين التشريع والتعليم ، وبينهما جميعاً وبين تغير المجتمع
وتطوره . وبالنسبة لمصر المعاصرة ، « فإن أحوال التعليم ليست — في حقيقتها — سوى محصلة الشد والجذب بين مختلف
القوى في المجتمع بل إن تفهمها تفهماً كاملاً يقتضى نسبتها إلى تلك القوى ومعرفة العلاقات والدوافع الاجتماعية التي اقترنت
بها^(١) . ومن هنا تعطينا دراسة الخلفية التاريخية وتحليل مصادرها ونقدتها ، أسباب وأصول القضايا الاجتماعية وفي مقدمتها
التعليم .

ولأننا بصدد قضية الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخنا المعاصر ، بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٥٢ ، فقد كان من الضروري
أن نطرق باب البرلمان في لقاء مع مجلسي النواب والشيوخ كجهاز تشريع ، فجلساتهما ، وما تم فيها من مناقشات ،
مؤيدة ومعارضة ، وما اتخذ فيها من قرارات ، ولجانها ، وما قامت به من دراسات ، وما سجلته من تقارير ، تعتبر مادة
تاريخية أولية يمكن الاعتماد عليها كمصدر أساسي من مصادر البحث التاريخي إذ هي تعكس صورة صحيحة لحقيقة القوى
السياسية والاجتماعية التي قررت مصير مصر إبان تلك الفترة . فلقد برزت فيها قوى النضال الوطني من ناحية ، تقابلها
من الناحية الأخرى قوى الإنجليز المحتلين ، وأوتوقراطية القصر المستبد ، وسيطرة وتحكم أصحاب الثروة ، زراعية وصناعية ،
مما جعل من ساحة الحياة المصرية مسرحاً للمتناقضات شهد شداً وجذباً مستمرين ترتفع خلالها حيناً أسهم القوى الشعبية ،
وتتنصر خلالها أحياناً القوى المضادة مما جعل البرلمان المصري منعزلاً عن تطلعات الشعب ومتطلباته لأن النظام كله كان
قائماً على الانتمالية بين الحاكم والشعب . ومع ذلك فثمة أهمية خاصة لمحاضر جلسات لجنة الدستور ثم جلسات البرلمان^(٢)

* قام المحرر بإختصار جزء صغير من هذه الورقة لاحتفاظت بريق للساحة . كما قام بتعديل العناوين ليلائم النص .

(١) حامد حيدر — بعض ملغيم طلم الإيجاع — القاهرة : معهد الدراسات العربية — سنة ١٩٥٨ / سنة ١٩٥٩ — ص ٣١ .

(٢) منذ قيام أول وزارة ديمقراطية سنة ١٩٢٤ برئاسة سيد زغلول وحتى سنة ١٩٥٢ قطع البرلمان المصري عشر دورات نيابة حرلت كل منها باسم « الهيئة النيابية » بالنسبة لمجلس
النواب ، و « الفصل التشريعي » بالنسبة لمجلس الشيوخ .

الذى يُعتبر أحد محركات الحياة الاجتماعية ، بل وأحد أسس النظام الاجتماعى كله ، خلال هذه الحقبة . إنه يحسب لأية شبهة اعتراض على وجوده فإن قام الاعتراض وجب العقاب .

إن إحصاءات ١٩٤٥ — ونأخذها كنموذج لهذه الحقبة — تذكر أن الدخل القومى بلغ ٥٠٢ مليون جنيه كان نصيب فئة الإقطاعيين منه نحو ٣٠٨ مليون أى ٦١ ٪ ، ولذلك لا نعجب أن يكون متوسط دخل الإنسان المصرى سنوياً خلال هذه الحقبة لا يزيد عن ثلاثين جنيهاً فقط إن لم يقل^(٨) . يحدث هنا فى الوقت الذى يتم فيه التزاوج بين أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والاحتكاريين التجاريين والصناعيين والذى دخل فيه رأس المال الأجنبى فكانت المحصلة مجتمع الـ ١,٥ ٪ والذى أخذ يكتسب مع الوقت صفة القوة المؤثرة فى قيام البرلمانات ، وتشكيل الحكومات بل إن هذه الطبقة هى التى كان قد سبق لها أن نجحت فى الوصول ، بفضل مؤازرة القصر ، إلى عضوية لجنة الدستور فكان أن اتجهاته العامة جاءت وكأنها فصلت لصالحها والحفاظ على مصالحها^(٩) .

كان مجلس الشيوخ يمثل المصالح الرأسمالية والإقطاعية الكبرى ، أما مجلس النواب فكان يمثل الطبقة الوسطى ، وبقيت الطبقة الكادحة المعتمدة (العمال والفلاحون وصغار الموظفين) بعيدة عن الحكم فكان منطقاً طبيعياً تمليه حتمية الأمر : أن يعطل مجلس الشيوخ كل مشروع من شأنه التقليل من الفروق الطبقيّة أو تخفيض الإيجارات الزراعية أو إصدار قوانين النقابات العمالية أو نشر التعليم أو حتى التقليل من نفقاته بل إنّ العكس هو الذى حدث : رفع المصروفات والحد من القبول^(١٠) . وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فإنّ أجهزتنا التشريعية التى وقعت تحت تأثير الإنجليز قبل سنة ١٩١٩ حين خشوا صوتها ومقاومتها الوطنية فكان أن ألغوا المجلسين الموجودين وهما مجلسا شورى القوانين والجمعية العمومية ليضعا بدلا منها الجمعية التشريعية ومع ذلك فلم يعدم النضال الوطنى وسيلة يثبت بها وجوده بهذه الجمعية فقد انتخب المصريون سعد زغلول عن دائرتين وكان أن أصبح هو الوكيل المنتخب لها مما كان مقدمة طبيعية ليأخذ دوره السياسى البارز بعد ذلك .

وبالرغم من أن الدستور صدر كمنحة من الملك ، وجعل له حق إقالة الوزارة ، (المادة ٤٥) وحل مجلس النواب ، (المادة ٣٨) ما نتج عنه عدم استقرار الحكم النيابى ، إلا أن القوى الشعبية تمكنت ، على امتداد الحقبة كلها ، من إثبات وجودها ففى كل مرة كان الملك قوَاد يحل مجلس النواب — كان الشعب يصبر على إعادة تمثليه مرة أخرى . حدث ذلك سنة ١٩٢٥ بعد إسقاط الوزارة الدستورية الأولى والثى اقترنت بتعديل الدستور ، ثم حدث سنة ١٩٢٨ حين عطل محمد عمود العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ثم بعد أن ألغى إسماعيل صدق النظام النيابى كله سنة ١٩٣٠ بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ ووضع دستور جديد وقانون انتخاب جديد . ونحيل القارئ إلى كتاب « الانقلابات الدستورية فى مصر » الذى سبقت الإشارة إليه ، فقيه دراسة شاملة عن مراحل هذا الصراع ونتائجه السياسية ، وذلك لنعود إلى صميم بحثنا عن محاضرات جلسات البرلمان ، وإنما كان هذا — فى رأينا — هو المدخل العلمى والطبيعى لموضوعنا على التخصيص . وما يجب أن نسجله فى هذا المقام أن تغلب الطبقات المستغلة على القوى الشعبية ، وإن استغرق نحو ثلثى الفترة ، فى الوقت الذى لم تتح الفرصة لهذه القوى أن تفوز بالحكم ، وبالتالي تحقق وجودها النيابى والسياسى إلا ثلث الفترة فقط ، لكنها مع ذلك نجحت فى إصدار مجموعة من التشريعات السياسية والاجتماعية^(١١) ، وتمكنت من مقاومة أساليب تزييف

(٨) سليمان نسي — موفات أجهزة التشريع والرأى من ألقابا التعليم فى مصر من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٢ — رسالة دكتوراه غير مطبوعة — تربية عين هيس — ١٩٧٨

(٩) على شلى ، مصطفى الحساس جبر — الانقلابات الدستورية فى مصر (١٩٣١ — ١٩٣٦) — القاهرة — الهيئة المصرية العامة للكتاب — سنة ١٩٨١ — ص ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٨٠ .

(١٠) محمد أبس — رجب حراز — المجلد التاريخى لثورة ٢٣ يوليو — القاهرة — مكتبة النهضة — سنة ١٩٥٢ — ص ١٥٥ .

(١١) سليمان نسي — للرجع السابق — ص ٩٥ ، ٩٦ .

الانتخابات ، ومواجهة القصر والإنجليز في إصرار . يقول الأستاذ عباس العقاد : « إن الناخب المصرى سواء من الأميين أو المتعلمين قد أدى الأمانة في مواقف كثيرة على أحسن وجه »^(١٢) . يحدث هذا في الوقت الذى كان فيه زعماء الأقلية الرجعية يظهرون خضوعهم بأسلوب مهين فهذا محمد توفيق نسيم يقول في خطاب قبوله تولي رئاسة الوزارة الذى يرفعه للملك فؤاد « وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت على طاعته » . أما زيور وإسماعيل صدقي وزير داخلته سنة ١٩٢٥ فقد سخرا قوى الحكومة لمنع سعد زغلول وأنصار الوفد من الفوز في الانتخابات ولجأ إلى كل الوسائل غير المشروعة ، لتزييف إرادة الأمة فكانت بلرة إفساد الإدارة الحكومية والوقعة بينها وبين الشعب الأمر الذى ظلت مصر تعاني من نتائجه ومضاعفاته الأخلاقية والاجتماعية حتى يومنا هذا . حتى الأعضاء الذين وضعوا الدستور ارتدوا عن حمايته وعلى رأسهم عهد العزيز فهمى الذى انزلق في حفرة سحيقة من سوء فهم الشعب المصرى حين قال : « إن الدستور ثوب فضفاض ثم أخذ يؤكد حق الملك في حل مجلس النواب الذى جاء عقب كل إجراءات القمع التى ارتكبتها إسماعيل صدقي وعمود زيور سنة ١٩٢٥ فكان أن حل الملك المجلس فعلا للمرة الثانية مما جاء اعتداء صارخا على الدستور . وهذا الأسلوب هو الذى دأب كل من الملك فؤاد^(١٣) ، والملك فاروق من بعده ، على اتباعه للحد من حرية الشعب ، والوقوف في طريق نضاله ضد العدو الحقيقي وهو المحتل الإنجليزى ، فكان هذا الانقسام بين القصر والقوى الرجعية من جانب ، والقوى الشعبية من جانب آخر ، سببا في تعطيل صدور العديد من التشريعات البناءة لبلدنا كإنشاء مجلس الدولة ، وديوان المحاسبة ، كما كان سببا في وقف تشريعات أخرى كالتشريع الخاص بالمسئولية الوزارية وفرض الضرائب التصاعدية ونقابة المعلمين . وهذه أمثلة فقط لكن ليس من الصعب أن ندرك معها ما كان من تعطيلها أو وقفها من آثار في تعويق المسار الاجتماعى في مصر . ترى هل امتد هذا التعويق للتجربة الديمقراطية ذاتها ؟ لعل ما يقوله الأستاذ شفيق غربال يصلح إجابة عن هذا السؤال : « إن هذا الصراع قد أدى إلى سوء الأوضاع البرلمانية فتمرضت تجربتنا السياسية الديمقراطية للفشل مما انعكس بدوره على الأحوال الاجتماعية »^(١٤) .

محاضر جلسات البرلمان كمصدر لكتابة تاريخنا الاجتماعى المعاصر :

الموضوع كما هو واضح ، ليس سهلا . فمن الصعوبة بمكان أن نجري على محاضر جلسات عشر دورات نيابية بين ١٩٢٣ ، ١٩٥٢ ، انتظمها آلاف الصفحات ، من القطع الكبير ، لرسم ، من خلالها ، خريطة مصر الاجتماعية وذلك من واقع المناقشات والتقارير والتوصيات والقوانين التى حددت المسار الاجتماعى للمصريين . لذلك كان لا بد منهجيا ، من تحديد مجموعة من المحاور بحيث يكون محورها الأساسى هو الإنسان المصرى ، فالإنسان ، عموماً ، هو حجر الزاوية في البناء الاجتماعى ، والقوانين التى تصدر ، والتشريعات التى تعتمد ، إنما تستهدف في الواقع والحقيقة ، حياة الإنسان ، سواء في علاقته بأسرته أو مجتمعه . وقد تأتى هذه التشريعات وتلك القوانين بحيث تكون سببا في المزيد من التأخر والتخلف ، كما حدث في مصر أحيانا كثيرة ، إبان الحقبة التى حددناها للدراسة^(١٥) ، لكنها مع ذلك ستبقى من ناحية شاهدة تاريخيا ، ومن ناحية أخرى مصدرنا للمادة التاريخية الأولية التى تحتبر أساس الكتابة التاريخية الموضوعية .

(١٢) يوميات — موضوع « قطاع المصرى وفلسفة أرسطو » — القاهرة — دار المعارف — سنة ١٩٦٣ — ص ٢١ ، ٢٥ .

(١٣) كان من آمال هذا الملك للسيد أن يستمر حقه في تعيين الرؤساء المدنيين : شيخ الأزهر وبطريك الكنيسة (رابع الأحمدي القوامى : السياسة والأزهر) القاهرة — مطبعة الامتداد — سنة ١٩٤٥ — ص ٣٣٩ — ٣٤٣ وأحمد شفيق — الحزليات — الحزلية الخامسة — (وبالحديث في حادث اختيار البابا يؤسس التاسع عشر بطريركا للكنيسة عقب وفاة البابا كيرلس الخامس سنة ١٩٢٧) .

(١٤) للمواضع المصرية البريطانية — ص ١٦٣ .

(١٥) من المهم أن نذكر هنا إلى مرجع هام عالم الأوضاع الاجتماعية والمظاهر الثقافية في مصر في الفترة السابقة على الفترة التى حددناها للدراسة ، وبالحديث من ١٩١٤ إلى ١٩٦٨ ، ومن للنقد الرجوع إليه كتمهيد للدراسة موضوعنا . راجع : لطيفة محمد سالم ، — مصر في الحرب العالمية الأولى — ١٩١٤ — ١٩١٨ — القاهرة — الهيئة المصرية العامة للكتاب — ١٩٨٤ — الفصل الثالث (من ١٥٧ إلى ص ٢٣١) . راجع أيضا — مكى الطيب شبكة — بريطانيا وثورة ١٩١٩ المصرية — القاهرة — معهد البحوث العربية — ١٩٧٦ .

أما هذه المحاور الثلاثة :

الأول : نوعية نظرة السلطات الحاكمة ، والمؤسسات الحزبية للإنسان المصرى وهى النظرة التى على أساسها ، ومن منطلقها ، صدرت أغلب تشريعاتنا وقوانيننا الاجتماعية خلال هذه الفترة .

الثانى : أيديولوجية القوى السياسية وأثر فلسفة التلرج على حركة المجتمع المصرى .

الثالث : الأوضاع المالية والاقتصادية وما اقترن بها من تشريعات وما ترتب عليها من آثار اجتماعية .

المحور الأول : نوعية نظرة السلطات الحاكمة والمؤسسات الحزبية للإنسان المصرى : فى رأى أن نظرة السلطات الحاكمة للإنسان المصرى ، وللشعب المصرى ، كانت عمركا هاما وراء مسار الحياة الاجتماعية فى مصر إبان هذه الحقبة بل ويمكن القول وحتى أيامنا الحالية . فنسبة الأمة ، وما يترتب عليها من تحلف فكرى واجتماعى ، ووجود الطبقة والفروق الكبيرة فى الدخول ، كل هذه تكسب الصفوة والطبقة الحاكمة نوعا من الصلف والتعالى ، كما تؤدى بالغالبية من الشعب إلى الشعور بالدونية وبالتالي العجز عن الدفاع عما يجب أن تمنحه من حقوق . هذا الوضع ، وجوهره الصراع بين الفريقين ، كان وراء حركة مصر الاجتماعية .

لقد كان لواء الحكم يعقد لحزب الوفد الذى كان يحصل على أغلبية الأصوات . لكن ما أن بدأ تزوير الحكومات المتتابعة للانتخابات ، خاصة منذ ١٩٢٧ ، حتى اختل التوازن السياسى ، واضطرب بالتالى ميزان العدالة الاجتماعية ، وعاشت مصر ، والإنسان المصرى فى بؤس المعاناة والظلم .

وكان طبيعيا أن يستمد كل حزب ، وصل إلى الحكم ، أسلوب حكمه من واقع أيديولوجيته ونظريته إلى الشعب المصرى والإنسان المصرى . كان الوفد مثلا يؤمن بأن ثلاثة أهداف كبيرة^(١٦) عليه أن يحققها حين يصل إلى الحكم :

١ — الهدف الوطنى بالكفاح ضد المحتل (وقد عاش هذا الهدف سواء كان فى الحكم أم خارجه) .

٢ — الهدف السياسى بإصلاح أمور البلاد وتشريع القوانين التى من شأنها أن تقضى على المشاكل التى تعاني منها مصر .

٣ — الهدف الثالث هو الهدف الدستورى أو الديموقراطى . باتباع الأساليب الديموقراطية السليمة فى الانتخابات حتى يصل بمثلو الشعب الحقيقيون إلى البرلمان وبالتالي إلى السلطة التنفيذية .

لكن أحزاب الأقلية كانت لها نظرة أخرى ورأى آخر . ونعنى بأحزاب الأقلية فى الفترة التى حلدناها للدراسة : الاتحاد — الشعب — الأحرار الدستوريون — الحزب السعدى . وهى التى كانت تصل عادةً إلى الحكم^(١٧) . هذه الأحزاب كانت

تعتقد أن الشعب المصرى لم يصل بعد إلى درجة النضج التى تؤهله أن يحكم نفسه بنفسه . وهى ذات الفكرة التى نادى بها الإنجليز وأعلنها « نجت » المعتمد البريطانى للزعماء الثلاثة : على شعراوى ، وعبد العزيز فهمى وسعد زغلول فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . لقد اعتقد مؤسسو هذه الأحزاب ، وعلى رأسهم الملك فؤاد ، أن الحياة الدستورية بما فيها من نظام الحكم النيابى ليست من طبيعة الأمة المصرية لسببين :

أ — أن الشعب اعتاد على حكم الفرد المطلق .

ب — أن سواد الشعب لم يدرك بعد من العلم ما يساعده على تفهم معنى الحكم النيابى^(١٨) .

(١٦) مكرم حيد — الولد المصرى : نظامه وأفراده — الأهرام فى ١٠ / ١ / ١٩٣٥ ص ١٧ .

(١٧) لقد وجدت أحزاب أخرى مثل الحزب الوطنى ، الإخوان المسلمين — مصر الفتاة ، الحزب الشيوعى المصرى ، العمال لم الكتلة الوفدية (شهر فى الأربعينات) لكنها كانت أمكراً وإلهابات دون أن تتمكن من الوصول إلى الحكم باستثناء الكتلة مرة واحدة سنة ١٩٤٤ .

(١٨) عبد الحليم الجندى — تطور التشريعات وفقا للميثاق والمنتور — القاهرة — ١٩٦٥ — ص ٢٩ .

وكان على رأس هؤلاء القصر والإنجليز . أما القصر فلأن الوفد كان العدو الأول له فاتبع معه ، حين يفوز بأغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية ، خطة حل مجلس النواب ولو بعد بضع ساعات من انعقاده مما أدى إلى الانهيار الدستوري ، وهذه كانت السمة الغالبة طوال هذه الحقبة . وأما الإنجليز فقد اتخذوا موقف التشفي من الوطنيين فأطلقوا عليهم القصر من ناحية ، وأعداء الديمقراطية من ناحية أخرى وافتقر هذا كله باستخدام العنف ومصادرة الحريات والسجن والاعتقال الأمر الذي نهم عن منتهى الاستهانة بكرامة الإنسان المصري وحقوقه الطبيعية حتى ألغى الدستور نفسه واستبدل به دستور آخر سنة ١٩٣٠ جاء في أسباب إصداره « أن دستور ١٩٢٣ لم يحقق في رأيهم إقرار النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة إلى حيز الغايات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه » . وواضح أن هؤلاء الصالحين القادرين ليسوا سوى النخبة الممتازة من العائلات الكبيرة . ولقد تم إلغاء الدستور على يد إسماعيل صدق بعد أن رأى أنه بالرغم من كل أساليب البطش التي اتخذت كانت الغلبة للقوى الشعبية خاصة بعد أن عدل قانون الانتخابات في عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ فجعل مباشرة مما جعل الجماهير أكثر قدرة على التمثيل الديمقراطي . وبالرجوع إلى البيان المطبوع لحكومة إسماعيل صدق عن التعديلات التي يراد إدخالها على الدستور وقانون الانتخاب يمكن معرفة كيف كان الاتجاه أن تفرض وصاية « أصحاب المصالح الحقيقية » على الجماهير بعد أن أصبحت أكثر قدرة ، بقانون الانتخاب المباشر ، على انتخاب ممثليها الحقيقيين^(١٩) . ومن المؤكد أن « فئة الرجعية لم تكن تخشى من النتائج السياسية لعملية الانتخاب المباشر فحسب بل كانت تخشى كذلك من نتائجها الاجتماعية خاصة بعد أن شهدت السنوات من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠ تطورا في وعي وغو الحركة العمالية وتغلغل المذهب الاشتراكي وظهور اتحاد الصناعات . على أن الخوف من العمال في تلك الفترة لم يكن وحده هو السبب في اضطراب فئة الرجعيين وعلى رأسهم القصر وإنما حمل هذا الخوف معه خوفا آخر من الفلاحين والجماهير الفقيرة^(٢٠) » خاصة في وقت فتكت فيه الأزمة الاقتصادية في مصر بالطبقات الفقيرة والكادحة . من هنا ، ووسط مشاعر اللهفة والفرح ، جاء دستور ١٩٣٠ في شكل انقلابي وهو يعمل عوامل القضاء على أى حق من حقوق الشعب الديمقراطية^(٢١) . وهكذا اختارت الأحزاب ، وزعمائها ، كل الزاوية التي يشكل بها مفاهيمه حول حق المصريين في الحرية وفي الدستور وفي الحياة النيابية مما يتناسب مع طبيعته الاجتماعية . وفي هذا تفسر لما آلت إليه الحركة الاجتماعية في مصر من تخلف ودمار . حقيقة أن القوى الشعبية لم تباين وتابعت نضالها ، لكن الضربات كانت تكال لها بأكثر قوة وعنف .

لقد تأكدت في مصر في أوائل القرن العشرين نظرة السخرة والتسخير ، ولعب العمد وشيوخ البلد دورا خطيرا في هذا الشأن . وهنا نجدنا أمام نمط اجتماعي كان له في تاريخنا المعاصر شأن وأى شأن^(٢٢) ليس فقط في مجال الأشغال العامة وإنما أيضا في القبض على المماريين من الجيش ثم في مجال الانتخابات وفقا لتوجيهات وأوامر السلطات الحكومية^(٢٣) . ومن هنا كانت رغبة الوفد ، بين الحريين العالميتين الأولى والثانية ، في أن يتم اختيار العمد بانتخاب الفلاحين وليس بتعيين الحكومة^(٢٤) .

ومنذ الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ تابعت قوانين السخرة بشكل واضح بما يكشف عن رغبة الإنجليز في تحطيم معنويات المصريين ، ففي سنة ١٩١٠ صدر قانون أجاز للسلطة الإدارية أن تكلف كل ذكر يزيد عمره عن ٩ سنوات ولا يتجاوز ٢٥ —

(١٩) الاقليات الدستورية في مصر — مرجع سابق — ص ١٦٢ .

(٢٠) المرجع السابق ص ١٦٤ .

(٢١) المرجع السابق ص ١٦٥ — ١٦٧ .

(٢٢) ج . تير — مرجع سابق — ص ٨٢ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢٣) توفيق الحكيم — يوميات نائب في الأرياف .

(٢٤) ج . تير — مرجع سابق — ص ٨٦ .

أن يساعد إبان خطورة الفيضان ، أو انتشار لطع دودة القطن وأيضا لخدمة أرض العملة . وإذ تبنت حكومة الوفد إلى ما يتعرض له الإنسان المصرى من المهانة بموجب هذا القانون أشحت إلى ضرورة العمل على تخليصه منه ففى خطاب العرش الذى ألقاه الرئيس مصطفى النحاس فى افتتاح الهيئة النيابية السادسة سنة ١٩٣٦ (٢١ نوفمبر) قال : « وقد أوتت الحكومة بعدها فى رفع أعباء السخرة عن كامل الفلاح فدفعت لجميع من كلفوا خفارة جسور النيل أجورهم^(٢٥) » .

فإذا جئنا إلى ضريبة الدم فى الدفاع عن البلاد وجدنا القادرين يعفون من أدائها مقابل دفع البدل العسكرى . فقد كان قانون التجنيد الذى وضعه الإنجليز سنة ١٨٨٦ لا يسرى إلا على العاجزين عن مبلغ العشرين جنيها . وقد أثار النائب أمين عامر هذا الموضوع قائلا : « إن هذا القانون يفرضه بدلا نقديا أوجب الخدمة على الفقير وأعفى منها الغنى مع أن الخدمة العسكرية فرض وطنى شريف يجب لتمكين جميع الأفراد من القيام به أن تقصر مدة هذه الخدمة وبذلك تقضى على التفرقة الموجودة^(٢٦) » . لكن اقتراحه ذهب هباء فأصحاب المصلحة فى الإعفاء هم أعضاء مجلس النواب الذى عرض فيه هذا الاقتراح . وقد بقى هذا الامتياز بالنسبة للطبقة القادرة حتى ألقته ثورة ١٩٥٢ .

لكن عهد السخرة ، بوجه عام ، لم ينقطع حتى نهاية عهد فاروق الذى كان يسخر المسجونين فى إصلاح أراضيه ، فضلا عن ظاهرة عمال التراحيل ، وأجراء الأرض وكان عددهم يقلد بالملايين يعانون من الجوع وسوء المعيشة والحرمان من المكافأة عن تعبهم . وفى سنة ١٩٣٩ ارتفع صوت مرة أخرى فى مجلس الشيوخ بضرورة « اشتراك الفلاح والفقير والغنى على حد سواء فى الخدمة العسكرية^(٢٧) » لكنه صوت راح هباء . هكذا أهد مجلس سنة ١٩٣٩ ما سبق أن شرعه مجلس سنة ١٨٦٦ وأكله الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ .

دولية النظرية إلى الطفل المصرى : إن نظرة التعالى والإذلال قد امتدت إلى الطفل المصرى مما أثر فى تكوين الشخصية المصرية عامة بين الغالبية من المصريين التى سكنت الريف وعملت فى الزراعة أو فى مجال الصناعات البسيطة . ففى تقرير ناقشه مجلس النواب سنة ١٩٢٦^(٢٨) عن الكتابات التى يتعلم بها أغلب الأطفال المصريين أن إقامتها كانت تأتى تبرعا وإحسانا من بعض الخريين طلبا للثواب وكثيرا ما كانوا يوقعون عليها بعض الأفندية لإنفاق ريعها على من يلوذ بها ولا سيما من ذوى الماهات وبخاصة العميان . ومن هنا كان الكثير من هذه المكاتب تابعا لوزارة الأوقاف والبعض منها تابع لمجالس المديرية . وكان اللائقون بها من التلاميذ يعانون أشد ألوان المهانة والذل^(٢٩) . ونحسب أن الأمر هنا سواء بالنسبة للكتاتيب القبطية أيضا^(٣٠) .

وكان على مبارك — على أواخر القرن التاسع عشر — قد أبدى رأيه فى هذه الكتابات وأن « التعليم بها لم يكن على المنهج القويم إذ أن أمر التعليم فيها موكول إلى أناس بدلا من أن يكونوا سببا فى اتساع مدارك الأطفال وتعليمهم كما هو الغرض فإنهم الوساطة الوحيدة فى طمس العقول ورداعة التربية لجهلهم بأحوالها فيخرج التلاميذ من تلك الكتابات مجردين

(٢٥) خطاب العرش — الهيئة النيابية السادسة — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . وراجع فاطمة علم الدين — التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ — القاهرة — الهيئة المصرية العامة للكتاب — ١٩٨٤ .

(٢٦) محاضر جلسة مجلس النواب — الهيئة النيابية الخامسة — دور الانقضاء العادى الرابع — جلسة ٣٧ ج ٩ / ٥ / ١٩٣٤ — ص ٨٩٧ .

(٢٧) محاضر جلسات مجلس الشيوخ — دور الانقضاء العادى الرابع — جلستا ٣٥ ، ٣٦ ج ٨ ، ٩ مايو سنة ١٩٣٩ .

(٢٨) الهيئة النيابية الثالثة — محاضر مجلس النواب — دور الانقضاء العادى الأول — ج ٥٣ — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ — ص ٨٩٤ .

(٢٩) راجع فى هذا الموضوع بعض السور التالية التى عاش أصحابها خلال هذه الحقبة ومنها : أحمد أمين — حياى — القاهرة — لجنة المؤلفات والترجمة والنشر — ١٩٥٠ . محمد على علوبة — (ذكريات اجتاحية وسياسية — خطوط — در الوثائق التاريخية القومية بالقلمة) . طه حسين — الأيام — شجرة البؤس — للعليون فى الأرض .

(٣٠) سليمان لسم — الكتابات كسليم من مدام تاريخها التعليمى الحديث — بحث غير منشور مقدم للجنة العلمية الدائمة — ١٩٧٣ .

من الفوائد المادية والأدبية بعد أن يصرفوا فيها سنين العمر . وبالرغم من أن هذا التقرير قدم سنة ١٨٩٠ إلى رئاسة مجلس النظر عن التعليم في مصر إلا أن أحوال هذه الكتاتيب — كما وصفت في السير الذاتية التي سبقت الإشارة إليها — لم تتغير أو تتحسن بل زادت سوءا خلال القرن العشرين حتى استقر التعليم الابتدائي على نظام جديد تماما في منتصف القرن تقريبا . هذا فيما يتصل بالولد ، فماذا عن الطفلة البنت ؟ إن الحال معها كان أشد سوءا فمن حولها ضرب حصار رهيب ردها إلى أشد العصور ظلاما ، وقرأ ما عاتته نبوية موسى وسجلته في كتابها المعروف « تاريخي بقلبي » مسجلا ما عاتته الطفلة والفتاة المصرية وليس أكثر صدقا من أن أول دفعة للفتيات التحقت بالجامعة ، بتشجيع أحمد لطفى السيد وطه حسين ، تم التحاقها خفية عن أعين المجتمع الرجعي^(٣١) .

ودرستنا للكتاتيب على أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين تلقى ضوعا على مراحل تتابعت عليها شخصية الطفل المصري . فمن الطابع العسكري في عصر محمد علي إلى طابع أكثر إنسانية في عهد إسماعيل ثم إلى الطابع الديني على أوائل القرن العشرين ومنذ أواخر القرن التاسع عشر . فكان أن التحم هذا الطابع مع الفكر الزراعي السلبي بكل ما يحتويه من قيم التواكل والاستسلام والقدرية مما أدى في النهاية إلى طمس معالم الشخصية المصرية ممثلة في الطفل والصبي والشاب ، تلميذا ومعلما ، فكان أن زاد جمود أساليب الإنتاج واقرن ذلك برفض أى عامل تغير ، مما أكد للإقطاعيين — ونسبهم هكذا اصطلاحا فقط — والمستغلين ، سلطانهم ، ومنحهم الفرصة التي لا تعوض لإذلال الشعب المصري حتى أن أحد النواب منهم لم يتأخر عن أن يقولها بصراحة ، عن أبناء هذا الشعب « لا تعلموا أبناء السفلة^(٣٢) » .

وينقلنا هذا بالضرورة إلى مشكلة أخرى عالى منها التلميذ المصري ، والأسرة المصرية : المبروفات المدرسية . إن مجتمع القلة القادرة لا يسمح عادة بالتعليم إلا لنسبة محدودة أما الباقي فيسعى إلى حجه عن التعليم ليظل قائما على خدمته . يتبع الخط التاريخي للبرلمان المصري ، خلال هذه الحقبة ، نجد أنه لم يرحم التلميذ المصري بل على العكس عمل على إخراجهم وزيادة همومه .

في سنة ١٩٢٨ عارض مجلس النواب في رفع نسبة المجانية بالمدارس الثانوية وأصر على بقائها كما هي : ١ % (وصلت إلى ٤ % في الأربعينات) بشرط الحصول على ٦٥ % من مجموع الدرجات ، ودفع القسط الأول ثم التقدم بطلب للإعفاء للتحقق من سببه ، وفي حدود الـ ١ % المقبولين . ففى إحدى الجلسات^(٣٣) قال النائب عبد السلام عبد الغفار : « إن المدارس الثانوية تحضير للمدارس العالية فيجب على من يلتحق بها أن يكون قادرا على دفع أجور التعليم إلى آخر مرحلة في التعليم العالى ، ولا أنكر النبوغ في الفقراء ولكن المجال واسع أمامهم للالتحاق بالمدارس الصناعية ، وما دامت الحكومة قد قررت التعليم الإلزامي فلا داعي لفتح باب المجانية على مصراعيه في المدارس الثانوية » . وقد أخذ المجلس بهذا الرأي وقصر المجانية على ١ % مثلا في برلانه بشرع بحيث يبقى الغنى على غناه مع منحه كل الفرص للتحرك سياسيا واجتماعيا وأديبا بينما يبقى الفقير على فقره فيفتقر عليه ويقف دون منحه أية فرصة للنمو أو التقدم إذ يكفيه التعليم الإلزامي والتعليم الصناعي . ولا يتأخر أعضاء هذا المجتمع عن المغالطة فهم « لا ينكرون النبوغ على الفقراء » !! ولهذا دلالاته الخطيرة من حيث محاولة الطبقة الغنية ، وهي التي تمكنت بوسائلها من الوصول إلى مقاعد الحكم والنيابة ، أى إلى مقر السلطة ، أن تبهى طبقة تابعة لها — تنتج في مجال الصناعة والزراعة لتظل هي في مكان التحكم والسيادة . على أن البرلمان لم يعدم

(٣١) طه حسين — ملاكرات طه حسين — بيروت — دار الآداب — ص ٤٢ . وراجع عاتكة عبد الرحمن — مقالات ستوان — صور من حياتي ، مجلة وكتاب الهلال .

(٣٢) محاضر مجلس النواب — المدة الثانية الخامسة — دور الاستعداد المادى الثالث — ح ٣٢ بتاريخ ١٩٢٣ / ٣ / ٦ — ص ٥٨٨ .

(٣٣) المدة الثانية الثالثة — الاستعداد المادى الثالث — ج ٤٥ بتاريخ ١٩٢٨ / ١ / ١٠ — ص ٦٧٢ .

صوتاً — فى العشرينات أيضاً — سنة ١٩٢٧ يدافع عن هؤلاء البؤساء . ذلك هو صوت الدكتور محبوب ثابت الذى دعا إلى « إنشاء مدارس رياض أطفال للفقراء والأولاد الصناع لتبتهلهم ، لأن آباءهم صناع فقراء » لكن أحدا لم يلتفت إلى رأيه^(٣٤) .

وفى الثلاثينات أثير الموضوع مرة أخرى . أثاره النائب حسن محمد أحمد حسين نائب البلينا^(٣٥) . لكن النتيجة واحدة فقد جاء الرد من أجهزة النظام الرأسمالى بأن المجانية على نوعين : مجانية للمستجدين ومجانبة للمقيدين . فللمستجدين بسبب العصر المالى والعجز عن الدفع لكى يراعى فى منحها عدم تجاوز سن معين ، والحصول على نسبة لا تقل عن ٦٥ ٪ من مجموع الدرجات بالنسبة للثانوى والابتدائى و ٦٠ ٪ بالنسبة للمدارس العليا ، على ألا يزيد عدد المقبولين عن ٥ ٪ من مجموع التلاميذ المستجدين فى المدارس العليا و ٤ ٪ فى ثانوى وابتدائى . أما المعفيون الذين سبق قيدهم فبسبب الكوارث ، ويشترط ألا يكون معيلا ، وأن يكون فى حدود نسبة الإعفاء المقررة وهى ١ ٪ حتى نسبة الكوارث تدخل البرلمان المصرى فى تخفيضها !! ومن الطبيعى أن تضطر الوزارة إلى تجاوز هذه النسبة لكنها للتصعب والتعقيد كانت تشترط ضرورة دفع القسط الأول .

وجاءت الأربعينات لتبقى الحال على ما هى عليه حتى قررت الوزارة الوفدية مجانية المرحلة الابتدائية سنة ١٩٤٣ . ومع ذلك فلما جاء الأستاذ محمد العشماوى وزيرا للمعارف فى وزارة إسماعيل صدقى سنة ١٩٤٦ زاد من شدة تضيقه على التعليم حتى أصبح من الصعب على الطبقة المتوسطة العثور ، ولو بمصروفات ، على أمكنة بالمدارس لأولادها مع أن الثابت أن بعض الفصول كانت تتسع لقبول الكثيرين . ومن هنا كان الإقبال على المدارس الحرة أو الأهلية التى لم يكن الاهتمام بإقامتها راجعا إلى تعليم أبناء الشعب فقط ، وإنما إلى جنى الربح ، إذ كانت تقاضى مصروفات ورسومها باهظة ، وقد أدى هذا بها إلى الانحراف سواء فى معاملة تلاميذها أو مدرسيها مما يعتبر صورة أخرى انعكست عليها أحوال المجتمع لكن بشكل الانحمار بالتعليم والمضطر يركب الصعب . أما من لم يرد تعليم أولاده بالمال فعليه أن يبعث بهم إلى المدارس الصناعية التى كانت دون المستوى ، والمعاملة فيها كما لو كانت ورشا لا يزيد التلميذ فيها عن أن يكون صبيا^(٣٦) ... وهكذا امتد اختطبوط الدونية إلى كل أنواع التعليم .

موقع المرأة فى حركة المجتمع خلال هذه الحقبة :

لم ينص دستور ١٩٢٣ على دخول المرأة البرلمان كما لم يمنحها حق الانتخاب ، ولذلك ، ودراسة كهذه عن الحركة الاجتماعية يمكن أن تغفل دور المرأة ، وموقعها فى المجتمع ، ومكانتها فى حركته خاصة بعد ثورة ١٩١٩ ، رأيت أن أستعين بمراجع هام ، بل لعله مصدر هام ، هو مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوى^(٣٧) لألخص منه هذا الجانب الهام من الحركة الاجتماعية . وعلى أية حال فإن دراسة الموضوعية فى الكتابة التاريخية يجب أن لا تغفل دور المرأة خاصة وقد أثبتت وجودها فى أكثر من موقف وطنى واجتماعى ، واتبعت فى ذلك أساليب متعددة منها الكتابة ومنها المشاركة فى الواجبات القومية العامة والأعمال الخيرية الخاصة . حقيقة أنه لا توجد مادة عن المرأة المصرية فى محاضر جلسات البرلمان لكن لا بد من تقدير دورها .

(٣٤) المهمة الثانية — دور الاتحاد القادى القالى — ج ٨٣ — تاريخ ١٩٢٧ / ٦ / ٢٥ من ١٥٧٣ .

(٣٥) المهمة الثانية الخامسة — ج ٧٣ تاريخ ١٩٣٣ / ٦ / ٢١ — ص ١٨٧٠ .

(٣٦) سيف فهمى — سليمان نسيم — مبادئ الحرية الصناعية — القاهرة — مكتبة الأنجلو — سنة ١٩٦٧ — الفصل الخامس بالطلاب فى المدرسة الصناعية .

(٣٧) كتاب الهلال — القاهرة — سبتمبر ١٩٨١ — العدد ٣٦٩ .

وبداية أذكر أن نظام التربية الذى وضعه الإنجليز بالنسبة للفتاة المصرية هو ربطها بالتقاليد السلفية من ناحية ، والعمل على تلقينها الثقافة الإنجليزية بما يئىء الفرصة لوجود جيل من البنات يحب الإنجليز ويتعاطف معهم^(٣٨) من ناحية أخرى . ونسجل هنا أن الإنجليز فى سنة ١٩٠٩ قرروا منع الفتاة المصرية من التقدم لامتحان البكالوريا — ثم بعد ذلك من الشهادة الابتدائية . فلما قامت ثورة ١٩١٩ شاركت فيها المرأة وقامت مظاهرة النساء المعروفة تهر على كل السفارات معلنة صوت الاحتجاج ضد نفى الزعيم سعد زغلول .

والنتيجة الهامة التى حققتها المرأة المصرية سنة ١٩١٩ هو التأكيد على خطط الوحدة الوطنية فألى جانب هدى شعراوى وصفيه زغلول كانت استر ويصا وعائدة مرقس حنا . هذا فى الثورة ، أما فى العمل القومى فلا بد أن نذكر كيف أن اجتماعا ضم صفوة سيدات مصر ، مسيحيات ومسلمات ، بالكنيسة المرقسية الكبرى ، فى أبريل سنة ١٩٢٢ ، احتجاجا على قبول يوسف وهبه لرئاسة الوزارة ، وبعض إله بريقة لحنه على رفض الوزارة . وهكذا — تأكدت صورة الوحدة الوطنية على يد المرأة ، ومعروف أن لدورها فى مثل هذه المواقف أقوى الآثار وأعظم النتائج .

وصدر دستور سنة ١٩٢٣ ، ومعه قانون الانتخابات ، وشكلت الوزارة واجتمع البرلمان دون وجود المرأة . وكان طبيعيا أن يجر هذا فى نفوس نساتنا الوطنيات الفدائيات . وإذا بالآنسة منيرة ثابت — التى صارت فيما بعد الصحفية المعروفة — تبعث بأول رسالة إلى البرلمان^(٣٩) تعيب فيها على الدستور أنه أغفل إغفالا تاما كل الحقوق السياسية للمرأة . وكان هذا — هكذا يتابع الأستاذ حافظ محمود كلامه — أول صوت يرتفع صراحة بطلب إعطاء المرأة المصرية حق المساواة مع الرجل فى ممارسة الواجبات والحقوق الدستورية كتابية ونائبة وهو الصوت الذى سبقته حركات تمهيدية فيها كثيرا من الاستحياء من جانب السيدة هدى شعراوى التى قادت الحركة النسوية فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ثم تبعها حركات أخرى فيها بعض التردد ممن تبعن. هدى شعراوى . ولقد ذهبت منيرة ثابت إلى نهاية الشوط فى المطالبة الصريحة بالمساواة كاملة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات السياسية وأخرجت لهذا الغرض كتابها الأول « حقوق المرأة السياسية »^(٤٠) وظلت وفية لهذا المطلب من سنة ١٩٢٤ حتى تحقق فيما حققته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما ما أشار إليه الأستاذ حافظ محمود من جهد هدى شعراوى فقد أشارت إليه فى مذكراتها أنها قدمت أول دعوة لمساواة النساء بالرجال فى الانتخاب ولو بقيود كاشتراط التعليم أو دفع نصاب معين على مالها من الملك ، وقانون الانتخاب جعل للرجل الأسمى والخالى من الملك حقا فى أن ينتخب ويُنْتَخَب^(٤١) . وتذكر أنها جاهدت فى الوصول إلى حلول للمشكلات الخمس التى شغلت للمرأة فى تلك الحقبة^(٤٢) .

المشكلة الأولى : السعى إلى وضع حد لتعدد الزوجات .

المشكلة الثانية : عدم ترك الحبل على الغارب لفوضى الطلاق .

المشكلة الثالثة : التأكيد على تحديد سن الزواج للفتاة بحيث لا يقل عن ١٦ سنة وللفقن بحيث لا يقل عن ١٨ سنة .

المشكلة الرابعة : إصلاح قانون بيت الطاعة .

المشكلة الخامسة : حق الأم فى حضانة أولادها .

(٣٨) سالى حيدر — الصحافة المصرية والاحلال البريطانى — ص ٢٩٧ .

(٣٩) حافظ محمود — عمالة الصحافة — كتاب اللال — القاهرة — أغسطس ١٩٧٤ — العدد ٢٨٤ — ص ١٣٢ .

(٤٠) المرجع السابق .

(٤١) مذكرات هدى شعراوى — ص ٣٣١ .

(٤٢) المرجع السابق — ص ٣٥٠ ، ٧٥١ .

وبالنسبة للمشكلة الثالثة نذكر هدى شعراوي أنه قبل انقضاء سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم بمنح مأذونى عقود الزواج من تحرير أى عقد إلا بعد التثبت من بلوغ الفتاة ١٦ سنة والشاب ١٨ سنة وكان ذلك فى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا^(٤٣). وجدير بالذكر أنه منذ سنة ١٨٩٦ وحتى أوائل الأربعينات نشأت فى مصر اثنتا عشرة جمعية نسائية ، وما لا يقل عن عشرين صحيفة كانت^(٤٤) آخرها صحيفة بنت النيل التى نشأت سنة ١٩٤٥ .

المحور الثانى : أيدىولوجية القوى السياسية وأثر فلسفة التدرج على حركة المجتمع المصرى .

بالرغم من أن الإنجليز ، عقب احتلالهم لمصر ، ادّعى أن بقاىهم إنما يهدف إلى ترقية المصريين حضارياً ، إلا أنهم بعد اطمئنانهم إلى الاتفاقيات الدولية مع دول أوروبا وخاصة مع فرنسا سنة ١٩٠٤ ، ظهروا على حقيقتهم فقد أعلن كرومر « أن المصريين ليسوا أمة ذات كيان أو وجود قائم بنفسه حتى تعاملهم إنجلترا كأمة^(٤٥) » . لكن كرومر يلتزم له الإنجليز فهو أجنبى ومحتل وسياسى داهية يتلاعب بالألفاظ ، فنحن نعرف أن كرومر كان أول من يعلم عن أجداد حضارة مصر المدينة إلى أوروبا ذاتها ، لكنها السياسة . لكن ما بال فريق من الزعماء المصريين يبنى الفكرة نفسها فينزل بمصر كل ألوان القهر والإذلال ، إذ بعد أربعين عاما سجلت صحيفة روز اليوسف هذه الحقيقة المرة قائلة : « إن القانون المصرى لا يمثل عقلية الأحرار ، لكنه يمثل العقلية التى تؤمن ، بأن الشعب المصرى لا يستقيم له حال إلا تحت ضربات السياط ، وقد تغير شكل السوط فلم يعد سوطاً من جلد أو من ذيول البقر بل أصبح سوطاً من نصوص القانون الظالم ، وسيط القوانين الظالمة أفسى على الحر من سياط ذيول البقر^(٤٦) » . وهكذا يحترف صوت من الرأى العام أن تشريعات البرلمان المصرية لم تكن إلا سياطاً تقهر المصريين وتنزل من كرامتهم . ومن أصدق الأدلة على ذلك نظام التعليم كما وضعه الإنجليز ليكون هدفه مجرد إعداد موظفين للحكومة ، أرباع متعلمين ، حتى يغيب الوعى عن المطالبة بالحرية والدستور . ولقد سجل هذا تقرير رسمى أعدته اللجنة المالية سنة ١٩٢٤ عن وزارة المعارف وقد جاءت فيه هذه العبارة « من المعلوم أن سياسة التعليم الذى تدير الحكومة شعونه كانت ترمى فقط إلى إعداد ما تحتاج إليه مصالح الحكومة المختلفة من الموظفين » فظلت نسبة المتعلمين إلى عدد السكان ضعيفة ، كما أن مستوى التعليم فى جميع حلقاته بقى مجالاً يتفق « وما تشده الأمة من الرق وما تطلبه من الإصلاح^(٤٧) » . وكان أن اشترطت الحكومة لدخول أى امتحان للالتحاق بالوظيفة الحصول على شهادة دراسية^(٤٨) . ولقد ترتب على سياسة الاحتلال التعليمية هذه أن وجد على المستوى الابتدائى نوعان من المدارس يتفق كل منهما مع الغاية من إنشائه وهى الغاية التى اتبعها الاحتلال ليس فقط فى مصر وإنما فى كل مكان حظ به كالفند وغيرها . نظام يقوم على إنشاء مدرستين : مدرسة بمصروفات تصل بالتلميذ إلى الشهادة فالوظيفة وهذه للأقلية النادرة خاصة فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس العليا . ومدرسة مجانية للعامة يتعلم بها أبناء جموع الشعب من فلاحين ومتوسطى الحال وكادحين يتعلمون فيها مبادئ المعرفة لينشأوا على ذات النمط الذى درج عليه آباؤهم وأسرهم من جِرْف متواضعة « وهؤلاء هم من أراد كرومر أن يكونوا معظم الشعب المصرى^(٤٩) » ... هنا نأتى إلى لب موضوعنا .. أثر أسلوب

(٤٣) المرجع السابق - ص ٣٤٦ .

(٤٤) سليمان نعيم - المرجع السابق ، لللاحق .

(٤٥) جريدة الأخبار - العدد الصادر ل ٢٢ / ٥ / ١٩٢٢ .

(٤٦) مجلة رول يوسف الأسبوعية - العدد الصادر ل ١٩ / ٦ / ١٩٠١ .

(٤٧) محاضر مجلس الشيوخ - جلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٤ - ميزانية ٢٤ / ٣٥ ص ٣٢٧ .

(٤٨) مقال تحت عنوان « درجات للموظفين » - جريدة الأهرام بتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٢١ .

(٤٩) إسماعيل القبلى - دراسات فى مسائل التعليم - القاهرة - مكتبة النهضة - ١٩٥٨ - ص ٢٧ .

التدرج .. فيعد ربع قرن من رحيل كرومر شهد واحد من بنى جلدته هو المفتش مان ، خبير التعليم الإنجليزي ، بأن نظام التعليم الذى وضعه كرومر « نما جزئا فجزئا ولحاجات عاجلة في الغالب وليس اتباعا لخطة منظمة »^(٥٠) . وهى السياسة التى فصمت الأمة الواحدة إلى طبقتين اجتماعيتين ، بنوعين مختلفين من العقلية ، والنتيجة أن طبقة سادت الأخرى لتزداد هى سطوة ونفوذا وتتحد الأخرى إلى المزيد من الفقر والعوز والاضيقار .

أما الحزب الذى امتد به الخط السياسى الاجتماعى الخطير فهو حزب الأحرار الدستوريين الذى وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية وكان الهدف من تكوينه محاولة تجنب أذى الاحتلال وبطشه بقدر الإمكان والعمل على مواجهته بسياسة التدرج والمهادنة . وليس ثمة شك ، كما يرى بعض المؤرخين ، أن أعضاء هذا الحزب وهم الذين اتضح أنهم يمثلون طبقة كبار ملاك الأرض ، وقد خشوا ثورة اجتماعية يقوم بها الحزب الذى قام بوضع الدستور بينما يمثلو الشعب الحقيقيون مهذبون عن البلاد فجاء دستور يعكس أطماعهم ومصالحهم التى أسهموا المصالح الحقيقية . ولم يكن هذا بالجديد على مؤسسى وأعضاء هذا الحزب إذ هو امتداد لحزب الأمة الذى شكل في ٢١ / ٩ / ١٩٠٧ وأعلن أن فلسفته دائما تدور حول اختيار الوسط فهو سينادى بأن مصر للمصريين لكنه يرى أن قضية الاحتلال يجب أن تحل بالتدرج . يشجع على التعليم لكن التعليم ليس للجميع فقد غلب على أعضائه طابع السطوة في الأقاليم يحكم تسديدهم في الملكية الزراعية ونشأتهم الإقطاعية مما كان عاملا قويا في وصولهم إلى الحكم . وفي سنة ١٩٢٨ انشقوا على ائتلافهم مع الوفد ثم حكموا باليد الحديدية فعملوا الدستور ثم ألغوه سنة ١٩٣٠ فالوطنية عندهم تقوم على أساس المنفعة والمصلحة وهم أصحاب مبدأ مقاومة تعليم العلوم باللغة العربية وتعليمها باللغة الإنجليزية بل ومقاومة تعليم سواد الأمة ثم معارضة الاتجاه إلى المجانية حتى يمكن إنفاقه على وجود طبقة معينة البلاد ومن هنا استحقوا من الإنجليز لقب « المفكرين بعيدى النظر » .

ولقد ظهرت فلسفة التدرج في قمتها في سياسة التعليم . ذلك أن التعليم عادة يأخذ شكل القالب السياسى العام بكل أساسياته ومتفرعاته وعناصره : الرئيسية منها والمجانبية وحول هذا الحد نحلل هذه العلاقة :

١ — أول عنصر أثر في تشكيل التعليم هو عدم اقتناع القوى السياسية بنشرو أو ضرورته ومن ثم فمن الضروري تعطيله أو على الأقل الحد منه ولأنه يتناقى — في نظر هذه القوى — ووقاية النظام الاجتماعى .

٢ — إن شئت إلتفتي لم تجزئ أن تذكر هذه الحقيقة صراحة فعمدت إلى الأسلوب المتورى تستر من وراءه ، وتظهر في موقف الناصح الأمين الذى يريد خير هذا الشعب ومن هنا كان اقتراح التدرج في سياسة الأمور . ولقد تمكنت هذه القوى السياسية من جعل « نظرية التدرج » محورا لمركب فكرى شامل فرض على مجتمعنا ليقبل دائما الحل الوسط ومن هنا ظلت الطبقة هى محور الحركة الاجتماعية في مصر .

وأول ما يصادفنا من انطباعات هذه النظرية ما جاء في تقرير عبد العزيز جاویش من مكافحة الأمية فقد قال : « قضت الأسباب القهريه في نشر التعليم أن لا بد لنا من التدرج في مكافحة الأمية »^(٥١) ، يؤكد ذلك أنه في سنة ١٩٢٦ شكل مجلس النواب^(٥٢) ثلاث لجان لوضع سياسة للتعليم لكن فانت الستون ولم تضع هذه اللجان شيئا يذكر حتى أن وزير المعارف سنة ١٩٣٨ أى بعد اثنتي عشرة سنة يعترف في المجلس نفسه قائلا : « أحب أن أؤكد لحضراتكم وأقر أن هناك

(٥٠) من تقرير مان — مفتش التعليم الإنجليزي — القاهرة — للطبعة الأميرية — سنة ١٩٣١ — ص ٢١ ، ٢٢ .

(٥١) مشروع التعليم الإلزامى — تقرير مرفوع لوزير المعارف محمد توفيق رضى باشا — سنة ١٩٢٥ — ص ١ .

(٥٢) للمبة النهائية الثالثة — دور الامتداد المبنى الأول — ج ٢٣ بتاريخ ٢ / ٨ / ١٩٢٦ — ص ٣٣٠ .

سياسة معينة تتبع في كل الوزارات ففى خطاب معالى الوزير ، وفيما يذكره الوزراء ، ما يدلهم على أن التفكير يتجه دائما إلى رسم سياسة تنفذ شيئا فشيئا أى بالتدريج^(٥٣) . أما بالنسبة للتعليم فكانت لجنة الدستور قد أكدت اتجاه التدرج سنة ١٩٢٢ فيما علق به عبد العزيز فهنى عضو اللجنة على المادة ١٨ التى تقول « تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون » والمادة ١٩ « التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني فى المكاتب العامة » . قال عبد العزيز فهمى : « لا يطالب إنسان بمستحيل فلينفذ الحكم فى حدود الطاقة » وعلق أحد الأعضاء من الباشوات على هذا رأى بما زاده تدعيما فى الفكر السياسى المصرى بقوله : « إن فرنسا قد قررت التعليم الإلزامى فى الدستور ولكن التنفيذ لم يتم إلا بعد خمسين عاما^(٥٤) » .

هكذا ساد منطق التدرج فى سياسة مصر الاجتماعية ، بوجه عام ، والتعليمية بوجه خاص ، وساد معه منطق العجز . وتكفى مشكلة الأمية مثلا ودليلا فقد حددت للقضاء عليها فترة ثلاثين سنة^(٥٥) فكان هذا الفكر هو أداة الفشل الأساسى فى حل هذه المشكلة الخطيرة فلا هو ثورى كما فعل أتاتورك فى تركيا ولا هو حاسم كما فعلت اليونان وكوبا .

المحور الثالث : الأوضاع المالية والاقتصادية وما اقترن بها من تشريعات وترتب عليها من آثار اجتماعية .

ثلاثة عوامل هامة حددت مسار مصر الاقتصادى خلال هذه الحقبة وكان لها أكبر الأثر على مسار مصر الاجتماعى :

العامل الأول : الطبقية والهيكل الاجتماعى لفئات معينة لم تزد فى نسبتها عن ١,٥ ٪ .

العامل الثانى : الامتيازات الأجنبية وأثرها فى سوء تخطيط اقتصاديات البلاد وبالتالي فى فشل مشروعات بناء الإنسان المصرى والمجتمع المصرى .

العامل الثالث : الرأسمالية الأجنبية .

هذه العوامل كان لها أكبر الأثر فى تعطيل المشروعات القومية الناهضة وبالتالي تأخر مسار مصر الاجتماعى والعجز عن تحقيق مقتضيات تطور الحياة المصرية .

العامل الأول : الطبقية والهيكل الاجتماعى : بالرجوع إلى بعض الدراسات التى أجريت حول أوضاع مصر الاقتصادية خلال هذه الحقبة مثل : راشد البراوى فى كتابه : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، والأب عيروط تحت عنوان « الفلاحون » ، وعبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة — الجزء الثانى ، وغيرها ، نلاحظ أن الدراسة المقارنة بين ما جاء بها من بيانات عن نسب الملكية الزراعية التى أدت فى النهاية إلى مجتمع الـ ١,٥ ٪ يمكن أن تكون مخرجهتها^(٥٦) على النحو التالى : (من الطيعى أن لا تذكر بيانات هذه الخريطة فى محاضر جلسات البرلمان) .

٢٠١٥ شخصا يملكون وحدهم ١,٢٥٤,٤٩٣ فداناً ، يعنى أقل من ٢ ٪ من الملاك كانوا يملكون ٢١ ٪ من مساحة الأرض الزراعية . أى أن الدخل السنوى للفرد فى هذه الفئة يزيد على ٧٠٠ جنيه . بل أن منهم نحو ٥٠٠ مالكا اقرب

(٥٣) محاضر مجلس النواب — لجهة النهاية السابعة — دور الاتحاد لعادى الثالث — جلسة ٣ بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٣٨ — ص ١٢٣ .

(٥٤) محاضر لجنة الدستور — مجموعة محاضر اللجنة العامة — ص ٩٢ .

(٥٥) راجع رأى الشيخ محمد تقي فى محاضر لجنة الدستور (للبادئ العامة) ص ٩٢ . وراجع أيضا — الدستور — تعليق على مبادئه بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية

— أصدره مجلس الشيوخ — سنة ١٩٤٠ — ج ١ — من المادة الأولى إلى المادة ٢٢ .

(٥٦) سنة ١٩٥٢ .

متوسط دخل كل منهم ٣٥,٠٠٠ جنيه . وهؤلاء هم أصحاب الملكيات الضخمة الذين انحصرت فيهم بالتالي السلطات السياسية وقوى الحكم والتشريع . ويذكر الأب عيروط أن نحو ٢٣ مصريا و ٢٥ أجنبيا كانوا يملكون ٣٠٠,٠٠٠ فدان وعلى رأسهم الملك فؤاد الذى كان — عند توليه العرش — يملك ٨٠٠ فداناً بلغت عند موته سنة ١٩٣٦ ٢٨,٠٠٠ فداناً مضافاً إليها ٤٥,٠٠٠ أخرى موقوفة تحت رعايته وقد تضاعفت هذه الأرقام فى عهد فاروق الذى بلغت ملكيته ١٤٦,٠٠٠ فداناً .

مقابل هذه الملكيات الضخمة كانت الملكيات الصغيرة والمحدودة تحوى أرقاما مذهلة فنحو ٧١,٦ ٪ من الملاك الزراعيين ، وعددهم نحو ٢,٠١٨,١٦٣ مالكا ، لا يملكون سوى ٣١ ٪ من مساحة الأرض الزراعية أى نحو ١,٧٧٧,٨٦٤ فداناً بمعنى أن معدل نصيب الفرد الواحد لا يتعدى ٠,٣٩ . وملول ذلك أن أكثر من ٢ مليون أسرة تعيش بدخل شهري يقل فى المتوسط عن جنيه واحد للفرد . وأسوأ حالاً منهم نحو ٢ مليون آخرين من صغار المستأجرين والعمال الزراعيين الذين كانوا يشتغلون بالإنبابة — أو النابوة — فى مواسم الزراعة فقط دون حد أدنى لأجورهم . فكان إن وقعوا تحت استغلال ، بل قل احتكار ، مفاوى الأنفار الذين كانوا يستولون على أجورهم لا يعطونهم منها سوى القليل .

أما فى المجال الصناعى فكما جاء فى تقرير بورصة الأوراق المالية سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ — كان توزيعهم كالتالى :

٢٥٥	عضوا بنسبة ٢١,٧ ٪ بين الإنجليز وفرنسيين وبلجيكيين وهولنديين .
٥٠٧	عضوا متصربين بنسبة ٤٣,٢ ٪ ينتمون إلى جنسيات مختلفة .
٣٨٢	عضوا مصريا بنسبة ٣٢,٥ ٪ .

ولى تقرير آخر سنة ١٩٥٠ عن تكوين مجلس النواب الذى انتخب وقتها حديثا وتمثلت فيه الأغلبية الوفدية بأن من بين أعضائه وعددهم ٣٢٠ يوجد ١١٥ يملك الواحد منهم ١٠٠ فدان أو تزيد . وسبق أن أشرنا إلى التزاوج المصلحى الذى قام بين أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة من جانب وبين الاحتكاريين والرأسماليين الصناعيين من جانب آخر .

يحدث هذا فى الوقت الذى عانى فيه المعلمون من قلة المرتبات^(٥٧) ، فمدرس التعليم الأول كان يتقاضى جنيتين شهريا ومع ذلك استكثر أحد نواب ذلك الزمان هذا المرتب فاقترح إنقاذه إلى جنيه ونصف فقط مع صرف علاوة ٢٥ قرشا كل ثلاث سنوات^(٥٨) . وفى إحصائية نشرتها جمعية المعلمين سنة ١٩٢٠^(٥٩) تكشف الأرقام عن مدى الضيق المادى الذى كان يعانى منه المعلمون ففى فئة ٨٠٠ جنيه أو أكثر سنويا لا يوجد أكثر من ٤ بنسبة ٥,٥ ٪ ، وفى فئة ٤٢٠ جنيه ٨ ٪ ثم فى فئة الأقل من ٢٨٨ جنينا يوجد ٨٠ معلما بنسبة ٨ ٪ وبالإضافة إلى ذلك فإن فرص الترقى أمام المعلمين كانت ضيقة للغاية فعند الدرجات ١٦٣٣ بينما عدد المعلمين وحدهم ٩٥٠ . وكان أن أضرب المعلمون عن التصحيح سنة ١٩٥١ احتجاجاً على ما كان ينزل بهم من الظلم وأمامشروع نقاباتهم فلم ير النور إلا سنة ١٩٥٢ . كذلك اتباع مدرسى التعليم الحر للدولة ، بعد أن عانوا من الظلم فى المعاملة المادية والحرمان من المكانة الأدبية كزملائهم فى التعليم الحكومى ، مع أن المؤهلات فى الغالب متشابهة ، لم يتحقق إلا سنة ١٩٥٠ بواسطة د . طه حسين حين أقر وزيراً للمعارف وكان قد مضى على مطالبتهم بتصحيح وضعهم زمن طويل^(٦٠) .

(٥٧) محضر مجلس النواب — الهيئة البرلمانية الثانية الخامسة — دور الانقضاء العادى الثالث — جلسة ٥٨ بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ .

(٥٨) الأهرام — العدد الصادر فى ١٦ / ٦ / ١٩٢٠ . وراجع : محضر مجلس النواب — الهيئة البرلمانية الخامسة — المرجع السابق .

(٥٩) سليمان نسيم — موقف أجهزة التشريع والرأى من قضايا التعليم . رسالة دكتوراه غير مطبوعة — كلية التربية — جامعة عين شمس — أبريل سنة ١٩٧٨ — ص ١١٢ .

(٦٠) المرجع السابق ص ١١٤ .

على أن ثمة ظاهرة كانت لها آثارها الاجتماعية الموقفة . لقد كان ثمة شعور بالاستخفاف بالشعب حتى أضحت المشروعات التي تعلن عنها الحكومات المتعاقبة مجرد حبر على ورق . بمعنى أنها ترصد في الميزانية لكنها لا تنفذ مما كان يترتب عليه وجود وفر كبير في الميزانية بينما يعاني من التخلف . وتركرت مظاهر هذا التخلف ، انتشار الأمراض المتوطنة ، والدرن ، فضلا عن آثار سوء التغذية فثلث المتقدمين للجامعة كانوا غير صالحين للتجديد . أما في فئة الموظفين فقد وصل الفارق بين أعلى المرتبات وأدناها إلى نحو ٣٧٠٪^(٦١) . وكان الريف الذي يضم أكثر من ٨٠٪ من المصريين كما مهملا ونأخ مثلا : عدد الأطباء في سنة ١٩٣٥ إجمالا ٣١٥١ منهم بالقاهرة والأسكندرية وحدهما ١٩٥٨ أى نحو ٦٠٪ بينما لا يزيد عدد الأطباء ببقية المديرية عن ١١٩٣ فقط ذلك أن المعيشة بالريف المصري كانت قطعة من العذاب^(٦٢) . ولذلك لا ندesh حين نسجع عن ثورات الفلاحين خاصة سنة ١٩٥١ .

ولقد قدمت مناقشات أعضاء البرلمان حول قضايا التعليم بصورة صارخة عن التفرقة الطبقة بين أعضاء المجتمع الواحد ففي إحدى جلسات مجلس النواب^(٦٣) أثار أحد النواب موضوع مناهج التعليم الإلزامي وتسأل إن كانت هذه المناهج تهدف إلى تعليم أبناء الشعب أم إلى مجرد نحو الأمة . فماذا كانت إجابة وزير المعارف ؟ لقد ذكر أن أكثر الفلاحين لا يفقهون الضرر الذي ينجم عن شرب الماء العكر فيكتفينا في هذا الصدد أن نقول للطفل لا تشرب من الماء العكر لأنه يضر بصحتك . فسأل أحد النواب : وأى ماء يشربه الفلاحون إذا لم يكن لديهم غير هذا الماء العكر ، وأنهم يشربون ، كما تعلمون جميعا ، من القنوات الصغيرة بل من المصارف ؟ فرد الوزير : هناك آبار ارتوازية ، كما يمكن ترشيح الماء بمختلف الطرق فضلا عن أن الحكومة شديدة الاهتمام بمسألة مياه الشرب . هكذا كانت تعالج أبسط حقوق الإنسان المصري كحق الحصول على ماء الشرب في بلاد النيل فالفلاح لا يملك جرعة ماء نظيفة ، وحين يتكلم وزير مسئول يذكر أن هناك وسائل كثيرة لترشيح المياه ١١ يقولوا وهو يعلم يقينا باستحالة تنفيذها فكيف بفلاح في مجتمع الأمة وإخطبوطها المنتشر أن يرشح المياه ؟ هكذا كان يعيش ما لا يقل عن ٨٠٪ من شعبنا المصري خلال هذه الحقبة .

وبما أكد هذه التفرقة تعثر المشروعات العامة وتعطيل إصدار قوانينها عن عمد كمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، وتقرير مجانية التعليم ، أما مشروع ديوان المحاسبة فقد تعثر أكثر من ١٥ سنة ذلك أنه الوساطة الوحيدة التي يستطيع بها البرلمان أن يتحقق من تنفيذ الوزارات لقانون الميزانية^(٦٤) . فقد تقدمت به الحكومة سنة ١٩٢٧ وأقره مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ولما أرسل إلى مجلس الشيوخ بقي ١٢ سنة حتى صدر سنة ١٩٤٢ . كذلك قانون مجلس الدولة الذي أنشئ ليحمي المواطن من بطش السلطة الحاكمة لم يصدر إلا في سنة ١٩٤٦ . أما مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان فلم يخرج إلى حيز التنفيذ إلا سنة ١٩٤٧ واشترط لأول مرة في تاريخ مصر الاقتصادي أن يكون للمصريين أكثر من نصف الأسهم في كل شركة تتألف في مصر ، كما اشترط ضرورة وجود نسبة معينة من الموظفين المصريين . إن هذه المشروعات ، والقوانين التي صدرت بتنفيذها ، تأخرت سنين طويلة لحرص الطبقة الحاكمة والتي يتكون منها البرلمان ، على الإبقاء على تبعية أغلب الشعب لها بحرماته من كل حق يرقى به إلى حد المساواة معها . ولعل هذه الحقيقة أن تكون قد وصلت إلى

(٦١) عن إحصائيات سنة ١٩٤٣ عن الإحصاء لسوى العام — وراجع ما قاله النائب العام عن لبيب لطيفة في هذا الموضوع — عناصر مجلس النواب — الهيئة النهائية للحلقة — جلسة ٢ طرغ ١٩٤٣/٤/٥ — ص ٨٢٢ .

(٦٢) سليمان نسيم — موقف أجهزة التشريع من قضايا الصلح — مرجع سابق — ص ١٠٧ .

(٦٣) عناصر مجلس النواب — الهيئة النهائية للحلقة — دور الانعقاد العاشر الثالث — جلسة ٥٨ طرغ ١٩٣٣/٥/٢٢ — ص ١٣٤٢ . وراجع أيضا مناقشات النواب في مشكلة لإملاك الفلاح بالضرائب التي قال أحد النواب أنها « والله لينعش أن يكون الفلاحون هم لطاقمة الوحيدة التي تحدد حرية تصرفها في أملاكها » (الجلسة طرغ ١٩٣٣/٦/٥) .

(٦٤) عناصر مجلس النواب — الهيئة النهائية للحلقة — جلسة ٤٥ طرغ — / سنة ١٩٣٦ ، ص ١٢٩٧ و ١٢٩٨ . وراجع أيضا مذكرات محمد علي طرية في السياسة المصرية ، مركز الوثائق التاريخية — ص ١٥٠ .

القمة بمعارضة اقتراح محمد خطاب بك — في مجلس الشيوخ — بفرض الضرائب التصاعدية ، ولم يأس الرجل فتقدم به في عدة دورات لكنه في كل مرة كان يقابل بالرفض بل يقال إن الحزب السعدى ، الذى كان ينتمى إليه هذا النائب ، عمل على فصله جزاء إصراره على التقدم بهذا الاقتراح^(٦٥) ولا عجب فهذا الحزب كان مركز الاحكاريين الرأسماليين في مجال الصناعة .

العامل الثانى : الامتيازات الأجنبية وآثارها الاجتماعية :

كان لوجود الامتيازات الأجنبية آثار اجتماعية مباشرة ، كما كان لها آثار اقتصادية ذات مضاعفات اجتماعية . الآثار الاجتماعية المباشرة : يمكن تبين هذه الآثار بالرجوع إلى ما سجلته لنا محاضر مجلس النواب^(٦٦) عن تسهيل تهريب المخدرات ، وارتكاب جرائم القتل والسرقة ونشر الدعاية . ذلك أن الأجانب كانت لهم إدارة أمن أوربية مستقلة عن إدارة الأمن المصرية وهذه الأخيرة ليست لها أية سيطرة عليهم . وفي تقرير اللواء توماس رسل الذى عمل بالبوليس المصرى قرابة ٤٥ عاما أورد بعض الإحصائيات عن الجريمة في مصر في الأربعينات فذكر أنها سميت « بلد الجريمة » فقيما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ارتكبت بها ١٤,٩٠٠ جريمة وكان القتل هو النوع السائد وقد زادت جرائم القتل في الريف بسبب الحزازات العائلية خاصة بسبب الانتخابات والتنازع على السلطة أو الأرض بالإضافة إلى انتشار الجهل وغياب أساليب التربية السليمة . وتعتبر اتفاقية إلغاء الامتيازات مكتملة لمعاملة الصداقة والتحالف فقد أزال آثار الحماية ، وساوت بين بريطانيا وغيرها من الدول في التمثيل الدبلوماسى ، كما مكنت الحكومة المصرية من حرية سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى بالإضافة إلى رجوع سلطتها التامة في وضع تشريعاتها المالية والقضائية على المقيمين بها بصرف النظر عن جنسيتهم^(٦٧) . كذلك وضع الأساس لإلغاء المحاكم المختلطة بعد فترة انتقال مدتها ١٢ سنة ، وكان الأمر في كل المفاوضات السابقة (١٩٢١ — ١٩٣٦) يدور حول مجرد تعديل الامتيازات وتخفيف عبئها مع الاحتفاظ بالمحاكم المختلطة فكان معنى إلغاء هذه المحاكم فتح الطريق أمام استقلال القضاء المصرى ، لكن القضاة المصريين ظلوا إلى وقت طويل يعانون إرهابا شديدا بسبب قلة عددهم وضآلة مرتباتهم فضلا عن الخلل الذى لازم الإجراءات القضائية بالإضافة إلى قدم أبنية المحاكم ، إذ بالرغم من أن عدد القضايا وصل إلى خمسة أضعافه إلا أن عدد القضاة بقى كما هو منذ سنة ١٩١٠^(٦٨) لكن بالرغم من هذا فإن استقلال القضاء المصرى استقلالا حقيقيا ، هذه المرة ، يعتبر تحورا خطيرا في حركتنا الاجتماعية إذ بمقتضاه أصبح الأجانب خاضعين للتشريع المصرى بما في ذلك حق القبض عليهم ، وتفتيش منازلهم ، وإبعاد الخطرين منهم على الأمن أو سلامة البلاد وكذلك تسليم المجرمين وتنفيذ عقوبة الإعدام فيهم بالإضافة إلى حق الحكومة في الإشراف على السجون ومراقبة كل المعاهد والمنشآت العلمية الأجنبية .

وبالإضافة إلى إلغاء الامتيازات وتحقيق استقلال القضاء المصرى ، وبالتالي تحرير الإنسان المصرى ، فقد تم تحقيق بعض المشروعات الاقتصادية مما ترتب عليه آثار غير مباشرة في رفع مستوى المعيشة في مصر كمشروعات الرى فأنشئت قناطر لمجى حمادى لضممان توفير الرى الصيفى للمنطقة الواقعة في الشمال من قنا ، وقناطر ديروط لرى الأراضى شمال مدينة أسيوط ، وقد تكلف المشروعات نحو ٤ مليون جنيه . ومن هذه المشروعات الهامة ، ذات النتائج الاجتماعية ، مشروع الحماية الجمركي للإنتاج المحلى ، وإنهاء الصناعات المحلية ، فضلا عن زيادة إيرادات الجمارك .

(٦٥) جمال سيد — المرجع السابق — ص ١٢٨ .

(٦٦) محاضر مجلس النواب — المجلد النهائي الثامنة — جلسة ٣٠ بتاريخ ١٧ / ٨ / ٤٢ — ص ١٣٧٧ .

(٦٧) تقرير لجنة الخارجية في الانقضاء غير المعادى — المجلد النهائي السادسة — نظر أحكام معاملة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى من ٢ إلى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ،

ص ١٥ و ٢١ .

(٦٨) محاضر مجلس النواب — المجلد النهائي الثامنة — جلسة ٢١ — بتاريخ ٤ / ٤ / ١٩٤٣ — ص ١٣٠ .

أما من الناحية النفسية : فقد صدرت قوانين إلغاء ضريبة الخفر ، وتقسيم الضرائب المتأخرة على الممولين ثم إلغاء قانون حماية الموظفين ، وإصدار قانون العفو الشامل فضلاً عن تنابع صدور القوانين العمالية وإنشاء بنوك التسليف الزراعى والعقارى والأخذ باتجاهات مجانية التعليم وتنفيذ مشروع المجموعات الصحية .

النتائج الاقتصادية للاميازات الأجنبية وتأثيراتها الاجتماعية : في تقرير لجنة الضرائب التى كونها مجلس النواب^(٦٩) برئاسة حبيب حنين المصرى جاء مايلى : كان النظام الذى تجرى عليه مصر في وضع ميزانيتها وفي تدبير مواردها نظاماً يخالف الوضع المقرر بالنسبة لميزانيات الدول الأخرى : فقد كانت تبدأ دائماً بتقدير إيراداتها لكى تحدد مصروفاتها على أساس هذه الإيرادات مع أن القاعدة السليمة تقضى بالبدء بتقدير حاجات الدولة وربط مصروفاتها بمراجعة مقدرتها واحتمالاتها ثم تقدير الإيرادات بما يغطى هذه المصروفات .

أما بعد إلغاء الاميازات فقد أمكن فرض بعض الضرائب الجديدة ، تحقيقاً للعدالة من جهة وزيادة لموارد الدولة من جهة أخرى . ومن هذه الضرائب : الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وكسب العمل ، وفرض رسوم الدمغة ، ورسم الأيلولة على التركات ، ورسم الأيلولة على التركات . وقد أدت هذه الضرائب إلى زيادة موارد الدولة المالية نحو ٤ مليون جنيه .

على أننا يجب ألا ننسى أن النضال المصرى منذ العشرينات كان قد وضع اللبنة الأولى للاستقلال الاقتصادى لمصر بإنشاء مشروع بنك مصر والذى تنامت زيادة عدد شركائه مما حقق للمصريين أملاً كبيراً أن يكون لهم بنك مصرى يعمل على إعلاء الاقتصاد المصرى وتطويره . وقد كان ، ذلك أن هذا المشروع الوطنى الكبير كان خطوة على الطريق إلى التخلص نهائياً من تسلط رأس المال الأجنبى . أما تدعيمه فقد جاء على عدة مراحل :

الأولى : عقب إلغاء التعريف الجمركية في ٢٧/٢/١٩٣٠ وهو المشروع الذى كان من نتائجه زيادة إيرادات الحكومة من ١١ مليون سنة ٢٨/٢٧ إلى ١٨ مليون مما أتاح الفرصة للمصنوعات المصرية أن تأخذ مكانها في السوق مما يعتبر حدثاً هاماً في تدعيم الاقتصاد المصرى وتطوير الصناعة المصرية ثم زيادة الاهتمام بالتعليم الصناعى .

الثانية : عقب قيام وانهاء الحرب العالمية الثانية حين اضطرت الصناعة المصرية إلى الاكتفاء الذاتى . على أن زيادة قوة الاقتصاد المصرى بعد الحرب أدى بالتبعية إلى زيادة قوة الرأسمالية المصرية مما أكد من تطلعها إلى السيطرة السياسية وإن كان قد اقترن بنمو دور العمال السياسى حتى كان اتحادهم مع الطلاب سنة ١٩٤٦ على عهد وزارة إسماعيل صدقى وعقدهم مؤتمرهم التاريخى في فبراير من هذه السنة .

كذلك كان للتغيرات العمالية تأثيرها من حيث تصاعد الاهتمام بالنواحي الإنسانية عامة ، خاصة بعد إعلان قرارات ويلسون سنة ١٩١٨ . وكان أن صدر قانون العمل الدولى سنة ١٩٣٠ ويتضمن النص على القضاء على السخرة بواسطة الاتفاقية رقم ٢٩ الخاصة بإلغاء السخرة والعمل الإجبارى بل ودخل في هذا القانون إعلان حرية تكوين النقابات وحق التنظيم النقابى بالنسبة لعمال الزراعة . فلما كانت سنة ١٩٤٨ أُنْصَح إعلان حقوق الإنسان بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة من ثلاثين مادة والذى تنص المادة السادسة والعشرون منه على أهمية التعليم الإلزامى .

(٦٩) الربع السابق - ص ٢١٦٧ .

كذلك صدر مشروع الضمان الاجتماعي سنة ١٩٥١ ومشروع آخر مشابه هو مشروع رعاية الأحداث المشردين وقد وضعته لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس النواب^(٧٠) التي عدلت القانون الصادر سنة ١٩٠٨ ورفعت سن الحدث إلى ١٨ بدلاً من ١٦ سنة ومنعت حجزه بالقسم وشرعت إمكانية تسايحه إلى مؤتمن بحكم القاضي .

ثالثاً : الرأسمالية الأجنبية : وفقاً لإحصاء سنة ١٩٢٧ بلغ عدد الأجانب في مصر ١٩٨,٢٦٢ أغلبهم من قاع مجتمعاتهم الأوروبية ، ووفقاً لإحصاء سنة ١٩٣٣ بلغ عدد الشركات المساهمة ٢٥٠ منها ٣٨ أجنبية ، ١٢ مصرية ، ٢٠٠ شركة مصرية لكن رؤوس أموالها أجنبية . ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى سيطرة الأجانب على عصب الاقتصاد المصري خاصة إذا عرفنا عن انتشارهم في الريف المصري وتوسعهم في امتلاك الأرض .

في سنة ١٩٢٤ كانت ثمة إشارة مبكرة إلى مدى سيطرة الرأسمالية الأجنبية وذلك في أول مجلس للنواب^(٧١) حين تكلم النائب حسين نافع عن خطورة حالة العمال وأن عدم النظر في أعمالهم يعد تقصيراً خطيراً وانضم إليه زميله شفيق منصور قائلاً إنه ليس في مصر للعمال أي تشريع يحمي مصالحهم بينما الشركات الأجنبية تتمتع بكامل السلطة بإملاء شروطها عليهم فيجب أن تبحث اللجنة المقترح تكوينها في وضع المشروعات الخاصة بهم والبحث في تحسين أحوالهم . لكن الظروف السياسية حالت دون تنفيذ ذلك بل إن ارتفاع رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية من ١٥ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ٢٣ مليون سنة ١٩٤٥ كان عاملاً قوياً في زيادة أواصر التحالف بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية مما أدى إلى ثبوت ارتفاع الأسعار وعدم إنشاء أية صناعات ثقيلة .^(٧٢)

خلاصة : لعل هذا البحث أن يكون قد كشف عن حركة المجتمع المصري خلال هذه الحقبة وذلك من واقع محاضر جلسات البرلمان وتفاعل كلمات النواب وتقارير لجانهم والتشريعات التي انتهوا إليها مع متطلبات الشعب لكن كما يبدو أن هذا التفاعل كان أميل إلى أن يكون سالباً .

لقد سيطرت نظرية التدرج لا الحسم ، وسادت المصلحة دون المبدأ على كافة نواحي الحياة المصرية وليس على الجانب الاجتماعي فقط :

ففي المشكلة السياسية : ليقب الاحتلال وانتلاف شره ، وتندرج في التخلص منه ولتقم الأحزاب والبرلمان والدستور لكن كمنحة من الملك بطلقها ويحبها كيفما شاء ومتى شاء .

في المشكلة الاجتماعية : ليقب الطبقة وليقب النظام الاجتماعي القائم عليها ولكن لا بأس من تقديم أنصاف الحلول لبعض المشاكل : حذف جزء من الدين ، تخفيف بعض الضرائب ، أما بالنسبة للنمط العام فلا تغير : يزداد الغنى غنى ورفاهية ويزداد الفقير فقراً وبتشريع مجالس التشريع والتقنين أى أن برلمان مصر وأغلب حكومات مصر كانت تقنن للفقير والحرمان والأمية .

في المشاكل الاقتصادية : لتتشيء بتوك التسليف الزراعي لتخفيف الأزمة الواقعة على المزارعين لكن المستفيد الحقيقي منها هو كبار الملاك ، ولتقم بنك مصر في العشرينات ، لكن ليات الإنجليز في أواخر الأربعينات وقد شعروا أن إنتاجنا النسيجي قد فاق إنتاجهم فيضعوا مؤسس البنك بين شقي الرحى ، وعن طريق رئيس وزراء مصري يخبرونه : إما رحله

(٧٠) محضر مجلس النواب - المدة النهائية الثامنة - جلسة ١٩ جاريخ ٢٨/٢/١٩ من ٨٨٠ ص ٩٤٣ .

(٧١) المدة النهائية الأولى - جلسة ٤ - جاريخ ٢٤/١١/٢٢ - ص ٣١ .

(٧٢) محمد أبس - المرجع السابق - ص ١٦٤ .

أو إعلان الإفلاس ، ويظهر المجتمع المصرى بقانون للضمان الاجتماعى أما الضرائب التصاعدية فلا ، وتتنامى ألدنة الخاصة الملكية فالملك هو قمة أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة وأما أصحاب الجلايلب الزرقاء من فلاحين وعمال فمن حرمان إلى اضطراب لبيع أرضهم إلى هجر لقراهم يأكلهم الجوع ويظلمهم العطش وتفتك بكل منهم ثلاثة أمراض على الأقل ، وأخيراً لنقم المصانع والشركات لكن رأس المال أجنبى وشباب مصر في بطالة .

وأخيراً تأتى المشكلة التعليمية : فمن سياسة التدرج إلى نتيجة الفشل في وضع سياسة تعليمية واضحة المعالم . أما حركة التعليم فالشهادة هدفها ، وإذن فلنعمم المكاتب الأولية بالجمان لكن ما على ذلك من مراحل فلنفرض عليها أعلى المصروفات ، ولنوضع عليها ، بالنسبة للفقراء المتفوقين ، أقصى الشروط ولكن الأعداد بحيث لا تتعدى الحجم المطلوب من المتعلمين — الندرة للتعليم العالى لأن الاحتلال كفىل بالمناصب القيادية ، والقللة للتعليم المتوسط الذى يمد الدولة بالموظفين ، وأخيراً الأغلبية للأمية أو الكتاتيب والمدارس الأولية سيراً على ذات النموذج الذى عاشه آباؤهم .

لقد سارت السياسة التعليمية متسقة تماماً مع السياسة العامة للاحتلال البريطانى وهذه معالمها :

- تحقيق أقصى درجات الاستغلال الاقتصادى بجعل أهداف التعليم جزئية محدودة لا تنمى الشخصية ولا ترفى روح التطلع أو الحرية .
- مسح الشخصية المصرية .
- منع نشر التعليم أو الارتقاء به .
- تحديد أعداد المقبولين : بواسطة الكشف الطبى ، اختبارات القبول ، بالمصروفات الباهظة .
- وقد حققت هذه السياسة النتائج الآتية :
- الإبقاء على أمية الشعب المصرى .
- التأكيد على طبقة التعليم .
- إحداث انفصام ثقافى واجتماعى بين المصريين مما أسفر عن تيه الهوية المصرية وإزدواجية كل عناصرها ومقوماتها .
- الهدف الأساسى من التعليم إعداد موظفين ومن ثم أصبحت الشهادة هي الهدف .
- منع تطوير التعليم الصناعى والتعليم العالى .
- تعطيل أي عامل من عوامل النهوض بالمعلم أو باستقرار البنية التعليمية لكى تنجب تماماً معالم أية سياسة موحدة للتعليم في مصر .

خاتمة :

ومع ذلك ظل التعليم هو وعاء النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى . وسط هذا الظلام الدامس ، والذى لم يبدأ فقط منذ سنة ١٨٨٢ وإنما يمتد عميقاً طويلاً إلى ما قبل ذلك بقرون ، قامت الحركات الشعبية التى أثبت الشعب بها وخاصة الطبقة المتوسطة وجوده ، فأسست الجامعة ، وتحطمت سلاسل البرلمان أمام الطغاة ، وصدرت قوانين العمال ، وزحفت مواكب عريجي الجامعة ، ونمت في أحشاء مصر ، مع الوقت ، بلور الثورة ضد الظلم ، ومع الكلمة الجريئة التى كثيراً ما صودرت ، والقرار الحاسم الذى يسببه تسقط الوزارة ، كما في قانون المسئولية الوزارية أو قانون الاجتماعات ، ومن داخل البرلمان ، حيث ترتفع أصوات ضد السخرة والأمية وأوتوقراطية الحاكم ، والتهاين الشاسع في الدخول ، وسط هذا كله تتابع الأجيال المسيرة لتكتب تاريخها الحديث والمعاصر لعله يصبح صوتاً جديداً واعياً وداعياً إلى التغيير لكى تعيش مصر . مصر التى كانت ومصر التى ستكون .

المناقشة

(١) أ. حسن حافظ :

قال د. نسيم في بحثه إن لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣ تكونت أساساً من الارستقراطيين ! وأنا أرى أن هناك فرقاً بين الارستقراطيين وبين أصحاب المصلحة ، فنحن لا نستطيع الإدعاء بأن عبد العزيز فهمى أو الشيخ نجيب ود . عبد الحميد بدوى — وكل هؤلاء كانوا في اللجنة — كانوا من الإرسطراطية وإلا كان كل من تعلم قد أصبح أرستقراطياً .

ويقول د. نسيم إن مجلس الشيوخ أصدر تشريعات استثنائية أضرت بمصالح الشعب ! وكنت أريده أن يوضح لنا ما هي هذه التشريعات ؟

(٢) د. محمود معزى :

من أبحاث منيج البحث أن من يتقدم بدراسة عن فحوى محاضر جلسات البرلمان يجب أن يبين تكوين هذا البرلمان ؟ وماذا حدث في العملية الانتخابية لكل برلمان ؟ .

إلى جانب أننا نقصر أعمال البرلمان على أنها أعمال مجلس النواب فقط ونهمل أو نتجاهل مجلس الشيوخ . هذا رغم أن مجلس الشيوخ كان موجوداً في الفترة من ١٩٢٤ ثم توقف عام ١٩٢٨ ، وأعيد انتخاب مجلس جديد عام ١٩٣٠ وكانت مدته عشرة أعوام . وكان آخر جلسات مجلس الشيوخ مقررماً لما أن تعقد في ٢٥ نوفمبر عام ١٩٥٢ إلا أنه قد صدر قرار بفض الحياة النيابية نهائياً في أبريل ١٩٥٢ أي قبل قيام الثورة . من ناحية أخرى كان هناك عشرة مجالس للنواب ولم يُكمل أى مجلس مدته الكاملة باستثناء برلمان أحمد ماهر ١٩٤٤ — ١٩٤٩ .

ود. نسيم قد رسم صورة لمصر قبل الثورة فبدت مظلمة حالكة السواد ! ولو كان هذا صحيحاً لما أنتج المجتمع المصرى ثورة ١٩٥٢ . مصر ظلت دائماً تبدع وكانت هناك أشياء جديدة بأن تذكر بدلاً من تصوير ما قبل الثورة على أنه ظلام في ظلام .

كما أن د. نسيم قال « تأجيل الدستور » .. والدستور لا يؤجل ولكن يوقف العمل به ، وقال أيضاً أن « سعيد » قال « إن الأمة الجاهلة أسلس قيادة من الأمة المتعلمة » .. والصحيح أن قائل هذه العبارة هو الخديو عباس . وأود هنا أن انتزح الفرصة لأقول إن عباس الأول بن طوسون في أمس الحاجة إلى إعادة تقويم تاريخى لأن كل ما قبل عن هذا الرجل كان بسبب عناده مع الاحتلال ومعظم الكتابات عنه كتابات أجنبية .

وبالنسبة لمسألة الأرستقراطيين في البرلمان فهذا لفظ فضفاض . فهناك عناصر من القاع دخلت البرلمان وعناصر من القمة ساهمت في البناء الاشتراكي مثل إبراهيم شكرى .

أما ملاحظاتي على ورقة أ. حزة وهي فهي :

أولاً : ماذا كانت تعنى « بالنخبة » وماذا تقصد « بالصفوة » ؟ وهل هناك نخبة في المجتمع غير النخبة البرلمانية ؟

ثانياً : قالت الباحثة إن النظام الاجتماعي هو النظام الطبقي .. وهذا ليس صحيحاً في الواقع إلى حد ما .. لأن هناك فرقاً بين النظام الاجتماعي والنظام الطبقي . وعندما تحدثت عن الأوضاع البرلمانية فقد ركزت من جانبها على الفترة من ١٩٥٠ وهي فترة برلمان الوفد الأخير ، وكما نتمنى أن نذكر لنا أوضاع أول مجلس نيابى وهو المجلس الوحيد الذى تمت انتخاباته بدون تزوير إذا استثنينا مجلس الشعب في دورة ١٩٧٦ في عهد وزارة ممدوح سالم .

ثالثاً : كما نتمنى أن نحدد دور الصفوة ليس في مجلس النواب فقط ولكن في مجلس الشيوخ أيضاً ، فقد كانت هناك أصوات مثل « محمد خطاب » وغيره وقد أعطى هؤلاء الكثير للتقدم الاجتماعي ولتطور الإنسان المصرى .

(١٢) أ . نبيل عبد الفتاح :

«نأولة الزميلة عزرة وهى تتجاوز النهج الغالب فى دراسات القانون الدستورى للبرلمان والنهى لا تقبل أكثر من الشرح على المتون واستخدام المنهج الوطنى والبرلمانى .. ولكن كما نود لو أن الزميلة قد تعرضت للمذكرات المقدمة من النواب أو من السلطة التنفيذية ، ذلك لأن الدراسات المحدودة التى تمت عن البرلمان لا تظهر الصفوة البرلمانية من خلال منهجية تحليلية إنما من خلال المنهج الوصفى دون إبراز أيدىولوجية تفاعل بين الانتهاء الاجتماعى وعملية صناعة « القاعدة التشريعية » . فالسياسة التشريعية فى كل حقبة تاريخية تبرز مجموعة من المصالح الاجتماعية .

كذلك فإن الزميلة تعاملت مع الصفوة على أنها كيان متجانس غير محدد القسمات ، ولكن من المهم دراسة المجموعات الصفوية المحركة لأداء البرلمان وسياساته خلال المرحلة موضوع الدراسة .

وبالنسبة لما قاله د . سليمان نسيم واستخدامه لمنهج « تحليل المضمون » ، فهذا المنهج فى أزمة حالياً ، ومن ثم فالمعتمد من الدراسات التى تراكت فى كافة فروع العلم الاجتماعى فى مصر واستخدمت هذا المنهج على نحو وصلى لم تستطع أن تضيق للعملية التراكمية للعلم فى بلادنا . هذا المنهج يتم نقله إلى مصر فى لحظة أزمتته بينما الغرب يتحدث اليوم عن شىء اسمه « البنيوية » .

ود . سليمان يستخدم وثائق البرلمان باعتبارها نماذج للحياة الاجتماعية . وأعتقد أنه قد جانب الصواب ، لأنه ليس كل من يدخل البرلمان يعكس بصفة عامة مآرا السياسة والاجتماع فى حقبة دراسية ما .

وأيضاً حينما يقول إن البرلمان يعكس الصفوة الحقيقية للشعب .. فهو بذلك يتحدث عن رؤية أحادية لأنه فى أى صفوة نسأل دائماً ما هى أسباب نموها ؟ هل كانت بالفعل تعكس الخريطة السياسية لمرحلة الدراسة أم لا ؟

أعتقد إن هذا يتطوّر على غموض فى استخدام مصطلح الصفوة السياسية . أيضاً أسأله هل كانت مسألة صلاحية التشريع أو النقص فيه هى السبب فى المشاكل الاجتماعية (كما نظر إليه مريت هالى ويومى مذكور) ؟ إن المسألة الحقيقية هى ما وراء التشريع من مصالح وانتهاكات وثقافات أيضاً . وكذلك لم يظهر فى العرض وظيفة للمضابط العامة فى التاريخ أو التحليل الاجتماعى . فما يُثار حول المضابط فقط هو ما تبينه الأيدىولوجية السائدة والمضابط قد تعطينا الوصف الظاهرى للمضابط السائد ولكن لا تكشف لنا عن المضمّر فى هذا الخطاب .

نحن لا نستطيع أن نقول بشكل مطلق إن هناك خطاباً سياسياً سائلاً فقط . فحتى فى البرلمان كانت هناك خطابات عديدة فى هذه المرحلة التاريخية الحسنة تصارع وتتفاعل . ولم يظهر لنا العرض الدقيق والقسمات المختلفة والنهى كانت تميز الجماعات والقوى السياسية فى البرلمان وانعكاس ذلك على القوانين التى أصدرت مثل القانون الخاص بالتعليم والذي أعده حزب الوفد كمحاولة للإصلاح فى إطار الحفاظ على النظام السياسى .

(٤) د . ولیم سليمان :

هذه الندوة قد وجهت النظر إلى المضابط البرلمانية كمصدر من مصادر التاريخ . إن معظم أسئلة التاريخ لا يعرفون إلى أى حد استخدمت هذه المضابط لكن تكون مصدراً من مصادر التاريخ للحياة فى مصر .

إن النظام البرلمانى المصرى كان مجالاً منذ مرحلته البدائية من أيام إسماعيل — للحياة الوطنية الحقيقية . فالواجهة التى حدثت فى مجلس شورى النواب ما بين المصريين وعظمهم وما بين القوى المالية والسياسية قد اضطرت إسماعيل للتنازل عن سلطاته وإعطاء المجلس سلطات حقيقية فى حكم البلاد . وما كاد عهد إسماعيل ينتهى إلا وكان هناك دستور وكذلك تُوّدت سلطة الحاكم وأصبح مجلس شورى النواب مجلساً للنواب وله سلطات ملزمة . ومن المواقف المشهودة لهذا المجلس أنه رفض فض البرلمان قبل إعلان رفض النواب لمسألة إعلان إفلاس مصر .

ولذلك اضطر الإنجليز لاحتلال مصر للقضاء على كل هذا . ولكي تبين أهمية ما كان يحدث نشير إلى تقرير « يلفري » عن القوانين النظامية التي طبقت بعد ذلك وكذلك التعديل الذي أجراه « كتشتر » .. كانت كل تلك الإجراءات هدفها ضرب التجربة البرلمانية في مصر والرجوع عن المكاسب كافة التي تم تحقيقها في عصر إسماعيل .

وقد شهدنا لأول مرة دخول مبدأ التعمين في البرلمان وتقلص دوره إلى مجرد مجلس استشاري مرة أخرى . وقد تبع « الرافعي » هذه المراحل .

وأعطى مثالا على أهمية المضابط :

أثناء مناقشة القانون المدني الجديد عام ١٩٤٨ ، والقانون المدني بصفة عامة عبارة عن مناقشات بالغة التخصص لا ترتبط بالصياغة القانونية وحسب ولكنها مصدر غصب جذاً لدراسة التاريخ الاجتماعي ، نرى للمشروع الذي تقدم به الدكتور السنهوري رئيس اللجنة . وهذا المشروع معروف باسم مشروع « التقيح » للقانون المدني والذي كان القانونيون يصعد دراسته بمناسبة إلغاء المحاكم المختلطة وبدء عمل المحاكم الوطنية . وكانت هناك مناقشات ثرية أيضاً حول للمشروع الذي تقدم به المستشار حسن المصطفى في نفس الشأن ، إلى جانب المناقشات التي جرت حول قوانين أخرى كمناقشة مشروع قانون « الغبن » وغيره .

(٥) د . محمد الجوادى :

أولاً : أعتقد أن اتحاد الصناعات يختلف عن اتحاد العمال أو الطلبة .

ثانياً : في دراسة تاريخ البرلمان المصري تركز الاهتمام بنسبة مائة في المائة على الجانب التشريعي ودور البرلمان من حيث كونه مختصاً بالتشريع . ولم تعرض الدراسات للدور العظيم للبرلمان أو حتى لأحد البرلمانات بعد حرب ١٩٤٨ في قضية الأسلحة الفاسدة مثلاً ، والمعروف أن دور البرلمان في إثارة هذه القضية كان دوراً كبيراً وهو الذي مهد الطريق لصعود نوار يوليو .

من ناحية أخرى أعتقد أن البرلمان كان يتكون من جناحين وفي بعض الأحيان أكثر من جناحين . وكذلك فإن البرلمان دوراً رافياً . ثم ما أشارت إليه الدراسة من عبارات منقولة عن كتاب د . مذكور ومرتب غالى مثل لفظ « المصلحة » ، وهذا اللفظ يعمل معنى الامتزاج . ولكن لا تنسى مثلاً أن هناك ما يسمى « بالبرلمانية » و « النفعيون » ، وهذه اتجاهات عظيمة جداً وقد لا يحدث التطور من خلال الملعب وإنما يحدث من خلال أناس يخوضون الخوض فيأبى الخبر على أيديهم .

ثالثاً : سؤال حول هل لبراز البرلمان زعامات سياسية .. وهل كانت زعامات كاذبة أم حقيقية ؟ والأستاذ حسن حافظ نفسه من الزعامات السياسية التي أفرزها البرلمان .

النقطة الأخيرة .. هل أثرت نوعية الانتخابات — إنما كانت مباشرة أم غير مباشرة — على نوعية القرارات أو التشريعات التي أخرجها البرلمان ؟ وأذكركم بالأزمة التي حدثت لصديق باشا نفسه عام ١٩٣٣ حتى اضطرت له للاستقالة من البرلمان الذي جاء هو بكل أعضائه . ثم ما هي الإنجازات التي حققها البرلمان في التاريخ الاجتماعي المصري ، وما هو دور زعماء العصر في ذلك ؟ هناك أربعة زعماء محددين ساهموا في تشكيل حركة البرلمان المصري وهم « زيور باشا » في البرلمان الذي أعقب حادث السرشار ، ثم « حسين سرى » في البرلمان الذي عُقد في عام ١٩٤٩ — لدرجة أن للملك قال له لقد أتيت أنت برلمان الوفد فعمال لتعامل معه — وقد أصبح حسين سرى رئيساً للبرلمان عام ١٩٥٠ .

ثم « محمد محمود » و « صديق باشا » . وهؤلاء الزعماء الأربعة والأفكار التي كانت تسيطر عليهم ، مثل سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه عند زيور باشا ، هذه المجموعة تمكنا من دراسة البرلمان في إطار الحركة التاريخية .

ولي سؤال آخر .. ما هو دور الفهم الشعبي لدور البرلمان الذي كنا نراه تقطعات هامتان هما التمثيل الإقليمي والسياسة القومية ؟ فهل درسنا هذه المسألة جيداً ؟ هل أثر هذا الاتجاه أو هذه الفكرة عن دور البرلمان في المناقشات التي تحدث عنها د . سليمان نسيم

في عرضه ؟ وهل كان لذلك تأثير في الانتابات الطبقية كما وجدتها الأستاذة عزة وهي في دراستها ، وخصوصاً أنها نبت إلى التوزيع النسبي لانتابات النخبة البرلمانية بين الريف والمدينة ؟ وهل كان لذلك التوزيع تأثير على مساحة السياسات القومية ؟

رد أ . عزة وهي على التعليقات :

الحقيقة أن ما قاله د . محمد الجوادى بصدد ورقة البحث التي قلمتها صحيح ولكن هذا يستلزم أن يكون موضوع الدراسة مختلفاً . أي أن يكون بحثاً متخصصاً في دراسة التراث البرلماني . ومن البديهيات المعروفة أن أول مقتضيات البحث العلمي هو تحديد المشكلة والبحث فيها بعمق ، وبالتالي لم أكن معنية بتتبع كل هذه الأمور التي أثارها رغم اعتراض بأهميتها . فقد كنت مُلزَمة بموضوع محدد ولن أُم في هذا العرض للوجز بكل النتائج التي توصلت إليها . وقد أشار د . محمد الجوادى إلى نقطة في البحث حول تمثيل السعديين في المجلس ، ويبدو أنه لم يفهمني جيداً . فما كنت أقصده أن هناك مقولة تقول إن السعديين كانوا أكثر تمثيلاً لمصالح الرأسمالية ، بينما البحث أو للممار الذي اعتمدت عليه في تحديد نوعية الأعضاء في داخل البرلمان أثبت أن هذا غير صحيح أو على الأقل غير دقيق لأن من بين ممثلي الحزب السعدي داخل البرلمان كان هناك عدد من الملتصقين إلى الرأسمالية الصناعية لكن في نفس الوقت كان هذا العدد محدوداً بالمقاييس لممثلي الرأسمالية الصناعية من حزب الوفد .

بالنسبة للملاحظة الخاصة إلى أي حد يمكن الاعتماد على مضايح البرلمان وحلها كمصدر ... ينبغي أنه لا يمكن الاعتماد على المضايح وحلها . وعندما يتم عرض أي مشروع قانون أو اقتراح لا يمكن أن يُكتفى بما هو موجود في المضايح لأن هناك أيضاً مناقشات للبرلمان ، وللأسف فإن المضايح لا تحتوي إلا على التقرير الذي اتفق عليه . أما المناقشات الخاصة باللجنة تظل في أمانة اللجنة وغير متاحة .

كذلك يمكن الاعتماد على انعكاسات مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان فيما تكتبه الصحافة في هذا الشأن وتعتبر من خلاله عن قوة لم تتح لها فرصة التمثيل في البرلمان .

أما عن سؤال لماذا اقتصر البحث على مثال برلمان ١٩٥٠ ، ففي الحقيقة إنني لم أتعهد على مجلس النواب فقط لأن الدراسة تشمل مجلسي النواب والشيوخ . وما كان يعني هو أن هؤلاء النواب الذين وصلوا لعضوية البرلمان كان القانون يشترط عليهم وضعاً مالياً معيناً ويص على دفع تأمين معين وأن يكون للمرشح دخل معين .. وهكذا . هؤلاء كيف يمكنني بطريقة عملية أن أحدد نوعيتهم ؟ مع الأسف حينما كنت أقوم بعمل هذه الدراسة لم أتعز على بيانات واضحة عن الأعضاء من داخل البرلمان نفسه وبالتالي كان من الضروري أن أحدد المعايير التي يمكن على أساسها معرفة الفئة التي ينتمي إليها . هذا الشخص وقد لجأت إلى معايير ربما تكون غير دقيقة إلى الحد الأقصى ولكن هذا هو القدر المتاح .

وفي الختام أود أن أوضح لكم أنني قد ذهبت إلى وزارة الداخلية لأسألم عن بيانات الأعضاء في الفترة القريبة من برلمان ١٩٥٠ فاندحشوا وقالوا لي « إذا كانت بيانات الأعضاء في انتخابات السبعينات غير موجودة فكيف نجد بيانات منذ الخمسينات ؟ »

رد د . سليمان نسيم على التعليقات :

عندما تحدثت عن منهج البحث والمضايح البرلمانية وشروط العرض وغيرها .. كل هذا عرضه في الحقيقة في أصول هذا البحث وهي رسالة بعنوان « موقف أجهزة التشريع والرأي من قضايا التعليم في الفترة قبل يوليو ١٩٥٢ » . وأضيف أن للملاحظات التي تركزت حول شروط الانتخاب ونوعية النائب في البرلمان وغير ذلك ، كلها أمور لا تدخل في الموضوع الذي ناقشته ، فأنا أتحدث في موضوع مضايح الجلسات كمصدر لكتابة تاريخنا الاجتماعي وكان لابد لي من تحديد العمل في هذا الإطار . أما التوسع فموجود في الرسالة وقد تم طبع جزء منها بعنوان « صياغة التعليم المصري الحديث » .

وبالنسبة للسؤال : هل كان مجلسا البرلمان انعكاساً للوضع الاجتماعي ؟ .. أجيب من خلال الاستشهاد بكلام الدكتور محمد أنيس في كتابه « الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو » عن طبقة كبار الرأسماليين والإقطاعيين التي كانت موجودة في مجلس الشيوخ .

وعندما أقول إن هناك انتظاباً للعبورة الاجتاجية في مصر على البرلمان ، هنا لا أخرج عن الواقع . ثم إن القرارات التي وصلت إلينا أو القوانين كانت معلقة ، وإلا فلماذا استمرت هذه القوانين حتى اليوم ؟ من المؤكد أن هناك أسبابا اجتاجية وسياسية وراء هذا الاستمرار .

د . محمود متولى يقول إننى قلت إن عهد ما قبل الثورة كان ظلاماً في ظلام ! فما قوله في أن ٨٠٪ من المصريين لم يكونوا يملكون الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية ؟

وعندما يأتي أحد الإخوة ويقول .. هل الدراسات البرلمانية فقط هي مصدر التاريخ الاجتاجي ؟ بالطبع لا فهناك الصحف والمؤسسات الاجتاجية . ولكن في هذا البحث كنت أركز على البرلمان .

تعقيب للأستاذ حسن حافظ :

أود أن أضع « النقط فوق الحروف » في بعض الأمور التي جرت اليوم :

أولاً : هناك من يحتفلون أن مجلس الشعب سلطة قرار !! والحقيقة أن مجلس الشعب ليس له سلطة إصدار القرارات وهذا من واقع الدستور مادة ٨٦ (يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة ويمارس دور الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية على النحو المبين بالدستور) يتولى مجلس الشعب إذن سلطة التشريع بالمشاركة مع رئيس الدولة ، ومجلس الشعب لا يستطيع تعديل السياسة العامة ، وكل ما يستطيعه أن يقول « لا » أو « نعم » لحطة الحكومة وقوانينها .. وهذا جارئ العمل به في أغلب برلمانات العالم .

ثانياً : في الماضي كان للمجلس حتى طرح الثقة في الحكومة .. أما اليوم فلا يستطيع أحد طرح الثقة بالوزير أو رئيس الوزراء ، وإنما يطلب رئيس الجمهورية من الشعب الاستفتاء على إقالة الحكومة وحل مجلس الشعب فإذا وافق نُحِلَّ الوزارة مع حل مجلس الشعب أو العكس صحيح .

ثالثاً : في تعريف بعض المصطلحات : الدورة البرلمانية هي التي تبدأ عقب الانتخابات وتستمر — طبقاً للمادة ١٠٢ من الدستور — لمدة سبعة أشهر على الأقل ، أما الفصل التشريعي فمدته خمس سنوات ، والهيئة البرلمانية أو الهيئة النيابية هي مجموعة أعضاء مجلس الشعب .

سابعاً

كتابة تاريخ الزعامات السياسية

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى :

أ — الورقة المكتوبة

« حول تقويم زعامات مصر فيما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ »

ب — المرض الشفوى

(٢) المناقشة .

(٣) د . أحمد عبد الله :

« تقديم حوار د . عبد العظيم رمضان و د . عبد الحالى لاشين

حول تقويم دور الزعيم سعد زغلول

(٤) د . عبد العظيم رمضان :

الرد الشفوى على د . عبد الحالى لاشين .

حول تقويم زعامات مصر فيما بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

لا يجب على كاتب السيرة أن يتصدى لهذه المهمة الشاقة إذا ما افتتن بموضوعه افتتاناً لا مبرر له أو إذا اشتغل في معاداته .
فخلال تجارتي ... وجدت بلا استثناء أنني مرتت بعدة مراحل من أساليب التفكير قبل أن أتوصل إلى حكم متوازن حول
موضوعي ، فالسيرة الحققة ليست مجرد تسجيل حياة شخص ما ، بل هي صورة حية لا تم إلا إذا استندت إلى الفهم
والتعاطف . ولا أعنى بذلك اللدغ الذي يستوى في خطورة قصوره مع الموقف المعادي الذي لابد أن يفضى إلى طمس
مشابهة للحقائق .

Robert Rhodes James, Anthony Eden
(Weidenfeld and Nicolson, London, 1986) P. XII

لعل كتابة السير ، وبخاصة سير الزعماء ، من أصعب المباحث التاريخية ، لأنها — بالإضافة إلى أنها تستلزم تمكن الكاتب
في عدة مجالات ترتبط بهذا النوع من الدراسة — تتضمن أحكاماً ذاتية تلعب دورها في عملية التقويم بحسب ميول الكاتب
وارتباطاته ونظراته إلى الأحداث والأشخاص . وقد ارتبط تقويم الزعامات المصرية إلى حد كبير بتطور الحركة الوطنية المصرية
وانتصاراتها ونكساتها وبتشاطات الأحزاب والجماعات العاملة على الساحة السياسية وبالأمية السياسية لدى قسط كبير من
الجمامير المصرية ، مما جعل كثيراً من الأحكام مرتبطة بالنزعات العاطفية لا بالأحكام العقلانية . فسحر الشخصية وجاذبيتها ،
وهو السحر الذي لا شك له تأثيره في الحياة الاجتماعية والسياسية في كل زمان ومكان ، كان له أثره في تقويم أعمال
الزعماء سواء من جانب مريحيهم أم من جانب خصومهم . وهكذا التقد كثير مما كتب عن زعمائنا النظرة النقدية المتوازنة
وانتصف بالانحياز أو بالتعامل بحسب العلاقات الشخصية والظروف السياسية التي كثر تقلبها ما بين مد وجزر . وضعاف
النفوس يظهرون بكثرة إذا ما أقبلت الدنيا على هذا الزعيم أو ذاك ويفرون منه فرار السليم من الأجرب إذا ما ابتعد عن
مقعد الحكم ... وما أكثر ضعاف النفوس في تاريخنا الحديث والمعاصر !

وزعامات مصر في فترة ما بين الثورتين تفوق الحصر : فهناك سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وعلي وأحمد
ماهر وعمود فهمي النقراشي وعنلي يكن وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقي ومحمد عمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي
السيد وحسن البنا وأحمد حسين وكثيرون غيرهم . وقد سلطت الأضواء على بعض هذه الزعامات التي شاعت النزول
إلى الجمامير لتسخيرها لخدمة أهداف ضيقة في زحام الدماجوجية والسعي وراء اللعب على حواطفها . لهذا كانت الخطابة
والثقل من أهم مقومات النشاط السياسي — وحيداً لو كان هذا السياسي أو ذاك من القادرين على الارتجال والإمساك
بناصية البلاغة والمحسنات اللفظية . وليس من باب الصدفة الأمر كذلك أن يحرز المحامون قصب السبق في هذا المضمار .

وفي زحام الحزبية التي تفتى رجالها بفضائل الاستقلال والوطنية ولعبوا بحواطف الجمامير وسعوا إلى الوصول إلى الحكم
بأية وسيلة كان من السهل كهل الاتهامات للخصوم وتشويه سمعتهم دون رادع من أخلاق أو ضمير . وأخذ بعض الكتاب
بعد ذلك بهذه الاتهامات وتحاملوا على من تحمروا الحقيقة واتهموهم بالخيانة والعمالة ، وحجبوا الحقائق عن الأجيال بحجة

عدم التشكيك في زعاماتها والحرص على عدم زعزعة إيمان الشعب بحقوقه الوطنية التي ربطت ربطاً جذرياً بهذه الزعامة أو تلك . بل لقد استحل بعض الكتاب تشويه التاريخ من قبيل أن الغاية تبرر الوسيلة وأن تنشئة الأجيال الصاعدة تستلزم خلق نماذج حية باعتبارها قدوة لهم ، وهكذا نجدهم يختارون أحداثاً بعينها وطمس ما عداها . ولم يدرك هؤلاء المغرضون أن الحقيقة العارية أدعى إلى خدمة الأهداف الوطنية من الزيف ... إذ الزعماء بشر بصيرون ويخطئون وليسوا ملائكة معصومين من الخطأ . والأجيال الصاعدة لابد أن تتكشف لها الحقائق بمرور الزمن وحينئذ تهتز ثقتها بكل شيء وهنا تكمن الخطورة .

ولا شك أن سعد زغلول هو أبرز زعماء مصر في فترة ما بين الثورتين . فقد استطاع أن يوحد المصريين تحت زعامته فأصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة في الحياة السياسية المصرية . وكان سعد أقرب من أقرانه إلى قلوب الجماهير : « فهو في طبيعته العملية وفصاحته اللقمة وفكاهته المرتجلة وعزمته الماضية وسماته المهيبة ومنزلته الرفيعة خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها »^(١) . وهكذا انجذب إليه عامة المصريين وأوساطهم وتأثروا بسحر شخصيته الكاريزمية مما جعله أقوى من استطاع أن يبرز ضمير المصريين والشرقيين في أعقاب الحرب العالمية الأولى . بل لقد امتد تأثيره إلى ما بعد وفاته : فتسابق زعماء حزبه (الوفد) إلى إقامة القنابل له وبناء مقبرة فرعونية لجثائه ، بل لقد ظلوا حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، وحتى اليوم ، يحتفلون بذكرى وفاته . وأكثر من هذا أن بعضهم بنوا بعض مجدهم على ارتباطهم به : فهذا « ابنه البكر » (مكرم عبيد) ، وذلك خليفته (مصطفى النحاس) وهكذا . ومنذ سنوات بعث حزب الوفد من مقبرة التاريخ متخذاً نفس الشعارات والمراسم السابقة للحزب دون اعتبار لظهور أجيال جديدة قد لا تهتم بالمجازاة الموقر بقدر ما تهتم بحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية . وللتدليل على ذلك نرى أن نعقد مقارنة بين كتاب عباس العقاد عن سعد وبين ما كتبه د . عبد العظيم رمضان في تقديمه للجزء الأول من مذكرات سعد التي جرى نشرها في أوائل هذا العام . فقد كتب العقاد سيرة سعد باعتباره صديقاً ومؤرخاً : « لأن الصديق لن يقول فيه ما ينكره المؤرخ والمؤرخ لن يقول فيه ما ينكره الصديق . ومن النقص في جلاء الحقيقة أن يكتب المؤرخ ترجمة لعظيم ثم لا يكون على مودة لذلك العظيم ، لأن الترجمة فهم حياة وفهم الحياة لا يتسق لك بغير عطف ومساجلة شعور . ولأن يكون الكاتب مؤرخاً وصديقاً خير للتاريخ نفسه من أن يكون مؤرخاً وكفى ولا سيما حين تستوى الحقيقة والمجاملة في ميزان الأعمال والصفات »^(٢) . وهكذا يتأثر العقاد بصداقته لسعد زغلول بالصورة التي تجعله يركب أحياناً مركب المبالغة بحيث يبرز بين جلال ثورة ١٩١٩ وبين سعد الذي لم يكن مفجراً بقدر ما كان رمزاً لها . بل إن العقاد يجعل من المترجم له تجسداً للشخصية المصرية : « فهو ابن زمانه في طفولته وصباه وفتوته وكهولته وهرمه — لم يولد قبل حينه ولم يولد بعده ... ولم تكن رسالته متقدمة ولا متأخرة عن الرسالة المطلوبة منه ، بل جاء كل عمل من أعماله بتقدير وتدبير ، يُخيل إلى من يراجع أنه منقول من برنامج مرسوم »^(٣) إلخ إلخ .

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فإنه ، بعد مضي نصف قرن على ما كتبه عباس العقاد عن سعد زغلول ، يندري^(٤) لرسالة علمية كتبها د . عبد الحائق لاشين عن سعد ودوره في السياسة المصرية فيتهم كاتبها بأنه « عرض موضوعه العلمية للتساؤل » وأنه « استخلم النصوص في توجيه الاتهامات لسعد زغلول وإدائته سياسياً ووطنياً » « وأنه جارى خصوم سعد

(١) عباس حمود العقاد : سعد زغلول — سيرة ونجدة (دار الفروق — بيروت — بدون تاريخ) ، ص ٥٠٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣ .

(٣) نفسه ، ص ٤٩ .

(٤) انظر تقديمه للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول (القاهرة ١٩٨٧) .

السياسيين — كل ذلك لا لشيء إلا لأن لاشين لم ينح منحى الملاحين ومن ينظرون إلى الأشياء باعتبارها إما أبيض أو أسود ، بل جاءت دراسته متوازنة : تنقد في مجال ما يراه المؤلف يستحق النقد ، وتثنى في مواضع الثناء . ولعل من يعتقدون أن مثل هذا تناول يتضمن نوعاً من التحامل يسعون إلى الاجتهاد التاريخي داخل أطره المعروفة . فحين ندرس سيرة شخص ما دراسة أكاديمية وموضوعية نحاول بقدر الإمكان أن نتجرد عن الحب والكراهة والانحياز ثم نمضي نقيم أعمال هذا الشخص في إطار عصره وفي نطاق الطبيعة البشرية التي تصيب وتخطيء متجنبيين الانسياق وراء عبادة البطولة التي تجعل الكاتب مسلوب الإرادة لا يرى من موضوعه إلا الجانب المشرق .

ومن الطبيعي أن تختلف نظرة من انبهروا بشخصية سعد زغلول وأدائه السياسي عن نظرة معاصريه من الساسة الذين لم يمشوا مع خطه السياسي وكان مستواهم الثقافي يعصمهم من الانزلاق إلى مستوى الانبهار والتقدس ويجعلهم أميل إلى معالجة الأمور بهدوء مشوب بالنقد . ومن هؤلاء عبد العزيز فهمي الذي شرح في « مذكراته » وجهات نظره عن سعد زغلول والأحداث المعاصرة ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المؤرخ — المحامي عبد الرحمن الرافعي الذي انتسب إلى الحزب الوطني (حزب مصطفى كامل ومحمد فريد) والسياسي — الأديب — المؤرخ الدكتور محمد حسين هيكل قطب حزب الأحرار الدستوريين الذي انشق عن الوفد . وإذا كان الرافعي قد ظل حتى آخر حياته وفياً لمبادئ الحزب الوطني وزعيمه مما شكل اتجاهه من الأحداث والأشخاص فإنه في مؤلفاته التي تناولت تاريخ مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى أواسط القرن العشرين التزم بالحفظ الوطني ولم يعمد الالتزام الضيق بانتهاه الحزبي بعكس ما هو شائع عنه ، بل إنه سجل الإيجابيات إذا ما وجدت تسجيله للسلبات حسب رؤيته الخاصة . ولقد شبه المؤرخ بالقاضي الذي يفصل في القضايا التاريخية التي يعرض لها ، « وعليه أن يقتبس من القاضي روح العدل الذي يستلهمه في قضائه . فكما أن واجب القاضي أن لا يميل في الحق أحداً ولو كان أقرب الناس إليه ، ولا يتحامل على أحد ولو كان أبغضهم إلى نفسه ، فعل من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والإنصاف ويتجنب المجاملة والمحاباة أو التحامل في ما هو بسيله »^(٥) . كما أفرد مكانة خاصة للأبطال الذين كان يرى أن ذكراهم خليقة « بأن تظهر نفوسنا وتبعث فيها روح الإيمان والإخلاص في أدائه وأنها لكتاب منشور تقرأ فيه الأجيال المتعاقبة آيات الوطنية الصادقة وقوة العقيدة وتضحية النافع الشخصية في سبيل سعادة الوطن ومجده — وتلك لعمري عدة الأمم وذخيرتها الدائمة في حياتها القومية »^(٦) .

أما الدكتور هيكل فإنه رغم انتهاه الحزبي كان يمثل فريقاً من المصريين أميل إلى إمعان الفكر وعدم الجري وراء غمق الجماهير أو إثارتها وبالتالي فإن آراءه التي سجلها في جريدة « السياسة » وفي مذكراته لم تجد صدى إلا من جانب قلة من الصفوة المثقفة التي تشبع بعض من انتموا إليها بالمبادئ والنظريات الليبرالية الأوروبية وبتعاليم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومن ثم سعيهم إلى بناء الأفراد قومياً واجتماعياً وانتقادهم لكثير من الأفكار والممارسات الموروثة شأنهم في ذلك شأن أستاذ جيلهم أحمد لطفي السيد . وهكذا يسخر الدكتور هيكل مما أحبط به سعد زغلول من الإكبار الذي امتزج فيه الخيال بالواقع مما جعل اسمه يرتفع إلى مستوى الأساطير بحيث قال أتباعه إنهم رأوا قرون القول نابتة في إحدى مديريات الصعيد وقد كتبت الطبيعة على بعضها عبارة « يحيا سعد » ! ، كما قالوا إن طبيبا استمع إلى جنين في بطن أمه قبل أيام من مولده فإذا هذا الجنين يقول « يحيا سعد » — « وبذلك انتقل الأمر من النظر إلى سعد على أنه زعيم سياسي له رأيه الذي يناقش إلى أنه نبي الوطنية المرسل من قبل السماء والذي يجب أن تمتدح الجباه له . أما وذلك شأنه فكل من يخالفه

(٥) في أحقاب الثورة المصرية — الجزء الأول (القاهرة ١٩٤٧) ص ٥ .

(٦) محمد فريد رمز الإخلاص والوطنية (١٩٤١) ص ٨ .

ويخرج عليه ليس خائناً لوطنه وكفى ... بل هو كافر ... يجب أن يجرم من حماية القانون»^(٧) . بل إن بعض أنصار سعد قالوا بوجوب انتخاب مرشحه حتى ولو كان حجراً ، وبأن الحماية على يده خير من الاستقلال على يد عدلي^(٨) !

وليس أدل على أثر الديمقراطية في علو شأن بعض الزعامات والإساءة إلى بعضها الآخر من التعرض لشخصيتين اشتهر المهجوم عليهما في حياتهما وربما بعد موتهما — ونعني بذلك عدلي يكن وإسماعيل صدقي . ويشهد كل من عباس العقاد^(٩) والدكتور هيكل^(١٠) وغيرهما لعدلي يكن بالنزاهة وموقور الكرامة ويضيف هيكل إلى ذلك أنه كان يقيم لكل رأى يقال ما يجب من وزن ويحرص على مناقشة كل مسألة في هدوء دون أن يحاول فرض رأيه وأنه كان على استعداد لقبول الرأى المخالف له إذا اقتنع بصحته ، بعكس سعد زغلول الذي كان ميالاً بطبعه لفرض رأيه على غيره وإلزامه به . ويصف إسماعيل صدقي^(١١) عدلي بأنه كان سياسياً حكيماً ذا إرادة قوية وهمة عالية « وكانت صفته الكبرى اتزانه وصحة حكمه على الأشياء لأنه كان كثير التفكير يوازن بين كل الاعتبارات إذا شرع في اتخاذ قرار في أي موضوع ... هذا إلى نزاهته وقدرته الكبيرة على التوجيه والإرشاد ... وكان يؤثر العمل المفيد المادي بعيداً عن التأثير بالعواطف أو الاندفاع مع أهواء الجماهير » . على أن انتهاء عدلي الطبقى وطبيعته المادئة قد مكنا سعد من التغلب عليه . فقد انحدر من أسرة مقلونة تمت بصلة القرابة إلى أسرة محمد علي ، ومن ثم أرسطراطيته ونفوره من الحركات الشعبية وعدم تأثره بميول الجماهير ، في حين نشأ سعد نشأة مصرية صميمية ومن ثم قربه من الجماهير خاصة وقد انصف بالبلاغة الخطابية وقوة المعارضة والدكاء — فقد وجه سعد أحاديثه إلى قلب شعب عاطفي بدلاً من توجيهها إلى ذوى الحجى ، فكان لسحر شخصيته ونزوله إلى مستوى الجماهير أثرهما الكبير على المواطنين .

أما إسماعيل صدقي ، الذي يعتبر من ألع الساسة الذين عرفتهم مصر في فترة ما بين الثورتين فقد اشتهر معاصروه في الحكم عليه بما خلع عليه لقب « عدو الشعب » بعد أن أوقف العمل بدستور ١٩٢٣ وأصدر دستوراً جديداً في عام ١٩٣٠ استهدف به — على حد قوله — الحد من خطورة الأوتوقراطية البرلمانية . وقد سعى صدقي في مذكراته التي نشرت في عام ١٩٥٠ إلى نفي شتى التهم التي ألصقت به مشيراً إلى نشاطه الوطني في أعقاب الحرب العالمية الأولى ووضعه مسودة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ونجاحه في أوائل الثلاثينات في تجنب مصر آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، كما برر إلغاءه للدستور ١٩٢٣ بأنه كان منقطع الصلة بالماضي ومن ثم سمى إلى تقوية سلطة القصر . على أن صراحة صدقي وواقعيته وشجاعته الأدبية ماثبت أن أدت إلى تعديل الفكرة التي كونها كثير من المصريين عنه : فقد كان ضد انضمام مصر إلى الجامعة العربية على اعتبار أن من الأفضل بالنسبة إليها أن تكون في مؤخرة المتقدمين بدلاً من كونها في طليعة دول متخلفة ناقصة الاستقلال . وفي عام ١٩٤٨ كانت له مواقف مشهودة في معارضة انضمام مصر بلون استعداد إلى الدول العربية الأخرى في محاربة اليهود الطامعين في فلسطين . وكان صدقي من أنصار تقسيم فلسطين طبقاً لقرار الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر ١٩٤٧^(١٢) ، وهو القرار الذي رفضته كل الحكومات العربية في وقته وإن تباكت عليه بعد فوات الأوان ! وفي كل ذلك لم يكن صدقي يجرى وراء تصفيق الجماهير أو خداعها ، ولما كان غير مؤمن بمجدوى الحزبية أو بفعالية الحياة البرلمانية فإنه فضل أن يبقى مستقلاً يبدى آراءه في شتى المناسبات حسب اقتناعاته التي كثيراً ما كانت صائبة ولكن لم تجد قبولاً في

(٧) مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول (القاهرة ١٩٥١) ، ص ١٦٩ .

(٨) نفس المرجع ، ص ١٧١ .

(٩) سعد زغلول ، ص ٣٤٩ .

(١٠) مذكرات ، ج ١ ص ١١٢ — ١١٣ .

(١١) مذكراتي (القاهرة ، ١٩٥٠) ، ص ٥٠ .

(١٢) راجع كتابي : بريطانيا وفلسطين من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ (دار الشروق — القاهرة — بيروت ، ١٩٨٦) ص ٧٨ — ٧٩ .

وقتها نتيجة للتبرع والمزايدات الحزبية ومظاهرات الطلبة التي كانت وثيقة الصلة بالناورات الحزبية . وقد أحس الكثيرون بقدر صدق بعد وفاته فألفت عنه الكاتبة سنية قراة كتاباً عنوانه « نمر السياسة المصرية »^(١٦) ، وصرح لي المرحوم حسن يوسف باشا^(١٧) الذي شغل منصب وكيل الديوان الملكي فترة لا بأس بها في أواخر عهد الملكية المصرية بأنه نتيجة لاحتكاكه بكل الزعامات المصرية لم يكن الاحترام إلا لصدقي المعتد بكرامته والصرع في إبداء آرائه .

وقد أفاد مصطفى النحاس — الذي تولى زعامة حزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول — من الشعبية التي أحاطت بالحزب وزعيمه الأول دون أن تكون له الشخصية الطاغية والمهابة اللتان كانتا من سمات سعد . ولم تتضح تماماً الأسباب التي أدت إلى اختيار النحاس زعيماً لحزب الوفد ، خاصة وأنه لم يكن أبرز زعماء هذا الحزب^(١٨) . ويبدو أن مكرم عبيد — الذي لم ينم إلى ديانة أغلبية المصريين وبالتالي لم يكن من السهل عليه أن يطمح إلى زعامة حزب الأغلبية — قد لعب دوراً هاماً في ترشيح النحاس لزعامة الحزب بحيث يمكنه أن يحتل مركز الرجل الثاني ويدير شئون الحزب بصفته سكرتيراً عاماً له . وقد أغدق مكرم عبيد المدح على النحاس في خطبه ومقالاته وخلع عليه كثيراً من الألقاب منها لقب « الزعيم المقدس » وأشاد بأمانته وأثنى على « يده النظيفة »^(١٩) ، واستغل جوانب القصور في شخصية النحاس لتعزيز مكانته هو ، خاصة وأنه كان خطيباً بارعاً بإمكانه التأثير في الجماهير بالإضافة إلى مهارته كمفاوض يجيد اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأوروبية إجادته لاصطناع المنطق السياسي الأوروبي نتيجة لدراسته وزياراته إلى لندن وباريس في مهمات سياسية وإعلامية ، في الوقت الذي كان فيه النحاس بسيطاً وصريحاً وطيب القلب ولم يكن مفوضاً ماهراً بإمكانه التعامل مع العقيلة الأوروبية^(٢٠) . وهكذا أكمل مكرم عبيد نواحي القصور في شخصية النحاس بحيث فرض نفسه عليه وأصبح المهندس الحقيقي لقرارات الوفد وتحديد دوره في السياسة الوطنية^(٢١) . وظل مكرم عبيد يتبوأ مكانته البارزة في حزب الوفد وهي المكانة التي تعززت باختياره زوجة للنحاس ما لبثت أن ضاقت بسيطرته على زوجها ونزاعته مما مهد لخروج مكرم من الوفد وشنه حملة شديدة على الحزب وزعامته متصوراً أنه بذلك يدمر الصنم الذي أسهم في تشييده . وقد استغلت دوائر القصر هذا الانشقاق لزعزعة مركز الحزب الذي كان يقف لها بالمرصاد ، فاستقطبت مكرم عبيد الذي ما برح في جريدته « الكتلة الوفدية » يهاجم الحزب وزعامته بحيث كان هذا الانشقاق من العوامل التي هزت صورة الوفد لدى الجماهير المصرية وأسهمت في استثناء الفوضى في الحياة السياسية المصرية مما مهد لسقوط « النظام القديم » برمته في عام ١٩٥٢ .

وإلى جانب الزعامات السياسية التقليدية التي أشرنا إلى بعضها والتي ركزت على مطلب الاستقلال التام وانغلقت من المفاوضات مع بريطانيا والناورات السياسية وسيلة لتحقيق هذا المطلب الوطني والولوب إلى الحكم دون كبير اهتمام بوضع برامج اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تميز حزبا على الآخر ، ظهرت زعامات جديدة ذات برامج وتطلعات مخالفة سرعان ما فرضت نفسها على الساحة السياسية . فعلى حين أن مجموعة الساسة الذين تداولوا الحكم في أعقاب ثورة ١٩١٩ كانوا أميل إلى العلمانية والليبرالية والتأثر بالأنماط السياسية والفكرية الأوروبية التي كانت بعيدة عن أفهام الجماهير العادية فلمس ظهور زعامة سياسية دينية تمثلت في الشيخ حسن البنا ، وزعامة فاشية تمثلت في أحمد حسين ، هذا إلى جانب زعامات ماركسية أصابها ما أصاب الزعامات التقليدية من تشاحن وانقسام .

(١٦) القلعة ، ١٩٥٢ .

(١٧) راجع كتاب حسن يوسف ، القصر ودوره في السياسة المصرية : ١٩٢٢ — ١٩٥٢ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام — القاهرة ١٩٨٢) .

(١٨) Aminé Youssef, Independent Egypt, pp. 158 - 7.

(١٩) مصطفى النقي : الأقطاب في السياسة المصرية : مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية (طر الشروق ١٩٨٥ ، ص ١٢٨) .

(٢٠) نفس المرجع ، ص ٧٦ و ٨٠ — ٨١ .

(٢١) مصطفى النقي ، للرجع السابق ، ص ١٠٠ .

فقد بشر حسن البنا بمنطلق جديد يستلهم التفسير الأصولي للإسلام ويرفض المؤثرات الغربية جملة وتفصيلاً . فقد سعى إلى إعادة بناء المجتمع في صورة جامعة إسلامية عصرية تلعب دورها في تحقيق سلام العالم وبناء الحضارة الإنسانية على أساس جديد من التناسق بين المادة والروح والتأكيد على المبادئ العالمية للإسلام التي تدعو إلى الإخاء وتدل العالم المتعطش إلى القيم الروحية على الطريق الواجب سلوكه . وهكذا قدم البنا جماعته (الإخوان المسلمين) باعتبارهم بديلاً لحكم الساسة العلمانيين وبالتالي للنمط الأوروبي المستورد فيما يتعلق بالحكومة والمجتمع ، ولقد ساعدت نشاطاته ومقوماته الشخصية وإيمانه بمبادئه على سرعة انتشار دعوته التي مست وترا حساساً لدى قسط كبير من الكتل الجماهيرية التي ضعف لإمانها بالزعامات التقليدية . كما أن صفات البنا الشخصية ودأبه وتقفه في الشؤون الدينية قد ساعدت على استقطابه للأتباع والمريدين : فقد كان متواضعاً متقد الذكاء قوى الذاكرة شديد الفصاحة وعظيماً مفوها يهز مشاعر سامعية لهذا كله نجده يسيطر على جماعته سيطرة مطلقة مما حجب بقية الجماعة عن الظهور^(١٩) فهو يؤيد نظام الزعامة الفردية وإن يكن قد أبرز جانباً واحداً من النظام الفاشي وترك ما عدا ذلك من الجوانب التي تتعارض مع الإسلام وبخاصة العنصرية ومبدأ تفاوت الأجناس . ومع ذلك فقد التقت جماعة الإخوان المسلمين مع النظام الفاشي في اصطلاحها القوة والعنف وفي إقامتها للتشكيلات العسكرية ودعوتها لتوحيد القوى وإلغاء الأحزاب السياسية ومركزية السلطة الفردية وإن تكن قد ربطت كل ذلك بتفسيرها لنظام الحكم في الإسلام^(٢٠) . وتأثير البنا تبنى الإخوان المسلمون مفهومًا خاصاً للقومية المصرية وسعوا إلى الربط بين قضايا العالم الإسلامي الذي اقترحوا أن تحكمه حكومة واحدة . وقد أدت نشاطات بعض أجنحة الإخوان المسلمين التي آمنت بجملوى العنف والاضغاث الساسى إلى مقتل حسن البنا في عام ١٩٤٩ . وبعد اختفاء الزعيم المؤسس اهتزت مكانة الحركة التي شهدت انقسامات داخلية أدت إلى سهولة توجيه نظام بوليه ١٩٥٢ الضربة القاضية إليها وإزاحتها عن مسرح السياسة المصرية لفترة طويلة . وهنا نجد حركة الإخوان المسلمين من حيث التنظيم تكاد تشبه غيرها من الحركات السياسية التي شهدتها الساحة المصرية من حيث قصور التنظيم وإرتباطه على الأغلب بشخص واحد يضع في يديه مقاليد الزعامة والتوجيه بحيث يترك غيابه فراغاً يهز مكانة الحركة كلها .

وترامن ظهور حركة الإخوان المسلمين مع ظهور جماعة مصر الفتاة التي أفادت هي الأخرى من الظروف الموضوعية التي أحاطت بالحياة السياسية المصرية : فشل النظام الدستوري وسلطة القصر والإنجليز وعجز الأحزاب التقليدية عن تحقيق الأمن القومي والقيام بالإصلاحات التي كان المجتمع المصرى بحاجة إليها . كما أننا لا نغفل في هذا المجال أثر النجاحات التي حققها النظامان الفاشيان في ألمانيا وإيطاليا في فترة وجيزة مما جعل الكثيرين يتأثرون بهما . وقد أسس أحمد حسين حزب « مصر الفتاة » في عام ١٩٣٣ مستلهما النزعات الوطنية المتطرفة مزوجة بالعصب الديني وكره الأجانب ، وخلع على نفسه ، أو خلع عليه أنصاره ، لقب « الزعيم » أو « القائد » وذلك تقليداً للقبى « الدوش » و « الفوهرر » اللذين أطلقا على موسولنى وهتلر على التوالي . وحشد أحمد حسين الشباب من أتباعه في منظمات شبه عسكرية وتغنى بماضى مصر المجيد وبرسالتها تحت الشمس وطرح شعار « مصر فوق الجميع »^(٢١) وعبر عن أحلام إمبريالية تشمل وادى النيل والمنطقتين العربية والإسلامية . وبشبه حزب مصر الفتاة جماعة الإخوان المسلمين من حيث جهود زعامته وأخذ بهمدا الزعيم والتابع المستند إلى القيادة والطاعة . كما رفض النظام البرلماني والديمقراطية على النمط الغربى وقبل بالنظام الدكتاتورى وقلد الحركات الفاشية من حيث عمله على خلق تنظيمات شبه عسكرية عرفت باسم « القمصان الخضراء » مما جعل حزب الوفد

(١٩) زكريا سليمان بيومي : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية لمصر (١٩٢٨ - ٤٨) — القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧٧ .

(٢٠) نفس المرجع ، ص ١٩٤ .

(٢١) نجل الفتوى شعار « ألمانيا فوق الجميع — Deutschland über alles »

هو الآخر ينشئ تنظيمًا مماثلاً عرف باسم « القمصان الزرق » . وقد أثر أحمد حسين في كثير من الشباب الذين وجدوا في النظام الدكتاتوري العلاج الأمثل لمشكلات مصر — ولعل جمال عبد الناصر أبرز من تأثروا به^(٢٢) . فرغم مختلف الشعارات التي طرحها زعيم ثورة يوليو ١٩٥٢ فإننا نلمس بصمات أحمد حسين ومصر الفتاة في كثير من أعماله^(٢٣) . وبعد انهيار النظام الفاشي في كل من ألمانيا وإيطاليا وبروز الاتحاد السوفيتي على مسرح السياسة العالمية طرح أحمد حسين شعار الاشتراكية وظل متمسكاً بالمنطق الإسلامي الذي كان موضوعاً لبعض مؤلفاته في أواخر حياته ، وطلق يهيج الحواطر ضد النظام القائم — وربما كانت له يد في حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) باعتباره تمهيداً لاستيلائه هو وأتباعه القليلين على الحكم ، كما فعل كل من موسوليني وهتلر .

وبعد استعراض النماذج السابقة من الزعامات السياسية التي ظهرت في مصر فيما بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ أعود فأؤكد ضرورة الالتزام بالنظرة العلمية الناقدة إلى الأحداث والأشخاص دون مجاملة أو تحامل أو تشبث بالأفكار الموروثة حول هذا الزعيم أو ذاك . فكلهم أصبحوا في ذمة التاريخ بعد أن أدوا دورهم في الحياة العامة كل حسب إمكانياته وميوله وظروفه وأصابع وأخطأ وعادى وصادق . وفي تقييمنا للدور الذي أداه كل منهم لا يمكننا أن نهمل الظروف الموضوعية التي أحاطت بهم جميعاً : من فقر وجهل ومرض واستعمار وتغلف وسلطة ملكية مستبدة ، مما حدد تحركاتهم وأصابع الحياة السياسية في مصر بالعجز والفشل ، فتحول العمل السياسي إلى التهييج والشعارات مادام الإنجاز بعيد النال . ولكي يصل السياسي أو الحزب إلى الحكم لم يكن يتورع عن أن يكيل شتى الاتهامات إلى خصومه أو منافسيه بالحق والباطل . واصطاد الكثيرون في هذا الماء العكر فتملقوا هذا السياسي أو ذاك واصطنعوا أسلوب الابتزاز في المدح أو المجهل — بل إن بعض الكتابات تعلمت إرضاء الحكام الآنيين دون رادع من ضمير أو من منهج موضوعي ولهذا لم تثبت أمام المتغيرات السياسية — بل إن عدم ضلوعها قد جعلها مثاراً للسخرية والاحتقار بعد أن يبارح هذا الحاكم أو ذاك مقعد الحكم ويأتي شخص آخر يستمرى أن يكون موضعاً للإسراف في المدح من باب تأكيد شرعيته !

ولم تسلم الجامعات المصرية من هذا المنطق فجاءت كتابات بعض أعضاء هيئات التدريس في فترة ما بين الثورتين بمثابة للأمره الحاكمة مما كيف نظرتها إلى الزعامات السياسية العاملة على الساحة ، بل لقد كانت بعض الشخصيات القيادية في الجامعات المصرية على صلة بالقصر أو بالحكومات وبالتالي فإنها سخرت مراكزها لاسترضاء الحكام وذلك طمعاً منها في منصب أو في كسب مادي أو درء لمخاطر . وتفاقم هذا الاتجاه على إثر ثورة يوليو ، فادعى الكثيرون أنهم ثوريون وراحوا يكيلون المدح للعهد الجديد ويسلبون حكام ما قبل ١٩٥٢ كل ميزة ولو كانت حقيقية : يستوى في ذلك بعض الصحفيين وبعض أساتذة الجامعات والمؤلفين على حد سواء .

وملخص الأمر أن المشكلة على شتى المستويات إنما هي مشكلة أخلاقية . فالالتزام لا يجب أن يكون احترافاً وانتهازية والموضوعية ثوب فضفاض .. فهي نسبية لا مطلقة مادام الكاتب أحد أطرافها . ولكن ثمة حدا أدنى من الالتزام تكون الكتابة دونة نوعاً من الإسفاف اللامبالاة بالأخلاق . فعل الكتاب تحرى الصدق والشجاعة الأدبية في أحكامهم ، وعلى الحكام من جانبهم أن يركزوا على الإنجازات الفعلية وألا يجعلوا من التاريخ مطية للدعاية ولتطويقهم أو لمهاجمة ما لا يطق مع تصوراتهم من الاتهامات والأشخاص . إذ المشكلة مرتبطة بالمسؤولية عن الأجيال الصاعدة التي يجب أن تتعود الصدق لأن تتعرض للبلية الناتجة عن المد والجزر اللذين يصيبان الأحكام كلما تبدلت أشخاص الحكام . فالحقيقة الموضوعية وحدها هي التي تجعلنا ننظفهم الأصول التاريخية لمشاكلنا وتساعدنا على رسم المسار الجدى لحلها على الوجه الصحيح .

(٢٢) صرح عبد الناصر لأحمد حسين بعد إصراره من الطفل بأنه (عبد الناصر) رغم ثقته السياسية على يديه سيحمله بظلمتها .

(٢٣) شبه كثير من الكتاب والسياسة الغربيين كتاب « فلسفة الثورة » الذي ألفه عبد الناصر بكتاب « كفاحي » الذي ألفه طر .

ب) العرض الشفوى *

السادة الحاضرين من السيدات والآسيات والسادة : هذا الموضوع (مسألة تقويم زعامات مصر ما بين الثورتين) يثير بعض التفكير . فنحن نعرف جميعاً أن التاريخ « حمال أوجه » ، وفيه اختلافات كثيرة من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر وربما في المستقبل أيضاً ، لأن المؤرخ ذاته جزء من عملية التقويم ، والكتابة التاريخية مازالت تثير السؤال هل هي علم أم فن ؟ وبالتأكيد هناك جانب « علمي » في كتابة التاريخ وجانب فني أيضاً إلى جانب أن المؤرخ يحتل نصف عملية التاريخ ، والمؤرخ بشر يحب ويكره وحتى دون أن يشعر يُدخل تلك التحيزات في أثناء كتابته للتاريخ أو كتابته لأعمال الشخصيات والزعامات السياسية . فتلعب التركيبة النفسية للمؤرخ وقدرة ذاكرته وكذلك انبعاثه الاجتماعي والسياسي دوراً كبيراً في تناول التاريخي للدور الزعامات السياسية . ويؤدي ذلك إلى أن الموضوعية في التاريخ نسبية وليست مطلقة ، وهذا ما تعلمته من أحد أساتذتي الذي قال لي ذات مرة — وكان يشير إلى دراسة تقدمت بها إليه — لقد كتبت في أول التقرير رأياً ثم كتبت في آخر التقرير رأياً مناقضاً تماماً !!

قلت له : السبب في ذلك الوثائق .

قال : وهل الوثائق مقدسة ؟ امسك وجهة نظر وخذها في البحث للآخر .

— طبعاً أنا استغربت !

فقال لي : أنت جزء من العملية التاريخية وتحمل مسؤولية ما تكتبه ، لازم تاخذ لك وجهة نظر .

— طبعاً أنا كنت شاب صغير وبأعمل رسالة الدكتوراه في إنجلترا وكنت مرة كده ، ومرة كده .

قلت له : زى إيه ؟

فقال لي : ممكن تأخذ وجهة نظر الفلاح المصري وتمشي فيها للآخر ، أو وجهة نظر الحكومة المصرية مثلاً وتمشي فيها للآخر .. بس يبقى لك حاجة منسجمة Systematic .. وأنت لسه في أول الحياة وتقول أنك موضوعي ، بس الموضوعية شيء نسبي .

واستمريت الكلمة ديه لازقة في دماغى لحد دلوقتى . فالواحد يخاف جداً لما يكتب حاجة ويشعر بمسئولية كبيرة وهو ماسك القلم لأنه فاكّر أنه (وهو ماسك القلم يعنى) « فمهورش » ! أحطمت إلى أنا عايزه وأرفع وأخفض !!

كذلك الناس اللى بره الموضوع ييجيوا ويكرهوا ، وأنا ما أقدرش أقول أن مدى سيطرتنا على شعورنا وإنفعالنا أقل من شعوب أخرى ، أو هكذا يبدو . إحنا شعب عاطفي سواء العرب أو المصريين يجيوا قوى ويكرهوا قوى ، وده يعمل ثغرة . يمكن الإنسان يقلب من ناحية لناعية ثانية على طول نتيجة غلطة صغيرة . والأمثلة على ذلك كثيرة جداً في تاريخنا الحديث والمعاصر .

مكرم عبيد « حبيب » النحاس شوفوا عمل فيه إيه بعد سنة ١٩٤٢ !!

إحنا كنا صغيرين .. إلتخططنا .. ده كان إمبارح يقول عليه الزعيم المقدس والنهارده يقول رفعته أمة وحطمتها امرأة !! .

ومسك في أسرار البيت .. وإحنا شرقيين وعيب الكلام ده ، ومهما كان ما يصحش إلى أتكلم عن صاحب بالشكل ده مهما كان خلالي معاه .. وهناك في التاريخ حاجات كثيرة بالشكل ده .. والواحد بيتأمل ويراجع ..

* أكثر هذا العرض الشفوي شيئاً من رد الفعل الجاد لدى بعض الكتاب اللين لم يشاركوا في الندوة . وللا إرتأى المحرر نشره بنصه الحرفي باللغة الفلرجية .

اعلروني إذا كنت حاخا لذكرات الشخصية بالموضوع .. معنى واحدا تلاميذ في الثانوي كانوا يخرجوا في مظاهرة ويقولوا عاش النحاس وأنا شيء لا شعوري أخذ عكس منهج العامة . والى شتموه أحاول أنا انتقده ، علشان أعمل عملية توازن .. والمغنون اللى شتموه أحاول أنا أنصفه .. وأنا لقيت أكثر واحد طبلوله في تاريخنا الحديث هو سعد زغلول .

وأنا لما كنت صغير كنت أعرف التاريخ كويس ولّى إنتاء سياسى سلبى ، إلا لما مرة دخلنا الجامعة راحو مطلعينا ورحنا لحد قصر عابدين وخذناها مشى من الجيزة لحد هناك ومتصورين بقه إن الملك حيطان من الشرق — وكان حسن بسن اللى هو زعيم المظاهرة « يقبض » — ووقفنا تحت وقعد يقول عاش الملك مع النحاس .. وبعدين خرج واحد وقال لنا : طيب خلاص روحوا بقه يا عيال .. طيب معنى جاينا مشى ساعتين علشان نقول الكلمتين دول .. طب والله ما أنا ماشى في مظاهرة تال . وفعلاً ما حصلش .. إالى خدتها تاريخ ، همّ يطلعوا في مظاهرة وأنا أروح المكتبة .. إله الملك والنحاس وسعد .. ويتاع ! يمكن لأن انتأى الفكرى ليبرالى وكنت مُعجب جداً بلطفى السيد وتلامذته . واعلروني في كده ، دول ناس كانوا أدباء ومفكرين في وقتها وقبل ظهور الملكية . يمكن كان لى إنتاء قبل كده ورحب شمال شويتين مش أكثر ، وبرغم هذا لم أتمنى لشيء . وكنت أبص ألاق واحد قاعد يضرب من هنا وواحد يمدافع من هنا ، وده واحد جزء وده واحد جزء تال .. طب مآنا أخذ الصورة على بعضها كلها .

يعنى كتابات الدكتور هيكل .. أول كتاب فجر دماغى وشال منها الموروثات كان كتاب « حياة محمد » . وجهت كل كتبه اللى ألفها .. الله ده قطب مغفور في حزب من أحزاب الأقلية !! .. لأ ده راجل عظيم ولازم تُسلط عليه الأضواء . كان شككى في زعامة سعد وشككى في كثير من المسلمات الإسلامية ، ويمكن أنا إتاأثرت شوية بكتابه « مذكرات في السياسة المصرية » وهو ماكانش يحب سعد أبداً .. ومن ناحية ثانية كان عباس العقاد مُصر على أن مصر من أيام « مينا » لحد النهارده مأنهيتش إلا « سعد » .. لا يا حبيبي ديه طلعت آلاف من الناس .. وبعدين يقولك في كتابه « سعد زغلول — سيرة ونحبة » إن من يوم سعد مأتولد في طفولته وشبابه ورجولته وكهولته كان يمثل مصر .. ليه ؟ مفيش مرة بال على نفسه وهو طفل مثلاً ؟

مثلاً يعنى ؟ ! شيء غريب !! كان عظيم من يوم ماطلع من بطن أمه !! مش معقول .. ليه ؟ .. علشان كان صاحبه ، وسعد كان يظهر له جاذبية قوية في إستقطاب الناس ، وديه ميزة ربنا بيدلها لناس ويمنعها عن ناس .. قد يكون عالم وقد يكون مثقف أو كريم لكنه مُنفر .. وواحد تال دجال ويلعب بالبيضة والحجر يبقى محبوب وزعيم . وبعدين كان بيته مفتوح الراجل .. وديه ميزة في الشرق .. اللى بيته مفتوح يبعشى ويغدى ويدى سجائر ويطبطب عليك .. هو اللى ينجح في الانتخابات !

ده يفيى سياسى ليه ؟ .. لأن مقاييس الناس هي كده .. ماأقدرش أقول أن شعبنا يمكن من القرن التاسع عشر لحد دلوقتى يتعلم .. قعلوا يقولونا التعليم .. التعليم .. والتعليم الإلزامى وحاجات من ديه .. مصر شعبها ماعندوش عمق لكن عنده إنفعالات وقتية .. مرة الراجل الانجليزى اللى كان يشرف على رسالة الدكتوراه بتاعتى وأنا في إنجلترا سألتى بعد ماأخذت الدكتوراه .. إله رأيك فينا ؟

قلت — زى باقى المصريين .. مآنا أخذت اللى عايزه — لكن أنا ماحييتكوش !

أستغرب وقال لى ليه ؟

قلت له أنا قعدت عندكم أربع سنين ماعملتش فيها صاحب !

قال لى .. أنت ساكن في لندن وديه عدد سكانها الصبح ١٢ مليون وفي الليل ٨ مليون وأنت واحد من ١٢ مليون .. عيبى إلى أنا مادخلتكش المجتمع بتاعتنا علشان ماكتش فاضى .. حقولك بقه علينا .. إحنا لانصادق بسرعة .. الواحد يفضل

تحت الاختبار يمكن لحد عشر سنين .. وأول ما أقول صاحبي .. يبقى لغاية ما أموت صاحبي .. انتهينا .. وبعدين الإطلاع على حياتهم الخاصة حاجة في متبى الجمال .. الصاحب يقول لصاحبه على أفكاره ومشروعاته وحصل له إله النهارده .. وأنت واحد قد ملك سيجارة تقول صاحبي !! تعرفه من إمتى ؟ .. يقولك ماه من زمان .. علشان يرر عملية الاختيار يعنى .. وحاجات كتيرة من هذا النوع ..

وأنا بأقول أن الزاجية ديه وعدم العمق جزء من التكوين الشعبى للناس وللمؤرخين كان يعنى . مرة واحد من تلامذتي كان عامل رسالة عن حزب الوفد قبل ٥٢ ، وبعدين جايب لى حاجة مكتوبة واخلدها من الأهرام والأخبار وبتاع .. وجاى يقول لى أنا خلصت .. قلت له ديه حتى ولا تنفع مقالات ، لأن مقالات الصحف أحسن من اللى أنت كاتبه ده .. وقلت له المادة ناقصة ..

قال لى : أجييب منين ؟

قلت له : والله « محمد حسنين هيكل » جمع شوية وثائق إنجليزية عنده في الأهرام .. روح له .. (هو كسول شوية وعابر يخلص زى كل الباحثين طبعاً)

قال لى : هيكل ما يديش حد حاجة ..

قلت له : لأ أنا حاكمه في التليفون ، وأظن الدكتور أنيس كان هناك ويعمل بحث في الوثائق ديه .. نكلم د . أنيس يسهل لك المسألة . وبعدين فيه ناس وفدين عايشين روح قابلهم .

قال لى : يرضوا يقابلوني ؟

قلت له : حاول . ورحت ماسك التليفون وطلبت إثنين ثلاثة من الوفدين كان من ضمنهم المرحوم سليمان غنام وفؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج .. كانت الدنيا صيف ومالقيناش سراج الدين ولا إبراهيم فرج ولكن غنام كان موجود وقال له تعال مكتبي بكرة .

قلت له : تروح بأسئلة مكتوبة . وفعلأ راح وقعدوا هم ينقلوه لبعض ، وحتى فؤاد سراج الدين رفض يتكلم في الأول وطبعاً ده من حقه — وكان أيامها عبد الناصر عايش وعليه طبعاً عاذير . وبعد كده أتكلم وبقي يمضى له على كل ورقة يكتبها وراه .. وفي الآخر عمل دوسيه مذكرات فؤاد سراج الدين وما أعرفش نشره ولا لأ .. هذا التلميذ بعد شوية بقى وفدى !! ليه ؟ لأن الباشا يسلم عليه ويقدمله سيجار ويوصله لحد الباب .. قلت له : إسمع ، جئع المادة اللى تقدر عليها .. انتمايك السياسى أنت حر .. ويظهر برضه فؤاد سراج الدين كان له شخصية جلابة .. لانى فاكتر في انتخابات سنة ١٩٥٠ — وأنا كنت في القاهرة ، والقاهرة بلاعة والواحد مايعرفش فيها كتير — سراج الدين أدار المعركة الانتخابية — سواء كانت مترتبة مع الإنجليز ولا مع السراى ولا غيره — بطريقة مذهلة . كان يضرب تليفون لواحد حر دستورى .. « هوب » أنزل عندنا .. بقوا وفدين .. بمكاملة تليفونية عشر دقائق . حاجات بالشكل ده .. « قصره » .. أنا عايز أقول إن سعد زغلول عملوه « رينا » .. وأصبح اللى سعد « باسمه يومه » ، يبقى نالها . واللى سعد طهطب عليه ، بقى زعيم ويستغلها في عمله السياسى ..

ومكرم حبيب ابن سعد البار هو والنحاس .. علشان قعد معاه في المنفى في « سيشيل » وغيره .. وكان بينفعهم وكان يعرف إنجليزى وهم مايعرفوش .. وهو يروح للجماعة الحواجات يكلمهم ويرجع يقول لهم شهرين وحبني في الحكم تانى . وحاجات زى كده كتير .. ورغم كده أنا مش متحامل على سعد أنا حاولت أعمل موازنة بين رأى هيكل في سعد واللى كتبه العقاد عن سعد زغلول .. ويمكن فيه شوية حاجات أنا مش مقتنع بها عند هيكل .. مثلاً فيه حكاية عن النحاس في الجزء الثاني من الكتاب وكانت بتتكلم عن روميل والعلمين في الحرب العالمية الثانية .

وكان مجلس الوزراء يصيب في « بولكل » في الإسكندرية . وبمدين النحاس جمع المجلس وكان محافظ الإسكندرية في الوقت ده عبد الخالق حسونة .. وقال له النحاس روح قابل لنا الراجل الى اسمه روميل ده — والدكتور ميكل مطلع النحاس برضه « أهبل » الى هي فكرة الجماعة المثقفين الى ضد الوفد — قاله روح قابل روميل وقول له إحنا مش معاكم ولا مع الانجليز — سيوا مصر وما تخربوش إسكندرية ..

حسونة قال له : وأنا ألقاه فين ؟ !

قال له : إمشى دور عليه حتلايه !

قال حسونة : ياباشا الأيام ديه القائد ميقاش زى قائد الرومان يبقى في مقدمة الجيش . ده عنده غرفة قيادة وراء الخطوط وأنا لورحت حيجبى مدفع ولا حاجة ويمكن أموت ! ده موجود في « مذكرات في السياسة المصرية » . وأنا ضحككت وأنا بقرا الكلام ده ولما كبرت شكيت في الحكاية ديه شويه علشان مش ممكن يكون النحاس بالشكل ده ..

وأنا راجل ماليش إلتاء سياسى وشيت خلاص ومش حقيقى لى إلتاء . روح شوف مذكرات « كهلن » وشوف الجوابات الى راحت الخارجية والتقارير الى خارجة منها .. ياويل النحاس من هذا ! واللى يقرأ يقول ده مكانه الطيبى مستشفى الجائين ! وكهلن على إحكاكك بالنحاس ، وهو الى جابه على أسنة الرماح سنة ١٩٤٢ .. غير كده سعد ده نموذج أحد أكثر من حقه من الناحية المعاكسة الى أحد أقل من حقه زودتها معاه شوطين .. وعلى حق يعنى مش أى شيء آخر .

ليه رأيكم أنا معجب جداً بإسماعيل صديق !! وتولوا بقه الى انتم عايزينه . الراجل مات وأظن ماخيش من عظمه حته .. صحيح ده كان راجل صريح وحقى بشهادة معاصرينه أنه راجل اقتصادى كويس وذكى ومش مؤمن بالجماهير ديه الى هي بتصتف وتعمل مش عارف ليه .. الجماهير ديه الى الواحد يقدر يدورها شمال ولا يمين زى ما هو علوز .. بس إسماعيل صديق فشل جماهيرياً رغم أنه كان من الأول مشترك في الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ واتفنى مع سعد زغلول لالملة .

وهو الى وضع مشروع تصريح ٢٨ فبراير ووافقوا عليه مع بعض التعديلات .. الموقف الثانى لإسماعيل صديق أنه كان ضد حرب فلسطين ودخول مصر الحرب وقال لهم راجلين « عيبوا ليه » ؟ ولي الوثائق البريطانية يان أنه كان ليه جلسات عاصفة في معارضة الدخول في هذه الحرب . ويسموه « لدو الشعب » .. ليه ؟ لأنه لى دستور ٢٣ !! طب وهو دستور ٢٣ الى عملته لجنة « الثلاثين » الى سموها بعد كده لجنة « الأشقياء » وسعد يحكم على أساسه (وهنا بقى التناقض) هو الى جاب للبلد الاستقلال .. ده حتى عهد العزيز فهمى قال لهم ده ثوب فضفاض .. لبسوا على قدمك ده واسع قوى .. ضيقوه حبتين يعنى ..

لا .. الدستور وراء القرآن على طول ! واللى عطله يلقى علو للشعب ، واللى حكم بيه يلقى ياسلام .. والراجل قال عايزين أحزاب حاضر ، اعمل لكم حزب الشعب وعمل حزب .. عايزين انتخابات أزورها .. هه وآدى النتيجة ٩٠% .. طب ما هي إتعملت بعد كده خمس ساعات وإيه يعنى الفرق ؟ يفرق ليه إسماعيل صديق عن غيره ؟ ورغم كده إحنا بنسميه علو الشعب دون غيره !

هناك برضه كتاب للدكتور « الفقى » عن مكرم حميد وكان رسالة دكتوراه في بريطانيا وعجبني جداً . هو من الحجم الصغير الى إحنا بنحبه ، مش زى جماعه يقول لك ياه ده عمل رساله ٧٠٠ صفحة . فيها ليه معرفش .. المهم إن مكرم كان من ألع ساستا في التاريخ القومى بس كان يتطلع زيه زى غيره أنه يلقى رئيس وزارة . وماحصلش علشان أسباب طبقية وطائفية وحاجات من النوع ده .. فقال لحكم من وراء الراجل « الأهبل » ده .. مدح فيه وزوق فيه ولي الآخر لما جه قواد باشا ينافس — قال أحطم الصنم الى أنا صنعه .. حطموها بغض وخلخلوا الحياة السياسية لحد سنة ٥٢ ،

وجه الضباط وجدوها جاهزة . كانوا يشتموا بعض ويضربوا بعض ، مصداقيتهم عند الناس نزلت .. أدى نموذج . فيه برضه نماذج ثانية .. « على يكن » مررت عليه مرور الكرام والى يجب يقرأ في الكتب يقرأ . وأحمد حسين وحسن البنا . وبمدين قلت أن الانتفاء السياسى كان له تأثير كبير .. وماحدث من الإخوان يقدر يقول على حسن البنا حاجة أو واحد وفدى ينتقد سعد مثلاً ، وهكذا . لكن في أمريكا وأوروبا يتقدمهم وبرضه يتخيوهم في الآخر .. لكن إحنا شعب « فراعنة » — عُباد أصنام .. إحنا اللى نصنع الصنم وبمدين نعبده !!

وأغرب من ده وده اللى بيأكلوا على كل الموالد وما أكثرهم في تاريخنا المعاصر .. في الحكم أطبل له وأزمرله .. بره الحكم « ينعل أبوه » .. آه ده كان « وحش » .. ولسه قبل الجلسة ديه أنا كنت بأتكلم عن نموذج إحنا صغيرين ، كان مصطفى أمين هو اللى بيطلب للملك في أخبار اليوم .. الفلاح الأول والعامل الأول والتاجر الأول والصحفى الأول .. لى آخره . وحكى أن فيه جمل هرب من المذبح وراح على عاهدين واستجار بمولانا فقال ماتدبحوهوش !!

المهم جيت مرة القاهرة في الصيف وبعد يومين قامت الثورة . لقيت مصطفى أمين هو نفسه يقول « قصة فاروق كاملة » .. ياراجل ده أنت لسه من أسبوعين كنت بتقول حاجة والتهاذره بتقول حاجة تانية مختلفة خالص !!

وده نموذج وما أكثر النماذج .. اللى في الحكم أحسن واحد .. ولما يمشى الأول يقولوا مكسوفين شوية وبمدين يقولك « مايعرفه الناس عن فلان » .. « ذكريات عن » .. « باشاوات وسوبر باشاوات » .. وهو كان منهم قبل كده !

الملاحظة الأخيرة ، إن التاريخ فيه اختلاف من غير شك ولا نستطيع أن نمنعه مادام المؤرخ طرف في المسألة ديه .. بس نلايها شويه ونعمل إلترام أخلاق على الأقل . ولما يظهر إن فيه حاجات كنت غلطان فيها وظهرت وثائق مثلاً تغير من فكرتك تقول والله يا جماعة أنا كنت غلطان واعلرونى .. بس مايكتش فيه مكسب أو خسارة .. تكون قناعة وبس .. ودول كلمتين يمكن يفتحوا المجال للتفكير أو المناقشات ، وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله .

المنافسة

(١) ١. نبيل عبد الفتاح :

العرض الذى تفضل به د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ورغم كمية السخرية والدعابات التى أطلقها ، قد أثار قضية هامة . والنقطة الأولى التى أود الحديث فيها هى مسألة كيف يمكن منع أو على الأقل الإقلال من الميل والموى الشخصى والتحيزات الأيديولوجية التى تظلل تقوم المادة التاريخية ؟ وهنا تظهر أهمية المنهج ونوعية الأسئلة التى يطرحها الباحث على نفسه فى بحثه ، وهى التى توجه عملية البحث والتحليل لأن السائد لدينا أن التاريخ عملية مرد للوقائع حول مشكلة أو ظاهرة ما ، ونظل نتناول ذلك بشكل الحكاية أو « الحكوة » .. ونحن مولعون بالحكايات والسرد الروائى ، والمناهج التى تُستخدم عندنا ذات طابع لغوى أى طريقة فى العمل وليس بالمعنى المعروف للكلمة . وهناك أمثلة كثيرة على التطور الحاصل فى التحليل التاريخى والمنهجى فى جامعات أوروبا وأمريكا . وهناك مثلاً إنجاز شخصية عظيمة من البنائين العظام وهو « ميشيل فوكو » فى كتابه عن تاريخ الجنون والمعاملة العقابية وأيضاً كتابه عن تاريخ الجسد والذى يدخل بنا فى عالم من الفتحة الساحرة بالمعنى المعروف ومستوى رفيع من الكتابة يبين كيف يمكن استخدام كل إنجازات التطور المنهجى والمعرف فى الكتابة التاريخية .

وهناك ملاحظة قالها د . عبد الرحيم عن ميل الشعوب العربية للحكايات وأتينا شعب عاطفى وأتينا « فراغة » وعباد للأصنام . وجهة نظرى أنه قد جانبه الصواب فى ذلك لأنه وضع صورة سلبية للشخصية القومية ، وهذا فى رأى غير صحيح لأن تكوين الشخصية متغير وتدخل فيه اعتبارات كثيرة ومعقدة .

النقطة الثانية هى تعامل ذوى الاتهامات الدينية مع النص التاريخى أو الزعامة التاريخية . وهذا يقودنا إلى قضية تكوين المؤرخ وثقافته وضرورة خلق أو صناعة نظام التشقة العلمية للباحث من داخل الجامعات أو مراكز البحث العلمى فى بلادنا ، لأن الميل والموى فى إصدار الأحكام ناتج عن كون بعض الباحثين يستخدم التاريخ للمصرى فى المعارك السياسية الجارية . وهذا الصراع حول الماضى — للأسف — يتم بطريقة — إذا جاز استخدام التعبير « الجرامشى » — محاربة الماضى .. نحن نحارب قضايما الماضى فى المرحلة الحالية ونستخدم الشخصية التاريخية أيضاً كجزء من السجال السياسى من خلال شرعية الانتفاء لتيار ما . أى أننا نريد من عمليات التنافس الداخلى داخل الزمرة أو الجماعة أو الحزب السياسى ، وحيثما تتحول الشخصية إلى « مهنة » وهو أسوأ ما وصلت إليه الجماعة السياسية المصرية على الإطلاق ورمز من رموز تحللها وروايتها وتدهورها فى اللحظة الراهنة .

(٢) ١. حسن حافظ :

فى تقدير كبير استمعت إلى الأستاذ الكبير أحمد عبد الرحيم مصطفى . ولكن مع ذلك لا أريد أن أقسو فى عتائى عليه قدر قسوته على زعيمين بالذات .

لقد قسوت ياسيدى على سعد زغلول . ورغم أننى لا أتمنى لحزب الوفد ، ورغم اتفاقنا معك فى أنه لا قدسية لرعيم ولا قدسية لأى بشر فى أى حقبة من الزمان ، ولكن ما قلته عن سعد زغلول لا يلقى الضوء على أسباب اختيار الشعب لسعد زغلول ليكون زعيماً له . كذلك كان موقفك من مصطفى النحاس غربياً .

أما صديق باشا ، نعم فقد ظلمه التاريخ ولكنه أيضاً ظلم الشعب حين ألقى بأكبر جريمة فى حق الشعب المصرى ألا وهى تزوير الانتخابات . ويكفى أن أول تزوير للانتخابات كان فى عهده حيث إن انتخابات ١٩٢٤ أسقطت يحيى باشا لإبراهيم وكان رئيس الوزارة التى أشرفت على هذه الانتخابات .

ورغم ذلك فإن إسماعيل صديق حل نفس المجلس (مجلس ١٩٢٦) عندما اتضح أن أغلبية نوابه لا يدينون بالولاء للقصر .

أى أن حل المجالس النيابية كان اختراع صديق ولم يكن من صنع سعد أو غيره . وأنا أقول ذلك بحشية أن يعتقد البعض أن تقديم

هذه « الفواكه » التاريخية بهذا الأسلوب الساحر قد مس صلابة سيد زغلول 11
كان رجلاً كبيراً مسناً ومع ذلك اشتد أو كان يشتد عليه جميع أعضاء الوفد فلم يلبس . وهذه وحدها كافية .
ثانياً : لم يفل أحد إنه كان تابعاً للسراى أو الاحتلال .
ثالثاً : ربما كان في التاريخ مساعدة له أكثر مما ينهى ، إنما علينا أن نذكر حسناته مع سيقاته أيضاً . وسعد زغلول الذى قاد ثورة
الشعب بهذه الصورة لا يمكن أن يؤثر في زعامته شيء مهما كان .

(3) د . صلاح العقاد :

إن « التوازن » الذى تحدث عنه د . أحمد عبد الرحيم مصطفى كثيراً ما يقود التفكير لمن يريد الإنصاف .. ومن هذا المنطلق أرى
أن في عصر الحكم الشمولى تأييد المعارضة هو نوع من هذا التوازن . فكما أن الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى انتقد سعد من
منطلق أنه يريد أن يواجه أسلوب التقديس ، فهنا ينطبق أيضاً على ما بعد ١٩٥٢ مع الفارق وهو أن الناس بعد ١٩٥٢ أصبحوا
أضيق صدرًا بالنقد . فمن هذا المنطلق استطاع القول بأن دراسة مرحلة ١٩٥٢ لا ينهى أن تثير هذه الخلافات . ويبدو أن العقلية
التاريخية تسيطر على المجتمع العربى والمجتمع الإسلامى .

قضية خلافة على ومعاوية استمرت تؤثر على انقسام المسلمين فترة طويلة . ومن الغريب أنه حتى اليوم تؤثر قضية سعد والنحاس ..
وكثيراً ما قلت للزملاء في حزب الوفد إنه ليس بالتاريخ يحيا الوفد ، ولو اعتمد الحزب على التاريخ فلن يكون له رسوخ سياسى ،
وإنما عليه مواجهة المشكلات المعاصرة . فهذه العقلية التاريخية تثير « عن » لا يمر لما كتلك التى نشبت بين الزميلين د . عبد العظيم
رمضان ود . عبد الحالى لاشين فأنا لا أجد مبرراً لهذا الخلاف العنيف لأن الخلاف حول تقييم سعد غير الخلاف حول المذكرات .
ويبدو أن شيئا من الخلط قد تم بين الموضوعين .

على أى حال هذا ليس موضوعنا الآن . إنما هناك بعض الجزئيات التى أريد أن أناقشها أو أثيرها مع زميل د . أحمد عبد الرحيم
مصطفى :

أولاً : قوله إن حزب « الكتلة » أو انشقاق مكرم حيد قد أطاح بالنحاس . وأنا لا أوافق في ذلك . فرمى كان انشقاق أحمد ماهر
والنقراشى أشد خطورة على النحاس من انشقاق مكرم حيد . ولذلك أنا أعتقد أن مكرم هو الذى خسّر في ذلك .

ثانياً : ما قاله حول أن هناك أقارب على أن النحاس كان « أهبل » أو شيء من هذا القبيل فهذا غير ممكن .. كيف يصل النحاس
إلى هذه المكانة ويُنتخب عام ١٩٢٧ من قبل الحزب ليصبح خليفة لسعد برغم وجود منافسين أقوياء وأثرياء مثل فتح الله بركات
باشا ، ولم يكن النحاس ثرياً . ومع ذلك ليس ذلك وحده هو الدليل ، وإنما الدليل أن الناس كانت تحب السخرية وروح الفكاهة
المصرية معروفة وما يطلقونه على زعمائهم ليس إلا من قبيل الدعاية .

ثالثاً : لقد قرأت مذكرات محمد حسين هيكل ولا أذكر أنه روى قصة محافظ الإسكندرية ومقابلة روميل . وما أذكره أن النحاس
قد أرسل رسالة إلى عبد الحالى حسونة محافظ الإسكندرية في ذاك الوقت وقال له إذا وصل روميل إلى الإسكندرية فلا تقاوم وسلم
له المدينة .. هذا هو ما أذكر أننى قرأته في مذكرات محمد حسين هيكل .

رد د . أحمد عبد الرحيم مصطفى على التعليقات :

ماهر والنقراشى عندما خرجا من الوفد عام ١٩٣٧ ألفا حزباً . أما مكرم فقد نهش في النحاس وأصدر الكتاب الأسود وشاركت
السراى في توزيعه وكانت العملية بشكل بوليسى . و « مكرم كان قويا جانا بشخصه وربما يكون هو المسؤول عن انتخاب النحاس
رئيسا للوفد عام ١٩٢٧ بعد وفاة سعد زغلول .

ما يقدرش مكرم يكون الراجل الأول يقى الراجل الثانى ويشغل النحاس بمحل وبمك من وراء الستارة .. مكرم كان يقول لنفسه :

ليه ما اكونش رئيس وزارة ؟ كان فيه في مصر قبل كدة نوبار باشا وبطرس غالى باشا .. كان مكرم طمعان في هذا .. طموح البشر ! خصوصاً السياسيين الله يلعن معظمهم ! طموحهم لا يقف عند حد . وحتى فيما يتعلق بشعبية الناس ، إحنا كنا نسمع أنه راجل محبوب .. ليه ؟ .. علشان إحنا بنحب « الولي » والنحاس كان راجل درويش .. والنحاس شافينه زى الشيخ اللى بنروح نزوره ونقيد له قهقهة ونقول : والنتي نجح في ابني .. وحاجات من ديه !

وبعدين حتى لما مات النحاس صدفه ، واختاره ربنا يوم ذكرى وفاة سعد ، راحوا يصلوا عليه في جامع « الكنخيا » لكن الإخوان حبوا وقتها يعملوا دوشة فشالوا النعش وراحوا يبه الحسنة وتصدى لهم الأمن . فالتناس بقت تقولك ده حاجج من الظلم علشان يروح لحبيبه « الحسنة » !!

روح أنت قول الكلام ده لواحد الإنجليزي ولا أمريكي .. حيقطع اللى في رجله ! .. حيبه أيه ويتاع إيه ! ما هو مات خلاص ! وعازي أتيمه في ضوء أعماله ! ده حتى سنة ١٩٤٢ راح عمل نفسه بيزور عبد الرحيم القناوى في « قنا » .. وهو وأمين عثمان طابخين الموضوع مع الإنجليزي ! قالوا له روح قنا وإحنا حنجيبك .. والناس قالوا وقتها ده راح دعا عند عبد الرحيم القناوى واستجاب لدعوته ورجع الحكم !!

والناس طبعاً يتصدق ! وده جزء من الدعاية السياسية .. يقول الناس عليه راجل « مبروك » وده راجل « بركة » ! كان أنا كنت بأروح النادي السعدي والاق الشباب أول ما يلمحوه عازمين يجرؤا يوسوا إيليه .. بأغنى تبوسها على إيه !؟ وهكذا ... حكايات كثيرة وكلمة كدة وشكراً .

د . أحمد عبد الله :

على ذكر الزعماء والتجيزات الحقيقية إننى أود أن أضيف ملحوظة :

أقدم بالشكر لثلاثة وجهات نظر « متحيزة » موجودة في القاعة ومجسدة في أشخاص بعينهم ولكنها أثرت ألا تصبح عن نفسها . وجهة النظر الأولى هي للسفير أحمد ماهر ، ووجه النظر الثانية هي للدكتورة منى مكرم عبيد ، والثالثة للدكتورة هدى جمال عبد الناصر . أشكرهم لعدم مشاركتهم في النقاش لأن ضبط التحييزات تضمنية بشرية مثل ! والآن سأعطى الفرصة للدكتور عبد العظيم رمضان للتعقيب رغم عدم جلوسه في الصالة ووجوده معنا على النصبة وذلك بناءً على طلبه .

د . عبد العظيم رمضان :

الحقيقة وأنا أستمع إلى أستاذي د . عبد الرحيم تأكد لدى تصور حرصت كثيراً ألا أفصح عنه حتى فيما بيني وبين نفسي ، وهو أن القوى السياسية التي تتصارع في مصر هي نفس القوى السياسية التي كانت موجودة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وأضيف إليها القوى الجديدة (قوى ثورة يوليو) . لأنه في بداية هذه الندوة — وأنا لم أحضر حفل الافتتاح لأننى كنت بالخارج (بالاتحاد السوفيتي) — عرفت أن الأستاذ فتحى رضوان هاجم سعد زغلول هجوماً شنيعاً واتهمه بالخيانة واستدل بمذكراته وزعم أنها نُشرت وفيها جزء يوهن على شخصته .. إلى آخره . وفتحى رضوان هو من مدرسة الحزب الوطنى التي هي أقدم المدارس في العلن للوفد . فكانت مظاهرة غير معقولة أن تخرج من ندوة موضوعية ضد زعيم وطنى . ثم كانت كلمة أستاذي أحمد عبد الرحيم مصطفى وكان يمر بها عن القوى المناهضة للوفد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما زالت آراؤهم كما هي ، حتى الكلام عن تأليه سعد زغلول . وأنا أقول إن السلطة لم تجعل من سعد إلهاً ولكن الشعب هو الذى « آله » . والشعب المصرى ليس له غير إله واحد هو الله الواحد القهار . ولكن يفعل ذلك كجزء من الحركة الوطنية لكي يدمر « الزعيم — الإله » في مواجهة الاستعمار . وقد حدث هذا مع عبد الناصر في أعقاب أكبر هزيمة في تاريخ مصر (هزيمة يونيو ١٩٦٧) . فقد خرج الشعب المصرى بأكمله ليحمي عبد الناصر ويحمسك به ، لا من أجل عبد الناصر نفسه ولكن كتأكيد لرفضه الهزيمة .

إذن تأليه الشعب المصرى للزعيم كان تأليهاً واعياً وليس تأليهاً غيبياً ، وليس تأليه جماعة الدراويش ، ولكنه جزء من الحركة الوطنية .

ثانياً : عندما تكلم د . عبد الرحيم عن حسن يس كزعيم للشباب في هذا الوقت (قال أنه « يقبض ») فما أهد ذلك عن سعد زغلول أو النحاس . فعندما سافر سعد لمفاوضة الإنجليز كان وراءه الشعب المصري وكان أعضاء الوفد ينفقون على أنفسهم من ماله الخاص لأنهم كانوا من الأعيان ، ولم تكن هناك سلطة أو حكومة تتفق عليهم . وعندما وقف الناس في ميدان عابدين يهتفون « إما سعد أو الثورة » لم يكونوا يتقاضون أموالاً أو نقوداً لقاء ذلك !!

تقديم الحوار المفتوح بين

د . عبد العظيم رمضان ود . عبد الخالق لاشين

حول المعركة التي دارت بينهما على صفحات الصحف بخصوص تقويم دور الزعيم سعد زغلول ،

(٥) د . أحمد عبد الله :

نتقل إلى الجانب الثاني من مناقشة اليوم وهو ذلك التعلق بالذي صار والذي كان حول مذكرات سعد باشا . فحضراتكم جميعاً على علم بالجدل مضموناً ولغة على صفحات الوفد والجمهورية والحلال . ولا شك في أن مثل هذا الموضوع إنما يشكل جانباً من جوانب القضايا العامة التي يجب أن تناقش في هذه الندوة .

وقد تطرق إليها البعض في أوراقتهم التي ناقشنا هنا خصوصاً في الجزء الخاص بقضية استخدام الصحافة للتاريخ أو استخدام التاريخ في المعارك السياسية الراهنة .

الجانب الآخر للقضية هو الذي افتتاحناه بورقة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى والذي يتعلق برعيم بعينه — زعيم الثورة الوطنية عام ١٩١٩ سعد باشا زغلول — والجدل الذي ثار بعد طبع مذكراته . والذي يلاحظ هنا هو أن الكتاب الذي ألفه د . لاشين لم يثر من الجدل مثل الذي ثار بعد طبع المذكرات التي أشرف على تحقيقها د . عبد العظيم رمضان . وفي تصوري أن هذا الجدل إنما يدل على جانب هام للمسألة ، وهو أننا لم نعد بمعرض وجهة نظر واحدة في الموضوع وإنما أصبحت أماننا وجهتان للنظر . ووجود أكثر من وجهة نظر لآراء أي موضوع من أي نوع سياسي أو فكري أو مستقبلي إنما يتحدى قدرات من يتصلون لمثل هذه الموضوعات : هل ينسجم الناس مع سيادة وجهة نظر واحدة فقط فلا تكون هناك معارك ولا مجادلات — ويأدار ما دخلك شر — أم أن الناس في مجتمع بعينه لهم القدرة على التصدي لأكثر من وجهة نظر والتعامل مع أكثر من رأي في الموضوع الواحد ؟

موضوع مذكرات سعد باشا ليس قضية شخصية بين د . رمضان وبين د . لاشين . هذا برغم أن حدة الجدل الذي ثار على صفحات الصحف قد جعلت له أبعاده اللاتية سواء في اللغة المستخدمة بواسطة الطرفين أم بالآثار التي انطبعت لدى الآخرين .. لدى أمثال والكثيرين مثل .

تلك قضية عامة وذلك ما كنت ألع عليه عند دعوتي للأستاذين الكرمين للمشاركة في هذا الحوار ، إن كلا منهما ملتزم أن يدل بدلوه لصالح المصلحة العامة . ومن حيث إن التاريخ هو المستقبل في تصورنا فإن تناولهما للقضية على غير النحو الصحيح قد يعنى أنهما يدمران بعض الأحجار في بناء المستقبل . ومن هنا الإلحاح الشديد على عقد هذه الجلسة ، حتى أنني راхت على نجاح الندوة كلها بنجاح هذه الجلسة بالذات . وحين رفض أحد الأستاذة بشدة المشاركة في هذا الحوار ، كان إلحاحي الشديد عليه بأنه ليس لديه اختيار من زاوية المصلحة العامة . وبهذا المنطق يمتلك الروح أدهو الأستاذين الكرمين للإدلاء بدلوهما فيما ثار بينهما من جدل آملاً بل واثقاً أنه سيكون لهما التقدير بأننا في عقل علمي ، وأن هذه القاعة لا تحمل اسم الوفد ولا الجمهورية ولا الحلال ولا حتى صوت العرب !

والسؤال المطلوب الإجابة عليه يوجز في عبارة واحدة :

إلآم الخلف بينكمم إلام

وهذا الضجة الكبرى علام ؟

يجب أن أعترف بأننى قد اعترضت اعتراضاً شديداً على عقد هذه المناظرة ، ولم أقبلها إلا لسببين :
أولاً : حىي للدكتور أحمد عبد الله ورغبتي في تشجيعه باعتباره من الباحثين الجند الموضوعيين الذين يستحقون الاحترام .
ثانياً : أننى خشيت أن أتهم بالتعالى عن قبول مثل هذه المناظرة أو هذه المناقشة . والسبب الرئيسى في كراهيتى أو رفضى لمثل هذه المناظرة هو أننى أعتقد أن ميدانها ليس هو هذه القاعة وإنما ميدانها هو اللجان العلمية مثل لجنة ترقية الأساتذة .

لأن هذا ليس خلافاً في وجهات النظر وإنما هو خلاف علمي — خلاف علمي من أسهل ما يمكن حسسه . أما الخلاف في وجهات النظر فمن الصعب جداً التوصل إلى حله . والذي حدث هو خلاف علمي وليس خلافاً في وجهات النظر . ولكي أفرق بين الاثنين فلا بد وأن نتفق أولاً على الحقيقة ثم بعد ذلك يمكن أن نختلف في تفسيرها وتأويلها . وكمثال للتبسيط — أننى أتفق مع د . لاشين على أن « فلاة » محجة .. هذه حقيقة . ولكننا نختلف في أننى أقول عنها إنها « رجعية » ، وهو يقول عنها « متدنية » . إذن الاختلاف هنا قائم على الحقائق .

ولكن إذا لم تكن هناك حقائق ، فعلام الاختلاف إذن ؟

في مقدمة كتاب المذكرات توقفت كثيراً عند مناقشة كتاب د . عبد الخالق لاشين ، وهو الكتاب العلمي الوحيد في مصر الذى صدر ضد سعد زغلول . ولجن نعرف في منهج البحث العلمى أن كل بحث يشكل مراجعة على كل ما سبقه من بحوث وعليه أن يختلف معها أو يتفق . ولذلك كان لزاماً على أن أتوقف أمام هذا الكتاب احتراماً لجامعة عين هلمس التى نوقش فيها وبما يمثله هذا من مخاطرة . وفى كتاب المذكرات أكثر من تسعين صفحة أناقش فيها كتاب د . لاشين . ولقد التزمت بالمنهج العلمى في ذلك وأثبت بالوثائق صحة ما اختلفت معه فيه . وكنت أتوقع أن يتقدم د . لاشين مشكوراً لمناقشتى فيما كتبت .. ولكن فوجئت بدلاً من الحوار بمجموعة من الشتائم وسيل من السباب وجهه لى د . لاشين ، ولم يحدث أى نقاش أو نقد لأى من النقاط التى أثرتها . وكان يمكن أن أتجاوز عن هذا لولا أن الأستاذ جلال السيد قد نقل من مجلة « الهلال » فقرة ونشرها في جريدة « الجمهورية » يوم الخميس (العدد الأسبوعى الذى يوزع نصف مليون نسخة) .. ولولا ذلك لما فكرت في الرد على د . لاشين . وسوف أحدد وجهة نظرى في نقاط لأبين هل كنت على خطأ أم صواب :

أولاً : لقد رمى د . لاشين سعد زغلول بالمسلك المزدوج (راجل يوشين) فهو يتعامل مع الشيخ محمد عبده وهو معاد للخديو عباس وفى نفس الوقت يتعامل مع الشيخ على يوسف وهو من أنصار الخديو .

ويرجع تاريخ هذه الرواية إلى عام ١٨٩١ قبل أن يتولى عباس حلمى الحكم وبالتالي لم يكن على يوسف مقرباً من القصر ولم يكن له أية صلة به في ذلك الوقت . أما موقف سعد زغلول من على يوسف في ذلك الحين فقد كان موقفاً وطنياً لأنه لم تكن هناك سوى جريدة واحدة فقط وهى جريدة « المقطم » (جريدة الاحتلال) ولم تكن هناك جريدة تتحدث باسم الحركة الوطنية آنذاك . وعندما ساهم سعد في إنقاذ جريدة « المؤيد » من الخطر ودعمهما من ماله الخاص كان يعمل وقتها باغمامه .. ولم يرد د . لاشين على ذلك .

ثانياً : اتهم سعد زغلول بأنه سافر مع الخديو عباس إلى القسطنطينية ووقع معه على عريضة ضد الاحتلال البريطانى وهو يعلم أنها نفاق واستند في ذلك إلى كتاب كرومر « مصر الحديثة » وأعود أنا إلى كتاب كرومر فلا أجد فيه شيئاً مما ذكره د . لاشين . وكل ما قاله في ذلك أن هناك شيخاً من الشيوخ قال لى أنى أعلم أن هذه العريضة لاقية لها ورغم ذلك فسوف أوقع . وقد أخذ د . لاشين هذه الرواية ونسبها إلى سعد زغلول .. ولم يرد د . لاشين على ذلك أيضاً .

ثالثاً : يقول د . لاشين إن سعد زغلول عندما عُين ناظراً للمعارف تخلى عن الجامعة ولم يدعمها .. ومن المعروف أن سعد باشا كان من مؤسسى الجامعة . وقد استند د . لاشين في هذا إلى شخص اسمه « كاتنجهام » في كتاب له باسم "Egypt Today" .

ولقد أثبت أن هذا الكلام غير صحيح وأن سعد زغلول قد تبرع بثلاثة أمثال مجموع التبرعات التي جمعت لإنشاء الجامعة ومقدارها ٢٦ ألف جنيه . وأثبت أيضا أن عدم تدخل سعد زغلول في شؤون الجامعة لم يكن تخليا عنها ، ولكنه متفق مع المنهج الليبرالي والذي كان يطالب دائما باستبعاد الحكومة عن مسألة التعليم .. ولم يرد د . لاشين على ذلك .

وابها : في الحديث عن تعريب التعليم قال د . لاشين إن محاولة سعد لتعريب التعليم هي في الحقيقة سياسة إنجليزية . وفي نفس الوقت تقول إن التعليم الابتدائي تحول بنسبة مائة في المائة إلى اللغة الإنجليزية والتعليم العالي بنسبة ٩٦ ٪ تحول أيضا إلى اللغة الإنجليزية !!

وحينما يأتي سعد زغلول ليحرب التعليم بتهمة بأنه يمثل السياسة الإنجليزية مع العلم أن مذكرات سعد زغلول تورد نصا حوار حول المسألة التعليمية ونفهم منه أن سعدا كان مع سياسة التعريب والطرف الآخر معها ولكن بالتدرج .. ود . لاشين أيضا يتعامل هذا ولا يرد .

خامساً : تزيد ميزانية التعليم في عهد سعد زغلول إلى الضعف فيقول د . لاشين إن الحكم ليس على الزيادة الكمية ولكن الحكم على مقدار ما دفعه التلاميذ في المدارس .. فأقول له : إن زيادة التلاميذ تعني زيادة ما يدفعون ونحن حين نحاسب أية حكومة على سياستها التعليمية نحاسبها على مقدار ما تقدمه للتعليم في ميزانيتها .. ولا يرد د . لاشين على ذلك أيضا .

سادساً : اتهم د . لاشين سعد زغلول بأنه أعد مشروعا لإلغاء المجانية في المدارس الابتدائية والعالية . ويُفهم من هذا أن التعليم في هذا الوقت كان مجانيا ثم حاول سعد أن يُلغيه !!

في حين أن التعليم في هذه المدارس وباعترافه هو نفسه كان تعليمًا بمصروفات .. فأين هذا المشروع الذي قدمه سعد ؟ ولا يجيب د . لاشين على ذلك .

سابعاً : سعد زغلول زاد ميزانية البعثات إلى سبعة أضعافها ، فيرى د . لاشين أن هذه سياسة إنجليزية على أساس أن ٨٠ ٪ من البعثين يذهبون إلى إنجلترا . فأرد عليه بأن من يتعلمون في الخارج على نفقتهم الخاصة كانوا يفضلون إنجلترا عما سواها . ثم لماذا لم تدفع الحكومة الإنجليزية مصاريف هذه البعثات طالما أن هذه هي سياستها ؟ ولماذا لم تزيد هذه الميزانية إلى الضعف طالما أن هذا يخدم مصالحها ؟ وعلى ذلك لا يجيب د . لاشين أيضا .

ثامناً : يقول د . لاشين أن مدرسة القضاء الشرعي — التي ظلت مطلباً شرعياً للحركة الوطنية المصرية — كانت فكرة كرومر . والبحث عن هذا في كتاب كرومر فلا أجد أية إشارة لذلك .. ولا يرد د . لاشين على ذلك أيضا .

تاسعاً : سعد زغلول كناظر للمعارف نزل لأول مرة للجمعية التشريعية وقام بالرد على النواب فيما يتبرونه عن التعليم . وبدلاً من أن يُحمد له ذلك لأنه أحترم السلطة الشعبية ، يقول د . لاشين أنه يُريد أن يوهم بأن هناك حكومة وبرلماناً لكي يلهو الشعب المصري عن طلب الدستور !!

إذن ماذا يفعل سعد زغلول ؟ فهو إذا أحترم السلطة الشعبية لا يعجب أحداً ، وإذا تجاهلها لا يعجب أيضا !! .. ولم يرد د . لاشين على ذلك .

عاشراً : يكتب د . لاشين عن نقل سعد زغلول من وزارة المعارف إلى وزارة الحفانية ويقول إن هذا كان لضرب الحركة الوطنية !! .. وأثبت له أن سعد زغلول كان متحزباً على إعادة العمل بقانون المطبوعات وليس من المعقول أن تأتي سلطة الاحتلال بوزير للعدل يعترض على قانون من صنع الاحتلال نفسه ... ولا يرد د . لاشين على ذلك أيضا .

أخيراً : يقول د . لاشين أن سعد زغلول قد أهد الإجازات التي أمضت ضد محمد فريد في القضية المعروفة .. وأحاول أن أثبت له أن سعد زغلول كان في الصعيد ولم يحضر هذه المناقشات ، وللمذكرات تثبت هذا الكلام .. فلا يرد د . لاشين على ذلك .. وكل ما رد به د . لاشين هو أنني حولت الجامعة إلى « بوتيكا » ولم أدر كيف تحولت الجامعة على يدى إلى بوتيكا ؟ ثم يقول إننى

دخلت الجامعة من الباب الخلفى .. ولست أدري كيف ذلك أيضاً ١٩ فكلنا يدخل الجامعة بعد حصوله على الثانوية ، ولا أعرف باباً غير ذلك لدخول الجامعة .. وقد انهار د . لاشين بالسباب والشتائم والإهانات التى كنت أربأ به أن يتزل إليها .. وهذا هو ما جعلنى فى البداية لا أوافق على هذه المناظرة لأن على نقاش هذه الأمور يكون فى لجنة علمية وليس فى ندوة عامة .. ولولا إلحاح د . أحمد عبد الله لما قبلت ذلك . وشكراً

ملحوظة :

● لم يرد الدكتور عبد الخالق لاشين على ملاحظات الدكتور عبد العظيم رمضان . كذلك لم بشر إلى موضوع مذكرات سعد زغلول بطريقة مباشرة . لكنه قام بقراءة ورقة أعدها حول منهجية البحث التاريخى . فكان ذلك خروجاً عن موضوع الجلسة ودخولاً فى الموضوع العام للندوة . وقد تم ضم هذه الورقة إلى أعمال الندوة ونشرت فى القسم الأول من هذا الكتاب (المهرر) .

ثامنا

كتابة تاريخ الطبقات والحركات الاجتماعية

- (١) ا. طه سعد عثمان :
الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية
- (٢) ا. عطية الصرقي :
العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشائق نيابة عن الوطنية المصرية
- (٣) د. سيد عشناوى :
ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ الحركات الفلاحية في مصر ١٩١٩ - ١٩٥٢
- (٤) ا. أحمد صادق سعد :
حركة الجماهير التلقائية في المنهج المصري لكتابة التاريخ المعاصر (مع التركيز على فكر طارق البشرى)
- (٥) ا. طارق البشرى :
الصراع الفكرى وأثره في الالتزام والموضوعية في كتابة التاريخ (دراسة في بحث أحمد صادق سعد المقدم إلى الندوة)
- (٦) المناقشة

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية

طه سعد عثمان

مقدمة

في البداية لا بد من الإشادة بالجهد المشكور الذى قام به القائمون على هذه الندوة ، التى لم يطرق موضوعها من قبل وهو : الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ .

وإذا كان هذا مطلوباً بالخاص في كتابة تاريخ مصر المعاصر بشكل عام ، فإنه في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية أكثر إلحاحاً ، خاصة وأن عنصراً أساسياً في التزام وموضوعية كتابة تاريخها المعاصر يوشك على الانقراض وهم النقاويون القدامى وزعماء العمال الذين عاصروا وشاركوا في حركة الطبقة العاملة المصرية وتحركات العمال وكفاحاتهم في الثلاثينات والأربعينات وبداية الخمسينات من هذا القرن وحتى يولييه ١٩٥٢ ، وهؤلاء وحدهم هم الذين يستطيعون عن طريق شهاداتهم على العصر أن يعطوا من التفاصيل ومن شرح الظروف بطريقة تعطي لكتابة التاريخ حياة وتوصل موضوعيته ما لا يستطيع غيرهم أن يقدمه ، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء المكافحين أيضاً لديهم من الوثائق — البيانات والبرامج والنشرات والمجلات وغيرها إلخ .. — ما يكمل ثنائية المصدقية الأساسية في موضوعية كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

ولأن كثيراً من القادة العماليين قد فارقوا الحياة ، وبعض من لا زال حياً لا يستطيع أن يعطي لظروفه الصحية ، ومع التسليم بأن الكثير من الوثائق المتصلة بتاريخ الطبقة العاملة المصرية قد صادرها البوليس أو استولى عليها أثناء حملات التفتيش والقبض والاعتقال والسجن المتكررة التى تعرض لها هؤلاء المناضلون ، إلا أنه يمكن بالجهد والمثابرة الحصول على شهادات معاصرة ووثائق تؤثر إلى حد كبير في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية وإنارة كثير من الدروب والمناطات التى تعيق الوصول إلى الالتزام والموضوعية ، وحتى يضيق الطريق بقدر الإمكان أمام الكتابات الإنشائية والاستنتاجات الشخصية في موضوع يؤدي فقدان العلمية فيه إلى أضرار كبيرة في حاضر الطبقة العاملة ومستقبلها .

وإلى لأعيد تكرار الشكر لكل من ساهم في الإعداد لهذه الندوة وإنجاحها لأنى أرى أن أحد نتائجها — إذا حظيت بالإعلام المناسب — تشجيع المكافحين القدامى على تقديم ما لديهم من مذكرات ووثائق وكتابة شهاداتهم على العصر ، وهنا أعترف بأننى شخصياً رغم ما قدمت من كتابات عن الطبقة العاملة المصرية ، أعترف بأننى قد قصرت ، لأنى لم أقدم كل ما لدى ، ولم أكتب كل ما عندى ، ولهذا فإنى عقدت العزم على أن أبدأ فى وقت قريب في تجميع كل ما لدى واستكمال ما سبق أن بدأت فيه لتقديم كل ما يمكنى تقديمه لأبناء الطبقة العاملة المصرية وللباحثين المهتمين بتاريخها وإلى في نفس الوقت ، أعتبر أن أحد إنجازات هذه الندوة قبل أن تبدأ هو دفعى إلى الكتابة ، وأثق أن الكثيرين سوف تكون هذه الندوة حافزاً لهم لتقديم ما لديهم .

وإذا عدنا إلى الموضوع الأصل للندوة ، فلا بد من الاعتراف بداية بأن تاريخ الطبقة العاملة المصرية وحركتها الكفاحية في مختلف الميادين ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لم يحظ حتى اليوم بال العناية التى تتفق مع دور تلك الطبقة في المجتمع المصرى ودرجة فعاليتها وتأثيرها فيه ، وخاصة منذ بداية القرن العشرين .

وليس فيما قلت إنكار للجهد الذى بذله الكثيرون ممن قدموا رسائل علمية أو كتباً أو كتيبات أو حتى مقالات تتصل بتاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ولكنى أريد أن أقول إن هذا الجهد الفردى والمتفرق وحتى مع استمراره على نفس المنهج ، فإنه لن يؤدي إلى ما يمكن أن نسميه بحق « تاريخ الطبقة العاملة المصرية » ، لأنها سوف تكون لبنات متفرقة ذات فائدة

حقيقية ، ولكن وضع تلك اللبنة بطريقة وكيفية تنتج الصرح الشاخص الذى نريده ، لا يمكن أن يتم إلا نتيجة جهد جماعى تقوم به هيئة تضع ذلك ضمن أولوياتها ، مثل الاتحاد العام لنقابات العمال أو إحدى أقسام التاريخ بجامعة مصر أو هيئة علمية تنشأ خصيصا لهذا الغرض .

إن كتابة التاريخ ليست ترفا ثقافيا ، لأنها علم معرفة الماضى ، ومن ليس له ماض لا حاضر له ، ومن لم يفهم حاضره فى ضوء ماضيه لا يستطيع أن يحقق أو حتى يرسم مستقبلا أفضل ، ولهذا كانت الحاجة شديدة إلى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية باعتبارها صانعة الحياة والعمود الفقري للتقدم وكانت الحاجة أشد إلى الالتزام والموضوعية فى كتابة ذلك التاريخ .

إن جميع ما كتب عن الطبقة العاملة المصرية وتاريخها — فيما عدا النذر اليسير الذى لا يدخل ضمن الفترة الزمنية لهذه الندوة — قد وقف عند عام ١٩٥٢ ، وترتبط على ذلك يرى البعض أن هذه الفترة قد أخذت حظها وكفاية من التسجيل . من التأريخ والدراسة ، وبالتالي فعلينا أن نتجه إلى الفترة التى بدأت من ٢٣ يولييه ١٩٥٢ وقط .

إلا أننى أرى أن فترة الأربعينات وبداية الخمسينات ما زالت فى حاجة إلى عشرات أضعاف ما كتب ، لكى نستخلص الدروس المستفادة لحاضرنا ، ولنضع حجر الأساس لبناء مستقبل سعيد لمصر بجميع فئاتها وطبقاتها الكادحة على أساس علمى ، مستفيدين من الإنجازات ومطورين لها ، ومتخلصين من الأخطاء ومتفادين لها فى المستقبل .

وفى هذه الورقة سوف أنعرض لجانب واحد فقط من شعب كتابة التاريخ المتعددة ، وهو كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، وفق التحديد الزمنى للندوة وحتى ١٩٥٢ ، محاولا المساهمة فى الموضوع الأساسى وهو « الالتزام والموضوعية » فى كتابة التاريخ :

● الالتزام بهدف أساسى يراد تحقيقه من وراء كتابة التاريخ ، وهو خدمة الطبقة العاملة المصرية ، والكشف عن دورها الحقيقى والكامل فى المجتمع ، وإزالة كل ما حاول أعداؤها إلصاقه بها من نقائص دون تضخيم فى الإنجازات أو طمس للنقائص .

● الالتزام بمنهج علمى سليم لتحقيق هذا الهدف ، يعتمد على الأسلوب العلمى فى رصد الأحداث وتفاعلها مع الظروف التى وقعت فيها والمحيط بها ، مع الحياد الكامل وعدم التحيز — قدر الإمكان — حتى لو كانت الحقائق تخالف فكرة الكاتب .

● الالتزام بتقديم المعلومات والوثائق التى يمكن الحصول عليها كاملة دون إخفاء بعضها أو إجتزاء بعضها أو كى عنق مضامينها للخروج بنتيجة معدة سلفا .

● الالتزام بالبحث الجاد عن وجهات نظر الاتجاهات الفكرية المختلفة والمدارس المختلفة الكفاحية — وهى حقيقة لا يمكن إنكارها — تقاديا للخروج عن الموضوعية تحت دعوى الدفاع عن مواقف تيار معين ، وإذا كان من الجائز كتابة تاريخ تيار فكرى معين ومساهماته الكفاحية ، فإنه يلزم أن يذكر ذلك صراحة منعا للخلط بين الجزئى وهو تاريخ التيار الفكرى والعام وهو تاريخ حركة الطبقة العاملة .

● الالتزام بفكرية الطبقة العاملة كمرشد لتحليل حركتها صعودا وهبوطا ولتتبع نمو وعى الطبقة العاملة بذاتها ونمو فكرها الطبقي وتصاعد أو هبوط حركتها الكفاحية وأسبابها .

● الالتزام ببذل الجهد للبحث عن المعلومات الصحيحة والتأكد من سلامة مصادر المعلومات ، والاعتماد بصفة أساسية على الوثائق والمراجع الجيدة الشهادات المعاصرة وإخضاع كل ذلك للتحليل العلمى .

● التعمق فى دراسة وفهم الظروف التى صاحبت حركة الطبقة العاملة المصرية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتفاعل الأحداث فى تاريخها ، وارتباط حركة الطبقة العاملة بحركات الفئات والطبقات الأخرى سواء الحليفة أو المعادية للطبقة العاملة .

وسوف أتعرض هنا لبعض الكتابات السابقة والمرتبطة بالطبقة العاملة المصرية مع بعض الملاحظات عليها ، ثم أتحدث عما أراه ضروريا الآن لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية بالتزام وموضوعية .

وآمل أن أكون بهذا قد قدمت جهدا للمساهمة فى إنجاح هذه الندوة ، التى أرى أن لها من الأهمية ما يجعلها نقطة إنطلاق هامة فى بناء شاخ وعلمى لكتابة تاريخ مصر المعاصر .

الكتابات السابقة

صدر ونشر حتى الآن عديد من الكتابات التى تتصل بالطبقة العاملة المصرية فى صور متعددة ، منها ما هو وثائقي ومنها ما هو تسجيلي ومنها ما نشر فى كتب وكتيبات بأقلام العمال ومنها كتابات تأريخية ومنها شهادات معاصرة فى صور مذكرات للقادة العماليين ما نشر منها وما لم ينشر .

وسوف أتعرض هنا لمناذج فقط من بعض تلك الكتابات ، معترفا بأن هناك كتابات عديدة لم أتعرض لها ، لا إهمالا ولا تقليلا من شأنها ، ولكن لأنها لم تصل إلى يدي ، وما وصل إلى يدي منها لا يسمح المجال بالحديث عنه كله .

الكتابات الوثائقية :

من الكتابات السابقة فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية ما يمكن تسميته بالكتابات الوثائقية ، وهى التى تعتمد فى الأساس على تقديم مجموعة من الوثائق بهدف أساسى هو تقديم المادة الخام التى يمكن بواسطتها للباحث أو المؤرخ أن يكوّن منها لبنات يربطها ببعضها ويربطها أيضا بالوثائق والكتابات الأخرى ثم يستعين بعد ذلك بعلمه وقدرته على تحليل الظروف التى صدرت فيها تلك الوثائق ليخرج للقارئ قطاعا كاملا ومتناسقا وسهل الاستيعاب من خريطة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

وفى هذا النوع من الكتابات يقدم المؤرخ لكتاباته برؤيته لتلك الوثائق والأهمية التى من أجلها بذل ذلك الجهد للحصول عليها ، ثم يوضح الكاتب هدفه من تقديمها ، كل ذلك فى صفحات ويبقى بعد ذلك الجزء الأكبر من الكتاب متضمنا فقط نصوص الوثائق .

ومن أمثلة تلك الكتابات الوثائقية : كتاب الدكتور رؤوف عباس حامد « الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية — ١٩٢٤ — ١٩٣٧ » حيث نجد أن تقديم الكاتب يقع فى اثنتين وستين صفحة فقط ، بينما باقى صفحات الكتاب الثلاثمائة هى نصوص للوثائق البريطانية ، التى هى فى مجملها تقارير أو مذكرات أو رسائل بين الحكومة البريطانية وممثليها فى مصر من عسكريين ومدنيين أو دبلوماسيين .

وعلى الرغم من القطع بصحة هذه الوثائق من باب الثقة فى مقدمها ، والتقدير الكامل للجهد الكبير الذى بذله سواء فى الاطلاع على الوثائق واختيار ما يتصل بالموضوع منها ثم ترجمتها وتقديمها لقارئ العربية سهلة سلسلة ، وعلى الرغم

من الانتفاع الكبير بهذه الوثائق والاسترشاد بها في التأريخ لحركة الطبقة العاملة ، فإنه من واجبي أن أنه إلى أن هذه الوثائق تعبر عن وجهة نظر الجانب البريطاني ، المحتل لمصر وقتئذ ، وهذا ما يجب وضعه في الاعتبار ، فقد تحوى بعض الوثائق معلومات خاطئة نتيجة عدم أمينة المصادر التي قدمت للجانب البريطاني ، أو إغراضها ، ويستوى في ذلك أن كانوا رجال مخبرات أو مخبرين أو رجال أمن إنجليز أو حتى موظفين مصريين ممن كانوا يتعاونون مع الإنجليز .

ومن ناحية أخرى فقد تكون بعض الوثائق مغرضة في الصياغة وفي طريقة تقديم المعلومات بهدف تحقيق مصالح بريطانية في مصر ، وهي بوضعها هذا تختلف عن الوثائق الأخرى التي هي نسخ أصلية أو نصوص من بيانات أو برامج أو محاضر جلسات اجتماعات — إذا لم يدخل عليها التزوير بالحذف أو الإضافة — فإن ما يحتويه هذا النوع من الوثائق هو الحقيقة كلها مهما تختلف في تفسيرها .

ومن أمثلة الكتابات الوثائقية أيضا ما نشره طه سعد عثمان عام ١٩٤٧ في كتاب « محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال » ، والتي قدم فيها بمساعدة زميله عبد الفتاح محمد حسين الذي كان رئيسا لنقابة رؤساء ومساعدى مصانع النسيج في اللجنة العليا ، فقد احتوى هذا الكتاب على الكثير من محاضر اجتماعات وتقارير اللجنة العليا واللجان الفرعية المنبثقة منها وخاصة لجنة صناعة الغزل والنسيج وزاراتها الميدانية لمواقع العمل والإنتاج ومذكرة منسوب العمال التي تقدم بها دفاعا عن مطالب العمال ومذكرة منسوب أصحاب الأعمال ، وهذا الكتاب كله عبارة عن نصوص الوثائق فيما عدا المقدمة والخاتمة التي كتبها الكاتب . وأكتفى بهذين المثلين من الكتابات الوثائقية ، التي هي في حقيقتها مواد ختام يركز عليها في كتابة التاريخ بأكبر قدر من الالتزام والموضوعية .

الكتابات التسجيلية :

وهي التي تجمع وتسجل الأحداث والقرارات والقوانين واللوائح التي حدثت أو صدرت وتتصل بحركة الطبقة العاملة المصرية وتاريخها ، مثل مجموعة قوانين العمل والعمال التي نشرها محمد يوسف المدرك ثم نشر ملحقاً لها ، ودليل النقابات الذي أصدره المدرك . أيضا والذي يحوى أسماء النقابات وأرقام تسجيلها في وزارة الشؤون الاجتماعية وعناوينها وبعض بيانات عنها وكتابات الأستاذ محمد فهم أمين المحامى عن القوانين العمالية وغيرها .

ومما يمكن اعتباره كتابات تسجيلية أيضا ما نشر في الصحف والمجلات العمالية التي كان يصدرها العمال والمنظمات النقابية ، وكان العمال يشرفون عليها ونحروا في عمومها بأقلامهم والتي كانت تسجل مطالبهم وتحركاتهم وآراءهم في القوانين العمالية وغيرها ، ومن أمثلة تلك المجلات ، مجلة الواجب ومجلة البراع التي كانت تصدرها النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها والتي كان مقرها شبرا الخيمة ، ومجلة الضمير التي كانت تصدر كلسان حال لجنة العمال للتحريض القومى « الهيئة السياسية للطبقة العاملة » ومجلة الجماهير وغيرها ، ويلاحظ أن هذه المجلات كانت أسبوعية وكان العمال يستأجرون إصدارها من أصحاب امتيازها ورؤساء تحريرها الذين كانوا في الغالب من الأقاليم — بنى سويف أو المنصورة .. إلخ — لأن العمال لم تكن لديهم إمكانية إصدار صحف أو مجلات خاصة بهم ، وكثيرا ما تعرض أصحاب تلك المجلات إلى ضغوط بالترغيب أو التهيب ففسخوا عقودهم مع العمال ومنظماتهم .

وهناك كتابات تسجيلية نشرت في صورة مقالات في الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية الثقافية والسياسية ، حيث كانت بعض تلك الصحف والمجلات تخصص بابا أو ركنا للعمال وأخبارهم . ومن أهم تلك الكتابات ما قدمه الأستاذ مصطفى كامل منيب عن أحوال العمال وأحوال العاملات في المحلة الكبرى والتي رصد فيها نتيجة زيارته الميدانية ومقابلاته للعمال والعاملات .

هذا بالإضافة إلى العديد من الكتيبات والنشرات غير الدورية التي أصدرتها منظمات عمالية مثل نشرة مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية ونشرة مؤتمر نقابات عمال مصر ونشرة نقابة عمال المحلة الكبرى ١٩٤٧ وغيرها .

كتب العمال وكتيباتهم :

هناك العديد من الكتابات التي صدرت عن الطبقة العاملة المصرية في صورة كتب أو كتيبات حررها العمال ، منها ما هو إرشادي كتلك التي كان يصدرها مكتب الأعمال النقابية — محمد يوسف المدرك — مثل الفكرة النقابية والتربية النقابية ، ومنها المرتبط بخبرات الكفاح مثل نبذة تاريخية عن حياة المناضل النقابي فضالى عبد المجيد لطفه سعد عثمان ونضال عمال النسيج الميكانيكى في القاهرة ١٩٤٥ لطفه سعد عثمان أيضا وكتاب عمال التراحيل لعطية الصيرفي . وهناك كتابات أخرى مختلفة الموضوعات مثل عسكرة الحركة النقابية لعطية الصيرفي ونقاباتنا في خدمة السلطات لعطية الصيرفي أيضا ونشر لأحمد طه دراسة وتقييم للقيادات النقابية — المرأة وكفاحها وعملها — الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى ، وأصدر يس مصطفى ومحمد فتحي « نصيحة إلى عمال مصر » في عام ١٩٥٠ .

ولا شك في أن ضعف الإمكانات المادية وصعوبة نشر ما هو مكتوب بالنسبة للعمال يعتبر عائقاً لخروج كتابات العمال وخبراتهم وشهاداتهم إلى حيز الوجود العلني في ساحة النشر المصرية . ولعل أضرب بذلك مثلاً بكتاب فكري الخولي عامل النسيج الذى انتهى منه في ١٩٦٤ ولم ينشر الجزء الأول منه إلا في ١٩٨٦ .

الكتابات التاريخية :

وهي التي تقدم كتأريخ متكامل العناصر لفترة محددة من تاريخ الطبقة العاملة المصرية مستندة إلى وثائق ومقابلات وتحليلات وغيرها من عناصر الدراسة العلمية للتاريخ ، وهذه يمكن اعتبارها مراجع ولبات أساسية جاهزة ، وإن كانت في حاجة إلى مراجعة وإعادة صياغة في ضوء كل المعطيات والمعلومات والوثائق التي توفرت بعد كتاباتها أو تتوفر في المستقبل .

ومن أمثلة تلك الكتابات ما قدمه الأستاذ أمين عز الدين في كتابين عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٣٩ ، ثم كتاب شخصيات ومراحل عمالية لنفس الكاتب ، وكتاب تاريخ الحركة النقابية المصرية ٨٩٩ — ٩٥٢ لعبد المنعم الغزالي ، وما قدم في رسائل علمية للدبلوم والمجستير والدكتوراه ومنها ما قدمه الدكتور سليمان النخيل والدكتور رعوف عباس باللغة العربية ورسالة الدكتور جويل بنين التي قدمها بالإنجليزية إلى جامعة ميتشجان بأمريكا ورسالة الدبلوم التي قدمها محمد طه سعد إلى جامعة برلين الحرة باللغة الألمانية .

ولا شك في أن هناك العديد من الرسائل والكتب والمخطوطات التي لم تنشر ويمكن الحصول عليها لو بذل جهد جاد في هذا السبيل .

شهادات المعاصرين :

خرجت إلى حقل النشر المصرى كتابات يمكن تسميتها بشهادات المعاصرين ، وهي التي كتبها ونشرها عمال من الذين شاركوا في صنع الأحداث وتحركات العمال الكفاحية أو عاصروها ، والذين استطاعوا أن يكتبوا بعض خبراتهم في صورة شهادات معاصرة ، ومن أمثلة ذلك ما نشر في جريدة العمال التي يصدرها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في أكثر من مائة حلقة نشرت في السبعينات وبداية الثمانينات وإن كانت تتحدث عن الثلاثينات والأربعينات من مذكرات محمود محمد العسكري الذى كان سكرتيراً عاماً للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها من أواخر الثلاثينات إلى أن حلته الحكومة في ٣٠ أبريل ١٩٤٥ .

ومن أمثلة ذلك أيضا ما نشره محمد يوسف المدرك في مجلة الثقافة العمالية ١٩٨٦ ، وهو الذى كان في فترة سكرتيرا لحزب عباس حليم ، وقاد معركة استقلالية الحركة النقابية وكان مندوب عمال مصر وممثل نقاباتهم في المجلس العام للاتحاد العالمى للنقابات ، وما نشر لطفه سعد عثمان من مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر في مجلة الكاتب القاهرية في عدد يولييه ١٩٧١ وما بعده .

ومن شهادات المعاصرين ما لم ينشر ولم ير النور إلى الآن رغم أنه مكتوب بأقلام العمال ، ومن ذلك ما أشار إليه الدكتور رعوف عباس عن مخطوط اطلع عليه لدى الزعيم النقابى محمد حسن عمارة والذى يقع في خمسين صفحة من الحجم المتوسط والذى عنوانه « أربعين عاما في الحركة العمالية — مذكرات نقابى مخضرم » .

ولا شك في أن هناك الكثير من شهادات المعاصرين من القادة النقابيين والعماليين موجودة لديهم إن كانوا أحياء ، أو تركوها عند أمهلهم إن كانوا قد انتقلوا إلى الرفيق الأعلى ، ولكنها لم تظهر ، وفي نفس الوقت يمكن الحصول عليها .

ملاحظات على الكتابات السابقة :

هناك ملاحظة أولية وهامة وهي أن الغالبية العظمى مما سبق كتابته عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية حتى الآن ، يقف عند عام ١٩٥٢ ، وبالتحديد عند قيام ثورة يوليو ، بما فيها كتابات المصريين وغير المصريين ، ولا أدري إن كان ذلك خوفا من كتابة ما قد يفضض رجال ثورة يوليو وما يترتب على ذلك من أضرار ، أم لأن ما بعد ثورة يوليو على أهميته مهمة صعبة لقلة المصادر الموثوق بها لمعلومات صحيحة قد تصل إلى درجة العدم ؟ ولأن الكثيرين ممن يستطيعون الكتابة عن هذه الفترة قد قضوا جزءا كبيرا منها في السجون والمعتقلات ؟ ومهما يكن الأمر فإن اقتحام كتابة تاريخ الفترة رغم وعورته ضرورة لا بد من الخوض فيها .

(١) سوف أبدأ ملاحظاتي على الكتابات السابقة وهي نماذج فقط كما سبق أن قلت ، بالإيجاز والممتاز — كما أرى — من تلك الكتابات واتباع المنهج الصحيح فيها ، بصرف النظر عما يكون لى عليها من مآخذ يتحملها في الأساس مقدمو المعلومات وليس الباحث أو الكاتب ، وأول تلك الكتابات التى استندت إلى النصارين الأساسيين في مصداقية وموضوعية كتابة التاريخ هو كتاب الحركة العمالية المصرية للدكتور رعوف عباس حيث استند في الأساس إلى الوثائق وشهادات المعاصرين الذين عاشوا الأحداث وسامروا فيها ، ثم قدم الكاتب توثيقا إضافيا للوثائق ذاتها وتعريفا بها وبظروفها وهو منهج أرى أنه ضرورى لإثبات الالتزام بتقديم الحقيقة كاملة والموضوعية في وضع الوثيقة في مكانها الصحيح من نسج التاريخ .

وكمثال على ذلك عندما تحدث عن اللجنة التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر في الاتحاد العالمى للنقابات ، وأورد في الوثيقة « ملحق رقم ٢ » نص محضر اللجنة ، لم يكتف بذلك وإنما قدم هامشا لها يقول فيه إنه قد « عثر على هذه الوثيقة لدى محمد يوسف المدرك وهي عبارة عن ورقة بحجم الفولسكاب مكتوبة بخط اليد وتسجل أعمال اللجنة التحضيرية التى اجتمعت لانتخاب مندوب تمثيل العمال المصريين بالمؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات في خريف ١٩٤٥ » .

(٢) وإذا كان الاعتماد على الوثائق والشهادات المعاصرة من أهم عوامل المصداقية في كتابة التاريخ ، فإن الالتزام بالحيدة الكاملة في الاعتماد على تلك الوثائق يستلزم إيراد الوثائق بنصها في ملاحق المكتوب دون الاكتفاء بتلخيص الكاتب لها ، وتكون الموضوعية مفقودة تماما في كتابة التاريخ إذا لجأ الكاتب إلى إيراد بعض الوثائق التى تتفق مع وجهة نظره وفكرته بنصها ، بينما يلجأ في نفس الوقت إلى تلخيص البعض الآخر من الوثائق بطريقة تشوه مضمونها ، ومع الأسف الشديد فإن هناك بعض الكتابات وخاصة التى قدمها المثقفون عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية تحمل هذا التشويه الخطير .

(٣) وإذا علمنا أن هناك أكثر من اتجاه فكري كان له وجود في حركة الطبقة العاملة ، وكانت تلك الاتجاهات تتعارض وتتناقض أحيانا حتى في أسلوب العمل بين جماهير العمال ومنظماتهم ، وكان لكل من تلك الاتجاهات رأيا الوارد في وثائقها ، والتي تتحدث عنها شهادات معاصريها ، فإنه لا بد لكي يكون الكاتب ملتزما بالموضوعية والحيدة ولكي تكون لكتابه مصداقية وأمانة ، فإنه يجب عليه أن يورد جميع الوثائق التي يمكن الحصول عليها من الاتجاهات المختلفة ، حتى وإن كان بعضها يعارض قناعاته الفكرية ، وأيضا عليه في الشهادات المعاصرة أن يحصل عليها من أشخاص معروف انتابؤهم للفكرات المختلفة ، وهذا لا يصادر على حق الكاتب في التعليق على الكل واستخلاص الدروس والنتائج ، لأنه من الطبيعي الاختلاف في تفسير الوثيقة ، ولكن يبقى نصها هو الحقيقة الثابتة التي يجب الرجوع إليها .

(٤) لا يحتر الرجوع إلى الكتابات السابقة في تاريخ الطبقة العاملة عند إعادة الكتابة عيا أو نقيصة في حد ذاته ، بل هو ضروري في كثير من الأحيان ، ولكن لذلك شروطا لكي تكون الاستفادة منها بأكثر قدر ممكن ، ومن ذلك وجوب أن يشير الكاتب إلى المصدر بوضوح وصراحة دون إغفال أو اكتفاء بالإشارة لكي يمكن الرجوع إلى ذلك المصدر عند الرغبة أو الحاجة ، ومما يمكن أن نسميه نقدا لكتابات سابقة في هذا الصدد ما ورد في كتاب الأستاذ عبد المنعم الغزالي « تاريخ الحركة العمالية المصرية ٨٩٩ — ٩٥٢ » حيث نجد الصفحات من ٢٢٣ إلى ٢٥٤ منقولة من كتاب نشره طه سعد عثمان في عام ١٩٤٧ بعنوان « محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال » دون الإشارة إلى المصدر . ولكي يكون الاستناد إلى الكتابات السابقة مفيدا فلا بد أن يكون في إطار توضيح وخدمة الفكرة الأصلية التي يراد التعبير عنها ، ويمكن عندئذ إيراد النصوص أو الإشارة إليها وربطها ببعضها البعض ثم ربطها بالنقطة المحددة التي يراد إبرازها .

(٥) غالبية الكتابات السابقة التي تعرضت لتاريخ الطبقة العاملة المصرية في كتابات مستقلة أو سياق كتابة تاريخ الدولة أو الحركة الوطنية العامة كانت لمخلفين ، وهذا ليس عيبا في حد ذاته ، ولكن خلوها من الوثائق وعناصر المعاشة لحركة الطبقة العاملة وأحداثها الكفاحية ، ودون شرح وتحليل الظروف الموضوعية ، يخرجها من إطار التأريخ لحركة الطبقة العاملة ، رغم صحة المعلومات التي تستند إليها والمأخوذة إما من وثائق رسمية كالتقوانين والقرارات الوزارية والإدارية وغيرها أو من الصحف اليومية والمجلات والدوريات والنشرات ، فإنها تفتقد لروح الحياة والتفاصيل التي قد تبدو تافهة ولكن تأثيرها كبير في مجرى الأحداث ونتائجها ، وإبراز المزاج الكفاحي للطبقة العاملة في اللحظة التاريخية المحددة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حكمت الأحداث .

وما أوردته من ملاحظات عن كتابات المثقفين المجردة لا ينفي إطلاقا أنها من مصادر المادة الخام الرئيسية اللازمة لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

(٦) بعض الكتابات السابقة للعمال في حاجة إلى إعادة قراءة ودراسة ثم إعادة كتابة في ضوء الوعي والنضج السياسي في هذه المرحلة التي تختلف بلا شك عن المرحلة التي نشرت فيها تلك الكتابات ، خاصة إذا قام العمال أنفسهم بكتابتها في ضوء ما اكتسبوا من خبرات بعد نشر كتاباتهم الأولى .

وكمثال فإنني عند إعادة قراءة كتاباتي السابقة وخاصة « نبذة تاريخية عن حياة المناضل النقابي فضالى عبد الجيد » و « نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة » المنشورة عام ١٩٤٥ ، خرجت منها بتتيجين قد تبهوان متعارضتين ولكنهما في الحقيقة متكاملتان :

الأولى أن تلك الكتابات تحوى على أضواء كاشفة قوية على فترة من أعصب فترات الكفاح العمالي في مصر بشكل عام وعمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها وفي شبرا الخيمة بشكل خاص ، تلك التي سماها إسماعيل صدق والإنجليز

في أربعينات القرن العشرين بالمنطقة الحمراء ، وفي تلك الكتابات من الدروس التي يمكن الانتفاع بها في الحاضر والمستقبل .
والثانية هي قصور تلك الكتابات في التحليل العلمي لتلك المرحلة ومدلول الأحداث التي تعرضت لها الكتابات والخروج منها بالتأثير المحددة والدروس المستفادة ، مما يجعلها رغم أهميتها كمراجع أصلية ، ليس قطاعات كاملة المعالم من تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

ولهذا بادرت بالكتابة عن نفس الفترة ونفس القطاع من الطبقة العاملة المصرية اللذين تحدثت عنهما الكتابان الأولان في كتاب جديد بعنوان « كفاح عمال النسيج » استندت في كتابته بالحقائق والمعلومات الواردة فيهما ولكن بمنهج جديد وإن كان في صورة مذكرات ، إلا أنه وضع قضايا رئيسية طرحها للنقاش وأبدى رأيا فيها مثل قضية الإضراب وأسباب نجاحه وعوامل فشله وقضية وسائل العمال الكفاحية لمواجهة مؤامرات أصحاب الأعمال ، وقضية الأجور في صناعة الغزل والنسيج ، وقضية لجنة المنسوجين العامة وغيرها .

(٧) عدد التعرض للكتابات السابقة ، يجب ألا يستغرقنا — وخاصة نحن العمال — جلد الذات ، فتلجأ عند تحليلنا للأحداث إلى عزوها عن الواقع والظروف الموضوعية التي حدثت فيها ، فمثلا عند حديثنا عن إضراب مصنع سباهي بالإسكندرية عام ١٩٥٠ غلغله في ضوء فهم وظروف عام ١٩٨٧ ، مما يخرج تحليلنا عن الموضوعية ، وإذا قرأنا ما كتب عن ذلك الإضراب بحثنا عن استخراج كلمات أو جمل للطنن في تلك الكتابات وخاصة إذا كان النقد موجها للغير مما يخرج رأينا ، وكتابتنا إذا كتبنا ، عن الالتزام بالحيدة والموضوعية .

ولهذا فإن الالتزام والموضوعية ضروريان عند نقد ما كتب وما سوف يكتب عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية بنفس درجة الضرورة في كتابة التاريخ .

(٨) هناك نقد يكاد يكون عاما في كتابات العمال السابقة ، وهو كتاباتها بمنهج كتابة المذكرات وقطع ، مما يجعلها في جوهرها تعبيراً عن وجهة نظر الكاتب وحده ، وبما يجعله ذلك من معنى التخلي عن الموضوعية والهروب من نقد الذات والتغاضي عن الأخطاء وتضخيم الإنجازات بطريقة أو بأخرى وإن كان من الضروري أن تختلف درجة ذلك من كاتب لآخر ، وهذا واضح في كتاباتي أنا شخصيا السابقة .

فعلى الرغم من أن ما كتبه كنت صادقا في كل حرف منه ، ورغم أهميته كتجارب وشهادة معاصرة على الأحداث ، فإني لم أبذل الجهد اللازم للحصول على كل ما يتصل بتلك الفترة التي كتبت عنها من أحداث ، ولم أرصد أبطالها من القادة العمالين وتراجع كفاحهم بالتفصيل ، ولم أدرس بالعمق اللازم والضروري كل ما كتب عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية وحركتها ، ولم أجمع تجارب كفاحات المناطق الأخرى ، وأخيرا فقد قدمت مذكرات كإداة خام للبحث والدراسة والتأريخ ، دون أن تقول كتاباتي أين أنا ككاتب في كل حدث وفي كل قضية بالشكل اللازم أن يكون .

(٩) ومن أمثلة النقود التي توجه إلى الكتابات السابقة للعمال ، أنها لم تتعرض لنقد تحليلي علمي لحركة الطبقة العاملة خاصة في الميدان النقابي الذي فيه تلال من التراث الكفاحي ، ونجد شيخ النقابيين بحق « محمد يوسف المدرك » وهو عامل مثقف وكاتب وقصاص وله العديد من الكتابات التي نشرت عمالية وأدبية ، ولديه قدرة فعلية على الكتابة النقدية ، فإنه لم ينقد كتاباته ولا كتابات الآخرين ، ولم يفقد مواقفه مثلا من الدخول في اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية بزعامة النبهيل عباس حلمي ولماذا خرج منه وقاد حركة استقلالية الحركة النقابية عن الشخصيات والأحزاب السياسية ، لم يكتب المدرك في ذلك رغم أن كل ما ذكرت كان محل نقاش طويل وواسع ويمتد بينه وبين القادة النقابيين ، ولهذا فإنه يمكن القول بأن كتابات العمال السابقة تنقصها تماما الكتابات النقدية ، وهو ما يجب تداركه في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية إذا أريد له أن يكتب بالتزام وموضوعية .

المطلوب الآن لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية :

انطلاقاً من المفهوم الذى سبق أن ذكرته ، وهو أن تاريخ الطبقة العاملة المصرية لم يخلط في الفترة السابقة بالاهتمام الذى يتفق مع دور تلك الطبقة في المجتمع ، وأن كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية لن يكفى فيه الجهد الفردي رغم الحاجة الملحة إلى استمرار وتوسيع هذا الجهد الفردي المشكور ، انطلاقاً من هذا فإن أقدم هنا تدوراً لبعض المصادر والمواد الخام الأساسية التى يجب الحصول عليها ، وهى كل ما يتعلق بحركة الطبقة العاملة المصرية وظروفها والنواح المحيط بها في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والوطنية وتجميع تلك المادة الخام هو الخطوة الأولى ومن أهم عناصرها :

- (١) ما نشر عن الطبقة العاملة المصرية في كتب التاريخ العام للدولة والحركة الوطنية .
- (٢) الكتب والكتيبات التى نشرت بأقلام العمال أو صدرت باسم المنظمات العمالية .
- (٣) الرسائل العلمية سواء منها ما نشر بالعربية وغير العربية أو ما لم ينشر .
- (٤) القوانين والقرارات والأوامر الإدارية التى تتصل بالطبقة العاملة بطريق مباشر أو غير مباشر ، وما يتصل بناروف وملابسات صدورهم أو إلغائها إن كانت قد ألغيت .
- (٥) الجرائد والمجلات التى أصدرها العمال ومنظماتهم أو شاركوا في إصدارها وكذلك مقالات العمال التى نشرت متعلقة بقضاياهم وحركاتهم الكفاحية .
- (٦) ما يمكن التوصل إليه من الوثائق والمطبوعات والبرامج والبيانات التى أصدرها العمال أو منظماتهم النقابية ، والوثائق الأخرى كمحاضرات جلسات أو اتفاقات فردية أو جماعية ، سواء من نسخ أصلية أو من مصادر موثوق بها نشرت بها تلك الوثائق .
- (٧) الحصول على شهادات معاصرة من الباقين على قيد الحياة من القادة العماليين والنقائين ومن كان لهم دور في المنظمات العمالية والتحرركات الجماهيرية ، ويمكن أن يكون ذلك في صورة مخطوطات أو تسجيلات على شرائط أو مقابلات يسجل محتواها .
- (٨) الحصول على محاضر البوليس وتحقيقات النيابة وملفات القضايا الخاصة بأحداث تحركات الطبقة العاملة ؛ إضرابات — اعتصامات — مظاهرات — اجتماعات — وجميع القضايا التى أنهم فيها مكافحون عمال بالإخلال بالأمن العام أو محاربة النظام أو العمل على قلب نظام الحكم .. إلخ .

وبعد تجميع المادة الخام من المصادر السابق الإشارة إليها ومن غيرها ، تبدأ عملية التبيويب والصياغة وفق منهج مدروس ومعد سلفاً لتحقيق الهدف .

وأخيراً .. ولتقتى في النتيجة التى مستخرج بها الندوة ، فإنى أقترح :

أولاً : أن تطبع الأوراق المقدمة للندوة في مختلف الموضوعات في كتاب باللغة العربية واللغات الأجنبية التى يكون من قرائها مهتمون بتاريخ مصر المعاصر .

ثانياً : أن تعقد بعد ذلك ندوة خاصة لمناقشة كل موضوع قدمت فيه أوراق وأفكار تستحق تخصيص ندوة لها .

العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشائى نيابة عن الوطنية المصرية*

عطية الصيرفى

مقدمة :

حدث لم يسبق حدوثه فى مصر ولم يكن متوقعا حدوثه فى هذا الزمن الردىء حيث تفضلت هيئة علمية ودولية بدعوة عامل من عمال مصر البسطاء للإدلاء بشهادته المكتوبة المنطوقة بشأن كتاب تاريخ مصر المعاصر ..

والفضل فى ذلك يعود إلى اهتمام عدد من أساتذة علم التاريخ بضرورة الإطالة الموضوعية على قاع المجتمع المصرى ومجامله التى لم تكشف حتى الآن . وإن كان هناك بعض البدايات الطيبة التى استهلها أمين عز الدين والغزالى والدكتور رعوف عباس كما يعود الفضل إلى النهوض العمالى الجديد المتمثل فى تصاعد المزاج النضالى والاحتجاجى فى صفوف الطبقة العاملة المصرية الذى عبر عن نفسه فى شيوخ الإضرابات العمالية منذ سنة ١٩٧٤ حتى الآن . إن هذا النهوض قد لفت الأنظار إلى أهمية إعادة كتابة التاريخ المصرى الحقيقى بشكل موضوعى وبدون تمييز طبقي وذلك من خلال تحالف المشاهدة مع المكابدة حتى تمتد البصيرة التاريخية إلى أغوار الأعماق المصرية حيث العمال والفلاحين باعتبارهما القوة المنتجة والثورية فى الحياة والمجتمع .

ولقد رحبت بالدعوة كسابقة جديدة وذلك رغم شواغلى المتراخمة فى هذه الأيام مثل زملائى العمال اليساريين الذين يخوضون حربا مستمرة ضد الفساد ورأس المال الكبير والطفيلى فى مواقع العمل وفى الحياة العامة . وذلك بالإضافة إلى شواغلى الانتخابات العامة والانتخابات النقيابية والمحلية وما يصاحب ذلك من هموم الحياة والمعيشة .

والأمر الذى دفعنى إلى الترحيب بحضور هذه الندوة هو معاناتى الشخصية بسبب حالة القصور الذاتى المتفشية فى الطبقة العاملة فلم تفرز كتابها ومفكرها حتى الآن رغم أن عدها وصل إلى قرابة ثلاثة عشر مليون عامل فى الحكومة والقطاعين العام والخاص ولديها حركة نقابية رسمية مترهلة تضم ٢٣ نقابة عامة واتحادا عاما و ٢٥٠٠ لجنة نقابية منتشرة فى الأرجاء المصرية وفى مجالات العمل ، ولديها حوالى ألفى جمعية تعاونية ومئات من صناديق الزمالة وعشرة اتحادات إقليمية والعديد من المجالس النقابية وجريدة أسبوعية وعشرة معاهد وجامعة عمالية وبنك للعمال يشرف على عدة شركات استثمارية . كل هذا ولا يوجد غير عشرة عمال تقريبا يمارسون الكتابة . وبسبب ذلك لا يوجد أدب عمال فى مصر ولا يوجد تراث من الأدبيات العمالية رغم أن حياة الطبقة العاملة المصرية تتضمن ثروات تراثية لا تتمتعها مئات الأقلام والروايات وكعب التاريخ والسر حيث إن تاريخ الصراع الطبقي فى مصر يفيض بالغرائب التى تتجاوز غرائب الطبيعة .

ثورة عمال وفلاحين :

الثورة وأى ثورة لا تقوم إلا بوجود تنظيم ثورى ولا تقوم أيضا إلا بوجود نظرية ثورية فلا عمل ثورى بدون نظرية ثورية لأن الثورة تعنى التغيير الطبقي والسياسى فى المجتمع .

ولكن ثورة ١٩١٩ فى مصر التى سبقتها الثورة الروسية المنظمة بعد الحرب العالمية الأولى قد قامت بشكل عفوى صرف من خلال تفرغ السخط العمالى والفلاحى المتراكم منذ هزيمة الثورة العربية واحتلال الإنجليز لمصر فى سنة ١٨٨٢ وما جره على العمال والفلاحين من عذاب وفقر وبطالة وسخرة أودت بحياة الآلاف من العمال والفلاحين .

* قام المحرر بالمصاحرة جزء من الورقة الأصلية لاحتواءات ضيق المساحة .

ونتيجة لذلك فإن ثورة ١٩١٩ ثورة عمال وفلاحين . ولا يمكن اعتبار تأليف الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول أو صدور قانونه أو حركة التوقيعات على عرائض لنيل الوكالة عن الشعب أو عريضة سعد العينية للملك قواد كان بمثابة إعداد للثورة بقيادة سعد زغلول .

والوكالة ليست دليلا على أن ثورة ١٩١٩ العمالية والفلاحية قد فجرها سعد زغلول والوفد المصرى لأن الوكالة كانت تنبئ قعود العمال والفلاحين تاركين للوفد بقيادة سعد زغلول .

فالوفد كانت فكرة الأمير عمر طوسون بقصد التفاوض مع الإنجليز بعد انتهاء الحرب وقد أدخلها سعد زغلول ونفذها بعد عدة جلسات في صالونات الإقطاع وكان بنو سان استيفانو وذلك باعتباره وكيلًا للجمعية الشرعية وقد اختار أعضاء الوفد من شخصيات إقطاعية تنتمى إلى حزبه حزب الأمة وصدر قانونه خالياً من المضمون الاجتماعي . والأمر الذى يتصف بالإيجابية للوفد هو حركة التوقيعات على عرائض الوكالة للوفد المصرى في مطالبته بالاستقلال .

والوكالة ليست دليلا على أن ثورة ١٩١٩ العمالية والفلاحية قد فجرها سعد زغلول والوفد المصرى لأن الوكالة كانت تعنى قعود العمال والفلاحين تاركين للوفد بقيادة سعد زغلول مفاوضة الإنجليز والتفاهم معهم سلميا للحصول على شيء من الاستقلال الوطنى وذلك وفقا للعقيلة القانونية للمحامين البورجوازيين الذين يرون تحجيم الخصومة حتى لا يتحول من خصومة مدنية إلى خصومة جنائية تزهق فيها الأرواح وحتى لا يهادى الرعاع — العمال والفلاحون — ويتطاولون في البنيان السياسى في المجتمع من خلال نضالاتهم التى شهدتها سعد زغلول في مصر وفي فرنسا . وقد تم العدول عن الوكالة بجميع التوقيعات على عرائض لا تتضمن التحريض والإثارة — والمطالب الاجتماعية للجماهير الأجيوة والفقيرة بل تتضمن فقط عبارة مهمة عن الاستقلال الذى سوف يتم اكتسابه بواسطة هذه الوكالة التى لا شأن لها بالمسائل الاجتماعية ولهذا فإن جماهير العمال قد تجاوزت هذه الوكالة دون الاستئذان من أحد حيث قامت بالثورة تلقائيا بدون قيادة سعد زغلول إلا في حدود أن اشتعلها قد تزايد بعد اعتقاله يوم السبت ٨ مارس ١٩١٩ مع العلم أن العمال المصريين حاولوا تقجير الثورة بمظاهراتهم التى كانت تطالب بالقوت . وفي نهاية أغسطس ١٩١٩ أضرب عمال عجلات كوتاريلى بالإسكندرية وتحولت إضرابات العمال المحلية إلى إضرابات عامة وتقف الحكومة عاجزة إزاء استمرار إضراب عمال السجائر ويمرز العمال بعض الانتصارات المطلوبة في هذه المظاهرات والإضرابات .

أما التفجير الفعلى للثورة فقد بدأ يوم الاثنين ١٠ مارس ١٩١٩ بتحويل الضجة السلمية للطلبة إلى ثورة بفضل الإضرابات العمالية السياسية والاقتصادية الثقيلة بمعنى وقفها للخدمات والإنتاج والصدام الدموى مع سلطة الاحتلال وإبراز مضمونها الاجتماعى والديموقراطى بالمطالبة بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل والعمال على تأسيس العديد من النقابات العمالية .

وتؤكد هذه الحقيقة بأن بدء استشهاد المصريين لم يتم إلا في يوم ١٠ مارس ١٩١٩ عندما تحولت الضجة الطلابية إلى ثورة ذات آفاق تحررية واجتماعية معادية للاستعمار والاستغلال الأمر الذى أفرغ القيادة الوفدية والبورجوازية التى كانت ترى أن الاحتجاج على اعتقال سعد زغلول وزملائه يجب أن لا يتعدى الصراع والضجة السلمية بواسطة الطلاب حتى لا يكون هناك ثورة . ومن هنا فالعمال قد تجاوزوا الحدود السلمية بتحويل المظاهرات السلمية للطلبة إلى ثورة لم تكن فكرتها مطلوبة أو موجودة أو واردة وقد عبر عن ذلك بيان القيادة الوفدية للطلاب الذى تضمن عبارات وقحة جاء فيه :
قد تأسفنا نحن الطلاب المصريين مما وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية .

ولقد كان ذلك عملا مقصودا بغية إبعاد الطلاب عن العمال حتى لا يتم تحالف نضالى وسياسى بين العمال والطلبة يستتبعه حتما تحالف بين العمال والفلاحين والطلبة خلال وحدة العمل الثورى بين هذه القوى الوطنية . ويفرد عمال القاهرة ببدء الثورة واستمرار معاركها التى تنجح في يوم ١٣ مارس ١٩١٩ بدأ عمال الترام وعمال المترو وترام هليوبولس لإضرابهم

الكبير الذي استمر حتى ٢ مايو ١٩١٩ . وقد كان الإضراب حدثا من أحداث الثورة ومظاهرة من مظاهرها الدموية ولتُرى في نفس الوقت حددت قيادته عددا من المطالب الاقتصادية للعمال وقد تم التفاوض بشأنها أثناء الإضراب وقد تحققت بعض مطالب العمال وتأسست نقابة للدفاع عن مصالحهم .

وفي ١٥ مارس ١٩١٩ أعلن عمال عابري السكك الحديدية الإضراب وساروا في مظاهرة كبيرة تضم أربعة آلاف عامل استمر إضرابهم حتى مايو ١٩١٩ .

وفي ١٧ مارس أعلن عمال مطبعة السكك الحديدية الإضراب وانضم إلى الإضراب عمال سكك حديد حلوان وفي ١٨ مارس ١٩١٩ أعلن عمال المطبعة الأميرية ببولاق الإضراب وساروا في مظاهرة كبيرة شعبية واستمر إضرابهم حتى مايو ١٩١٩ .

وفي ١٣ أبريل ١٩١٩ اجتمع عدد كبير من الكتائب وعمال الرش في مكتب الصحة ومصلحة الكس ببولاق وأعلنوا استمرار إضرابهم وأنهم مستعدون لإنهاء الإضراب إذا تحققت مطالبهم في زيادة الأجور والحد من على إجازة سنوية والعلاج المجاني وتحديد ساعات العمل بنأى ساعات .

ومن المظاهرات الكبرى التي اشترك فيها العمال ونقاباتهم مظاهرة ١٧ مارس . وعلى الرغم من أن السلطة العسكرية أصدرت قراراً بمنع الموكب والمظاهرات والاجتماعات فقد قرر عمال العناير وعمال المطبعة الأميرية تنظيم مظاهرة عمالية في اليوم التالي ١٨ مارس حيث سارت المظاهرة في شارع بولاق حتى قربت كوبري أبو العلا وهناك اعترضتها القوات البريطانية وفتحت النار على المتظاهرين فسقط كثير من القتلى والجرحى .

هكذا بدأت الثورة في القاهرة ثم انتقلت أخبارها إلى الإسكندرية وإلى كل المدن والبنادر والقرى المصرية وكان تعطيل قطارات السكك الحديدية بسبب إضراب العمال خيرا داعية وخيرا مهيج للثورة .

ففي يوم الأحد ١٦ مارس نظم عمال السكك الحديدية وعمال ورشة جبل الزيتون وعمال الميناء والفنارات وورش البوسطة الخديوية وورش الحكومة مظاهرة كبيرة طافت شوارع المدينة . وفي يوم ٢٢ مارس أضرب عمال ترام الإسكندرية بعد تقديم عريضة إلى الشركة يطالبون فيها بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل . وفي يوم ٢٤ مارس أضرب عمال مصلحة الجمارك لقلّة أجورهم وكثرة ساعات عملهم .

وأضرب في ١٢ أغسطس ١٩١٩ ، ٥٠٠ عامل بمصنع السكر بأبي قرقاص مشاركة في الثورة ومطالبين بتحسين الأجور وفي نفس اليوم أضرب عمال مصنع السيرتو وظل العمال في المصنعين مضربين حتى حققوا بعض مطالبهم .

وأضرب عمال مصنع تكرير السكر في الحوامدية يوم ١٢ أغسطس ١٩١٩ مطالبين بزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل . وفي ١٣ أغسطس أضرب عمال شركة المخازن العمومية وعمال المخازن البلدية والأفرنجية مطالبين بزيادة الأجور .

وفي ١٤ أغسطس أضرب عمال لف السجائر في جميع الفبريقات تضامنا مع عمال محلات كوتارلى . هكذا قامت الطبقة العاملة المصرية بثورة ١٩١٩ بواسطة الإضرابات العمالية السياسية والاقتصادية الثقيلة والمنتشرة واليدوية وذلك تحت قيادتها المحلية مؤكدة أنها طبقة ثورية بالغيرة وأن وطنيتها خبز وحرية ويتمثل الخبز في مطالبها الاقتصادية والحرية في ثورتها من أجل الاستقلال ووحدتها في نقابات عمالية وتحريها في حزب للطبقة العاملة . ولقد نشرت المظلم في ١١ مارس ١٩١٩ حيث قالت — قام العمال في الإسكندرية في شركات مختلفة بتأليف نقابات لهم . كما نشرت مقالا بإمضاء (ا . فؤاد أبو السعود) تحت عنوان نهضة العمال في مصر أشاد فيه بالروح الشريفة في العمال المصريين بالاهتمام بتكوين نقاباتهم وفي

الثورة نشرت المقطع في ١٠ مارس ١٩١٩ بتوقيع رئيس طائفة التجارين بنقابة عمال مصر قال — إننا نقدم خالص
إلى حضرات إخواننا الإسكندرانيين لما قاموا به اليوم من إعادة افتتاح ناديتهم ومباشرة أعمال نقابتهم . والأدب البالغ
هو إدراك الطبقة العاملة لذاتها خلال ثورتها فبدأت تشكل حزبها الاشتراكي الذي أصبح الحزب الشيوعي المصري .
بر بالذكر أن ثورة العمال المصريين كانت بمثابة القوة المحركة لثورة الفلاحين المصريين الذين استأثرت أسماعهم بإضرابات
، ومظاهراتهم الدموية ضد سلطة الاحتلال وضد الاستغلال فتفجرت ثورتهم أيضا ضد الاحتلال وثورتهم ضد الإنجليز
السادة الإقطاعيين حيث وجد من كان يحمل على ظهره بعض الأشياء الخاصة بالشعب في الريف هاتفا يحيا الوطن .
١ تجمع الفلاحون وحاصروا قصر محمد محمود باشا سليمان في أسيوط وهو أحد كبار رجال الوفد المعتقلين مع
زغلول وذلك لإحراقه والاستيلاء على ما فيه . وحاول البعض تنبيه الثائرين إلى أن هذا القصر مملوك للبasha محمد
سليمان ، فردوا قاتلين وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة الخبز على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت ... وثار طلاب
، — على حد تعبير طارق البشري — وتفجرت ثورتهم ووطنيتهم ووطنية الحيز والحرية استجابة لثورة إخوانهم العمال
من المصرية وامتدادا ثوريا لما حيث حرب الفلاحين الشعبية قامت لمساندة الإضرابات والمظاهرات العمالية الدموية
ة من أجل الاستقلال والقضاء على الاستغلال .

حرب الفلاحين الشعبية ضد الإنجليز لم يلتفت لها مؤرخو البورجوازية باعتبارها الطبقة الثانية لحرب الفلاحين الشعبية
مقاومة الحملة الفرنسية . هذه الطبقة الثانية التي تجاوزت توجهات الأعيان وهددت مصالح الشعب والإقطاعيين
يف حيث كانت حربا شعبية حامية الوطيس يقودها فلاحون بسطاء وهذه بعض ملامحها :

١ بلاغ السلطة العسكرية وجود قطار لإصلاح الخط الحديدي بين طنطا — زفتى — ميت غمر — الزقازيق في
٢ مارس ١٩١٩ فعزله الثوار الفلاحون بقطع الخط من أمامه ومن خلفه ولما علمت السلطة البريطانية بذلك أرسلت
سليما لإنقاذه فاصطدم بفلاحى ميت القرش وقتل مائة قتيل تقريبا . وفي قرية تفهنا الأشراف المجاورة تعرض فلاحوها
والنهب بسبب إتلاف خط السكة الحديد وتكررت هذه الحالة في قرية دندبيل التي تجاورها حيث نزل العساكر الإنجليز
نرية ونهبوا وقتلوا الكثير من الفلاحين .

٢ كفر الشيخ حيث أرض الدومين وشركة البحيرة ثار الفلاحون واستولوا على محاصيل أرض الدومين وخربوا مباني
البحيرة في كوم الوحال ثم ذهب الثوار الفلاحون وحطموا وابور النور وأحرقوا بيوت المصلحة الأميرية والورشة
الخلافة كما أحرقوا مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومحطة السكة الحديد وأنزلت خسائر كبيرة بالمحاصيل الزراعية .
٣ مع القطارات لمجمعات متعددة وأحرق أغلب محطات سكك حديد الإنجليز . ولهذا أرسلت السلطة العسكرية
من الجنود الإنجليز في يوم ٢٦ مارس لقمع الثورة الفلاحية بكفر الشيخ .

٤ نشرت هذه الحرب الفلاحية والشعبية في محافظات الغربية والبحيرة والقليوبية وفي رشيد ودمياط . وفي منوف هاجم
رون مركز الشرطة وفي قرية بركة السبع حاول الفلاحون هدم الكوبرى الذى تستخدمه قطارات السكة الحديد .

٥ مدت الثورة الفلاحية إلى الصعيد في المنيا والفيوم وأسيوط . ففى ديروط ودير مواس هاجم الفلاحون القطار القادم
وان وقتلوا ركابه من الإنجليز الذين كان من بينهم القائ مقام مفتش السجون . ورد الإنجليز على ذلك بتجريدة عسكرية
هاجمت القرية وقبضت على أهل مات من الفلاحين وقدمت بعضهم إلى المحكمة العسكرية التى قضت بإعدام ٥١
كان من بينهم الفلاح الصبى أسعد مشرق ثم خفف الحكم عن بعضهم .

٦ استطاع الفلاح المصرى أن يثبت ثورته خلال ثورة ١٩١٩ ولهذا يقول راسل الحكمدار الإنجليزى للقاهرة —

إن الفلاح المصرى فى ثورته على السلطة فى حوادث ١٩١٩ يكون قد أسقط أسطورة الفلاح المصرى الطيب المسالم بل هو ما يلبث أن يهب ويثور دفاعا عن الوطن والكرامة . ويذكر الحكمدار أن أسباب ثورة الفلاح ومشاركته للحوادث التى ضحى فيها بالكثير من القتل والجرحى ، من تلك الأسباب انخفاض عائد القطن والسخرة فى فيلق العمل ومصادرة محاصيل الفلاح ودوابه . وجاء فى تقرير لجنة ملتر — أن الفلاح المصرى كاره للأجانب وأصبح الفلاحون أقل ضعفا واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية .

يقول طارق البشرى : لم يكن الوفد يتوقع أن هذه المظاهرات سوف تتطور إلى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها إلى أركانها . والحق أن سعد زغلول نفسه كان يرى أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مشحون بالجند والسلاح . والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه على المدن والثغور والقرى وعلى زمام الموقف وانتقل الأمر إلى أيدي اللجان الثورية والجمعيات السرية .

ويقول طارق البشرى أيضاً — ومعنى هذا أن الشعب قد قفز إلى مسرح الحوادث سابقا قيادته التى كانت يحكم تكوينها من عناصر محتلة تجزع من العنف وتؤثر حل القضية للمصرية فى إطار قانونى داخل مؤتمر الصلح .

ولأغالى إن قلت إن قادة الوفد البورجوازيين والإقطاعيين كانوا يحشون من الثورة . يؤكد ذلك ما قاله عبد العزيز باشا فهمى ناصحا طلبة الحقوق الذين كانوا يبنون القيام بمظاهرة فى اليوم التالى لاعتقال سعد زغلول — إن المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامعة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا . ونصح الطلبة بالعدول عن الفكرة والتزام الهدوء .

وكانوا أيضاً يتبرأون من الثورة حيث أكدوا للجنرال وطسون فى مقر قيادته يوم ١٦ مارس ١٩١٩ أنهم ليسوا مسئولين عن هذا الإضراب وفى يوم ٢٤ مارس أصدروا نداء ضد الثورة استنكروا فيه الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصلات وناشدوا الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن أن يجتنب كل اعتداء حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخلصون الوطن بالطرق المشروعة .

ومع هذا فقد التقط تحالف الإقطاع ورأس المال ثمار الثورة بفضل ذكاء سعد زغلول الذى ارتبط اعتقاله بمصادفة بنشوب ثورة ١٩١٩ فتعاضمت الوكالة فى نظر الإنجليز فاعتبروه الزعيم الأسطورى للشعب المصرى . كما أن اعتقاله ونفيه خارج البلاد أضفى عليه صفة البطولة لمواجهته الاحتلال وسلطته حيث حسبت جماهير العمال والفلاحين أن هذه المواجهة فرضتها وكالته للتضحية والنضال من أجل خبزهم وحرثهم . وقد ساعد على شيوع هذا الحسبان لدى العمال والفلاحين أن نضالهم الثورى كان مبعثا ومتاثرا فى طول البلاد وعرضها وأن قيادتهم كانت أيضا مبعثرة ومتناثرة وعلمية صرف فى حين أن سعد زغلول كان شخصية قومية فذة تكلفت زعامته ثلاثة آلاف شهيد مصرى أغلبهم من العمال والفلاحين الذين واجهوا الرصاص والمضائق .

الطبقة العاملة وحزبها :

يعد سعد زغلول أبرز شخصية بورجوازية أفرزها تحالف الإقطاع ورأس المال لينال زعامة الشعب المصرى . هذه الزعامة الشعبية التى فاقت كل الزعامات الوطنية الحديثة والمعاصرة رغم سقوط أخيه وخيانة صهره وسيفات أعماله فى الجمعية التشريعية والفترة القصيرة التى جاهد خلالها جهاد البشوات من أجل استقلال مصر بالرحيل من قصر إلى آخر من قصور السادة الإقطاعيين لإعداد الجهاد الوطنى بالتراضى أو بالتقاضى بواسطة توكيلات يوقعها أعضاء الجمعية التشريعية ونادى الأعيان . هذه التوكيلات التى طورها الشعب المصرى بطلاقة حتى أصبحت حركة جماهيرية أدت إلى اعتقال سعد زغلول .

وكان اعتقال سعد زغلول اعترافاً بزعامته ووكالته التي تأكدت بثورة ١٩١٩ التي احتواها سعد وامتصها لزعامته فسطوت على وطنية العمال والفلاحين مما أدى إلى حلول سعد وزعامته محل مضمونها في الحيز والحرية فصار سعد يعنى مصر . ومصر تعنى سعداً . وترددت مقولات « مكتوب على الفول يحيا سعد » « والعجل ينحى يحيا سعد » .

هكذا كسب العمال والفلاحون سعد زغلول وخسروا خبزهم وحرثهم والآلاف من شهدائهم . وقد استغل سعد هذه الوضعية التي كانت من أكبر عمليات غسيل المخ التي تعرض لها الشعب المصرى الفقير والأجير حيث امتصت الذهنية العمالية والفلاحية شخصية سعد وزعامته بدلاً من أحلام الخبز والحرية . فعمل على تطوير نضالهم بحيث لا يلتفت إلى النواحي الاجتماعية وذلك بعسكرة الوطنية المصرية وحركتها الجماهيرية والسرية ولا يدل ذلك إلا على أن سعد زغلول كان واعياً جداً بمصالح تحالف الإقطاع ورأس المال وواعياً جداً بمصالح الطبقة العاملة المعادية للاستعمار والاستغلال الإقطاعي والرأسمالى .

والتطويق المشار إليه قد تم باختيار عبد الرحمن فهمى بك الضابط السابق مسئولاً عن النشاط السرى والجماهيرى من إضرابات عمالية ثقيلة واغتيالات سياسية . حتى يستطيع عبد الرحمن فهمى عسكرة النضال الوطنى واحتواءه استعان بالعمال النقابى إبراهيم موسى البراد بعنابر السكة الحديد ليكون أركان حربيه لشجاعته الأسطورية وقدرته التنظيمية فى ممارسة الاغتيالات السياسية وإعداد الإضرابات العمالية الثقيلة . ولهذا استطاع سعد زغلول حرمان الطبقة العاملة المصرية من مواهب ابن من أبنائها هو إبراهيم موسى الذى يعتبر أعظم قائد ميدانى فى ممارسة الاغتيالات السياسية والإضرابات العمالية الثقيلة والرجل الأول فى ثورة ١٩١٩ والذى تجاهله المؤرخون المصريون جميعاً .

ورغم أن محاولة تطوير النضال العمالى الثقيل قد بدأت قبل اعتقال سعد فى ٨ مارس ١٩١٩ فقد بدأت الطبقة العاملة المصرية تفرز طليعتها الثورية خلال الإضرابات العمالية السياسية والاقتصادية فى ثورة مارس ١٩١٩ يؤكد ذلك ربط المطالب السياسية بالمطالب الاقتصادية وتوزيع المنشورات الشيوعية فى هذه الأيام . هذه المنشورات التى عرفها سعد بعد الإفراج وسفره إلى أوروبا وطلب من عبد الرحمن فهمى التصدى لما حتى لا تنتشر الشيوعية فى صفوف العمال وحتى لا تخسر القضية المصرية أصدقاتها فى أمريكا وأوروبا .

والملاحظ فى هذه الفترة أن فكر الطبقة العاملة أى الفكر الشيوعى كان رائجاً رغم محاربة الاحتلال الإنجليزي والوفد المصرى لهذا الفكر العمالى . ويقول الدكتور سليمان النخيلى — يلاحظ أن بعض العناصر المحافظة فى حزب الوفد كانت تنظر بعين الحذر إلى المقدمات التى أدت إلى وقوع ثورة الطبقة العاملة فى روسيا عام ١٩١٧ فألقوا بالهم إلى الآراء والنزعات العمالية المتطرفة .

والدليل على رواج هذا الفكر العمالى هو نمو الحركة العمالية والنقابية المصرية الذى صاحب تأسيس الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٢٠ ثم زاد هذا النمو بشكل ملحوظ فى سنة ١٩٢٢ عندما تسمى الحزب الاشتراكى باسم الحزب الشيوعى حيث بلغ عدد النقابات العمالية وفتحت ٣٨ نقابة فى القاهرة و٣٣ نقابة فى الإسكندرية و١٨ نقابة فى مدن القناة و٦ نقابات فى عواصم المديرىات .

وتشير بعض المطالب العمالية إلى أن العمال المصريين قد تجاوزوا المعرفة الحسية إلى المعرفة العقلية الواعية . فقد نشرت جريدة المقطم فى ١١ مارس ١٩١٩ تحت عنوان مسألة العمال فى مصر ما يفيد أن العمال المصريين قد تقدموا بمشروع قانون يوافقهم الجمهور على ما تضمنه من المطالبة باشتراك العمال فى أرباح العمل وأرباح رأس المال أسوة بعمال البلاد الصناعية .

ويدلو أن السلطة الإنجليزية قد حاولت ترضية العمال المصريين حتى يتعدوا عن طليعتهم الشيوعية فصدر قرار مجلس الوزراء في ١٥ أغسطس ١٩١٩ بشأن شروط استخدام عمال اليومية ويتضمن هذا القرار حق عمال اليومية في ١٥ يوم إجازة بأجر كامل في السنة وفي ١٥ يوم مكافأة نهاية خدمة عن كل سنة . وفي ١٨ أغسطس ١٩١٩ صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال ولقد توصلت هذه اللجنة إلى الاتفاقات التالية :

١ — فيما يخص عمال المؤسسات ذات النفع العام والشركات مثل شركة الترام والمياه والنور ومصانع الدخان وخلافها توصل العمال إلى مكاسب لا بأس بها فقد وضعت الأجور وحددت ساعات العمل بنأى ساعات في اليوم ومنح العمال مكافأة عن سنَى الخدمة بواقع شهر في السنة فضلا عن الراحة الأسبوعية كما منحوا إجازة أسبوعية ونصف أجر عن أيام المرض لمدة أربعة شهور في السنة . ومنح العامل في حالة الإصابة مرتب شهر كاملا خلال الأشهر الثلاثة الأولى . ونصف مرتب خلال الأشهر التالية حتى الشفاء .

٢ — فيما يخص بالمحال الصناعية والتجارية الصغيرة ، منح العمال زيادة أجر بنسب ١٠٠ ٪ تقريبا وخفضت ساعات العمل بالنسبة لهم إلى درجة معقولة . تلك المطالب العمالية لم تتحقق بفضل المساعي الحميدة للجنة التوفيق الرسمية بل تحققت بفضل الإضرابات العمالية التي انتشرت في المجالات العمالية التي يقودها كوادر الحزب الشيوعي المصري والتي وردت في التقرير الذي أصدرته لجنة التوفيق في ٢١ يوليو ١٩٢٢ فيما قامت به من الأعمال وما عالجته من مشاكل العمال . في الشهور الستة التي انتهت في ٣١ مارس ١٩٢٢ ذكرت أن حوادث العمال كثرت بين شهر يوليو ١٩٢١ و ٣١ مارس ١٩٢٢ فقد حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصام بين عمال ٥٠ شركة أو معملا .

وكان أطول هذه الاعتصامات اعتصام عمال تكرير البترول في السويس وقد استمر ١١٣ يوما ثم اعتصام عمال الترام بالقاهرة وقد استمر مائة يوم ويومين . واعتصام عمال شركة ورمي وقد استمر ٦٠ يوما واعتصام عمال شركة الغزل وقد استمر ٥٢ يوما واعتصام شركة الغاز بمصر وقد استمر ٤٥ يوما واعتصام عمال العروة الوثقى بالإسكندرية وقد استمر ٣١ يوما واعتصام شركة ملابس لومبتون بمصر وقد استمر ٢١ يوما واعتصام شركة الهندسة بالإسكندرية وقد استمر ١٩ يوما واعتصام عمال السرد بالقاهرة واستمر ١٨ يوما واعتصام عمال حلاجى القطن بدمهور واستمر ١٦ يوما واعتصام حلاجى القطن بزقوى واستمر ١٠ أيام .

وأمام وجود حزب للطبقة العاملة وحركة نقابية ثورية وإضرابات عمالية نشيطة لجأت الحكومة المصرية وسلطة الاحتلال البريطانى إلى مواجهة الحريات النقابية للعمال فقد نشر المقطم في ٢٨ يناير ١٩٢١ تحت عنوان قرارات مجلس الوزراء خيرا قال فيه « أننا أمس التلغراف التالى من وكيلنا بالأقصر وهو — أنه عقد مجلس الوزراء الساعة الثالثة بعد الظهر اليوم برئاسة صاحب العظمة مولانا السلطان في الباخرة أرابيا الروسية في مياه الأقصر وصدق على قانون يمنع من التنازل عن الأجور إلى أى نقابة أو شركة أو أية جمعية صناعية » .

والجدير بالذكر أن النهوض الثورى للعمال المصريين لم يعأ بالقرارات المنافية للحريات النقابية حيث قد تصاعدت الإضرابات العمالية كما أشرنا من قبل رغم الإعلان الرسمى الصادر من محافظة القاهرة في ٢٠ أغسطس ١٩١٩ وجاء فيه — « بمناسبة إضرابات العمال في الوقت الحاضر فأية مظاهرة من المصريين من المحتمل أن تخل بالأمن العام لذلك لحذر الجمهور بأن قانون التجمهر ثمة ١٠ الصادر سنة ١٩١٤ سينفذ بغاية الدقة » .

وأكثر من هذا فقد رفض عمال الترام بالقاهرة تنفيذ القرار الخاص بفتح تقديم العمال اشتراكات مالية إلى نقاباتهم الأمر الذى استنفر السلطة البريطانية فقد نشرت الوقائع المصرية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٢١ ما يلى — « بمقتضى القانون ثمة ٢ لسنة ١٩٢١

قد وضعت أحكام لمنع التنازل عن الأجور للنقابات الصناعية . وبما أنه من الضروري تطبيق أحكام القانون المنشار إليه على جميع سكان القطر ، بناء عليه أنا الموقع أدناه — أدموند هنرى فيكونت اللبى — بمقتضى السلطة المخولة لي بصفة كوفى فيلد مارشال قائد عام لقوات جلالة الملك في القطر المصرى أمر بما يأتى :

— يكون لأحكام القانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر أيا كانت جنسيتهم نفس القوة والمفعول المترتبين على إعلان صادر بمقتضى الأحكام العسكرية ..

ونتيجة لارتباط هذه الحركة الإضرابية بالحزب الشيوعى المصرى أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ بشأن مكافحة الشيوعية وقد انتقد هذا القانون الرجعى أمين الرافعى حيث كتب مقالاً في جريدة الأخبار في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بعنوان الحالة السياسية اليوم أنهى فيه باللائمة على الحكومة من أنها لم ترحىء إصدار هذا القانون إلى أن يتخذ البرلمان صاحب الاختصاص في تعديل القوانين .

ثم أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ بشأن تحريم الإضراب على المستخدمين في المصانع ذات النفع العام . ولم يكتف الاحتلال البريطانى بقانون مكافحة الشيوعية فعمل على تشديد هذا القانون بحيث إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ يعاقبون بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ولقد هاجم أمين الرافعى قانون تحريم الإضراب فكتب في جريدة الأخبار في ١٠ سبتمبر ١٩٢٣ تحت عنوان — عودة معمل القوانين إلى العمل — النصوص الجديدة الخاصة بتعديل قانون العقوبات بمنع الإضراب — جاء فيه :

« قلنا إن مجلس الوزراء قد عقد جلسته الأخيرة ولم يعقدها دون أن يخرج للناس نكبة جديدة كالنكبات السابقة التى كانت عادة تصحب كل جلسة تعقد كما بينا ذلك في مقال سابق . كان الوزراء يعملون في الخفاء على الإسراع بإصدار قانون العقوبات . وقد صدر أمس فعلاً ويص على حبس أو غرامة الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يضررون عن العمل . هذه خلاصة القانون الذى أخرجه المعمل الدائم العمل في عهد الوزارة الحاضرة التى أساعت إلى البلاد إساءات متتابعة لا يمكن للأمة أن تغفر لها ذلك بل لابد أن نحاسبها يوم تدور الساعة التى لا تنفع فيها شفاعاة الإنجليز » .

وقد تعرض هذا القانون للهجوم من الدكتور محجوب ثابت وأهالى السنبلولين ومن الكتائب لإبراهيم المازنى وهاجمته أيضاً جريدة — اللبريه — الفرنسية الصادرة في ١١ سبتمبر ١٩٢٣ فقالت « تعددت القوانين المقيدة للحرية . بالأمس قيد حق الاجتماع واليوم قيد حق اتحاد العمال والظاهر أن الحكومة تريد أن تشد وثاق هذه الحرية الفتية قبل اجتماع البرلمان الذى عقدت عليه آمالاً لابد منها . إن رفض العمال حق مقدس فهو طريقة مشروعة ينفذ فيها الفرد عن نفسه أن يكون آلة تستغل . ولا تتغير طبيعة هذا الرفض إذا لجأت إليه جماعة مكان الفرد . لم يصبح حق اتحاد العمال اليوم مجالاً للمناقشة والجدل فقد ورد في جميع القوانين التى أصدرها العالم المتمدين واكتسب هذا الحق بعد عراك طويل وبعد أن أريق دماء عزيزة . فهو بذلك عزيز على من اكتسبوه فهم يفرعون لأقل مساس به » .

تلك النضالات العمالية ورد الفعل عليها توضح أن الصراع الطبقي كان حاداً في مواجهة الاستعمار والاستغلال على السواء على خلاف ما يريد سعد زغلول وحزب الوفد وذلك لأن الطبقة العاملة المصرية استطاعت أن تشكل أدواتها للصراع الطبقي من خلال تأسيس حزبها ونقاباتها واتحادها العام للنقابات الذى تشكل في عام ١٩٢١ .

كان من الطبيعي أن تؤسس الطبقة العاملة المصرية إدارتها الخاصة بالصراع الطبقي في مواجهة رأس المال الأجنبي والمصري والإدارات الخاصة بصراعه الطبقي المضاد . ففي سنة ١٩٢٢ قد بلغ رأس المال الأجنبي في مصر ١١,٣٠٠,٠٠٠ مليون جنيه ورأس المال المصري ٨,١١٣,٠٠٠ مليون جنيه . وقد سيطر رأس المال الأجنبي على صناعات النسيج وحلج وكبس القطن والمعدنية والهندسية والاستخراجية والغذائية والدخان والسجائر والكيميائية والدوائية ومواد البناء وصناعات أخرى .

وبالنسبة لرأس المال المصري فقد بدأ يجنى ثمار ثورة ١٩١٩ فتأسس بنك مصر سنة ١٩٢٠ . وفي عام ١٩٢٢ تأسس حزب الأحرار الدستوريين وجاء في برنامجه مراعاة حماية الصناعة الوطنية والسعى في تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عاتقها كثرًا من الأعمال العامة التي من شأنها أن تكون أعمالاً حرة في يد الأفراد والشركات . وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٢ قررت وزارة المالية تخصيص مبلغ مائة ألف جنيه للاقراض منها للصناعات الصغيرة .

إعتداء من سنة ١٩٢٠ بدأت الرأسمالية المصرية التي حظيت وحدها بثوار ثورة ١٩١٩ تؤسس إدارتها للصراع الطبقي فتكون حزب الأحرار الدستوريين وانتشرت الغرف التجارية في معظم مديريات القطر وتأسس اتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٢٢ . وكان على رأسه أبرز شخصية رأسمالية وسياسية وهو إسماعيل صدق .

ولقد وقف اتحاد الصناعات منذ تأسيسه ضد صدور أية تشريعات عمالية . ففي سنة ١٩٣٧ قدم اتحاد الصناعات مذكرة إلى وزير التجارة والصناعة نشرت في الصحف يعترض فيها على سن تشريع يعترف بنقابات العمال واتفاقات العمل المشتركة قائلاً :

— إن هذه القوانين سابقة لأوانها وإن منها فيه خطر شديد لأنها ستثير التطاحن بين أصحاب الأعمال والعمال الأمر الذي يؤدي إلى شل الصناعات .

ولم يسكت اتحاد النقابات العمالية على تعسف الرأسمالية المصرية والأجنبية ضد العمال المصريين فلجأ دائماً إلى سلاح الإضراب باعتباره شكلاً من أشكال الاحتجاج والاستعانة بالرأى العام . ففي فبراير ١٩٢٣ أضرب عمال إضاءة المصابيح بعد فشل لجنة التوفيق في حل مشاكلهم وتحقيق مطالبهم وفي أثناء الإضراب قرر العمال التظاهر أمام بيوت أعضاء هذه اللجنة التي يرأسها أجنبي ولقد تصدى البوليس للعمال المتظاهرين وهاجم مقر الاتحاد العام للنقابات وقبض على بعض قياداته .

ولقد قوبل هذا الاعتداء على العمال واتحاد نقاباتهم بالاحتجاج والسخط العمالي فأرسلت نقابات القاهرة خطابات الاحتجاج إلى محافظة الإسكندرية . وقد بذل الحزب الشيوعي جهده للإفراج عن قادة الاتحاد العام للعمال حيث نشر بياناً إلى عمال القطر المصري طالباً اتحادهم وتعااضدهم في سبيل الدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم . وفي أواخر مايو ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالإسكندرية وبحث أمر القادة النقابيين المعتقلين وقرر إيفاد وفد إلى المحافظة للمطالبة بفلك عقالمه .

ثم جاء حزب الوفد وشكل أول وزارة في عام ١٩٢٤ وذلك بعد صدور دستور ١٩٢٣ وإلغاء الأحكام العرفية وكان أول أهدافه ضرب حزب الطبقة العاملة الذي قاسمه واتحده في مجال العمال بفضل الحركة النقابية الثورية التي استخدمت سلاح الإضراب السياسي والاقتصادي والتضامن من أجل المطالب العمالية العادلة .

وقد استفز حزب الوفد من نهوض الحركة النقابية من أجل تحقيق مطالب العمال في عهد حكومته الدستورية المؤلفة برئاسة سعد زغلول في ٢٨ يناير ١٩٢٤ حيث كان الكثير من العمال يرون أن هذه الحكومة تمثل حلم حياتهم وأنها سوف تستجيب لمطالبهم ولكن سعد زغلول كان معادياً للأمانى الاجتماعية للعمال فقد كتب عبد العظيم رمضان يقول : يرى —

أى سعد — أن مصر تستطيع أن تجتهد أنصاراً في أمريكا وأوروبا وحتى في إنجلترا نفسها مادامت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال دون سواه من الأغراض التي تشوه الحركات السياسية . فقد نعى إليه وهو باريس نهباً نوزيع منشورات شيوعية في مصر فأرسل إلى عبد الرحمن فهمى يحذره بأن الوفد غير راض عن المنشورات التي تقيد اعتماد المصريين على الألمان أو تتضمن الانتصار للبشفيك . فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعمالونا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالأمم والحركة البلشفية وهذا يضر قضيتنا .

ويؤكد عداء سعد زغلول الطبقي للعمال والفلاحين عند رفض طرح قضية العمال والفلاحين الذين سخرتهم السادة البريطانية طوال الحرب . فقد أبلغه عبد الرحمن فهمى في ١٨ فبراير ١٩٢٠ بأن وطنيا مصرياً يدعى الدكتور يوسف باشا كان يعمل بالحملة المصرية بسياء وتقتل مع رجال الحملة مدة طويلة ومارس بنفسه كل ما عاتته الحملة ورجلها من التآمر وسوء التغذية والأمراض وكتب تقريراً مطولاً عن هذه الحالة أملاً في أن يستعمله الوفد في دعايته ضد بريطانيا . ولكن هذا التقرير وصاحبه لم يلقى أية عناية به من الوفد وزعيمه .

وعندما كتبت جريدة الجازيت في ١٩ مايو ١٩٢١ أن حزب الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدته الدليل نيرالد سارع سعد زغلول إلى التفتي قائلاً :

« أدهشني ما قرأته في صحيفتكم عن ارتياحي لخطة الدليل هيرالد الاجتماعية ولكن أقول لكم ولقراؤكم إنني لست ممن يهتمون بالمباحثات في هذه الشؤون الاجتماعية وإلى لا أجهد نفسي في أمر الكومينية والبشفية ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية إذ ليست عندي أية فكرة من هذه الوجهة » .

ومن هذا المنطلق بادرت حكومة حزب الوفد إلى قطع دابر حزب الطبقة العاملة حيث استغلت تزايد نشاطات الحركة العمالية المصرية عموماً لتحقيق مطالب العمال المصريين وانتشار الإضرابات العمالية العفوية وغير العفوية فقبضت على قيادة الاتحاد العام للنقابات والحزب الشيوعي المصري وأحالتهم إلى المحاكمة وبذلك تخلصت من عدو لدود تمثل في حزب الطبقة العاملة المصرية وفي الاتحاد العام للنقابات .

ولقد كان إجراء حكومة حزب الوفد في ضرب حزب الطبقة العاملة واتحاد نقاباتها إجراء تآمراً لأن الإضرابات العمالية لم تتوقف منذ سنة ١٩١٧ وأن حزب الطبقة العاملة لم يكن ساذجاً في إحراج أول حكومة دستورية كما أنه لم يكن مسيطراً على كل الحركة الاحتجاجية الإضرابية في هذه الأيام . يؤيد ذلك أن عمال وعاملات التليفون في القاهرة أضربوا يوم ٦ مارس ١٩٢٤ وذهب إليهم وزير المواصلات وطلب منهم أن يمهلوه وحاول أن يلوح لهم بالظروف السائلة فرد عليه أحد العمال قائلاً :

« يا معالي الوزير لسنا بلشفية بل نحن فئة مظلومة وحقوقنا مهضومة » .

إن حكومة الوفد الدستورية هي المسؤولة عن إجهاض التطور الاجتماعي بعد ثورة ١٩١٩ بضرها حزب الطبقة العاملة المصرية واتحاد نقاباتها وبعدم إصدارها قانوناً واحداً يخدم مصالح العمال والفلاحين ويؤكد حرمتهم النقابية والتعاونية .

وقد أدى ذلك إلى هزيمة وطنية العمال والفلاحين أي وطنية الخبز والحرية وذلك أمام وطنية تحالف الإقطاع ورأس المال ، وطنية الاستغلال والظلم الاجتماعي ، ويحمل حزب الطبقة العاملة المصري بعض مسؤولية هذه الهزيمة لعدم تحالفه مع الطلبة والفلاحين وانفراده في التصدي للاستعمار وتحالف الإقطاع ورأس المال .

العمال أبطال العمل السرى :

خلا الجو من صراخ العقاب ، واستراح العقاب من صوت الأسد . حيث أطاح الوفد وحكومته بالقطاع الثورى والوعاى من الطبقة العاملة واحتوى القطاع السعدى من العمال (نسبة إلى سعد زغلول) ووظف أهم عناصره في العمل السرى والاختيالات السياسية . وكان من أبرز هذه العناصر إبراهيم موسى اليراد في عنابر السكك الحديدية الذى يمثل لغزاً من ألغاز ثورة ١٩١٩ لم يتم المؤرخون بالبحث عن دوره الحقيقى في الإضرابات العمالية والاختيالات السياسية ولهذا فالمعلومات المتوفرة عنه شحيحة جداً حيث يقال إنه شارك ونظم وقاد كل حركات الاختيال السياسى ابتداء من محاولة اغتيال السلطان حسين كامل في ٨ / ٤ / ١٩١٥ حتى اغتيال سردار الجيش المصرى في ١٦ / ١١ / ١٩٢٤ . أي أنه شارك ونظم وقاد سبعة وستين اغتيالاً سياسياً ضد الإنجليز والخنوة المصريين ولهذا كان يفاجئ به الوفديون قائلين بأن رصاصة إبراهيم لم تخطيء . ويقال عنه أيضاً إنه كان وراء الإضرابات العمالية الثقيلة في مارس ١٩١٩ وأنه كان بطلاً جسوراً أمام المشنقة وأنه وزملاءه العمال لم يبناروا ولم يعترفوا أثناء التحقيق معهم في قضية مقتل السردار الإنجليزي ويقول الدكتور محمود متولى :

« كان إبراهيم موسى من ضمن عمال العنابر وقد بدأ العمل في سنة ١٩١٠ وبقى حتى ضبط ضمن المتهمين في جريمة السردار . وقد وصل أجره إلى ستة عشر قرشاً في ذلك الوقت وقد ثبت من التحقيق أنه اشترك في جرائم كثيرة منها حوادث الاعتداء على المستر كيف ويجوث وبراون بالجيزة والرحومين عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك .

ومن باب الصدف أن ثمرته في العنابر هي ٦٨٨ وهي توافق ثمرة السيارة التى ركبها المتهمون بعد ارتكابهم الحادثة وكان يسمى في الجماعة أحياناً باسم أمين ميلاد وأخرى باسم محمد على وكانت له شخصية أسطورية بين العمال .

وكان مشهوراً بشجاعته وجرائته وكان دائماً يفخر بأنه لا يخشى الرصاص ولا يهاب أحداً مما جعل تأثيره كبيراً على العمال .

وقد انتخبه عمال العنابر أميناً لصندوق النقابة فكان يجمع الاشتراكات منهم كما أنه كان مندوباً عنهم . ووصفه عبد الفتاح عنایت في التحقيق بأنه زعيم العنابر ومنفذ الاغتيال ويكررها مرة ثانية بقوله — كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس إبراهيم موسى زعيم العنابر .

وقد اشترك في إضراب العمال في سنة ١٩٢١ كزعيم من زعمائه وبسبب هذا الإضراب أوقف عن العمل مدة ١٥ يوماً وأُتْلِر بالطرد من الخدمة . وعندما أسس الضابط عبد الرحمن بك فهى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى اختاره وكيلاً للاتحاد .

وتقول الدكتورة آمال السبكى .

إن إبراهيم موسى رئيس عمال العنابر كان يحتفى تحت اسمين ، أمين ميلاد ومحمد على ، على حسب النظام . وله تأثير كبير على العمال وفي ملف خدمته أنه عين في سنة ١٩١٤ وظهر نشاطه المبهج بين العمال سنة ١٩١٩ وكان أحد زعماء العمال في الإرهاب وانتخبوه مندوباً عنهم وقدم احتجاجات بالنيابة عن العمال .

ويقول إبراهيم عبد الهادى في مذكراته — « وأخيراً سمع الطالب سيد باشا إن بالتنظيم السرى جهازاً للعمال يشرف عليه محمد عثمان الطوبى صانع الأحذية فاتصل به وسأله هل يستطيع أن يدلّه على عامل من العنابر يثق به ليصنع له أجسام قتال فأحضر له في اليوم التالى الشيخ أحمد جاد الله وإبراهيم — والأخير أعلم في حادث قتل السردار بعد ذلك بخمس سنوات وسبعة أشهر — فوضع لهما تصميم جسم القنبلة المطلوبة فصنعاها وسلمهاها له .

وطلب الحاج أحمد جاد الله من سيد باشا (طالب فدائي) أن يشترك العمال في عمليات الاغتيال لأن قيام العمال بصنع القنابل فقط لا يرضيهم وأنه يجب أن يكون عمليات الاغتيال قسمة بينهم .. الطلاب يقتلون الوزراء الخونة والعمال يقتلون الكفرة أى الإنجليز . فقبل بعد أن أخذ موافقة عبد الرحمن بك فهمى رئيس الجهاز وسلم الحاج أحمد جاد الله مسدسين للتنفيذ .

نجح فريق العمال الفدائي نجاحاً فائقاً بفضل أسلوب الحاج أحمد جاد الله ودقته . كانت وسيلة أن يضع مسدساً للمكلف بالقتل وسط مشنة الفجول تحملها سيده ترتدى خرقاً بالية وحافية القدمين حتى إذا اقتربت من العامل المكلف بالاغتيال وأعطاهها كلمة السر تقدم له المشنة ليتظاهر بالشراء ويأخذ المسدس وسط حزميتين من الكرات والفجول وتسير السيده خلفه تنادى على بضاعتها . حتى إذا ما انتهى من مهمته التفت نحوها مسرعاً وألقى بمسدسه داخل المشنة في الظلام وانصرف . وانصرفت هي في طريق مضاد .

والحاج أحمد جاد الله الخراط بهنابر السكك الحديدية هو زميل من زملاء إبراهيم موسى تفاخر العمال بسرد أساليبه النضالية في اعتياله الإنجليزي حيث كان يوظف زوجته في ممارسته النضالية فقد كانت تحمل القنابل والمسدسات في سلة مملوءة بالسميط تجلس بها بجانب حديقة الحيوانات وإذا ما قدم زوجها أو زميله سلمته المسدسات والقنابل وتطلق لحالها . وفي إحدى الممارسات صادفه جندي المرور المصري مما عطله عن اغتيال بعض الشخصيات الإنجليزية والمستهدفة فطلب من زوجته الحامل التظاهر بالتعب من الحمل حيث انشغل الجندي بأمرها وخلال ذلك تمكن من اغتيال الإنجليزي المستهدف .

وأحمد رمضان زيان رئيس نقابة عمال الصنائع اليدوية بالإسكندرية وكبير فدائيه عن الحركة العمالية بالإسكندرية أثناء الحرب العالمية الأولى يقول في مذكراته :

« إن التنظيم الفدائي كان شاملاً لكل القوى وكان قادراً على السيطرة المطلقة على مقدرات الأمور . رغم السجون والمعتقلات كنا مسيطرين على النقابات والتعاونيات وقد بدأنا العمل في سنة ١٩١٠ عندما أخذ الشباب المصري في تأسيس جمعيات فدائية بالإسكندرية والبحيرة والفيوم وكانت لجانها مكونة من محسوب صبرى الموظف بمدرسة رأس التين وعبد الله حسن عوض الموظف بالجمارك وإبراهيم أنيس بشركة سكك حديد الدلتا . وفي أثناء عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ صنعنا كرات من الحديد مثقوبة تركب في عصا لقتل الإنجليز . ولما أعلنت الهدنة في ١٩١٨ قامت مظاهرة بحى باب سدرة ضد الأرمن فتقدم الأرمن الذى كان يصب الكرات الحديدية إلى القلم الخصوص ووشى بأعضاء الجمعية وعلى إثر ذلك اعتقل أحمد رمضان زيان بصفته رئيس نقابة العمال للصنائع اليدوية كما اعتقل محمد الشافعى كاتب النقابة . »

ومن العمال البارزين في العمل السرى وممارسة الاغتيالات السياسية وعوقبوا بعقوبة الإعدام راغب حسن من عمال مصلحة التليفونات ومن زملاء إبراهيم موسى في العمل الفدائي وقد قبض عليه في قضية السردار وحكم عليه بالإعدام ، ومحمود راشد العامل بمصلحة التنظيم وحكم عليه بالإعدام وعلى إبراهيم محمد براد بالبنابر ومن زملاء إبراهيم موسى وحكم عليه بالإعدام ومحمد فهمى على التجار الذى كان من تلامذة إبراهيم موسى وحكم عليه بالإعدام .

ولقد أبدى العمال المنفذ عليهم الحكم بالإعدام ثباتاً عظيماً فلقد قابل إبراهيم موسى الشنق بشجاعة وطلب أن يرى أهله وأولاده وصرح بأن عليه خمسة جنيتات لأخذ أصدقائه وهو محمد يومية وثلاثة جنيتات لشركة المخازير وقال إنه يدين المصلحة ببعض المبالغ وأنه يطالب بإعطائها لأنه ثم قال إننى حكم على لكونى سعدى ولكننى سعدياً حتى الممات ثم هتف يحيا سعد .

وبجانب هؤلاء العمال الأبطال الذين قادوا التضاللات السرية كان على محمد فهمى على العامل بورش التجارة بالتليفونات الذى حكم عليه وحده بالإعدام في قضية الاغتيالات السياسية في سنة ١٩٢٦ التى اتهم فيها الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود النقراشى والشيخ أحمد جاد الله البراد بالسكة الحديد .

هؤلاء هم قادة القطاع السعدى - نسبة إلى سعد زغلول - في الطبقة المصرية الذين سخرهم حزب الوفد المصرى وزعيمه في إعداد الإضرابات والمظاهرات وممارسة الاغتيالات السياسية التى تزيد على سبعين ممارسة ضد الإنجليز والخنوة المصريين ولم يكشف أمرهم لقدبرهم الأسطورية في التنظيم السرى . هذه الفترة التى أفضلتها تلاميذ حزب الوفد وأفنديته الذين انهاروا واعترفوا أثناء التحقيق في قضية اغتيال السردار الإنجليزي سنة ١٩٢٤ حيث اعترف هؤلاء الأفندية والتلامذة على هؤلاء العمال الأبطال الذين شنقوا في قضية السردار وقضية الاغتيالات السياسية المعروفة باسم قضية ماهر والنقراشى التى صدر الحكم فيها سنة ١٩٢٦ .

ومن المذكور أن حزب الوفد وزعيمه قد تنفساً الصعداء لشنق هؤلاء العمال الأبطال حتى لا يثيروا بعض البلور الاجتماعية في حركة الوطنية المصرية التى باتت وطنية تحالف الإقطاع ورأس المال . كما أن سوتهم ماتت معهم يوم شنقهم حتى لا تكون ذكراهم حافزاً ومشجعاً على ظهور بطولات عمالية جديدة . وحتى المؤرخون المصريون لم يبادروا بدراسة ظاهرة القطاع السعدى من العمال المصريين ودوره الحقيقى في ثورة ١٩١٩ ووصول البرجوازية المصرية إلى الحكم واستئثارها بثار ثورة ١٩١٩ بالمشاركة مع الإقطاع . كما لم يبادر هؤلاء المؤرخون لدراسة ظاهرة القطاع الاشتراكى في صفوف العمال المصريين ودوره أيضاً في ثورة مارس ١٩١٩ من أجل تحقيق مطلبى الحزب والحرية .

ولا يسعنى في هذا المقام غير اتهام الوفد وزعيمه سعد زغلول بتعمد ضرب الطبقة العاملة المصرية بحل حزبها واتحادها النقابى وبالتفاضى المتعمد عن الدفاع عن العمال الذين اتهموا في قضايا الاغتيال السياسى الأمر الذى أدى لتعرضهم لعقوبة الشنق .

ففي قضية الاغتيالات السياسية التى أتهم فيها الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والشيخ أحمد جاد الله بالعناير والذى كان يزيد عمره على الستين وعلى محمد فهمى على العامل بورش تجارة التليفونات قام الوفد وزعيمه بجهد خارق وسعى غير محدود وتصرفات غير مبدئية لإنقاذ ماهر باشا والنقراشى باشا دون إنقاذ بقية المتهمين من العمال .

فقد كتب محمد إبراهيم الجزيرى سكرتير سعد يقول :

« لم يكن اهتمام الرئيس بالخطابة والصحافة لينسيه شئوناً أخرى كان يتولاها بنفسه وبرعايته . وقليل من يعرف أن سعدا كان هو المحامى الأصل في قضية الأستاذين ماهر والنقراشى وفي قضية المغفور له حمد الباسل باشا وهما القضيتان اللتان شغلنا الأفكار حيننا من الدهر ، وكاتنا محور الجدل بين الوفد وخصومه مصريين وأجانب . فقد كان رحمه الله يرجع المستندات ويضع المذكرات ويوزر هيئة الدفاع في القضيتين وكان يتقطع لدراستهما في الطابق العلوى أو في الحجرة الشرقية الصغيرة من الدور الأول ببيت الأمة أكثر من يوم دون أن يتزل لرياضته اليومية المعتادة أو لمقابلة زواره » . ولا يعنى ذلك غير أن سعد زغلول لم يكن يهتم في هذه القضية غير ماهر والنقراشى أما العمال فقد كانوا خارج هذا الاهتمام .

وفي المحكمة لم يتراجع عن العامل القدائى محمد فهمى على سوى المحامى اليسارى زهير صبرى ولم يتراجع عن العامل القدائى الآخر الشيخ أحمد جاد الله سوى المحامى إبراهيم رياض . أما الأستاذان ماهر والنقراشى فقد دافع عنهما المحامى مصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا نقيب المحامين وقتئذ ونجيب الغرابى باشا وزير العدل السابق وسلامة بك ميخائيل ومحمد بك يوسف .

وبجانب ذلك فقد تمت اتصالات شخصية بالمستشارين المصريين في المحكمة لثبوتة ماهر والنقراشي بالذات وقد تردد أن التنظيم النسائي بحزب الوفد المصرى اتصل بكل زوجة من زوجات المستشارين للضغط من أجل ثبوتة ماهر والنقراشي دون العمال المتهمين في القضية . وجاء على لسان بعض السيدات بالوفد أن زوجة أحد المستشارين قد صرحت لها بأنها سوف تطلب الطلاق من زوجها إذا حكم على ماهر والنقراشي وصرحت زوجة المستشار الآخر بأنها سوف تضربه إذا أصدر حكماً على ماهر والنقراشي .

. وفعلًا فقد نجح حزب الوفد وزعيمه في إنقاذ الأستاذين ماهر والنقراشي حيث صدر الحكم بإبرائهما ولم يحكم في هذه القضية إلا بشنق العمال أي العامل الفدائي محمد فهمى على وله منا هو وزملاؤه شهداء العمال والفلاحين التحية العطرة .
هكذا واجه العمال والفلاحون المصريون الرصاص والمشائق نيابة عن الوطنية المصرية من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٥٢ حيث شنق العاملان المتهمان بمحيس والبقري بكفر الدوار .

الأيام على موائد اللعاب :

أصبح العمال والفلاحون في مصر كالأيام على موائد اللعاب بعد قيامهم بثورة ١٩١٩ وتعرضهم للرصاص والمشائق حيث استشهد منهم قرابة ثلاثة آلاف شهيد وذلك لعدم تحالف العمال والفلاحين وضرب الطبقة العاملة المصرية وحزبها الممثل الحقيقي لمصالح العمال والفلاحين . وتصفية القطاع الفدائي من العمال السعديين بزعامة الشهيد إبراهيم موسى البراد بتأثير السكك الحديدية .

وبعد ذلك لم تعد الوطنية المصرية وطنية الحزب والحرية بل أصبحت وطنية تطفح بالفقر وتتر بالعلفان حيث استحوذ الإقطاعيون والرأسماليون والشبابى في الريف والمدينة على كل ثمار ثورة ١٩١٩ .

ففى يوم ١٩ أبريل ١٩٢٣ صدر الدستور متضمناً تقديس الملكية الإقطاعية والرأسمالية بالمادة التاسعة من هذا الدستور التى تنص على أن — للملكية حرمة فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً — وعندئذ استخدم الدستور لمناهضة الدعوات الثورية المنادية بتأميم الخدمات العامة لصالح الشعب .

والحرية السياسية التى كفلها الدستور قد اختص بها تحالف الإقطاع ورأس المال وذلك دون العمال والفلاحين . وقد نص الدستور على ذلك عندما حدد على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنياً وهو تأمين مالى يستحيل على العامل والفلاح تدبيره للترشيحات البرلمانية التى تكلف آلاف الجنيهات . وبذلك لم يصل إلى عضوية البرلمان أي عامل أو فلاح باستثناء العامل محمد الدمرداش الشندى رئيس نقابة عمال النسيج بالإسكندرية الذى فاز بعضوية البرلمان من خلال الحزب السعدى أثناء الحرب العالمية الثانية .

ومن أجل ضمان المصالح الإقطاعية والرأسمالية وضمان حرية الإقطاعيين والرأسماليين في مواجهة عبودية العمال والفلاحين حدث تعديل في المادة ١٥ والمادة ٢٠ بشأن حرية الصحافة والحريات الاجتماعية وكذلك الصحافة الثورية والاجتماعات والمظاهرات العمالية والشعبية . ولقد احتج الحزب الشيوعى حزب الطبقة العاملة على صدور هذا الدستور المعادى للعمال والفلاحين ومصالحهم وحرياتهم السياسية والنقابية .

وكان الخوف من الطبقة العاملة يتعلق بتحالف الإقطاع ورأس المال . ولهذا فقط صبر في ٩ سبتمبر ١٩٢٣ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف إلى قانون العقوبات عدة مواد رجعية ضد العمال كان فيها المادة ١٥١ التى نصت على الآتى :

— يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من يعرض على كراهية نظام الحكومة المقرر في القطر للمصرى أو على الازدراء به أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية أو يجهذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى .

لقد وضع الدستور بروح العداء الطبقي للعمال والفلاحين . فعندما اقترح على ماهر باشا أن يتضمن الدستور نصاً عن حالة العمال يراعى فيه أن يكون العمل تحت حماية الدولة وإشرافها وأن تحدد ساعات العمل في الصناعات المختلفة وكذلك طريقة تشغيل النساء والصبية اعترض عبد العزيز فهمى باشا ابن الفقى الفقير الذى كان يتسول رزقه من قراءة القرآن على المقابر بكفر المصلحة منوفاً والذى تعلم بالجمان على حساب العمال والفلاحين . حيث نهض مطالباً بالآلا يذكر هذا النص في الدستور على الإطلاق . وكانت حجته في ذلك أن مسألة العمال لا تخصنا إذ لا يوجد عمال صناعة سوى لفاي السجائر وأضرابهم وهم قلة لا تشكل نواة الثروة في البلد . إنما العمال الحقيقيون هم الفلاحون . فإذا ما قرر الدستور هذا النص يخشى أن تقوم غداً ستالة نقابة تهب الفتن بين الفلاحين وتخلق مشاكل لا قبل لنا بها . وواجه هذا الاقتراح اعتراضاً عاماً من جانب أعضاء اللجنة العامة للدستور وتقرر رفضه بالأغلبية في جلسة ١٩٢٢/٨/٢١ .

وترتب على ذلك الدستور الرجعي أيضاً حرمان العمال والفلاحين من المشاركة في المجالس المحلية بالمديريات المختلفة حيث اشترط القانون في من يتقدم لعضوية هذه المجالس أن يكون ممن يدفعون ضريبة لا تقل عن ثلاثين جنياً سنوياً . وهذا أمر صعب على العامل والفلاح ولهذا فقد عبر عن هذه الحقيقة فخري عبد النور حيث قال أثناء مناقشة مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات في مجلس النواب سنة ١٩٢٨ — إن شروط الانتخاب تكاد تكون محصورة في عدد قليل جداً يكاد معها الانتخاب يكون تعييناً . كما اشارت المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون إلى أن عضو المديرية يجب أن يكون من ذوى الشأن والمصلحة .

وحتى حكومة الوفد قد تخلت عن المطالب الاجتماعية للعمال والفلاحين . وها هو سعد زغلول يضحك على ذقون العمال في خطبته لعمال شركة السكك الحديدية وواحة عين فمس يوم الجمعة ٤ يوليو ١٩٢٤ ويقول لهم « إننى واحد من الرعاع مثلكم . ولا ييز نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادى ليحيا الوطن . وليس يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو . ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف في المنصب العالى إذا قال يحيا الوطن فإنما يقول — نحيا وظيفتى أو مصلحتى — ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوى الوظائف تقلبوا وتغيروا ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائلهم » .

ولا يعنى هذا غير أن حزب الوفد وزعمه لم يعط للعمال والفلاحين وجاهير الفقراء حيزاً ولا حرية أى أنه لم يمنح هذه الجماهير أى مكسب اجتماعى أو سياسى فلم يسمح بقيام نقابات عمالية أو جمعيات تعاونية للفلاحين ، ولم يصدر قانوناً لزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل ، ولم يتقدم بشيء يذكر لتحسين أحوال فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين . ولقد ترتبت على ذلك زيادة سوء أحوال معيشة القوة المنتجة في الريف والمدينة من عمال وفلاحين بشهادة الدكتور حافظ عفيفى باشا الذى كتب يقول :

« ولا أريد أن أتعرض لغذاء الأغنياء فهو غذاء غنى كثير الخيرات بسمته ولحمه وفطائره لا عيب فيه إلا أنه صعب الهضم يجهد المعدة والأمعاء والكل والكبد . إنما أردت أن أتكلم على ما يزيد عن العشرة ملايين من سكان القطر الذين يقتاتون

طول السنة يحجز الذرة ويحاولون على يلمه بقليل من الملح والجبين أو مع شيء من الخضروات كالفجل والكرات والذي لا أتردد في أن أقول إنه غداء غير كاف لتوليد الحرارة التي يستنفذها جسم الفلاح في القيام بجميع ما يطلب منه من أعمال . وسوء تغذية الفلاح هو السبب في تعرضه للكثير من الأمراض لما يسببه من قلة المناعة في جسمه . وما انتشار السل الرئوي بين طبقات الفلاحين والعمال إلا نتيجة سوء التغذية وسوء المسكن .

قد يبدو للبعض أني أبالغ فيما أقول ولكن الواقع لمن يريد الوصول إلى الحقيقة في هذا الشأن أن الفلاح المصرى ينوء كاهله بالأمراض ويجب أن تفكر وزارة المعارف في تقديم شيء من الغداء لأطفال القرى الذين يتعلمون في المدارس الإلزامية فإنها لو أعطت كل طفل كوباً من اللبن وقطعة من البقسصات في يوم وبرتقالة أو يوسفية وبحس بلحات طرية أو مجففة في اليوم الثانى وحفنة من القول السوداني في اليوم الثالث وهكذا لساعدت على تحسين صحة هؤلاء الأطفال الذين لا يتناولون في بيوتهم غداء كاملاً .

كذلك يمكن أن تفكر الحكومة في إلزام صغار عمالها الذين يشتغلون طول النهار في مصانعها المختلفة بأن يتناولوا غداء الظهر في هذه المصانع من مطاعم تنشئها الحكومة لهذه الغاية أو من مطاعم الشعب المنشأة الآن في العاصمة والتي يمكن توسيعها لتسع هؤلاء العمال وتقطع ثمن هذا الغداء من أجورهم .

ويقول حافظ عفيفى أيضاً : على أن المستوى الحالى متخلف إلى درجة كبيرة وليس ادل على ذلك من أن تعرف أنه يعيش من أهل هذه البلاد نحو أربعة ملايين شخص بإيراد يقل عن جنيه واحد في الشهر الواحد أى بنحو ثلاثة قروش يومياً وهم :

أشخاص يملكون أقل من فدان ومتوسط ما يملكه الشخص الواحد ٤١٪ من الفدان .	١٦٧٧٥٣٦
عمال زراعيون متوسط أجورهم اليومي في أيام العمل ثلاثة قروش .	٦٥٩٨٨٢
عمال زراعيون لا يشتغلون بأجر وإنما يساعدون ذويهم .	٦١٢٥٧٢
رعاة مواش .	٥٢٢٥٣
أطفال يزيد سنهم عن العشرة لا يشتغلون (لا يشمل التلاميذ) .	٥٧٠٠٠
عمال متعطلون .	٣١٠٠٠
عرب رحل لا يملكون شيئاً .	٤٠٠٠٠
متشردون ومتسولون .	١٠٠٠٠

—————
المجموع ٣٦٥٣٢٤٣

وفي تقرير لجنة المالية بمجلس النواب سنة ١٩٣٩ قدر متوسط دخل الفرد في مصر في العام بمبلغ تسعة جنيهات أي بما يعادل ٧٥ قرشاً في الشهر لنفقات المأكل والملبس والسكن . ولهذا فقد أجمع الاخصائيون على أن قلة التغذية أو سوء التغذية تقضى على المناعة في صفوف الفلاحين المصريين فتحصلهم الأرض حصداً أو يخطفهم الموت بغير حساب على حد تعبير عبد المجيد نافع المحامى الذى يقول :

« لقد قال مستر كيلاند إن ثمانية أعشار الشعب المصرى يعانون نقصاً فاحشاً أو سوءاً في التغذية إلى حد أنه لو شكك في الأرقام . على أنه لم يتردد في الجهر بأن ثمانين في المائة من المصريين تعوزهم ضرورات الحياة .

فأما عن تنشئ الجهل فحدث ولا حرج . فالذين يعرفون القراءة والكتابة لا يتجاوز حدودهم وعددهم ٢٠ في المائة .
ويقول عبد المجيد نافع أيضاً : « أو ليس من المؤلم أن عشرة في المائة من المصريين هم الذين يصلحون للجنسية .

أو ليس من المؤلم أن قدرة العامل الأمريكى على الإنتاج تبلغ سبعة أضعاف قدرة العامل المصرى . وهل جاءك نبأ تلك الصورة السوداء التى رسمها المغفور له الدكتور عبد الواحد الوكيل حيث قال إن بمصر ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ إصابة مرضية فإذا كان عدد المصريين ١٦,٠٠٠,٠٠٠ أصاب كل واحد منهم ثلاثة أمراض وإذا كانت الأمراض مجتمعة تنقص من القدرة على العمل بمقدار النصف على أقل تقدير يأت الخسارة التى تصيب الإنتاج المصرى توازى ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنياً مصرياً مع التسامح في التندر » .

وفي جلسة من جلسات مجلس الشيوخ خلال كارثة الملازى في مدينتى قنا وأسوان تولى توفيق دوس باشا وصف ما رأيته عينه ولمسته يده في قنا وأسوان فقال : لحضراتكم أن تتصوروا ما رأيته بعيني في هاتين المدينتين . لا يمكن أن تتصوروه لأن الحالة فوق ما يمكن للعقل أن يتصوره . رأيته بعيني مفتش صحة أسوان يقدم الكفن للمرضى فيطلبون أن يبعه ليشترى بهمنه خبزاً لهم » .

وإذ سأله حسين مرسى باشا : إذن هي مجاعة أجاب دوس باشا نعم هي مجاعة فعلية حقيقية .
وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ ألقى مصطفى النحاس باشا بياناً في مجلس الشيوخ جاء فيه — « على أن الحالة الغذائية الناشئة عن الفقر قد بلغت درجة بشعة في تلك الأنحاء . فالصبيان من سن ١٢ إلى ١٣ سنة ينقصون في الطول نحو ١٣ سنتيمتراً عن المتوسط الطبيعي والصبيان من ١١ إلى ١٢ سنة ينقصون في الطول ١٤ سنتيمتراً ومن ١٠ إلى ١١ ينقصون ١٣ سنتيمتراً ومن ٩ إلى ١٠ ينقصون ٧ سنتيمتراً عن متوسط أمثالهم . وهذا النقص في الطول لا يمكن أن ينسب إلى حدوث الملازى بل هو دليل قاطع على ضعف النمو عامة وهذا بسبب سوء التغذية في تلك المنطقة .

وهناك نقص في الوزن يبلغ ٨ كيلو جرامات في أولئك الصبية والبنات عن متوسط أمثالهم في الجهات الأخرى كما أن نسبة الهيموجلوبين أي المادة الحمراء للدم تتراوح فيهم بين ٣٠ و٥٨ في المائة من الدم الطبيعي » .

وجاء في البيان . « والعيب الكبير المؤدى إلى فقر أغلبية أولئك السكان هو في نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة فيها إلى درجة منقطعة النظر في جميع أنحاء القطر الأخرى فإن عدد الشركات والأفراد الذين يملكون ٢٠٠ فدان فأكثر في مدينتى قنا وأسوان حسب الإحصائيات الرسمية لسنة ١٩٤٢ هو :

في قنا عددهم ٧١ والمساحة المملوكة لهم ٤٤,٣٤٥ فداناً وهي بنسبة ١٣٪ من مجموع أرض المديرية .
وفي أسوان عددهم ١٣ والمساحة المملوكة لهم ٧٤,٣٧٠ فداناً وهي بنسبة ٥١٪ من مجموع الأراضي الزراعية » .
وتبدو الفوارق الطبقة في الريف المصرى صارخة في هذه الفترة حيث إن كبار الملاك الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر ويبلغون ١/٢ في المائة من عدد الزراعيين يمتلكون ٣٦,٩٪ من مجموع الملكية أي أن ثلث البخل من الأراضي الزراعية موزع على كبار الملاك والباقي يوزع على الباقين وهم ١/٢ ٩٩٪ .

ولقد ترتب على هذه الفوارق الطبقة الصارخة تزايد الصراع الطبقي بشكله السليبي ممثلاً في كثرة الجرائم ففي عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ بلغ عدد الجنايات ٨٣٠٢ وعدد الجثث ٣٧٧,٢٩٢ .

وفي مجال الأجور فقد كان الأجر الشهري للعامل الزراعى في عام ١٩٣٨ خلال موسم العمل يتراوح ما بين ٧٥ إلى ١٠٠ قرش وكان أجر العامل الصناعى ما بين ١٠٠ إلى ١٢٥ قرشاً في الريف و١٥٠ إلى ٢٠٠ قرش في المدن الكبرى .

وكان متوسط دخل الفرد في مصر عام ١٩٢٨ تسعة جنيهات سنوياً مع أن مجموع المكافآت التي كان يتقاضاها كل من حافظ عفيفي باشا وعبد المقصود بك أُنْفِدَ من بنك مصر وشركائه تبلغ ١٣٥,٠٠٠ جنيه في العام . وهذا يؤكد مقولة أن العمال والفلاحين المصريين كانوا يُقَام على موائد اللّعام .

الصراع الطبقي وحميته :

بعد ضرب حزب الطبقة العاملة المصرية الحزب الشيوعي المصري الترجمان الصادق لأمانى العدل، والننازين المصريين وحل الاتحاد العام للنقابات المبرر عن مصالح العمال والاستقلالية النقابية بواسطة حكومة حزب الوفد التي وصلت إلى الحكم في يناير ١٩٢٤ وإطاحت بحزب الطبقة العاملة واتحاد نقاباتها في مارس ١٩٢٤ فور ذلك استغل حزب الوفد سلطة الحكومة في تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال بؤادى، النيل تحت زعامة ورئاسة الضابط عبد الرحمن بك فهمي سكرتير حزب البعث .

وحى يكسب هذا الاتحاد النقائى أرضية جماهيرية في صفوف العمال المصريين الذين قتلوا اتحاد نقاباتهم الحقيقي قام حزب الوفد باختيار البطل إبراهيم موسى زعيم عمال النصارى والقائد الأسطوري لحركة الاغتيالات السياسية ليكرن وكيلاً لهذا الاتحاد النقائى .

والاتحاد النقائى المذكور قد نص في قانونه على حق العمال في ممارسة الإضراب بشكل محدود . ومع ذلك فإن تكوينه يعتبر أول محاولة لمسكرة الحركة العمالية والنقابية في مصر وأول مرة تصبح الحركة النقابية في مصر حركة نقابية سلطوية أول تجربة لوجود حركة نقابية غير مستقلة حيث تأسس ذلك الاتحاد النقائى الوفدى برئاسة ضابط غريب من الناحية الطبقة عن العمال مما يحول بينه وبين الحصول على عضوية النقابات العمالية ذات الطبيعة الطبقة المرف . فضلاً عن أنه ضابط يؤدى وجوده في الحركة النقابية إلى عسكرتها المنافية للديموقراطية النقابية كما تأسس ذلك الاتحاد النقائى بواسطة حكومة الوفد وسلطتها التنفيذية مما جعل الحركة النقابية المصرية حركة نقابية سلطوية . هذا بالإضافة إلى دور حزب الوفد في تشكيل الاتحاد واعتباره الجناح العمال للحزب ، الأمر الذى ترتب عليه إهدار الاستقلالية للحركة النقابية المصرية .

وكان تأسيس ذلك الاتحاد بهذه الكيفية غير شاهد على أن الحزب الشيوعي المصري كان أقوى بكثير من حزب الوفد الإقطاعي والرأسمالى في صفوف الطبقة العاملة المصرية لأن حزب الوفد لم يستطع مواجهة حزب الطبقة العاملة عندما كان بعيداً عن الحكم والسلطة كما أنه لم يستطع تأسيس اتحاد النقابات العمالية وهو خارج الحكم والسلطة أيضاً وذلك لوجود اتحاد نقائى نشيط وفعال ومؤثر وله استقلاليته النقابية حتى عن الحزب الشيوعي المصري . ولهذا فلم يتمكن حزب الوفد من ضرب حزب الطبقة العاملة المصرية والاتحاد العام للنقابات إلا بعد وصوله للحكم والسلطة في سنة ١٩٢٤ .

واستغل الضابط عبد الرحمن فهمي بك رئاسته للاتحاد النقائى الوفدى في تجميد مطالب العمال الاجتاهية ففي الحفل الذى أقامه عمال هليوبوليس لتكريمه في ٤ يوليو حذر العمال من المغالاة في مطالبهم تجهناً للشيوعية وأكد أن رأس مال العمال إنما يرتكز على الوفاء والصدق والاستقامة والتضحية والطاعة .

وفي الحفل الذى أقيم لتكريمه بنار القليل العرى في ٥ أكتوبر تحدث عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل فقال : إن استبداد عشرات السنين لا يمكن تلاشيهِ تماماً في بضعة شهور ، ووصى العمال بالقوى والنسك بالدين ففي الدين سلوى كبيرة وعزاء عظيم .

وفي الحفل الذي أقامه عمال الورش الأهلية ببولاق في ٢ نوفمبر وقف يقول « اعلموا أيها الأبناء أنه وإن كان من واجبي الدفاع عن حقوقكم فمن واجبي أيضاً الدفاع عن حقوق الغير منكم ولو لم يكلفتي الغير بالدفاع عن حقه فلا أسمع لعمال منكم أن يحصل على أكثر من حقه » .

وفي حفل افتتاح فرع الاتحاد النقابي بالفيوم في ٩ نوفمبر خطب وقال — « يقول بعضهم إن العامل فقير حقير ذليل . إنني أقول إنه غني بقوة إيمانه ودينه وعقيدته . ما هو المال والجاه وما قيمتهما ؟ هما زائلان بزوال الزمن فانيان مع العمر وإن العامل الذي يطمع فيما بيد أصحاب رؤوس الأموال بلا حق إنما يسعى للدمار وبلاده وخراب سوقها الاقتصادي . واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون أن العامل يشتغل طول يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكسب الذهب ، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد . وإنني لا أنكر أن العامل في مصر مهضوم الحق ولكن تحسين حاله أمر يستدعي جهداً كبيراً » .

ذلك هو الضابط عبد الرحمن بك فهمي ودوره في خنق الطموحات الاجتماعية للعمال والعمل على خضوعهم لرأس المال وعبريته بالإضافة إلى عهده العمال إذا مارسوا حق الإضراب من أجل تحقيق مطالبهم مستغلاً في ذلك سلطة حكومة الوفد التي قد استقالت في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ . وعلى إثرها اختفى عبد الرحمن بك فهمي من المجال السياسي والنقابي لأنه كضابط وأى ضابط لا يستطيع أن يعيش بدون سلطة وذلك بعد استقالة حكومة الوفد والقبض على أركان حربه القائد العمالي البارز إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر . كما اختفى الاتحاد النقابي وأصبح في ذمة التاريخ .

ولقد كان حزب الوفد واعياً بقصده في تأسيس اتحاد للنقابات العمالية لإدراكه أن هذا الاتحاد هو إدارة من إدارات الصراع الطبقي للعمال ومن ثم فإن السيطرة عليه تؤدي إلى إطفاء هذا الصراع لصالح تحالف رأس المال والإقطاع ولهذا فإن سعد زغلول كان يخشى الصراع الطبقي خشية الموت . بدلنا على ذلك ما حدث بعد فشل مباحثات سعد — مكلونالد حيث يقول طارق البشرى بشأن هذا الفشل ومن التصريحات المختلفة التي أدلى بها سعد زغلول باشا وبعض أعضاء الوفد تبين أن هناك تيارين متعارضين في داخل الوفد .

أحدهما يعتبر فشل المباحثات دليلاً حاسماً على أن المفاوضات ليست الوسيلة الجديدة لحل المسألة المصرية وأن الخطوة التي يجب أن تتبعها الأمة هي خطة المقاومة . وكان من أصحاب هذا الرأي مكرم عبيد وعلي الشمسي اللذان أدليا بتصريح لجريدة المانشستر جارديان قالاً فيه : إن التأثير العاجل لقطع المباحثات هو إيجاد دفع جديد للحركة . وقد تحدثنا مرة أخرى إلى مراسل الأهرام فقالا : إن الطريق لنا واحدة لا اثنان هي طريق الكفاح الشديد لنيل حقوقنا .

أما سعد زغلول فقد كان ينادي بالصبر قائلاً لا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بحقوقنا فما مات حتى وراءه مطالب . وفي كتاب الأستاذ العقاد عن سعد زغلول ما يفيد أن سعد باشا سأل زائريه بعد فشل المفاوضات مع المستر مكلونالد بقوله — ما ترونا صانعين في مواجهة الإنجليز ؟ .

قال أحد الحاضرين : الإضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد . فسأل الباشا وهل يقع هذا الإضراب ؟ فقال بعض الحاضرين : يقع عاماً ، وقال غيرهم : يقع في بعض الجهات ، وغالفتهم آخرون فقالوا : إنه لا ينتظر ولا يطول . قال سعد : الدليل على أنه لا يقع ولا يصمد طويلاً إن وقع أنكم مختلفون فيه . إن هذه الحركات لا تأتي إلا عفواً .

هكذا أغلق سعد زغلول الباب بالضربة والمفتاح في وجه مقاومة الإنجليز والعودة إلى الإضراب حتى لا يتضرر الصراع الطبقي بعودة وطنية العمال والفلاحين وطنية الحزب والحرية .

ولكن الصراع الطبقي لم يتوقف لوجود أسبابه في صفوف الطبقة العاملة المصرية التي :اضل وحدها دون الفلاحين الذين حل بهم بعض البرود الثورى نتيجة حصارهم بأعيان الريف الذين حالوا بينهم وبين التحالف مع العمال .

وتتجلى مظاهر الصراع الطبقي للعمال المصريين فيما كتبه الوثائق البريطانية وهي :بقاير القسم المخصوص بدار المنسوب السامى البريطانى وهذا بيان بعضها :

في أغسطس سنة ١٩٢٥ أضرب ثلاثون من عمال شركة ماسيرو للسجائر احتجاجاً على سوء معاملة الشركة .
ووقع الكثير من الإضرابات المحدودة بين عمال السكك الحديدية لأسباب اقتصادية مثل فصل بعض العمال من الخدمة والعقوبات والجزاءات وزيادة ساعات العمل .

وأضرب النحاسون في أكتوبر سنة ١٩٢٥ وأغسطس سنة ١٩٢٦ بسبب نقص أجورهم .
وفي نوفمبر أضرب ٣٠٠ من نساجى الحرير بسبب إنقاص أجورهم وشكل العمال نقابة لهم خلال اضرابهم لتتولى التفاوض مع أصحاب الأعمال .

وفي يناير ١٩٢٥ أضرب عمال ورش ترام العاصمة احتجاجاً على فصل بعض زملائهم .
وفي يوليو ١٩٢٦ نشب نزاع بين شركة ترام القاهرة وعمالها وزعمت الشركة أن النقابة تتولى تحصيل الاشتراكات من العمال بالإكراه بينما ادعت النقابة أن الشركة تضطهد عملى اشتراكات النقابة وكذلك اعضاؤها .

أضرب عمال محاجر المكس بالإسكندرية في ١٥/٧/١٩٢٦ بسبب أجورهم المنخفضة .

أضرب عمال التليفونات في ٦/٣/١٩٢٦ بسبب عدم منحهم العلاوات السنوية .

أضرب عمال شركة إيجولن للزيت ورفضوا تسلم مرتباتهم .

في ٧/٨/١٩٢٦ أضرب صبيان المربحية وعددهم ١٥٠ شخصاً وتجمعوا أمام باب الجمرى رقم ٥٠ ورفضوا نقل البضائع من المراكب الراسية بالميناء وذلك بسبب ضالة أجورهم .

وفي ٢٤/١٠/١٩٢٥ أضرب سائقو شركة فيات للتاكسى والأتوبيس عن العمل مطالبين بزيادة الأجور .

هدد عمال شركة مياه الإسكندرية في سبتمبر ١٩٢٥ بالإضراب بسبب عامل أجنبى يلقى جيبس لاندى .

أضرب عمال تفريغ الفحم بالإسكندرية في ٢٧/٧/١٩٢٥ بسبب ضالة أجورهم .

وفي ١٤/٨/١٩٢٥ أضرب عمال تفريغ الفحم الخاص بمصلحة سكك حديد الحكومة المصرية عن العمل لضالة أجورهم أيضاً .

أضرب عمال تفتيش الزراعة بالمطاعة واسنا وقنا في ١/٢/١٩٢٥ بسبب انخفاض الأجور وسوء المعاملة .

تلك هي مظاهر الصراع الطبقي التى استمرت وتضاعفت بعد استقالة حكومة الوفد في نهاية ١٩٢٤ وكان لابد من تأسيس إدارات لهذا الصراع تتمثل في النقابات العمالية التى بلغ عددها في عام ١٩٢٧ بالقاهرة ٦٢ نقابة .

ولقد تشكلت هذه النقابات العمالية بقوة العمال ووحلتهم وإضراباتهم حيث لم ينص دستور سنة ١٩٢٣ على حق العمال في تنظيم نقاباتهم كما أن القوانين التى صدرت بعد الدستور لم تعترف بهذا الحق للعمال بينما اعترفت بحق البورجوازية المصرية في تأسيس أحزابها وغرفها الصناعية والتجارية .

وكان تنظيم النقابات العمالية بهذا الشكل موضع اهتمام المندوب السامي البريطاني . فقد جاء في مذكرة مرفوعة في ١٥ أبريل ١٩٣٥ إلى المندوب السامي ما يلي :

تضيف المعركة الناشئة بين مستر كين بويد ومستر جريفيز المزيد من الصعوبات إلى أوضاع العمل المتفاقمة الخطورة التي تواجهها مصر . ولقد ذكر لي رجل فرنسي في مكالة تليفونية اليوم أن نسيم باشا قال له — يكفي أن أرى المعركة ناشئة بينهما — ووجهة نظر المستر كين بويد فيما يتعلق بمعالجة الأوضاع العمالية تقوم أساساً على أساليب بوليسية وهي ليست مقبولة تماماً . وعلى أية حال يبدو أن للمستر جريفيز يرمى بصفة عامة إلى إصدار اعتراف بنقابات العمال وحققها في النضال الجماعي من أجل أجور العمال وحقوقهم بينما يرى مستر كين بويد الاعتراف فقط بجمعيات عمالية ذات طابع جدي يكون لها الحق في أن تستشار في المنازعات التي تحصل بأجور العمال وحقوقهم .

كل هذا يشير إلى أن العمال المصريين قد فرضوا نقاباتهم بقوتهم الذاتية على الحكومة والأحزاب البرجوازية وعلى السراى ودار المندوب السامي البريطاني الذى اضطر واحد من كبار موظفيه والمسئول عن شؤون العمال هو مستر جريفيز إلى ضرورة الاعتراف بالنقابات العمالية كأمر واقع .

ولكن هذه النقابات العمالية تسلك إلى قيادتها كلها العديد من الشخصيات البورجوازية من الأحزاب المختلفة للقيام بأعمال الاستشارة القانونية الأمر الذى أدى لإهدار الاستقلالية النقابية . هذا الإهدار الذى ينادى به الحزب الوطنى بفرض وصايته على بعض النقابات مثل نقابة عمال الصناعات اليدوية ثم ازداد هذا الإهدار في عهد أول حكومة وفدية سنة ١٩٢٤ .

وقد تنافست الأحزاب البورجوازية على مواقع الاستشارة القانونية بالنقابات . وقد اختص حزب الوفد ومحاموه وشخصياته العامة بأكبر عدد من المواقع الاستشارية والرئاسية في نقابات العمال مثل الأستاذ عزيز مبرهم وزهير صبرى وحسن نافع وراغب إسكندر وصاحب السعادة والى باشا وحافظ بك عوض وأحمد أغا والدكتور محبوب ثابت وغيرهم . ومن الأحزاب التى حاولت الارتباط بالحركة النقابية حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطنى وحزب مصر الفتاة . أما حزب العمال الذى كان يتزعمه النبيل عباس حلمي فقد كان يحاول احتواء الحركة النقابية بحيث يكون حزباً نقابياً للعمال فقط وليس حزباً للطبقة العاملة بالمعنى العلمى والمفهوم الاشتراكى .

وبواسطة شخصية المستشار القانونى للنقابات استطاعت البورجوازية المصرية تسكين ممثلها في عقل الحركة النقابية مثلما تمكنت من تسكين زعمائها وأحزابها في عقل الوطنية المصرية .

وكان ذلك بقصد جر العمال المصريين إلى متاهات النضال القانونى في ظل وصاية البورجوازية وأحزابها مما أدى إلى السليبيات التالية :

- ١ — عدم قدرة العمال على ممارسة حرب المفاهيم القانونية والسياسية .
- ٢ — عدم وحدة الطبقة العاملة المصرية .
- ٣ — عدم ظهور الشخصية العمالية المستقلة في الحياة المصرية .
- ٤ — عزلة عمال الزراعة والتراخيل واغترابهم مما حال دون اتصال العمال بالفلاحين .

وعلى الرغم من هذه السليبيات التى طفحت بها وظيفة الاستشارة القانونية في نقابات العمال فقد اشتعلت الإضرابات العمالية الثقيلة وشارك العمال في عمليات الاغتيالات السياسية حيث اشترك العامل محمد الفلاح في محاولة قتل توفيق رفعت باشا

رئيس مجلس النواب يوم ٩ يوليو سنة ١٩٣١ وفي تفجير قبلة في وزارة الحقانية في ١٩ يوليو سنة ١٩٣١ وفي قطع أسلاك التليفون الخاصة بالسيمافورات بقصد تعطيل سير القطارات في الفترة بين ٢١ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣١ وفي محاولة فك مسامير قضبان السكك الحديدية بين عطشى طوخ وستديون ليلة ٢٠ يونيو . وقد اتهم في هذه القضية العامل إبراهيم الفلاح وآخرون .

وفي ١٦ مايو ١٩٣٣ حاول العامل النقابي محمد علي الفلال رئيس نقابة عمال محلات جروى وسكرتير اتحاد العمال الذى يتزعمه النيبيل عباس حليم اغتيال إسماعيل باشا صدق عند سفره من محطة القاهرة إلى الإسكندرية في طريقه إلى أوروبا . وفي مرافعة الأستاذ بسطا شكرى الحامى عنه مايلى :

١ — فقد ظهر من المضبوطات أن الفلال كان فيما مضى يحب المجموع ويرغب في الإصلاح فهو بذلك يحب للمعيشة فيه وأن يعيش فيه مزدهراً مصلحاً للملك وضع كتاباً في الأخلاق وكتب مقالات في الجرائد الأسبوعية تتم عن نيته نحو الناس نية العيش المادىء — البعيد عن الإجرام .

٢ — وكان الفلال غارقاً في الإشفاق وكان عباً للفضيلة شديد الحب بها . أما إشفاقه فقد ظهر في تبرعاته للمحتاجين من العمال في وقت هو أحوج الناس فيه إلى المال وأما حبه للفضيلة فقد ظهر في اختياره زوجة له من كانت فرسة للرهلة غارقة فيها .

٣ — وقد وضع الفلال بين أيدي حضراتكم كتاباً شاملاً لحركاته وألفاظه نفسه لتحكموا منها أنه رجل دقيق ساهر بحساب نفسه في دقائقها وبحساب الزمان في حوادثه فهو ليس مستتراً ولا سفاكاً ولا زاهداً في العيش أو كارها له .

٤ — وتلاحظون هذا الإنسان بعد أن حاق به من تضيق عليه في المراقبة البوليسية وقد أصبح مشرداً بالذللهم منذ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ نراه يشكو دون أن يكون مقررأ في شكواه للنفقة مصمماً على الوتيرة . تلاحظون بدون تفتيش منزله وبدون ذهابه إلى المحافظة وبدون استجوابه مرات بدون تعليق على هذا بشيء ما كأن كل ما صادفته أعمال البوليس في نفسه قيام التظلم أو الشكوى مما لا يحتاج إلى تدوين .

٥ — وكم تتطلبون من المتهم وهو ذلك الدقيق في كتابه نفسه ورصد ملاحظاته وانتم في مجال محاكمته كشارع في قتل . كم تتطلبون لو أنه سجل في مذكراته كلمة غيظ أو حقد نحو رئيس الحكومة . حقيقة رأياه بسجل الحوادث العامة في البلد . ومن ذا لا يسجل في قلبه ما تقلبت عليه مصر من أحوال . وكيف يكون عاقلاً من لا يذكر كيف طوحت السياسة برجال وغيرت من قوانين ونظم .

وعلى أن المتهم قد سأل في التحقيق طويلاً وكتب لنفسه دفاعاً فما رأياه يقول عن العمال وعن وجوب مساعدة العمال وعن اضطهاد البوليس له ومطاردتهم إياه في رزقه ولكنه لم يقل شيئاً عن نظام الحكم أو رجال الحكومة .

٦ — ولقد جمعت مالدیه من جرائد ومالدیه من قصاصات ومقالات فما وجدنا في مجموعها روحاً معينة تنهى عن نية المتهم وميله السياسى . فإذا وجدنا بعض المقالات تنقد الحكومة في عمل من الأعمال وجدنا بجوارها الكثير من المقالات الخاصة بمسائل أخرى .

تلك هي لحة من حياة شخصية عمالية في هذه الفترة تثبت لنا أن العمال المصريين كانوا يخطون المستشارين النقابيين من ممثلى البورجوازية وأحزابها ويقومون بنشاطات فردية وجماعية بعد سنة ١٩٣٠ حيث انتشرت الاضرابات العمالية السياسية والاقتصادية التى حدث خلالها احتلال العمال للمصانع في شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية وفي مصانع الزيوت بالإسكندرية سنة ١٩٣٦ .

وقد توالى هذه الإضرابات وتتابعت حتى إضراب عمال شركة مصر للنزول والنسيج الرفيع بكفر الدوار في ١٩٥٢/٨/١٣ من أجل مطالب عمالية عادلة . وقد تعرض العمال للرصاص وقبض على الكثير منهم وقدموا لشكامة عسكرية حاكمهم في موقع العمل بطريقة متخلفة عن شكاية سايحان الحلبي بواسطة الفرنسيين حيث صدر الحكم بشنق العاملين الشهيدين محبس والبقري وبسجن الكثير من العمال دون دفاع ودون إجراءات قضائية سليمة .

وخلال الإضرابات والمظاهرات وهبات العمال والفلاحين وثورتهم شنق الأبطال من العمال والفلاحين في محاكمة دنشواي وثورة ١٩١٩ وفي كفر الدوار وحصد الرصاص منهم المئات وشردوا واستضافتهم السجن بالآلاف من أجل الاستقلال ومضمونه الاجتماعي أى من أجل الخبز والحرية . ولكن الهورجوازية المعبرية المتحالفة مع الإقطاع والتي تربعت على قسم الوطنية المصرية بأحزابها وتنظيماتها الاقتصادية عصمت وحدها ثمار ثورة ١٩١٩ وكل الهبات الشعبية بعدها ولم تترك للعمال والفلاحين غير الفتات والقشور حيث تفضلت عليهم بإصدار بعض التشريعات الاجتماعية .

وإذا نظرنا إلى هذا الفتات فسوف نصطلم بردائه حيث صدر قانون النقابات العمالية رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بعد نضال طويل وممر للطبقة العاملة المصرية وذلك من أجل تقسيم الطبقة العاملة المصرية . حيث نصت المادة الثانية على حرمان عمال الزراعة وعمال المستشفيات والمرضات وعمال الحكومة وموظفيها وكذلك عمال ومستخدمى المجالس البلدية والقروية والمحلية ومجالس المديرية من عضوية النقابات العمالية .

وبجانب تقسيم الطبقة العاملة المستهدف من القانون فقد استتاع خنق أية محاولة لوجود علاقة أخوية بين العمال والفلاحين من خلال إبعاد عمال الزراعة عن عمال الصناعة والتجارة والحدائق حيث أدرك تحالف الإقطاع ورأس المال الحاكم والمستبد أن ثورة الريف المصرى لم ولن تأتى إلا بتحالف العمال والفلاحين وتحالف الحركة النقابية والحركة التعاونية الزراعية وأن هذا التحالف سوف يتم إذا ما توحدت الطبقة العاملة الزراعية مع الطبقة العاملة في الصناعة والتجارة والخدمات . من هنا تستغل الحزبات النضالية والتنظيمية من الطبقة العاملة إلى جماهير الفلاحين بواسطة العمال الزراعيين المنتسجين في القرية والمربطين بروابط النسب والقرابة والجوار مع النلاحيين .

والتقسيم المشار إليه لم يمنع حركة الإضرابات العمالية الثقيلة التي تم مواجهتها بالدبابات والمصفحات ، والوحدة العمالية على المستوى المهني التي بدأت بمحاولاتها بعد سنة ١٩٥٠ ممثلة في اتحاد نقابات عمال السكر وفي اتحاد نقابات عمال النقل المشترك بالإضافة إلى ظهور شعارات عمالية جديدة مثل ربط الأجور بالأسعار والأجر المتساوى للعمل المتساوى مما يشير إلى نهوض عمالي له ملامحه الخاصة .

ومن المظاهر ذات الدلالة على النهوض العمالي ارتباط الحركة النقابية المصرية بالحركة الشيوعية المصرية — رغم وجود التقسيم والانقسام — والمناذاة بمطلب التأميم الذى نادى به عمال النقل المشترك بعد سنة ١٩٥٠ ثم المبادرة العمالية بالمطالبة بوضع الحراسة القضائية على بعض الشركات الرأسمالية حفاظاً على حقوق العمال حيث رفع صاوى أحمد صاوى رئيس نقابة عمال ثور نيكروفت دعوة قضائية لوضع الحراسة على شركة ثورنيكروفت ورفع أحمد رفاعى رسلان رئيس نقابة شركة الأتوبيس الأهلية دعوى مماثلة كما رفع عطية الصبور رئيس نقابة عمال شركة الأتوبيس بزفتى وميت غمر دعوى مماثلة أيضاً . الأمر الذى دفع اتحاد شركات النقل الذى كان يرأس مجلس إدارته محمود باشا شاكى إلى اتهام هؤلاء النقابيين بتنفيذ أهداف الشيوعيين في السيطرة على وسائل الإنتاج .

نهوض عمالي وفلاحي منقسم :

لم يرض العمال والفلاحون عن نصيبهم المزيل جداً من قشور الثمار الاجتماعية وفتات المائدة الرومانية التي كشفتها محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا المكونة سنة ١٩٤٧ لبحث مطالب العمال . وقد ثبت فيها أن أجر العامل العادي بشركة الغزل والنسيج . بالهلة الكبرى كان يتراوح بين ٥٦ و ١٠٤ مليماً فضلاً عن علاوة الغلاء ، والعاملة بين ٥٢ و ٧٧ مليماً وتتراوح العلاوة بين ٨ و ٢٠ مليماً سنوياً حسب الدرجة وبما لا يزيد الأجر عن الحد الأقصى المشار إليه من قبل .

وكان أجر عامل الإنتاج بالشركة من ١٠ إلى ٢٠ قرشاً بإعانة الغلاء . وكان عدد عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية يبلغ ٨١١٣ عاملاً من بينهم ٢٨٥ عاملاً يتقاضى كل منهم خمسة قروش يومياً و ٦٠٠ عامل يتقاضى كل منهم ثمانية قروش يومياً و ٤٥٧ عاملاً يتقاضى الواحد منهم تسعة قروش و ١٧٤٠ عاملاً يتقاضى الواحد ١٣ قرشاً . وتتراوح الأجور بشركة مصر لنسيج الحرير بخلوان بين ١٤ و ١٥ قرشاً مع إعانة غلاء تبلغ ١٠٠٪ ويبدأ أجر بعض العمال بأجرة قرشين يومياً . وفي شركة سباهي تبدأ الأجرة من ٨٥ مليماً ويبلغ متوسط أجر عامل الإنتاج ١٦ قرشاً ، وفي شركة صباغى البيضاء يبلغ متوسط الأجر ١٧ قرشاً بإعانة الغلاء ، وفي شركة مصر للحرير بدمياط يقدر الأجر حسب الإنتاج وتتراوح أجور العمال اليومية بين ١١ و ١٦ قرشاً .

وقد وردت هذه البيانات على ألسنة مندوبى الشركات . وورد بملزمة عبد الرحمن حمادة العضو المنتدب لشركة المحلة الكبرى ومندوب أصحاب الأعمال باللجنة أن ساعات العمل اليومية في الكثير من الشركات تبلغ ١٠ إلى ١١ ساعة عمل يومياً وفي القليل منها ٨ إلى ٩ ساعات يومياً وحذرت المذكرة من تخفيض ساعات العمل تخفيضاً كبيراً لما ينجم عن ذلك من اضطراب خطير ورفضت تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات بدعوى أن الحكومة لا تغلس أبداً . ورفضت أيضاً إعطاء العمال يوماً راحة أسبوعية بأجر كامل . كما رفضت طلب حماية العمال من الفصل بدعوى أن المبادئ الإسلامية تحترم مبدأ الحرية الشخصية ورفضت طلب العمال بمعدل يوم عيد العمال في أول مايو يوم عطلة سنوية لأن ذلك يزيد الأعباء ولأنه تقليد لا يعود بالنفع على الصناعة المصرية . وجاء بالمذكرة كذلك أن مهمة النقابات العمالية ليست المطالبة بزيادة الأجور والتهديد بالإضراب ولكن تحسين حال اعضائها بتشجيع النظام التعاوني .

هكذا كانت أحوال العمال المصريين في هذه الفترة الأمر الذى أدى إلى تفجير الإضرابات التالية :

- إضراب عمال شبرا الخيمة في ٢ يناير ١٩٤٦ .
- إضراب عاملات مصنع ورق السجائر بالإسكندرية في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال شركة قناة السويس يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية يوم ٣ يوليو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال النقل بالإسكندرية يوم ٦ يوليو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال المحلة الكبرى بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال الولاية الكبرى بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال السكر بالوجه القبلى بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال سباهي بالإسكندرية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال شركة شل آبار الزيت برأس غارب بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ .

- إضراب عمال الترام بالقاهرة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال الأنوبيس بالقاهرة يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال ماتوسيان يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- إضرابات عمال السكر بالحوامدية يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ ويوم ٩ مارس سنة ١٩٤٥ ويوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ويوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .
- إضراب عمال السكك الحديدية بمصر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .
- إضراب عمال النقل المشترك بالقطر المصرى بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥١ .
- إضراب عمال المعسكرات البريطانية في مصر يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وبفضل هذا النهوض العمال وإضراباته المطالبة والسياسية الثقيلة ذات التأثير الثورى الفعال أضرب المرضون بمستشفى قصر المعينى يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ واعتصموا بالمستشفى ومنعوا دخول أحد إليها إلا منسوب الأطعمة الخاصة بالمرضى وكان عددهم ١٥٠٠ ممرض يطالبون بتطبيق كادر العمال الفنى عليهم وإنشاء رابطة تدافع عن مصالحهم .

واتسعت الإضرابات المطالبة في تلك الأيام لتشمل عمال الحكومة وموظفيها وأضرب مدرسو التعليم الحر من أجل صرف اعتمادات الإنصاف لهم واعتصموا في مدارسهم في أبريل ١٩٤٧ . ثم أضرب موظفو التلفزيون في يوليو لإجبارهم على العمل ساعات إضافية بغير أجر . وفي يوليو أيضاً امتنع نظار ومعاونو السكة الحديد عن العمل مطالبين بخفض ساعاته التي كانت ١٢ ساعة وتمتد في بعض الأحيان إلى ٢٤ ساعة يومياً . وفي أكتوبر عاد موظفو التلفزيون إلى الإضراب معتمدين في مكاتبتهم لعدم تحقيق مطالبهم . وفي ١٥ سبتمبر أضرب المدرسون عن تصحيح أوراق الامتحانات .

حدثت هذه الإضرابات العمالية رغم تحذير اتحاد الصناعات الممثل لمصالح الرأسمالية المصرية الكبيرة . ففي صيف ١٩٤٥ وجه ذلك الاتحاد طلباً للحكومة جاء فيه ضرورة اتباع سياسة اليد الغليظة بالنسبة للعمال وحل نزاعات العمال بدون تدخل النقابات العمالية .

وفي بيان آخر في مايو ١٩٤٦ أدان اتحاد الصناعات الحكومة بسبب تعاونها ومهادنتها للطبقة العاملة كما أدان العمال المصريين بوقوعهم تحت تأثير قرارات المؤتمر الشيوعى الدولى لتحطيم النظام الرأسمالى وطلب من الحكومة المزيد من التدابير الصارمة والقاسية ضد العمال .

وعلى هذا النحو تطور الصراع الطبقي بفعل النهوض العمالى الذى أحدث طفرة في الحركة الاحتجاجية الاجتماعية بنقلها من سلاح الكلمة سواء كانت عريضة أو مقالة أو عطفة إلى استخدام سلاح الفعل الإضرابى ذلك الموروث النضالى المصرى الذى اضطر ضباط البوليس المصريين إلى استخدامه لنيل مطالبهم الاقتصادية في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ مما يعنى أن الروح الثورية والاحتجاجية التي ولعها النهوض العمالى قد نفذ تأثيرها الجبار إلى المؤسسة العقابية والأمنية الخاصة بالنظام الرأسمالى الملكى .

والفعل الإضرابى وانتشاره لم يجد من ينفقه ويقوده من الخصومية والمطلبية والمحلية المحدودة إلى آفاق العمومية الاجتماعية والوطنية من أجل استخدام الإضراب الاقتصادى والسياسى العام ضد الاستغلال والاستعمار معاً . حيث إن الوحدة النقابية للعمال المصريين بدأت تنقسم في نقابات عمالية بعضها تابع لمراكز متعددة وذات اتجاهات يمينية ويسارية مما حال دون وحدتها نقائياً على المستوى المهني والصناعى والقومى . وحتى عندما بدأت تتوحد في اتحاد عام للنقابات في يناير ١٩٥٢ تم إجهاض وحدتها بواسطة مؤامرة حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

والتحزب السياسى للطبقة العاملة المصرية الذى اتبعث مرة أخرى في ظل النهوض العمال الجديد جاء منقسماً أيضاً إلى عديد من التنظيمات الشيوعية المتناحرة بسبب سيطرة المفقطين على هذه التنظيمات الثورية التي تخص الطبقة العاملة المصرية حيث استطاعت البورجوازية المصرية استزاع أبنائها في عقل هذه التنظيمات الشيوعية بما قد استزرع الإنجليز الوجود الرأسمالى في عقل الوطنية المصرية .

وقد ترتب على ذلك عدم ظهور أي عامل مصرى في زعامة هذه التنظيمات الشيوعية باستثناء المناضل المرحوم بدر السيد سليمان الرفاعى زعيم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، والميكانيكى بالطيران الذى سبب للرئيس الراحل جمال عبد الناصر حالة من الغيرة الشديدة بعد لقاءهما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو وذلك بعد أن علم أنه عامل من عمال مصر البسطاء فأصابته الدهشة واستبدت به الغيرة التي استبدت أيضاً بالمثقفين الشيوعيين الذين خنفوا هذه الزعامة العمالية للحركة الشيوعية المصرية الأمر الذى أدى إلى غياب التعميل في اليسار المصرى عموماً والحركة الشيوعية خصوصاً .

إذن فقد شاب النهوض العمالى بعد الحرب الثانية انقسام في الحركة النقابية العمالية وانقسام آخر في تحزب الطبقة العاملة . ومع هذا فقد مضى النهوض العمال بإضراباته الثقيلة التي واجهها النظام الرأسمالى الملكى بالدبابات والمصفحات والرصاص في المحلة وفي شركة سباهى بالإسكندرية . وقد أرسل عمال المحلة الكبرى برقية إلى جريدة المصرى يستنكرون تدخل الجيش المصرى ضدهم قائلين إن مكان الجيش هو المكان الذى يطارد فيه المستعمر الأجنبى الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث بصر ٣٦ ألف عامل من الأبرياء على المطالبة بحقوقهم .

وتشير هذه البرقية إلى أن العمال الشيوعيين قد شاركوا وقادوا هذه الإضرابات ونذكر منهم فكرى الخولى وفوزى همام وشبل شهود وغيرهم من المناضلين مثل محمد على عامر رئيس النقابة العامة لعمال النسيج بالقاهرة ، ومحمد شطا من عمال النسيج بشبرا الخيمة ومحمود العسكرى ويوسف المدرك وطه سعد عثمان وفضالى عبد الحميد ومن عمال النقل عبد العزيز مصطفى وحسن عبد الرحمن وأنور مقار وقمى كامل شيخ النقابيين المصريين .

هؤلاء الأبطال النقابيون قد برزوا في الحياة المصرية من خلال النضال النقابى والمعارك الإضرابية مما مكثهم من تحقيق تحالف محدود مع الطلبة من خلال تأسيس لجنة العمال والطلبة في فبراير سنة ١٩٤٦ التي بعثت وطنية الحزب والحربة حيث كانت بياناتها تفضح المؤامرة التي تستهدف مستوى معيشة الشعب وتطالب بعمل للعمال وتطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات وتطالب بحقوق الشعب وحرياته الديمقراطية وتطالب أيضاً بالحرية النقابية للمناضلين النقابيين وحرية الكفاح الوطنى وحرية النشر وذلك هو التحالف المؤقت والمحدود الذى تحقق خلال النهوض العمال العظيم في سنة ١٩٤٦ بمجهود الحركة الشيوعية المصرية وبجهود اليسار النقابى وذلك دون الأهتمام بمحاولة تحقيق تحالف العمال والفلاحين رغم وجود الفرص المتاحة التي كانت تتجلى في الأصول الفلاحية للطبقة العاملة المصرية ، وفي المعارك الإضرابية للعمال في المحلة الكبرى التي تعتبر جزيرة في المحيط الرافى وقراء الفلاحية ، وفي الوحدة الضرورية بين جمال الصناعة والتجارة والخدمات وزملائهم عمال الزراعة والتراحيل البالغ عددهم وتمتد قرابة أربعة ملايين عامل وشبه عامل كان أجره اليومى أثناء الحرب العالمية الأولى حوالى ثلاثين مليماً وارتفعت بعد الحرب إلى خمسة قروش في سنة ١٩٥٠ قدرت الإحصائيات الرسمية متوسط أجر العامل الزراعى في العام بما لا يزيد عن ١٤ جنياً أى حوالى أربعة قروش في اليوم . وتضاوت ملكيات الفلاحين الفقراء حيث نجد ٢,٠١١,٠٠٠ مليون فلاح يملك الواحد منهم أقل من فدان ٤٨١,٠٠٠ فلاح يملك الواحد منهم أقل من ثلاثة أقدنة و ١٥٠ ألف مالك يملك الواحد من ثلاثة إلى خمسة أقدنة بينما يستحوذ على ٣٤,٢٪ من مجمل الأراضى الزراعية في سنة ١٩٥٢ — ١٢,٥٩٩ مالك كبير .

ومن عادة الملاك الكبار التكاليف على زيادة الإيجار دون زيادة الإنتاج ولهذا لم يتمكن الفلاح المستأجر من تكاليف الزراعة وتسميدها وقد قدر رأس المال المستثمر في فقدان الواحدة بمبلغ خمسة جنيهات بدلاً من التكلفة الأصولية التي كانت تقدر بمبلغ عشرين جنيهاً على الأقل .

ومن جراء ذلك هبط الانتاج الزراعى بسبب جشع كبار الملاك الذين كانوا يرهفون كامل الفلاحين المستأجرين بدفع إيجارات مرتفعة يمتقون مبالغها في البذخ والترف ومصاريق أوروبا . وهذا ما دفع بعض أعضاء مجلس النواب مثل على الشيشينى وسيد جلال إلى المطالبة بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة . وأكد ذات المعنى تقرير بنك التسليف الزراعى في سنة ١٩٤٧ إذ طالب باستكمال وسائل الري والصرف وبحسن توزيع الملكيات الزراعية مع تنسيق العلاقة بين الملاك والمستأجرين بما يحقق العدالة بينهم ويصون صوايح الاقتصاد الوطنى . كما أشار تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب إلى سوء توزيع الملكيات الزراعية ونادى بزيادة الضرائب على من يملكون أكثر من مائة فدان مع إعفاء من يملكون خمسة أفدنة فأقل .

وطالب مريت غالى بتحديد الملكية الزراعية وتحديد إيجار الأرض ورفع مدة الإيجار ووضع هذه الاقتراحات الإصلاحية في مشروع متكامل ينظم العلاقة الزراعية من حيث الملكية والإيجار والعمالة .

وقدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ اقتراحاً إلى المجلس يقضى بتحديد الملكية بخمسين فداناً بالنسبة للمستقبل فلم يناقشه مجلس الشيوخ ولم يتخذ بشأنه موقفاً .

ولكن هذه الاتجاهات الإصلاحية للبورجوازية المصرية لم تحقق نجاحاً يذكر في تحسين أحوال فقراء الفلاحين من فيهم عمال الزراعة والتراحييل لغياب النضال الفلاحى بسبب عزلة الفلاحين المصريين واغترابهم الصارخ وغربتهم الاجتماعية السحيقة إلى حد أنهم لم يسمعوا شيئاً عن اقتراحات الإصلاح الخاصة بهم والتي تدولت في القاهرة فقط وذلك لكونهم في حالة من الصقيع الثورى لم تلتفت إليها التنظيمات الشيوعية التي تسمى بعضها بطلعة العمال والفلاحين وذلك لعدم وجود الجسور الموصلة إلى الريف المصرى وقراء . هذه الجسور التي تتجلى أساساً في وجود علاقات أخوية ونضالية بين الطبقة العاملة المصرية والفلاحين من خلال عمال الزراعة والتراحييل .

إن عدم وجود هذه الجسور اضطر الحركة الشيوعية المصرية المعيرة عن مصالح العمال وفقراء الفلاحين إلى الوصول إلى الريف المصرى عن طريق الطلبة الشيوعيين حيث استطاعت « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » — حدثو — العمل في قرى دقهلية وطناح وكفر غنام وساحل سليم وكسيت في عضويتها عدداً من الفلاحين والعمال الزراعيين مثل العامل الزراعى أحمد سُلَيْم الذى اهتم في عدد من القضايا الفلاحية والسياسية .

ولقد كان وصول تنظيم « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » قليل الفائدة لعدم ولوجه إلى القضايا الفلاحية الرئيسية مثل العلاقات الإيجارية وعلاقات العمل الإكراهى حيث كان يتعرض عمل الزراعة والتراحييل للسخرية التي يفرضها مقاولو الانفار في الريف المصرى والتي لمح بعض مظاهرها شاعر من أعضاء الحركة الديمقراطية هو الشاعر متولى عبد اللطيف الذى كتب فقال عن عمال التراحييل :

جث ع الأرض نعسانه	بتقلب وفرحانسه
وشاشهم سمر بيتانه	مافيش فيهم بصيص أحمر
مافيش غيطان تغطيم	مافيش غير أرض تحتهم

وبابن تحت جلابهم	دوابر جلد لونها أسمر
هلوم قرفانه من روحها	ماميش مرتاحة عطرحتها
وموس الوقت شرحها	بقت هرايد بلون أغبر
عدهم زاد على العشرة	ف ريمهم عيش عليه عفره
خلاص الشمس أهي يتطلع	ولورى جاي ويزمر
وفانهم حافظه زمارته	وقامو خشوا مندرته
وغسلوا الوش بفارته	وغولى يقول هاتأخر

هؤلاء هم عمال الزراعة والتراجل غرباء الحياة والمجتمع الذين قد تجاهلتهم كل القوى السياسية بمن في ذلك الشيوعيون المصريون مما حال دون الوصول الثورى والصحيح إلى جماهير الفلاحين التى يحاصرها الصقيع الثورى .

ورغم ذلك فقد استطاع عمال الزراعة والتراجل الخروج من الصقيع الثورى بقوة الصراع الطبقي وتلقائته مثلما حدث في كفر البرامون في فبراير سنة ١٩٤٨ ، حيث كان زمام القرية قرابة ٧٥٠ فداناً يسكنها ٣٠٠٠ فلاح لا يملكون غير ١٢ فداناً والباقي يملكه تفتيش أنثروب الذى كان يزرع الأرض لحسابه مستغلاً عمالة القرية مقابل أجر لا يزيد على خمسة قروش في اليوم في حين كان متوسط أجر العامل الزراعى في القرى المجاورة ثمانية قروش يومياً .

وكان عملة القرية يمنع عمال العزبة من الذهاب للعمل في الجيرة بأجور أفضل وبسبب ذلك قامت مظاهرة فلاحية تهدف ضد العملة وتدخل البوليس وقتل العاملين الزراعيين الشهيدين الجميل زايد ورمزى شهد .

ثم تكررت هذه الحالة الفلاحية في مايو ويونيو ١٩٥١ بقرية كنور نجم التى هي واحدة من أملاك الأمير محمد على ولى العهد في ذلك الوقت حيث تأخر بعض الفلاحين في سداد الإيجار العالى فقام محمود الصاوى مفتش دائرة الأمير بمساعدة البوليس بمهاجمة البيوت وخطف ما فيها بما في ذلك مصابغ النساء . وعندما احتج الفلاح عنانى عواد على ذلك الاستبداد والتعسف كان نصيبه طلقة نارية من بنقلية رسمية فسقط قتيلاً وسط أهالى قريته ليكون عبرة لغيره .

وفي قرية بهوت مركز طلخا كان الإقطاع المتمثل في عائلة البدرراوى عاشور يقوم بالاستيلاء على قمح الفلاحين من الاجران ولا يترك للفلاح أى شيء لإطعامه وأسرته وذلك مقابل الإيجار المرتفع مما يضطر الفلاح للاعتماد على مخازن الباشا للحصول على القمح المطلوب لإطعام أولاده طوال السنة وذلك بطريقة التسليف حتى يأتى العام الثانى وهو مدين للباشا بأكثر مما تنتجه أرضه .

وفي يوم الجمعة ١٠ يولييه سنة ١٩٥١ بعد صلاة الجمعة تقابل وفد من الفلاحين مع الشيخ أبو العمائم ناظر الباشا وطلبوا منه ترك أردب واحد لكل أسرة عن الفدان الواحد لإطعام الأولاد فرفض واعتدى عليهم بالسب قائلاً لهم أنتم رعاك وكلاب لا يحق لكم أن تطلبوا من سيدكم الباشا أى شيء وحاول الاعتداء عليهم بالضرب فثار عليه الفلاحون وألقوا به في مصرف القرية . ولما علم الباشا بذلك هاج وماج في قصره فقامت بنت شقيقته كريمة فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية وهند التى كانت موجودة بالقصر بإبلاغ مدير القرية بطناً فحضر الحيات من قوات الأمن وعلى رأسهم حكمدار الغربية عباس عسكر فقبض على عشرات من الفلاحين منهم محمد حامد البهوتى وطه محمد السيوتى وعبد اللطيف محمد النجار وإبراهيم الدسوقي المشد وآخرون . وحاولت القرية انتقاذهم فنصدى لهم رجال الأمن . وخطف عبد العزيز البدرراوى بنقلية من أحد الجنود وأطلق النار على الفلاحين الثائرين فأصاب شيخ خفراء القرية عبد المنعم أبو عجمى الذى توفى على الفور الأمر الذى أدى إلى ثورة الفلاحين الذين هجموا على قصر الباشا وأشعلوا فيه النار وفي الدوار والمخازن .

ولقد نتج عن ذلك اعتقال الفئات من الفلاحين الذين تعرضوا للإهانة والتعذيب . كما تم حظر التجول في القرية من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة السابعة صباحاً لمدة ٤٥ يوماً متصلة .

تلك المعارك الفلاحية والتلقائية كانت وليدة الحس الطبقي للفلاحين المعبأً بفظائع الاستغلال الإقطاعي والرأسمالي والذي تأثر على البعد بالإضرابات العمالية المستمرة حتى هذه الأيام والتي تتداول أحداثها على ألسنة الناس وخاصة إضرابات عمال السكك الحديدية وإضرابات عمال النقل المشترك ذات التأثير الواسع النطاق مما يعنى أن التنظيمات الشيوعية كانت بعيدة عن تلك التضاللات الفلاحية .

هكذا ظهر النهوض العمالي والفلاحي في مصر بعد الحرب العالمية الثانية منقسماً وقاصراً لما شابه من انقسامات متعددة كان مظهرها الرئيسى عزلة العمال عن الفلاحين الأمر الذى أدى إلى عدم تطوير سلاح الاضراب بمحت يتحول من اضراب مطلبى مهنى محدود إلى اضراب سياسى وعام وإلى نصرة التضاللات الفلاحية .

ولقد كان الواجب على الحركة الشيوعية المصرية وقتئذ توحيد نفسها والعمل على زيادة التعميل والتفليح في داخل صفوفها حتى تستطيع العمل على وحدة الحركة العمالية والتقاوية في نقابات ديمقراطية واتحاد عام ديمقراطى بعيد عن السلطة والأحزاب السياسية . وبوحدة الطبقة العاملة في حركة نقابية موحدة بإدارة العمال وحلهم تضم عمال الصناعة والتجارة والخدمات بجانب عمال الزراعة والتراحييل كانت توجد إمكانية تحالف العمال والفلاحين سياسياً واقتصادياً كما تتحالف الحركة النقابية العمالية والحركة التعاونية الفلاحية في تحالف ثورى مقدس ضد الاستغلال والاستعمار . ذلك هو الواجب الغائب الذى لم تلتفت إليه الطليعة الواعية للعمال والفلاحين ممثلة في الحركة الشيوعية المصرية وقتئذ .

تاريخ ظالم ومتحيز :

إن ما عرضناه وسردناه كان ينبغي أن يكتب . وهذا لم يحدث لغياب مؤرخي العمال والفلاحين الذين لم يظهروا بعد . ومن ثم فلم يكتب تاريخ مصر المعاصر من المكابدة بل تم تدوينه من المشاهدة أو بواسطة النقل عن السلف الصالح من كتابات المؤرخين والسياسيين البورجوازيين من مصريين وأجانب .. وحتى المؤرخين والكتاب المنحازين والمتعاطفين مع العمال والفلاحين أخذوا عن السلف بشكل سطحي دون التغلغل في جُلوره .

كما أن الضربة القاضية التي وجهتها البورجوازية المصرية ممثلة في حزب الوفد لحزب الطبقة العاملة والفلاحين حالت دون ظهور ساسة ومفكرين من صفوف هذه القوى الثورية والمتجة في الريف والمدينة على السواء الأمر الذى أدى إلى طمس مظاهر ومعالم الوجود العمالي والفلاحي الفعال في الحياة السياسية المصرية في هذه الفترة .

ذلك هو منشأ التحيز واهدار الموضوعية في كتابات تاريخ مصر المعاصر حيث كانت الأقسام البورجوازية تسيطر مطلقة في مجالات الفكر المصرى والثقافة المصرية عموماً مما يعنى أن العقل البورجوازي المصرى كان يقوم بدور ملك الغابة في الحياة المصرية .

وحى عندما تجمهرت الثقافة في مصر من خلال مسرح يوسف وهبى ونجيب الريحاني وعلي الكسار وفؤاد الجزايرلى وصحف الوفد والبكوكة وروايات الجيب كانت متحيزة للبورجوازية المصرية .

هكذا برزت سيادة العقل البورجوازي المصرى الذى عمل على طمس مظاهر الوجود العمالي والفلاحي وفعاليته في ثورة ١٩١٩ وبمدها حتى لا تظهر قوة المثل في مجال النضال السياسى الاقتصادى للعمال والفلاحين فتتناقل وتحكى في الريف والمدينة ومن جيل إلى جيل كما تنقلت وحكيّت سيرة أدهم الشرقاوى عن طريق مطربى الريف والرواة من الفلاحين وبواسطة كتيبات صغيرة كانت تروى سيرته وكانت تباع في أسواق الريف المصرى .

ولقد ترتب على ذلك سطو البورجوازية المصرية وكتابها ومؤرخها على التاريخ المصرى المعاصر فاخضعت نفسها بالبطولة الوطنية دون العمال والفلاحين وذلك من خلال إبراز بعض أفرادها بشكل صارخ مثل المحامى الناشئ يوسف الجندى الذى وصف بامبراطور زقى تضخيماً لشخصيته مع أنه لم يشارك إلا في معارك محدودة في بندر زقى سبقتها معارك ضارية في القرى التى يمر بها خط السكة الحديد ما بين الزقازيق وميت غمر وزقى وفي ميت القرش وكفر الوزير وتفهننا الأشرف ودندبى حيث وقعت معارك وحشية بين الإنجليز والفلاحين سقط فيها العشرات من الشهداء مما شجع الفلاحين في زقى على محاولة تحقيق سلطة شعبية وفلاحية في بندر زقى تسمت باسم امبراطورية زقى حيث تم انتسابها إلى رجل فرد هو يوسف الجندى وذلك دون ذكر فلاحى زقى والقرى الأخرى الذين قد تجاهل المؤرخون والكتاب السياسيون ذكر أسمائهم وأسماء قادتهم المبدئين خلال المعارك الدامية في ميت القرش وكفر الوزير وتفهننا ودندبى المجاورة لزقى والتى كانت صاحبة الفضل في قيام هذه الإمبراطورية الريفية .

إن امبراطورية زقى الفلاحية وفكرتها ومحاولة تحقيقها تشير إلى أن ثورة ١٩١٩ قد تجاوزت الهدف الوطنى واتجهت إلى تحقيق هدف اجتماعى وسياسى متقدم هو محاولة قيام سلطة فلاحية كعملية تعويضية لجبر هزيمة الثورة العربية والإرادة الفلاحية التى كان المحامى يوسف الجندى مشاركاً فيها — ومحاصراً لعدم امتدادها إلى ميت غمر وقراها حتى لا يفلت الأمر من يده فتصبح فكرة فلاحية صرف . وهذا ما أهمل دراسته كل المؤرخين المصريين تقريباً بقصد تقليل قيمة الدور النضالى والريادى للفلاحين المصريين في الثورة المصرية حيث قدمهم التاريخ المصرى المعاصر من خلال كتابات الرافعى وعبد العظيم رمضان وغيرهما كمجرد جنود يفعلون ما يأمرهم به سادتهم الأعيان والشبابى في الريف .

وكذلك فقد أهمل الكتاب والمؤرخون إبراز أسلوب الفلاحين في الثورة الذى قد تميز بممارسة الحرب الشعبية مما اضطر الإنجليز إلى مواجهة هذه الحرب الشعبية بالقطارات المسلحة والسفن المسلحة والطائرات الحربية .

وهذه الحرب الشعبية لا تتم إلا بإعداد وتخطيط وقيادة فلاحية ظلّمها التاريخ والمؤرخون بتناسيها ونسيان بطولتها فراح ذكرها أدراج الرياح .

والظلم الذى حاق بالتاريخ النضالى للفلاحين المصريين كان مقصوداً ومتعمداً من البورجوازية المصرية وكتابها السياسيين وأدبائها وشعرائها وفنانيها حتى لا يظهر أبطال الأرض ويتجلى فرسان الريف من بسطاء الفلاحين فتتعدد وتزداد وتتشر شخصية أدهم الشرقاوى فقود الفلاحين وحرب الفلاحين ضد تحالف الإقطاع ورأس المال من أجل القضاء على السخرة والعمل الإكراهى وزيادة الإيجارات الزراعية ونهب محاصيل الفلاحين من أجل القضاء على الربيع الإقطاعى وتحقيق شعار الأرض ملك لمن يفلحها .

من جراء ذلك الظلم التاريخى المقصود اغترب الفلاحون الفقراء وعمال الزراعة والتراحيل وزادت درجة استغلالهم وتسخيرهم ومن ثم اعتراهم البرود الثورى الذى بلغ حد الصقيع حيث توارى صراعهم الطبقي . وفي الحالات التى اشتد فيها الصراع الطبقي فقد كانت مظاهره غير متوالية بسبب بروزها في أساليب عصابات قطاع الطرق وممارسة القتل المأجور وظهور عصابات الخط وابن يمى وعمود الدماص .

أما الظلم التاريخى للطبقة العاملة المصرية فقد كان صارخاً وقد أغفل الكتاب والمؤرخون مبادرة العمال في إشعال ثورة ١٩١٩ بعيداً عن قيادة حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول . هذه المبادرة التى صاحبتها وحدة الطبقة العاملة في نقاباتها العمالية ثم تحزبها في حزبها السياسى مما ساعدها على بدء إضراباتها السياسية والاقتصادية بشكل مكثف في المدن والبنادر المصرية

وبما دفعها كذلك إلى ممارسة حرب المدن ضد الإنجليز والحقنة المصريين وفق عقيدة قتالية للعمال المصريين أبطال الوطنية المصرية العظام .

ولقد اكتفى كتاب التاريخ المصرى المعاصر بتسجيل وقائع الإضرابات العمالية وأحداث الاغتيالات السياسية خلال ثورة ١٩١٩ وبعدها بشكل وصفي وتقريرى وليس بشكل تحليلى يبرز دور العمال الحقيقي فى مسار الثورة الوطنية .

ومن هنا فقد تم محو دور العمال القىادى والريادى فى إضرابات التاريخ المعاصر ذات التأثير السياسى والاقتصادى الفعال . كما تم شطبهم من القيادة الرئيسية والحقيقية لحركة الاغتيالات السياسية وتجاهل دورهم البطولى فى تنفيذ الاغتيالات السياسية فى التحقيقات والمحاكمات السياسية .

وحتى شهداء العمال والفلاحين قد تم تسجيلهم دفترياً وليس بشكل تاريخى وتحليلى تولد منه القدوة وقوة المثل فى البذل والتضحية . ولهذا فقد بات التاريخ المصرى المعاصر أشبه بنقش تسجيل الأموات والمواليد بالنسبة للعمال والفلاحين أبطال النضال الوطنى فى هذه الفترة .

هذه بعض أشكال وملاحظ الظلم فى تدوين التاريخ المعاصر للعمال والفلاحين من قِبَل النظام الملكى وتحالف الإقطاع ورأس المال الذى دفع كتابه ومؤرخيه إلى إهدار الدور التاريخى للطبقة العاملة والفلاحين المصريين باعتبارهم قوة منتجة فقط لا شأن لهم بالحياة العامة والسياسية إلا فى حدود ما يأمرؤن به ويسمح لهم بممارسته مما يعنى اعتبارهم قوة ذليلة تابعة للحاكمين لكى لا يتطاولوا فى صراعهم الطبقي ضد الاستغلال الإقطاعى والرأسمالى .

وختاماً نكرر القول بأن هذا المكتوب هو ما يجب كتابته عن التاريخ المعاصر للعمال والفلاحين . هذا التاريخ الذى كتب بشكل تسجيلى لا تحليلى مما أهمل الدور التاريخى الحقيقى لهذه القوى المنتجة والثورية حتى تختفى العلاقات الاستغلالية فى المجتمع المصرى ، وحتى لا تعرف الأجيال العمالية والفلاحية الشابة تاريخهم الطبقي والنضالى فيتوقف التواصل الكفاحى بين الآباء والأبناء خادمة للاستغلال واستمراره فى المجتمع المصرى الحديث الذى بدأ مؤخراً يشاهد تصاعداً فى المزاج النضالى للعمال المصريين الذين سوف يكتبون ويصنعون تاريخهم بالتحالف الثورى مع الفلاحين المصريين فى الأيام القادمة .

مراجع البحث

- نقاباتنا في خدمة السلطان
المسألة المصرية
القرية المصرية ، دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج
اشتراكية افندينا
الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية الجزء الأول
تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦
مجموعة الأوامر العلية والانعادات سنة ١٩٨٦
سعد زغلول والكفاح السرى
مصر وقضايا الاغتيالات السياسية
شهداء ثورة ١٩١٩
الحركة العمالية في مصر سنة ١٨٩٩
مرافعات في القضايا الجنائية الكبرى
الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ — ١٩٥٢
عمال التراحيل
كبار ملاك الأراضي الزراعية
الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية
الطريق إلى ثورة الريف دراسة لم تنشر
الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٩
مصر ونضالها من أجل الاستقلال
الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥ — ١٩٥٢
الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها
- عطية الصرقي
صبحى وحيدة
فتحى عبد الفتاح
عطية الصرقي
-
- الدكتور عبد العظيم رمضان
-
- الدكتورة آمال السبكى
الدكتور محمود متولى
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
الدكتور رعوف عباس
بسطا شكرى الخامى
عبد المنعم الغزالى
عطية الصرقي
الدكتور عاصم الدسوقي
الدكتور محمود متولى
عطية الصرقي
أمين عز الدين
تأليف سيروانيان ترجمة
عاطف عبد الهادى
طارق البشرى
الدكتور سليمان النخيل

ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ الحركة الفلاحية في مصر (١٩١٩ - ١٩٥٢)

دكتور سيد عشموى

السؤال :

ماهى أهم الملاحظات النقدية على الكتابات التى أشارت إلى بعض الحركات الفلاحية في مصر (١٩١٩ - ١٩٥٢) ؟

الإجابة :

أولاً : ليست هناك دراسة متكاملة لرصد هذه الحركات في الريف المصرى خلال هذه الفترة (١٩١٩ - ١٩٥٢) ، وهذه الفترة طويلة للغاية امتلأت بعشرات التطورات والأحداث الهامة في تاريخ مصر والتي كان لها تأثيرها على حركة الفلاحين ، حقيقة ثمة دراسات رائدة للبحث عن جوهر المسألة الزراعية في مصر ، عن أشكال الملكية الزراعية وأشكال استغلالها وتركيبية القوى الاجتماعية في الريف ودور كبار الملاك ... إلخ ، ولكن ليس ثمة دراسة — ولا أقول دراسات — حول الحركات الفلاحية في ترابطها التاريخى للكشف عن حقائقها الأساسية وربطها بالقوى الفعلية الاجتماعية ، دراسة تنطلق من إدراك الواقع كما هو وكما يتطور وليس كما تراه نخيلة المؤرخ أو الأديب ، هناك قصور دراسى للحركات الفلاحية في مصر تتناول جوهرها وتحللها تحليلاً وفقاً لما يتلاءم والمنهج العلمى .

وإذا كانت هذه هي مسئولية المؤرخ المصرى بالدرجة الأولى والذي تعرض لدراسة الحركة الوطنية المصرية خلال تلك الفترة (شهدى عطية الشافعى — عبد الرحمن الرافعى* ، عبد العظيم رمضان) أو حتى الذى تعرض لدراسة الحركة العمالية دون أن يشير إلى ارتباطها بالمسألة الزراعية وتحرك الفلاحين (رعوف عباس ، نوال عبد العزيز راضى ، عبد المنعم الغزالى ، أمين عز الدين) .

فإن المسئولية تقع كذلك على الذين اهتموا بدراسة التاريخ الاقتصادى — الاجتماعى المصرى في العصر الحديث ، فعلى سبيل المثال الدراسات التى قدمت في حق التاريخ الاقتصادى وتعرضت لأوضاع الزراعة والريف المصرى قبل عام ١٩٥٢ (محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ، أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث ، راشد البراوى ومحمد حمزة عيش : التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث ، جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى في مصر ، على لطفى : التطور الاقتصادى دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادى) فهذه الدراسات التى انطلقت من أرضية المجتمع المصرى والتي قدمت مادة خصبة وحاولت أن تستنتج كل الدلالات على الأحداث ، وحل الرغم من إطلال بعضها على بصمات المنهج العلمى واحكام بعضها إلى العقل الجندل ، فإنها تغافلت عن حركات الفلاحين ودورهم في النضال الوطنى والاجتماعى ، وهذا الاتجاه يؤدى في غالب الأحيان إلى انزلال هذه الطبقة عن القوى الأخرى ومعرفة ما تتمتع به من إمكانيات .

(هـ) في كتاب الرافعى (في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث) لم يجد بعمره صوب الريف المصرى ، بل ركز على دور (الطبقات المضطربة والمتفككة) من الأمة في تطور الحركة الوطنية ، وفي كتابه (مقدمات ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢) تعرض إلى الأسباب الاجتماعية للثورة من ناحية المييز الاجتماعى وسوء توزيع الملكية الزراعية دون التعرض لأية هبات في الريف .

وحتى الكتابات الغربية المهمة بالتعرض للمسألة الزراعية في مصر ودور الفلاحين وتحركاتهم ، كانت نادرة للغاية عند الحديث عن تحركات الفلاحين فالكاتبة دورين وارنر (Doreen Warriner) صاحبة كتاب (الأرض والفقر في الشرق الأوسط) لم تحاول الاقتراب من هذه القضية ، وعندما حاول جو آدمز Adams الاقتراب من الصراع في الريف المصرى في دراسته (الثقافة والصراع في قرية مصرية) Culture and Conflict in Egyptian Village كانت محاولته لتفسير الصراع من خلال التباين الثقافي داخل القرية أشبه بمحاولة لدراسة الصراع الفردى وليس الاجتماعى .

وإذا كان سيوانيان في كتابه (مصر ونضالها من أجل الاستقلال ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢) قد أشار إلى الطبقة الواسعة من الأجراء والعمال الزراعيين والفلاحين الممنعين وتعرض لأوضاعهم الحياتية ، فلم يتعرض نماذج من حالات الاستياء الفلاحية ضد كبار الملاك وإن أكد أن (الفلاحين في مصر كانوا أحد القوى الأساسية في حركة الشعب المصرى المناهضة للإمبريالية والإقطاع ، بيد أن النضال التحررى لم يسفر عن حرب فلاحية واسعة النطاق ، كما حدث مثلاً في الجزائر) .

ما أريد أن أخلص إليه أن إمكانية الكتابة التاريخية للحركة النضالية للفلاحين المصريين شديدة الغنى والاتساع بقدر غنى واتساع هذا النضال على مدى الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ ، بل شهد الريف المصرى بعد ثورة ١٩٥٢ والإصلاح الزراعى العديد من الحركات الفلاحية بين قراء الفلاحين وأغنيائهم ، بين أصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاح الزراعى وبين أعدائه ومن يحاولون لى عتقه لصالح استغلالهم حيث دارت المعارك في باموس وبني صالح وببلا وشبين الكوم وكمشيش وأوسيم ومطاي والحوكتة ضد المستغلين الجدد ، كما حدث بالنسبة للقدامى ، وأن حركة النضال الاجتماعى في الريف المصرى قدمت بعض الشهداء الرموز أمثال عبد الحميد عتتر وصالح حسين كما قدمت من قبل عنائى عواد وغازى أحمد .

ثانياً : إن بعض الدراسات التى ألحقت إلى حركات الفلاحين قدمتها كمجموعة من (الهبات) المتوقفة وليست المستمرة واكتفت بإعطاء بعض النماذج لها وأغفلت البعض الآخر ، فعلى سبيل المثال خص إبراهيم عامر (الصراع حول الأرض) كأحد الموضوعات الرئيسية في كتابه (الأرض والفلاح) حيث ذكر أن المسألة الزراعية تميزت في مصر بالصراع الدائب المستمر من جانب الفلاحين وحلفائهم ومن أجل تعديل نظم تملك الأرض ومن أجل حصول المزارعين على ثمار جهودهم ومن أجل التخلص من الاحتكار في الاستغلال الزراعى ، وهو وإن تعرض لأشكال الصراع (ترك الفلاحين للقرى ، أعمال حصد المحاصيل أو هجر البلاد ، الامتناع عن دفع الإيجارات ، التحايل على إجراءات الحجز على المحاصيل أو الممتلكات أو الماشية ، حرق المزرعات قبل حصدها أو حرقها بعد الحصاد ، تكوين العصابات الريفية الإجرامية) بل وقدر قيمة نضالهم الوطنى خلال المعارك القومية والديموقراطية ١٩١٩ ، ١٩٣١/٣٠ ومرحلة الكفاح المسلح ضد الاحتلال في منطقة القناة (١٩٥١) ، إلا أنه لم يشف غليلنا بذكر نماذج لحركات الفلاحين قبل عام ١٩٥٢ .

وفي التحليل النظرى والدراسة الميدانية في قرية مصرية والتى قدمها كمال المنولى تحت عنوان (الثقافة السياسية للفلاحين المصريين) وإن كان قد ألح إلى المقاومة السلمية (التغلّى عن الأرض وهجر القرى ، الرهبة ، التصوف ، النكته ، الشكوى) وإلى المقاومة العنيفة للفلاحين المصريين ضد السلطة فلم يتعرض نماذج من هذه الحركات الريفية إبان الفترة اللاحقة لثورة ١٩١٩ .

وأخيراً أشير إلى دراسة عبد الباسط عبد المعطى (الصراع الطبقي في القرية المصرية) وهي دراسة رائدة لتفهم الصراع الطبقي بالإفادة من المعطيات التاريخية ومن خلال الاستناد إلى النهج العلمى ، ففي الفصل الأول تعرض لبعض صور الصراع الطبقي في المجتمع المصرى من الناحية التاريخية (من صفحة ٢١ وحتى صفحة ٨١) وقد أعطى الفترة الفرعونية (ص ٢٧ — ٤٣) ما لم يعطه للفترات اللاحقة ، بحيث لم يتعرض إطلاقاً لأى نماذج للحركات الفلاحية في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ .

ثالثاً : من أكثر الملاحظات في الدراسات التي أشارت إلى الحركات الفلاحية هي اختلاط المفاهيم وتضاربها حول تحديد ماهية حركات الفلاحين . ومن الأدلة على مدى التضارب في الآراء حول دلالة هذه الحركات ما كتب من تعريفات متعددة حول تحديد دلالاتها :

فراشد البراوى في (حقيقة الانقلاب الأخير في مصر) استخدم مفهوم (ثورة الفلاحين) لوصف أحداث يهوت واستخدم لفظ (الانتفاض) لتلك البوادر التي بدأت تتسرب إلى الريف المصري ، كما استخدم من قبله الأب عيروط لفظ (ثورات) الفلاحين لوصف حركتهم في كتابه (الفلاحون) واستخدم فوزى جرجس (المعارك الدموية) التي لا تنقطع في الأرياف خاصة في فترة حكم صدقي (١٩٣٥/٣٠) في البناي وفي الحصانية . وبعد النعم الغزالي في (مسيرة العمال الزراعيين في تاريخ مصر من عام ١٨٨٢/١٩٦٦) يتعرض إلى (الانتفاضات) المستمرة لهم على الرغم من أنهم لم يكونوا قوة منظمة ذات تأثير سياسي على نحو شبيه بالعمال الصناعيين .

وأصدر فتحى خليل عام ١٩٦٧ كتابه بعنوان (نضال الفلاحين) لوصف حركتهم ، واستخدم أنور عبد الملك كلمة (انتفاضات) الفلاحين في كتابه (المجتمع المصري والجيش) .

وكما استخدم من قبل الدكتور محمد أنيس تعبیر (الحركة الثورية) للريف المصري في ثورة ١٩١٩ ، فقد استخدم كذلك فتحى عبد الفتاح تعبیر الحركة الثورية العارمة للفلاحين في ثورة ١٩١٩ وهبائهم بعد ذلك في قرى البحيرة (١٩٣٦) وفي يهوت وكفور نجم والسرو عام (١٩٥١) . ويستخدم محمود عبد الفضيل لفظ (الهبات) الفلاحية والتي كانت بمثابة النذير بإمكانيات حدوث تمرد ثورى وقلقل من جانب جماهير الفلاحين الفقراء خلال السنوات (١٩٥٠ - ١٩٥١) . ويستخدم كمال المنولى ألفاظ (انتفاضات) ، (ثورات) ، (هبات) ، (تمردات) في استخدام الفلاحين للعنف ضد السلطة .

ويتشدد الدكتور عبد الباسط عبد المعطى في استخدام مقولة (الصراع) الطبقي في القرية المصرية ، كما استخدمها من قبل الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه (صراع الطبقات في مصر) والدكتور على بركات الذى أشار إلى بعض مظاهر (الصراع) الاجتماعي في الريف بعد ثورة ١٩١٩ .

ولست ضد استخدام أي دارس لأي مفهوم أو تصور بما يحمله من دلالات ، معينة على الفكرة التي في ذهنه ، ولكنني ألقت الانتباه إلى أن دلالة الكلمة تتغير عبر الزمان والمكان أولاً . وثمة دعوة من جهة ثانية إلى تحديد علمي للمصطلحات المستخدمة في دراسة الحركات الشعبية عامة والفلاحية خاصة نظراً للدلالة التي تحملها كل كلمة (ثورة ، هبة ، حركة ، انتفاضة ، حرب ، صراع ، مقاومة ، تمرد ، انتفاضه ، حادثة ... إلخ) .

فهناك اختلاف بين الدارسين حول التعريفات المستخدمة ، والتي يكتنفها قدر من الغموض والاكتماس ، وبالتالي فليس هناك اتفاق واضح حول تعريف محدد لهذه الحركات . فالمفهوم أو المثلول يمكن أن يكون محايداً فكرياً بأى معنى من المعاني . والخوف أن يأتي تحديد المعنى لتزييف الواقع والحيلولة دون رصد العوامل الأساسية والاكتفاء بالعوامل الثانوية أو المظاهر العامة على نحو ما حدث في السبعينات عندما انتشرت ظاهرة (الحوادث المؤسفة) فهل هي مؤسفة حقاً ؟ أم أن الحوادث أكبر من ذلك وأدل ؟ !!!

لقد أدى الافتقار إلى تحديد حركات الفلاحين مثلاً إلى رواج بعض الآراء التجريدية وجرى تحليل هذه الحركات وفقاً لمعايير غير صحيحة لدرجة جعلت البعض يطبع هذه الحركات بسمات حتمية لا يمكن تعديلها وتغييرها ، بل إن البعض قلل من شأنها وبالحق في إمكانات القوى الأخرى ، والبعض الآخر بالغ في إمكانات هذه الحركات وتغافل عن إمكانات القوى الأخرى وأعطاهما بصمات (اشتراكية مثلاً) لم تتمتع بها ، وتغافل عن أسس الفهم الموضوعي السليم والبحث عن طبيعة الطبقات الشعبية وتغير تكوينها وتركيبها .

لا نريد أن نجعل من حركات الفلاحين مجرد (هيات) أو (عمردات) ولا نريد أن نجعل منها (ثورات) بالمعنى العلمي للكلمة ، لا نريد استخدام النقد التأثري الإنطباعي السريع والاعتماد على النزعة الأنطولوجية التي تحبر كل من يعمل بالزراعة غير أهل للمشاركة في الحياة السياسية أو النزعة الماركسية الدوجمائية والتي ترى أن الفلاحين مركز المحافظة وبؤرة القيم التقليدية وبالتالي فهم غير مؤهلين للثورة ، أو النزعة الفرانقانونية والتي تراهم القوة الثورية الوحيدة في المستعمرات ، غير أن التنوع في استخدام (المفاهيم) أو (التصورات) أو (الدلالات) أو (المصطلحات) لا ينفي أن ثمة قدرًا من الاتفاق على أن فقراء الفلاحين وخاصة العمال الزراعيين كانوا هم القوة الدافعة (للحركات) التي اتخذت عدة أشكال في الريف المصري للمقاومة السلبية أو العنيفة ضد القهر الاجتماعي ، وأميل إلى استخدام لفظ (الحركات) الفلاحية التلقائية (وقد استخدمها طارق البشرى في كتابه الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/١٩٥٢) تلك التي نمت وأخذت بامتداد الثورة إلى (الريف الهادي) .

وأخيراً : إن الدراسات التي قدمت نماذج من الحركات الفلاحية في مصر (١٩١٩/١٩٥٢) قدمت كمجموعة من الحركات المتوقعة المتناثرة ، ولم تربط بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي لبعض التحركات الفلاحية على نحو ما حدث في ثورة ١٩١٩ . ألا يمكن ربط نضال الفلاحين الوطني ضد السلطة الاستعمارية بجوهر المسألة الزراعية والتي تمثلت في مقولة (.. وهل وزع محمود سليمان أرغفة العيش على الجائعين .. نحن طلاب قوت) II والتي ذكرها فكري أباطة في (الضاحك الباكي) ؟ ألا يمكن كذلك ربط نضال الفلاحين في منطقة القناة (عام ١٩٥١) بجوهر المسألة الزراعية ؟

لقد كانت قضية الإيجارات هي محور الصراع في الريف بين الملاك وبين المستأجرين (على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩/١٩٥٢) . لكن يخشى أن يجرّد البعض الفلاحين من دورهم في النضال الوطني التحرري ، فلابد من وضع هذا الدور في الحجم الطبيعي كقضية أساسية في مجرى حركة الثورة الوطنية — الديمقراطية المصرية .

والذي لا شك فيه أن الذين تعرضوا للحركات الفلاحية ولو بالإشارة السريعة ، كتبوا عنها بصورة غامضة فلم يربطوها بالنظام السياسي العام ، نقلوا المسألة من إطار التحولات السياسية إلى ميدان الإصلاحات الاجتماعية — الاقتصادية والتي لا يمكن تحقيقها علمياً دون إجراء تحولات سياسية ، والدراسات التاريخية ، كما ألحت سابقاً ، اهتمت ببعض القضايا التي ترتبط بالصراع ولم تهتم بدراسة هذا الصراع بطريق مباشر ، أي أنها أخذت في التحليلات النظرية لخلفية الصراع الطبقي من خلال تحليل التطورات الاجتماعية — الاقتصادية خلال بعض الفترات المحددة .

خامساً : إن معظم الذين أشاروا إلى الحركات الفلاحية إبان تلك الفترة ، لم يتعرضوا للأشكال المختلفة للصراع الاجتماعي في الريف المصري بين الكمون والوضوح ، بين ما أسماه البعض المقاومة السلمية وبين المقاومة العنيفة ، لم يركزوا على دراسة أحوال أطراف الصراع أو حتى على درجات الوعي الاجتماعي لهذه الحركات واتجاهات الصراع والأساليب المستخدمة فيه بما في ذلك أساليب الاحتواء ، لم يحدث عند التعرض لحركات الفلاحين مثلاً عملية ربط واضح بين هذه الحركات ونمط

علاقات الإنتاج السائدة في الريف المصري وتحديد الأوضاع الاقتصادية والسمات الاجتماعية المميزة للأقسام المختلفة للفلاحين وتقدير المدى الذي بلغته هذه العملية في تطوير الفلاحين ونمو وعيهم .

بعض المسائل الضرورية في كتابة تاريخ الحركة الفلاحية (١٩٥٢/١٩١٩) :

إن هناك الكثير من المسائل التي يمكن أن تكون موضوع معالجة متأنية علمية لكتابة تاريخ الحركة الفلاحية المصرية إبان هذه الفترة :

أولاً : أعتز مسبقاً بوعورة موضوع الدراسة الذي يحتاج إلى تضافر جهود الباحثين من مختلف التخصصات وإلى وجود مجموعة منظمة تقوم بدراسة الحركات الفلاحية في إطار تصور شامل لدراسة الحركات الشعبية عامة ، وأشير هنا إلى أنه إذا كان ثمة قصور في الكتابة التاريخية فعل المؤلف أن يلتفت إلى قيمة الأعمال الأدبية خاصة الروائية منها والتي قدمت للحركات الفلاحية مالم يقدمه المؤلف الموضوعي . وأذكر بصفة خاصة أعمال الحكيم (يوميات نائب في الأرياف) والشرقاوي (الأرض) ، (الفلاح) ومحمد قاسم (الشمنورة) وعبد الحكيم قاسم (أيام الإنسان السبعة) ويوسف إدريس (الحرام) وغيرهم وإلى قيمة الدراسات النقدية الأدبية مثلما فعل الدكتور عبد المحسن طه بدر في (الروائي والأرض) .

ثانياً : ضرورة دراسة البنية الاجتماعية للفلاحين الفقراء في إطار دراسة الحركات الفلاحية والتعرض لاختلاف أشكال المقاومة التي تمت (السلمية منها والعنفية) بالعودة إلى المصادر والمراجع الأساسية ، خاصة في دور الوثائق والمحفوظات (سجلات حوادث الريف) وفي قضايا الحكومة والمحاكم وتحقيقات البوليس وفي ثانيا الجرائد والمجلات بل لابد من العمل الميداني والمقابلة الشخصية لجمع المادة المتعلقة بالكتابة لهذه الحركات ومحاولة التوصل إلى التركيبة الاجتماعية لهذه الحركات وتكوين فكرة واضحة عن الأفكار السياسية والاجتماعية ، أو أيديولوجية هذه الحركات الهامة من خلال من قاموا بها وإن اغلقت صيغاتها عامة اتصفت بها ، وتبيان موقف الفلاح الفقير من السلطة وتفنيد تلك الصورة السلبية التي تغنت بجمال الريف ورضا الفلاح عن أحواله سواء في بعض الكتابات الأدبية الفنية (قطوف البشري) و (الريف المصري لبنت الشاطيء) أو حتى بعض الكتابات المدرسية مثل كتاب جغرافية مصر الاقتصادية لحمد عبد المنعم الشرقاوي الذي أكد أن غالبية سكان مصر من الفلاحين لا يزالون على الفطرة فائعين بحالاتهم المعيشية ومستواهم الاجتماعي المنحط ، بل أن الفرضية التي وضعها الدكتور كمال المنوفي والتي ترى أنه نتيجة لفقر الفلاح وتعرضه للبطش وتحلفه تكنولوجياً وتدنى وعيه الاجتماعي بات أميل إلى الاستكانة بإزاء مظالم السلطة الحكومية وأميل إلى المقاومة السلمية منها إلى المقاومة العنيفة في حاجة إلى إعادة النظر ، كما أن مقولة الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه (الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر) التي أكد فيها أن دور الطبقة الفلاحية النضالي كان محدوداً بحكم تخلف أفرادها الفكري الشديد وبحكم معتقداتهم الاستسلامية تستحق إعادة النظر .

وسوف يلاحظ الدارس من استعراض تاريخ الحركات الفلاحية إبان هذه الفترة أنها كانت تتميز بالتطور السريع ، خاصة بعد أن انتفض الفلاحون في أكثر من موقع وهاجموا كبار الملاك في ديارهم وممتلكاتهم وأنها كانت في طور الانتفاضات التلقائية التي اتسمت بسمات عامة لكنها سحقت في النهاية ، بالجلد بالسياط بالقتل والسجن ووسائل التعذيب اللاإنسانية ، ومن هنا ألقى المهام على عاتق القوى الوطنية والتقدمية لتسليح الفقراء بالوعي ، وكان لابد أن توجد عناصر فلاحية فقيرة في أساسها لكي تستمر مسيرة النضال الوطني والاجتماعي .

حركة الجماهير العرقية في المنهج المصري لكتابة التاريخ المعاصر (مع التركيز على فكر طارق البشرى)

أحمد صادق سعد

١ - مقدمة :

في منهج كتابة التاريخ قضية جوهرية تتعلق بالقوة — أو القوى — الاجتماعية التي تصنع الأحداث على المدى البعيد أو في التحليل الأخير كما يقال . فذمة مدرسة ترى في تداعيات الوقائع الآليات التي تخلف الأحداث ، وهي نظرية يمكن القول عنها أنها تتبنى « المنطق الأسطوري » في البحث التاريخي : فالمرأة تلد في آلام لأن حواء وآدم طردا من الجنة ، وقد حدث هذا لأنهما انصاعا إلى الشيطان . وسقطت طروادة في نهاية سلسلة مترابطة من الحوادث بدأت بخطف هيلينا . وقامت الحرب العالمية الأولى على إثر اغتيال أمير النمساوي .. وأحدث مثال بارز لهذه المدرسة في مصر كان أنور السادات في خطب عديدة يرر فيها تصرفاته .

غير أن الحقيقة أن هذه النظرية لم تعد هي السائدة في الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة ، وإن كانت لا تزال ذات أثر في أعمال أكاديمية كثيرة تتعلق بالتاريخ الماضي . فالأغلب أن هناك مدرستان تتنازعان الزعامة الآن . الأولى ، والأكثر انتشاراً ، هي التي ترى في أنشطة القادة والنخب مفتاحاً لفهم مسار التاريخ . وهي ممثلة أساساً في المدرسة الليبرالية التي كان عبد الرحمن الرافعي رائدها ، واستمر على هديها مؤرخون كبار مثل شفيق غربال وعبد أنيس . والثانية هي المدرسة التي تجدد في التطورات الاقتصادية النافع المباشر للأحداث وتتبنى — بصورة تبسيطية على الأغلب — شعار « الاقتصاد محرك التاريخ » . وهي ممثلة في العديد من المؤرخين اليساريين والماركسيين المصريين الذين كثيراً ما يسبقون وصفهم للأحداث ذاتها بفصول أو فقرات عن أحوال الاقتصاد (شهدى عطية الشافعى ورفعت السعيد مثلاً) .

لا يعنى هذا بالضرورة أن الحركة الجماهيرية أو الشعبية غائبة عن هذه الأعمال . بل الأغلب أن المدارس التاريخية المعاصرة في مصر تعنى بتسجيل وقائع هذه الحركة وتتبعها . غير أنها في الحقيقة عوامل تاريخية تابعة لديها ، بمعنى أنها في ظلها نتيجة لدوافع من خارجها . ففي حالة المدرسة الليبرالية ، نرى القادة والنخب هي التي تستثير الحركة الجماهيرية وتحركها . وفي حالة الاتجاه العام للمدرسة اليسارية ، فالتطورات الاقتصادية « تنعكس » في الميدان الاجتماعي على هيئة التحرك الجماهيري مثلما ينعكس الشيء الموضوع أمام المرأة المسطحة تماماً في صورته المطابقة للأصل .

إلى حد كبير ، كانت هذه الأحوال مستقرة في المنهج المصري لكتابة التاريخ مدة تقرب من نصف قرن ... إلى أن وقعت أحداث بعضها جسيم ألقت بلور الخبرة والشك في تلك النظرات التقليدية . ولعل أهم هذه الأحداث هبة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وتمرّد قوات الأمن المركزي في ١٩٨٦ من جهة ، واتساع موجة الحركة الإسلامية الأصولية واقتراثها في ذهن بنجاح ثورة إيران من جهة أخرى . فقد دهشت أطراف هنا وهناك من اكتشافها في تلك الظواهر عناصر لم تكن تتوقعها أو كانت تستتكرها ، الأمر الذي جعل بعضهم يعاود البحث (جمال الشرقاوى) والبعض الآخر يراجع تقديراته (طارق البشرى) . وذلك لأن تلك التحركات الجماهيرية اظهرت نوعاً من الخصوصية أو الذاتية عن المصادر التي كانت تعتبر من قبل محرّكة لها .

٢ - الحركة الجماهيرية الطلاقية في المنهج المصري المعاصر لكتابة التاريخ :

بالنسبة للأغلبية الساحقة من المؤرخين المصريين المعاصرين ، ليست الحركة الجماهيرية الطلاقية بالشيء اللافت للانتباه أو الجدير بالتسجيل الخاص ، ناهيك عن دراسته بعمق . ولاستحالة تغطية جميع المدارس ، سوف نأخذ بعض الأمثلة .

في نظر عبد العظيم رمضان^(١) (وهو من المؤرخين الناصريين للوفد) ، قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت « الجماهير الشعبية » غالبية عن الميدان (ص ٢١) ، والفلاحون مستسلمين ومتخلفين فكرياً (ص ١٨١) . وقد انتقلت « المارك السياسية » إلى الريف عن طريق طواف زعماء الوفد بالأقاليم (ص ١٨٣) . وهو يميز العمال الصناعيين عن سائر الطبقات الشعبية الكادحة من زاوية « حركة العمال الوطنية » (ص ١٩٧ ، الأبراز من عندنا) .

والحقيقة أن كتابات هذا المؤرخ لا تتضمن بالنسبة لموضوعنا إلا تلميحات قليلة وسريعة . ورغم ذلك ، نستطيع أن نتبين بعض الخطوط الرئيسية ، وإن لم تكن دائماً في تعبيرات مهيكلية تماماً .

فنظرة عبد العظيم رمضان إلى الجماهير الشعبية عامة ، والفلاحية خاصة ، ذات وجهين بشكل عام . الوجه الأول أنها أقرب إلى المادة « الغفل » الأولى ، حركتها الداخلية معذومة أو قليلة ، وإذا وقعت فليس لها اتجاه محدد أو ما يمكن أن يسمى « بالخط السياسي » الذاتي ، إذ أن هذا الخط يأتيها من خارجها ، بتأثير الزعامة الوفدية عند الاتصال المباشر بها . والوجه الآخر في نظرة عبد العظيم رمضان هو التركيز شبه المطلق على عنصر الحائز الوطني في الحركة الجماهيرية . ومن الواضح أن الحوافز النضالية الأخرى ، عندما يجدها ، فإنما يقيّمها تقييماً ثانوياً .

ومحمد أنيس والسيد حراز^(٢) لما أبعثوا اتجاه وفدى ، وإن كان مشوباً بعطف لزاء الناصرية . ويتميزان بأنهما يسجلان للعمال « تحركات تلقائية نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية وارتفاع أسعار المعيشة وتمسكهم بضرورة صدور قانون النقابات » (ص ١٥٣) . ولكنهما يهتان بشكل رئيسي بإبراز ما يرونه اللون الوطني في الحركة العمالية (ص ١٥٤) ، أي بالتحديد ما هو مشترك بين الطبقة العمالية وبين القيادة الوفدية ، ويمحو خصوصية الطلاقية العمالية . وهذا الموقف من الاتساع والشمول بحيث يغطي أيضاً حادثة من الحوادث الكبرى للحركات الطلاقية ، وهي حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ . فالكتابتان يقرران أن « حريق القاهرة كان مفتعلاً » (..) وليس من المعقول أن يتكرر (ص ١٧٩) ، لأنه أوج « الثورة المضادة » التي أسقطت الوزارة الوفدية عام ١٩٥٢ .

ومن اللافت للنظر أن محمد أنيس نفسه يصدر كتاباً عن حريق القاهرة^(٣) يتضمن بعض الوثائق عن الحادث ، ومنها بيان لفؤاد سراج الدين في ١٠/٢/١٩٥٢ يشير فيه إلى اختلاط جنود « بلوكات النظام » بالناس العادية في المظاهرات التي قامت بالحرق في ٢٦ يناير (ص ١٥٥ وبعدها) ، مما يوحي بأن المتظاهرين — وهم حشود غفيرة — كانوا على فكر سياسي أقل ما يقال عنه أنه يختلف عن الوفد . ومع ذلك ، لم يستتج محمد أنيس من ذلك أي شيء فيما يتعلق بالحركة الجماهيرية في ذلك اليوم . فمناصبرته الحزبية للوفد قد دفعت به إلى وضع الحادث كمعطى تاريخي موحد ، غير مركب ، في الجانب الآخر — الرجعي — من الصراع السياسي الجارى حينذاك . فلم يتصور إمكان وجود حركة شعبية واسعة

(١) عبد العظيم رمضان - صراع الطبقات في مصر ، ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٢) محمد أنيس والسيد حراز - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

(٣) د . محمد أنيس - حريق القاهرة - ٢٦ يناير ١٩٥٢ - على ضوء وثائق نشر لأول مرة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

خارج الوفد وأكثر يساراً منه ، ولم يحاول أن يكتشف إذا وجدت فيها تيارات ومكونات متباينة ومتصارعة وهي نفسها نتيجة لمؤثرات ودوافع مركبة .

وقد يكون للفكر الناصري بعض الاختلاف بشأن هذه النقطة ، باعتباره أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثمرة للأزمة السياسية والاجتماعية التي دامت طوال السنوات السابقة . ورغم أن الميثاق الوطني الصادر في ١٩٦٢ ليس من الأعمال التاريخية الأكاديمية ، إلا أنه من الجدير بالملاحظة في صده أنه يعطى دوراً للحركة الجماهيرية في حريق القاهرة له نواح إيجابية ، إذ يقول : « حريق القاهرة — مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين — كان يمكن إطفائه ، لكن ثورة السخط الشعبي زادت اشتعالاً (..) إن شرار الغضب أشمل من الحرائق في القاهرة أكثر مما اشعلت يد التدبير الخفية التي بدأت عملية الحريق » .

المؤرخون الماركسيون : بطبيعة الحال ، يعطى المؤرخون الماركسيون — واليساريون عموماً — أهمية كبيرة للحركات الجماهيرية ، وهذا أمر يميزهم بشكل عام عن المؤرخين الآخرين ، نظراً للقاعدة الماركسية العامة القائلة إن الجماهير هي صانعة التاريخ . ومع ذلك فهم يركزون انتباههم غالباً على المجموعات أو التيارات التي يرونها تتولى قيادة هذه الحركات ، ولا يشيرون عادة إلى التلقائية إلا إشارات عابرة ، وعلى الأغلب باعتبارها أمراً انتقالياً بين قيادة وأخرى . ونشر في خلفية ما يسطرون فكرة أساسية وهي أن ثمة علاقة مباشرة بين الأحزاب أو التيارات السياسية وبين القوى الاجتماعية ، أي أنه لا توجد حركات جماهيرية ذات استقلال نسبي عن القوى السياسية المنظورة الواضحة أو المفترضة ، وإن وجدت تدرجات أو مستويات مختلفة بين القيادات وجماهيرها في الفكر السياسي والوعي . وبالإضافة ، ففي أغلب المناهج الماركسية المصرية لكتابة التاريخ ، تكون الزاوية الوطنية أمراً أساسياً أيضاً .

كتب مثلاً رفعت السعيد عن الحزب الاشتراكي لعام ١٩٢١^(٤) :

« الحقيقة أن الحزب قد لعب دوراً بالغ الأهمية وسط الطبقة العاملة مستفيداً من الانتفاضة الثورية التي تموج بها جموع العمال ، حيث كانت أحداث ١٩١٩ المجيدة والدور البطولي الذي لعبه العمال فيها لا تزال ماثلة في الأذهان ، حيث تحولت الإضرابات السياسية إلى حركة نشطة للمطالبة بحقوق اقتصادية ، وحيث أدى فشل القيادة البرجوازية والإقطاعية للثورة في تبنى أية شعارات اجتماعية إلى تحرك العمال لكي ينالوا حقوقهم محتملين على أنفسهم » (الإبراز من عندنا) .

ففي هذه الفقرة ، نرى أنه — في رأى رفعت السعيد — حدثت حركة المطالبة بالحقوق الاقتصادية العمالية كتحول للحركة السياسية الوطنية من جهة ، ونتيجة لفشل القيادة البرجوازية والإقطاعية للثورة ، الأمر الذي فتح الباب أمام دور كبير لعبه الحزب الاشتراكي أي القيادة البديلة للقيادتين السابقتين ، وهو الأمر الذي يشغل ذهن الكاتب بصورة جوهرية فيما يلي .

وفي بعض الكتابات الماركسية التاريخية ، نجد أن التقدير السياسي للكاتب يدفعه إلى المبالغة في بعض الاستنتاجات وإلى تخطي بعض الوقائع . ومثال ذلك حين يقول رفعت السعيد إن شتى أشكال الوصاية البرجوازية على الحركة العمالية « كانت تذوب سريعاً أمام نضال الطبقة العاملة المصرية » في الثلاثينات ، وأن محاولات الوفد لتأسيس المجلس الأعلى للعمال فشلت في نفس الفترة^(٥) . إذ المعروف — على العكس — أن الوصاية البرجوازية على الحركة النقابية تمت بدرجة من النجاح

(٤) رفعت السعيد . تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ، ١٩٠٠ — ١٩٢٥ ، ط ٢ ، دار الطبعة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٠١ .

(٥) رفعت السعيد . مصر بين ساعدتي ١٩٣٦ وإطفاضة ١٩٤٦ ، الطليعة (القاهرة) ، ع ١٢ ، ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ .

في أغلب العهود ، وكان آخرها العهد الناصري وما تلاه ، وأن الحركة الاستقلالية النضالية لم تنهض إلا فترة قصيرة نسبياً ، وخاصة في الأربعينات . وأهمية هذه النقطة بالنسبة لموضوعنا أن التفاضل عن بعض المعطيات التاريخية يسمح لرفع السعيد بالتأكيد على توافر مستوى وشكل معينين للوعي الطبقي لدى العمال ، هما إلى الفكر الاشتراكي أقرب إلى الانطباق ، مما يتضمن — ولو بين السطور — نقياً لخصوصية التلقائية وتميزها عن القيادة الحزبية .

وفي بعض صفحات أعمال جمال الشراوى^(٦) مثال لما يطرحة غالباً المنهج الماركسي المصري المعتاد . يقول في خاتمة استنتاجاته لحريق القاهرة مثلاً :

« في رأينا أن حريق القاهرة لم يكن بحال من الأحوال لاهبة شعبية ولا ثورة شعبية (..) كان مؤامرة مدبرة منفلة بواسطة قوى خفية . وأن الجماهير — الرعاع على الأصح — لم تشترك فيه إلا بدور ثانوي . لا يمكن أن نوافق على أن الثورة الشعبية كانت — في ذلك اليوم — مجموعة من الأعمال الشريرة ، الفوضوية ، التي لا هدف لها .

إن الثورة الشعبية ، أو حتى الهبات التلقائية التي تمهد لها ، تكون تعبيراً عن الخط الأساسي لحركة المجتمع إلى الأمام ، وليس المساهمة في تدمير المكاسب التي أحرزها النضال الثوري والانتكاس به وتمكين أعدائه من إحكام قبضتهم على زمام الأمور (..) فقد كانت المظاهرات السياسية في جانب تنجبه إلى مجلس الوزراء ، تخاطب الحكومة المستولة ، وتضبط عليها لتنفيذ مطالبها الثورية السياسية ، بينما التخريب والحرائق تجرى في جانب آخر ، بلا هتافات ولا غضب ولا قيادات سياسية ولا حتى ناس « محترمين » (..) الصحيح أن يوم ٢٦ يناير كان يوماً مزدوج الشخصية . فهو يوم هبة شعبية عارمة ، كانت توجباً للحد الثوري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وهو أيضاً يوم بلوغ الثورة المضادة ذروتها باللجوء إلى أبشع صورة للتآمر ، بحرق القاهرة وضرب المد الثوري في الصميم .

فيوم ٢٦ يناير لم يكن يوماً لحركة مطردة ، انتقلت من مستوى معين — وهو مستوى الغضب الشعبي بالهتافات — إلى مستوى آخر في نفس الاتجاه وإن كان أعنف — وهو مستوى الغضب الشعبي بالتدمير وإشعال النار لكنه كان يوماً للشئ ونقيضه ، الهبة الشعبية الغاضبة ، لكن الواحية والمدركة لأهدافها ولوسائل تحقيق هذه الأهداف ، والمؤامرة المبيتة للقضاء على هذه الهبة وكل النضال الوطني للشعب وللأوضاع والمؤسسات التي تسمح لهذا النضال بالاستمرار ، ولا صلة أو علاقة بين هذين التقنيين سوى شيء واحد هو أنهما حدثا في يوم واحد » (الإبراز من عندنا) .

في هذه الفقرة نرى الشراوى يتلاقى مع محمد أنيس في نقط هامة . الأولى أن ثمة مؤامرة خفية هي التي وجهت حريق القاهرة . والثانية أنها كانت ثورة مضادة — أي بقيادة رجعية — مادامت أعمال الحريق اختلفت من حيث الأسلوب عن مسار الحركات التي كان يقودها الحلف اليساري للضغط على وزارة الوفد في حلود المؤسسات القائمة وقتذاك . وبالإضافة ، فقد اعتبر جمال الشراوى القائمين بالحريق رعاها على أساس تقسيمه الأخلاق لأعمالهم « الشريرة » . وهو يرسم للحركة الجماهيرية صورة مثالية في وعيها وإدراكها للأهداف والوسائل ، إلى درجة نفى الصلة بين الاتجاهين إلا صدفة وقوعها في يوم واحد . وبهذا ينكر الشراوى — في الحقيقة — وجود الحركة التلقائية من حيث المبدأ العملي : فإما حركة ثورية « واعية » أو ثورة مضادة على أيدي المهمشين من خارج المجتمع « المحترم » .. وهنا أيضاً نحن أمام رؤية تركز على القيادات أو على الأصح — على التبادتين (التقدمية والرجعية) ، وتلعب الجماهير فقط دوراً مساعداً وتابعاً للقيادات .

(٦) جمال الشراوى . حريق القاهرة . قرار إهمام جليل ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٦٢٢ — ٦٢٩ .

سبقت الإشارة إلى تلاقى المدرستين التاريخيتين المصريتين — الوفدية والماركسية الغالبة — في هذه النظرة المنكورة خصوصية السمات المتعلقة بالحركة الجماهيرية التلقائية . وقد يرى البعض أن هذا يعود إلى انشغال المؤرخين المصريين المعاصرين بالفضال السياسي المباشر ، الأمر الذى يتطلب منهم أن يتخلوا موقفاً قاطعاً ، لا من الصراعات السياسية الجارية في الحاضر فحسب ، بل وأيضاً مما وقع في الماضى القريب . وعلى الرغم من اعترافنا بأن هذا قد يكون عاملاً من العوامل التى تحدد منهج البحث العلمى التاريخى لديهم ، فإننا نعتقد أن أسباب هذا الموقف واقعة في جذور فكرية أعمق من ذلك ، وترتبط بتراث مصرى عام ، حيث جرت العادة أن يعطى الثقل كله للدولة المركزية خاصة وللدوى النفوذ عامة الذين ينشطون في المستويات الاجتماعية العليا . ومن الأمثلة البارزة في التاريخ المعاصر اعتماد هيئة الوفد على « التفيؤ » الذى جمعت التوقعات عيه للقول إنها تمثل الأمة كلها ، واعتبار الأحزاب جميعاً « أقليات » خارجة على الوفد . وكذلك نجد هذه السمة في فكر المعهد الناصرى حيث تم تشكيل التنظيم الواسع من أعلى وبعد انقلاب الجيش . ويتكرر نفس هذا المفهوم الأساسى في أغاب التنظيمات الإسلامية السياسية المعاصرة (« مرشد » الإخوان — اعتماد تنظيم « الجهاد » على قيام الشعب بتأييده بعد استيلائه على السلطة) .

٣ — تلقائية الجماهير في فكر طارق البشرى^(٧) :

لعل طارق البشرى هو المؤرخ المصرى المعاصر الوحيد — في حدود علمنا — الذى اختلف عن ذلك الاتجاه العام اختلافاً واضحاً ، من حيث أنه التفت إلى تلقائية الجماهير كمعطى ذى معالم ، وإن كان ذلك على هيئة إشارات جزئية . إلا أن هذا الاهتمام داخل في إطاره الفكرى العام وكقطعة من بنائه الهيكلى ، ويرتبط به من خلال تفصيلات ليست دائماً مباشرة . وفي السطور التالية محاولة لفهمه من هذه الزاوية وتركز خاصة على مقدمته الطويلة للطبعة الثانية لكتابه « الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » حيث يوضح أفكاره بأقصى حد من النضج .

إن الشئ الأساسى الذى يحفز طارق البشرى على البحث التاريخى منذ البداية ، هو سعيه للإمساك بتخييط الاستمرار الذى يربط — في رأيه — بين الجهود على الرغم من اختلافها ، والذى يؤكد تجسده في الحركة الشعبية^(٨) . وسوف يؤدى به جهده للكشف عن « الأصول التاريخية » إلى نظريته الأساسية المتعلقة بالصراع بين الموروث والوافد ، حيث تتمثل الحركة الشعبية في الأول ، وتكمن جلور الثانى في الغزو الفكرى الأجنبى . فالحركة الشعبية والهوية الإسلامية الموروثة شئ واحد في نظره ، كما أن العلمانية والصفوة المنعزلة عن الشعب والفكر الوافد المدمر شئ واحد أيضاً . وتجرى العملية البحثية عنده من خلال معاناة شديدة لتضادى اللاتية أو حصر آثارها في الحدود الأدنى^(٩) . وتؤكد هذه المعاناة ضمناً (بشكل ما) اقتناعه بالتميز بين الحوادث التاريخى — والحركة الشعبية أساسه — وبين الصفوة في منظماتها .

ومع ذلك ، فعلى الرغم من الجهد المعقد الذى يبذله للوصول إلى الموضوعية التاريخية ، نراه يأخذ موقفاً من شتى التيارات السياسية في الفترات الماضية التى يدرسها ، وهو موقف تقييمى لأنه يصوّب هذا ويخطئ ذاك منها . ومعياره في التقويم هو قضية الاستقلال الوطنى ، ولكنه يركزها أساساً في الناحية الثقافية والهوية « الحضارية » المتمايزة التى لا غنى عن التسلسل بها والمحافظة عليها لمقاومة السيطرة الاستعمارية . ثم يؤكد أن العنصر الحيوى الشامل في هذه الهوية هو الإسلام ، قائلاً

(٧) نحن مدينون لدراسة رول ماير : الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة لفترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ : دراسة لطابع منهجها العلمى والسياسى ، ١٩٨٧ ، التى كتبت لتباعدنا إلى هذا المنصر الملم في عمل البشرى . (في هذا المخطوط) .

(٨) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، ط ٢ ، دار الشروق ، بيروت ١٩٨٢ ، للكلمة ص ١٦ .

(٩) شرحه ، ص ٩ وبمدها من الكلمة .

« إن الدعوة إلى الإسلام هي دعوة استقلال بالضرورة (..) دعوة للاتناء وللإستقلال الحضارى »^(١٠) . بهذا ، يقدم
أشرفى فكرة هامة يشترك فيها مع مجموعة من الكتاب والمفكرين المصريين الآخرين في ميادين مختلفة للعلوم الإنسانية ،
أسين بيرون إرباطاً ضرورياً بين التضال الوطنى والإثمائى ، ارتباطاً ثقافياً في جوهره وأصيلاً خاصاً بشعبنا . وهي فكرة
براهما صائبة^(١١) ، وإن كان لنا اعتراض على خلط البشرى بينها وبين منطلقات مطلقة لديه سوف نعود إليها في الأجزاء
التالية من هذه الورقة .

يبدأ طارق البشرى الخروج على تمسكه بالموضوعية عندما ينظر إلى التجربة التاريخية المصرية المعاصرة منحازاً بشكل
متعسف إلى أن كل ما كان ناجحاً فيها يعود إلى الثقافة الإسلامية ، وما كان فيها فاشلاً يعود إلى الابتعاد عن الإسلام .
وهكذا يرى في مشروع محمد على مشروعاً إسلامياً عثماني^(١٢) وينكر خصائص حركته الاستقلالية عن الباب العالى وتوجيه
لثراث مصرى سابق له ، كما ينكر اعتماده أيضاً (وليس فقط التقوى كما يقول البشرى) على المشورة الإفريقية الواسعة^(١٣) .
وكذلك يرى البشرى السبب الرئيسى لانكسار المشروع الناصرى في أنه كان مقتبساً من المجتمعات الغربية ، رأسمالية كانت
أم اشتراكية^(١٤) وليس في عدم إطلاقه الإمكانات الديمقراطية لتعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها .

وإذ يقرر طارق البشرى أن الصراع بين الحركة الوطنية والاستعمار من جهة ، والصراع الطبقي من جهة أخرى ،
هما المدافعان لحركة التاريخ وحركة المجتمع في مصر ، نراه يضيف إليهما دافعاً ثالثاً وهو « الصراع العقائدى بين الوافد
والموروث »^(١٥) . ولكنه في الحقيقة يجعل هذه العوامل منفصلة بعضها عن بعض بحيث يتحرر من إصدار حكم على محصلة
النشاطات لبعض القوى ، هل هي إيجابية أم سلبية أو — بتعبير أوضح — تقدمية أم رجعية . ويتضح هذا من تقييمه الأخير
لمصر الفتاة والإخوان المسلمين .

يقول عن مصر الفتاة : « كانت أوضح فضائل هذا التنظيم أنه ، بوصفه من حركات الشباب ، كان تياراً معتمداً ،
يجهد في طرح تجارب سياسية جديدة ، ويقترح بها ما استقر من الأعراف كمناهج للتحرر والنهضة ، ويجهد في تجريب
صياغات سياسية تتسم بالتوفيقية ويستهدف منها أن تكون قادرة على التعبئة والحشد والتجميع . وأظهر عيوب الحزب أنه
كان يتسم بالجيشان أكثر مما يمتاز بالبناء الصلب المكين سواء الأبنية الفكرية السياسية أو الأبنية التنظيمية »^(١٦) .

لقد كان حزب مصر الفتاة فصيلاً معبراً عن اتجاهات موجودة في شباب البرجوازية الصغيرة الحضرية بشكل خاص ،
بنوازعها القومية المتعصبة وتبها الفكرى السياسى . ومن اللافت للنظر أن يجد البشرى في تمرد هذا فضيلة . فالتفرد غير الثورية ،
ويتضمن التخطيط والبليلة . وقد لعب حزب مصر الفتاة بالفعل دوراً خطيراً في تقسيم صفوف الحركة الوطنية في الثلاثينات
بإثارة معارك الشوارع ضد الوفد ، وباللداعية لخطر وموسولبنى ، وبالوقوف إلى جانب السراى مدة طويلة ، ثم بالتحريض
الفوضوى على « الثورة » الذى ساهم في إيجاد المناخ الملائم لإشعال حريق القاهرة . كان هذا الحزب — ولا تزال أشباهه
— من العناصر الموجودة موضوعياً في المعترك السياسى التاريخى ، وهذا شيء . ولكن أن يقيم دوره إيجابياً على العموم ،
بالشكل الذى يفعله البشرى ، فهذا شيء آخر .

(١٠) شرحه ، ص ١١ و١٢ ، ٤٠ — ٤٦ ، ٥٦ من المقدمة .

(١١) انظر أحمد صاقل سعد . « التنمية والقيمة الثقافية الوطنية » ، دراسات عربية (بيروت) ج ٥ ، ص ٢٢ ، مارس ١٩٨٦ ، ص ٤٣ — ٥٤ .

(١٢) البشرى . (١٩٨٣) ص ٢٨ و٢٩ من المقدمة .

(١٣) نعلم أن هذا الدور الأجنبى الشديد له أثر ضد محمد على الحركة الشعبية وعدداً من اللجاج . انظر قول الشيخ محمد عبده : « أي دين كان دعامة للسلطان محمد على ؟
دين التصحيح ؟ دين الكبرياء ؟ دين لا دين له .. إن هذا الرجل كان تاجراً زراعياً باسلاً ومستبناً ملعراً ولكنه كانت لمصر تفعراً ولحياته الحقيقة معنماً » .

(١٤) البشرى . ص ٤١ من المقدمة .

(١٥) شرحه ، ص ٤٢ .

(١٦) طارق البشرى . السلطون والأقطاب في إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٥٢٣ / ٥٢٤ .

والأمر نفسه ، ولكن بصورة أكبر وأشد حدة ، نجده في موقف البشرى من جماعة الإخوان المسلمين^(١٧) . فهو يراها نياراً « شعبياً » لنجاح الجماعة في جذب مناصرين لها عديدين (ص ٢٣ ، ٣٩) ، الأمر الذى يكفيه لكى يقيمه تقييماً إيجابياً دون أن يلتفت إلى إمكان وجود نزعات ضارة رجعية في الجماهير المصرية . والخطوة الثانية بعد ذلك أن لبشرى يرى في دعوة الإخوان عمومية النداء الإسلامى الذى يتسع إطاره لوجهات نظر مختلفة (ص ٤٤) ، دون أن يلتفت إلى أن الأمر لم يكن على هذا الشكل من الناحية السياسية مع الإخوان في الحقيقة . فقد يكون أن وجدت اختلافات في صفوفهم بالنسبة للموقف إزاء نواح في المذاهب الفقهية المعروفة ، ولكن الجماعة — كتيار سياسى — اتجهت وجهة محافظة ورجعية على العموم ، ولم تتحمل عادة خلافات أساسية في السياسة (من الأمثلة على ذلك التخلص من صالح عشاوى) . وعلى هذا الأساس ، يقدم البشرى الحجج التى ترر في نظره — وتبرىء — سياسة الإخوان الرجعية كخط عام .

فهو يرى في دعوة الإخوان إلى الخلافة « دعوة توحيدية (..) وهو من كونه شعاراً إسلامياً سيدفع بالضرورة ضد المشروع الصهيونى وضد الهيمنة الغربية » (ص ٤٥) ، تاركاً دون حساب ما في الدعوة إلى الخلافة من إثارة الأوهام وبالتالي من تضليل ، وما فيها من محاولة لتجميع الناس حول الملك فاروق الذى « توسموا الخير في شبابه » (٥٨) اعتماداً على عواطف الجماهير « الفجة » إزائه (ص ٤٧) . وكذلك يرى في انضمام جماعة الإخوان إلى اللجنة القومية التى كونها على ماهر في الأربعينات — كتقيض للجنة الوطنية للطلبة والعمال — تأكيداً على الانفصام بين الموروث والوفاة ، وكأن على ماهر والسرائى كانا يمثلان الاستقلال الإسلامى عن الاستعمار الأجنبى ... وأخيراً ، فرغم أن البشرى يسجل أن الإخوان مثلوا المعارضة المحافظة للإصلاحات الناصرية^(١٨) ، فيبدو أن الصفة الدينية الإسلامية لهذه المعارضة تكفى في نظره لكى لا يغير تقديره الإيجابى للجماعة . وهنا لم يلتفت إلى سعى النظام الناصرى الحثيث لإعطاء سياسيته المظلة الإسلامية هو الآخر^(١٩) .

من خلال هذا التسلسل المنطقى الخاص ، وعبر مجموعة من التناقضات والاتواعات وأيضاً التبسيطات والتجريدات ، يصل طارق البشرى إلى أوج مسعاه ، وهو مفهوم الوفاة والموروث ، الذى يجعله مفتاحاً أساسياً لإدراك التطورات التاريخية . يقول : « ثمة دائرتان متحيزتان ، واحدة للعامل السياسى والاقتصادى ، والثانية للعامل الفكرى الأيديولوجى . ومفاد وجودهما معاً أنه لا يوجد نمط فكري وحيد يعبر عن مجموعة متسقة من الأعمال السياسية والاقتصادية »^(٢٠) .

فالدائرة الفكرية نفسها منقسمة إلى التيارين :

« إن ثمة تيارين للجامعة السياسية في مصر . تيار دينى يؤكد على الجامعة الإسلامية كجامع سياسى يضم المسلمين كافة في مصر والعالم ، وتيار قومى يؤكد على اللغة والاتصال التاريخى والجغرافى — أى صلة الزمان والمكان — كجامع قومى (..) وأخطر ما ترتب على ذلك شيوع روح الغربة بين الفريقين (..) إن هذه الغربة هي أفسد ما يفسد نظر كل فريق إلى صاحبه »^(٢١) .

(١٧) الإشارات التالية ترجع للفردى إلى مقدمة الطبعة الثانية (١٩٨٣) لكتاب الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، ولذاكر أولام الصلحات بين فوسين في من الورقة .

(١٨) المسلمون والأقطاب ... ص ٦٧٦ .

(١٩) هناك لبس من الوثائق في هذا الشأن ، بدأ من الدائرة الإسلامية في فلسفة الثورة إلى التزمير الإسلامى ولكتب من اشتراكية الإسلام وندوات المواسم الثقافية الأخرى حتى

كتاب الشيخ أحمد الشرباصى : الدين والملايكة ، الفكر القومى للطبقة والفكر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(٢٠) المسلمون والأقطاب ... ص ٦٨٣ .

(٢١) شرحه ، ص ٦٧٩ — ٦٨٠ .

فرغم أن طارق البشرى يصعد نشأة « الفكر الوافد » إلى التأثير الذى مارسه السيطرة الاستعمارية الغربية ، فهو يعترف له بالمشروعية الآن ، ويدعو إلى أن يُجرى حوار موضوعي وعمل بين هذين التيارين الفكرين على أساس دراسة الواقع بحثاً عن حلول للمشاكل العديدة التى تواجه بلادنا^(٢٢) .

· وعودة إلى موضوع التلقائية ، فعلى أن نلاحظ أولاً أن طارق البشرى قد بسط الجانب الأكبر من مفهومه المنهجي في كتابه الثانى « المسلمون والألقاب في إطار الجماعة الوطنية » (١٩٨٠) وفي مقدمته للطبعة الثانية (١٩٨٣) لكتابه « الحركة السياسية في مصر » ، وكذلك في بعض المقالات الصحفية . ولكنه لم ير إجراء تغيير أساسي في الأجزاء التى هم موضوعنا من كتابه الصادر في ١٩٧٢ . ويترتب على ذلك نوع من العلاقة الجدلية الخفية بين تلك الأرضية المنهجية — يمكن أن يقال عنها ذات النضج المستحدث — وبين ملاحظاته الهامة على قصور التنظيمات السياسية « الشعبية » عن إنجاز الثورة . وهي ملاحظات تلقى أضواء على نظريته للعلاقة بين الحركة التلقائية والقيادة السياسية .

تحتوى هذه الملاحظات على نظرة مركبة للأمور ، وليست عناصرها باستمرار متسقة مع بعضها . فطارق البشرى يرى من جهة أن الحركة الجماهيرية التلقائية منذ ١٩٤٦ حتى ١٩٥٢ كانت من الضخامة والاشتغال بحيث كانت أعلى « من أن تلحق بهامتها التنظيمات السياسية رغم الأثر الفعال لهذه التنظيمات في الاشتغال الحاصل »^(٢٣) . وأن من أسباب هذا الانفصال وتأخر التنظيمات السياسية عن الحركة الجماهيرية ، سيطرة روح المثقفين على تلك التنظيمات ، بما لهم من ميل إلى التجريد الفكرى والبعد عن الواقع وعدم مراعاة المستوى العام للجماهير^(٢٤) . وفي الوقت نفسه ، « أن موجة السخط والثورة لدى الشعب كانت أعنف من أن تسيطر عليها التنظيمات القائمة . وأن عمل هذه التنظيمات أثار من الوعى والسخط الثورى ما لم تستطع أن تقوده »^(٢٥) . ومن جهة أخرى ، فهو يرى في الوقت نفسه أن من أسباب عدم انتهاز تلك التنظيمات فرصة وجود الحركة الثورية العارمة للاستيلاء على السلطة أن الاتجاه العام للحركة الشعبية للعمل « من خلال السلطة بالضغط عليها وتوجيهها إلى طريق الثورة من خلال التغيرات الجزئية في سياستها وتكوينها (..) لا بالعمل الانقلابي على السلطة (..) » وأن هذا النوع من المواقف يعكس خطأ من النشاط السياسى لازم الحركات الثورية في مصر منذ القرن ١٩^(٢٦) . وتترك هذه التغيرات القارىء في شيء من الغموض لعدم توضيحه ما يقصده هنا من « الحركات الشعبية » ، أمى التنظيمات السياسية الشبيهة بالجزئية أم الحركة الجماهيرية أم الائتلاف معاً ؟ خاصة وأنه يذكر في الصفحة التالية مباشرة (ص ٥٤٦) أن هذا الأسلوب « كان عنصراً من عناصر الفكر السياسى لدى الجماهير في الفترة الأخيرة ، وله ما للتراث من تأثير ضاغط على الحركة السياسية » . ومع ذلك ، نعلم أن الطبقة العمالية خاضت في هذه الفترة معارك عنيفة ضد الرأسمالية والدولة ، وأن بعض الأحداث وقعت في الريف (في بهوت وكفور نجم مثلاً) هجم فيها الفلاحون على قصور كبار الملاك وأحرقوها ، مما يختلف عن تلك الاستراتيجية الهادفة إلى مجرد الضغط على الدولة . كما أن نظام ٢٣ يوليو تضمن خليطاً من هدم الدولة (طرد الملك ، إلغاء المؤسسات الدستورية والأحزاب إلخ) ومن العمل من خلالها وبالتسلل إليها (سيطرة الضباط الأحرار على المصالح الحكومية بواسطة منسوبهم المباشرين) .

(٢٢) انظر حديث طارق البشرى في صحيفة الشعب ، ١٩٨٧/٤/٢٨ . وتجدر للملاحظة أنه ، في هذا الحديث ، يحذر الفكر الذى يقضى أيضاً جزءاً من التيار المبروت ، وأنه يدين « اللغة الطائفية » (انظر أيضاً المسلمون والألقاب .. ص ٧٢٢) .

(٢٣) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، الميزة للصعرة العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٢ ، ص ١١١ .

(٢٤) شرحه ، ص ١١٢ .

(٢٥) شرحه ، ص ٥٥٢ .

(٢٦) شرحه ، ص ٥٤٤ — ٥٤٥ .

وكان طارق البشرى يرى في الحقيقة أن العلاقة بين التنظيمات الشعبية (أو قيادات الحركة) وبين الجماهير مركبة من عنصرين على الأقل : عنصر عبارة عن مسافة في الاستعداد الثورى ، وهو عنصر جنلى ، إذ عملت تلك التنظيمات على تحفيز الجماهير وأشعلت اندفاعها . ومع ذلك ، فعندما وصلت الحركة الجماهيرية أوجها ، وضمت تلك التنظيمات نفسها وراء الجماهير بدلاً من أن تكون أمامها وفي طليعتها . والعنصر الثانى هو بالعكس عنصر رابط ، ذو استمرارية تاريخية ، يتضمنه أسلوب الضغط على الدولة ومحاصرة أجهزتها والتسلل إليها . ويشير البشرى إلى هذا العنصر بتعبير قد يشمل التنظيمات والجماهير معاً . وعلى أي الأحوال ، ففي رأينا أن تقديره هنا قد جانبه الصواب إلى حد ما . فإذا كانت جماهير واسعة في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ قامت بالتظاهر أمام رئاسة الوزارة مطالبة بالسلاح ومحاربة الإنجليز (أي بالضغط على الدولة . قال) ، فقد كانت جماهير واسعة أخرى في اليوم نفسه قائمة بحرق القاهرة ، وهي دون شك عاولة للثقل على الدولة . وفي هذا كانت تلك الجماهير الثانية خارجة على ذلك التقليد أو التراث الذى يراه طارق البشرى وإن كانت — في رأينا — تسير في تراث الهبات الشعبية العيفة التى شهد منها التاريخ المصرى أحداثاً متكررة منذ الأزل .

ولا نجد عند طارق البشرى تمييزاً هنا بين أساليب التنظيمات السياسية ذات الفكر الوافد وتلك ذات الفكر الموروث . ومن جهة أخرى ، نلمس مع ذلك نوعاً من تأثير التراث السياسى على سياسة وأسلوب اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، يتكونها الشيوعى والوفدى المنتمى — حسب رأيه — إلى التيار الفكرى الوافد . ولعله قد فات البشرى أن يسجل ما في الهجوم على الحانات والملاهى بالتحديد من عنصر أولوية المعيار الأخلاقى السلوكى ، وهو دون شك أقرب إلى الفكر الإسلامى أو الذى يسميه البشرى موروثاً .

٤ - مناقشة آراء طارق البشرى .

نقطة الانطلاق عند البشرى هي البحث عن التحرر من السيطرة الاستعمارية الأجنبية . ويستتبع هذا بالضرورة لديه التحرر من السيطرة الفكرية الأجنبية (الفكر الوافد) . وطرق النجاة في هذا التمسك بالفكرية الأصيلة واللصيقة بالخصوصية الوطنية ، الفكرية التى يجدها في الإسلام (الفكر الموروث) . وفي رأيه أن هذا الفكر يمثل في جماعة الإخوان المسلمين . وإذا يتعرف بوقوع أحداث لم تكن فيها الجماعة متسقة مع ضرورات العمل الوطنى ، فهو يرى في هذا مجرد خطأ لا ينفى صواب خطتها العام (الشعبى) المرتبط فكرياً بالحركة الجماهيرية التلقائية . وفي تقديرنا أن هذا المنطق فيه مواضع خلل أساسية ، تعود إلى أن طارق البشرى ينظر إلى عملية التحرر الوطنى نظرة آلية ومنفصلة عن لوازمها التطبيقية السياسية ، وخارج نمط الضرورة التاريخية . ولشرح وجهة نظرنا ، سوف نحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات :

هل كانت تلك أخطاء عابرة للإخوان المسلمين أم عناصر لا تتجزأ من خطتهم العام ؟

هل إسلامية الجماعة عبارة عن الإسلام بعمومه أم تيار من تياراته ؟

هل الإسلام هو كل التراث أم جزء منه ، وإن كان الجزء الهام ؟

هل يمكن في الظروف الراهنة النظر في قضية التحرر دون ربطها بالقضية الاجتماعية التطبيقية ؟

وأخيراً أليست هناك ضرورة للتمييز بين الحركة التلقائية والقيادة السياسية حتى ينجز التحرر أهدافه ؟

يجرى حديث طارق البشرى على المستوى السياسى وينظر إلى جماعة الإخوان من الزاوية السياسية أساساً . وينطبق هذا على تقييمه لمساهماتها الفكرية ، إذ هو تعميم معنى على معيار سياسى (التحرر من السيطرة الاستعمارية) ، بليل أنه لا يركز اهتمامه على فيض الكتابات الإخوانية في التفسير والفقه والسيرة والشرعية إلخ . وبالتالي ، فيتبنى هنا محاكمة الجماعة بمقتضى معايير سياسية . ولا نجادل في أن هذه الجماعة لم تدع صراحة أبداً إلى استمرار السيطرة الاستعمارية على مصر (وإن

كانت ثمة أقوال على وجود علاقات سرية بينها وبين السفارة البريطانية في أوقات ولكن هل هذا يكفى ؟ الحقيقة أن الحركات أو الأحزاب السياسية التي جاهرت بتأييدها للحكم البريطاني (والآن التبعية لأمريكا) قليلة جداً . بل إن الأغلبية الساحقة من القوى الاجتماعية والسياسية تعارضت مع الاستعمار الأجنبي في أوقات مختلفة وعلى درجات شتى ، ومنها تيارات كانت عادة إلى جانب الاستعمار من حيث المصالح والخط العام السياسى والفكرى . وكمثال ، يمكن القول إن السراى الملكية ذاتها — كمؤسسة — سعت في أوقات معينة إلى ضرب السيطرة البريطانية . حدث هذا مرة عندما وقع تحالف مؤقت بينها وبين مصطفى كامل (١٨٩٨ — ١٩٠٤) ، ومرة أخرى عندما لعب الملك ورقة المحور ضد السفارة البريطانية ، وانتهى الأمر بمحادث ٤ فبراير (١٩٣٩ — ١٩٤٢) ، وهو الحادث الذى استغل من طرف تيارات معينة (أخبار اليوم ، الإخوان) لإثارة مشاعر من التطرف الوطنى حول الملك فاروق ، كما كان من عناصر الاتهام بالفساد الذى وجهه النظام الناصرى إلى الوفد فيما بعد . غير أن هذا لا يمنع من وضع السراى — في التحليل الأخير — على رأس التحالف الرجعى الذى كان السند الداخلى للسيطرة الاستعمارية على مصر ، وهو أمر من أسس التحليل التاريخى التقدمى الذى يعتمد عليه البشرى نفسه في كتاباته .

وتتطبق هذه الرؤية أيضاً على جماعة الإخوان المسلمين . فإذا كان عدد من الفدائيين المنتمين إليها قد شاركوا في المعارك ضد الإنجليز في منطقة القناة في ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، إلا أن هذا قد جرى بمعارضة القيادة الإخوانية وقتذاك (المصطفى) ، كما هو معروف . وكخط عام ، كانت الجماعة باستمرار إلى جانب الحكومات والاتجاهات الرجعية ، ليس فقط عندما كانت الحركة الوطنية ذات طابع علمانى بارز (في الفترة الليبرالية من العشرينات إلى بداية الخمسينات) ، بل وأيضاً في الفترات الشمولية . يشهد على ذلك تحالفهم مع عبد الناصر في الفترة التي ألغيت فيها الأحزاب والدستور^(٢٧) ، ثم معارضتهم له في الستينات عند الإجراءات « الاشتراكية » ، وهذا رغم استعانة القيادة الناصرية بالشعارات والمفاهيم الإسلامية طوال قيامها . وتكرر الأمر في ظل السادات ، حيث عملت الجماعة أداة طيعة له ضد الحركة الوطنية الديمقراطية فترة طويلة . وبطبيعة الحال ، لا ينفي قولنا هذا ما ألح عليه طارق البشرى من استقلالية الإخوان عن القوى الرجعية الأخرى ، فهذا يقع في تقديرنا على مستوى التناقضات الثانوية في المعسكر الرجعى ، وإن كانت هذه التناقضات تأخذ أحياناً أشكالاً عنيفة . وهذا دون ذكر مواقف الإخوان المؤيدة عموماً لنظم شديدة الرجعية وتابعة للاستعمار الأجنبي في بلاد أخرى (الباكستان ، السودان الثورى) وقبامها بدور تقسيم الصفوف لحركة التحرر الفلسطينية في الأرض المحتلة .

والخلاصة هنا أن جماعة الإخوان ليست كل التيار الإسلامى في مصر كما يبدو من تحليل طارق البشرى ، بل عبارة عن أحد التيارات الرجعية في الإسلام السياسى . إذ هناك تيارات أخرى ، ومنها الليبرالية والعلمانية ، في الفكر الإسلامى المصرى . ويكفى أن نذكر منها أعلاماً مثل الشيخ على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم)^(٢٨) ، والسنبورى ،

(٢٧) من أبرز المؤلفات في هذا الصنف الحملة للمسورة التي شنها الجماعة ضد الحركة العمالية والحركة الشيوعية أثناء أحداث كهر الدواى في أغسطس ١٩٥٢ .
(٢٨) لليار العلماني أصول لتدعى في الفكر الإسلامى ، وإن كان ذلك يبدو غريباً هذه الأيام .. ويشير الدكتور حر الدين لودة إلى أن أغلبية الأمة الشافعية المصريين في القرن السابع الهجرى ، ومنهم الدولوى ، رأوا ممكناً فصل السلطة السياسية عن الخلافة . وأن أمة ما بين البحرين وخراسان ومصر وسوريا قالوا نفس الشيء في القرون السادس والسابع والثامن . انظر Ezz-el-Dine Foda: "Souveraineté et politique dans l'Etat islamique," Bulletin du CEDEJ (Le Caire), 10 e année, No.12, Avril 1981, p. 316. وكذلك بسجل الدكتور حر راشد دور الفقهاء في « تسييس » القانون الجنائى وقضائى عن الشريعة في هذا الميثاق منذ القرن ١٥م ، وأن هذا التحول جاء عقب فتح يبرطة وتزايد أفواج المسلمين في ظل الإسلام . انظر د . حر راشد . « فلاحهم بين الشريعة الإسلامية والتفريع الوضعى في المجال الجنائى » ، مصر المعاصرة ، ص ٦٧ ، ع ٣٢٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٥ — ١٨ .

هذا بالإضافة إلى تراث فصل الدولة عن الخلافة من الناحية الفعلية في ظل الخلافة العباسية بالقاهرة أيام المماليك الرجعية (انظر خطط المقرورى وكتاب ابن عاتى قوانين الدواوين) .

وخالد محمد خالد ، والباقورى ، وصالح عشمواى ، ومحمد أحمد خلف الله ، وخليل عبد الكريم ، وحسين أحمد أمين إلخ . كما أن هناك تيارات إسلامية أخرى أشد جنسية ، وبعضها متأخر من داخل الإخوان (سيد قطب) وآخر من خارجهم (صالح سرية) وكان ثالث نوعاً من الجيل الثانى فى الحركة الإسلامية السياسية (التكفير والهجرة ، الجهاد) .

وكذلك أخذ طارق البشرى الإخوان رمزاً « للموروث » ولا نتخذ أن هذا صحيح تماماً . فمع تسليمنا بأن الفكر الإسلامى يشكل المركبة الرئيسية للتراث الفكرى للمصرى ، إلا أن هذه المركبة شديدة التنوع والتركيب فى حد ذاتها ، إذ بها عناصر شيعية (فاطمية) وخارجية ومهدوية ، فى حين أن جماعة الإخوان ذات مذهب سنى بحت كما يبدو لنا . هذا بالإضافة إلى استيعاب الفكر الإسلامى خلال تاريخه لعناصر عديدة من الفكر الأجنبى عنه (الفلسفة اليونانية والمؤثرات الصوفية الهندية) وكذلك من المؤسسات غير العربية (الخراج الفارسى ، المرتزقة الأتراك ، الممالك المغول ، التنظيمات العثمانية) ، وهذا كله أمر يجعل الفصل الحاد بين « الموروث » و « الوافد » عملية فيها الشيء الكثير من التعسف . ولعلنا نستطيع أن نتأكد من ذلك عندما تعود بالذاكرة إلى دور النصارى الشرقيين فى إيجاد جسر فكرى وثقافى بين الحضارتين الإسلامية والغربية الأوروبية ، لا فى القرون الهجرية الأولى فقط ، بل وأيضاً فى ظل محمد على وفى عهد النهضة العربية وفى الخمسينات والستينات من القرن الحالى (البحث ، المقاومة الفلسطينية) .

ومن جهة أخرى ، يصعب الحديث عن التراث والفكر الموروث على مستوى المثقفين والمعلمين فقط دون مستوى الطبقات الشعبية وهى التى تلعب دوراً كبيراً فى استمرار الموروث جيلاً بعد جيل على شكل فكر حى . وهنا لابد من أن نلاحظ تنوع العناصر والمركبات فى الفكر الشعبى ، ومنها أشياء تكاد تكون على هامش الإسلام^(٢٩) ، وأخرى تعود إلى عصور فرعونية^(٣٠) ، وثالثة شيعية فاطمية بل وخارجية . وكذلك لابد من ملاحظة أن الفكر الشعبى — بما يجمعه من تراث — يتغير مع الزمن والظروف ، ويتأثر تأثراً شديداً بالاحتكاك بالثقافات الأخرى وبانتشار التقنيات والوسائل المعيشية الخاصة بالحضارة المتقدمة والنضالات السياسية والاجتماعية المعاصرة^(٣١) ، فضلاً عما تحمله التغيرات فى البنية الاجتماعية المصرية من إضافات وانتقالات فى ذلك الفكر الشعبى ، ويلقى هذا كله ظلالاً شديدة من الشك على مفهوم طارق البشرى « للموروث » باعتباره أمراً ذا ثبات يتصادم بالفكر الوافد دون أن يحدث بينهما تأثير متبادل .

لنتذكر مثلاً الحركات العمالية الواسعة التى وقعت فى مصر بين ١٩١٩ و ١٩٢٤ ، والتى كانت ككلها الأساسية من عناصر ذات أصول ريفية وحضرية حديثة العهد بالصناعة ، ورفعت أكثر من مرة العلم الأحمر فى مظاهراتها وعلى المصانع التى اعتصمت بها . وهو أمر يعد إضافة مستحدثة على الفكرية للموروث التى كانت تحملها تلك الكتل . وكذلك نلتفت إلى انتشار التمسك العمالى بالاحتفال بيوم أول مايو — وهو رمز للطبقية والتضامن الأسمى — منذ أوائل الأربعينات حتى أقرته الدولة عهداً رسمياً . وبالمثل يمكن الإشارة إلى ظواهر شبيهة تخص فئات مختلفة أو تعم الجماهير الشعبية الواسعة ، والتى تدل على أن الحركة الثقافية تستوعب باستمرار أفكاراً ومفاهيم جديدة ، يتخلق بعضها بتأثير التطورات الداخلية ويتبع البعض الآخر من عوامل خارجية « والدة » ، ويصبح هذا كله جزءاً من « الموروث » الثقافى فى نفس الوقت الذى يسقط فيه

(٢٩) من الأبطال الشعبية : « الصلابة لمصر من النجوم لال جزيئا ده وجزيئا ده » وهو قول يتضمن نظرة براجماتية للدين .

(٣٠) أنظر مثلاً د . سيد عيسى . الخلود فى حياة المصريين المعاصرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ . ويقول فيه مثلاً : « إن العناصر القبطية غير المادية الأولى ، وخاصة ما يتصل منها بالأجاسيد تتعدى موت الأكراب أو الفرياد ، ويقربها من الموت من لولاء الله أو القديسين وما يتصل منها بتأثير الموت على الأحياء .. لا يرفضها ، كما تحدث فى المجتمع المصرى ، حين يملأوى أو ظل وفيد » (ص ٢٤٠) .

(٣١) أنظر . د . محمد سعيد فرج . الشخصية القومية ، مدعاة للعارف الإسكندرية ، ١٩٨١ .

الذخر الفكري الشعبي المشترك في المهمات أفكاراً ومفاهيم كانت حية في وقت ما ولكنها لم تعد توافق تطورات العصر (من أمثاله الكف عن ممارسة « النوسة » أو الاحتفال بوفاء النيل) .

ثم ، هل ذلك الفكر الموروث الإخواني معلق في الفراغ أم له ارتباطات ووظائف اجتماعية سياسية ؟ سبقت الإشارة إلى قول طارق البشرى إن القضية التاريخية ثلاثة أبعاد : الصراع الوطني ضد الاستعمار ، والصراع الطبقي ضد الاستغلال ، والصراع الثقافي من أجل الهوية الإسلامية . ولكنه — في دفاعه عن الإخوان — يعالج البعد الثالث منفصلاً عن الثاني رغم أن دراسة ١٩٤٥ — ١٩٥٢ تظهر بالضرورة أن العنصر الجديد والفعال الذي ظهر خلالها هو بروز البعد الاجتماعي الطبقي ، لا في النضال الجماهيري عامة فحسب بل في توجهات القيادات اليسارية لهذا النضال . وهو في الحقيقة الأمر الذي أعطى كل تلك الإيجابية والقوة للحركة الوطنية التحررية في ذلك الوقت ولصداها في الفترات التالية . أما الدعوة الإخوانية عموماً — فيما عدا جزئياً تلك الصادرة عن تيار سيد قطب — فلم تكن لتغير المجتمع جذرياً إلى آخر متقدم وعادل ، وإنما كانت في نطاق المجتمع الرأسمالي القائم . والملاحظ أن كل الحديث الذي ظهر حينذاك وبعده عن اشتراكية الإسلام أو الاشتراكية في الإسلام لم يكن من صلب الخطاب الإخواني في مصر ، بل الأغلب أن الجماعة اعتبرت الاشتراكية شيئاً أجنبياً دخيلاً — لفظاً وجوهرًا — على الإسلام ، مثلها مثل الديمقراطية والبرلمانية ... إلخ .

وكذلك مما يلفت النظر أن البشرى يعيد رواج الفكر العلماني الغربي في مصر أواخر القرن الماضي وأوائل القرن ٢٠ إلى أسباب ثقافية بحتة^(٣٢) ، كما يعيد الوطنية القومية المصرية (بدلاً من الوطنية الإسلامية) لثورة ١٩١٩ ولحرب الوفد إلى أسباب ثقافية وسياسية تماماً^(٣٣) ، فلم يلتفت إلى التغير الحاسم الذي طرأ على المجتمع المصري نحو الرأسمالية في ذلك الوقت ، وما اتضح خلاله من هزيمة المجتمع السابق أمام المستعمر وما دل ذلك عليه من ضعف جلدى فيه . ورغم تأكيده ولإرازه أن المفهوم الإخواني — الإيماني^(٣٤) — للإسلام أنه دين ومجتمع ، لم ير طارق البشرى أن تراجع الوطنية الإسلامية يدل على تراجع المجتمع السابق (قبل الرأسمالي) بصورة أساسية ، وأن إحياء الإيمانية من الناحية الثقافية فقط هو محاولة سياسية أرضيتها شديدة الضعف والمخاشاة ، مما يمهّد الطريق في الخط الإخواني بالذات إلى الارتباط بالقوى الرجعية من النواحي الاجتماعية والطبقية والسياسية .

لا يعنى كلامنا هنا أن كل فكر إسلامي إيماني رجعي بالضرورة ، ولا نستبعد بصورة مطلقة احتمال أن توجد وتتطور في مصر تيارات إسلامية إمامية تقدمية واشتراكية ، فبعض التجارب الشيوعية وقعت في الماضي في مصر وفي بلاد أخرى (بعض الحركات الشعبية الخارجية والشعبية والسنية أيضاً) وكذلك في العصر الحديث (إيران ، لبنان) . ولكن أى بوادر لهذا التحول لم تظهر في ملهب جماعة الإخوان المسلمين على العموم ، إذ اعتبرت هذه الجماعة الصراع الطبقي شيئاً ضاراً وفتنة يجب إخمادها بالشلل حماية لوحدة الأمة الإسلامية ، ونظرت إليه على أنه من نواتج المجتمع الغربي عموماً (الرأسمالي أو الاشتراكي على السواء) ، ودعت إلى التعاون والتكافل بين الطبقات على أساس أن العلاقة بينها ليست علاقة استغلال وإنما صلة أخوة بين الأغنياء والفقراء (وتعالج بالصدقة والزكاة^(٣٥)) . وهذا الموقف من الصراع الطبقي الاجتماعي يسرى

(٣٢) طارق البشرى (١٩٨٣) ، ص ٣٥ / ٢٤ من المقدمة .

(٣٣) شرحه ، ص ٣٦ من المقدمة .

(٣٤) إيماني بمعنى عكسي لعلماني أى يعنى عدم فصل الدين عن الدولة . وهو متخذ من الآية « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمي » (٣ / المائدة) .

(٣٥) من أقوال الجماعة « موقف الإسلام من الأغنياء ولصحاب رؤوس الأموال ، ظلي بيتا ويقيم إلا أنه الزكاة » (طارق البشرى ، ١٩٧٢ ، ص ٧٣) . ومن أقوال حسن البنا : « إن كل قتال أن يذكروا دوماً ولهم نحو الله ونحو أنفسهم ونحو صاحب العمل » . وقالت جريدتهم في ٢٠/٤/٤٦ إن الإضراب « أمر حل يربط الإخاء بين المسلمين ، ويظهر للدين بين فروعهم » (ذكرهما رملت السيد : « الإخوان والدين والسياسة » ، الأهلي ، ٨٧/٦/٢٤ ، ص ٦) .

كخيط مستمر في التاريخ السياسى للجماعة حتى الأيام الحالية . بقي الرسالة الأخيرة التى بعثت بها إلى الرئيس حسنى مبارك ، نجد أن النقطة الرئيسية التى تحتل مركز الصدارة في الشؤون الداخلية هي أن الأزمة الحالية « أزمة أخلاق » وأن تطبيق الشريعة هو العلاج ، إذ أن مسألة الاستغلال معروضة على أنها موضوع فساد ورشاوى فقط مع تجاهل العلاقة الطبقة . ورغم ارتفاع الأسعار المائل والتضخم الفظيع ، تستغرق مسألة الأجور سطرين اثنين فقط بالتول ، أن تحقق الدولة لجميع العاملين الكفاية في أجورهم والعدل فيما بينهم (٣٦) .

إن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى طرأت على مصر منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى الآن (نهاية القرن العشرين) تثير قضايا جديدة أمام حركة التحرر المصرى ، وتطلب بالتالى إدراكاً جديداً للتراث ووعياً معاصراً لإزائه بمعنى إخضاعه للنقد « وفرز ما كان مرتبطاً بالظروف الماضية عما يمكن أن يرتبط بالحاضر . وإذا كان التراث ليس إلا شيئاً في الحاضر ، فهو جزء منه ولكنه ليس كل الحاضر . والمطلوب إنتاج معرفة معينة للتراث ، بحيث تستطيع هذه المعرفة أن تعطى الشعب مفاهيم عصرية ذات طبيعة وطنية قومية تساعد على التصدية لرد التحدى (٣٧) .

فبتحول مصر إلى النظام الرأسمالى ، تتمحور القضايا الجديدة المثارة بشأن التنمية والتقدم والعدل حول ما بعد الرأسمالية — حول الاشتراكية — وليس حول ما قبل الرأسمالية ، وهو المجمع الماضى الذى تدعو إليه جماعة الإخوان المسلمين باسم الإسلام . ومن هنا كانت دعوتهم بحفاظة في جوهرها ، ولا يشفع لهم أنها لقيت استجابة شعبية واسعة ، إذ كانت هذه الاستجابة آتية من غموض المفاهيم في الحركة التلقائية .

ونقلنا هذه النقطة الأخيرة إلى مناقشة العلاقة بين الحركة التلقائية وبين قيادتها ، وهي المفترض أن تكون واحة . وسبقت الإشارة إلى أن طارق البشرى قد عرض هذا الموضوع من منظور الاستقلال النسبى للحركة التلقائية عن التنظيمات « الشعبية » ، في حين أن هذه الأخيرة كانت تكتسب صفتها من كونها عكست تلك الحركة .

ويجب الالتفات — من جهة — إلى أن الحركة الجماهيرية التلقائية لا تتضمن فقط عناصر إيجابية من النزعة إلى الوحدة والنضالية والاندفاع والقوة إلخ ، وهي من أسباب انتصاراتها وتأثيرها . وإنما تحوى الحركة التلقائية أيضاً عناصر أخرى ، سلبية ، من التفتت وعدم وضوح الرؤية والتردد و « قصر النفس » وقبول الأمر الواقع إلخ (وهي من أسباب هزائمها) . ذلك أن الثقافة الشعبية مزدوجة المفاهيم ، ففيها نواح من التراث الثورى ضد الطغيان الداخلى والسيطرة الأجنبية ، ومن الجماعية والتسوية ، كما فيها نواح من التوكلية والثقة المفرطة برجال يحملون أفكاراً رجعية ، ومن الفردية والخضوع للأعلى مقاماً (٣٨) . وكل ذلك في رابطة بناقية واحدة . ويشير مثلاً محمد أبو سنة إلى أن المفهوم الأخلاقى لبعض نواحي الفكر الاشتراكى الشعبى يخلط الطبقات العليا ويعكس الفكر الرجعى الإقطاعى (٣٩) .

وإذ يجرى حديثنا عن التلقائية بالارتباط بالتطورات السياسية والإمكانات الثورية ، فمن المفيد أن نذكر أن قائد الثورة البلشفية — لينين — أشار في ١٩٠٢ إلى أن الحركة التلقائية العمالية ذات فكرية برجوازية (٤٠) . وبعده ، أشار المفكر

(٣٦) صحيفة الشعب ، ١٩٨٧/٢/١٧ . والملاحظ أن هذه الرسالة ولقطة برنامجها توسع من مجرد الشعب « الإسلام هو الحل » . ومع ذلك لما زال الكلام للتضليل والتمويه كما كان دائماً .

(٣٧) أحمد صادق سعد . بين التراث الحضارى والتنمية — تجربة لندة ، « المجلة الاجتماعية للقومية » ، ج ٢ ، ع ٣ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٦٩ — ٩٤ .

(٣٨) أحمد صادق سعد . « التنمية والطاقة .. » ، سبق ذكره للصدر .

(٣٩) محمد أبو سنة . فلسفة لغل الغنى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ (للكتبة التلقائية رقم ٢٨١) ، ص ٩١/٩٠ .

(٤٠) V.I. LENIN: What is to be done? Sol. Works II, pp. 61-63. — Cit. by Stefan T. Posony, ed. Lenin Reader, Chicago, Henry Regnery Co, 1966, pp. 14/15.

السياسى الإيطالى الرائد جرامشى إلى أن ما يبدو نشاطاً اجتماعياً أو سياسياً تلقائياً — أى بدون قيادة — متأثر في واقع الأمر بتفوذ مجموع من الأفكار والقادة ، أي أن التلقائية المخالصة أمر غير موجود^(٤١) . ومع ذلك ، فإذا راعينا البعد العضوى بين التنظيمات السياسية الظاهرة وذات الاستمرار النسبى وبين الحركة الجماهيرية هياتها وسكانها ، فيمكن أن نطلق على هذه الأخيرة صفة التلقائية ، وإن كان بشيء من التجاوز . وفي هذه الحالة ، فالحقيقة أن مقولة طارق البشرى عن الاستقلال النسبى للثانية عن الأولى أمر محقق تاريخياً في مصر إلى درجة كبيرة بعد ١٩١٩ ، وبشكل خاص في اليهود الأخيرة^(٤٢) .

والعادة أن آليات المجتمع تسير بحيث يتم الحفاظ على الأمر الواقع ويتحقق رأب الصدع الذى قد تمدهه الحركة التلقائية في النظام ، يتحقق رأب الصدع ليس فقط بوسائل القمع المادية وإنما أيضاً بالاعتقاد على قبول الجماهير للواقع على أنه طبيعى ومنطقي ومشروع ولا دليل له من الناحية العملية . أي بالاعتقاد على تلك الدواخى السلبية في الحركة التلقائية التى سبقت الإشارة إليها ... إلا إذا تدخلت الحركة الواعية التى تمارس عملاً هادفاً على القوى الجماهيرية وتوجهها لتحقيق المتطلبات التاريخية .

وفي تقديرنا أن المنظمين اللتين أسماهما طارق البشرى بالشعبيتين — مصر الفتاة والإخوان المسلمين — لم تقوما وبالتحديد بمهام القيادة الواعية بهذا المعنى . فالحزب الاشتراكي / مصر الفتاة مسئول سياسياً إلى حد ما عن البلبلة الفوضوية التى شاعت في أواخر سنة ١٩٥١ وأوائل ١٩٥٢ حتى حريق القاهرة رغم أن القضاء برأ زعيمه أحمد حسين من المسؤولية الجنائية المباشرة لإشمال الحرائق . ومن يتبع وريثه « حزب العمل الاشتراكي » اليوم يره مستمراً على نفس الدرب السابق . وأما الإخوان ، فعلى الرغم من أن خطابهم كان يعكس بصورة من الصور كراهية الجماهير الشعبية للنظام الرأسمالى القائم ، فإنهم لم يدعوا أبداً إلى الثورة عليه ، بل دعوا إلى تلوينه ببعض الإصلاحات الإسلامية التى لا تغير جوهره ، وكان هذا من أسباب ظهور التنظيمات الإسلامية الجدلرية الناقدة للجماعة الإخوانية بعد ذلك . لقد عمل الإخوان على توجيه شوكة النضال ضد غير المسلمين ، وعلى مساندة القوى الرجعية المعادية للثورة والتحرر ، وبالتالي على زيادة البلبلة والتهيه في صفوف الجماهير .

بين الحركة الجماهيرية التلقائية وتنظيمى الإخوان ومصر الفتاة اختلاف . فمن حيث التكوين الاجتماعى ، فالغالبية الكبرى في الأولى من الكادحين والفتات الشعبية الأدنى ، والعادة أن تشترك فيها أيضاً كتل من المهمشين . أما التنظيمات ، فهو مكونة غالباً من أفراد أعلى مقاماً اجتماعياً . وتغلب على الأولى الأمية التعليمية ، في حين أن الثانية من المثقفين وأشباههم وكذلك ، تكون الأولى غير مهيكلة وإن بدت فيها في لحظات التحرك تشكيلات مضبوطة عابرة تختفى بعد ذلك ، في حين أن الثانية منظمة طبقاً لقواعد صريحة أو ضمنية ، ولها — على الأقل — زعامة ثابتة مطاعة . وأخيراً ، فللحركة التلقائية فكرية مختلطة دون تعبيرات نظرية واضحة وصريحة إلا القليل النادر (وإن كان يمكن استنتاج بعض المبادئ النظرية فم من الممارسات العملية أساساً) ، في حين أن للمنظمات تعبيراً ، جواتب منه على الأقل أقرب إلى التجريد والتتظير . وعليه فهذه المنظمات أوضح وعياً في العادة من الحركة التلقائية (مع الملاحظة هنا أن الوعى الأوضح لا يعنى بالضرورة الوعى الأعلى أو الأصوب) .

(٤١) nne S. SASSOON, ed. *Approaches to Gramsci*, London, Writers and Reader Publ. Coop. Soc. Ltd, 1982, p. 16.

(٤٢) انظر أحمد صادق سعد — « دراسة ثانية لأحداث يناير ١٩٧٧ » ، ورقة غير منشورة ، ١٩٨٥ . وسجل أحمد تلرير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ونوع ٩٢ -حادثه عتف تلقائى في مصر بين ١٩٦٦ و ١٩٧٤ .

وبهذه المعاني يمكن القول إن المنظمات السياسية شكلت قيادة — أو قيادات — للحركة التلقائية . ولكن أي نوع من القيادة كان ذلك الذي مارسه جماعة الإخوان ومصر الفتاة ؟ إنهما اعتمدا على شعور الجماهير بالقهر وبظلم الأوضاع ، وعلى استعدادها للتمرد على هذه الأوضاع في فترات معينة ، لا بأن أوضحتها لها أهدافاً سياسية واجتماعية متقدمة ، بل بتوسيع الفموض والبلبلة في صفوفها . وفي كلمة ، فقد عملتا على تقوية النواحي السلبية في التلقائية ، ومارست قيادة تشدد الجماهير إلى الخلف .

ومن اللافت للنظر أن سياسة الإخوان ومصر الفتاة قادتتهما في لحظات حاسمة بعد ذلك إلى الوقوف في تعارض مباشر مع الحركة الجماهيرية . ويتضح ذلك بشكل صارخ في موقف هذين التيارين من الهبة الشعبية في يناير ١٩٧٧ مثلاً ، حينما قدما التأييد للسادات ودعيا إلى الزهد من قمع الحركة اليسارية باعتبارها مسعولة عن الهبة^(٤٣) .

٥ - خاتمة :

لكتابات طارق البشري — وكذلك لأعمال عدد من « الترائين الجدد » الآخرين مثل عادل حسين وجلال أمين وحسن حنفي — فائدة أكيدة ، وخاصة فيما يتعلق بزواوتين :

الأولى الحرص على الهوية الثقافية كمصدر أساسي للتحرر والتقدم ، وهو عنصر أمهله عادة المنهج الماركسي المصري لكتابة التاريخ بشكل عام ، وإن بدأ بعض التحول في هذا الاتجاه في الفترة الأخيرة^(٤٤) . وهذا رغم أن هذا الموضوع أصبح يجذب الانتباه على النطاق الدولي بشكل متزايد منذ ظهور العالم الثالث ككتلة ذات ثقل في صناعة الأحداث^(٤٥) .

والثانية التنبيه إلى أن ثمة شيئاً هو الحركة التلقائية الجماهيرية ، ذات سمات وصفات تختلف — بدرجات وحسب الظروف — عن تلك الخاصة بالمنظمات .

وبهذا ، فكتابات طارق البشري بالذات تحتوي على نقد صائب للفكر الماركسي المصري التقليدي الذي لا يتساءل عادة حتى عن وجود الجماهير الشعبية ككيان مستقل عنه أو يختلف عن عالم هذا الفكر الماركسي . وفي تقديرنا أن جانباً من العديد من المزام التي لقيتها الحركة الماركسية المصرية — بالرغم من إنجازاتها الهائلة — يرجع إلى هذا القصور .

لقد أثار طارق البشري القضيتين ، وهذا فضل يسجل له . ولكنه في الحقيقة لم يحلها . وذلك لأنه بحث عن مفتاحها في التيار الرجعي للشعبوية الإسلامية المصرية ، في تيار فكري متخلف يعبر عن فئات اجتماعية وسطي معينة ، مختلطة الشخصية ، من فئات الشعب المصري . وهي فئات أثبت التاريخ عجزها الخلقى عن السير في ثبات نحو التقدم من تلقاء ذاتها .

(٤٣) انظر مثلاً للتسمية مجلة الإصصام في فبراير ١٩٧٧ بعنوان « رفضنا الأمة ثورة حمراء فكانت ليلة سوداء » . وكعب أحمد حسين في هذا العدد من الإصصام معلقاً على أحداث يناير بلوله « لقد تمزج الشعب الاشتراكية مرا عبقاً ، فلان فيها الملأب وآلام السنين » .

(٤٤) انظر بشكل خاص بعض أوجه النشاط للجنة البلاط عن الطائفة القومية بالفاخرة ، وبعض الدراسات في سلسلة قضايا فكرية التي يصدرها محمود أمين العالم .

(٤٥) انظر فترات حطرفة من كتاب اليونسكو مشروع خطة عمل للمدى المتوسط (١٩٨٤ - ١٩٨٩) ، باريس ، ١٩٨٣ ، وخاصة ص ٢٦ (بالفرنسية) .

الصراع الفكرى وأثره فى الالتزام والموضوعية فى كتابة التاريخ — دراسة فى بحث الأستاذ أحمد صادق سعد*

طارق البشرى

الحقيقة أنه مع اعتيادى البحث عن نقاط الالتقاء ، ومع هوايتى تصور آراء الآخرين من داخلها ومحاولة تفهم سياقها الذاتى ، لم أستطع أن أمارس هذين الأمرين عند قرأتى للورقة التى قدمها الأستاذ صادق سعد . وذلك فيما يبدو يرجع لأسباب :

أولهما : أن الأدوات التى استخدمها الأستاذ الباحث هى أدخل فى إجراءات الحرب الفكرية منها فى وسائل الحوار . والحرب الفكرية كما عبرت لسيادتكم فى مداخلتى الأولى فى هذه الندوة تقتضى إغلاق الحدود ومنع التعامل ... إلخ .
ثانيهما : أن الأستاذ الباحث استخدم ما تقتضيه هذه الحالة مما أظهر عمله بوصفه ممارسة للعمل السياسى أكثر منها بحثاً علمياً .

بدل أن حدى أمام حضراتكم قد يكون أكثر نفعاً ، إذا استطعت أن أقدم محاولة لدراسة ورقة الأستاذ صادق وتحليلها ، من زاوية إيضاح وسائل « الصراع الفكرى » التى استخدمها سيادته ، ولعل بهذا أكون ساهمت فى أعمال الندوة بتقديم ملاحظات حول حالة مدروسة تتعلق بموضوع « الالتزام والموضوعية » فى كتابة التاريخ . وأنا أهدى هذه الملاحظات إلى روح مالك بن نبي الذى كانت تشغله مسألة « أدوات الصراع الفكرى » وأساليبه .

أولاً : قام الأستاذ الباحث بتعديل الرأى الذى يتقده وهو يتقده ، لم يأخذ القول كما هو ، إنما عدل من هيئته وصورته ، أو أنه زحزحه عن موضعه ليضعه فى مرمى قنائنه الفكرية وليكون فى نقطة التصويب التى تقدر عليها أسلحته وموقفه هو . فهو يقول إن معيارى فى التقويم هو مسألة « الاستقلال الوطنى » وهذا صحيح . ثم يزيد قائلاً « ولكنه يركزها فى الناحية الثقافية والهوية الحضارية المتميزة .. » وهنا جاءت الزحزحة وتعديل وضع الفكرة لتكون فى مرامه ، فأنا لم أركزها هكذا إلى وضعها مع جانبى الاستقلال السياسى والاقتصادى .

ثم هو يزحزح قولى أياً بشأن المشروع الناصرى ، فيذكر أننى أرى « السبب الرئيسى لانتكاس المشروع الناصرى فى أنه كان مقتبساً من .. دعاءات الغربة .. وليس فى عدم إطلاقه الإمكانات الديمقراطية لتعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها » ويشير فى ذلك إلى ما قلته فى صفحة ٤١ من مقدمة كتابى « الحركة السياسية » .

وصفحة ٤١ هذه تقول ما يلى : « كما نلاحظ خطورة الاستبعاد الثقافى فيما شاهدناه من تجارب استقلالنا الأخير فى الخمسينات ، فرغم أنها تجارب بنيت على قاعدة سياسية واقتصادية مستقلة ، إلا أنها آلت بنا إلى نوع من الضياع أمام الهجمة الاستعمارية التى عاودتنا ، وفى ظنى أن سبب هذا الضياع ، يعود فيما يعود ، إلى أن هذه التجربة ، رغم كل حذرنا من الغرب ، أقامت مشروع نهضتها على صورة اقتبست من نماذج مجتمعات الغرب .. » .

وواضح أننى لم أكن أتحدث عن سبب انتكاس المشروع الناصرى فى هذه المقدمة ، ولكننى كنت أتحدث عن سبب ما اعتبرته « ضياعاً » آل إليه أمرنا بعد الهجمة الاستعمارية التى عاودتنا . ثم إن عبارة « يعود فيما يعود » تعنى أن السبب لا يرجع إلى نزعة التغريب وحدها ، وهذه العبارة لا تصنف الأسباب من رئيسى وثانوى ، والفقرات السابقة توضح مساحة القول ، ولم يكن سياق الحديث يتعلق بأسباب انتكاس المشروع الناصرى ، ولكنه يدور حول أهمية الموروث الحضارى فى تأكيد خواص التميز فى الدولة التى تكافح الاستعمار .

* لم تكن هذه الورقة ضمن الأعمال الأصلية للندوة . لكن للشاركون قروا نسخاً لأوراق الندوة .

ومن جهة أخرى فالأستاذ الباحث لا يحرص حديثه في مقدمة كتاب ولكنه يتكلم عن فكر شخص ما ، وهذا المبحوث فكره نشر كتاباً عن الديمقراطية والناصرية في ١٩٧٥ ، وكتاباً آخر عن الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو في يناير ١٩٨٧ ، وبين الشريخ كتابات مقالية وندوات وغيرها ، وكل ذلك لم يكن يدعه يشك في موقفه بالنسبة لجوانب ضعف المشروع الناصري ولأسباب انتكاسه . ولكنه ألغى كل ذلك بعبارة واحدة ذكرت كما تذكر المسلمات في يسر وسهولة خادعة .

وعلى الجملة فما صنعه الباحث أنه حيث كنت أتكلم عن عنصر واحد يتعلق بالجانب العقيدى الحضارى أريد أن أضيفه إلى العنصرين السياسى والاقتصادى ، والواضح من تكرار القول أننى أضيف ، اقتضى وضع « الصراع الفكرى » الذى اتخذه الباحث أن يزحزح ما اعتبره « إضافة » إلى ما رأى أن يصوره استبدالاً ليوحى للقارىء أننى أستعيز عن الجانبين الأولين بالجانب الأخير وحده . أما كونى لم أتكلم في المقدمة عن السببين السياسى والاقتصادى فلأنهما واردان بالكتاب نفسه الذى أعيد نشره .

ولكن الأستاذ الباحث لم يفتأ يكرر قوله إننى فيما كتبت فصلت العنصر العقيدى أو التقاى عن العنصرين السياسى والاقتصادى .. ولا أدرى كيف يمكن أن تعتبر « الإضافة » فصلاً .

ثانياً : الأسلوب الثانى الذى اتبته الباحث هو تحويل الفكرة المجردة إلى فكرة مشخصة ، والفكرة المشخصة تكون أسهل فى الطعن عليها ، ذلك أنه يكفيك بشأن أن تقرنها بمؤسسة من المؤسسات التى قامت عليها فى فترة ما أو شخص ارتبط بها فى وقت معين ، فإذا أنت تؤكد على هذا الاقتران وتفترض ضمناً أو صراحة أنه قران لصيق غير منفك ثم تهمل سهامك على مطالع الكائن المشخص ، وهذا عادة ما يحيل الخصام إلى صيغه بأدوات الصراع الفكرى ، يحاول أن يقولب الفكرة كما لو كان يلم مardاً ويژه فى قمقم ، ثم ينال على القمقم بكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا الكائن المتشخص من أخطاء ونفترات ومشاكل .. إلخ . وهذا يعفك من مناقشة الفكرة والتعرض لما دون ذلك . ويكثر استخدام هذا الأسلوب فى قضايا السياسة عندما تجميع الفروق بين الفكرة السياسية وبين المؤسسة السياسية أو الأنشطة السياسية الملموسة ، وتضرب الأولى بالأخيرة .

وأنا تكلمت عن المسألة التى يناقشها الأستاذ الباحث ، فى مقدمة كتاب الحركة السياسية وفى عدد آخر من الدراسات ، وهو ذات القول إنما يرد أحياناً فى سياق موضوع محدد أو يرد فى سياق آخر ، والمقدمة تجاهه تجرى داخل الكتاب الذى تقدمه ، لا سيما أنها تشتمل على تحفظات على ما ورد بالكتاب بشأن تيار سياسى معين أو جماعة محددة ، ولقد كان حديثى فى المقدمة عاماً . وأصول الحوار أن تنظر لأى فكرة فى منطقتها ، وأن تجردها من سياق نشرها كضرورة لفحص الفكرة فى ذاتها إن كان هذا يهم المتحاور ، ثم يعمل فيها وجوه النقد الملائمة .

ولكن الأستاذ الباحث ، أمسك بفكرة مجردة وشخصها وقال « نقطة الانطلاق عند البشرى هى البحث عن التحرر من السيطرة الاستعمارية الأجنبية ، ويستتبع ذلك بالضرورة لديه التحرر من السيطرة الفكرية الأجنبية (الفكر الوافد) ، وطوق النجاة فى هذا التمسك بالفكرة الأصلية واللصيقة بالخصوصية الوطنية والفكرية التى يجدها فى الإسلام (الفكر الموروث) ، وفى رأيه أن هذا الفكر يمثل فى جماعة الإخوان المسلمين .. » .

هذه العبارة الأخيرة هى ما جرى به التشخيص ، فهو لم يستخلص العموم من الخصوص ليناقشه بحسبانه فكراً سياسياً ، ولكنه يأتى العموم نفسه فيخصه ويعرفه فيما رآه من ظروف ملموسة لحركة سياسية واحدة . هذا الأسلوب نراه مورس ضد الماركسية فى تشخيصها فى التجربة السوفيتية وضد الجامعة الإسلامية بتشخيصها فى الدولة العثمانية وضد الوحدة العربية بتشخيصها فى تجربة ٢٣ يوليو . فعلياً جميعاً أياً كانت مشاربنا الفكرية أن نتحسب لهذا الأسلوب .

والحاصل أن الأستاذ الباحث فور إجراء هذا التشخيص انتقل بسرعة إلى الحديث عما يراه بشأن جماعة الإخوان المسلمين .

والسؤال الذى يمكن أن أثيره طعناً في هذا المنهج ، ما رأيك في تلك الأقوال العامة بصرف النظر عن موضوع الإخوان المسلمين . لقد ذكر أنه لا يستبعد وجود فكر إسلامي يربط الدين والدولة ولن يكون رجعياً ويكون تقامياً ، وذكر ذلك في النهاية إنما يعنى تنبيه إلى وجود فكرة مجردة هنا ، ولكنه لم ينهب أبعد من ذلك في دراسة الفكرة ، وهو ما كان يجب أصلاً أن يفعله .

ثالثاً : ذكر الباحث عن الإخوان حديثاً معاداً منذ الأربعينات يتمثل فيما هاجم به الماركسيون الإخوان ومصر الفتاة من تهم التعصب والوقوف مع الاستعمار والفاشية وأنهم ... وأنهم ... إلخ . وقد لفتت نظرى أول عبارة ساقها في تقويمه السياسى لجماعة الإخوان ، قال « لا نجادل في أن الصيغة التي صاغ بها هذه الجماعة لم تدع صراحة أبداً إلى استمرار السيطرة الاستعمارية على مصر .. » ثم يادر بالتحفظ بأن ثمة أقوالاً عن علاقتهم بالإنجليز . وأنا أترك لحضراتكم تأمل هذا النوع من الكتابة والحكم التاريخي على جماعة ما أياً كانت بهذه العبارة ، وكيف لفت المعاني في الألفاظ .

وعلى العموم ، يعتزنى واقفاً مع الرجعية إلا أن أصدق أن من حارب في فلسطين سنة ١٩٤٨ كان خادماً للاستعمار أو مجروح الوطنية ، وأن من أبدوا هجرة اليهود إلى فلسطين في الأربعينات أو اعتبروا ذلك مسألة ثانوية ، ومن أبدوا إنشاء الدولة اليهودية عاجلاً أو آجلاً ، هم الناهضون ضد الاستعمار . أترك لحضراتكم تقويم هذا المنهج في التقويم ، ولا أقصد إدانة أحد فأنا أبعد ما أكون عن ذلك ولكن التزاماً بالموضوعية التي هي موضوع الندوة .

وبالمعيار ذاته فإنه مطلوب لدى الباحث فيما يبدو أن نعتبر من أراقوا دماهم في كفاح القناة سنة ١٩٥١ مقصرين مغرضين ، وأن من بذلوا الجهد الأقل هم وحدهم المكافحون . ومطلوب أيضاً في إطار موضوعية الأستاذ الباحث أن اعتبر تصفية الملك والسبعدين لتنظيم الإخوان وقتل مرشدهم واعتقالهم وتعذيبهم في السجون ، اعتبر أن هذا « تناقضات ثانوية » كما ذكر في بحثه . مطلوب أبداً لديه إدانة الإخوان لمخاصمة عبد الناصر بعد ظهور سياساته الوطنية وآلا ندين من خاصصوا عبد الناصر ووقفوا ضده فترات طويلة في الخمسينات والستينات من اليسار المصري .

أكرر قولى أنني أبعد ما أكون عن اتهام أحد بشيء ، فنحن نحاول أن نفهم . وأعرض على حضراتكم كيف أعمل الأستاذ الباحث معايير في موضوعه لأنى هنا أبحث بحثه .. وأقدم هنا عينة لموضوعية البحث العلمى التاريخي في ندوة خصصت لهذا الغرض .

رابعاً : ومن أدوات الصراع الفكرى التي اتبعت هنا تشتيت الواقع وبعبارة ، أى الاعتراف بالحقيقة الواقعة مع رفض أنها شيء واحد ومع السعى لتجزئتها . إن هذا الأسلوب اتبعه خصوم النظم الماركسية إذ حولوها إلى ماركسيات عديدة كما تعلمون وبالفوا في خصوصيات كل تجربة وقللوا من أهمية الملاح المتشابهة ، ثم ينكرون بعد ذلك أن ثمة عموميات للنظام الماركسى أو خصائص مشتركة وعامة .

هذا الأسلوب ذاته استخدمه الباحث بالنسبة للإسلام في مصر . فذكر أولاً أن الإسلامية هي الحركة الرئيسية للثورات الفكرى المصرى إلا أنها شديدة التنوع ، ففيها عناصر شيعية فاطمية وخارجية ومهدوية وبها فلسفة يونانية ومؤثرات صوفية هندية وفيها « المزاج » الفارسى والمرتقة الأتراك والممالك المنول والتنظيمات العثمانية وذكر أن الفكر الشعبى متنوع العناصر والمركبات .. من عناصر على هوامش الإسلام وأخرى فرعونية وشيعية فاطمية وخارجية .. إلخ .

هذا التصور للتراث والفكر الشيعي كما يصوره الباحث يماثل التصوير الفسيفسائي الذي صور به كرومر الجماعة السياسية المصرية سنة ١٩٠٨ وأسماءها « جماعة دولية » وذكر أنها تتكون من مسلمين ومسيحيين وأوربيين وآسيويين وإفريقيين وكل ذلك ينهج ذات النهج .

ويتصل بهذا الأسلوب تشتيت الفكرة وبعبثها لضرب أجزائها بعضها ببعض ، ونحن نعلم منهج أن الشيء يحمل نقبضه ، وهو يمكن من تفسير ظواهر هامة ولكن يتحول في أيدي البعض إلى تمويه الظواهر وإخفاء خصائصها وسماتها الأساسية . وحدث ذلك هنا عندما يذكر أن في الموروث وافتدا وفي الوالد مبروئاً ويحدث ذلك لا لتكون معرفتنا أدق ، ولكن لتضارب الخصائص فنبذل الجهد لتضخيم المضمر وتلطيف الظاهر ، حتى يتداخل في رمادية ولا أدوية بديهة .

وكنت أود ألا يغفل الباحث عن منهج آخر وهو قياس الظواهر بخصائصها العامة والوجوه الغالبة لها ، أي بكيفياتها الرئيسية . فثمة كيف أو وصف عام لأية ظاهرة ، وإذا كان الحى ينطوى على عنصر فناء والمكس ، فثمة صفة غالبة يوصف بها الشيء وتتحدد سماته وتضبط حركته في التعامل معه .

ونحن عندما نتكلم عن الموروث إنما نشير إلى جملة العقائد والقيم والمؤسسات وأنماط العيش والسلوك التي انحدرت إلينا من الأجيال التي سبقتنا « قبل أن يجرى الاحتكاك بالغرب في القرنين الماضيين » ، ويقصد بالوفاة ما جاء إلينا من الغرب .. هذه الأمور في هذين القرنين . والتحديد يرد هنا من أننا نتكلم ونشير إلى ظواهر قابلة للضبط والحصر وذلك في صدد مشكلة القدم بين هاتين الظاهرتين في الوضع التاريخي الراهن للمسألة ، أما ما يعد موروثاً وافتداً في عصور تاريخية أخرى فليس هذا موضع مشكلتنا الراهنة . وليس محل الحوار أو محل الصراع الفكري .

سادساً : إن الباحث يربط بين الوطنية القومية المصرية وبين الرأسمالية ، وبين الوطنية الإسلامية وبين ما قبل الرأسمالية ، ومنطقه يصل حقاً إلى ما بعد الرأسمالية والاشتراكية . هذا الربط غير المنفك بين فكرة محددة ونظام سياسى اجتماعى محدد أراه خاطئاً مصطنعاً ومجدياً من حيث قدرته على تفسير الظواهر . وقد تعرضت لهذا في موضع آخر ، كما أن حديثه عن علاقة الملك بالإخوان ومصر الفتاة ناقشته في المقدمة التي تعرض لها ، وهجومه التقليدى على هذين التيارين ناقشته في فصل الحركة الشيوعية من كتاب « المسلمون والأقطاب » . وقد بقيت نقطة أخرى تتعلق بما أشار إليه من حركة الجماهير التلقائية وعن الوعي . لأننا نشاهد في حديث الأستاذ الباحث مشكلاً هاماً . فهو قد ذكر في كتابه « صفحات من اليسار المصرى » أن الحركات الماركسية نشأت في أوساط مثقفة ثقافة غربية وظلت محصورة فيها وفي مراكز صغيرة بين العمال وظلوا يشعرون فعلاً في مصر أن هناك حائلاً ضخماً بينهم وبين الجماهير الشعبية الواسعة من الفقراء والمعلمين في المدينة والريف . إن الحركة الماركسية لم تستوعب تراث الشعب الماضى وأساليبه وأشكال حياته . ويبدو من قراءته الأخيرة أن هذا البصر الفكرى لا يزال يلزمه .

هذا هو وضع هذا الجيل من الحركة التي تؤمن بفكر سياسى يفترض فيها أنها تميل إلى الفقراء والمعلمين دون غيرهم . إن الحقنة هي هذه النجوة الهائلة بين الفرض والواقع وكيف تستطيع أن تستبقى دعوة تمثيل جماعة بينك وبينها كل هذا البعد ، بل هي على الدوام تقف مع من تتصور أنهم ضحك سياسياً . صيغة الرجعيون وشعبيون والتقدميون معزولون . ولكن ينفى ما أثير لدى الباحث تلك المفارقة الهائلة التي نحسها في محه بين أن الوعي في جانب والجماهير (التلقائية) في جانب .

أنا أوضح هذا المأزق لأنه هام للغاية ولأنه يلقى ظلالاً من الشك الكثيف حول مدى إمكان استمرار اقتران مطلب الديمقراطية بما يحثه الباحث « وعياً » سياسياً . إن التفكير النخبوى والتوجه النخبوى لا بد أن يقترب من هذا التيار ، وهو ما لن يحدث إذا لم نحسم قضية التناقض بين الجماهير والوعي .

الناقشة

(١) أ. جمال زهران :

أعتقد أن وجود الأستاذين طه سعد عثمان وعطية الصبري على النصة يعد إضافة حقيقية إلى البحث العلمي وتأكيداً لأن كتابة التاريخ ليست هي دور المؤرخ . فحسب ، بل دور أصحاب الشأن أيضاً . وأتفق مع الأستاذ طه عثمان في دعوته لضرورة إعادة كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية خاصة أنه منذ انتفاضة فبراير ١٩٤٦ . والتي تحالف فيها العمال مع الطلبة وإسهامات الأكاديميين في هذا المجال محدودة .

والسؤال هو أين دور المنظمات العمالية وجماعات الضغط داخلها ؟ وأين وزن النقابات المختلفة في صنع القرار السياسي والاقتصادي وغيره ؟ ومن هم القيادات العمالية الآن وتاريخهم ودورهم في الدفاع عن قضايا العمال أو استمرار الأوضاع القائمة على ما هي عليه ؟ لقد قدم أ. طه عثمان نفسه على أنه من شبرا الخيمة ، ومن المعروف أن شبرا الخيمة منطقة عمالية ذات وزن في الحركة العمالية . ومن هذا المنطلق أدعو أيضاً إلى دراسة هذه المنطقة لأهميتها ودورها في تاريخ الحركة العمالية . وإنني أقوم بمجهود متواضع في هذا المجال بدراسة دور الطبقة العاملة في شبرا الخيمة دراسة مقارنة بين الستينات والسبعينات .

(٢) أ. نبيل عبد الفتاح :

فيما يتعلق بالورقتين المقدمتين من الزميل عطية الصبري والزميل سيد عشموى .. أرى أن ثمة « طابعاً حماسياً » في صياغتهما ، وقد ترك ذلك تأثيره في تقديم دور الحركات العمالية والفلاحية في مصر . وللأسف أن هذا المنهج يسود كتابات كثير من المؤرخين الذين هم جزء من نسج الحركات السياسية في مصر . وفي اعتقادي أن يكون المرء فاعلاً في حركة ورواية عنها شيء ، وأن يكون مؤرخاً لها شيء آخر تماماً . المنهج هنا يكون منهجاً فاعلياً وإن تشر بعض الألفاظ الثائرة في التراث النظري للماركسية .

الخطورة الثانية هي النزعة القياسية في تطبيق القوانين للماركسية في الجدل والتطور الاجتماعي والسياسي وفي التحليل . فالواقع أن أغلب المؤرخين داخل هذا التيار ، وليس كلهم ، فشلوا في تطويع هذا التراث إن لم يكن « تطبيعه » — إذا شئنا استخدام هذا التعبير « سوء السمعة » — مع الواقع الاجتماعي في مصر بكل خصوصياته . وهو الأمر الذي أدى إلى التضخيم أحياناً من دور الحركة الماركسية في بعض الفترات التاريخية بحيث يخرج المرء بانطباع عام وهو أن الحركة الماركسية المصرية هي محور الحياة السياسية المصرية ومظهر حيويتها وفاعليتها في مراحل تطورها كافة . ولاشك في أن التيار الماركسي بكافة فروعه ومنابعه ومنظماته السياسية قد قدم تضحيات لا يستطيع إنكارها إلا جاحد . ولكن في ذات الوقت أن الرؤية لجانحة من الداعل لا تؤدي إلى تمجيد الذات فقط ، ولكنها تحول دون تطوير التيار السياسي الاجتماعي بأبعته الفكرية والتنظيمية . وهو الأمر الذي أرجو أن تتلناه .. ليس فقط بالنسبة للتيار اليساري ، ولكن أيضاً بين مدارس الفكر والعمل السياسي كافة في بلادنا .

وثمة حديث شائع في الكلام عن الحركات الثقافية وعن الحركة الفلاحية والحركة العمالية وكذلك حديث عن الشعب والجماهير . وفي تقديري أن هذا ضرب من التسمية في الكتابة التاريخية . والسؤال هنا .. أي شعب وأي جماهير ؟ .. لسنا أمام كيانات غامضة .. من في الشعب ؟ ومن في الجماهير ؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يضعه المحلل السياسي أو للمؤرخ الاجتماعي .

وفيما يتعلق بما قاله أ. أحمد صادقي سعد . وأعتقد أن الحديث عن الخصوصية أو الذاتية الثقافية قد أصبح موضع اهتمام كبير ليس في بلادنا فقط وإنما في كافة الدوائر الأكاديمية الغربية والعربية في بلادنا ، وفي العالم العربي ، حدثت مجموعة من المراجعات عشية الثورة الإيرانية وارتبطت بها ظاهرة سمها البعض « الترحال الثقافي » من تيار إلى آخر . فراجع « أدونيس » عن كل تراثه وبدأ يتحدث عشية الثورة الإيرانية هو وأنور عبد الملك وآخرين عن الانتقال من المذهب العسكري إلى ولاية « الفقيه » . ثم حدث بعد ذلك أن ظهرت الانتكاسات الخاصة بحقوق الإنسان وانقرض عقد الجبهة الكبيرة التي ساهمت في تحطيم النظام الشاهنشاهي وسيطرة جماعة الآيات على الثورة الإيرانية .

بالطبع ليس لي أن أصدر أحكاماً « قيمة » على الإطلاق . وإنما مسار الأحداث فيما يتعلق بظاهرة الترحال الثقافي يثير في الواقع مسألة « الذبذبة الفكرية » الموجودة في المجتمع المصري . ولكن للأسف أن التيارات الحديثة كافة في بلادنا لا تولي مسألة اللبائية الثقافية أهمية على الإطلاق ، والذين يتحدثون عن التراث لا تعرف عن أى تراث يتحدثون !! فليس المطلوب أن نُحصى الماضي وسلطانه بكل أبعاده لأنه ينطوى على جوانب كثيرة قد اندثرت فعلاً .

إن حقيقة ما يدور اليوم بين مدارس الفكر والعمل السياسى كافة هي في اعتقادى أنه يجرى بين سلفيات تُعاد إنتاجها بين الحين والآخر . وهي سلفيات تعانى من قطعية مزدوجة . فمن ناحية هي قطعية من حيث إنها جزء من التراث السياسى الغربى ولا زالت تعيد إنتاج أفكارها الأولى والتي تم نسخها في بلدان المنشأ . وقطعية أخرى هي الانفصال وعدم أقلمة الأفكار ونظمها وتطبيقها على الواقع الاجتماعى . ناهيك عن أن القوى الحديثة لا تستطيع القول إنها تمثل ثقافة عضوية في المجتمع . أما التيار الاعتراضى السلفى فهو ذاته يُعيد في خطابه إعادة إنتاج نظام الأفكار المغلق في حين أن قواه التى دخلت البرلمان في اللحظة الراهنة لم تستطع أن تقدم لنا برنامجاً « معرفياً » ، وغاية ما قدمته في عطائها البرلماني والسياسى لا يزيد عن أنها تطرح ذات الأفكار الرأسمالية موشاة بأفكار مستقاة من الأصول .

وأخيراً فإننا صنعنا — في النص الإسلامى الحديث — « الغرب » على الموى الخاص بنا ثم نناقشه بناءً على « الصورة » التي صنعناها نحن ولكننا لا نناقش الغرب بنفس المنطق ونفس الحيوية التي كانت أيام عز الإسلام . وهنا مقتل الحركة الإسلامية ومقتل السلفيات الأخرى أيضاً التي تجرى بينها حروب فكرية أقرب إلى حروب طواحين الهواء !

(٣) د . محمود عبد الفضيل :

أعتقد بصدد خصوصية هذه الجلسة أن بين المتحدثين رجالاً عاشوا في أتون واقع الصراع الطبقي في المجتمع وإن كان فيما جاء في الأوراق بعض المغالاة المثالية في بعض القضايا التاريخية . ولكنها مادة حية من التاريخ الحى وليست « معبلة » . وهذا شيء يجب أن نعتز به حتى نخلق الفجوة أو « الخلف » — كما يقول طارق البشري — بين النخبة والجماهير . ومن هذا المنطلق فأنا أثنى على الكتابات التي قُدمت ، وبالذات أعتبر أن ورقة الأخ عطية الصوري ترقى بمعايير علمية كثيرة إلى البحث العلمى الجاد وأعتقد أن ورقة الأخ سعد عثمان هي تلخيص لتجربة جيل كامل من النقبائين .

وأعتقد أن عدداً كبيراً من الكتابات التاريخية للنخبة الملقفة اليسارية حول الطبقة العاملة والفلاحين — وأنا واحد من أصحاب هذه الكتابات — ظلت كتابات فوقية تعمل على الوثائق الداعلية والخارجية لكنها لم تُنص فيما يُسمى بالتاريخ العنى أو المعاش . ونموذج لذلك ما كتب عن إضراب كفر الدوار الشهير ، الذى تم تناوله من وجهة نظر أشبه بوجهة نظر رجال الأعمال ، دراسة لم تركز على آليات الإضراب وكيفية تنفيذه ومن هي قياداته وأسلوب تسلم « الورادى » في التصنيع ودلالة الإضراب تاريخياً .

لقد أطلق « محمد سيد أحمد » مقولة أنه خلال الفترة الناصرية قد تم تأميم الصراع الطبقي . وأنا لأرى ذلك . فالصراع الطبقي خلال الفترة الناصرية لم يؤم وكانت له مظاهره مثل إضراب المدرسين وخلافه . وكانت هناك إضرابات مكتوبة وغير مكتوبة . ولم يدرس أحد هذا التاريخ الحى المُعاش في أكثر من موقع . وهذه أمثلة تبين مدى القصور في معرفتنا .

لماذا ؟ .. لأن المثقفين واليساريين في بلادنا أصابهم آفة شديدة وهي الولع بالمناقشات النظرية التي تحكم إلى النصوص بالدرجة الأولى ولا تحكم إلى الواقع المُعاش . وأنا أشدد على هذه النقطة فالواقع يتغير ومعاملة النصوص تتم بطريقة دينية ، ومن هنا حلت بهم هزائم عملية شديدة رغم الإخلاص والجسارة .

القضية إذن أن تُدرس تضاريس الواقع وآلياته وهذا هو الفرق بين من يبحث في « الرياضيات البحتة » بطريقة النظرية والبرهان — وهذا مطلوب في حد ذاته — ومن يريد أن يغير الواقع ويتشعب فيجب أن يكون أقرب « للمهندس » الذى يمتلك حاسة عملية Sense of Concrete أى يعرف كيفية استخدام المعادلة وأى حدود تنبج لها في إطار « هندسة البناء » .

هذه هي الإشكالية الحقيقية ويجب أن نهم بها لكي نستطيع حل بعض المشكلات . فعلى سبيل المثال عندما نتناول مسألة آليات الانتقال مما يسمى بمراحل ما قبل الرأسمالية إلى ما بعد الرأسمالية ، نجد من يتكلم عن طبقة عاملة خالصة أو طبقة فلاحية خالصة .. وهذا الكلام غير صحيح لأن الواقع العملي يقول غير ذلك .. يقول إن هناك الفلاح — العامل ذو الصفة المركبة ، كذلك سوف نجد ريف — المدينة وهو الذى تتحرك فيه التيارات الإسلامية الآن . فلم يعد هناك ريف وحده أو مدينة وحدها . والفهم الخاطئ ناتج عن بعدنا عن الواقع كما هو موجود ولجئنا إلى الكتب !!

أيضاً حين نتكلم عن أقسام الفلاحين ونقول فلاحين متوسطين أو صغار وما إلى ذلك .. هذا لا يحسم نظرياً بالرجوع إلى كتاب مرجعى في تطور الرأسمالية في روسيا !! لأن أقسام الفلاحين — وأنا أحد الذين درسوا هذا الموضوع بقدر من الإقترب — تختلف من منطقة إلى أخرى . فكثير الشيوخ لأنها تسير وفق نظام مشاركة حل المحصول ومزارعة تختلف فئات الفلاحين فيها ، والفلاحون الحاضرون للتفتيش الملكى مثلاً يختلفون عن فلاحين تابعين « للزب » « والوسيات » .. ولعل الذين اقتربوا من هذه الحقيقة هم الروائيون وليس المؤرخون أو الاقتصاديون .

إن روايات مثل « الوسية » أو « الأرض » أو « أيام الإنسان السبعة » ، قد احترت من الباب الخلفى لهذه الخصوصيات لأنه لا توجد صورة إجمالية للريف المصرى — وأنا أحد الذين يتقنون عمل شخصياً لأنه كان إجمالياً أشد من اللازم — ولا تصلح الصورة الإجمالية لدراسة الريف المصرى .

وهذا يرتبط أيضاً بتحديد وضبط المصطلحات . فما هو الفرق على سبيل المثال بين التمرد والانتفاضة أو الحدث أو الحركة الثورية ؟ في رأى أن مصطلح الحركة الفلاحية تعبير محايد إما لا يحسم شيئاً .. هذا المصطلح هو أكثر المصطلحات عمومية . لأن تفسير الحدث مثلاً يجب أن يتضمن توقيت الهجوم على « الثُجُر » .. متى ؟ وهل كان مجرد حدث أم كان تمرداً ؟ وهل تدخل البوليس أم لا ؟ وبالمناسبة هناك رسالة دكتوراه قدمت منذ عام أو أكثر عن نزاعات الفلاحين ، واعتمدت إلى حد كبير على محاضر النهاية والبوليس .. وظهر أن القضايا لم تكن إجمارات أو ملكيات . ولكن تلك النزاعات كان لها علاقة بخصومية « حقوق الانتفاع » في علاقات الإنتاج في المنطقة العربية عموماً ومصر خصوصاً . هذه أهم من « ملكية الرقبة » . وعلى سبيل المثال « منادى السيارات » الذى يفرض إتاحة له حق انتفاع وليس حق ملكية . وجميع أشكال حقوق الانتفاع وترتيب درجات في تلك الحقوق هي التى جعلت من سوق الأرضى والصراع على الإجمارات مصدراً من مصادر الصراع الطبقي الشديد . أما للملكية التى أعطوها كل تلك القديسة منذ فجر التاريخ مجرد شيء « اسمى » . والرجوع إلى المحاضر في أقسام البوليس وتحقيقات النهاية في نزاعات الفلاحين يُعد مصدراً غنياً للتاريخ الاجتماعى . وهناك حديث دار حول « العصابات » في بحث د . سيد عسماوى . وأود هنا أن أقول إن أحداً من مؤرخينا لم يفعل كما فعل المؤرخ الماركسى البريطانى « إيريك هوبسبوم » الذى تناول ظاهرة العصابات في الصين وله كتاب بعنوان Bandits . وقد أوضح فيه الأشكال الغريبة للصراعات في هذا البلد .

أخيراً أتناول مسألة العمل والعمال .. إن كل الكتابات التى قدمها الاقتصاديون والمؤرخون والاجتماعيون والنقابيون لم تدخل في خصوصيات وآليات سوق العمل . بمعنى أن هناك ثلاث لحظات في سوق العمل :

أولاً : لحظة « التجنيد » recruitment وهى معنية بمصدر الحصول على العامل .. هل يتم عن طريق مقال أو أنفار ؟ أم عن طريق إعلان في الجرائد أو أى وسيلة أخرى ؟ أو باختصار طريقة دخول هذا الإنسان إلى سوق العمل .

ثانياً : طبيعة « عقد العمل » .. هل هو مكتوب أم شفاهى ؟ وحتى الآن لم يدرس أحد أو يحلل هذه العقود .

ثالثاً : ما يسمى في الكتابات الغربية الحديثة « عملية العمل » نفسها "Le bour Process" أو العملية الانتاجية . هل هي عملية نصف إقطاعية أو نصف رأسمالية أو رأسمالية خالصة ؟ وفي هذه العملية يجب أن ندرس على سبيل المثال علاقة الملاحظ بالهندس أو للمهندس بصاحب العمل أو بالعامل ، وعلاقة العامل بمن هو أدنى منه وهكذا . وهذه قضايا معقدة . وإذا كان للدعوة من توصية فأرى أن تكون التوصية بانتقال دراسة التاريخ من البناء العلوى إلى البناء التحدى والغوص في هذه الآليات لعلنا نرى الطريق أكثر إنارة في المستقبل .

(٤) د . زكى البهيرى :

لقد تكلم د . عشاوى عن مسألة الفلاحين ويرى أن أي تغير في مصر بشكل عام لن يتم بمزول عن توجهات الحركة الفلاحية . وأنا أسأله عن مدى استمرارية هذه المقولة في ضوء التغيرات التي حدثت في الريف المصرى ؟ فقد حدثت هجرات كبيرة للفلاحين إلى الدول العربية وكذلك هجرات إلى المدن داخل مصر كما أن الفلاح في القرية قد تحول إلى التجارة أو العمل في بلديات المدن صباحاً والعمل في الحقل في المساء .

فما مدى استمرارية مقولة د . محمد أنيس أنه لا يمكن حدوث تغير أو تطور إلا من خلال الفلاحين ، على الرغم من أن بعض الدلالات التي أكدت ذلك مثل ما حدث في الصين لم تتكرر في أماكن أخرى ؟ الأمر يستلزم إعادة نظر باعتبار أن الحاضر محصلة الماضى وأن الطبقة الفلاحية وشرائعها ومعطياتها المادية في ضوء التغيرات أثارت معاني جديدة ومفهوماً جديداً واغتراباً جديداً للطبقة الفلاحية .

(٥) د . وليم سليمان :

في حقيقة الأمر طارق البشرى يمثل بلدته مؤسسة شخصية للحوار . فقد فكر تفكيراً عميقاً وتأمل بشكل هادئ ويطيء ثم كتب كتابه الشهير « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » وأعقبه بكتاب آخر عن المسلمين والأقباط في إطار الجماعة الوطنية للمصرية .

إلا أنه عاد وغير من مقدمة كتابه عن الحركة السياسية . وأنا أعرف طارق البشرى منذ مدة طويلة ونحن أصدقاء بكل ما تحمل تلك الكلمة من معاني ، وأعرف أن طارق قد كتب هذا الكتاب وهو « متدين » وغير من المقدمة والقاعدة الدينية راسخة بداخله . ولن نبحث هذه المقدمة ما توصل إليه من قبل من نتائج . وأنا أطمح في أن أقوم بدراسة هادئة عن تطور فكر طارق البشرى حيث إننى لا أتصور أن يُجتزأ فكر طارق البشرى في عبارات ثم نناقش هذه العبارات !! وإن كنت أزعم أنه لم يقل بعد كلمته الأخيرة .. وجميعنا لم يقل بعد كلمته النهائية في أي أمر مما بحثه ودرسه ، ونحن جميعاً نبحث عن الحقيقة ، والجميع للمصرى معقد جداً ويحتاج إلى صبر وشجاعة للتوصل إلى حقيقة ما يجري فيه . وما كتبه طارق البشرى عن المسلمين والأقباط شيء عظيم وهو في توجهه الإسلامى الجديد « لا يعدل » . وأنا أزعم ذلك واستطيع أن أؤكد من النتائج الأساسية التي وصل إليها في كتابه عن المسلمين والأقباط .

(٦) أ . هشام عبد الغفار :

أولاً : بالنسبة لمسألة استمرار الثورة بالفلاحين .. هذا شيء طبيعى ومنطقي لأن الفلاحين جزء من المجتمع المصرى ، والجميع يعرفون أن كل الطبقات الاجتماعية التي قامت بثورة ١٩١٩ أصلها من الفلاحين .

ثانياً : بالنسبة للتعميم الذى أطلقه د . سيد عن نمو الوعي الطبقي واستند إلى حادثة يتيمة (الاعتلاء على قصر الباشا) .. فهى حادثة واحدة ولا يمكن أن نبني عليها مقولة نمو الوعي الطبقي ، فالوعي الطبقي لم يكن معروفاً في ذلك الوقت ولم يظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية .. لسبب بسيط جداً وهو أن الأمة كانت مجمعة حول الصراع الوطنى والمطالب السياسية ، وكانت هذه المطالب تحوى جانباً اقتصادياً بالمطالبة برفع العباء عن كاهل الفلاحين الذين عانوا من الظروف القاسية أثناء الحرب العالمية الثانية . .

أما بالنسبة للعمال فهى فئة لم تظهر بوضوح إلا بعد ثورة ١٩٥٢ لأن المصانع لم تنتشر بشكل موسع إلا بعد عام ١٩٥٢ .

(٧) أ . عادل شعبان :

أولاً : ليس صحيحاً ما أشار إليه د . عشاوى حول غياب الدراسات عن الحركة الفلاحية في مصر . فهناك دراسة أجيزت في جامعة « ييلفيلد » في ألمانيا الغربية عن الحركات الفلاحية المصرية في هذا القرن وقد قام بها د . « محمد مجدى حجازى » .

ثانياً : إن نظرة د . عشاوى للحركات الفلاحية نظرة مثالية جداً . لأنه يفترض أن الفلاحين قوة نضالية في المجتمع المصري . بالمعكس إن محور الحركة الاجتماعية في هذا المجتمع هو « الطبقة الوسطى » . وبالتالي ماذا نتوقع في هذا الإطار من الفلاحين ؟ وسؤال للأستاذ طه عثمان ، باعتبارك نقابياً ولك دورك في الحركة العمالية : متى يمكن التأريخ لنشوء طبقة عاملة بمفهوم طبقة عاملة مصرية ؟ وبالنسبة للأستاذ عطية الصويو أسأله : هل أنشأ محمد علي بالفعل طبقة عمالية في مشروعه ؟

(٨) أ . حماد إبراهيم :

المصير للأوساط البحثية في مصر يُلاحظ شيوخ ظاهرة عخطورة ، وهي أن الباحث فيما يقدمه من أبحاث وأوراق يتخذ موقفاً من اثنين . الموقف الأول يقوم على نفى التراث العلمي السابق ، وفي ضوء ذلك يبدأ الباحث من جديد وكأنه يبدأ الخطوة الأولى .

والموقف الثاني يقوم على اتهام الدراسات السابقة بأنها تجاهلت وتناست موضوع البحث ، مثل الحركات الفلاحية في مصر حسبما يتصور د . عشاوى الذي قال إن إسهامات البشرى والنسوق وعبد المعطي ورمضان قد تجاهلت الحركات الفلاحية .. وهنا يُعجل للكاتب أو للباحث أنه فتح فتحاً جديداً في مجاله وينبغي أن نغفر له ساجدين لجرد أنه يبدأ من جديد ! إن الباحث يرتكب عخطاً منهجياً بذلك يقوم على تجاهل أهداف البحوث السابقة والإطار الزماني والمكاني لها . وليس من حقه أن يفعل ذلك لأنه من الواجب أن يُراعى قاعدة منهجية أصيلة تقول إنه ليس من حق أي إنسان كان أن يحاكم الآخرين إلا في إطار الحدود التي التزموا بها وحدودها لأنفسهم منذ البداية .

(٩) أ . أحمد كامل :

يقول أ . أحمد صادق « ماذا يقصد طارق البشرى بمسألة التنظيمات الشعبية ؟ هل يقصد تنظيمات سياسية ؟ هل يقصد الجماهير ؟ أو الحركة الثقلانية ؟ إلى آخره .. » . وقد اقتطع نصاً يدل على هذا الخلط . بينما نجد في الفصل الأخير من كتاب أ . طارق البشرى ص ٥٤٢ عبارة يستهل بها هذا الفصل ويقول فيها : « وقد سبقنا الإشارة إلى أنه في فبراير ١٩٤٦ تمكنت اللجنة (لجنة العمال والطلبة) ، وهي لجنة حديثة النشأة من عناصر سياسية جديدة ، تمكنت برغم الحداثة وضعف الروابط التنظيمية من أن تسيطر على الأحداث وتوجيه الجماهير في تحرك واحد ، ويمكن أن نتصور ماذا كان يمكن أن يحدث يوم الحريق لو بادرت التنظيمات الشعبية بعمل مشترك تمسك به زمام السلطة .. » . وفي السطر التالي مباشرة يذكر كلمة « التنظيمات الشعبية » . فلماذا يفهم القاريء من ذلك ؟

أنا أتصور أن أ . طارق يقصد التنظيمات غير النخبوية لأنه أشار إلى لجنة ١٩٤٦ .. وأنا أقول أن هناك قصداً ما في الدراسة المقدمة من الأستاذ أحمد صادق سعد ، وهو بالطبع أستاذ جليل ومن مدرسة ماركسية تطرح تياراً نقدياً منفتحاً ، ومن هؤلاء الأستاذ سعد زهران وهو مناضل عظيم .. لكن عندما ذكرت المثال السابق من الاقتطاع كنت أنه لحظورة ذلك ولا أقصد استقامة أو عدم استقامة .

فالمسألة هي عدم فهم المنطق الداخلي لطارق البشرى وتناوله لثلاثية التحرر القومي ، والهوية الحضارية ، والإخوان المسلمين . لكن إذا نظرت للمنطق الداخلي للأستاذ أحمد صادق سعد وحاولت تفكيكه قدر الإمكان لفهم المساجلة المطروحة الآن ، فسوف أجد أن هناك مستويين :

الأول : يمكن أن نسميه بالانحياز السياسي فعلاً . وهو المستوى المتعلق بمناقشة قصة السلفية — الإخوان المسلمون والظاهرة الإسلامية الراهنة — وما إذا كان الأستاذ أحمد صادق سعد قد وجد في الأستاذ طارق البشرى ضالته أو لم يجد .

الثاني : وهو المستوى الذي أرجو أن ينتبه له أ . طارق وكذلك السادة المتناظرون .. أن دراسة الأستاذ صادق سعد لم تتناول فقط الإخوان المسلمين والأستاذ طارق البشرى وإنما تناولت موضوعين .. أولاً : ما أمناه « بالثقلانية » . وفي الحقيقة هو « بمنح » الأستاذ طارق في هذا ، فيضع كل المدارس في كفة والأستاذ طارق في كفة أخرى ويرى أن الأستاذ طارق البشرى هو الذي استرعى

انتباهه وحقق في كتابه كشفاً عن التلقائية . وهو في ذلك يعارض بالأستاذ البشرى الدكتور رفعت السعيد ، ورفعت السعيد من المدرسة الماركسية التي تعانى من التبسيط في فهم التاريخ ويغيب عنها علم نفس اجتماعي لفهم الظواهر التاريخية . قالها : مأسماه « بالشعبوية » وهو الطرح الذى يحمل ملامح الانفتاح النقدي والذي قدمه الأستاذ أحمد صادق سعد في مقال في مجلة « قضايا فكرية » . حيث تحدث عن القطاع المروحي الواسع بين قطبي العمل — رأس المال في بلدان مشوهة التطور . وارتأى أن يكون هناك امتداد لفكرة تحالف العمال والفلاحين . لذا لا أستطيع أن أحصر الحقيقة في هذه الدراسة العظيمة للأستاذ أحمد صادق سعد في حدود موضوع الإخوان المسلمين وطارق البشرى . فالأمر في النهاية معقد للغاية .

(١٠) أ . سعد زهران :

مشكلة الندوة هي مشكلة المنهج وأنا أتوقع أن تكون نتائج هذه الندوة سبباً في تعقيد المشكلة . لأن الأصل في الموضوع هو التشتت !! في هذه القاعة يمثلون لفرق مشتتة إجتماعياً وأيديولوجياً للطبقة المتوسطة المصرية . وهي غير ممثلة تمثيلاً عادلاً (الأستاذ طارق البشرى يمثل لاتقناع إسلامي له قاعدة عريضة وأعرض من غيرها أيديولوجياً في المجمع المصري منذ عام ١٩٣٧) . وطبعاً هذا التشتت ناتج من ظروف اجتماعية واقتصادية وعلمية عديدة .

وأخشى مما سمعته اليوم في هذه الجلسة أنها قد أعدت طابعاً سياسياً — وهذا طبيعي في الظروف التي نمر بها الآن — عبارة عن مناقشات وتفصيلات نظرية أو شبه نظرية للمواقف ، وإن كانت مشكلة المنهج في كتابة التاريخ من الحسنات التي تحسب للندوة لأنها فتحت الباب للنقاش فيها .

ولكن للأسف عندما نظرت إلى جدول أعمال الندوة لم أقتنع به في مجال إدارة حوار حول المنهج . لأن المنهج نابع من حقيقة أقوى منا جميعاً .. فقد دخلنا منذ قرنين تقريباً فيما يسمى بالعصر الحديث وكل الإنجازات في هذا العصر من صنع الحضارة الغربية التي نسميها نحن النظام العالمي .

والنظام العالمي للأسف يذكر على أنه النظام الاقتصادي العالمي أو أحياناً النظام الإعلامي العالمي .. إلى آخره . ولكنه لا يصبح نظاماً حضارياً عالمياً ! صحيح أن الجميع يعيش في ظل حضارة أخذت طابع العالمية .. فالإنسان منا يرتدى الآن البذلة الغربية ويركب السيارة الغربية ويعيش بطريقة استهلاك للطاقة عالمية أيضاً .. ولكن هناك الخصوصية المحلية ، وجزء منها نابع من تكوينات اقتصادية — اجتماعية مهيمنة من الرأسمالية الصناعية الحديثة وأساليب إنتاج مابقة على الرأسمالية وأيضاً من تركيبة حضارية مستمدة من الإيكولوجي أو من البيئة الطبيعية ومن التراث الذي دهمته الحضارة الصناعية بيجروتها وبسرعة إيقاعها الطاغية .

ونحن « غلابة » .. ونحاول التلصص من هذه المأساة ..

هناك تراجعها في الموضوع . ومن هنا الطابع التهجيني والفشل الذي أصاب جميع من يسعون لتحقيق النموذج الكامل المصفى .. بالطبع أنا ماركسي قديم ، ولكن لا أستطيع أن أزعم هذا الآن . وربما كان عكس صدق الماركسي الأكثر ماركسية من غيره هو نفس المحك بالنسبة للإسلامي الذي يكون كذلك كلما كان أكثر أصولية ! وبعد ذلك خرج كل هذا إلى طريق مسدود أو بتعبير أدق طرق مسدودة . ومن منا غلبة الاتجاهات للمنهجية المهجنة والتي سادت في ثورة ١٩١٩ وسادت في جيل المؤرخين الذي أعقب الثورة .

هل كان أحد يتصور ندوة مثل ذلك ومساجلات من هذا النوع ما بين شفيق غربال ومحمد رفعت ، ومحمد هاشم وأحمد أمين ، ومحمد حسين هيكل وطه حسين ؟ الإجابة بالطبع لا .. لأن هؤلاء كانوا متربعين على عرش الفكر والجامعة ولم تكن بينهم هذه الحدة وهذا المأزق الذي نمر به نحن الآن .. لأننا طبقة متوسطة أكثر منهم . ورغم أنهم لم يبدلوا حياتهم « باشاوت » و « باكوت » لكنهم ماتوا وهم يحملون هذه الألقاب وقد صاروا من الأعيان وعبروا عن ثورة ١٩١٩ ، عن سعد باشا ومحمد محمود باشا بغض النظر عن الخلافات !

ملاحظتي الأولى تتعلق بمحاضرة الدكتور سيد عثماوى وخاصة في تعرضه لتحديد مفهوم الفلاحين والفرق بين الفلاحين ، والعمال الزراعيين . ففي تصوري أنه ليس من الممكن معرفة مفهوم الفلاحين بدون الأخذ في الاعتبار أن المجتمع الريفي كان في تحول مستمر . ولذلك لا يمكن أن نعرف الفلاحين والعمال الزراعيين بصفة ثابتة استاتيكية . فأن نعرف الفلاح بجمار بسيط مثل ملكية مصلحة معينة مثلاً ، والعامل الزراعي بأنه هو الذى يعمل في خدمة الغير .. لا يمكن هذا لأن المجتمع الريفي كان في حالة تحول دائم ومستمر وهناك علاقات وثيقة بين العمال والملاك الصغار .

ثانياً ، ماذا يقصد د . سيد بهارة « نماذج حركات فلاحية » ؟

ثالثاً ، في عرض الأستاذ أحمد صادق سعد هناك حديث عن الجماهير والحركات الطبقية .. وقد لفت أن الجماهير تعنى مجموعات من الناس لا تنتمى لتعطيمات سياسية ، والحركات الطبقية هي الحركات التي تتم دون قيادة هذه المنظمات لها .. ولكن لابد من تعميق هذا التحليل وتحديد المصطلحين السابقين بشكل أكثر دقة .

(١٢) د . سليمان نسيم :

إذا اخترنا موضوع « الوحدة الوطنية » كتطبيق سوف نجد أن « الصراع الطبقي » ظهر في الحركة الطبقية للجماهير . وعلى سبيل المثال اختار سعد زغلول وزيرين قبطيين .. ومع أن الأقباط والمسلمين قد تعرضوا لخصائص الإنجليز معاً إلا أن الطبقة الحاكمة راجعت سعد في مسألة تمثيل وزيرين قبطيين وظلّت منه الاكتفاء بوزير واحد !

وفي محاضر لجنة الدستور جاء أحد الأقباط الذين ينتمون لطبقة معينة وطلب تخصيص عدد من المقاعد للأقباط في البرلمان ، وإذا بالبرقيات تنهال من الأقباط والفضة لهذا المطلب وطالبته أن يسرى القانون على جميع المواطنين ولا يُمَرَق على أساس دينية المواطن . وعندما ذهب « عدل يكن » لبطريرك الكنيسة القبطية وطلب منه تأييداً لأنه ذاهب لمفاوضة الإنجليز فكان رد البطريرك أنه قد أعطى تفويضاً لسعد زغلول بذلك وإذا أراد عدل يكن توكيلاً فعليه أن يأق بتوكيل سعد ليعيد البابا منحه له .

كذلك في محاولة اغتيال يوسف وهبه باشا عام ١٩١١ أصبر هرمان يوسف سعد على تولي هذه المهمة نهاية عن زملائه وقال في ذلك أنه يتطوع حتى لا يقول البعض أن المحاولة تمت على يد مسلم بسبب الطائفية . وقد فتحت الكنيسة القبطية في شارع « كلوت بك » أبرابها للحركة الوطنية وضمت لواء كثرات من رافعات الحركة النسائية مثل هدى شعراوي وسيزا نيروى . وما أود أن أقوله .. إننا بصدد الالتزام واللوضوعة في كتابة تاريخ مصر المعاصر .. فكيف نستطيع أن نزرع فكرة الوحدة الوطنية في أولادنا منذ الصغر لكي نعلمهم عن التنصب ؟

رد أ . طه سعد عثمان على التسليبات :

هذه الجلسة وقلة عدد الحاضرين فيها زادا من القناعي بأن « الصلوة » ليست مدركة لقضية الطبقة العاملة ولا لقضية تأريخ حركة الطبقة العاملة رغم دور هذه الطبقة في صنع الحياة .

أنشأ أولاً مع الأستاذ جمال زهران في أهمية كتابة تاريخ منطقة شبرا الخيمة . وأيضاً لابد من كتابة تاريخ عمال الحلة وكفر الدوار والإسكندرية ، وكذلك الحوامدية التي شهدت حركة عمالية قوية مرتبطة بالفلاحين في كفاحهم مع التراجع بين العامل والفلاح والفلاح — العامل .

بالنسبة للسؤال عن القيادات العمالية الآن .. أقول إن الحركة العمالية بعد عام ١٩٢٤ عُسِكرت تماماً ولم يبق غير أفراد قليل من رموز الحركة القديمة . أما للزؤسسات العمالية والنقابات فقد تحولت إلى مصالح حكومية !

بالنسبة لنقد الدكتور عبد الفضيل للكتابات التي تمت عن الحركات العمالية أنا معه في ذلك ، ولكن أستثنى دراسة في شكل مقالات كتبها « مصطفى كامل منيب » ، وقد سافر مصطفى كامل إلى المحلة وعاش فيها وكتب وصفا لأحوال العمال في هذه المدينة بدءاً من وقت خروجهم من المنزل ومروراً بتفاصيل الحياة داخل المصنع وخارجه ، وكذلك وصفا دقيقاً لأسباب الاضرابات والاحتصامات العمالية .

ولذلك كان رأيي أن مذكرات المعاصرين هي التي تعطي الصورة الحقيقية لما حدث .. ولكن الجميع يفضلون على ما يبدو تلك الكتابات الفوقية !!

هناك حديث عن مذكرات العمال .. محمود العسكري كتب مائة واثنى عشرة حلقة في جريدة العمال ، و« محمد يوسف المدرك » كتب عديداً من الحلقات من مذكراته في مجلة الثقافة العمالية .. ومن يريد الحقيقة فسوف يجدها ، ومن يستسهل فأنصح به ألا يدخل مجال التأريخ للحركة العمالية .

هناك تصويب لما قال الأستاذ هشام عبد الغفار .. فقد قال إن الطبقة العاملة لم تظهر في مصر إلا بعد عام ١٩٥٢ . والحقيقة أن أفضل فترات الكفاح للطبقة العاملة كان قبل عام ١٩٥٢ . فقد كان هناك طبقة عاملة ومصانع ، وأرجو أن ترجع إلى الإحصاءات — حتى الصغيرة منها — وستجد أن الطبقة العاملة كانت موجودة وهي موجودة الآن — رغم إعتراي بأن القيادات العمالية لا تعبر عنها — وستكون موجودة ومستقوم بدورها بالنسبة للكفاح الوطني والدفاع عن كل فئات الشعب الكادحة .

رد أ . عطية الميرى على التعليقات :

الطبقة العاملة المصرية في الحقيقة لها تميزان .. تجربة الفعل الإضرابي ، وتجربة حرب المحاكم . قوانين التوفيق والتحكيم عندما صدرت قالت إنه في مرحلة التوفيق يمكن للعمال أن يترافقوا عن أنفسهم ، فكان العامل يستعين بزميل آمر للدفاع عن مصالحه أمام باشوات المحامين في مصر . وكانوا يكسبون تلك القضايا أو كثيراً منها رغم بساطتهم ومحدودية معارفهم العامة والقانونية . ولذلك أنا أقول إن المعرفة حين تأتي من المكابدة تكون أرسخ من المعرفة التي تأتي من المشاهدة .

والزميل الذي سأل عن دور النقابات أقول له إنه كان هناك في عام ١٩٥٠ حوالي ٣٥٠ لجنة قاعدية وحوالي خمسة اتحادات . وقد شاركوا في الكفاح المسلح ضد الإنجليز .. ودخلوا الحرم الرأسمالي عندما طالبوا بالتأمين ولجأوا إلى القضاء المصري مطالبين بوضع شركات كبرى تحت الحراسة القضائية .. ولم يكونوا جميعهم ماركسيين . الآن النقابات صارت جسداً مترهلاً مثل الدولة العثمانية .. هناك ٢٠٥٥ لجنة نقابية وحوالي ٢٥٠٠ جمعية تعاونية وأكثر من عشر جرائد وجامعة عمالية وأكثر من عشرة معاهد عمالية .. والذي يحكم كل ذلك للمركزية دون الديمقراطية وحوالي ٨٠ نقابياً أتباع للسلطة في القاهرة وحدها .. ولا يوجد عمل نقابي خارج القاهرة .

بالنسبة للزميل الذي قال أن الأوراق شابهة الحماس والرؤية الجماعية .. الحقيقة أن العمال قد دخلوا عن غيرهم ولا ننسى « عزيز مبره » و« عبد الحميد عبد الحق » وكثيرين من الوطنيين المخلصين ، حتى « علي ماهر باشا » تكن له احتراماً شديداً لأنه وقف وطلب لجنة للدمتور بمراعاة حقوق العمال . أما « عبد العزيز فهمي باشا » وهو أصلاً من أبناء الفقراء فقد عارض هذا !!

أما عن محمد علي والطبقة العاملة .. فأنا أعتقد جازماً أن نشوء الطبقة العاملة بدأ على يد محمد علي ويمكن التأكد من ذلك من مطالعة سجلات العمال وكشف أجورهم في تلك المصانع التي أنشأها الولي .. وقد كانت مصانع محمد علي في علاقات العمل أكثر تقدماً من مثيلاتها في إنجلترا في ذلك الوقت .

رد د . سيد عثمان على التعليقات :

الورقة المقدمة عبارة عن طرح وجهة نظر محددة وتدعو إلى الاهتمام بدراسة الحركات القلاحية . فهي ليست دراسة عن الحركات القلاحية ولكن هي دعوة — وأعرف أن هذه الدعوة قد سمعها شيء من المثالية — نعت أساساً من أدراكي أهمية هذه الحركات ،

هنا الإدراك الذي جعل د . محمد أنيس يكتب عن دور الفلاحين المصريين في ثورة ١٩١٩ . ومهما تكن هناك دراسات مثل التي يحدث عنها الزميل في ألمانيا الغربية .. هل اطلاع عليها أحد من الباحثين أو القراء المصريين ؟ أعتقد أن هذا لم يحدث وهناك دراسات لم تُشر ، فما قيمتها إذن ؟ .. أعتقد أن هناك ندرة في دراسة الحركات الفلاحية على أساس المنهج العلمي . ومازلنا نخدم حتى الآن على مقولة ماركسية دوجالية ترى أن الفلاحين هم مركز لمحافظة على التقاليد القديمة وبالتالي لا يمكن أن يصبحوا أداة من أدوات التغيير . وهناك مقولة أخرى لفرانز فانون وقد طبقها على المستعمرات وبصفة خاصة في الجزائر حيث اعتبر أن الفلاحين هم القوى الثورية الوحيدة .. ورغم ذلك أنا لا أثبت أيًا من المقولتين ، وكل ما أطلب به هو الاهتمام بتلك الحركات ووضعها في موضعها الصحيح .

رد أ . أحمد صادق سعد على التعليقات :

أنا أشعر بالأسف للطريقة التي فهمت بها ورعيت وخاصة ما قال به الأستاذ البشري في ذلك . لقد كان موضوعي الأساسي هو « الحركات الطائفية » ، وهناك نقاط لم أذكرها في العرض الشفاهي الذي تعلمت به مثل الحديث عن المدرسة الليبرالية في رؤيتها للحركات الطائفية . ولقد ركزت على طارق البشري لأنه الوحيد الذي أثار هذه القضية أو تحدث فيها بشكل واضح . وحاولت أن أضج هذه القضية التي أثارها في إطار فكره كما أفهمه حتى آخر مقالة قرأتها له .. يحتمل أن يكون هناك جملة أو أكثر قليلاً قد نقصتها الدقة . وأنا لست طارق البشري لكي ألخص فكره كما يريد هو .. ولكن ألخص فكره كما أفهمه أنا . ولدي محور للموضوع وهو عنوان الورقة . ومن الطبيعي أن أجسم فكره حول الإخوان المسلمين لأن الحركة الماركسية تجنبها بنفسه في كتاباته التالية . الحقيقية أنني لن أدخل في النقاط الفرعية التي أثارها الأستاذ طارق فحن مختلفان منذ البداية .. هل كان لابد أن أثنى إجلالاً وأقول إن كل ما قاله صحيح ؟ بالطبع لا . ولقد أعطيته حقه تماماً في النقطة التي درستها .

هناك نقطة ثانية .. أثار الأستاذ يوهان مسألة ضرورة تعريف ما هي « الجماهير » وما هي « الطائفية » .. وهذا شيء جدير بالمناقشة بالفعل ولم أجد ضرورة لإثارتها في الورقة لأنها مسألة معقدة .

الملاحظة الأخيرة ، وهي التي أثارها د . سليمان نسيم .. علاقة الحركة الجماهيرية بالوحدة الوطنية .. هذا موضوع هام جداً ومازال مشتملاً خصوصاً مع صعود الحركات الطائفية .. وبؤسفي أن أقول إن الفتنة الطائفية الآن أخذت أبعاداً جماهيرية في بعض المناطق .. وعلاج هذا لم يعد ممكناً بطريقة ثورة ١٩١٩ بأن يلتقي القسيس مع الشيخ في الجامع أو في الكنيسة لتهدئة الحواضر . لأن هناك تطورا ، وأعتقد أن جزءاً كبيراً من الجماهير التي شاركت في الحركات الطائفية في حقيقة الأمر لم تكن تقصد الحركة الطائفية رغم أن حركتها أخذت هذا الشكل ، وإنما كانت في الحقيقة تعبر عن السخط على أوضاع طبقية موجودة . وبالتالي علاج هذه الأزمة يجب أن يتم من خلال معالجة الأزمة الطبقية ، وهذا موضوع يطول حديثه .

تاسماً

كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية

أ) الصورة العامة :

(١) د . يونان لبيب رزق :

« بين الموضوعية والتحيز في كتابة تاريخ الأحزاب السياسية في مصر »

(٢) جودرون كرامر :

(مجلة المنار) التاريخ والشرعية

استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة

(٣) المناقشة .

« بين الموضوعية والتحيز في كتابة تاريخ الأحزاب السياسية في مصر »

دكتور يونان لبيب رزق

استخدام التاريخ في السياسة أمر تعرفه الجماعات السياسية في دول العالم الثالث بشكل أكبر كثيراً مما تعرفه الجماعات السياسية في دول العالم المتقدم ، أو على وجه التحديد في الدول ذات التاريخ البرلماني القديم ، وذات الأنظمة الحزبية العتيقة .

أهم أسباب ذلك — في رأينا — أنه في الدول المتقدمة ، بكل ما مرت به من تطورات اقتصادية واجتماعية ، أصبحت القضية بالأساس قضية « برامج » تطرح الرؤى التي تحقق مصالح طبقات أو فئات اجتماعية معينة ، ويصل الحزب إلى السلطة بقدر توفيقه إلى وضع مثل هذه « البرامج » ، ويقيم فيها بقدر نجاحه في تنفيذها .

وفي مثل هذه الأحوال يكون دور الشخصية الحزبية محدوداً ، مثل هذه الشخصية لا ترتدى ثوب البطولة ، أو تقوم « بالنور الأبوي » كما هو الحال بالنسبة لأغلب الشخصيات الحزبية في دول العالم الثالث ، كما أن استخدام « تاريخ الحزب » في الصراعات السياسية يكاد يكون متعدياً ، فلا قيمة لمثل هذا التاريخ مع برامج ضعيفة ، أو مع عجز عن تنفيذ برامج تتم وصول الحزب إلى السلطة من خلالها .

يختلف الأمر بالنسبة لما اصطلاح على تسميته بنول العالم الثالث الذي خرج من رحم المستعمرات الأوروبية ، والذي لم يقع منه تحت نير الاستعمار المباشر فقد تأثر بالحركة الإمبريالية التي عرفها العالم لنحو قرن من الزمان امتد من سبعينات القرن الماضي وحتى ستينات القرن الحالي .

وتتعدد أسباب الاختلاف فيما يمكن رصد على النحو التالي :

١ — إن النظام الحزبي في دول العالم الثالث قد ظهر من خلال الحركة الوطنية المعادية للاستعمار ، بكل ما صاحب هذه المعركة من صناعة الأبعاد للحزب سواء بثورة وطنية ، أو بألوان من الاضطهاد تقع على زعمائه مما يصنع في نهاية الأمر (تاريخياً) يعتز به المواطنون ، بعد وصول الحركة الوطنية إلى غايتها ، ويكون هذا (التاريخ) في العادة بمثابة الرصيد الذي يحرص الحزب الذي قاد الحركة الوطنية على استخدامه .

٢ — بالمقابل يلاحظ أنه بعد انتهاء مرحلة التاريخ التي استولت خلالها الأحزاب التي قادت الحركات الوطنية في دول العالم الثالث على السلطة ، وذلك نتيجة للانقلابات العسكرية التي عرفتها أغلب دول هذا العالم ، جاءت مرحلة جديدة كان حكامها في الغالب معادين لزعامات أحزاب الحركة الوطنية بحكم أنهم قد انقلبوا بالأساس على حكمهم ، ويتحول التاريخ في هذه الظروف من مجرد رصيد تستخدمه قيادات الأحزاب التي تزعمت الحركات الوطنية إلى ميدان للقتال بين الحكام الجدد والزعماء القدامى ، إذ يستخدم هؤلاء الحكام في العادة كل ما هو متاح من مادة تاريخية ، بل ومن مؤرخين موالين ، للانتفاص من دور الحزب الذي تمت إزاحته عن السلطة ، والبحث عن كل المثالب التي أصابت الحركة الوطنية خلال قيادته لها .

٣ — إن أغلب دول العالم الثالث لم تعبر بعد « مرحلة الأبوية » في السياسة ، فأغلب شعوب هذا العالم تقبل « بالحكام الأب » ، كما تقبل بدرجة أكبر فكرة « الزعيم الأب » .

وهذه المرحلة في جانب من جوانبها قد أدت إلى صناعة الزعماء « الخالدين » كما أسماهم البعض والزعماء « المقدسين » كما أسماهم البعض الآخر . ولا شك في أن الأحزاب التي أسسها هؤلاء الزعماء أو قادوها خلال فترة الكفاح الوطني كانت حريصة غاية الحرص على استتار هذه القداسة ، بل والترويج لها ، وبم هذا الاستتار في العادة من خلال مزيد من « الدراسات التاريخية » التي تؤكد على الدور الذي قام به مثل هؤلاء الزعماء .

٤ — إن شعوب العالم الثالث لا تقبل بسهولة حرب اليراع التي تعرفها دول العالم الغربى ، سواء بسبب عدم تبلور المصالح الطبقية إلى حد يسمح بذلك ، أو بسبب أن الأمية التي تشيع بين هذه الشعوب تؤدي إلى صعوبة « التجريد » الذى يظهر في مجموعة المبادئ التي تتضمنها البرامج وإلى القبول « بالتجسيد » سواء اتصل هذا التجسيد بشخصيات « الزعماء » ، أو « بالتاريخ » ، ومن هنا يلعب هذا الأخير دوره السياسى .

مع صعوبة « التعميم » في التاريخ ، بل مع خطئه في بعض الأحيان ، فإنه يمكن القول إن أسباب اختلاف التاريخ الحزبى في دول العالم الثالث عنها في الغرب تكاد تنطبق بدرجة أو بأخرى على الغالبية العظمى من تلك الدول ، ومنها مصر طبعاً .

ومع ذلك للتاريخ الحزبى في مصر خصوصيته التي أثرت بدرجة أو بأخرى على من تناولوا هذا التاريخ بالكتابة مما يستوجب رصد هذه « الخصوصية » بكل معطياتها على مؤرخى الحركة الوطنية بشكل عام ومؤرخى الحياة الحزبية بشكل محدد .

أول قسمة من قسّمات هذه الخصوصية أن مصر قد مرت بثلاث تجارب حزبية متمايزة ، أولها : التجربة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، أو بوجه أدق إعلان الحماية البريطانية عليها عام ١٩١٤ ، ويلاحظ على هذه التجربة أنها قد انصرفت تماماً إلى معالجة قضية الاحتلال البريطانى للبلاد ، ومن ثم فقد كانت أحزاب تلك الفترة هي « أحزاب قضية وطنية بالأساس » لم تمارس السلطة بأى شكل من الأشكال سواء كانت هذه السلطة بالدخول للمجالس النيابية التي ظهرت خلال تلك الحقبة (شورى القوانين — الجمعية العمومية — الجمعية التشريعية) ، أو السلطة التنفيذية ممثلة في المناصب الوزارية أو النظارية بمسميات العصر .

ومن هنا جاءت حركة وبرايم تلك الأحزاب لتحديد مواقفها من الوجود الاحتلالى ، بالعلاء المباشر مثل الحزب الوطنى ، أو بالصيغة التوفيقية مثل حزب الأمة . وتبعاً لهذا الموقف صدرت الأحكام التاريخية على أحزاب تلك المرحلة .

(التجربة الثانية) وهي التي امتدت بين الثورتين ، ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، وهي تعد بذلك أطول التجارب الثلاث عمراً ، وقد اختلفت عن سابقتها في ثلاثة جوانب :

١ — استمرار « الحزب الكبير » من أحزاب التجربة السابقة ، وهو « الحزب الوطنى » الذى تحول من الناحية الواقعية إلى حزب صغير بينما كان بمقتضى التاريخ حزباً كبيراً ، من هنا جاء الاهتمام البالغ من مؤيدى هذا الحزب بتاريخه أيام كان حزب الأغلبية ، وحزب قيادة الحركة الوطنية .

٢ — لم تعد القضية الوطنية هي الشاغل الوحيد للعمل الحزبى كما كان الحال في التجربة السابقة ، صحيح أنها استمرت شاغلاً رئيسياً لكن برزت إلى جوارها ومع الوقت شواغل أخرى للأحزاب السياسية . وكلما مر الوقت كانت هذه الشواغل الجديدة تحتل مكانة أكبر مما تحتل في ظهور الجماعات الأيديولوجية فيما حدث في نمو الجماعات الماركسية والإخوان المسلمين ومصر الفتاة .

٣ — نشوء علاقة بين أحزاب هذه التجربة وبين السلطة ، وهي العلاقة التي قننها دستور عام ١٩٢٣ ، فقد ترتب على هذا الدستور قيام برلمان يتم تشكيله بالانتخاب مما فتح مجالاً لأحزاب تلك الفترة للاشتراك في السلطة التشريعية ، بل والاستيلاء عليها . ثم أن نفس الدستور جعل للحزب أو الأحزاب صاحبة الأغلبية البرلمانية حق تشكيل الوزارة ، وبالتالي تم الدخول في السلطة التنفيذية من خلال العمل الحزبى .

صحيح أن الصورة المثالية التي وضعها الدستور قد تعرضت لكثير من أسباب التشويه بسبب تدخلات القصر (فؤاد وفاروق من بعده) أو السلطات الاستعمارية ، غير أن دخول هذا العنصر في التجربة الحزبية الثانية خلق ميداناً للصراع الحزبى لم يكن قائماً خلال التجربة السابقة .

وتأق (التجربة الثالثة) والأخيرة التى بدأت عام ١٩٧٨ بعد التصريح بقيام التعدد الحزبى بعد أكثر من ربع قرن من نظام الحزب الواحد .

وكما أن للتجربة الثانية قسماها المختلفة عن سابقتها فقد اتفقت التجربة الأخيرة مع سابقتها في جانب ولكنها اختلفت في جانب آخر .

الجانب الذى اتفقت فيه هو استمرار وجود الحزب الكبير للتجربة السابقة ، وكان الوفد هذه المرة ، ولما كان هذا الوجود يعتمد بالأساس على « التاريخ » ، فقد حدث هنا ما حدث للحزب الوطنى خلال التجربة السابقة من تعاطى التاريخ حتى الثالثة !

أما الجانب الذى اختلفت فيه فيتصل بعلاقة أحزاب التجربة الجديدة بالسلطة ، ذلك أنه لما كانت التجربة قد نشأت في حجر الحزب الواحد ، الاتحاد الاشتراكى ، فقد نشأت ومعها حزب سلطة ، وتحت أى مسى ، حزب مصر أو الحزب الوطنى الديموقراطى ، مما جعل الصراع الحزبى على السلطة يأخذ شكلاً عيباً !

مع الوعى بمجموع الظروف السابقة يمكن تصنيف الدراسات التى تناولت التاريخ الحزبى في مصر إلى مجموعتين غلب على الأولى طابع الانتباه أو التوظيف مما أقتضاه موضوعيتها وطبيعتها بطابع التحزب ، ويشير الدخشة أن هذا النوع من الدراسات أكثر رواجاً من غيره سواء بحكم ما يؤديه من أغراض سياسية توفر له قدرأ من الدعاية والانتشار لا تحظى به الدراسات الموضوعية ، أو نتيجة لأن من يقومون على كتابته يكونون في الغالب من الشخصيات التى اكتسبت شهرة في ميادين السياسة أو الصحافة ، وهي شهرة محسوبة بالقطع للدرجة الرواج .

المجموعة الثانية ، وهي وإن كانت أقل شهرة ورواجاً إلا أنها أكثر موضوعية ، وتمثل بالأساس في الرسائل الجامعية التى قدمت لنيل درجات علمية في التاريخ المصرى الحديث والمعاصر ، أو في بعض المؤلفات التى عكف على استخراجها أساتذة أكاديميون منذ مطلع السبعينات والتي اكتسبت بلا مراء مكانة خاصة في التأريخ للأحزاب المصرية في مراحلها الثلاث .

وحتى لا يبدو هذا التصنيف « تعسفياً » ينبغى تسجيل ملاحظتين عليه :

الأولى : إن الموضوعية لا تقتصر على الدراسات التى أعدتها الأكاديميون ، سواء على شكل رسائل علمية أو على شكل دراسات مستقلة ، فهناك أعمال قدمها غير العاملين في مجال الدراسات التاريخية بمنطوقها الأكاديمى وتحلت بقدر كبير من الموضوعية وروح الإنصاف .

الثانية : إن بعضاً من الأكاديميين ، رغم استخدام أدوات البحث والضوابط التى تضعها هذه الأدوات ، قد انساقوا ، ولو بقدر ، للتحزب لدى كتابتهم للتاريخ الحزبى المصرى . والحقيقة أن هؤلاء كانوا أخطر كثيراً من المتحيزين بشكل صريح ، ذلك أنهم غفلوا دراساتهم بالمظهر العلمى مما كان معه حجم التضليل في هذه الدراسات أكبر كثيراً من ذاك الذى ساد دراسات غير الأكاديميين من قوى الانتماءات الحزبية .

وعلى ضوء هذا التصنيف نخضع فيما يلى المجموعتين للدراسة :

المجموعة الأولى : وهي مجموعة التحزب في كتابة التاريخ الحزبى في مصر والتي يبدو تحزبها بشكل واضح في ظاهرة « التعظيم والتأثير » ، التعظيم لكل ما كانت تمثله الجماعات السياسية التى تمزبوا لها ، والتأثير لأية قوة سياسية وقفت موقف المعارضة أو القمع لهذه الجماعات .

ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى فئتين ، تضم كل فئة منها فصيلين . الفئة الأولى تضم أولئك الذين انضموا للحزبين الكبيرين اللذين قادا الحركة الوطنية ، الوطنى خلال المرحلة الأولى ، والوفد خلال المرحلة الثانية .

الفئة الثانية : تضم المنتمين للجماعتين الأيديولوجيتين الأساسيتين في تاريخ الحركة الحزبية المصرية ، الإخوان المسلمون في أقصى اليمين والماركسيون في أقصى اليسار .

ونبدأ بالفئة الأولى التى تضم المنتمين للحزب الوطنى والوفد ، وينبغى تسجيل ملاحظة أساسية قبل استعراض مظاهر التحزب لكل من الفصيلين ، وهى أن رجال كل مجموعة نشطوا خلال المرحلة التاريخية التى انتهى فيها وجودهم كأحزاب كبيرة وتحولوا إلى لعب أدوار ثانوية مما ألجأهم للتاريخ يستعينون به لمواجهة الموقف الجديد ويهجمون من بين سطوره على كل ما نتج عنه تحجيم دورهم ، ومن هنا جاء نشاط المتحزبين « للحزب الوطنى » في فترة التجربة الحزبية الثانية بين عامى ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، وجاء نشاط المتحزبين للوفد خلال التجربة الحزبية القائمة التى بدأت منذ عام ١٩٧٨ .

يضم الفصيل الأول ثلاث شخصيات كبيرة ، هي على توالى إسهامها في حملة « التعظيم والتأييم » ، الأستاذ عبد الرحمن الرافعى المحامى والسياسى وصاحب الموسوعة المعروفة « تاريخ الحركة القومية » ، والأستاذ صبرى أبو المجد الصحفى المعروف وصاحب الكتابات الضافية في المصور بالإضافة إلى ما كتبه عن محمد فريد الزعيم الثانى للحزب تحت عنوان « محمد فريد — مذكرات وذكريات »^(١) ، والأستاذ فتحى رضوان المحامى والسياسى الشهير والذى ألف بدوره كتاباً عن « مصطفى كامل »^(٢) .

ويقدم الأستاذ « عبد الرحمن الرافعى » النموذج المثالى لهذا الفصيل بحكم أنه صاحب أكمل المجموعات في التاريخ المصرى الحديث المكتوبة من وجهة نظر حزبية والتي تجسدت فيها بشكل لا لیس فيه ظاهرتا التعظيم والتأييم !
أما ظاهرة (التعظيم) فقد تمثلت فيما سطره في كتابيه عن زعيمى الحزب الوطنى في فترة مجده ، مصطفى كامل وعبد فريد .

جاء أول جوانب التعظيم فيما فعله عندما أرخ للفترة التى امتدت بين عامى ١٨٩٢ و ١٩٠٨ تحت اسم مصطفى كامل^(٣) ، وأرخ للفترة الممتدة بين عامى ١٩٠٨ و ١٩١٩ تحت اسم محمد فريد^(٤) ، وهو ما لم يفعله سواء بالنسبة للفترة السابقة على عام ١٨٩١^(٥) أو الفترة اللاحقة على عام ١٩١٩^(٦) .

الجانب الثانى نستخرجه مما سجله عنه من أرخ له ، والذى يقول بالحرف الواحد عن مصطفى كامل : « أفاض عبد الرحمن الرافعى على مصطفى كامل كل صفات العبقرية والعظمة ، فخرجت الشخصية من بين سطور الكتاب مبرأة من كل العيوب بيضاء من غير سوء » . ثم يقول بالنص عن تعامل الرافعى مع محمد فريد « كما تعامل مع مصطفى كامل تعامل مع محمد فريد فأصبع في كتابه عنه الكثير من الصفات على الرجل ناهيك عن تأييده مسلک محمد فريد والذين أبدوه في

(١) كتاب الملل — عدد ٢٢٣ — القاهرة — أكتوبر ١٩٦٩ .

(٢) سلسلة قرأ — العدد ٣٩٠ — ديسمبر ١٩٧٤ .

(٣) مصطفى كامل — باحث الحركة الوطنية .

(٤) محمد فريد — رمز الإخلاص والتضحية .

(٥) بالنسبة لهذه الفترة صدر للرأى خمسة مؤلفات في موسوعته هي : تاريخ الحركة القومية ج ١ ، عصر محمد على ، عصر إسماعيل ، الثورة القزائية والاحتلال الإنجليزي ، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال .

(٦) أصدر الرافعى عن هذه الفترة أربعة مؤلفات هي : ثورة ١٩١٩ ، في أعقاب الثورة المصرية ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الخروج من مصر ووصفه لذلك بأنه هجرة تارة وأنه نفي تارة أخرى ، وهو على حد قول البعض (تجوز في التعبير من غير شك) ،^(٧)

الجانب الثالث في محاولة تبرئة الزعيمين من كل نقيصة وسوق التبريرات للدفاع عن حقائق وثوابت لا تقبل الجدل منها تبريره لموقف مصطفى كامل من الدولة العثمانية ، وهو موقف أكدته بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، ولم ينكره مصطفى كامل ذاته . وفعل نفس الشيء مع محمد فريد حين أخفق في كتابه عنه الذي وصلت صفحاته إلى الخمسمائة والستين صفحة تفاصيل حياة محمد فريد في أوروبا ، لأنه وجد في هذه التفاصيل بعض ما يعكس صورة الشهيد التي حاول أن يرسمها لفريد .^(٨)

ومن التعظيم إلى « التأثيم » ، إذ يلاحظ المؤرخون أن الرافعي قد اتخذ موقفاً شبه ثابت من الوفد ومن زعاماته ، سواء تمثلت في سعد زغلول أو في مصطفى النحاس ، وهو الموقف الذي تشي به كتاباته في سائر مجلدات موسوعته .

ففي كتابه عن مصطفى كامل كان الغمز واللمز الواضحان في التبرين من شخصية سعد ، وكيف أنه في الوقت الذي كان يبذل فيه مصطفى كامل عصارة جهده وشبابه ، كان سعد زغلول يؤثر المنصب الحكومي على الاضطلاع بأعباء الجهاد الوطني ، وتعرض في نفس الكتاب أيضاً للخلاف الذي حدث بين سعد ومصطفى كامل بسبب انسحاب سعد من لجنة مشروع الجامعة المصرية ، فضلاً عن النبش في تاريخ سعد وكيف أنه كان واحداً من الذين ودعوا اللورد كرومر عند رحيله من مصر وألقى خطبة في حفل وداعه .

وفي مؤلفه عن محمد فريد شكك في إخلاص أعضاء الوفد جميعاً وثابهم على التضال ، وتحدث عن عمل سعد على إقصاء فريد عن ميدان الجهاد بعد أن رفض الرد على البرقية التي أرسلها الأخير إلى باريس ينهى فيها سعداً ويرجو له التوفيق .

واستمر الرافعي يعزف نفس اللحن في كتابه عن ثورة ١٩١٩ فاتهم الوفد بالتساهل في قضية الجلاء وحمل سعد المسؤولية الكاملة فيما حدث من انقسام بعد الثورة وما تمخض عن ذلك من الإضرار بالقضية الوطنية .

وسار على نفس الدرب ، وفي نفس المؤلف ، في الهجوم على الوفد وقياداته الجديدة ممثلة في مصطفى النحاس ، فوصف معاهدة ١٩٣٦ التي وقعها الرجل بأنها « حامية قاسية » ، وتحدث عن إنشاء الجامعة العربية التي أسهم في إقامتها بأنها قد نشأت « بإيعاز من الإنجليز » ، وقابل بفتور ملحوظ ما أقدمت عليه الحكومة الوفدية في أكتوبر عام ١٩٥١ من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .^(٩)

ومن الفصل الأول في هذه الفئة من المتحيزين إلى الفصل الثاني ممثلاً في الوفد هذه المرة ، أو بالأحرى الكتاب المتحيزين له ، مما يمكن رصدده خلال التجربة الثالثة التي وإن كانت بدايتها الرسمية تمتد منذ عام ١٩٧٨ إلا أن بدايتها الحقيقية كانت بعد اغتيال السادات وعودة النشاط الحزبي عام ١٩٨٢ ، وعلى وجه الخصوص بعد صدور صحيفة الوفد في العام التالي . وليس ثمة مناص ، بحكم قصر التجربة التي لم تسمح سوى بظهور كتاب واحد يجسد ظاهرة التعظيم والتأثيم ، ليس من مناص من الاعتماد على الصحيفة خلال ما يقرب من السنوات الأربع التي انصرفت من عمرها .

(٧) حمادة محمد إسماعيل : مساهمة تاريخ مصر الحديث — دراسة في فكر عبد الرحمن الرافعي ، ص ٢٢٢ .

(٨) المرجع السابق — ص ٢٢٢ .

(٩) المرجع السابق — ص ٢٤٠ — ٢٤٢ .

وما كتب في جريدة الوفد في هذا الشأن وفير غير أننا نستبعد منه الكتابات ذات الطابع السياسى ونخضع للفحص فحسب الدراسات ، خاصة ما صبر منها في حلقات عديدة .

من هذه الدراسات تلك الدراسة التى نشرتها الصحيفة للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان على ثمان حلقات تحت عنوان « تاريخ الوفد والنضال الوطنى » بين ٢١ أغسطس و١٦ أكتوبر عام ١٩٨٦ .

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تتفق مع فترة رسالة الماجستير التى أعدها الدكتور عبد العظيم وأصدرها في كتاب عام ١٩٦٨ تحت عنوان « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ » فإنه يمكن للباحث أن يلاحظ بسهولة العملية الانتقائية التى قام بها صاحب الدراسة والتى استهدف منها اختيار مواقف الوفد النضالية مما يمكن تبيينه سواء من العنوان الرئيسى للدراسة ، أو من العناوين الفرعية التى اختارها الصحيفة لكل حلقة من حلقاتها ، بالإضافة إلى مضمون هذه الحلقات مما تجسد معه هذه الدراسة ظاهرة « التعظيم » .

بالمقابل كانت الدراسة التى نشرتها الصحيفة « محمد جلال كشك » ، في حلقات أيضاً ، خلال الفترة من نوفمبر ١٩٨٦ إلى يناير ١٩٨٧ تجسد الظاهرة الأخرى .. ظاهرة التأثيم لعهد ثورة يوليو ، ولم يختلف كتاب الوفد في ذلك عن كتاب الحزب الوطنى في موقفهم من الوفد خلال التجربة الحزبية الثانية .

الدراسة كانت تحت عنوان « حرب ١٩٥٦ — بطولة شعب وكارثة نظام » ، وقد شن الكاتب في هذه الدراسة حملة تشهير ضد عبد الناصر ، ونلاحظ في هذه المناسبة أن حملة التأثيم من الوفد قد استهدفت من رموز ثورة يوليو عبد الناصر قبل أى رمز آخر ، وهو ما فعله الأستاذ كشك في هذه الدراسة بإخلاص غريب !

وقد اقتصر الوفد الفرص لإصدار هذا النوع من الدراسات التى تحقق المهدفين .. التعظيم والتأثيم ، ربما كان أهمها ذكرى سعد والنحاس التى يحرص الوفد على إقامتها في ٢٣ أغسطس من كل عام . وتقدم الدراسات التى تضمنتها الصحيفة في هذه المناسبة عام ١٩٨٦^(١٠) نموذجاً لهذا . ويكفى بالنسبة للدراسة التى قدمها الدكتور عبد العظيم رمضان أو الأستاذ لمعى المطيعي أن نسوق عناوينها :

دراسة الدكتور عبد العظيم كان عنوانها : « تاريخ الوفد والنضال الوطنى — ثورة ٢٣ يوليو ورثت من القصر الملكى عدايه للوفد واستخدمت أساليبه في تشويه صورة الديمقراطية » .

أما عنوان دراسة الأستاذ لمعى المطيعي فقد كان : « ٧٠ سنة حرب ضد الوفد — ثوار يوليو فشلوا في شطب اسم النحاس من تاريخ الكفاح الوطنى وقال الشعب كلمته .. رغم أنف الدكتاتورية » .

وحتى الدراسة القصيرة التى نشرتها الجريدة للأستاذ الدكتور صلاح العقاد تحت عنوان « مصطفى النحاس والعمل الديمقراطى » لم تسلم من ظاهرة التأثيم مما بدا في العبارة التى نغم بها دراسته والتى جاء فيها « فلا غرو بعد ذلك أن تتعرض حياة هذا الزعيم الديمقراطى لمؤامرات جماعات سرية فاشستية . فباعتراف بعض الذين يسمون بالضباط الأحرار كان النحاس هدفاً لمحاولة اغتيال فاشلة أكثر من مرة . وقد شاعت أقدار مصر أن تقع فيما بعد بيد هؤلاء الفاشست الذين يحكمون البلاد بيد من حديد ، تلبو وقبضة محمد محمود بجانبها لينة ، فقد كانت قبضة من حديد في يد من جريد !

(١٠) الوفد في ٢١ أغسطس عام ١٩٨٦ .

ينفى أخيراً الكتاب الذى ضم مجموعة الدراسات التى نشرها الأستاذ لطفى للطيفى في « الوفد » تحت عنوان « هذا الرجل من مصر » (١١) .

وقد تضمن الكتاب ثلاث عشرة شخصية (١٢) ، بالإضافة إلى عدة شخصيات أخرى (١٣) تضمنتها الجريدة بعد صدور الكتاب ، ويلاحظ في اختيار هذه الشخصيات أو في تناولها بالدراسة أنها كانت تحقق أحد المثلين .. التعظيم أو التأثيم ، أو كليهما .

الفئة الثانية تضم المجموعتين الأيديولوجيتين .. الإخوان المسلمين والجماعات الماركسية . فيما يتصل بالمجموعة الأولى فإنه يتسق مع فكرها أن تضى طاهياً دينياً على مواقفها التحزبية فتحول هذه المؤلف من « التعظيم والتأثيم » إلى « التقديس والتكفير » .

ويؤكد مجموع الدراسات التى تناولت مؤسس الجماعة « الشيخ حسن البنا » ظاهرة التقديس ، مما يمكن توضيحه في مجموعة الدراسات التى تناولت الرجل . والتي نكتفى فيما يلى باستعراض بعض عناوينها .

الإمام (١٤) ، حسن البنا — حياة رجل وتاريخ مدرسة (١٥) ، حسن البنا — الداعية الإمام والمجدد الشهيد (١٦) ، تاج الإسلام وملحمة الإمام (١٧) ، حسن البنا — الرجل والفكرة (١٨) ... إلخ .

وكان من الطبعي أن تضى مثل هذه الدراسات صورة تصل إلى درجة التقديس على الرجل كأن تقول إحداها « لا يرتفع بجواره صوت ولا يباريه في مبداه أحد من رجال عصره » ، وتقول دراسة أخرى عن تواضعه إنه « كان يجلس على الحصير إذا كان المجلس أرضاً وفي آخر الصفوف إذا اصطفت المقاعد للجلوس منكشأً فلا يكاد يرى » ، متواضعاً فلا يكاد يعرف يلبس في غالب أحيائه الجلباب العادى من أرخص الأقمشة (١٩) .

على الجانب الآخر المتصل بتكفير الخصوم فقد كان أوضح ما يكون بالنسبة للوفد قبل عام ١٩٥٢ وبالنسبة لمعهد عبد الناصر بعد ١٩٥٢ وبالنسبة للسياسيين طول الوقت .

الوفد قبل ١٩٥٢ كان الحزب الشعبى ذا الاتجاه المدلى ، وكانت منازعته في شعبيته واتجاهه تؤثر بقوة في الصورة التى رسمها الكتاب المنضمون للإخوان أو المنضوون تحت لوائهم له .

ويكفى في هذا الصدد تسجيل بعض التوصيفات التى أطلقها كتاب الإخوان على الوفد . « الطابور الخامس الذى ينفذ أوامر الاحتلال » أو على زعيمه باتهامه « بالخيانة والوقاحة والحقد والعمل لحساب الإنجليز » . (٢٠)

(١١) هؤلاء الرجال من مصر — سلسلة تاريخ المصريين — الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ١٩٨٧ .

(١٢) مصطفى النحاس ، عبد الرحمن نهى ، أحمد فاضى زغلول ، وهما واصل ، وإسماعيل صديق ، محمد طلعت حرب ، محمد حسين هيكل ، عزيز فهمى ، صبر لطفى ، محمد عبد ، مختار نصار ، عزيز على المصرى ، محمد منلور .

(١٣) عبد الرحمن الرافعى ، يوسف صديق ، عبد القيس عبد الرؤوف ، توفيق الحكيم ، أحمد حسن البكرى .

(١٤) أحمد أنس الحجابى .

(١٥) أحمد أنور الجندى .

(١٦) أنور الجندى .

(١٧) عبد الباسط البنا .

(١٨) محمد عبد الله السمان .

(١٩) د . زكريا سليمان يونس : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية — ص ٧٧ .

(٢٠) زكريا سليمان : المصدر السابق — ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

وتوضح الفقرة التالية من بعض كتابات الأستاذ صالح عشاوى ، الإخوان المعروف الأسلوب التكفيرى الذى لجأ إليه الإخوان في التعامل مع الوفد عندما كانت متحد الخصومة بينهما .

كتب الأستاذ صالح عشاوى في يونيو عام ١٩٤٧ تحت عنوان « الوفد والإسلام » ما نصه : « إن على الوفد والوفدين أن يذهبوا إلى بلده ليعلموا فيها كفرهم بالإسلام والمجاهد بكل دين وشرع ، وعلى الوفد أن يجددوا إسلامهم ، فهم في تصرفاتهم خصم للإسلام ، وحرب على تقاليدهم وتشريعهم » .^(٢١)

• أما عهد عبد الناصر فتمثله كتابات الإخوان باعتباره « الشيطان الأكبر » ، ولا شك في أن ما عانى منه الإخوان خلال هذا العهد من الإيذاء في المعتقلات لفترات طويلة ، أو من اللجوء إلى المنافي ، قد خلق ثأراً غير قابل للنسيان فيما يبدو ، ثم أنه ظاهر في الحملات المنتظمة لتشويه الرجل بكل الوسائل المتاحة من مقالات أو دراسات مما هو لي غير حاجة إلى تسجيل . تبقى « الجماعات الماركسية » ، وقد اتبعت موقف الكتاب للموالين للإخوان من الموقف الإخواني من الشيوعية عموماً ، ومن الشيوعيين المصريين على وجه التحديد .

حدد هذا الموقف « محمد الشافعى » عام ١٩٣٥ عندما كتب أن تيار اليسار أشد خطراً من حركة التبشير ، وأنه إذا نجح « سبهم المساجد ويعطل العبادة ويصح الأعراض ويذل الأديان بعد عزة » .^(٢٢)

ويلاحظ أن كتاب الإخوان قد قروا دائماً بين الشيوعية واليهود مستثمرين في ذلك طول الوقت المشاعر الدينية المعادية لليهود ، سجل ذلك صالح عشاوى عام ١٩٤٧ في دراسة تحت عنوان « الشيوعية في مصر » كان مما جاء فيها أن هدف اليهود من نشر هذه المذاهب الهدامة الكلاسونية والشيوعية هو عاربة الإسلام ، وأن هدفهم القريب هو سلب فلسطين وجعلها دولة يهودية لطريدى الأمم^(٢٣) .

تبقى الجماعات الماركسية ، والتي اختلفت عن الحزبين الكبريين ، الوطنى والوفد ، في أنه لم يتوفر لها تاريخ تسمى إلى استئثار بطولاته ، واختلفت عن الإخوان المسلمين في أنه لم يكن لها مؤسس تضى عليه ما ترغب من أسباب القدامى ، ناهيك عن أن الفكر الماركسى لا يؤمن بصناعة الأبطال من الرعماء السياسيين ، كما لا يقبل بصناعة القديسين من الزعماء الدينين .

ربما يكون وجه « التحزب » الأساسى الذى من تصلوا لكتابة تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر سواء من الكتاب الماركسيين أو من المتعاطفين معهم السعى إلى « توضيح » الدور الذى قامت به هذه الحركة أكثر مما فعلته سائر الأحزاب والجماعات السياسية من تعظيم التاريخ أو تأثيم الخصوم .

وينبع هذا الاتجاه إلى « التوضيح » من مجموعة من الأسباب يمكن ترتيبها على النحو التالى :

١ — إن الحركة الاشتراكية في مصر قد ظلت في أغلب أطوارها تعمل سراً ، أو تحت ظروف شديدة من قمع الحكومات . وانطلاقاً من روح الاستشهاد وعقدة الشعور بالاضطهاد التى عانى منها المنضمون إليها فإنه عندما أتيت لهم فرصة كتابة تاريخهم انطلقوا لا يلوون على شيء يسجلون دوراً عاشوا هم فيه وبه أكثر مما عاشه جموع المصريين .

٢ — إن الغالبية من انضمت لهذه الحركة كانوا من المثقفين القادرين على التعبير عن أنفسهم وتسجيل تاريخهم عندما نتاح لهم الفرصة لذلك على نحو ربما لا يستطيع أن يجاريهم فيه غيرهم ممن أرخوا للمنظمات السياسية الأخرى من أبنائها .

(٢١) حادثة محمود أحمد إسماعيل : جماعة الإخوان المسلمين ودورها في تاريخ مصر — من ٣٠٢ — ٣٠٣ .

(٢٢) زكريا سليمان : المصدر السابق من ١٨٤ .

(٢٣) المصدر السابق من ١٨٩ .

٣ — إن آخرين ، ليسوا من أبناء التنظيمات اليسارية ، والذين تأثروا سراً بفلسفات اليسار الإنسانية أو بالاضطهادات التي عانى منها اليساريون ، قد جاورهم في البحث عن تاريخ هذه المنظمات وتضخيم الدور الذي قامت به .

٤ — إن التحولات الاشتراكية التي عرفت مصر ، خاصة خلال الستينات ، قد دفعت بالكثيرين إلى رده لأصول تاريخية ، فتم التنقيب على نطاق واسع عن كل ما يمت للياسر بصلة ، حتى أن رجلاً مثل « مصطفى حسنين المنصوري » اكتسب شهرة واسعة لم يكن يعلم بها قطعاً لأنه ألف عام ١٩١٥ كتاباً تحت عنوان « تاريخ المذاهب الاشتراكية » .

وتقدم كتابات الدكتور « رفعت السعيد » ، وهو واحد من أهم أبناء الحركة الشيوعية في مصر ، نموذجاً لتضخيم الدور ، فقد ألف عن تاريخ الاشتراكية في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين (١٩٠٠ — ١٩٥٠) ثلاثة مجلدات كبيرة^(٢٤) .

وبمتابعة ما جاء في هذه المجلدات يلاحظ أن الدكتور رفعت لم يترك شاردة ولا واردة ، كما يقال ، إلا ورصدها ، بدءاً بالنشرات السرية التي كانت تصدرها الجماعات الماركسية ، وانتهاء بتلك المجموعات التي مارست نشاطها السري والتي لم يتجاوز عدد أعضائها حفنة صغيرة من الرجال !

المجموعة الثالثة : وتضم تلك الدراسات التي يمكن توصيفها « بالموضوعية » ، وقبل استعراض هذه الدراسات ينبغي أولاً القول إن هناك حداً أدنى من الشروط يجب أن تتوفر — في رأينا — لتتسم مثل هذه الدراسات بالموضوعية .

أول هذه الشروط عدم اتخاذ المواقف المسبقة بكل ما يترتب على مثل تلك المواقف من دفاع عن جماعة سياسية دون ما سند أو هجوم على جماعة أخرى دون ما مبرر .

الشرط الثاني متصل بالتعامل مع مجموعة الحقائق التي تتوفر لصاحب الدراسة ، إذ يجب أن يكون أميناً في هذا التعامل فلا يخفي حقيقة لأنها لا تناسب هواه ، أو على الأقل وجهة نظره ، ولا يعطي حقيقة أخرى حجماً أكبر من حجمها لأنها تقدم عكس الحقيقة الأولى .

ثم يأتي الشرط الخاص بـ « لا تقربوا الصلاة » ، ذلك أن كثيرين ممن تصدوا للكتابة في تاريخ الأحزاب المصرية قد عملوا إلى الاجتزاء من المادة العلمية بالشكل الذي يخدم وجهات نظر سياسية يبنوا لو تقدموا بما توفر لهم كاملاً وربما تغيرت الصورة من النقيض إلى النقيض ، ويثير الرثاء بالنسبة لمؤلفيهم في بعض كتاباتهم استخدموا جزءاً بعينه للترويج لجماعة أو لفكر سياسي بذاته ، ثم وبعد أن تقلبت الأيام عادوا ليستخدموا جزءاً آخر من نفس المادة للترويج لجماعة وفكر سياسي مناقض !

لا تعني هذه الشروط بالطبع ألا يكون الباحث صاحب موقف ، غير أن الأمر يختلف عندما يكون الموقف ناتجاً عن استخدام منهج بعينه والتسلح برؤية علمية بذاتها عن أن يكون صادراً في أصله عن انهماز أو عداوة للجماعة السياسية التي يؤرخ لها .

ومع القبول بهذه الشروط فإن هناك حقيقتين تفرضان نفسيهما لدى فحص هذا النوع من الدراسات الذي نصفه بالموضوعية .

(٢٤) تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ — ١٩٢٥ ، الجزء المصري ١٩٢٥ — ١٩٤٠ ، تاريخ للمنظمات اليسارية للصرة ١٩٤٠ — ١٩٥٠ .

حقيقة الأولى . به على الرغم من كل التحفظات فإن الباحث يعد نفسه ، وبعد أن يعايش موضوعه لفترة غير قصيرة ، سواء كان هذا الموضوع حرباً أو شخصية حربية كبيرة . يعد نفسه محرفاً ، دون ما قصد أو وعى ، إلى اتخاذ موقف ، سعادته في إعجاب وباعدها في تنقيل .

الحقيقة الثانية : إنه عند تناول الدراسات الموضوعية الخاصة بالأحزاب المصرية ، فلا مفر من أن نضم إلى الدراسات التي نبحث على هذه الأحزاب الدراسات التي تناولت زعاماتها ، ثم الدراسات التي عالجت الحركة الوطنية المصرية ، على أن هذه الحركة في التاريخ المعاصر كانت بالأساس حركة حزبية .

وبعد دراسة التي قدمها الدكتور حسين فوزي الحار عن « أحمد لطفى السيد » والدراسات التي نال بها الدكتور محمد حسين درحني المحاسن والدكتوراه عن سعد زغلول قبل عام ١٩١٤ وبعده .. تقدم هذه الدراسات في رأينا نموذجاً للأعمال الموضوعية في التاريخ أخرى فيما يتصل بجانبه الأول المتعلق بالشخصيات الحزبية الكبيرة .

د « أحمد لطفى السيد » سكرتير حزب الأمة كان واحداً من شخصيات ثلاث كبيرة خلال التجربة الحزبية الأولى ، ولا يضارعه في الحجم سوى مصطفى كامل ومحمد فريد اللذان وإن حظيا بدراسات ضخمة إلا أنه غلب عليها طابع التحزب ، مما دعانا إلى تصنيف هاتين الدراستين اللتين أعدهما الأستاذ الراقى ضمن المجموعة الأولى التي غلب عليها طابع التحزب ، كما سبق الإشارة .

أما سعد زغلول فقد كان الشخصية المحورية خلال العقد الأول من التجربة الحزبية الثانية (١٩١٨ — ١٩٢٧) ، واستمر كذلك حتى بعد وفاته ، الأمر الذي يمكن القول معه أنه كان بمثابة الأب الشرعي لهذه التجربة .

ثم إن اختيارنا لهاتين الدراستين مقصود لسبب آخر ، ذلك أن كلا من الباحثين تناول الشخصية التي قام بدراستهما بمنهج مختلف ، غير أن ذلك لم يؤد — في رأينا — إلى إخلال بالموضوعية .

الدكتور حسين فوزي التجار حكمه المنهج الرومانسي الذي يؤكد على دور « البطل » في صناعة التاريخ ، ومن هنا جاءت رؤيته لسكرتير حزب الأمة الأستاذ أحمد لطفى السيد باعتباره أستاذ الجيل بكل ما قدمه في هذا الصدد سواء للفكر السياسي أو للعمل الحزبي^(٢٥) .

الدكتور « عبد الحالى لاشين » انطلق من اقتناعه منهجى مضاد ، ومن هنا جاءت دراسته عن سعد زغلول خاصة في قسمها الثانى عن الفترة بين عامى ١٩١٨ و ١٩٢٧^(٢٦) بمثابة الصدمة للكثيرين الذين أحاطوا الزعيم المصرى بهالة من القداسة .

يبد أن هذه الصدمة لا تمنع من تقرير حقيقة أن الدكتور لاشين كان أول من قدم آراء مدروسة في موضوعات عديدة ، خاصة تلك المتصلة بالوفد ، فهو مثلاً ناقش مختلف الروايات المتواترة عن « نشأة الوفد » ثم قدم رأيه في هذا الصدد مستعيناً لأول مرة بمذكرات سعد ، وأمثلة أخرى عديدة .

(٢٥) انظر : دكتور حسين فوزي التجار : لطفى السيد وقضية المصرية (القاهرة ١٩٦٣) . أحمد لطفى السيد أسطرا الجيل (أعلام العرب ١٩٦٥) .

(٢٦) انظر : دكتور عبد الحالى لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية (بيروت ١٩٧٥) .

وتمثل الدراسات التي وضعها كل من الدكتور عبد العظيم رمضان عن الحركة الوطنية بين ١٩١٨ و ١٩٤٥ والأستاذ طارق البشري عن السنوات السبع التالية حتى ١٩٥٢ النوع الثاني من الدراسات الموضوعية التي تناولت الأحزاب المصرية .
فالدكتور عبد العظيم رمضان قدم دراسة ضافية عن الوفد والأحرار الدستوريين والتيارات اليسارية في عمله الأول^(٢٧) الذي أرفقه بدراسات أخرى عن السعديين والكتلة الوفدية في عمله الثاني^(٢٨) .

أما الأستاذ طارق البشري فقد رصد الحركة الحزبية في فترة رصداً دقيقاً حتى أنه لم يخل فصل من فصول مؤلفه ، وبامتداد أبوابه الخمسة الأولى من دراسة لحركة مختلف القوى السياسية ، الوفد أو أحزاب الأقايمة أو الجماعات الأيديولوجية^(٢٩) .

صحيح أن الدكتور عبد العظيم رمضان قد نال بدراساته عن الحركة الوطنية درجتى الماجستير والدكتوراه ، مما كان يستلزم بالضرورة توفر للموضوعية فيها ، وصحيح أن الأستاذ طارق البشري ليس مؤرخاً محترفاً إلا أن المنهج الذي اتبعه وفر الموضوعية لدراسته ، سواء من ناحية الشكل أو من ناحية الموضوع .

فعلى الرغم من أن الأستاذ طارق البشري حقوق ، شأنه في ذلك شأن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، فإن الفارق كبير بين الرجلين فيما قلناه في أعمالهما عن التاريخ الحزبي ، إذ بينما تعامل الأستاذ الرافعي مع قضاياها بمنطق « الحماس » الساعى إلى إقناع قرائه بما يراه ، فإن الأستاذ البشري تناول موضوعاته بمنطق « القاضى » الذى يصدر أحكاماً ، ويقدم الحشيات التى أقام على أساسها هذه الأحكام ، وعمل المؤرخ في التحليل لا يختلف كثيراً عن هذا المنهج .

يبقى أخيراً النوع الثالث من الدراسات التى تناولت « تاريخ الأحزاب السياسية المصرية » بشكل مباشر ، والملاحظ أن جل هذه الأعمال كانت على شكل رسائل علمية . نال بها أصحابها درجاتهم العلمية في التاريخ الحديث ، باستثناء الدراستين أو الثلاث التى أعدها الدكتور يونان ليب رزق .

فقد وضع الدكتور يونان دراستين في هذا الصدد ، أولاهما : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطانى^(٣٠) ، ثم دراسة أخرى عن « الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ »^(٣١) .

وإذا كان يفصل بين الدراستين أربعة عشر عاماً ، فإنه على الرغم من تمسك الباحث بالشروط الموضوعية في كتابتهما ، فإنه يفصل بينهما اختلافات واضحة .

أبرز هذه الاختلافات في رأينا أنه بينما غلب التسجيل على التحليل في الدراسة الأولى فقد حدث العكس في الدراسة الثانية ، ويفسر هذا كبر حجم الدراسة الأولى ، على الرغم من أن الفترة التى عالجتها لم تتجاوز السنوات السبع (١٩٠٧ — ١٩١٤) ، وصغر حجم الدراسة الثانية مع أن الفترة التى تناولتها تجاوزت ثلاثة أرباع القرن (١٩٠٧ — ١٩٨٤) .

تأتى بعد ذلك الدراسات التى تناولت أحزاباً سياسية بعينها ، ولما كانت هذه الدراسات — كما سبقت الإشارة — في أصلها رسائل علمية نال بها أصحابها درجاتهم العلمية ، فهى مع موضوعيتها ، تشوبها بعض النقائص التى يعانى منها المبتدئون .

(٢٧) تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٦٨) .

(٢٨) تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٨ جزآن (بيروت) .

(٢٩) الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ (القاهرة ١٩٧٢) .

(٣٠) مكتبة الأنجلو — القاهرة ١٩٧٠ .

(٣١) كتاب الهلال — عدد ديسمبر ١٩٨٤ .

ولنا عدة ملاحظات على هذه الدراسات :

- ١ — إنه باستثناء واحد فإن الغالبية العظمى من الباحثين بدأت بحثها العلمي بنيل درجة الماجستير في موضوع عن أحد الأحزاب المصرية ، فقد نكصت على أعقابها ، ولم تستكمل الطريق واختارت موضوعات أخرى خارج ميدان البحوث الحزبية .
 - الاستثناء الوحيد للدكتور أحمد زكريا الشلق الذى أعد رسالته للماجستير عن « حزب الأمة » ورسالته للدكتوراه عن « حزب الأحرار الدستوريين » ، والذى كان امتداداً طبيعياً لحزب الأمة ، والعملان منشوران^(٣٢) .
 - ٢ — غياب التنسيق في ميدان هذه الدراسات ، فمن الأمور اللافتة للنظر إعداد دراستين لنيل درجة الماجستير في موضوع واحد عن « الإخوان المسلمون » ، إحداهما في جامعة عين شمس والأخرى في جامعة القاهرة^(٣٣) .
 - ٣ — اقتسام دراسة حزب بعينه بين أكثر من باحث ، فيما حدث للوفد ، حيث أعد « عبد الله عزباوى » رسالته للماجستير عن « الوفد منذ نشأته حتى عام ١٩٣٦ » ، وأعد « محمد فريد حشيش » رسالته للماجستير أيضاً عن الوفد بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢ .
 - ٤ — إخضاع فترة محددة لجماعة سياسية بعينها للدراسة دون استكمالها في دراسات لاحقة مما فعله الدكتور « على شلبى » في رسالته التى نال بها درجة الماجستير تحت عنوان « مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ — ١٩٤١ (القاهرة ١٩٨٢) » ، والرسالة الثانية التى نال عنها « إبراهيم فؤاد عبد العزيز » درجة الماجستير من كلية الآداب بطنطا عام ١٩٨٦ تحت عنوان « الحركة الاشتراكية المصرية ١٨٩٩ — ١٩٢٨ » .
- يبقى أخيراً التنبيه إلى أننا لم نخضع للدراسة في هذا البحث الكتابات غير المصرية وغير التاريخية ، وأهم هذه الدراسات كتاب لاندلو عن « البرلمانات والأحزاب في مصر » وكتاب آرثر جولدسميث عن « الحزب الوطنى » ، وهما مترجمان .
- ثم كتاب ماريوس ديب : *Marius Deeb: Party Politics in Egypt: the Wafd & its rivals 1919-1939*, London, 1979.
- الذى نتمنى أن يتصدى أحد الباحثين لترجمته *.

(٣٢) حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية (دار الطلوع ١٩٧٩) .

حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ — ١٩٥٢ (دار الطلوع ١٩٨٣) .

(٣٣) الأول أعدما الدكتور زكريا سليمان يومى تحت عنوان « الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية لمصر » ، وهي منشورة (مكتبة وهبة — القاهرة ١٩٧٩) ، والثانية أعدما حمادة محمد إسماعيل عام ١٩٨٢ .

• قام الأستاذ عبد السلام رضوان بترجمة هذا الكتاب ونشر في القاهرة مؤخرأ (الغور) .

التاريخ والشرعية استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة

جودون تيرمر

من المعارف العامة أن الظروف التي يعيش فيها الباحثون بوجه عام ، والعلماء الاجتماعيون بوجه خاص ، «الآراء السياسية المحيطة بهم تحدد مدرجاتهم وتصوراتهم . ويصدق هذا القول على المؤرخين قبل سواهم ، حتى أولئك الذين يعدون أن أقصى طاقتهم لكي يكونوا موضوعيين ، ويكتبوا التاريخ على نحو ما قال تاسيتوس : "Sine ira et studio" ، أي ، بدون عداوة أو هوى » وسبق أن أوضح ماكس فيبر في دراسة وأعدة تحمل البذور الجينية لفكرة كيف أن العوامل الشخصية والسياسية تنفذ إلى عقل العالم الاجتماعي ، وتصوغ اختياره للمادة ، وبناءه لإطار العلية ، وثمة دراسات مستفيضة أوضحت هذه الحقيقة بالنسبة لتسجيل تاريخ العصور والبلدان المختلفة بما في ذلك مصر والعالم العربي . بيد أن دراستنا هذه ليست مخصصة أساساً على مسألة الانحياز أو الالتزام أو الموضوعية في التأريخ المصري الحديث بقدر ما تعنى أساساً بمسألة استخدام . أو تعمد إساءة استخدام التاريخ ، في حالة بذاتها ، في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة ، ومن ثم في مسألة التزام وانحياز محتمل قبل أن تكون مسألة (الحرص على) الموضوعية .

وهكذا ارتبط الموضوع بالحوار الواسع بشأن وظيفة التاريخ بين « التوير » النقدي ، والموجه تحديداً ضد بناء الأسطورة القائم على قراءة التاريخ بطريقة متحيزة من ناحية ، وبين أسباغ الشرعية على الآراء الدينية أو السياسية من ناحية أخرى ، والتي تلمس تأكيد نفاذ الإرادة الإلهية أو « القوى الموضوعية » للتاريخ في التاريخ . وإذا كانت مهمة المؤرخ يقينا هي استنباط معنى من التطور التاريخي إلا أنه ليس مضطراً إلى اختلاق معنى منه . والملاحظ أن استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية الراهنة أقرب إلى التصور الثاني منه إلى الأول . بيد أننا مع هذا لن نستثنى من الصورة البعد الآخر للتأريخ وهو تعليم الرأي العام بغية تعميق المعارف التاريخية والوعي الجمعي (علاوة على جانب آخر يدور بشأنه حوار واسع يتعلق بفكرة « الأصالة ») .

إن أحد المسائل الأساسية الواردة هي تحديد أى المكونات المختلفة « للوعي الجمعي » أو « الأصالة » — الأمة ، اللغة ، الدين (الإسلام) — هي التي تنعكس أولاً وأساساً عند استخدام التاريخ في السياسات الحزبية المصرية المعاصرة . ولكي نكون أكثر تحديداً نقول : إلى أى مدى انعكس « التحول في الإطار الفكري أو النموذج الإرشادي » للمناخ السياسي الفكري الراهن — أى التحول من القومية المصرية المرتبطة بالليبرالية الأوروبية والقومية العربية المرتبطة بالاشتراكية العربية إلى الإسلام السياسي — أقول إلى أى مدى انعكس هذا التحول على صورة التاريخ وعلى اختيار المصطلحات السياسية التي تستخدمها التيارات السياسية والفكرية المصرية على اختلاف أشكالها واتجاهاتها ؟ إن الشيء اللافت للنظر لكل مراقب عادي ، على الأقل فيما يختص بالمرحلة الحديثة ، أن الكثير من الكتابات التاريخية لم يكتبها مؤرخون محترفون بل كتبها صحفيون وكتاب (يطبق بعضهم المنهج التاريخي بما في ذلك كتابة الهوامش والتوثيق الدقيق) . هم أنفسهم في غالب الأحيان عناصر فاعلة في النشاط السياسي وقد يكشف هذا إما عن ضعف أصاب مهنة التأريخ التي باتت عاجزة عن تزويد الرأي العام بالكلم الكافي من البحوث العلمية اللازمة ، أو عاجزة عن إثارة الاهتمام العام الذي تغلب عليه إلى حد كبير الطبيعة السياسية . فما هو إذن ثقل ودور الحجة التاريخية في الخطاب العام حول الأصالة ؟

• ترجمت هذه الورقة عن اللغة الإنجليزية . وهي نشر دون هوانشيا العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية بجلدنة ٧٦ هاشماً (الحرر) .

إن عرضنا التالي ليس محاولة تستهدف تحليل الموضوع على نحو شامل أو منظم ، فهذه مهمة لا يمكن استكمالها إلا على أساس بحث شامل وتفصيلي عن مصر ذاتها التي تتوفر فيها كل اللوات اللازمة لهذه الدراسة . وإنما هي على الأصح محاولة لاستعراض أفكار وأحداث معينة ، وربطها بإطار عام موزج للقوى السياسية الراهنة وآرائها السياسية ومعايير التقييم . وتشتمل مصادرها الأساسية على صحافة وبرامج الأحزاب والخطب السياسية .. إلخ مع ملاحظة أن غالبية هذه المواد ينحصر تاريخها فيما بين أواخر السبعينات والحملة الانتخابية في ربيع عام ١٩٨٤ وقتما نوقشت على نطاق واسع عديد من الأفكار التاريخية .

إن الرجوع إلى التاريخ — المصري أساساً ، وكذلك تاريخ الشرق الأوسط والتاريخ الإسلامي بعامة — يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم وتصورات مختلفة عن الهوية الجمعية والأصالة اللتين تميزان القوى السياسية الفكرية المختلفة للمجموعات السياسية اللبنانية . إن اتهام الفشل موجه إلى كل دعاة الأيديولوجيات غير الدينية . القومية المصرية ، والأسلوب الغربي للبرالية ، والقومية العربية والاشتراكية العربية — (ولكن فشل في أداء ماذا ؟ هل في إدراك أهدافهم الحقيقية ؟ أم في حل أزمة المجتمع المصري الحديث أو أزمة العالم العربي الإسلامي بعامة ؟) ويُعتبر رجوعهم إلى التاريخ جزءاً من الجهد المبذول لتبرير نهجهم الفعلي في معالجة السياسة من خلال إنجازات الماضي (اعتقاداً بإمكانية تكرارها في الظروف الراهنة) . والمعروف أن غالبية الأحزاب السياسية العاملة الآن في مصر قد خرجت من رحم حزب الدولة الأوحده في عهد عبد الناصر والفترة الأولى من حكم السادات والمسمى الاتحاد الاشتراكي العربي ومن ثم اقترنت إلى حد ما بالنشاط السياسي الذي بدأ من « أعلى » . وسوف يمثل الأمر إضافة هامة إلى زعمها بشأن استقلالها الذاتي ومشروعيتها إذا ما استطاعت أن تكشف عن أصول مستقلة و« إنجازات » لها في الماضي خارج فلك النشاط الذي ترعاه الحكومة ، وأن تؤكد قاعدتها المستقلة في المجتمع وجهاً لوجه مع « الحاكم » الذي يحدد لها نطاق ومدى نشاطها بما في ذلك (ولكن إلى حد معين) برنامجها السياسي . وهكذا يجري استخدام صور الماضي أساساً من أجل خلق المشروعية . ونتيجة لذلك يغلب على الحجة التي تسوقها الطابع الدفاعي « نحن كنا/ نحن الأكثر/ الوطنيون الوحيدون/ الليبراليون الديمقراطيون/ التقدميون الاشتراكيون الاجتماعيون/ القوة الإسلامية الدينية الأصلية » بين كل الاتهامات السياسية المصرية مع تبادل الاتهامات بالفشل بشأن هذه التقديرات مما يفتح الباب واسعاً لتصفية الحسابات .

وتصبح الحاجة إلى إسباغ الشرعية التاريخية أمراً لازماً وضرورياً مطلقاً حين تتعذر الشواهد الحية لإثبات نجاحات راهنة . أن أيّاً من تنظيمات المعارضة لا يستطيع منافسة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ، الذي يعززه ويدعمه ارتباطه برئيس الدولة ، في تقديم فوائد مادية لأتباعه وأنصاره . بل إن الأمر على النقيض تماماً ، ذلك أن الانخراط في النشاط السياسي المعارض ينطوي على مخاطر التعرض لأضرار شخصية . ولعل الإخوان المسلمين هم الاستثناء الوحيد إلى حد محدود بفضل ما يتمتعون به من شبكة واسعة للمساعدة الذاتية وتنظيمات الخدمات الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة . وتترع الجماعات والأحزاب العاجزة عن الكشف عن إنجازات راهنة إلى إبراز إنجازات الماضي — ومن ثم تدعم من جديد استخدام التاريخ في سياسة المعارضة التي ينتهجها الحزب .

ومن الأمور ذات الدلالة أن الحزب الوطني الديمقراطي لا يؤكد كثيراً على الماضي التاريخي — الذي لا يربطه به ، على أحسن الفروض ، سوى رباط واه من حيث الاسم فحسب ، ويوحى بأن ثمة صلة تقرر بينه وبين الحزب الوطني في نهاية القرن الماضي بزعامة مصطفى كامل . ويتحدث برنامجه عن « ثورتين » ثورة يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ باعتبارهما إطاره المرجعي الرئيسي ، والذي يربطه بمصر كل من ناصر والسادات موحياً بأن التالي استمرار لرسالة الأول وليس تحولاً جذرياً عنها . ولكن الحزب الوطني الديمقراطي ، التزاماً منه بالنهج البيروقراطي السائد في معالجة السياسة ، يحاول عن عمد أن يكون تكاملياً جامعاً لكل الاتهامات على قدم المساواة ، ومن ثم غير أيديولوجي أساساً ، وواقفاً « فوق » المصلحة الذاتية

والأيديولوجية التابعة عنها . ففى انتخابات ١٩٨٤ على سبيل المثال حرص على أن يؤكد بقوة على حضوره النقي . ثم انه سنة ١٩٥٢ (التى تعرضت في ذات الوقت لهجوم شديد من جانب أقوى قوى المعارضة والتي تمثلها قوى الثورة الناصرية) مع الأخوان المسلمين) ، ولكنه قدم مبارك وأقرب معاونيه باعتبارهم ممثلين « لجيل أكتوبر » أى الجيل الذى نشأ في حرب أكتوبر ١٩٧٣ دون أن يربطهم بأى من ناصر أو السادات .

والتزاماً بأهدافنا هنا التى تركز على المعارضة قبل معسكر الحكومة ، يمكن أن نأخذ بين ثلاثة تيارات فكرية رئيسية هنا :
فيما بينها اختلافاً واسعاً من حيث وزنها وتأثيرها وهي :

١ — التيار الماركسى واليسار الناصرى باعتباره أحدث التيارات السياسية التى ظهرت وانتشرت في مصر .

٢ — التيار الوطنى الليبرالى والمحافظة .

٣ — الحركة الإسلامية بمكوناتها المتباينة بما في ذلك الجناح « المعتدل » الذى يسعى إلى تغيير النظام من الداخل . والتوافق عموماً مع نظمه ، والجناح « الراديكالى » الذى ينكر على النظام القائم مشروعيته . وإذا تسمح هذه التيارات بوجود تباينات وتداخلات فيما بينها في الواقع العملى ، إلا إنها تتباين على أساس إظهارها المرجعى التاريخى ومن ثم إطار المشروعية وتألف الأحداث التى يرجعون إليها في الوقت ذاته القضايا الرئيسية التى يدور بشأنها جدال على أسس سياسية وفكرية حتمية :

— ثورة ١٩٥٢ التى تمتد جلورها إلى تراث الحركة الاشتراكية والشيوعية في مصر والعالم العربى بعمامة ، وبما صيغت في ميثاق العمل الوطنى لعام ١٩٦٢ ثم عدلت في برنامج مارس ١٩٦٨ ، وذلك بالنسبة لليسار الناصرى والماركسى (وكذلك حزب الحكومة) .

— ثورة ١٩١٩ و« العصر الليبرالى » الذى انتهى باندلاع الحرب العالمية الثانية وذلك بالنسبة للمعسكر الليبرالى المحافظ .

— عصر النبى وصحابته والخلفاء الراشدين الأربعة (السلف الصالح) وذلك بالنسبة للحركة الإسلامية .

وترجع جميع الحركات السياسية ، باستثناء الناصريين ، إلى حقبة ما قبل ١٩٥٢ ، وتبدو للوهلة الأولى وكأنها لا تملك رؤية مشتركة لجزء التاريخ المصرى الحديث .

١ — منذ وفاة ناصر واليسار المصرى يشار له عادة بعبارة « تيار ثورة ١٩٥٢ » مع قصر ذلك على السياق المصرى . ولكن الإطار المرجعى الصحيح له أوسع نطاقاً من ذلك إذ يشمل الاشتراكية العربية بعمامة كما تجسدها أيضاً أحزاب البعث في سوريا والعراق . واليسار المصرى متأثر العناصر إلى حد كبير جداً في ضوء الخلفية التاريخية والنظرة السياسية الراهنة لمثليه الذين يتراوحون ما بين ماركسيين وشيوعيين وناصريين « جداً » وقوميين عرباً وحتى الجناح اليسارى من الليبراليين و « الإسلاميين المستنيرين » . وواقع الأمر أن الحركة الاشتراكية / الشيوعية وجدت بداية التأييد الرئيسى لها بين أبناء الأقليات الأجنبية المحلية — حيث كان اليهود أبرز هؤلاء تمثيلاً في المواضع القيادية — ولا يزال هذا الواقع يستغله خصوم هذه الحركة باعتباره غريباً « ومن ثم غير أصيل » على الساحة السياسية المصرية . إن الوجود اليهودى « الأجنبى » داخل اليسار المصرى / العربى يشكل حالة من أشد الحالات تعبيراً عن العوامل السياسية التى تقمع اقحاماً على الصبورة التى نرى بها التاريخ ونكتبه . ولم تستطع الحركة الاشتراكية / الشيوعية أن تتجاوز وتعالى على « جيتو » أو معزل الأقليات الأجنبية المحلية وتحشد لنفسها أتباعاً وأشباعاً من بين المصريين أى من المسلمين والأقباط والطلاب والعمال إلا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة . وعلى الرغم من اتساع هذه الحركة اتساعاً واضحاً وهاماً فلإنها بقيت مجردة تمزقها الصراعات والانقسامات الداخلية . وتمت دراسة الحركة اليسارية ، على الأكل حتى الستينات ، دراسة مستفيضة استناداً إلى مادة جمع

أكثرها من على لسان أعضاء لما حالين أو سابقين وعلى لسان أنصار لها وقام بمثل هذه الدراسات كتاب من أمثال رفعت السعيد وأحمد صادق سعد ودلارك البشري في كتاباته الأولى .

وإن أهم تنظيم حزبي يساري في السبعينات والثمانينات هو حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، وهو تحالف واسع بين قوى اليسار نشأ في نوفمبر ١٩٧٦ من بين صفوف « المنبر اليساري » داخل الاتحاد الاشتراكي العربي . وجاءت الغالبية من أبرز أعضائه من بين صفوف الحركة الشيوعية في الأربعينات والخمسينات . وعلى الرغم من أن حزب التجمع نشأ أصلاً من داخل رحم حزب الدولة فإنه تطور منذ ذلك الحين كواحد من أشد متقدي سياسة الحكومة . أما الحزب الشيوعي المصري فقد أعيد بناؤه في مايو ١٩٧٥ بعد أن اتعد السادات عن التوجه الاشتراكي العربي في السياسة المصرية . ولكنه تنظيم غير شرعي فهو ينشط بصورة سرية . وقد التحقت بعض عناصره النشطة في السابق بحزب التجمع كما اشترك عديد من الشيوعيين كمرشحين مستقلين في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أبريل من عام ١٩٨٧ . أما الحركة الناصرية التي تميزت لأسباب شخصية وسياسية بعد وفاة ناصر فلم يسمح لها بعد بإعادة تنظيم نفسها في حزب لذلك فإن دعايتها إما غير منظمين أو انضموا إلى أحزاب قائمة طبقاً للقانون خاصة حزب التجمع وحزب العمل الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي .

والقاسم المشترك بين هؤلاء اليساريين أفراداً وجماعات ، والذين استبد بهم مراراً التطاحن المرير في عهد عبد الناصر ، إنما يمثل ميثاق العمل الوطني لعام ١٩٦٢ وبرنامج مارس عام ١٩٦٨ . ويرفضون جميعاً « الحركة التصحيحية » أو « الثورة » التي أعلنها السادات في ١٥ مايو ١٩٧١ باعتبارها ثورة مضادة ويطلقون عليها « انقلاب » وهو اسم له دلالاته . ويدعو اليسار المصري إلى مواصلة عملية التحول الاجتماعي الاقتصادي استكمالاً لثورة يوليو ، ويهاجم العناصر المؤيدة لسياسة السادات — الانفتاح — كما يندد بالتحالف مع الولايات المتحدة وسياسة السلم مع إسرائيل وهي السياسة التي يواصل مبارك اتباعها مع بعض التعديلات . وبدلاً من الاستمرار في الموضوعات والقضايا الخارجية والاقتصادية حدثت تغيرات أساسية تبدو واضحة فيما يتعلق بمفهوم النظام السياسي ودور الإسلام في مصر الحاضر . واتجه اليسار ، في غالبيته ، إلى إدانة القهر السياسي الذي كان سائداً في حقبة ناصر ، وقتما كان اليسار غير الناصري يعانى قهراً ضارباً شأنه شأن المعارضة الإسلامية ، داعياً إلى نظام برلمان ليبرالي على النموذج الغربي ليحل محل ذلك النظام وفي هذا يلتقي اليسار مع المحافظين الليبراليين والإسلاميين « المعتدلين » الذين يعارضهم في مجال السياسة الخارجية والاقتصادية . ولكننا نجد تركيزاً شديداً على الأسس الاقتصادية الاجتماعية للديمقراطية حقيقية .

وتحت تأثير الصحوة الإسلامية شرع اليسار يؤكد موقفه الإيجابي من الدين ، شريطة استخدامه لتعبئة الجماهير ضد السيطرة الأجنبية والقهر السياسي والظلم الاجتماعي المتمثلة في الإمبريالية والصهيونية وتخدم مصالحها . وفي الوقت الذي يدين فيه اليسار « الرجعية الدينية » [ممثلة في الإخوان المسلمين] ، فإنه يحاول في الوقت ذاته أن يرد ظاهرة التطرف الإسلامي إلى فشل النظام الحاكم في حل أزمة المجتمع العربي / المصري ، بل وفشله في إيجاد أرض مشتركة للنضال ضد العدو المشترك وهو الإمبريالية [الولايات المتحدة] والصهيونية [إسرائيل] والانفتاح . والنتيجة تناقض واضح ومحدد تجاه المتطرفين الإسلاميين مع رفض العنف الذي بدا كأسلوب سائد . ونجد تحول الاتجاه من الاشتراكية العربية إلى الإسلام « التقدمي » أكثر وضوحاً في حالة عدد من المثقفين المشهورين مثل حسن حنفي أو عادل حسين أو طارق البشري الذين يتلمسون توليفة تجمع بين الإسلام وبين الاشتراكية حتى تكون الاشتراكية أكثر « أصالة » .

وانعكست هذه التحولات في النظرة السياسية ، إلى حد ما ، في صورة التاريخ المعاصر الحديث . فقد كانت ثورة ١٩١٩ تدخل حائلاً كمنصر أساسي في سلسلة أحداث حركة التحرر الوطني بدءاً من أحمد عرابي وروما محمد علي إلى ثورة ١٩٥٢ . وهكذا جرى إثباتها كحركة تقدمية تنتمي إليها جميع القوى السياسية في البلاد ولا نترك حركتها للوحدانية . ولم تفتقر الطرق ، حسب هذا التصور ، إلا بعد ثورة ١٩١٩ فقط . وطبيعي أن الإطوار المرجح هو البساري . لذلك هو حقبة ناصر ، والعهد الملكي السابق على قيام الثورة بما فيه من سلبيات — التي يصورها خصومهم في المنابر الوطنية الليبرالية بأنها « العصر الليبرالي » — وكذلك الحقبة التالية عليها وهي فترة حكم السادات والتي يدينها اليسار باعتبارها فترة كأمب ديفيد والانفتاح ، أي الخضوع والاستسلام للإمبريالية الأمريكية والصهيونية . وتؤكد النظرة اليسارية إلى عصر ما قبل الثورة على مظاهر الظلم الاجتماعي وهناك ولكن مع القول بأن الطبقات الوسطى والعليا حظيت بقدر من الحرية لمباشرة — باستثناء فترات حكم إسماعيل باشا صدق — أكثر من أي فترات أخرى قبلها أو بعدها ، وذلك في ضوء المفهوم الليبرالي عن الديمقراطية .

وعلى الرغم من أن عهد ناصر ينظر إليه بوضوح باعتباره نقلة في الاتجاه الصحيح ، وقد حيل برمه وبين تخفيق كثير أهدافه كاملة بسبب ائتلاف أوجه القصور في الداخل مع العقبات الخارجية ، إن لم نقل المؤامرات الإمبريالية السافرة . فإنه بات ينظر إليها من منظور تاريخي وتخضع للنقد في ضوء التجربة الراهنة والرؤية التاريخية للأحداث بعد أن أصبحت ماضياً . وهكذا تضع النظام السياسي للنقد ، وكذلك أوجه القصور التي شابت سياسة التحول الاقتصادي الاجتماعي (الاشتراكية) . ولكن ظهرت دفاعات تبريرة تملأ صفحات من جريدتي « الأهالي » و « صوت العرب » كرد فعل على الهجوم الضاري من جميع الأوساط المنافسة ومن الحكومة . ولا تزال ذكريات حقبة ناصر حية في الأذهان ، ومن ثم يمكن مراجعة النظرة اليسارية على أساس الكم المتزايد من الدراسات والوثائق التي تظهر عن هذه الفترة . وهكذا أصبحت محلاً للبحث المستقل والجدال على أسس فكرية علمية ، وسياسية معاً . وإذا ما قارنا بين اليسار المصري وبين الحركة الوطنية الليبرالية سنجد أنه يقينا أقل توجهاً إلى التاريخ ، وهو واقع يمكن تفسيره بقدر في ضوء حقيقة واضحة تتمثل في أنه لا يستطيع الإشارة إلى « عصر ذهبي » في التاريخ المصري تحققت فيه بنتائج مثله العليا ، وبقدر آخر في ضوء دوره وتصوره لنفسه كحركة تقدمية تنظر للمستقبل أكثر من الماضي .

٢ — وعلى النقيض من ذلك يؤكد الوطنيون الليبراليون أن كان لهم بالفعل « عصر ذهبي » خلال « الحقبة الليبرالية » فيما بين عامي ١٩١٩ — ١٩٣٦ . ويرى المعسكر الوطني الليبرالي ممثلاً في الوفد الجديد (بل ويصور نفسه عامداً) أنه من حيث الأيديولوجيا والشخصيات معاً امتداد لحزب الوفد ولمن يسمون المثقفين الليبراليون في العشرينات والثلاثينات . ولقد دخل حزب الوفد الجديد الساحة السياسية للمرة الثانية في ٢٥ أغسطس ١٩٧٧ بعد أن حل الضابط الأحرار جميع الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣ . وفي خطاب حماسي أمام نقابة المحامين — والذي لا يزال أحد الوثائق الأساسية عن تفكير الوفد الجديد — أعلن قزاد سراج الدين ، السكرتير العام السابق لحزب الوفد (١٩٤٨ — ١٩٥٣) « بعث الحركة الوطنية » . والجدير بالذكر أنه اختار تاريخاً له دلالة وهو ٢٣ أغسطس ١٩٧٧ الذي يمثل الذكرى الخمسين لوفاة سعد زغلول (ومن المصادفات الغريبة أنه يوافق نفس تاريخ وفاة خليفته مصطفى النحاس أيضاً) ، وفي فبراير ١٩٧٨ أجازت السلطات الحاكمة إعلان حزب الوفد الجديد ، وهو أول حزب سياسي لم يخرج من بين صفوف الاتحاد الاشتراكي العربي ، وبقي حزب الوفد الجديد على قيد الحياة حتى بعد أن « جمد » نشاطه من يونيو ١٩٧٨ إلى أغسطس ١٩٨٣ (الذي انتهى رسمياً في يناير ١٩٨٤) ، ودخل في تحالف تكتيكي مع الإخوان المسلمين — الخصم الثاني الأساسي للناسرة والذي أدى الاندماج في حزب واحد — وذلك بغية توسيع قاعدته قبل الانتخابات البرلمانية في مايو ١٩٨٤ . لقد كان تحالفاً بين متنافسين سابقين ،

لم يسبق لهما — على الرغم من ذلك — أن اتحدوا في معارضتهما للناصرية . وأعلن اليسار على الفور — الذى وقف إلى جانب الحكومة بشأن هذه القضية — أن هذا تحالف بين قدامى الباشوات والرجعية الدينية . ويمثل مصالح « بورجوازية الويسكى » الطفيلية . وبدا هذا التحالف منذ البداية في صورة رواج مصالحة أكثر منه تحالفا استراتيجيا بعيد المدى . ولهذا ظل هشا مع توقع حدوث « الطلاق » وإن طال المدى . وانتهى بالفعل قبل انتخابات أبريل ١٩٨٧ .

ويقدم الوفد الجديد نفسه باعتباره الوريث الطبيعي (والشرعى الوحيد) للحركة الوطنية الليبرالية لحزب الوفد ، وأنه « الامتداد الطبيعي » لثورة ١٩١٩ . ويعبر عن رفضه للقهر السياسى (السيطرة الأجنبية ، ولكنها تعنى ضمنا كذلك الناصرية ، إذ يضع الاثنين معا ضمن منظور القهر ، قهر أجنبى وقهر محلى) ، كما يرفض سيطرة الحكومة على الاقتصاد وتنظيمه وكذا التعصب الدينى . وكلماته المعبرة عن ذلك هي « الديمقراطية » و « الليبرالية » وهما كلمتان يطمح الوفد الجديد في احتكارهما بدرجة أو بأخرى . والنظرة الغالية عن الوفد والتى يسمى جادا من أجل تأكيدها هي أنه رمز الحرية السياسية سواء من حيث تقرير المصير الوطنى أو من حيث النظام السياسى الداخلى ؛ وأنه راعى الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ، بمعنى البديل عن كل من الناصرية والتزعة الإسلامية المتطرفة . وإطاره المرجعى الأول هو الدولة المصرية القومية حيث يضع التضامن القومى قبل الانتماء الدينى من ناحية وقبل الروابط القومية العربية أو الجامعة الإسلامية من ناحية أخرى وهكذا يبدو في صورة المعبر الرئيسى عن عقيدة « مصر أولاً » التى كانت سائدة خلال حقبة ما قبل الثورة بيد أنه يخافوا بذلك تأكيد « المصالحة العربية » — أى تأييده للقضية الفلسطينية في أواخر الثلاثينات وإنشاء الجامعة العربية في عام ١٩٤٤ / ١٩٤٥ أيضاً .

والتطابق مع الوفد القديم عملية شاملة وواسعة : إذ تمتد من قادة الحزب ، حيث يوضع فؤاد سراج الدين في مصاف سعد زغلول ومصطفى النحاس ، وتجرى عمليات ضم أفراد الأسر الوفدية القديمة ، مع الالتزام بمبادئ من البرنامج الوفدى وإطلاق شعارات قديمة للوفد مثل « الوفد هو الأمة » و « الدين لله والوطن للجميع » ، واستخدام رموز لها دلالتها « عا مصر الأخضر مرسوماً عليه الهلال والصليب » والاحتفال يوم ١٣ نوفمبر ذكرى « عيد الجهاد الوطنى » ويوم ٢٣ أغسطس ذكرى وفاة سعد زغلول والنحاس ، وعرض مسلسل عن تاريخ مصر في عهد الوفد وذلك في صحيفة الحزب « الوفد بغية عمل موازنة مع الأنباء المتحازة في سنوات ناصر . وتركز الصورة المعروضة عن عهد الوفد على الشخصيات القيادية بحيث تعكس النظرة السائدة عن التاريخ الذى صنعه عظماء الرجال . ولعل حزب الوفد الجديد هو أكثر الأحزاب التز بالتوجه التاريخى الصريح من بين جميع الحركات السياسية في مصر — النظر إلى الوراء دون أن يكون رجعيًا بالضرو — ويصور مرحلة عديدة من الماضى القريب باعتبارها « العصر الذهبى » مع الحاجة إلى تعديلات طفيفة يلزم ادخالها لاستمرار هذا العصر .

وطبيعى أن الفترة السلبية هي عهد ناصر . إذ مع التسليم ببعض الإنجازات الإيجابية في مجال الاستقلال الوطنى والاندماج الاجتماعى إلا أن ثورة ١٩٥٢ تعرض لهجوم قاس بسبب النظام السياسى الذى أقامته . ويندد الوفد بهذا النظام باعتباره ديكتاتورية عسكرية شمولية ، وينكر عليه صفة ثورة سياسية اجتماعية . ونعود لنؤكد ثانية أن اختيار الكلمات أمر له دلالة إذا كان اليسار ينكر شرعية « حركة التصحيح » التى قام بها السادات في مايو ١٩٧١ ويصفها بأنها انقلاب ، فإن هو ما يفعله « الجيون » بالنسبة لثورة ١٩٥٢ الذى يرى أنها مجرد « إنقلاب عسكرى » استهل عصر إرهاب ، وكان خذ إلى الوراء إذا ما قارناه بعصر الليبرالية السابق عليه . ويرد اليسار على ذلك واصفاً هجوم الوفد الجديد ضد ثورة ٥٢ بأنه مجرد « تصفية حسابات » .

وإن تفاخر الوطنيين الليبراليين بالتطابق مع فترة محددة من تاريخ مصر الحديث يسر لنا دراسة دعواهم على أساس مجموعة الدراسات المتاحة الآن . فالماضى المشار إليه قريب نسبياً ، والوثائق متوفرة ، ومن ثم فلا غرابة إذ يستند الخصوم السياسيين للوفد الجديد الحجة التاريخية في انتقاداتهم . وحيث إن الوفد الجديد يقيم دعواه للقيادة الراحنة على أساس إنجازات الوفد (القديم) من أجل تأمين « الديمقراطية » و « الليبرالية » ، وإدانة ثورة ١٩٥٢ باعتبارها سلباً لكل منهما ، وكذلك على أساس « القومية » ، لذا فإن خصومه السياسيين يحاولون إثبات أن الوفد لم يكن ديمقراطياً كما يدعى الوفد الجديد ، « إذ ... مارسوا الفساد وخانوا التراث الوطنى لثورة ١٩١٩ حين عقدوا صفقات سرية مع البريطانيين ثم مع الأمريكيين . صدقة القول ، أن هدفهم هو تلطيف المكونات الديمقراطية الليبرالية والوطنية لصورة الوفد السياسية ، وهدم أسس « أوراق اعتياد » في هذه النقاط التى تمثل جوهر الشرعية السياسية .

ومن الأمور ذات الدلالة ما نلاحظه من تشابه في الهجوم ضد مصطفى النحاس من ناحية وضد فؤاد سراج الدين من ناحية أخرى (إذ أن سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ بعيد عن النقد بوجه عام نظراً لأن كلا من اليسار واليمين يراه حريصاً من تراثه الوطنى) . إذ لو كان النحاس متهماً بالفساد أو على الأقل بالعجز عن كبح جماح زوجته الطموح زينب الوكيل التى فضح أمرها مكرم عبيد في « الكتاب الأسود » الذى أصدره عام ١٩٤٢ ، فإن فؤاد سراج الدين يروجون عنه (ويشجع هو على ذلك بالسيجار الضخم بين شفثتي وحلته التقليدية من ثلاث قطع) بأنه الباشا الرجعى الذى ثبتت إدانته في عام ١٩٥٤ بتهمة « إفساد الحياة السياسية قبل الثورة والذى لا يزال حتى اليوم يطرد فقراء الفلاحين من أرضه » وتبدو الاتهامات ضده في المجال الوطنى أكثر جدية : ففى عام ١٩٣٦ تفاوض الوفد بشأن المعاهدة مع بريطانيا والتى لم تنته جميع مظاهر الاحتلال البريطانى ؛ وفي ٤ فبراير ١٩٤٢ أعيد الوفد إلى السلطة (بزعامة النحاس) نتيجة التدخل العسكرى البريطانى ، وهى حقيقة واقعة تكفى إثارتها للتشكيك في مصداقيته كقوة وطنية معادية للاستعمار . وخلال الحملة الانتخابية في ربيع ١٩٨٤ أتهم فؤاد سراج الدين بالتواطؤ في السابق مع البريطانيين والأمريكيين بل إن النقد تجاوز ذلك إلى حد تصويره كسياسى خان جوهر أهداف الوفد المتمثلة في التحرر الوطنى والحرية السياسية من أجل مصالح طبقية ضيقة .

وبرجع إلى التاريخ أيضاً ، وإلى حد محدود ، أولئك الذين انتقدوا تحالف الوفد الجديد مع الإخوان المسلمين من أمثال فرج فودة ولويس عوض وعبد أنيس ويونان لبيب رزق وغيرهم ممن تركوا الحزب في مطلع عام ١٩٨٤ احتجاجاً على هذا التحالف الذى اعتبروه خيانة ، بدافع من الانتهازية ، لتراث الحزب العلماني والليبرالي والديمقراطي ، كما اعتبروه خيانة كذلك لبدأ الوحدة الوطنية التى هي جوهر الهوية المصرية أى جوهر الأصالة .

٣ - وها هنا يصطدم الوطنيون الليبراليون مع الحركة الإسلامية أكثر مما يصطدمون مع اليسار . فمنذ منتصف السبعينات حلت الحركة الإسلامية محل القومية العربية واليسار الناصرى لتكون بدلاً منها القوة المهيمنة على الساحة السياسية خاصة بين الطلاب والمهنيين . وأثرت ظاهرة الصحو الإسلامية أيضاً على البحث وإن كان لا يزال مطلوباً دراسة إلى أى مدى أثرت على التاريخ والصورة العامة للتاريخ . ويمكن أن نمايز ، في إطار السياسة ، بين جناحين أساسيين داخل الحركة الإسلامية الواسعة ، الجناح « المعتدل » والجناح « الراديكالى أو المتطرف » وذلك في ضوء موقف كل منهما من مسألة مشروعية نظام الحكم واستخدام القوة . أما المكون التاريخى الثالث والذى يدعو إلى توليفة من الإسلام والاشتراكية فإنه فقد أرضه وغالباً ما نجده بين صفوف معسكر اليسار . أما عن يمين المعتدلين ومثلهم أساساً الإخوان المسلمون وأجزاء من الجماعات الإسلامية الطلابية فإنهم يقرون بمشروعية الحكومة والحاكم أساساً ، ومن ثم يرفضون استخدام القوة والعنف للإطاحة بالنظام لأن ذلك (حسب تصوره) يتعارض مع الإسلام . ولكن للمتطرفين فهم على النقيض من ذلك ، إذ يدينون الحاكم والصفوة الحاكمة بالمروق عن الإسلام ومن ثم باللا مشروعية ، علاوة على بعض الجماعات الأخرى التى تذهب إلى حد رفض المجتمع

برمته ، ويرى هؤلاء العنف الوسيلة الوحيدة لتغيير النظام السياسى وقلبه رأساً على عقب . وأن ما يمايز بين جناحي الحركة ليس بالأولى هدفهم الأساسى وهو إقامة نظام إسلامى مؤسس على الشريعة في مصر ، بل الموقف من النظام السياسى الاجتماعى ، المبني على مفهومهم عن الشرعية والطرق الملائمة لهذا التقييم .

وتجلى هذه الفوارق في طريقة عرضهم للتاريخ وبعمامة وتاريخ مصر بخاصة . فالإسلاميون المعتدلون ، شأنهم شأن الحركة الوطنية الليبرالية ، يستخدمون حقبة ناصر باعتبارها البقعة السوداء والحقبة السلبية بما يعنى أن العصر السابق عليها — وإن لم يطابق يقيناً المثل الأعلى للجمهورية الإسلامية — إلا أنه على الأقل لم يقهر القوى الإسلامية على نحو ما فعل خليفته . وثمة مقولة أخرى تتردد على الألسن عن ما يسمى « الثورة المسروقة » زاعمين أن الإخوان المسلمين هم الذين أعدوا للثورة وساعدوا الضباط الأحرار على القيام بها ، لا لشيء إلا لكى يحرموا من نصيبهم في السلطة بعد ذلك . معنى هذا في صورة سببية أن العصر الليبرالى ينظر إليه نظرة أكثر إيجابية وإن لم تتم دراسته دراسة نسقية على نحو ما يجرى بالنسبة لحكم السادات ومبارك . ومن المهم أن نلاحظ أن الحركة الإسلامية تقيم حكمها أولاً وأساساً على معيار الحرية السياسية — أو « الديمقراطية » كما توصف عادة — وليس على أساس قواعد دينية صارمة . ولهذا نجد أن المعايير المستخدمة هي إلى حد كبير معايير الوطنيين الليبراليين . وبدا ذلك واضحاً تماماً أثناء التحالف بين الإخوان المسلمين والوفد الجديد في مطلع ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٧ عندما انبرى كل فريق ليبرر تحالفهما الذى أثار الجدل بعد سنوات طويلة من المنافسة المريرة التى يعرفها جيداً كل من لا يزالون على قيد الحياة ويذكرون جيداً تاريخ ما قبل الثورة والصراع السياسى وقتذاك .

وإذا كان بإمكان الإسلاميين المعتدلين أن يروا جوانب إيجابية في كل من الحقبة السابقة على ناصر والحقبة التالية له فإن الإسلاميين الراديكاليين أو المتطرفين لا يرون ذلك . فجميع الأنظمة هي أنظمة حكم غير شرعية طالما أنها رفضت تطبيق الشريعة وإقامة نظام حكم إسلامى . وإذا كانت هناك درجات من التسامح إلا أنها لا تنطبق على هذا الموضوع في النهاية . وإن تاريخ مصر الحديث تاريخ محدود للغاية بالقياس إلى تاريخ الأمة الإسلامية ، وهو من وجهة نظر الإسلاميين الراديكاليين تاريخ سلبى باطراد لفشله في إقامة نظام إسلامى ، ولهذا فإن الحكم هنا مبنى على أساس الدراسات المحدودة المتاحة للباحث والتى لم تتم دراساتها منهجياً . ولا كذلك الحال بالنسبة لعصر النبى الذى يأملون في إقامته من جديد ، مع بعض التعديلات التى تفرضها ظروف الحياة الحديثة ، في مصر اليوم وفي العالم الإسلامى بعمامة . ويمكن للدراسات الجادة أن تثبت في سهولة ويسر أن عصر صدر الإسلام لم يكن هو العصر الكامل على نحو ما يتصور المدافعون عنه ، وعلى نحو ما ريدون لغوهم أن يؤمنوا به . إنه ليس أكثر من حالة من حالات التاريخ ولكنه بات يمثل « يوتوبيا » في الماضى البعيد تحيط بها هالة من الإجلال الدينى ومن ثم بات محصناً ضد أية دراسة علمية ناقدة ومدققة . وليس الباحثون الغربيون غير المسلمين هم وحدهم الذين حاولوا — بدرجات مختلفة من حيث المعقولة — أن يعدلوا الصورة المثالية عن صدر الإسلام النقى الصادق الطاهر المظفر . بل أن هناك كتاباً مصريين مسلمين انتقدوا الحركة الإسلامية المتطرفة من أمثال فرج فودة ، وقد حاولوا تفنيد مزاعم الإسلاميين عن الكمال وذلك من خلال البحث الدقيق لعصر النبى والسلف الصالح دون الرجوع إلى كتاب غربيين غير مسلمين . فها هو فرج فودة في كتابه « قبل السقوط » يسوق الحجج على أساس من التاريخ الإسلامى في فترة صدر الإسلام ويوضح مدى الأضرار التى أصابت الخلفاء الراشدين الأربعة كما أصابت الأئمة الأربعة مؤسسى أكبر مدارس فقه السنة من جراء مزج الدين بالسياسة ، داعياً بدلاً من ذلك إلى فصل الدين عن السياسة .

والمعسكرات السياسية الفكرية الثلاثة التى عرضناها هنا بغية التوضيح وقارنا بينها (في ضوء ما كتب عنها أساساً) ليست بطبيعة الحال على مثل هذا القدر من التمايز الحاد فيما بينها في الواقع كما قد يبلو في الظاهر . إذ يمكن أن نترك عديداً من التباينات ، ويمكن تصور قيام تحالفات مختلفة — وغير مثال على ذلك الانتخابات الأخيرة . فحزب العمل

الاشتراكي أوضح دليل على كل من الحدود الأيديولوجية المبهمة واستخدام التاريخ استخداماً سياسياً . إن الحاجة العملية لإثبات الشرعية التاريخية لا تراها واضحة في أى مكان آخر مثلما تراها في حالة حزب العمل الاشتراكي . إنه ليس حزباً قوى النفوذ للغاية من حيث التنظيم أو التأثير السياسى ولكنه مع هذا يبدو ممثلاً حقيقياً لدرجات التباين المختلفة في السياسة المصرية .

يرجع حزب العمل الاشتراكي إلى حركة الشباب الوطنية لمصر الفتاة وقد أسس هذه الحركة أحمد حسين في عام ١٩٣٣ وروجت لمجموعة من الأفكار عن القومية المصرية العربية وعن الإصلاح الاجتماعى (الاشتراكية) النابع من روح الإسلام . وتغير ثقل هذه الحركة ومزاجها الأيديولوجى تغيراً واسعاً مع الزمن ، إذ تذبذبت ما بين القومية المصرية المتطرفة وبين « الاشتراكية » الشعبية و « الاشتراكية الإسلامية » اعتماداً على طبيعة روح العصر إلى حد كبير . ولهذا كانت دائماً نوعاً من المقياس الحساس أو البارومتر لقياس التيارات العامة السائدة في المجال السياسى الفكرى المصرى . فقد دعا حزب العمل الاشتراكي تحت قيادة إبراهيم شكرى وانطلاقاً من الشعار التقليدى « الله والشعب » إلى العدل الاجتماعى (الذى لا يزال يسمى اشتراكية) وإلى ديمقراطية وفق الأسلوب الغربى (ليشكل الاثنان معاً « اشتراكية ديمقراطية ») وإلى إصلاح أخلاق عن طريق تطبيق الشريعة بناء على تفسير ليبرالى للإسهام الذى يعتبر أساساً أداة لدعم وتوطيد الإصلاح الاجتماعى ، وعلاجاً للوهن القومى في مواجهة الإمبريالية والصهيونية . وهكذا يقدم حزب العمل الاشتراكي توليفة من الاتهامات الرئيسية لدى جميع التيارات الثلاثة الكبرى ابتداء من اليسار في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية (إذ ترتبطان دائماً ببعضهما في السياسة المصرية) ، والليبراليين من حيث نظرتهن إلى طبيعة النظام السياسى ، ثم الإسلاميين المعتدلين من حيث نظرتهن إلى الإسلام والأصالة .

ولكن نظراً لأن السادات هو الذى أنشأ بالفعل هذا الحزب في صيف ١٩٧٨ ليعمل كمعارضة مغلصة لحكومته ولحزب الحكومة المنشأ حديثاً ، وبعد أن أرغم حزب التجمع المعارض وحزب الوفد الجديد على « تجميد » نشاطهما بفترة قصيرة ، لهذا كله رأى حزب العمل الاشتراكي أن من الضروري تماماً له أن يؤكد نمبه المستقل حتى يكسب مشروعية كقوة سياسية مستقلة ومعارضة أهل بالغة . وفعل هذا عن طريق تأكيد أنه استمرار لمصر الفتاة . وعلى الرغم مما أصابه من جراء ذلك من اضطراب وتقلبات في العضوية والنظرة السياسية إلا أنه امتلك من الوثائق وأوراق الاعتماد التى أكدت مصداقيته في ذلك . وأكثر من ذلك أثبت أسبقيته على حكم كل من السادات أو ناصر دون الدخول في صراع مع آرائهما السياسية . لقد كان ناصر في واقع الأمر قريباً جداً من الحزب في منتصف الثلاثينات وتأثر بفكر الحزب الإصلاحى الوطنى . وحتى يؤكد حزب العمل الاشتراكي هذه الرابطة أعلن تشكيل نفسه في ١٢ أكتوبر ١٩٧٨ أى في الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس مصر الفتاة (واعترف به رسمياً في ١١ ديسمبر ١٩٧٨) واحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيسه بأسلوب مبالغ فيه . وتم وضع برنامج الحزب على أساس فكرة الاتصال هذه ، والتي يؤكد شخص إبراهيم شكرى ذاته ، الذى عمل أميناً عاماً لحزب مصر الفتاة (والذي سمي آنذاك الحزب الاشتراكي المصرى) من ١٩٤٥ ، ثم نائباً لرئيس الحزب من ١٩٤٨ ومثله في البرلمان من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢ .

وهكذا فإن المعسكرات والحركات والأحزاب المتباينة تختلف عن بعضها من حيث مدى استخدامها للتاريخ بغية إسباغ الشرعية وتبرير أهدافها وبرامجها الراهنة إن لم تقصد أيضاً تبرير وجودها ذاته . ولا ريب في أن أكثر الأحزاب اعتماداً على التاريخ بصورة واضحة صريحة هو حزب الوفد الجديد الذى يمكنه هو والإخوان المسلمون أن يدعى في الحقيقة بأنه نشأ مستقلاً عن رئيس الدولة . ويحرص حزب العمل الاشتراكي على أن يؤكد مثلهم امتداد جلوره إلى حركة الشباب الوطنى

في الثلاثينات . ويبدو أن التوجه التاريخي أقل وضوحاً عند اليسار الناصري والماركسي من ناحية وعند الحركة الإسلامية من ناحية أخرى .

ولنعد ثانية إلى إحدى المسألتين اللتين أثرتا في صدر هذه الورقة ! إن تغير الإطار الفكري أو النموذج الإرشادي أي تزايد قبول الإسلام كجوهر للهوية المصرية والأصالة لا يحسم فيما يبدو الجدل السياسي بشأن التاريخ المصري الحديث . إذ لا تزال القضايا الخلافية الأساسية تتركز حول الاهتمامات الكلاسيكية للحركات الوطنية الليبرالية والحركات اليسارية ألا وهي التحرر الوطني والنظام السياسي / الديمقراطي من ناحية ثم العدالة الاجتماعية والهوية العربية ومناهضة الاستعمار من ناحية أخرى . وأن المناقشات بشأن الحرية والديمقراطية في فترات ما قبل الثورة وخلال الثورة ، والعلاقات مع الحكم البريطاني في ظل الملكية وبسبب طبيعة الثورة في ١٩٥٢ إنما تعكس جميعها اهتمامات اليسار والليبراليين أكثر مما تعكس اهتمامات المعسكر الإسلامي . ولكن ثمة خطر الوقوع في مغالطة هنا ! إذ يمكن دراسة الإسلام والأصالة بدرجة أقل لا لشيء إلا أن التيار الإسلامي أقل اهتماماً وانشغالاً بالحجة التاريخية ، على الأقل فيما يخص التاريخ المصري الحديث (على النقيض بالنسبة لتاريخ صدر الإسلام) . والجدير بالملاحظة أننا لا نجد بالفعل ، كما يبدو ، أي خلاف سياسي بشأن « ثورة » ١٩١٩ ، التي يعلن اليسار واليمين أنها جزء من تراثهم السياسي ، ويعترف الجميع بأنها تطور إيجابي ، بل وبشارك في هذا الرأي المعسكر الإسلامي « المعتدل » أيضاً . ولكن يبدو أنها لم تخضع بعد للبحث العلمي المنهجي ، حتى على الرغم من أن مدها ومعناها (هل هي ثورة أم تمرد أم انتفاضة وطنية) لا يزال موضوع جدال بين المؤرخين ، وغالبيتهم غير مصريين ، ممن لا يعتبرهم أساساً تأكيداً رابطاً نسب التحرر الوطني عبر سلسلة الثورات الوطنية ابتداء من محمد علي وأحمد عرابي حتى جمال عبد الناصر .

وبينما لا تزال « المدرسة الوطنية » في التاريخ هي المدرسة الغالبة على ما يبدو ، إلا أننا لا نجد صورة موحدة أو متسقة عن التاريخ المصري الحديث . وقد يرجع ذلك من ناحية إلى أن المصادر لم تتم دراستها بعد دراسة شاملة مستفيضة ، كما يرجع من ناحية أخرى إلى الآراء والتفسيرات المختلفة التي يمكن استخلاصها ، أو تصورها ، من المواد المرجعية « غير الكاملة » . غير أن بعض الأسباب كذلك — وهو ما تأمل هذه الدراسة أن تبحثه — هو أن الجدل بشأن التاريخ ، وبسبب التاريخ الحديث بخاصة ، يتأثر بالعوامل السياسية . وإن مصر يقيناً ليست استثناء من هذه القاعدة .

المناقشة

١ - د. زكي البهري :

إن مسألة اجترار التاريخ أو تاريخ الأحزاب السياسية لا غبار عليها . لكن بشرط أن يُجتر التاريخ بصورته الحقيقية . وإذا كان الاجترار مقصوراً على طبقة معينة أو حزب يُعبر عنها ، فغالبا ما يُكتب أو يُعاد تاريخ هذه الطبقة مع تغافل — عن قصد أو غير قصد — لدور الأحزاب أو الطبقات الأخرى . وما قد يساعد على إبراز دور بعض الأحزاب والفعالات المتتمة إليها ملكيتها لقوى مادية أو سع ووسائل دعابة وصحافة وإعلام أوسع كالطبقة البرجوازية مثلاً . فلو كانت هناك رغبة في إعادة الماضي .. فيجب أن يُعاد كاملاً . ودون أن نتجاهل أو نغفل حركة التاريخ التي ترجع بنا إلى الوراء ، فإن حركة التطور الذي يجب أن يتم بالنسبة لمجتمعنا تفرض علينا أن نتطلع إلى المستقبل .

٢ - د. محمود معوي :

أنا أسأل د. يونان ماذا تفترض في رجل الحزب ؟ .. هل تفترض منه الموضوعية ؟ أم أنه مروج لمبادئ وأفكار حزبه ؟ إذا كان هناك من يؤمن بمبادئ حزب معين فمن حقه أن يدعو لهذا الحزب . وللك فبالأساتذة « صبرى أبو الجد » و « فحى رضوان » و « عبد الرحمن الأرفعى » كانوا متفقين مع أنفسهم في كتابتهم لأن كل منهم كان يتبنى إلى حزب ويدعو إليه ويجب ألا نسيب عليهم ذلك . نحن نعيب على المؤرخ الذى يرتضى لنفسه فلسفة يؤمن بها سلفاً ويطوع حركة التاريخ لهذه الفلسفة .

ثانياً : بالنسبة للحزب الوطنى .. فقد ظل متواجداً على الساحة في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ وكان له رصيد في الكفاح من مصطفى كامل إلى حافظ رمضان . غير أن هذا الحزب قد ظهرت معارضة من داخله على يد فحى رضوان الذى تقدم بأوراق تأسيس « الحزب الوطنى الجديد » لنظام الثورة عندما طلب الثوار من الأحزاب أن تتقدم ببرامجها .

ثالثاً : عن محاولة اغتيال النحاس .. أنا أعرف أن « النحاس » لم يتعرض لمحاولات اغتيال من جانب الضباط الأحرار .. والمحاولة الوحيدة الناجمة تاريخياً والتي قام بها الضباط الأحرار — وكانت بإيعاز من عبد الناصر — قد فشلت وكانت محاولة لاغتيال « حسين سرى عامر » وكان كمال رفعت وحسن التهامي من المشاركين .. وعندما فشلت استبعد عبد الناصر بعدها فكرة استخدام أسلوب الاغتيال السياسى .. والذى اعتدى على النحاس مجموعة أخرى غير الضباط الأحرار .

رابعاً : بالنسبة للدكتورة كرامر .. في الواقع لا أدري ما تقصد من ورقها .. هل كانت تقصد كيف تستفيد الأحزاب المصرية من التاريخ ؟ أم أنها تقصد ما فائدة التاريخ لدى رجال الأحزاب المصرية كى ينطلقوا بأحزابهم وبرامجها وتأثيرها على المجتمع ؟ إنهانا تختلط بين مفهومين .. ١

لا يوجد حتى اليوم حزب مصرى قام بعمل دراسة لتاريخ مصر إلا من وجهة نظرهم الشخصية ، وبالتالي فما كتبوه لا يُعد تاريخاً ولكنه دعابة حزبية لا أكثر .

٣ - د. طه عبد العليم طه :

في تقديري أنه لا يمكن فهم تاريخ الأحزاب التي نشأت في تلك الفترة دون قراءة دقيقة للبيئة الاجتماعية — الاقتصادية والبنية الاجتماعية — الطبقة التي تطورت خلال هذه الفترة . القراءة سوف تحمل في ذهن د. عبد العظيم رمضان ولّى أذهان آخرين ما يُسمى بالأنماز المصرية غير القابلة للتفسير العلمى ! فهذه الأحزاب كانت — موضوعياً — تُعبر عن مصالح اجتماعية واقتصادية محددة ، وهي من ناحية تعبر عن مصالح عمالية ومن ناحية أخرى تعبر عن مصالح الاستعمار . ومن هنا فإن هذه الأحزاب لم يكن لها في حقيقة الأمر أن تقفز فوق الواقع . على سبيل المثال في الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ سوف نجد إجراءات محدودة وجزئية تدريجية لتشجيع تطور الصناعة المصرية ، يشارك في هذه الإجراءات حزب الوفد والحزب السعدى . وهنا المسألة ليست مسألة موقف وطنى وإنما تعنى الدفاع عن مصالح اجتماعية — اقتصادية محددة . أما عن حزب الوفد فقد كان في تطوره يمسك التركيب المتناقض للقاعدة العريضة من الرأسمالية

المصرية . والنخبة العليا التي بدأت تتسلل لقيادته كانت تركيبتها متناقضة واتضح ذلك في تطور مواقف الحزب ، سواء في مواقف من السياسة الزراعية والإصلاح الزراعي ، موقفه من السياسة النقدية حيث نجد أن حزب الوفد الذي سيطر على برلمان ١٩٢٤ كان يطالب بإعادة السيادة للجنبة المصري فوق أرضه — وهو شعار مازال حزب الوفد الجديد يردده في السبعينات والثمانينات — وكذلك يطالب بتنشجيع الصناعة الوطنية ، ورغم ذلك فهو نفس الحزب الذي يصجز عن اتخاذ موقف صارم في الصدام مع رأس المال الأجنبي أو في الصدام مع كبار ملاك الأرض .. وهذا يعكس المعايير المتناقضة التي كانت تسببها تتدخل الرأسمالية الكبيرة أو البرجوازية الكبيرة لإيقاف قانون للإصلاح الزراعي لأنه يصطدم مع مصالح البعض بصفتهم من كبار ملاك الأرض ، أو لمنع إصدار قانون ضد رأس المال الأجنبي بحكم أن البعض منهم كان مشاركا مع رأس المال الأجنبي . وعلى سبيل المثال صدر قانون عام ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي .. وكل الأوضاع كانت تشير إلى إمكانية تأمين هذا البنك أو على الأقل شراء غالبية أسهمه ، لكنه يصبح بنكا مركزيا للبلاد وتستمر سيطرة رأس المال الأجنبي عليه ! هذا القانون صدر في فترة حكم الوفد ، لكن هذا الحزب في صدامه مع المصالح الإستعمارية لم يكن يطرح في لحظة من اللحظات أن يصل إلى مدى أوسع من المدى الذي وصلت إليه مصر بعد ١٩٥٢ . وهذا يفسر بدرجة أو بأخرى الصدام الموضوعي بين حزب الوفد وثوار يوليو .

النقطة الثانية : فيما يتعلق بمسألة الإخوان المسلمين .. في تقديري أن تحليل ظهور تلك المجموعة بواقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية .. ليس بكافي .. فالمجتمع المصري — شأن كل المجتمعات — له خصوصية . ومن هنا فالانتماء الإسلامي لا يمكن عزله عن الحركة السياسية المصرية . ولذلك لا ينبغي البحث عن نشأة « الإخوان » في هذه المؤامرة أو تلك وإنما بالبحث في خصوصية الأوضاع المصرية . كان الإخوان في كتاباتهم بعد الحرب العالمية الثانية يعكسون ضرورة موضوعية في أهمية مواجهة التفاوت الطبقي في المجتمع ، وهناك كتابات عبد القادر عودة في « المال والحكم في الإسلام » و كتابات سيد قطب « الإسلام والمعادلة الاجتماعية » وربما يختلف الوضع اليوم حيث تتصرف الحركة الإسلامية بشكل لا يبعد كثيرا عن التحزب ، وحيث لا يوجد لديها التصاق وثيق بين أطروحاتها الفكرية وبين المصالح الاجتماعية والسياسية حسبا يبدو جليا في عداوتها للفترة الناصرية بأكملها بما في ذلك بعض الإصلاحات التي تمت في عهد عبد الناصر . ومازالت تلك الحركة تعاني من القصور الفكري والعجز عن التعامل مع الواقع المتغير ، فما زال موقف الإسلاميين من الأحداث والقضايا يُعالج بالاعتماد على النصوص وعدم تأويلها — وربما تعاني الحركات الشيوعية والناصرية أيضا من هذا — . وعلى سبيل المثال موقفهم من تحريم الخمر لوجود نص واضح في ذلك وفي المقابل عدم اتخاذهم لموقف ضد « الخشيش » و « المخدرات » لعدم وجود نص في ذلك ، بالرغم من أن تلك هي المسألة الأخطر في مصر الآن .

وباختصار فإن التحزب يؤدي إلى اعتماد القوى السياسية عن النظرة للموضوعية وعن البحث عن هذه النقطة أو تلك من نقاط الانتماء .

٤ — أ . نبيل عبد الفتاح :

د . يونان تحدث عن دور الشخصية الحزبية في المجتمعات المتقدمة وعن الصراعات السياسية هناك وتوصيفه لها بأنها صراع حول البرامج فقط .. وفي تقديري أن الحياة الحزبية والسياسية الغربية ليست على هذا النحو الخطي . فثمة أشخاص يلعبون أدوارا هامة ومحورية داخل الحزب الذي ينتمون إليه .. وثمة ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « شخصية القيادة » في هذه النظم على الرغم من أنها تدور في إطار مؤسسي راسخ يحد من بعض آثارها . فإثنا لا تمنع أن يكون لها بعض الانعكاسات الهامة في الحياة السياسية والحزبية . وعلى سبيل المثال دور « ديجول » في فرنسا وتسميده للطبقة الوسطى الفرنسية .. مثال آخر ، دور « جورج مارشيه » وقيادته للحزب الشيوعي الفرنسي ، وحرية الضاربة لأية تجديدات داخل الحزب حتى لو كانت تمثل تيارات فرعية داخل الحزب (مثل معركة غارودي وآخرين) .

مثال ثالث ما أثارته الصحافة الفرنسية في فترة حكم جيسكار ديستان حول « الأنا » في صياغة الخطاب الجيسكاردي .. وهناك الصراع الذي دار في أواخر حكم الاشتراكيين في فرنسا حول « الثورة الفرنسية » . فقد ظهرت مجموعة من الكتب والمقالات الهامة حول

الفترة الفرنسية .. والمهدف المضمهر مما هو الجبادة حول مسأله التمريعية التاريخية لمدى التيارات الراديكاليه في فرنسا .

النقطة الثانية : وهى المتاعقة باستحرام التاريخ فى الصراع السياسى .. نحن هنا إزاء استخدام التاريخ فى الصراع السياسى كـ جزء من محاولة السعى إلى غرس بذور الشورى ، التلازم الثقافى والسياسى لمصر أو السعى لخلق شرعية تاريخية لمواجبة مرحلة الانعطاف ، و الاجتماع المصرى بين حياة « شبه ليبرالية » إلى حياة تقوم على فلسفة مناصرة مع نظام يوليو ١٩٥٢ .. وفى كلتا الحالتين يُستخدم التاريخ فى ترميم شروخ الشرعية السياسية التى تتحدى بتأولات الأفكار والتنظيمات السياسية .

التاريخ إذن يُستخدم كجزء من سياسات الإزاحة السياسية من تيار لآخر ، وخاصة فى ظل القموض الأيديولوجى ، والتساهل فى الأطروحات والبرامج رغم اختلافات البنى اللغوية لكل خطاب أو برنامج .

وقد تحدث د . يونان عن عدم مسؤولة يوم الجمهرور للبرامج الحربية فى دول العالم الثالث بسبب « التجريد » الذى يظهر فى البرامج وقوله أيضا بقبول هذه البلدان « لـهـجـمـة » شخصيات الزعماء .. وأختلف معه فى ذلك لأن هذا يعنى تقسيم العالم إلى عقلية « بدوية » وعقلية « ثورية » .. وهذه النظرة قد دحضتها المواقف الاجتماعية الحديثة وخاصة ممارسة « كلود ليفى شتراوس » التى نظرت إلى العقل باعتباره عملاً معقداً ومركباً وليس مبسطة كما كانت تنظر إليه الأنثروبولوجيا الاستعمارية .

وهناك تعبيرات « معقدة » استخدمها د . يونان أحياناً مثل « الأحزاب الأيديولوجية » II أليس لكل الأحزاب أيديولوجية ؟ هو هنا يستخدم الأيديولوجية بالمعنى الدسمى الشائع وليس بالمعنى المحدد لكل جماعة أو زمرة سياسية . نقطة أخرى .. د . يونان يُدرج بعض الكتابات السياسية القديمة وكثرة من عملية التحليل للكتابة التاريخية . ولكن الأمر ليس كذلك ، فهذا الضرب من الكتابات الصحفية يستخدم التاريخ ، « الصراع السياسى » وليس من باب « العلم التاريخى » . وعلى سبيل المثال « صبرى أبو المجد » .. لا يكتب علم تاريخ لأنه منحاز فى تأييده لكل الأنظمة السياسية فى مصر بدءاً من الحزب الوطنى ، ومروراً بتأييده للملك ، وثورة يوليو . وهذا ليس تجزئاً فى زميلنا ، ولكنه مثال يضرب لوضع هذه النوعية من الكتابات فى حدودها عندما تستخدم فى البحث التاريخى . ومثال آخر كتابات صالح العشماوى التى لا يمكن أن تعتمد عليها فقط . فى كتابة تاريخ الإخوان لأن العشماوى كان منحرفاً فى المعارك السياسية التى دارت بين الإخوان ورجال يوليو .. وكل هذه الكتابات تعكس الانقسام الذى حدث منذ مطلع الدولة الحديثة . والتفكك فى البنية الفكرية والاجتماعية للمجتمع المصرى .. وحتى الآن لم نصل إلى وضع المحددات الأساسية التى تجمع أطراف العملية السياسية حتى يبدأ حوار حقيقى حولها .

وأخيراً أتحفظ على بعض الألفاظ القويمة التى تقوم على « أنفل التفصيل » كالقول بأن دراسات حسين فوزى التجار عن لطفى السيد ، ودراسة عبد الحالى لاشين عن سعد زغاول قبل عام ١٩١٤ تعد نموذجاً للأعمال الموضوعية . فى دراسة التاريخ الحزبى !

٥ - أ . هشام عبد الغفار :

أندمى الموقف البعض من دور التاريخ فى الهوية المصرية ! المسألة هنا مشروع حضارى (أكون أو لا أكون) .. كل مشروع حضارى يافع عن نفسه فى الإطار التاريخى ، ويدلل من تجارب التاريخ على فشل المشاريع الأخرى ، ويدلل على أنه لو أُتيح له أن يستمر أو أن يأخذ فرصته فى الوجود لكان هو الأصلح للأمة .. وفى تقديرى أن استخدام التاريخ فى الصراع السياسى سوف يظل قائماً حتى يأتى اليوم الذى يم فيه الاتفاق على المشروع الحضارى الذى ينال الأحقية .. وكل هذا مرهون بالاتفاق على شكل المستقبل .

أ . سعد زهران :

أهم ما يلفت النظر فى استخدام التاريخ فى الكفاح السياسى أو الخلافات الحزبية هو تأكيد الهوية الوطنية national identity وهى فى مصر قديمة قدم التاريخ ، وادعاء بعض المدارس الغربية بأن القومية nationalism ظاهرة مرتبطة بالتطور البرجوازى ليس صحيحاً ، وأنا ألتصور وجود ممارسة غير أوروبية فى تفسير الظاهرة القومية وتاريخها . القومية ليست مقولة ناجية ولكنها مقولة تاريخية ، وهى

متغيرة تولد وتنشأ وتطور وقد تضمحل فهي عملية process ، وعندما يكون المجتمع السيامي political community أو الطبقة الحاكمة مؤهلة وقوية فإن هذه المشكلة لا تثار . ففي الاتحاد السوفيتي مثلاً لا أتصور أن تعقد ندوة يكون هذا هو موضوعها لأن الطبقة السياسية موجودة وراسخة والأوضاع مستقرة .. ونفس الشيء في الولايات المتحدة الأمريكية . ففي الرغم من وجود حزين حاكمين فإن التاريخ يُدرس بلا ألم ، وبدأت الآلام عندما بدأت الصراعات العرقية داخل الولايات المتحدة تأخذ أبعاداً . فالتاريخ الولايات المتحدة ليس هو تاريخ الرجل الأبيض فقط ، بل بدأ السود في كتابة تاريخهم ، وكذلك الهنود الحمر ، والآن بدأت كل أقلية minority ، النظر بشكل جديد إلى التاريخ الأمريكي . وهي ليست النظرة الساكسونية أو البروتستانتية للطبقة الحاكمة ، وإنما أصبحت مجموعة ظرات لتاريخ الأجناس التي شكلت المجتمع والحضارة الأمريكية المعاصرة .. أما نحن فعمد الحرب العالمية الثانية وربما قبلها بقليل نعيش لحظة ميوعة اجتماعية وسياسية وأيديولوجية ، فالطبقة السياسية غير موحدة حول كثير من الأمور .. وهذا لا يثير البكاء ، فهذه الأوضاع يبرره وكل ما هو مطلوب أن تتحمل ما هو حادث بالقليل فنكون في مستوى مسؤولياته .

فئة الأعيان المصرية مثلاً لم يكن بينها مساجلات من هذا النوع إبان ثورة ١٩١٩ وبعلها بقليل أيضاً .. لماذا ؟ لأن قيادة ثورة ١٩١٩ نجحت في توحيد ما يسمى بالأمة في ذلك الوقت ، إلى أن ظهر دستور ١٩٢٣ وكان يحتوي هذا الاتفاق على وجهات النظر ورؤية التاريخ المصري .. ولذلك كان هذا التاريخ يتضمن تحديداً للهوية المصرية تحديداً حديثاً على اعتبار أن ثورة ١٩١٩ كانت عاً من التاريخ العالمي في ذلك الوقت ولذلك كانت الجامعات المصرية تدرس تاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ استقلال أمريكا وتاريخ ترا .

وعندما بدأ المجتمع السيامي في التفتت بظهور الطبقة المتوسطة بمدارسها الدينية والماركسية أساساً ، ثم القومية الناصرية الطابع والتي مهجنة ، وبدأت الإضافات بالسؤال عن البعد الطبقي والبعد الاجتماعي .. ظهر شهادى عطية وغيره من الكتاب الذين حاولوا به التاريخ مع الوضع في الاعتبار هذه الأبعاد .

وبالتوازي مع عطف كتابة التاريخ من الزاوية المادية الجدلية ظهرت مدارس تكتب التاريخ من زاوية إسلامية معتمدة على انتهاء عالمي للعالم الإسلامي .. وقد تسرب هذا إلى المجتمع العلمي وإلى الجامعات ، وظهر أساتذة أميل للمدارس المختلفة دون أن يكون لهم انتهاء حرجى .. لأن هذه الصراعات السياسية والعقائدية موجودة في العالم ولا يستطيع أى كائن أن ينزل عنها سواء كان حزبياً أو مجرد أكاديمي .

نحن نعالى من فقدان مدرسة تاريخية توحد المجتمع السيامي ، ولكن هذا من طبائع الأمور وقد تستمر هذه الحالة طويلاً .. ومن هنا أعود للمثل الفرنسي ، ففي فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى حركة ١٩٦٨ ، كانت الجامعات الفرنسية موزعة بين المدارس التقدمية في التاريخ والتي تكرر دور اليسار الاشتراكي والشيوعي ، ومدارس لما أساتذة تؤكد دور اليسار الفرنسي إلى أن ظهرت حركة اليسار الجديد وأضطر اليسار الاشتراكي والشيوعي في فرنسا للتحالف مع « ديجول » ضد الحركة الجديدة ، وهنا فقط بدأ نوع جديد من الاتفاق consensus حول النظرة للخطر الجديد .

أ . أحمد صادق سعد :

لماذا التاريخ ؟ .. أعتقد أن هذا السؤال هو من النوع الجزئي ، لأن النزاع الفكرى يجرى على جميع المستويات بدرجات مختلفة وبواسطة قوى مختلفة .

فنفس الشيء يجرى بالنسبة للصراعات بين النظريات الاقتصادية على أساس النظريات الاجتماعية والعلمية .. إلخ .

من ناحية أخرى فالفترة التي نعيش فيها ليست فترة فريدة في هذا ، وأعتقد أنه في الفترة من العشرينات إلى الخمسينات كان هناك نزاع سياسى أيضاً بأخذ صورة النزاع التاريخي ويعود إلى فترة « عدلى يكن » وخلافه مع سعد زغلول .. إلخ . ونلاحظ أن استعمال التاريخ كسلاح سياسى ليس حديثاً بل هو قديم موغل في القدم ، وأذكركم أن الفراعنة كانوا يحون أسماء الفراعنة الذين سبقوهم من فوق النقوش ويملون كتابة النقوش بطريقتهم الخاصة على نفس الأحجار القديمة . فالمسألة هنا متعلقة « بشرعية الأمر

الواقع .. وليست « الشرعية فقط . وذكركم عندما كان الوفد يُحى عن الحكم .. كانوا يسمون هذا انقلاباً ! رغم أن التنحية كانت تم بأمر ملكي طبقاً للدستور .. إذن فالبحث عن الشرعية يتم دائماً عن طريق المنطلق الأسطوري الذي يفترض على سبيل المثال أنه إذا كان الوفد قد حقق إنجازات في مرحلة ما فسوف يظل دائماً وإلى الأبد يحقق إنجازات .

٨ - أ . سهير إسكندر :

إلى أى حد يصلح المتنى إلى حزب ما - سواء من الناحية الفكرية أو الفعلية - أن يكون موضوعاً ؟! وأن يُمارس - إذا كانت لديه الأدوات العلمية والنتج السليم - التأريخ ومعرفة الحقيقة بالمعنى الذى تنق فيه ؟ بالنسبة للموضوعية .. إنها رؤية للحقيقة من موقع ذاتي معين .. ألا يمكن أن تسيطر دوافع الميل والموى في تفسير للواقف على مؤرخ غير متحيز أيضاً ؟ وإذا سلمنا بأن الرؤية التاريخية هي صائنة المستقبل وأن التاريخ لا يتفصل عن الواقع بكل مصالحه وأخطاره .. ألا يتيح عدم الالتزام برأى أو رؤية محددة الفرصة أيضاً لعدم الالتزام بالصدق ؟.

ما أريد أن أعرفه هنا هو نظرة فاحصة على الجانب الآخر من النقص . فأخطاء المتحيزين قد تكون معروفة من استخدام أساليب الدعاية والانفعال .. إلخ . ولكنى أريد أن أعرف صيوب التناول العكسى لغير المتحيزين وأتساءل عن المؤرخ المجاهد إذا وجد .. أليس في إعلان التحيز درجة من الأمانة الفكرية تجعل القارىء في حالة من المناعة الفكرية التى تؤهله للحكم طالما أنه يعرف هوية الكاتب أو المؤرخ ؟.

٩ - د . صلاح عبد الصالح :

هناك ملاحظة تتصل بما أورده د . يونان في الورقة عن مفهوم البراج . فالبراج بالنسبة للعالم المتقدم أمر طبيعي ، وحتى الحركات التقدمية أو الحركات العلمية لأنها تحتاج إلى بيانات وإلى علم . أما العالم الثالث فيفتقر إلى هذه البيانات ومن الصعوبة بمكان أن نطلب من حركات العالم الثالث أن تقدم براج . فيمكنى أنها تقدم الإطار العام ، الخاص بخطة كل حركة للمستقبل في ضوء الأهداف ، وهذا واضح بالنسبة لكتابات زعماء هذه الحركات .

النقطة الأخرى : إن الاستدلال بعبارة أو بمصطلح « التكفير » (مثل عبارة صالح عسماوى عام ١٩٤٧) لا يمكنى للتدليل عما هو موجود في المنهج العام للحركة - الإسلامية . إنما هو عبارة تراشق بالألفاظ . ولا يجوز أن تأخذ جزءاً من مقال في نخضم عدد من المقالات أو من بين أدبيات جماعة الإخوان وأبدأ في بناء رأى يقول أنها تكفر الآخرين . إذ يجب الخلط في القطع مقطع من سياق معين .

وهناك عبارة أريد أن أسأل فيها الدكتور يونان وهى قوله « أن الفكر الماركسى لا يؤمن بصناعة الأبطال » ! فماذا تقول عن لينين وستالين وماوتسى تونج ؟.

١٠ - أ . محمد شومان :

في ملاحظة على مسألة الاقتتال بالهوية أو الهوية المصرية والهوية العربية والرابطة الإسلامية .. فينبى أن نراعى أن هذه القضية لا يبنى بها المواطن المصرى العادى ولكنها نوع من أنواع الاقتتال المطروح على التيارات أو الأحزاب السياسية المتصارعة في الساحة !

والاقتتال بالهوية يظهر على سطح الحياة السياسية في مصر في فترات زمنية معينة . وعندما تتبع هذه المعارك مجدها في الثلاثينات وأوائل الخمسينات والستينات . وهنا تجدر أهمية التحليل الاجتماعى ودراسة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية - والاقتصادية في المجتمع وما تفرزه من أفكار . واعتقد أيضاً أن جانباً هاماً من حسم هذه القضية يرتبط بتحديد الشخصية القومية المصرية والسمات الرئيسية فيها ..

إذا كان من السهل تفسير تحزب المنحيزين أو الحزبيين أو أصحاب الاتجاهات السياسية فإنه من العسير أن نفسر تحزب غير الحزبيين . وأقصد على وجه التحديد الأكاديميين أو بعض الكتاب الذي يجمعون بنقل في الكتابات التاريخية للحركات السياسية . وأضرب مثلاً من د . يونان ليبب نفسه ، فالدكتور يونان في ورقته وأيضاً في كتابات أخرى له مثل مقاله المنشور في مجلة « المصور » في عدد الأسبوع الماضي قد طرح مسألة استخدام الإخوان المسلمين لتأسيب التكفير في تعاملهم مع القوى السياسية الأخرى ، ودلل على ذلك بمقتطف من مقال لصالح العشماوي .. وأنا أقول إنه حتى لو قلنا إن صالح العشماوي ظاهرة استثنائية فأنمادى وأقول إن حسن البنا نفسه — وهو زعيم الحركة — كتب رسالة إلى « النحاس باشا » تقريباً في عام ١٩٤٢ وهي منشورة في مجلة « النذير — قال له فيها (إنني أشعر ويشعر الكثيرون أن الوفد وزعيمه وحكومته يأخذون موقفاً متصرفاً عن الإسلام وأنهم يعملون ضد الإسلام) . إذن فهي موجودة أيضاً عند الشهيد حسن البنا ! وعندما ينظر المؤرخ من وجهة نظره ، ولإثارة الفكر الذي يتعامل مع هذه الكتابات في سياقه ، لابد أن يصل إلى نفس النتيجة التي وصل إليها د . يونان : إن هؤلاء استخدموا أسلوباً تكفيرياً . ولكن عندما نفهم المنطق الذي دفع حسن البنا لأن يتحدث مثل هذه الطريقة ، فسرى أنه لم يستخدم أسلوباً التكفير بالمعنى الذي يفهمه د . يونان فحسن البنا سئل لماذا قال هذا الكلام حيث قال للنحاس باشا إنكم وصلتم للحكم أكثر من مرة ولم تقدموا شيئاً للإسلام ، ثانياً : إنكم طرحتم فكرة القومية الوطنية والإسلام بعض على الوطنية ، ولكن عاب عليه فقط سوء فهم الوفد للوطنية وقال له إنكم تفهمونها على أنها تغل عن شعار الإسلام وأن هذا بسبب عصبيتهم على أصوات المسيحيين في الانتخابات ثم قال له لقد قلت إنك معجب بأناتورك في إحدى مقابلاتك الصحفية ... إلخ . وأنا أقول وفقاً للمنج الذي تنبأه الإخوان المسلمون كحركة سياسية أصول شرعية تستند إلى الإسلام وإلى التراث الإسلامي ، أن الوفد قد لعب دوراً إجرامياً خطيراً في التاريخ المصري ! فقد أوكلت إليه قوات الاحتلال تمصير علمنة الدولة وتحويل حركة الاختراق التفرقي في المجتمع المصري الذي بدأ قبل وصول محمد علي إلى شكل مؤسس بأخذ شكل مؤسسة برلمانية أو خلافة — ثم صيغ الصفوة المصرية السياسية ومحاولة إيهارها بالأطروحة الديمقراطية ! والمنهج الذي اقترحه هو ضرورة أن يكون المؤرخ أو كاتب التاريخ السياسي على وعي وأن يفهم المنطق الداخلي والكل لهذه الجماعة ثم يقرأ كان التفاصيل ثم يحاول أن يصل في النهاية إلى رؤية شاملة . ورؤيتي التي أطرحها من أرضية مخالفة تماماً هي أن أي بحث في مسألة تاريخية لن تكون له أية فائدة إذا لم يكن مدركاً تماماً للقضية الكبرى التي تشغل الكون كله ، وهي الصراع بين قوى الحق وقوى الباطل . وهناك من يحتفل بمعسكر الحق في جماعة واحدة .. لكن هناك تعدلات وهناك صراعات داخل معسكر الحق ذاته ودخل معسكر الباطل ذاته حيث تختلف الأساليب والأهداف المستخدمة من كل جانب .

١٢ - د . أحمد عبد الله :

هنا الموضوع جلاب لأن له انعكاسات كبيرة في الوقت الحاضر وليس فقط التاريخ : أولاً : أختلف مع د . يونان في مسألة أن المجتمعات المتخلفة فقط ومنها مصر هي التي تلعب بالتاريخ في حلبة الصراع السياسي . فهذا حادث في الغرب نفسه ومثاله إعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية .

المشكلة هنا أن هناك فارقاً واضحاً بيننا وبين المجتمعات الأكثر تقدماً . وهو المتعلق بمسألة « الشرعية التاريخية » للأفراد وليس للقوى الاجتماعية والسياسية . فعل سبيل المثال في فرنسا ظل جورج مارشييه يكافح للبقاء كزعيم للحزب الشيوعي الفرنسي رغم قبوت أن قباهته « كارثة » على الحزب ! لكن بالتأكيد في خلال سنوات قلائل وفي لحظة من لحظات ضغط « الحركة الاشتراكية الفرنسية سوف يرحل جورج مارشييه . وهذه المسألة غير محتملة مثلاً بالنسبة لإبراهيم شكرى أو خالد محيي الدين في واقعنا السياسي مثلاً لم تكن محتملة في الواقع التاريخي لأحمد حسين أو حسن البنا أو مصطفى النحاس فبعض النظر عن كفاءتهم الفعلية في إدارة الحركة السياسية التي هم على رأسها ، يظلون محكرين للشرعية السياسية كأن الحركة غير موجودة والزعامة هي مرادف الحركة ويبقى الزعيم زعيماً حتى يموت أو يُغتال !

النقطة الثانية : التي انحلت فيها مع الأستاذة كرامر هي أنها ترى ثمة نوعاً من الإجماع على شخصية « سعد زغلول » فلعل الجدول

الذى ثار حول سعد زغلول مؤخراً بحيث لما أن هذا الكلام غير صحيح .. نحن هنا في مصر نختلف على كل شيء بلا استثناء .. ولم تنفق بعد على رموزنا ! البعض يرى سعد زغلول زعيم الأمة (وعيا سعد) والبعض الآخر يراه أفاقا وكذبا وخبثا وعميلا للإنجليز ! البعض يرى عبد الناصر ! يا جمال يا حبيب الملايين ! والبعض الآخر يراه « آخر الفراعين » ! لم تنفق هذه الأمة بعد على رموزها لأنها لم تنفق في الحقيقة على لفنة مشتركة للحوار حول قضاياها السياسية المعاصرة وبالتالى على أسلوب تناول التاريخ .. وذلك في - ١٠ - دأبها تمثل مؤثر « شؤم » للمستقبل . ولعل ذلك هو منطق تنظيم هذه الندوة أصلاً وإلحاح أمثال على مسألة المستقبل . فعل الرغم من أنني أقيم اعتباراً كبيراً للصراع الاجتماعى والطبقى في الحلقة السياسية ، ولى اختياراتى والمجازاى فى هذا الموضوع ، فإنه بجانب « السياسة الصراعية » توجد أيضا السياسة الثقافية « فى أى مجتمع . فلا يوجد مجتمع فقط بصراع اجتماعى ، يوجد المجتمع بصراع اجتماعى واتفاق اجتماعى ، لا يوجد مجتمع فقط بصراع سياسى ، يوجد بصراع سياسى واتفاق سياسى أيضاً . درجة نضج المجتمع تتحدد بالأميرين معاً ، بقدرة على إدارة الصراعات ، وقدرته على صياغة الاتفاقات . المشكلة عندنا فى مصر أن صراعنا غير ناضجة ! القدرة الوحيدة التى أتيقن أنها فى تاريخنا الحديث هى : (١) الاتفاق فى الشارع بين فئات الشعب حين تكون هناك سلطة محيطة .. فتنتفىق فى الشارع بين صفها مثل تجربة ثورة ١٩١٩ والوفد كجبهة وطنية فى البداية على الأقل . (٢) الاتفاق حول جهاز الدولة مثل تجربة الائتلاف حول عبد الناصر . فالملايين كانت تؤيد عبد الناصر بالفعل ، ولكن دون أن يكون لها حريات سياسية وحقوق فى الصراع الاجتماعى فى الشارع ، فدهن ذلك قمة شديد . أى ، أنه كان هناك اتفاق ما ، لكن هذا الاتفاق لا يأتى من « التعددية » ، إنما يأتى من « الأحادية » . وهذا معناه أننا فى مصر حين تنفق إنما تنفق على أن نكون أطرافاً إضافية أو تعاضد ، معارضة لجهاز الدولة .. بهذا المعنى فى تصورى المجتمع المصرى مجتمع تاريخى له حضارة عريقة لكنه مجتمع غير مصرى ، مجتمع متخلف وربما السودان أكثر تقدماً من مصر رغم تقسيماتها القبلية والملهية .

والمطلوب لإحداث العصرية فى المجتمع المصرى هو تحديد العلاقة بين « الدولة » و « المجتمع المدنى » ، أن تكون هناك دولة بمعنى جهاز سياسى يصنعه المجتمع المدنى وليست دولة موروثة من عصور الأجداد سواء أكان يحكمها اللدنيون أم العسكريون . المجتمع المدنى هو الذى يجب أن يحدد شكل الدولة . ولأنه يتكون من قوى اجتماعية عديدة فلا بد أن يكون لهذه القوى أحزاب تمثلها ، وهناك صراع بين تلك الأحزاب فى الانتخابات وفى وسائل الإعلام ... إلخ . ثم فى النهاية نعرف أين تنفق ومتى تنفق حتى لو اتفقنا فقط على تحديد أساليب الصراع !

إن ما فى مصر اليوم لسى استخداماً سياسياً للتاريخ وإنما سوء استخدام سياسى للتاريخ . ولو أنه كان مجرد استخدام سياسى لما اعترضنا لأننا نقول أنه حتى فى أوروبا يُستخدم التاريخ استخداماً سياسياً . إنه سواء استخدام التاريخ ملء بالكاذب والشهويات لتحقيق كسب سريع ورحيص للقوى السياسية . ولن يحسم الأمر فى مصر إلا إذا حُسمت قضية التعددية ، فصيح لكل القوى السياسية وثل القوى الاجتماعية والأفراد والجماعات حقوق التنظيم والتعبير كاملة . ثم يكون مطروحاً عليها جميعاً بجانب هذا الحق واجب القدرة على التصارع بطريقة ناضجة لتحديد شكل الدولة والحكم ، وواجب الاتفاق الوطنى العام حين يكون الاتفاق الوطنى العام ضرورة حتمية لصياغة مشروع المستقبل وصنع التقدم على أرض هذا البلد .. التاريخ بهذا المعنى كما أصر دائما هو المستقبل .

أشار د . أحمد عبد الله إلى أنه فى مصر يصعب الاتفاق حول أى رمز على الإطلاق ! ولكن يبدو أن هناك رمزا فى صعود سوف تنفق عليه نانا اليوم ، وقد قرأت فى الأهرام هذا .. فيلنو أن « ديليسيس » سوف يكون هذه الشخصية التى سوف نلتفت حولها جميعاً ! لأن أحد من يسمون بالكتاب الكبار يطالب بإعادة بناء تمثال ديليسيس لأنه شخصية قومية وقد بنى قناة السويس ! وربما فى الآ - ١٠ - روع القادم سوف يأتى الدور على « شارون » لأنه حضر إلينا وزار مصر وليس هناك مانع فى إقامة تمثال له لكى يجذب السياح الإسرائيليين بجانب السياح الفرنسيين !!

من ناحية أخرى عندما تكلمت الأستاذة كرامر عن ألمانيا استعملت استخدام التاريخ فى الممارك السياسية وكنت أتمنى أن تكون المقارنة بين رمزين متكافئين ويمكن المقارنة بينهما . فقد استخدم التاريخ بواسطة الإقطاع الألمانى فى مواجهة نابليون . وهناك استخدام « سايهيه » واستخدام الثورة الفرنسية لفكرة « روح الشعب » وتعنى أن لكل شعب روحه وقوانينه التى تعبر عن رفضه للتقنيات الرجوعية المابوليوية وتمجيدا للقوانين الإقطاعية .. وهذا معناه استخدام التاريخ لتبرير معركة سياسية كانت قائمة .

رد د . يونان لبيب رزقي على التعقيبات :

واضح أنني لم أُرْضَ أى طرف .. لا اليمين ولا اليسار .. وهذا شيء يعنى شخصياً . فقد خلط د . متول ما بين « الكتابات السياسية » و « كتابات التاريخ » . وقد كنت حريصاً على أن أؤكد على الكتابات التاريخية في الفترة الأخيرة ، وهى رغم نشرها في صحيفة إلا أنها في شكل سلسلة مقالات متعاقبة . أما الكتابات السياسية في الصحف فلم أَلْجَأَ إليها . ولقد شعرت أنني كنت غامضاً بدرجة ما لأن أ . نبيل عبد الفتاح تحدث عن الأشخاص الذين يلعبون دوراً مثل ميثران أو جورج مارشيه أو ديجول ، وديجول في تقديري ليس شخصية حزبية بقدر ما كان بالنسبة لفرنسا شخصية قومية وبالتالي فهو بعيد عن دائرة المناقشة .. وكذلك على المستوى الأنجلو ساكسوني ، مسز تاتشر أو تشرشل أو غيرها . وموضوعي ليس هو موضوع « الشخصية » وإنما أن يدخل زعماء حزيون في دمة التاريخ ويصبحوا بعد ذلك أداة من أدوات الصراع أو الاقتتال الحزبي .

قضية التجريد والتجسيد في كتابات الأنثروبولوجيين وقولهم إن الإنسان البدائي عقلية مركبة .. أنا لا أدعى أنني قارئ في الأنثروبولوجيا ، وما أدعيه أنني قارئ و كاتب في التاريخ الحزبي .. أنا أرجو الأستاذ نبيل أن يعود إلى الصحافة الحزبية سواء في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى أو في فترة ما بين الحربين أو حتى في الفترة الأخيرة ، وأؤكد له أنه سيجد أن الممارك حول المبادئ (الممارك الحزبية أو المقالات الحزبية) أو حول البرامج كانت أقل ما يكون وكانت شاحبة غائمة للشحوب ، بينما الممارك حول التاريخ الحزبي وحول الشخصيات الحزبية كانت أكبر ما تكون . وأنا لا أريد أن أعقد مقارنة ظالمة بين الأحزاب السياسية في مصر والأحزاب الغربية ، وإذا عدنا إلى الصحافة الغربية سوف نجد أن الممارك في الأساس معارك برامج وليست معارك حول الشخصيات أو تاريخ حزب من الأحزاب .

وعندما أشرت إلى كتابات صبرى أبو المجد أشرت بالتحديد إلى كتابته عن « محمد فريد » ولم أشر إلى كتابته الحزبية على وجه العموم ، بغض النظر عن دور صبرى أبو المجد في ميادين أخرى سواء إذا كان مع هذا النظام أو ذاك .

قضية الأحزاب الأيديولوجية ومثلها هنا الإخوان المسلمون .. في تقديري أن هناك أحزاباً كان شاغلها الأساسى القضية الوطنية سواء فيما قبل الحرب العالمية الأولى أو الفترة الثانية لها .. وإذا تناولنا جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان والجماعات الماركسية نجد أن لها توجهات عقائدية محددة والقضية الوطنية لم تكن شاغلها الأول بنفس الدرجة التى كانت تشغل الأحزاب الأخرى (الوفد والمنشقين عليه) .. ولهذا فبينما انتهى الدور التاريخي لهذه الأحزاب بمجرد انتهاء القضية الوطنية فإن هذا الدور التاريخي استمر بالنسبة للجماعات السياسية الأخرى لأنها أحزاب عقائدية .

بالنسبة لما أثارته الأستاذة سهر إسكندر .. أقول إنه من الصعب أن تكون هناك موضوعية للمتمنمين لأحزاب سياسية . وحتى هذه المسألة صعبة جداً عند الأكاديميين أيضاً .. ود . عبد العظيم رمضان ود . صلاح العقاد مثالان على الأكاديميين الذين تحولوا لمناصرة حزب من الأحزاب وكانوا من قبل أكاديميين يدرسون التاريخ بشكل أكثر موضوعية قبل أن ينضموا لأحزاب بشكل واضح ورسمى .

بالنسبة للأستاذ إبراهيم غانم .. أنا أقدر له عدم موافقه على منهجى بشأن نهج الكتاب الإخوان إما إلى التقديس أو إلى التكفير .. وقد تحدث الأستاذ إبراهيم عن الدور الإجماعي للوفد 11 وهو يخرج هنا عن أى شكل من أشكال الموضوعية . ومرة ثانية قسم العالم إلى قوى الحق وقوى الباطل وهذه مسألة مطلقة ، ونحن في التاريخ لا نتحدث عن المطلقات وإنما نتحدث عن المسائل النسبية وتعامل مع الحقائق .

أما بالنسبة لما طرحه د . أحمد عبد الله قطيحا أنا « ما أقدرش عليه لأنه صاحب الندوة ! »

عاشراً

كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية

ب (نماذج تطبيقية :

١ (١ . بشير السباعي :

حول ما يسمى بالترؤسكية المصرية

بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨

٢ (مناقشة .

٣ (د . زكريا سنيان بيومي :

الاتجاهات الدينية بين عهدي عبد الناصر والسادات

وأثر حركتهم المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢

٤ (مناقشة .

حول ما يسمى « التروتسكية المصرية » بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨

يبدو أن وصف « تروتسكين » قد استُخدم لأول مرة في السجلات الكلامية في أوساط اليساريين المصريين في أواخر الثلاثينات . وقد استُخدم هذا الوصف من جانب عناصر ستالينية في سجلاتها غير المبينة مع عناصر ستالينية أخرى .

كما استُخدم من جانب مختلف الجماعات الستالينية في سجلاتها مع عناصر يسارية مصرية مناهضة للستالينية ، في وقت أو آخر ومن منطلقات مختلفة ، دون أن تكون متممة إلى الأمية الرابعة أو دون أن تكون تروتسكية أرثوذكسية . فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٨ لم يمكن للتروتسكية وجود في المشرق العربي إلا في فلسطين .

ويبدو أن أول من استخدم وصف « تروتسكين » للإشارة إلى خصومه هو الستاليني السوفييتي المعروف بول خاتو ديكومب ورفاقه وتلاميذه (انظر ، أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، مكتبة مابولي ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٠) .

ويرتبط اسم بول خاتو ديكومب في تاريخ الحركة اليسارية المصرية بـ « الرابطة السلمية » التي يذكر جيل بيرو أن كثيرين من المثقفين الأجانب والمصريين قد انضموا إليها خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٩ (انظر ، جيل بيرو : هنري كوريل ، رجل من طراز فريد ، دار النضال ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٩٣) .

والحال أن « الرابطة السلمية » قد ارتبطت بالتيار الذي كان قد انبثق عن مؤتمر أمستردام الدولي لمناهضة الحرب والذي كان قد انعقد في أغسطس ١٩٣٢ تحت هيمنة قوية من جانب الستالينيين في ذات الوقت الذي انعقد فيه في موسكو الاجتماع الموسع الثاني عشر للجنة التنفيذية للكونغرس الستاليني ، وهو الاجتماع الذي قلل من خطر الفاشية في ألمانيا واستبعد مهمة إنشاء جبهة عمالية متحدة تستند إلى تحالف الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين لدرء هذا الخطر مؤكدا ، شأنه في ذلك شأن الاجتماع الموسع الذي سبقه ، على ضرورة « توجيه الضربة الرئيسية ضد الاشتراكية الديمقراطية » (انظر :

Institute Of Marxism - Leninism, Central Committee Of the CPSU, Outline History Of the Communist International, Progress Publishers, Moscow, 1971, PP. 328 - 329.

ومثلما استبعد الستالينيون مهمة إنشاء جبهة عمالية متحدة لدرء خطر الفاشية ، فإنهم قد استبعدوا أيضا — في مؤتمر أمستردام — هذه المهمة لدرء خطر الحروب وآثروا التحالف مع دعاة المسألة ، والبورجوازيين الليبراليين في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والبورجوازيين القوميين الليبراليين في البلدان المستعمرة . وقد سخر تروتسكي في سبتمبر ١٩٣٢ من مسلك الستالينيون في مؤتمر أمستردام وكتب : « في وجه الحرب ، صوت الستالينيون إلى جانب قرار دبلوماسي وحذر ورخو في أمستردام ، اقترحه الجنرال فون شوناخ ، والماسون الأحرار الفرنسيون ، والبورجوازي الهندي باتيل ، الذي يعتبر غاندي

مثله الأعلى » (Leon Trotsky, The Spanish Revolution 1931 - 1938, Pathfinder Press, New York, 1973, P 185)

وكان الجنرال بول فون شوناخ (١٨٨٦ - ١٩٥٤) أحد ضباط البحرية من اليونكرز الألمان ثم تحول إلى واحد من دعاة المسألة ونشر في الصحف الألمانية مقالات متعاطفة مع روسيا الستالينية ، بينما شكل الماسون الأحرار الفرنسيون ، ذوو التقاليد الليبرالية ، حلقة وصل بين الحركة الاشتراكية والجناح اليساري للبورجوازية . وقد نظر إليهم تروتسكي على أنهم يشكلون آلية لإفساد الحركة الاشتراكية . أما فالأهاى باتيل (١٨٧٧ - ١٩٥٠) فقد كان أحد ممثلي البورجوازية الهندية . وقد صار عضوا في الحكومة بعد إعلان استقلال الهند (انظر ، Ibid., P. 414) .

والحال أن نشاط « الرابطة السلمية » التي أسسها ديكومب في مصر قد عكس الموقف الأصلي الذي كان الستالينيون قد اتخذوه في مؤتمر أمستردام والذي شجبه تروتسكى . فبدلاً من الاتجاه إلى الجماهير الرازحة تحت نير الإمبريالية البريطانية ، حرصت « الرابطة السلمية » على توثيق الأواصر مع عدد من الرعماء الوفديين وشخصيات من الحركة النسائية البورجوازية وعلى ترتيب لقاءات بين زعماء حزب الوفد المصرى وحزب المؤتمر المندى (انظر ، د . رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٧) . وبعبارة أخرى ، فإن « التدخل إلى الجماهير لم يكن لير عبرها » (جيل بيرو) مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣) . و « من الطبيعى أن عملها ظل في دائرة محصورة من الأجانب في هذا الوقت . فعند مصر كان الاستعمار البريطانى ، وكان من الصعب على الوطنيين العاديين أن يهتموا بعدو آخر ... كانت بعض الاتجاهات الثورية الوطنية المعارضة لأسلوب المفاوضات ترى في الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأسلوب الرئيسى — وقد يكون الوحيد — الناجح لطرد المستعمرين . ولذلك لم يكن التيار الوطنى يرتاح إلى المناذاة بالسلام ويفهمها على أنها تحيد الأساليب السلمية فقط ويعتبرها استسلاماً للاستعمار » (أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩) .

وطبيعى أن رابطة كهذه كان من المستحيل تماماً أن تتسع لأية توجهات سياسية تروتسكية في مجال درء خطر الحرب . ولم يكن هناك ما يدعو أية عناصر تروتسكية محتملة إلى التفكير ، مجرد التفكير ، في الالتقاء إلى رابطة كهذه تتميز ، علاوة على ذلك ، بمزلتها الشديدة عن الجماهير العمالية المصرية .

والحال أن خلافاً قد نشب في أواخر الثلاثينات داخل « الرابطة » — عشية حلها — وضع راعول كوريل وريمون أجبون ومارسيل إسرائيل وآخرين في مواجهة مع ديكومب الذى اتهموه بمصر نشاط الرابطة ضمن أطروبيقة ، خاصة وأن ديكومب قد رفض اقتراحاً قدمه مارسيل إسرائيل بضم مجموعة من الإيطاليين المناهضين للفاشية إلى الرابطة . وقد اتهم راعول كوريل وأصدقائه ديكومب بالعصبوية الناشئة — في جانب منها — عن ميل الأخير إلى رؤية عملاء استفزازيين في كل مكان . وقد اعترف ديكومب بأن راعول كوريل وأصدقائه حاولوا توسيع مجال الرابطة وقال : « أنا خشيت أن يهدد نشاطهم كيان الجمعية » (يقصد « الرابطة السلمية ») وأن يكشفنا البوليس السرى » (انظر ، د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ ، مكتبة مديولى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٩) . وقد سارع راعول كوريل وأصدقائه إلى تقديم استقالاتهم من الرابطة في أواخر عام ١٩٣٨ . لكن ديكومب رفض قبول استقالاتهم وقام بدلاً من ذلك بفصلهم عنهم مثل عدم الانضباط و « عدم تسديد اشتراكاتهم » (أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠) وأعقب ذلك وصفهم بأنهم « تروتسكيون » . وكانت تلك هى المرة الأولى التى يستخدم فيها هذا الوصف في سياق خلافات بين يساريين مصريين . وبعد نحو ثمانية وثلاثين عاماً من فصل راعول كوريل وأصدقائه ، وصفهم أحمد صادق سعد (ولد عام ١٩١٩) أحد تلامذة ديكومب ، بأنهم كانوا يمثلون « مجموعة تروتسكية » (أحمد صادق سعد مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠) ، بينما اعتبر د . عبد العظيم رمضان هذا الكلام « على جانب كبير من الأهمية التاريخية » (د . عبد العظيم رمضان : مقدمة تحليلية ، انظر ، أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٢١) .

لماذا هذا الوصف بالتحديد دون سواه ؟

إن حملة الاتراءات التى بدأت ضد تروتسكى منذ عام ١٩٢٣ قد بلغت ذروتها في محاكمة موسكو الاستعراضية في عام ١٩٣٨ ، حيث جرت محاكمة تروتسكى غيايباً — بينهم من بينها التجسس لحساب الجستابو النازى والنشاط التخريبى . وسرعان ما أصبحت كلمة « تروتسكية » تعنى عند الستالينى العادى — من طراز ديكومب وتلامذته والكوريوليين المصريين — التجسس والنشاط التخريبى . فهى لا تشير إلى اتجاه سياسى داخل الحركة العمالية العالمية بل تشير إلى نشاط

مشبهه ضد هذه الحركة . بينما كان ميليكوف ، المؤرخ وقائد حزب الكاديت الروسى ، والذي « كان ليرين يعتبره سياسيا بارزا ... وكان مؤرخا كبيرا لم تفقد مؤلفاته أهميتها العلمية حتى يومنا هذا » (صحيفة أبناء موسكو) ، ٨ فبراير ١٩٨٧ ، ص ٩ و ص ١٤) ، والذي كان أول من ابتدع كلمة « تروتسكية » ، خلال ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ فى روسيا . قد استخدم هذه الكلمة للإشارة إلى المزاج الثورى ليروليتاريا سان بطرسبورغ ، حيث كان تروتسكى رئيسا لسوفييت نواب عمال عاصمة الإمبراطورية القيصرية .

والحال أن الصورة التى روجتها محكمة موسكو فى عام ١٩٣٨ قد رسمت بهدف استئصال شأفة الماركسية الثورية داخل الحركة العمالية العالمية وإحكام سيطرة البيروقراطية الستالينية على هذه الحركة . وقد قبل ديكومب وتلامذته هذه الصورة وعملوا على ترويجها . ولم يجد أحمد صادق سعد حرجا فى أن يكتب أن تروتسكى قد تكشف عن مجرد « خائن وعميل للفاشية » (أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٦) . وقد جاء هذا الوصف فى مقال بمناسبة ذكرى ثورة أكتوبر الثامنة والعشرين التى كان ستالين قد كتب فى ذكرها الأولى أن « كل عمل التنظيم الفعل للانتفاضة قد تم تحت القيادة المباشرة لرئيس سوفييت — بتروجراد ، الرفيق تروتسكى » (برافدا ، ٦ نوفمبر ١٩١٨) . لكن أحمد صادق سعد كان يردد افتراءات عام ١٩٣٨ والتى شكلت « تنويجا » لجهود ترويرية كانت قد بدأت بشكل خجول قبل ذلك بخمسة عشر عاما .

وعلى الرغم من استبعاد ورثة ستالين لهذه التهمة (نظر ، F. H. Moscow, n.d. (1984 ? p. 505) فإن أحمد صادق سعد ، عندما أعاد نشر مقالاته التى كان قد ساهم بها فى مجلة « الفجر الجديد » ، وجد أن من غير المناسب سحب هذه التهمة عبر تعليقاته على مقالاته بينما وجد أن من المناسب الاعتذار عما وصفه بـ « فجاجة » هجومه فى أحد مقالاته على مؤازر الفاشية المصرى أحمد حسين ! (انظر ، أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٤) . وقد اعتبر د . رفعت السعيد ، صغيرة أنور كامل من اتهام تروتسكى بالجاسوسية « جرما » ، وذلك فى كتاب أصدره فى ذات العام الذى أعاد أحمد صادق سعد نشر مقالاته فيه (انظر ، د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٥٩) . وهو ما يشير إلى تغلف تلامذة ديكومب وهنرى كوريل — على حد سواء — عشرين سنة على الأقل فى مدرسة الزيف الستالينية ، غير قادرين على استيعاب دروسها الجديدة التى بدأ تلقينها منذ عام ١٩٥٦ . فمنذ ذلك التاريخ ، أصبح المتهم بالجاسوسية هو لا فريتنى بيريا ، الساعد الأيمن لستالين ، لا تروتسكى ولا بوخارين ولا توخاتشفسكى .

والحال أن كل ما حدث هو أن ديكومب قد نقل إلى التربة المصرية ممارسة كانت معتمدة من جانب مجمل الحركة الستالينية العالمية . مثال ذلك أن هذه الحركة قد وصفت حزبا بأكمله ، هو الحزب العمالى للتوحيد الماركسى ، فى إسبانيا ، بأنه حزب تروتسكى ، رغم سجلات تروتسكى العنيفة ضد هذا الحزب ، وذلك لجرد أن هذا الحزب لم يكن مستعلا للاندراج فى الكورس الستالينى ! وقد اغتال الستالينيون أنذريه نين ، زعيم الحزب المذكور وأحد ألد أعداء الفاشية فى إسبانيا . وحتى وقت غير بعيد جدا ، كان المؤرخون السوفييت يتعاملون مع هذا الحزب باعتباره حزبا تروتسكيا (انظر ف . م . إيفانوف ، أ . ن . هميليف : الليبنية والهزيمة الفكرية — السياسة للتروتسكية ، ليندرات ، لينينجراد ، ١٩٧٠ ، ص ٤٧٨ « بالروسية » .

وعلاوة على ما سبقت الإشارة إليه فيما يتعلق بموقف تروتسكى من مؤتمر أمستردام وتعارض التوجهات السياسية التروتسكية مع فكرة الروابط من النوع الذى سألته الستالينيون أعقد أن من شأن إشارة سريعة إلى سيرة راعول كوريل السياسية أن تكون كافية لإبراز حقيقة أنه لم يكن تروتسكى فى أى وقت من الأوقات ، خلافا لمزاعم أحمد صادق سعد

كان راعول كوريل (ولد عام ١٩١٣) ، بعد عام واحد من فصل تروتسكى من الحزب الشيوعى السوفيتى وقبل أقل من عام على نفيه من الاتحاد السوفيتى ، أى منذ عام ١٩٢٨ متتمياً إلى جمعية أصدقاء الاتحاد السوفيتى . وكانت الجمعيات من هذا النوع عبارة عن شلل لا وزن لها ، تضم بين صفوفها ، شأنها في ذلك شأن « الرابطة السلمية » ، مسلمين بورجوازيين وصحفيين فائيين ، مثل الروجين سيدنى وبياتريس ويب ، وعناصر ماسونية تنتمى إلى مختلف المخافل ... إلخ . وقد شاركت ، مثل هذه الجمعيات في الاقتراء على تروتسكى ، القائد البارز لانتفاضة أكتوبر وقائد الجيش الأحمر إلى الانتصار في الحروب الأهلية وحروب التدخل ، الذى رد لابرز ممثلها — ذوى الماضى المعادى لثورة أكتوبر في حالات كثيرة — الصاع صاعين ، مركزاً ، بشكل خاص ، على تاريخ الزوجين ويب الأسود .

وقد أمضى راعول كوريل خمس سنوات متواصلة في فرنسا للدراسة بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٨ حيث لم يعد إلى مصر إلا في أكتوبر من العام الأخير .

وخلال تلك الفترة كان متتمياً إلى اتحاد الطلاب الاشتراكيين التابع للشعبة الفرنسية للأمية العمالية (الحزب الاشتراكى الفرنسى) . وعندما قرر ليون بلوم (١٨٧٢ - ١٩٥٠ زعيم الحزب الاشتراكى ، ورئيس وزراء حكومة الجبهة الشعبية — التى كانت قد وصلت إلى الحكم بدعم من الستالينيين — عدم التدخل إلى جانب الجمهوريين الأسبان ، بموجب ميثاق عدم التدخل الموقع بين فرنسا والمملكة المتحدة في ١٥ أغسطس ١٩٣٦ ، تقارب راعول كوريل مع الحزب الشيوعى الفرنسى الذى واصل دعم حكومة الجبهة الشعبية بأصوات نوابه في الجمعية الوطنية الفرنسية ، رغم خيانة بلوم الجمهوريين الأسبان .

وعندما عاد راعول كوريل إلى مصر في أكتوبر ١٩٣٨ انضم إلى « الرابطة السلمية » التى سرعان ما استقال منها للأسباب التى سبقت الإشارة إليها (عصبوية ديكومب وتخوفه من توسيع نشاط الرابطة) لكى يؤسس ، بالاشتراك مع ريمون اجيون ، وهنرى كوريل ، ومارسيل إسرائيل ، وجورج بوانتييه (الستالينى السويسرى) ، وساندور روكا ، وكيريو ، وأحمد الأهوانى ومحمد نصر الدين « الاتحاد الديمقراطى » في مستهل عام ١٩٣٩ .

وقد شكل أغلب المذكورين اللجنة القيادية للاتحاد ، وكان مارسيل إسرائيل هو أمين هذه اللجنة . وقد حصلوا على مساعدات مالية سخية من المليونير دانييل نسيم كوريل (والد راعول وهنرى) وتمتعوا بتعاطف أحد المخافل الماسونية ، مواصلين جانباً من تقاليد « الرابطة السلمية » . ولم يكن بين أعضاء اللجنة القيادية للاتحاد تروتسكى واحد مما يشهد على زيف ادعاء الدكتور عبد العظيم رمضان ، استناداً إلى رواية أحمد صادق سعد ، أن « الاتحاد الديمقراطى » قد تكون على يد « تروتسكيين » منسلخين من « الرابطة السلمية » (د . عبد العظيم رمضان : مصدر سبق ذكره ، ص ٢١) . لقد رحب راعول كوريل وجورج بوانتييه باتفاق هتلر — ستالين الذى وقعه ريتنروب ، وزير خارجية ألمانيا ، ومولوتوف ، وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ، في موسكو في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ . وهو الاتفاق الذى اعتبره التروتسكيون افتتاحاً لـ « صفحة من أسود صفحات سياسة ونشاط الأممية الشيوعية والأحزاب الشيوعية » الستالينية « Pierre Frank, Histoire de l'Internationale Communiste, 2, Editions la Brèche, Paris, 1981, p. 823 » وغداة إعلان المملكة المتحدة وفرنسا الحرب على ألمانيا في ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، سارع راعول كوريل إلى تسجيل اسمه في القنصلية الفرنسية مطعوماً (فعل أخوه الشئ نفسه) ، رهن إشارة الأركان العامة لجيش فرنسا الإمبريالية ، في حرب اعتبرها التروتسكيون حرباً غير عادلة بين دول إمبريالية يتعين على الثوريين تحويلها إلى حرب أهلية . وقد فعل ذلك حتى قبل سقوط باريس وتوقيع بيتان اتفاق الهدنة مع الألمان . ويذكر أحمد صادق سعد أن « الاتحاد الديمقراطى » قد أصدر بياناً يؤيد فيه فرنسا والمجلتراً ضد ألمانيا (أحمد)

صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢) إلا أن أحمد صادق سعد يزور التاريخ ، مرة ، بين يذيع ، أد ، وفه ، الخوف ، ختموا .
خلال تلك الفترة كان « هو الدعوة إلى قلب الحكم الرأسمالي في أوروبا » (أحمد صادق سعد ، مصدر سبق ذكره . ص ٤٢)
قد تمثل موقف التروتسكيين في الدعوة إلى الانهزامية الثورية في كل من فرنسا ، إنجلترا ، ألمانيا وإيطاليا بينما كان موقف
الكومنترن الستاليني ، في فترة الاتفاق الروسي الألماني ، وقبل الهجوم النازي على الاتحاد السوفيتي ، ليس « الدعوة إلى
قلب الحكم الرأسمالي في أوروبا » بل الدعوة إلى انهزامية من نوع خاص ، لعلقة ما بالانهزامية الثورية اللبينية ، الدعوة
إلى انهزامية من جهة واحدة فقط على حساب فرنسا والمملكة المتحدة و-... إلخ . ألمانيا النازية (Frank, op.cit.: ١١٣) .

وقد شارك راعول كوريل ، في ديسمبر ١٩٣٩ ، في إصدار صحيفة « دون ديشبوت » التي أراد لها أن تكون على
غرار جريدة « ماريان » الباريسية غير التروتسكية . وعندما أعلنت المدة بين فرنسا النازية وألمانيا المحترقة ، ذهب إلى أحد
الآباء اليسوعيين ليجد لديه العزاء والسلوى : « ليست المدة مأساة ! إنها العقاب العادل الذي استحقته فرنسا إذ كانت
مع أمة بروتستانتية » (يقصد إنجلترا) [المعلومات الجغرافية عن راعول كوريل مستمدة من جيل بيرو : مصدر سبق
ذكره ، صفحات مختلفة] .

ومن الجلي أن سيرة سياسية كهذه لا يجمع بينها وبين السيرة السياسية لأي مناضل تروتسكي في ذلك الوقت أي جامع .
ولا يمكن اعتبار راعول كوريل تروتسكياً إلا عبر تشويه مواقف التروتسكية المعروفة تجاه عدد كبير من المسائل الهامة خلال
الثلاثينات ومستهل الأربعينات ، وهو تشويه لا مفر من أن يلمح من يحاولون تجربته ، في أحسن الأحوال ، بالحماسة النادرة ،
لأن مواقف التروتسكية من الحرب خلال فترة ١٩٣٩ - ١٩٤١ أشهر من نار على علم وقد جسدت في بيان الأهمية
الرابعة الصادر عن مؤتمر مايو ١٩٤٠ ، والذي وصف الحرب الدائرة بين قوى أوروبا الاستعمارية بأنها « حرب إمبريالية » .
ذلك أن « السبب المباشر للحرب الدائرة هو التنافس بين الإمبراطوريتين الاستعماريتين القديمتين : بريطانيا العظمى وفرنسا ،
والصين الإمبرياليين المتأخرين : ألمانيا وإيطاليا » .

(Jean-Jacques Marie, Trotsky: Textes et Débats, L.G.F., Paris, 1984, pp. 413-14).

وبينا أصر التروتسكيون على اعتبار الحرب حرباً إمبريالية من جانب الأطراف المذكورة كلها ، كانت مجلة الكومنترن
الستاليني إترناشيونال كومونيست تعلن في يناير ١٩٤٠ - وسط الحرب الدائرة - « أن النضال الأممي للطبقة العاملة
ضد النظام الإمبريالي العالمي يتطلب تركيز القوى ضد العدو الرئيسي الراهن في ساحة السياسة الدولية لقد أصبحت
الإمبريالية البريطانية ... العدو الرئيسي للطبقة العاملة العالمية » . وقد ورد هذا الكلام وسط صمت تام عن أهداف الإمبريالية
الألمانية . واستمر هذا الموقف حتى اعتلاء هتلر على الاتحاد السوفيتي . ففي افتتاحية المجلة المذكورة في أول مايو ١٩٤١
لم يرد ولو مرة واحدة أي ذكر لكلمتي النازية أو الفاشية ، بل لم يرد أي ذكر لأسماء هتلر أو موسوليني أو حتى فرانكو
وذلك في مقال من إحدى عشرة صفحة موجه إلى الطبقة العاملة في عيد أول مايو ! وهو ما يعني أن موقف « الاتحاد
الديمقراطي » الذي لا علاقة له من قريب أو من بعيد بموقف التروتسكيين من الحرب ليس أكثر خبزاً من موقف الكومنترن
الستاليني ! ومن الشطط والسخف تسوية حسابات تاريخية بين الديكومبيين والكوريليين على حساب التروتسكية . لكن
التاريخ يبين أن مثل هذه الأمور تحدث غالباً عندما تمسك إحدى الشيع العصبية بخناق شعبة عصبية أخرى ! وهكذا
يجري زج اسم تروتسكي في قتال محزون بين شقيقتين !

أما ريمون اجيون (ولد عام ١٩٢٠) فقد قضى جانباً من الثلاثينات في فرنسا للدراسة وكان ، إلى حد ما ، على يسار
راعول كوريل . فهو قد اندمج في تجمع « اليسار الثوري » الذي قاده مارسوفيير داخل الشعبة الفرنسية للأهمية العمالية
(الحزب الاشتراكي الفرنسي) .

والحال أن مارسويغفر (١٨٩٥ - ١٩٥٨) كان أحد القادة البارزين لتجمع « المعركة الاشتراكية » داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي ، ثم أحد أبرز قادة تجمع « اليسار الثوري » الذي تشكل داخل الحزب المذكور في عام ١٩٣٥ . وعندما اصدرت قيادة الحزب أمراً بحل هذا التجمع في عام ١٩٣٧ ، ترك ييغفر وانصاره الحزب الاشتراكي وأسسوا في عام ١٩٣٨ الحزب العمال والفلاحى الاشتراكي الذى سارع إلى الانتهاء إلى ما يسمى « مكتب لندن للأحزاب الاشتراكية الثورية » ، والذي كان عبارة عن اتحاد لا مركزى لأحزاب الوسط الماركسى غير المنتمية لا إلى الأهمية الثانية ولا إلى الأهمية الثالثة ، حيث كانت هذه الاحزاب على يسار كل من الأيمنين خلال الشطر الثانى من الثلاثينات ، وكانت تعارض في الوقت نفسه انشاء أهمية رابعة خلافا لموقف الاحزاب والجماعات التروتسكية التى دعت إلى تأسيس أهمية رابعة منذ عام ١٩٣٣ ، وعندما تأسست الأهمية الرابعة بالفعل في عام ١٩٣٨ ، تعرضت لهجوم شديد من جانب هذه الأحزاب ، وقد قاد الإنجليزي فينبروكواي (ولد عام ١٨٩٠) ، أمين مكتب لندن ، هذا الهجوم مستشعراً الخطر من جراء تأسيس أهمية لليسار الماركسى .

وكان من بين الأحزاب المنتمية إلى مكتب لندن الحزب العمال الاشتراكي الألماني ، وحزب العمل المستقل في بريطانيا العظمى ، والحزب العمال للتوحيد الماركسى في أسبانيا ، والحزب العمال والفلاحى الاشتراكي في فرنسا (حزب مارسويغفر) .

وقد تعرضت هذه الأحزاب ومكتب لندن لانتقادات عنيفة من جانب تروتسكى والتروتسكيين . وعندما تفجرت الاضرابات في فرنسا بعد انتصار الجبهة الشعبية الانتخابى ، كتب تروتسكى في ٥ يونيو ١٩٣٦ : « إن التنظيم الذى لم يجد سندا في الحركة الاضرابية الجارية ، والذي لم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمال في مجرى النضال ، غير جدير باسم تنظيم ثورى . وسوف يكون من الأفضل لأعضائه أن يبحثوا لأنفسهم عن مكان في بيوت المسنون أو في المحافل الماسونية (برعاية م ييغفر) ! (J.L. Marie, op. cit., pp.301-2) .

ويشير بير فرانك ، أحد قادة التروتسكيين الفرنسيين وأحد قادة ومؤرخى الأهمية الرابعة إلى أن النضال ضد حزب مارسويغفر ومختلف الأحزاب المنتمية إلى مكتب لندن ، خلال الثلاثينات ومستهل الأربعينات ، كان « أحد النضالات الكبرى ... التى هيمنت على نشاط حركتنا الأهمية » (P.Frank, La Quatrième Internationale, F.M., Paris, 1969, p. 38) . ومع تيار أحزاب أهمية مكتب لندن هذه ، لا مع الأهمية الرابعة التروتسكية ، كانت تعاطفات رمون أجيون . وكانت فكرة إصدار صحيفة « دون كيشوت » فكرة راعول كوريل ورمون أجيون بالأساس . وقد اختارا هذا الاسم « احتراماً لذكرى جابريل ألومار ، السفير السابق لإسبانيا الجمهورية في القاهرة » (جيل يرو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤) .

وقد استند من تحدثوا عن « تروتسكية » صحيفة دون كيشوت « إلى واقع إنها قد نشرت في باب السياسة الدولية مقالات تنتقد السياسة السوفيتية انتقاداً حاداً ، وكأن انتقاد السياسة السوفيتية خلال الفترة التى ظهرت فيها الصحيفة (ديسمبر ١٩٣٩ - أبريل ١٩٤٠) كان شيئاً قاصراً على التروتسكيين ولم تندرج فيه مختلف التيارات الاشتراكية التى استنكرت اتفاق هتلر - ستالين ! والحال أن الذى كتب هذه المقالات هو البيغيرى رمون أجيون الذى لم ينتم إلى أى تجمع تروتسكى عندما كان في فرنسا !

أما مارسيل إسرائيل (ولد عام ١٩١٤) فقد ارتبط بالستالينى اللبنانى المعروف نقولا الشاوى . وقد توطدت عرى الصداقة بينهما عندما زار مارسيل إسرائيل بيروت في أواخر عام ١٩٣٨ . وأثناء تلك الزيارة ، رتب الشاوى لقاء مع ميديوان ،

مسؤول الكومنترن عن الشرق الأوسط ، حيث تبادلوا الآراء حول الموقف في مصر . وكان مارسيل إسرائيل آنذاك عضواً في اللجنة القيادية لـ « الرابطة السلمية » .

وجلى أنه من قبيل الهذيان الادعاء بأن صداقة سياسية وطيدة كتلك التي نشأت بين إسرائيل والشاوي وتبادلاً للآراء كذلك الذي حدث بين إسرائيل وميدويان يصلحان دليلين على « تروتسكية » مارسيل إسرائيل !

وعندما انسحب مارسيل إسرائيل ، بعد عودته من بيروت في أواخر ١٩٣٨ ، من « الرابطة السلمية » انهمك مع آخرين ، في تأسيس « الاتحاد الديمقراطي » في مستهل عام ١٩٣٩ واختير أميناً للجنة القيادية للاتحاد . وقد شارك إسرائيل ، منذ أوائل يناير ١٩٣٩ ، في نشاط جماعة « الفن والحرية » . ويدعو أن اشتراك إسرائيل في نشاط هذه الجماعة هو الذي أوحى للدكتور عبد العظيم رمضان بأن الجماعة قد تفرعت عن « الاتحاد الديمقراطي » (انظر ، د . عبد العظيم رمضان : الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٢) وهو تصور لا يستند إلى أساس لأن اشتراك إسرائيل في نشاط الجماعة ليس معناه « تفرع » الأخيرة عن الاتحاد .

وقد انسحب مارسيل إسرائيل من الاتحاد في أواخر عام ١٩٣٩ عندما وجد أن هنري كورييل — عضو اللجنة القيادية للاتحاد — قد حول « الاتحاد الديمقراطي » إلى « اتحاد أرستقراطي » بضمه إليه « كل أصدقائه البورجوازيين الكبار » (جيل بيو : مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥) .

وقد انهمك إسرائيل بعد ترك « الاتحاد الديمقراطي » في تأسيس منظمة « تحرير الشعب » التي بدأت بعشرة أعضاء مصريين في عام ١٩٤٠ . وكان إسرائيل قد قدم هؤلاء المناضلين إلى طاهر المصري ، الذي كان عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي عندما كان يدرس في باريس . وقد حضر المصري الاجتماع التأسيسي الذي عقد سرّاً في بولاق .

وقد أفاد مناضلو منظمة « تحرير الشعب » من علنية جماعة « الحيز والحرية » وكانوا يحركون جماعة علنية أخرى كانت تعمل وسط الأجانب بشكل رئيسي ، حملت اسم « ثقافة وفراغ » .

مع اقتراب قوات روميل من العلمين ، رحل إسرائيل عن مصر إلى فلسطين في عام ١٩٤٢ . وناضل في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني ذي النفوذ القوي داخل الأهمية الثالثة . ولم يتصل بالتروتسكيين الفلسطينيين الذين كانوا قد أعلنوا في عام ١٩٣٨ وقوفهم إلى جانب الحركة القومية العربية ودعمهم غير المشروط لوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ووقف شراء اليهود للأراضي وإنشاء سلطة عربية (انظر ، N.Weinstock, Zionism: False Messiah, Ink Links, London, 1978, p. 199) .

وقد عاد إسرائيل إلى مصر في أواخر عام ١٩٤٣ ، بعد وقت طويل من زوال خطر الهجوم الألماني . وبعد أقل من عامين ، اندمجت منظمته مع منظمة « إسكرا » وقاد غالبية أنصاره إلى الاتحاد في مايو ١٩٤٧ مع « الحركة المصرية للتحرير الوطني » (حمتو) لتكوين « الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني » (حدتو) [المعلومات البيوجرافية الأساسية عن مارسيل إسرائيل مستمدة من جيل بيو : مصدر سبق ذكره ، صفحات مختلفة] .

والحال أن مارسيل إسرائيل قد اشتهر في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية بأنه من أبرز دعاة تمصير الحركة ، خاصة قيادتها . وكان إسرائيل يتجاوب بهذه الدعوة مع إصرار ميدويان — خلال اجتماع بيروت — على شعار « التمهيد » وبعد هذا الإصرار ، بدوره ، إمتداد لدعوة الكومنترن الستاليني إلى « تعريب » قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني والتي سخر منها التروتسكيون الفلسطينيون إذ رأوا أن مجرد إحلال كوادر عربية محل كوادر يهودية — مع إلقاء التوجهات السياسية الانتهازية للحزب — ليس مخرجاً من الأزمة التي يواجهها .

وحتى لو نغمنا بمجل سيرة مارسل إسرائيل السياسية ولم نحفظ إلا بذلك الجانب الخاص بدعوته التي لا تكل إلى التخصيص فسوف نجد أن هذه الدعوة وحدها كافية لاستبعاد أن يكون تروتسكي : أن الشيء الرئيسي بالنسبة إلى التروتسكيين ليس هو « قوية » قادة الحركة الشيوعية ، بل توجهاتها . وقد اعترض كاتب تروتسكي على تفسير إخفاقات الحركة الشيوعية المصرية قبل ١٩٥٢ بالإشارة إلى « لا مصرية » قياداتها ، وتساءل : « إذا كان الأسفل الأجنبي لتلك القيادة هو السبب في إخفاقاتها ، فلماذا لم تتمكن القيادة المصرية مائة بالمائة (بعد تنحية الأجانب والمتمصرين) من أن تتجاوز تلك الإخفاقات ، وتفتح الطريق نحو بناء حركة شيوعية جماهيرية أصيلة » (كميل داغر : « مقدمة التوجه العربية » لكتاب جيل بدرو : مصدر سبق ذكره ، ص ١٥) . وواضح أن هذا الكاتب يشير إلى مسؤولية التوجهات السياسية الستالينية التي سادت الحركة .

أكتفى بهذا رداً على وصف أحمد صادق سعد للعناصر المنشقة على « الرابطة السلمية » بأنها كانت « مجموعة تروتسكية » .

على إن موضوع ما يسمى بـ « التروتسكية » المصرية بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨ لا يتوقف عند هذه النقطة . وإذا كان راعول كورريل وريمون اجيون ومارسيل إسرائيل لم يكونوا تروتسكيين بأي حال من الأحوال ، على الرغم من إعجاب اجيون بشخصية تروتسكي ، شأنه في ذلك شأن الكثيرين من شبيبة تجمع « اليسار الثوري » ، وهو الإعجاب الذي لم يتحول إلى ارتباط بالحركة السياسية التروتسكية ومنظوراتها المناهضة ، فإن السيرة السياسية لكل من جورج حنين وأنور كامل ولطف الله سليمان تضمن عداء سافراً للستالينية في حالة الأول منذ وقت مبكر جداً ، وعداء سافراً لها في حالة الثاني ، منذ تأييد الاتحاد السوفيتي قرار تقسيم فلسطين بشكل محدد ، وعداء سافراً إليها ، يمتزجا بتعاطفات غائمة مع التروتسكية ، في حالة الثالث ، خاصة منذ أواخر الحرب العالمية الثانية .

كان جورج حنين (١٩١٤ — ١٩٧٣) [مات جورج حنين في ١٨ يوليو ١٩٧٣ وليس في أغسطس ١٩٧٣ كما ذكر رفعت السعيد (انظر ، د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ — ١٩٤٨ ، ص ٨٥)] واحداً من أبرز المثقفين المصريين المعاصرين . وقد اعتبره أندره مالرو منذ أواخر عام ١٩٣٩ « النموذج الأكثر ذكاء في القاهرة » (Grandes Largeurs, No. 2-3, Paris, 1981, p. 41) . ومن المؤسف أن المؤرخين المصريين لم يقدموا : حتى الآن ، دراسة جادة واحدة عن فكره البالغ التعقيد ، مكتفين بالحديث عن « تروتسكيته » المزعومة [انظر ، د . رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، ص ١٥٩ والدكتور عبد العظيم رمضان : الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٥٢ . ومن العجيب أن الدكتور رمضان لا يشير إشارة واحدة إلى تيارات الفكر اليساري التي مثلها حنين ، وكامل ، وسليمان فيما أسهب في الحديث عن دور تلامذة ديكومب وكورريل وشوارتز ، بحيث إن اللوحة التي رسمها تلبو ناقصة ، ومن ثم ، زائفة] ، دون أن يلبو أن أحداً من هؤلاء المؤرخين قد قرأ كتاباً واحداً من كتب جورج حنين والتي وصلت إلى عشرين كتاباً !

والحال أن جورج حنين قد اختار تحديد هويته الفكرية تحديداً سلبياً ، إذ اعتبر نفسه « مناهضاً للستالينية ومناهضاً للمسيحية » (S. Alexandrian, George Henin, Seghers, Paris 1981, p. 53) وهو لم يزعم قط أنه « تروتسكي » في أي وقت من الأوقات .

لقد كان جورج حنين ، بالدرجة الأولى ، شاعراً وناقداً سورياً . ويقرر موريس نادو ، مؤرخ الحركة السريالية ، أن جورج حنين كان عضواً في التجمع السوري منذ عام ١٩٣٦ (M. Nadeau, The History of Surrealism, J.C., London, 1988, P. 340) ولم يفصل عن هذا التجمع ، الملتف حول أندره برتون ، إلا في عام ١٩٤٨ . والحال أن هذا

التجمع ، على الرغم من مناهضته القوية للستالينية خلال فترة انتفاء حميم له ، لم ينس تروتسكي أن يربط بين هذا التجمع وبين
رغم استنكاره لمحاكمات موسكو الخزية ورغم تأييد أنصاره للدفاع تروتسكي عن استقلال النفس عن سرج ألقاب إلى الأبد
وتاريخ النزاع بين هذا التجمع والتروتسكيين الفرنسيين تاريخ معروف . وقد رواه أندريه برون في كتابه « أمان » وكتب
إليه إسحق دويتشر في الجزء الأخير من ثلاثيته عن تروتسكي .

وطبعي أن هذا ليس هو المجال المناسب لإعادة استعراض هذا التاريخ . وبوسع القارئ أن يرجع إلى كتاب أندريه برون
المشار إليه أعلاه . وسوف أكتفى بالإشارة إلى تعارض رؤى جورج حنين فيما يتعلق بمسائل هامة في فترة الستينيات مع
الرؤى التروتسكية : أواخر عام ١٩٣٦ : اعتبر جورج حنين الحرب العالمية أمراً غير وارد ، *Cardinal Largeurs, op.cit.* ،
(p. 13) وهو تصور يتعارض على طول الخط مع تصور التروتسكيين الذين توقعوا نشوب الحرب العالمية منذ وقت مبكر .
ومن المفهوم أن التصور الأول يستتبع سياسات تختلف إلى حد بعيد عن السياسات التي يستتبعها التصور الأخير .

٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ : رحب جورج حنين برواية « الأمل » للروائي الفرنسي أندريه مالرو (*Ibid, p. 18*) والتي تناولت
أحداثها حول الأيام الأولى للحرب الأهلية الإسبانية . وكان تروتسكي قد سخر من مالرو في ١٧ ديسمبر ١٩٣٧ منها
إياه بتروغ « حكمة عبودية » عن ضرورة وقف نضال البروليتاريا العليقي في إسبانيا (*Leon Trotsky, The Spanish*
(*Revolution, p. 324*) مارس ١٩٣٩ : رحب جورج حنين بكتاب نيكولا كالاس « مباحث الميران » ، وهو دعوة إلى
تأسيس يوتوبيا جديدة ، الأمر الذي يتعارض مع اتباع سياسة مستمدة من استقراء الاتجاه التاريخي للصراع الطبقي وهو
ما حرص التروتسكيون على التقيده به .

صيف ١٩٤٥ : بلور جورج حنين رؤاه اليوتوبية داعياً إلى « سباحة في تيارات اليوتوبيا الزكية » ، وتحميد التأمل الطوباوي
بشكل ما يستوحه مما هو مثالي ومفرح « محمدا مهمة المثقف الثوري في « الإغلاء مرة أخرى من شأن الأوهام للمستحيلة »
(*George Hensin, Prestige de la Terreur, Ed. Masses, Le Caire, 1945, p. 22*) ودعا إلى تشكيل جبريل (مفرزة
أنصار) سياسية ، يوصفها « الخيار الوحيد الممكن » ، بدلاً عن الحزب اللينيني (*Ibid, p. 18*) . والحال أن هذه الفكرة
الأخيرة مستمدة إلى حد ما — من الفوضوية وقد تعرضت لانتقاد عنيف من جانب تروتسكي منذ مطلع العشرينات .

٢١ يونيو ١٩٤٧ : شارك جورج حنين في إصدار بيان التجمع السريالي الذي حمل عنوان : « قطعة مبدئية » والذي
خلط الماركسية بالستالينية وقدم تأييداً معنوياً للفوضويين وهو ما يتعارض مع اعتبار التروتسكيين الستالينية خيانة للماركسية
ومع شجبهم للفوضوية .

١٠ يناير ١٩٤٨ : انتقد جورج حنين الأهمية الرابعة والتروتسكية الأرثوذكسية وجدد الإعراب عن تعاطفه مع
الفوضويين .

١٦ أغسطس ١٩٤٩ : كتب جورج حنين إلى كالاس ينتقد عدم اجترأ السرياليين على انتقاد منهج الماركسية (سمح
غريب : السريالية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٤ . وبالنسبة ، هذا كتاب مسروق
— من كتاب الكسندريان عن جورج حنين — إلى حد بعيد (١) .

وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد زعم عبد القادر ياسين أن جورج حنين « أصبح واحداً من أبرز قادة مكرتارية باريس ،
إحدى انشقاقات الأهمية الرابعة » (*شؤون فلسطينية* ، آيار ١٩٧٥) . دون سند أو دليل ، وعلى الرغم من أنه ليس بين
انشقاقات الأهمية الرابعة انشقاق بهذا الاسم . وقد نفت بولا العلالى هذا الزعم مشيرة إلى أن زوجها مال أكثر إلى الفوضوية
(سمير غريب : مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤) . وقد تبني رفعت السعيد زعم عبد القادر ياسين دون تمحيص (د .
رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ص ١٥٩) .

والحال أن كل ما قيل أعلاه لا يقلل بحال من أهمية الدور الذي لعبه جورج حنين في مسيرة الائتلاجيسيا الإبداعية المصرية ،
ولا من أهمية دوره في تشجيع تيارات مناهضة للاستالينية الانتهازية في صفوف اليسار المصرى .

لقد شارك في حشد أبرز ممثلى الائتلاجيسيا الإبداعية المصرية وتوحيد حركتهم من خلال تأسيس جماعة « الفن والحرية »
في يناير ١٩٣٩ . ولم تكن هذه الجماعة مجرد « امتداد متمصر » لجماعة المحاولين مثلما زعم الدكتور رفعت السعيد (مصدر
سبق ذكره ، ص ١٥٤) بل كانت تميراً عن التقاء صفوة من الشباب تحت من خلال انتماءاتها التنظيمية أو التجمعية إلى
جانب تربيتها الخاصة وخبرتها اللاتنية المتميزة . فمن جماعة « المحاولين » جورج حنين ومن معه . ومن جماعة « الدعاية الفنية »
يوسف العفيفى ورمسيس يونان ومع العفيفى مريديه . ومن « المنبوذين » — نسبة إلى « الكتاب المنبوذ » — أنور كامل
وكامل التلمسالى وفؤاد كامل وأحمد رشدى (أنور كامل : لكنهم صنعوا المستقبل ، مقال في مجلة « صباح الخير » ،
١٩٨٦/٩/١٨) .

وشارك في إصدار ودعم مجلة « التطور » التى صدرت في يناير ١٩٤٠ . وقد تعرضت هذه المجلة إلى ضغوط قوية من
جانب السراى والأزهر والسفارة البريطانية أدت إلى تدخل الرقابة ضدها بشكل متواصل مما قاد إلى احتجاب المجلة عن
الصدور بعد العدد السابع — وليس بعد صدور العدد الخامس كما زعم رفعت السعيد — وليس بسبب ضغوط مالية زعم
رفعت السعيد أن جورج حنين قد مارسها على هيئة تحرير المجلة (انظر ، رفعت السعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤
— ٢٠٥ . وانظر رد أنور كامل على هذه المزاعم في : أنور كامل : لكنهم صنعوا المستقبل ، الأصل الكامل لمقال
أنور كامل المنشور في مجلة « صباح الخير » وهو عبارة عن ملزمة مكتوبة على الآلة الكاتبة تحمل تاريخ ١٩٨٦/٨/٢٠ ،
ص ١١ — ١٢) .

وكان جورج حنين مصدر الهام لكثيرين من متمردى جيله الذين بث روح التمرد على الواقع في وجلاناتهم على نحو
ما يظهر من كتاباتهم المنشورة في مجلة « المجلة الجديدة » ، وكراساتهم ، وأعمالهم التشكيلية .

ومثلما استنكر حنين مختلف أشكال الاضطهاد التى تعرض لها الاشتراكيون في أوقات مختلفة في بلدان أوروبية مختلفة ،
استنكر حملات الأجهوزة القمعية المصرية على مختلف ممثلى اليسار المصرى خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهاء الحرب
على حد سواء . ولعب دوراً بارزاً في خلق حملة تضامنية قوية مع أولئك المناضلين على اختلاف ميولهم السياسية ، دون
تمييز بين الستالينيين والمناهضين للستالينية .

وبعد أنور كامل (ولد عام ١٩١٣) واحداً من أولئك المتمردى الذين استلهموا — إلى حد ما — مثال جورج حنين
دون أن يكونوا قد سلكوا الدروب المعقدة التى سلكها الأخير . وقد وصف أنور كامل ، هو الآخر ، دون براهين حقيقية ،
بأنه « تروتسكى » رغم أن سيرته الفكرية والسياسية لا تشير إلى ذلك ورغم أنه هو نفسه قد نفى هذا الوصف الذى
وصفه به كثيرون (انظر ، (A. Kamel, interviewed by S. Botman For a Doctoral Dissertation, Harvard) .

استهل أنور كامل نشاطاته العامة في أوائل الثلاثينات حيث ارتبط منذ عام ١٩٣٢ وحتى أواخر عام ١٩٣٨ بتجمع
من المثقفين كان من أبرز وجوهه أحمد كامل مرمى . وفي صيف عام ١٩٣٦ أصدر كتابه الأول الذى حمل عنوان « الكتاب
المنبوذ » ، وهو عبارة عن عشرة حوارات بين رجل وامرأة . وقد دعا الكتاب إلى إنهاء الفصل بين الجنسين وإلى تحقيق
الإشباع الجنسي والحرية الجنسية ، علاوة على ما تضمنه من سخيرة من المطلقات الميتافيزيقية . وقد قرر مجلس الوزراء
مصادرة الكتاب وحظر تداوله بعد أقل من أسبوعين من صدوره .

وشارك أنور كامل في تأسيس جماعة « الفن والحرية » في مستهل عام ١٩٣٩ . وقد نفى أنور كامل عن هذه الجماعة صفة « التروتسكية » في حديث مع س . بتان .

وفي يناير ١٩٤٠ ، صدر العدد الأول من مجلة « التطور » — لسان حال جماعة « الفن والحرية » — حيث اختير أنور كامل رئيساً لتحريرها . وقد جعلت شعارها « التطور الدائم والتغير المستمر » مما دفع عبد القادر ياسين إلى اعتبارها مجلة تروتسكية وقد سألت س . بتان أنور كامل عما إذا كان قد تأثر بتروتسكي عندما رفع هذا الشعار فأجاب بالنفي : « .. منذ بداية حياتي وأنا أريد تغيير كل شيء حولي . وفي ذلك الوقت لم أكن قد قرأت تروتسكي ، أو حتى ماركس » . (Ibid)

وعندما أسس مارسيل إسرائيل منظمة « تحرير الشعب » في صيف ١٩٤٠ ، كان أنور كامل من بين الأعضاء المؤسسين للمنظمة وقد اختير — بالاجماع — أميناً عاماً لها في اجتماعها التأسيسي . ثم انقطعت صلته بهذه المنظمة بعد اعتقاله هو وأعضاؤها في عام ١٩٤١ . واتجه إلى تأسيس جماعة « الحزب والحرية » في العام نفسه بعد خروجه من السجن . وقد استمرت هذه الجماعة قائمة بشكل أو آخر حتى حملة صندق باشا في ١١ يوليو ١٩٤٦ ضد اليسار المصري .

وخلال هذه الفترة أصدر أنور كامل ثلاث كراسات تعبر عن مواقف الجماعة التي نفى في حديثه مع س . بتان أنها كانت تروتسكية :

١ — « مشاكل العمال في مصر » (١٩٤١) . وقد تناول أنور كامل في هذا الكراس عدداً من مسائل الحركة العمالية المطالبة .

٢ — « الصهيونية » (١٩٤٤) . وهو عبارة عن تلخيص لكتاب « اللاسامية والمسألة اليهودية » الذي أصدره في لندن في عام ١٩٤٣ الستاليني البريطاني المعروف ريناب (وهو بدوره ليس مساهمة أصيلة ، فهو مستمد من مقالات كاوتسكي عن المسألة اليهودية) ورسالة الاشتراكيين الفلسطينيين (التروتسكيين) المفتوحة إلى أعضاء حزب العمال البريطاني (١٩٤٤) . وقد حصل أنور كامل على نسخة من كتاب ريناب من جورج حنين وعلى نسخة من رسالة الاشتراكيين الفلسطينيين من لطف الله سليمان .

٣ — « لا طبقات » (١٩٤٥) . وهو كراس ينتقد الإصلاحية ويدعو إلى ثورة اشتراكية من أجل إلغاء المجتمع الطبقي في مصر . وقد اعتقل أنور كامل بسبب هذا الكراس وحبس لمدة شهرين . ولم يكن جورج حنين ولطف الله سليمان عضوين في جماعة « الحزب والحرية » وإن كانا قد آزرا مجهوداتهما .

لقد أشار عبد القادر ياسين إلى كراس « الصهيونية » (انظر ، عبد القادر ياسين : القضية الفلسطينية في فكر اليسار المصري ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨١ ص ١٩ ، ١١١) . والحال أن الدكتور عبد العظيم رمضان قد اختار تجاهله . ونجاهل رفعت السعيد كل كتب أنور كامل باستثناء كتاب « الفنون الشعب » (١٩٤٨) .

وعندما صدر هذا الكتاب الأخير ، تعرض أنور كامل لحملة اقتراعات من الستالينيين المصريين ومازال يتعرض لها حيث اتهمه رفعت السعيد بإصدار كتابه « بالتعاون التام مع جهات الأمن » (رفعت السعيد : مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩) . لم يهم رفعت السعيد بتقديم دليل واحد على هذا الاتهام الخطير ، مما يدل ، بحذ ذاته ، على تعمد الاقتراء .

وقد كتب أنور كامل هذا الكتاب بعد أن توقف عن النشاط السياسي المنظم وبعد أن واثق الاتحاد السوفيتي على قرار التقسيم واعترف بالدولة الصهيونية وبعد أن تمجلت له خيانة الحزب الشيوعي الستاليني الفرنسي للثورة في الهند الصينية والجزائر

وخيانة الحزب الستاليني المولدى للكفاح الوطنى التحريرى في أندونيسيا ، وقد شجب جميع هذه الحثائن وانتقد التسلط الستالينى على الطبقة العاملة السوفيتية وتآمر ستالين ضد قادة الحزب البلشفى وثورة أكتوبر .

ومن جانب آخر ، شجب أنور كامل الاستعمار البريطانى والإمبريالية الأمريكية والرجعية المصرية . ولم يتورط أنور كامل في تبني مواقف الأيديولوجيين الإمبراليين خلال فترة الحرب الباردة ... ودعا لسياسة مستقلة عن كل من واشنطن وموسكو .

وعلافا لادعاء رفعت السعيد أن كتاب أنور كامل قد صدر بـ « تعاون تام مع جهات الأمن » فإن هذا الكتاب قد تعرض لمقص الرقيب في مواضع عديدة .

وقد استند أنور كامل في هذا الكتاب إلى كراس كان قد أصدره ج . مونيس في أوائل عام ١٩٤٧ في باريس تحت عنوان : « الثوريون تجاه روسيا والستالينية العالمية » وكان قد حصل على نسخة من هذا الكتاب من جورج حنين .

والحال أن كراس ج . مونيس قد تعرض غداة صدوره لانتقاد حاد من جانب بير فرانك ، أحد قادة الأهمية الرابعة البارزين وأحد رفاق تروتسكى المقربين منذ أوائل الثلاثينات (انظر : P. Frank, Le Stalinisme, F.M., Paris, 1977, pp. 189-192) ، حيث ركز ، بشكل خاص على نقد مفهوم ج . مونيس عن البيروقراطية السوفيتية ، وهو عين مفهوم أنور كامل ، والذي لا يرتبط من قريب أو بعيد بالمفهوم التروتسكى .

لقد اعتبر أنور كامل البيروقراطية السوفيتية « طبقة حاكمة جديدة » (أنور كامل : ألهيون الشعب ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ٣٦) ، بينما اعتبر التروتسكيون هذه البيروقراطية مجرد ورم سرطانى على جسم ديكتاتورية البيوليتاريا ، شريحة لا تمثل طبقة اجتماعية مستقلة ومستقلة . وقد ساعدت ظروف تخلف روسيا وعزلة الثورة الروسية هذه الشريحة على لعب دور شرطى يستأثر بامتيازات استهلاكية وهو يضبط تحرك طواير لا مفر من أن تتشكل في ظروف الندرة النسبية دون أن يتمكن هذا الشرطى من تغيير الطبيعة العمالية للدولة المنبثقة عن ثورة أكتوبر وإن تمكن من تشويهها . (انظر تحليل تروتسكى للبيروقراطية السوفيتية في الجزء الثانى من مختاراته الصادر تحت عنوان : Sowjet Gesellschaft und Stalinistische Diktatur, E.V., Köln, 1974).

ومؤخراً جداً ، بدأ تحليل تروتسكى للبيروقراطية السوفيتية يجد صده بين صفوف السوسيولوجيين السوفيت (انظر ، صحيفة « أنباء موسكو » ، ١ مارس ١٩٨٧ ، ص ١٣ ، حديث مع الأكاديمية تاتيانا زاسلافسكايا ، رئيسة ارابطة السوسيولوجية السوفيتية) .

والحال أن مفهوم أنور كامل عن البيروقراطية السوفيتية بوصفها « طبقة حاكمة جديدة » إذ ينفى عنه صفة التروتسكية ، لا يجره — اوتوماتيكيا — إلى معسكر الإمبريالية ، مع ذلك . هذا لم يحدث مع سميرامين أو بول سويسرى ، أو توفى كليف وهو لم يحدث مع أنور كامل .

وعلى الرغم من اختلاف مواقف أنور كامل مع مواقف التروتسكيين فيما يتعلق بعدد من المسائل الهامة — من بينها ، بطبيعة الحال ، مسألة طبيعة البيروقراطية السوفيتية — فأن من الواضح تماماً أن شجبه لخيانة عدد من الأحزاب الستالينية للحركات القومية التحررية ولتأيد البيروقراطية الستالينية قرار تقسيم فلسطين ولاعترافها بالدولة الصهيونية ودعوته إلى الثورة الاشتراكية سبيلاً لحل معضلات التخلف وللقضاء على الاستغلال الطبقي من الأمور التى من الطبيعى أن تخلق التقاء بينه وبين مختلف التيارات اليسارية الثورية ، ومن بينها التيار التروتسكى ، دون خلط للأعلام مثلما يفعل المؤرخون الستالينيون !

وقد اشترك لطف الله سليمان مع أنور كامل في عام ١٩٤٧ في تحرير كراس صدر في مايو ١٩٤٧ تحت عنوان « اخرجوا من السودان » . وقد دعا هذا الكراس إلى جلاء البريطانيين دون قيد أو شرط من مصر والسودان وإلى الاعتراف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره بنفسه بعد جلاء البريطانيين عن السودان (انظر : أنور كامل ، لطف الله سليمان : اخرجوا من السودان ، مطبوعات الدماء ، القاهرة ، مايو ١٩٤٧ ، ص ٣) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن لطف الله سليمان لم يكن عضواً في جماعة « الحزب والحرية » وهو ، علاوة على ذلك ، لم يكن عضواً في جماعة « الفن والحرية » إلا أنه قد أزر كلا من الجماعتين .

وقد أسس لطف الله سليمان حوال عام ١٩٤٧ (بالاشتراك ، على ما يبدو ، مع جورج حنين) داراً للنشر جعلت مهمتها نشر الأدبيات الثورية . وعندما تولى رمسيس يونان (١٩١٣ — ١٩٦٦) (لا تختلف سيرة رمسيس يونان الفكرية — السياسية كثيراً عن سيرة جورج حنين) رئاسة تحرير مجلة « المجلة الجديدة » اعتباراً من أبريل ١٩٤٣ ، كان لطف الله سليمان مديراً لتحرير المجلة . وقد انحازت المجلة إلى صف الاتحاد السوفيتي دون قيد أو شروط في الحرب ضد ألمانيا المحتلة وأقامت صلات مع مجلات وصحف الجماعات الستالينية في لبنان والعراق وأيدت حزب الوفد (هذا الموقف الأخير — بالذات — يشهد على أنها لم تكن مجلة تروتسكية) . وكان من كتابها رمسيس يونان ، وبين جورج حنين ، وأنور كامل (لم ينشر الأخير فيها غير مقال واحد) . وقد تحولت إلى مجلة مناهضة للستالينية بعد تصريح لورد فانيسلارت ، وعندما قطعت مجلات وصحف الجماعات الستالينية في لبنان والعراق صلاتها بها . ثم عطلت المجلة بموجب أمر عسكري اعتباراً من العدد ٤٤٤ .

وقد اتفقت عدد من السوريين والمتقنين اليساريين المصريين — المستقلين عن التيار الستاليني — حول لطف الله سليمان منذ عام ١٩٤٥ ، وكان سلمان قد طرح فكرة إنشاء « حزب شيوعي ثوري » دون أن تتحول الفكرة إلى واقع تنظيمي في أي وقت من الأوقات .

وقد كتب لطف الله سليمان منشوراً محدود التوزيع يدعو إلى تكوين حزب كهذا تحت عنوان : « نحو حزب شيوعي ثوري » . واتهم سليمان كلا من محمد مندور وأنور كامل في هذا المخطوط بـ « الانتهازية » لتعاونهما مع صحيفة « الوفد المصري » . وكان أنور كامل قد رتب لقاء بين مصطفى موسى وأمين الكاشف (من شبينة اليسار الوفدي) وجورج حنين ولطف الله سليمان لتدارس إمكانيات العمل المشترك . ويذكر أنور كامل في حديثه مع س . بجان أن جورج حنين لم يبد اهتماماً بالموضوع بعد المناقشة وأن لطف الله سليمان أخذ موقفاً أكثر تشدداً ضد العمل المشترك مع شبينة اليسار الوفدي . وقد ضبط مخطوط لطف الله سليمان مع أنور كامل خلال حملة صدق في يوليو ١٩٤٦ . وكان لطف الله سليمان آخر مناضل يخرج من السجن .

والحال أن س . بجان قد ذكرت في عام ١٩٨٠ أن لطف الله سليمان قال إن حركة تروتسكية حقيقة قد بدأت في عام ١٩٤٥ ، ذات هياكل تنظيمية حقيقية . وقد نفى ذلك أنور كامل (الذي أبد دعوة لطف الله سليمان إلى إنشاء حزب شيوعي ثوري والذي اعتبر الانتقاد الذي وجهه سليمان إليه نوعاً من « الانتقاد الذاتي » والذي اشترك مع سليمان في عام ١٩٤٧ في تحرير كراس « اخرجوا من السودان ») (انظر : A. Kamel, op. cit. ، علاوة على ذلك ، فقد عاد لطف الله سليمان في عام ١٩٨٤ ليعلم أن المجموعة التي التفت حوله كانت « من دون بني تنظيمية حقيقية » (جيل بيو : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٣) .

ويبدو أن محاولة لطف الله سليمان كان لا مفر لها من أن تفشل . فهو قد أراد بناء « حزب شيوعي ثوري » من خلال التعاون مع جورج حنين ورمسيس يونان (السرياليين الميالين إلى القوضوية) وأنور كامل (الماركسي المستقل المستعد للتعاون مع صحف الوفد) . ويدل ذلك ، وحده ، على أن سليمان لم يكن يملك رؤية تروتسكية حقيقية فيما يتعلق بأبسط مقدمات بناء « حزب شيوعي ثوري » .

على أن مما يذكر لهذا الفصل — على اختلاف عناصره — أنه قد طرح شعارات ثورية فيما يتعلق بضرورة استناد الحركة القومية التحررية إلى قوة الطبقة العاملة وصهر النضالات القومية — التحررية الثورية في نضال الطبقة العاملة الطبقي وأنه قد شجب قرار التقسيم ودعا إلى حرب تحريرية ضد الدولة الصهيونية .

والحال أن مواقف الحركة الستالينية من المسألة الفلسطينية خلال ١٩٤٧ — ١٩٤٨ قد أدت إلى صمبش عام لمعمل قوى اليسار في الشرق العربي ، الأمر الذى مهد السبيل أمام الدياجوجية القومية البورجوازية الصغيرة . وقد استمر هذا الوضع حتى حرب يونيو ١٩٦٧ .

استنتاجات :

تكشف الدراسة التاريخية الموضوعية عن عدد من الحقائق :

١ — إن تجمع « الفن والحرية » الذى كان قائده ، جورج حنين ، وأغلب المتتمين إليه والمؤازرين له ، منا هضين للستالينية ، هو أول تجمع واسع للمثقفين اليساريين المصريين في هذا القرن .

٢ — إن هذا التجمع يرمز إلى ظاهرة ذات مغزى تاريخى : ظاهرة حلول المثقف الثورى عمل المثقف الليبرالى .

٣ — إن التيار المناهض للستالينية تيار أساسى من تيارات الحركة اليسارية المصرية بين عامى ١٩٣٨ — ١٩٤٨ .

٤ — إن وجود هذا التيار طوال تلك الفترة دليل على فشل الستالينية في فرض هيمنتها المطلقة على توجهات الإنفلةجتسيا اليسارية المصرية .

٥ — إن هذا التيار ، خلافاً للتيار الستالينى المتحجر ، كان منفتحاً على مختلف تيارات الفكر الثورى .

٦ — إن أبرز ممثلى التيار المناهض للستالينية كانوا مصريين ، خلافاً للتيار الستالينى الذى تصدرته قيادات أجنبية أو متمصرة .

٧ — إن استقلال التيار المناهض للستالينية عن السياسة السوفيتية وتقلبها وانفتاحه على مختلف تيارات الفكر الثورى قد جنباه السقوط في تأييد قرار تقسيم فلسطين وتأييد اعتراف الاتحاد السوفيتى بالدولة الصهيونية ، وهو عكس ما حدث مع أغلب الفصائل الستالينية .

٨ — إن هذا التيار كان التيار الوحيد — داخل الحركة اليسارية المصرية — الذى دعا إلى الثورة الاشتراكية سبيلاً إلى القضاء على تخلف المجتمع المصرى .

٩ — إن المؤرخين الستالينيين وزملاءهم القوميين قد زوروا تاريخ التيار المناهض للستالينية لاعتبارات تتصل بالماضى وبالحاضر على حد سواء .

١٠ — إن تاريخ هذا التيار مايزال بحاجة إلى دراسة موضوعية مستفيضة ، تستند إلى فهم عميق لمختلف المنطلقات التى شكلت ملاح هذا التيار . أما الاكتفاء بالحديث عن « تروتسكية » هذا التيار المزعومة فليس من شأنه أن يساعدنا كثيراً — كما رأينا — خاصة وأن كل من استغلوا هذا المصطلح من المؤرخين لم يوضحوا ما الذى يقصدونه به .

مناقشة

(١) د . سيد عشاوى :

قدم الأخ بشير السباعى سرداً تاريخياً لنشأة التروتسكية ، وقال أنه قد التزم بدراسة موضوعية .. هنا أقول إن كلمة الموضوعية مصطلح فضفاض زائف .. فهو يبرز أهمية دراسة الحركة التروتسكية كتيار في الحركة اليسارية ، ويبرز انحيازه التام جهة هذا التيار . والادعاء هنا بالموضوعية في الدراسة يشوبه نوع من المغالطة التاريخية .

(٢) أ . جمال سليم :

نشكر الأستاذ بشير لتسليطه الضوء على هذا الفصل من الحركة الشيوعية ، وخاصة أن هذا التيار كان التيار الوحيد الذى اتخذ موقفاً معادياً من قرار تقسيم فلسطين .

(٣) أ . لييل عبد الفتاح :

هناك ملاحظة على بعض التعبيرات التى استخدمها بشير في ورقته عن التروتسكية المصرية . وأعتب عليه استخلامه لبعض الألفاظ مثل « التزوير » .. إلخ وليس هذا دفاعاً عن أحمد صادق سعد ، لكن لابد أن تؤخذ هذه الكتابات في إطار التنافسات الداخلية داخل تلك الحركات ربما لا تكون بمنأى منهجياً حول التروتسكية مثلاً . لكننى أشكره على إثارة موضوع الحركة « السريالية » المصرية الذى ثارت حوله مناقشات أخيراً وتكاد تكون تلك هي الحركة الوحيدة ضمن الحركات السياسية المصرية التى كانت تشارك في الحركة العالمية من داخل مصر ، حيث كانت تُبدع وخاصة كتابات جورج حنين .

(٤) أ . أحمد صادق سعد :

بشير السباعى عاد بنا إلى أواخر الثلاثينات . والحالة الأولى بالنسبة للموضوعية في كتابة التاريخ أن المرء يتصور الحادث أو الرأى في إطار المناخ السياسى والفكرى الذى ساد في ذلك الوقت . وكنت في ذلك الوقت في السابعة عشرة من عمرى ، ولم تكن توجد غير ماركسية الاتحاد السوفيتى ونظامه ومفاهيمه ، ومعاداة التروتسكية وغير التروتسكية من جانب آخر . فهل كان هؤلاء تروتسكيين حقاً ؟ أى هل كانوا منضمين للدولة الرابعة ؟ في الحقيقة لست أدري ، ولم أتحقق في هذا الوقت ولم يكن هناك داعى لهذا . لقد أطلقنا اسم التروتسكيين على كل الناس الذين اتخذوا موقفاً من الاتحاد السوفيتى ومن الأهمية الثالثة ، وقد أخذوا درجات مختلفة من المعارضة . والأستاذ بشير يقول عني إنني في هذا الوقت كنت « ستالينياً » .. حسناً .. إذا كان هو يطبق نفس المعيار على أمثال جورج حنين وغيره ، فهل لم يكونوا تروتسكيين لأنهم لم ينضموا للدولة الرابعة ؟ وأنا وقتها لم أكن ستالينياً لأننى لم انضم أبداً للأهمية الثالثة .. ولم أدعو لا بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر للأهمية الثالثة . وبالتالي هل يمكن أن يُطلق على أننى ستالينى ؟ إذا كان هو ينكر على من كما نسميهم بالتروتسكيين أنهم كانوا كذلك لأنهم لم يكونوا أعضاء في الأهمية الرابعة ؟ وهذان معياران ، ولابد أن أستعمل معياراً واحداً .. إلى جانب ذلك سوف أذكر بعض الوقائع .. الواقعة الأولى في أخريات عام ١٩٣٧ أن عائلة هنرى كوريل — وكان عندهم عربة — كانوا يدعون الأصدقاء للمزبة لتناول الغداء ، وأثناء الزيارة كنا نطوف بالعربة فرى هنا « شارع كارل ماركس » ، وهنا « شارع إنجلترا » وهنا « درب تروتسكى » .. إلى آخره . ولا يوجد أى ميدان أو حارة باسم « ستالين » . فسأل أحد الزائرين : وأين ستالين ؟ .. وبدأ الحديث عن مساوى ستالين .

وهناك واقعة ثانية .. وهي بيان الاتحاد الديمقراطي . هذا البيان رأيته منذ ثلاث سنوات عندما كنت أقلب في صحف ١٩٣٩ ، وهو بيان صدر على أثر قيام الحرب بين إنجلترا وفرنسا من جهة وألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى .. وهذا البيان أيد إنجلترا وفرنسا باعتبارهما ديمقراطيين ضد النازية . وفي ذلك الوقت أذكر أننا تلقينا دروساً في جلسات سرية عن وجوب تحويل الحرب إلى حرب أهلية لتفتتت الرأسمالية في إنجلترا وفرنسا .. هذا البيان الصادر كان يدين في نفس الوقت الاتحاد السوفيتى .. الواقعة الثالثة عدد من

مجلة « دون كيشوت » والتي كان يصدرها جورج حنين واشترك فيها — على ما أذكر — هنري كوريل ، وفيها هجوم شديد على الاتحاد السوفييتي .. وهذه كانت مقاييس كافية لكن نقول — في هذا الوقت — هؤلاء هم التروتسكيون .

(٥) د . صلاح عبد الصالح :

سؤال للأستاذ بشير السباعي هو : متى تحولت الحركة الشيوعية في مصر من التبعية السياسية للمعسكر الاشتراكي ولرفقاء من اليهود إلى الاستقلالية والوطنية ؟ هل هناك رفقاء ظلوا تحت هذه المظلة بعد التحول ؟

(٦) أ . سعد زهران :

نشكر الأستاذ بشير السباعي على الجهد الكبير الذي بذله في بحثه ، وهو الأول من نوعه ، وفريد في موضوعه .. حيث البحث في تاريخ هذا الفصل يعتبر ضرورياً لإستكمال كتابة تاريخ اليسار الماركسي في مصر .

وقد احتوى بحث الأستاذ بشير على إشارات ومعلومات هامة عن دور الأجانب في إعادة تكوين التنظيمات الشيوعية في الثلاثينات .. والملاحظ أن الفصل التروتسكي كان هو الوحيد الذي شكله مصريون ، بينما التنظيمات الأخرى شكلها أجانب أشهرهم « هنري كوريل » ، « ديس بيزم » ، « بيارتيب دى كريب » ، « د. مارسيل إ. راين » ، « تشارلين » .

ولذلك لم يكن صدف أن كان ما سُمي بالفصل التروتسكي موضوع اضطهاد من التنظيمات الأخرى التي شكلها أجانب .. والملاحظ أن ثمة تحفظاً في الحديث عن هؤلاء .. في هذا الصدد كلمة « أجانب » تؤدي الغرض (ماشي) .. ولكن هنا كلمة « يهود » وهي كلمة يجب إستخدامها . وهذه الكلمة ليست من عندي .. هناك شيء اسمه « اليهودية العالمية » ، « الصهيونية » .. وهذه التعبيرات أتت إلينا بمضامينها من أوروبا .. وكتب عنها الفرنسيون والألمان والروس وقد قرأنا هذه الكتابات وترجمناها .

هناك شيء اسمه « الصهيونية العالمية » لم أكتشفها أنا !! أن أقول هذا الكلام وأعترف أن هناك إرهاباً فكرياً يستخدم فكرة العداء للسامية ، هذا الإرهاب الفكري يحكم الغرب ، يحكم فرنسا ويحكم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها .. وأنا استخدم هذه الكلمات بحذر وبالتحفظات الواجبة ، وألمح أن يجد الموضوع من الباحث اهتماماً أكبر . هذا الموضوع يستحق الاهتمام خاصة أن الأستاذ بشير قال إن هذا الفصل الذي عانى من اضطهاد بقية التنظيمات له .. كان هو الفصل الوحيد الذي عارض قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ .

رد أ . بشير السباعي على التحقيقات :

أود أولاً أن أعجب آمال الأستاذ سعد زهران .. فلا يمكن بطبيعة الحال التعامل مع مسائل تاريخ الحركة السراسية أو التاريخ الاجتماعي في مصر (التاريخ المعاصر) تحت تأثير إرهاب يمكن أن يكون قد وقع على المرء من جانب الـ AIPAC في الولايات المتحدة (المجلس الأمريكي — الإسرائيلي للشئون العامة) ! المسألة ليست مسألة اليهود وفلسطين .. الموقف الذي اتخذ من جانب العناصر اليهودية داخل الحركة الشيوعية لم يتخذ لأن هذه العناصر كانت عناصر يهودية ! السياسة أصلاً كانت سياسة ستالينية انتهازية ، وستالين لم يكن بالطبع يهودياً ! هذا موقف عام من الحركات القومية التحررية .. وأعتقد أن د . حسام عيسى قد أشار إلى هذه المسألة وقال إن الأمر قد تكرر في الهند الصينية وفي المغرب .. ولم يكن في الهند الصينية بطبيعة الحال يهود أو مسلمون أو غيره ! وفي الجزائر لم تكن المسألة مسألة يهود ! أنا أعتقد أنه لو كان ستالين قد اتخذ موقفاً مختلفاً عن الموقف الذي اتخذته فيما يتعلق بمسألة تقسيم فلسطين فإن الحركة الستالينية المصرية كانت ستجواب ، مع ستالين في هذا الموقف رغم الخلفية اليهودية لعدد من قادتها .

من جانب آخر — وإن كان خارج الإطار — إن موضوع العداء للسامية لا يمكن أن ينسجم مع أي عداء جنري أو ثوري ، وحقيقى للصهيونية . وأنا أعتقد أن المعادين للسامية ليسوا أعداء ثوريين للصهيونية ، بل أعتقد أنهم يرغبون في إفكاح المعادين للصهيونية . وهناك سؤال طرح خارج إطار الموضوع : متى تحولت الحركة الشيوعية من التبعية ؟ أولاً أنا أنه لم يمس فترة محددة ، وثانياً : ..

أن أؤيد على أن تعية الحركة الشيوعية المتالينية للحزب الشيوعي السوفيتي لم تكن تبعية تنظيمية على الإطلاق بل كانت تعية أيديولوجية . وأعتقد أن إشارة الأستاذ صادق سعد إلى هذا الموضوع في ملاحظته كانت إشارة صحيحة مائة بالمائة . فتما . سيطرت السبالية بالفعل على الحركة العمالية العالمية بعد أن قمعت مختلف التيارات الثورية داخل حركة اليسار . هذا هو الموسوع باحتصار ، فلم يكن هالك حتى أى أطر لكي نحدث هذه التبعية التنظيمية بعد المؤتمر السابع للكونترن عام ١٩٣٥ ، ولم تعقد الأئمية الثالثة أى مؤتمري آخر في تلك الفترة . وبعد هذا المؤتمر تشكلت الحركة الشيوعية الثانية وكان من المستحيل أن ترتبط بالكونترن على أى شيء تفلسفي .

الاتجاهات الدينية بين عهدي عبد الناصر والسادات وأثر حركتهم المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢

٥ . ذكرى سليمان يومى

ظل كثير من المؤرخين يجمعون عن الخوض في القضايا المعاصرة احكاماً تفرضه منهجية البحث التاريخي من جهة وإطار الالتزام الذى تفرضه الأنظمة السياسية من جهة أخرى ، إلى أن تبيأ العديد من العوامل التى فرضت على بعضهم ضرورة الخوض في هذه القضايا . ويأتى طابع التغير والإلغاء في مقدمة هذه العوامل حيث تميزت الفترة ما بعد ١٩٥٢ في تاريخ مصر بتغير الظروف والفكر والوجهة سواء على الصعيد الخلى أم على مستوى العلاقات الخارجية وبخاصة بين عهدي الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات . وحاول كتاب الفترة الثانية إلقاء الفترة الأولى ، ورد عليهم كتاب الفترة الناصرية باتجاه مائل ، وأدى ذلك إلى ظهور الكثير من الكتابات عن الفترتين وبخاصة من الشخصيات التى شاركت في صنع الأحداث والتي إما اعتمدت على وثائق أو كانت كتاباتهم بحكم موقعهم فترة مشاركتهم في الأحداث في حد ذاتها ووثائق .

وتبارى كثير من يطلق عليهم في كل عصر كتاب السلطة في تناول الأحداث التى امتلأت بها الفترة في محاولات لم تخل من الزيف في بعض جوانبها ، الأمر الذى جعل كثيراً من المؤرخين — وأغلبهم قد عاصر هذه الأحداث — يرون ضرورة تناول هذه الفترة — مشاركين كتاب العلوم السياسية — حتى ولو لم تكن الوثائق كافة عن الفترة قد ظهرت بعد ، وحتى تترك الكتابات كافة عن الفترة أمام جيل قادم فيمكن إعادة تقويمها بدلاً من أن تظل بزيفها فتحكم حكماً متجنّباً على الفترة برمتها ، وإن كان ارتياد هذا الميدان يفرض على الباحث الأكاديمي الكثير من الحذر والحيلة .

وقبل أن نبدأ الحديث عن العلاقة بين الاتجاه الدينى والنظام العسكرى نوضح أنه على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد ازدادت قوة خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها إلا أن الأحداث التى سبقت اغتيال مؤسسها حسن البنا والتي تلتها قد أصابت الجماعة بتصعد كبير . ولم يستطع المضيى على الرغم من الجهود التى حاول أن يبذلها أن يملأ فراغ سلفه مما أدى إلى استمرار التصدع بل الضعف الذى انتاب الجماعة وهو أمر دللت عليه كتابات الغزالي بدأ بكتابه « من هنا نعلم » الذى كتبه للرد على كتاب خالد محمد خالد « من هنا نبدأ » ، وكذلك مقالات محمد البنا « وبعد أيها الإخوان » وغيرها من الكتابات .

كما دلل على هذا التصدع عدم السيطرة الكاملة على الجهاز السرى الذى مال في كثير من الأحيان للجوء إلى القوة بدلاً من ترك الفرصة للجناح الداعى إلى سلوك سبيل الدعوة والإرشاد الذى كانت تتطلبه الظروف ، وظل أتباع أسلوب العنف في الجهاز السرى يستشعرون القوة من خلال دورهم في حرب فلسطين وفي حركة الفدائيين في القتال قبل عام ١٩٥٢ وبشكل دعاهم لمزاحمة الجناح الآخر وهو أمر أدى إلى محاولة المضيى لإبعاد عبد الرحمن السندي المسيطر على الجهاز السرى .

ومع أن البعض من جماعة الضباط الأحرار كان مرتبطاً بجماعة الإخوان المسلمين في مقابل مجموعة أخرى منهم يمكن القول بميولهم اليسارية إلا أنهم في مجموعهم قد حاولوا في البداية السير في طريق الحذر من كافة القوى وتجنب الصدام معها وبخاصة جماعة الإخوان التى كانت تعد أكثر هذه القوى خطراً على النظام . ويمكن الاستدلال على هذا الاتجاه من

• للضرورة هنا هو جزء صغير من الورقة الأصلية . وهو الجزء الوحيد لها الذى يرتبط بموضوع الفتنة والفترة الزمنية التى تلتها . أما بقية أجزاء الورقة فضع خارج للوضوع والفترة وقد أثرت تحفظ أغلب المشاركين في الفتنة حين قدمها الكاتب كما هي . ولذلك ارتأى بغزو الاكتفاء بغرض هذا الجزء .

مسارعة النظام — برغم بيان التأييد المقتضب الذي أعلنته الجساعة — بإعادة فتح التحقيق في قضية اغتيال حسن البنا والقبض على المتهمين بقتله من جهة والإفراج عن المسجونين السياسيين — عدا الشيوعيين — وأولهم أعضاء الإخوان ممن كانوا قد اتهموا في قضايا الخنازنا والتمردات وغيرها من جهة أخرى . وعلى الرغم من أن قادة النظام قد أعلنوا أن ذلك جاء إرساء للعدالة لا تقرباً للإخوان فإن الميل إلى استقطاب الجماعة لم يكن خافياً وبخاصة بعد اشتراك مجموعة كبيرة من ضباط النظام في تأييد البنا مما حدا بالكثيرين لأن يعتبروا أن النظام الجديد مجرد أداة في يد جماعة الإخوان ، وتخيل بعضهم وجود تحالف قوى بين الجانبين .

وعلى الرغم من ذلك التقارب فإن عوامل التناحر بينهما كانت عوامل أساسية تكمن في وحدة أيديولوجية الحكم بينهما حيث يعتمد كلاهما على فكرة فردية القيادة والطاعة المطلقة لها وهو أمر يجعل الجمع بينهما في نظام سياسي واحد أمراً صعباً بل مستحيلاً وأنه لا بد أن يفسح أحدهما المجال للآخر وهذا أمر يتطلب القوة ولا يأتي عن طواعية . من هنا يمكن القول بأن حادث المنشية — صحيحاً كان أم مفتعلاً — كان ضرورة فرضتها الظروف ، كما يمكن بناءً على ذلك تفسير أسباب تردى العلاقة بينهما بسرعة مذهلة وقبول القول بمحاولات كل منهما لإبعاد الآخرين عن السلطة ، وكذلك فهم أبعاد الصراع بين العسكريين أنفسهم في محاولات الاستئثار بالسلطة بعد أن خلصت لهم .

ونشير إلى أن فترة حكم جمال عبد الناصر لم تكن ملائمة — أو لم تسمح — بصعود أى من الدراسات الأكاديمية أو الكتابات الموضوعية عن تاريخ الجماعات الدينية وبخاصة عن جماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨ — ١٩٥٢) . وحتى الدراسة الوحيدة التي تناولت تاريخ الجماعة في هذه الفترة والتي أعدها فلسطيني هو الدكتور إسحاق الحسيني في إحدى الجامعات الأمريكية سنة ١٩٥٥ لم يسمح بدخولها مصر لا هي ولا ترجمتها العربية إلا بشكل مري ، كما اختفت دراسة عن الإخوان كان قد أعدها باحث ليبال بها درجة الدكتوراه في الاجتماع سنة ١٩٥٠ وهو محمد شوقي زكي ودراسته بعنوان « الإخوان المسلمون والمجتمع المصري » ، وكان اقتناء مثل هذه المؤلفات كفيلاً بتوجيه الاتهامات لمن هي لديه وإثباتاً لعدائه للنظام وغير ذلك .

وبقى أن نشير إلى أن فترة السادات قد سمحت تحت شعار الديمقراطية — طوعاً أم كرهاً — بصعود الكثير من المؤلفات التي تناولت تاريخ الفكر الديني في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ وبشكل يغاير ما كان في الفترة الناصرية . ولكن أغلب هذه المؤلفات سارت في طريق الالتزام إما بالفكر الديني أو بالانحياز المعاكس ، وهي أمور خرجت بأغلبها عن دائرة الالتزام بالموضوعية .

مناقشة

(١) د . سيد عشاوى :

استمعنا إلى عرضٍ سردي ، وكنت أتمنى من د . زكريا سليمان بدلاً من أن يعرض قصة نشأة الجماعات الدينية في مصر ، أن يعرض قصة نشأة الجماعات الإسلامية في مصر ، وكنت أتمنى من د . زكريا سليمان بدلاً من أن يعرض قصة نشأة الجماعات الدينية في مصر ، أن يعرض قصة نشأة الجماعات الإسلامية في مصر ، وكنت أتمنى من د . زكريا سليمان بدلاً من أن يعرض قصة نشأة الجماعات الدينية في مصر ، أن يعرض قصة نشأة الجماعات الإسلامية في مصر .

(٢) د . طه عبد العليم :

ربما يكون في الورقة بشكل عام إشارة لموقف الجماعات الإسلامية أو الإخوان المسلمين من قضايا العدالة الاجتماعية . أما الناصر لهذه الجماعات بالرجعية ، أو إشارة للتفاوت الاقتصادي — الاجتماعية . لكنني أرى أنه يجب أن نثير عدداً من القضايا المهمة . بجانب هام جداً لأسباب الصدام بين الجماعات الإسلامية وكل من عبد الناصر والسادات . فمع تقديري أنه ينبغي التمهيد بـ ثلاث قضايا :

(١) أساساً أله وحاح هذه الجماعات .

(٢) السلوك الفعلي لهذه الجماعات .

(٣) منطق فكر هذه الجماعات .

وأخيراً — نحكم التحصين — جوانب ما يسمى بالاقتصاد الإسلامي .. نحن نفرق بين مجال الإنتاج والتوزيع . هي مجال الإنتاج لا يستطيع أن يتحدث عن ما يسمى بالاقتصاد الإسلامي ، وهنا يصبح طرح الجماعات الإسلامية سواء في عهد عبد الناصر أو في عهد السادات دليلاً على ما يسمى بالعدالة المطلق والمضمون . هل يمكن الكلام مثلاً عن حديد « إسلامي » وحديد « مسيحي » ؟ وهذا إذاً ، إن السلة هي السادة وتنتج في كل مكان من قبل الدين بكل الأدب .

إذاً تركنا خيال الإنسان ودخلنا إلى مجال التوزيع ، نرى قضيتين أساسيتين ربما يتميز بهما طرح التيارات الإسلامية سواء في الأربعينات وما بعدها أو حتى اللحظة الراهنة وهما قضية « العدل الاجتماعي » وقضية « الربا » . في قضية العدل الاجتماعي فالإصلاحات الاقتصادية الأساسية الليبرالية قد أتت بالكثير فيما يتعلق بالفقراء . وحركات العدل الاجتماعي تنوزع بين « الكونفوشيوسيين » و « البوذيين » . بل أصحاب الأديان في كل زمان ومكان . وهنا يبدو — في تقديري — أن القول بالعدل الاجتماعي الإسلامي كما لو كان أمراً لا يعرفه إلا الأحرار . ولكن على أية حال نجد داخل تيارات الصحوة الإسلامية كلاماً عن العدل الاجتماعي يختلف حسب اللحظة اللاحقة ..

١ . سبيل المثال : « محمد الغزالي » في الأربعينات .. العدل الاجتماعي لديه يتساوى مع التأميم الشامل ، والعدل الاجتماعي عند سيد قطب و عبد القادر عودة يمتد إلى « الإنفاق » وهو ما يتجاوز الزكاة ، وعند أبو الأعلى المودودي العدل الاجتماعي قائم ما دامت الزكاة مدفوعة مهما تفاوتت الثروة .

أما نحن ، فمختلفهم مع عبد الناصر فقد دفعهم إلى معارضة موقفهم في الأربعينات من قضايا العدل الاجتماعي . لم تعد قضية التفاوت

.....
١ . المرحوم المصطفى ، لأنه قد تردد بشأن نشر هذه المناقشة . فلكل لها تناول حقة ومية أحدث من الحقبة التاريخية موضوع النقود ، كما أن وجهات النظر التي احتجها

.....
١ . إنهم قد فهموا شأناهم وجهات النظر للتعبير عن نفسها شعورياً في ذلك رد الدكتور زكريا سليمان موسى على وجهات النظر الخاطئة الواسعة بطرحه . وهو ما لم يجر

.....
١ . إنهم قد فهموا شأناهم وجهات النظر للتعبير عن نفسها شعورياً في ذلك رد الدكتور زكريا سليمان موسى على وجهات النظر الخاطئة الواسعة بطرحه . وهو ما لم يجر

.....
١ . إنهم قد فهموا شأناهم وجهات النظر للتعبير عن نفسها شعورياً في ذلك رد الدكتور زكريا سليمان موسى على وجهات النظر الخاطئة الواسعة بطرحه . وهو ما لم يجر

الطبقى وقضية الفقراء هى شاغلهم وإنما قضية تصفية الحساب السياسى مع عبد الناصر ومع مُجمل ما بناه وحققه من إصلاحات اجتماعية . وتظهر قضية أخرى فى السبعينات والثمانينات وهى قضية « الربا » . فى قضية « الربا » أيضاً تبدو أراضى موضوعية للصلام مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى ظهرت فى الستينات وحتى الثمانينات . ولكن حتى فى هذه القضية نجد أيضاً ما تنصوبه انعدام موقف فى طرح هذه المسألة . فهما تلونت رموز الصحوة الإسلامية من باقر الصدر إلى الغزالي والمودودى وسيد قطب وغيرهم نجد أن الملكية الفردية والسوق والعرض والطلب والعمل للأجور والتزاع الربح هى وما يطرحونه . أى أنهم من حيث الأساس يتحدثون عن اقتصاد رأسمالى مهما تغلفه هذه المسحة الإصلاحية أو تلك .. كيف يمكن أن نتحدث عن اقتصاد رأسمالى ونخلصه من النتائج الضرورية المنطقية المترتبة عليه وأبسطها ضرورة دور البنوك فى الوساطة بين الجمهور المودع والمستثمرين وما يترتب على هذا من عائد لابد من دفعه لرأس المال الموظف هنا ؟ ما معنى العائد المضمون لمن يستثمر أمواله بحيث يتساوى هذا العائد مع معدل الربح المتوسط ؟ هذا هو ما يحدث من شركات توظيف الأموال الإسلامية .. العالم الإسلامى هو أكبر « مراب » على وجه الأرض بمئات المليارات من الدولارات المودعة فى الخارج . وهو أيضاً مستغرق فى الاستغلال الربوى من قبل الدائنين من بلدان العالم الإسلامى . هذا جزء ، والجزء الآخر من هذه الأموال تعمل به هذه الشركات بدعوى اختلافها مع الاقتصاد الربوى القائم الآن . هذه الشركات بنشاطها الأساسى تتعدى عن المضاربة والمشاركة أى عن تعظيم الإنتاج عبر عملية الإنتاج نفسها . وهى تزعم ابتعادها عن الربا حيث الربا هو التجارة بالمال عندها .. لكن هذه الشركات وهذه البنوك عملياً مستغرقة فى أنشطة التجارة والمراعبة والبيع والشراء وتعمل فى مجال تجارة العملة ولها غير ذلك من ألوان الأنشطة التى لا تخرج عن شكل من الأشكال المستترة للربا .. لهذا كان صدامهم مع عبد الناصر دافعهم للابتعاد عن العدل الاجتماعى وصدامهم مع فترة الإنتاج الاقتصادى جوهرها الحقيقى هو استغراقهم فى أنشطة ربوية . لكن ذلك لا ينبغي أن ينسبنا مسألة هامة ، وهو أن علينا أن نبحث عن الأساس الموضوعى لأفكار الصحوة الإسلامية .

(٣) أ . جمال سليم :

أولاً ما علاقة موضوع الندوة بالموضوع الذى أثرته ؟ ثانياً تحدثت فى ورقتك عن مسألة لجوء رجال الثورة للأزهر ، ماذا تعنى بذلك ؟ هل تعنى بأنهم عادوا إلى الدين ؟

(٤) أ . ليل عبد الفتاح :

إن الحديث عن وحدة أيديولوجية بين نظام يوليو والإخوان المسلمين ، أنهما أنبا يقومان على متغير تاريخى واحد ، هو أمر بالغ الغرابة صحيح أن هناك إشارات جنينية لدى حسن البنا حول الدوائر الثلاث قبل أن يطرحها عبد الناصر فى فلسفة الثورة . ولكن ليس معنى ذلك أن هناك تطابقاً بين أيديولوجية كلتا الحركتين . أحياناً ألاحظ أن منهجية الكتابة منهجية سردية تصف ولا تحلل . وأيضاً الحديث عن أيديولوجية دينية جاء مجملأً وهو أمر غير دقيق .. أى أيديولوجية تقصد وأى خطاب لى فى الحركات الإسلامية هناك خطابات النسق المخلق مثلاً وهى تختلف عن التيار العام ، وهناك ملاحح لخطاب إسلامى يختلف ظهر فى السبعينات والثمانينات .

الحديث عن برنامج للتيار الإسلامى يعتبر كلاماً مجانياً وغير مسئول .. لماذا ؟ لأن القضية ليست قضية برنامج انتخابى .. إنما القضية هى البرنامج المعنى المعرف للكلمة . وهذا غير موجود ولم تقدمه الحركات الإسلامية لا فى مصر ولا فى العالم العربى باستثناء تونس . النقطة التى تحدثت فيها عن الإقامة فى السعودية وتأثيرها على الإنتاج الفكرى للإخوان المسلمين ، هذا فى اعتقادى تعميم لأنهم كانوا سلفيين قبل أن يذهبوا إلى السعودية . وهذا ليس اتهاماً لأن الحركات الأخرى غير الإسلامية نستطيع أن نكتشف السلفية فى تفكيرها أيضاً .

النقطة الأخيرة حول مسألة النظام الناصرى وعلاقته بالمؤسسة الأصولية ومحاولة احتوائها .. هذا هم منذ محمد عل . أما بالنسبة لحادثة المنشية فالتشكيك فى الحوادث التاريخية أمر مطلوب ، ولكن لابد ألا نطلق عقاب ذلك نوعاً من الأحكام المجانية فى التفسير . وأيضاً ليس هناك فى الورقة منجز يتعظم المادة التى تمحوىها فى دراسة علاقة النظام السياسى المصرى فى كل مرحلة بالتراث الدينى أو الجماعات الدينية الاعتراضية .

أما عن الطرق الصوفية فقد كانت هناك علاقة سيطرة وموقف رجال الصوفية الرسمية من النظام الناصري كان معروفاً .

(٥) د . سليمان نسيم :

بالنسبة للأصول التاريخية لتنام حركة الإخوان وأهدافها ، هل كانت ردود فعل مثلاً لحركة الإرساليات الأجنبية ؟ ونحن نعلم أن البرلمان المصري في تلك الفترة قرر التعليم الإلزامي كرد فعل لتنام الإرساليات بأنها لها حركة مضادة ضد المجتمع المصري . أم أنها شخصية حسن البنا ؟ وما هي الأهداف التي كانت تهدف إليها هذه الحركة ؟ وهناك مجموعة من المواقف كنت أود أن أحد إحداها عنها . مثلاً موقف الإخوان من الوفد ، هل بالفعل حدث لقاء بين حسن البنا والنحاس وطلب النحاس من حسن البنا ألا يتدخل في سياسة المجتمع لأن للدين رجاله والسياسة لها رجالها ؟ وهل كان لذلك تأثير في مسار حركة الإخوان بعد ذلك ؟

السؤال الآخر : ما هو موقف الإخوان من الإنجليز والاحتلال ؟

هناك رواية تقول إنه كان هناك اتصال بين حسن المصطفى ومستر « سمارت » سكرتير السفارة .. إلى أي حد هذه الرواية صحيحة ؟ وما هو ملولها القومي ؟

وموقف الإخوان من إسماعيل صدق حين وقف مصطفى مؤمن عام ١٩٤٦ وذكره في نص قرآني .. وهو بذلك يشهد بشخصية كانت صاحبة مواقف ضد الاتجاه الشيوعي .

وموقف الإخوان من الأكياد ، وقد سمعنا من فضيلة الشيخ عبد اللطيف الكومي أن حسن البنا اجتمع مع توفيق دوس ومع موريي فخري عبد النور .. هذا الموقف كيف كانت امتداداته وما هي دلالاته ونتائجه ؟

بعد ذلك هل كانت الجماعات الإسلامية الحالية تحير امتداداً للإخوان المسلمين أم أنها رد فعل للاضطهادات التي عانتها جماعة الإخوان ؟ ثم مدى ما يأخذ به الإخوان من اتجاه التطوير في خدمة المجتمع وفي خدمة القومية المصرية ؟ وعلى سبيل المثال موضوع التكفير والوقوف بالسلاح ضد من يعارضهم .. كل هذا في الواقع كنت أتمنى أن أسمع تفسيراً أيدولوجياً وتاريخياً له .

(٦) أ . إبراهيم خانم :

أففق مع الذين أخذوا ملاحظة شكلية على د . زكريا بخصوص خروج الدراسة عن الفترة الزمنية المحددة للنوبة . ولكن أعتقد أيضاً أنه في مجال الدراسات التاريخية المتعلقة بالسياسة على وجه التحديد يلزم بعض التجاوز وبعض التسامح في امتداد هذه القضايا .

د . طه قال أنه عندما يدرس الحركة الإسلامية وفصائلها المختلفة ، يضع خطة عمل لتناولها من خلال أطروحاتها وسلوكياتها ومنطق فكرها . وأود هنا أن أضيف أن هناك الجانب الآخر والضروري والمهم وهو موقف السلطة نفسها . وبخصوص موقف السلطة السياسية عندما أبحث الحركة السياسية الإسلامية سأجد أن هناك موقفين للسلطة الحاكمة ، للموقف الأول هو كيف تتصور أن يطبق الإسلام عند سلطة يوليو مثلاً .. والمستوى الآخر ما هي السياسات التي اتبعتها الحكام حيال التيارات الإسلامية في إطار الصراع السياسي على السلطة .. وبهذا الشكل أعتقد أن الخطة تكون كاملة منهجياً لتناول تاريخ تلك الحركة وعلاقتها بالسلطة . وتطبيقاً لهذه الخطة على ما حدث فسوف نجد أنه بالنسبة لسلطة عبد الناصر ورؤيتها للإسلام قد اتخذ عبد الناصر من الإسلام وسيلة لإضفاء الشرعية على بعض سياساته وكوارثه أيضاً من الاشتراكية إلى المزة إلى غير ذلك .. أيضاً انضمت إلى المؤسسات الدينية التي أوجدت بعد محمد علي بفترة بسيطة ثم السادات أيضاً رفع شعار العلم والإيمان وشجع إحياء الموالد وأهم بالمناسبات الدينية المختلفة . النقطة الثانية هي موقف السلطة ذاتها من التيارات الإسلامية حيث تراوح موقفها ما بين التملق ومحاولة استئطام الجماعات الإسلامية سواء كانت في فترة عبد الناصر أو فترة السادات لحساب السلطة .. وكان الإسلاميون ضحايا في كل الحالات .. وسأحاول أن أجيب على سؤال طرحه العديد من السادة الزملاء حول علاقة هذه الورقة بموضوع وزمن النوبة .

أعتقد أن السياسات تتداخل ، فلا تفصل سياسات الستينات مطلقاً عن سياسات السبعينات وهكذا .. وفي جزء من الرسالة الجامعة للدكتورة هدى عبد الناصر قالت إن الإنجليز أعادوا الوفد عام ١٩٥٠ بسبب عثيتهم من انتشار التيار الديني وتأكيد الإنجليز من أن حزب الوفد هو الوحيد القادر على وضع حد للمعصب الديني (ص ٢٤٨ من الرسالة) . واقتباس آخر .. فقد قالت في أحد مقالاتها أن كتاب التحرير للإخوان المسلمين يمثل أعلى عطر على أمن القوات البريطانية وأمن النظام الحاكم . وأنا أؤكد في كلمة أخيرة أن النظام الحاكم في الكاكر لم يتغير ولم يكن هناك فرق بين نظام يوليو ونظام ما قبل الثورة . وأرجو أن توضع هذه النتائج في تفسير سياسات السلطة تجاه التيار الإسلامي .

(٧) أ . حماد إبراهيم :

ورقة الدكتور زكريا لا تمثل تاريخاً للاتجاهات الدينية بما يتضمنه هذا التاريخ من شقين أساسيين ، عرضه للوقائع والأحداث التي تمثل جوهر الصدام بين القوى الدينية وصانع القرار ، وتفسيره لهذه الأحداث بما يعكس رؤية المؤرخ التي هي من حقه . وإنما هذه الورقة تمثل وجهات نظر حول الاتجاهات الدينية في مصر في حقبتين تتخلط فيهما الأحداث والروى والتفسيرات وتحمل وجهات النظر مكانة مركزية . ولذا ذلك تتراجع الوقائع والأحداث بما يُعطى الباحث فرصة كبيرة للتفسير وفق هواه والذي يتعارض كثيراً مع ما تقضي به الأحداث ذاتها .

في هذا الإطار تبرز خطورة تلويح الواقع لخدمة الرؤية اللاتية . ويمكن ملاحظة ذلك على النحو التالي : أولاً تفسير الصدام بين الثورة والإخوان على أنه صراع على السلطة يعود إلى حاجة الثورة ذاتها إلى التخلص من الإخوان باعتبارهم القوة السياسية الكبيرة الموجودة في الساحة . ويتضمن هذا في رأيي مغالطة واضحة لأنه يفتي حقيقة الصدام حول قضايا متباينة في مقدمتها المسألة الاجتماعية وبصفة خاصة مشروع الإصلاح الزراعي ، ثانياً يقول الباحث إن عبد الناصر قد شرع في سلوك سياسة دينية تقوم على احتواء الأزهر كمؤسسة دينية حكومية . وهنا فإنه يحاول جاهداً أن يُسرب لنا إيماءة المفضل بأن الأزهر منذ هذه اللحظة فقط قد أصبح بهذا المرض المعروف بالتمعية لجهاز الدولة . ولاشك أن هذا الموقف موقف غير تاريخي إذا عدنا إلى بدايات الصدام بين محمد علي وعمر مكرم وتحول المؤسسة الدينية فيما بعد لتصبح جزءاً من جهاز الدولة في مصر .

ثالثاً تفسير لجوء الثورة إلى الأزهر في إطار رغبته في فرض السيطرة عليه يمثل تفسيراً أحادياً . فلماذا لا يفسر رجوع الثورة إلى الأزهر في إطار وعي قيادة الثورة بالدور التصوي للإسلام في مواجهة قوى الإستعمار العالمي ؟ وموقف عبد الناصر وخطابه من على منبر الأزهر عام ١٩٥٦ يؤكد ذلك .

وأخيراً ينظر الباحث إلى رد فعل الطبقة الدنيا من الشعب المؤيدة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي اتخذتها الثورة بأنها انصياع . والحق أننا لا نعرف شعباً يُساق بالضغط حتى يقبل حقوقه الطبيعية التي لم يكن دور الثورة سوى إعادتها إليه .

خامساً يبنى الباحث مجموعة من المقولات التي لا يختلف فيها عن غيره ، وهي المقولات التي روج لها خارج مصر في حقبة عبد الناصر والساعات أيضاً حول ما يُسمى بالقومية العربية « الفاشلة » ، والوحدة السورية المصرية « الفاشلة » ، والدور المصري في اليمن « الفاشل » .. وهذا هو نص كلام « كوبلاند » في كتاب لعبة الأمم الذي يقول « لم يكن عبد الناصر مؤمناً بدور مصر في اليمن ، وإنما كان حلم عبد الناصر تكوين إمبراطورية » !

ولاشك في أن هذه المقولات تتضمن مغالطات كثيرة الهدف منها هو قطع الطريق أمام أي تجربة لاستلها تجربة عبد الناصر في مجال الاستقلال الوطني ، وفي مجال التأكيد على العدالة الاجتماعية ، وفي مجال تعزيز الانتماء العربي لمصر ، وفي مجال القضاء على القوى الامبريالية التي تريد أن تصمد بمصر عن دورها الريادي في المنطقة العربية .

سادساً يقول الباحث لقد توام موت عهد الناصر السياسى مع موته الفعلى في عام ١٩٧٠ ، وأنا لا أعرف ما الذى يقصده بالموت.. هنا ومن أين جاء بهذا الحكم ؟ وما هى المعايير التى استند إليها في القول بذلك ؟

سابعاً هناك اصطلاح واضح للمعارضة بين الإسلام كطرف وبين عهد الناصر كطرف آخر مجرد أنه كان هناك صدام بين عهد الناصر وبين الإخوان . فالباحث هنا يسلم بأن الإسلام والإخوان كياناً واحداً ، وقد آثر السلامة فلم ينظر لتطور المجتمع الذى بنى أن يؤخذ معياراً . وأنقسم بالله العظيم إثنى ملتزم بالإسلام فكراً وسلوكاً ، ولكنى لا أعرف هل الانحياز إلى الأغلبية والإصلاح الزراعى والعدالة الاجتماعية في مواجهة ثلوث الفقر والجهل والمرض والتأكيد على النزعة والكرامة الوطنية في مواجهة قوى الاستغلال الداخلى والاستعمار العالمى ، هل هذا يمارس الإسلام ؟

وأخيراً يقول الباحث إنه قد أصبح من الضروري في المقارنة بين الرئيس السادات والتيار الدينى أن يلتصق أحدهما المجال للآخر وبهذا فإن « حادث النصبة كحادث النشبة كان ضرورة تاريخية » . وأنا لا أعرف كيف يسمح الباحث لنفسه بأن يوحد بين مصر شخصين يختلفان في التوجه وفي علاقة كل منهما بالشعب وفي المنهاز كل واحد منهما إلى طائفة شعبية معينة أو طبقة معينة وكذلك الاختلاف في سياستهما الخارجية ، وذلك مجرد أن ذلك لم يوافق هواه في علاقة أى طرف منهما بالتيار الدينى !

(٨) ا . أحمد كامل :

في العرض الخاص بالدكتور زكريا سليمان تحدث عن معارضة يسارية ، وبالتقابل توظيف الدينين لصالح السلطة ، حيث جرت في ذلك عدة إجراءات من السادات .

المسألة كلها نوع من التفسير المثالى الذى يُرجع الأمور إلى يسارية أو يمينية وعى الزعيم .. فبعد عام ١٩٥٢ كانت هناك مصادرة .. أو علاقة جديلية ما بين حركة عضوية وبين نخبة حاكمة .. كانت هناك مصادرة سياسية شاملة في الستينات . ووجود اليساريين شديد الدلالة على عدم وجود معارضة يسارية بمعنى المصادرة على وجود حرب سياسية لطيفة عاملة . هناك بعد هزيمة ١٩٦٧ نهوض صفوى جماهيرى وسقوط هيبة النظام .. مظاهرات ١٩٦٨ ثم مظاهرات ١٩٧٢ (ومنسق هذه الندوة هو أحد رموزها) .. وقد جرى احتواء ومناورة واسعة تستخدم فيها تيارات تحمل لآفات ماركسية أو دينية .. إذن التفسير بقصة وجود معارضة يسارية هنا اعتقد أنه غير صحيح .

(٩) د . حسام عيسى :

سيدى الرئيس (المستشار طارق البشري) أنا أعلم أنك من بُناة الجسور ، من بُناة الجسور بالمعنى الحقيقى للكلمة ، بين تيارات الفكر في مصر . ولكنى لم أفهم على الإطلاق تدخل د . زكريا سليمان يومية في هذه الندوة ، ولم أفهم علاقته بها ، ولم أفهم حتى علاقته بالإطار العام الذى وضعه د . أحمد عبد الله وهو محاولة بناء الجسور من خلال كتابة حقيقية وموضوعية للتاريخ لأنه كما يقال إن أول شيء لكى تتكون أمة هو أن تتوحد حول حد أدنى من المفهوم لتاريخها ولرموزها التاريخية وإذا لم يكن هذا التوحد فلا أمل في لقاء أو حوار ! ولقد سألت من هو د . زكريا سليمان يومية — للأسف إثنى لم أكن أعرفه — فقالوا إنه من السلفيين الجدد ، وأنا أعلم أنه لابد إن كان بهذه الصفة أن يكون من بُناة الجسور . ولن أدخل في هذا الموضوع حتى لا تتحول الندوة إلى ندوة سياسية حول مضمون الدعوة الإسلامية ، أو ما هى علاقة الناصرية بالحركة الإسلامية أو بمفهوم الإسلامى الحضارى فهذا ليس موضوع الندوة . هنا يمكن أن يكون عنوان ندوة أخرى تتحدث فيها ، إما نحن أئمتنا لتتكم عن الالتزام والموضوعية في كتابة التاريخ .. ولن نرد على مقاله د . زكريا سليمان في هذه الندوة لأنه خارج عن الإطار العام للندوة .

الموضوع الآن — وأرجو ألا يغضب لأنه لا حياة في العلم — أن مقاله د . زكريا لا نالته منه إلا إذا كان يقصد أن يعطينا نموذجاً لعدم الموضوعية في كتابه التاريخ ، وهذا يكون شيئاً جديلاً للغاية لأنه أعطى لنا نموذجاً مجسداً لما لا ينبغي أن يكون . هذا

السرد الصحفي « الحدودى » للتاريخ ينبغي أن يقف لأن علينا أن نلتزم بمد أدنى في فهم التاريخ ، حتى لا يأتى أحد ويسفه من « سعد زغلول » أو آخر يسفه من قيمة زعيم عظيم وجليل مثل « جمال عبد الناصر » . أنا ناصرى ، ولا أسمح بهذا التسفيه في الحديث عن زعيم مثل سعد زغلول أو زعيم مثل عبد الناصر ، لأننا إذا لم نتفق على حد أدنى من رموزنا القومية فلا أمل بياسادة الرئيس في أن تكون مصر وطناً لسعادتنا المشتركة كما يقول الشيخ رفاعة !

١٠ - أ . عل فهمسى :

هو يقول « اتجاهات دينية » . ماذا يعنى ذلك ؟ « جماعات دينية » ؟ ربما ، ولكن اتجاهات دينية لا تعنى شيئا .. ولذلك أنصحكم بمراجعة العنوان لأنه خطأ !

تقطة أخرى على هامش ما سمعت .. عادة ما يفهم من كتابات البعض شيء من اللوم يتفاوت في شدته من درجة إلى أخرى للسلطة الثورية في مصر بعد عام ١٩٥٢ لتصديها العنف ضد جماعة الإخوان المسلمين .

سلطة ثورية تجسد أحلام طبقات كادحة وقد التف الناس حولها منذ الوهلة الأولى — وأنا كنت منهم عندما كنت طالباً في الجامعة — ثم جماعة ذات طابع ديني شكلي ، وتتمسك على تنظيم سرى مسلح لا يسيطر عليه مرشد الجماعة ، ويرتكبون إرهاباً عنيفاً ومسلحاً ، وأى سلطة في العالم حتى في أكثر النظم الديمقراطية عراقة لابد أن تصدى لها بقوة وبالطبع أنا ضد التعذيب إذا كان هناك حوادث تعذيب في المعتقلات أو خروج على القانون ، ولكن في أى مكان في العالم إذا قام تنظيم سرى مسلح بمحاولة اغتيالات أو عمليات إرهابية فبالطبع لابد أن تصدى له الدولة . ونبرة التعاطف مع التنظيم السرى (الإرهابى) للإخوان المسلمين ، ونبرة اللوم التى تصل أحياناً إلى حد الإدانة للنظام الثورى بسبب تصفيته للإخوان المسلمين ، هى مسائل تحتاج إلى وقفة وتأمل .

١١ - د . محمود متولى :

اسمحوا لى أولاً أن أرفض كلام د . حسام عيسى رفضاً قاطعاً ، فهذه الندوة العلمية لا تحمل أن تتبادل كلمات علمونا في أبحاثات المنهج ألا نقولها . ثم إن التاريخ يمكن أن يتناول أحداث الأمم لأن سياسة اليوم هى تاريخ الغد وبالتالي لابد أن نفهم أن من حق المؤرخ مادام يلتزم بالموضوعية أن يمسك بتلابيب مجموعة من دراسات التاريخ مادامت لديه الوثائق التى تجعله قادراً على الوصول إلى الحقيقة النسبية .

ليس دفاعاً عن د . ذكرى سليمان .. لكنه عندما تقدم بموضوعه كانت هناك لجنة تنظيمية قبلت الموضوع ، وهذه مسؤوليتها ولا ذنب للدكتور ذكرى حتى تطلب محاكمته الآن . بل يجب أن نحاكم ما جاء في أقواله إن كانت تستحق المحاكمة . وأرجو أن نفهم أن أزمة المثقفين في مصر أننا غير قادرين حتى الآن على مواصلة الحوار بأسلوب يجعلنا نقبل الهزيمة عندما نفتتح أو نرفض هذه الهزيمة عندما لا نفتتح .. هذه قضية أساسية لأننا أولاً وأخيراً أبناء وطن واحد .

بلاشك أنا من « الشباب » الذين تربوا بمجانبة التعليم في أثناء حكم الثورة وأنا قد تشرعت الكثير من مبادئ هذه الثورة ، وأقول أنا خطأ عبد الناصر في التعامل مع الجماعات الإسلامية يعود إلى ثلاثة أمور :

أولاً : الذين أحاطوا بعبد الناصر .

ثانياً : عدم فهم التيار الدينى لعبد الناصر وشخصيته .

ثالثاً : يجب أن تعود للتاريخ لنقول إن أول تنظيم مسلح تشكل بشكل رئيسى وضم تيارات الضباط الأحرار — بمن فيهم خالد عمى الدين وأنور السادات وجمال عبد الناصر — كان تيار « محمود لبيب » . وهو « رائد » استطاع أن يكون هذا التيار داخل القوات المسلحة . لكن عبد الناصر بفكره السياسى ، رأى أن بعد هذا التيار عن كل التيارات السياسية فأبعد عبد المنعم عبد الرؤوف لإصراره على أن يظل مرتبطاً بالإخوان .. هذه واحدة .

النقطة الثانية .. لا يجوز للدكتور ذكرها أن يتكلم عن شكل من أشكال التشكيك ويحاول أن يضعه في سياق الحقيقة التاريخية ، وحتى الآن لا نملك الوثائق التي تحسم قضية « حادث المنشية » هل كان حقيقة أم مديراً ؟

وهناك روايات عن « محمود عبد اللطيف » الذي اتهم في هذه القضية تقول إنه كان مع أحد أعضاء الإخوان المسلمين وهو من الدنيا وكان له مولود صغير أرسل خطاباً وكان هذا الخطاب قد أرسل مع أحد الشيوعيين المسجونين في نفس السجن وقيل إن الخطاب نُقد في القطار .. وكلام كثير لا يمكن أن يركز إليه المؤرخ الموضوعي . وكل ما أريد أن أقوله أن « السادات » هو الذي استشر التيار الديني ليس لحكمة الوطن ولكن ليضرب الناصرية .

النقطة الأخرى .. أن إصلاح الأزهر لا يعنى بالضرورة إحتواءه أو تطويعه .

أما عن « السلطة » فإنها لا تعنى التأخر أو الجمود . ولقد قرأت كلمة للدكتور زكي نجيب محمود عن « سماسة العلماء » ، ويتضح من القاموس أن كلمة « سمسة » تعنى تعمقا وفهما حقيقيا للعلم ! .

١٢ - د . صلاح عبد المحال :

اتفق مع د . حسام في مسألة الحد الأدنى الذي يجب أن يتفق عليه جميع الفرقاء من المثقفين ، لأن قضية التحرر الوطني من التهمية السياسية والاقتصادية لا خلاف عليها على الإطلاق . إما إذا اختلفنا في الوسائل فلنختلف فيها فيما بعد ، ولا تفعل كما فعل فرقاء الحركة الفلسطينية الذين يتقاتلون حول نظام الحكم بعد التحرير !! وعلى هذا القياس نرى أن يكون هناك حد أدنى تتفق عليه . ولحسن الحظ أن الإخوان وتنظيم الضباط الأحرار كان بينهما اتفاق على الحد الأدنى حول فكرة تحرير مصر .

بالنسبة للحديث حول التنظيمات المسلحة لبعض الفرق .. فهذه مسألة شاملة . لكن سؤالي للدكتور ذكرها باعتباره قد درس هذا الموضوع دراسة أكاديمية وتاريخية هو : هل كان في سياسة الإخوان مشروع للقيام بثورة سياسية تبدأ بانقلاب أم برنامج إصلاحى يؤدى إلى ثورة اجتماعية في النهاية ؟ فلو كان الصراع بين الإخوان وبين الضباط في نهاية الثورة معدداً حول السلطة لكان الصراع قد حُسم لصالح الإخوان بعملية حساية بسيطة . ولكن كانت هناك عملية تأجيل للصراع كما ثبتنا بعض أحداث التاريخ .

وهناك ملاحظة أبدأها د . طه عبد العليم حول أن العدل الاجتماعى ليس خصوصية إسلامية ولكن خصوصية لكل الأديان الوضعية وغير الوضعية وحتى الأنظم البشرية .. والواقع أن هذا مفهوم « للعدل الاجتماعى الإنسانى » . وإذا أخذ الإسلام بهذا المفهوم فهو نقطة له وليست ضده . ولكن هناك تغير بين عدل وآعر ، ففى الإطار الدينى يكون العدل وفق محكمين .. محك دُنيوى ، وهو أن يكون هناك نظام يحكم عملية العدل وفيها نجد نظاماً قانونياً وتشريعياً . وفى نفس الوقت هناك علاقة بين المبدأ ورويه والعقوبة السماوية إذا ما استطاع أن يهرب من العقوبة البشرية .

النقطة الأخرى حول « الربا » هناك في الحقيقة نقطة منهجية .. نحن ننظر بين نمط إسلامى حقيقى وتطبيقات معينة . وإذا كانت هناك تطبيقات فاسدة فليس هذا دليلاً على فساد المبدأ ذاته . وهذه مسألة يمكن أن نطبقها على أى مذهب من المذاهب السياسية والاقتصادية .

النقطة الأخيرة .. حول ما قاله أحد الزملاء عن غياب برنامج علمى للجماعات الدينية .. وهذا الزعم قد عقيت عليه على أساس أن هذه المسألة غير ضرورية الآن وسط هذا الصراع ، فالبرنامج العلمى يحتاج إلى بيانات دقيقة وبحوث علمية .. ولكن إذا كانت هناك سياسات عامة لتوضيح الرؤية فلا بأس .

رد د . زكريا سليمان يومى على التعليقات :

بداية هناك قاسم مشترك في أغلب الأسئلة عن علاقة هذا البحث بموضوع النقوة . وبالقطع في الورقة التى بين أيديكم — لأن الوقت لم يسمح هنا — الحديث عن أثر العلاقة بين التيار الدينى والنظام السياسى على المؤلفات التى صدرت من قبل الاتجاه الدينى

أو بإيحاء من النظام السياسي ، وتناول التيار الديني قبل عام ١٩٥٢ .. هذا موجود في الورقة عن الفترة الناصرية ، والفترة الساداتية . يقول البعض إن هناك تشابها بين فكر التيار الديني وفكر الضباط الأحرار من حيث إن كليهما يقوم على فكرة القائد والطاعة المطلقة ولا يمكن اشتراك هذين التيارين في جبهة واحدة أو عمل سياسي واحد . وأرد على الأستاذ حماد إبراهيم فأقول له « أنسم بالله » أننى من الذين استفادوا بالانتماءات الاجتماعية والاقتصادية في الفترة الناصرية . ولولا استفادتي لما كنت متحدثاً الآن ولكنت « بجلباب أزرق » كوالدى في ريف مصر . وأننى في الجانب الثاني الذى لا أحكمه حين أكتب كتابة أكاديمية متأثر بذلك كثيرا . لكن هل معنى ذلك حين تصدى لقضية تاريخية أن تحكم فيها الذات كلية ؟ أم نهمل بعض القضايا إيماناً منا بأن هناك قضايا لها الأولوية والغلبة في هذا الشأن ؟ هنا شيء . ومن ناحية أخرى اعترض الأستاذ حماد على عبارة أن « عبد الناصر قد توأم موته الفعل مع موته السياسي عام ١٩٧٠ » . ولو كان قد دقق وهو يقرأ الورقة لعرف أننى أقول إن هذه العبارة جاءت على ألسنة البعض ، والفقرة التالية لها مباشرة قلب فيها « إن أصحاب هذا الرأى قد تعاملوا كثيرا على التجربة الناصرية وعلى عبد الناصر نفسه » .

وانتقل لما قال د . حسام عيسى .. الذى اهتمنى بأننى أحاول أن أسف قيمة عبد الناصر ! وهذا ما أحاوله أبداً ولن يكون . لكن إذا كان ما كتبه في عجلة وأيضاً ما قدمته للتدويع في عجلة هو موضوع كتاب سيصلر في الأسابيع القادمة إن شاء الله فله أن يقرأ هذا بالتفصيل ويقوم بالرد على . لكن أن أكون خارج للموضوعية التى يراها هو فأنا أوافق على أننى خارج موضوعيته ! ولى أصدقاء « ناصريون » كثيرون ولم أرى واحداً فيهم مال إلى الشتم والسباب أبداً . ومن منطلق إسلامي أيضاً التزمأ وفكرأ أقول له شكراً !

ردى على د . صلاح عبد التعلل إن برنامج الإخوان المسلمين لم يكن وارداً فيه نصاً أنهم سوف يقومون بثورة ، وبالتالي لم تكن لهم رؤى إصلاحية معروضة . لكن حين قامت أفكار الثورة بين الضباط الأحرار ، والذين كان البعض منهم أو الأغلبية في فترة من الفترات على صلة بجماعة الإخوان ، فقد أبدوا اتجاهاتهم إلى الثورة . وكان الإخوان على علم بتوقيت قيام الثورة قبل قيامها ، وكانوا يمثلون « ظهراً » مؤيداً فيما أوكل إليهم من قبل الضباط لتأمين قيام الثورة .

أعود إلى نقطة هامة في ردى على الأستاذ حماد إبراهيم .. لقد حصرت سيادتكم الصراع بين الاتهامات الدينية وعبد الناصر في مسألة الصراع حول التأمين والإصلاح الزراعي وتحديد الملكية .. أولاً لم يعترض الإخوان على تحديد الملكية ولكن كان الاعتراض على « حجم » التحديد .. هذه واحدة . ثانياً إن هذا كان جزءاً من كُلى قضايا خلافية واعتراضية بين الإخوان ونظام عبد الناصر . ثم ليس من الموضوعية أن تتناول موقفاً لشرعية اجتماعية أو اتجاه فكري يمثل قطاعاً من الناس ؟ هل مهمة رجل التاريخ أن يهمل هذا القطاع من الناس مجرد خوفه من الاتهام من قبل التيارات الأخرى بأنه « سلفي » جديد ، أو بأنه « رجعي متخلف » وخارج عن الموضوعية وغيره ؟ هل نهمل هذه الشرعية مجرد أننا نخلف مع منتج الموضوعية عند « فلان أو علان » ؟ هذه الشرعية تعبر عن اتجاه له احترامه .. وأخلاقياً وللرؤية البعيدة من كافة الزوايا ، هل من الصحيح أن نهمل هذا الاتجاه سمماً وطاعة لأصحاب الاتهامات الأخرى ؟ سبحان الله !!

ملاحق

- (١) المظمون .
- (٢) المشاركون .
- (٣) التوصيات .

(٢)

لجنة

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢
القاهرة ٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٨٧

المنظمون

عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية :
أ . السيد بس
المشرف على برنامج التاريخ الاجتماعي بالمركز

عن قسم التاريخ بجامعة القاهرة :
د . روف عباس
رئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة

عن قسم الدراسات العربية بجامعة امستردام :
د . رودلف بيترس
رول ماير
رول ماير
برتوس هنريكس

عن المعهد الهولندي بالقاهرة :
مارليس فير خالنج
ريانا تانيس
يوست فيرمولين
يوست فيرمولين

منسق اللجنة :

د . أحمد عبد الله

الفريق المساعد :

أحمد أنور
محمد عكاشة
صبرى خلف
صلاح فوزى
عصام الكوسى
وجيه جويج

المشاركون

في ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢
القاهرة ٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٨٧

(١) المشاركون المصريون

١ - المشاركون بتقديم أوراق مكتوبة (بالترتيب الأبجدي)

- (١) أ . أحمد صادق سعد
(كاتب)
- (٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى
(مؤرخ وأستاذ تاريخ - جامعة عين شمس)
- (٣) د . أحمد عبد الله
(خبير علوم سياسية)
- (٤) د . أنور عبد الملك
(مفكر وعالم اجتماع سياسى)
- (٥) أ . بشير السباعي
(كاتب ومترجم - مصلحة الاستعلامات)
- (٦) أ . بهال سليم
(صحفى ومؤرخ - روزاليوسف)
- (٧) د . زكريا سليمان يوسى
(مؤرخ وأستاذ تاريخ جامعة المنصورة)
- (٨) د . سليمان نسيم
(أستاذ تربية جامعة حلوان)
- (٩) د . سيد عشاوى
(أستاذ تاريخ)
- (١٠) أ . طه سعد عثمان
(عامل وثقافى ومؤرخ عمالى)
- (١١) د . طه عبد العليم طه
(خبير اقتصادى بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام)
- (١٢) د . عاصم الدسوقي
(مؤرخ وأستاذ تاريخ - عميد آداب سوهاج -
جامعة أسيوط)
- ٣ شارع مهيب قاسم متفرع من شارع المطاىء
ألماظة — القاهرة
- ١٨ شارع الشهيد محمد حسونة — تريومف
مصر الجديدة — القاهرة
- عين الصيرة
١٠/٢/١٣٦ القاهرة
- CNRS, 54 Bld Raspail
75008 Paris, France
- ٢٨ شارع مصر والسودان — خشية باشا
نصر الدين الهرم — القاهرة
- فيلا ١٦ شارع محمد حافظ
مدينة الضباط — الدقي — الحيزة
- ٥٩ شارع عبد الحميد الديب
الحلفاوى — شبرا — القاهرة
- ١١ شارع علي بك الدجار
شبرا — القاهرة
- ٢ شارع زينهم الجديد — نهاية شارع
زين العابدين — السيدة زينب — القاهرة
- ١٩ شارع الروكي — عزبة عثمان
شبرا الخيمة
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة
- ٣ شارع شاهين شقة ٤
العجوزة — الحيزة

١٣ (د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
(مؤرخ وأستاذ تاريخ — وكيل كلية
الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر)

١٤ (د . عبد العظيم رمضان
(مؤرخ وأستاذ تاريخ جامعة المنوفية)

١٥ (أ . عزة وهبي
(باحثة سياسية بمجلس الشعب)

١٦ (أ . عطية الصرلي
(عامل وثقاف ومؤرخ عمالي)

١٧ (أ . علي فهمي
(مستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية)

١٨ (د . عواطف عبد الرحمن
(أستاذ صحافة ووكيل كلية الإعلام)

١٩ (أ . لييل عبد الفتاح
(مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام)

٢٠ (د . نجوى خليل
(خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية)

٢١ (د . يونان رزق
(مؤرخ وأستاذ تاريخ جامعة عين شمس)

ب — المشاركون في جلسة الافتتاح ورؤساء جلسات العمل
(غير المذكورين أعلاه — ترتيب الكلمات والجلسات)

١ (د . محمد جمال الدين المسدي

٢ (أ . فتحي رمضان

٣ (د . عبد العزيز نوار

٤ (أ . لمي الطيبي

٥ (أ . حسن حافظ

٦ (د . حسام عيسى

٧ (المستشار / طارق البشري

— كلية الدراسات الإنسانية
جامعة الأزهر
مدينة نصر — القاهرة

— ١٢ شارع نخلة المطيعي
مصر الجديدة — القاهرة

— ٥٤ شارع كمال عمران
المفرج من شارع أنس بن مالك ، شقة ٣
المهندسين — القاهرة

— شارع أحمد راتب
خلف عمارة عطاش ميت غمر

— المركز القومي للبحوث الاجتماعية
ميدان ابن خلدون — برهد الزمالك
القاهرة

— كلية الإعلام
جامعة القاهرة

— مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
شارع الجلاء — القاهرة

— ٨ ميدان الجمهورية المتحدة
ميدان الضباط — الدقي — القاهرة

— كلية البنات
جامعة عين شمس — القاهرة

أستاذ بقسم التاريخ — جامعة القاهرة
اقتصادي والسياسي المعروف
عميد كلية الآداب — جامعة عين شمس
المجلة المصرية العامة للكتاب
عضو مجلس الشعب السابق
أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس
المؤرخ المعروف

(٣) المشاركون الأجانب :

- 1) Dr. Joel Beinin
د . جول بينين
Dep. of History
Stanford University
Stanford
California 94305 - 2024
USA
- 2) Drs. Bertus Hendrika
برتوس هيندركى
Anthropological Sociological Centre
EUROMED
Oudezijds Achterburgwal 185
1012 DK Amsterdam
Netherlands
- 3) Dr. Enid Hill
د . اينيد هيل
Dep. of Political Science
American University In Cairo
Sh. Qasr al-Aini
Cairo
- 4) Dr. Gudrun Krämer
د . جودرون كرامر
Stiftung Wissenschaft und Politik
Schwindstrasse 32
800 München 40
BRD
- 5) Dr. Johan Meuleman
د . يوهان موللمان
INES en sciences économiques
05000 Batna
Algeria
- 6) Drs. Roel Maller
رول مالمير
Linnaeusparkweg 130
1098 El Amsterdam
Netherlands
- 7) Dr. Rudolph Peters
د . رودلف پيترس
IMNO, University of Amsterdam
Spilstraat 134
1012 VB Amsterdam
Netherlands
- 8) Dr. Marsha Posaney
د . مارشا پوسينى
3 Sh. al-Hadiqa
Garden City
Cairo
- 9) Dr. Donald Reid
د . دونالد ريد
Dep. of History
Georgia State University
Atlanta, GA 30303
USA
- 10) Drs. Hilarie Tamis
ريانا تاميس
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabio Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo
- 11) Marlies Weyergang, M.A.
مارليس فير هالنج
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabio Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo
- 12) Djuka Poppinga
ديوكه پوپينجا
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabio Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo

(٣) المشاركون في المناقشات (غير ٢٦ مشاركاً مذكورين أعلاه - بترتيب الكلمات) :

- (١) د . محمود معزى
- (٢) د . كريمة كريم
- (٣) أ . عبد اللطيف الكوسى
- (٤) أ . أحمد ثابت
- (٥) أ . آمال سعد
- (٦) د . جهاد عودة
- (٧) أ . على نجيب
- (٨) د . محمد مندور
- (٩) د . صلاح عبد المتعال
- (١٠) أ . شريف يونس
- (١١) أ . حسين توفيق إبراهيم
- (١٢) أ . إبراهيم البيومى غانم
- (١٣) د . طلعت رمضان
- (١٤) أ . أحمد كامل
- (١٥) د . وليم سليمان
- (١٦) د . زكى البهوى
- (١٧) أ . جمال زهران
- (١٨) أ . حماد إبراهيم
- (١٩) أ . فصحى محمود
- (٢٠) د . هدى جمال عبد الناصر
- (٢١) د . رتيبة شحيق
- (٢٢) د . محمود عبد الفضيل
- (٢٣) أ . هشام عبد الغفار
- (٢٤) أ . الحبيب مسعود
- (٢٥) د . محمد محمد الجوادى
- (٢٦) د . صلاح العقاد
- (٢٧) د . عبد الخالق لاشين
- (٢٨) أ . عادل شعبان
- (٢٩) أ . سهير اسكندر
- (٣٠) أ . سعد زهران
- (٣١) أ . محمد شومان
- (٣٢) أ . السيد شحيم
- (٣٣) أ . محمد هاشم
- (٣٤) أ . وائل فاروق
- أستاذ ورئيس قسم التاريخ بجامعة المنيا
- أستاذ اقتصاد بجامعة الأزهر
- عالم أزهري وشيخ المعهد الدينى بالحليفة
- مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة
- صحيفة وطالبة دراسات عليا بكلية الإعلام
- خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
- مهندس بالإسكندرية
- طبيب ومدير مستشفى مصر
- مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعى والجنائية
- مخرج آداب قسم التاريخ
- مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة
- باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية
- أستاذ تاريخ بجامعة المنصورة
- عمادى
- مستشار سابق بمجلس الدولة و كاتب
- استاذ تاريخ بجامعة المنصورة
- باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
- مدرس مساعد بكلية الإعلام بجامعة القاهرة
- باحثة
- مدرس علوم سياسية بجامعة القاهرة
- مدرس تاريخ بآداب القاهرة
- أستاذ اقتصاد بجامعة القاهرة
- كلية الإعلام
- جغرافى من تونس
- طبيب وأستاذ بجامعة الزقازيق مدير مركز الإعلام والنشر الطبى
- أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس
- أستاذ تاريخ جامعة عين شمس
- باحث اجتماعى وطالب دراسات عليا
- باحثة بمصلحة الاستعلامات
- كاتيب
- باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
- صحفى بجمهورية الجمهورية
- باحث
- طالب هندسة

توصيات

ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢
القاهرة ٨/٣١ - ١٩٨٧/٩/٣

- أولاً : إصدار الأعمال الكاملة للندوة في كتاب تتولى نشره الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ثانياً : دعوة مجلس الوزراء للشروع في تبني مشروع تأسيس « الأرشيف التاريخي القومي » لحفظ كافة الوثائق التاريخية ووثائق الدولة التي يتم إتاحة الإطلاع عليها للباحثين .
- ثالثاً : دعوة الأجهزة الرسمية والشعبية لدعم إمكانيات ونشاط « مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر » وكذلك « الجمعية التاريخية » .
- رابعاً : دعوة المؤرخين والأكاديميين لتكوين هيئة للدراسة منهجية الكتابة التاريخية وضبط المصطلحات المستخدمة فيها .
- خامساً : الإهتمام بالتاريخ البرلماني من خلال تأسيس « مركز للدراسات البرلمانية » التاريخية والمعاصرة .
- سادساً : عقد ندوة أخرى خلال سنتين حول تاريخ الفترة التالية لعام ١٩٥٢ .
- سابعاً : مناقشة كل من يتعامل مع الكتابة التاريخية من مؤرخين وكتاب وصحفيين وسياسيين وكاتبين مذكرات تحرى الدقة والأمانة فيما يكتبون حول تاريخ البلاد وعدم الزج بهذه التاريخ في معارك سياسية تفتتح باب المغالطات وسوء استخدام التاريخ .

منسق الندوة

د . أحمد عبد الله

المحتويات

مقدمة

أولاً : خلفية الموضوع : (٩ - ٤٧)

(١) د . أحمد عبد الله :

١١

أ (كلمة التقديم :

ب (الورقة المكتوبة :

المبارزون بسيف قديمة يطمنون الأجيال الجديدة — حول كتابة التاريخ المصرى بمجرد الدب المسنون ١٥

(٢) رول مايسر :

٢٨

تغير المنظورات السياسية في كتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢

٣٦

(٣) المناقشة .

ثانياً : مناهج وطرائق كتابة التاريخ (التاريخ العام والسياسى) : (٤٩ - ٩٩)

(١) أنور عبد الملك :

٥١

مدخل إلى فلسفة تاريخ مصر المعاصرة

(٢) عبد العظيم رمضان :

٥٩

مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر

(٣) على فهمى :

٦٩

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر — الحدود بين الممكن والمحال

(٤) عبد الحالى لاشين :

٨١

ملاحظات نقدية حول منهج الكتابات التاريخية في مصر المعاصرة

(٥) بيتر جبران :

٨٧

نحو منهج تاريخى مقارن للدراسة تاريخ مصر الحديث

٩٥

(٦) المناقشة .

ثالثاً : مناهج وطرائق كتابة التاريخ (التاريخ النوعى) : (١٠١ - ١٤١)

(١) طه عبد العليم طه :

١٠٣

التاريخ الاقتصادى — الاجتماعى — لمصر المعاصرة بين المنهجية والأيدولوجية

١١٣

(٢) مناقشة .

(٣) نبيل عبد الفتاح :

١١٩

ملاحظات حول كتابة تاريخ القانون المصرى — الرؤى للالتاريخية

١٣٥

(٤) مناقشة .

(١٤٣ - ١٩٠)

رابعاً : مصادر كتابة التاريخ وتوثيق المادة التاريخية :

- (١) نجوى خليل :
الصحافة كمصدر موضوعي لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية
وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .
١٤٥
- (٢) مناقشة .
١٥٧
- (٣) جمال سليم :
الوثائق الضائعة وأثرها على الموضوعية في كتابة التاريخ المصرى
١٦٥
- (٤) مناقشة .
١٧٩
- (٥) عواطف عبد الرحمن :
الصحافة المصرية كمصدر للدراسات التاريخية
١٨٥

(١٩١ - ٢٢١)

خامساً : كتابة تاريخ ثورة ١٩١٩ :

- (١) عاصم السموق :
نقد المدخل الأخلاقى في تقويم وقائع التاريخ — دراسة تطبيقية على التاريخ لثورة ١٩١٩
١٩٣
- (٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :
كتابة تاريخ ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام
٢٠٧
- (٥) المناقشة .
٢١٥

(٢٢٣ - ٢٥٧)

سادساً : كتابة تاريخ الصفوة السياسية (نموذج الصفوة البرلمانية) :

- (١) عزرة وهبى :
تطور النخبة البرلمانية في مصر وكتابة تاريخها في الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢
٢٢٥
- (٢) سليمان نسيم :
المواقف الاجتماعية للصفوة البرلمانية من خلال محاضر جلسات البرلمان ١٩٢٤ - ١٩٥٢
٢٣٣
- (٣) المناقشة .
٢٥٣

(٢٥٩ - ٢٨٠)

سابعاً : كتابة تاريخ الزعامات السياسية :

- (١) أحمد عبد الرحيم مصطفى :
أ (الورقة المكتوبة :
٢٦١ حول تقويم زعامات مصر فيما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢
- ب (العرض الشفوى .
٢٦٨
- (٢) مناقشة .
٢٧٣
- (٣) د . أحمد عبد الله :
تقديم حوار د . عبد العظيم رمضان و د . عبد الحالى لاشين
٢٧٧ حول المعركة التى دارت بينهما على صفحات الصحف بخصوص تقويم دور الزعيم سعد زغلول

- (٤) عبد العظيم رمضان :
الردّ الشفوي
٢٧٨
- ثامناً : كتابة تاريخ الطبقات والحركات الاجتماعية :
(٢٨١ - ٣٥٩)
- (١) طه سعد عثمان :
الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية
٢٨٣
- (٢) عطية الصبري :
العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشائخ نيابة عن الوطنية المصرية
٢٩٢
- (٣) سيد ع شماوي :
ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ الحركات الفلاحية في مصر
٣٢٥
- (٤) أحمد صادق سعد :
حركة الجماهير الطبقية في النهج المصري لكتابة التاريخ المعاصر (مع التركيز على فكر طارق البشري)
٣٣١
- (٥) طارق البشري :
الصراع الفكري وأثره في الالتزام والموضوعية في كتابة التاريخ (دراسة في بحث الأستاذ أحمد صادق)
٣٤٧
- (٦) المناقشة .
٣٥١
- تاسعاً : كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية (الصورة العامة) :
(٣٦١ - ٣٩٢)
- (١) يونان لبيب رزق :
بين الموضوعية والتحيز في كتابة تاريخ الأحزاب السياسية في مصر
٣٦٣
- (٢) جودرون كرامر :
التاريخ والشرعية : استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة
٣٧٥
- (٣) المناقشة .
٣٨٥
- عاشراً : كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية (نماذج تطبيقية) :
(٣٩٣ - ٤٢٢)
- (١) بشير السباعي :
حول ما يسمى بالتروتسكية المصرية بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨
٣٩٥
- (٢) مناقشة .
٤٠٩
- (٣) زكريا سليمان بيومي :
الاتجاهات الدينية بين عهدي عبد الناصر والسادات وأثر حركتهم المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢
٤١٣
- (٤) مناقشة .
٤١٥
- ملاحق :
(٤٢٣ - ٤٣٠)
- (١) منظمو الندوة .
٤٢٥
- (٢) المشاركون في الندوة .
٤٢٦
- (٣) توصيات الندوة .
٤٣٠

سلسلة الكتب المشتركة الصادرة بالتعاون مع المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة .

١ - الإسلام والاستعمار

تأليف : رودلف بيترز

٢ - الإبداع الأدبي عند يوسف إدريس

تأليف : ب . م . كرهير شوك

ترجمة : رفعت سلام .

٣ - الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة عن فترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢

تأليف : رول ماير

ترجمة : أحمد صادق سعد

٤ - تاريخ مصر بين المنهج العلمي والصراع الحزبي

أعمال ندوة والإلتزام والموضوعية في تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ ،

المحرر : د . أحمد عبد الله .

تم التجهيز بالدار العربية للطباعة والنشر
ت : ٣٤٨١٠٦٨

رقم الإيداع : ٢٣٤٦ / ٨٨

طبع بدار المدينة المنورة
القاهرة ١١٤ ش مجلس الشعب ت : ٣٩٠١٠٣٠

قالوا عن الندوة

□ « رغم الخرائق الصغيرة أكدت الندوة ان جيلا جديدا مصر على جر الحياة السياسية والفكرية إلى إطار العقل .. لقد حركت ندوة صغيرة أكاديمية بحيرة الحياة الفكرية والسياسية وهذه هي طبيعة العمل الجاد » يسري حسني - العرب (لندن) ، ١٩٨٧/٩/٢٤ .

□ « نعتبر الندوة من أهم الندوات التي شهدتها الأوساط الثقافية والأكاديمية .. حيث تتميز أوراقها بمجدية نادرة » حماد إبراهيم - صوت العرب ١٩٨٧/٩/٢٠ .

□ « أثبتت الندوة أن التاريخ مازال يمثل أكبر ميادين الصراع بين القوى السياسية المتصارعة في مصر » د. عبد العظيم رمضان - الوفد ١٩٨٧/٩/٧ .

□ « نتمنى أن تصبح الندوة إنذاراً أخيراً لكل من يعيث بتاريخ مصر » المصور - ١٩٨٧/٩/١١ .

□ « يحسب لها أنها لم تقع تحت سحر وتأثير الدال ثم النقطة بعدها .. وحاولت بقدر الإمكان ألا تكون ندوة من ندوات تحصيل الحاصل أو ندوات الوجاهة » يوسف القعيد وعبد الرحمن البدرى - المصور ١٩٨٧/٩/١١ .

□ « كل مانرجوه أن تتاح لهذه الدراسات والبحوث والمناقشات التي تضمثها الندوة أن ترى النور وليس أمراً صعباً أن تطبع في كتاب يعتمد عليه الدارسون والمهتمون بتاريخ مصر » جريدة وطني - ١٩٨٧/٩/٦ .

□ « عمقت الندوة الإحساس الجاد والعنيف بأزمة الكتابة التاريخية » المصور ١٩٨٧/١٢/١٨ .

□ « غالب العروض الصحفية للندوة اتسمت بالتبسيط الخلل والاجتزاء الشديد ... وهو أمر يجافي الأمانة الصحفية والعلمية » السياسة الدولية - أكتوبر ١٩٨٧ .

□ « للوهلة الأولى أستبشرنا خيراً بصفوة المؤرخين والسياسيين .. ولكن ماهى لإساعات حتى ثارت الخلافات بين المؤرخين » الهلال - أكتوبر ١٩٨٧ .

□ « حدث فكري بالغ الأهمية ولابد من تكراره » السيد يسن (مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) .

□ « هاتف التاريخ لم يكن هو الذي نادى المشتركين في الندوة واستنفر غيبتهم » خالد محمد خالد - الوفد ١٩٨٧/١٠/٨ .

□ « ندوة علمية تحولت إلى محاكمة سياسية ... نحن في أشد الحاجة إلى ما يحرك الماء الراكد... » فتحي رضوان - العرب (لندن) ، ١٩٨٧/٩/٢٨ .

□ « نستطيع القول أنها ندوة جسور بين الأجيال وبين المدارس الفكرية وبين الميول السياسية المختلفة » السيد شحم - الجمهورية ١٩٨٧/٩/٨ .

□ « أول ندوة من نوعها في السنوات الأخيرة » عماد الغزالى - الوفد ١٩٨٧/٩/٧ .

في هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر والمليئة بالتغيرات ، طرح مفكرو مصر ومؤرخوها مواقفهم وتصوراتهم عن أحداث تاريخ الوطن وزعمائهم كانت مساهمتهم قيمة وضرورية ، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نساهم معهم في هذا الجهد المخلص بنشر ما كتبوه وقالوه ليصبح وثيقة تاريخية .

الناشر



دار شهدي للنشر